

# أَخْوانُ التَّائِبِينَ إِسْرَارُ التَّائِبِينَ

تَأْلِيفُ الْعَلَامَةِ

## الْقَاضِيُ الْبَيْضَاوِيُّ

نَاصِرُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَيْضَاوِيِّ الشِّيرَازِيِّ  
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٩١ هـ

يُطْبَعُ مُحَقَّقًا عَلَى عِدَّةِ نَسَخٍ مِطْبَئِيَّةٍ نَفِيسَةٍ مَكْتُوبَةٍ بِخَطِ كِبَرِ الْأُئِمَّةِ :  
الْفَارُوقِيِّ تَأْمِيذِ الْمُؤَلَّفِ، وَالنَّقَازَانِيِّ، وَالْحِثَالِيِّ، وَالطَّبْطَلَاوِيِّ  
وَرُزَيْلِ بِفَهْرَاسِ عِلْمِيَّةٍ نَفِيسَةٍ

مُحَقِّقٌ وَتَبْلِغٌ

مَاهِرٌ أَدِيبٌ جَبَّوْشٌ

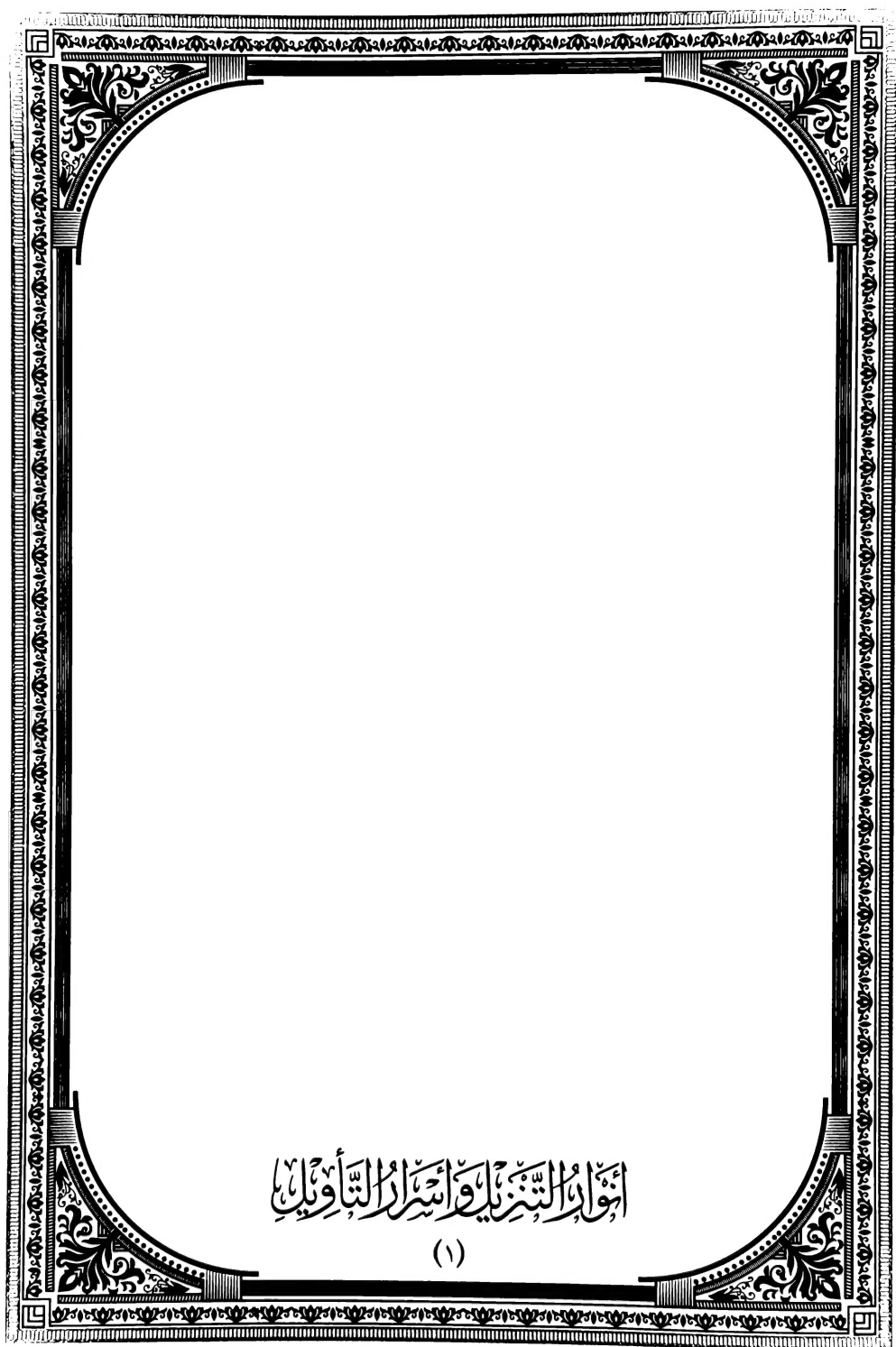
مُحَمَّدُ خَلُوفُ الْعَبْدِ اللَّهِ      مُحَمَّدٌ عَبْدُ الْحَكِيمِ بَقَّاجٌ

الْجُلْدُ الْأَوَّلُ

الْقَائِمَةُ - آلِ عِمْرَانَ

دَارُ اللَّبَائِبِ







حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

يُمنع طباعة هذا الكتاب أو ترجمته أو تصويره ورقياً أو إلكترونياً  
إلا بإذن خطي من الدار الناصرة  
تحت المساءلة الدنيوية والأخروية



دار اللباب

للدراسات وتحقيق التراث

**DAR-ALLOBAB**

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlimi Araştırma Yayınları

بيروت - لبنان

009615813966

0096170112990

دمشق - سوريا

00963993151546

info@allobab.com

www.allobab.com

اسطنبول - تركيا

00902125255551

00905454729850



İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)



# أَخْبَارُ النَّبِيِّ وَأَسْرَارُ النَّبَاوِيلِ

تَأَلَّفَ الْعَلَّامَةُ

## الْقَاضِيُ الْبَيْضَاوِيُّ

نَاصِرُ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَيْضَاوِيِّ الشِّيرَازِيِّ  
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٩١ هـ

يُطَبِّعُ مُحَقِّقًا عَلَى عِدَّةِ نَسَخٍ خَطِيئَةٍ نَفْسِيَّةٍ مَكْتُوبَةٍ بِخَطِّ كِبَرِ الْأُئِمَّةِ :  
الْفَارُوقِيِّ نَاحِدِ الْمُؤَلَّفِ، وَالشَّافَرِزَانِيِّ، وَالْحَمَلَانِيِّ، وَالطَّبَّلَاوِيِّ  
وَرُذَيْلٍ بِفَهْرَاسٍ عِلْمِيَّةٍ مُفَصَّلَةٍ

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيلٌ

مَاهِرُ أَدِيبِ جَبُوشٍ

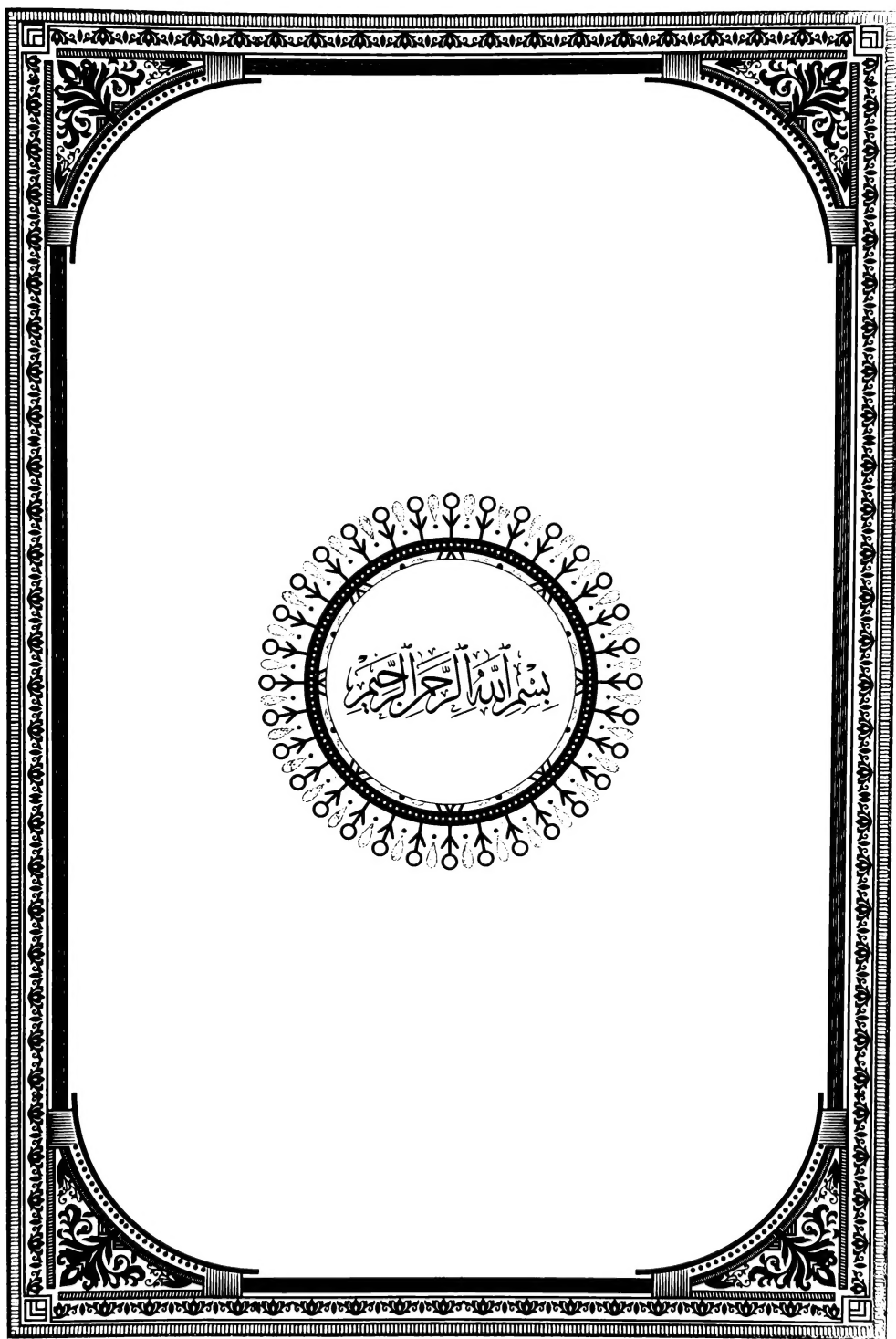
مُحَمَّدُ خُلُوفُ الْعَبْدِ اللَّهِ      مُحَمَّدُ عَبْدِ الْحَكِيمِ بَعَّاجٍ

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

الْقَائِمَةُ - آلِ عَمْرَانَ

دَارُ الدُّلَابِ







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة التحقيق

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فما أكثر ما أكرم الله سبحانه وتعالى هذه الأمة بأبناءٍ أعلوا ذكرها بين الأمم، ورفعوا شأنها إلى أعلى القمم، وكان لأحدهم من الأثر ما لا يكون لجيلٍ بأسره، فوقفت من بعده الأجيال مُقرّةً بفضلِهِ مُشيدةً بذكرِهِ!

وقد حظيت أمتنا الإسلامية بكثير من هؤلاء الأبناء؛ الذين نهضوا بها إلى العلياء، ووصلوا مجدها بأسباب السماء، فلم يخلُ منهم جيل، ولا حُرِمَ منهم صقع، وقد حفلَ القرنُ السابعُ الهجريُّ بجمعٍ من هؤلاء الأئمة الأعلام، كالفخر الرازي، وابن قدامة المقدسي، وأبي الحسن الأمدي، وابن الصلاح، والعزّ بن عبد السلام، وأبي شامة، والقرطبي، والنووي، وابن مالك، وكان في هذا القرن المبارك وبين هؤلاء الأئمة الأعلام إمامٌ سطع نجمُهُ في المشرق، وما خفيت أنوارُ علمِهِ على أهلِ المغرب، هو الإمام القاضي ناصر الدين البيضاوي.

لم يكن القاضي ناصر الدين البيضاوي من العلماء المغموين في شيراز، فقد نشأ في بيت علم عريق، وورث العلم كابراً عن كابر، فوالده، وجدّه، وعمُّ والده، وجدُّ والده، وخالّه، وجدّه لأُمّه، كلّهم من أئمة العلم وأصحاب القضاء والرياسة، وقد تميّز منذ الصغر برغبة في العلم صادقة، وهمّة فيه عالية، فكان شأنه كالشمس في رابعة النهار، وكان من العلوّ بمكانٍ تعجزُ الكلمات عن بلوغه، ومن الشهرة بحالٍ



يجعلُ المعرّفَ به كَمَنْ يُضِيءُ المصباحَ لِنُبَيْرِ وَجْهِ الصَّبَاحِ، وقد تركَ ميراثًا من العلمِ عظيمًا وصرحًا له باذخًا، ويكفي دليلًا على هذا أنّه متى أُطلقَ لفظُ «القاضي» في كتبِ الشافعية فالمرادُ هذا الإمامُ الهمام.

ولعلَّ واسطةَ عقدِ ميراثه وأنفسَ نفائسِ كنوزه تفسيره الذي شُغِفَتْ بحبّه الألباب، وتنافسَتْ فيه الطُّلاب، ذاك السِّفرُ الجليلُ الموسومُ بـ:

### «أَوَّلُ التَّنْزِيلِ وَأَوَّلُ التَّأْوِيلِ»

الَّذِي كان منذ ظهوره قطبَ رَحَى وشمسَ مَجَرَّةٍ، تلقَّاه تلاميذُ الإمامِ البيضاويِّ في حياته فهمًّا ودرايةً، وتداولوه بعده نسخًا وروايةً، فطارت شهرته في الآفاق، وشهدَ بفضلِهِ القاضي والدَّاني، وقد وجدَ فيه طلبَةُ العلمِ ما لم يجدوه في غيره، فأقبلوا عليه إقبالَ الظامئِ إلى نَميرِ الماءِ، وإقبالَ الجائعِ إلى أطيبِ الطَّعامِ، وحرصوا على روايته ونسخه، وقد بلغوا في ذلك حدًّا يثيرُ الدهشةَ ويبعثُ العَجَبَ، فقد وقفنا منه على ثلاثِ مئةٍ وخمسينِ وثلاثينِ نسخةً خطيّةً، وثمّةً ما لم نقف عليه ولا شكَّ وهو بالمئات، وقد حَفِظَتْ لَنَا إحدى النُّسخِ الخطيّةِ<sup>(١)</sup> ما يفوقُ الخيالَ ممّا يدلُّ على الاهتمامِ بهذا السِّفرِ النَّفيسِ والحرصِ على استنساخه في أصعبِ الظروفِ، فقد جاء في خاتمتها ما نصُّه:

«قد اتَّفَقَتْ كتابةُ هذا التَّفْسيرِ وإتمامه على يدِ العبدِ الأسيرِ الفقيرِ إلى الله سبحانه قطبِ الدِّينِ عليِّ اليزديِّ في سجنِ قلعةٍ من قلاعِ الرُّومِ حالَ كونه مقيدًا بالسَّلاسلِ والأغلالِ في أكثرِ أوقاته بعد أن تمضَى من أيّامِ حبسه اثنتا عشرةَ سنةً، والمرجوُّ من الله تعالى محوّلِ الأحوالِ، أن يحوّلَ حاله إلى أحسنِ المآلِ، ويرزقه نجاةً من دارِ الحسرةِ والثَّكالِ، في فاتحِ ثانيِ يومِ الأسبوعِ سابعِ عشرِ الأوّلِ من سادسِ الشُّهورِ المشهورةِ من

(١) وهي نسخة مكتبة يوزغات المحفوظة في المكتبة السلিমانيّة في إسطنبول برقم (٤٥).

سنة إحدى وثلاثين وتسع مئة للهجرة النبوية المصطفوية، صلى الله عليه وآله وسلم». وهكذا فقد غدا تفسير الإمام البيضاوي من أئمة التفسير، وصار يعدُّ واحداً من أعظم ما خطه أعلام أمة الإسلام، فقد حظي بما لم يحظ به غيره من اهتمام العلماء، وتصدّر مجالس التدريس والإقراء، ورزق من عند الله سبحانه وتعالى حُسن القبول، فعكف عليه بالدرس والتحشية أفاضل الفحول، وكثرت تلك الحواشي والتعليقات، حتى غدت تعدُّ بالميّات، وقد تصدّت لشرح مُجمّله، وحلّ مُعضّله، وفك قيوده، وتسهيل وعُره، وتيسير صعبه، ولا نعلم ندّاً له يُوازيه في هذا أويّدانيه، فإذا كان المتنبّي في الشعراء مالى الدنيا وشاغل الناس، فالقاضي البيضاوي في المفسّرين بهذه المكانة مع الفارق في القياس.

وهكذا فقد جاء «أنوار التنزيل» دُرّة فريدة ما لها من مثيل، وصار مشغلة الدارسين أحقاباً من الزمان ولا يزال، فبم نال هذا السّفَر ما نال؟

نحن نرى أنّ سرّ هذا الاهتمام يرجع إلى أمرين أساسيين:

الأول: المكانة السّامية والصّيت الحسن للإمام القاضي ناصر الدين البيضاوي بين العلماء.

الثاني: أهميّة «أنوار التنزيل» وما تميّز به من سمات.

أمّا الأمر الأوّل فقد أشرنا إلى طرف منه سابقاً، ونؤكّده هنا بما اتّفقت عليه أقوال العلماء من جلاله قدر القاضي ناصر الدين البيضاوي وعلوّ شأنه ومنزلته، فقد أثنى عليه من ترجم له من الأعلام:

- فقال الصّلاح الصّفدي (ت ٧٦٤هـ): «العلامة المحقّق المدقّق، صاحب التّصانيف البديعة المشهورة»<sup>(١)</sup>.



- وقال الياضي (ت ٧٦٨هـ): «الإمام، أعلم العلماء الأعلام، ذو التصانيف المفيدة المحققة، والمباحث الحميدة المدققة، قاضي القضاة، ناصر الدين عبد الله بن الشيخ الإمام قاضي القضاة إمام الدين عمر بن العلامة قاضي القضاة فخر الدين محمد بن الإمام صدر الدين علي، القدوة الشافعي البيضاوي، وللقاضي ناصر الدين مصنفات عديدة، ومؤلفات مفيدة، مما شاع في البلدان، وسارت به الركبان، وتخرج به أئمة كبار»<sup>(١)</sup>.

- وقال تاج الدين الشبكي (ت ٧٧١هـ): «كان إماماً مبرراً نظاراً صالحاً متعبداً زاهداً»<sup>(٢)</sup>.

- وقال ابن حبيب (ت ٧٧٩هـ): «عالم نما زرع فضله ونجم، وحاكم عظمت وجوده بلاذ العجم، برع في الفقه والأصول، وجمع بين المعقول والمنقول، وأجاب سؤال الطالبين، ونشر إردبة الإفادة على الراغبين، تكلم كل من الأئمة بالثناء على مصنفاته وفاته، ولو لم يكن له غير «المنهاج» الوجيز لفظه المحرر لكفاه، ولي أمر القضاء بشيراز، وقابل الأحكام الشرعية بالاحترام والاحتراز، وبزغت في الآفاق نجومه، واشتهرت في الأمصار فوائده وعلومه»<sup>(٣)</sup>.

وقال السيوطي (ت ٩١١هـ): «كان إماماً علامة، عارفاً بالفقه والتفسير والأصلين والعربية والمنطق، نظاراً صالحاً متعبداً شافعيًا»<sup>(٤)</sup>.

وإذا ما تأملنا هذه الأقوال وجدناها تجمع في طياتها الثناء على علمه وفكره وذكاؤه ودينه وسلوكه وزهده وصلاحه، وهي تجمع على الثناء على مصنفاته، وتؤكد

(١) انظر: «مرآة الجنان» للياضي (٤ / ١٦٥).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للشبكي (٨ / ١٥٧ - ١٥٨).

(٣) «درة الأسلاك - مخطوط آيا صوفيا ٢٣٣» (٤٥ / ب).

(٤) انظر: «بغية الوعاة» (٢ / ٥٠).

على حسن ترتيبه لها، وتأليفه فيها، فقد تميّز الإمام البيضاويُّ بأنّه إذا صَنَّفَ في موضوع استقصاه، ونسَّقَه تنسيقاً بديعاً، وقد كان لهذا أثرٌ عظيمٌ في انتشار مؤلَّفاته، وكان له لسانٌ صدقٍ في الآخرين.

أمّا الأمرُ الثاني فهو أهميّة «أنوار التنزيل» وما تميّز به من سماتٍ، وأوّل ما ينبغي تذكُّره هنا إجماعٌ من ترجموا للإمام البيضاويّ على براعته في تحقيقاته ومصنّفاته بصورة عامّة، فهو رجلٌ منهجيٌّ حسنُ التّأليف، ذو خبرةٍ واسعةٍ في التّصنيف، و«أنوار التنزيل» آخرُ مصنّفاته تاليفاً، وقد جمع فيه خلاصةَ علمه، ووضع فيه أحسنَ خبراته، وهو أحسنُ تاليفاً ومنهجيةً من الكتب التي اعتمد عليها، واستقى منها، ولعلنا لا نبالغُ إن قلنا: إنّ من أعظم التّفاسير من هذه النّاحية بالذّات، وهذا ما ستقف عليه مفصّلاً في دراسة منهج الإمام البيضاويّ.

وممّا أكسب «أنوار التنزيل» أهميّة الخاصّة ما حواه من نكاتٍ بارعة، ولطائفٍ رائعة، واستنباطاتٍ دقيقة، وتحقيقاتٍ بديعة، فقد تميّز الإمام البيضاويُّ بفكرٍ ثاقبٍ ونظرةٍ عميقة، كما تمتّع بتعبيرٍ رصينٍ وعبارةٍ دقيقة، وقد صرّح بأنّ هذا الكتاب احتوى على أنوارٍ وأسرار، ونكتٍ ولطائف، وفوائدٍ وفرائد، فوقفنا من قوله هذا موقفَ الواثق المصدّق، وشددنا العزم على خوض رحلةٍ في «تفسيره» لعلنا نأتي منه بقبسٍ أو نجدُ فيه هدى، وإذا بالأنوار تشرقُ في ثنياه، وإذا بالأسرار تبوحُ في خباياه.

كما أنّ الإمام البيضاويّ كان متعدّد المشارب، وقد نظرَ إلى كتب العلم عامّةً والتّفاسير خاصّةً على أنّها رياضٌ متنوّعة الأزهار، متعدّدة الثّمار، فكان يقتطفُ منها ما يعجبُ فكره الوقاد، أو يرضي ذوقه الرّفيع، أو يؤنس إحساسه المُرهِف.

والحقيقة أنّ الإمام البيضاويّ لم يصرّح بمصادره، وربّما كانت رغبته في الاختصار دافعاً أساسياً في ذلك، بالإضافة إلى تأثيره بعقليّة القاضي والمفتي والمعلّم التي أورثته رغبةً في الابتعاد عن كلّ المشتتات، واستعداداً لتحملِ المسؤوليّة أمام المهمّات.

وقد لاحظَ كثيرونَ تشابهَ عبارةِ البيضاويِّ مع عبارةِ الزمخشريِّ، فذهبوا إلى أنَّه بنى «أنوار التَّنْزِيلِ» على «الكشاف» وحده، ولا يَغِيبُ عن الدَّهْنِ أَنَّ الإمامَ السُّيوطيَّ وصفَ «أنوار التَّنْزِيلِ» بـ(سَيِّدِ الْمُخْتَصَرَاتِ)، ولكن ينبغي الوقوفُ على أنَّ هذه رؤيةٌ قائمةٌ على التَّجَوُّزِ والمسامحة، فقد صرَّحَ الإمامُ البيضاويُّ بأنَّه أودَعَ في كتابه لطائفَ ودقائقَ استنبطها هو وجمعُ غيره، وقد وردَ ما يؤكِّدُ هذه النَّظْرَةَ في بعضِ النُّسخِ الخطيَّةِ<sup>(١)</sup>، والتي جاءَ على طُرُتها: هذا تفسير «أنوار التَّنْزِيلِ وأسرار التَّأْوِيلِ» تصنيف الإمامِ العاملِ العالمِ العلامةِ ناصرِ المِلَّةِ والدِّينِ محمد بن عمر البيضاويِّ مشتملٌ على ما في «الكشاف» من الدَّقَائِقِ وغيرها بأوجز لفظٍ، وأنضِرَ عبارة، مع زياداتٍ شريفةٍ ونُكِتِ لطيفة، شكرَ الله سعيه، وجعلَ الجنةَ مثواه بمَنِّه وكرمه.

فتصوِّرُ «أنوار التَّنْزِيلِ وأسرار التَّأْوِيلِ» على أنَّه مختصرٌ لـ«الكشاف» لا أكثرُ= نظرةٌ لا تخلو من قصور، وقد حاولَ العلماءُ الَّذينَ تولَّوا شرحَ تفسيره أو التَّعليقَ عليه بيانَ مصادره، وكان الشَّهابُ الخفاجيُّ من أكثرهم اهتمامًا بهذه النَّاحية، وقد وقفَ على قوله: استنبطُها أنا ومَنْ قَبْلِي من أَفاضِلِ المتأخِّرينَ، وأمَّا نيلُ المحقِّقينَ<sup>(٢)</sup>. فقال: ومرادهُ رحمه الله بالأفاضلِ: الزَّمْخَشَرِيُّ والرَّاعِبُ والرَّازِي، فَإِنَّ مَعَوْلَ المصنِّفُ رحمه الله على هؤلاء في الأكثرِ، حتَّى قيلَ: إِنَّ كُلَّ ما فيه من العَرَبِيَّةِ من الزَّمْخَشَرِيِّ، وما فيه من اللُّغَةِ من الرَّاعِبِ، وما فيه من الكلامِ من «التَّفْسِيرِ الكبيرِ».

والحقيقةُ أَنَّ كُلَّ واحدٍ من هذه المصادرِ جبلٌ من العلم، ومجموعُها يقاربُ الخمسينَ مجلِّدًا، فلو لم يكن للبيضاويِّ إلا فضلُ اختصارِها لكانَ جهدًا مشكورًا، فكيف وقد هدَّبها وربَّتها وأغناها؟

كما أَنَّ البيضاويَّ استعانَ بمصادرٍ إضافيةٍ، فطريقتهُ في عرضِ القراءاتِ ومنهجِهِ

(١) وهي نسخة يوزغات في المكتبة السلিমانيّة برقم (٤٥).

(٢) انظر: «أنوار التَّنْزِيلِ وأسرار التَّأْوِيلِ» (٤/١).



فيها يثبت أنه قد اعتمد على كتاب مستقل في ذلك، كما أنه استعان بمصدر مستقل في عدّ أي السور وأسباب النزول أيضًا، وهذا كله مع أدلة كافية عليه ستأتي في دراسة الكتاب. هذا، ومما زاد في أهميّة تفسير الإمام البيضاوي أنه التزم منهج المحققين من العلماء، وتجنّب مسالك أهل البدع والأهواء، فـ«أنوار التنزيل» أزالَت عن الأبصار الظلمات، و«أسرار التأويل» أزاحت عن البصائر الشبهات.

وقد جاء كل هذا بأسلوب رائع في إيجازه، وعبارة تدق أحياناً وتخفى إلا على ذوي البصائر، ولسنا نبالغ إذا قلنا: إن البيضاوي استطاع أن يجعل من «تفسيره» ما يشبه المتن في علم التفسير، فعبارته المركزة الدقيقة تذكّر عبارات المتون الفقهية والأصولية والكلامية، لا سيّما أن البيضاوي فارس من فرسان هذا الميدان، أضف إلى هذا اقتصاره على علم التفسير وعدم انشغاله بأيّ موضوع آخر، والتفسير من العلوم بمنزلة الإنسان من العين، والعين من الإنسان.

وربما كان لنشأة الإمام البيضاوي في أسرة علمية، واشتغاله بالتدريس، واحتكاكه الدائم بطلاب العلم أثرها في نجاح طريقته في التأليف، وإحراز كتابه حظاً وافراً من الرضا والقبول بين العلماء وطلبة العلم.

ثم لعل لهذا الإمام سرّاً بينه وبين ربّه، كان من ثماره مباركة عمله، قال حاجي خليفة: «هذا الكتاب رزق من عند الله سبحانه وتعالى بحسن القبول، عند جمهور الأفاضل والفحول، فعكفوا عليه بالدرس والتحشية، فمنهم من علّق تعليقه على سورة منه، ومنهم من حشّى تحشية تامة، ومنهم من كتب على بعض مواضع منه»<sup>(١)</sup>.

وخلاصة القول: أن «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» تفسير كبير الفائدة، متوسط الحجم، وهو كتاب جليل القدر، جمع بين التفسير والتأويل، وقد أبدع الإمام البيضاوي هندسته مُعيداً لبناتٍ اقتطع معظمها من تفاسير الراغب الأصفهاني والزمخشري

(١) انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ١٨٧ - ١٨٨).

والرّازي، ثمّ أعادَ بناءَها بعقلٍ مُبدعٍ ولغةٍ فريدة، فصاغَهُ صياغةً مُحكمةً دقيقةً، ونحا فيه مَنْحَى الإيجازِ والتّركيزِ، بحيثُ لا يَضَعُ الكلمةَ إلا بميزانٍ، وقد راعى فيه مُقتضياتِ الأصولِ الشّرعيّةِ، وقواعدِ اللّغةِ العربيّةِ، وقرّرَ فيه أدلّةَ الاعتقادِ على أصولٍ متينة، ولا ننكرُ أنّ تفسيرَ العلّامةِ البيضاويّ تفسيرٌ بالرّأي، ولكنّه في رأينا رأيٌ مبنيٌّ على أثر، كما يتبيّنُ لِمَن يُبحرُ في أنحائه ويغوصُ في أعماقه.

ولهذا كلّهُ لَقِيَ هذا التّفسيرُ ما لَقِيَ مِنَ القَبولِ عندَ العلّماءِ، وعظّمت مكانته بين التّفاسيرِ، لكنّ المُبحرَ فيه إذا لم يَكُنْ مِنَ المتمكّنينَ في العلومِ المُتصلّعينَ فيها فقد يجدُ بعضَ الصّعوبةِ في فهمِ عباراته المتينة المُحكمة، وفكّ رموزه وما غمّضَ من معانيه، ومع أنّ حواشيه قد بلغت كثرةً كثرةً لكنّ كلّ واحدةٍ منها لا تفي بالغرضِ على انفرادها، والرّجوعُ إلى جمعٍ منها هو من الصّعوبةِ بمكانٍ؛ لما حوّته من تطويلٍ، وانطوّت عليه من تعقيدٍ، مع تلك الوجوه الباردة، والبحوث الرّائدة، وكثرة الأخذ والرّدّ، والقليل والقال.

ومن هنا برزت الحاجةُ إلى تحقيقه تحقيقاً علمياً مبنياً على أوثق نُسخه الخطيّة مع ضبطه ضبطاً صحيحاً، وتخريج ما فيه من أحاديث وآثارٍ وقراءاتٍ وأشعارٍ وأمثالٍ وغيرِها، والأهمُّ من كلّ هذا هو شرح ما استغلق من معانيه، وبيان ما اعتاص من لغته ومبانيه، بالعودة لأهمّ شروجه وحواشيه، وانتقاء ما في كلّ واحدةٍ منها من الفوائد، مع طرح ما حوّته من الزوائد.

وقد جاءت هذه الطّبعة استكمالاً للجهود المباركة التي تبذلها دارُ اللّبابِ لخدمة نفائسِ تفاسيرِ كتابِ الله عزّ وجلّ عامّة، ولخدمة تفسيرِ الإمامِ البيضاويّ خاصّة، فقد سبقَ ونشرت «حاشية العلّامة السّيوطي على تفسيرِ البيضاويّ»، ونشرت من قبله «الكشاف عن حقائق التّنزيل» للعلّامة الزّمخشريّ، وتقوم الآن على تحقيق «التفسير الكبير» للإمامِ الرّازي، وهي الآن بصدد طباعة حاشية من أعظم حواشي البيضاويّ

وأهمّها وأكثرها بياناً وقوّة وعمقاً واشتهاراً، وهي حاشيَةُ العَلَّامةِ شهابِ الدِّينِ أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ عمرِ الخفاجيِّ المصريِّ الحنفيِّ (ت ١٠٦٩هـ) المسمّاة: «عِنايةُ القاضي وكِفايةِ الرّاضي»، وقد أغنى العملُ عليها فريقَ التَّحقيقِ بخبرةٍ أوسعَ ومعرفةٍ أعمقَ بـ«تفسير البيضاوي».

هذا مع قيامِ هذا التحقيقِ لتفسيرِ الإمامِ البيضاويِّ على نُسخِ خطِّيَّةِ نفيسةٍ - كما سبق - كُتبتْ بخطِّ كبارِ الأئمّةِ هم: العَلَّامةُ الفاروقيُّ تلميذُ البيضاويِّ، والعَلَّامةُ التَّفتازانيُّ، والعَلَّامةُ الخياليُّ، والعَلَّامةُ ناصرُ الدِّينِ الطُّبلاويُّ.

وتميّزت هذه الطُّبعةُ بإضافةِ جملةٍ من الحواشي والتَّعليقاتِ التي كتبها الإمامُ البيضاويُّ نفسه على «تفسيره»، والتي نقلها الشُّهابُ الخفاجيُّ في «حاشيته».

كما تميّزت بدراسةٍ معمّقةٍ لمنهجِ الإمامِ البيضاويِّ وأسلوبِهِ ولغته، وسلَّطت الضوءَ على كثيرٍ من أسرارِ الطَّريقةِ التي ابتكرها الإمامُ البيضاويُّ فيه.

كما زَيَّنّا هذا التحقيقَ بفهارسَ علميَّةٍ مفصَّلةٍ قاربت العشرين فهرساً مما تقرُّ بها عيونُ المدرِّسينَ والدَّارسينَ.

وثمّةُ جهدٍ كبيرٍ جدّاً تميّزت به هذه الطُّبعة؛ فالبيضاويُّ كانَ يمتلكُ قدرةً متميّزةً على تسليطِ الضَّوءِ على المعنى من نواحٍ متعدّدة، وإخضاعِ عبارتهِ التي يحملُ عليها ذلك المعنى لقوانينِ البيانِ من فحوى الكلامِ ومفهوميهِ وقِيوده ولوازمِهِ ممّا جعلَ كلامَهُ كبنيانٍ يشدُّ بعضُهُ بعضاً، ولكنَّ هذا البنيانَ كانَ أشبهَ ببرجٍ مشيّدٍ وحصنٍ حصينٍ، فغايتُهُ أن يكونَ قويّاً متيناً مُحكّماً، ولو أدّى ذلك في بعضِ الأحيانِ إلى عورةٍ مسالكِهِ، من هنا برزت الحاجةُ إلى شرحٍ كثيرٍ من ألفاظهِ الغريبة، وإيضاحِ دلالاتِ عباراتِهِ الموجزةِ الرّصينةِ المتينة؛ ولكنَّ تلكَ المهمّةَ لم تكنْ أبداً بتلكَ السُّهولةِ، فكلُّ حاشيةٍ من حواشيه لا تَقِي على حَدِّثها ببيانهِ، ولا تكفي في تبيانهِ، هذا مع ما حَوّته تلكَ الحواشي من تطويلٍ في بعضِ المسائل، وكثرةِ اختراعٍ للمُشاكل، وتعقيدٍ للعبارة، وصعوبةٍ - أحياناً - في فَهْمِ



المُعْزَى والإشارة، فأخذنا على عاتقنا خوص ذلك الغمار؛ لنجني لقارئ هذا التفسير ما يناسبُ المقامَ، وبقي بالمّرام، وذلك بالرجوع لِمَا توفّر من حواشيه وشروحه، مع المقارنة بأصوله ومصادره، والاستعانة ببعض حواشي «الكشاف»، وقد كنّا حريصين على أن لا نترك غموضاً إلاّ أَوْضَحْنَاهُ، ولا إشكالاً إلاّ حلّلْنَاهُ، فغدا الكتابُ مشرقاً بأوضح ما حوت حواشيه، موشّحاً بدُررٍ من أنفع ما قيل فيه، مع المحافظة على وجازته وحسن عبارته.

وأخيراً فلا يفوتُنّا أن نتوجّه بالشُّكرِ الجزيل، لكلِّ مَنْ ساهم في إخراج هذا العملِ الجليل، الذي بُدلت فيه الأوقاتُ؛ وصُرفت إليه الهممُ، وتضافرت فيه الجهودُ؛ نسخاً ومقابلةً وفهرسةً وإخراجاً؛ لإبرازه بهذه الحُلّةِ القشيّةِ، وهم الأساتذة الأفاضل: جمال عبد الرّحيم الفارس، عدنان عادل أبو شعر، فادي السيّد، هادي الهندي، خالد محمّد ياسين علوان، فجزاهم الله خير الجزاء، وأثابهم خير العطاء، والحمد لله أولاً وأخيراً.

## عملنا في الكتاب

١ - مقابلة النسخ الخطية التي اعتمدنا عليها في التحقيق مقابلة تامّة وهي من نفائس النسخ الخطية التي كتبها كل من الأئمة: (الفاروقي، والتفتازاني، والخيالي، والطبلاوي) وحافظنا على ذكر أسمائهم في الفروق المهمة التي أثبتناها بينهم في هوامش التعليق، وقد جهدنا في اعتماد الأصوب في المتن، وذلك بالاستعانة بما جاء في حواشيه كحاشية الشهاب الخفاجي وهي أكثر الحواشي ذكراً لفروق النسخ وتصويبها، مع حاشيتي زكريّا الأنصاري والقونوي اللّتين تميّزتا أيضاً ببيان فروق النسخ التي توافرا عليها، والتي ساهمت في توضيح النص وإغنائه، كما استعنا أيضاً بـ«الكشاف» من حيث التشابه الكبير بين الألفاظ والعبارات، بل كثيراً ما كنا نشرح عبارة البيضاوي بعبارة الزمخشري، كما استفدنا من شروح «الكشاف» كـ«فتوح الغيب» للطّيبي، وحاشيتي العلامتين الجاربردي والتفتازاني، مع بعض المصادر الأخرى التي اعتمد عليها البيضاوي خصوصاً «التفسير الكبير» للرازي، هذا مع التنبيه أحياناً لما وقع في نسخ المحشّين من تحريف أو خطأ.

٢ - العناية بضبط النص وخصوصاً المشكل والقراءات، وهذا بالاغتماد على كتب اللغة، والاستعانة بما ذكره الشارحون خصوصاً الشهاب الخفاجي، وبما في «الكشاف»، هذا بالإضافة لما جاء في بعض النسخ الخطية من الضبط وكانت أكثر النسخ عناية بالضبط: نسخة الفاروقي، تليها التفتازاني، ثم الطبلاوي، ثم الخيالي.

ولما كان القاضي البيضاوي قد سرّد جميع آيات القرآن وكلماته، جعلناها

بلون آخر هو الأحمر، واعتمدنا نسختي العلامة التفتازاني والطبلاوي في هذا التلوين لأنهما ميّزا الآيات والمقاطع والكلمات القرآنية خطأ وتلويناً.

٣ - شرح الألفاظ الغريبة والمعاني الغامضة بالرجوع لكتب اللغة والغريب كـ«الصحاح» و«أساس البلاغة» و«النهاية في غريب الحديث» وغيرها، وكذلك كتب الأدب والأمثال كشروح «الحماسة»، و«الأمثال» لأبي عبيد، و«جُمهرة الأمثال» للعسكري، و«مجمع الأمثال» للميداني، و«المستقصى في أمثال العرب» للزمخشري.

٤ - شرح ما غمض من كلام المؤلف، وبسط ما كان الإيجاز مانعاً من فهمه على الوجه المطلوب، وذلك بالاستعانة بأهم الحواشي والشروح التي تقدّم ذكرها، هذا دون الالتزام بحاشية بذاتها، بل على سبيل الانتقاء لما يكون مناسباً وموافقاً لمراد المؤلف مع مراعاة الوضوح التام وعدم التعقيد، وتجنب الحشو والتطويل، والخروج عن النص، والإسهاب الذي لا يفيد.

٥ - تخريج الشواهد الشعرية من الدواوين إن توفرت، مضافاً إليها أمّات كتب اللغة والأدب والمعاني والتفسير؛ كـ«الكتاب» لسيبويه، و«المفضليات» للمفضل الضبي، و«معاني القرآن» للقرّاء، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة، و«الكامل» للمبرد، و«تفسير الطبري»، و«معاني القرآن» للزجاج، وغيرها. هذا مع إتمام الشاهد إن لم يُذكر بتمامه، وشرحه، وبيان الاختلاف في ألفاظه أو قائله إن وُجد.

٦ - العناية بالقراءات الواردة فيه - سواء المتواتر منها والشاذ - وذلك بضبطها ضبطاً سليماً والمحافظة على القراءة التي أثبتتها المؤلف رحمه الله تعالى، وتخريجها من أمّات المراجع المختصة بهذا الشأن، مع نسبة كل قراءة لمن قرأ بها إن لم يذكرها المؤلف، وهو في الغالب يعني بنسبة المتواتر من القراءات الثمانية؛ كل قراءة لصاحبها. كما أننا التزمنا من أجل تمييز المتواتر من الشاذ بجعل كل ما نُسب للقرّاء العشرة في المشهور عنهم ضمن أقواس مَهْرَرة هكذا ﴿﴾، وجعل القراءة الشاذة ضمن قوسين عاديين هكذا ( ) وربما هكذا «».

كما أننا جعلنا العزو في القراءات السبعة المتواترة مُختَصّاً بأهمّ مرجعين فيه على الإطلاق، وهما كتابُ «السبعة» لابن مجاهد، وكتاب «التيسير»، لأبي عمرو الداني، فيكون العزو لهما مجتمعين، إلّا ما كان من خفاء شيء في أحدهما أو سقوطه أو ما أشبه ذلك، فنكتفي بواحد منهما عن الآخر، فإذا ذكر المؤلف كعادته يعقوب في النسبة أو وردت قراءة عن باقي العشرة أضفنا «النشر» إليهما.

وبالنسبة للعزو في القراءات الشاذة فقد جعلنا الأساس في ذلك: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه، و«المحتسب» لابن جني، مجتمعين إن اجتمعاً في ذكر القراءة، وإلّا فأحدهما إن انفرد، فإن لم تُوجد فيهما القراءة فمن أهمّ المراجع المتقدمة نحو: «معاني القرآن» للفرّاء، و«معاني القرآن» للزجاج، و«إعراب القرآن» لتلميذه أبي جعفر النحاس، و«المصاحف» لابن أبي داود، و«تفسير الثعلبي»، و«الكشاف»، و«المحرر الوجيز»، و«البحر المحيط». ولا تخرج قراءة عن هذه المصادر إلّا النادر القليل. كما عيّنا في الشاذ أيضاً بذكر من قرأ بكلّ قراءة في حال ورود ذلك في المصادر، فإذا كثروا فقد نكتفي بالأهمّ مع الإشارة أحياناً لكون القراءة نُسبت لجمع غيرهم.

٧- العناية بالأحاديث النبوية الشريفة، وذلك بتخريجها من دواوين السُنّة المعتمدة، ومقابلتها عليها، وذكر الفروق الوجيه بينها، وسوق شواهدا إن وُجدت، مع شرح غريب وبيان علة إن كانت. ونقتصر في العزو على الصحيحين أو أحدهما إن وُجد فيه الحديث، وإلا فمن باقي الكتب السُنّة و«مسند الإمام أحمد»، فإن لم يُوجد الحديث فيها فمن باقي كتب التّخريج.

٨- تخريج ما ذكر فيه من آثار عن السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم.

٩- تعقّب المؤلف في بعض مسائل النحو والقراءات وغيرها، ممّا تابع فيه الزمخشري في الغالب، بذكر ما قاله الأئمة في ردّه أو تفنيده، شرط أن يكون هذا التعقّب وجيهاً.



١٠ - وضعُ دراسةٍ تليقُ بأهميّةِ الكتاب، واشتملت على فصول:

الفصلُ الأول: ترجمةُ العلامةِ البيضاويّ: حياته وآثاره.

الفصلُ الثاني: دراسةُ كتابِ العلامةِ البيضاويّ: «أنوارِ التّنزيلِ وأسرارِ التّأويل»،

واشتملت على:

أولاً: المنهجُ الكلّيُّ للإمامِ البيضاويّ وأسلوبه ولغته.

ثانياً: المنهجُ الجزئيُّ الذي سلكه الإمامُ البيضاويّ في تفسيرِ كلّ سورة.

ثالثاً: مسالكُ المنهجِ التفصيليِّ للإمامِ البيضاويّ في تفسيرِ آياتِ كتابِ الله.

ثمّ فصلٌ في متابعاتِ البيضاويّ للزّمخشريّ في بعضِ الاعتزاليّاتِ وأشباهها من

الزّلات.

الفصلُ الثالث: وصفُ النّسخِ الخطيّةِ التي تمّ اعتمادُها في التّحقيق.

١١ - عملُ فهرسٍ علميّةٍ مفصّلةٍ تليقُ بمكانةِ الكتاب، وبما اشتمل عليه من

مسائل، حيث تناولنا فيها فهرسةَ الموضوعات التالية:

١ - فهرسُ الآياتِ المستشهد بها.

٢ - فهرسُ الآياتِ التي ذُكرت فيها وجوهُ القراءاتِ المتواترات.

٣ - فهرسُ القراءاتِ الشّواذ.

٤ - فهرسُ أسبابِ النزول.

٥ - فهرسُ المكيّ والمدني.

٦ - فهرسُ النّاسخِ والمنسوخ.

٧ - فهرسُ الأحاديث.

٨ - فهرسُ الآثار.

٩ - فهرس المسائل الفقهية.

١٠ - فهرس المسائل الاعتزالية التي نبه عليها العلامة البيضاوي.

١١ - فهرس الأشعار.

١٢ - فهرس الأرجاز.

١٣ - فهرس الأمثال.

١٤ - فهرس الألفاظ الغريبة.

١٥ - فهرس الأعلام.

١٦ - فهرس القراء.

١٧ - فهرس المصادر والمراجع.

١٨ - الفهرس العام.

\*\*\*

\* حواشي البيضاوي: ولا بدّ لنا قبل ختم هذا التصدير من التعريف بأهمّ الحواشي التي اعتمدنا عليها في عملنا، فقد كثرت الحواشي والتعليقات التي كتبت على البيضاوي، حتى غدت تعدّ بالمئات، فكان من الصعوبة بمكان إحصاء كلّ ما كتبت عليه والإفادة منه، فإنّ ذلك لكثرتّه يستدعي أفراد عشرات المجلّدات، فاقصرنا على أهمّ تلك الحواشي، والتي وصلتنا تامةً، وكانت مرجعاً لنا في تحقيق هذا السّفر الجليل وشرح غوامض معانيه:

١ - حاشية العالم مُصلِح الدّين مُصطفى بن إبراهيم المشهور بابن التّمجيد المتوفّى نحو سنة (٨٨٠هـ) معلّم السُّلطان محمّد خان الفاتح، وهي مفيدة جامعة لخصّها من حواشي «الكشاف»، وتناول فيها مباحث جليّة، وأحسن في شرح معاني البيضاوي، وقد استفدنا منها كثيراً؛ لتمييزها بالوضوح وحسن الانتقاء للمشروح.

٢ - حاشية الإمام جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي، المسماة «نواهد

الأبكار وشوارد الأفكار»، وهي من أفضل ما أُلّف على «أنوار التنزيل» وذلك لما حوته هذه الحاشية من مزايا تفوّقت بها على ما سبقها من الحواشي، منها: مقدّمته الرائعة الماتعة الشاملة التي بدأها بعرضٍ لتاريخ ونشأة علم التفسير، وتعرّض فيها لمجموعة من المواضع الفريدة، ومنها تعقبه على الزمخشري في مسائل كثيرة، ومن أهمّها مسألة الاعتزال، وعلى البيضاوي فيما تداخل تفسيره من تلك المسائل مبيّناً كلّ أو جلّ ما تابع فيه البيضاوي الزمخشري منها، كما تعقبهما أيضاً في مسألة المبالغة في التأويل وصرف النص من الحقيقة إلى المجاز دون داعية لذلك، ومن مميّزاتها أيضاً كثرة المراجع التي استمدّ منها السيوطي والتي بلغت المئات، وهو أضعاف ما يوجد عادة في كتابٍ بمثل حجمه، إلى غير ذلك ممّا تميّزت به تلك الحاشية، ويجد المطالع تفصيلاً أكثر في المقدّمة الوافية التي تمّ التقديم لها في طبعة دار اللّباب.

٣ - حاشية الفاضل القاضي زكريّا بن محمّد الأنصاري المصري المتوفى سنة (٩٢٦هـ) سمّاها: «فتح الجليل ببيان خفيّ أنوار التنزيل»، وهي حاشية جليّة استفاد مؤلّفها من «نواهد الأبكار» استفادة عظيمة، ونهل منها الكثير من المسائل، ومنها التنبية على الأحاديث الموضوعية التي في أواخر السور. لكنّه زاد الكثير أيضاً، وقد تميّزت عن غيرها من الحواشي بالعناية بنصّ البيضاوي، وعدم التشتت إلى مواضع أخرى كما هو دأب أصحاب الحواشي، ومن ذلك بيان تعلّق كلّ كلمة من كلام المتن بما قبلها وما بعدها، وبالتالي ما يجب أن تكون عليه حرّكتها، وإن كان قد مال في أواخرها للاختصار والاقتصار والمبالغة في الانتقاء، ولعلّه تبع في هذا السيوطي أيضاً حيث مال لكثرة الاختصار في أواخر حاشيته.

٤ - حاشية العالم الفاضل محيي الدّين محمّد بن الشّيخ مُصلح الدّين مُصطفى القوجويّ، المعروف بشيخ زاده المتوفى سنة (٩٥١هـ). قال حاجي خليفة: وهي أعظم الحواشي فائدة، وأكثرها نفعاً، وأسهلها عبارة.

٥ - حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسمّاة: «عناية القاضي وكفاية الرّاضي» لشهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي المتوفى سنة (١٠٦٩هـ)، وهي من أجل حواشيه وأطولها، ضمّنها الكثير من المباحث، وتناول مسائل، وحرّر مهمّات، وناقش ما قاله من قبله من المحشّين والشّراح، فقبل بعضها ورد الآخر، حتّى عدّت حاشيته ديوان علم وأدب، وفيها من التّحقيقات والتّدقيقات ما جعلها الفصل في كثير من الخلافات.

وقد انتقى الخفاجي في «حاشيته» قطاعاً ممّا استودعه سابقوه في حواشيه؛ فترى فيها ضبطاً للألفاظ وإيضاحاً للتّراكيب لا يقلُّ عن ابن التّمجيد والأنصاري، وعنايةً بالبلاغة لا تقلُّ عن التّفّازاني والطّيبي، واهتماماً بالأحاديث والآثار لا يقلُّ عن السيوطي، وتحريراً للمسائل لا يقلُّ عن الشيخ زاده أو الجرجاني، وقد سلك الخفاجي في هذه الحاشية مسالك ليست باليسيرة، وكان يستغني في بعض الأحيان بالإشارة عن العبارة، لكنّ صعوبة المسائل التي ناقشها وعمق المباحث التي خاضها لم تمنعه أن يجعل من «حاشيته» روضةً مزدانةً بألوان من بليغ العبارات وجميل الأقوال، وجمهرة واسعة من الحكم والأمثال.

وقد تعامل الخفاجي مع «تفسير البيضاوي» بعقلية المحقّق، فكانت «حاشيته» أكثر الحواشي اهتماماً بالنّسخ وفروقاتها، وكان يفرّق بين ما صحّ منها وما لم يصحّ، ويبيّن ما وقع فيها من خلل أو تحريف، وقد حرص على تحديد مصادر البيضاوي، وكان يقارن عبارته في أحيان كثيرة بالأصل الذي نهل منه، ويبيّن وجوه الاتّفاق أو الاختلاف بين عبارة البيضاوي وعبارة الزمخشري أو الراغب الأصفهاني أو الرازي التي اعتمد عليها، ويبيّن إن كان وافقها أو عدلّ عنها، ويبيّن ما للبيضاوي وما عليه في ذلك، وقد تميّز الخفاجي بنسبة الأقوال إلى أصحابها، فكان يكتب المصدر الذي أخذ عنه على هامش الحاشية، ولم يكتف بذلك، بل حرص في كثير من الأحيان على

البحث في كلام مصدره وردّه إلى صاحبه إن كان منقولاً، وقد أهملت هذه الإحالات في بعض النسخ الخطيّة وفي المطبوع من «الحاشية»، فظهر كلامه وكأنّه حشد لأقوال مجهولة المصادر، ولولا وقوفنا على هذه الإحالات بخطّ الخفاجي نفسه لحسبنا أنّها عملٌ مستقلٌّ جاء استكمالاً لجهد الخفاجي في الحاشية، فوأسفاه على جهدٍ مثل هذا لم يرَ بعدُ النور، فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون عملنا على هذه الحاشية التي فرغنا من تحقيقها يسرّ أهل العلم وتقرُّ بها عيونهم.

٦ - حاشية إسماعيل بن محمد بن مصطفى، أبي المُنذَى عصام الدين القنوي المتوفى سنة (١١٩٥هـ)، وهي حاشية كبيرة، وقد لاحظنا فيها تشابهاً كبيراً بين عبارته وعبارة الخفاجي، ممّا يدلُّ على أنّه نهل منها الكثير، ولا يشكُّ القارئ المتأمل أنّها مصدره الأساس، لكنّ مؤلّفها ابتعد عن العقلية التأملية العميقة والأسلوب الموسوعي الذي انتهجه الخفاجي، فكانت هذه الحاشية أسهلّ مأخذاً، وعبارته فيها أقلُّ تعقيداً وأحسنُ ترتيباً، وهي من أحسن ما كتُب على «البيضاوي» وأشمله وأوضحه.

وهذه الحواشي - جزى الله مؤلّفها خيراً؛ فإنّهم ما أرادوا سوى خدمة هذا الدين ونيل ثواب ربِّ العالمين - على الرّغم ممّا حوته من فوائد لكنّها وقعت في فخّ التّطويل، وأتخمت ببحوثٍ ومناقشاتٍ ومواضيعٍ خارجةٍ عن موضوع الكتاب، هذا عدا عمّا في بعضها من التّعقيد الذي لا يُفيد، فكان لا بدّ من انتقاء جواهرها، وأخذ سمينها وترك غثها، وهو الذي بذلنا الجهد واستفرغنا الطّاقة في تحقيقه، فقد استعنا بها في تصحيح فروق النسخ، وإثبات ما ترجّح إثباته، وفي شرح ما غمض أو استغلق من كلام البيضاوي، وهو كثير.



## الفصل الأول

### ترجمة العلامة البيضاوي<sup>(١)</sup>

- اسمه ونسبه:

هو الشيخ الإمام العالم العلامة المحقق المدقق القاضي، ناصر الدين عبد الله، بن قاضي القضاة الأعظم السعيد إمام الحق والدين أبي القاسم عمر، بن المولى العلامة قاضي القضاة فخر الدين أبي عبد الله محمد، بن الإمام الماضي صدر الدين أبي الحسن علي<sup>(٢)</sup>.

يكنى بأبي الخير<sup>(٣)</sup> وأبي سعيد<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» (١٧ / ٣٧٩)، «عيون التواريخ» (٢١ / ٣٨٩)، «مرآة الجنان» (٤ / ١٦٥)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٨ / ١٥٧)، «البداية والنهاية» (١٣ / ٣٢٧)، «السلوك في طبقات العلماء والملوك» (٢ / ٤٣٦)، «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٢ / ١٩٥)، «طبقات الإسنوي» (١ / ١٣٦)، «طبقات ابن قاضي شعبة» (٢ / ١٧٢)، «بغية الوعاة» (٢ / ٥٠)، «طبقات المفسرين» (١ / ٢٤٢)، «قلادة النحر» (٥ / ٤٤٢)، «شذرات الذهب» (٥ / ٣٩٢)، «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» للعبادي (٣ / ٩٤)، «الفتح المبين» (٢ / ٨٨)، «هدية العارفين» (١ / ٤٦٣)، «القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه» (ص ١٣٨ - ١٣٩)، «الغاية القصوى في دراية الفتوى - مقدمة التحقيق» (١ / ٥١)، «مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام - مقدمة التحقيق» (ص: ٥٥).

(٢) هذا نسب البيضاوي كما ذكره في إسناده لكتاب «مصاييح السنة»، انظر: «تحفة الأبرار» (١ / ٤ - ٦).

(٣) هذه كنيته في غالب مصادر الترجمة.

(٤) وهو ما أثبتته تلميذه الفاروقي في خاتمة نسخته من «تفسير البيضاوي»، المعتمدة في هذه الطبعة،

وذكره الزركلي في «الأعلام» (٤ / ١١٠)، وذكر المقرئ في «السلوك لمعرفة دول الملوك»

(٢ / ١٩٥): أبو محمد.

الشَّيرَازِيُّ: نسبةٌ لمدينةٍ شيرازَ، وهي قِصْبَةٌ في بلادِ فارسَ، وهي ممَّا استجدَّ عمارُتُها واختطاطُها في الإسلامِ، وخرجَ منها جماعةٌ من العلماءِ، ودفنَ بها جماعةٌ من التَّابعينَ<sup>(١)</sup>، واتفقتِ المصادرُ على أنَّ الإمامَ البيضاويَّ نشأ فيها، وولي القضاءَ فيها.

التَّبْرِيزِيُّ: نسبةٌ لِتَبْرِيزَ، أشهرُ مدنِ أذربيجانَ، خرجَ منها جماعةٌ وافرةٌ من أهلِ العلمِ<sup>(٢)</sup>. وينسبُ إليها الإمامُ البيضاويُّ باعتبارِ وفاته فيها.

البَيْضاويُّ: نسبةٌ إلى البَيْضاءِ قريةٍ بفارسَ، بينها وبين شيرازَ ثمانيةُ فَرَاسِخَ، وكانَ اسمُها في أيامِ الفرسِ (در إسفيد)، فعُرِّبَت بالمعنى، وسمَّيتِ البَيْضاءُ؛ لأنَّ لها قلعةً تَبِينُ من بعدِ ويُرَى بياضُها<sup>(٣)</sup>. ويُنسبُ البيضاويُّ إليها لأنَّ أصولَ أسرتهِ منها أو لأنَّ مولده كان فيها.

الشَّافِعِيُّ مذهباً، الفقيهُ، المفسِّرُ، الأصوليُّ، النَّحْويُّ، الْمُتَكَلِّمُ، المؤرِّخُ.

- مولده ونشأته:

لا يُعرَفُ للبَيْضاويِّ في التراجمِ تاريخُ مولدٍ على التَّحديدِ، ولم يذكرهُ من ترجمَ له. إلا أنَّ بروكلمان في «دائرة المعارف الإسلامية» أثبتَ مولدَهُ سنةَ (٦٢٣هـ)<sup>(٤)</sup>، ولم يذكرْ مُستندَهُ في ذلك.

والذي نَمِيلُ إليه أنَّ سنةَ مولده: (٦٤٢هـ)، استناداً إلى ما نقلَهُ الجنديُّ في «السُّلوكِ في طبقاتِ العُلَماءِ والملوكِ» عن الزنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ: قال: «كانت وفاته بمدينةِ تَبْرِيزَ، وهي مدينةٌ من أعمالِ أذربيجانَ، وكانت لَنَيْفٍ وتسعينَ وسِتِّ مئةٍ، بعد أن بلغَ

(١) انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٣/ ٣٨٠).

(٢) المصدر السابق: (٢/ ١٣).

(٣) المصدر السابق: (١/ ٥٢٩ - ٥٣٠).

(٤) نقلاً عن مقدمة تحقيق «طوالع الأنوار»، وذكر أن هذا في الطبعة الفرنسية من «دائرة المعارف الإسلامية»، ولم أجد التاريخ في الطبعة الإنجليزية، ولا العربية.

عمره تسعاً وأربعين سنة،<sup>(١)</sup> اه<sup>(١)</sup>، فيكون مولده حوالي سنة (٦٤٢هـ) على تقدير أن الراجح في تاريخ وفاته سنة (٦٩١هـ)، كما سيأتي بيانه<sup>(٢)</sup>.

ولم يذكر غالب من ترجم له مكان ولادته، إلا ما كان من نص الزركلي في «الأعلام» على أن ولادته كانت في البيضاء<sup>(٣)</sup>، ولم أجده عند من تقدمه.

وقد ذكر الجندي في «السلوك في طبقات العلماء والملوك» عن الزنجاني تلميذ المصنف، والطيب بامخرمة في «قلادة النحر» أن جد البيضاوي خرج من البيضاء وسكن شيراز<sup>(٤)</sup>. فلعل مولده كان في شيراز، ثم نسب إلى البيضاء لأن أسرته منها، ويؤيده ما ذكره ابن شاكر الكتبي في «عيون التواريخ» حيث قال: «الشيرازي ثم البيضاوي<sup>(٥)</sup>»، والله أعلم.

وقد نشأ البيضاوي في شيراز في أسرة علمية، وكان بيته مشهوراً بالعلم والقضاء. فوالده: الوالي قاضي القضاة الأعظم السعيد إمام الحق والدين، أبو القاسم عمر. وجدّه: المولى العلامة قاضي القضاة المغفور له فخر الدين أبو عبد الله محمد. وعمّ والده: أفضى القضاة السعيد شمس الدين أبو نصر أحمد بن علي.

(١) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٦).

(٢) ذكر محقق «الغاية القصوى» أن سنة ولادة البيضاوي: ٥٨٥هـ استناداً إلى أن ابن حبيب ذكر في كتابه «درة الأسلاك» في حوادث سنة (٦٨٥هـ) أن البيضاوي رحمه الله توفي عن مئة، وبنى عليه أنه كان من المعمرين، واتضح - بعد مراجعة نسختين مخطوطتين (آيا صوفيا ٢٣٣/ ٤٤) و(باريس ١٧٢٠/ ٨٢) من «الدرة» - أن الصواب: وتوفي عن.... [بياض] سنة، فلعلها تحرفت في نسخة محقق «الغاية» من (سنة) إلى (مئة). وقدّر محقق «مرصاد الأفهام» بعد أن ذكر التاريخ الذي رجحناه أن في كلام الزنجاني المذكور تصحيحاً، وبنى عليه أنه ولد حوالي سنة ٦١٢هـ؛ لأدلة ذكرها، والله أعلم.

(٣) انظر: «الأعلام» (٤/ ١١٠).

(٤) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» (٢/ ٤٣٦)، و«قلادة النحر» (٥/ ٤٤٢).

(٥) انظر: «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٨).

وجدُ والدِه: الإمامُ الماضي صدرُ الدِّين أبو الحسنِ عليُّ.

وخاله: الإمامُ السَّعيدُ الرَّبَّانيُّ شهابُ الدِّين أبو بكرٍ.

وجدُه لأمِّه: الإمامُ الماضي نجمُ الدِّين عبدُ الرَّحمن البيضاويُّ = كلُّهم من أئمَّة العلم وأصحابِ القضاء والرياسة<sup>(١)</sup>.

وقد نهَلَ البيضاويُّ في هذه الفترة من معين والدِه وشيخِه شرفِ الدِّين سعيده، فجمع بين المعقول والمنقول، وبرع في العلوم والفنون، فدرس العربيَّة والفقه والكلام والمنطق، وسمع الحديث، حتَّى لمع نجمُه وأشير إليه بالبنان.

- تولَّيه القضاء:

اتَّفقت المصادرُ على أنَّ الإمامَ البيضاويَّ نشأ في شيراز، ووليَّ القضاء فيها. وقد تولَّى قضاءَ القضاة في شيرازَ مدَّة (ستة أشهر)، لِمَا ذكر التَّاج السبكيُّ في ترجمة قاضي القضاة أبي إبراهيم مجدِّ الدِّين إسماعيل بن يحيى التَّميميِّ الشِّيرازيِّ<sup>(٢)</sup>: «وليَّ قضاءَ القضاة بفارس وهو ابنُ خمس عشرة سنة وعُزِّل بعد مُدَّة بالقاضي ناصرِ الدِّين البيضاويِّ، ثمَّ أعيدَ بعد ستَّة أشهرٍ وعُزِّل القاضي ناصرُ الدِّين، واستمرَّ مجدُّ الدِّين على القضاء خمسًا وسبعين سنة».

وبَيَّن السبكيُّ أنَّ القاضي مجدِّ الدِّين توفي سنة (٧٥٦هـ) عن أربع وتسعين سنة بشيراز، وأنه تولَّى القضاء في سنِّ الخامسة عشرة سنة (٦٧٧هـ) وبقي مدَّة ثمَّ عزِّل،

(١) انظر إسناده البيضاوي لكتاب «مصباح السنة» عن طريقهم في «تحفة الأبرار» (١/ ٤ - ٦). وإسناده في الفقه عن طريق والدِه عن جدِه، في «الغاية القصوى في دراية الفتوى» (١/ ٢٢٠).

(٢) هو قاضي القضاة مجدِّ الدين إسماعيل بن يحيى التَّميميِّ الشِّيرازيِّ البالي، نسبة إلى بال بليدة في شيراز، كان مشهورًا بالدين والصلاح والخير والمكارم وحفظ القرآن وكثرة التلاوة، توفي بشيراز سنة ٧٦٥هـ، انظر ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٤٠٠).

وولي القاضي ناصر الدين ستة أشهر، ثم أعيد مجدُّ الدين إلى القضاء وبقي فيه بعد ذلك خمسًا وسبعين سنةً.

فيظهر من هذا أن ولاية البيضاوي للقضاء بشيراز كانت حوالي (سنة ٦٨١هـ). وكان عمره حينئذ تسعة وثلاثين عامًا<sup>(١)</sup>.

وذكر النَّاجُ السُّبُكِيُّ في «الطبقات الكبرى»: أن البيضاوي رحل إلى تبريز، حيث صادف دخوله إليها مجلس درسٍ قد عُقدَ بها لبعض الفضلاء، فجلس البيضاوي أخريات القوم بحيث لم يعلم به أحدٌ، فذكر المُدرِّسُ نكتةً زعم أن أحدًا من الحاضرين لا يقدر على جوابها، وطلب من القوم حلَّها والجواب عنها، فإن لم يقدرُوا فالحلُّ فقط، فإن لم يقدرُوا فإعادتها.

فلما انتهى من ذكرها شرع القاضي ناصر الدين في الجواب.

فقال له: لا أسمع حتى أعلم أنك فهمتها، فخيرَه بين إعادتها بلفظها أو معناها، فهبت المدرِّس وقال: أعدها بلفظها، فأعادها، ثم حلَّها وبيَّن أن في تركيبها إياها خللاً، ثم أجاب عنها وقابلها في الحال بمثلها ودعا المدرِّس إلى حلَّها، فتعذَّر عليه ذلك.

فأقامه الوزير من مجلسه وأدناه إلى جانبه، وسأله من أنت؟ فأخبره أنه البيضاوي وأنه جاء في طلب القضاء بشيراز، فأكرمه وخلع عليه في يومه وردَّه وقد قضى حاجته<sup>(٢)</sup> ١هـ.

ولا ندري هل كان طلبه للقضاء بشيراز في هذه الحادثة قبل عزله بالقاضي مجدِّ الدين التميمي أم بعده.

وقد تولَّى البيضاوي القضاء وكان قد ملك أمورَ شيراز في ذلك الوقت جمال الدين إبراهيم الطيبي، المعروف بالعدل بين الناس والأخذ على أيدي الظلمة<sup>(٣)</sup>.

(١) على تقدير مولده سنة (٦٤٢هـ) ووفاته سنة (٦٩١هـ).

(٢) انظر: «الطبقات الكبرى» للسبكي (٨/ ١٥٧ - ١٥٨).

(٣) هو جمال الدين إبراهيم الطيبي المعروف بابن السواملي، سافر وأبعد في الصين وفتح الله عليه، =

وَرُوِيَ أَنَّ الْقَاضِيَّ نَاصِرَ الدِّينِ الْبِيضَاوِيَّ قَصَدَهُ يَوْمًا لِبَعْضِ أَشْغَالِهِ حِينَ تَقَلَّدَهُ  
لأَعْمَالِهِ، فَأَرَادَ أَنْ يَلْقَاهُ بِخُلُوعٍ، فَصَلَّى الصُّبْحَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى بَابِهِ وَاسْتَأذَنَ  
عَلَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ: اجْلِسْ، فَجَلَسَ وَانْتَظَرَ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَذِنَ لَهُ، فَلَمَّا دَخَلَ أَكْرَمَهُ  
وَحَيَّاهُ، ثُمَّ قَالَ: يَا مَوْلَانَا! صَلَّيْتَ الصُّبْحَ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَكَيْفَ لَا أَصَلِّي؟! فَقَالَ: يَا مَوْلَانَا  
إِذَا صَلَّيْتَ، فَاتَّبِعْهَا بِأَذْكَارٍ وَدُعَايٍ، وَفَرِّغْ قَلْبَكَ أَوَّلَ النَّهَارِ مِنْ أَفْكَارِ الْمَخْلُوقِ، وَاشْتَغِلْ  
بِالْخَالِقِ، حَتَّى إِذَا قَضَيْتَ مَا وَجَبَ عَلَيْكَ مِنْ عِبَادَةِ الْخَالِقِ تَوَصَّلْ إِلَى الْأَسْبَابِ بِإِذْنِهِ وَأَمْرِهِ،  
وَالْأَفْإِذَا شَوَّشْتَ وَقَتَكَ وَفَوَّتَ عَلَيْكَ بَعْضَ أَوْرَادِكَ، ثُمَّ أَتَيْتَ بَابَ مَخْلُوقٍ مِثْلِكَ؛ لَا جَرَمَ  
لَمْ يُفْتَحْ عَلَيْكَ، وَلَمْ يُؤْذَنْ لَكَ، قَالَ الْقَاضِي: فَعَلِمْتُ أَنَّ ذَلِكَ الْكَلَامَ مِنَ الْحَقِّ،<sup>(١)</sup> اهـ.  
وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى عِظَمِ مَكَانَةِ الْقَاضِي الْبِيضَاوِيَّ عِنْدَ أَهْلِ عَصْرِهِ وَرُؤَسَاءِ بَلَدِهِ،  
وَعَلَى شِدَّةِ تَوَاضُعِهِ وَلِينِ جَانِبِهِ.

وَقَدْ عُرِفَ الْبِيضَاوِيُّ بِالْحَزْمِ فِي الْقَضَاءِ، وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّدْقِيقِ فِي الْحُكْمِ وَالْفُتْيَا،  
وَوُصِفَ بِأَنَّهُ قَابِلُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِالاحْتِرَامِ وَالاحْتِرَازِ، حَتَّى بَزَعَتْ فِي الْآفَاقِ  
نُجُومُهُ، وَاشْتَهَرَتْ فِي الْأَمْصَارِ فَوَائِدُهُ وَعِلْمُهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ ذَكَرَ حَاجِي خَلِيفَةُ فِي «كَشَفِ الظُّنُونِ» أَنَّ الْبِيضَاوِيَّ تَرَكَ الْقَضَاءَ وَالْمَنَاصِبَ  
الدُّنْيَوِيَّةَ بَعْدَ أَنْ وَعَظَهُ شَيْخُهُ الْكَتَحْتَائِيُّ وَنَهَاهُ عَنْ طَلَبِ الْقَضَاءِ، حَيْثُ قَالَ بَعْدَ أَنْ  
نَقَلَ مَا قَالَهُ ابْنُ السَّبْكِ: «وَقِيلَ: إِنَّهُ طَالَ مَدَّةٌ مُلَازِمَتِهِ، فَاسْتَشْفَعَ مِنَ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنِ  
مُحَمَّدٍ الْكَتَحْتَائِيِّ، فَلَمَّا أَتَى الْأَمِيرَ عَلَى عَادَتِهِ قَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ - يَعْنِي الْبِيضَاوِيَّ -  
عَالِمٌ فَاضِلٌ، يَرِيدُ الْإِشْرَاقَ مَعَ الْأَمِيرِ فِي السَّعِيرِ، يَعْنِي أَنَّهُ يَطْلُبُ مِنْكُمْ مِقْدَارَ سَجَادَةٍ

= فَكَاتَسَبَ أَمْوَالًا وَبَلَغَ الْغَايَةَ، وَاسْتَقْبَلَ مِنْ حَاكِمِ الْعِرَاقِ بِلَادًا كِبَارًا، وَكَانَ يَعْتَقِدُ فِي أَهْلِ الصَّلَاحِ  
وَالْخَيْرِ، وَيَمْدَحُهُم بِالْمُؤَنَةِ، ثُمَّ إِنْ التَّارَ مَالُوا عَلَيْهِ حَتَّى قَلَّتْ أَمْوَالُهُ، تَوَفَّى بِشِيرَازَ عَامَ (٧٠٦هـ)، انْظُرْ:  
«أَعْيَانُ الْعَصْرِ» لِلصَّلَاحِ الصَّفْدِيِّ (١/ ١١٧ - ١١٩).

(١) انْظُرْ: «شِدَ الْإِزَارَ» لِمَعِينِ الدِّينِ الشِّيرَازِيِّ (ص: ٣٤٢ - ٣٤٣).

(٢) انْظُرْ: «دُرَّةُ الْأَسْلَافِ» مَخْطُوطُ آيَا صُوفِيَا ٢٣٣ (٤٥ / ب).



في النَّارِ، وهي مجلسُ الحكم، فتأثّر الإمامُ البيضاويُّ مِنْ كلامِهِ، وتركَ المناصبَ الدُّنيويَّةَ، ولازمَ الشَّيْخَ إلى أن مات<sup>(١)</sup>.

وقد وقعت هذه الكلماتُ في نفسِ البيضاويِّ موقعًا حسنًا، إذ عكفَ بعد أن تركَ القضاءَ على كتابةِ تفسيره الذي سارَ في الآفاقِ وتقبَّلَهُ النَّاسُ بالقبُولِ، وظهرتْ آثارُ الزُّهْدِ في الدُّنيا والالتفاتِ إلى الآخرةِ في «تفسيره»، فمن ذلك قوله في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ أَعْدَى عَدُوِّهِ السَّاعِي فِي إِمَاتِهِ الْمَوْتَ الْحَقِيقِيَّ فطريقُهُ أَنْ يَذْبَحَ بَقْرَةً نَفْسِهِ الَّتِي هِيَ الْقُوَّةُ الشَّهْوِيَّةُ حِينَ زَالَ عَنْهَا شَرُّهُ الصَّبَا وَلَمْ يَلْحَقْهَا ضَعْفُ الْكِبَرِ، وَكَانَتْ مَعْجَبَةً رَائِقَةً الْمَنْظَرِ غَيْرَ مُذَلَّلَةٍ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا مُسَلِّمَةً عَنْ دَنْسِهَا لَا شَيْءَ بِهَا مِنْ مَقَابِحِهَا بَحِثْ يَصِلْ أَثَرُهُ إِلَى نَفْسِهِ فَتَحْيَا حَيَاةً طَيِّبَةً، وَتَعَرِّبَ عَمَّا بِهِ يَنْكَشِفُ الْحَالُ وَيَرْتَفِعُ مَا بَيْنَ الْوَهْمِ وَالْعَقْلِ مِنَ التَّدَاوِي وَالنِّزَاعِ».

مشاهير شيوخه:

١ - والدهُ إمامُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الْبَيْضَاوِيِّ (٦٧٥هـ): كان إمامًا مُتَبَحِّرًا، جمعَ بينَ العلمِ والتَّقْوَى، وتقلَّدَ القضاءَ بشيرازَ سنينَ، ودرسَ وأسمعَ، وحدثَ وروى، تولى قضاءَ شيرازَ في عام (٦٧٠هـ) للأتابك أبي بكرٍ بنِ سَعْدِ بْنِ زَنْكِي بْنِ مودود، توفِّيَ في ربيعِ الأوَّلِ سنة (٦٧٥هـ)، ودُفِنَ بشيرازَ<sup>(٢)</sup>.

وقد تأثّر البيضاويُّ به كثيرًا، وهو عُمَدَتُهُ بين شيوخِهِ، وعليه تفقَّه البيضاويُّ وأخذ علومَهُ وأسانيدهُ، قال في مقدِّمة «الغاية القصوى»: «فاعلمُ أَنِّي أَخَذْتُ الْفَقْهَ عَنِ الْوَالِدِيِّ مَوْلَى الْمَوَالِي، الصَّدْرِ الْعَالِي، وَلِيِّ اللَّهِ الْوَالِي، قُدْوَةَ الْخَلْفِ، وَبَقِيَّةَ السَّلَفِ، إِمَامِ الْمَلَّةِ وَالِدَيْنِ أَبِي الْقَاسِمِ عَمَرٍ قُدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ» ثُمَّ سَاقَ بَقِيَّةَ الْإِسْنَادِ بِالْفَقْهِ إِلَى الْإِمَامِ

(١) انظر: «كشف الظنون» (١/ ١٨٦) بتصرف يسير.

(٢) انظر: «شد الإزار» لمعين الدين الشيرازي (٢٩٤ - ٢٩٥)، و«شيراز نامه» لأبي العباس الشيرازي (ص: ٦٥، ١٣٦) وهو باللغة الفارسية، وسماه: أفضل الدين.

الشَّافِعِيَّ، ثُمَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>. وَقَرَأَ عَلَيْهِ «مَصَابِيحُ السَّنَةِ» مَرَارًا وَتَكَرَّرًا<sup>(٢)</sup>. وَقَدْ ذَكَرَ الْبِيضَاوِيُّ بَعْضَ اخْتِيَارَاتِ وَالِدِهِ الْفَقْهِيَّةِ وَفَتَاوِيهِ فِي ثَنَائِهِ كِتَابَهُ.

٢ - مولانا شرفُ الدِّينِ عمرُ بنُ الزَّكِيِّ البوشكانيُّ (ت ٦٨٠هـ): تَأَدَّبَ الْإِمَامُ الْبِيضَاوِيُّ بِهِ وَتَخَرَّجَ لَدَيْهِ، وَكَانَ مِنْ رُؤُوسِ مَشَايِخِهِ، دُفِنَ فِي شِيرَازَ، وَرِثَاهُ الْقَاضِي نَاصِرُ الدِّينِ بِقَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ كَانَتْ مَكْتُوبَةً عَلَى مَرْقَدِهِ<sup>(٣)</sup>.

٣ - شرفُ الدِّينِ سَعِيدٌ<sup>(٤)</sup>: ذَكَرَهُ بِهَاءِ الدِّينِ الْجَنْدِيُّ فِي «السُّلُوكِ فِي طَبَقَاتِ الْعُلَمَاءِ وَالْمُلُوكِ» فِي تَرْجُمَةِ الزَّنْجَانِيِّ تَلْمِيزَ الْبِيضَاوِيِّ: قَالَ: «فَسَأَلْتُهُ: عَنْ مَنْ تَفَقَّهَ - يَعْنِي الْبِيضَاوِي -؟ فَقَالَ: فِي الْمَنْقُولَاتِ بِأَبِيهِ وَفِي الْمَعْقُولَاتِ بِشَرَفِ الدِّينِ سَعِيدٍ أَوْحَدِ عُلَمَاءِ شِيرَازَ»<sup>(٥)</sup>.

٤ . الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكَتْحَتَائِيُّ<sup>(٦)</sup> الصُّوفِيُّ: صَحَبَهُ الْبِيضَاوِيُّ وَأَخَذَ عَنْهُ الطَّرِيقَ وَاقْتَدَى بِهِ فِي الزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ، قَالَ حَاجِي خَلِيفَةُ فِي «كَشَفِ الظُّنُونِ»: «تَأَثَّرَ الْإِمَامُ الْبِيضَاوِيُّ مِنْ كَلَامِهِ، وَتَرَكَ الْمَنَاصِبَ الدُّنْيَوِيَّةَ، وَلَازَمَ الشَّيْخَ إِلَى أَنْ مَاتَ، وَصَنَّفَ (التفسير) بِإِشَارَةِ شَيْخِهِ، وَلَمَّا مَاتَ دُفِنَ عِنْدَ قَبْرِهِ»<sup>(٧)</sup>.

٥ - الصَّاحِبُ غِيَاثُ الدِّينِ أَبُو مُضَرٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْعَدَ الْعُقَيْلِيُّ الْيَزْدِيُّ: ذَكَرَهُ فِي إِسْنَادِهِ لِكِتَابِ «مَصَابِيحِ السَّنَةِ»<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: «الغاية القصوى في دراية الفتوى» (١ / ٢٢٠).

(٢) انظر: «تحفة الأبرار» (١ / ٤ - ٦).

(٣) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٢٩٧ - ٢٩٩).

(٤) وذكر الطيب بامخرمة (٥ / ٤٤٢) أن اسمه: شعبة، ولم أقف على ترجمة لكلا الاسمين.

(٥) انظر: «السُّلُوكُ فِي طَبَقَاتِ الْعُلَمَاءِ» لبهاء الدين الجندي (٢ / ٤٣٦).

(٦) وفي بعض المصادر: «الكيخاني».

(٧) انظر: «كشاف الظنون» (١ / ١٨٦).

(٨) انظر: «تحفة الأبرار» (١ / ٤ - ٦). وقد ذكر ابن الفوطي أن كنيته: «أبو نصر»، والمثبت ما ذكره المصنف. =

٦ - خاله الإمام شهاب الدين أبو بكر محمد بن الإمام نجم الدين عبد الرحمن البضاوي<sup>(١)</sup> (ت: ٦٤٩ هـ): ذكره في إسناده لكتاب «مصباح السنة»<sup>(٢)</sup>، وقد كان شيخاً رفيع الشأن رفيع الحال، له إسناده في الحديث، روى عنه جمع كثير من الأئمة والأعيان<sup>(٣)</sup>.

٧ - الإمام جمال الدين أحمد الهمداني المعروف بـ (عاج): ذكره في إسناده لكتاب «مصباح السنة».

٨ - الإمام جمال الدين عثمان بن يوسف المكي: ذكره في إسناده لكتاب «مصباح السنة».

٩ - قاضي القضاة تقي الدين أبو الحسن علي بن الحسن بن أحمد الشيرازي: ذكره العفيف المطري في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»<sup>(٤)</sup>.

١٠ - الشيخ نجم الدين عبد الواحد: ذكره العفيف المطري في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»<sup>(٥)</sup>.

١١ - معين الدين أبو ذر عبد الله بن الجنيد الكشكي الصوفي (ت ٦٥١ هـ): ذكره البضاوي في «منتهى المنى» أنه يروي عنه بسنده إلى الإمام البغوي<sup>(٦)</sup>. وهو إمام زمانه ومفتي أوانه، له مشيخة عالية وأسانيد معتبرة، صحب ابن الجوزي وابن سكينة، وقرأ «الجمع بين الصحيحين» للحميدي عليه، قيل: إنه مات كَلَمَ قطُّ بهجر وماعامل أحد ابن جرير<sup>(٧)</sup>.

= انظر: «مجمع الآداب» لابن الفوطي (٢/ ٤٥١).

(١) والظاهر أن البضاوي كان صغيراً حين أجازته خاله، نظراً لما رجحناه في تاريخ مولده. إذ بينه وبين وفاة خاله سبع سنوات.

(٢) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٣٣٠ - ٣٣٢).

(٣) انظر: «مرصاد الأفهام - مقدمة التحقيق» (ص: ٨٤)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧).

(٤) انظر: «مرصاد الأفهام - مقدمة التحقيق» (ص: ٨٤)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧).

(٥) انظر: «مرصاد الأفهام - مقدمة التحقيق» (ص: ٨٤)؛ نقلاً عن مخطوط «منتهى المنى».

(٦) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٥٧ - ٥٩)، وفيه: «الكشكي».

مشاهيرُ تلامذته:

١ - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الزنجاني الشيرازي: تولى قضاء شيراز، وهو من أكابر أصحاب الإمام البيضاوي، وقلَّ ما رُئي مثله في الفقهاء كان شريف النفس عالي الهمة، وله مصنفات عديدة وشروح لبعض مصنفات البيضاوي في أصول الدين، وله كتاب في التفسير. أخذ عن البيضاوي الأحاديث التساعية، وجمعتها أربعة عشر حديثاً، والرسالة الجديدة للإمام الشافعي<sup>(١)</sup>.

٢ - الشيخ كمال الدين عمر بن إلياس المراغي (ت ٧٣٣هـ): كان عالماً عابداً، سمع «منهاج» البيضاوي من مُصنّفه، ومات: بِدِمَشق<sup>(٢)</sup>، وعن طريقه يتصل إسناد علي بن خليفة المساكني والإمام الشوكاني بكتاب «أنوار التنزيل»<sup>(٣)</sup>.

٣ - الشيخ الإمام فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦هـ): كان فاضلاً ديناً متفناً مواظباً على الشغل بالعلم وإفادة الطلبة، شرح «منهاج» البيضاوي في أصول الفقه، وله على «الكشاف» حواشي مشهورة وقد أقرأه مرّات عديدة، قال السبكي: بلغنا أنه اجتمع بالقاضي ناصر الدين البيضاوي وأخذ عنه<sup>(٤)</sup>.

٤ - عبد الصمد بن محمود بن عبد الصمد الفارابي الفاروقي، ظهير الدين (ت بعد ٧٠٧هـ): فقيه أصولي، من تصانيفه: «شرح طوابع الأنظار» و«شرح منهاج

(١) انظر: «السلوك في طبقات العلماء» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٥ - ٣٣٦).

(٢) انظر: «تاريخ ابن الوردي» (٢/ ٢٩١).

(٣) انظر: «فهرسة علي بن خليفة المساكني» (ص: ٣٦ - ٣٧)، «الفتح الرباني في فتاوى الشوكاني» (٣/ ١٣٨٥، ١٥٦١).

(٤) انظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٩)، «بغية الوعاة» (٣٠٣).

الوصول» كلاهما لشيخه البيضاوي<sup>(١)</sup>، وهو ناسخُ النسخة الخطية الأولى لتفسير البيضاوي التي اعتمداها في إخراج هذه الطبعة.

٥ - زين الدين الهنكي: لازمه الإمام عَضُدُ الدِّينِ الإيجي، وأخذَ عنه، وصرَّحَ العلماءُ بأنَّه تلميذُ البيضاوي<sup>(٢)</sup>.

٦ - زين الدين التبريزي: ذكره المُلا برهانُ الدين الكوراني (ت ١١٠١)، في رسالته: «الأمم لإيقاظِ الهمم»، وأوردَ فيها إسنادهُ بكتب البيضاوي «أنوار التنزيل» و«الطوابع» و«المنهاج» و«الغاية القصوى» و«شرح المصابيح» إلى مصنّفها، عن طريق زين الدين التبريزي عن البيضاوي<sup>(٣)</sup>، ولعله الذي قبله.

٧ - عبد الحميد بن عبد الرحمن بن عبد الحميد أبو محمد الجيلوني (ت ٧٢٣هـ): نسبة إلى كورة جيلون، وهو جبلٌ ببلادِ فارس، قرأ على البيضاوي وأخذَ عنه<sup>(٤)</sup>.

٨ - الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني<sup>(٥)</sup>: ذكره العلامة أحمد بن عبد الرحمن الموصلي في إجازته للشيخ عماد الدين الأمهري حيث قال: «والطريق

(١) انظر: «هدية العارفين» للبغداد (١/ ٥٧٤).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠/ ٤٦).

(٣) انظر «مجموع رسائل الملا الكوراني» (١/ ٣٨٨ - ٣٨٩)، وقد يَسَّرَ اللهُ لدارِ اللُّبَابِ طباعة هذا المجموع الذي يضمُّ عشرين رسالةً من أنفس رسائله. ولم أقف على ترجمة لزين الدين التبريزي.

(٤) انظر ترجمته في «السلوك في طبقات الملوك» (٢/ ١٤٦)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شعبة (٢/ ٢٦٤)، وذكر تلمذته على البيضاوي في «السلوك في طبقات الملوك» (٢/ ٤٣٦).

(٥) وهو والد الفقيه الشافعي أبي الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ)، الأصولي، النحوي، الأديب، المنطقي، الكاتب البارِع، صاحب «تشديد القواعد في شرح تجريد العقائد»، و«شرح كافي ابن الحاجب»، و«شرح منهاج البيضاوي في الأصول»، انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» للسبكي (١٠/ ٣٨٣).

الثاني أنني قرأت قراءةً بحثٍ على الشيخ الإمام العالم الكامل المحقق المدقق شمس الدين محمود الأصفهاني، وهو بحثه عن والده القيم ابن أحمد، والده على مصنفه القاضي ناصر الدين<sup>(١)</sup>.

٩ - بدر الدين محمد بن أسعد التستري: ذكره الوادي آشي في «ثبته» حيث قال: «ومن شيوخه في الأصول والمعاني والبيان العلامة ضياء الدين العفيفي الغرمي، وقد قرأت عليه «منهاج» البيضاوي بحثاً، وأخبرني أنه يرويه عن الإمام بدر الدين التستري، عن مؤلفه»<sup>(٢)</sup>.

١٠ - جمال الدين الفاتني: ذكره العفيف المطري في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»<sup>(٣)</sup>.

١١ - قوام الدين مسعود بن محمد الخبيص الكرمانی (ت: ٧٤٨هـ): ذكره العفيف المطري في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»<sup>(٤)</sup>. وهو أبو محمد مسعود بن محمد بن محمد بن سهل الكرمانی الملقب بقوام الدين، أديب من فقهاء الحنفية، له «شرح الكنز» في الفقه، وحاشية على «المغني» للخازني في الأصول<sup>(٥)</sup>.

١٢ - جمال الدين حسين بن المنجا: ذكره العفيف المطري في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»، وهو أحد شيوخ شمس الدين أبي الثناء محمود الأصفهاني<sup>(٦)</sup>.

(١) ذكره محقق «الغاية القصوى»، وعزاه إلى مخطوط في الخزانة التيمورية.

(٢) انظر: «ثب الوادي آشي» (ص: ١٠٨).

(٣) انظر: «مرصاد الأفهام- مقدمة التحقيق» (ص: ٩٠)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧).

(٤) انظر: «مرصاد الأفهام- مقدمة التحقيق» (ص: ٩٠)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧).

(٥) انظر: «الدرر الكامنة» (٦/ ١٠٨)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢٨٦).

(٦) «مرصاد الأفهام- مقدمة التحقيق» (ص: ٩١)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧، ١٦٥).

١٣ - شرفُ الدِّينِ عبدِ المؤمنِ بنِ خَلْفِ الدِّمياطِي الشَّافِعِي (ت: ٧٠٥هـ): ذكر ابن صارم الصِّداويُّ أَنَّهُ مَمَّنُ يروي «المنهاج» عن مؤلِّفه البِضاويِّ<sup>(١)</sup>.

مصنفاته:

في التفسير:

- «أنوارُ التَّنْزِيلِ وأسرارُ التَّأْوِيلِ» المعروف بـ: «تفسير البِضاويِّ»، وهو آخرُ تصانيفِ الإمامِ ناصرِ الدِّينِ البِضاويِّ رحمه الله تعالى، وسيأتي الكلامُ عنه.

- «كتاب العين» في التَّفْسِيرِ. انفردَ ابنُ شاكِرٍ الكَتَبِيُّ بذكره، ولم يذكرْ تفسيره «أنوار التَّنْزِيلِ»، فلعلَّه هو، أو أَنَّهُ وَقَفَ على تفسيرٍ له آخرَ لم يصلنا<sup>(٢)</sup>.

في الحديث:

- «تحفةُ الأبرارِ» شرحَ فيه كتابَ «مصابيحِ السنة» للإمامِ البغويِّ، وقد أَبانَ الإمامُ البِضاويُّ في شرحه هذا المُعْضَلات، وحلَّ المُشْكَلات، ولخَّصَ المُعْوَصَّات، وأبرزَ الفوائدَ والنُّكات، بلُغَةً رفيعةً عالية، وقد نقلَ كلامَه في هذا الشرحِ الأئمةَ الكبار، واعتمده الشُّراخُ والمُحَقِّقون<sup>(٣)</sup>، وهو مطبوعٌ.

في الفقه وأصوله:

- «شرحُ مُتَخَبِّ المَحْصُولِ في الأُصولِ» لفَخْرِ الدِّينِ الرَّازِي، في أصولِ الفقه<sup>(٤)</sup>.

- «شرحُ مختصرِ ابنِ الحاجبِ» في الأُصولِ<sup>(٥)</sup>.

(١) «مرصاد الأفهام - مقدمة التحقيق» (ص: ٩٢)؛ نقلاً عن «مشيخة الصيداوي» (ص: ٤٤٩).

(٢) انظر: «عيون التواريخ» لابن شاكِر الكَتَبِي (٣٨٨ / ٢١).

(٣) عن مقدمة تحقيق «تحفة الأبرار» بتصرف.

(٤) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧ / ٦٠٦)، والصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧ / ٢٠٦).

(٥) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧ / ٢٠٦).



- «منهاج الوصول إلى علم الأصول»: وهو كتاب صغير الحجم، جُمُ الفوائد، كثير المنافع، جمع خلاصة الكتب التي تقدّمته بعبارة مختصرة دقيقة، حتى صار من أهمّ المتون في أصول الفقه، وله شروح كثيرة، وهو مطبوعٌ.  
و«شرحه»<sup>(١)</sup>.

- «المنهاج» في الفقه<sup>(٢)</sup>. وذكر ابن تغري بردي أن للإمام البيضاوي منهاجين، الأول المشهور وآخر غيره<sup>(٣)</sup>، فلعله هذا.  
- و«شرحه»<sup>(٤)</sup>.

- «شرح المحصول» لفخر الدين الرازي<sup>(٥)</sup>.  
- «شرح التنبيه» لأبي إسحاق الشيرازي، في أربع مجلدات<sup>(٦)</sup>.  
- «الغاية القصوى في دراية الفتوى»، وهو في فروع المذهب الشافعي، واختصره من كتاب «الوسيط» للإمام الغزالي<sup>(٧)</sup>. وهو مطبوعٌ.  
- «منظومة في الفقه»<sup>(٨)</sup>.

- «مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام»، وهو مطبوعٌ.

(١) ذكره السيوطي في «بغية الوعاة» (٢ / ٥٠).

(٢) ذكره ابن شاکر الكتبي في «عيون التواريخ» (٢١ / ٣٨٨).

(٣) انظر: «المنهل الصافي» لابن تغري بردي (٧ / ١١١).

(٤) ذكره ابن شاکر الكتبي في «عيون التواريخ» (٢١ / ٣٨٨).

(٥) ذكره ابن كثير في «البدایة والنهاية» (١٧ / ٦٠٦).

(٦) المصدر السابق.

(٧) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٣٩١).

(٨) المصدر السابق.

في الكلام وأصول الدين:

- «طوالع الأنوار من مطالع الأنظار»، في أصول الدين، قال السبكي: وهو أجل مختصر ألف في علم الكلام<sup>(١)</sup>، وهو مطبوع.

- «الإيضاح في أصول الدين»<sup>(٢)</sup>.

- «مصباح الأرواح في علم الكلام»، رتبّه على مقدمة وثلاثة كتب، وهو مختصر لطيف مع زيادات وتوجيهات لكتابه «الطوالع»، وممن شرحه تلميذه: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل الزنجاني<sup>(٣)</sup>، وهو مطبوع.

- «منتهى المني» في شرح أسماء الله الحسنى، ذكره في «تفسيره» في نهاية سورة الحشر. وهو مطبوع.

في المنطق:

- «الكافية» في المنطق<sup>(٤)</sup>.

- «شرح المطالع» في المنطق<sup>(٥)</sup>. وهو شرح متن «المطالع» لسراج الدين الأرموي، وهو من أحسن متون المنطق، وأكثرها شروحاً.

- «المطالع»<sup>(٦)</sup>.

في العربية:

«لبّ الألباب في علم الإعراب»، وهو مختصر كافية ابن الحاجب، قال عنه حاجي

(١) انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شعبة (٢ / ١٧٣).

(٢) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧ / ٢٠٦).

(٣) انظر: «السلوك في طبقات العلماء» ليهاء الدين الجندي (٢ / ٤٣٦).

(٤) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧ / ٦٠٦).

(٥) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧ / ٢٠٦). والسيوطي في «بغية الوعاة» (٢ / ٥٠)، والداودي

في «طبقات المفسرين» (١ / ٢٤٨).

(٦) ذكره الإسني في «طبقات الشافعية» (١ / ١٥٤) في ترجمة التستري، ولعله الذي قبله.

خليفة: وهو منظوم على فوائد جلييلة، ومتكفل لغرائب النحو بوجازة ألفاظ عبقرية، وقد ذكر فيه ما هو الواجب مما تركه ابن الحاجب<sup>(١)</sup>، وهو مطبوع.

- «شرح كافية ابن الحاجب»<sup>(٢)</sup>.

في التاريخ:

- «نظام التواريخ»:

من الكتب التاريخية التي تتناول التاريخ العام من عهد آدم إلى سنة ٦٧٤هـ، أو ٦٨٥هـ، ذكر فيه: الأنبياء، والخلفاء، والدولة الأموية، والعباسية، ثم الصفارية، والسامانية، والغزنوية، والديلمية، والسلجوقية، والسلغرية، والخوارزمية، والمغولية، وهو كتاب باللغة الفارسية<sup>(٣)</sup>.

في الهيئة والفلك:

- «متن في علم الهيئة»<sup>(٤)</sup>.

- «شرح الفصول» لنصير الدين الطوسي<sup>(٥)</sup>.

وله كذلك:

- «رسالة في تعريفات العلوم»، وتسمى أيضاً: «تعريف مُنيف بالعلم الشريف»، وهي رسالة مختصرة ذكر فيها تعريفات جامعة لعدد من العلوم، وتظهر فيها ثقافة الإمام البيضاوي الواسعة، واطلاعه على مختلف العلوم والفنون، وهي مطبوعة.

- «كتاب تهذيب الأخلاق في التصوف»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٥٤٦).

(٢) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦).

(٣) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٥٩٥). «دائرة المعارف الإسلامية» (ص: ٢٠٤٩، ٢٠٥١).

(٤) ذكره القنوي في مقدمة «حاشيته» (١/ ٢٤).

(٥) ذكره البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٤٦٢).

(٦) ذكره ابن شاعر الكتبي في «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٩).

ومِمَّا نُسِبَ للبيضاويِّ وليسَ له:

- «الإرشاد» في الفقه. نسبهُ إليه ابنُ شاكرٍ الكُتُبِيُّ في «عيون التواريخ»<sup>(١)</sup>.  
والرَّاجِحُ أنَّ الكتابَ ليسَ له، وإنَّما هو للإمامِ أبي بكرٍ بن البيضاويِّ<sup>(٢)</sup>، حيثُ ذَكَرَ  
السُّبُكِيُّ في ترجمته: «وله أيضًا على ما ذَكَرَ ابنُ الصَّلَاحِ كتابُ «الإرشاد» في شرحِ  
«كفاية الصَّيْمَرِيِّ»<sup>(٣)</sup>.

- «تذكرة» في الفروع. ذَكَرَها حاجي خليفة حيثُ ذَكَرَ كتابَ «التذكرة في الفروع  
على مذهب الشافعي»، للسَّراجِ ابنِ الملقن، ثمَّ قال: «ويقال: إنَّ للإمامِ البيضاويِّ  
المفسِّرَ «تذكرة» فيه أيضًا»<sup>(٤)</sup>.

والرَّاجِحُ أنَّ الكتابَ لأبي بكرٍ البيضاويِّ أيضًا، حيثُ ذَكَرَ السُّبُكِيُّ في ترجمته أنَّ  
لَهُ شرحينِ على كتابه «التَّبصرة»: أحدهما: الأدلَّةُ في تعليلِ مسائلِ التَّبصرة، ذَكَرَ ابنُ  
الصَّلَاحِ أَنَّهُ وَقَفَ عليه، والثاني: التذكرةُ في شرحِ التَّبصرة، وَقَفَ عليه السُّبُكِيُّ وهو  
في مجلدين<sup>(٥)</sup>.

وفاته:

اختلف المؤرِّخون في تحديدِ تاريخِ وفاةِ الإمامِ البيضاويِّ رحمهَ الله على أقوالٍ  
كثيرةٍ، منها:

(١) انظر: «عيون التواريخ» (٢١ / ٣٨٨).

(٢) محمد بن أحمد بن العباس الفارسي القاضي أبو بكر البيضاوي، كان إمامًا جليلًا ذا رتبة رفيعة في  
فقهائِ الشافعية، توفي سنة ٤٦٨هـ، انظر ترجمته في «طبقات الشافعية» لابن الصلاح (١ / ٩١)،  
«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٤ / ٩٦).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٤ / ٩٧).

(٤) انظر: «كشف الظنون» (١ / ٣٩٢).

(٥) المصدر السابق (٤ / ٩٧).

- ما ذكره الصَّلَاحُ الصَّفديُّ في «الوافي بالوفيات»، وابنُ كثيرٍ في «البداية والنهاية» والمقرئزي في «السلوك» أنَّ وفاته كانت سنة «٦٨٥هـ»<sup>(١)</sup>.  
 - وذكر الإسويُّ في «الطبقات» وابنُ الملقن في «العقد المذهب» أنَّ وفاته كانت سنة «٦٩١هـ»<sup>(٢)</sup>.

- وذكر الياضيُّ في «مرآة الجنان» أنَّ وفاته كانت سنة «٦٩٢هـ»<sup>(٣)</sup>.  
 - وتقدم أنَّ بهاء الدين الجنديَّ نقلَ عن الزنجانيِّ تلميذ البيضاويِّ أنَّ الإمام مات لينيف وتسعين وست مئة عن تسع وأربعين.  
 - وذكر الشَّهاب الخفاجيُّ في مقدمة «حاشيته» على تفسير البيضاويِّ أنَّه توفي سنة (٧١٩هـ)، حيث قال: «والذي اعتمدته وصحَّحه المؤرِّخون في التَّواريخ الفارسيَّة أنَّه توفي في شهر جمادى الأوَّل سنة تسع عشرة وسبعمائة تقريباً، ويشهد له ما في آخر تاريخه «نظام التَّواريخ»»<sup>(٤)</sup>.

والذي نرجِّحه أنَّ سنة وفاته هي «٦٩١هـ»، لما يأتي:

- تصريح الفاروقيِّ تلميذ البيضاويِّ، حيث ذكر في خاتمة النسخة الخطية من «تفسير البيضاويِّ» المعتمدة في هذه الطبعة تاريخ وفاة البيضاويِّ، حيث قال: «وقد انخرط المصنَّف سقى الله ثراه ورَضِيَ عنه وأرضاه، في سلك الجواهر القدسيَّة بتبريز متعرِّياً عن جلابِ الجسميَّة، في سؤال لسنة إحدى وتسعين وستمئة، أسأل الله تعالى له الرِّضوان ولنفسه الرَّحمة والغفران، والحمد لله حمداً يُكافيُ نعمه ويوافي مزيدَه وصلواته على محمَّد وآله».

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» للصَّلاح الصَّفدي (١٧ / ٢٠٦)، و«البداية والنهاية» (١٧ / ٦٠٦)، و«السلوك» في دول الملوك» (٢ / ١٩٥).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية» للإسوي (١ / ١٣٦)، «العقد المذهب» (ص: ١٧٢).

(٣) انظر: «مرآة الجنان» (٤ / ١٦٥).

(٤) انظر: «حاشية الخفاجي».

وسمي القرآن فان كان من الله لم يكن عليه من قول احد من قراء القرآن  
 كلاما فراء الكسبي التي ارادها الله تعالى **١** وقد اتفق ائمة ملوك هذا الكتاب المنكر  
 على فراء فوايد ذللا لآيات الشغل على خلاصة اقوال الاكرام الائمة وصيغوا اداء  
 اعلام الائمة في شبر القرآن وتحقيق معانيه واكتشف  
 عن مناجات الفاضل وبحثت منبسط مع كبره المتأالي  
 عن الاخلاق واقتصر اصاره على الاثار النورانية  
 الفتريل ولسان الفتوى واسأل الله سبحانه ان يثيبه  
 للطلاب ولا يبيح منحة من الامر والمطلب تمام  
 كما تراه في ربي وبره يحمي من الامام وخلق اعظم ذللا

(٤) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» لبهاء الدين الجندی (٢/ ٤٣٦).



## الفصل الثاني

### منهج الإمام البيضاوي في التفسير

أولاً: المنهج الكلي للإمام البيضاوي وأسلوبه ولغته

١ - المنهج الكلي الذي سلكه الإمام البيضاوي في «تفسيره»:

يُعدُّ تفسير الإمام البيضاوي «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» نموذجاً هاماً من التفسير التي قامت على ما عُرف لاحقاً بمنهج التفسير بالرأي<sup>(١)</sup>، وقد انتهج فيه البيضاوي أسلوب التفسير الشامل، فمزج تفسيره بآيات القرآن الكريم، واختار ألفاظه وتراكيبه بعناية تامة، فبدأ تفسيره وكأنه بيان مَرصوص، وجسّد واحداً.

بدأ البيضاوي بمقدمة موجزة افتتحها بحمد الله تعالى، وقد وصل حمده بالنعمة العظمى التي من الله بها على عباده، وهي إنزال القرآن، فأشار إلى غايته وإعجازه، ومُحكمه ومُتشابهه، وأسراجه وأحكامه، ثم انتقل إلى الابتغال إلى الله سبحانه وتعالى ليصلي ويسلم على من أنزل عليه هذا الكتاب العظيم، ثم شرع ببيان أهميّة علم التفسير، ودافعه للتأليف فيه، وبيّن منهجه الذي عزم عليه باختصار فقال:

يحتوي على صَفوة ما بَلَغني من عَظَماءِ الصَّحابةِ وعَلماءِ التَّابعين، ومن دُونهم من السَّلفِ الصَّالحين، وَيَنطوي على نُكتٍ بارعةٍ ولطائفٍ رائعةٍ، استنبطتها أنا ومن قبلي من أفاضل المتأخرين، وأماثل المحققين، ويُعربُ عن وجوه

(١) هذا هو الوصف المشتهر عنه، ويحتاج إلى نظر. انظر: «مناهل العرفان» للزرقاني (١/ ٥٣٥)، و«مباحث

في علوم القرآن» لصبحي لصالح (ص: ٢٩٢).



القراءات المشهورة المعزوة إلى الأئمة الثمانية المشهورين، والشواذ المروية عن القراء المعترين<sup>(١)</sup>.

وذكر الاسم الذي اختار أن يطلقه على كتابه فقال: ناوياً أن أوسمه بعد أن أتممه بـ: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»<sup>(٢)</sup>.

وختم المقدمة باستمداد العون من الله للشروع في تفسير كلامه، فقال: فهذا أنا الآن أشرع وبخسن توفيقه أقول، وهو الموفق لكل خير ومُعطي كل سُؤل<sup>(٣)</sup>.

ومن اللَّاف في هذا ما نبّه عليه الشَّهابُ الخفاجيُّ في «حاشيته» بقوله: و(أقول) هنا نزل منزلة اللَّازم، فلا معمول له، أو معموله ومقوله ما بعده على الحكاية. انتهى.

فإذا ما بنينا على القول الثاني يكون كل ما كتبه البيضاوي في تفسيره مقول هذا القول، ويغدو التفسير كله كتلة واحدة، هذه مقدّماتها، وتفسير السور عرضها، وخاتمها قوله:

وقد اتَّفَقَ إتمام تعليق سواد هذا الكتاب المنطوي على فرائد فوائد ذوي الألباب، المشتمل على خلاصة أقوال أكابر الأئمة، وصفوة آراء أعلام الأئمة، في تفسير القرآن وتحقيق معانيه، والكشف عن عوصات ألفاظه ومُعجزات مبانيه، مع الإيجاز الخالي عن الإخلال، والتلخيص العاري عن الإملال، الموسوم بـ«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» في آخر شهر التوبة جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين وست مئة.

وأسأل الله تعالى أن يعمَّ نفعه للطلاب، ولا يُخلِّي سعي من يتعب فيه من الأجر والثواب، ويختتم كل خاتمة أمري يومه بتمحيصي عن الآثام وتبليغي أعلى منازل دار

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/٤).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/٥).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/٥).

السَّلام في جوارِ العليِّين مع النَّبِيِّينَ والصَّديقيينَ والشَّهداءِ والصَّالحينَ وحَسَنَ أولئك رفيقاً، وهو سبحانه حقيقٌّ بأنَّ يحقَّقَ رجاءَ الرَّاجينَ تحقيقاً<sup>(١)</sup>.

وهذا يَعْكِسُ أنَّ البيضاويَّ أرادَ أنَّ يضعَ بين أيدي طَلابِ العلمِ مرجعاً قريباً يُغْنِيهِم عن حملِ الكُتُبِ والأسفارِ، جمعَ لهم به خُلاصَةَ الأقوالِ وصفوَةَ الآراءِ، وأنَّه عُنِيَ بثلاثةِ أمورٍ:

أولُّها: تفسيرُ المعاني.

وثانيها: تحليلُ الألفاظِ.

وثالثها: بيانُ أسرارِ البلاغةِ ودلائلِ الإعجازِ.

وأنَّه قصدَ إلى جعلِ هذا التَّفْسيرِ متوسِّطاً؛ فهو قائمٌ على الإيجازِ والتَّلْخيصِ، لكنَّه بريءٌ من قصورٍ يؤدِّي إلى خَلَلٍ، أو تقصيرٍ يُوعِرُ المسالكَ ويُورِثُ الزَّلَلَ.

وكما افتتحَ الإمامُ البيضاويُّ هذا التَّفْسيرَ بحمدِ الله اختتمَه بالتَّوجُّهِ إليه سبحانه وتعالى أن يَنْفَعَ بكتابه، ويُثَبِّبَ مَنْ يتعبُّ فيه، ودعا لنفسِه بحسنِ الخاتمةِ، ويا لها من خاتمةٍ حسنةٍ لكتابه وله! فالرَّاجِحُ أنَّه توفِّيَ رحمَه الله بعد أشهرٍ قليلةٍ من إنجازِ هذا الكتابِ، فهو خاتمةُ كتبه، نسألُ الله أن يكونَ قد أجابَ دعوتَه لنفسِه، وأن لا يحرِمَنا من بركةِ دعوتِه لِمَنْ تعبَ في العملِ على تحقيقِ كتابه وإخراجهِ.

وإنَّ هذا الأمرَ يعكسُ بجلاءٍ براعةَ التَّأليفِ وحسنَ التنظيمِ الذي تميَّزَ به الإمامُ البيضاويُّ، وإذا كان هذا يمكنُ أن يكونَ خَفِيفاً لطولِ المسافةِ وبُعْدِ الشُّقَّةِ، فهو ظاهرٌ جليٌّ لو أنَّنا سَلَكنا في البحثِ عنه سَفْراً قاصِداً، فلو وقفنا على آيةِ سورةٍ لوجدنا الإمامَ البيضاويَّ يجعلُ تفسيرهَ لها كِبابٍ من كتابٍ، وعند التَّأمُّلِ نجدُه جعلَ لتفسيرِ كلِّ سورةٍ

(١) انظر: «أنوار التَّنْزيلِ وأسرارِ التَّأويلِ» (٦٠٩/٥ - ٦١٠).

مقدمة وعرض وخاتمة، ولا نقصد بذلك أنه كتب مقدمة أو خاتمة إنشائية لكل سورة، لكنه التزم طريقة معينة للتقديم وللختم، وهذا ما سنقف عليه بشيء من التفصيل لاحقاً في الكلام عن منهجه الجزئي الذي سلكه في تفسير كل سورة.

\*\*\*

## ٢- أسلوب الإمام البيضاوي في «تفسيره»، ولغته:

يستطيع المطالع في «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» أن يلاحظ أن الإمام البيضاوي كان حريصاً على إيضاح المعنى بأقرب طريق ممكن، ولتحقيق هذه الغاية مزج في أحيان كثيرة تفسيره بآيات القرآن الكريم، وطريقته في التفسير تُذكر بأسلوب الشرح الممزوج الذي انتهجه في كتابه «مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام»، مع أن خصوصية القرآن الكريم وطبيعة علم التفسير وتشعب نواحيه ومسالكه جعلت الإمام البيضاوي يسلك فيه مسلكاً فريداً، يُضاف إلى ذلك أن دربة الإمام البيضاوي في هذا الأسلوب أكسبه فيه مرونة ولطافة، فمن يقرأ كلامه يجد قدرة على الانسجام مع الآيات، والسير في نور من هداها، فصار كلامه في بعض الأحيان كأنما يقتبس من أنوارها، وهذا منهج عام وسمّة غالبية، وأمثلتها أكثر من أن تُحصى، ونذكر منها:

- قوله: ﴿وَلَا تُضَازُّوهُنَّ﴾ في السُّكْنَى ﴿لِضُيُقُوا عَلَيْنَّ﴾ فتلجئوهنَّ إلى الخروج<sup>(١)</sup>.

- وقوله: ﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا﴾ عقوبة كفرها ومعاصيها ﴿وَكَانَ عَقِبَهُ أَمْرٌ خَسِرًا﴾ لا

ربح فيه أصلاً<sup>(٢)</sup>.

- وقوله: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ﴾ بالسَّيْفِ ﴿وَالْمُنَافِقِينَ﴾ بالحِجَّةِ ﴿وَاغْلُظْ

عَلَيْهِمْ﴾، واستعمل الخشونة فيما تجاهدهم إذا بلغ الرفق مداه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٣٠٩).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٣١٠).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٣٢٠).

ولا شكَّ أنَّ طبيعة التفسير وتعدد الآراء فيه جعل التزام هذا دائماً أمراً غير مناسب،  
فلذلك نجد الإمام البيضاوي يتخلى عن هذا الأسلوب لتسليط الضوء على قول آخر  
نحو قوله:

﴿وَاحْضَرُوهُمْ﴾: واحبسوهم، أو: حيلوا بينهم وبين المسجد الحرام<sup>(١)</sup>.

- أو على قراءة أخرى نحو قوله:

﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ وقري: «هذي  
الشجرة»<sup>(٢)</sup>.

- أو على ناحية إعرابية نحو قوله:

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ يضلونكم من الجن والإنس.

وقيل: الضمير في ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ لـ ﴿مَا أَنْزَلَ﴾؛ أي: ولا تتبعوا من دون دين الله  
دين أولياء<sup>(٣)</sup>.

- أو على نكتة بلاغية نحو قوله:

﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتٍ يَمْسُحُ الْعَذَابُ﴾ جعل العذاب ماساً لهم كأنه الطالب  
للوصول إليهم، واستغنى بتعريفه عن التوصيف<sup>(٤)</sup>.

كما يلاحظ أنَّ الإمام البيضاوي اختار أسلوب المفسر أحياناً وآثره على الأسلوب  
السابق، وأمثلة ذلك كثيرة أيضاً، ومنها:

- قوله: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾ أي: تلك الآيات دلائله ﴿تَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/٦٢٧).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/٤١٧).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/٤٠٥).

(٤) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/٣١٣).

(٥) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٨/٥).

فقد كان الأليق على وفق الأسلوب السابق أن يقال: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾ دَلِيلُهُ ﴿تَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾. ولكنه أثر استخدام أداة التفسير «أي».

- وقوله: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ يعني: بني خزاعة<sup>(١)</sup>.

وقد كان من الممكن أن يُقال هنا: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ من بني خزاعة. ولكنه أثر استخدام فعلٍ يُستعمل للإيضاح والتفسير وهو «يعني»، ولعلَّ السبب وراء ذلك أن إيضاح المعاني هو الغاية الأسمى للإمام البيضاوي ولكلِّ مفسِّر، فكان يختار ما يرى أنه أقرب إلى هذه الغاية.

ونعودُ لنذكر بما قلناه سابقاً: أنَّ الإمام البيضاويَّ كان حريصاً على إيضاح المعنى بأقرب طريق ممكن، ولكننا نزيدُ هنا فنقول: إنَّ إيضاح المعنى الذي تحدَّثنا عنه سابقاً لم يكن الغاية الوحيدة، بل كانت معه غايةٌ أخرى لا تقلُّ عنه أهميَّةً، ألا وهي الاختصار، وهذا أمرٌ حاضرٌ في ذهن الإمام البيضاويِّ من أوَّل تفسيره إلى آخره، ومن المؤشِّرات على ذلك الجوّ العامُّ الذي غلبَ عليه هذا العصر، فهو عصرُ المتون في الفقه والأصول والنحو، لكنَّ الأهمَّ من ذلك كلُّه أنَّ البيضاويَّ عبَّر عن هذا تلميحاً وتصريحاً في مقدِّمة «تفسيره» وخاتمته:

- أمَّا في المقدِّمة فقال: (يحتوي على صَفْوَةٍ ما بَلَغني من عَظَماءِ الصَّحابةِ وعُلماءِ التَّابعين)<sup>(٢)</sup>.

فالصفوة هي الخلاصة، ولا تكونُ الخلاصةُ إلا بعد اختصار، وهذا إلماحٌ ليس بخفيٍّ إلى قصدِ الاختصارِ والتَّلخيصِ.

- وأمَّا في الخاتمة فقد أكَّد ما أَلْمَحَ إليه سابقاً من كونِ هذا التفسيرِ خلاصةً

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ٦٣٤).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٤).

وصفوة، ثم قال: (مع الإيجاز الخالي عن الإخلال، والتلخيص العاري عن الإملال)<sup>(١)</sup>.

وفي هذا العبارة من التصريح ما يُغني عن كل تلميح؛ فالاختصار والتلخيص غايتان مؤكَّدتان قصد إليهما البيضاوي في «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، ولسنا نبالغ إذا قلنا: إن البيضاوي استطاع أن يجعل من «تفسيره» ما يشبه المتن في علم التفسير، فعبارته المركزة الدقيقة تُذكرُ عبارات المتون الفقهية والأصولية والكلامية، لا سيما وأن البيضاوي فارس من فرسان هذا الميدان، وهو صاحب متون حازت رضا وقبولاً، وصارت عمدة في بابها من مثل: «منهاج الوصول إلى علم الأصول»، و«طوالع الأنوار من مطالع الأنظار» في علم الكلام، ولست أقصد بهذا الكلام تشبيه «أنوار التنزيل» بالمتون في صغر الحجم، ولكن في كثافة العبارة، فـ«تفسير الجلالين» مثلاً أصغر حجماً من «أنوار التنزيل» ولا شك، ولكن عبارته أقل كثافة أيضاً، فالإمام البيضاوي سلك في تكييف العبارة مسلك الماوردي وأبي القاسم الكرماني والعز بن عبد السلام، لكنه فاقهم فيما قصد إليه، فدربة الإمام البيضاوي في هذا الأسلوب، ومهارته العالية في تكييف العبارة واختصارها، مكنته من بلوغ غاية مرضية في ذلك، ومن أمثلة ذلك قوله: - ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَضِيعِينَ﴾: مُنْقَادِينَ، وأصله: فظَلُّوا لها خاضعين، فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع، وترك الخبر على أصله.

وقيل: لَمَّا وُصِفَتِ الْأَعْنَاقُ بِصِفَاتِ الْعُقَلَاءِ أُجْرِيتْ مُجْرَاهُمْ.

وقيل: المراد بها الرؤساء أو الجماعات؛ من قولهم: «جاءنا عنق من الناس» لفوج منهم<sup>(٢)</sup>.

فالأقوال الثلاثة ذكرها الإمام البيضاوي لبيان وجه ورود جمع العقلاء

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٦٠٩/٥).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١٣٦/٤).

﴿خَضِعِينَ﴾ في خبر غير العاقل ﴿أَعْنَقُهُمْ﴾، والعبارة مكثفة تحتاج لتأمل المراد منها، لكنها غير مُستغلة.

وقد كان هذا هو الغالب على عبارة البيضاوي: التَّكثِيفُ والاختصارُ والتَّليْضُ الذي لا يبلغ حدَّ الإخلال، وهو ما أرادَه البيضاوي ولا شك، ولكنَّ هذا الحال لم يثبت على الدَّوام، فقد أدَّى الاختصارُ إلى خفاءٍ وغموضٍ، بل وصل في إحيانٍ قليلةٍ إلى حدِّ الاستغلاق والإلغاز، ومن أمثلة ذلك قوله:

﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ﴾ من مساكنهنَّ وقتَ الفراقِ حتَّى تنقضيَ عدَّتُهُنَّ،  
﴿وَلَا يَخْرُجَنَّ﴾ باستبدادهنَّ، أمَّا لو اتَّفقا على الانتقالِ جازاً؛ إذ الحقُّ لا يعدوهما، وفي الجمعِ بين التَّهْيِينِ دلالةٌ على استحقاقها السُّكنى ولزومها ملازمةً مسكِّنِ الفراقِ<sup>(١)</sup>.  
قال الشَّهاب الخفاجيُّ في «حاشيته»: قوله: «لزومها» بالجر عطف على «استحقاقها»، وهو مصدر مضاف لمفعوله، و«ملازمة» بالرفع فاعله.

والحقيقة أنَّ كلامَ البيضاويَّ مربكٌ، وقد لجأ الخفاجيُّ إلى إعرابه للتخلُّص من ذلك الإرباك، وهو ما في قوله: «لزومها ملازمةً مسكِّنِ الفراقِ»، والمراد: يلزمها أن لا تفارقَ المسكِّنَ الذي حصلت فيه الفرقة، وهذا أمرٌ يفهمُ بيسرٍ من خلالِ الاطِّلاعِ على المسألة في كتب الفقه، ولكنَّ العبارةَ مشكَّلةٌ، ووجهُ الإرباكِ فيها: أنَّه عطفَ مصدرًا مضافًا إلى مفعوله عاملٍ في فاعله على مصدرٍ مضافٍ إلى فاعله عاملٍ في مفعوله.

ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله: «الصدِّق»: الإخبارُ المطابقُ، وقيل: مع اعتقادِ المُخْبِرِ بأنَّه كذلك عن دلالةٍ أو أمانةٍ؛ لأنَّه تعالى كَذَّبَ المُنافقين في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ لَمَّا لم يَعْتَقِدُوا مطابقتَه، ورَدَّ بِصَرْفِ التَّكْذِيبِ إِلَى قولهم: ﴿نَشْهَدُ﴾ [المنافقون: ١]؛ لأنَّ الشَّهادةَ إخبارٌ عمَّا علِمَه وهم ما كانوا عالمينَ به<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣٠٤/٥).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١٣٢/١).

وقد وقفَ الخفاجيُّ في «حاشيته» عند قوله: «ورُدَّ بصرفِ التَّكْذِيبِ...» فذكرَ اختلافَ الشَّرَاحِ وأربابِ الحواشي فيما أرادَه، ونقلَهم مذهبَ الجاحظِ والنَّظَّامِ والرَّاعِبِ في هذه المسألة، وأنَّ ثَمَّةَ مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يردُّ على هذا أو ذاك، كما اختلفوا في أَنَّهُ يَتَبَنَّى أَحَدَ الأقوالِ أو أَنَّهُ ذهب في المسألة مذهبًا رابعًا، وقد نقل الخفاجيُّ بحثًا طويلًا ونقاشًا حافلًا قال في آخره: ومثله تعميةٌ وإلغاز، لا اختصارٌ وإيجاز، فاعرفه.

ولا ينبغي أن ننسى أنَّ البيضاويَّ فقيهٌ متكلمٌ أصوليٌّ فكان لا بدَّ لذلك أن يترك أثرا في أسلوبه ولغته، يُضافُ إلى ذلك أَنَّهُ كَانَ يَمْتَلِكُ قدرةً متميِّزةً على تسليطِ الضَّوءِ على المعنى من نواحٍ متعدِّدة، وإخضاعِ عبارته التي يحملُ عليها ذلك المعنى لقوانينِ البيانِ من فحوى الكلام ومفهومه وقِيوده ولوازمه ممَّا جعلَ كلامه كبنیانٍ يشدُّ بعضُه بعضًا، ولكنَّ هذا البنيانَ كَانَ أشبهَ ببرجٍ مشيِّدٍ وحصنٍ حصين، فغايته أن يكونَ قويًّا متينًا مُحْكَمًا، ولو أدَّى ذلك في بعضِ الأحيانِ إلى إهمالِ جماليَّته أو وعورةِ مسالكه.

فممَّا ظهرت قوته ومثانته قوله:

و«الجلدُ»: ضربُ الجلدِ، وهو حُكْمٌ يُخَصُّ بِمَنْ لَيْسَ بِمُحَصَّنٍ؛ لِمَا دَلَّ عَلَى أَنَّ حَدَّ الْمُحَصَّنِ هُوَ الرَّجْمُ، وَزَادَ الشَّافِعِيُّ عَلَيْهِ تَغْرِيبَ الْحُرِّ سَنَةً؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ»، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يَدْفَعُهُ لِيَنْسَخَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ نَسَخًا مَقْبُولًا أَوْ مَرْدُودًا<sup>(١)</sup>.

فعبارةُ البيضاويِّ هنا على إيجازِها متينةٌ، وقد أراد بها أَنَّهُ عَامٌّ أريد به الخاصُّ، وليس عامًّا نُسَخَ عمومه، وهذا ترجيحٌ لمذهب الشافعيِّ في أَنَّ الزيادة على نصِّ الكتاب بيانٌ مخصَّص، وليست نسخًا كما يقولُ الحنفيَّة، وقد ذكر الإمامُ الشافعيُّ الآيةَ في باب: ما نزل عامًّا، دَلَّتِ السُّنَّةُ خَاصَّةً على أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْخَاصُّ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٩/٤).

(٢) انظر: «الرسالة» (ص: ٦٧).



وَمِمَّا كَانَ فِي مَسْلِكِهِ وَعَوْرَةً قَوْلُهُ:

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ الَّذِينَ ءَامَنُوا قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ (١٠) ﴿رَسُولًا﴾ يعني بالذِّكْر: - جبرئيل لكثرة ذكره، أو لنزوله بالذِّكْر وهو القرآن، أو لآفته مذكور في السَّمَاوَاتِ، أو ذا ذِكْرٍ؛ أي: شرفٍ.

- أو محمَّدًا عليه السَّلَامُ؛ لمواظبته على تلاوة القرآن أو تبليغه، وعبر عن إرساله بالإنزال ترشيحًا، أو لآفته مسبَّب عن إنزال الوحي إليه، وأبدل عنه ﴿رَسُولًا﴾ للبيان. - أو أراد به القرآن، و﴿رَسُولًا﴾ منصوبٌ بمقدَّرٍ مثل: أرسل، أو «ذِكْرًا»، والرَّسُولُ مفعولُهُ أو بدلُهُ على أَنَّهُ بمعنى الرِّسَالَةِ.

وقد أوضحنا في التَّعليق على السَّطرين الأخيرين أنَّ قوله: «أو أراد به»؛ أي: بالذِّكْر، وقوله: «أو ذِكْرًا» معطوفٌ على قوله: «بمقدَّر»؛ أي: ﴿رَسُولًا﴾ منصوبٌ بالمصدر ﴿ذِكْرًا﴾ على وجهين: أن يُعرب ﴿رَسُولًا﴾ مفعولًا للمصدر، أو أن يُعرب ﴿رَسُولًا﴾ الذي بمعنى الرِّسَالَةِ والمرادُ به القرآنُ بدلَ اشتمالٍ من ﴿ذِكْرًا﴾، وهذا الإيضاحُ أفادتنا فيه بعضُ الحواشي<sup>(١)</sup>، وهو يُظهرُ وعورةَ بعضِ مسالكِ التَّعبيرِ عند البيضاويِّ.

وهذه الوعورةُ دفعَتنا في كثيرٍ من الأحيان إلى اللُّجوءِ إلى الحواشي لإدراك مقاصد الإمام البيضاويِّ، ثمَّ شرحها، وكثيرًا ما كنَّا نطوفُ على مجموعةٍ من الحواشي للوقوف على بُغيتنا، وكانَ بعضها يُعِينُ في فهمِ المعنى، ولكنَّه لا يُعِينُ على شرحه، فلا بدَّ من إعادة الصِّياغة بأسلوبٍ يزيلُ ما يُشكِّلُ من عبارة البيضاويِّ، ويشكِّلُ جسرًا بينها وبين لغة عصرنا.

\*\*\*

(١) انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٩/١٤٥).

ثانيًا: المنهج الجزئي الذي سلكه الإمام البيضاوي في تفسير كل سورة جعل الإمام البيضاوي تفسير كل سورة كباب مستقل في كتابه، مما يعني أنه جعل تفسير كل سورة - صغيرة كانت أو كبيرة - وحدة لها خصوصيتها، ولها ترتيبها، وهذا الترتيب يتكرر في تفسير كل سورة، فهو يمهد لكل سورة بما يمكن أن يعد مقدمة لها، ثم ينتقل إلى عرض تفسيره للسورة، ثم يختم حديثه عنها لينتقل بعد ذلك إلى غيرها. ويمكن عند متابعة صنيع الإمام البيضاوي ملاحظة ما يأتي:

(١) - يفتتح الإمام البيضاوي تفسير السورة بالمشهور في اسمها، فيجعلها في مطلعها، ليكون هو العنوان لما بعده.

(٢) - يذكر الإمام البيضاوي ما قيل في أسماء السورة إن كان قد اشتهر لها أكثر من اسم، وقد يذكره بعد الاسم المشهور مباشرة بلا توضيح لسبب التسمية؛ كما قال: سورة محمد عليه الصلاة والسلام. وتسمى سورة القتال<sup>(١)</sup>.

- وقد يشرح معنى تسمية السورة ويوضحها كما قال:

سورة فاتحة الكتاب. وتسمى: أم القرآن؛ لأنها مفتتحه ومبدؤه، فكانها أصله ومنشؤه، ولذلك تسمى: أساسًا، أو لأنها تشتغل على ما فيه من الثناء على الله سبحانه وتعالى والتعبد بأمره ونهيه وبيان وعده وعيده، أو على جملة معانيه من الحكم النظرية والأحكام العملية التي هي سلوك الطريق المستقيم، والإطلاع على مراتب السعداء ومنازل الأشقياء، وسورة الكثر والوافية والكافية لذلك.

وسورة الحمد والشكر والدعاء وتعليم المسألة لاشتمالها عليها، والصلاة لوجوب قراءتها أو استحبابها فيها.

والشفافية والشفاء؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «هي شفاء لكل داء».

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٤٥).

وَالسَّبْعَ الْمِثْنَيْنِ؛ لَأَنَّهَا سَبْعُ آيَاتٍ بِالتَّفَاقِ (١)...

- وأحياناً يذكرُ الأسماءَ غيرَ المشهورةِ للسُّورِ بعدَ ذِكْرِ كونِها مَكِّيَّةً أو مَدَنِيَّةً، وذَكَرَ عددَ آياتِها، كما فَعَلَ في سورةِ التَّوْبَةِ (٢).

(٣) - يَذْكُرُ الإمامُ البِيضَاوِيُّ إِنْ كَانَتِ السُّورَةُ مَكِّيَّةً أو مَدَنِيَّةً أو مُخْتَلَفًا فِيهَا بِأَوْجَزِ عِبَارَةٍ، وَفَقَّ الْمَنْهَجِ الْآتِي:

- إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ قَالَ: «مَكِّيَّةٌ» كما في سورةِ النَّملِ، أو: «مَدَنِيَّةٌ» كما في سورةِ البَقَرَةِ.

- وَإِنْ كَانَ ثَمَّةُ خِلَافٍ وَجَدْنَا أَنَّ الإمامَ البِيضَاوِيَّ يَعْبُرُ عَنْهُ بِطَرِيقَتَيْنِ:

الأُولَى: يَسْتَخْدِمُهَا عِنْدَمَا يَتَرَجَّحُ عِنْدَهُ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، فَيَقْدِّمُهُ، وَيَذْكُرُ الْآخَرَ بَعْدَ كَلِمَةِ «وَقِيلَ»، كما قالَ في سورةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: وَهِيَ مَدَنِيَّةٌ، وَقِيلَ: مَكِّيَّةٌ (٣).  
الثَّانِيَّةُ: يَسْتَخْدِمُهَا عِنْدَمَا لَا يَتَرَجَّحُ عِنْدَهُ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، وَقَدْ يَكْتَفِي بِذِكْرِ عِبَارَةٍ: مُخْتَلَفٌ فِيهَا، كما فَعَلَ في سورةِ الْإِحْلَاصِ وَالْفَلَقِ وَالنَّاسِ وَغَيْرِهَا.

- وَإِنْ كَانَ فِي السُّورَةِ تَفْصِيلٌ بَيْنَهُ، سَوَاءٌ كَانَ مَوْضِعُ اتِّفَاقٍ أو اخْتِلَافٍ، كما قالَ في سورةِ الشُّعَرَاءِ: مَكِّيَّةٌ، إِلَّا قَوْلَهُ: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ...﴾ إِلَى آخِرِهَا (٤)، وكما قالَ في سورةِ التَّوْبَةِ: مَدَنِيَّةٌ، وَقِيلَ: إِلَّا آيَتَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ (٥)، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَهُ، وَقَدْ يَعْبُرُ عَنِ التَّرَدُّدِ كما قالَ

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١٠ / ١).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٦١٩ / ٢).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤٥ / ٥).

(٤) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١٣٥ / ٤).

(٥) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٦١٩ / ٢).

في سورة الأنعام: مَكِّيَّةٌ غَيْرَ سِتِّ آيَاتٍ أَوْ ثَلَاثٍ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ [الأنعام: ١٥١]، وهذا التَّردُّدُ مَبْرَرٌ لَأَنَّ الْقَوْلَيْنِ مَرْوِيَّانِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(١)</sup>.

(٤) - يَذْكُرُ الْإِمَامُ الْبِضَاوِيُّ عَدَدَ آيَاتِ السُّورَةِ مَبْنِيًّا إِنْ كَانَ ذَلِكَ مَوْضِعَ اتِّفَاقٍ أَوْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ؛ كَمَا قَالَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: وَأَيُّهَا مِثْنَانِ وَسَبْعٌ وَثَمَانُونَ<sup>(٢)</sup>، وَكَمَا قَالَ فِي سُورَةِ الشُّعَرَاءِ: وَهِيَ مِثْنَانِ وَسِتٌّ - أَوْ سَبْعٌ - وَعِشْرُونَ آيَةً<sup>(٣)</sup>، وَكَمَا قَالَ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ: وَأَيُّهَا مِثْنَةٌ وَثَلَاثُونَ، وَقِيلَ: تِسْعٌ وَعِشْرُونَ<sup>(٤)</sup>، وَعِنْدَ الْعُودَةِ إِلَى كِتَابِ «الْبَيَانِ فِي عَدِّ آيِ الْقُرْآنِ» لِلدَّانِي وَجَدْنَاهُ قَدْ قَالَ فِي الشُّعَرَاءِ: مِثْنَانِ وَسِتٌّ وَعِشْرُونَ آيَةً فِي الْمَدْنِيِّ الْأَخِيرِ وَالْمَكِّيِّ وَالْبَصْرِيِّ، وَسَبْعٌ وَعِشْرُونَ فِي الْمَدْنِيِّ الْأَوَّلِ وَالْكُوفِيِّ وَالشَّامِيِّ<sup>(٥)</sup>، وَقَالَ فِي التَّوْبَةِ: هِيَ مِثْنَةٌ وَتِسْعٌ وَعِشْرُونَ آيَةً فِي الْكُوفِيِّ، وَثَلَاثُونَ فِي عَدَدِ الْبَاقِينَ<sup>(٦)</sup>.

وَالْإِمَامُ الْبِضَاوِيُّ لَا يَنْسِبُ الْخِلَافَ عَادَةً، وَقَدْ نَسَبَهُ فِي مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ، كَمَا قَالَ فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ: وَهِيَ مِثْنَةٌ وَتِسْعٌ عَشْرَةَ آيَةً عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَثَمَانِي عَشْرَةَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٧)</sup>.

(١) استثناء الثلاث رواه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٤١٥) من طريق أبي عمرو بن العلاء عن مجاهد عن ابن عباس، واستثناء الست ذكره أبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (٤٣٣/١)، والبعوي

في «تفسيره» (١٢٥/٣)، من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وهذا إسناد واه.

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤٥/١).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١٣٥/٤).

(٤) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٦٢٠/٢).

(٥) انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٩٦).

(٦) انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٦٠).

(٧) انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٩١)، وفيه: هِيَ مِثْنَةٌ وَثَمَانِي عَشْرَةَ آيَةً فِي الْكُوفِيِّ، وَتِسْعٌ عَشْرَةَ آيَةً فِي عَدَدِ الْبَاقِينَ، اخْتِلَافُهَا آيَةٌ ﴿وَأَخَاهُ هُتْرُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٥] لَمْ يَعْدهَا الْكُوفِيُّ وَعَدَّهَا الْبَاقُونَ.

ويلاحظ أيضًا أنه يُعبّر أحيانًا بكلمة «وأيها» وأحيانًا بكلمة «وهي»، وذلك على جهة التّفنُّن لا أكثر.

ويلاحظ أيضًا أنه لم يلتزم بنقل الخلاف دائمًا، فمثلًا في سورة البقرة تقدّم أنّه قال: «وأيها مثنان وسبعُ وثمانون»، وهو بهذا يخالف الزمخشري والرازي اللذان ذكرا أنّها مثنان وستُ وثمانون<sup>(١)</sup>، وعند العودة إلى كتاب «البيان في عدّ آي القرآن» للداني وجدناه قد قال: وهي مئتا آية وثمانون وخمس آيات في المدنيين والمكيّ والشامي وستُ في الكوفي وسبعُ في البصري<sup>(٢)</sup>، فالإمام البيضاوي أثبت الراجح عنده، وأهمّل نقل الخلاف هنا.

والأوّل هو الغالب، ولعلّ مثل هذا راجعُ إلى أنّ منهج التّأليف عادةً ما يستقرُّ بعد مضيّ خطواتٍ في تأليف الكتاب.

(٥) - يشير الإمام البيضاوي إلى ما يتعلّق بالسّورة من نُكتةٍ خاصّةٍ تستحقّ التّنبية عليها، ولَفَتَ النّظر إليها، ومن أمثلة ذلك:

- أنّه قال في سورة التّوبة منبّهًا إلى كونها آخرُ سورة نزلت من القرآن الكريم: وهي آخرُ ما نزلت، وهو ما رواه البخاري ومسلم من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>.

- وقال في سورة التّوبة أيضًا منبّهًا إلى سرّ ترك التّسمية في أوّلها: وإنّما تُركت التّسمية فيها لأنّها نزلت لرفع الأمان و«بسم الله» أمان.

وقيل: كان النّبي ﷺ إذا نزلت عليه سورة أو آية بيّن موضعها وتوفّي ولم يبيّن موضعها، وكانت قصّتها تشابه قصّة الأنفال وتناسبها؛ لأنّ في الأنفال ذكّر العهود وفي ﴿بَرَاءةٌ﴾ نبذها فضمّت إليها.

(١) انظر: «الكشاف» (٤٧/١)، و«تفسير الرازي» (٢/٢٤٩).

(٢) انظر: «البيان في عدّ آي القرآن» للداني (ص: ١٤٠).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/٦١٩).

وقيل: لَمَّا اخْتَلَفَت الصَّحَابَةُ فِي أَنَّهُمَا سُورَةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ سَابِعَةُ السَّبْعِ الطَّوَالِ أَوْ سُورَتَانِ، تَرَكْتَ بَيْنَهُمَا فُرْجَةً، وَلَمْ يُكْتَبَ «بِسْمِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>.

- وقال في سورة الأعراف: مُحَكَّمٌ كُلُّهَا، وقيل: إِلَّا قَوْلَهُ: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وهو أحد الأقوال في هذه المسألة<sup>(٣)</sup>.

(٦) - إذا ما انتهى الإمام البيضاوي ممَّا سبقَ يذكرُ البسملةَ إشعارًا بانتهاءَ مقدِّمته التي مهَّدَ بها للسُّورة، وإذنا بدأ ببدايةِ عرضِهِ لتفسيرِها.

(٧) - يعرضُ الإمامُ البيضاويُّ بعد ذلك لتفسيرِ السُّورة من أولِّها إلى آخرِها، ولا بدَّ من التأكيد هنا على أمر هامٍّ، وهو: أَنَّ الإمامَ البيضاويَّ انتهجَ أسلوبَ التفسيرِ الشَّامِلِ، فقامَ بسَبْرِ جميعِ آياتِ القرآن، ومَرَّ عليها بالتفسيرِ والبيان، ولم يَعمِدْ إلى انتقاء آيةٍ أو جملةٍ أو لفظةٍ دونَ غيرها، بل مرَّ على الجميع، أمَّا في المواضعِ المتشابهة التي سبقَ له بيانُ معانيها، فهو يُشيرُ أحيانًا إلى أَنَّهُ سبقَ له تفسيرُ الآية، ويُحيلُ إلى اسمِ السُّورة غالبًا؛ كما في قوله في سورة التَّوبة: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ سبقَ الكلامُ فيه أوَّلَ سورة البقرة<sup>(٤)</sup>.

وقد لا يُحيلُ كما في قوله في سورة الأعراف: ﴿الْمَصَّ﴾ سبقَ الكلامُ في مثله<sup>(٥)</sup>.  
وقد يَمُرُّ على الآياتِ التي سبقَ بيانُها تاليًا متبرِّكًا إن لم يكن شارحًا مفسِّرًا، ومن أمثلة ذلك:

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ٦٢٠).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ٤٠٣).

(٣) انظر: «الناسخ والمنسوخ» للنحاس (ص: ٤٤٨)، ولا بن حزم (ص: ٣٨).

(٤) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ١٤٥).

(٥) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ٤٠٤).

- ﴿إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ (١٢٣) إِنِّي لَكُمُ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٢٤﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا (١٢٥) وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢٦﴾ تصدير القصص بها دلالة على أَنَّ البعثة مقصورة على الدعاء إلى معرفة الحق والطاعة فيما يقرب المدعو إلى ثوابه ويُبَعِّدُهُ عَنْ عِقَابِهِ، وكان الأنبياء متفقين على ذلك - وإن اختلفوا في بعض التفاريع - مُبَرِّثِينَ عَنِ الْمَطَاعِمِ الدُّنْيَا وَالْأَغْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ<sup>(١)</sup>.  
- ومن ذلك أيضاً:

﴿أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ﴾ (١٢٥) ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ ﴿١٢٦﴾ مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمْتَنِعُونَ ﴿١٢٧﴾: لم يُغْنِ عَنْهُمْ تَمَتُّعُهُمُ الْمُتَطَاوُلُ فِي دَفْعِ الْعَذَابِ وَتَخْفِيفِهِ<sup>(٢)</sup>.  
فالإمام البيضاوي مرَّ في هذه الأمثلة على الآيات التي فسرها سابقاً مروراً، ثم وقف موضعاً ما رأى أَنَّهُ بحاجة لتوضيح.

وقد حافظ الإمام البيضاوي على استعراض آيات القرآن الكريم جميعها، وقد التزم ذكر الآيات والسُّور على وفق ترتيبها في المصحف من فاتحة الكتاب إلى سورة الناس، ولم يَنخَرْمْ عنده هذا التَّرتيب، لا في ترتيب السُّور، ولا في ترتيب الآيات في السُّورة الواحدة، هذا، ولا يَعدُّمُ الباحثُ مثلاً لآية عاد إليها بعد تفسير ما بعدها، والظنُّ أَنَّ مثل هذا لا يكون إلا لنكتة، ونقف على مثال واحد يُعرف غيره بالقياس عليه، وهو ما جاء من قوله: ﴿وَكَايْنِ مِّن قَرْيَةٍ﴾ أهل قرية ﴿عَنَّتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ﴾ أَعْرَضَتْ عَنْهُ إِعْرَاضَ الْعَاتِي الْمَعَانِدِ ﴿فَحَاسَبَتْهَا حِسَابًا شَدِيدًا﴾ بالاستقصاء والمناقشة ﴿وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُّكْرًا﴾ منكرًا، والمرادُ حسابُ الآخرة وعذابُها، والتَّعبيرُ بلفظ الماضي للتحقيق. ﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا﴾ عقوبة كفرها ومعاصيها ﴿وَكَانَ عِقَابُ أَمْرِهَا خَسِرًا﴾ لا ربح فيه أصلاً. ﴿أَعَدَّ اللَّهُ

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ١٦٤).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ١٧٥).

لَمْ عَذَابًا شَدِيدًا ﴿ تَكْرِيرٌ لِلْوَعِيدِ وَبَيَانٌ لِمَا يُوْجِبُ التَّقْوَى الْمَأْمُورَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَأُولَى الْآلَتِبِ﴾. ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بالحسابِ استقصاءَ ذنوبِهِم وإثباتَهَا فِي صَحَائِفِ الْحَفَظَةِ، وبالعذابِ ما أُصِيبُوا بِهِ عَاجِلًا<sup>(١)</sup>.

فالملاحظُ هنا أن الإمامَ البيضاويَّ فَسَّرَ الْآيَةَ الثَّامِنَةَ مِنْ سُورَةِ الطَّلَاقِ، ثُمَّ فَسَّرَ التَّاسِعَةَ وَشَرَعَ بِالْعَاشِرَةِ، لَكِنْ قَالَ بَعْدَ أَنْ تَكَلَّمَ عَلَى الْآيَةِ الْعَاشِرَةِ قَلِيلًا: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالْحِسَابِ اسْتِقْصَاءَ ذُنُوبِهِمْ وَإِثْبَاتَهَا فِي صَحَائِفِ الْحَفَظَةِ، وبالعذابِ ما أُصِيبُوا بِهِ عَاجِلًا، وَهَذَا وَجْهٌ آخَرُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَحَاسِبْنَهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَبْنَهَا عَذَابًا ثَكْرًا﴾، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ الْبِيضَاوِيَّ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَقْطَعَ تَفْسِيرَهُ لِلآيَاتِ بِوَجْهِ آخَرَ لِمَا بَيْنَهَا مِنْ اتِّصَالٍ مَعْنَوِيٍّ، فَلَمَّا وَجَدَ مَوْضِعًا مَنَاسِبًا وَقَفَ لِيَذْكَرَ الْوَجْهَ الْآخَرَ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَهُ فِي الْآيَةِ.

إِذَنْ حَرَصَ الْإِمَامُ الْبِيضَاوِيُّ عَلَى شُمُولِ تَفْسِيرِهِ لِسُورِ كِتَابِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ، كَمَا حَرَصَ عَلَى إِضْاحِ مَعَانِي هَذِهِ السُّورِ وَالْآيَاتِ، وَكَانَ هَذَا جَلِيًّا فِي مَعْرِضِ تَفْسِيرِهِ لآيَاتِ كُلِّ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

(٨) - كَانَ الْإِمَامُ الْبِيضَاوِيُّ إِذَا مَا أَتَمَّ تَفْسِيرَ السُّورَةِ نَظَرَ إِنْ كَانَ فِيهَا شَيْءٌ يَقِفُ عِنْدَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَمَهَا مِنْ لَطِيفَةٍ تَخْصُّهَا أَوْ إِشَارَةٍ فِيهَا أَوْ حُكْمٍ يَتَعَلَّقُ بِهَا، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ فِيهِ مَا يَشْرَحُ الصُّدُورَ أَوْ يُلَيِّنُ الْقُلُوبَ أَوْ يَفْتَحُ أَبْوَابَ الْخَيْرِ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ:

- وَقُوفُهُ عَلَى التَّائِمِينَ فِي آخِرِ الْفَاتِحَةِ، فَقَدْ قَالَ: «آمِينَ»: اسْمُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ: اسْتَجَبَ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَعْنَاهُ، فَقَالَ: «افْعَلْ»... وَلَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ وَفَاقًا، لَكِنْ يُسْنُّ خَتْمُ السُّورَةِ بِهِ... يَقُولُهُ الْإِمَامُ وَيَجْهَرُ بِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ... وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ لَا يَقُولُهُ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ أَنَّهُ يُخْفِيهِ؛

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣١٠/٥).



كَمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعْفَلٍ وَأَنْسَ. وَالْمَأْمُومُ يُؤْمِنُ مَعَهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿وَلَا الصَّلَاةَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ: آمِينَ، وَالْإِمَامُ يَقُولُ: آمِينَ، فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»<sup>(١)</sup>.

- وقوفه على السُّجُودِ فِي آخِرِ الْأَعْرَافِ، فَقَدْ قَالَ بَعْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ، وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾: وَلِذَلِكَ شُرِعَ السُّجُودُ لِقِرَاءَتِهِ، وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ اعْتَزَلَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي يَقُولُ: يَا وَيْلَهُ، أُمِرَ هَذَا بالسُّجُودِ فَسَجَدَ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَأُمِرْتُ بالسُّجُودِ فَعَصَيْتُ فَلِيَ النَّارُ»<sup>(٢)</sup>.

- وقوفه على نعيِ رسولِ الله ﷺ فِي سُورَةِ النَّصْرِ، فَقَدْ قَالَ: وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ السُّورَةَ نَزَلَتْ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَأَنَّهُ نَعِيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَرَأَهَا بَكَى الْعَبَّاسُ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا يُبْكِيكَ؟» قَالَ: نُعِيَتْ إِلَيْكَ نَفْسُكَ، قَالَ: «إِنَّهَا لَكَمَا تَقُولُ». وَلَعَلَّ ذَلِكَ لِدَلَالَتِهَا عَلَى تَمَامِ الدَّعْوَةِ وَكَمَالِ أَمْرِ الدِّينِ، فَهِيَ كَقَوْلِهِ: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، أَوْ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالِاسْتِغْفَارِ تَنْبِيهًُ عَلَى دَنُو الْأَجَلِ، وَلِهَذَا سُمِّيَتْ: سُورَةُ التَّوْدِيعِ<sup>(٣)</sup>.

وَبَعْدَ أَنْ يَتِمَّ الْإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ تَفْسِيرَ السُّورَةِ وَيَقِفَ عَلَى مَا يَحِبُّ أَنْ يَقِفَ عَلَيْهِ مِنْ لَطَائِفِ الْإِشَارَاتِ وَرِقَاقِ التَّنْبِيهَاتِ يَخْتِمُ الْحَدِيثَ عَنْهَا بِحَدِيثٍ فِي فَضْلِهَا، لَكِنْ غَلَبَ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّهَا مِنَ الضَّعَافِ، وَكَثِيرٌ مِنْهَا مَعْدُودٌ فِي الْمَوْضُوعَاتِ؛ إِذْ تَابَعَ الْبَيْضَاوِيُّ الزَّمَخْشَرِيَّ فِي إِيرَادِ حَدِيثِ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٣٨ - ٤٠).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ٥٥٠).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٥٩٤).

سورة سورة، وهو حديث موضوعٌ حذَرَ منه حفاظُ الحديث وأئمتُّه، وقد نقل الحافظُ السيوطيُّ جملةً واسعةً من كلام العلماء في التحذير منه<sup>(١)</sup>.

وهكذا نكونُ قد وقفنا على ملاحظاتٍ حولٍ منهج الإمام البيضاوي الذي سلكه في تفسير كلِّ سورة، ويمكنُ أن نخلصَ من هذه الملاحظاتِ إلى أنَّ البيضاويَّ جعلَ تفسيرَ كلِّ سورةٍ كبابٍ من كتاب، وأنَّه جعلَ له مقدِّمةً وعرضاً وخاتمةً؛ فالمقدِّمة تضمَّنَت اسمَ السورة وكونها مكيَّةً أو مدنيَّةً وعددَ آياتها والتَّسمية، أمَّا العرضُ فضمَّ تفسيرَ السورة تفسيراً شاملاً مع المرور عليها آيةً آيةً، ولم ينخرم ذلك عنده إلا لنكتةٍ، وأمَّا الخاتمةُ فتضمَّنَت شيئاً من اللَّطائفِ والإشاراتِ أحياناً، وأحاديثَ في فضائلِ السُّورِ دائماً.

وتعكسُ هذه المنهجيةُ الدَّقيقةُ التي التزمها الإمامُ البيضاويُّ عند تفسير كلِّ سورةٍ ما عكسَتْه المنهجيةُ الكلِّيةُ في «تفسيره» من قبلُ من وضوحٍ في الرؤية، وصفاءٍ في العقل، ومُكنةٍ في التَّأليف، وبراعةٍ في التَّصنيف، وانضباطٍ بالقواعد، وهي صفاتٌ منسجمةٌ تماماً مع شخصيَّة الإمام البيضاويِّ وما عُرف عنه في ترجمته وسائر مصنفاته.

\*\*\*

(١) انظر: «حاشية السيوطي على البيضاوي» (٤/٤١٧). وستقفُ على هذا عند الكلام على منهج البيضاويِّ في الحديث.

ثالثاً: مسالك المنهج التفصيلي للإمام البيضاوي في تفسير آيات كتاب الله

المسلك الأول: في التعامل مع القرآن الكريم:

لا شك أن القرآن الكريم هو إمام كل إمام، وأن من يفسر كتاب الله يجعل آياته نوراً يرشده، ودليلاً يهديه، وقد ظهر تعظيم الإمام البيضاوي للقرآن الكريم، وتهيبه من تفسير كلام الله في أمرين اثنين:

١ - تصريحه بتردده في الإقدام على هذه الخطوة عندما قال في المقدمة: ولطال ما أحدثت نفسي بأن أصنف في هذا الفن كتاباً يحتوي على صفوة ما بلغني من عظماء الصحابة وعلماء التابعين، ومن دونهم من السلف الصالحين... إلا أن قصور بضاعتي يُبْطِئني عن الإقدام، ويمنعني عن الانتصاب في هذا المقام، حتى سَنَحَ لي بعد الاستخارة ما صَمَّم به عَزَمي على الشروع فيما أردته، والإتيان بما قصدته<sup>(١)</sup>.

٢ - تأخره في تأليف هذا التفسير، فهو آخر مصنفات الإمام ناصر الدين البيضاوي، وقد أنهاه قبل وفاته بأربعة أشهر؛ فقد صرح الفاروقي تلميذ البيضاوي وناسخ «تفسيره» في خاتمة النسخة الخطية من «تفسير البيضاوي» المعتمدة في هذه الطبعة أن وفاة البيضاوي كانت في شوال لسنة إحدى وتسعين وست مئة، في حين صرح بعض نساخ «تفسير البيضاوي»<sup>(٢)</sup> أن هذا التفسير تم في آخر شهر التوبة جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين وست مئة.

كما ظهر تحفظ الإمام البيضاوي واحترازه في تفسيره لكلام الله تعالى في نواح متعددة منها:

١ - قوله في بيان سبب تقدم «الرحمن» على «الرحيم» في البسملة: أو للمحافظة على رؤوس الآي<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٤ - ٥).

(٢) وهي نسخة مكتبة السلطان أحمد الثالث المحفوظة برقم: (٣٦).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ١٩).

وفي هذا العبارة تأدُّبٌ وحسنٌ تعبير؛ فقد تجنَّبَ استخدامَ مصطلحِ السَّجْع؛ لما اقترنَ بهذا المصطلحِ ممَّا يُنافي تعظيمَ القرآن الكريم، وثمَّة وجهٌ آخر؛ فقد تجنَّبَ التعبيرَ بأواخر الآيات، واستعاضَ عنها برؤوسِ الآي، وقد ذكَّر الشهاب الخفاجي في «حاشيته» السرَّ في ذلك، فقال: عبَّرَ عن الآخرِ بالرَّأسِ للتعظيمِ تأدُّباً.

٢ - توضيحُ ما وقعَ في كلامه ممَّا يمكنُ أن يُشكِّلَ؛ كما فعلَ عندما استعملَ كلمةً «مزيده» في وصفِ لفظِ قرآنيٍّ فقال: «وَمَا» إبهاميةٌ تزيدُ للنكرةِ إبهاماً وشياعاً، وتسدُّ عنها طرقَ التَّقْيِيدِ؛ كقولك: أعطني كتاباً ما، أي: أيَّ كتابٍ كان، أو مزيدهُ للتأكيد؛ كالتي في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ولا نغني بالمزيد: اللغو الضائع، فإنَّ القرآنَ كلُّه هدىً وبيانٌ، بل ما لم يُوضَعْ لمعنى يُرادُّ منه، وإنما وُضِعَتْ لأنَّ تذكُّرَ مع غيره فتفيدُ له وثاقَةً وقوَّةً، وهو زيادةٌ في الهدى غيرُ قادحٍ فيه. انتهى.

وفي كلامه هذا تعظيمٌ للقرآن، ومحافظةٌ على التأدُّبِ عند التعاملِ معه، وفيه ردٌّ مبطنٌ على الإمام الرازي الذي نقلَ قولَ أبي مسلم الأصفهاني في نفي كونها زائدة: «معاذَ الله أن يكونَ في القرآنِ زيادةٌ ولغوٌ» وصحَّحه معللاً ذلك: بأنَّ الله تعالى وصفَ القرآنَ بكونه هدىً وبياناً، وكونه لغواً يُنافي ذلك<sup>(١)</sup>.

ومع أنَّ الإمام البيضاويَّ أجازَ استعمالَ لفظِ الزائدِ في ألفاظِ القرآن على المعنى الذي أوضحه، لكنَّه تجنَّبَ هذا اللفظَ في مواضعٍ أخرى، واستعاضَ عنه بلفظِ «صلة»، وهو لفظٌ يستخدمُه العلماءُ والمفسِّرون للتعبير عن الزائد، فقد تحاشوا إطلاقَ الزيادة والإقحام على ما وقعَ في كلام الله تأدُّباً فسمَّوا الزائدَ صلةً، فقال: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾؛ أي: أن تسجدَ، و«لا» صلةٌ مثلُها في ﴿لِتَلَامَعَلَمْ﴾ [الحديد: ٢٩] مؤكِّدةٌ معنى الفعلِ الَّذِي دخلتْ عليه، ومُنْبِهةٌ على أنَّ الموبَّخَ عليه تركُ السُّجودِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٦٣).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ٤١٠).

٣- استخدام كلمة «لعل» تجنباً للجزم بمعنى يتبادر له أو يرد عليه ولا يرويه مؤثراً، ومن ذلك قوله: ولعلّ نزول الكتب الإلهية على الرسل بأن يتلقفه الملك من الله تعالى تلقفاً روحانياً، أو يحفظه من اللوح المحفوظ، فينزل به إلى الرسول فيلقيه عليه<sup>(١)</sup>. وقد لاحظ الشهاب الخفاجي ذلك، ورأى أنه مسلك يكثر انتهاجه، فقال: وإنما عبر عنه بقوله: «ولعل»، وعادة المصنفين أن يُعبروا به فيما اخترعوه للإشارة إلى أنه ليس بمأثور، فلا ينبغي الجزم بأنه مراد الله تأدباً منه، وهذا دأبه، فاحفظه.

ومثل ذلك كلمة «كأن» فقد لجأ إليها الإمام البيضاوي للتعبير عن تأدبه وتوقفه عن الجزم بمعنى لاح له، وظهر من خلالها ورعه عند تفسير كلام الله تعالى، كما فعل في تفسير سورة هود، فقال:

﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾: رجوعكم في ذلك اليوم، وهو شاذ عن القياس. ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدر على تعذيبهم أشد عذاب، وكأنه تقرير لكبر اليوم<sup>(٢)</sup>.

فقد استشف الإمام البيضاوي من ذكر قدرة الله سبحانه على كل شيء بعد ذكر يوم القيامة أن يوم القيامة أمر عظيم كبير، تتصاغر أمامه كل قدرة إلا قدرة الله تعالى، وهذا فهم عميق ناجم عن تأمل صحيح، لكن الإمام البيضاوي أثر عدم الجزم به تأدباً ولا شك، وربما للإشعار بأنه من النكت البارة واللطائف الرائعة التي استنبطها الإمام البيضاوي، وحدثنا عنها في مقدمته.

بعد أن رأينا تعظيم الإمام البيضاوي للقرآن، وهيبته في نفسه، وأدبه وورعه في تفسير آياته، لا بد أن نتفكر في موقف الإمام البيضاوي من قضية تفسير القرآن بالقرآن، فلا ريب أن أعظم ما يُفسر به القرآن الكريم هو القرآن نفسه، ولا شك أن هذا النوع هو أجل أنواع التفسير وأشرفها؛ إذ لا أفضل من بيان كلام الله جلّ جلاله بكلامه، فقد أنزل الله

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٧١).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٧١).

كتابته متشابهًا مَثَانِي، فما أَجْمَلَ في مكانٍ فُصِّلَ في مكان، وما طُويَ في موضعٍ بُسِطَ في آخر، وما جاءَ عامًّا في موضعٍ خُصِّصَ في غيره، ولذا نجدُ توافقًا عند العلماءِ على اعتبارِ القرآنِ الكريمِ المصدرَ الأوَّلَ والمرجعَ الأساسَ للتفسيرِ.

ونعودُ إلى الإمامِ البيضاويِّ فنجدُ أنَّ الرَّأيَ الشَّائعَ حولَ تفسيره أنَّه من التفسيرِ بالرَّأي<sup>(١)</sup>، والمعنى المتبادر لهذا الإطلاقِ أنَّه لا يعتمدُ تفسيرُ القرآنِ بالقرآن، ولا تفسيرُ القرآنِ بالمأثورِ من أحاديثٍ أو آثار، وهنا ملاحظتان:

الأولى: قَسَمَ العلماءُ القولَ بالرَّأي إلى نوعين: مَذْمُومٍ ومقبولٍ، وإنَّ الشرطَ الأساسيَّ الذي ينتقلُ به الرَّأيُ من دائرةِ الذَّمِّ إلى دائرةِ القبولِ هو أن لا يُخالفَ القرآنَ أو السُّنَّةَ، فليس لأحدٍ كلامٌ مع كلامِ الله، وليس لأحدٍ قولٌ مع قولِ رسولِ الله ﷺ، ولا يمكنُ لتفسيرٍ أن ينالَ الرِّضا والقبولَ ما لم يكن كلامُ الله وسنَّةُ رسوله دليلَ رأيٍ صاحبه ومشكاة فكره.

الثَّانية: أنَّ النَّاظِرَ في تفسيرِ الإمامِ البيضاويِّ يلاحظُ بادئَ بدءٍ قَلَّةَ احتجاجِهِ بالآياتِ، فإذا تركَ الحُكْمَ في المسألةِ لبصره قضى بأنَّ البيضاويَّ لا يعتمدُ تفسيرَ القرآنِ بالقرآن، أمَّا إذا تركَ الحُكْمَ لبصيرته فسيعلمُ أنَّ التفسيرَ بالقرآنِ والمأثورِ كانَ سرَّ الاختيارِ ومنبعَ الرَّأي.

ولسنا نزعمُ هذا اعتمادًا على ثقتنا بعلمِ الإمامِ البيضاويِّ ودينه وإن كانَ أهلاً للثقة، ولا اعتمادًا على تلقِّي الأُمَّةِ له بالقبولِ، وإن كانَ هذا الأمرُ أهلاً لأن يُستندَ عليه، ولكنَّا اعتمدنا على دلائلٍ من «تفسير البيضاويِّ» نفسه:

فقد رأيناه يستدلُّ على معنى لفظٍ في آيةٍ بمعناه في آيةٍ أخرى، ومن ذلك أنَّه ذكرَ أنَّ «أو» في الأصلِ للتساوي في الشكِّ، ثمَّ اتَّسعَ فيها فأُطلقَ للتساوي من غيرِ شكٍّ، وقد

(١) كما تجده في أكثر كتب المتأخرين.

استشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمُ مِنْهُمْ أَثِمًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، ثم قال: من ذلك قوله: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ﴾ ومعناه: أن قصة المنافقين مُشَبَّهَةٌ بهاتين القصتين، وأنهما سواء في صحة التشبيه بهما، وأنت مخير في التمثيل بهما أو بأيهما شئت<sup>(١)</sup>.

وقد يستدل الإمام البيضاوي على معنى في آية بمعنى في آية أخرى؛ كما في قوله في تفسير سورة الأنعام:

﴿وَاللَّوْرَيْنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ يكذبون ويحلفون عليه - مع علمهم بأنه لا ينفع - من فرط الحيرة والدهشة؛ كما يقولون: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٧] وقد أيقنوا بالخلود<sup>(٢)</sup>.

وقد يستدل الإمام البيضاوي على تحديد المعنى المراد في آية بآية أخرى؛ كما في قوله: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ بالرفع إلى السماء؛ لقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]<sup>(٣)</sup>.

أو تحديد أحد معانيها؛ كما في قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدُّ اللَّهُ مَغْلُولٌ﴾، فقد ذكر معنى الآية ثم قال: وقيل: معناه: إنه فقير، كقوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]<sup>(٤)</sup>.

ومع كل ذلك فالغالب أن استشهاد البيضاوي بالآيات كان للاستدلال والترجيح، ومن ذلك قوله: ... والسبع المثاني؛ لأنها سبع آيات بالاتفاق، إلا أن منهم من عد التسمية دون ﴿أَنفَعَتْ عَلَيْهِمْ﴾، ومنهم من عكس، وتثنى في الصلاة، أو الإنزال إن صح أنها نزلت بمكة حين فرضت الصلاة وبالمدينة لما حوَّلت القبلة، وقد صح أنها مكية؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]، وهو مكِّي بالنص<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ١٠٨).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ٣٠٠).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ٢٧٩).

(٤) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ٢٣٤).

(٥) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ١٠).

ونريد هنا أن نربط بين كلام البيضاوي هنا وبين كلامه في تفسير آية الحجر، فقد قال فيها: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا﴾: سبع آيات، وهي الفاتحة. وقيل: سبع سُور، وهي الطَّوَال، وسابعتها الأنفال والتوبة فإنهما في حكم سُورَة ولذلك لم يُفصل بينهما بالتسمية، وقيل: التوبة، وقيل: يونس. أو: الحواميم السبع. وقيل: سبع صحائف، وهي الأسباع<sup>(١)</sup>.

فالبيضاوي هنا ذكر عدة أقوال مرجحاً أولها، ولم يذكر آية أو حديثاً أو أثراً، ذكر جملة من الأقوال، ورجح أحدها، ولكن ما سرُّ هذا الترجيح؟

نستطيع بمقارنة كلامه هنا مع كلامه في الفاتحة أن نعرف أنه رجح القول المنبني على تفسير القرآن بالقرآن، وقدمه على غيره من الأقوال، ولو فتشنا في مواضع كثيرة من تفسيره التي ذكر فيها معنى الآية بكلام يُحسب أنه استند فيه إلى رأيه، لعرفنا أنه استند إلى نص من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

ومن الملاحظ عند تأمل مسلك الإمام البيضاوي في التعامل مع القرآن حرصه على الجمع بين ما يتوهم أنه مختلف من الآيات، ومن ذلك قوله: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا نَعْمَلُونَ﴾: يعلم عَرَضَكُمْ مِنْهُ، وهو كالمزيج لما يتوهم من ظاهر قوله: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومن الملاحظ عند تأمل مسلك الإمام البيضاوي في التعامل مع القرآن عنايته بالقراءات وخصوصاً المتواتر منها، وقد خالف في تفسيره هذا منهج الزمخشري مخالفة ظاهرة، فالزمخشري كان نادراً ما يفصل بين المتواتر والشاذ، أو يعين في كل قراءة صاحب القراءة، بينما نجد البيضاوي يُعنى بالمتواتر جداً، ولا يخلطه مع الشاذ، مع نسبة كل قراءة لقارئها، واستدراك الكثير مما تركه «الكشاف»، وقد اعتمد

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٣١٥).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ٦٣٥).



في منهجه ذكر قراءة القراء الثمانية، وهم السبعة المعروفون بالإضافة ليعقوب من العشرة، وصرح بذلك في مقدمته، فقال مبيّنًا المنهج الذي اعتزمه فيه: ويُعربُ عن وجوه القراءات المشهورة المعزوة إلى الأئمة الثمانية المشهورين، والشواذ المروية عن القراء المعترين<sup>(١)</sup>.

ولا يحتاج هذا لسوق الأمثلة، فالكتاب قائم كله تقريباً على هذا المنهج، وقد أفردت الطبعة التي بين يديك فهرساً خاصاً للقراء.

والمتتبع للإمام البيضاوي يجدّه ملتزماً في «تفسيره» بما تعهد في مقدمته، ولعلّ هذا الالتزام ما كان ليسهلّ عليه لولا اعتماده على كتاب خاصّ بالقراءات، ويترجّح أنّه من الكتب التي جمعت قراءات القراء الثمانية الذين التزم البيضاوي ذكرهم، وقد وقفنا على جملة من كتب القراءات التي جمعت القراءات الثمانية، وهي:

- «التذكرة في القراءات الثمان» لطاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت ٣٩٩هـ).

- «الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة» للحسين بن عليّ بن يزدااد الأهوازي (ت ٤٤٦هـ).

- «التلخيص في القراءات الثمان» لعبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت ٤٧٨هـ).

وليس عندنا ما يجعلنا قادرين على تحديد الكتاب الذي استند إليه الإمام البيضاوي، واعتمده فيما ذكره من القراءات المتواترة.

ومع أنّ الإمام البيضاوي غني بالقراءات المتواترة إلّا أنّه لم يهمل القراءات الشاذّة، وقد أورد منها الكثير، مُتفرّداً ببعضها ممّا لم نجده عند غيره، فمنها قراءة: «خَطِيئَتُهُ» على القلب والإدغام، وقراءة: «تُقَطَّعَتْ» على البناء للمفعول، وقراءة: «كُتِبَ» على البناء للفاعل، و«القصاص» بالنصب.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/٤).

وهو عادة ما يُعبّر عن القراءة الشاذة بـ «قُرئ»، أمّا القراءة المتواترة فينسبها إلى صاحبها، وقد وقع في مواضع قليلة خلل في نسبة القراءة المتواترة إلى غير قارئها، أو معاملتها معاملة الشاذة بعدم نسبتها.

ومن أمثلة نسبة القراءة إلى غير قارئها أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَقَكُنَّ أَن يَبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَنَّ﴾: «قرأ نافع وأبو عمرو: ﴿يُبْدِلُهُ﴾ بالتخفيف». وهذا سهو منه رحمه الله، بل قرأ نافع وأبو عمرو بالتشديد، والباقون بالتخفيف.

ومن أمثلة معاملة القراءة المتواترة معاملة الشاذة بإهمال نسبتها، وتصديرها بكلمة «قُرئ» التي خصّها بالشواذ في معظم الأحيان قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَوَءَاظِنَا﴾ الأخرى: «وقُرئ: ﴿مَءَاءة﴾، وهي مفعلة من المَوءاء». فلم ينسب هذه القراءة، وهي قراءة ابن كثير.

وقد وقع من البضايي في بعض الأحيان تعرض لقراءات متواترة بالتخطيء والتلحين، وأكثر ذلك وقع منه لمتابعه «الكشاف»، ونذكر مثلاً على ذلك أنه قال في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾: «إدغام الراء في اللام لحن؛ إذ الراء لا يدغم إلا في مثله.

قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: هذا ممّا تابع فيه «الكشاف»، وهو من دائه العضال، إذ هو يعتقد أن القراءة بالرأي، وهو غلط فاحش، وكيف تكون لحنًا، وهي قراءة أبي عمرو وإمام القراء والعريّة؟!

ثم قال: وليس هذا ممّا يليق بجلالة المصنّف رحمه الله تعالى، وقد يعتذر له بما ذكره صاحب «الإقناع» من أنه روي عن أبي عمرو أنه رجّع عن هذه القراءة، فيكون الطعن في الرواية، لا في القراءة<sup>(١)</sup>.

(١) وقال ابن خالويه في «إعراب ثلاثين سورة» (ص: ١٣): الرواية الصحيحة عن أبي عمرو الإظهار. وانظر: «الإقناع في القراءات السبع» لابن الباذش (ص: ٦٩)، و«ارتشاف الضرب» لأبي حيان (٧٠٦/٢)، =

ومن أمثلة تعرضه للقراءات المتواترة أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾: وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿زَيْنٌ﴾ على البناء للمفعول الذي هو القتل، ونصب الأولاد، وجَرَّ الشُّركاءِ بإضافة القتل إليه مَفصُولًا بينهما بمفعوله، وهو ضَعِيفٌ في العريَّةِ معدودٌ من ضرورات الشعر. قال السيوطي: تبع في ذلك الزمخشري، وقد أطبق النَّاسُ على الإنكارِ عليه في ذلك<sup>(١)</sup>.

وهذا من المواضع التي تعرَّضَ فيها البيضاويُّ للقراءة المتواترة بالتضعيف استناداً إلى قولٍ لبعض النُّحاة بأنَّ الفصلَ بين المصدرِ المضافِ إلى الفاعلِ بالمفعولِ مخصوصٌ بالضرورة، وهو مردودٌ؛ لأنه مختلفٌ فيه بين النّحويين؛ فبعضُهم أجازه، وهو الصحيحُ على ما ذكره أبو حيان<sup>(٢)</sup>، ووقعه في قراءة متواترة دليلٌ على الصّحة؛ لأنَّ العريَّةَ ثبتتْ بالقرآن، لا العكس، وقد انزلق الإمامُ البيضاويُّ في هذا وزلت به القدم، رحمه الله تعالى.

بهذا نكونُ قد سلَّطنا الضوءَ على مسلكِ الإمامِ البيضاويِّ في تعامله مع القرآن الكريم، وربما نكونُ قد أطلنا في مواضع منه، ولكنَّا أردنا أن ندفعَ شبهاتٍ ونزيلَ أوهامًا علَّقت بهذا الجانبِ بالذَّات.

\*\*\*

= و«إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» للديماطي (ص: ٤٣).

وقد تعقب جمع من أئمة التفسير والنحو الزمخشريَّ فردُّوا عليه، منهم أبو حيان والسمين الحلبي والتفتازاني والجاربردي. انظر: «البحر» (١٣٣/٥)، و«الدر المصون» (٢/ ٦٩٠)، و«حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٣٦ ب)، و«حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج١/ ٢٤٦ و٢٤٧).

(١) انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٢٠٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٢٣).

### المسلِّك الثاني: في التعامل مع الأحاديث والأخبار:

الإمام ناصر الدين البيضاويُّ أصوليُّ فقيهٌ على مذهبِ ناصرِ السُّنَّةِ الإمامِ الشافعيِّ، وهو يعلمُ ولا شكَّ مكانةَ السُّنَّةِ في التشريعِ الإسلاميِّ، وقد استشهدَ البيضاويُّ بأحاديثٍ ليست بالقليلةِ في «تفسيره»، وقد تنوَّعتْ غاياته من الاستشهادِ بالحديثِ، فقد استشهدَ بأحاديثٍ في إثباتِ بعضِ أسماءِ السُّور؛ كما في قوله: «والشَّافِيَةُ وَالشَّافِعِيُّ؛ لقوله عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «هي شفاءٌ لكلِّ داءٍ»<sup>(١)</sup>.

واستشهدَ بأحاديثٍ في فضائلِ سورِ القرآن؛ كما في قوله: عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: «بينا رسولُ الله ﷺ إذ أتاهُ ملكٌ فقال: «أَبَشِّرْ بُنُورَيْنِ أُوتِيْتَهُمَا لَمْ يُؤْتَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ حَرْفًا مِنْهُمَا إِلَّا أُعْطِيَتْهُ»<sup>(٢)</sup>.

واستشهدَ بأحاديثٍ في توضيحِ معانيِ مفرداتٍ قرآنيَّةٍ؛ كما في قوله: ﴿وَالْإِحْسَانُ﴾: إِحْسَانُ الطَّاعَاتِ، وهو إمَّا بحسَبِ الكميَّةِ كالتَّطَوُّعِ بالنَّوافِلِ، أو بحسَبِ الكيفيَّةِ كما قال عليه السَّلَامُ: «الإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»<sup>(٣)</sup>.

واستشهدَ بأحاديثٍ في توضيحِ معانيِ بعضِ الآياتِ؛ كما في قوله: وفي الحديثِ: ﴿وَأَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ ليسَ بطلبِ الدُّنيا وإنَّما هو عيادةٌ وحُضورُ جنازةٍ وزيارةٌ أخٍ في الله<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٩/١)، والحديث رواه الدارمي في «سننه» (٣٣٧٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٥٤)، عن عبد الملك بن عمير. وإسناده صحيح كما قال السيوطي في «حاشية السيوطي» (٤٩/١)، لكنه منقطع كما قال البيهقي.

وروى البيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٥٢) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «ألا أخبرك بخير سورة نزلت في القرآن؟»، قال: قلت: بلى يا رسول الله، قال: «فاتحة الكتاب»، قال راويه علي بن هاشم: وأحسبه قال: «فيها شفاء من كل داء». وجود إسناده السيوطي في «الدر المنثور» (١٤/١).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤١/١)، والحديث رواه مسلم (٨٠٦).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/٣٦٩ - ٣٧٠)، والحديث رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه مسلم (٨) من حديث عمر رضي الله عنه.

(٤) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/٢٨٨)، والحديث رواه الطبري في «تفسيره» (٢٢/٦٤٤) =

واستشهد بأحاديث في توضيح بعض المفاهيم الإسلامية؛ كما في قوله: إنَّ الفعل لا يَتَمُّ ولا يُعْتَدُّ به شرعاً ما لم يُصَدَّرْ باسمه تعالى؛ لقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «كُلُّ أمرٍ ذي بَالٍ لم يُدَأْ فيه بـ «بسم الله» فهو أَثَرٌ»<sup>(١)</sup>.

واستشهد بأحاديث في الحثِّ على سننِ نبويَّة وآداب قرآنيَّة؛ كما في قوله عن كلمة «آمين»: وليس من القرآنِ وفاقاً، لكن يُسَنُّ خَتَمُ السُّورَةِ به؛ لقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «عَلَّمَنِي جبريلُ «آمين» عندَ فَرَاعِي من قِرَاءَةِ الفاتحة»<sup>(٢)</sup>، وقال: «إنَّه كالخَتَمِ على الكتابِ»<sup>(٣)</sup>.

= عن أنس مرفوعاً، وفي سنده أبو عامر الصائغ، قال الذهبي في «المغني في الضعفاء» (٧٩٤/٢): أبو عامر الصائغ عن أبي خلف عن أنس، قال الأزدي: كان يضع الحديث. وأخرجه ابنُ مردويه عن ابنِ عَبَّاسٍ موقوفاً. انظر: «الدر المنثور» (١٦٥/٨).

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١٢/١)، والحديث رواه بلفظ البسملة الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٢٣٢)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (١٢/٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه من حديثه أيضاً أبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وفيهما: «بحمد الله». وفي «مسند أحمد» (٨٧١٢): «بذكر الله»، وجاء في بعض رواياته: «أجذم»، وفي أخرى: «أقطع». وهذا الحديث قد وقع اضطراب كثير في إسناده ومثنه، انظر تفصيل ذلك في حاشية «المسند»، وانظر رواياته في «طبقات الشافعية» للسبكي (١/٥ - ٢٣). وقد قال النووي في «الأذكار» (ص: ١١٢) بعد أن ساق ألفاظاً لمتن هذا الحديث: رويناه هذه الألفاظ كلها في كتاب «الأربعين» للحافظ عبد القادر الرازي، وهو حديث حسن.

(٢) ذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٤٧٤/٢) دون سند ولا راو، وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٣): لم أجده هكذا، وفي «الدعاء» لابن أبي شيبة من رواية أبي ميسرة أحد كبار التابعين قال: أقرأ جبريل عليه السلام النبي ﷺ فاتحة الكتاب، فلما قال: ﴿وَلَا تُكْسِرْنَ﴾ قال له: قل: آمين، فقال: «آمين». قلت: رواه عن أبي ميسرة ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٩٦١).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/٣٩). والحديث روى عنه أبو داود (٩٣٨) من حديث أبي زهير النميري رضي الله عنه - واسمه: يحيى بن نفي - أنه كان إذا دعا الرجلُ بدعاء قال: اخْتِمَ بآمين، فإن آمين مثلُ الطابع على الصحيفة، وجاء في الحديث نفسه: أن النبي ﷺ قال في رجل كان يدعو ويلع في المسألة: «أَوْجَبَ إِنْ خَتَمَ»، فقال رجل من القوم: بأي شيء يَخْتِمُ؟ فقال: «بآمين، فإنه إن ختم بآمين فقد أَوْجَبَ».

وبالجملة فقد أكثر البيضاوي من الاستشهاد بالأحاديث النبوية على قضايا متنوعة، ولكن من يطالع هذا التفسير، وينظر فيما أورده مؤلفه من أحاديث وأخبار ستيبُن ولا شك أن البيضاوي رحمه الله لم يكن من أهل الحديث، ومن مظاهر هذا الأمر أنه كان متابعاً للزمخشري في كثير مما يورده من الأخبار، ومُتأثرًا به في عدم النظر في حالها من ناحية الصحة والضعف وكلام علماء الحديث فيها، وخير دليل على ذلك الحديث الموضوع في فضائل السور سورة سورة، فقد عمداً إلى ذكر قطعة منه في نهاية كل سورة تبين فضلها وما لقارئها من الثواب والأجر عند الله، وهو حديث موضوع باتفاق أهل الحديث، وقد فعل الزمخشري هذا من قبل، فتبعه البيضاوي في هذا الأمر. ومما يدل على أن بضاعة البيضاوي في صناعة الحديث ليست كغيرها من العلوم التي ملكها تعبيره عن أحاديث صحيحة بصيغة التمرّض، وعن أخرى واهية أو موضوعية بصيغة جزم، وهذا لا يصح في عرف أهل الصناعة، وقد ساق حديثاً اتفق على إخراجهِ الشيخان البخاري ومسلم بلفظ «روي»<sup>(١)</sup>، في حين استخدم صيغة الجزم في حديث قال المناوي فيه: موضوع<sup>(٢)</sup>، فقال: وعن حذيفة بن اليمان أن النبي ﷺ قال: «إن القوم ليبعث الله عليهم العذاب حتماً مقضياً، فيقرأ صبي من صبيانهم في الكتاب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فيسمعه الله تعالى، فيرفع عنهم بذلك العذاب أربعين سنة»<sup>(٣)</sup>.

وإن ما تقدّم من الأمثلة وأمثاله ليدل على ضعف في باب هام من أبواب العلم، وقد ترك هذا الضعف شراً في هذا البناء الشامخ، وقد حرص العلماء من قبل على ترميم هذا الشرخ، ورأب هذا الصدع، من خلال تمحيص ما ذكره البيضاوي من أحاديث، ومن هؤلاء: زين الدين عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ) في كتابه «الفتح السماوي بتخريج أحاديث

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣٤٩/١).

(٢) انظر: «الفتح السماوي» (١١٩/١).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤١/١).

تفسير القاضي البيضاوي<sup>(١)</sup>، وابن همام الدمشقي (ت ١١٧٥هـ) في كتابه «تحفة الراوي في تخريج أحاديث تفسير البيضاوي»، وقد مهد لهما طريق ذلك الحافظ الشيوطي في كلامه على معظم الأحاديث في «حاشيته» التي أفاد منها من جاء بعده.

وقد سلك الإمام البيضاوي في الآثار المروية عن الصحابة ومن بعدهم مسلكه في الأحاديث، ولكن زاد هذا المسلك وعورة أن البيضاوي لم يكن في كثير من الأحيان يصرح بصاحب القول أو من روي عنه من السلف، وإنما كان يذكر القول الذي يعتمد به عبارته، ثم يذكر بقية الأقوال بعبارته أيضا مصدرا لكل منها بكلمة «وقيل»، وهذا ما جعل كثيرا من الناظرين في «تفسيره» يجزمون بأنه قائم على الرأي، وأنه محض كلامه، ولنتأمل قوله:

﴿وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ يَعُمُّ كُلَّ مَعْبُودٍ سِوَاهُ، وَاسْتِعْمَالُ «مَا» إِمَّا لِأَنَّ وَضْعَهُ أَعْمٌ، وَلِذَلِكَ يُطْلَقُ لِكُلِّ شَيْءٍ يُرَى وَلَا يُعْرَفُ، أَوْ لِأَنَّهُ أُريدَ بِهِ الْوصْفُ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَعْبُودِيهِمْ، أَوْ لَتَغْلِبِ الْأَصْنَامُ تَحْقِيرًا أَوْ عِتَابًا لِّلْعَلْبَةِ عِبَادِهَا، أَوْ يَخْصُ الْمَلَائِكَةَ وَعُزَيْرًا وَالْمَسِيحَ لِقَرِينَةِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ، أَوْ الْأَصْنَامُ يُنْطَقُهَا اللَّهُ تَعَالَى أَوْ تَكَلَّمَ بِلسَانِ الْحَالِ؛ كَمَا قِيلَ فِي كَلَامِ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ<sup>(١)</sup>.

فقوله: «يَعُمُّ كُلَّ مَعْبُودٍ» هو أول احتمال ذكره في تفسير الآية، وهو قائم على أن «ما» تشمل العاقل وغيره، وقوله: «أَوْ يَخْصُ» معطوف على «يَعُمُّ»، فهو احتمال ثانٍ، وهو قائم على أن «ما» صُرفت عن معناها، وأُريدَ بها العاقل للقريضة التي ذكرها، وقوله: «أَوْ الْأَصْنَامُ» بالنصب عطفًا على «الملائكة»، وهو احتمال ثالث، وهذا يستند إلى أن الأصل في «ما» أن تكون لغير العاقل، والناظر فيما تقدم سيظن أن هذه المباحث مستندة إلى رأي مُحكم قائم على علم واسع بالعربية، ولكننا بعد البحث وجدنا أن القول الأخير مروي

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٩٣/٤).

عن الكلبي وعكرمة والضحاك، والذي قبله عن مجاهد، والأوّل عن ابن عباسٍ بلفظ: «ونحشُرُ ما يعبدونَ من دونِ الله»<sup>(١)</sup>، فهو في رأينا رأيٌ مبنيٌّ على أثر.

وهذا ما يظهر بصورة أكثر جلاءً في قوله:

وقدّم المفعول للتّعظيم، والاهتمام به، والدّلالة على الحصر، ولذلك قال ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما: «معناه: نعبُدُك ولا نعبُدُ غيرك». فقد أوضح البيضاوي كلام ابن عباسٍ باصطلاحات العربيّة، وقد روى الطبري قول ابن عباسٍ بلفظ: «قال جبريل لمحمد ﷺ: قل يا محمد: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: إياك نوحّد ونخاف ونرجو يا ربّنا لا غيرك»<sup>(٢)</sup>.

وهذا المسلك يُذكرُ بمسلك أبي القاسم الكرماني في كتابه «لباب التّفسير» من ناحيتين: من ناحية الاستعاضة عن أسماء رواة الأقوال بكلمة «قيل»، ومن ناحية التّعبير عن معاني الأقوال المروية باصطلاحات النّحو والعربيّة، فقد قال تاجُ القراء في تفسير الآية السابقة: ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: الأصنام، وقيل: عُزَيْرُ المسيح والملائكة. وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾: معنى ﴿تتلوا﴾: قال ابنُ عباسٍ: تنبّع، من «التّلوّ». قتادة: تقصّ وتقرأ، من «التّلاوة».

فتأجّ القراء الكرماني نقل كما ترى قول ابن عباسٍ وقاتدة، وبين وجه كلّ قولٍ من ناحية الاشتقاق والعربيّة، وهذا ما فعله البيضاوي في أحيان كثيرة، كان يأخذُ القولَ المرويَّ عن السلف، فيعبّرُ عنه باصطلاحات العربيّة، إلّا أنّ الكرماني كان يذكرُ اللفظَ المرويَّ، وقد يذكرُ قائله أحياناً، أمّا البيضاوي فدفعته رغبته بالاختصار والتّكثيف إلى الاستغناء عن ذلك، لكنّ هذا لا يعني أن تُتوهّم أقواله التي يُوردها أنّها قامت على غير أساس، لا سيما وأنّ الزمخشريّ نسب آخرَ الأقوال في تفسير

(١) انظر: «السيط» للواحد (١٦/٤٣٢). وانظر أيضاً: «حاشية الشهاب»، و«حاشية ابن التمجيد» (١٤/٤٤).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١/١٥٩).



الآية إلى الكلبي، وربما كان للاختلاف في نسبة الأقوال في مواضع كثيرة أثر في إشارِ البيضاوي ترك النسبة.

وسلك الإمام البيضاوي في أسباب النزول مسلكاً مشابهاً لما تقدّم في الآثار، وقد ذكر من أسباب النزول أكثر من (٣٥٠) سبباً.

وربما ذكر أكثر من سبب للآية الواحدة، ومن ذلك أنه ذكر في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَخِيرِينَ﴾ سببين، فقال: وقيل: رَغِبَ رسولُ الله ﷺ في الصفِّ الأولِ فازدَحَمُوا عليه، فنزلت. وقيل: إنَّ امرأةَ حَسَنَاءَ كَانَتْ تُصَلِّي خَلْفَ رَسولِ الله ﷺ، فَتَقَدَّمَ بَعْضُ الْقَوْمِ لثَلَا يَنْظُرَ إِلَيْهَا وَتَأَخَّرَ بَعْضٌ لِيُبْصِرَهَا، فَنَزَلَتْ<sup>(١)</sup>.

فالبیضاوي ذكر الأثرين، ولم يتعرض لهما بيان صريح، إلا أن تقديمه للأول يشعر أنه أرجح عنده، وهذا الترجيح راجع للدراية، وإلا فالثاني أرجح رواية، وإن كانا ضعيفين.

وفي ختام ما أردنا قوله حول مسلك البيضاوي في التعامل مع الأحاديث والآثار نقول: لم يكن الإمام البيضاوي من حفاظ الأحاديث وحمله الآثار، وكانت بضاعته في صناعة الحديث وتمييز صحيحه من سقيمِه أقل بكثير من العلوم الأخرى التي أتقنها، لكنه فقيه أصولي يعرف قيمة الأخبار، ويعرف أنها الأساس الذي بُنِيَ عليها علوم الشريعة، وقد بنى آراءه في التفسير على هذا الأساس، لكنه جعله خفياً في أكثر الأحيان، فتفسيره لا ننكر أنه تفسير بالرأي، ولكنه في رأينا رأي مبنّي على أثر، وهذا ما يظهر في قوله في مقدمة «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»: ولطال ما أحدثت نفسي بأن أصنّف في هذا الفن كتاباً يحتوي على صفوة ما بلغني من عظماء الصحابة وعلماء التابعين<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٩٨).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٤).

وهو ما يمكن أن يُستشف من قوله في خاتمة «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»: المشتغل على خلاصة أقوال أكابر الأئمة، وصفوة آراء أعلام الأئمة<sup>(١)</sup>.

فهل لأحد أن يُنكر هذا بعدما صرّح الإمام البيضاوي به ولمّح، وختم به من بعد ما به افتتح، ومن بعد ما تبين من هذه الدراسة وأنّضح؟!

المسلّك الثالث: في التعامل مع العربيّة وعلومها:

يعدُّ الإمام البيضاويُّ من علماء العربيّة وأئمّتها، وممّا يدلُّ على تمكُّنه في العربيّة عمومًا وفي النحو خصوصًا ما نقله علماء التراجم من اختصاره لـ «كافية ابن الحاجب»، وشرحه لها أيضًا، وقد سمّى البيضاويُّ مختصره هذا: «لُبُّ الألباب في علم الإعراب»، وهو مطبوعٌ منظومٌ على فوائد جليّة<sup>(٢)</sup>، أما شرحه لها فلا نعرف عنه إلا ما ذكره المترجمون للأعلام والمصنّفات.

وقد تحدّثنا قبل عن أسلوب البيضاويِّ ولغته عند الكلام على منهجه الكلّيِّ، ولكنّا نريد أن نفقّ هنا على مسلكه في التعامل مع اللغة العربيّة وعلومها في تفسيره للقرآن الكريم، ونؤكدُ هنا أنّ الإمام البيضاويَّ بنى تفسيره للقرآن الكريم على معرفته بلغة العرب، وقد ظهرت عنايته الشديدة بالمعاني اللّغويّة للمفردات، وكان يُفسّر الكلمة بمرادفٍ معروفٍ وواضحٍ غالبًا؛ كما في قوله: و«المستقيم»: المستوي، والمراد به: طريق الحقِّ، وقيل: هو ملّة الإسلام<sup>(٣)</sup>.

وقد ظهر حرصه على بيان اشتقاق الكلمات، وقد تميّز بالاهتمام بهذا الجانب، ومن أمثلة ذلك قوله: و«السَّراطُ» من «سَرَطَ الطَّعامُ»: إذا ابتلّعه، فكأنّه يَسْرِطُ السَّابِلَةَ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٦٠٩/٥).

(٢) انظر: «كشف الظنون» (١٥٤٦/٢).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣٤/١).

(٤) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣٣/١).

وقوله: و«الإنعام»: إيصال النعمة، وهي في الأصل: الحالة التي يستلذها الإنسان، فأطلقت لِمَا يَسْتَلِذُّه، من «النعمة» وهي اللين<sup>(١)</sup>.

وقوله: و«الإيمان» في اللغة عبارة عن التصديق، مأخوذ من «الأمن»، كأن المصدق آمن المصدق من التكذيب والمخالفة<sup>(٢)</sup>.

وعناية البيضاوي بالاشتقاق جانب مهم في «تفسيره»، ولا نبالغ إذا قلنا: إن «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» يمكن أن يكون موسوعة للاشتقاقات اللغوية، وقد أشار الخفاجي وحاجي خليفة إلى أن معول البيضاوي في هذا الباب على الراغب الأصفهاني، قال حاجي خليفة: وتفسيره هذا كتاب عظيم الشأن، غني عن البيان، لخص فيه من «الكشاف» ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان، ومن «التفسير الكبير» ما يتعلق بالحكمة والكلام، ومن «تفسير الراغب» ما يتعلق بالاشتقاق<sup>(٣)</sup>.

ولم يقف البيضاوي اهتمامه على الاشتقاق بمعناه المعروف، وإنما أشار في بعض الأحيان إلى نوع من الاشتقاق يسمونه الاشتقاق الأكبر، ومن ذلك قوله: و«أنفق الشيء» و«أنفذه» أخوان، ولو استقرت الألفاظ وجدت كل ما فاؤه نون وعينه فاء دالا على معنى الذهاب والخروج<sup>(٤)</sup>.

قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: والمراد بالأخوة توافقهما في الاشتقاق، وهو هنا الاشتقاق الأكبر، وهو الاشتراك في أصل المعنى وأكثر الحروف، مع التناسب في الباقي مخرجا.

هذا، ولم يكن اهتمام البيضاوي بالتراكيب أقل من اهتمامه بالمفردات، فقد

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٣٥).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٦٢).

(٣) انظر: «كشف الظنون» (١/ ١٨٦).

(٤) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٦٨).

حرص على توضيح التراكيب القرآنية، وإظهار ما فيها من المُقدَّرات، وإبراز ما تضمَّنته من المضمرات، والإشارة إلى ما يُلْمَح فيها من نكات، وممَّا يظهر فيه ذلك قوله: ﴿وَلَا نَخِذُوا أَيْمَنَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ﴾ تصرُّيحٌ بالنهي عنه بعد التَّضمين تأكيداً ومبالغةً في قُبْح المنهي ﴿فَنَزَلَ قَدَمٌ﴾؛ أي: عن محجَّة الإسلام ﴿بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ عليها، والمراد: أقدامهم، وإنما وَحَدَ وَنَكَرَ للدلالة على أنَّ زَلَّ قَدَمٍ واحدةٍ عظيمٌ، فكيف بأقدام كثيرة<sup>(١)</sup>. وقد اهتمَّ البيضاويُّ أيضاً بالمعاني المجازية، وظهر حرصُه على التصريح بالكنيات والاستعارات والمجازات، ومرَّدُ هذا الاهتمام إلى أنَّ البيضاويَّ يؤمنُ بإعجاز القرآن، ويرى في البيان القرآني جانباً هاماً من جوانب الإعجاز، وقد ظهر هذا الاهتمام في مقدِّمة «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، التي افتتحها بقوله: الحمد لله الذي نَزَلَ القرآنَ على عبده ليكون للعالمين نذيراً، فَتَحَدَّى بِأَقْصَرِ سُورَةٍ مِنْ سُورِهِ مَصَافِعَ الْخُطْبَاءِ مِنَ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ فلم يجدْ به قديراً، وَأَفْحَمَ مَنْ تَصَدَّى لِمَعَارِضِهِ مِنْ فُصَحَاءِ عَدَنَانَ وَبُلْغَاءِ قَحْطَانَ حَتَّى حَسِبُوا أَنَّهُمْ سُحَّرُوا وَتَسْحِيرًا<sup>(٢)</sup>.

وقد بقيت قضية الإعجاز القرآني حاضرةً في التفسير كلُّه من خلال الوقوف على مظاهر البلاغة والإعجاز في الآيات، ومن ذلك أنَّه قال عن الحروف المقطَّعة في أوائل السور: افْتُتِحَتِ السُّورُ بِطَائِفَةٍ مِنْهَا إِيقَاطًا لِمَنْ تُحَدِّى بِالْقُرْآنِ، وَتَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْمُتْلُوَّ عَلَيْهِمْ كَلَامٌ مَنْظُومٌ مِمَّا يَنْظُمُونَ بِهِ كَلَامَهُمْ، فَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَمَّا عَجَزُوا عَنْ آخِرِهِمْ - مع تظاهرهم وقوَّة فصاحتهم - عن الإتيان بما يُدَانِيهِ، وليكون أوَّل ما يَفْرَعُ الأَسْمَاعَ مُسْتَقْلَالاً بِنَوْعٍ مِنَ الإعجاز<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك أنَّه فسَّرَ قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٣٧٢).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ١).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٤٦).

قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ يُظَنُّ هِيَ مِنَ الْقَوْلِ بَلْ زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا  
عَنِ السَّبِيلِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿[الرعد: ٣٣]﴾، ثم قال: وهذا احتجاجٌ بليغٌ على أسلوب  
عجيبٍ يُنادي على نفسه بالإعجاز<sup>(١)</sup>.

وقد استمرَّ اهتمامُ البيضاويِّ بقضية الإعجاز القرآنيِّ إلى آخر «تفسيره» فقد ذكر في  
خاتمته أنَّه اشتمل على تفسير القرآن وكشف عن عوِيصَات ألفاظه ومُعْجَزَات مَبَانِيهِ<sup>(٢)</sup>.  
ولا يقفُ الإمامُ البيضاويُّ طويلاً لإظهارِ ناحيةٍ إعجازيّةٍ أو لفَتْةٍ بلاغيّةٍ أو فائدةٍ  
إعرابيّةٍ، بل يشيرُ إلى ذلك إشارةً سريعةً، وكأنَّه يرى أنَّ هذا البابُ لكلِّ لبيبٍ، والليِّبُ  
تكفيه الإشارة، ومن ذلك قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾؛ أي: لَمُجِيبُهُ، من قولك: «سَمِعَ  
الملكُ كلامي» إذا اعتدَّ به، وهو من أبنية المُبالِغةِ العامِلةِ عملُ الفعلِ أضيفَ إلى مفعوله  
أو فاعله على إسنادِ السَّماعِ إلى دعاءِ الله على المجازِ، وفيه إشعارٌ بأنَّه دعا رَبَّهُ وسألَ منه  
الولدَ فأجابَهُ ووهبَ له سُؤْلَهُ حينما وقعَ اليأسُ منه ليكونَ من أجلِّ النِّعمِ وأَجْلَاهَا<sup>(٣)</sup>.  
وقوله: وقَبْضُ اليَدِ كِنَايَةٌ عَنِ الشَّحِّ<sup>(٤)</sup>.

وقد بالغَ البيضاويُّ في حملِ المعاني على المجازِ والتَّمثِيلِ مُتَّبِعًا في ذلك  
الزَّمْخَشَرِيَّ، ومن أمثلة ذلك قوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ تصوُّيرٌ لِعَظَمَتِهِ  
وتَمثِيلٌ مُجَرَّدٌ؛ كقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ، يَوْمَ الْقِيَمَةِ  
وَالسَّمَكُوتُ مَطْوِيَّتٌ يُبَيِّنُهُ﴾ [الزمر: ٦٧]، ولا كرسِيَّ في الحقيقة ولا قَاعِدَ<sup>(٥)</sup>.

حيثُ ذَكَرَ البيضاويُّ هذا القولَ مُتَابِعًا فيه الزَّمْخَشَرِيَّ، والذي يظهرُ من صنيعه

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٤٠).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٦٠٩).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٧٦).

(٤) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ٦٨٤).

(٥) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٤٣٥).

اختياره، حيث قدّمه، وساق ما بعده بصيغة: (قيل) على عادته في تضعيف الأقوال حيث يؤخرها ويقدم لها بـ(قيل)، وقد اختار معناه القفال من قبل كما ذكر أبو حيان، وعلى هذا القول أكثر الخلف كما ذكر الألوسي حيث قال: وهذا الذي اختاره الجُم الغفير من الخلف فراراً من توهم التجسيم، وحملوا الأحاديث التي ظاهرها حمل الكرسي على الجسم المحيط على مثل ذلك... ثم قال: وأنت تعلم أن ذلك وأمثاله ليس بالداعي القوي لنفي الكرسي بالكلية، فالحق أنه ثابت كما نطق به الأخبار الصحيحة، وتوهم التجسيم لا يُعاب به، وإلا للزم نفي الكثير من الصفات، وهو بمعزل عن اتباع الشارع والتسليم له، وأكثر السلف الصالح جعلوا ذلك من المتشابه الذي لا يحيطون به علماً، وفوضوا علمه إلى الله تعالى مع القول بغاية التنزيه والتقديس له تعالى شأنه<sup>(١)</sup>.

وقد سلك البيضاوي مسلك المفسرين من قبل في تلمس الكشف عن المعاني والأساليب بالرجوع لديوان العرب، فأكثر من الاستشهاد بأشعارهم وأرجازهم وأمثالهم لبيان معنى لفظة في الآية، أو إيضاح أسلوب عربي ورد في الآية، ورأى أن الشعراء فرسان البيان، ووصفهم بالسحرة<sup>(٢)</sup>.

وقد قاربت الأشعار التي استشهد بها مئتي بيت، وقد نسب بعضها إلى قائلها، لكنه لم ينسب الأكثر، ومن أمثلة ذلك قوله: وقيل: أصله: «لَا» مصدر «لَا يَلِيهِ كَيْهَا وَلَاهَا»: إذا احتجب أو ارتفع؛ لأنه سبحانه وتعالى محجوب عن إدراك الأبصار ومرتفع على كل شيء وعمّا لا يليق به، ويشهد له قول الشاعر:

كَحَلَفَةٍ مِنْ أَبِي رَبَاحٍ      يَشْهَدُهَا لِأَهْلِ الْكِبَارِ

(١) انظر: «الكشاف» (١/٥٧٧)، و«البحر» لأبي حيان (٤/٤٧٢)، و«روح المعاني» للألوسي

(٣/٣٩٧-٣٩٨). وانظر مثلاً آخر على مسألة التمثيل وتنبية العلامة السيوطي عليه في «حاشيته

على البيضاوي» (٢/٤٠٨).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/١٠٧).

وقد استشهد به على أَنَّ أصلَ لفظ الجلالة «الله» هو: لاه، وهو أحدُ الأقوالِ في اشتقاقِ لفظِ الجلالةِ وأصلِهِ، والبيضاويُّ لم يسمِّ الشاعرَ على الأغلب من عادته. ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله في تفسير ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَى﴾:

وَإِطْلَاقُهَا عَلَيْهِمْ عَلَى طَرِيقَةِ التَّمثِيلِ لَا الاسْتِعَارَةَ؛ إِذْ مِنْ شَرْطِهَا أَنْ يُطَوَّى ذِكْرُ الْمُسْتَعَارِ لَهُ بَحِثٌ يُمَكِّنُ حَمْلَ الْكَلَامِ عَلَى الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ لَوْلَا الْقَرِينَةُ؛ كَقَوْلِ زُهَيْرٍ:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدِّفٍ      لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقْلَمِ  
وَمِنْ ثَمَّ تَرَى الْمُفْلِقِينَ السَّحَرَةَ يَضْرِبُونَ عَنْ تَوْهُمِ التَّشْبِيهِ صَفْحًا؛ كَمَا قَالَ أَبُو تَمَّامٍ:  
وَيَضَعُدُّ حَتَّى يَظْنَ الْجَهْلُ      بِأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ<sup>(١)</sup>

وقد استشهد البيضاويُّ بالبيتينِ على أسلوبِ التَّمثِيلِ في البلاغةِ العربيةِ، وقد سَمَّى الشاعرَينِ، واستشهدَ بهما رغمَ أَنَّ أحدهما جاهليٌّ وهو زهير، والآخر عباسيٌّ متأخر عن عصر الاحتجاج، وهو أبو تَمَّام الطائيُّ، وهذا بناء على أَنَّ المعاني لا فضلَ فيها لمتقدِّمٍ على متأخِّر.

وثَمَّةُ جانبٍ آخرُ في مسلكِ الإمامِ البيضاويِّ في التَّعاملِ مع العربيَّةِ وعلومِها لا يقلُّ أهميَّةً عن ما سبق، وهو النَّحو، فقد كَانَ البيضاويُّ يعرِّضُ في أحيانٍ كثيرةٍ للصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَيَقْلُبُ فِي الْعِبَارَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْوَجُوهَ الْإِعْرَابِيَّةَ، وَلَهُ أَسْلُوبٌ فِي الْإِيجَازِ قَدْ يَصِلُ لِحَدِّ الْإِلْغَازِ؛ كَقَوْلِهِ فِي مَطْلَعِ سُورَةِ السَّجْدَةِ: ﴿الْعَمَّ﴾ إِنَّ جُعَلَ اسْمًا لِلسُّورَةِ أَوِ الْقُرْآنِ فَمُبْتَدَأٌ خَبْرُهُ: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ عَلَى أَنَّ التَّنْزِيلَ بِمَعْنَى الْمُنْزَلِ، وَإِنْ جُعَلَ تَعْدِيدًا لِلْحُرُوفِ كَانَ ﴿تَنْزِيلٌ﴾ خَبَرٌ مَحْذُوفٌ، أَوْ مُبْتَدَأٌ خَبْرُهُ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فَيَكُونُ ﴿مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حَالًا مِنَ الصَّمِيرِ فِي ﴿فِيهِ﴾ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَ الْخَبَرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ثَانِيًا، وَ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ حَالٌ مِنَ ﴿الْكِتَابِ﴾ أَوْ اعْتِرَاضٌ، وَالصَّمِيرُ فِي

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/١٠٧).

﴿فِيهِ﴾ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: ﴿أَمَرَ يَقُولُونَ أَفْقَرْتَهُ﴾ فَإِنَّهُ إِنكَارٌ لَكُونِهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَقَوْلُهُ: ﴿بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ فَإِنَّهُ تَقْرِيرٌ لَهُ<sup>(١)</sup>.

ومثل هذا الإيجاز لا بُدَّ لَهُ مِنْ بَسْطٍ وَتَوْضِيحٍ حَتَّى يُفْهَمَ مُرَادُهُ، وَيَرْتَبِطَ كُلُّ لَفْظٍ بِمُتَعَلِّقِهِ، فَشَرَحَهُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ» فَقَالَ: قَوْلُهُ: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ»؛ أَيْ: ﴿مَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ «خَبَرًا ثَانِيًا» أَيْ: بِجَعْلِ ﴿تَنْزِيلُ﴾ خَبَرًا أَوَّلَ لـ ﴿الَّذِي﴾ أَوْ لِمَحْذُوفٍ، فَإِنْ جُعِلَ ﴿تَنْزِيلُ﴾ مُبْتَدَأً؛ كَانَ ﴿مَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ خَبَرًا ثَانِيًا لَهُ، وَ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ خَبَرًا أَوَّلَ. قَوْلُهُ: «وَالضَّمِيرُ فِي ﴿فِيهِ﴾» رَاجِعٌ «لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ» زَادَ فِي «الْكَشَافِ»: كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا رَيْبَ فِي ذَلِكَ؛ أَيْ: فِي كَوْنِهِ مُنْزَلًا مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ<sup>(٢)</sup>.

وَلَهُ بَعْضُ الْمَصْطَلَحَاتِ الْغَرِيبَةِ نَوْعًا مَا، وَهِيَ غَيْرُ مُشْتَهَرَةٍ فِي اسْتِعْمَالِ النَّحْوِيِّينَ، فَمِنْ ذَلِكَ:

قَوْلُهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]: «و﴿مَا﴾ يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرَ وَالْخَبَرَ؛ أَيْ: الَّذِي هَدَاكُمْ إِلَيْهِ».

فَقَوْلُهُ: «وَالْخَبَرُ» يَعْنِي بِهِ: الْمَوْصُولُ، وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ: وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى اتِّبَاعِ الَّذِي هَدَاكُمْ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ السِّيُوطِيُّ: التَّعْبِيرُ بِالْخَبَرِ عَنِ الْمَوْصُولِ عِبَارَةٌ غَرِيبَةٌ لَا تُعْهَدُ فِي كَلَامِ الْمُعَرِّبِينَ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ: «﴿لِنَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾» [النحل: ١١٦] تَعْلِيلٌ لَا يَتَضَمَّنُ الْغَرَضَ.

فَقَوْلُهُ: «تَعْلِيلٌ لَا يَتَضَمَّنُ الْغَرَضَ» يَعْنِي كَمَا قَالَ الشَّهَابُ: أَنَّهَا لَا مُصَيِّرَةَ وَالْعَاقِبَةُ الْمُسْتَعَارَةُ مِنَ التَّعْلِيلِيَّةِ؛ إِذْ مَا صَدَرَ مِنْهُمْ لَيْسَ لِأَجْلِ هَذَا، بَلْ لِأَغْرَاضٍ أُخَرَ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مَا ذُكِرَ.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/٣٦٩).

(٢) انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/٤٤٣).

(٣) انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٧٦).



ومنه: أنه في قوله تعالى: ﴿يَحْضَرُهُ عَلَى الْعِبَادِ﴾ قال: ونصبها لطولها بالجاء المتعلق بها.

فقوله: «ونصبها لطولها بالجاء المتعلق بها» جواب ما يقال: ﴿يَحْضَرُهُ﴾ مفرد، فكيف نُصِبَ؟ فأجاب بأنه مُطَوَّل؛ أي: شبيه بالمُضَافِ<sup>(١)</sup>.

فالتعبيرُ بالمطوَّل عن الشَّيْءِ بالمُضَافِ من المصطلحاتِ النحويَّةِ غير الشائعة.

وقد استخدمَ البيضاويُّ مصطلحاتٍ وآراءً يستضعفها النحاة، ولم يستخدمها الزمخشريُّ، فمن ذلك أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿التَّحِيُّوتُ أَلْمُحْدُوتُ الْحَمْدُوتُ أَلْسِتْخُوتُ أَلَزَكُوتُ أَلْسَجْدُوتُ أَلْأَمْرُونَ أَلْمَعْرُوفُ أَلنَّاهُوتُ عَنِ الْمُنْكَرِ أَلْحَفْظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بعد ذكر أقوال في الآية: وقيل: إنه للإيذان بأنَّ التَّعدادَ قد تمَّ بالسَّابعِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ السَّبعةَ هُوَ العَدْدُ التَّامُّ، والثَّامِنُ ابتداءً تعدادٍ آخَرَ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، ولذلك تُسَمَّى وَאוֹ الثَّمَانِيَّةَ.

وقد عدَّ تاجُ القراء الكرمانيُّ وَاوُ الثَّمَانِيَّةَ هذه من العجائب، وقال: هذا شيء لا يعرفه النحاة، وقال ابنُ هشام: ذكرها جماعةٌ من الأدباء كالحريريِّ، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي<sup>(٢)</sup>. ولا بدَّ من التَّنبيه هنا على أنَّ البيضاويَّ ذكر هذا القول متأخراً وبصيغة التَّضعيفِ أيضاً.

وقد امتازَ مسلكه في هذا بالإشارة إلى الوجوه الإعرابيَّةِ وعدمِ التَّصريح بها، بل كان في أكثر الأحيان يؤمى إليها من خلالِ التَّقدير:

(١) انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٤٩/٤).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٨٦/١٧)، و«فقه اللغة» للثعلبي (ص: ٢٤٨)، و«غرائب التفسير وعجائب التأويل» للكرماني (٤٦٧/١)، و«المغني» لابن هشام (ص: ٤٧٤).

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾ [النساء: ٨١]؛ أي: أمرنا طاعةً، أو: مِنَّا طاعةً<sup>(١)</sup>.

ومرادُه: أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أو مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَقْدَمٌ مَحذُوفٌ.  
ومنه أَيْضًا قَوْلُهُ: ﴿فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ﴾؛ أي: الكثرةُ ﴿شَيْئًا﴾ مِنَ الْإِغْنَاءِ، أو مِنْ أَمْرِ الْعَدُوِّ<sup>(٢)</sup>.  
والمراد: أَنَّ نَصَبَ ﴿شَيْئًا﴾ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ، وَمَفْعُولٌ بِهِ عَلَى الثَّانِي.

وَرَبَّمَا كَانَ مَرْدُّ هَذَا إِلَى تَرْكِيزِهِ عَلَى إِضْحَاحِ الْمَعْنَى، وَمَحَاوَلَتِهِ تَجْرِيدَ التَّفْسِيرِ عَمَّا سِوَاهُ.

هَذَا، وَلَمْ يَقْتَصِرْ اهْتِمَامُ الْبِضَاوِيِّ عَلَى أُسَاسِيَّاتِ الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ أَحَبَّ أَنْ لَا يَخْلِي «أَنْوَارَ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارَ التَّأْوِيلِ» مِنْ مُلْحِهَا، وَكَانَ مِنْ ذَلِكَ اهْتِمَامُهُ بِالْفُرُوقِ اللَّغَوِيَّةِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ:

و«الْمَوَاقِيتُ»: جَمْعُ مِيقَاتٍ، مِنْ «الْوَقْتِ»، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَدَّةِ وَالزَّمَانِ: أَنَّ الْمَدَّةَ الْمَطْلُوقَةَ: امْتِدَادُ حَرَكَةِ الْفَلَكَ مِنْ مَبْدِئِهَا إِلَى مَتْنَهَا، وَالزَّمَانُ: مُدَّةٌ مَقْسُومَةٌ، وَالْوَقْتُ: الزَّمَانُ الْمَفْرُوضُ لِأَمْرٍ<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَكَاثٌ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾: تِسْعَةُ أَنْفُسٍ، وَإِنَّمَا وَقَعَ تَمْيِيزًا لِلتَّسْعَةِ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّفْرِ: أَنَّهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَوِ السَّبْعَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، وَالنَّفَرُ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى التَّسْعَةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ» (٩٧/٢).

(٢) انظر: «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ» (٦٤٣/٢).

(٣) انظر: «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ» (٣٥٣-٣٥٢/١).

(٤) انظر: «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ» (٢٠٩/٤).

وقد تبع البيضاوي في هذا الزمخشري، والأشهر أن «النفر» و«الرَّهط» بمعنى، وذهب بعضهم إلى التفريق من جهة العدد، وذهب العسكري إلى التفريق بحسب أصل المعنى الذي اشتق منه الاسم مع الاتفاق في العدد<sup>(١)</sup>.

وقبل أن نطوي صفحة الكلام في مسلك الإمام البيضاوي في التعامل مع العربية وعلومها لا بد من الإشارة إلى قضية ساهمت في وعورة هذا المسلك أحياناً، فقد كان البيضاوي يشرح شيئاً من الغرائب، وقد وضعنا فهرساً للألفاظ التي بينها في «تفسيره»، ولكنه ربما استعمل بعض الألفاظ الغريبة حقاً في كلامه؛ كما في قوله: ذمَّ الأولين باستمئاعهم بحظوظهم المُخدَّجة من الشهوات الفانية<sup>(٢)</sup>. فكلمة «المُخدَّجة» ليست من الألفاظ المشهورة، ومعناها: الناقصة<sup>(٣)</sup>.

كما اشتق بعض الألفاظ على غير الوجوه المعروفة المعهودة في العربية واستعملها كلفظة: (الإنفاع) حيث كرر استعمالها في سبعة مواطن من كتابه<sup>(٤)</sup>، والموجود في اللغة هو (النفع)، أمّا (الإنفاع) فليس مسموعاً كما نبّه الشيخ زكريّا الأنصاري في «حاشيته»<sup>(٥)</sup>. وربما استخدم ألفاظاً اصطلاحية لا تفهم دلالاتها بمجرد معرفة معناها اللغوي؛ كما في قوله:

﴿أَلَيْسَ الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَيَقْدِرَ، وَكُلُّ مَا يَصِحُّ لَهُ فَهُوَ وَاجِبٌ لَا يَزُولُ؛ لَامْتِنَاعِهِ عَنِ الْقُوَّةِ وَالْإِمْكَانِ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: «كتاب الألفاظ» لابن السكيت (ص ٢٥)، و«تهذيب اللغة» (٦ / ١٠١)، و«الفروق اللغوية» للعسكري (ص ٢٨٠)، و«الكشاف» (٦ / ٣٤٣).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢ / ٦٨٥).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (١ / ٢٣٢).

(٤) انظر: (١ / ٤٥٤)، (٣ / ٣٢٨، ٢٢٩)، (٤ / ١٢١، ٤٨٤)، (٥ / ٢٥٢، ٣٨٥).

(٥) انظر: «حاشية الشيخ زكريّا الأنصاري على البيضاوي» (٣ / ٣٤٠).

(٦) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١ / ٤٣٣).

فقولُه: «لامتناعه»؛ أي: الواجب «عن القوة والإمكان»؛ أي: عن الاتصافِ بهما؛ لأنَّهما من صفاتِ الحدوثِ، بجعلِ عطفِ (الإمكان) على (القوة) عطفَ تفسيرٍ<sup>(١)</sup>. وليس المرادُ بالقوةِ المعنى المعروفَ لها، وإنما المعنى المصطلحُ عليه في العلومِ العقليةِ، فهي: إمكانُ الشيء مع عدم حصوله بالفعل، وهي مقابلةٌ للفعلِ على ذاك الاصطلاح<sup>(٢)</sup>، واستخدامُ البيضاويِّ لهذه الكلمة بهذا المعنى في هذا السياق يُورثُ صعوبةً، فكانَ لهذا ولاستخدامِ بعض الألفاظ الغريبة أثراً في وعورة مسلكه في بعض الأحيان.

\*\*\*

#### المسلكُ الرَّابِع: في المسائلِ الكلاميةِ والأصوليةِ والفقهيةِ:

كانَ الإمامُ البيضاويُّ فقيهاً أصولياً متكلِّماً نظَّاراً، وله في كلِّ فنٍّ من هذه الفنون مصنَّفٌ أو أكثر؛ أمَّا مذهبُ البيضاويِّ الكلاميُّ فهو على مذهبِ الإمامِ أبي الحسنِ الأشعريِّ رحمه الله تعالى، وفي مقدِّمة التفسير ما يشيرُ إلى هذا، وذلك أنَّه قال: «يا واجبَ الوجود»<sup>(٣)</sup>، وهذا من الأسماء التي يُطلقها المتكلِّمون على الله تعالى، ومثله عندهم: الواجب والصَّانع والقديم، وهي من اصطلاح المتكلِّمين.

ومسلكُ الإمامِ البيضاويِّ في المسائلِ الكلاميةِ ظهرَ من خلالِ ردِّه على اعتزالِياتِ الزمخشريِّ، والتَّصريحِ بحججِ أهلِ السُّنَّةِ في آياتٍ كثيرةٍ فسَّرَها، وقد أفاد في هذا البابِ من «تفسيرِ الإمامِ الرازي» أيَّما فائدةً، ومع ذلك فقد زلَّتْ بالبيضاويِّ القدمُ في بعضِ المزالقِ فتابعَ الزَّمخشريَّ في بعض آرائه الاعتزاليةِ، وهذا كلُّه قد أفردَ بحثُه في فصلٍ مستقلٍّ يأتي قريباً.

(١) انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٤).

(٢) انظر: «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» للتهانوي (٢/ ١٢٨٠ و ١٣٤٤).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٤).

وأما مذهبه الفقهي الأصولي فقد كان شافعيًا، وقد كان متمسكًا بالمشهور من أقوال مذهبه على العادة الجارية في طبقة المقلّدين من أصحاب المتون، وقد عبّر الإمام البيضاوي عن عقلية الفقهاء الأصولية في أولى صفحات «تفسيره» من خلال قوله: «ومَهَّدَ لهم قواعد الأحكام وأوضاعها»<sup>(١)</sup>؛ ففي الأحكام إشارة واضحة للفقهاء، وفي الأوضاع إشارة واضحة للأصول، وقد ظهر أثر هذه العقلية في «تفسيره» فقد كان الإمام البيضاوي يتعرّض عند آيات الأحكام لبعض المسائل الفقهية لكن دون توسّع منه في ذلك أو ترجيح في الغالب، وإن كان يميل لتأييد مذهبه أحيانًا، ومن الأمثلة على ذلك:

﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾: مُنِعْتُمْ؛ يُقَالُ: «حَصَرَهُ الْعَدُوُّ» و«أَحْصَرَهُ»: إِذَا حَبَسَهُ وَمَنَعَهُ عَنِ الْمَضِيِّ، مِثْلُ: «صَدَّه» و«أَصَدَّه»، والمراد:

- حَصَرُ الْعَدُوِّ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ﴾، ولنزوله في الحديبية، ولقول ابن عباس رضي الله عنهما: لا حصر إلا حصر العدو.

- وكلُّ منع من عدوٍّ أو مريضٍ أو غيرهما عند أبي حنيفة؛ لِمَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ كَسِرَ أَوْ عَرَجَ فَعَلِيهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ».

وهو ضعيف مؤوّل بما إذا شَرَطَ الإِحْلَالَ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَصُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي وَقُولِي: اللَّهُمَّ مَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضًا أنه شرع بتفسير قوله تعالى: ﴿فَلْجِدُوا كُلَّ وَحِيدٍ مِنْهُمَا مَنَةً جَلْدًا﴾، ثم قال: و«الجلد»: ضرب الجلد، وهو حُكْمٌ يُخَصُّ بِمَنْ لَيْسَ بِمُحَصَّنٍ؛ لِمَا دَلَّ عَلَى أَنَّ حَدَّ الْمُحَصَّنِ هُوَ الرَّجْمُ، وَزَادَ الشَّافِعِيُّ عَلَيْهِ تَغْرِيبَ الْحُرِّ سَنَةً؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/١).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣٥٩/١).

«البِكْرُ بالبِكْرِ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ»، وليس في الآية ما يدفعه لِنَسْخِ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ نسخًا مقبولًا أو مردودًا<sup>(١)</sup>.

والعبارة الأخيرة ذكرها لترجيح مذهب الإمام الشافعي في مسألة أصولية، وهي: أن ما جاء في السنة من الزيادة على نص الكتاب هل هو بيان للخصوص، أو نسخ للعموم؟ وقد ذهب البيضاوي إلى أن الجدل في الآية عام أريد به الخاص، وليس عامًا نسخ عموم، وهذا ترجيح لمذهب الشافعي في أن الزيادة على نص الكتاب بيان مخصص، وليست نسخًا كما يقول الحنفية، وقد ذكر الإمام الشافعي الآية في «الرسالة» في باب: ما نزل عامًا، دلت السنة خاصة على أنه يُراد به الخاص<sup>(٢)</sup>.

وقد كان بيان النسخ والمنسوخ سمة هامة من سمات مسلك الإمام البيضاوي في المسائل الفقهية والأصولية، وقد عرض لهذه المسألة في خمسة عشر موضعًا، وقد صنع لها في هذه الطبعة فهرس خاص يسهل الوقوف عليها ومطالعتها.

وقد سبق الكلام في منهج الإمام البيضاوي الكلي على أسلوبه ولغته، وبيننا ثمة أنه كتب «تفسيره» بلغة دقيقة مكثفة متأثرًا بلغة المتون الفقهية، وقلنا ثمة: إن البيضاوي استطاع أن يجعل من «تفسيره» ما يُشبه المتن في علم التفسير، ونضيف هنا: أن هذا كان أثرًا من آثار العقلية الفقهية الأصولية التي تمتع بها.

\*\*\*

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٩/٣).

(٢) انظر: «الرسالة» (ص: ٦٧).

### المسلک الخامس: في التعامل مع الإسرائيليات:

كَانَ الْإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ رَجُلًا نَظَارًا مَتَكَلِّمًا مَنْطِقِيًّا، ذَا عَقْلِيَّةٍ فقهِيَّةٍ أَصُولِيَّةٍ، وَهَذَا مَا جَعَلَهُ قَادِرًا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ عَلَى تَمْيِيزِ مَا يَصَحُّ وَمَا لَا يَصَحُّ مِنْ جِهَةِ الدَّرَايَةِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَمْتَلِكْ هَذِهِ الْمِيزَةَ مِنْ جِهَةِ الرَّوَايَةِ، وَهَذَا مَا جَعَلَهُ يَخْلُطُ بَيْنَ مَا يَصَحُّ وَمَا لَا يَصَحُّ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَلَكِنَّا نَلَاخِظُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ نَبَذَ كَثِيرًا مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، وَتَجَنَّبَهَا، وَرَبَّمَا يَكُونُ مُرَدُّ ذَلِكَ إِلَى مَا يَخَالِطُهَا مِنَ الْمَبَالِغَاتِ وَالتَّنَاقُضَاتِ الَّتِي لَا يَخْفَى بَطْلَانُهَا عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاوِيِّ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ ذَكَرَ مِنْهَا شَيْئًا يَسِيرًا بِصِيغَةِ التَّضْعِيفِ، وَجَوَّزَ بَعْضَهَا غَيْرَ جَازِمٍ بِهِ.

وَقَدْ يَرْوِي الْإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَيَتَوَجَّهَ إِلَيْهِ بِالنَّأْوِيلِ وَفَقِ نَزْعُهُ عَقْلِيَّةً تَمِيلُ إِلَى نَبْذِ الْغَرَائِبِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ وَقَالَ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ تَشْهِيرًا لِنِعْمَةِ اللَّهِ وَتَنْوِيهًا بِهَا، وَدَعَاءَ لِلنَّاسِ إِلَى التَّصَدِيقِ بِذِكْرِ الْمَعْجَزَةِ الَّتِي هِيَ عِلْمُ مَنْطِقِ الطَّيْرِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ عَظَائِمِ مَا أُوتِيَهُ.

وَالنَّطْقُ وَالْمَنْطِقُ فِي التَّعَارُفِ: كُلُّ لَفْظٍ يُعَبِّرُ بِهِ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ مُفْرَدًا كَانَ أَوْ مُرَكَّبًا، وَقَدْ يُطْلَقُ لِكُلِّ مَا يُصَوِّتُ بِهِ عَلَى التَّشْبِيهِ أَوْ التَّبَعِ؛ كَقَوْلِهِمْ: نَطَقَتِ الْحَمَامَةُ، وَمِنْهُ: «النَّاطِقُ وَالصَّامِتُ» لِلْحَيَوَانِ وَالْجَمَادِ، فَإِنَّ الْأَصْوَاتَ الْحَيَوَانِيَّةَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَابِعَةٌ لِلتَّخَيُّلاتِ مُنَزَّلَةٌ مُنَزَّلَةً الْعِبَارَاتِ، سِيَّمَا فِيهَا مَا يَتَفَاوَتُ بِاخْتِلَافِ الْأَغْرَاضِ بِحَيْثُ يَفْهَمُهَا مَا مِنْ جَنْسِهِ.

وَلَعَلَّ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَهْمَا سَمِعَ صَوْتَ حَيَوَانٍ عَلِمَ بِقُوَّتِهِ الْقُدْسِيَّةِ التَّخَيَّلِ الَّذِي صَوِّتُهُ وَالْغَرَضُ الَّذِي تَوَخَّاهُ بِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا حُكِيَ أَنَّهُ مَرَّ بِبُلْبُلٍ يَصُوتُ

وبترقص فقال: يقول: إذا أكلت نصفَ تمرّة فعلى الدنيا العفاء، وصاحت فاختة فقال: إنها تقول: ليت الخلق لم يخلقوا<sup>(١)</sup>.

فلعله كان صوت البلبل عن شبع وفراغ بال، وصياح الفاختة عن مقاساة شدة وتألّم قلب<sup>(٢)</sup>.

فقد ذكر هنا شيئاً من حكايات أهل الكتاب وأقاصيصهم، ثم راح يؤوّل ما ورد فيها، ولعلّ الأولى إجراء قضية فهم سليمان كلام الطير كما جاءت، وأنها من المعجزات، فلا شيء يدعو لمثل هذه التأويلات لما ثبت في الآيات أو صحيح الآثار والروايات، وأمّا ما جاءت به الإسرائيلية فالبحت فيه لا طائل تحته أصلاً، فإن كان فيه ما يُشكل بُدّاً واطّرح، والأولى أيضاً أن لا يُبنى على شيء من هذه الإسرائيلية ويُعوّل، ولا يُستغل بها ويؤوّل.

\*\*\*

### المسلك السادس: في تفسير الآيات الكونية:

كان الإمام البيضاوي متأثراً بطريقة الحكماء<sup>(٣)</sup>، وهي التسمية التي تُطلق على الفلاسفة الإسلاميين أحياناً، وله اطلاع على علم الهيئة، وقد ذكر القنوني أنّه ألف متناً في علم الهيئة<sup>(٤)</sup>، وكان «تفسير الإمام الرّازي» مصدرًا مهمًا من مصادره، وفيه من

(١) روى هذه القصة مطولة: الثعلبي في «تفسيره» (١٨٧/٢٠) من طريق الكلبي عن رجل عن كعب الأحبار، وذكره عن كعب أيضاً البغوي في «تفسيره» (١٤٨/٦)، وظاهر أنه من أقاصيص أهل الكتاب.

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١٩٢/٤ - ١٩٣).

(٣) المراد بهم المناطق، وهم يقسمون - عند من يسميهم بذلك - إلى حكماء إشرافيين وهم أتباع أفلاطون، وحكماء مشائين وهم أتباع أرسطو، والمراد بالحكمة هنا: العلم الذي يبحث فيه عن حقائق الأشياء على ما هي عليه في الوجود بقدر الطاقة البشرية، وهي علم نظري غير آلي. وانظر: «التعريفات» للجرجاني (ص: ٩١ و ٩٢).

(٤) ذكره القنوني في مقدمة «حاشيته» على «أنوار التنزيل».



أَقْوَالِ هَؤُلَاءِ وَمَذَاهِبِهِمُ الْكَثِيرِ، وَقَدْ ظَهَرَ تَأَثُّرُهُ بِذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، وَقَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ فِي مَقْدَمَتِهِ فِي قَوْلِهِ: «وَيَا فَائِضَ الْجُودِ».

فَهَذِهِ الْعِبَارَةُ يُقْفُ خَلْفَ مَعْنَاهَا اللَّغْوِيُّ الظَّاهِرُ مَعْنَى فِلْسَفِيٍّ عَمِيقٍ، قَالَ الشَّهَابُ الْخَفَاجِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ»: فَسَّرَ الْحَكَمَاءُ الْفَيْضَ بِ: فَعَلٍ فَاعِلٍ يَفْعَلُ دَائِمًا لَا لِعَوَضٍ وَلَا لِعَرَضٍ، وَالْجُودَ بِ: إِفَادَةٍ مَا يَنْبَغِي لِمَنْ يَبْتَغِي لَا لِعَوَضٍ؛ لِأَنَّ مَنْ فَعَلَ لِعَوَضٍ يَنَالُهُ فَهَوَ فَقِيرٌ أَوْ مُتَجَرٍّ، وَالْغِنَى هُوَ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ فِي ذَاتِهِ وَكَمَالِهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَالْغِنَى الْمُطْلَقُ هُوَ الَّذِي وَجُودُهُ مِنْ ذَاتِهِ، وَهُوَ نَوْرُ الْأَنْوَارِ، وَلَا غَرَضَ لَهُ فِي صُنْعِهِ، بَلْ ذَاتُهُ فَيَاضَةٌ لِلرَّحْمَةِ، وَهُوَ الْمَلِكُ الْمُطْلَقُ، كَمَا فِي «هِيََاكِلِ الثُّورِ»، وَأَصْلُ الْفَيْضِ سَيْلَانُ الْمَاءِ مِنْ جَوَانِبِ مَا هُوَ فِيهِ لَزِيادَتِهِ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ كَثْرَةُ الْمَنَافِعِ، أَوْ هُوَ مِنْ «فَاضَ الْخَبْرُ»: إِذَا شَاعَ، فَيَكُونُ حَقِيقَةً، كَمَا قُصِّلَ فِي حَوَاشِي «شَرْحِ الْمَطَالِعِ»، وَفَائِضُ الْجُودِ وَصِفٌ بِحَالِ الْمُتَعَلِّقِ كـ «وَاجِبِ الْوُجُودِ»؛ أَي: فَائِضُ جُودِهِ، وَوَاجِبٌ وَجُودُهُ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ تَحَدَّثَ عَنِ الْكُرْسِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ فزَعَمَ أَنَّهُ تَصْوِيرٌ لِعَظَمَتِهِ تَعَالَى وَتَمَثِيلٌ مُجَرَّدٌ، ثُمَّ قَالَ: وَقِيلَ: «كُرْسِيُّهُ» مَجَازٌ عَنْ عِلْمِهِ أَوْ مُلْكِهِ، مَا خُوذَ مِنْ كُرْسِيِّ الْعَالِمِ وَالْمَلِكِ.

وَقِيلَ: جِسْمٌ بَيْنَ يَدَيِ الْعَرْشِ - وَلِذَلِكَ سُمِّيَ كُرْسِيًّا - مُحِيطٌ بِالسَّمَاوَاتِ السَّبْعِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ مَعَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ فِي فَلَاةٍ، وَفَضْلُ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ تِلْكَ الْفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الْحَلْقَةِ». وَلَعَلَّهُ الْفَلَكَ الْمَشْهُورُ بِفَلَكَ الْبُرُوجِ<sup>(١)</sup>.

وَنَلَا حَظٌّ هُنَا أَنَّ الْبِيضَاوِيَّ ذَكَرَ قَوْلَيْنِ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ الْأَخِيرَةَ، وَقَدْ تَبَيَّنَ لَنَا مِمَّا سَبَقَ أَنَّ تَأْخِيرَ الْقَوْلِ مَعَ تَصْدِيرِهِ بِكَلِمَةِ «قِيلَ» أَمَارَةٌ عَلَى تَضْعِيفِهِ عِنْدَهُ، وَأَنَّ كَلِمَةَ «لَعَلَّهُ» أَمَارَةٌ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا مِنْ إِضَافَاتِهِ، وَمَا قَالَهُ فِي هَذِهِ

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/٤٣٥ - ٤٣٦).

العبارة مستندٌ إلى علمِ الهيئة، وقد قال فيها لأنصارِيّ: هذا على قاعدة الفلاسفة، وفيه بُعدٌ<sup>(١)</sup>.

وقد تتبَّعه الخفاجي في عباراتٍ كثيرةَ بيَّن أنها تستندُ إلى علمِ الهيئة أو إلى أقوالِ الحكماء، ومن ذلك قوله في تفسير ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فَرَاشًا﴾: وذلك لا يستدعي كونها مسطَّحة، لأنَّ كَرِيَّةَ شكلِها مع عظمِ حجمِها واتِّساعِ جَرَمِها لا تأبى الافتراضَ عليها. فقال الخفاجي: وما ذكره المُنصِّفُ - رحمه الله - مُلَخَّصٌ مِنْ قولِ الإمام: إِنَّ مُقتضى طَبِيعِ الْأَرْضِ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ مُحِيطًا بِأَعْلَاهَا لِثِقَلِهَا، وَلَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمَا كَانَتْ فَرَاشًا، فَأَخْرَجَ اللَّهُ بَعْضَهَا... وَمِنْ النَّاسِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ كَوْنَهَا فَرَاشًا يُنَافِي كَوْنَهَا كَرِيَّةً كَمَا هُوَ مَبْرَهَنٌ فِي عِلْمِ الْهَيْئَةِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْكَرَّةَ إِذَا عَظُمَتْ كَانَ كُلُّ قِطْعَةٍ مِنْهَا كَالسَّطْحِ فِي افْتِرَاشِهِ.

ومن ذلك قوله عن الملائكة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾: وزعمَ الحكماء: أَنَّهَا جَوَاهِرٌ مَجْرَدَةٌ مُخَالَفَةٌ لِلنُّفُوسِ النَّاطِقَةِ فِي الْحَقِيقَةِ.

منقِسِمَةٌ إِلَى قِسْمَيْنِ:

- قِسْمٌ شَانَهُمُ الْاسْتِغْرَاقُ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ تَعَالَى وَالتَّنَزُّهُ عَنِ الْاِشْتِغَالِ بِغَيْرِهِ كَمَا وَصَفَهُمْ فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ فَقَالَ: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وَهُمْ الْعِلِيُّونَ، وَالْمَلٰٓئِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ.

- وَقِسْمٌ يَدْبُرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ عَلَى مَا سَبَقَ بِهِ الْقَضَاءُ وَجَرَى بِهِ الْقَلَمُ الْإِلَهِيُّ لَا يَعْبُودُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، وَهُمْ ﴿الْمَدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ٥]، فَمِنْهُمْ سَمَآوِيَّةٌ وَمِنْهُمْ أَرْضِيَّةٌ عَلَى تَفْصِيلِ أُثْبِتُهُ فِي كِتَابِ «الطَّوَالِعِ».

\*\*\*

(١) انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٥٧٦).

### المسلک السَّابع: في المُستنبطاتِ من النُّكتِ البارعةِ واللَّطائفِ الرَّائعةِ:

تميّز الإمامُ البيضاويُّ بفكرٍ ثاقبٍ ونظرةٍ عميقة، كما تمتعَ بتعبيرٍ رصينٍ وعبارةٍ دقيقة، ونحن لا نقبلُ عليه تُهمة، وإن كنّا لا نشهدُ له بعصمة، وقد صرّح بأنّ هذا الكتاب احتوى على أنوارٍ وأسرار، ونُكتٍ ولطائف، وفوائد وفرائد، فوقفنا من قوله هذا موقفَ الوثائقِ المصدّق، وشددنا العزمَ على خوضِ رحلةٍ في «تفسيره» لعلنا نأتي منه بقبسٍ أو نجدُ فيه هدى، وإذا بالأنوارِ تُشرقُ في ثنياه، وإذا بالأسرارِ تبوحُ في خباياه، وإذا نكّاته البارعةُ كالورودِ في أكمامِها، ولطائفُ الرائعةِ كالثمارِ في أغصانِها، وإذا فرائدُ فوائده كدُرٍّ منثور، وإذا في الحصنِ الحصينِ بساتينٍ وجنان، فليس على من يريدُ أن ينالَ تلك الغلالَ والكنوزَ إلّا أن ينظرَ أو يسمعَ، أو يشمَّ أو يتذوقَ، أو يتلمّسَ ويلتقطَ، فأينما يَمَمْتَ وجهكَ حظيتَ بفائدة، وحيثما اتَّجهتَ لقيتَ من الخيرِ عائدة، فـ«أنوار التّنزيل» أزالَت الظلمات، و«أسرار التّأويل» أزاحت الشُّبهات.

تأمل أنوار التّنزيل، وانظر كيف فسّر قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ \* وهو الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَلَئِنْ قُلْتُمْ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ \* ثم قال: وكأنّه أريدَ بالآية [الأولى] بيانُ كونه عالمًا بالمعلوماتِ كلّها، وبما بعدها بيانُ كونه قادرًا على المُمكناتِ بأسرها، تقريرًا للتّوحيد، ولما سبقَ من الوعدِ والوعدِ<sup>(١)</sup>.

تدبّر أسرار التّأويل، واسمع ما وراء ما يُقال ﴿وَيَبْتَلِيهِمْ عَنْ صَافٍ إِبْرَاهِيمَ﴾ \* إذ دخلوا عليه فقالوا سلّمًا قال إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ \* قالوا لَا نُوْجَلُ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ \* قال أَبَشَرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَ تَبَشِّرُونَ \* قالوا بَشِّرْناكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَاطِنِينَ \* قال وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ \* قالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ \*؛ أي: فما

(١) انظر: «أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل» (٧٣/٣).

شأنكم الذي أرسلتُم لأجلِهِ سوى البشارة، ولعلّه علم أنّ كمال المقصود ليس البشارة؛ لأنّهم كانوا عددًا، والبشارة لا تحتاج إلى العدد، ولذلك اكتفي بالواحد في بشارة زكريّا ومريم، أو لأنّهم بشروهُ في تضاعيف الحال لإزالة الوجَل، ولو كانت تمام المقصود لا بتدوُّوا بها<sup>(١)</sup>.

لا تترك هذه الفائدة ضائعة: «أنفق الشيء» و«أنفذه» أخوان، ولو استقرت الألفاظ وجذت كلّ ما فاؤهُ نونٌ وعينه فاءٌ دالًّا على معنى الذهاب والخروج<sup>(٢)</sup>.

وخذ هذه النكتة البارعة: ﴿ثُمَّ يُعَذِّبُهَا﴾ مقبورين ﴿وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ بالحشر، وأكّده بالمصدر كما أكّده الأول دلالة على أنّ الإعادة محققة كالبديء، وأنّها تكون لا محالة<sup>(٣)</sup>.

وتمتع بهذه اللطيفة الرائعة: ﴿إِيَّاكَ تَقْبَلُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِثُ﴾: الضمير المستكن في الفعلين للقارئ ومن معه من الحفظة وحاضري صلاة الجماعة، أو له ولسائر الموحدين، أدرج عبادته في تضاعيف عبادتهم وخلط حاجته بحاجتهم لعلّها تقبل بركاتها ويجاب إليها، ولهذا شرعت الجماعة<sup>(٤)</sup>.

وانظر كيف اجتمعت فرائد الفوائد في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾: قال ابن مسعود: هي أجمع آية في القرآن للخير والشر. وصارت سبب إسلام عثمان بن مظعون. ولو لم يكن في القرآن غير هذه الآية لصدق عليه أنّه تبيان لكل شيء وهدى ورحمة للعالمين، ولعل إيرادها عقيب قوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ للتنبيه عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣٠٩/٥).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٦٨/١).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣٧٥/٥).

(٤) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣٠/١).

(٥) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣٧٠/٣).

وهذه النُّكْتَةُ الأخيرةُ استنبطها البيضاويُّ، والفائدةُ التي قبلها ذكرَها الزَّمَخْشَرِيُّ، وهذا يعكسُ مِصْدَاقَ قَوْلِهِ: استنبطْتُها أنا وَمَنْ قَبْلِي مِنْ أَفْضَلِ المتأخِّرينَ، وأمَّا نِلِ المحقِّقينَ<sup>(١)</sup>.

وهذا بابُ أساسه التَّدقيق والتَّحقيق، وروحُه العونُ والتَّوفيقُ.

وبعد كُلِّ ما تقدَّمَ نقول: ما هذه إلَّا نظراتُ في مسالكِ المنهجِ التَّفصيليِّ للإمامِ البيضاويِّ في تفسيرِ آياتِ كتابِ الله؛ في تعاملِهِ مع القرآنِ الكريمِ، ومع الأحاديثِ والأخبارِ، ومع العربيَّةِ وعلومِها، وفي المسائلِ الكلاميَّةِ والأصوليَّةِ والفقهيةِ، ومع الإسرائيلياتِ، وفي تفسيرِ الآياتِ الكونيَّةِ، وقد لاحظنا في تبعِ هذه المسالكِ ملاحظاتٍ تُعينُ على فهمِ طريقةِ تأليفِ الإمامِ البيضاويِّ للتفسيرِ ومقاصدِهِ ودلالاتِ بعضِ اصطلاحاتِهِ، ومن ذلك:

١ - يُقدِّمُ الوجهَ الرَّاجِحَ عنده، فيفسِّرُ به الآيةَ، ويستخدمُ «أو» للدلالةِ على الوجوهِ الجائزةِ عنده في تفسيرِ الآيةِ، بينما يستخدمُ «قيل» للدلالةِ على التَّرجيحِ، وأنَّ ما بعدها ضعيف:

ومثالُ الأوَّلِ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ﴾: الغالبُ القادرُ على الانتقامِ مِنَ الكُفْرِ ﴿الرَّحِيمُ﴾ حيثُ أمهلهم. أو: ﴿الْعَزِيزُ﴾ في انتقامِهِ مِمَّنْ كَفَرَ ﴿الرَّحِيمُ﴾ لِمَنْ تابَ وآمَنَ<sup>(٢)</sup>. ومثالُ الثاني قَوْلُهُ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾: بهيَّةٌ مُتهلِّلةٌ ﴿إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾ تراه مُستغرقةٌ في مُطالعةِ جَمالِهِ بحيثُ تغفلُ عَمَّا سِوَاهُ، ولذلك قدَّمَ المفعولَ، وليس هذا في كُلِّ الأحوالِ حتَّى ينافيَهُ نظَرُها إلى غيره.

وقيل: منتظرةٌ إنعامه، ورُدَّ بأنَّ الانتظارَ لا يُسنَدُ إلى الوجهِ، وتفسيرُهُ [أي: الوجه] بالجملةِ خِلافُ الظَّاهرِ، وأنَّ المستعملَ بمعناه لا يُعدَّى بـ«إلى»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «أنوار التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ» (٤/١).

(٢) انظر: «أنوار التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ» (٤/١٣٨).

(٣) انظر: «أنوار التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ» (٥/٤٢٠).

فالوجه الأول مبنيٌّ على إثبات الرؤية، وهو مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ، فلذا قدَّمه البيضاويُّ، والوجه الثاني قولُ المعتزلة، وهو مبنيٌّ على نفي الرؤية، فلذا أخره وضعفه وذكر وجه رده.

٢- يستخدمُ «قيل» للتضعيف، ولو لم يذكر ما هو أرجحُ.

٣- لم يلتزم نسبة الأقوالِ إلى قائلها، بل يذكرها مقدِّماً للأرجح، ثمَّ يتبعه بما هو دونه مصدِّراً له بكلمة «قيل»، وهو يشعرُ بهذه اللَّفظةِ أنَّه لا يعتمدُ هذا القول، أو هو غيرُ مسلَّم به.

وربَّما يكونُ مردُّ اختيارِ حذفِ الاسمِ إلى احتمالاتٍ عدَّة، منها:  
- أنَّ البيضاويَّ جعلَ الاختصارَ غايةً أساسيةً له.

- أنَّه لم يكن جازماً بنسبةِ هذه الأقوالِ، لا سيَّما مع الاختلاف في كثير منها، وبُعده عن زمنِ الرواية.

- أنَّه لم يرَ فائدةً في نسبةِ هذه الأقوالِ.

- أنَّه أرادَ مراعاةَ الأدبِ، واستحيا أن يُؤخَّرَ قولاً ثم ينسبُه إلى ابنِ عباس رضي الله عنهما مثلاً.

٤- قد يذكرُ وجهاً مسبقاً بكلمة «كأنَّه» أو بكلمة «لعلَّه»، وهذا مؤشِّرٌ إلى أنَّ هذا الوجهَ من عنديَّاته وبناتِ أفكاره، أو أنَّه لم يأخذه عن المصادرِ التي استقى منها تفسيره، ومن ذلك قوله: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾؛ أي: فما شأنُكم الذي أُرسلتم لأجلِهِ سوى البشارة، ولعلَّه علم أنَّ كمالَ المقصودِ ليسَ البشارة؛ لأنَّهم كانوا عدداً، والبشارة لا تحتاجُ إلى العددِ، ولذلك اكتفى بالواحدِ في بشارةِ زكريَّا ومريمَ، أو لأنَّهم بشروهُ في تضايفِ الحالِ لإزالةِ الوجَلِ، ولو كانت تمامَ المقصودِ لابتدؤوا بها<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣٠٩/٥).

ومن ذلك قوله في تفسير ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرِّيَاءَ الَّتِي أَرَيْتَكَ﴾: ولعلَّه رؤيا رآها في وقعة بدر؛ لقوله: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٣] <sup>(١)</sup>. وهذا القول ذكره تاج القراء الكرمانى، وعدّه من العجائب <sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك قوله في تفسير ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدرُ على تعذيبهم أشدَّ عذابٍ، وكأنَّه تقريرٌ لكبيرِ اليوم <sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك قوله: ﴿يُضْعَفُ لَكُمْ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ لتصامهم عن الحقِّ وبُغضهم له ﴿وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ لتعاميهم عن آياتِ الله، وكأنَّه العلةُ في مُضاعفةِ العذابِ.

وأكثرُ المعاني التي يعبرُ الإمامُ البيضاويُّ عنها بهذه الطريقة هي دقائق ولطائف، تحتاجُ إلى تفكيرٍ وتأملٍ، وتورثُ عند إدراكها سرورا وسعادة.

٥ - قد يذكرُ مستندَ القولِ الذي يحكيه من آيةٍ أو حديثٍ، ولكنَّه يكتفي بذكرِ القولِ دونَ مستنده في الغالب، وقد جاء الأمرانِ معاً في قوله: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حِدِّهِمْ مِسْكِينًا وَيَتَمَنَّاوَأَسِيرًا﴾ يعني: أُسَارَى الكُفَّارِ؛ فإنَّه عليه السَّلامُ كان يُؤْتَى بالأسيرِ فيدفعه إلى بعضِ المسلمين فيقول: «أَحْسِنْ إِلَيْهِ» <sup>(٤)</sup>. أو: الأسيرُ المؤمنُ، ويدخل فيه المملوكُ والمسجونُ <sup>(٥)</sup>.

فقد ذكرَ مستندَ الأوَّلِ، ولم يذكرُ مستندَ الثاني.

(١) انظر: «غرائب التفسير وعجائب التأويل» (١/ ٦٣٢).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٤٣٠).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٧١).

(٤) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٩/ ٤١١) عن الحسن مرسلًا، ولم أجده مسندًا، وذكره الزيلعي وابن حجر في تخريجيهما وسكتا عنه. وقال الشيخ وليُّ الدين: لم أقف عليه. انظر: «حاشية السيوطي» (١٣٢/ ١٢).

(٥) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٤٢٨ - ٤٢٩).

ثمَّ لا بدَّ من التَّنبيهِ إلى أنَّ ما سبقَ الحديثُ عنه من منهجِ الإمامِ البيضاويِّ ربَّما لم يكن في بعضِ تفاصيله مستقرًّا في بدايةِ التفسير، كما لاحظنا أنَّه أهملَ نقلَ الخلافِ في عددِ آيِ البقرة والنساء<sup>(١)</sup>، ثمَّ أكثرَ من نقله لاحقًا كما رأينا، وهذا ما يظهر جليًّا في تفسير سورة الفاتحة في قوله: والسَّبعَ المثاني؛ لأنها سَبْعُ آيَاتٍ بالاتِّفاقِ، إلا أنَّ منهم مَنْ عدَّ التَّسميةَ دونَ ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ومنهم مَنْ عكَّسَ، وتثنَّى في الصَّلَاةِ، أو الإنزالِ إنَّ صَحَّ أَنَّهَا نَزَلَتْ بِمَكَّةَ حينَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ وبالمدينةِ لَمَّا حُوِّلَتِ الْقِبْلَةُ، وقد صَحَّ أَنَّهَا مَكِّيَّةٌ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]، وهو مكِّيٌّ بالنَّصِّ<sup>(٢)</sup>.

فقد ذكرَ البيضاويُّ هنا عددَ آيَاتِ السُّورَةِ قبلَ ذكرِ كونها مَكِّيَّةً، ثم استقرَّ منهجُه على ذكرِ المَكِّيِّ أو المدنيِّ قبلَ العددِ لاحقًا<sup>(٣)</sup>.

مع التَّنبيهِ إلى أنَّ الإمامَ البيضاويَّ قد يخالفُ المنهجَ الذي ارتسمه في عموم الأحوالِ لنكتةٍ خاصَّةٍ، فالأظهرُ فيما مرَّ هنا في الفاتحة أنَّه خالفَ الترتيبَ لأنَّ تسميةَ السُّورَةِ بالسَّبعِ المثاني كانت داعيةً لتقديمِ الكلامِ على العدد، وكما مرَّ سابقًا أنَّه ذكرَ قولًا وضعَّفه رغم أنَّه لم يذكر غيره، وقد سبقَ التَّنبيهُ أيضًا على أنَّه يخالفُ بين الأساليبِ في بعضِ الأحيانِ تفنُّتًا.

وأخيرًا نرجو من الله أن تكون هذه الإيضاحات مفاتيحَ لمغالبيقِ أبوابِ هذا الحصنِ الحصينِ الذي شيَّدَ الإمامُ البيضاويُّ بنيانه، وجعلَه خاتمةَ أعماله، ووضعَ فيه خلاصةَ خبرته، ثمَّ مضى وترك النَّاسَ يطوفون به ويعجبون له؛ يرون في تصاميمه ما يشغلُ فكرهم، ويحرِّكُ أفهامهم، فتختلفُ فيه رُؤاهم، وتباینُ حوله آراؤهم، لكنَّهم على اختلافهم مُجمعون على عظمةِ بنيانه، وإتقانِ بانيه، رحمه الله، وجعلَ عمله هذا ذخرا له عند مولاه.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤٥/١) و(٧/٢).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١٠/١).

(٣) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/٥٩٩ و٦٠٤ و٦٠٧).



## فصل

في

متابعات البيضاوي للزمخشري

في بعض الاعتزاليات وأشباهها من الزلات

كَانَ الإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ إِمَامًا مَبْرُورًا نَظَارًا مُتَكَلِّمًا، وَقَدْ التَزَمَ مِنْهَجَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَجَعَلَ نَصَبَ عَيْنِهِ أَنْ يَرُدَّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْأَهْوَاءِ، وَلَا سَيِّمًا الْمَعْتَزِلَةَ، فَجَعَلَ «كَشَافَ» الزَّمَخْشَرِيِّ أَمَامَهُ، لِيَنْفِي سُمُومَهُ وَيُشْفِيَ سَقَامَهُ، وَلَكِنَّهُ مَعَ شِدَّةِ حَذَرِهِ انْزَلَقَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ وَزَلَّتْ بِهِ الْقَدُمُ، وَلَوْلَا حِفْظُ اللَّهِ لَانْكَسَرَتْ هَمْزُهُ وَصَارَ الزَّمَخْشَرِيُّ إِمَامَهُ.

وَقَدْ تَنَبَّهَ الْعُلَمَاءُ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ وَتَكَلَّمُوا فِيهِ، وَبَيَّنُّوا بَعْضَ الْأُمُورِ الَّتِي تَسَلَّلَتْ لِلْبَيْضَاوِيِّ مِنَ «الْكَشَافِ»، وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ الْفَاضِلُ الْجَلِيلُ شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ النَّوْبِي<sup>(١)</sup> رِسَالَةً لَطِيفَةً سَمَّاها: «كَشَفَ الْأَقْوَالِ الْمُبْتَدَلَةِ فِي سَبْقِ قَلَمِ الْبَيْضَاوِيِّ لِمَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ» جَمَعَ فِيهَا تَنْبِيهَاتِ الْعَلَامَةِ السُّيُوطِيِّ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ» عَلَى شَيْءٍ مِنْ مُتَابَعَاتِ الْبَيْضَاوِيِّ لِلزَّمَخْشَرِيِّ، وَزَادَ عَلَيْهَا بَعْضَ الْأَشْيَاءِ، وَقَدْ بَلَغَتْ أَرْبَعًا وَعَشْرِينَ مُتَابَعَةً، وَقَدْ أَحْبَبْنَا أَنْ نُوَرِّدَهَا زِيَادَةً فِي الْفَائِدَةِ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا نَصُّ الرِّسَالَةِ:

(١) أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ النَّوْبِيِّ، شَهَابُ الدِّينِ، كَانَ حَيًّا سَنَةَ ١٠٣٦ هـ لَهُ: «ضَوْءُ اللَّكَلِيِّ شَرْحُ بَدْءِ الْأَمَالِيِّ»، وَهَذِهِ الرِّسَالَةُ وَرِسَائِلُ أُخْرَى. انْظُرْ: «مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ» (٢/ ٢٤).

(٢) نَنْشُرُ هَذِهِ الرِّسَالَةَ عَنْ أَصْلٍ يَخْطُ يَدُهُ مُحْفُوظٍ فِي مَكْتَبَةِ جُوتَا بِالْمَانِيَا تَحْتَ رَقْمٍ: Ms. orient. A ٥٣٢، وَنَذَكُرُ فِي هَوَامِشِهَا مَوْضِعَهَا بِالْجُزْءِ وَالصَّفْحَةَ مِنْ طَبْعَتِنَا هَذِهِ، وَمِنْ «حَاشِيَةِ السُّيُوطِيِّ عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ» رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الإنسان وجعل الغفلة والذهول والسَّهْو من أوصافه، ورفع  
عن هذه الأُمَّةَ خَطْلَ الخطِ والنَّسيانِ فضلاً منه ومِنَّةً مِنْ فائِضِ بحرِ جُودِهِ وألْطافِهِ،  
وصَلَّى اللهُ وسلَّم على سيِّدِ العالمِ عددَ خلقِهِ وأضعافَ أضعافِهِ.

وبعدُ:

فيقولُ العبدُ الذَّلِيلُ المُفْتَقِرُ إلى عَفْوِ مولاهُ الجليلِ أحمدُ النَّبِيُّ غفرَ اللهُ  
زَلَلَهُ وسَتَرَ خَلَلَهُ: إِنَّ التَّفْسِيرَ المُسَمَّى بـ«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» المنسوبَ  
لمولانا علامةِ الدَّهْوَرِ والأعوامِ، أستاذِ عُلماءِ الأنامِ، سيِّدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ  
الأعلامِ، المولى الأعْظَمِ الإمامِ، القاضي البيضاويِّ متَّعَهُ اللهُ بالنَّظَرِ إلى وجهِهِ  
الكريمِ يومَ القيامةِ مِنَ التَّفاسيرِ التي تُشَدُّ إلى فهمِ معانيها الرِّحالِ، وتقفُ عَن  
حَذْوِها ورفعَةِ شأوها فحولُ الرِّجالِ.

ومع كثرةِ عِلْمِ مُؤَلِّفِهِ ودِقَّةِ فَهْمِهِ فقد سَبَقَ قَلَمُهُ وعَزَّ رَقْمُهُ، وذهبَ به إلى مُوافقةِ  
الرَّمْخَشَرِيِّ في الاعتزالِ، وذلكَ معدودٌ في مواضِعَ مِنْ تَفْسِيرِهِ ومواطنَ مِنْ تحبيرِهِ،  
وحاشاهُ مِنْ خطوهِ شيءٍ بِفكرِهِ يوافقُ المُعْتزَلَةَ فضلاً عن وضعِهِ في تَأليفِهِ وتحريرِهِ،  
غَيْرَ أَنَّ الإنسانَ محلَّ النَّسيانِ، وخيرُ النَّاسِ مَنْ تُعَدُّ غَلَطَاتُهُ وتَضَبُّطُ قَرَّطَاتِهِ، وقد اعتذرَ  
عنه الجلالُ السُّيوطِيُّ بأنَّ ما ذكرَهُ مشيئةُ قَلَمِهِ، وإلَّا ففضلهُ على أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ  
أشهرُ مِنْ نارٍ على عَلمٍ.

وقد أردتُ أن أجمعَ في هذه الرِّسالةِ ما تبعَ فيه الرَّمْخَشَرِيُّ وجرى به القلمُ،  
وسَمَّيْتُها: «كشَفَ الأقوالِ المُبتَدَلَةِ في سَبَقِ قَلَمِ البَيضاويِّ لِمَذْهَبِ المُعْتزَلَةِ»،  
وعلى اللهِ الكريمِ اعتمادي وإليه موثلي واستينادي.

## سورة البقرة

تبع الزمخشري في هذه السورة في ستة مواضع:

١- الأول: في تفسير قوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] حيث قال: «والموت: زوال الحياة».

قال الطيبي: وهو على هذا الوجه ليس بعرض، بل هو أمر عديمي.

قوله: «وقيل: عرض يضادها» إلى آخره، قال الشَّريف: فيكون أمراً وجودياً، وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أن الموت جسم؛ لأنَّ الأحاديث والآثار مُصرَّحة بأنَّه يؤتى بالموت على صورة كبش فيذبح بين الجنة والنَّار، ومما يدلُّ على أنَّ الموت جسم تفسير ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْفُرُ فِي صُدُورِهِمْ﴾ [الإسراء: ٥١] بالموت، وقد أوَّل القول الأول بأنَّهم لم يقصدوا حقيقة الموت في الواقع، بل أثره القائم ببدن الحيوان عند مفارقة الروح له، وحينئذٍ اختلف محلُّ النزاع، والتَّحقيق ما ذهبت إليه طائفة أهل الحديث.

وأما المعنى القائم بالبدن عند مفارقة الروح فإنَّما هو أثره، فإنَّما أن يكون تسميته بالموت من باب المجاز لا الحقيقة، أو من باب الاشتراك وحينئذٍ فالأمر في النزاع قريب.

تنبيه:

تبع البيضاوي في هذه المسألة «الكشاف» حيث صدَّر بقول المعتزلة، وهو أنَّ الموت عدم محض، وثنى بالقول الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة بصيغة التَّمريض، وما كفاه ذلك حتى ذكر حُجَّتَه ورَدَّها.

وقد قال المازري في «شرح مسلم»: الموت عند أهل السنة عرض من الأعراض، وعند المعتزلة عدم محض<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ١١١)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ١٨٨).

٢- الثاني: في تفسير قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤] حيث قال: وقيل: حجارة الكبريت، وهو تخصيصٌ بغير دليل وإبطالٌ للمقصود، إذ الغرض من ذلك تهويل شأنها.

وقد تبع في هذه المسألة «الكشاف» وحكاها بصيغة التمریض، مع أن تفسير الحجارة هنا بحجارة الكبريت هو الثابت المنقول، ولا يعرف في الأحاديث الصحيحة والتفسير المرفوعة الثابتة غيره، قال ابن عباس رضي الله عنه: هي حجارة في النار من كبريت أسود<sup>(١)</sup>.

٣- الثالث: في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ ابْنِ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] حيث قال: ولعل ضرباً من الملائكة لا تخالف الشياطين بالذات، وإنما تخالفهم بالعوارض والصفات كالفسقة من الإنس والجن.

وكان الأولى بالقاضي البيضاوي الإعراض بالكلية عن هذا الكلام، والإعراض عنه صفحاً، ولكن هذا إنما هو ثمرة التوغل في علوم الفلاسفة وعدم التصلع بعلم الحديث والآثار، وذلك لأن الذي دلّت عليه الآثار أن إبليس هو أبو الجن كما أن آدم أبو الإنس وأنه لم يكن من الملائكة، وما في الآيات القرآنية يوهّم أنه من الملائكة حيث استثنى منهم فهو من باب التغليب لأنه كان فيهم ومُقطع معهم<sup>(٢)</sup>.

٤- الرابع: قوله عند تفسير الآية المذكورة في حديث عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام قال: «خلقت الملائكة...»: حيث قال: لأنه كالتمثيل لما ذكرت.

قال السيوطي: لو أمكن البيضاوي وأشباهه أن يحملوا كل حديث على التمثيل لفعلوا، وهذا غير لائق بالمقام، وليت شعري إذا حمل ما ذكر في خلق الملائكة والجن

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ١٣٥)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٢٧٣).

(٢) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ١٧٩)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٠٧).

على التَّمثِيلِ، فماذا يصنعُ القائلُ بذلك في بَقِيَّةِ الحديثِ؟ أيحْمَلُ ما ذَكَرَ في خَلْقِ آدَمَ على التَّمثِيلِ وأَنَّهُ لَيْسَ مخلوقاً مِن تُرابٍ كما هو ظاهرُ الآيةِ، وهذه إحالةٌ لِلنُّصُوصِ عَن ظَوَاهِرِها، فلتَحَذَرْ هذه النَّزْعَةَ الاعتزاليَّةَ؛ فَإِنَّ مدارَ الْمُعْتَزِلَةِ عَلَيْها، وَهَمَّ أَوَّلُ مَنْ أَكْثَرَ مِنْها حَتَّى إِنَّهُمْ أَنْكَرُوا سِوَالَ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ وَعَذَابَ الْقَبْرِ وَالْمِيزَانَ وَالصُّرَاطَ وَالْحَوْصَ وَالشَّفَاعَةَ وَدَابَّةَ الْأَرْضِ، وَحَمَلُوا جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى التَّمثِيلِ<sup>(١)</sup>.

٥ - الخامس: في تفسيرِ قولِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَتَّبِعْ هُذًى﴾ [البقرة: ٣٨] حيثُ قال: وهو ما أتى به الرُّسُلُ واقتضاهُ العقلُ.

فقولُهُ: «واقتضاهُ العقلُ» ونحوُهُ في الكتابِ مشيئةٌ قَلَمٍ مِمَّا في «الكشاف»؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مَذْهَباً لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ<sup>(٢)</sup>.

٦ - السَّادُسُ: في تفسيرِ قولِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ [البقرة: ٤٨] حيثُ قال: وإيرادهُ مُنْكَرًا مع تنكيرِ النَّفْسِ لِلتَّعْمِيمِ وَالْإِقْنَاطِ الْكُلِّيِّ.

تَبَعَ فِي هَذَا «الكشاف» وهو مذهبُ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ يَنْكَرُونَ الشَّفَاعَةَ لِلْعُصَاةِ وَيَحْتَجُّونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَأَهْلُ السَّنَةِ يَقُولُونَ إِنَّهَا مَخْصُوصَةٌ بِالْكَفَّارِ لِلآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الشَّفَاعَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْخُطَابَ مع الْكَفَّارِ، وَالْآيَةُ وَرَدَتْ لِلرَّدِّ عَلَى الْيَهُودِ؛ لِأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ آبَاءَهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُمْ<sup>(٣)</sup>.

## سورة آل عمران

تَبَعَ الْبَيْضاوِيُّ «الكشاف» في هذه السُّورَةِ في ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

٧ - الأوَّلُ: في تفسيرِ قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦] حيثُ قال: وَمَعْنَاهُ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَطْمَعُ... إلخ.

(١) «أنوار التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ» (١/ ١٨٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٠٨).

(٢) «أنوار التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ» (١/ ١٨٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٣١).

(٣) «أنوار التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ» (١/ ٢٠٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٦٣).

تَبَعَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ وَإِخْرَاجِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمُعْتَزَلَةِ فَقَدْ أَنْكَرُوا الْحَدِيثَ وَقَدَحُوا فِي صِحَّتِهِ.

قال صاحب «الانصاف»: الحديث مُدَوَّنٌ فِي الصَّحَاحِ لَا يَبْطُلُهُ الْمِيلُ إِلَى تُرَاهُتِ الْفَلَّاسَةِ.

قال السَّعْدُ التَّفْتَّازَانِيُّ: طَعَنَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ بِمُجَرَّدِ أَنَّهُ لَمْ يُوَافِقْ هَوَاهُ. قال السُّيُوطِيُّ: وَالْعَجَبُ مِنَ الْبِضَاوِيِّ أَشَدُّ عَجَبًا فَإِنَّهُ تَبَعَ الزَّمَخْشَرِيَّ فِي تَأْوِيلِهِ، وقال: معناه: أَنَّ الشَّيْطَانَ يَطْمَعُ فِي إِغْوَاءِ كُلِّ مَوْلُودٍ بِحَيْثُ يَتَأَثَّرُ مِنْهُ إِلَّا مَرْيَمَ وَابْنَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَصَمَهُمَا، وَوَجْهَ الْأَشَدِّيَّةِ أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ أَلْحَقَ بِمَرْيَمَ وَابْنِهَا سَائِرَ الْمَعْصُومِينَ، وَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا، وَالصَّوَابُ أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى ظَاهِرِهِ<sup>(١)</sup>.

٨ - الثَّانِي: فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] حَيْثُ قَالَ: كَقَوْلِهِ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

تَبَعَ فِيهِ الزَّمَخْشَرِيُّ، قَالَ الطَّبَّيُّ: قَالَ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّكْلِيفُ بِمَا لَا يُطَاقُ ابْتِدَاءً، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الرَّجَّاجُ وَغَيْرُهُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ مَنسُوخٌ بِقَوْلِهِ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، قَالَ: وَلِهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ أُسُوءَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ فَإِنَّهَا مَنسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فَيَكُونُ تَسْمِيَةُ حَرَمَانٍ بَعْضِ الْمُسْتَحَقِّينَ غُلُوبًا تَغْلِيظًا وَمِبَالِغَةً ثَانِيَةً.

قال ابنُ الْمُنِيرِ: هَذَا مُخَالَفٌ لِعَادَةِ لُطْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِرُسُولِهِ ﷺ فِي التَّأْدِيبِ، وَمَرْجُوهٌ بِاللُّطْفِ حَيْثُ قَالَ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهْمَز﴾ [التوبة: ٤٣] بِدَآءِهِ بِالْعَفْوِ فَمَا كَانَ لَهُ أَنْ يَعْبُرَ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ.

قال الطَّبَّيُّ بَعْدَ حِكَايَتِهِ: جَاءَ أَغْلَظُ مِنْ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى التَّهْيِيجِ وَالْإِلْهَابِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] وَعَلَى التَّعْرِيزِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٥١٢)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٩٩).

﴿فَلَا تَكُنْ فِي مَرِيَّةٍ﴾ [السجدة: ٢٣]، ومن هذا الأسلوب قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ﴾  
 الْفَصِيحُ الرَّفِيعُ إِلَى نَسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال: كنى عن مباشرة النساءِ بالرَّفِثِ استِهْجَانًا  
 لِمَا وَجَدَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْإِبَاحَةِ كَمَا سَمَّاهُ اخْتِيَانًا.

قال السيوطي: ما قاله الطَّبِيُّ لا يُلَاقِي ما قاله ابنُ المُنِيرِ؛ فإنَّ ابنَ المُنِيرِ لم يُنكر  
 الخطابَ الواردَ من الله تعالى في هذا المعنى، وإنما أنكرَ قوله الرَّمُحْشَرِيُّ تغليظًا؛ فإنَّ هذه  
 اللفظة لا تليقُ، ولهذا عبَّرَ الطَّبِيُّ في الآية التي أوردَها بالتهيج والإلهاب، ولم يُحسِّنْ هو  
 ولا غيره أن يُعبَّرَ بالتغليظ، ولهذا قال السَّعْدُ التَّفْتَازَانِيُّ هنا: قد اسْتَفْهِحَتْ مِنَ المَصْنُفِ  
 هذه العبارة؛ فإنَّ العادة قد جَرَتْ بِاللُّطْفِ مع النَّبِيِّ ﷺ، فالأولى أَنَّهُ تَعْظِيمٌ لِحَنَابِهِ ﷺ  
 حيثُ عدَّ أدنى زَلَّةٍ غُلُوبًا، وهذا القولُ مع جلالَةِ قائِلِهِ لا يُنَاسِبُ؛ فَإِنَّهُ ﷺ مُنْزَعٌ عَنِ الزَّلَّةِ<sup>(١)</sup>.

٩ - الثالث: في تفسير قوله تعالى ﴿رُبِّدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ﴾  
 [آل عمران: ١٧٦] قال: وفي ذكر الإرادة إشعارًا بأنَّ كُفْرَهُمْ بلغ الغاية، حتَّى أرادَ أرحمُ  
 الرَّاحِمِينَ أن لا يكونَ لَهُمْ حَظٌّ مِنْ رَحْمَتِهِ.

تَبَعَ فِيهِ «الْكَشَّافُ» حيثُ قال: فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا قِيلَ: لا يَجْعَلُ لَهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ،  
 أَي: نَصِيبًا مِنَ الثَّوَابِ، وَلَهُمْ بَدَلُ الثَّوَابِ عَذَابٌ عَظِيمٌ، وَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي ذِكْرِ الْإِرَادَةِ؟  
 قلت: فائِدَتُهُ الْإِشْعَارُ بِأَنَّ الدَّاعِيَ إِلَى حِرْمَانِهِ وَتَعَذِّيهِمْ قَدْ خَلَصَ خُلُوصًا لَمْ يَبْقَ  
 مَعَهُ صَارْفٌ قَطُّ حِينَ سَارَعُوا إِلَى الْكُفْرِ تَنْبِيهًا عَلَى تِمَادِيهِمْ فِي الطُّغْيَانِ وَبُلُوغِهِمُ الْغَايَةَ  
 حَتَّى إِنَّ أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ يَرِيدُ أَنْ لا يَرْحَمَهُمْ.

قال الطَّبِيُّ: السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِهِ، وَالسُّؤَالُ مِنْ أَصْلِهِ غَيْرُ مُتَّجِهٍ لِأَنَّهُ  
 عَدُولٌ عَنِ الظَّاهِرِ، فَإِنْ قَوْلُهُ: ﴿رُبِّدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا﴾ اسْتِنَافٌ لِبَيَانِ الْمَوْجِبِ  
 كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: لَمْ يُسَارِعُوا فِي الْكُفْرِ مَعَ أَنَّ الْمَضْرَّةَ عَائِدَةً إِلَيْهِمْ؟ فَأَجِيبَ أَنَّهُ تَعَالَى يَرِيدُ  
 ذَلِكَ مِنْهُمْ فَكَيْفَ لا يُسَارِعُونَ<sup>(٢)</sup>.

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٥٦٠ - ٥٦١)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٢١٨).

(٢) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٦١١ - ٦١٢)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٣٧٤).

## سورة النساء

١٠ - تبع الزمخشري في موضع واحد، وهو في تفسير قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤] حيث قال: مفعول له، والمعنى: أحل لكم ما وراء ذلك إرادة أن تبتغوا... إلى آخره.

قال السيوطي: تبع فيه الزمخشري، فقال أبو حيان: إن فيه تحمیل لفظ القرآن ما لا يدل عليه، وتفسير الواضح الجلي بالمعقد، ودس مذهب الاعتزال في غضون ذلك دسًا خفيًا، إذ جعل قوله: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ على حذف مضافين، أي: إرادة كون ابتغائكم بأموالكم، وفسر الأموال بعد بالمهور وما يخرج في النكاح، فتضمن اختصاص إرادته بالحلال الذي هو النكاح دون السفاح، وظاهر الآية غير هذا الذي فهمه الزمخشري، إذ الظاهر أنه تعالى أحل لنا ابتغاء ما سوى المحرمات السابق ذكرها بأموالنا حالة الإحصان لا حالة السفاح، وعلى هذا الظاهر لا يجوز أن يُعرب ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ مفعولاً له كما قاله الزمخشري؛ لأنه فات شرط من شروط المفعول له، وهو اتحاد العامل في الفاعل والمفعول له؛ لأن الفاعل في قوله: ﴿أَحَلَّ﴾ هو الله تعالى، والفاعل في ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ هو ضمير المخاطبين، فقد اختلفا، ولما أحس الزمخشري بهذا جعل ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ على حذف (إرادة) حتى يتجدد في قوله: ﴿وَأَحَلَّ﴾ وفي المفعول له، ولم يجعل ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ مفعولاً له إلا على حذف مضاف وإقامته مقامه، وهذا كله خروج عن الظاهر بغير داع إلى ذلك<sup>(١)</sup>.

## سورة الأعراف

١١ - تبع الزمخشري في موضع واحد، وهو في تفسير قوله تعالى: ﴿لِبَيْدَىٰ هَٰذَا﴾ [الأعراف: ٢٠] حيث قال: وفيه دليل على أن كشف العورة في الخلوة - وعند الزمخشري: من غير حاجة - قبيح مستهجن في الطباع، وهذا مما تبع فيه «الكشاف».

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ٤٤ - ٤٥)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٥١٧).



قال ابن المنير: إن فيه ميلاً إلى الاعتزال، وأنَّ العقل يُقَبَّحُ ويُحَسَّنُ.  
قال: وهذا اللفظ لو صدرَ من السُّنِّي لكان تأويله أنَّ العقل أدرك المعنى الذي  
لأجله حَسَنَ الشَّرْعِ السَّرَّ وَقَبَّحَ الكَشْفَ<sup>(١)</sup>.

## سورة التَّوْبَةِ

١٢ - تبع الزَّمَخْشَرِيُّ في هذه السُّورَةِ في موضع واحد، وهو في تفسير قوله تعالى:  
﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ حيث قال: كناية عن خطئه في الإذن لهم؛ فَإِنَّ العَفْوَ مِنْ رَوادِفِهِ.  
قال السُّيُوطِيُّ: تبع في هذه العبارة السَّيِّئَةُ الزَّمَخْشَرِيُّ؛ مع أَنَّهُ العَلَمُ في استخراج  
المعاني.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: وقد أخطأ الزَّمَخْشَرِيُّ فيها خطأً فاحشاً، وهو بين  
أمرين: أن لا يكونَ هذا المعنى مُراداً فقد أخطأ، أو يكونَ مُراداً ولكن كنى الله عنه  
إجلالاً ورفعاً لقدره، أفلا يتأدَّبُ بِآدَابِ اللَّهِ تعالى لا سِيَّماً في حقِّ المُصْطَفَى ﷺ، وفي  
تقديم العَفْوِ إشعاراً بتَعْظِيمِ المُخَاطَبِ وتوقيره وتوقيرِ حُرْمَتِهِ.

وقال السَّجَّادُ نَدِيُّ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ تعليمٌ بعَظَمَتِهِ صلواتُ اللَّهِ وسلامُهُ عليهم،  
ولولا تصدِّي العَفْوِ في المقالِ ما قامَ بَصُولَةُ الخطابِ، وقد يُسْتَعْمَلُ فيما لم يَسْبِقْ فيه  
ذنبٌ، كما تقولُ لِمَنْ تَعْظُمُهُ: عفا الله عنك ما صنعتَ في أمري؟ ورضيَ الله عنك ما  
جَوَّابُكَ عن كلامي؟ ومنه قوله ﷺ: «لقد عَجِبْتُ مِنْ يُوسُفَ وَكَرَمِهِ وَصَبْرِهِ، وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَهُ».

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: ما كان يَنْبَغِي أن يُعْبَرَ بهذه العبارة الشَّيْئَةِ بعدما  
راعى الله رُسُولُهُ ﷺ بتقديم العَفْوِ وذكرِ الإذنِ المَبْنِي عَنِ عُلُوِّ الرِّبَّةِ وَقُوَّةِ التَّصَرُّفِ،  
وإيرادِ الكلامِ في صورة الاستفهامِ وإن كانَ القصدُ على الإنكارِ، على أن قولَهُم: عفا الله  
عنكَ، قد يقالُ عند تركِ الأُولَى والأَفْضَلِ، بل في مقامِ التَّعْظِيمِ والتَّجْجِيلِ مثل:  
عفا الله عنكَ ما صنعتَ في أمري<sup>(٢)</sup>.

(١) «أنوار التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ» (٢/ ٤١٧)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٦/ ٢٩٠).

(٢) «أنوار التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ» (٢/ ٦٦٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٧/ ٨٣).

## سورة يونس

١٣ - تبع الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿أَن أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ [يونس: ٢] حيث قال: في أفناء رجالهم دون عظيم من عظمائهم، وفي «الصحيح»: يقال: في أفناء الناس إذا لم يعلم مَن هو.

قال الشيخ سعد الدين: أي: مَن لا شهرة له بجاه ومال ورياسة ونحو ذلك مما يعدونه من أسباب العز والإجلال، وإلا فهو عندهم بحسب شرف النسب أظهر من الشمس.

وقال السيوطي: وهذه العبارة التي ذكرها البيضاوي تبع فيها الزمخشري، ولو تحامى عنها لكان أولى، والذي في تفسير قوله: ﴿إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ أي: مشهور بينهم يعرفون نسبه وجلالته وأمانته وعفته وصدقه كما قال في آخر السورة التي قبلها: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] فإن هذا هو محل إنكار العجب، فيكون هذا وجه مناسبة وضع هذه السورة بعد تلك، واعتلاق أول هذه بآخر تلك، ونظيره: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ﴾ [النحل: ١١٣]، ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩] وما كان للزمخشري أن يحمل لفظ القرآن معنى لا دلالة له عليه بالوضع، وفيه حكاية غص من هذا المقام الرفيع، زعمًا أنه يأخذ ذلك من أساليب البيان بطريق الالتزام، لا سيما وغيره من وجوه البيان أظهر وأنسب وأوفق لما ختمت به السورة المتقدمة، والله ولي التوفيق<sup>(١)</sup>.

١٤ - قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] تبع الزمخشري في تفسير هذه الآية حيث قال: وقيل: الحسنى الجنة، والزيادة اللقاء.

قال السيوطي: ما أنصف البيضاوي حيث جعل هذا القول آخر الأقوال وأضعفها،

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٨-٩)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٧/ ١٩٩).

ورَجَّحَ أَنَّ الْحُسْنَى: المَثُوبَةُ وَالزِّيَادَةُ هُوَ مَا يَزِيدُ عَلَى المَثُوبَةِ تَفَضُّلاً، وَلَمْ يَحِكْ بِقِيلَ، مَعَ أَنَّ الثَّابِتَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ كَمَا فِي الْأَحَادِيثِ، وَالْآثَارُ كَثِيرَةٌ بِهَذَا التَّفْسِيرِ، وَلَعَلَّ الْبِيضَاوِيَّ سَهَا عَنْ كِتَابَةِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَمَشَى عَلَيْهِ، وَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ: وَرَعَمَتِ الْمَشَبَّهُةُ وَالْمُجَبَّرَةُ أَنَّ الزِّيَادَةَ هِيَ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى، وَجَاؤُهَا بِحَدِيثِ مَرْقُوعٍ. قَالَ الطَّبَّيُّ: هُوَ عِنْدَهُ بِالْقَافِ، أَي: مُفْتَرَى، وَأَمَّا عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْفَاءِ. وَقَالَ فِي «الْإِنْتِصَافِ» مُنْكَرًا عَلَيْهِ: بَلْ كَذَبُوا بِمَا لَمْ يَحِيطُوا بِعِلْمِهِ، وَالْحَدِيثُ مُدَوَّنٌ فِي الصَّحَاحِ، وَقَدْ جَعَلَ أَنَّ أَهْلَ السَّنَةِ جَاؤُوا بِهِ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ فَحَسَبَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>.

### سورة مريم

١٥ - تَبَعَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] حَيْثُ قَالَ: فِينَا هِيَ فِي مُغْتَسِلِهَا أَتَاهَا جَبْرِيلُ مُتَمَثِّلًا بِصُورَةِ شَابٍّ أَمْرَدٍ سَوِيٍّ الْخَلْقِ تَسْتَأْنِسُ بِكَلَامِهِ، وَلَعَلَّهُ لَتَهْيِيجِ شَهَوَاتِهَا فَتَنَحَدَّرَ نُطْفَتُهَا إِلَى رَحِمِهَا. قَالَ السُّيُوطِيُّ: كَانَ الْبِيضَاوِيُّ فِي غُنْيَةٍ عَنِ هَذَا الْكَلَامِ، وَلَكِنْ هَذِهِ ثَمَرَةُ التَّوَعُّلِ فِي الْفَلَسَفَةِ<sup>(٢)</sup>.

### سورة المؤمنون

١٦ - تَبَعَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] حَيْثُ قَالَ: نَدَاءٌ وَخِطَابٌ لِجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ لَا عَلَى أَنَّهُمْ خُوطِبُوا بِذَلِكَ دَفْعَةً لِأَنَّهُمْ أُرْسِلُوا فِي أَرْزَمَةٍ مُخْتَلِفَةٍ، بَلْ عَلَى مَعْنَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ خُوطِبَ فِي زَمَانِهِ. قَالَ السُّيُوطِيُّ: تَبَعَ فِي ذَلِكَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ». وَقَالَ صَاحِبُ «الْإِنْتِصَافِ» - وَتَبِعَهُ الطَّبَّيُّ -: هَذِهِ نَفْحَةٌ اعْتَرَا لَيْئَةً، فَمَذْهَبُنَا أَنَّ اللَّهَ

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٧/ ٢٢٧).

(٢) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٥٤٢)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٨/ ٥٣٠).

تعالى في الأزل مُتَكَلِّمٌ أَمْرٌ نَاهٍ، ولا يشترطُ في الأمرِ وجودُ المأمورين، بل الخطابُ أزلًا على تقديرِ وجودِ المُخاطَبين، والمعتزلةُ أنكَروا قِدَمَ الكلامِ فَحَمَلُوا الآيةَ على خلافِ ظاهرِها، وما ذكروه جارٍ في جميعِ الأوامرِ العامةِ للأُمَّةِ<sup>(١)</sup>.

### سورة الحديد

١٧ - تبعَ الزَّمَخْشَرِيُّ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ﴾ [الحديد: ٨] حيثُ قال: أي: وقد أخذَ اللهُ ميثاقَكُمْ بالإيمانِ قَبْلُ، وذلك بنصبِ الأدلَّةِ والتَّمَكُّنِ مِنَ النَّظَرِ. قال السُّيُوطِيُّ: تَبَعَ «الكشَّاف».

وقد قال ابنُ المنيرِ: وماذا عليه أن يحملَ الأخذَ على حقيقته، وهو المأخوذُ يومَ الدَّرِّ، فكلُّ ما أجازَهُ العقلُ ووردَ بِهِ السَّمْعُ وجبَ الإيمانُ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

### سورة التَّحْرِيمِ

١٨ - تبعَ الزَّمَخْشَرِيُّ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ﴾ [التَّحْرِيم: ١]، حيثُ قال: واللهُ غَفُورٌ لك هذه الزَّلَّةُ؛ فَإِنَّهُ لا يجوزُ تحريمُ ما أحلَّ اللهُ.

قال السُّيُوطِيُّ: اللهُ أَكْبَرُ! أَسْتَغْفِرُ اللهَ مِنْ هذهِ الكلمةِ الشَّنْعاءِ، وما حَكَيْتُهَا هنا إِلَّا لَأَرُدَّهَا وَأَحْذَرَ النَّاسَ مِنْهَا، والبيضاويُّ تبعَ الزَّمَخْشَرِيَّ، وقد أَطْبَقَ الأئِمَّةُ على التَّشْنِيعِ عليه فيها.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: افترى الزَّمَخْشَرِيُّ على رسولِ اللهِ ﷺ بتحريمِ ما أحلَّ اللهُ تعالى؛ فَإِنَّهُ ليس لأحدٍ أن يعتقِدَ حِلَّ ما حَرَّمَ اللهُ، وذلك لا يَصْدُرُ مِنْ مُؤْمِنٍ، وأَمَّا مُجَرَّدُ الامتناعِ مِنَ الحلالِ فقد يكونُ مُؤَكِّدًا باليمينِ، وليس هذا من ذلك، وغايةُ الأمرِ أَنَّهُ حَلَفَ لا يَقْرُبُ مَارِيَّةَ، فنزلتْ كَفَّارَةُ اليمينِ، وَمَعَاذَ اللهِ وحاشا اللهُ مما نسبَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ<sup>(٣)</sup>.

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٧٨٠ - ٧٨١)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٩/ ٢٨٨).

(٢) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٢٥ - ٢٢٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١١/ ٤٦٢).

(٣) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٣١٤)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١١/ ٥٦٩).

## سورة المزمل

١٩ - تبع الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ﴾ [المزمل: ١] حيث قال: سُمِّيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ تهجيناً لما كان عليه.

قال السيوطي: تبع فيه الزمخشري.

وقال صاحب «الانتصاف»: هذا القول سوء أدب، والعلماء من أهل السنة جعلوا نداءه بالمزمل وغير ذلك من صفاته تشريفاً له إذ لم يناد به باسمه ﷺ<sup>(١)</sup>.

## سورة المدثر

٢٠ - تبع الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عَدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المدثر: ٣١] حيث قال: وما جعلنا عددهم إلا العدد الذي اقتضى فتنتهم، وهو التسعة عشر.

قال السيوطي: تبع الزمخشري.

وقد قال أبو حيان إنه تحريف لكتاب الله إذ زعم أن معنى: ﴿إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾: إلا تسعة عشر، وهذا لا يذهب إليه عاقل، ولا من له أدنى ذكاء.

وقال صاحب «الانتصاف»: ما ألجأ الزمخشري إلى ذلك إلا الاعتقاد أن الله سبحانه وتعالى ما فتنتهم، وبُنِيت هذه العقيدة<sup>(٢)</sup>.

## سورة عبس

٢١ - تبع الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ (١) أن جأه الأعمى [عبس: ١-٢] حيث قال: وذكر الأعمى لزيادة الإنكار كأنه قال: لكونه أعمى.

قال السيوطي: تبع في ذلك الزمخشري.

وقد قال ابن المنير: غلظ في كلامه، وما كان ينبغي له ذلك.

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/٣٨٩ - ٣٩٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/٨٦).

(٢) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/٤٠٨)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/١١١).

وقد تَبَعَ الزَّمَخْشَرِيُّ أيضاً في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا﴾ [عبس: ٢٦] حيثُ قَالَ: وَأَسَدَ الشَّقِّ إِلَى نَفْسِهِ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى السَّبَبِ. قال السُّيُوطِيُّ: تَبَعَ فِي ذَلِكَ الزَّمَخْشَرِيُّ. وقال ابنُ المنيرِ: ما رأيتُ كالْيَوْمِ عبداً يَنَازِعُ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ في قوله: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا﴾ فيجعلُ هذه الإضافةَ إلى الله عَزَّ وَجَلَّ مَجَازاً، ويجعلُ إضافةَ شَقِّ الأرضِ إلى الحارثِ حَقِيقَةً<sup>(١)</sup>.

### سورة التَّكْوِيرِ

٢٢ - تَبَعَ الزَّمَخْشَرِيُّ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِجُنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢] حيثُ قال: واستدلَّ بذلك على فضلِ جبريلَ على مُحَمَّدٍ عليهما الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، حيثُ عدَّ فضائلَ جبريلَ واقتصرَ على نفيِ الجُنُونِ عن النَّبِيِّ ﷺ. قال صاحبُ «الانتصاف»: ما يَرْضَى له جبريلُ هذا التفسيرَ الْمُقْتَضِيَّ لَتَنْقِصِ البشيرِ النَّذِيرِ وَتَفْضِيلِهِ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

### سورة أَلْمِ نَشْرَحْ

٢٣ - تَبَعَ الزَّمَخْشَرِيُّ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ (٢) الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ [الشرح: ٢-٣] حيثُ قال: وهو ما نُقِلَ عَلَيْهِ مِنْ فَرَطَاتِهِ قَبْلَ الْبَعْثَةِ. وهذه مقالةٌ اعْتَرَايَتْهُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ مَعْصُومٌ قَبْلَ الْبَعْثَةِ كَمَا بَعْدَهَا<sup>(٣)</sup>.

### سورة الْكَافِرُونَ

٢٤ - تَبَعَ الزَّمَخْشَرِيُّ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكَافِرُونَ: ٣]

(١) «أنوار التَّنْزِيلِ وأسرار التَّأْوِيلِ» (٥/ ٤٧٥)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ١٨٦).

(٢) «أنوار التَّنْزِيلِ وأسرار التَّأْوِيلِ» (٥/ ٤٨١)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ١٩٤).

(٣) «أنوار التَّنْزِيلِ وأسرار التَّأْوِيلِ» (٥/ ٥٤٣ - ٥٤٤).

حيث قال: وإنما لم يُقَل: ما عَبَدْتُ؛ لِيُطَابِقَ ﴿مَا عَبَدْتُمْ﴾؛ لَأَنَّهُمْ كانوا موسومينَ قبل المبعثِ بعبادة الأصنام، وهو لم يَكُن حينئذٍ مؤسوماً بعبادة الله تعالى.

قال صاحبُ «الانتصاف» إِنَّهُ خَطَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلِهِ الْفَاسِدِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ مُتَعَبِّدًا قَبْلَ الْوَحْيِ؛ لِمَا وَرَدَ أَنَّهُ كَانَ يَتَحَنَّنُ فِي غَارِ حِرَاءَ.

وقال أبو حَيَّان: هذا سوءُ أدبٍ عَلَى مَنْصِبِ النُّبُوَّةِ لَأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُوحِّدُ اللَّهَ تَعَالَى مُجْتَنِبًا لِأَصْنَامِهِمْ يَحُجُّ بَيْتَ اللَّهِ تَعَالَى وَيَقِفُ بِالْمَشَاعِرِ وَيُؤَدِّي النُّسُكَ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمْخَشَرِيُّ مَذْهَبُ مَرْجُوْحٍ سَاقِطُ الْإِعْتِبَارِ؛ لِمَا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَالْأَثَارِ الصَّرِيحَةِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَحَنَّنُ وَكَانَ يَتَعَبَّدُ؛ كَانَ يَصُومُ، كَانَ يَطُوفُ، كَانَ يَقِفُ بِعَرَفَةَ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَمْ يُقَلْ بِخِلَافٍ إِلَّا مَنْ شَدَّ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ لَا يُعْتَبَرُ قَوْلُهُمْ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى كَلَامِهِمْ<sup>(١)</sup>.

وهذا آخِرُ مَا جَرَى بِهِ الْقَلَمُ، وَانْتَهَى بِهِ الرَّقْمُ، مِمَّا سَهَا بِهِ الْبِيضَاوِيُّ وَارْتَكَبَهُ تَبْعاً لِلزَّمْخَشَرِيِّ، وَهُوَ مَشْيَةُ قَلَمٍ؛ لِأَنَّ الْبِيضَاوِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا وَالْمَرْتَبَةِ الْكُبْرَى فِي الْإِعْتِقَادِ الْمَوَافِقِ لِأَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، بَلْ هُوَ الْقَائِمُ عَلَى قَدَمِ صِحَّةِ الْإِعْتِقَادِ، وَالْمُتَبَاعِدُ عَنْ قَوَاعِدِ أَصُولِ الْفَسَادِ.

وكان الفراغُ عَلَى يَدِ مُلَخِّصِهِ أَحْمَدَ النَّوْبِيَّ بِالطَّائِفِ فِي سَادَسَ عَشَرَ شَوَالٍ (١٠٢٧) نَفَعَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الْمُسْلِمِينَ، آمِينَ.

\*\*\*

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٥٩١)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ٣٤١).

## الفصل الثالث

### وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

وقفنا بحمد الله تعالى على أكثر من ثلاث مئة نسخة خطية موزعة بين مكتبات العالم، ثم قمنا بفحصها والنظر فيها وتقييم كل واحدة منها من حيث جودتها وضبطها ومقابلتها على أصول سابقة لها ومعرفة ناسخها وغير ذلك، ثم انتخبنا أربعة أصول نفيسة لـ «تفسير البيضاوي»، ليخرج بهذه الحلة المتقنة البهيّة.

وهذا وصف لكل واحدة منها مُرتبة حسب التاريخ.

١ - النسخة الأولى: النسخة المكتوبة بخط العلامة عبد الصمد بن محمود الفاروقي الفارابي تلميذ المصنّف:

وهي من محفوظات مكتبة أرضروم، تحت رقم (١٩) (١).

وناسخها: تلميذ الإمام ناصر الدين البيضاوي غياث الدين عبد الصمد بن محمود بن عبد الصمد الفاروقي الفارابي، (ت بعد ٧٠٧هـ): فقيه أصولي، من تصانيفه: «شرح طوابع الأنظار» و«شرح منهاج الوصول» كلاهما لشيخه البيضاوي (٢).

وقد فرغ من نسخها في أواسط جمادى الأولى لسنة (٦٩٢هـ) بعد وفاة المصنّف بعام واحد كما نصّ عليه في خاتمتها.

(١) وقد كان للأخ الصديق الأستاذ بلال الأرنؤجاني الفضل في تصوير هذه النسخة وإرسالها لنا، فالحمد له.

(٢) انظر: «هدية العارفين» للبغدادى (١/ ٥٧٤).



وهي نسخة تقع في مجلدين وقفنا على المجلد الثاني منهما، وهو يبدأ من سورة الكهف إلى آخر القرآن، ويقع في (٣٤٨) ورقة، وفي الصفحة الواحدة نحو (٢٣) سطراً، وفي كل سطر نحو (١٥) كلمة.

والنسخة ملونة خطها جيد مضبوطة بالشكل، خطت بمداد أسود، وخطت آياتها بمداد أحمر إلى نهاية سورة النور، وخطت الآيات بمداد أسود وميزت بخط أحمر فوقها من أول سورة الفرقان إلى آخر القرآن، ولا تكاد تخلو ورقة من هذا المجلد من حواشي وتعليقات تكثر فيها الأحاديث والآثار.

وجاء على غلاف النسخة أن هذه النسخة وقف لجامع لالا باشا، وعليها تملكات لمحمود الأرموي، وابنه مصطفى.

وجاء في الورقة الأخيرة بخط الناسخ: «انتقل هذا المجلد مع شقيقه الأول إلى مولانا قطب دائرة أبي محمد... يديم الله أفضاله... الشرعية، كتبه عبد الصمد بن محمود»، وكتب بعده بخط مغاير: «ثم انتقل منه إلى أفقر عباد الله تعالى حسين بن إبراهيم الشرواني...».

وجاء في خاتمة النسخة الخطية: «تم المجلد الثاني من كتاب أنوار التنزيل وأسرار التأويل آخر مصنفات الإمام الأعظم المرحوم السعيد الشهيد قاضي قضاة المسلمين وارث علوم الأنبياء والمرسلين خاتم المجتهدين ناصر الملة والحق والدين أبي سعيد عبد الله بن الإمام المعظم المغفور إمام الحق والدين عمر البيضاوي قدس الله أرواحهما المطهرة وجزاهما عن الإسلام والمسلمين خيراً مع المجلد الأول على يدي العبد المذنب الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد الصمد محمود بن عبد الصمد الفاروقي في أواسط جمادى الأولى لسنة اثنتين وتسعين وستمئة، وقد انخرط المصنف سقى الله ثراه ورزى عنه وأرضاه في سلك الجواهر القدسية بتبريز متعزياً عن جلباب الجسمية

في سؤال لسنة إحدى وتسعين وستمئة أسأل الله تعالى له الرضوان ولنفسه الرحمة والغفران والحمد لله حمداً يَكْفِي نِعَمَهُ ويوافي مزيده وصلواته على محمد وآله.

ولهذه النص في خاتمة النسخة أهمية بالغة وخطر كبير في تحديد تاريخ وفاة الإمام البيضاوي، بعد اختلاف المترجمين له في ذلك، وقد مضى الحديث عن ذلك في ترجمته.

## ٢- النسخة الثانية: نسخة العلامة التفتازاني التي كتبها بخطه.

وهي من محفوظات مكتبة خالد أفندي الموجودة في المكتبة السليمانية في إسطنبول، تحت رقم: (١).

وناسخها هو العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني السمرقندي (ت ٧٩٢هـ)، له حاشية مشهورة على «الكشاف» وافاه الأجل قبل إتمامها، ونقل عنها السيوطي في «حاشيته على تفسير البيضاوي» وأصحاب الحواشي مواضع كثيرة تشهد ببرايعته في الفنون، وتظهر تديقه وتحقيقه في المسائل المشككة وقدرته على تحريرها وكشف معضلاتها.

ولم يكتب في قيد الفراغ أو في هوامش النسخة اسم السعد التفتازاني أو ما يدل عليه، وإنما كتب في رأس الورقات الأول من النسخة أنها بخطه.

وتأكد لنا ذلك بالمقارنة مع خطه المعروف في بعض نسخ كتبه وأسلوبه فيه، مع سؤال أهل العلم ممن خبروا أسلوبه وطريقته.

وتقع النسخة في مجلد واحد، في (٣٨٦) ورقة، في كل صفحة (٢٩) سطراً، وفي السطر (٢٣) كلمة تقريباً.

وهي نسخة تامة ضبطها متفاوت كثرة وقلة، فبعض الورقات غير مضبوطة وبعضها مضبوطة ضبطاً تاماً وبعضها ضبطاً متوسطاً، خطها نسخي دقيق، كتبت بمداد أسود، وخطت الآيات بخط ثلث كبير.

وعلى النسخة حواشٍ بخطٍ دقيقٍ جداً في الهوامش وبين الأسطر، مختلفة كثيرة وقلة وطولاً وقصرًا.

ولم يُقَيِّدْ تاريخُ كتابةِ النسخة، وعلى النسخة آثارُ ترميمٍ في ثلثها الأول، والأوراق ما بين (٢٧) و(٣٤) كتبت بخطٍ مغايرٍ على نفس الأسلوبِ المتبع في النسخة.

وجاء في رأسِ الورقة الأولى من النسخة: تفسيرُ بيضاوي بخطِ سعد الدين التفتازاني، وتحتَه تملُّكٌ: استصحبه الفقيرُ الحاجُّ عثمان المطلبي.

وفي رأسِ الورقة الثالثة: هذه نسخة التفتازاني بخطه فاعرفه، وتحتَه تملُّكٌ: ممَّا أنعمَ اللهُ تعالى على عبده الفقيرِ سيِّد محمد حاكم الحسيني عُفِرَ له. وختَمَ مطموسٌ لم يُعرَفَ ما كتَبَ فيه.

وكتبَ في الورقة الثانية بخطِ التعليق: «هذا أنوارُ التنزيلِ وأسرارُ التأويلِ للعلامةِ الفاضلِ حجةِ الحقِّ على الخلقِ الشيخ الإمام الهمامِ أفضل المتقدمين وأستاذ المتأخرين مولانا وأولانا ناصر الملة والدنيا والدين القاضي البيضاوي رضي الله تعالى عنه وأسكنه في فرايس جنانه».

وكتب عنوان الكتاب بخطِ الثلث في الورقة الرابعة:

«كتابُ تفسيرِ المو... المعظمِ سلطانِ القضاةِ العظامِ مفتي الفريقين وإمامِ المذهبين شافعي الزمانِ قطبِ المحققين القاضي ناصرِ المسلمين والدينِ البيضاوي رحمه الله عليه رحمةً واسعة».

وكتبَ تحتَه تملُّكٌ لم يُعرَفَ صاحبه، لكن سبق بأوصافِ الثناء والتبجيل، حيثُ كتب: «صاحبه ومالكه المولى الأعظم... والحكام، منبرِ الشرائع والأحكام الحسيب النسيب... الحاج... الحرمين، غوث زوَّارِ بيتِ الله الحرامِ قُدوة... والزاهدين... الأعدل الأحكم ملك قضاة... عمدة... أدام الله...»، وكتبَ في جوانبِ الورقة أدعيةً وآثارَ وأشعارَ وتملكاتٍ أخرى.

وجاء في ختام النسخة: «وقد اتَّفَقَ إتمامُ تعلّيقِي على هذا الكتابِ المُنطَوِي على فوائدَ فرائدَ ذوي.... ب المشتملِ على خلاصةِ أقوالِ أكابرِ الأئمةِ وصفوة... أعلامِ الأئمةِ في تفسيرِ القرآنِ وتحقيقِ معانيه والكشفِ عن ألفاظِهِ ومُعْجَزَاتِ بَيَانِهِ مع الإيجازِ الخالي عن الإخلالِ والتَّخْلِيسِ المعادي عَن الإِهْلَالِ، الموسومِ بأنوارِ التَّنْزِيلِ....»، والورقة الأخيرة التي فيها تَمَمَةُ الكلامِ مفقودةٌ.

### ٣- النسخةُ الثالثةُ: نسخةُ العلامةِ الخياليِّ المكتوبةُ بخطِّهِ.

وهي من مَحفوظاتِ مكتبةِ أسعدٍ أفندي الموجودةِ في المكتبةِ السُّلَيْمانيَّةِ في إسطنبول، تحتَ رقمِ: (٤٠).

ناسخها: العلامةُ شمسُ الدِّينِ أحمدُ بنُ موسى الشَّهيرُ بالخياليِّ (ت ٨٨٦هـ أو ٨٧٠هـ).

قال طاشكُبري زاده بعد أن ساقَ ترجمتهُ في «الشَّقَائِقُ النُّعْمَانِيَّةُ»: «ورأيتُ أيضًا بخطِّهِ تفسيرَ القَاضِي البِيضَاوِيِّ وكتبَ على حَوَاشِيهِ كثيرًا مِن أَفكارِهِ اللطيفةِ»<sup>(١)</sup>.

وهي نسخةٌ تامَّةٌ، مكتوبةٌ بخطِّ التَّعليقِ الدَّقِيقِ، غيرُ منقوطةٍ في غالبها، حُطَّتْ بمدادِ أسودَ، ومُيزَتِ الآياتُ بخطِّ أحمرَ فوقها، وحُطَّتْ أسماءُ السُّورِ وعددُ آياتِها بمدادِ أحمرَ، وفيها حواشٍ على الهوامشِ.

وتقعُ في مجلِّدٍ واحدٍ، من جزأين، عددُ أوراقِها (٣٢١) ورقة، في كلِّ صفحة (٣١) سطرًا، وفي السطرِ (٢٣) كلمة تقريبًا.

(١) العلامة المتكلم الأصولي شمس الدين أحمد بن موسى الشهير بالخيالي، كان مدرساً بالمدرسة السلطانية في بروسة ثم في أزميق، وله حواشٍ على «منتهى السُّؤل» و«التجريد» و«شرح العقائد» وغيرها، وسُمِّي بالخيالي لشدة نحوله، توفي سنة ٨٦٨ أو ٨٧٠هـ عن ثلاثٍ وثلاثين سنةً، انظر: «الشَّقَائِقُ النُّعْمَانِيَّةُ» (ص: ٧٨).

وُكْتُبَ عَلَى الْوَرَقَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ بِالْعُثْمَانِيَّةِ عِبَارَتٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ النُّسْخَةَ بَخْطُ الْعَلَّامَةِ الْخَيَالِي، وَعَلَيْهَا تَمْلُكَاتٌ أَيْضًا.

جاء في خاتمة المجلد الأول: «الحمد لله وليّ الإنعام على ما.... الختم والإتمام واتفق ذلك صبيحة يوم السبت من شهر ذي القعدة سنة ثلاث وستين<sup>(١)</sup> وثمان مئة هجرية»، ثم كُتِبَ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَدَادٍ أَحْمَرَ: «يَتْلُوهُ الْمَجْلَدُ الْأَخِيرُ مِنْ سُورَةِ كَهْيَعَصْ إِلَى الْآخِرِ». وجاء في خاتمة المجلد الثاني: «تَمَّ النِّصْفُ الْآخَرُ مِنَ التَّفْسِيرِ بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْقَدِيرِ فِي أَوَاخِرِ ذِي الْقَعْدَةِ مِنْ سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَثَمَانٍ مِئَةً».

#### ٤. النُّسْخَةُ الرَّابِعَةُ: نَسْخَةُ الْعَلَّامَةِ نَاصِرِ الدِّينِ الطَّبَّلَاوِيِّ الْمَكْتُوبَةِ بِخَطِّهِ.

وهي من مَحْفُوظَاتِ مَكْتَبَةِ الشَّهِيدِ عَلِيِّ بَاشَا الْمَوْجُودَةِ فِي الْمَكْتَبَةِ السُّلَيْمَانِيَّةِ فِي إِسْطَنْبُولَ، تَحْتَ رَقْمٍ: (٦٤).

وناسخها هو الْعَلَّامَةُ نَاصِرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمِ الطَّبَّلَاوِيِّ (ت ٩٦٦هـ)<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يُكْتَبَ فِي قَيْدِ الْفَرَاغِ أَوْ فِي هَوَاشِ النَّسْخَةِ اسْمُ الطَّبَّلَاوِيِّ أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا كُتِبَ فِي أَعْلَى الْوَرَقَاتِ الْأُولِ أَنَّهَا بِخَطِّهِ، فَكُتِبَ فِي رَأْسِ الْوَرَقَةِ الثَّانِيَةِ: «تَفْسِيرُ الْقَاضِي الْبِيضَاوِيِّ بِخَطِّ الْفَاضِلِ الْعَلَّامَةِ الطَّبَّلَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ»، وَتَأَكَّدَ لَنَا ذَلِكَ بِالْمُقَارَنَةِ مَعَ خَطِّهِ فِي بَعْضِ الْمَخْطُوطَاتِ، وَأَسْلُوبِهِ فِي النَّسْخِ<sup>(٣)</sup>.

(١) لعله وهم صوابه: وخمسين، لأن نهاية المجلد الثاني كانت في ست وخمسين وثمان مئة.

(٢) ناصر الدين محمد بن سالم الطبللاوي المصري الشافعي، من كبار علماء الشافعية بمصر، ولقب بشيخ الإسلام، عاش نحو مئة سنة. وانفرد في كبره بإقراء العلوم الشرعية وآلاتها كلها حفظًا، من شيوخه زكريا الأنصاري، والسيوطي، والديمي، وغيرهم، له (شرحان) على (البهجة الوردية) لابن الوردی، وغيرها من التأليف، توفي بمصر سنة ٩٦٦هـ. انظر: «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» (٢/ ٣٢)، و«الأعلام» (٦/ ١٣٤).

(٣) ناصر الدين الطبللاوي اسم يطلق على عالَمين جليلين، أحدهما محمد بن سالم، والآخر سبطه منصور بن محمد (ت ١٠١٤هـ)، ولم تحدد العبارة المشار إليها أيهما المقصود، لكن بمقارنة خط =

وتقع النُّسخة في مجلدٍ واحدٍ، في (٥٣٨) ورقة، في كلِّ صَفْحَةٍ (٣١) سطرًا، وفي السَّطْرِ (١١) كلمةً تقريبًا.

وهي نسخةٌ تامَّةٌ متقنة، والضَّبْطُ فيها قليلٌ، وضُبِطت فيها المواضعُ المُشكلةُ في الغالبِ.

خطُّها نسخيٌّ متوسطُ الحجم، كُتِبَتْ بمدادٍ أسودَ، وخُطَّت الآياتُ بمدادٍ أحمرَ، وكتبت أسماء السور بالحمرة وخط الثلث كبير الحجم، وكل ذلك ضمن إطارٍ مُذهَّبٍ يزيِّن الصفحات.

وعلى النُّسخة حواشٍ بخطٍ دقيقٍ فيها إلحاقاتٌ وتصحيحٌ وبعضُ فروق النسخ، مما يدلُّ على أن النُّسخة مُقابلةٌ، وفيها بعضُ الحواشي المنقولة عن بعض العلماء كسعدي وعصام الإسفراييني وغيرهم من أصحاب الحواشي على تفسير البيضاوي. ولم يُقَيَّد تاريخُ كتابة النُّسخة، ولا مكانُ النسخ أو اسمُ النَّاسِخ في قيد الفراغ.

وكتب في أعلى الورقة الأولى من المخطوط: «تفسير بيضاوي بخط طبلاوي»، وكتب بجانبها بعضُ الأدعية، وإشاراتٌ إلى بعض المواضع في الكتاب.

وكتب في أعلى الورقة الثانية: «تفسير القاضي البيضاوي بخط الفاضل العلامة الطبلاوي رحمه الله»، وكتب تحتها بعضُ الفوائد، وبعضُ المجربات، وفي الورقة التي تليها فهرسٌ بأسماء السور وأرقام صفحاتها في هذا الكتاب، وبجانبها بعضُ الحكم.

---

= النسخة مع خطيهما، تأكد لنا أن كاتب النسخة هو ناصر الدين محمد بن سالم، وقد نسخ بخطه كتاب «أطراف عجائب الآيات والبراهين» لليافعي، المحفوظ بمكتبة السلطان أحمد الثالث بإستانبول برقم: (١٤٣٤). ولسبطه منصور بن محمد عدة نسخ بخطه في المكتبة الأزهرية اطلعنا عليها وهي مغايرة لخط هذه النسخة.

وكتب بخط الثلث في صفحة الغلاف ضمن مُستطيل مُزركشي مذهبٍ على نمط النسخ الخزائية: «كتاب أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، وكتب تحته ضمن دائرة مُزخرفية: «تأليف الشيخ الإمام المحقق العلامة والبحر التحرير المدقق الفهامة أستاذ المفسرين قدوة المؤولين لسان المتكلمين وحجة المؤلفين وحيد دهره وفريد عصره حافظ الملة والدين ناصر الدين البيضاءي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنّته بمحمد وآله وأصحابه».

وفي يسار الصفحة ختم مكتبة الشهيد عليّ، مكتوب فيه: «مما وقفه الوزير الشهيد علي باشا رحمه الله تعالى بشرط أن لا يخرج من خزائنه».

وجاء في خاتمة النسخة: «تم أنوار التنزيل وأسرار التأويل، والحمد لله وحده، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم».

وفي الهامش بخط مُغاير: «بلغ مُقابلةً على أصلٍ صحيح، فصَحَّ إن شاء الله وصار للنّاظر مُريح».

**والحمد لله رب العالمين**

\*\*\*

# صور المخطوطات



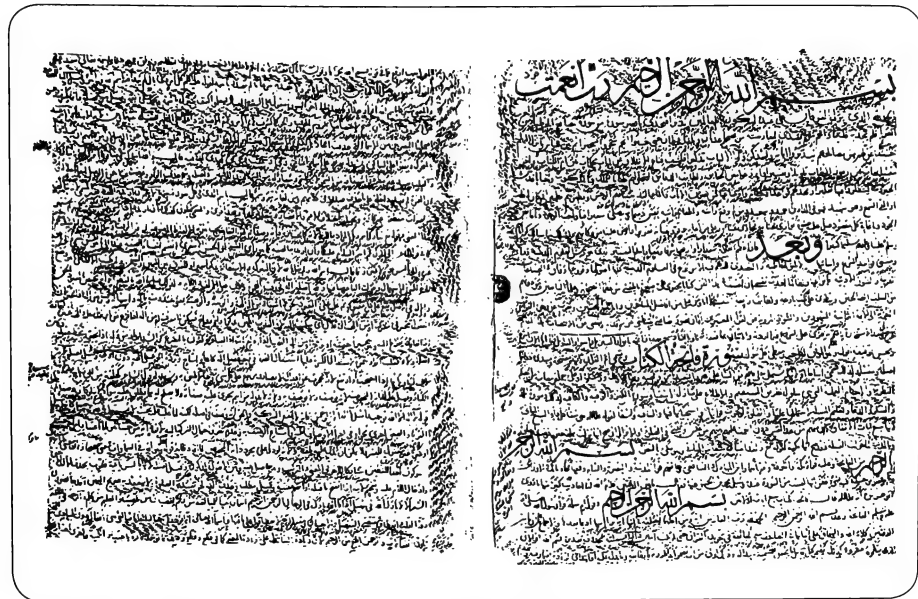




صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة جامعة أضرورم في تركيا، بخط الفقيه الفاروقي تلميذ العلامة البيضاوي



صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة جامعة أضرورم، بخط الفقيه الفاروقي تلميذ العلامة البيضاوي



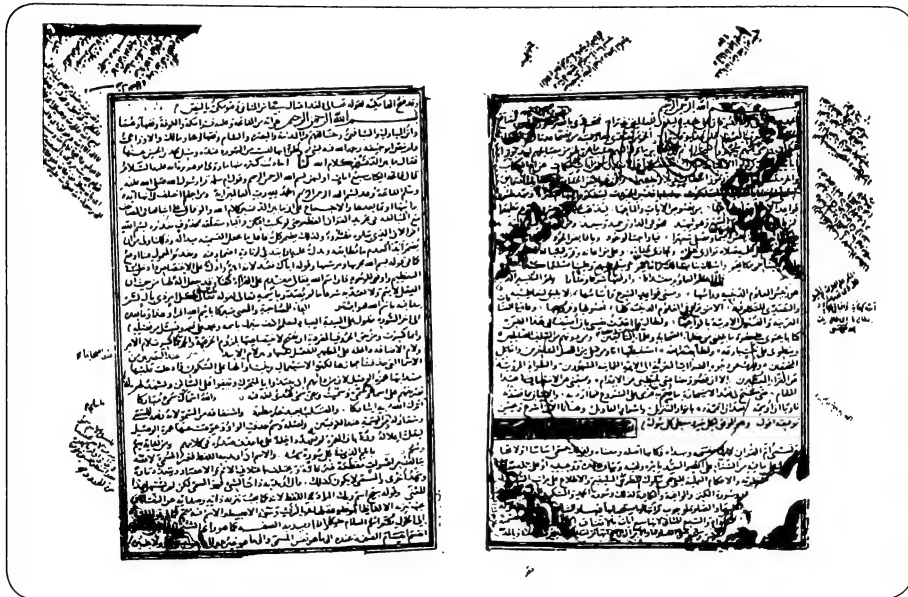
صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة خالد أفندي آك بخط العلامة الفتازاني



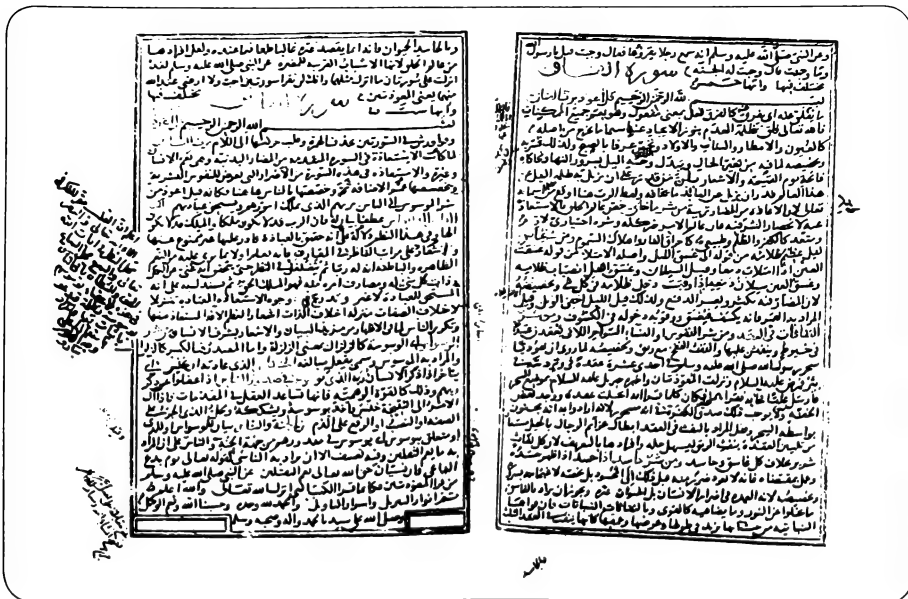
صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة خالد أفندي آك، بخط العلامة الفتازاني

[illegible][illegible]

درود بر محمد و آل محمد  
و بر ائمه اطهار علیهم السلام



صورة الورقة الأولى من مكتبة الشهيد علي باشا بخط العلامة ناصر الدين الطباوي



صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة الشهيد علي باشا بخط العلامة ناصر الدين الطباوي

# أَهْوَاءُ التَّيْنِ يَا وَاسِعَةُ التَّأْوِيلِ

تَأَلَّفَ الْعَلَّامَةُ  
الْقَاضِيُ الْبَيْضَاوِيُّ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نَزَلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ<sup>(١)</sup> لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا، فَتَحَدَّى بِأَقْصَرِ سُورَةٍ مِنْ سُورِهِ مَصَاقِعَ<sup>(٢)</sup> الْخُطْبَاءِ مِنَ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ<sup>(٣)</sup> فَلَمْ يَجِدْ بِهِ قَدِيرًا، وَأَفْحَمَ مَنْ تَصَدَّى لِمَعَارِضِهِ مِنْ فُصَحَاءِ عَدْنَانَ وَبُلْغَاءِ قَحْطَانَ حَتَّى حَسِبُوا أَنَّهُمْ سُحُرُوا وَتَسْحِيرًا، ثُمَّ بَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ حَسْبَمَا عَنْ لَهُمْ مِنْ مَصَالِحِهِمْ لِيَذَّبُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ تَذَكِيرًا، فَكَشَفَ قِنَاعَ الْإِنْغِلَاقِ عَنْ آيَاتٍ مُحْكَمَاتٍ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٍ هُنَّ رُمُوزُ الْخُطَابِ تَأْوِيلًا وَتَفْسِيرًا، وَأَبْرَزَ غَوَامِضَ الْحَقَائِقِ وَلَطَائِفَ الدَّقَائِقِ؛ لِيَتَجَلَّى لَهُمْ خَفَايَا الْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ، وَخَبَايَا قُدْسِ الْجَبُرُوتِ<sup>(٤)</sup>؛ لِيَتَفَكَّرُوا فِيهَا تَفَكِيرًا، وَمَهَّدَ لَهُمْ قَوَاعِدَ الْأَحْكَامِ وَأَوْضَاعَهَا مِنْ نصوصِ الْآيَاتِ وَالْمَعَانِي؛ لِيُذْهِبَ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَيُطَهِّرَهُمْ تَطْهِيرًا، فَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ،

(١) في نسخة الخيالي: «نزل على عبده الكتاب».

(٢) في هامش نسخة الطبلاوي: «من الصقع بضم الصاد وهو الناحية، ويقال: مصقع؛ لخوضه في أساليب الكلام كمن يخوض في ناحية من النواحي».

(٣) في هامش نسخة الطبلاوي: «العرباء: صفة للعرب، ومعنى العرباء: أي المبالغون في الكلام العربي. العرب العاربة: هم الخُلَص، أخذ من لفظه فأكد به كقولك: ليل لائل».

(٤) في هامش نسخة الطبلاوي: «المراد بالملك: الأجسام من حيث الاصطلاح والمعارف، وبالمملكوت: المعاني، وبقدس الجبروت التأثيرات والتأثرات، وقد يعني بالجبروت: عوالم الأرواح، وبالمملكوت: عوالم الأجساد».



فَهُوَ فِي الدَّارَيْنِ حَمِيدٌ وَسَعِيدٌ، وَمَنْ لَمْ يَرْفَعْ إِلَيْهِ رَأْسَهُ، وَأَطْفَأَ نَبْرَاسَهُ، يَعْشُ ذَمِيمًا وَيَصَلَّى سَعِيرًا.

فِيَا وَاجِبَ الْوُجُودِ، وَيَا فَائِضَ الْجُودِ، وَيَا غَايَةَ كُلِّ مَقْصُودٍ، صَلِّ عَلَيْهِ صَلَاةَ تُوَازِي غَنَاءَهُ، وَتُجَازِي عَنَاءَهُ، وَعَلَى مَنْ أَعَانَهُ وَقَرَّرَ تَبَيَّانَهُ تَقْرِيرًا، وَأَفْضَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِمْ، وَاسْتَلْكَ بِنَا مَسَالِكَ كَرَامَاتِهِمْ، وَسَلِّمْ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

وَبَعْدُ:

فَإِنَّ أَعْظَمَ الْعُلُومِ مِقْدَارًا، وَأَرْفَعَهَا شَرَفًا وَمَنَارًا<sup>(١)</sup>، عِلْمُ التَّفْسِيرِ الَّذِي هُوَ رَئِيسُ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ وَرَأْسُهَا، وَمَبْنَى قَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَأَسَاسُهَا، لَا يَلِيقُ لَتَعَاطِيهِ وَالتَّصَدِّي لِلتَّكَلُّمِ فِيهِ إِلَّا مَنْ بَرَعَ فِي الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ كُلِّهَا أَصُولُهَا وَفُرُوعُهَا، وَفَاقَ فِي الصَّنَاعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْفُنُونِ الْأَدَبِيَّةِ بِأَنْوَاعِهَا.

وَلَطَالَ مَا أُحْدِثُ نَفْسِي بِأَنْ أَصْنِفَ فِي هَذَا الْفَنِّ كِتَابًا يَحْتَوِي عَلَى صَفْوَةِ مَا بَلَغَنِي مِنْ عُظَمَاءِ الصَّحَابَةِ وَعُلَمَاءِ التَّابِعِينَ، وَمَنْ دُونَهُمْ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ، وَيَنْطَوِي عَلَى نُكْتٍ بَارِعَةٍ وَلَطَائِفَ رَائِعَةٍ، اسْتَنْبَطْتُهَا أَنَا وَمَنْ قَبْلِي مِنْ أَفَاضِلِ الْمَتَأَخِّرِينَ، وَأَمَائِلِ الْمُحَقِّقِينَ، وَيُعْرِبُ عَنْ وُجُوهِ الْقُرَاءَاتِ الْمَشْهُورَةِ الْمَعْرِزِيَّةِ<sup>(٢)</sup> إِلَى الْأَثَمَةِ الثَّمَانِيَةِ الْمَشْهُورِينَ<sup>(٣)</sup>، وَالشَّوَاذِ الْمَرْوِيَّةِ عَنِ الْقُرَّاءِ الْمُعْتَبَرِينَ.

(١) فِي هَامِشِ نَسْخَةِ الطَّبْلَاوِي: «المنار: عِلْمُ الطَّرِيقِ، ثُمَّ قِيلَ لِكُلِّ ذِي قَدَرٍ مَشْهُودٌ».

(٢) قَوْلُهُ: «الْمَعْرِزِيَّةُ» بِالْيَاءِ لُغَةٌ، يُقَالُ: «عَزَوْتَهُ إِلَى أَبِيهِ وَعَزَيْتَهُ» إِذَا نَسَبْتَهُ إِلَيْهِ، كَمَا فِي «الصَّحَاحِ»

(٢٤٢٥/٦).

(٣) هُمُ السَّبْعَةُ الْمَشْهُورُونَ، وَيَعْقُوبُ الْحَضْرَمِيُّ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٣٠).

إِلَّا أَنْ قُصُورَ بِضَاعَتِي يُثَبِّطُنِي عَنِ الْإِقْدَامِ، وَيَمْنَعُنِي عَنِ الْإِنْتِصَابِ فِي هَذَا  
الْمَقَامِ، حَتَّى سَنَحَ لِي بَعْدَ الْاسْتِخَارَةِ مَا صَمَّمُ بِهِ عَزَمِي عَلَى الشُّرُوعِ فِيهَا أَرَدْتُه،  
وَالْإِتْيَانِ بِمَا قَصَدْتُه، نَاوِيًا أَنْ أُوسِمَهُ بَعْدَ أَنْ أُتِمَّمَهُ بِهِ:

«أَيُّهَا النَّبِيُّ وَالْأَسِيرُ الْأَوَّلِيُّ»

فَهَا أَنَا الْآنَ أَشْرَعُ وَبِحُسْنِ تَوْفِيقِهِ أَقُولُ، وَهُوَ الْمَوْفُوقُ لِكُلِّ خَيْرٍ وَمُعْطِي<sup>(١)</sup> كُلِّ  
سُؤْلِ.

\*\*\*

(١) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «وَالْمُعْطِي».



# سُورَةُ الْفَاتِحَةِ



## سورة فاتحة الكتاب

وُتِّسَمِيَ: أَمَّ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهَا مُفْتَتَحُهُ وَمَبْدُؤُهُ<sup>(١)</sup>، فَكَأَنَّهَا أَوَّلُهُ وَمَنْشُؤُهُ، وَلِذَلِكَ تُسَمَّى: أَسَاسًا، أَوْ لِأَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَالتَّعَبُّدِ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ وَبَيَانِ وَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ، أَوْ عَلَى جُمْلَةِ مَعَانِيهِ مِنَ الْحِكَمِ النَّظَرِيَّةِ وَالْأَحْكَامِ الْعَمَلِيَّةِ الَّتِي هِيَ سُلُوكُ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، وَالْإِطْلَافُ عَلَى مَرَاتِبِ السُّعْدَاءِ وَمَنَازِلِ الْأَشْقِيَاءِ<sup>(٢)</sup>، وَسُورَةُ الْكَنَزِ وَالْوَافِيَةِ وَالْكَافِيَةِ لِذَلِكَ.

وسورة الحمد والشكر والدعاء وتعليم المسألة لاشتمالها عليها، والصلاة لوجوب قراءتها أو استحبابها فيها.

وَالشَّافِيَّةَ وَالشَّفَاءَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «هِيَ شِفَاءٌ لِكُلِّ دَاءٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١) للمصنف هنا حاشية ذكرها الفاضل المحقق أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، ونقلها عنه الشهاب في «الحاشية»، وهي: «أَنَّ قَوْلَهُ: «لِأَنَّهَا مُفْتَتَحُهُ» تَعْلِيلٌ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ: «سُورَةُ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ» مِنَ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ الَّتِي تَقْدِيرُهَا: تُسَمَّى فَاتِحَةَ الْكِتَابِ».

(٢) للمصنف هنا حاشية نقلها الشهاب في «الحاشية» عن بعض أهل عصره قَالَ فِيهَا: «الْحِكْمَةُ النَّظَرِيَّةُ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِصِفَاتِ الْكَمَالِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهَا ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾، وَالْأَحْكَامُ الْعَمَلِيَّةُ هِيَ سُلُوكُ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ وَالْإِطْلَافُ عَلَى مَرَاتِبِ السُّعْدَاءِ وَالْأَشْقِيَاءِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهَا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ».

(٣) رواه الدارمي في «سننه» (٣٣٧٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٥٤)، عن عبد الملك بن عمير.

وإسناده صحيح كما قال السيوطي في «حاشية السيوطي» (٤٩/١)، لكنه منقطع كما قال البيهقي. =

وَالسَّبْعَ الْمِثْنَيْنِ؛ لَأَنَّهَا سَبْعُ آيَاتٍ بِالْإِتِّفَاقِ، إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ عَدَّ التَّسْمِيَةَ دُونَ «أَنْفَسَتْ عَلَيْهِمْ»، وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَّسَ، وَتَنَتَّى فِي الصَّلَاةِ<sup>(١)</sup>، أَوْ الْإِنْزَالِ<sup>(٢)</sup>، إِنَّ صَحَّ أَنَّهَا نَزَلَتْ بِمَكَّةَ حِينَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ وَبِالْمَدِينَةِ لَمَّا حُوِّلَتِ الْقِبْلَةُ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّهَا مَكِّيَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمِثْنَيْنِ﴾ [الحجر: ٨٧]، وَهُوَ مَكِّيٌّ بِاللَّصِّ.

(١) - ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ هِيَ آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَعَلَيْهِ قِرَاءُ مَكَّةَ وَالْكُوفَةِ وَفَقَهَاؤُهُمَا، وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَخَالَفَهُمُ قِرَاءُ الْمَدِينَةِ وَالْبَصْرَةِ وَالشَّامِ وَفَقَهَاؤُهُمَا وَمَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَلَمْ يُنَصَّ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ بِشَيْءٍ، فَظُنَّ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ السُّورَةِ عِنْدَهُ.

وَسُئِلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ عَنْهَا فَقَالَ: مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>.

= وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٢١٥٢) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَلَا أَخْبِرُكَ بِخَيْرِ سُورَةٍ نَزَلَتْ فِي الْقُرْآنِ؟»، قَالَ: قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ»، قَالَ رَاوِيهِ عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: «فِيهَا شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ». وَجُودُ إِسْنَادِهِ السِّيَاطِي فِي «الدَّرِّ الْمَشُورِ» (١٤/١).

(١) قَوْلُهُ: «وَتَنَتَّى فِي الصَّلَاةِ» تَعْلِيلٌ لَكُونَ الْفَاتِحَةَ مِثْنَيْنِ؛ أَي: تُكَرَّرُ فِيهَا بِأَنْ تَقْرَأَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَوْ فِي كُلِّ صَلَاةٍ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٣٣/١).

(٢) قَوْلُهُ: «أَوْ الْإِنْزَالِ»؛ تَعْلِيلٌ ثَانٍ لَكُونِهَا مِثْنَيْنِ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى «فِي الصَّلَاةِ»، وَفِي الْعِبَارَةِ إِشْكَالٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ التَّجَدُّدَ الْمَفْهُومَ مِنَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ (تَنَتَّى) وَاضِحٌ فِي الصَّلَاةِ، وَلَكِنَّهُ خَفِيَ فِي الْإِنْزَالِ، وَقَدْ ذَهَبَ شَيْخُ زَادَةَ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الْبِضَاوِيِّ» (٢٧/١) أَنَّهُ عَلَى طَرِيقَةٍ:

عَلَفْتُهَا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا

أَي: تَنَتَّى فِي الصَّلَاةِ، وَتَنَتَّى فِي الْإِنْزَالِ. وَلَكِنْ الْخَفَاجِيُّ وَصَفَ الْحَمْلَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ هُنَا بِالرَّكَائِكَ وَالْبُرُودِ، وَمَالَ إِلَى أَنَّ الْمُرَاعَى فِي تَحْقِيقِ الْإِسْتِقْبَالِ وَغَيْرِهِ زَمَانُ الْحُكْمِ لَا زَمَانُ التَّكَلُّمِ، وَالتَّسْمِيَةُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى تَنْتِيهَا فِي الصَّلَاةِ وَعَلَى تَكَرُّرِ الْإِنْزَالِ؛ لِأَنَّهَا تَوْقِيفِيَّةٌ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ».

(٣) انْظُرْ: «الْمَبْسُوطُ» لِلْسَّرْحَسِيِّ (١٦/١).

لنا أحاديث كثيرة منها:

ما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ سَبْعُ آيَاتٍ أَوْلَاهُنَّ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»<sup>(١)</sup>.

وقولُ أُمِّ سلمةَ رضيَ اللهُ عنها: قرأ رسولُ اللهِ ﷺ الفاتحةَ، وعدَّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ آيةً<sup>(٢)</sup>.

ومن أجلهما اختلف في أنها آيةٌ برأسها أو بما بعدها<sup>(٣)</sup>.

والإجماعُ على أنَّ ما بين الدفتين كلامُ الله سبحانه وتعالى، والوفاءُ على إثباتها في المصاحفِ مع المبالغة في تجريد القرآنِ حتَّى لم تُكتَبْ «آمين».

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥١٠٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٥/٢)، كلاهما بلفظ: «إحداهن»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠٩/٢): «رجاله ثقات». لكن أورده الدارقطني في «العلل» (١٤٨/٨) مرفوعاً وموقوفاً، وقال: وهو (أي: الموقوف) أشبهها بالصواب. واللفظ عنده: «أولاهن» كالمصنف.

(٢) الحديثُ ليس بهذا اللفظ كما قال السيوطي في «الحاشية» (٦٧/١)، قال: وإنما الواردُ في كلِّ طَرَفِهِ أَنَّهُ عَدَّ الْبَسْمَلَةَ آيَةً، فَأَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» (ص: ١٥٦)، وَأَحْمَدُ (٢٦٥٨٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٠١) بَلَفْظَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾». وصحح إسناده الدارقطني في «سننه» (١١٩١). وكذا قال البيهقي: إسناده صحيح رواه ثقات. انظر: «مختصر خلافيات البيهقي» لابن فرح (٤٣/٢). ولفظ مقارب رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤٩٣)، والحاكم في «المستدرک» (٨٤٨)، والبيهقي في «السنن» (٦٦/٢).

(٣) نقل عن المصنف هنا حاشية ذكرها الشهاب في «الحاشية»، وهي: «هذان الدليلان يدلان على أنها من القرآن، لا أنها من الفاتحة، اللهم إلا أن يُضمَّ إلى الدليل الأول في كلِّ محلٍّ أثبت فيه، وإلى الثاني عملاً ليس بقرآنٍ في محلِّه، والقيدان في حيِّز المنع».



والباء متعلّقةٌ بمحذوفٍ تقديره: «بسم الله أقرأ»؛ لأنّ الذي يتلوهُ مقروءٌ، وكذلك يُضْمَرُ كُلُّ فاعِلٍ ما يجعلُ التَّسميةَ مبدأً له. وذلك أوّلَى من أن يُضْمَرَ «أبدأ» لعدم ما يطابقُه وما يدلُّ عليه، أو «ابتدائي» لزيادة إضمارٍ فيه.

وتقديمُ المعمولِ هنا أَوْقَعَ؛ كما في قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ جَعَلَهَا﴾<sup>(١)</sup> [هود: ٤١] وقوله: ﴿وَإِنَّا لَنَعْبُدُ﴾؛ لأنّه أهُمُّ وأدُلُّ على الاختصاصِ، وأدْخَلَ في التَّعْظِيمِ، وأَوْفَقُ للوجودِ، فإنَّ اسمَه سبحانه وتعالى مقدّمٌ على القراءة، كيف لا وقد جُعِلَ آلَةٌ لها من حيث إنّ الفعل لا يَتِمُّ ولا يُعْتَدُّ به شرعاً ما لم يُصدَّرْ باسمه تعالى؛ لقوله عليه الصّلاة والسّلام: «كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبدَأْ فيه بـ «بسم الله» فهو أَبْتَرُ»<sup>(٢)</sup>.  
وقيل: الباءُ للمُصاحَبةِ، والمعنى: «متبرّكاً باسم الله أقرأ».

وهذا وما بَعْدَه إلى آخرِ السُّورة مَقُولٌ على ألسنة العِبَاد؛ لِيَعْلَمُوا كيفَ يُتَبَرَّكُ باسمه، ويُحمَدُ على نِعَمه، ويُسألُ من فضله.

وإنّما كُسِرَتْ - ومن حقِّ الحروفِ المفردة أن تُفْتَحَ - لاختصاصِها بلزوم

(١) للمصنف هنا حاشية ذكرها الفاضل الليثي ونقلها عنه الشهاب في «الحاشية»، وهي: «أي: على تقدير أن يكونَ معناه: مجراها - وفي نسخة: (مجرة) بالنصب والتّوين - باسم الله، وجوّزَ فيه غيرُ هذا الوجه».

(٢) رواه بلفظ البسملة الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٢٣٢)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (١٢/٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه من حديثه أيضاً أبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وفيهما: «بحمد الله». وفي «مسند أحمد» (٨٧١٢): «بذكر الله»، وجاء في بعض رواياته: «أجزم»، وفي أخرى: «أقطع». وهذا الحديث قد وقع اضطراب كثير في إسنادِه ومثنتِه، انظر تفصيل ذلك في حاشية «المسند»، وانظر رواياته في «طبقات الشافعية» للسبكي (١/٥ - ٢٣). وقد قال النووي في «الأذكار» (ص: ١١٢) بعد أن ساق ألفاظاً لمتن هذا الحديث: رويناه هذه الألفاظ كلّها في كتاب «الأربعين» للحافظ عبد القادر الرهاوي، وهو حديث حسن.

الحرفيّة والجبرّ، كما كُسِرَتْ لَامُ الأَمْرِ وَلَامُ الإِضَافَةِ دَاخِلَةً عَلَى الْمُظْهَرِ لِلْفَضْلِ بينهما وبينَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ.

وَالْأَسْمُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا الْبَصْرِيِّينَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي حُذِفَتْ أَعْجَازُهَا لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَبَيِّنَتْ أَوَائِلُهَا عَلَى السُّكُونِ، وَأُدْخِلَ عَلَيْهَا مُبْتَدَأٌ بِهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ؛ لِأَنَّ مِنْ دَابِّهِمْ أَنْ يَتَبَدُّوا بِالْمُتَحَرِّكِ وَيَقْفُوا عَلَى السَّاكِنِ، وَيَشْهَدُ لَهُ تَصْرِيفُهُ عَلَى أَسْمَاءِ وَأَسَامِي وَسُمِّيَّ وَسَمِيَّتْ، وَمَجِيءُ «سُمَا» - ك: هُدَى - لَغَةً فِيهِ؛ قَالَ:

وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُمَا مُبَارَكًا

أَتَرَكَ اللَّهَ بِهِ إِثَارَكَ<sup>(١)</sup>

وَالْقَلْبُ بَعِيدٌ غَيْرُ مُطَرَّدٍ<sup>(٢)</sup>.

وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ «السُّمُو»؛ لِأَنَّهُ رَفَعَةٌ لِلْمُسَمَّى وَشِعَارٌ لَهُ، وَمِنْ «السَّمَةِ» عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَأَصْلُهُ: «وَسَمٌ» حُذِفَتْ الْوَاوُ وَعَوِّضَ عَنْهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِيَقِلَّ إِعْلَالُهُ.

وَرُدُّ بَأَنَّ الْهَمْزَةَ لَمْ تُعْهَدْ دَاخِلَةً عَلَى مَا حُذِفَ صَدْرُهُ فِي كَلَامِهِمْ.

وَمِنْ لُغَاتِهِ: سِمٌ وَسُمٌ، قَالَ:

بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمُهُ<sup>(٣)</sup>

(١) البيت لأبي خالد القناني. انظر: «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص: ١٣٤)، و«المقاصد النحوية»

للعيبي (١/ ٢٠٤)، والقناني بالفتح كما في «القاموس المحيط» (ص: ١٢٢٦): جبل لأسد.

(٢) قوله: «والقلب بعيد..» قال الخفاجي: «هذا ردُّ لجواب الكوفيِّ عَمَّا ذُكِرَ مِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ الْبَصْرِيُّونَ».

«حاشية الخفاجي». وقال السيوطي نقلاً عن السَّخَاوِيِّ فِي «شرح المفصل»: «اعتقاد الكوفيِّين فِي

الاسم أَنَّهُ مَقْلُوبٌ مِنْ وَسَمٍ إِلَى سَمٍ فَجُعِلَتْ فَائِزُهُ لَامًا، فَوَزَنَتْ عَلَى هَذَا: «علف». «حاشية السيوطي»

(١/ ١٢٩).

(٣) نسبته السيوطي فِي «الحاشية» (١/ ١٣٦)، والخفاجي فِي «الحاشية» لِرُؤْبَةِ بْنِ الْعَجَّاجِ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي =

والاسم إن أُريدَ به اللَّفْظُ فغيرُ المُسمَّى؛ لأنَّه يتألَّفُ من أصواتٍ مقطَّعةٍ غيرِ قارَّةٍ، وتختلف باختلاف الأُمِّ والأعصارِ، ويتعدَّدُ<sup>(١)</sup> تارةً ويتحدُّ أخرى، والمُسمَّى لا يكونُ كذلك.

وإن أُريدَ به ذاتُ الشَّيءِ فهو المُسمَّى، لكنَّه لم يشتَهَرْ بهذا المعنى.

وقوله تعالى: ﴿بَنَزَلْنَا آتَمَ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨]<sup>(٢)</sup> المرادُ به اللَّفْظُ؛ لأنَّه كما يجبُ تنزيهُ ذاتِه وصفاته عن النَّفائضِ يجبُ تنزيهُ الألفاظِ الكريمةِ الموضوعَةِ لها عن الرَّفَثِ وسوءِ الأدبِ، أو الاسمُ فيه مُفَحَّمٌ كما في قولِ الشَّاعرِ:

إلى الحَوْلِ ثَمَّ اسمُ السَّلامِ عليَّ كما<sup>(٣)</sup>

= المطبوع من «ديوان رؤية»، وهو دون نسبة في «النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٦٢)، و«العين» (٧/ ٣١٨)، و«المقتضب» (١/ ٢٢٩)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (٣/ ٣٢٢)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٤). وضبطه بعضهم بكسر السين، وآخرون بضمها وهو الأكثر عند المبرد وابن السراج. ونسبه أبو زيد لرجل من بني كلب، وأشد قبله: أرسل فيها بازلاً يقرمه وهو بها ينحو طريقاً يعلمه والباء متعلقة بـ «أرسل»، والضَّميرُ للرَّاعي؛ أي: أرسلَ الرَّاعي في الإبلِ جَمَلاً بازلاً للنتاج مُتَبَرِّكاً باسمِ الله الذي تُبَرِّكُ به في أوَّلِ كُلِّ سورةٍ، و«يقرمه» بمعنى: يتركُ استعماله في الرُّكوبِ والحملِ لِيَتَّقَى للفعلة، «فهو»؛ أي: البازلُ «ينحو»؛ أي: يقصدُ بتلك الإبلِ طريقاً يعلمه لاعتياده سلوكه. وذكره للإشارة إلى ما في جعلِ الهمزة عَوْضاً؛ لما فيه من حذفِ العِوضِ والمعوَضِ. «حاشية الخفاجي».

(١) الفاعل ضمير مستتر يعود على الاسم.

(٢) في نسخة الخيالي والطلالوي: ﴿سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾. وأشار الخفاجي للنسختين.

(٣) صدر بيت للبيد بن ربيعة، وهو في «ديوانه» (ص: ٥١)، وعجزه:

وَمَنْ يَنْبِكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرُ

وإن أُريدَ به الصِّفَةُ - كما هو رأيُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ - انقسمَ انقسامٌ الصِّفَةُ عنده إلى ما هو نفسُ المسمَّى، وإلى ما هو غيره، وإلى ما ليسَ هو ولا غيره. وإنَّما قالَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ ولم يقل: «بالله» لأنَّ التَّبَرُّكَ والاستعانةَ بذكرِ اسمِهِ، أو للفرقِ بينَ اليمينِ واليَمِينِ.

ولم تُكتبِ الألفُ على ما هو وضعُ الخطِّ لكثرةِ الاستعمالِ، وطُوِّلتِ الباءُ عَوَضًا عنها.

واللهُ أصلُهُ: «إِلَهٌ»، فحُذِفَتِ الهمزةُ وعَوِّضَ عنها الألفُ واللامُ، ولذلك قيلَ: «يا اللهُ» بالقطعِ، إلَّا أَنَّهُ مُخْتَصَّصٌ بالمعبودِ بالحقِّ، و«الإلهُ» في الأصلِ يقعُ على كُلِّ معبودٍ، ثُمَّ غَلَبَ على المعبودِ بالحقِّ.

واشتقاقُهُ من «أَلَهَ إِلهَةً وَأُلُوهُةً وَأُلُوهُيَّةً» بمعنى: عَبَدَ، ومنه: تَأَلَّهَ، واستأَلَّهَ.

وقيلَ: من «أَلَهَ»: إِذَا تَحَيَّرَ؛ إِذَا الْعَقُولُ تَتَحَيَّرُ فِي مَعْرِفَتِهِ.

أو من «أَلِهْتُ إِلَى فُلَانٍ»؛ أَي: سَكَنْتُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْقُلُوبَ تَطْمَئِنُّ بِذِكْرِهِ وَالْأَرْوَاحَ تَسْكُنُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ.

أو من «أَلَهَ»: إِذَا فَرَعَ مِنْ أَمْرٍ نَزَلَ عَلَيْهِ، وَأَلَهَهُ غَيْرُهُ: أَجَارَهُ؛ إِذَا الْعَائِدُ يَفْزَعُ إِلَيْهِ وَهُوَ يُجِيرُهُ حَقِيقَةً، أَوْ بَزَعِمِهِ إِذَا أُطْلِقَ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>.

أو من «أَلَهَ» الْفَصِيلُ: إِذَا أُولِعَ بِأَمِّهِ؛ إِذَا الْعِبَادُ مُوَلَّعُونَ إِلَيْهِ بِالتَّضَرُّعِ فِي الشَّدَائِدِ.

أو من «وَلِهَ»: إِذَا تَحَيَّرَ وَتَخَبَّطَ عَقْلُهُ، وَكَأَنَّ أَصْلَهُ: وَلَاهُ<sup>(٢)</sup>، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً

(١) «إِذَا أُطْلِقَ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى»: لَيْسَ فِي نَسْخَةِ التَّفَازَانِي وَالْخِيَالِي.

(٢) يَجُوزُ أَنْ تُضَبَّطَ الْعِبَارَةُ: «وَكَانَ أَصْلُهُ: وَلَاهُ»، كَمَا أَفَادَ الْخَفَاجِي، وَالْمَثْبُتُ أَوَّلَى.

لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضمة في «وجوه»، وقيل: «إله» ك: إعاء وإشاح، ويردّه الجمع على «آلهة» دون «أولهة».

وقيل: أصله: «لآه» مصدر «لآه يلهي ليهًا ولآها»: إذا احتجب أو ارتفع؛ لأنّه سبحانه وتعالى محجوب عن إدراك الأبصار ومرتفع على كل شيء وعمّا لا يليق به، ويشهد له قول الشاعر:

كحَلَفَةٍ مِنْ أَبِي رَبَاحٍ      يَشْهَدُهَا لَاهُهُ الْكُبَارُ<sup>(١)</sup>

وقيل: علّم لذاته المخصوصة لأنّه يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به، ولأنّه لا بُدَّ له من اسم تجري عليه صفاته، ولا يصلح له ممّا يطلّق عليه سواه، ولأنّه لو كان وصفًا لم يكن قول: «لا إله إلا الله» توحيدًا<sup>(٢)</sup> مثل: «لا إله إلا الرحمن»، فإنّه لا يمنع الشُّركة. والأظهر: أنّه وصف في أصله، لكنّه لما غلب عليه بحيث لا يُستعمل في غيره، وصار كالعلم مثل «الثريا» و«الصعق»، أُجري مجراه في إجراء الأوصاف عليه، وامتناع الوصف به، وعدم تطرّق احتمال الشُّركة إليه؛ لأنّ ذاته من حيث هو بلا اعتبار أمرٍ آخر حقيقيٍّ أو غيره غير معقول للبشر، فلا يمكن أن يُدَلَّ عليه بلفظ<sup>(٣)</sup>.

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس، وهو في «ديوانه» تحقيق محمد حسين (ص: ٢٨١ - ٢٨٣).

(٢) نُقِلَ عن المُصنّف هنا حاشية ذكرها الشهاب في «الحاشية»، قال فيها: «فيه نظر؛ لجواز أن يكون التّوحيد مُستفادًا من الشَّرْع».

(٣) وقد نُقِلَ هاهنا عن المُصنّف حاشية ذكرها الشهاب في «الحاشية»، قال فيها ما نصّه: «فيه نظر، إذ يكفي في وضع العلم تعقُّله بوجه يمتاز به عن غيره من غير أن يُعتبر ما به الامتياز في المُسمّى، فيمكن وضع العلم لمجرد الذات المعقولة في ضمن بعض الصفات، وقد تفرّز في الكلام أنّه يمكن أن يخلق الله العلم بكنه ذاته في البشر، ولأنّه إنّما يتمشّى إذا لم يكن الواضع هو الله، والتّحقيق أنّ تصوّر الموضوع له بوجه ما كافٍ في وضع العلم، وكذا في فهم السّامع عند استعماله».

ولأنّه لو دَلَّ على مجرّد ذاته المخصوصِ لَمَّا أفادَ ظاهرُ قوله سبحانه وتعالى:  
﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ معنى صحيحًا.

ولأنَّ معنى الاشتقاقِ هو كونُ أحدِ اللَّفْظَيْنِ مُشارِكًا لِلآخَرِ في المعنى  
والتركيبِ، وهو حاصلٌ بَيْنَهُ وبينَ الأصولِ المذكورةِ.

وقيلَ: أصله «لاها» بالسُّريانيَّةِ، فُعْرَبَ بحذفِ الألفِ الأخيرةِ وإدخالِ  
اللامِ عليه.

وتفخيمٌ لأمه إذا انفتحَ ما قبله أو انضمَّ سُنَّةٌ، وقيلَ: مُطلقًا.  
وحذفُ ألفِه لحنٌ تُفسدُ به الصَّلَاةُ، ولا تنعقدُ به صريحُ اليمينِ، وقد جاءَ  
للضرورة<sup>(١)</sup> الشَّعرُ:

أَلَا لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي سُهَيْلٍ      إذا ما اللهُ بَارَكَ فِي الرَّجَالِ<sup>(٢)</sup>  
﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ اسمانِ بُنيَا للمبالغةِ مِنْ «رَحِمَ»؛ كـ«الْعَضْبَانِ» مِنْ «عَضِبَ»،  
و«العليمِ» مِنْ «عَلِمَ».

و«الرَّحْمَةُ» في اللُّغة: رِقَّةُ القلبِ، وانعطافٌ يقتضي التفضُّلَ والإحسانَ، ومنه:  
الرَّحِمُ؛ لَانِعْطَافِهَا على ما فيها، وأسماءُ الله تعالى إِنَّمَا تُؤْخَذُ باعتبارِ الغاياتِ التي هي  
أفعالٌ دونَ المبادئِ التي تكونُ انفعالاتٍ.

و«الرَّحْمَنُ» أبلغُ من «الرَّحِيمِ»؛ لأنَّ زيادةَ البناءِ تدُلُّ على زيادةِ المعنى؛ كما  
في «قَطَعَ وَقَطَعَ» و«كَبَّارٌ وَكُبَّارٌ»، وذلكَ إِنَّمَا يُؤْخَذُ تارةً باعتبارِ الكميَّةِ وأخرى باعتبارِ

(١) في نسخة الخيالي: «في ضرورة».

(٢) البيت بلا نسبة في «معاني القرآن» لقطرب (١٢/١) و«الحجة» لأبي علي الفارسي (٣٨٢/٤)،

و«المحتسب» لابن جني (١/١٨١)، و«تنقيف اللسان» للصقلي (ص: ٢٠٤)، و«خزانة الأدب»

للبيгдаدي (١٠/٣٥٥).

الكيفية، فعلى الأول قيل: «يا رحمان الدنيا»؛ لأنه يُعْمُ المؤمن والكافر و«رحيم الآخرة» لأنه يختص بالمؤمن، وعلى الثاني قيل: «يا رحمان الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا»<sup>(١)</sup> لأن النعم الأخروية كلها جسام، وأما النعم الدنيوية فجليلة وحفيرة.

وإنما قدّم<sup>(٢)</sup> والقياس يقتضي الترقّي من الأدنى إلى الأعلى؛ لتقدّم رحمة الدنيا، ولأنّه صار كالعلم من حيث إنّّه لا يُوصفُ به غيره؛ لأنّ معناه: المنعم الحقيقي البالغ في الرّحمة غايته، وذلك لا يصدّق على غيره؛ لأنّ من عداه فهو مُستعصّ<sup>(٣)</sup> بلطفه وإنعامه يُريدُ به جزيل ثوابٍ أو جميل ثناء، أو مُزيح رقة الجنسية<sup>(٤)</sup>، أو حبّ المال

(١) قال البلقيني كما في «حاشية السيوطي» (١/١٧٦): هذان الأثران لا يُعرفان، بل الوارد: «رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما» أخرجه الحاكم في «المستدرک» مرفوعاً. قلت: رواه الحاكم في «المستدرک» (١٨٩٨) عن عائشة رضي الله عنها، وقال: «قد احتج البخاري بعبد الله بن عمر النميري، وهذا حديث صحيح غير أنهما لم يحتجا بالحكم بن عبد الله الأيلي»، قال الذهبي: «الحكم ليس بثقة».

وروي من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/١٥٤) و(٢٠/١٥٩)، وأبو نعيم «حلية الأولياء» (٥/٢٠٤)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/١٨٦): «رواه كله الطبراني، وفي الرواية الأولى نصر بن مرزوق ولم أعرفه، وبقية رجالها ثقات، إلا أن سعيد بن المسيب لم يسمع من معاذ، وفي الرواية الثانية من لم أعرفه».

(٢) أي: «الرحمن» على «الرحيم».

(٣) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «مستفيض»، والمثبت من نسخة الخياشي وهامش نسخة التفتازاني، وكتب تحتها في الطبلاوي بين السطور: «أي: الذي يأخذ العوض»، وهذا يدل على أنها مرادة بالعين، وقد نبّه الخفاجي أن تصحيح ما جاء بالفاء في بعض النسخ متكلف.

(٤) أي: شفقة الآدمية، يعني: أنه يرق قلبه ويتأثر بما يشاهد من احتياج أبناء جنسه وسوء حالهم، فيزيل ذلك الألم عنه بإحسانه، وهذا عوض وفائدة عائدة عليه، وهذا على ما ذكر الخفاجي هو الأصح، =

عن القلب، ثمَّ إِنَّه كَالوَاسِطَةِ فِي ذَلِكَ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ ذَاتَ النِّعَمِ وَوُجُودَهَا، وَالْقُدْرَةَ عَلَى إِصْلَاحِهَا، وَالذَّاعِيَةَ الْبَاعِثَةَ عَلَيْهِ، وَالتَّمَكُّنَ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، وَالْقُوَى الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا الْإِنْتِفَاعُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ = مِنْ خَلْقِهِ، لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا أَحَدٌ غَيْرُهُ<sup>(٢)</sup>.

أَوْ لِأَنَّ «الرَّحْمَنَ» لَمَّا دَلَّ عَلَى جَلَالِ النِّعَمِ وَأَصُولِهَا ذَكَرَ «الرَّحِيمَ» لِيَتَنَاوَلَ مَا خَرَجَ مِنْهَا، فَيَكُونُ كَالْتَّمَةِ وَالرَّدِيفِ لَهُ.

أَوْ لِلْمُحَافَظَةِ عَلَى رُؤُوسِ الْآيِ.

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ - وَإِنْ خَظَرَ اخْتِصَاصُهُ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ لَهُ مَوْثٌ عَلَى «فَعْلَى» أَوْ «فَعْلَانَةٍ» - إلْحَاقًا لَهُ بِمَا هُوَ الْغَالِبُ فِي بَابِهِ<sup>(٣)</sup>.

وَتَخْصِيصُ التَّسْمِيَةِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ لِيَعْلَمَ الْعَارِفُ أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ لِأَنْ يُسْتَعَانَ بِهِ فِي مَجَامِعِ الْأُمُورِ هُوَ الْمَعْبُودُ الْحَقِيقِيُّ الَّذِي هُوَ مُوَلِّي النِّعَمِ كُلِّهَا عَاجِلُهَا وَآجِلُهَا، جَلِيلُهَا وَحَقِيرُهَا، فَيَتَوَجَّهَ بِشَرَّائِصِهِ إِلَى جَنَابِ الْقُدْسِ، وَيَتَمَسَّكَ بِحَبْلِ التَّوْفِيقِ، وَيَشْغَلَ سِرَّهُ بِذِكْرِهِ وَالِاسْتِمْدَادِ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ.

(٢) - ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الْحَمْدُ: هُوَ الثَّنَاءُ عَلَى الْجَمِيلِ الْإِخْتِيَارِيِّ مِنْ نِعْمَةٍ أَوْ

= وجاء في بعض النسخ [ومنها نسخة الطبرلاوي]: «أَنْفَقَ الْخِسَّةَ»، ويرادُّ أَنَّهُ يَقْصُدُ بِمَا يُعْطِيهِ دَفْعَ دَنَاءَةِ الْبَخْلِ وَعَارِ الْخِسَّةِ عَنْ نَفْسِهِ.

(١) قوله: «ثمَّ إِنَّه»؛ أَي: مَنْ عَدَاهُ مِنَ الْمُنْعِمِينَ «كَالوَاسِطَةِ فِي ذَلِكَ»؛ أَي: فِيمَا ذُكِرَ مِنْ لُطْفِهِ وَإِنْعَامِهِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٢).

(٢) قوله: «مِنْ خَلْقِهِ»؛ أَي: لِإِبْجَادِهِ تَعَالَى، وَهُوَ خَيْرٌ «أَنَّ» فِي قَوْلِهِ: «لِأَنَّ ذَاتَ النِّعَمِ...»، وَقَوْلِهِ: «لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا أَحَدٌ» خَيْرٌ بَعْدَ خَيْرٍ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٢).

(٣) كتب تحتها في نسخة التفتازاني: «كعطشان وعرثان».



غيرها، والمدح: هو الثناء على الجميل مطلقاً؛ تقول: حمدتُ زيداً على علمه وكرمه، ولا تقول: حمدته على حسنه<sup>(١)</sup>، بل: مدحته.

وقيل: هما أخوان.

والشكر: مقابلة النعمة قولاً وعملاً واعتقاداً<sup>(٢)</sup>، قال:

أفادتكُم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجَّب<sup>(٣)</sup>  
فهو أعمُّ منهما من وجه، وأخصُّ من آخر، ولما كان الحمد من شعبِ الشكرِ  
أشيعَ للنعمة وأدلَّ على مكانها لخفاء الاعتقاد وما في إذاب الجوارح من الاحتمال<sup>(٤)</sup>،

(١) في نسخة الطبلاوي: «حسبه».

(٢) قال الشهاب في «الحاشية»: «الواقع في النسخ عطف (العمل) وقرينه بالواو، وهو المروي عن المصنّف - رحمه الله - في الحواشي، وقيل: إنه وقع في بعضها: (أو) بدل الواو، وهما بمعنى؛ لأنَّ الواو بمعنى (أو) هنا، كما يدلُّ عليه قوله بعده: (أعمُّ)، إذ المعنى أنَّ الشكرَ كلُّ ما أنبأ عن تعظيمه سواء كان ثناءً باللسان أو خضوعاً بالأركان أو محبةً واعتقاداً بالجنان».

(٣) ذكره بلا نسبة الخطابي في «غريب الحديث» (٣٤٦/١)، والعسكري في «الفروق اللغوية» (ص: ٢٠٢)، والواحدي في «البيسط» (٤٧١/١)، والزمخشري في «الفائق» (٣١٤/١)، وأبو العباس القرطبي في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٨٥/١)، والقرافي في «نفائس الأصول» (٣٨٦/١).

(٤) قوله: «لخفاء الاعتقاد تعليلٌ لأشيعية النعمة، وقوله: «وما في إذاب الجوارح من الاحتمال»؛ أي: احتمال عدم دلالة على مكان النعمة، تعليل لـ «أدل على مكانها». انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٥/١). وعبارة الزمخشري: وإنما جعله رأس الشكر لأن ذكر النعمة باللسان والثناء على مؤليها أشيع لها وأدل على مكانها من الاعتقاد وإذاب الجوارح؛ لخفاء عمل القلب وما في عمل الجوارح من الاحتمال، بخلاف عمل اللسان وهو النطق الذي يفصح عن كل خفي ويجلّي كل مُشْتَبِه. انظر: «الكشاف» (٩/١).

جُعِلَ رَأْسُ الشُّكْرِ والعمدة فيه، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، وَمَا شَكَرَ اللَّهُ مَنْ لَمْ يَحْمَدْهُ»<sup>(١)</sup>.

وَالذَّمُّ نَقِيضُ الْحَمْدِ، وَالْكَفْرَانُ نَقِيضُ الشُّكْرِ.

وَرَفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبَرَهُ ﴿اللَّهُ﴾، وَأَصْلُهُ النَّصْبُ وَقَدْ قُرِئَ بِهِ<sup>(٢)</sup>، وَإِنَّمَا عُذِلَ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> إِلَى الرَّفْعِ لِيَدُلَّ عَلَى عُمُومِ الْحَمْدِ وَثَبَاتِهِ لَهُ دُونَ تَجَدُّدِهِ وَخُدُوثِهِ<sup>(٤)</sup>.

وَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي تُنْصَبُ بِأَفْعَالٍ مُضْمَرَةٍ لَا تَكَاذُ تُسْتَعْمَلُ مَعَهَا.

وَالتَّعْرِيفُ فِيهِ لِلْجِنْسِ، وَمَعْنَاهُ: الْإِشَارَةُ إِلَى مَا يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ: أَنَّ الْحَمْدَ مَا هُوَ؟

أَوْ لِلْإِسْتِغْرَاقِ<sup>(٥)</sup>؛ إِذِ الْحَمْدُ فِي الْحَقِيقَةِ كُلُّهُ؛ إِذْ مَا مِنْ خَيْرٍ إِلَّا وَهُوَ مُؤَلِّيه

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٥٧٤) - ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (٣٤٦/١)، والبيهقي في «الشعب» (٤٠٨٥) - عن معمر، عن قتادة، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، ورجاله ثقات إلا أن قتادة لم يسمع من عبد الله بن عمرو.

(٢) نسبت لهارون بن موسى العتكي وعلي بن الحسين ورؤبة بن العجاج في «النشر» لابن الجزري (٤٨/١)، وذكرها عن رؤبة ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩).

(٣) كذا في النسخ الخطية، وفي «حاشية الخفاجي»، و«حاشية السيوطي» (١٩٤/١): «عدل به»، ولعله من تسامحهما في نقل العبارة.

(٤) قوله: «على عموم الحمد»، قال الشهاب في «الحاشية»: «قيل: إن هذا على تقدير أن تكون اللام في المبتدأ للعموم. وفيه نظر؛ لأنه أريد به معناه الذي يفيدُ النَّصْبُ مِنْ إِنْشَاءِ الْحَمْدِ مِنْ نَفْسِ الْحَامِدِ، وَاللَّامُ فِي النَّصْبِ مُتَعَبِّةٌ لِلْجِنْسِيَّةِ، إِذْ يَمْتَنِعُ إِنْشَاءُ الْحَمْدِ الَّذِي يَقُومُ بِغَيْرِهِ، فَكَذَا فِي حَالَةِ الرَّفْعِ. كَذَا نُقِلَ عَنِ الْمُصَنِّفِ فِي حَاشِيَةِ كِتَابِهَا هُنَا.

(٥) في نسخة التفتازاني والخيالي: «وقيل للاستغراق».

بواسطة أو غير واسطة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]<sup>(١)</sup>. وفيه إشعار بأنه تعالى حي قادرٌ عليهم مريدٌ، إذ الحمد لا يستحقه إلا من كان هذا شأنه.

وقرئ: «الحمد لله» باتباع الدال اللام<sup>(٢)</sup>، وبالعكس<sup>(٣)</sup>، تنزيلاً لهما - من حيث إنهما يستعملان معاً - منزلة كلمة واحدة.

﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الربُّ في الأصل بمعنى: التربية، وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً، ثم وُصف به للمبالغة كـ «الصَّوم» و«العَدْل».

وقيل: هو نعتٌ من «رَبِّه يُرَبُّه فهو ربٌّ»؛ كقولك: «نَمَ يَنْمُ فهو نَمٌّ»، ثم سمي به المالك لأنه يحفظ ما يملكه ويربِّيه، ولا يُطلق على غيره تعالى إلا مُقيداً؛ كقوله: ﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠].

والعالم: اسمٌ لما يُعلم به كـ «الخاتم» و«القالب»، غلب فيما يُعلم به الصانع تعالى، وهو: كل ما سواه من الجواهر والأعراض؛ فإنها لإمكانها وافتقارها إلى

(١) قال الشهاب في «الحاشية»: «قيل: إن الاستغراق ليس من التعريف في شيء، وكفاك شاهداً استغراق «لا رجل»، و«تمرة خير من جراد»، فلا بدَّ معه من تعيين ذهني أو خارجي، وهو مسمى التعريف، ولذا حصر في «المفصل» معنى اللام في التعريف، والتعريف في العهد والجنس، وقد صرح به صاحب «اللباب» في إعراب الفاتحة، وهو معنى ما نُقل عن المصنّف رحمه الله في حواشيه: من أن اللام لا تقيّد سوى التعريف، والإشارة إلى حضوره، والاسم لا يدل إلا على مُسمّاه».

(٢) ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩) عن الحسن البصري وروية، وزاد ابن جني في «المحتسب» (٣٧/١) إبراهيم بن أبي عبلة وزيد بن علي.

(٣) أي: (الحمد لله) باتباع اللام ضمة الدال، ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩) عن إبراهيم بن أبي عبلة، وذكرها ابن جني في «المحتسب» (٣٧/١) عن أهل البادية.

مُؤَثِّرٍ وَاجِبٍ لِّذَاتِهِ تَدُلُّ عَلَى وَجُودِهِ<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا جَمَعَهُ<sup>(٢)</sup> لِيَشْمَلَ مَا تَحْتَهُ مِنَ الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَغَلَبَ الْعُقْلَاءَ مِنْهُمْ فَجَمَعَهُ بِالْيَاءِ وَالتَّوْنِ كَسَائِرِ أَوْصَافِهِمْ.

وَقِيلَ: اسْمٌ وَضَعَ لِدَوِي الْعِلْمِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالثَّقَلَيْنِ، وَتَنَاوَلَهُ لغيرِهِمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِثْنَاءِ.

وَقِيلَ: غُنِيَ بِهِ النَّاسُ هَاهُنَا، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَالَمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى نِظَائِرٍ مَا فِي الْعَالَمِ الْكَبِيرِ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ<sup>(٣)</sup>، يُعَلِّمُ بِهِ الصَّانِعُ كَمَا يُعَلِّمُ

(١) قَالَ الشَّهَابُ فِي «الْحَاشِيَةِ»: «قَوْلُهُ: (وَاجِبٍ لِّذَاتِهِ)؛ أَي: وَاجِبٍ وَلَازِمٍ وَجُودُهُ مِنْ ذَاتِهِ لِّذَاتِهِ بِحَيْثُ لَا يَسْتَنْدُ لغيرِهِ وَيَحْتَاجُ إِلَيْهِ، قِيلَ: هَذَا بِنَاءٌ عَلَى مَا يُقَالُ بَعْدَ هَذَا مِنَ الدَّلِيلِ، وَهُوَ: مُؤَثِّرُ الْعَالَمِ إِنْ كَانَ وَاجِبَ الْوُجُودِ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَإِلَّا كَانَ مُمْكِنًا فَلَهُ مُؤَثِّرٌ، وَيَعُودُ الْكَلَامُ فِيهِ، وَيَلْزَمُ الدَّوْرُ أَوِ التَّسْلُسُ أَوْ الْإِنْتِهَاءُ إِلَى مُؤَثِّرٍ وَاجِبِ الْوُجُودِ، وَالْأَوَّلَانِ بَاطِلَانِ فَتَعَيَّنَ الثَّالِثُ. وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِ الْمُحَوِّجِ هُوَ الْإِمْكَانُ، وَهُوَ مُخْتَارُ الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «الطَّوَالِعِ»، وَمَنْ حَكَمَ بِأَنَّهُ الْحَدُوثُ أَوْ الْإِمْكَانُ مَعَهُ أَوْ بِشَرْطِهِ، انْسَدَّ عَلَيْهِ بَابُ إِثْبَاتِ الْوَاجِبِ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ عِلَّةَ الْحَوَادِثِ مُمْكِنًا قَدِيمًا، وَلَا حَاجَةَ إِلَى سَبَبٍ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَلِذَا مَنْ تَمَسَّكَ بِالْحَدُوثِ فِي إِثْبَاتِ الصَّانِعِ، وَلَمْ يَجْعَلِ الْإِمْكَانَ وَحْدَهُ مُحَوِّجًا لِلْمُؤَثِّرِ، مَا أَثْبَتَ إِلَّا قَدِيمًا تَنْتَهِي إِلَيْهِ الْحَوَادِثُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، وَبِهَذَا ظَهَرَ ضَعْفُ مَا نُقِلَ هُنَا عَنِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (لَوْ قَالَ بَدَلْ قَوْلِهِ: «لِلْإِمْكَانِيَّاتِ»: «لِلْحَدُوثِ» أَوْ وَضَمَّ لَهُ الْحَدُوثَ، كَانَ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ الْإِفْتِقَارِ هِيَ الْحَدُوثُ، أَوْ الْإِمْكَانُ بِشَرْطِ الْحَدُوثِ، أَوْ كِلَاهُمَا). ثُمَّ نَاقَشَ الشَّهَابُ صَاحِبَ هَذَا الْقَبْلِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا قَالَهُ، وَمِنْهُ تَضَعِيفُهُ لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ الَّذِي نَقَلَهُ عَنْهُ فَلْيَنْظُرْ ثَمَّةَ.

(٢) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِيِّ وَالطَّبْلَاوِيِّ: «جَمْعٌ».

(٣) قَالَ الشَّهَابُ فِي «الْحَاشِيَةِ»: «الْمُرَادُ بِالْعَالَمِ الْكَبِيرِ: عَالَمُ الْمُلْكِ وَهُوَ السَّمَاءُ وَمَا تَحْوِيهِ بِأَسْرِهِ، وَاشْتِمَالُهُ - كَمَا فِي حَاشِيَةِ مَنْقُولَةٍ عَنْهُ - لِأَنَّ مَا فِي ذَلِكَ الْعَالَمِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَفِي الْإِنْسَانِ نَظِيرُهُ مِمَّا يَحْكِيهِ وَيَفِيدُهُ مَا يَفِيدُهُ فِي الْجُمْلَةِ، إِذْ بَدَنُ الْإِنْسَانِ بِمَنْزِلَةِ الْعَالَمِ السُّفْلِيِّ، وَأَخْلَاطُهُ كَعَنَاصِرِهِ، فَالسُّودَاءُ كَالْأَرْضِ وَالتُّرَابُ لِكُونِهَا بَارِدَةٌ يَابِسَةٌ، وَالْبَلْغُمُ كَالْمَاءِ لِكُونِهِ بَارِدًا رَطْبًا، وَالدَّمُ كَالْهَوَاءِ =

بما أبدعه في العالم، ولذلك سوى بين النظر فيهما، وقال تعالى: ﴿وَفِ أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

وقرئ: «رَبَّ الْعَالَمِينَ» بالنصب<sup>(١)</sup> على المدح أو النداء، أو بالفعل الذي دلَّ عليه ﴿الْحَمْدُ﴾.

وفيه دليل على أنَّ الممكنات كما هي مُفتقرة إلى المحدث حال حدوثها فهي مُفتقرة إلى المُبقي حال بقائها.

(٣) - ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ كَرَّرَهُ لِلتَّعْلِيلِ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ<sup>(٢)</sup>.

(٤) - ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قراءة عاصم والكسائي ويعقوب، ويعضده قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩].

وقرأ الباقون: ﴿مَلِكٍ﴾<sup>(٣)</sup> وهو المختار؛ لأنَّه قراءة أهل الحرمين، ولقوله تعالى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ﴾ [غافر: ١٦]، ولما فيه من التعظيم.

= حارٌّ رطب، والصفراء كالنار حارٌّ يابس، ورأسه بما فيه من الحواسِّ الظَّاهِرة - والباطنة على رأي - كالعالم العلوي؛ لأنَّه مُنَبِّئٌ للأعصاب التي هي محلُّ الحسِّ والحركة، كما أنَّ العالم العلوي منوطٌ به أمرُ السُّفليات على ما قال تعالى: ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥] ما مع انفرد به من الكمالات المتنوعة، والهيئات النافعة، والمناظر البهيَّة، والتراكيب العجيبة المبيِّنة في علم التشريح ونحوه ممَّا لا يُحصى، كالتمكُّن من الأفعال الغريبة، واستنباط الصَّنَائِعِ المختلفة، فسبحان مَنْ رَوَّجَ الآباءَ العلوية بالأمَّهاتِ السُّفلية، ونقل نُسَخَ الوجود بقلمِ قدرته العلية إلى الصُّحفِ المَكْرَمَةِ الإنسانيَّة!

(١) نسبها الزمخشري في «الكشاف» (٣١ / ١) لزيد بن علي، وأبو حيان في «البحر» (٥٥ / ١) لزيد وطائفة لم يسمهم.

(٢) سيأتي قريباً عند قوله: «وأجرائ هذه الأوصاف على الله تعالى...».

(٣) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٠٤)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ١٨)، و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢٧١ / ١)، وقرأ بالالف أيضاً من العشرة خلف.

والمالكُ هو المتصرفُ في الأعيانِ المملوكةِ كيفَ شاءَ؛ من «المَلِكِ»، والمَلِكُ هو المتصرفُ بالأمرِ والنهيِ في الأمورِ؛ من «المُلْكِ».

وَقُرِئَ: «مَلِكٌ» بالتَّخْفِيفِ، و: «مَلَكٌ» بلفظِ الفِعْلِ، و: «مالِكًا» بالنَّصْبِ على المدحِ أو الحالِ، و: «مالكٌ» بالرَّفْعِ مَنْوًى ومضافاً على أَنَّهُ خبرٌ مبتدأٌ محذوف، و: «مَلِكٌ» مضافاً بالرَّفْعِ والنَّصْبِ<sup>(١)</sup>.

ويومُ الدِّينِ: يومُ الجزاءِ، ومنه: «كما تَدِينُ تُدَانُ»<sup>(٢)</sup>، ويَتِ «الحماسة»:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدَا نِ دَنَاهُمْ كَمَا دَانُوا<sup>(٣)</sup>

أضافَ اسمَ الفاعلِ إلى الظَّرْفِ إجراءً له مُجَرِّى المفعولِ به على الاتِّساعِ؛ كقولهم:

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ<sup>(٤)</sup>

(١) انظر هذه القراءات ومن قرأ بها وزيادة عليها في «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩)، و«تفسير الثعلبي» (٣٩٦/٢) وما بعدها، و«الكشاف» (١١/١ - ١٢)، و«المحرر الوجيز» (٦٨/١)، و«البحر المحيط» (٥٩/١).

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٢٦٢) من طريق أبي قلابة عن النبي ﷺ مرسلًا. ومن طريق عبد الرزاق رواه أحمد في «الزهد» (ص: ١٤٢) لكن عن أبي قلابة عن أبي الدرداء قوله. وله شاهد موصول من حديث ابن عمر رضي الله عنه رواه ابن عدي في ترجمة محمد بن عبد الملك وضعفه. انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» لابن حجر (ص: ٣).

(٣) البيت لشهل بن شيبان الرَّمَّانِي، ويلقب بالفند. انظر: «ديوان الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ٢٧ و ٢٩)، و«أمالِي القالي» (٢٦٠/١)، و«الممتع في صنعة الشعر» للقيرواني (ص: ٢٨١)، و«المحرر الوجيز» (٧١/١). وهو دون نسبة في «الزاهر» لابن الأنباري (٢٧٨/١).

(٤) هذا رجز لا يعرف قائله، وهو من شواهد سيبويه في «الكتاب» (١٧٦/١) ثم تداوله النحاة، انظر: «معاني القرآن» للفراء (٨٠/٢)، و«الأصول» لابن السراج (١٩٥/١)، و«كتاب الشعر» لأبي علي =

- (٣) كذا في نسخة الطباوي، وفي باقي النسخ: «موجدًا للعالمين رباً لهم»، وعليها علق العلماء حواشيهم، لكن نبّه الخفاجي على أن أكثر النسخ: «ربًّا للعالمين، مُوجِّدًا لهم». وانظر: «حاشية القونوي» (١/ ١٠٤).

مُنْعِمًا عَلَيْهِم بِالنَّعَمِ كُلِّهَا ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا عَاجِلِهَا وَآجِلِهَا، مَا لِكَا لِأُمُورِهِمْ يَوْمَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ = لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ الْحَقِيقُ بِالْحَمْدِ لَا أَحَدٌ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ، بَلْ لَا يَسْتَحِقُّهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ سِوَاهُ، فَإِنَّ تَرْتُّبَ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ يُشْعِرُ بَعَلَّتِيَّةَ لَهُ، وَلِلإِشْعَارِ مِنْ طَرِيقِ الْمَفْهُومِ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ لَا يَسْتَأْهِلُ لِأَنَّهُ يُحَمَدُ فَضْلًا عَنْ أَنْ يُعْبَدَ؛ لِيَكُونَ دَلِيلًا عَلَى مَا بَعْدَهُ، وَهُوَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(١)</sup>.

فَالْوَصْفُ الْأَوَّلُ<sup>(٢)</sup> لِبَيَانِ مَا هُوَ الْمَوْجِبُ لِلْحَمْدِ وَهُوَ الْإِيجَادُ وَالتَّرْبِيَةُ، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ<sup>(٣)</sup> لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ مَتَفَضِّلٌ بِذَلِكَ مَخْتَارٌ فِيهِ، لَيْسَ يَصْدُرُ مِنْهُ لِإِجَابِ بِالذَّاتِ، أَوْ جُوبٍ عَلَيْهِ قَضِيَّةٌ<sup>(٤)</sup> لِسَوَابِقِ الْأَعْمَالِ حَتَّى يَسْتَحَقَّ بِهِ الْحَمْدَ، وَالرَّابِعُ<sup>(٥)</sup> لِتَحْقِيقِ الْإِخْتِصَاصِ، فَإِنَّهُ مِمَّا لَا يَقْبَلُ الشَّرَكَةَ فِيهِ بِوَجْهِ مَا، وَتَضْمِينِ<sup>(٦)</sup> الْوَعْدِ لِلْحَامِدِينَ وَالْوَعْدِ لِلْمُعْرِضِينَ.

(١) قوله: «ليكون» بالياء التحتية أو التاء الفوقية؛ أي: لتكون الأوصاف المذكورة، أو كُلُّ واحد منها، أو أجزاؤها. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) أي: ﴿نَبِّئْنَا نَبِيًّا﴾.

(٣) أي: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(٤) قوله: «قضية» مصدر أو اسم مصدر بمعنى القضاء؛ كالعطية بمعنى العطاء، والقضاء بمعنى: الأداء، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾ [النساء: ١٠٣] أي: أدبتموها، وهو مفعول لأجله - أي: تعليل - لقوله: «أو وجوب عليه» وقيل: لـ «يصدر» من حيث التعلق بالوجوب. وقوله: «لإيجاب بالذات» ردُّ على الفلاسفة، وتحقيقه في الأصول، وقوله: «أو وجوب عليه» ردُّ على المعتزلة، فإنهم يزعمون وجوب أمور عليه تعالى كثواب المطيع ورعاية الأصلح. «حاشية الخفاجي».

(٥) أي: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.

(٦) عطف على «تحقيق».



(٥) - ﴿يَاكَ نَعْبُدُ وَيَاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا ذَكَّرَ الْحَقِيقُ بِالْحَمْدِ، وَوُصِفَ بِصِفَاتِ عِظَامٍ تَمَيَّزَ بِهَا عَنْ سَائِرِ الذَّوَاتِ، وَتَعَلَّقَ الْعِلْمُ بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ = حُوطِبَ بِذَلِكَ؛ أَي: يَأْمَنُ هَذَا شَأْنُهُ نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ؛ لِيَكُونَ أَدَلَّ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ وَالتَّرَقُّيِّ مِنَ الْبُرْهَانِ إِلَى الْعَيَانِ، وَالِانْتِقَالِ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الشُّهُودِ، وَكَأَنَّ الْمَعْلُومَ صَارَ عِيَانًا، وَالْمَعْقُولَ مُشَاهَدًا، وَالْغَيْبَةَ حُضُورًا، بَنَى أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى مَا هُوَ مُبَادِئُ حَالِ الْعَارِفِ مِنَ الذِّكْرِ وَالْفِكْرِ وَالتَّأَمُّلِ فِي أَسْمَائِهِ، وَالنَّظَرِ فِي آيَاتِهِ، وَالِاسْتِدْلَالِ بِصِنَائِعِهِ عَلَى عَظِيمِ شَأْنِهِ وَبَاهِرِ سُلْطَانِهِ، ثُمَّ قَفَى بِمَا هُوَ مُتَتَهَى أَمْرِهِ، وَهُوَ أَنْ يَخُوضَ لَجَّةِ الْوُضُوءِ، وَيَصِيرَ مِنْ أَهْلِ الْمَشَاهِدَةِ، فَيَرَاهُ عِيَانًا وَيُنَاجِيهِ شِفَاهًا.

اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ الْوَاصِلِينَ إِلَى الْعَيْنِ دُونَ السَّامِعِينَ لِلْأَثَرِ.

وَمِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ التَّفَنُّنُ فِي الْكَلَامِ وَالْعُدُولُ<sup>(١)</sup> مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى آخَرَ تَطْرِيْقَ لَهُ وَتَنْشِيطًا لِلْسَّمْعِ، فَتَعَدِّلُ مِنَ الْخِطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ، وَمِنْ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكَلُّمِ، وَبِالْعَكْسِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكَ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُبِيرُ سَحَابًا مَسْقُتَةً﴾ [فاطر: ٩]، وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ<sup>(٢)</sup>:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمِدِ<sup>(٣)</sup>      وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ  
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ      كَلِيلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

(١) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «وَالِانْتِقَالِ».

(٢) انْظُرْ: «الْدِيَوَان» (ص: ٨٧).

(٣) نُقِلَ عَنِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا - كَمَا ذَكَرَ الشَّهَابُ فِي «الْحَاشِيَةِ» - أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ (لَيْلُكَ) بَفَتْحِ الْكَافِ وَإِنْ كَانَ خِطَابًا لِنَفْسِهِ - لِأَنَّهُ أَقَامَهَا مَقَامَ مَكْرُوبٍ ذِي حَرْقَةٍ، أَوْ مَقَامَ الْمُسْتَحَقِّ لِلْعِتَابِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي «الْمِفْتَاحِ»، بِدَلِيلِ الْخِطَابِ فِي (لَمْ تَرْقُدِ) - فَإِنَّهُ مُذَكَّرٌ، وَإِلَّا لَقِيلَ: «لَمْ تَرْقُدِي» بِإِظْهَارِ الضَّمِيرِ».

وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءَنِي وَخُبِرْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ<sup>(١)</sup>  
و«إِيَّا» ضميرٌ منصوبٌ مُفَصَّلٌ، وما يُلْحَقُهُ مِنَ الْيَاءِ وَالْكَافِ وَالْهَاءِ حُرُوفٌ  
زِيدَتْ لِبَيَانِ التَّكْلُمِ وَالْخَطَابِ وَالْغَيْبَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ؛ كَالْتَّاءِ فِي «أَنْتَ»  
وَالْكَافِ فِي «أَرَأَيْتَكَ».

وَقَالَ الْخَلِيلُ: «إِيَّا» مضافٌ إليها، واحتجَّ بما حكاهُ عن بعضِ العربِ: «إِذَا بَلَغَ  
الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ»<sup>(٢)</sup>، وهو شاذٌّ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ.  
وَقِيلَ: هِيَ الضَّمائِرُ و«إِيَّا» عمدة<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّهَا لَمَّا فُصِّلَتْ عَنِ الْعَوَامِلِ تَعَدَّرَ النُّطْقُ  
بِهَا مُفْرَدَةً، فَضُمَّ إِلَيْهَا «إِيَّا» لِتَسْتَقِلَّ بِهِ.  
وَقِيلَ: الضَّمِيرُ هُوَ الْمَجْمُوعُ.  
وَقُرِئَ: «إِيَّاكَ» بفتحِ الهمزة، و«هِيَاكَ» بقلبِها هاءً<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٨٧). قال السيوطي: هذه الأبيات مطلع قصيدة رواها  
الأصمعي وأبو عمرو الشَّيْبَانِيُّ وأبو عبيدة وابنُ الأعرابيِّ لامرئ القيسِ بن حجرِ الكِنْدِيِّ.  
وقال الشيخُ جمالُ الدين بن هشام في «شرح الشواهد»: وهو الثابتُ في «كتاب أشعار  
الشعراء الستة». ورواها ابنُ الكلبيِّ لعمرو بن مَعْدِي كَرَبَ فِي قَتْلِهِ بَنِي مَازِنَ بِأَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ  
وَإِخْرَاجِهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ، ورواها ابنُ دُرَيْدٍ لامرئ القيسِ بن عانسٍ - بالنون - الصَّحَابِيُّ. انظر:  
«حاشية السيوطي على البيضاوي» (١/ ٢٦٧ - ٢٦٨)، وانظر كذلك: «أشعار الشعراء الستة  
الجاهليين» للأعلم الشتمري (١/ ١٢٩).

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١/ ٢٧٩).

(٣) في نسخة الخيالي: «دعامة».

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩)، و«المحتسب» (١/ ٣٩ - ٤٠)،  
و«المحرر الوجيز» (١/ ٧٢)، و«تفسير القرطبي» (١/ ٢٢٥). ونسبوا الأولى للفضل الرقاشي،  
والثانية لأبي السَّوَّارِ الغنوي.

والعبادة: أقصَى غاية الخضوع والتذلل، ومنه: طريق مُعَبَّد؛ أي: مُذَلَّل، وثوبٌ ذو عَبدَةٍ: إذا كَانَ فِي غَايَةِ الصَّفَاقَةِ<sup>(١)</sup>، ولذلك لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الخضوعِ لله تعالى<sup>(٢)</sup>.

والاستعانة: طلبُ المعونة، وهي إمَّا ضروريَّةٌ أو غيرُ ضروريَّةٍ. والضروريَّة: ما لَا يَتَأَتَّى الفعلُ دونَه؛ كإقتدارِ الفاعلِ وتصوُّره، وحُصولِ آلةٍ ومادَّةٍ يَفْعَلُ بها فيها، وعندَ استجماعِها يصحُّ أن يُوصَفُ الرَّجُلُ بالاستِطاعة، ويصحُّ أن يُكَلَّفَ بالفعلِ<sup>(٣)</sup>.

وغيرُ الضروريَّة: تحصيلُ ما يَتيسَّرُ به الفعلُ وَيَسْهُلُ كالرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ للقادرِ على المشي، أو يُقَرَّبُ الفاعلُ إِلَى الفعلِ ويَحْتُ عليه، وهذا القِسْمُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ التَّكْلِيفِ.

والمرادُ: طلبُ المعونةِ فِي المِهْمَاتِ كُلِّهَا، أو فِي أدَاءِ العباداتِ. والصَّمِيرُ المُسْتَكِينُ فِي الفِعْلَيْنِ للقارئِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الحَفَظَةِ وحاضري صلاةٍ

(١) الصفاقة: قوة النسخ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٧١).

(٢) نُقِلَ عَنِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا - كَمَا ذَكَرَ الشَّهَابُ فِي «الْحَاشِيَةِ» - حَاشِيَةً، وَهِيَ قَوْلُهُ: «أَي: لَا يَجُوزُ شَرْعًا وَلَا عَقْلًا فِعْلُ الْعِبَادَةِ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحِقَّ لِأَقْصَى غَايَةِ الْخُضُوعِ مَنْ كَانَ مُوَلِيًا لِأَعْظَمِ النِّعَمِ مِنَ الوجودِ والحياةِ وتوابعهما، وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ السُّجُودُ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ وَضْعَ أَشْرَفِ الْأَعْضَاءِ عَلَى أَهْوَنِ الْأَشْيَاءِ - وَهُوَ التَّرَابُ - غَايَةُ الْخُضُوعِ».

(٣) قَوْلُهُ: «بِالْفِعْلِ» إِنْ أَرَادَ بِهِ مُقَابِلَ الْقُوَّةِ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ تَكْلِيفَ مَا لَا يَطَاقُ وَإِنْ صَحَّ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ لَكِنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ، وَإِنْ أَرَادَ الْحَدَثَ وَوَاحِدَ الْأَفْعَالِ، فَالْمُرَادُ: الصَّحَّةُ الْمُقَارِنَةُ لِلوجودِ، وَهِيَ تَسْتَلْزِمُ الْوُقُوعَ وَلِذَا أُخْرِجَتْ عَنِ الْإِسْطِطَاعَةِ، وَالْقُدْرَةُ عِنْدَهُمْ مَعَ الْفِعْلِ لَا قَبْلَهُ، فَلَا يَقَالُ: إِنَّهُ لَا قَرِينَةَ عَلَى أَنَّ الْمُصَنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ هَذَا. «حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ».

الجماعة، أو له ولسائر الموحّدين، أدرج عبادته في تضاعيف عبادتهم وخلط حاجته بحاجتهم لعلها تُقبل ببركتها ويُجاب إليها، ولهذا شرّعت الجماعة.

وقدّم المفعول للتّعظيم، والاهتمام به، والدلالة على الحصر، ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما: «معناه: نعبدك ولا نعبد غيرك»<sup>(١)</sup>، وتقديم ما هو مقدّم في الوجود، والتنبية على أنّ العابد ينبغي أن يكون نظره إلى المعبود أولاً وبالذات، ومنه إلى العبادة لا من حيث إنها عبادة صدرت عنه بل من حيث إنها نسبة شريفة إليه ووصلة بينه وبين الحق، فإنّ العارف إنّما يحقّ وصوله إذا استغرق في ملاحظة جناب القدس وغاب عمّا عداه حتّى إنّّه لا يلاحظ نفسه ولا حالة من أحوالها إلّا من حيث إنها ملاحظة له ومُنتسبة إليه، ولذلك فضّل ما حكى الله عن حبيبهِ حين قال: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنِّي اللَّهُ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] على ما حكاه عن كليمه حين قال: ﴿إِن مَعِيَ رِجِّي سَيِّدِينَ﴾ [الشعراء: ٦٢].

وكرّر الضمير للتّخصيص على أنّه المستعان به لا غير، وقدّمت العبادة على الاستعانة ليتوافق رؤوس الآي، ويُعلم منه أنّ تقديم الوسيلة على طلب الحاجة أدعى إلى الإجابة.

وأقول: لما نسب المتكلّم العبادة إلى نفسه أوهم ذلك تبجّحاً واعتداداً منه بما يصدر<sup>(٢)</sup> عنه، فعقبه بقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ليدلّ على أنّ العبادة أيضاً ممّا لا يتمّ ولا يستتبّ له إلا بمعونة منه وتوفيق.

وقيل: الواو للحال، والمعنى: نعبدك مُستعينين بك.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/١٥٩) بلفظ: «قال جبريل لمحمد ﷺ: قل يا محمد: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾».

إياك نوحّد ونخاف ونرجو يا ربّنا لا غيرك».

(٢) في نسخة الخياي: «صدر».

وَقُرِئَ بِكسْرِ النُّونِ فِيهِمَا<sup>(١)</sup>، وَهِيَ لُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ، فَإِنَّهُمْ يَكْسِرُونَ حُرُوفَ  
الْمُضَارَعَةِ سِوَى الْيَاءِ إِذَا لَمْ يَنْضَمَّ مَا بَعْدَهَا.

(٦) - ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ بَيَانٌ لِلْمَعُونَةِ الْمَطْلُوبَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: كَيْفَ  
أُعِينُكُمْ؟ فَقَالُوا: ﴿أَهْدِنَا﴾، أَوْ إِفْرَادُ<sup>(٢)</sup> لِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ.

وَالْهُدَايَةُ: دَلَالَةٌ بِلُطْفٍ، وَلِذَلِكَ تُسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى  
صِرَاطِ الْجَنَّةِ﴾ [الصافات: ٢٣] وَارْدٌ عَلَى التَّهَكُّمِ، وَمِنْهُ: «الْهُدْيَةُ»، وَ«هَوَادِي الْوَحْشِ»  
لِمَقْدَمَاتِهَا.

وَالْفِعْلُ مِنْهُ: هَدَى، وَأَصْلُهُ أَنْ يُعَدَّى بِاللَّامِ أَوْ «إِلَى»<sup>(٣)</sup>، فَعُومِلَ مُعَامَلَةً «اخْتَارَ»  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وَهَدَايَةُ اللَّهِ تَعَالَى تَتَنَوَّعُ أَنْوَاعًا لَا يُحْصِيهَا عَدٌّ، لَكِنَّهَا تَنْحَصِرُ فِي أَجْنَاسٍ مِثْرَتِيَّةٍ:  
الْأَوَّلُ: إِفَاضَةُ الْقُوَى الَّتِي بِهَا يَتِمَكَّنُ الْمَرْءُ مِنَ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى مَصَالِحِهِ كَالْقُوَّةِ  
الْعَقْلِيَّةِ وَالْحَوَاسِّ الْبَاطِنَةِ وَالْمَشَاعِرِ الظَّاهِرَةِ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩)، و«الكشاف» (١/ ١٥)، عن جناح بن  
حبيش، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٢٠)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٧٢)، عن الأعمش  
وابن وثاب والنخعي. وجميع هؤلاء اقتصروا في ذكر القراءة على «نَسَمِثُ»، وذكرها  
في الفعلين أبو حيان في «البحر»، ونسب القراءة بكسر النون في «نَسَمِثُ» لزيد بن علي  
ويحيى بن وثاب وعبيد بن عمير.

(٢) في نسخة التفاتزاني: «وإفراء»، وأشار إليها الخفاجي في «الحاشية».

(٣) وَيُقَالُ عَنِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ - كَمَا ذَكَرَ الشَّهَابُ فِي «الْحَاشِيَةِ» - التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا: أَنَّ «هَدَاهُ لَكَذَا» أَوْ  
«إِلَى كَذَا» إِنَّمَا يُقَالُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ذَلِكَ فَيَصِلُ بِالْهُدَايَةِ إِلَيْهِ، وَ«هَدَاهُ كَذَا» لِمَنْ يَكُونُ فِيهِ فِيزِدَادُ أَوْ  
يَثْبُتُ، وَبِأَنَّ لَا تَكُونُ لَهُ فَيَصِلُ.

والثاني: نصبُ الدلائلِ الفارقةِ بينِ الحقِّ والباطلِ والصَّلاحِ والفسادِ، وإليه أشارَ حيثُ قالَ: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠] وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿فَهَدَيْنَهُمْ فَأَسْتَحْبُوا لِمَعْنَى عَلَى الْهَدَى﴾ [فصلت: ١٧].

والثالثُ: الهدايةُ بإرسالِ الرُّسلِ وإنزالِ الكتبِ، وإياها عَنَى بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُوَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

والرابعُ: أنْ يَكشِفَ على قلوبهم السَّرائِرَ، ويُرِيَهُم الأشياءَ كما هي بالوحي، أو الإلهامِ والمناماتِ الصادقة، وهذا قسمٌ يختصُّ بنبيِّه الأنبياءُ والأولياءُ، وإياه عَنَى بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَفْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠] وقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

فالمطلوبُ إمَّا زيادةُ ما مُنِحُوهُ من الهدى، أو الثَّباتُ عليه، أو حُصُولُ المراتبِ المُترتبةِ عليه، فإذا قاله العارفُ الواصلُ عَنَى به: أرشدنا طريقَ السَّيرِ فيكَ لنمحو عَنَّا ظلماتِ أحوالنا، ونُمِيطَ غواشي أبداننا لنستضيء بنورِ قُدْسِكَ فنراك بنورك. والأمرُ والدُّعاءُ يتشاركان لفظاً ومعنى، ويتفاوتان بالاستعلاء والتَّسْفُلَ، وقيل: بالرتبة.

و«السَّراطُ» من سَرَطَ الطَّعامُ: إذا ابتَلَعَهُ، فكأنَّهُ يَسْتَرِطُ السَّابِلَةَ، ولذلك سُمِّيَ: لَقَمًا؛ لِأَنَّهُ يَلْتَقِمُهُمْ، و«الصَّراطُ» من قَلَبِ السَّيْنِ صَادًا لِيُطَابِقَ الطَّاءُ فِي الإِطْبَاقِ، وقد يُشَمُّ الصَّادُ صَوْتَ الزَّايِ لِيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى الْمَبْدَلِ عَنْهُ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ورؤيسٌ<sup>(١)</sup> عن يعقوبَ بالأصلِ، وحمزةُ بالإشمامِ، والباقونَ

(١) في نسخة الخيالي: «وقرأ ابن كثير برواية قنبل وورش». ولعله تحرف فيها «وروش» عن: «ورويس». انظر التعليق الآتي.

بِالصَّادِ<sup>(١)</sup>، وهو لغة قريش والثَّابِتُ في «الإمام»، وجمعه: سُرُطٌ كـ «كُتِبَ»، وهو كـ «الطَّرِيقُ» في التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ.

و«المستقيم»: المستوي، والمرادُ به: طَرِيقُ الحَقِّ، وقيل: هو مِلَّةُ الإسلامِ.

(٧) - ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بدلٌ من الأوَّلِ بَدَلِ الكُلِّ، وهو في حُكْمِ تَكْرِيرِ العَامِلِ من حيثُ إِنَّهُ المقصودُ بالنِّسْبَةِ، وفائدته: التَّأَكُّيدُ والتَّنْصِيبُ على أَنَّ طَرِيقَ المُسْلِمِينَ هو المشهُودُ عليه بالاستِقَامَةِ على أَكَدِّ وجهٍ وأبلغه؛ لأنَّه جُعِلَ كالتفسيرِ والبيانِ له، فكأنَّه من البَيِّنِ الَّذِي لا خفاءَ فيه: أَنَّ الطَّرِيقَ المستقيمَ ما يكونُ طَرِيقَ المُؤْمِنِينَ.

وقيل: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾: الأنبياءُ<sup>(٢)</sup>.

وقيل: النَّبِيُّ ﷺ وأصحابه<sup>(٣)</sup>.

وقيل: أصحابُ موسى وعيسى عليهما الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَبْلَ التَّحْرِيفِ والنَّسْخِ<sup>(٤)</sup>.

وَقُرِئَ: «صِرَاطَ مَنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ»<sup>(٥)</sup>.

(١) قرأ قبل وروى بالسين، وقراءة الإشمام عن حمزة فيها خلاف وتفصيل عن رواته، وقرأ الباقون بالصاد. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٠٥ - ١٠٦)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ١٨)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٧٧/١)، و«النشر في القراءات العشر» (٢٧١/١ - ٢٧٢).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧٨/١) عن الربيع بن أنس.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧٨/١) عن عبد الرحمن بن زيد.

(٤) أورده الثعلبي في «تفسيره» (٤٥٦/١) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

والإنعام: إيصال النعمة، وهي في الأصل: الحالة التي يستلذها الإنسان، فأُطلِقَتْ لِمَا يَسْتَلِذُّهُ، من «النَّعْمَةِ» وهي اللِّينُ<sup>(١)</sup>.

وَنِعْمَ اللَّهُ - وإنْ كَانَتْ لَا تُحْصَى، كما قَالَ: ﴿وإن تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨] - تَنْحَصِرُ فِي جِنْسَيْنِ: دُنْيَوِيٍّ وَأُخْرَوِيٍّ.

وَالأَوَّلُ قِسْمَانِ: مَوْهَبِيٍّ وَكَسْبِيٍّ.

والموهبيُّ قِسْمَانِ:

رُوحَانِيٌّ كَنَفَخِ الرُّوحَ فِيهِ، وإِشْرَاقِهِ بالعقلِ وما يَتَّبِعُهُ مِنَ الْقُوَى كَالْفَهْمِ وَالْفِكْرِ وَالنُّطْقِ.

وَجُسْمَانِيٌّ كَتَخْلِيقِ الْبَدَنِ، وَالْقُوَى الْحَالَّةِ فِيهِ، وَالْهَيْئَاتِ الْعَارِضَةِ لَهُ مِنَ الصِّحَّةِ وَكَمَالِ الْأَعْضَاءِ.

وَالْكَسْبِيُّ: تَرْكِهُ النَّفْسَ عَنِ الرَّذَائِلِ، وَتَحْلِيلُهَا بِالْأَخْلَاقِ السَّيِّئَةِ وَالْمَلَكَاتِ الْفَاضِلَةِ، وَتَزْيِينُ الْبَدَنِ بِالْهَيْئَاتِ الْمَطْبُوعَةِ وَالْحِلَى الْمُسْتَحْسَنَةِ وَحَصُولِ الْجَاهِ وَالْمَالِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَغْفِرَ مَا قَرَّطَ مِنْهُ، وَيَرْضَى عَنْهُ، وَيُبَوِّثَهُ فِي أَعْلَى عَلَيِّينَ مَعَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ أَبَدَ الْأَبَدِينَ.

وَالْمَرَادُ هُوَ الْقِسْمُ الْآخِرُ، وَمَا يَكُونُ وُضْعَةً إِلَى نَيْلِهِ مِنَ الْقِسْمِ الْآخَرِ، فَإِنْ مَا عَدَا ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> يَشْتَرِكُ فِيهِ الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ.

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِي وَالْخِيَالِي: «وَهِيَ الدِّينُ»، وَلَيْسَتْ تَحْرِيفًا عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الرِّكَاعَةِ كَمَا ذَكَرَ الْخَفَاجِي.

(٢) قَوْلُهُ: «وَالْمَرَادُ هُوَ الْقِسْمُ الْآخِرُ وَمَا يَكُونُ وُضْعَةً إِلَى نَيْلِهِ»؛ أَي: وَهُوَ الدُّنْيَوِيُّ الْكَسْبِيُّ «مِنَ الْقِسْمِ الْآخِرِ فَإِنْ مَا عَدَا ذَلِكَ»؛ أَي: وَهُوَ الدُّنْيَوِيُّ الْوَهْبِيُّ بِقِسْمِهِ: الرُّوحَانِي وَالْجُسْمَانِي. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٧٩).



﴿غَيْرِ الْمَقْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ بدلٌ من ﴿الَّذِينَ﴾ على معنى: أن المنعم عليهم هم الذين سلموا من الغضب والضلال، أو صفة له مبيّنة أو مقيّدة على معنى: أن المنعم عليهم هم الذين جمعوا بين النعمة المطلقة - وهي نعمة الإيمان - وبين السلامة من الغضب والضلال، وذلك إنما يصحُّ بأحد تأويلين:

- إجراء الموصول مجرى النكرة إذ لم يقصد به معهود؛ كالمحلى باللام في

قوله:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُونِي<sup>(١)</sup>

وقولهم: «إني لأمرُّ على الرجلِ مثلك فيكرمني».

- أو جعل ﴿غَيْرِ﴾ معرفةً بالإضافة؛ لأنه أضيفَ إلى ما له ضدُّ واحدٌ وهو المنعم عليهم، فيتعيّن تعيين الحركة من غير السكون<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن كثير: نَصَبُهُ<sup>(٣)</sup> على الحالِ مِنَ الضميرِ المجرورِ، والعاملُ ﴿أَنفَعَتْ﴾، أو بإضمار: أعني، أو بالاستثناء إن فُسِّرَ النعمُ بما يعمُّ القبيلين.

(١) البيت لرجل من بني سلول، كما ذكر سيبويه في «الكتاب» (٢٤/٣)، والبغدادى في «الخزانة» (٣٥٧/١-٣٥٨)، ونسبه الأصمعي في «الأصمعيات» (ص: ١٢٦) لشمر بن عمرو الحنفي، أحد شعراء بني حنيفة باليمامة، وفيه: مررت، بدل: أمر.

(٢) قال العلماء: إذا أضيفت (غَيْر) إلى معرف له ضد واحد فقط تعرفت لانحصار الغيرية، وهنا المنعم عليهم ضد لما بعده. انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (١٤٣/١)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (٧٧/١)، و«فتوح الغيب» (٧٦٢/١)، و«مغني اللبيب» (ص: ٢١٠)، و«روح المعاني» (٣٠٩/١).

(٣) انظر: «مختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه (ص: ٩)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٨٧/١). والمشهور عن ابن كثير أنه قرأ كالمجهول بالجر.

و«الْعَصْبُ»: ثَوْرَانُ النَّفْسِ إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ، فَإِذَا أُسْنِدَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أُريدَ بِهِ الْمُنْتَهَى وَالْغَايَةُ عَلَى مَا مَرَّ.

و«عَيْنِهِ» فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ لِأَنَّهُ نَائِبٌ مُنَابٍ الْفَاعِلِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ.

و«لَا» مَزِيدَةٌ لِتَأْكِيدِ مَا فِي «غَيْرِ» مِنْ مَعْنَى النَّفْيِ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، وَلِذَلِكَ جَازَ: «أَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ»، كَمَا جَازَ: «أَنَا زَيْدًا لَا ضَارِبٌ»، وَإِنْ امْتَنَعَ: «أَنَا زَيْدًا مِثْلُ ضَارِبٍ». وَفُرِيَ: «وغير الضَّالِّينَ»<sup>(١)</sup>.

و«الضَّالُّونَ»: الْعُدُولُ عَنِ الطَّرِيقِ السَّوِيِّ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، وَلَهُ عَرَضٌ عَرِضٌ، وَالتَّفَاوُتُ مَا بَيْنَ أَدْنَاهُ وَأَقْصَاهُ كَثِيرٌ.

وَقِيلَ: «الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ»: الْيَهُودُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِيهِمْ: «مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ» [المائدة: ٦٠]، وَ«الضَّالِّينَ»: النَّصَارَى؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا» [المائدة: ٧٧]، وَقَدْ رُوِيَ مَرْفُوعًا<sup>(٢)</sup>.

(١) ذَكَرَهَا الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٤٦٤/٢) عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَوَاهَا عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» (ص: ٢٨٩)، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «الْمَصَاحِفِ» (ص: ١٥٩ و ١٦٠). وَذَكَرَهَا ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي «الْمَحَرَّرِ الْوَجِيزِ» (١/٧٨) عَنْ عُمَرَ وَأَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَالَ: وَرَوَى عَنْهُمَا فِي الرَّاءِ النَّصَبَ وَالْخَفْضَ فِي الْحَرْفَيْنِ.

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٩٣٨١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٥٣، ٢٩٥٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٢٤٦)، مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠٣٥١) مِنْ حَدِيثِ رَجُلٍ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَلَا تَضُرُّ جَهَالَةَ صَحَابِيهِ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ التَّفْسِيرَ بِذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: وَلَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا بَيْنَ الْمُفَسِّرِينَ. انظر: «تفسير =

وَيَتَجَهُّ أَنْ يُقَالَ: الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ: الْعُصَاةُ، وَالضَّالُّونَ: الْجَاهِلُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْمَنْعَمَ عَلَيْهِ مَنْ وُفِّقَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ لِدَاثِهِ وَالْخَيْرِ لِلْعَمَلِ بِهِ، وَكَأَنَّ<sup>(١)</sup> الْمُقَابِلَ لَهُ مَنْ اخْتَلَّ إِحْدَى قَوَاتِيهِ الْعَاقِلَةِ وَالْعَامِلَةِ، وَالْمُخِلُّ بِالْعَمَلِ فَاسَقٌ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْقَاتِلِ عَمْدًا: ﴿وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [النساء: ٩٣]، وَالْمُخِلُّ بِالْعِلْمِ جَاهِلٌ ضَالٌّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

وُقِرِّي: «وَلَا الضَّالِّينَ» بِالْهَمْزَةِ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ جَدِّ فِي الْهَرَبِ مِنَ الْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ<sup>(٢)</sup>. «آمِينَ»: اسْمُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ: اسْتَجَبَ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَعْنَاهُ، فَقَالَ: «افْعَلْ»<sup>(٣)</sup>.

بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ كـ «أَيْنَ» لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَجَاءَ مَدُّ أَلِفِهِ وَقَصْرُهَا؛ قَالَ:  
يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا وَيَرْحَمْ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَ<sup>(٤)</sup>

= الطبري (١٩٦/١ - ١٩٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣١/١)، وحاشية السيوطي (٣١٣/١) وعنه نقلنا. والظاهر من سياق المصنف تضعيف هذا القول، ولذلك قال السيوطي: «هذا من العَجَبِ الْعُجَابِ، تَضْعِيفُهُ التَّفْسِيرُ الْوَارِدُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَجَمِيعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَاخْتِرَاعُهُ تَفْسِيرًا بِرَأْيِهِ وَجَعَلَهُ أَنَّهُ الْمَتَّجِ». قلت: إنما سار في تضعيفه على نهج الزمخشري. انظر: «الكشاف» (٤٠/١).

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «فكان».

(٢) نسبت لأيوب السخيتاني. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩)، و«المحتسب» (٤٦/١).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٤٧٦/٢ - ٤٧٧) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس به. وروى أيضا من طريق جوير عن الضحاك عن ابن عباس به، كما «تفسير ابن كثير»، وكلاهما لا يصح، فإن الكلبي وجوير متروكان.

(٤) نسب لمجنون ليلي. انظر: «ديوان قيس بن الملوح» رواية: أبي بكر الوالبي، دراسة: يسري عبد الغني (ص: ٣١)، و«الحماسة البصريّة» (٢٢٩/٢)، و«شرح الفصيح» لابن هشام اللخمي (ص: ٢٤٦). وهو دون نسبة في «إصلاح المنطق» (ص: ١٧٩)، و«الفصيح» لثعلب (ص: ٣١٦)، و«الزاهر»

وقال:

أَمِينَ فَرَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا<sup>(١)</sup>  
وليس من القرآنِ وفاقًا، لكن يُسَنُّ خَتَمُ السُّورَةِ به؛ لقوله عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:  
«عَلَّمَنِي جَبْرِيلُ «آمِينَ» عِنْدَ فَرَاغِي مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ»<sup>(٢)</sup>، وقال: «إِنَّهُ كَالْخَتَمِ عَلَى  
الْكِتَابِ»<sup>(٣)</sup>.

وفي معناه قولُ عليٍّ رضي الله عنه: «آمِينَ» خَاتَمُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، خَتَمَ بِهِ دَعَاءُ  
عَبْدِهِ.

لابن الأنباري (٦٧/١)، و«الصحيح» (٢٠٧٢/٥)، ونسبه في «إسفار الفصيح» (٨٤٩/٢) لعمر  
بن أبي ربيعة، ولم أقف عليه في «ديوانه».

(١) عجز بيت لجبير بن الأضبط كما في «المحرر الوجيز» (٨٠/١)، و«التاج» (مادة: فطحل)، ودون  
نسبة في «إصلاح المنطق» (ص: ١٧٩)، و«الزاهر» لابن الأنباري (٦٦/١)، و«الصحيح» (مادة:  
أمن). وكان جُبَيْرُ سَأَلَ الْأَسَدِيَّ - واسمه فطحل - حَمَالَةً فَحَرَمَهُ، وَصَدَرَهُ:

تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحُلٌ إِذْ لَقِيْتُهُ

(٢) ذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٤٧٤/٢) دون سند ولا راو، وقال الحافظ في «الكافي  
الشاف» (ص: ٣): لم أجده هكذا، وفي «الدعاء» لابن أبي شيبة من رواية أبي ميسرة أحد كبار  
التابعين قال: أقرأ جبريل عليه السلامُ النَّبِيَّ ﷺ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، فلما قال: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال له:  
قل: آمين، فقال: «آمِينَ».

قلت: رواه عن أبي ميسرة ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٩٦١).

(٣) روى معناه أبو داود (٩٣٨) من حديث أبي زهير النميري رضي الله عنه - واسمه: يحيى بن نفير - أنه  
كان إذا دعا الرجلُ بَدْعًا قال: اخْتِمُهُ بِآمِينَ، فإن آمين مثلُ الطابع على الصحيفة، وجاء في الحديث  
نفسه: أن النبي ﷺ قال في رجل كان يدعو ويلح في المسألة: «أَوْجَبَ إِنْ خَتَمَ»، فقال رجل من  
القوم: بأي شيء يَخْتِمُ؟ فقال: «بِآمِينَ، فإنه إن خَتَمَ بِآمِينَ فقد أَوْجَبَ».

يقوله الإمام وَيَجْهَرُ به في الجهرية؛ لِمَا رُوِيَ عن وائِلِ بنِ حُجْرٍ: أَنَّهُ عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ إِذَا قرَأَ ﴿وَلَا تَسْأَلِينَ﴾ قَالَ: «آمين»، وَرَفَعَ بها صوته.

وعن أبي حنيفة رضي الله عنه: أَنَّهُ لا يَقُولُهُ، والمشهورُ عنه أَنَّهُ يُخْفِيهِ؛ كَمَا رواهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُغَفَّلٍ وَأَنَسٌ<sup>(١)</sup>.

والمأمومُ يُؤْمِنُ معه لقوله عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا قَالَ الإمامُ: ﴿وَلَا تَسْأَلِينَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ، فَإِنَّ الملائكةَ تَقُولُ: آمِينَ، والإمامُ يَقُولُ: آمِينَ، فَمَنْ وافقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الملائكةَ غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِي: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِسُورَةٍ لَمْ يَنْزَلْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ مِثْلُهَا» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، إِنَّهَا السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ»<sup>(٣)</sup>.

وعن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: بَيَّنَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ<sup>(٤)</sup> إِذْ أَتَاهُ مَلَكٌ فَقَالَ:

(١) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٣): لم أجده عن واحد منهما. وقال ولي الدين العراقي كما في «حاشية السيوطي على البيضاوي»: لم أَقِفْ عليه. قلت: إنما استدلَّ بحديث عبد الله بن مغفل وأنس على الإسرار بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وانظر: «المجموع» للنووي (٣/ ٣٤٤).

قال السيوطي: «وأخرج الطبراني في «الكبير» عن أبي وائل قال: كان عليٌّ وعبدُ الله - يعني: ابنَ مسعودٍ - لا يجهران بالتأمين». قلت: رواه الطبراني في «الكبير» (٩٣٠٤)، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠٨/٢): فيه أبو سعد البقال وهو ثقة مدلس.

(٢) رواه البخاري (٤٤٧٥)، ومسلم (٤١٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه الترمذي (٢٨٧٥) وقال: حسن صحيح، والحاكم في «المستدرک» (٢٠٥١) وصححه. وهذه القصة شبيهة بقصة أبي سعيد بن المعلى عند البخاري (٤٤٧٤)، وانظر ما جاء في الجمع بينهما في «فتح الباري» (١٥٧/٨).

(٤) قوله: «رسول الله ﷺ» مبتدأ خبره محذوف وهو (جالس) أو نحوه. انظر: «حاشية شيخ زاده»

«أَبَشِّرْ بُنُورِينَ أُوتِيَتْهُمَا لَمْ يُؤْتِهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ حَرْفًا مِنْهُمَا إِلَّا أُعْطِيَتهُ»<sup>(١)</sup>.

وعن حذيفة بن اليمان أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْقَوْمَ لَيَبْعَثُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْعَذَابَ حَتْمًا مَقْضِيًّا، فَيَقْرَأُ صَبِيٌّ مِنْ صِبْيَانِهِمْ فِي الْكِتَابِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فَيَسْمَعُهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَيَرْفَعُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ الْعَذَابَ أَرْبَعِينَ سَنَةً»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) رواه مسلم (٨٠٦).

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢/٢٦٧)، وقال المناوي في «الفتح السماوي» (١/١١٩): موضوع.

قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٣): وله شاهد في «مسند الدارمي» [(٣٣٤٥)] عن ثابت بن عجلان قال: «كان يقال: إن الله ليريد العذاب بأهل الأرض، فإذا سمع تعليم الصبيان بالحكمة صرف ذلك عنهم»، يعني بالحكمة: القرآن.



# سُورَةُ الْبَقَرَةِ







مدنيّة، وآيها مثنانِ وسبعُ وثمانونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) - ﴿آلَہ﴾: ﴿آلَہ﴾ وسائرُ الألفاظِ <sup>(١)</sup> التي يُتَهَجَّى بها أسماءُ مُسمَّياتِها الحروفُ التي رُكِّبَتْ منها الکَلِمُ <sup>(٢)</sup>؛ لدخولِها في حدِّ الاسمِ، واعتَوَارِ ما يَخْتَصُّ به من التعرِيفِ والتَّنْكِيرِ والجمعِ والتَّصْغِيرِ ونحوِ ذلكَ عليها، وبه صرَّحَ الخليلُ <sup>(٣)</sup> وأبو عليٍّ <sup>(٤)</sup>، وَمَا رَوَى ابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ: ﴿آلَہ﴾ حرفٌ، بَلْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَا مٌ حَرْفٌ، وَمِمْ حَرْفٌ» <sup>(٥)</sup> فالمرادُ به غيرُ المعنى الَّذي اضْطُلِحَ عليه، فَإِنَّ تَخْصِيصَ الحرفِ به عُرِفَ مُجَدِّدٌ <sup>(٦)</sup>، بَلِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيُّ، وَلَعَلَّهُ سَمَّاهُ بِاسْمٍ مَدْلُولِهِ.

وَلَمَّا كَانَتْ مُسَمَّياتِها حُرُوفًا وَحْدَانًا وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ؛ صُدِّرَتْ بِهَا؛ لِتَكُونَ تَأْدِيَتِها

(١) في نسخة الخيالي: «وسائر الحروف».

(٢) في نسخة الخيالي: «التي يتركب منها الكلام».

(٣) انظر: «الكتاب» (٣/ ٣٢٠).

(٤) انظر: «الحجة للقرءاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٦/ ٣٦).

(٥) رواه الترمذي (٢٩١٠) وصححه.

(٦) في نسخة التفنازاني والطبلاوي: «فإن تخصيصه به عرف مجدّد»، والمثبت من نسخة الخيالي.

بالمسمى أول ما يقرع السَّمْع، واستُعيرت الهمزة مكان الألف لتعذر الابتداء بها، وهي - ما لم تلها العوامل - موقوفة خالية عن الإعراب؛ لفقد موجهه ومقتضيه، لكنها قابلة إياه مُعرضة له<sup>(١)</sup> إذ لم تناسب مبنى الأصل<sup>(٢)</sup>، ولذلك قيل: ﴿صَّ﴾ و﴿قَ﴾ مجموعاً فيهما بين الساكنين<sup>(٣)</sup>، ولم تُعامل معاملة «أين» و«هؤلاء».

ثم إن مسمياتها لما كانت عنصراً الكلام وبسائطه التي تركب منها افتتحت السور بطائفة منها إيقاظاً لمن تُحدي بالقرآن، وتنبهها على أن المتلو عليهم كلام منظوم مما ينظمون به كلامهم، فلو كان من عند غير الله تعالى لما عجزوا عن آخرهم - مع تظاهُرهم وقوة فصاحتهم - عن الإتيان بما يدانيه، وليكون أول ما يقرع الأسماع مستقلاً بنوع من الإعجاز، فإن النطق بأسماء الحروف مختص بمن خط ودرس، فأما من الأمي الذي لم يخالط الكتاب فمستبعد مستغرب خارق للعادة، كالكتابة والتلاوة، سيما وقد راعى في ذلك ما يعجز عنه الأديب الأريب الفائق في فنّه:

وهو<sup>(٤)</sup> أنه أورد في هذه الفواتح أربعة عشر اسماً هي نصف أسامي حروف المعجم - إن لم تعد الألف فيها حرفاً برأسها - في تسع وعشرين سورة بعددها إذا عدّ فيها الألف، مُشمِلة على أنصاف أنواعها:

(١) هذا ما رجّحه الشهاب الخفاجي في ضبطها، وقد ضُبِطت «مُعرضة له»؛ أي: ممكنة، من قولهم: أعرض لك الخير، إذا أمكنك. يقال: أعرض لك الظبي، إذا أمكنك من عرضه، أي: جانبه، وأعرضت الشيء فأعرض، أي: أبرزته فبرز. انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٣/ ٥٧١ - ٥٧٢).

وقد ضبطت في نسخة التفتازاني: «مُعرضة» وكتب فوقها: «أي: محل عروض له».

(٢) كتب فوقها في نسخة التفتازاني: «أي: أقيمت على سبيل العارية».

(٣) في نسخة التفتازاني والخيالي: «ساكنين».

(٤) أي: المراعى في أسماء الحروف التي ذكرت في أوائل السور، وهو الذي أشار إليه البيضاوي بقوله: (وقد راعى في ذلك ما يعجز عنه الأديب الأريب الفائق في فنّه)، وما بعده بيان له.

فَذَكَرَ مِنَ الْمَهْمُوسَةِ - وَهِيَ مَا يَضْعُفُ الْاعْتِمَادُ عَلَى مَخْرَجِهِ، وَيَجْمَعُهَا: «سَشَحْنُكَ خَصْفَةٌ»<sup>(١)</sup> - نصفها: الحاء والهاء والصاد والسين والكاف. ومن البواقي المجهورة نصفاً يجمعها: «لَنْ يُقْطَعَ أَمْرٌ». ومن الشديدة الثمانية المجموعة في: «أَجَدْتَ طَبَقَكَ» أربعة يجمعها: «أَقِطُكَ». ومن البواقي الرخوة عشرة يجمعها: «حَمِسٌ»<sup>(٢)</sup> على نصره. ومن المُطَبَّقة التي هي الصاد والطاء والصاد والظاء نصفها<sup>(٣)</sup>. ومن البواقي المُنْفَتِحَة نصفها<sup>(٤)</sup>. ومن القَلْقَلَة - وهي حروفٌ تضطربُ عند خُرُوجِها، ويجمعها: «قَدْ طَبَّحَ»<sup>(٥)</sup> - نصفها الأقل لقلتها<sup>(٦)</sup>.

(١) قوله: «سشحنك خصفة» هو تركيبٌ لجمع الحروف المذكورة وضبطها ليسهل استحضارها؛ كقولهم: «فحنه شخص سكت» ونحوه، والسين هنا حرف تنفيس، و«يشحن» بمعنى: يلح في السؤال، ومثله: يُكدي، والمكدي: السائل، و«خصفة» بفتححاتٍ عَلَمٌ؛ أي: ستطلب منك ما ذكر، وما قيل من أنه لا يبعد أن يكون «يشحن» مأخوذاً من شَحْنًا، وهي كلمة سريانية يفتح بها المغاليق بغير مفتاح؛ أي: ستفتح مغاليقك بلا مفتاح خصفة = تعسف غير محتاج له. «حاشية الخفاجي».

(٢) هكذا ضبطت في نسخة الطبلاوي.

(٣) وهي: الصاد والطاء كما في «الكشاف» (٦٢/١).

(٤) كتب فوقها في نسخة الفتازاني: «وهي الألف واللام والميم والراء والكاف والهاء والعين والسين والحاء والقاف والياء والنون»، ومثله في المصدر السابق.

(٥) «طَبَّحَ» بوزن فَرِحَ؛ أي: حُمِّقَ، ويأتي «الطبخ» بمعنى: الضرب على الشيء المجوف. انظر: «المحكم» لابن سيده (٣٠٧/٧)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (٣٣٤/١٠).

(٦) كتب تحتها في نسخة الفتازاني: «وهي الطاء والقاف». ومثله في «الكشاف» (٦٢/١).

وَمِنَ اللَّيْسَتَيْنِ<sup>(١)</sup> الْيَاءُ؛ لِأَنَّهَا أَقْلُ ثِقَلًا.

وَمِنَ الْمُسْتَعْلِيَّةِ - وهي التي يَتَصَعَّدُ الصَّوْتُ بها في الحَنَكِ الْأَعْلَى، وهي سبعةٌ: الْقَافُ وَالصَّادُ وَالطَّاءُ وَالخَاءُ وَالْعَيْنُ وَالضَّادُ وَالظَّاءُ - نَصَفَهَا الْأَقْلُ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنَ الْبَوَاقِي الْمُنْخَفِضَةُ نَصَفَهَا<sup>(٣)</sup>.

وَمِنَ حُرُوفِ الْبَدَلِ - وهي أَحَدُ عَشَرَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ سِيبَوِيهِ<sup>(٤)</sup> وَاخْتَارَهُ ابْنُ جِنِّي<sup>(٥)</sup>، وَيَجْمَعُهَا: «أَجْدُ طَوَيْتَ مِنْهَا» - السِّتَّةُ الشَّائِعَةُ الْمَشْهُورَةُ الَّتِي يَجْمَعُهَا «أَهْطَمِينَ».

وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمْ سَبْعَةً أُخْرَى، وَهِيَ: اللَّامُ فِي «أَصِيلَالٍ»، وَالصَّادُ وَالزَّايُ فِي «صِرَاطٍ» وَ«زِرَاطٍ»، وَالْفَاءُ فِي «أَجْدَافٍ»، وَالْعَيْنُ فِي «أَعْنَ»، وَالثَّاءُ فِي «ثُرُوغٍ الدَّلْوِ»، وَالْبَاءُ فِي «بَا اسْمُكَ؟» حَتَّى صَارَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ.

وَقَدْ ذَكَرَ مِنْهَا تِسْعَةً: السِّتَّةُ الْمَذْكُورَةُ<sup>(٦)</sup>، وَاللَّامُ وَالصَّادُ وَالْعَيْنُ.

وَمِمَّا<sup>(٧)</sup> يُدْعَمُ فِي مِثْلِهِ وَلَا يُدْعَمُ فِي الْمَقَارِبِ - وهي خَمْسَةُ عَشَرَ: الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ

(١) كتب تحتها في نسخة التفتازاني: «وهي الواو والياء».

(٢) كتب تحتها في نسخة التفتازاني: «وهي الصاد والقاف والطاء». ومثله في «الكشاف» (١/ ٦٢).

(٣) أي: الألف واللام والميم والراء والكاف والهاء والياء والعين والسين والحاء والنون، كما في المصدر السابق.

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤/ ٢٣٧).

(٥) انظر: «سر صناعة الإعراب» لابن جني (١/ ٦٢).

(٦) قوله: «وقد ذكر»؛ أي: الله تعالى «منها»؛ أي: من حروف البدل الثمانية عشر - وهي الأحد عشر التي ذكرها سيبويه والسبعة التي أضيفت إليها - و«الستة المذكورة»؛ أي: في قوله: «أهطمين». انظر:

«حاشية الأنصاري» (١/ ٩٤).

(٧) أي: وذكر مما يُدْعَم...

والعينُ والصَّادُ والطَّاءُ والميمُ والياءُ والخاءُ والغينُ والضَّادُ والظَّاءُ والسينُ والزَّايُ والواوُ والفاءُ - نصفُها الأقلُّ، ومِمَّا يُدْغَمُ فيهما وهي الثلاثةُ عشرَ الباقيةُ نصفُها الأكثرُ: الحاءُ والقافُ والكافُ والراءُ والسينُ واللامُ والنونُ؛ لِمَا فِي الإِدْغَامِ مِنَ الْخِفَةِ والفصاحةِ، وَمِنَ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي لَا تُدْغَمُ فِيهَا قَارِبُهَا وَيُدْغَمُ فِيهَا مَقَارِبُهَا - وهي الميمُ والزَّايُ والسينُ والفاءُ - نصفُها<sup>(١)</sup>.

ولَمَّا كَانَتِ الْحُرُوفُ الدَّلَقِيَّةُ الَّتِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا بِذَلْقِ اللِّسَانِ وَهِيَ سِتَّةٌ يَجْمَعُهَا «رُبُّ مُنْقَلٍ»، وَالْحَلَفِيَّةُ الَّتِي هِيَ الْهَاءُ وَالْحَاءُ وَالْعَيْنُ وَالْغَيْنُ وَالْخَاءُ وَالْهَمْزَةُ، كَثِيرَةٌ<sup>(٢)</sup> الْوُقُوعِ فِي الْكَلَامِ = ذَكَرْتُ ثَلَاثِيهَا.

ولَمَّا كَانَتْ أُنْبِيَةُ الْمَزِيدِ لَا تَتَجَاوَزُ عَنِ السَّبْعِيَّةِ ذَكَرَ مِنَ الزَّوَائِدِ الْعَشْرَةِ الَّتِي يَجْمَعُهَا «الْيَوْمَ تَنْسَاهُ» سَبْعَةَ أَحْرَفٍ مِنْهَا تَنْبِيْهَا عَلَى ذَلِكَ.

وَلَوْ اسْتَقْرَيْتَ الْكَلِمَ وَتَرَائِكِيَّهَا وَجَدْتَ الْحُرُوفَ الْمَتْرُوكَةَ مِنْ كُلِّ جَنْسٍ مَكْشُورَةً بِالْمَذْكُورَةِ.

ثُمَّ إِنَّهُ ذَكَرَهَا مُفْرَدَةً وَثَنَائِيَّةً وَثَلَاثِيَّةً وَرُبَاعِيَّةً وَخُمَاسِيَّةً؛ إِذَا نَا بَأَنَّ الْمُتَحَدِّى بِهِ مَرْكَبٌ مِنْ كَلِمَاتِهِمُ الَّتِي أَصُولُهَا كَلِمَاتٌ مُفْرَدَةٌ وَمَرْكَبَةٌ مِنْ حَرْفَيْنِ فَصَاعِدًا إِلَى الْخُمْسَةِ.

وَذَكَرَ ثَلَاثَ مُفْرَدَاتٍ فِي ثَلَاثِ سُورٍ لِأَنَّهَا تُوجَدُ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ: الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ.

وَأَرْبَعَ ثَنَائِيَّاتٍ - لِأَنَّهَا تَكُونُ فِي الْحَرْفِ بِلا حَذْفٍ كـ «بَلْ»، وَفِي الْفِعْلِ بِحَذْفِ

(١) وهو السين والميم.

(٢) «كثيرة» خبر «كانت».

كـ «قُلْ»، وفي الاسمِ بغير حذف كـ «مَنْ»، وبه كـ «دَمٍ» - في تسع<sup>(١)</sup> سور؛ لوقوعه في كل واحد من الأقسام الثلاثة على ثلاثة أوجه: ففي الأسماء: «مَنْ» و«إِذْ» و«ذُو»، وفي الأفعال: «قُلْ» و«بِعْ» و«خَفْ»، وفي الحروف: «أَنْ» و«مِنْ» و«مُذْ» على لغة مَنْ جرَّ بها.

وثلاث ثنائيات لمجيئها في الأقسام الثلاثة في ثلاث عشرة سورة؛ تنبيهًا على أن<sup>(٢)</sup> أصول الأبنية المستعملة ثلاثة عشر: عشرة منها للأسماء، وثلاثة للأفعال.

ورُبَاعِيَّتَيْنِ، وخماسِيَّتَيْنِ؛ تنبيهًا على أن لكل منهما أصلًا كـ «جَعْفَرٍ» و«سَفَرَجَلٍ»، ومُلَحَقًا كـ «قَرَدٍ» و«جَحَنَفِلٍ».

ولعلها فُرِّقَت على السور ولم تُعَدَّ بأجمعها في أول القرآن لهذه الفائدة<sup>(٣)</sup>، مع ما فيه من إعادة التَّحْدِي وتكرير التَّنْبِيهِ والمبالغة فيه.

والمعنى: هذا المُتَحَدَّى به مؤلَّف من جنس هذه الحروف، أو المؤلَّف منها كذا.

وقيل: هي أسماءٌ للسور، وعليه إطباق الأكثر، سُمِّيَتْ بها إشعارًا بأنَّها كلمات معروفة التركيب، فلو لم يكن وَحْيًا من الله لم تتساقط مَقْدِرَتُهُمْ دون مَعَارَضَتِهَا.

واستدلَّ عليه بأنَّها لو لم تكن مُفْهِمَةً كان الخطابُ بها كالخطابِ بالمهمَلِ والتَّكْلُمِ بالزَّنْجِيِّ مع العَرَبِيِّ، ولم يكن القرآنُ بأسره بيانًا وهْدًى، ولَمَّا أُمْكِنَ التَّحْدِي به. وإن كانت مُفْهِمَةً: فإمَّا أن يُرَادَ بها السُّورُ الَّتِي هِيَ مُسْتَهْلُهَا على أنَّها

(١) أي: وذكر أربع ثنائيات - وهي «طه» «طس» «يس» «حم» - في تسع سور.

(٢) بعدها في نسخة الخيالي: «أحوال».

(٣) قوله: «لهذه الفائدة»؛ أي: المذكورة في كل قسم: من المفردة، والثنائية، والثلاثية، والرابعة، والخماسية. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٩٧).

ألقابها، أو غير ذلك، والثاني باطل لأنه إما أن يكون المراد: ما وُضِعَتْ له في لغة العرب، فظاهر<sup>(١)</sup> أنه ليس كذلك، أو غيره<sup>(٢)</sup> وهو باطل؛ لأن القرآن نزل على لغتهم؛ لقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، فلا يُحْمَلُ على ما ليس في لغتهم.

لا يقال: لم لا يجوز أن تكون مزيدة للتنبية والدلالة على انقطاع كلام واستئناف آخر كما قال قُطْرُبٌ، أو إشارة إلى كلمات هي منها؛ اقتصرَت عليها اقتصار الشاعر في قوله:

قُلْتُ لَهَا: قِفِّي، فَقَالَتْ: قَافٌ<sup>(٣)</sup>

كما رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: الألفُ آلاءُ الله، واللامُ لُطْفُهُ، والميمُ مُلْكُهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) في نسخة التفتازاني: «وظاهر».

(٢) معطوف على «ما».

(٣) بلا نسبة في «معاني القرآن» للقرء (٣/ ٧٥)، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٨٩)، و«تفسير الطبري» (١/ ٢١٦)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٦٢)، و«الخصائص» لابن جني (١/ ٣١ و ٨١ و ٢٤٧) و(٢/ ٣٦٣)، و«المحتسب» له (٢/ ٢٠٤ و ٢٠٨ و ٢٨١)، و«تفسير الثعلبي» (٣/ ٢٦). والرواية عند الطبري وابن جني والثعلبي:

قُلْنَا لَهَا قِفِّي لَنَا قَالَتْ قَافٌ

وبعده:

لا تحسبي أنا نسينا الإيجاف

(٤) لم أجده عن ابن عباس، وقال السيوطي في «الحاشية» (١/ ٣٤٩): «هذا إنما رُوِيَ عن أبي العالية، كذا أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم». قلت: رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٣) عن الربيع بن أنس عن أبي العالية، ورواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٠٩) عن الربيع بن أنس، وفيهما مكان «ملكه»: «مجده»، وذكره بلفظ المصنف الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٦)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ٥٩)، عن محمد بن كعب.



وعنه: أَنَّ ﴿الر﴾ و﴿حَم﴾ و﴿ت﴾ مجموعُها حروفُ الرَّحْمَنِ<sup>(١)</sup>.

وعنه: أَنَّ ﴿آل﴾ معناه: أَنَا اللهُ أَعْلَمُ، ونحوُ ذلك في سائرِ الفواتحِ<sup>(٢)</sup>.

وعنه: أَنَّ الألفَ مِنَ البَلَدِ، واللَّامَ مِنَ جَبْرِيلَ، والميمَ من مُحَمَّدٍ؛ أي: القرآنُ مُنْزَلٌ مِنَ اللهِ بِلِسَانِ جَبْرِيلَ عَلَى مُحَمَّدٍ<sup>(٣)</sup>.

أو إِلَى مُدَدِ أَقْوَامٍ<sup>(٤)</sup> وَأَجَالٍ بِحَسَابِ الْجُمْلِ كَمَا قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ؛ مُتَمَسِّكًا بِمَا رُوِيَ: أَنَّهُ ﷺ لَمَّا أَتَاهُ الْيَهُودُ تَلَا عَلَيْهِمُ ﴿آل﴾ الْبَقْرَةَ، فَحَسَبُوهُ وَقَالُوا: كَيْفَ نَدْخُلُ فِي دِينِ مَدَّتْهُ إِحْدَى وَسَبْعُونَ سَنَةً؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالُوا: فَهَلْ غَيْرُهُ؟ فَقَالَ: ﴿الْمَصِّ﴾ و﴿الر﴾ و﴿الْمَصِّ﴾ فَقَالُوا: خَلَطْتَ عَلَيْنَا، فَلَا نَدْرِي بِأَيِّهَا نَأْخُذُ.

فَإِنَّ تِلَاوَتَهُ إِنَّا هَذَا بِهَذَا التَّرْتِيبِ عَلَيْهِمْ وَتَقْرِيرَهُمْ عَلَى اسْتِنْبَاطِهِمْ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ. وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَرَبِيَّةً، لَكِنَّهَا لَاشْتِهَارُهَا فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ - حَتَّى الْعَرَبِ - تُلَحِّقُهَا<sup>(٥)</sup> بِالْمَعْرَبَاتِ كـ «الْمَشْكَاةِ» وَ«السَّجِيلِ» وَ«الْقَسْطَاسِ».

(١) رواه عن ابن عباس الطبري في «تفسيره» (١٢/١٠٣)، ورواه ابن أبي حاتم (١١٣١٤) عن سعيد بن جبير. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١١٣١٣) عن ابن عباس مختصراً بلفظ: «الر حروف الرحمن مفرقة».

(٢) رواه مرفقاً عند الفواتح الطبري في «تفسيره» (١/٢٠٧)، و(١٠/٥٢)، و(١٢/١٠٣) و(١٣/٤٠٥) و(٤٠٦)، ومجتمعاً النحاس في «القطع والائتناف» (ص: ٣١). وهو اختيار الزجاج في «معاني القرآن» (١/٦٢).

(٣) ذكره الواحدي في «البيسط» (٥/١٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما من رواية عطاء، وإسناده ساقط.

(٤) قوله: «أو إلى مدد أقوام»: عطف على «إلى كلمات» في قوله: «أو إشارة إلى كلمات هي منها...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٩٩).

(٥) قوله: «تلحقها»؛ أي: تلحق الدلالة الحروف المذكورة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٩٩).

أو دلالة<sup>(١)</sup> على الحروف المبسوطة مُقَسِّمًا بها لَشَرْفِهَا من حيثُ إِنَّهَا بسائطُ  
أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَادَّةُ خُطَابِهِ<sup>(٢)</sup>؟

هذا، وَإِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا أَسْمَاءُ السُّورِ يُخْرِجُهَا إِلَى مَا لَيْسَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّ  
التَّسْمِيَةَ بِثَلَاثَةِ أَسْمَاءٍ فَصَاعِدًا مُسْتَنَكَّرٌ عِنْدَهُمْ، وَيُؤَدِّي إِلَى اتِّحَادِ الْأَسْمِ وَالْمُسَمَّى،  
وَيَسْتَدْعِي تَأْخُرَ الْجُزْءِ عَنِ الْكُلِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَسْمَ تَأَخَّرَ عَنِ الْمُسَمَّى بِالرُّتْبَةِ.

لَا نَأْتِي نَقُولُ<sup>(٣)</sup>: هَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَمْ تُعْهَدْ مَزِيدَةً لِلتَّنْبِيهِ وَالذَّلَالَةِ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ،  
وَالِاسْتِنْفَافِ يَلْزُمُهَا وَغَيْرُهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا فَوَاتِحُ السُّورِ، وَلَا يَقْتَضِي ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ  
لَهَا مَعْنَى فِي حِيزِهَا.

وَلَمْ تُسْتَعْمَلْ<sup>(٤)</sup> لِلْإِخْتِصَارِ مِنْ كَلِمَاتٍ مَعْيَنَةٍ فِي لُغَتِهِمْ: أَمَّا الشُّعْرُ فَشَاذٌ، وَأَمَّا  
قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَتَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مَنَبِعُ الْأَسْمَاءِ وَمَبَادِيُ  
الْخُطَابِ، وَتُمَثِّلُ بِأَمْثَلَةٍ حَسَنَةٍ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ عَدَّ كُلَّ حَرْفٍ مِنْ كَلِمَاتٍ مُتَبَايِنَةٍ، لَا تَفْسِيرُ<sup>(٥)</sup>  
وَتَخْصِيصٌ بِهَذِهِ الْمَعَانِي دُونَ غَيْرِهَا؛ إِذْ لَا مُخْصَّصَ لِفُظًا وَمَعْنَى، وَلَا لِحِسَابِ<sup>(٦)</sup>  
الْجُمْلِ فَتُلْحَقَ بِالْمَعْرَبَاتِ، وَالْحَدِيثُ لَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لَجَوَازِ أَنَّهُ تَسَمَّى تَعَجُّبًا مِنْ جَهْلِهِمْ،  
وَجَعَلَهَا مُقَسِّمًا بِهَا وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَمْتَنِعٍ لَكِنَّهُ يُخَوِّجُ إِلَى إِضْمَارِ أَشْيَاءَ<sup>(٧)</sup> لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا.

(١) قوله: «أو دلالة»: عطف على «مزيدة» في قوله: «لم لا يجوز أن تكون مزيدة للتنبيه...». انظر:

«حاشية الأنصاري» (١/ ١٠٠).

(٢) هنا تمَّ السؤال الذي افتتحه ب: لم لا يجوز أن تكون...؟

(٣) قوله: «لأننا نقول» جواب «لا يقال».

(٤) قوله: «ولم تستعمل» عطف على «لم تعهد».

(٥) قوله: «لا تفسير» عطف على «تنبيه».

(٦) قوله: «ولا لحساب» عطف على «للاختصار».

(٧) هي المقسم عليه، وفعل القسم، وفاعله. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٠٠).

والتَّسْمِيَةُ بثلاثةِ أسماءٍ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ إِذَا رُكِّبَتْ وَجُعِلَتْ اسْمًا واحدًا على طريقة «بعلبك»، فأما إِذَا تُثِرَتْ ثَثَرُ أسماءِ العددِ فلا، وناهيك بتسويةِ سبويه بين التَّسْمِيَةِ بالجملةِ والبيتِ من الشَّعْرِ، وطائفةٍ من أسماءِ حروفِ المعجم<sup>(١)</sup>، والمُسَمَّى هو مجموعُ السُّورَةِ، والاسمُ جزؤها، فلا اتِّحادَ، وهو مقدَّم من حيثِ ذاته ومؤخَّرٌ باعتبارِ كونه اسمًا، فلا دَوْرَ.

والوجهُ الأوَّلُ أقربُ إلى التَّحْقِيقِ، وأَوْفَقُ لِلطَّائِفِ التَّنْزِيلِ، وأسلمُ من لزومِ النَّقْلِ<sup>(٢)</sup> ووقوعِ الاشتراكِ في الأعلامِ من واضعٍ واحدٍ، فإنَّه يعودُ بالنَّقْصِ على ما هو مقصودُ العَلَمِيَّةِ.

وقيلَ: إِنَّها أسماءُ القرآنِ، ولذلك أَخْبَرَ عنها بالكتابِ والقرآنِ.

وقيلَ: إِنَّها أسماءُ اللهِ تعالى، ويدلُّ عليه أَنَّ عَلِيًّا رضي اللهُ تعالى عنه كانَ يقولُ: «يا كهيعص»، «يا حم عسق»<sup>(٣)</sup>، ولعلَّه أرادَ: يا مُنْزِلَهُما.

وقيلَ: الألفُ من أَقْصَى الحلقِ وهو مبدأُ المخارجِ، واللامُ من طرفِ اللِّسانِ وهو وسطُها، والميمُ من الشَّفَةِ وهي آخرُها، جُمِعَ بينها إيماءٌ إلى أَنَّ العبدَ ينبغي أن يكونَ أوَّلَ كلامِهِ وأوسطُهُ وآخرُهُ ذَكَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وقيلَ: إِنَّها سرُّ استأثَر اللهُ تعالى بعِلْمِهِ، وقد رُوِيَ عن الخلفاءِ الأربعةِ وغيرِهِم من الصَّحابةِ رضي اللهُ تعالى عنهم ما يَقْرُبُ منه، ولعلَّهم أرادُوا أَنَّها أسرارٌ بينَ اللهِ تعالى ورُسُلِهِ ﷺ ورموزٌ لم يُقْصَدَ بها إفهامٌ غيره؛ إذ يَبْعُدُ الخطابُ بما لا يُفِيدُ.

(١) انظر: «الكشاف» (٢٨/١)، والعبارة فيه: وناهيك بتسويةِ سبويه بين التَّسْمِيَةِ بالجملةِ والبيتِ من الشَّعْرِ، وبينَ التَّسْمِيَةِ بطائفةٍ من أسماءِ حروفِ المُعْجَمِ = دَلَالَةُ قاطعةٍ على صحَّةِ ذلك.

(٢) قوله: «من لزومِ النقلِ»؛ أي: إلى العلمية. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٠١/١).

(٣) أورده الرازي في «تفسيره» (٦/٢)، ولم أجده مسندًا.

فإن جعلتها أسماء الله تعالى أو القرآن أو السور كان لها حظٌ من الإعراب: إمّا الرّفْعُ على الابتداء أو الخبر<sup>(١)</sup>، أو النّصبُ بتقدير فعل القسم على طريقة: «الله لأفعلن» بالنّصب، أو غيره<sup>(٢)</sup> كما ذكر، أو الجرُّ على إضمار حرف القسم، ويتأتّى الإعراب لفظاً، والحكاية فيما إذا كانت مفردة أو موازنة لمفرد ك﴿حَم﴾ فإنّها ك«هايل»، والحكاية ليس إلّا فيما عدا ذلك، وسيعود إليك ذكره مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

وإن بقيتها على معانيها: فإن قدّرت بـ«المؤلف من هذه الحروف» كان في حيز الرّفْع بالابتداء أو الخبر على ما مرّ، وإن جعلتها مقسّماً بها يكون كل كلمة منها منصوباً أو مجروراً على اللّغتين في «الله لأفعلن»، فتكون<sup>(٣)</sup> جملةً قسميّةً بالفعل المقدّر له.

وإن جعلتها أبعاض كلمات أو أصواتاً منزلة منزلة حروف التّنبية لم يكن لها محلٌّ من الإعراب؛ كالجمل المبتدأة والمفردات المعدودة، وتوقّف عليها وقف التّمام إذا قدّرت بحيث لا تحتاج إلى ما بعدها.

وليس شيءٌ منها آية عند غير الكوفيّين، وأمّا عندهم ف﴿آل﴾ في مواقعها و﴿المص﴾ و﴿كهيعص﴾ و﴿طه﴾ و﴿طس﴾ و﴿يس﴾ و﴿حم﴾ آية، و﴿حم﴾ ﴿عسق﴾ آيتان، والبواقي ليست بآيات، وهذا توقيفٌ لا مجال للقياس فيه<sup>(٤)</sup>.

(١) وحاصله: أن رفعها بأنها مبتدأ، أو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هذه ﴿آل﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٠٢/١).

(٢) قوله: «أو غيره»؛ أي: غير تقدير فعل القسم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٠٢/١).

(٣) في نسخة الطّبلاوي: «وتكون».

(٤) قوله: «وهذا»؛ أي: ما قاله الكوفيون «توقيف لا مجال للقياس فيه»؛ أي: فلا يسأل عن توجيه ما قالوه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٠٤/١).

(٢) - ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ﴿الْم﴾ إنَّ أَوَّلَ بِالْمُؤَلَّفِ من هذه الحروف، أو فُسِّرَ بالسُّورَةُ أو القرآن، فَإِنَّهُ لَمَّا تَكَلَّمَ بِهِ وَتَقَضَّى، أو وَصَلَ مِنَ الْمُرْسَلِ إِلَى الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ، صَارَ مُتَبَاعِدًا<sup>(١)</sup>، أُشِيرَ إِلَيْهِ بِمَا يُشَارُ إِلَى الْبَعِيدِ، وَتَذَكُّرُهُ مَتَى أُريدَ بـ﴿الْم﴾ السُّورَةُ لِتَذَكُّيرِ ﴿الْكِتَابُ﴾، فَإِنَّهُ صِفَتُهُ أَوْ خَبْرُهُ الَّذِي هُوَ هُوَ.

أو إِلَى ﴿الْكِتَابُ﴾ فَيَكُونُ صِفَتَهُ، وَالْمَرَادُ بِهِ: الْكِتَابُ الْمَوْعُودُ أَنْزَالُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] وَنَحْوِهِ، أَوْ فِي الْكِتَابِ الْمَتَقَدِّمَةِ.

وهو مصدرٌ سُمِّيَ بِهِ الْمَفْعُولُ لِلْمُبَالِغَةِ، أَوْ «فِعَالٌ» بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ كـ«اللباس»، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى<sup>(٢)</sup> الْمَنْظُومِ عِبَارَةً قَبْلَ أَنْ يُكْتَبَ لِأَنَّهُ مِمَّا يُكْتَبُ فِي الْمَالِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَصْلُ «الْكِتَابِ»: الْجَمْعُ، وَمِنْهُ «الْكِتَابَةُ» لِلْعَسْكَرِ<sup>(٤)</sup>.

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ معناه: أَنَّهُ لَوْضُوحُهُ وَسَطُوعُ بَرَهَانِهِ بِحَيْثُ لَا يَرْتَابُ الْعَاقِلُ بَعْدَ النَّظَرِ الصَّحِيحِ فِي كَوْنِهِ وَحَيَا بِالْغَا حَدَّ الْإِعْجَازِ، لَا أَنَّ أَحَدًا لَا يَرْتَابُ فِيهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]؟ فَإِنَّهُ مَا أَبْعَدَ عَنْهُمْ الرَّيْبَ، بَلْ عَرَفَهُمُ الطَّرِيقَ الْمُزِيحَ لَهُ، وَهُوَ أَنْ يَجْتَهِدُوا فِي مَعَارَضَةِ نَجْمٍ مِنْ نَجُومِهِ، وَيَبْدُلُوا فِيهَا غَايَةَ جُهِدِهِمْ، حَتَّى إِذَا عَجَزُوا عَنْهَا تَحَقَّقَ لَهُمْ أَنَّ لَيْسَ فِيهِ مَجَالٌ لِلشُّبْهَةِ، وَلَا مَدْخَلٌ لِلرَّيْبَةِ.

وقيل: معناه: لَا رَيْبَ فِيهِ لِلْمُتَّقِينَ، وَ﴿هُدًى﴾ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الظَّرْفُ الْوَاقِعُ صِفَةً لِلْمَنْفِيِّ.

(١) «صار متباعدا»: ليس في نسخة الخيالي، وأشير إليه في هامش نسخة الطبلاوي على أنه نسخة.

(٢) على هامش نسخة التفتازاني: «ثم عُبر به عن».

(٣) «في المال» من نسخة الخيالي.

(٤) كلمة: «للعسكر» من نسخة التفتازاني، وليست في باقي النسخ.

و«الرَّيْبُ» في الأصلِ مصدرٌ «رَأَيْتُ الشَّيْءَ»: إذا حَصَلَ فِيكَ الرَّيْبَةُ، وهي قَلَقُ النَّفْسِ واضطرابُها، سُمِّيَ بِهِ الشَّكُّ لِأَنَّهُ يُقْلِقُ النَّفْسَ وَيُزِيلُ<sup>(١)</sup> الطُّمَأْنِينَةَ، وفي الحديثِ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ، فَإِنَّ الشَّكَّ رَيْبٌ وَالصَّدَقُ طُمَأْنِينَةٌ»<sup>(٢)</sup>، ومنه: «رَيْبُ الزَّمانِ» لنَوَائِبِهِ.

﴿هُدًى لِّلشَّاعِينَ﴾ يَهْدِيهِمْ إِلَى الْحَقِّ، وَ«الْهُدَى» فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ كـ«السَّرَى» وَ«التَّقَى»، وَمَعْنَاهُ: الدَّلَالَةُ، وَقِيلَ: الدَّلَالَةُ الْمَوْصِلَةُ إِلَى الْبُعْغَةِ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ مُقَابِلَ الضَّلَالِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>: ﴿لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سَبَأ: ٢٤]، وَلِأَنَّهُ لَا يَقَالُ: «مَهْدِيٌّ» إِلَّا لِمَنْ اهْتَدَى إِلَى الْمَطْلُوبِ.

(١) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «فِي زِيل».

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٥١٨)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٧٢٣)، مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ. لَكِنْ لَفْظُهُمَا: «وَإِنَّ الْكَذِبَ رَيْبٌ». وَالْمُؤَلَّفُ تَابَعَ فِي لَفْظِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْكَشَافِ» (٦٩/١)، وَقَدْ وَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٨١/٢٢) مِنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ: «... فَإِنَّ الْخَيْرَ طُمَأْنِينَةٌ وَالشَّكُّ رَيْبٌ». قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٢٩٤/١٠): فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكَنْدِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَحَدِيثُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَوَى بِلَفْظٍ آخَرَ، فَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٢٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٧٠٨) وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢١٦٩)، بِلَفْظٍ: «فَإِنَّ الشَّرَّ رَيْبٌ وَالْخَيْرَ طُمَأْنِينَةٌ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَخْرُجْهُ، وَقَدْ رَوَى بِلَفْظٍ آخَرَ».

وَذَكَرَ الطَّبْيِيُّ أَنَّ لَفْظَ الزَّمَخْشَرِيِّ لَا يَسْتَقِيمُ رِوَايَةً لِمُخَالَفَتِهِ لِرِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَأَحْمَدَ، وَلَا دِرَايَةً لِأَنَّ الرِّيبَةَ هِيَ الشَّكُّ، فَلَا فَائِدَةَ فِي الْإِخْبَارِ بِهَا عَنْهُ، وَتَعَقَّبَ الْجَرَجَانِيُّ وَغَيْرَهُ الطَّبْيِيُّ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٥٠/٢)، وَ«حَاشِيَةُ الْجَرَجَانِيِّ» (ص: ١١٣)، وَ«حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ».

(٣) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «لِقَوْلِهِ تَعَالَى».

واختصاصه بالمتقين لأنهم المهتدون به والمتفيعون بنصه، وإن كانت دلالة عامة لكل ناظر من مسلم أو كافر، وبهذا الاعتبار قال: ﴿هُدًى لِّلْكَاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أو لأنه لا يتفيع بالتأمل فيه إلا من صقل العقل واستعمله في تدبر الآيات<sup>(١)</sup>، والنظر في المعجزات وتعرف النبوات؛ لأنه كالغذاء الصالح لحفظ الصحة، فإنه لا يجلب نفعاً ما لم تكن الصحة حاصلة، وإليه أشار بقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَنُزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].

ولا يقدح ما فيه من المجمال والمتشابه في كونه هدى لِمَا لم ينفك<sup>(٣)</sup> عن بيان تعيين المراد منه.

و«المتقي»: اسم فاعل من قولهم: وقاه فاتقى، و«الوقاية»: فرط الصيانة، وهو في عرف الشرع: اسم لمن بقي نفسه عما يضُرُّه في الآخرة، وله ثلاث مراتب: الأولى: التوقي عن العذاب المخلد بالتبرؤ عن الشرك، وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ [الفتح: ٢٦].

والثانية: التجنب عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك حتى الصغائر عند قوم، وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع، وهو المعنى بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا﴾ [الأعراف: ٩٦].

(١) في نسخة التفازاني: «تدبر الدلائل».

(٢) في نسخة التفازاني: «حاصلة وعلى هذا قوله تعالى».

(٣) قوله: «لِمَا لم...» بكسر اللام الجارة وتخفيف الميم من (ما) المصدرية؛ أي: لعدم انفكاكه... إلخ، ويجوز فتح اللام مع تشديد الميم، إلا أن قوله: «لا يقدح» ينبو عنه في الجملة. «حاشية الخفاجي».

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَنْتَزِعَ عَمَّا يَشْغُلُ سِرَّهُ عَنِ الْحَقِّ، وَيَتَبَلَّإِلِيهِ بِشَرِائِرِهِ، وَهُوَ التَّقْوَى الْحَقِيقِيُّ الْمَطْلُوبُ بِقَوْلِهِ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وقد فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ على الأوجه الثلاثة.

واعْلَمْ أَنَّ الْآيَةَ تَحْتَمِلُ أَوْجَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ:

أَنْ تَكُونَ ﴿الَّتِ﴾ مَبْتَدَأً عَلَى أَنَّهُ اسْمُ الْقُرْآنِ أَوِ السُّورَةِ أَوْ مَقْدَرٌ بِالْمُؤَلَّفِ مِنْهَا، وَ﴿ذَلِكَ﴾ خَبَرُهُ وَإِنْ كَانَ أَحْصَى مِنَ الْمُؤَلَّفِ مُطْلَقًا - وَالْأَصْلُ أَنَّ الْأَخْصَصَ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْأَعْمِ - لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: الْمُؤَلَّفُ الْكَامِلُ فِي تَأْلِيفِهِ الْبَالِغُ أَقْصَى دَرَجَاتِ الْفَصَاحَةِ وَمَرَاتِبِ الْبَلَاغَةِ، وَ﴿الْكُتُبِ﴾ صِفَةٌ ﴿ذَلِكَ﴾.

وَأَنْ يَكُونَ ﴿الَّتِ﴾ خَبَرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، وَ﴿ذَلِكَ﴾ خَبَرًا ثَانِيًا أَوْ بَدَلًا، وَ﴿الْكُتُبِ﴾ صِفَتُهُ.

و﴿لَارِبِّ﴾ فِي الْمَشْهُورَةِ مَبْنِيٌّ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى «مِنْ»، مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ بِ﴿لَا﴾ النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ الْعَامِلَةِ عَمَلٌ «إِنَّ»؛ لِأَنَّهَا نَقِضَتْهَا وَلَا زِمَةَ لِلْأَسْمَاءِ لُزُومَهَا، وَفِي قِرَاءَةِ أَبِي الشَّعْثَاءِ مَرْفُوعٌ بِ﴿لَا﴾ الَّتِي بِمَعْنَى «لَيْسَ»<sup>(١)</sup>.

و﴿فِيهِ﴾ خَبَرُهُ<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَقْدَمْ كَمَا قُدِّمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ تَخْصِيصُ نَفْيِ الرَّيْبِ بِهِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْكُتُبِ كَمَا قُصِدَ ثَمَّةً.

أَوْ صِفَتُهُ<sup>(٣)</sup>، وَ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ خَبَرُهُ، وَ﴿هُدًى﴾ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ.

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٧١)، وعزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠) لزهير الفرقبي.

(٢) أي: على القراءتين، لكنَّ محلَّهُ مختلفٌ مع كونه خبرًا، فعلى القراءة المشهورة محلُّه الرفع، وعلى الشاذة النصب.

(٣) قوله: «أو صِفَتُهُ» عطفٌ على «خبره».



أو الخبرُ محذوفٌ كما في «لا ضيرَ»، ولذلك وَقَفَ على ﴿لَرَيْبٌ﴾ على أن ﴿فيه﴾ خبرٌ ﴿هُدًى﴾ قَدَّمَ عليه لتكثيره، والتَّقْدِيرُ: لا رَيْبَ فِيهِ فِيهِ هُدًى.

وأن يكونَ ﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ و﴿الْكِتَابُ﴾ خبره على معنى: أنه الكتابُ الكاملُ الَّذي يستأهلُ أن يُسمَّى كتابًا، أو صفته وما بعده خبره<sup>(١)</sup>، والجملةُ خبرٌ ﴿آلَمَ﴾.

والأوَّلَى أن يُقالَ: إنها أربعُ جُمَلٍ مُتناسقةٍ تَقَرَّرُ اللاحقةُ منها السابقةُ، ولذلك لم يُدْخِلِ العاطفُ بينها، ف﴿الم﴾ جملةٌ دَلَّتْ على أنَّ المتحدَّى به هو المؤلفُ من جنسٍ ما يُرْكَبُونَ منه كلامهم، و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ جملةٌ ثانيةٌ مُقرَّرةٌ لجهةِ التَّحْدِي، و﴿لَرَيْبٌ﴾ فيه ثالثةٌ تشهدُ على كماله بأنَّه الكتابُ المنعوتُ بغايةِ الكمالِ، ثُمَّ سَجَّلَ على كماله بنفيِ الرَّيْبِ فيه؛ لأنَّه لا كمالَ أعلى ممَّا لِلْحَقِّ واليقينِ، و﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ - بما يقدَّرُ له مبتدأ<sup>(٢)</sup> - رابعةٌ توكِّدُ كونه حَقًّا لا يحومُ الشَّكُّ حوله بأنَّه هُدًى لِلْمُتَّقِينَ.

أو تستتبعُ السابقةُ منها اللاحقةُ استتباع<sup>(٣)</sup> الدَّلِيلِ للمدلولِ، وبيانه: أنَّه لَمَّا نبَّهَ أوَّلًا على إعجازِ المتحدَّى به مِن حيثُ إنَّه من جنسِ كلامهم وقد عَجَزُوا عن معارضته، استتبعَ منه أنَّه الكتابُ البالغُ حدَّ الكمالِ، واستلزمَ ذلك أن لا يَتَشَبَّهَ الرَّيْبُ بأطرافه؛ إذ لا أنقصَ ممَّا يعتريه الشَّكُّ والشُّبهةُ، وما كانَ كذلك كانَ لا مَحَالَةَ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ.

وفي كُلِّ واحدةٍ منها نُكْتَةٌ ذاتُ جزالةٍ:

ففي الأوَّلَى: الحذفُ والرَّمْزُ إلى المقصودِ مع التَّعْلِيلِ.

(١) قوله: «أو صفته» عطف على (خبره)، وقوله: «ما بعده خبره»؛ أي: خبرٌ ﴿ذَلِكَ﴾.

(٢) قوله: «بما» الباء بمعنى مع، وقوله: «مبتدأ»؛ أي: أو خبر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٠).

(٣) في نسخة التفازاني: «أو تَسْتَتِيعُ كُلَّ واحدةٍ منها ما يَلِيها استتباع».

وفي الثانية: فخامة التعريف.

وفي الثالثة: تأخير الظرف حذرًا عن إيهام الباطل.

وفي الرابعة: الحذف، والتوصيف بالمصدر للمبالغة، وإيراده منكرًا للتعظيم، وتخصيص الهدى بالمتقين باعتبار الغاية، وتسمية المشارف للتقوى متقيا إيجازًا وتفخيماً لشأنه.

(٣) - ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ إمّا موصول بـ ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ على أنه صفة مجرورة مُقَيِّدَةٌ له إِنْ فُسِّرَ التَّقْوَى بترك ما لا ينبغي، مترتبة عليه ترتب التَّحْلِيَةِ على التَّخْلِيَةِ، والتصوير على التَّصْقِيلِ، أو مَوْضُحَةٌ إِنْ فُسِّرَ بما يَعْمُ فَعَلَ الطَّاعَةِ وترك المعصية<sup>(١)</sup>؛ لاشتماله على ما هو أصل الأعمال وأساس الحسنات من الإيمان والصلاة والصدقة، فإنها أمهات الأعمال النَّفْسَانِيَّةِ والعبادات البدنيَّةِ والماليَّةِ، المُسْتَبَعَةُ<sup>(٢)</sup> لسائر الطاعات والتجنب عن المعاصي غالبًا، ألا ترى إلى قوله عز وجل: ﴿إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وقوله ﷺ: «الصلاة عماد الدين»<sup>(٣)</sup>،

(١) في نسخة التفتازاني: «فعل الحسنات وترك السيئات»، وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٢) قوله: «المستبعة» بالرفع صفة لـ «أمهات الأعمال».

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٥٠)، من رواية عكرمة عن عمر رضي الله عنه، ثم نقل عن شيخه أبي عبد الله الحاكم قوله: «عكرمة لم يسمع من عمر، وأظنه أراد: عن ابن عمر». واستظهر الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٤٢/١) أن عكرمة هذا هو ابن خالد بن سعيد بن العاص، لا عكرمة مولى ابن عباس، قال: وهو أوثق من مولى ابن عباس.

قلت: لكن رغم ذلك فإن الخبر لم يسلم من الانقطاع، فقد روى ابن أبي حاتم في «مراسيله» (ص: ١٥٨) عن أحمد بن حنبل أنه قال: «لم يسمع عكرمة بن خالد من عمر إنما سمع من ابن عمر»، بل نقل عن أبي زرعة قوله: «عكرمة بن خالد عن عثمان مرسل»، فضلاً عن عمر.

ونقل ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣٠٨/١) (ط: قرطبة) عن النووي قوله في هذا الخبر: «هو =

و: «الزَّكَاةُ قَنْطَرَةُ الْإِسْلَامِ»<sup>(١)</sup>، أو مَسْوَقَةٌ<sup>(٢)</sup> للمدح بما تَضَمَّنَهُ الْمُتَّقُونَ، وتخصيصُ الإيمانِ بالغَيْبِ وإِقَامِ الصَّلَاةِ وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ بِالذِّكْرِ إِظْهَارٌ لِفَضْلِهَا<sup>(٣)</sup> على سائر ما يَدْخُلُ تحتَ اسمِ التَّقْوَى، أو على أَنَّهُ مَدْحٌ مَنْصُوبٌ أو مَرْفُوعٌ<sup>(٤)</sup> بِتَقْدِيرِ: أَغْنَى، أو: هُمْ الَّذِينَ. وَإِمَّا مَفْصُولٌ<sup>(٥)</sup> عَنْهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرُهُ ﴿أَوَلَيْكَ عَلَى هَذَى﴾، فَيَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ تَامًّا.

و«الْإِيمَانُ» فِي اللَّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ التَّصَدِيقِ، مَأْخُودٌ مِنْ «الْأَمْنِ»، كَأَنَّ الْمُصَدِّقَ أَمِنَ الْمُصَدَّقَ مِنَ التَّكْذِيبِ وَالْمُخَالَفَةِ، وَتَعْدِيَتُهُ بِالْبَاءِ لَتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْإِعْتِرَافِ، وَقَدْ يُطْلَقُ بِمَعْنَى الْوُثُوقِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْوَائِقَ صَارَ ذَا أَمْنٍ، وَمِنْهُ: «مَا أَمَنْتُ أَنْ أَجِدَ صَحَابَةً»<sup>(٦)</sup>، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ<sup>(٧)</sup> حَسَنٌ فِي ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾.

وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ: فَالتَّصَدِيقُ بِمَا عُلِمَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَالْتَّوْحِيدِ

= مُنْكَرٌ بَاطِلٌ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ «الصَّلَاةِ» عَنْ بَلَالِ بْنِ بَحِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلُهُ: «الصَّلَاةُ عَمُودُ الدِّينِ»، وَهُوَ مَرْسَلٌ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَانْظُرْ: «الْوَسِيطُ فِي الْمَذْهَبِ» لِلْفَزَارِيِّ (٥/٢)، وَكَلَامُ النَّوَوِيِّ بِهِامُشِهِ. وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «الصَّلَاةِ» لِلْفَضْلِ بْنِ دَكِينٍ.

(١) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٨٩٣٦)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٣٠٣٨). وَضَعَفَ إِسْنَادَهُ السَّيُوطِيُّ فِي «الْحَاشِيَةِ» (١/٣٩٠).

(٢) قَوْلُهُ: «أَوْ مَسْوَقَةٌ» عَطَفَ عَلَى «مَقِيدَةٍ».

(٣) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «لِتَفْضِيلِهَا».

(٤) قَوْلُهُ: «أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَدْحٌ مَنْصُوبٌ أَوْ مَرْفُوعٌ»: عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ مَجْرُورَةٍ».

(٥) قَوْلُهُ: «وَإِمَّا مَفْصُولٌ» عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «إِمَّا مَوْصُولٌ بِالْمُتَّقِينَ».

(٦) أَي: مَا وَرِثْتُ. انْظُرْ: «النُّوَادِرُ فِي اللُّغَةِ» لِأَبِي زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ (ص: ٥١٠).

(٧) قَوْلُهُ: «وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ»؛ أَي: التَّصَدِيقُ وَالْوُثُوقُ.

وَالنُّبُوَّةَ وَالْبَعْثَ وَالْجَزَاءَ، ومجموعُ ثلاثةِ أمورٍ: اعتقادُ الحقِّ، والإقرارُ به، والعملُ بمقتضاهُ، عند جمهورِ المحدثينَ والمعتزلةِ والخوارجِ<sup>(١)</sup>؛ فَمَنْ أَخْلَ بالاعتقادِ وحده فهو مُنافِقٌ، وَمَنْ أَخْلَ بالإقرارِ فكافرٌ، وَمَنْ أَخْلَ بالعملِ ففاسقٌ وفاقدٌ، وكافرٌ عند الخوارجِ، وخارجٌ عَنِ الإيمانِ غيرُ داخلٍ في الكفرِ عند المعتزلةِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ التَّصْدِيقُ وَحْدَهُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَضَافَ الْإِيمَانَ إِلَى الْقَلْبِ فَقَالَ: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] ﴿وَلَمْ تَزَلْ تَزُومُ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١] ﴿وَلَمَّا دَخَلَ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وَعَظَفَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِي مَوَاضِعَ لَا تُحْصَى، وَقَرَنَهُ بِالْمَعَاصِي فَقَالَ: ﴿وَلَنْ طَافَيْنَا فِي الْأُمُومِينَ أَفْتَلَوْا﴾ [الحجرات: ٩] ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذِبَ عَلَيْكُمْ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨] ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] مع ما فيه من قَلَّةِ التَّغْيِيرِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْأَصْلِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ مُتَعَيِّنُ الْإِرَادَةِ فِي الْآيَةِ؛ إِذِ الْمُعْدَى بِالْبَاءِ هُوَ التَّصْدِيقُ وَفَاقًا.

(١) قوله: «ومجموع ثلاثة أمور...» عطف على «التصديق بما علم بالضرورة... إلخ»؛ أي: الإيمان هو التصديق بما علم بالضرورة أنه من دين محمد عند جمهور العلماء، ومجموع الأمور الثلاثة «عند جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٣).

(٢) قوله: «مع ما فيه من قلة التغيير»؛ أي: بالزيادة بالنسبة إلى معناه اللغوي الذي هو الأصل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٥). وقال شيخ زاده: هو إشارة إلى وجه رابع زائد على الوجوه الثلاثة السابقة، وقوله: «لأنه أقرب إلى الأصل» علة لقلة التغيير؛ أي: مع ما في كون لفظ الإيمان موضوعاً في الشرع للتصديق المقيد وهو التصديق بما علم بالضرورة أنه من دين محمد ﷺ من غير أن يعتبر معه الإقرار والعمل من قلة التغيير عن معناه اللغوي، وهو التصديق مطلقاً. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ١٧٧). وفي «حاشية الخفاجي» نسخة: «وأنه أقرب إلى الأصل»، فليست تعليلاً لقلة التغيير، لكن المعنى متقارب.

ثم اختلف في أن مجرد التصديق القلبي هل هو كافٍ لأنه المقصود، أو لا بد من انضمام<sup>(١)</sup> الإقرار به للمتمكن منه؟ ولعل الحق هو الثاني؛ لأنه تعالى ذم المعاند أكثر من ذم الجاهل المقصر.

وللمانع أن يجعل الذم للإنكار، لا لعدم الإقرار به للمتمكن منه.

و«الغيب»: مصدرٌ وُصف به للمبالغة؛ كالشهادة في قوله: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، والعرب تُسمي المطمئن من الأرض والخمصة التي تلي الكلية<sup>(٢)</sup>: غيبًا.

أو «فِعِلٌّ» خُفِّفَ كـ «قِيلَ».

والمراد به: الخفي الذي لا يدركه الحس ولا تقتضيه بديهة العقل، وهو قِسمان: قسم لا دليل عليه، وهو المعني بقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقسم نُصِبَ عليه دليل؛ كالصانع وصفاته واليوم الآخر وأحواله، وهو المراد به في هذه الآية.

هذا إن جعلته صلة للإيمان<sup>(٣)</sup> وأوقعته موقع المفعول به.

وإن جعلته حالاً على تقدير: مُلْتَبِسِينَ بِالْغَيْبِ، كان بمعنى الغيبة والخفاء،

(١) في نسخة التفਤازاني: «من اقتران».

(٢) قوله: «والخمصة»: هي بفتح الخاء المعجمة: النقرة «التي تلي الكلية»: هي بضم الكاف. انظر: حاشية الأنصاري (١/ ١١٥).

(٣) قوله: «صلة للإيمان» الصلة في مثله عند النحاة هي المفعول به بواسطة حرف الجر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٦).

والمعنى: أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ غَائِبِينَ عَنْكُمْ، لَا كَالْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ إِذَا ﴿لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّمَا نَعْمَكُمُ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، أو عن المؤمن<sup>(١)</sup> به؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا آمَنَ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْ إِيْمَانِي<sup>(٢)</sup> بَغِيْبٍ»، ثُمَّ قرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ.

وقِيلَ: المرادُ بِالْغَيْبِ: الْقَلْبُ، والمعنى: يُؤْمِنُونَ بِقُلُوبِهِمْ، لَا كَمَنْ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ.

فَالْبَاءُ عَلَى الْأَوَّلِ لِلتَّعْدِيدِ، وَعَلَى الثَّانِي لِلْمُصَاحَبَةِ، وَعَلَى الثَّلَاثِ لِلآلَةِ<sup>(٣)</sup>.  
﴿وَيُؤْمِنُونَ الصَّلَاةَ﴾؛ أي: يُعَدِّلُونَ أَرْكَانَهَا وَيَحْفَظُونَهَا مِنْ أَنْ يَقَعَ زِيغٌ فِي أَعْمَالِهَا، مِنْ «أَقَامَ الْعُودَ»: إِذَا قَوَّمَهُ.

أَوْ يُوَاطِبُونَ عَلَيْهَا، مَأْخُوذٌ مِنْ «قَامَتِ السُّوقُ»: إِذَا نَفَقَتْ، وَأَقَمْتُهَا: إِذَا جَعَلْتَهَا نَافِقَةً؛ قَالَ:

أَقَامَتْ غَزَالَةَ سُوقِ الضَّرَابِ لِأَهْلِ الْعِرَاقَيْنِ حَوْلًا قَمِيطًا<sup>(٤)</sup>

(١) قوله: «أو عن المؤمن به» - بفتح الميم - عطف على قوله: «عنكم».

(٢) في نسخة الخيالي: «الإيمان».

(٣) قوله: «فالباء على الأول»؛ أي: وهو جعلُ الغيب واقعًا موقع المفعول الغائب «وعلى الثاني»؛ أي: وهو جعله حالًا بمعنى الغيبة والخفاء «وعلى الثالث»؛ أي: وهو جعله بمعنى القلب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/١١٦).

(٤) البيت لأيمن بن خريم كما في «شرح القصائد السبع الطوال» لابن الأنباري (ص: ٥٢١)، ودون نسبة في «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٣١)، و«الكشاف» (١/٧٩). قال الزمخشري: أي: أدامت امرأةٌ شبيبَ الخارجي أمرَ الحرب وضرب السيوف حولًا تامًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَآ دُمْتَ عَلَيْهِمَا﴾ [آل عمران: ٧٥]؛ أي: مُوَاطِبًا عَلَى التَّقَاضِي.

فإنه إذا حُوْفِظَ عليها كانت كالتأفِقِ الَّذِي يُرَغَبُ فيه، وإذا ضُيِّعَتْ كانت كالكَاسِدِ المرغوبِ عنه.

أو: يَتَشَمَّرُونَ لأدائها من غير فُتُورٍ وَلَا تَوَانٍ، من قولهم: «قَامَ بِالْأَمْرِ وَأَقَامَهُ»: إذا جَدَّ فيه وتجلَّدَ، وضدّه: قَعَدَ عن الأمر وتقاعَدَ.

أو: يؤدُّونها، عبَّرَ عن الأداء بالإقامة لاشتغالها على القيام، كما عبَّرَ عنها بالقنوت والرُّكُوع والسُّجُود والتَّسْبِيح.

والأوَّلُ أظهرُ لأنَّه أشهرُ، وإلى الحقيقة أقربُ، وأفيدُ لتضمينه التَّنبية على أنَّ الحقيقَ بالمدحِ مَنْ راعَى حُدُودَهَا الظَّاهِرَةَ من الفرائضِ والسُّنَنِ، وحقوقها الباطنة من الخشوع والإقبالِ بقلبه على الله تعالى، لا المصلُّون الَّذين هم عن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ، ولذلك ذُكِرَ في سياق المدحِ: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وفي مَعْرِضِ الذَّمِّ: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤].

و«الصَّلَاةُ»: «فَعْلَةٌ» من «صَلَّى» إذا دَعَا، كـ«الزَّكَاةِ» من «زَكَى»، كُتِبَتْ بالواو على لفظِ المفخِّمِ<sup>(١)</sup>، وإنَّما سُمِّيَ الفعلُ المخصوصُ بها لاشتغاله على الدُّعَاءِ. وقيلَ: أصلُ «صَلَّى»: حَرَكَ الصَّلَوَيْنِ<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ المصلِّيَ يفعلُهُ في ركوعه وسجوده، واشتهارُ هذا اللَّفْظِ في المعنى الثاني مع عَدَمِ اشتغاره في الأوَّلِ لا يَقْدَحُ في نقلِهِ عنه<sup>(٣)</sup>.

(١) بكسر الخاء، والتفخيم هنا: إمالة الألف نحو مخرج الواو. انظر: «حاشية الجرجاني على الكشف» (١٣١/١)، و«حاشية الأنصاري على البيضاوي» (١١٨/١). وذكر الطيبي في «فتوح الغيب» (٩٣/٢): أن التفخيم على ثلاثة أوجه: ترك الإمالة، وإخراج اللام من أسفل اللسان كما في اسم الله، والإمالة إلى الواو كما في اسم الصلاة.

(٢) هما العظمان الناتان في أعلى الفخذين.

(٣) يعني: أن اشتها لفظ الصلاة في فعل الأركان المعلومة والهيئات المخصوصة لا يقدح في كونه =

وَأِنَّمَا سُمِّيَ الدَّاعِي مُصَلِّيًا تَشْبِيهًا لَهُ فِي تَخَشُّعِهِ بِالرَّائِعِ وَالسَّاجِدِ.  
 ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ «الرَّزْقُ» فِي اللُّغَةِ: الْحِطُّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَجْعَلُونَ  
 رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]<sup>(١)</sup>، وَالْعُرْفُ خَصَصَهُ بِتَخْصِيصِ الشَّيْءِ بِالْحَيَوَانِ<sup>(٢)</sup>  
 لِلانْتِفَاعِ بِهِ وَتَمْكِينِهِ مِنْهُ<sup>(٣)</sup>.

وَالْمَعْتَزِلَةُ لَمَّا اسْتَحَالُوا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُمَكِّنَ مِنَ الْحَرَامِ - لِأَنَّهُ مَنَعَ مِنَ الْانْتِفَاعِ  
 بِهِ وَأَمَرَ بِالزَّجْرِ عَنْهُ - قَالُوا: الْحَرَامُ لَيْسَ بِرِزْقٍ<sup>(٤)</sup>، أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَعَالَى أَسْنَدَ الرِّزْقَ هَاهُنَا  
 إِلَى نَفْسِهِ إِذْنًا بِأَنَّهُمْ يُنْفِقُونَ الْحَلَالَ الطَّلَقَ<sup>(٥)</sup>، فَإِنَّ إِنْفَاقَ الْحَرَامِ لَا يُوجِبُ الْمَدْحَ،  
 وَذَمَّ الْمَشْرُوكِينَ عَلَى تَحْرِيمِ بَعْضِ مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ  
 مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَلًا﴾ [يونس: ٥٩].

= منقولاً عن معناه الأصلي اللغوي وهو تحريك الصلوتين. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١٨٦ / ١).  
 وفي كلام البيضاوي هذا رد خفي على الإمام الرازي في تشنيعه على هذا الاشتقاق حيث قال: هذا  
 الاشتقاق الذي ذكره صاحب «الكشاف» يُفَضِّي إلى طعنٍ عظيمٍ في كون القرآن حُجَّةً، وذلك لأنَّ  
 لفظَ الصلاة من أشدَّ الألفاظِ شهرةً وأكثرها دَوْرَاناً على ألسنة المسلمين، واشتقاقها من تحريكِ  
 الصَّلَوَيْنِ من أبعد الأشياءِ اشتهاً فيما بين أهل النُّقْلِ. انظر: «تفسير الرازي» (٢ / ٢٧٥)، وكذلك  
 «الكشاف» (١ / ٨٠).

(١) انظر: «مفردات القرآن» للراغب الأصفهاني (ص ٣٥١)، وزاد: أي: وتجعلون نصيبكم من النعمة  
 تحري الكذب.

(٢) قوله: «بالحيوان» صلة «تخصيص».

(٣) قوله: «وتمكينه» مجرور معطوف على «تخصيص». انظر: «حاشية شيخ زاده» (١٨٦ / ١). ووقع  
 في نسخة الخيالي: «وتمكينه من الانتفاع به» بدل: «للانتفاع به وتمكينه منه».

(٤) في نسخة الطبلاوي: «قالوا الرزق لا يتناول الحرام»، وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٥) «الطلق» بكسر الطاء: الصَّرف الطيب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١ / ١٢٠).



وأصحابنا<sup>(١)</sup> جعلوا الإسنادَ للتَّعْظِيمِ والتَّحْرِيزِ عَلَى الْإِنْفَاقِ<sup>(٢)</sup>، والدَّمَّ لِتَحْرِيمِ ما لم يُحَرِّمْ، واختصاصُ «ما رزقناهم» بالحلالِ للقرينة<sup>(٣)</sup>.

وتمسَّكوا لشمولِ الرِّزْقِ لَهُ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ قُرَّةَ: «لَقَدْ رَزَقَكَ اللَّهُ طَيِّبًا، فَاخْتَرْتَ ما حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنْ رِزْقِهِ مَكَانَ ما أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ مِنْ حِلَالِهِ»<sup>(٤)</sup>.

وبأنَّه لو لم يكنْ رِزْقًا لم يكنِ المتغذِّي به طَوْلَ عَمْرِهِ مرزوقًا، وليسَ كذلكَ لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦].

و«أَنْفَقَ الشَّيْءَ» و«أَنْفَدَهُ» أَخَوَانِ، وَلَوْ اسْتَقْرَبْتَ الْأَلْفَاظَ وَجَدْتَ كُلَّ ما فَأُوهُ نُونٌ وَعَيْنُهُ فَأَدْأَلًا عَلَى مَعْنَى الذَّهَابِ وَالخُرُوجِ.

(١) «وأصحابنا»؛ أي: الأشاعرة.

(٢) «جعلوا الإسناد»؛ أي: إسناد الرزق في قوله: ﴿رَزَقَكُمْ﴾ «للتعظيم»؛ أي: لتعظيم الرزق والتَّحْرِيزِ عَلَى الْإِنْفَاقِ من الحلالِ الصَّرفِ مِنْهُ، لا لتخصيصِ الرزقِ بِهِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٠).

(٣) قوله: «واختصاص (ما رزقناهم) بالحلال للقرينة» جواب ما يقال: فلمَ اختَصَّ (ما رزقناهم) بالحلال؟ والقرينة: عطف ذلك على ما يُمدَّح به من الإيمان بالغيب وإقام الصلاة؟ قال السعد التفتازاني: لا خفاء في أن المراد بـ (ما رزقنا) هو الحلال، لكن عند المعتزلة من جهة أن الحرام ليس برزق، فالإسنادُ إلى الله تعالى للإشعار بأنه لا يكون إلا حلالًا؛ إذ القبائح لا تُسند إليه تعالى، وعندنا من جهة أن المدح والأتصاف بالتقوى إنما يكون في الإنفاق من الحلال، سيما عند التصريح بالإسناد إليه تعالى، فإنه ينصرف إلى الأفضل الأكمل، ففائدة الإسناد: الإعلام بأنهم ينفقون من الحلال ما هو من عظام المنافع. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٠).

(٤) رواه ابن ماجه (٢٦١٣)، وفي إسناده بشر بن نمير، قال الحافظ في «التقريب»: متروك متهم، ورواه أبو نعيم في «معركة الصحابة» (٥١٣٢)، وفي إسناده يحيى بن العلاء الرازي، قال عنه ابن معين والنسائي: متروك الحديث، انظر: «الكامل» لابن عدي (٩/ ٢٣).

وَالظَّاهِرُ مِنْ إِنْفَاقٍ مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>: صَرَفُ الْمَالِ فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ قَرَضًا كَانَ أَوْ نَفْلًا، وَمَنْ فَسَّرَهُ بِالزَّكَاةِ<sup>(٢)</sup> ذَكَرَ أَفْضَلَ أَنْوَاعِهِ وَالْأَصْلَ فِيهِ، أَوْ خَصَّصَهُ بِهَا لِاقْتِرَانِهِ بِمَا هُوَ شَقِيقُهَا.

وَتَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ لِلْإِهْتِمَامِ بِهِ وَالْمَحَافَظَةِ عَلَى رُؤُوسِ الْآيِ، وَإِدْخَالُ «مِنْ» التَّبْعِيضِيَّةِ عَلَيْهِ لِلْكَفِّ عَنِ الْإِسْرَافِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ.

وَيَحْتَمِلُ<sup>(٣)</sup> أَنْ يُرَادَ بِهِ الْإِنْفَاقُ مِنْ جَمِيعِ الْمَعَاوِينِ<sup>(٤)</sup> الَّتِي مَنَحَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّعْمِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ عِلْمًا لَا يُقَالُ بِهِ كَكَنْزٍ لَا يُنْفَقُ مِنْهُ»<sup>(٥)</sup>.

وَالِيهِ ذَهَبَ مَنْ قَالَ: وَمِمَّا خَصَّصْنَاهُمْ بِهِ مِنْ أَنْوَارِ الْمَعْرِفَةِ يُفِيضُونَ.

(٤) - ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ هُمْ مُؤْمِنُو أَهْلِ الْكِتَابِ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) فِي نَسْخَةِ الطَّبْلَاوِيِّ وَهَامِشِ نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِيِّ: «وَالظَّاهِرُ مِنْ هَذَا الْإِنْفَاقِ».

(٢) كَتَبَ تَحْتَهَا فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِيِّ: «أَيُّ: مِنْ صَرْفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ».

(٣) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِيِّ: «وَجَائِزٌ».

(٤) فِي نَسْخَةِ الطَّبْلَاوِيِّ: «الْمَعَادِنُ»، وَيُبْضُ لَهَا فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِيِّ، وَالْمُثَبَّتِ مِنْ نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِيِّ. وَالْمَعَاوِينُ: جَمْعُ مَعُونَةٍ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ»، وَ«حَاشِيَةُ الْقَوْنَوِيِّ» (١/٤٨٧)، وَأَشَارَ الْقَوْنَوِيُّ لَهَا فِي نَسْخَةِ الطَّبْلَاوِيِّ.

(٥) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» (٣٤٦٦٥)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٥٥)، مِنْ قَوْلِ سَلْمَانَ الْفَارَسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَرَوَاهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (٢٢/٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا بَلْفَظٍ: «عَلِمَ لَا يَفَادُ بِهِ...».

وَرَوَى نَحْوَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٦٨٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (١/١٦٤): فِيهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

سَلَامٍ وَأَصْرَاهِ<sup>(١)</sup>، مَعْطُوفُونَ عَلَى ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْقَدَرِ﴾، دَاخِلُونَ مَعَهُمْ فِي جُمْلَةِ الْمُتَّقِينَ دُخُولٌ أَخْصَيْنَ<sup>(٢)</sup> تَحْتَ أَعْمَ، إِذِ الْمَرَادُ بِأَوْلَئِكَ: الَّذِينَ آمَنُوا عَنْ شَرِكِ وَإِنْكَارٍ، وَبِهَؤُلَاءِ: مُقَابِلُهُمْ، فَكَانَتِ الْآيَاتُ تَفْصِيلًا لِلْمُتَّقِينَ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(٣)</sup>.

أَوْ عَلَى ﴿الْمُتَّقِينَ﴾، فَكَأَنَّهُ قَالَ: هَدَى لِلْمُتَّقِينَ عَنِ الشَّرِكِ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِمُ الْأَوَّلُونَ بِأَعْيَانِهِمْ، وَوُسْطَ الْعَاطِفُ كَمَا وَسَّطَ فِي قَوْلِهِ:  
إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ وَلَيْثِ الْكُتَيْبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ<sup>(٤)</sup>  
وقوله:

يَا لَهْفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ الصِّ صَاحِبِ فَالْغَانِمِ فَالْآيِبِ<sup>(٥)</sup>

(١) فِي نَسْخَةِ الطَّبْلَاوِي وَالْخِيَالِي: «وَأَصْحَابِهِ».

(٢) قَوْلُهُ: (أَخْصَيْنَ) يَجُوزُ فِيهِ كَسْرُ الصَّادِ وَفَتْحُهَا، عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ مَذْكَرٍ لِأَخْصَصَ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى، أَوْ مثنًى بِاعْتِبَارِ أَنَّهُمْ فَرِيقَانِ، وَ(أَعْمَ) بِالْإِفْرَادِ الْمُرَادُ بِهِ الْمُتَقُونَ، وَأَفْرَدَهُ لَوْ قَوْعُهُ فِي مُقَابَلَةِ الْجَمْعِ أَوْ الْمُثْنَى. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْخَفَاجِي».

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/ ٢٥٤).

(٤) الْبَيْتُ دُونَ نِسْبَةٍ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ» لِلْفَرَاءِ (١/ ١٠٥)، وَ«تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ» (٣/ ٨٧)، وَ«إِعْرَابِ ثَلَاثِينَ سُورَةً» لِابْنِ خَالَوَيْهِ (ص: ٢٢٥).

(٥) الْبَيْتُ لِابْنِ زِيَابَةَ التَّمِيمِيِّ أَجَابَ بِهِ عَنْ شِعْرِ قَالَهُ الْحَارِثُ بْنُ هُمَامٍ بِنِ مَرَّةَ، ابْنُ أَخِي جَسَّاسٍ قَاتِلِ كَلِيبٍ، وَهُوَ فِي «الْحِمَاسَةِ» بِشَرْحِ الْمَرْزُوقِيِّ (ص: ١٠٩)، وَبِشَرْحِ التَّبْرِيزِيِّ (١/ ٣٩). الْلَهْفُ: كَلِمَةٌ اسْتِغَاثَةٌ يُتَحَسَّرُ بِهَا عَلَى مَا فَاتَ، وَزِيَابَةُ بَفَتْحِ الزَّايِ الْمُعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ: اسْمُ أُمِّ الشَّاعِرِ. وَكَانَ الْحَارِثُ غَزَاهُمْ وَصَبَحَهُمْ وَغَنَمَ مِنْهُمْ، وَآبَ إِلَى قَوْمِهِ سَالِمًا، وَاللَّامُ فِي (لِلْحَارِثِ) لِلتَّلْعِيلِ؛ أَيِ: يَا لَهْفَ أُمِّي مِنْ أَجْلِ الْحَارِثِ. قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي «خَزَانَةِ الْأَدَبِ» (٥/ ١١٠).

على معنى: أَنَّهُمْ<sup>(١)</sup> الجامعونَ بَيْنَ الإِيمَانِ بِمَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ جُمْلَةً وَالْإِتْيَانِ بِمَا يُصَدِّقُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ وَالْمَالِيَّةِ، وَبَيْنَ الإِيمَانِ بِمَا لَا طَرِيقَ إِلَيْهِ غَيْرُ السَّمْعِ، وَكَرَّرَ الْمَوْصُولَ تَنْبِيْهَا عَلَى تَغَايُرِ الْقَبِيلَيْنِ وَتَبَايُنِ السَّبِيلَيْنِ.

أَوْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ<sup>(٢)</sup> وَهُمْ مُؤْمِنُو أَهْلِ الْكِتَابِ، ذَكَرَهُمْ مَخْصَصِينَ عَنِ الْجُمْلَةِ كَذِكْرِ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ بَعْدَ الْمَلَائِكَةِ تَعْظِيمًا لِّشَأْنِهِمْ وَتَرْغِيًّا لِأَمْثَالِهِمْ.

و«الْإِنْزَالُ»: نَقْلُ الشَّيْءِ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلٍ، وَهُوَ إِنَّمَا يَلْحَقُ الْمَعَانِيَ بِتَوْشُّطِ لُحُوقِهَا الذَّوَاتِ الْحَامِلَةِ لَهَا، وَلَعَلَّ نَزُولَ الْكِتَابِ الْإِلَهِيِّ عَلَى الرُّسُلِ بِأَنْ يَتَلَقَّاهُ الْمَلَكُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى تَلَقُّفًا رُوحَانِيًّا، أَوْ يَحْفَظَهُ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، فَيَنْزِلَ بِهِ إِلَى الرَّسُولِ فَيُلْقِيَهُ عَلَيْهِ.

والمَرَادُ بِ«مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ»: الْقُرْآنَ بِأَشْرِهِ، وَالشَّرِيعَةَ عَنْ آخِرِهَا، وَإِنَّمَا عَبَّرَ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمُضِيِّ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ مُتَرَقِّبًا تَغْلِيْبًا لِلْمَوْجُودِ عَلَى مَا لَمْ يَوْجَدْ، وَتَنْزِيلًا لِلْمُتَنَظَّرِ مُتَزَلَةً الْوَاقِعِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى» [الأحْقَاف: ٣٠]، فَإِنَّ الْجَنَّ لَمْ يَسْمَعُوا جَمِيعَهُ، وَلَمْ يَكُنِ الْكِتَابُ كُلُّهُ مُنْزَلًا حِينَئِذٍ.

وَبِ«مَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ»: التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْكِتَابِ السَّابِقَةِ، وَالْإِيمَانُ بِهِمَا<sup>(٣)</sup> جُمْلَةً فَرَضَ عَيْنِ، وَبِالْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي تَفْصِيلًا مِنْ حَيْثُ

(١) أَي: الْمُتَقُونَ.

(٢) «أَوْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ» أَي: مِنَ الْأَوَّلِينَ، فَهُوَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «الْأَوَّلُونَ بِأَعْيَانِهِمْ». انظر: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/١٢٥).

(٣) قَوْلُهُ: «بِهِمَا» أَي: «وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ». انظر: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/١٢٦).

إِنَّا مُتَعَبِدُونَ بِتَفَاصِيلِهِ فَرَضٌ وَلَكِنْ عَلَى الْكِفَايَةِ<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّ وَجوبَهُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ يُوَجِّبُ الْحَرَجَ وَفَسَادَ الْمَعَاشِ.

﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ مِّمَّا بُدِئْتُ بِهَا﴾؛ أي: يُوقِنُونَ إِيقَانًا زَالَ مَعَهُ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى، وَأَنَّ النَّارَ لَنْ تَمَسَّهُمْ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً، واختلافهم في نعيمِ الْجَنَّةِ أَهْوٍ مِنْ جِنْسِ نَعِيمِ الدُّنْيَا أَوْ غَيْرِهِ؟ وَفِي دَوَامِهِ وَانْقِطَاعِهِ. وَفِي تَقْدِيمِ الصَّلَاةِ وَبِنَاءِ ﴿يُوقِنُونَ﴾ عَلَى ﴿مُرَّ﴾ تَعْرِیْضُ بَعْنٍ<sup>(٢)</sup> عَدَاهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَبِأَنَّ اعْتِقَادَهُمْ فِي أَمْرِ الْآخِرَةِ غَيْرُ مُطَابِقٍ وَلَا صَادِرٍ عَنْ إِيقَانٍ.

و«الْيَقِينُ»: إِتْقَانُ الْعِلْمِ بِنَفْيِ الشَّكِّ وَالشُّبْهِ عَنْهُ نَظَرًا وَاسْتِدْلَالًا<sup>(٣)</sup>، وَلِذَلِكَ لَمْ يُوصَفْ بِهِ عِلْمُ الْبَارِي تَعَالَى وَلَا الْعُلُومُ الصَّرُورِيَّةُ.

و«الْآخِرَةُ»: تَأْنِيثُ الْآخِرِ، صِفَةُ الدَّارِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣]، فَغَلَبَتْ كـ«الدُّنْيَا».

وَعَنْ نَافِعٍ: أَنَّهُ خَفَّفَهَا بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَإِلْقَاءِ حَرَكَتِهَا عَلَى اللَّامِ<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «وبالأول»؛ أي: القرآن «دون الثاني»: الكتب المتقدمة «تفصيلًا»؛ أي: الإيمان بما فيه من الأحكام والقصص والمواعظ وغير ذلك تفصيلًا «فرض كفاية»؛ أي: لا بد في مسافة القصر من شخص يعلم ذلك وتحصل به الكفاية، وإلا لكان كل من قدر على تعلمه ولم يفعل آثمًا. انظر: «حاشية القونوي» (١/٥٠٣). قلت: فعلى هذا في ذكر الإيمان هنا تجوز؛ لأن المراد التعلم أما الإيمان به فواجب جملة وتفصيلًا.

(٢) في نسخة التفਤازاني: «المن».

(٣) في نسخة التفتازاني والخيالي: «والشبهة عنه بالاستدلال».

(٤) وهي رواية ورش عن نافع. انظر: «التيسير» (ص: ٣٥).

وَقَرِيءٌ: «يُؤَقِّنُونَ» بِقَلْبِ الْوَاوِ هَمْزَةٌ<sup>(١)</sup>؛ لُزِمَ مَا قَبْلَهَا إِجْرَاءً لَهَا مُجَرَى  
المضمومة في «وُجوه» و«وُقَّتَتْ»<sup>(٢)</sup>، ونظيره:

لَحَبَّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى وَجَعْدَةٌ إِذْ أَضَاءَ هُمَا الْوُقُودُ<sup>(٣)</sup>

(٥) - «أَوَّلَيْكَ عَلَى هُدًى مِّنْ دِيْهِمْ» الجملة في محلِّ الرَّفْعِ إِنْ جُعِلَ أَحَدُ الْمَوْصُولَيْنِ  
مفصُولاً عن «المتقين» خبر<sup>(٤)</sup> له، فكأنه لَمَّا قِيلَ: «هُدًى يَنْتَظِرِينَ»، قِيلَ: ما بالهم خُصُّوا  
بذلك؟ فأجيب بقوله: «الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ» إلى آخِرِ الْآيَاتِ، وَإِلَّا فَاسْتِثْنَاهُ لَا محلَّ لَهَا،  
فكأنه<sup>(٥)</sup> نتيجة الأحكام والصفات المتقدمة، أو جوابُ سائلٍ<sup>(٦)</sup> قَالَ: ما للموصوفين  
بهذه الصفات اختُصُّوا بالهدى؟ ونظيره<sup>(٧)</sup>: «أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ، صَدِيقُكَ الْقَدِيمُ حَقِيقٌ  
بِالْإِحْسَانِ»، فَإِنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ هَاهُنَا كإِعَادَةِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَاتِهِ الْمَذْكُورَةِ، وَهُوَ أَبْلَغُ

(١) ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠) عن أَبِي حَيَّةَ النَّمِيرِيِّ.

(٢) قرأ أبو عمرو وحده «وَقَّتَتْ» بِالْوَاوِ، وَقَرَأَهَا الْبَاقُونَ بِالْأَلْفِ. انظر: «السبعة» (ص: ٦٦٦).

(٣) البيت لجرير، وهو في «ديوانه» بشرح محمد بن حبيب (١/ ٢٨٨)، و«الحجة» للفارسي (١/ ٢٣٩)،  
و«الخصائص» لابن جني (٢/ ١٧٥) و(٣/ ١٤٦ و ٢١٩).

وورد في «سر صناعة الإعراب» (١/ ٧٩)، و«مغني اللبيب» (ص: ٨٩٧) برواية: (أَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ).  
ورواية الديوان: (لَحَبَّ الْوَاقِدَانِ إِلَيَّ مُوسَى).

(٤) قوله: «خبر له؛ أي: لـ (أحد الموصولين)، و(خبر) بالرفع خبرٌ بعد خبر لقوله: «الجملة في  
محل...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨).

(٥) «فكأنه؛ أي: «أَوَّلَيْكَ عَلَى هُدًى مِّنْ دِيْهِمْ». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨).

(٦) قوله: «أو جواب سائل» استئنافٌ بيانيٌّ معطوف على «استئناف» في قوله: «فاستئناف»؛ أي: لغوي.  
انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨).

(٧) «ونظيره»؛ أي: نظير ما ذكر من كونه جواب سائل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨). وكتب  
تحتها في نسخة التفازاني: «أي: نظير كل من الاستئنافين».

مِنْ أَنْ يُسْتَأْنَفَ بِإِعَادَةِ الْاسْمِ وَحْدَهُ<sup>(١)</sup>؛ لِمَا فِيهِ مِنْ بَيَانِ الْمَقْتَضِيِّ وَتَلْخِيصِهِ، فَإِنَّ تَرْبُّبَ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ إِذْ بَانَ أَنَّهُ الْمَوْجِبُ لَهُ.

وَمَعْنَى الْاسْتِعْلَاءِ فِي ﴿عَلَى هُدًى﴾: تَمْثِيلُ تَمْكِّنِهِمْ مِنَ الْهُدَى وَاسْتِقْرَارِهِمْ عَلَيْهِ بِحَالٍ مَنْ اعْتَلَى الشَّيْءَ وَرَكِبَهُ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِهِ فِي قَوْلِهِمْ: «امْتَطَى الْجَهْلَ وَغَوَى<sup>(٢)</sup>»، وَ: «اقْتَعَدَ غَارِبَ الْهَوَى»، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِاسْتِفْرَاغِ الْفِكْرِ، وَإِدَامَةِ النَّظَرِ فِيمَا نُصِبَ مِنَ الْحُجَجِ، وَالْمَوَاطَبَةِ عَلَى مُحَاسَبَةِ النَّفْسِ فِي الْعَمَلِ.

وَنُكِّرَ ﴿هُدًى﴾ لِلتَّعْظِيمِ، فَكَأَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ: ضَرْبٌ لَا يُبْلَغُ كُنْهَهُ وَلَا يَقَادَرُ قَدْرُهُ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الْهَذَلِيِّ:

فَلَا وَأَبِي الطَّيْرِ الْمُرَبَّةِ بِالضُّحَى عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعَتْ عَلَى لَحْمٍ<sup>(٣)</sup>

(١) «وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ أَنْ يُسْتَأْنَفَ بِإِعَادَةِ الْاسْمِ وَحْدَهُ»؛ أَي: بَدَلَ الْوَصْفِ؛ كَأَنْ يُقَالَ: (أَحْسَنَتْ إِلَى زَيْدٍ، زَيْدٌ حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ). انظر: «حاشية الأنصاري» (١/١٢٨).

(٢) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِيِّ: «وَالْغَوَى». وَالمُثَبِّتُ هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي «حَاشِيَةِ الْخَفَاجِيِّ»، قَالَ: (وَالْغَوَى) فَعْلٌ مَاضٍ كـ «نَوَى» بِمَعْنَى: ضَلَّ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (وَالْغَوَى) مُعَرَّفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَكَأَنَّهَا تَحْرِيفٌ؛ لِأَنَّ (الْغَوَى) كـ «الْهَوَى»: فَسَادُ الْجَوْفِ، فَجَعَلُهُ بِمَعْنَى الْغَوَايَةِ - وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ - تَكَلَّفَ.

(٣) الْبَيْتُ لِأَبِي خِرَاشٍ خُوَيْلِدِ بْنِ مَرَّةٍ الْهَذَلِيِّ يَرْتِي خَالِدَ بْنَ زَهْرٍ. انظر: «ديوان الهذليين» (٢/١٥٤)، وَالرَّوَايَةُ فِيهِ: (لَعَمْرُ أَبِي الطَّيْرِ...)، وَلِلْبَيْتِ رَوَايَاتٌ تَنْظُرُ فِي «خَزَانَةِ الْأَدَبِ» لِلْبَغْدَادِيِّ (٥/٧٥) وَمَا بَعْدَهَا. الْمُرَبَّةُ: الْمَلَاذِمَةُ الْمَقِيمَةُ، مَنْ أَرَبَّ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ، وَكَانَ خَالِدٌ هَذَا رَفِيعَ الشَّانِ، عَلِيٌّ الْقَدْرُ، فَاسْتَعْظَمَ لِحْمَهُ حَيْثُ نَكَّرَهُ؛ أَي: وَقَعَتْ عَلَى لَحْمٍ أَيْ لَحْمٍ، وَبَسَبَ تَعْظِيمَهُ لِلْحَمِّ اسْتَعْظَمَ الطَّيْرُ الْوَاقِعَةَ عَلَيْهِ، حَيْثُ أَقْسَمَ بِأَيِّهَا، وَالْإِقْسَامُ بِالشَّيْءِ دَلِيلُ تَعْظِيمِهِ. وَكَانَ هَذَا قَبْلَ إِسْلَامِ الشَّاعِرِ، وَكَانَ أَبُو خِرَاشٍ مِنْ فَرَسَانَ الْعَرَبِ، وَكَانَ يَعْدُو عَلَى قَدَمَيْهِ فَيَسْبِقُ الْخَيْلَ، فَحَسَنَ إِسْلَامَهُ، وَمَاتَ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنْ نَهْشِ حَيَّةٍ. انظر: «فتوح الغيب» (٢/١١٢)، وَ«حَاشِيَةُ الْجَرَجَانِيِّ» =

وَأَكَّدَ تَعْظِيمَهُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَانِحُهُ وَالْمَوْفَّقُ لَهُ.

وَقَدْ أَدْعَمَتِ النُّونُ فِي الرَّاءِ بَعْنَةً وَبَغِيرَ غَنَّةٍ<sup>(١)</sup>.

﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ كَرَّرَ فِيهِ اسْمَ الْإِشَارَةِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ اتَّصَافَهُمْ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ يَقْتَضِي كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْأَثَرَيْنِ، وَأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا كَافٍ فِي تَمْيِزِهِمْ بِهَا عَنْ غَيْرِهِمْ، وَوَسَطَ الْعَاطِفَ لاختلاف مفهوم<sup>(٢)</sup> الْجَمْلَتَيْنِ هَاهُنَا بِخِلَافِ قَوْلِهِ: ﴿وَأُولَئِكَ كَالْأَنْفَادِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩] فَإِنَّ التَّسْجِيلَ بِالْغَفْلَةِ وَالتَّشْبِيْهَ بِالْبَهَائِمِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، فَكَانَتِ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ مُقَرَّرَةً لِلأُولَى، فَلَا تُنَاسِبُ الْعَطْفَ.

و﴿هُمْ﴾ فَصْلٌ يَفْصِلُ الْخَبَرَ عَنِ الصِّفَةِ وَيُؤَكِّدُ النِّسْبَةَ وَيُفِيدُ اخْتِصَاصَ الْمُسْنَدِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، أَوْ مَبْتَدَأٌ و﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ ﴿وَأُولَئِكَ﴾.

و«المفلح» بالحاء والجيم: الفائز بالمطلوب؛ كَأَنَّهُ الَّذِي انْفَتَحَتْ لَهُ وَجُوهُ الظَّفَرِ، وَهَذَا التَّرْكِيْبُ وَمَا يَشَارِكُهُ فِي الْفَاءِ وَالْعَيْنِ نَحْوُ «فَلَقَ» وَ«فَلَذَ» وَ«فَلَى» يَدُلُّ عَلَى السَّوْقِ وَالْفَتْحِ.

وَتَعْرِيفُ «الْمُفْلِحِينَ» لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْمُتَّقِينَ هُمُ النَّاسُ الَّذِينَ بَلَغَكَ أَنَّهُمُ الْمُفْلِحُونَ فِي الْآخِرَةِ، أَوْ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا يَعْرِفُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ حَقِيقَةِ الْمُفْلِحِينَ وَخُصُوصِيَّاتِهِمْ.

= عَلَى الْكَشَافِ (ص: ١٤٥)، و«حاشية السيوطي على البياضوي» (١/ ٤٤٨) وما بعدها. وَقَدْ فَصَّلَ

الشراح فِي شرحه فَأَطَالُوا، وَمَا ذَكَرْنَاهُ كَافٍ فِي بَيَانِهِ.

(١) قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْكَشَافِ» (١/ ٤٥): وَالنُّونُ فِي ﴿مِنْ يَنْبَغُ﴾ أَدْعَمَتْ بَعْنَةً وَبَغِيرَ غَنَّةٍ، فَالْكَسَانِيُّ وَحَمَزَةُ وَزَيْدٌ وَوَرُشٌ فِي رِوَايَةِ وَالْهَاشِمِيِّ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ لَمْ يُعْنَوْهَا. وَقَدْ أَعْنَتْهَا الْبَاقُونَ إِلَّا أَبَا عَمْرٍو، فَقَدْ رَوَى عَنْهُ فِيهَا رَوَاتَانِ. وَانْظُرْ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي «النَّشْرِ فِي الْقُرْآنِ الْعَشْرِ» (٢/ ٢٣).

(٢) فِي نَسْخَةِ التَّفَازَانِيِّ: «مُضْمُونٌ»، وَلَيْسَتْ فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِيِّ، وَالْمُثَبَّتِ مِنْ نَسْخَةِ الطَّبْلَاوِيِّ.



تنبيه: تأمل كيف نبه سبحانه وتعالى على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله كل أحد من وجوه شتى: بناء<sup>(١)</sup> الكلام على اسم الإشارة للتعليل مع الإيجاز، وتكريره، وتعريف الخبر، وتوسيط الفصل؛ لإظهار قدرهم<sup>(٢)</sup>، والترغيب في اقتفاء آثارهم.

وقد تشبث به الوعيدية في خلود الفساق من أهل القبلة في العذاب.

وردد بأن المراد بالمفلحين: الكاملون في الفلاح، ويلزمه عدم كمال الفلاح لمن ليس على صفتهم، لا عدم الفلاح له رأساً.

(٦) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لما ذكر خاصة عبادِه وخاصة أوليائه بصفاتهم التي أهلتهم للهدى والفلاح عقبهم بأضدادهم العتاة المردة الذين لا ينفع فيهم الهدى ولا تُغني عنهم الآيات والنذُر، ولم تُعطف قصتهم على قصة المؤمنين كما عطف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿[الانفطار: ١٣ - ١٤] لتباينهما في الغرض؛ فإن الأولى سبقت لذكر الكتاب وبيان شأنه، والأخرى مسوقة لشرح تمردهم وانهماكهم في الضلال.

و«إن» من الحروف التي شابته الفعل في عدد الحروف، والبناء على الفتح، ولزوم الأسماء، وإعطاء معانيه، والمتعدي خاصة في دخولها على اسمين، ولذلك أعملت عمله الفرعي وهو نصب الجزء الأول ورفع الثاني؛ إيداناً بأنه فرع في العمل دخيل فيه.

(١) قوله: «من وجوه شتى»؛ وهي أربعة ذكرها بقوله: «بناء الكلام» هو مع ما عطف عليه بالجر بدلاً من «وجوه»، أو بالنصب أو الرفع على القطع. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٣٢).

(٢) قوله: «لإظهار قدرهم» تعليل لقوله: «نبه سبحانه...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٣٢).

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: الْخَبَرُ قَبْلَ دُخُولِهَا كَانَ مَرْفُوعًا بِالْخَبَرِيَّةِ، وَهِيَ بَعْدُ بَاقِيَةٌ  
مَقْتَضِيَةٌ لِلرَّفْعِ قَضِيَّةٌ<sup>(١)</sup> لِلْإِسْتِصْحَابِ، فَلَا يَرْفَعُهُ الْحَرْفُ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ اقْتِضَاءَ الْخَبَرِيَّةِ الرَّفْعَ مَشْرُوطٌ بِالتَّجَرُّدِ؛ لِتَخَلُّفِهِ عَنْهَا فِي خَبَرٍ  
«كَانَ»<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ زَالَ بِدُخُولِهَا فَتَعَيَّنَ إِعْمَالُ الْحَرْفِ.

وفائدتها: تأكيد النسبة وتحقيقها، ولذلك يُتَلَقَّى الْقَسَمُ بِهَا، وَيُصَدَّرُ بِهَا  
الْأَجُوبَةُ، وَتُذَكَّرُ فِي مَعْرِضِ الشَّكِّ مِثْلُ: ﴿وَيَسْتَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ  
مِنْهُ ذِكْرًا﴾ (٨٣) ﴿إِنَّا مَكْنَأُكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣ - ٨٤] ﴿وَقَالَ مُوسَى يَفِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ  
مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٤].

قَالَ الْمَبْرَدُ: قَوْلُكَ: «عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ» إخبارٌ عن قيامه، و: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ» جوابٌ  
سائلٌ عن قيامه، و: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لِقَائِمٌ» جوابٌ منكرٌ لقيامه<sup>(٣)</sup>.

وتعريفُ الموصولِ إمَّا للعهدِ والمرادُ به ناسٌ بأعيانهم كأبي لهبٍ وأبي جهلٍ  
والوليد بن المغيرة وأخبار اليهود، أو للجنسِ مُتَنَاوِلًا مِّن صَمَمٍ عَلَى الْكُفْرِ وَغَيْرِهِمْ،  
فخُصَّ مِنْهُمْ غَيْرُ الْمَصْرِيِّينَ بِمَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) «قضية» بالنصب تعليلٌ لما قبله. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/١٣٤).

(٢) قوله: «لتخلفه» الضمير فيه راجع إلى «الرفع» وضمير «عنها» لـ «الخبرية»؛ أي: لتخلف الرفع عن  
الخبرية، وهو علة لقوله: «مشروط بالتجرد»؛ أي: بتجرد الخبر عن العوامل اللفظية، فإن الخبرية  
لو كانت مقتضية للرفع مطلقاً لوجب أن يكون خبر «كان» مرفوعاً؛ لوجود ما فُرضَ علة له فيه وهو  
الخبرية، ولما تخلف الرفع عن الخبرية في خبر «كان» علمنا أنها ليست مقتضية له مطلقاً بل إنما  
تقتضيه بشرط التجرد. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/٢١٦).

(٣) انظر: «دلائل الإعجاز» للجرجاني (ص: ٣١٥)، و«تفسير الرازي» (٢/٢٨١)، و«مفتاح العلوم»  
(ص: ١٧١)، وأوردوا فيه قصة بين المبرد والكندي المتفلسف قال على إثرها المبرد هذا الكلام.

(٤) كتب تحتها في نسخة التفتازاني: «أي: إلى الموصول وهو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾».

و«الكُفْرُ» لغة: سترُ النعمة، وأصله: الكُفْرُ - بالفتح - وهو السُّتْرُ، ومنه قيل للزَّارِعِ واللَّيْلِ: كافرٌ، ولكِمَامِ الثَّمَرَةِ: كافورٌ.

وفي الشَّرْع: إنكارُ ما عُلِمَ بالضرورةِ مجيءُ الرَّسُولِ به، وإنَّما عُدَّ بُسُّ الْغِيَارِ وشُدُّ الزُّنَارِ<sup>(١)</sup> ونحوهما كفرًا لأنها تدلُّ على التَّكْذِيبِ، فَإِنَّ مَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ ﷺ لا يجترئ عليها ظاهراً، لا لأنها كفرٌ في أنفُسِها.

واحتجَّتِ المعتزلةُ بما جاء في القرآنِ بلفظِ المضِيِّ على حدوثه؛ لاستدعائه سابقةً مُخْبِرَةً عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

وأجيب: بأنَّه مقتضى التَّعَلُّقِ، وحدوثه لا يستلزمُ حدوثَ الكلامِ كما في العلمِ.  
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ خبرٌ ﴿إِنَّ﴾، و﴿سَوَاءٌ﴾ اسمٌ بمعنى الاستواءِ، نُعِتَ به كما نُعِتَ بالمصادرِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤] رُفِعَ بِأَنَّهُ خَبَرٌ ﴿إِنَّ﴾ وما بعده مرتفعٌ به على الفاعليةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُسْتَوٍ عَلَيْهِمْ إِنْذَارُكَ وَعَدْمُهُ، أَوْ بِأَنَّهُ خَبَرٌ لِمَا بعده بمعنى: إِنْذَارُكَ وَعَدْمُهُ سَيَّانٍ عَلَيْهِمْ، والفعلُ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ إِذَا أُريدَ به تَمَامُ مَا وُضِعَ لَهُ، أَمَّا لَوْ أُطْلِقَ وَأُريدَ به اللَّفْظُ أَوْ مَطْلُقُ الْحَدَثِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ ضَمَنًا عَلَى

(١) «الغيار» بكسر المعجمة: تغيير اللباس؛ بَأَن يَخِيطُ فَوْقَ الثِّيَابِ بِمَوْضِعٍ لَا يَعْتَادُ الْخِيَاطَةُ عَلَيْهِ كَالْكَتْفِ مَا يُخَالِفُ لَوْنَهُ وَلَوْنَهُ وَيُلْبَسُ، وَ«الزَّارِ» بضم الزاي: خيط غليظ فيه ألوان يُشَدُّ فِي الْوَسْطِ فَوْقَ الثِّيَابِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/١٣٦). وفي «القاموس» (مادة: غير): الغيار: علامة أهل الذمة كالزَّارِ ونحوه.

(٢) قوله: «بلفظ الماضي» نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦]، ﴿إِنَّا نَعْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١] «على حدوثه»؛ أي: القرآن؛ «لاستدعائه»؛ أي: ما جاء فيه بلفظ الماضي سابقةً المخبر عنه» والقديم يستحيل أن يكون مسبوقاً بغيره. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/١٣٦).

الآتساع فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ [البقرة: ١٣] ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقولهم: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٍ مِنْ أَنْ تَرَاهُ».

وإنما عُدِلَ هاهنا عن المصدرِ إلى الفعلِ لِمَا فيه من إيهامِ التَّجَدُّدِ، وَحَسُنَ دخولُ الهمزة و﴿أَمْ﴾ عليه لتقرير معنى الاستواءِ وتأكيدِهِ؛ فَإِنَّهُمَا جُرِّدَتَا عن معنى الاستفهامِ لمجردِ الاستواءِ كما جُرِّدَتِ حروفُ النَّداءِ عن الطَّلَبِ لمجردِ التَّخْصِصِ في قولهم: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ»<sup>(١)</sup>.

و«الإنذارُ»: التَّخْوِيفُ، أُرِيدَ بِهِ التَّخْوِيفُ من عقابِ الله تعالى، وإنَّما اقْتَصَرَ عليه دونَ البشارةِ لَأَنَّهُ أَوْقَعُ فِي الْقَلْبِ وَأَشَدُّ تَأْثِيرًا فِي النَّفْسِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ دَفْعَ الضَّرْرِ أَهَمُّ مِنْ جَلْبِ النَّفْعِ، فإذا لم يَنْفَعْ فِيهِمْ كَانَتْ الْبَشَارَةُ بَعْدَمِ النَّفْعِ أُولَى.

وَقُرِئَ: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيقِ الهمزَيْنِ، وتخفيفِ الثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَقَلْبُهَا أَلْفًا، وهو لَحْنٌ لَأَنَّ الْمُتَحَرِّكَ لَا تُقَلَّبُ، وَلَأَنَّهُ يُوْدِّي إِلَى جَمْعِ السَّاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ، وَبِتَوْسِيطِ أَلْفٍ بَيْنَهُمَا مُحَقَّقَتَيْنِ، وَبِتَوْسِيطِهَا وَالثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنَ<sup>(٢)</sup>، وَبِحَذْفِ الاستفهامِيَّةِ، وَبِحَذْفِهَا وَإِلْقَاءِ حَرَكَتِهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلُهَا.

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٧٠).

(٢) قرأ عاصم وحمة والكسائي وابن ذكوان بتحقيق الهمزتين، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وهشام بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، إلا أن أبا عمرو، وقالون، وإسماعيل بن جعفر عن نافع، وهشاماً، يُدْخِلُونَ بَيْنَهُمَا أَلْفًا، وابن كثير لا يدخل، وروي تحقيقهما عن هشام وإدخال ألفٍ بينهما، وروي عن ورش كابن كثير، وكقالون، وإبدالُ الهمزة الثانية أَلْفًا. والأخيرة هي الَّتِي أَنْكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ. انظر: «التيسير في القراءات السبع» (ص: ٣١ - ٣٢)، و«النشر في القراءات العشر» (١/ ٣٦٣). وانظر كذلك «الكشاف» (١/ ٩٢)، و«البحر المحيط» (١/ ١٣٧).

﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جملة مفسرة لإجمال ما قبلها فيما فيه الاستواء فلا محل لها، أو حال مؤكدة، أو بدل عنه، أو خبر ﴿إِنَّ﴾ والجملة قبلها اعتراض بما هو علّة الحكم. والآية مما احتجّ به من جور تكليف ما <sup>(١)</sup> لا يُطاق، فإنّه سبحانه وتعالى أخبر عنهم بأنهم لا يؤمنون وأمرهم بالإيمان، فلو آمنوا انقلب خبره كذباً، وشمل إيمانهم الإيمان بأنهم لا يؤمنون، فيجتمع الضّدان.

والحق: أنّ التكليف بالممتنع لذاته وإن جاز عقلاً من حيث إنّ الأحكام لا تستدعي غرضاً سيّما الامثال، لكنّه غير واقع للاستقراء، والإخبار بوقوع الشيء أو عدمه لا ينفي القدرة عليه؛ كإخباره تعالى عمّا يفعله هو أو العبد باختياره.

وفائدة الإنذار بعد العلم بأنّه لا ينجع: إلزام الحُجّة، وحيّازة الرّسول فضلّ الإبلاغ، ولذلك قال: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ ولم يقل: سواء عليك، كما قال لعبدة الأصنام: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَدْعَوْتُهُمْ أَمْ أَنْتَ صَمِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٩٣].

وفي الآية إخبار بالغيب على ما هو به إن أريد بالموصول أشخاص بأعيانهم، فهي من المعجزات.

(٧) - ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ تعليل للحكم السابق وبيان ما يقتضيه.

و«الختم»: الكتم، سُمّي به الاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه لأنّه كتم له، والبلوغ <sup>(٢)</sup> آخره؛ نظراً إلى أنّه <sup>(٣)</sup> آخر فعل يفعل في إحرازه.

(١) في نسخة التفنازاني: «التكليف بما».

(٢) قوله: «والبلوغ» معطوف على «الاستيثاق»؛ أي: وسُمّي بلوغ آخر الشيء ختمًا لأنّه...

(٣) في نسخة الخيالي: «والبلوغ آخره لأنّه».

و«الغشاوة»: فِعَالَةٌ من «غشاه»: إذا غَطَّاه، بُيِّنَتْ لِمَا يَشْتَمِلُ عَلَى الشَّيْءِ  
ك«العِصَابَةِ» و«العِمَامَةِ».

وَلَا خَتَمَ وَلَا تَغْشِيَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ بِهِمَا: أَنْ يُحَدِّثَ فِي نَفْسِهِمْ  
هَيْئَةً تُمَرِّثُهُمْ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي وَاسْتِقْبَاحِ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَاتِ بِسَبَبِ  
غِيْهِمْ وَانْهَامَا كُهُمْ فِي التَّقْلِيدِ، وَإِعْرَاضِهِمْ عَنِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ، فَتُجْعَلُ قُلُوبُهُمْ بِحَيْثُ  
لَا يَنْقُذُ فِيهَا الْحَقُّ، وَأَسْمَاعُهُمْ تَعَاْفُ اسْتِمَاعَهُ، فَتَصِيرُ كَأَنَّهَا مُسْتَوْتَقُّ مِنْهَا بِالْخَتَمِ،  
وَأَبْصَارُهُمْ لَا تَجْتَلِي الْآيَاتِ الْمَنْصُوبَةَ لَهُمْ فِي الْأَنْفُسِ وَالْآفَاقِ كَمَا تَجْتَلِيهَا أَعْيُنُ  
الْمُسْتَبْصِرِينَ، فَتَصِيرُ كَأَنَّهَا غُطِّيَ عَلَيْهَا وَحِيلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْإِبْصَارِ، وَسَمَاءُ<sup>(١)</sup> عَلَى  
الاسْتِعَارَةِ خَتَمًا وَتَغْشِيَةً، أَوْ مِثْلُ قُلُوبِهِمْ وَمَشَاعِرِهِمْ الْمُؤَوَّفَةَ بِهَا بِأَشْيَاءَ ضَرَبَ  
حِجَابَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْاسْتِنْفَاعِ بِهَا خَتَمًا وَتَغْشِيَةً.

وقد عبَّرَ عن إحداثِ هذه الهَيْئَةِ بِالطَّبْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ  
طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨]، وَبِالْإِغْفَالِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿وَلَا نُنْطِيعُ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، وَبِالْإِقْسَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلْنَا  
قُلُوبَهُمْ قَلَسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]، وَهِيَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُمْكِنَاتِ بِأَسْرِهَا مُسْتِنْدَةً إِلَى اللَّهِ  
تَعَالَى وَاقِعَةً بِقُدْرَتِهِ أُسْنِدَتْ إِلَيْهِ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مُسَبَّيَّةٌ مِمَّا اقْتَرَفُوهُ - بِدَلِيلِ  
قَوْلِهِ: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا  
فَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [المنافقون: ٣] - وَرَدَّتِ الْآيَةُ نَاعِيَةً عَلَيْهِمْ شَنَاعَةً صِفَتِهِمْ وَوَخَامَةً  
عَاقِبَتِهِمْ .

(١) قوله: «وسماء» أي: إحداثِ الهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَفِي نَسْخَةِ: «وسماها»؛ أَي: الهَيْئَةِ. انظر: «حاشية

واضطربت المعتزلة فيه، فذكروا وجوها من التأويل:

الأول: أن القوم لما أعرضوا عن الحق وتمكن ذلك في قلوبهم حتى صار كالطبيعة لهم شبه بالوصف الخلقى المجبول عليه.

الثاني: أن المراد به تمثيل حال قلوبهم بقلوب البهائم التي خلقها الله تعالى خالية عن الفطن، أو قلوب مقدر ختم الله تعالى عليها، ونظيره: «سأل به الوادي» إذا هلك، و: «طار به العنقاء» إذا طالت غيبته.

الثالث: أن ذلك في الحقيقة فعل الشيطان أو الكافر، لكن لما كان صدوره عنه بإقداره تعالى إياه أسند إليه إسناد الفعل إلى المسبب.

الرابع: أن أعرافهم لما رسخت في الكفر واستحكمت بحيث لم ينق طريق إلى تحصيل إيمانهم سوى الإلجاء والقسر، ثم لم يفسرهم إبقاء على غرض التكليف، عبر عن تركه بالختم فإنه سد لإيمانهم، وفيه إشعار على ترامي أمرهم في الغي، وتناهي انهماكهم في الضلال والبغي.

الخامس: أن يكون حكاية لما كانت الكفرة يقولون، مثل قولهم: ﴿قُلُونَا فِي أَكْثَرِ مِمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ فِيءِءَآذَانِنَا وَقَرْ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] تهكماً واستهزاء بهم؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ الآية [البينة: ١].

السادس: أن ذلك في الآخرة، وإنما أخبر عنه بالماضي لتحققه وتيقن وقوعه، ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمِيَءًا وَبُكْمًا وَصُمًا﴾ [الإسراء: ٩٧].

السابع: أن المراد بالختم: وسم قلوبهم بسمّة تعرفها الملائكة، فيغضونهم ويتنفرون عنهم.

وعلى هذا المنهاج كلامنا وكلامهم فيما يُضاف إلى الله تعالى من طبع وإضلال ونحوهما.

﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ معطوفٌ على ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ كقوله تعالى: ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِمْ وَقَلْبِهِ﴾ [الباقية: ٢٣]، والوفاق على الوقف عليه، ولأنهما لما اشتركا في الإدراك من جميع الجوانب جعل ما يمنعهما من خاص فعلهما الختم الذي يمنع من جميع الجهات، وإدراك الأبصار لما اختصَّ بجهة المقابلة جعل المانع لها عن فعلها الغشاة المختصة بتلك الجهة، وكثر الجار ليكون أدل على شدة الختم في الموضعين واستقلال كل منهما بالحكم.

وَوَحَّدَ السَّمْعُ لِلأَمْنِ عَنِ اللَّبْسِ واعتبار الأصل، فإنه <sup>(١)</sup> مصدرٌ في أصله والمصادر لا تجمع، أو على تقدير مضافٍ مثل: وعلى حواس سمعهم.

و«الأبصار»: جمع بَصَرٍ، وهو إدراك العين، وقد يُطلق مجازاً على القوة الباصرة وعلى العضو، وكذا «السَّمْعُ»، ولعل المراد بهما في الآية: العضو؛ لأنه أشدُّ مناسبةً للختم والتغطية، وب«القلب»: ما هو محل العلم، وقد يُطلق ويراد به العقل والمعرفة؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧].

وإنما جاز إِمَالَتُهَا مع الصَّادِ لأنَّ الرِّاءَ المكسورة تغلب المستعيلة لما فيها من التَّكْرِيرِ.

و﴿غَشَوَهُ﴾ رفعٌ بالابتداء عند سيبويه، وبالجار والمجرور عند الأخفش،

(١) في نسخة الخيالي: «لأنه».



وَيُؤَيِّدُهُ الْعَطْفُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ<sup>(١)</sup> عَلَى تَقْدِيرٍ: وَجَعَلَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً، أَوْ عَلَى حَذْفِ الْجَارِّ وَإِصْالِ الْخَتْمِ بِنَفْسِهَا إِلَيْهِ، وَالْمَعْنَى: وَخَتَمَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ بِغِشَاوَةٍ.

وَقُرِئَ بِالضَّمِّ وَالرَّفْعِ، وَبِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ، وَهُمَا لُغَتَانِ فِيهَا، وَ: «غِشْوَةٌ» بِالْكَسْرِ مَرْفُوعَةٌ، وَبِالْفَتْحِ مَرْفُوعَةٌ وَمَنْصُوبَةٌ، وَ: «عِشَاوَةٌ» بِالْعَيْنِ غَيْرُ الْمَعْجَمَةِ<sup>(٢)</sup>.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وَعِيدٌ وَبَيَانٌ لِمَا يَسْتَحِقُّونَهُ، وَ«الْعَذَابُ» كـ«النَّكَالِ» بِنَاءٌ وَمَعْنَى، تَقُولُ: أَعَذَّبَ عَنِ الشَّيْءِ وَنَكَلَ عَنْهُ: إِذَا أَمْسَكَ، وَمِنْهُ: الْمَاءُ الْعَذْبُ؛ لِأَنَّهُ يَقْمَعُ الْعَطَشَ وَيَرْدَعُهُ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ نِقَاحًا وَفُرَاتًا، ثُمَّ اتَّسَعَ فَأُطْلِقَ عَلَى كُلِّ أَلَمٍ فَادِحٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نِكَالًا؛ أَي: عِقَابًا يَرْدَعُ الْجَانِيَّ<sup>(٣)</sup> عَنِ الْمَعَاوِدَةِ، فَهُوَ أَعَمُّ مِنْهُمَا.

وَقِيلَ: اسْتِثْقَاؤُهُ مِنْ «التَّعْذِيبِ» الَّذِي هُوَ إِزَالَةُ الْعَذْبِ؛ كـ«التَّقْذِيَةِ» وَ«التَّمْرِضِ». وَ«العَظِيمُ»: نَقِضُ الْحَقِيرِ، وَ«الكَبِيرُ»: نَقِضُ الصَّغِيرِ، وَكَمَا أَنَّ الْحَقِيرَ دُونَ الصَّغِيرِ فَالْعَظِيمُ فَوْقَ الْكَبِيرِ.

(١) هِيَ قِرَاءَةُ الْمَفْضُلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الضَّبِّيِّ عَنْ عَاصِمٍ، كَمَا فِي «السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ» لِأَبْنِ مَجَاهِدٍ (ص: ١٣٨ - ١٣٩)، وَ«الْحِجَةُ لِلْقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ» لِلْفَارَسِيِّ (١/ ٢٩١)، وَ«جَامِعُ الْبَيَانِ» لِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِي (٣/ ٢)، وَ«الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» لِأَبْنِ خَالَوَيْهِ (ص: ١٠)، وَ«الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ» (٨٨/ ١)، وَزَيْدٌ فِي بَعْضِ نَسَخِ «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (١/ ١٤١) نَسَبَهَا لِأَبِي حَيَوَةَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، وَمِثْلُهُ فِي «رُوحِ الْمَعَانِي» (١/ ٤٠١). وَلِلْعُلَمَاءِ كَلَامٌ طَوِيلٌ فِي تَوْجِيهِهَا، يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي «الْبَحْرِ». وَهِيَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ عَنْ عَاصِمٍ، فَقَدْ اتَّفَقَ الْقِرَاءَةُ الْعَشْرَةُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُمْ عَلَى قِرَاءَةِ: «غِشْوَةٌ» بِكَسْرِ الْغَيْنِ وَالرَّفْعِ فِي آخِرِهِ، فَمَا سَيَأْتِي كُلَّهُ مِنَ الشَّاذِّ كَهَذَا.

(٢) انْظُرْ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ فِي «الْمَخْتَصَرِ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» لِأَبْنِ خَالَوَيْهِ (ص: ١٠)، وَ«الْكَشَافِ» (١/ ١٠٣)، وَ«الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ» (١/ ٨٩)، وَ«الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (١/ ١٤٣).

(٣) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِيِّ: «عِقَابًا يَرَادُ بِهِ رَدُّ الْجَانِيِّ» وَفِي نَسْخَةِ الطَّبْلَاوِيِّ: «عِقَابًا يُرَدُّ بِهِ الْجَانِيَّ بِهِ».

ومعنى التَّوصِيفِ به: أَنَّهُ إِذَا قِيسَ بِسَائِرِ مَا يُجَانِسُهُ قَصُرَ عَنْهُ جَمِيعُهُ وَحَقُرَ  
بالإضافةِ إليه.

ومعنى التَّنْكِيرِ فِي الْآيَةِ: أَنَّ عَلَى أَبْصَارِهِمْ نَوْعَ غِشَاوَةٍ لَيْسَ مِمَّا يَتَعَارَفُهُ  
النَّاسُ وَهُوَ التَّعَامِي عَنْ الْآيَاتِ، وَلَهُمْ مِنَ الْآلَامِ الْعِظَامِ نَوْعٌ عَظِيمٌ لَا يَعْلَمُ  
كُنْهَهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى.

(٨) - ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ﴾ لَمَّا افْتَتَحَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى  
بِشْرَحِ حَالِ الْكِتَابِ، وَسَاقَ لِبَيَانِهِ ذَكَرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ أَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى  
وَوَاطَأَتْ فِيهِ قُلُوبُهُمْ أَلْسِنَتُهُمْ، وَثَنَى بِأَصْدَادِهِمُ الَّذِينَ مَحَضُوا الْكُفْرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَلَمْ  
يَلْتَفِتُوا لِفَتْنِهِ<sup>(١)</sup> رَأْسًا، ثَلَاثَ<sup>(٢)</sup> بِالْقِسْمِ الثَّلَاثِ الْمَذْبُذِبِ بَيْنَ الْقِسْمَيْنِ - وَهُمْ الَّذِينَ آمَنُوا  
بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ - تَكْمِيلًا لِلتَّقْسِيمِ، وَهُمْ أَحَبُّ الْكُفَرَةِ وَأَبْغَضُهُمْ إِلَى اللَّهِ  
تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ مَوَّهُوا الْكُفْرَ وَخَلَطُوا بِهِ خِدَاعًا وَاسْتِهْزَاءً، وَلِذَلِكَ طَوَّلَ فِي بَيَانِ  
خُبْرِهِمْ، وَجَهَّلَهُمْ، وَاسْتَهْزَأَ بِهِمْ، وَتَهَكَّمَ بِأَفْعَالِهِمْ، وَسَجَّلَ عَلَى عَمَلِهِمْ وَطَغْيَانِهِمْ،  
وَضَرَبَ لَهُمُ الْأَمْثَالَ، وَأَنْزَلَ فِيهِمْ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾  
[النساء: ١٤٥]، وَقَصَّتُهُمْ عَنْ آخِرِهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى قِصَّةِ الْمُصْرِيِّينَ.

وَالنَّاسُ أَصْلُهُ: أَنَاسٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: إِنْسَانٌ وَإِنْسٌ وَأَنَاسِيٌّ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ حَذْفَهَا  
فِي «لُوقَةٍ»، وَعَوَّضَ عَنْهَا حَرْفُ التَّعْرِيفِ، وَلِذَلِكَ لَا يَكَادُ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَقَوْلُهُ:

(١) «لِفَتْنِهِ» بَكْسَرِ اللَّامِ؛ أَي: جَانِبِهِ، وَاللَّفْتُ: الشَّقُّ، وَقَوْلُهُمْ: لَا تَلْتَفِتْ لِفَتَنَ فُلَانٍ؛ أَي: لَا تَنْظُرْ إِلَيْهِ، وَقَوْلُ  
الْأَنْصَارِيِّ فِي «حَاشِيَتِهِ»: «لَفْتَةُ بَكْسَرِ اللَّامِ؛ أَي: نَظْرَةٌ» لَمْ أَقِفْ عَلَى مَا يَشْهَدُ لَهُ، وَلَكِنْ «الْلَفْتَةُ» بَفَتْحِ  
الْلامِ بِمَعْنَى النَظْرَةِ. انْظُرْ: «الصَّحَاحُ» (مَادَّة: لَفْت)، وَ«مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (١/ ٣٦١)،  
وَ«حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/ ١٤٧).

(٢) جَوَابُ «لَمَّا».

إِنَّ الْمَنَائَا يَطَّلِعْنَ عَلَى الْإِنْسَانِ الْآمِنِينَ<sup>(١)</sup>

شاذٌّ، وهو اسمُ جمع كـ «رُخَال» إذ لم يثبت «فُعَالٌ» في أبنية الجمع، مأخوذٌ من «أَنَسَ» لأنَّهم يَسْتَأْنِسُونَ بِأَمْثَالِهِمْ، أو «أَنَسَ» لأنَّهم ظَاهِرُونَ مُبْصِرُونَ، ولذلك سُمُّوا بِشَرًّا؛ كما سُمِّيَ الْجَنُّ جُنًّا لِاجْتِنَائِهِمْ.

وَاللَّامُ فِيهِ لِلْجَنَسِ وَمَنْ موصوفةٌ إذ لا عهد؛ فكأنَّه قال: وَمِنَ النَّاسِ نَاسٌ يَقُولُونَ، أو للعهد والمعهودُ هُمُ «الَّذِينَ كَفَرُوا» وَمَنْ موصولةٌ مرادُّ بها ابنُ أَبِي وَأَصْحَابُهُ وَنَظَرَاؤُهُ، فَإِنَّهُمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ صَمَّمُوا عَلَى النَّفَاقِ دَخَلُوا فِي عِدَادِ الْكَفَّارِ الْمُخْتَوِمِ عَلَى قُلُوبِهِمْ، واختصاصُهم بزيادةٍ زادوها على الكفرِ لا يَأْبَى دُخُولَهُمْ تَحْتَ هَذَا الْجَنَسِ، فَإِنَّ الْأَجْنَاسَ إِنَّمَا تَتَنَوَّعُ بزياداتٍ يَخْتَلِفُ فِيهَا أِبْعَاضُهَا، فعلى هذا تكونُ الآيةُ تقسيمًا لِلْقِسْمِ الثَّانِي.

واختصاصُ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ بِالذِّكْرِ تَخْصِيصٌ لِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَادِّعَاءٌ بِأَنَّهُمْ اخْتَارُوا الْإِيمَانَ مِنْ جَانِبَيْهِ وَأَحَاطُوا بِقُطْرَيْهِ، وَإِذَانٌ بِأَنَّهُمْ مَنَافِقُونَ فِيمَا يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُخْلِصُونَ فِيهِ، فَكَيْفَ بِمَا يَقْصِدُونَ بِهِ النَّفَاقَ؟ لَأَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا يَهُودًا وَكَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ إِيْمَانًا كَلَّا إِيْمَانٍ؛ لِاعْتِقَادِهِمُ التَّشْبِيهَ وَاتِّخَاذَ الْوَلَدِ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا غَيْرُهُمْ، وَأَنَّ النَّارَ لَنْ تَمْسَهُمْ إِلَّا آيَاتًا مَعْدُودَةً وَغَيْرَهَا، وَيُرَوْنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُمْ آمَنُوا مِثْلَ إِيْمَانِهِمْ،

(١) هذا البيت من مقطوعة منسوبة لذي جدن الحميري الملك، كما في «المعمرُونَ من العرب» لأبي حاتم السجستاني (ص: ٣٤)، و«بصائر ذوي التمييز» للفيروزآبادي (٥/ ١٤٠)، و«خزانة الأدب» (٢/ ٢٨٨)، والشطر الأول دون نسبة في «الخصائص» لابن جني (٣/ ١٥٣)، و«الصالح» (مادة: أنس ونوس)، و«الأزمنة والأمكنة» للمرزوقي (ص: ٩٤)، والثاني دون نسبة في «تاج العروس» (١٦/ ٥٨٥).

وبيان<sup>(١)</sup> لتضاعفُ خبيثهم وإفراطهم في كفرهم؛ لأنَّ ما قالوه لو صدر عنهم لا على وجه الخداع والنفاق وعقيدتهم عقيدتهم لم يكن إيماناً، كيف وقد قالوه تمويهاً على المسلمين وتهكماً بهم؟

وفي تكرير الباء ادعاء الإيمان بكل واحد على الأصالة والاستحكام.  
و«القول»: هو التلفظ بما يُفِيدُ، ويُقالُ بمعنى القول، والمعنى المتصور في النفس المعبر عنه باللفظ، وللرأي والمذهب مجازاً.

والمراد بـ«اليوم الآخر»: من وقت الحشر إلى ما لا يتناهى، أو إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار؛ لأنه آخر الأوقات المحدودة.

﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ إنكار ما ادَّعَوْهُ، ونفي ما انتحلوا إثباته، وكان أصله: وما آمنوا؛ ليطابق قولهم في التصريح بشأن الفعل دون الفاعل، لكنه عكس تأكيداً ومبالغة في التكذيب؛ لأنَّ إخراج ذواتهم من عداد المؤمنين أبلغ من نفي الإيمان عنهم في ماضي الزمان، ولذلك أكَّد النفي بالباء، وأطلق الإيمان؛ على معنى: أنهم ليسوا من الإيمان في شيء، ويحتمل أن يُقَيَّدَ بما قيَّدوا به لأنَّه جوابه.

والآية تدلُّ على أنَّ من ادَّعى الإيمان وخالف قلبه لسانه بالاعتقاد لم يكن مؤمناً، لا أنَّ من تفوَّه بالشهادتين فارغ القلب عمَّا يوافقه أو يُنافيه لم يكن مؤمناً، والخلاف مع الكرامة في الثاني، فلا ينتهض حجة عليهم.

(٩) - ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَلَآئِينَ آمَنُوا﴾ «الخدع»: أن تُوهِمَ غيرك خلاف ما تُخفيه من المكروه لتُنزِلَهَ عمَّا هو بصدده، من قولهم: «خدع الصَّبُّ»: إذا توارى في جُحره، و«صَبٌّ خادِعٌ وخَدِيعٌ»: إذا أوهم الحارث إقباله عليه ثمَّ خرَّجَ من باب آخر.

(١) قوله: «وبيان» عطف على قوله: «وإيدان». انظر: «حاشية القونوي» (١٠١/٢).

وأصله: الإخفاء، ومنه: «المِخْدَعُ» للخزانة، و: «الأخدعان» لعِرْقَيْنِ خَفِيَيْنِ فِي الْعُنُقِ.

والمخادعة تكون بين اثنين، وخداعهم مع الله ليس على ظاهره لأنه لا يخفى عليه خافية، ولأنهم لم يقصدوا خديعته، بل المراد:

إِمَّا مَخَادَعَةُ رَسُولِهِ عَلَى حَذْفِ الْمِضَافِ، أَوْ عَلَى أَنَّ مَعَامِلَةَ الرَّسُولِ مَعَامِلَةُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَلِيفَتُهُ؛ كَمَا قَالَ: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] و﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠].

وإِمَّا أَنَّ صُورَةَ صَنِيعِهِمْ مَعَ اللَّهِ مِنْ إظهارِ الْإِيمَانِ وَاسْتِبْطَانِ الْكُفْرِ، وَصُنِعَ اللَّهُ تَعَالَى مَعَهُمْ بِإِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ - وَهُمْ عِنْدَهُ أَحْبَبُ الْكُفَّارِ وَأَهْلُ الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ - اسْتِدْرَاجًا لَهُمْ، وَامْتِثَالَ الرَّسُولِ<sup>(١)</sup> وَالْمُؤْمِنِينَ أَمْرَ اللَّهِ فِي إِخْفَاءِ حَالِهِمْ وَإِجْرَاءِ حُكْمِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِمْ مَجَازَةً لَهُمْ بِمِثْلِ صَنِيعِهِمْ = صُورَةُ صُنْعِ الْمَخَادِعِينَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِ﴿يُخَدِّعُونَ﴾: يَخْدَعُونَ؛ لِأَنَّهُ بَيَانٌ لـ﴿يَقُولُ﴾، أَوْ اسْتِنَافٌ بِذِكْرِ مَا هُوَ الْغَرَضُ مِنْهُ، إِلَّا أَنَّهُ أُخْرِجَ فِي زِنَةِ «فَاعَلْتُ» لِلْمُبَالَغَةِ، فَإِنَّ الزُّنَّةَ لَمَّا كَانَتْ لِلْمُغَالَبَةِ، وَالْفِعْلُ مَتَى غُولِبَ فِيهِ كَانَ أَبْلَغَ مِنْهُ إِذَا جَاءَ بِلا مُقَابَلَةٍ مُعَارِضٍ وَمُبَارٍ = اسْتَصْحَبْتُ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، وَيَعْضُدُهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: «يَخْدَعُونَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «وامتثال الرسول» عطف على «صورة صنيعهم». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/١٥٣).

(٢) في نسخة التفتازاني: «أحكام المسلمين»، وفي نسخة الطبرلاوي: «حكم الإسلام».

(٣) قوله: «استصحبته»؛ أي: الزُّنَّةَ، وهو جواب «لَمَّا»، و«ذلك»؛ أي: ما ذكر من المبالغة. انظر:

«حاشية الأنصاري» (١/١٥٣).

(٤) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣/١٠٥)، و«البحر» (١/١٥٨).

وكانَ غرضُهم في ذلك: أن يَدْفَعُوا عن أنْفُسِهِم ما يُطْرُقُ به مَنْ سِوَاهُمْ من الكُفْرَةِ، وأن يُفَعَّلَ بهم ما يُفَعَّلُ بالمُؤْمِنِينَ من الإِكرامِ والإِعطاءِ، وأن يَخْتَلِطُوا بالمُسْلِمِينَ فيُطْلَعُوا على أسرارِهِم ويُدْعَوُها إلى مُنابَذِهِم، إلى غيرِ ذلك من الأغراضِ والمقاصِدِ.

﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ قراءةٌ نافعٍ وابنِ كثيرٍ وأبي عمرو، والمعنى: أنَّ دائرةَ الخداعِ راجعةٌ إليهم<sup>(١)</sup> وَضَرَرَهَا يَحِيقُ بِهِم، أو: أَنَّهُم في ذلك خَدَعُوا أَنْفُسَهُمْ لَمَّا عَرَّوْها بذلك وخَدَعَتْهُم أَنْفُسُهُم حيثُ حَدَّثَتْهُم بِالْأَمَانِيِّ الْفَارِغَةِ، وَحَمَلَتْهُم على مُخَادَعَةِ مَنْ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ.

وقرأ الباقر: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْمُخَادَعَةَ لَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ.

وَقُرِئَ: «وما يُخَدِّعُونَ» من: خَدَعَ<sup>(٣)</sup>، و: «يَخَدِّعُونَ» بمعنى: يَخْتَدِعُونَ، و: «يُخَدِّعُونَ» و«يُخَادِعُونَ» على البناءِ للمفعولِ ونصبِ «أنفُسَهُم» بنزعِ الخافِضِ<sup>(٤)</sup>. و«النَّفْسُ»: ذاتُ الشَّيْءِ وَحَقِيقَتُهُ، ثُمَّ قِيلَ لِلرُّوحِ لِأَنَّ نَفْسَ الْحَيِّ بِهِ، وَلِلْقَلْبِ لِأَنَّهُ مُحَلٌّ لِلرُّوحِ أو مُتَعَلِّقُهُ، وَلِلدَّمِ لِأَنَّ قِوَامَهَا بِهِ، وَلِلْمَاءِ لِقَرِّطِ حَاجَتِهَا إِلَيْهِ، وَلِلرَّأْيِ فِي قَوْلِهِمْ: «فَلانٌ يُؤامِرُ نَفْسَهُ»<sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُ يَنْبَغُ عَنْهَا، أو يُشَبِّهُ ذاتًا تَأْمُرُهُ وَتُشِيرُ عَلَيْهِ.

(١) في نسخة الخيالي: «أن دائرة الخداع دائرة عليهم».

(٢) وهي قراءة عاصم وحزمة والكسائي وابن عامر. انظر: «السبعة» (ص: ١٣٩)، و«التيسير» (ص: ٧٢).

(٣) نسبت لقتادة ومورق العجلي. انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ٩٠)، و«البحر» (١/ ١٦١)، وهي في

«الكشاف» (١/ ٥٩) دون نسبة

(٤) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠)، و«المحتسب» (١/ ٥١)،

و«الكشاف» (١/ ١١٣)، و«البحر» (١/ ١٦١).

(٥) كذا في النسخ التي بين أيدينا: «نفسه» بالإنفراد، وفي «حاشية الخفاجي»: «نفسه»، والظاهر أنها =

والمرادُ بالأنفسِ هاهنا: ذَوَاتُهُمْ، ويَحْتَمِلُ حَمْلُهَا عَلَى أَرْوَاحِهِمْ وَأَرَائِهِمْ.  
﴿وَمَا يَتَعَرَّضُونَ﴾: لَا يُحْسِنُونَ بِذَلِكَ لَتَمَادِي غَفْلَتِهِمْ، جَعَلَ لِحُقُوقِ وَبَالِ الْخِدَاعِ  
وَرَجُوعِ ضَرَرِهِ إِلَيْهِمْ فِي الظُّهُورِ كَالْمَحْسُوسِ الَّذِي لَا يَخْفَى إِلَّا عَلَى مُؤَوِّفِ الْحَوَاسِّ.  
وَالشُّعُورُ: الْإِحْسَاسُ، وَمَشَاعِرُ الْإِنْسَانِ: حَوَاسُّهُ، وَأَصْلُهُ: الشُّعْرُ<sup>(١)</sup>، وَمِنْهُ:  
الشُّعَارُ.

(١٠) - ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ الْمَرَضُ حَقِيقَةٌ فِيمَا يَعْرِضُ  
لِلبَدَنِ فَيُخْرِجُهُ عَنِ الْإِعْتِدَالِ الْخَاصِّ بِهِ وَيُوجِبُ الْخِلَالَ فِي أَعْمَالِهِ، وَمَجَازٌ فِي  
الْأَعْرَاضِ النَّفْسَانِيَّةِ الَّتِي تُخِلُّ بِكَمَالِهَا كَالْجَهْلِ وَسُوءِ الْعَقِيدَةِ وَالْحَسَدِ وَالضَّغِينَةِ  
وَحُبِّ الْمَعَاصِي؛ لِأَنَّهَا مَانِعَةٌ مِنْ نَيْلِ الْفَضَائِلِ أَوْ مُؤَدِّيَةٌ إِلَى زَوَالِ الْحَيَاةِ الْحَقِيقِيَّةِ  
الْأَبَدِيَّةِ، وَالْآيَةُ تَحْتَمِلُهُمَا، فَإِنَّ قُلُوبَهُمْ كَانَتْ مُتَأَلِّمَةً تَحَرُّقًا عَلَى مَا فَاتَتْ عَنْهُمْ  
مِنَ الرِّيَاسَةِ وَحَسَدًا عَلَى مَا يَرَوْنَ مِنْ ثَبَاتِ أَمْرِ الرَّسُولِ وَاسْتِعْلَاءِ شَأْنِهِ يَوْمًا  
فِيَوْمًا، فَزَادَ اللَّهُ تَعَالَى غَمَّهُمْ بِمَا زَادَ فِي إِعْلَاءِ أَمْرِهِ وَإِشَادَةِ ذِكْرِهِ، وَنَفُوسَهُمْ كَانَتْ  
مُؤَوِّفَةً بِالْكَفْرِ وَسُوءِ الْإِعْتِقَادِ وَمَعَادَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْوِهَا، فَزَادَ اللَّهُ ذَلِكَ بِالطَّبَعِ،

= وقعت هكذا النسخ التي اعتمد عليها، وقد وافقه في هذا عصام الدين في «حاشيته» (٤٣/أ)،  
وكلا اللغزين له ما يشهد في كتب اللغة، ولكل وجه في المعنى، والشائع في كلام المتقدمين  
التثنية. انظر: «كتاب الشعر» لأبي علي الفارسي (ص: ٣٢١)، و«جمهرة الأمثال» للعسكري  
(١/٥٢)، و«الصناعتين» له (ص: ٤٢٦)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (١/١٣٧)، و«أساس  
البلاغة» للزمخشري (٢/٢٩٣).

(١) الظاهر أن قوله: «وأصله الشعر» بكسر الشين وإسكان العين؛ أي: الفهم، ويكون «الشعار» بمعنى:  
العلامة، أو: ما يُنَادَى بِهِ فِي الْحَرْبِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَفَتْحَتَيْنِ وَيَكُونُ «الشعار» بمعنى: الثَّوبِ  
الَّذِي يَلْبِي الْجَسَدَ. «حاشية الخفاجي».

أو بازدياد<sup>(١)</sup> التكاليف وتكرير الوحي وتضاعف النصر، وكان إسناد الزيادة إلى الله تعالى من حيث إنه مسبب من فعله، وإسنادها إلى السورة في قوله: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥] لكونها سببًا.

ويحتمل أن يراد بالمرضى: ما تداخل قلوبهم من الجبن والخور حين شاهدوا شوكة المسلمين وإمداد الله لهم بالملائكة، وقذف<sup>(٢)</sup> الرعب في قلوبهم، وزيادته: تضعيفه بما زاد لرسوله نصره على الأعداء وتبسطاً في البلاد.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ أي: مؤلم؛ يقال: «ألم فهو أليم» كـ «وجع فهو وجيع»، وُصف به العذاب للمبالغة؛ كقوله:

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ<sup>(٣)</sup>

على طريقة قولهم: «جدَّ جدُّه».

﴿يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ قرأها عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، والمعنى: بسبب كذبهم أو ببدله جزاءً له، وهو قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾.

(١) في نسخة الخيالي: «بزيادة»، وفي نسخة الطبلاوي: «بازديادات».

(٢) قوله: «وقذف» كذا ضبطت في نسخة التفتازاني وكتب تحتها: «عطف على جملة شاهدوا».

(٣) عجز بيت لعمر بن معدى كرب. انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٠)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٢٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/ ١٢٠)، و«الخزانة» (٩/ ٢٦٥)، وقال البغدادى: ولم أره في شعره. وصدرة:

وخيل قد دلفت لها بخيل

أي: وأصحاب خيل، دلفت: دنوت؛ أي: ربَّ جيش قد تقدمت إليه بجيش وكانت التحية بينهم الضرب بالسيف لا القول باللسان كما هو العادة، والوجع في الحقيقة المضروب لا الضرب.



وقرأ الباقر: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ من «كذبه»<sup>(١)</sup>؛ لأنهم كانوا يكذبون الرسول بقلوبهم وإذا خلوا إلى شياطين دينهم<sup>(٢)</sup>، أو من «كذب» الذي هو للمبالغة أو التكثير مثل: بين الشيء، و: مَوَّتَتِ البهائم، أو من «كذب الوحشي»: إذا جرى شوطاً ووقف لينظر ما وراءه، فإن المنافق متحير متردد.

و«الكذب»: هو الخبر عن الشيء على خلاف ما هو به، وهو حرام كله لأنه علل به استحقاق العذاب حيث رتب عليه.

وما روي: أن إبراهيم عليه السلام كذب ثلاث كذبات<sup>(٣)</sup>، فالمراد به التعريض، ولكن لما شابه الكذب في صورته سمي به.

(١١) - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ عطف على ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أو ﴿يَقُولُ﴾، وما روي عن سلمان: أن أهل هذه الآية لم يأتوا بعد<sup>(٤)</sup>، فلعله أراد به أن أهلها ليس الذين كانوا فقط، بل وسيكون من بعد من حاله حالهم؛ لأن الآية متصلة بما قبلها بالضمير الذي فيها.

و«الفساد»: خروج الشيء عن الاعتدال، و«الصلاح» ضده، وكلاهما يعلمان كل ضار ونافع، وكان من فسادهم في الأرض: هيج الحروب والفتن بمخادعة

(١) هذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. انظر: «السبعة» (ص: ١٤٣)، و«التيسير» (ص: ٧٢).

(٢) في نسخة التفਤازاني: «شطار دينهم»، وفي نسخة الخيالي: «شياطينهم».

(٣) وهي قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]، وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَيْدُكُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقوله

عليه السلام للملك عن زوجته: إنها أختي. رواه البخاري (٣٣٥٧)، ومسلم (٢٣٧١)، من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه. قوله: «كذبات»: هو بفتح الكاف والذال، جمع كذبة بإسكان الذال، وهي المرة الواحدة من كذب، فلما جمعت فتحت الذال إتباعاً للكاف.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٩٧/١).

المسلمين، ومُملأة الكفار عليهم بإفشاء<sup>(١)</sup> الأسرار إليهم، فإنَّ ذلك يؤدي إلى فسادٍ ما في الأرض من النَّاسِ والدَّوابِّ والحرثِ.

ومنه: إظهارُ المعاصي والإهانة بالدين، فإنَّ الإخلالَ بالشَّرائعِ والإعراضَ عنها ممَّا يُوجبُ الهَرَجَ والمَرْجَ ويخلُ بنظامِ العالَمِ.

والقائلُ هو الله تعالى، أو الرَّسولُ، أو بعضُ المؤمنين.

﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْطَحُونَ﴾ جوابٌ لـ ﴿إِذَا﴾ وردَّ للنَّاصِحِ على سبيلِ المبالغةِ، والمعنى: أنَّه لا يصحُّ مخاطبتنا بذلك، فإنَّ شأنا ليس إلَّا الإصلاحَ، وإنَّ حالنا متمحِّضةٌ عن شوائبِ الفسادِ؛ لأنَّ ﴿إِنَّمَا﴾ يفيدُ قَصْرَ ما دخله على ما بعده، مثل: إِنَّمَا زيدٌ منطلقٌ، و: إِنَّمَا ينطلقُ زيدٌ.

وإنَّما قالوا ذلك لأنَّهم تصوَّروا الفسادَ بصورةِ الصَّلاحِ لِمَا في قلوبهم من المرضِ؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨].

(١٢) - ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ردُّ لِمَا ادَّعَوْه أبلغ ردًّا؛

للاستئنافِ به، وتصديره بحرفي التَّأكيدِ:

- ﴿أَلَا﴾ المنبِّهةُ على تحقيقِ<sup>(٢)</sup> ما بعدها، فإنَّ همزة الاستفهامِ التي للإنكارِ إذا دخلتْ على النَّفيِ أفادتْ تحقيقًا، ونظيره: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ﴾ [القيامة: ٤٠]، ولذلك لا تكادُ تقعُ الجملةُ بعدها إلَّا مصدرَّةٌ بما يُتلقَّى بها القَسَمُ، وأختُها: «أما» التي هي من طلائعِ القَسَمِ.

- و«إنَّ» المقرِّرةُ للنِّسبةِ.

(١) في نسخة التفازاني: «وإفشاء».

(٢) في نسخة الطبلاوي: «تحقق».

وتعريف<sup>(١)</sup> الخبر، وتوسيط الفصل لردّ ما في قولهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ من التعريض للمؤمنين، والاستدراك بـ ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾.

(١٣) - ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ من تمام النصّح والإرشاد، فإنّ كمال الإيمان بمجموع الأمرين:

- الإعراض عمّا لا ينبغي، وهو المقصود بقوله: ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾.

- والإتيان بما ينبغي، وهو المطلوب بقوله: ﴿ءَامِنُوا﴾.

﴿كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾ في حيز النّصب على المصدر، و«ما» مصدرية، أو كافّة مثلها في «ربّما».

واللّام في ﴿النّاس﴾:

- للجنس، والمراد به: الكاملون في الإنسانيّة، العاملون بقضيّة العقل، فإنّ اسم الجنس كما يُستعمل لمسمّاه مطلقاً يُستعمل لما يستجمع المعاني المخصوصة به والمقصودة منه، ولذلك يُسلّب عن غيره فيقال: زيد ليس بإنسان، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨] ونحوه، وقد جمعهما الشّاعر في قوله:

إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ<sup>(٢)</sup>

(١) قوله: «تعريف» بالجر، معطوف على «للاستئناف».

(٢) عجز بيت ورد دون نسبة في «الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري» للآمدي (١/٥١٢)، و«يتيمة الدهر» للثعالبي (٤/٣١١)، و«تفسير الراغب» (١/١٠١)، و«التذكرة الحمدونية» (٦/٤٣٣)، و«ومغني اللبيب» (ص: ٨٦٣). وصدره:

بلاد بها كنا وكنا نحيا

وروي العجز: «إذ الناس ناس والبلاد بلاد»، وذكر عن ابن عباس أن ذلك وجد مكتوباً على سهم من سهام عاد، كما في «الديباج» للختلي (ص: ٣٩)، و«الدلائل في غريب الحديث» للسرقسطي =

- أو للعهد، والمرادُ به الرَّسُولُ وَمَنْ مَعَهُ، أو مَنْ آمَنَ مِنْ أَهْلِ جِلْدَتِهِمْ كَابِنِ سَلَامٍ وَأَصْحَابِهِ.

والمعنى: آمَنُوا إِيْمَانًا مَقْرُونًا بِالْإِخْلَاصِ مَتَمَحِّضًا عَنْ شَوَائِبِ النَّفَاقِ مُمَائِلًا لِإِيْمَانِهِمْ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى قَبُولِ تَوْبَةِ الرَّنْدِيقِ، وَأَنَّ الْإِقْرَارَ بِاللِّسَانِ إِيْمَانٌ وَإِلَّا لَمْ يُفِدِ التَّقْيِيدَ.

﴿قَالُوا أَتُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ﴾ الهمزة فيه للإنكار، واللَّامُ مشايرًا بها إلى ﴿النَّاسِ﴾، أو الجنسِ بِأَسْرِهِ وَهُمْ مَنْدَرِجُونَ فِيهِ عَلَى رَعْمِهِمْ، وَإِنَّمَا سَفَّهُوهُمْ لِعَقَادِهِمْ فَسَادَ رَأْيِهِمْ، أَوْ لَتَحْقِيرِ شَأْنِهِمْ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْمُؤْمِنِينَ كَانُوا فَقَرَاءً، وَمِنْهُمْ مَوَالٍ كَصَهِيبٍ وَبِلَالٍ، أَوْ لِلتَّجَلُّدِ وَعَدَمِ الْمِبَالَاةِ بِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ إِنَّ فُسَّرَ النَّاسُ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَأَشْيَاعِهِ.

و«السَّفَةُ»: خَفَةُ وَسَخَافَةُ رَأْيٍ يَقْتَضِيهِمَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ، وَ«الْحِلْمُ» يُقَابِلُهُ.

﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ رَدٌّ وَمُبَالَغَةٌ فِي تَجْهِيلِهِمْ، فَإِنَّ الْجَاهِلَ بِجَهْلِهِ الْجَازِمَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ الْوَاقِعُ أَعْظَمُ ضَلَالَةً وَأَتَمُّ جِهَالَةً مِنَ الْمَتَوَقَّفِ الْمَعْتَرِفِ بِجَهْلِهِ، فَإِنَّهُ رَبَّمَا يُعَذِّرُ وَتَنْفَعُهُ الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ.

وَإِنَّمَا فُصِّلَتْ <sup>(١)</sup> الْآيَةُ بِ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ وَالَّتِي قَبْلَهَا بِ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ طِبَاقًا لِذِكْرِ السَّفَةِ، وَلِأَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى أَمْرِ الدِّينِ وَالتَّمْيِيزَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ مِمَّا يَفْتَقِرُ إِلَى نَظَرٍ وَفَكْرٍ، وَأَمَّا النَّفَاقُ وَمَا فِيهِ مِنَ الْفِتَنِ وَالْفَسَادِ فَإِنَّمَا يُدْرِكُ بِأَدْنَى تَفْطُنٍ وَتَأْمُلٍ فِيمَا يَشَاهَدُ مِنْ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ.

= (٣/١١٦٨)، وكذا ذكره صاحب «الأغاني» (١٠/١٠٦) عن حماد الراوية.

(١) قوله: «فُصِّلَتْ»؛ أي: أتى لها بفاصلة؛ كـ «قُفِّي»: إذا أتى له بقافية. «حاشية الخفاجي».

(١٤) - ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا﴾ بيان لمعاملتهم مع المؤمنين والكفار، وما صُدِّرت به القصَّة فمساقه لبيان مذهبهم وتمهيد نفاقهم، فليس بتكرير.  
 روي: أن ابن أبي وأصحابه استقبلهم نفر من الصحابة، فقال لقومه: انظروا كيف أَرَدُ هؤلاء السفهاء عنكم، فأخذ بيد أبي بكرٍ فقال: مرحباً بالصدِّيق سيِّد بني تميم وشيخ الإسلام وثاني رسول الله ﷺ في الغار، الباذل نفسه وماله لرسول الله ﷺ، ثم أخذ بيد عمرَ فقال: مرحباً بسيِّد بني عديِّ الفاروق القويِّ في دينه الباذل نفسه وماله لرسول الله ﷺ، ثم أخذ بيد عليٍّ فقال: مرحباً بابن عمِّ رسول الله ﷺ وختنه سيِّد بني هاشم ما خلا رسول الله ﷺ، فنزلت<sup>(١)</sup>.

و«اللقاء»: المصادفة؛ يقال: «لقيته ولاقيته»: إذا صادفته واستقبلته، ومنه: «القيته»: إذا طرحته، فإنك بطرحه جعلته بحيث يُلقى.

﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾ من «خلوتُ بفلانٍ وإليه»: إذا انفردت معه، أو من «خلاك ذم»<sup>(٢)</sup>؛ أي: عداك ومضى عنك، ومنه: «القرون الخالية»، أو من «خلوتُ به»: إذا سخرت منه، وعُدِّي بـ﴿إِلَى﴾ لتضمين معنى الإنهاء.

والمراد بـ﴿شَيَاطِينِهِمْ﴾: الَّذِينَ مَاتُوا الشَّيَاطِينِ فِي تَمَرُّدِهِمْ، وَهُمْ الْمُظْهَرُونَ كُفْرَهُمْ، وَإِضَافَتُهُمْ إِلَيْهِمْ لِلْمِشَارَكَةِ فِي الْكُفْرِ، أَوْ كِبَارُ الْمَنَافِقِينَ، وَالْقَائِلُونَ صِغَارَهُمْ. وَجَعَلَ سَبِيوِيهِ نَوْنَهُ تَارَةً أَصْلِيَّةً عَلَى أَنَّهُ مِنْ «شَطَنَ» إِذَا بَعُدَ، فَإِنَّهُ يَبْعُدُ عَنْ

(١) رواه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢) من طريق محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وقال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٥): محمد بن مروان متروك متهم بالوضع، وسياقه في غاية النكارة.

(٢) من الأمثال: (افعل كذا وكذا وخالك ذم)؛ أي: إنما عليك أن تتجهد في الطلب وتعذر كي لا تذم فيها وإن لم تنقضي الحاجة. انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٢٢٩).

الصَّلَاحَ، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُمْ: تَشْطِطَنَّ، وَأُخْرَى زَائِدَةٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ «شَاطَ» إِذَا بَطَلَ<sup>(١)</sup>،  
وَمِنْ أَسْمَائِهِ: الْبَاطِلُ.

﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ أَي: فِي الدِّينِ وَالْإِعْتِقَادِ.

خَاطَبُوا الْمُؤْمِنِينَ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَالشَّيَاطِينَ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ بِ«إِنَّ»،  
لأنَّهُمْ قَصَدُوا بِالْأُولَى دَعْوَى إِحْدَاثِ الْإِيمَانِ، وَبِالثَّانِيَةِ تَحْقِيقَ ثَبَاتِهِمْ عَلَى مَا كَانُوا  
عَلَيْهِ، وَلَأنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ بَاعْثٌ مِنْ عَقِيدَةٍ وَصَدِيقٌ رَغْبَةٍ فِيمَا خَاطَبُوا بِهِ الْمُؤْمِنِينَ،  
وَلَا تَوَقُّعٌ رَوَاجٍ ادِّعَاءِ الْكَمَالِ فِي الْإِيمَانِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ،  
بِخِلَافِ مَا قَالُوهُ مَعَ الْكُفَّارِ.

﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ﴾ تَأْكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَهْزِئَ بِالْشَيْءِ الْمُسْتَخِفَّ بِهِ  
مُصَرَّرٌ عَلَى خِلَافِهِ، أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ مَنْ حَقَرَ الْإِسْلَامَ فَقَدْ عَظَّمَ الْكُفْرَ، أَوْ اسْتَنَافَ  
فَكَانَ الشَّيَاطِينُ قَالُوا لَهُمْ لِمَا قَالُوا: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾: إِنَّ صَحَّ ذَلِكَ فَمَا بِالْكُمْ<sup>(٢)</sup> تُوَافِقُونَ  
الْمُؤْمِنِينَ وَتَدْعُونَ الْإِيمَانَ؟! فَأَجَابُوا بِذَلِكَ.

و«الاستهزاء»: السُّخْرِيَّةُ وَالِاسْتِخْفَافُ؛ يُقَالُ: «هَزَأْتُ» وَ«اسْتَهْزَأْتُ» بِمَعْنَى  
كَ«أَجَبْتُ» وَ«اسْتَجَبْتُ»، وَأَصْلُهُ: الْخَفَةُ، مِنْ «الْهَزْءِ»، وَهُوَ: الْقَتْلُ السَّرِيعُ؛ يُقَالُ:  
«هَزَأَ فُلَانٌ» إِذَا مَاتَ عَلَى مَكَانِهِ، وَ«نَاقَتْهُ تُهْرِيءُ بِهِ»؛ أَي: تُسْرِعُ وَتَخِفُّ.

(١٥) - ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾: يُجَازِيهِمْ عَلَى اسْتَهْزَائِهِمْ، سُمِّيَ جَزَاءُ الْاسْتَهْزَاءِ  
بِاسْمِهِ كَمَا سُمِّيَ جَزَاءُ السَّيِّئَةِ سَيِّئَةً: إِمَّا لِمُقَابَلَةِ اللَّفْظِ بِاللَّفْظِ، أَوْ لِكُونِهِ مُمِثَالًا  
لَهُ فِي الْقَدْرِ، أَوْ يَرْجِعُ وَبِالْاسْتَهْزَاءِ عَلَيْهِمْ فَيَكُونُ كَالْمُسْتَهْزِئِ بِهِمْ، أَوْ يُنْزِلُ

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ٢١٧-٢١٨) و(٤/ ٢٦٠ و٣٢١).

(٢) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي وَالطَّبْلَاوِي: «فَمَا لَكُمْ».

بهم الحقارة والهوان الذي هو لازم الاستهزاء والغرض<sup>(١)</sup> منه، أو يعاملهم معاملة المستهزئ:

- أمّا في الدنيا: فبإجراء أحكام المسلمين عليهم واستدراجهم بالإمهال والزيادة في النعمة على التّماذي في الطّغيان.

- وأمّا في الآخرة: فبأن يفتح لهم وهم في النار باباً إلى الجنة فيسرعون نحوه، فإذا صاروا إليه سدّ عليهم الباب، وذلك قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾<sup>(٢)</sup> [المطففين: ٣٤].

وإنّما استؤنف به ولم يعطف ليدلّ على أنّ الله تعالى تولى مجازاتهم ولم يحوّج المؤمنين إلى أن يعارضوهم، وأنّ استهزاءهم لا يؤبّه به في مقابلة ما يفعل الله تعالى بهم، ولعلّه لم يقل: «الله مستهزئ بهم» لطابق قولهم؛ إيماء بأنّ الاستهزاء يحدث حالاً فحلاً، ويتجدّد حيناً بعد حين<sup>(٣)</sup>، وهكذا كانت نكيات الله عزّ وجلّ فيهم؛ كما قال: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٢٦].

﴿وَيُتَدَبَّرُ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْهَدُونَ﴾ من «مدّ الجيش وأمدّه»: إذا زاده وقوّاه، ومنه: «مددْتُ السّراج والأرض»: إذا أصلحتهما<sup>(٤)</sup> بالزيت والسّماذ، لا من «المدّ في

(١) قوله: «والغرض» كذا في النسخ التي اعتمدناها، وفي بعض النسخ: «أو الغرض»، ذكر كلاهما القونوي في «الحاشية» (١٩٣/٢)، واقتصر في «حاشية الخفاجي» على «أو».

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٨٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ١٠٩)، من طريق الحسن عن النبي ﷺ. قال السيوطي في «الحاشية» (١٢٤/٢): مُرْسَلٌ جَيِّدُ الْإِسْنَادِ.

(٣) في نسخة الخيالي: «ويتجدد حيناً فحيناً».

(٤) في نسخة التفتازاني والخيالي: «استصلحتهما».

العمر؛ فَإِنَّهُ يُعَدِّي بِاللَّامِ كـ ﴿أُمْلِي لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٣]، ويدلُّ عليه قراءةُ ابنِ كثيرٍ: «وَيَمُدُّهُمْ»<sup>(١)</sup>.

والمعتزلةُ لما تعدَّزَّ عليهم إجراءُ الكلامِ على ظاهره قالوا: لَمَّا مَنَعَهُمُ اللهُ تعالى أَلطَّافَهُ الَّتِي يَمْنَحُهَا الْمُؤْمِنِينَ وَخَذَلَهُمْ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ وَإِصْرَارِهِمْ وَسَدَّهُمْ طَرِيقَ التَّوْفِيقِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، فَتَزَايَدَتْ بِسَبَبِهِ قُلُوبُهُمْ رِيئًا وَظُلْمَةً تَزَايَدَتْ قُلُوبُ الْمُؤْمِنِينَ انْشِرَاحًا وَنُورًا، أَوْ مَكَّنَ الشَّيْطَانُ<sup>(٢)</sup> مِنْ إِغْوَائِهِمْ فَرَادَهُمْ طُغْيَانًا = أَسْنَدَ ذَلِكَ إِلَى اللهِ تعالى إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى الْمَسْبَبِ، وَأَضَافَ الطُّغْيَانَ إِلَيْهِمْ لِثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَيْهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَمُصَدِّقُ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>: أَنَّهُ لَمَّا أَسْنَدَ الْمَدَّ إِلَى الشَّيَاطِينِ أَطْلَقَ الْغِيَّ وَقَالَ: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغِيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

أَوْ كَانَ أَصْلُهُ: يَمُدُّ لَهُمْ<sup>(٤)</sup> بِمَعْنَى: يُمْلِي لَهُمْ وَيَمُدُّ فِي أَعْمَارِهِمْ كَي يَتَنَبَّهُوا

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣/ ١٢٦)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٤٨١)، و«الكشاف» (١٢٧/ ١ - ١٢٨)، وهي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠) عن محمد بن السميع اليماني.

(٢) قوله: «أو مكن الشيطان» عطف على قوله: «منعهم»، وأشار إلى وجه ثان من تأويلات المعتزلة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٣٠١/ ١).

(٣) قوله: «ومصدق ذلك»؛ أي: أن الإسناد في «يمدُّ» إسنادٌ إلى المسبَّب لا إلى الفاعل حقيقةً. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٧٠ - ١٧١). وكتب تحتها في نسخة التفتازاني: «أي: ما يصدق كون الإضافة قرينة المجاز».

(٤) قوله: «أو كان أصله: يمد لهم... إلخ» عطفٌ على قوله أولاً: «من مدَّ الجيش»، فأفاد الأول أن «مدَّ» متعدٌّ، والثاني أنه قاصرٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٧١/ ١).

واستبعد الشهاب ذلك فقال: «وقيل: إنه عطف على قوله: «من مدَّ الجيش...»، ولا يخفى بُعدُه». وجعله الشهاب معطوفاً على «لما منعهم... إلخ»، قال: وهو قول الجبائي من المعتزلة، وهو أحد التأويلات لما تعذر عنده إبقاؤه على ظاهره كما مرَّ. «حاشية الخفاجي».



وَيُطِيعُوا، فما زادوا إِلَّا طغيانًا وِعَمَها، فحُذِفَتِ اللَّامُ وَعُدِّي الفعلُ بِنَفْسِهِ كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

أو التَّقْدِيرُ: يَمْدُهُم استصلاحًا وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَعْمَهُونَ في طغيانِهِمْ.  
و«الطُّغْيَانُ» بِالضَّمِّ والكسْرِ كـ«لُقيَانٍ» و«لُقيَانٍ»: تجاوزُ الحدِّ في العصيان<sup>(١)</sup>  
وَالْعُلُوُّ في الكُفْرِ، وأصلُهُ: تجاوزُ الشَّيْءِ عن مكانِهِ، قال تعالى: ﴿لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلَتُكُمُ﴾  
[الحاقة: ١١].

و«العَمَّةُ» في البصيرة كـ«العَمَى» في البَصَرِ، وهو التَّحِيرُ في الأمرِ، يقال: رجلٌ عامَّةٌ وَعَمَّةٌ، وأَرْضٌ عَمْهَاءٌ: لا مَنَارَ بها، قال:

أَعْمَى الْهُدَى بِالْجَاهِلِينَ الْعُمَّةِ<sup>(٢)</sup>

(١٦) - ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾: اختاروها عَلَيْهِ واستبدلوها به، وأصلُهُ: بذلُ الثَّمَنِ لتحصيلِ ما يُطْلَبُ مِنَ الْأَعْيَانِ، فإن كانَ أَحَدُ الْعَوَاضِينَ نَاضِياً تَعَيَّنَ من حيثُ إِنَّهُ لا يُطْلَبُ لِعَيْنِهِ أن يكونَ ثَمناً وبَذْلُهُ اشتراءٌ، وإِلَّا فَأَيُّ الْعَوَاضِينَ تَصَوَّرَتْهُ بِصُورَةِ الثَّمَنِ فبِأَذْلِهِ مُشْتَرٍ وَأَخَذَهُ بَائِعٌ، وَلِذَلِكَ عُذَّتِ الْكَلِمَتَانِ مِنَ الْأَضْدَادِ، ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِلْإِعْرَاضِ عَمَّا فِي يَدِهِ مُحَصِّلاً بِهِ غَيْرَهُ سِوَاءُ كَانَ مِنَ الْمَعَانِي أَوِ الْأَعْيَانِ، وَمِنْهُ:

= ومثله قول شيخ زاده في «الحاشية» (١/ ٣٠٢): هو جواب ثالث من طرف المعتزلة معطوف على جملة قوله: «لما منعهم» مع جوابه.

(١) في نسخة الخيالي: «في العتو».

(٢) الرجز لرؤبة. انظر: «ديوانه» في مجموع أشعار العرب (ص: ١٦٦)، و«العين» (٣/ ٣٥٤)، و«مجاز

القرآن» (١/ ٣٢٢)، و«تفسير الطبري» (١/ ٣٢٢)، و«تهذيب اللغة» (٥/ ٢٤١)، و«الصحاح» (مادة:

لهله)، و«مقاييس اللغة» (٥/ ١٩٨)، و«سمط اللالي» (١/ ٥٥).

أَخَذْتُ بِالْجُمَّةِ رَأْسًا أَزْعَرَا

وَبِالْثَّنَائَا الْوَاضِحَاتِ الدُّرُورَا

وَبِالطَّوِيلِ الْعُمَرِ عُمَرًا جَيِّدَرَا<sup>(١)</sup>

كَمَا اشْتَرَى الْمُسْلِمُ إِذْ تَنْصَرَا<sup>(٢)</sup>

ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَاسْتَعْمَلَ لِلرَّغْبَةِ عَنِ الشَّيْءِ طَمَعًا فِي غَيْرِهِ.

والمعنى: أَنَّهُمْ أَخَلُّوا بِالْهَدْيِ الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ بِالْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا مُحَصِّلِينَ الضَّلَالََةَ الَّتِي ذَهَبُوا إِلَيْهَا، أَوْ اخْتَارُوا الضَّلَالََةَ وَاسْتَحَبُّوا عَلَى الْهَدْيِ.

﴿فَمَا رِيحَتْ يَحْدَرُتُهُمْ﴾ ترشيحٌ لِلْمَجَازِ؛ لَمَّا اسْتَعْمَلَ الْاِشْتِرَاءَ فِي مَعَامِلَتِهِمْ أَتْبَعَهُ مَا يُشَاكِلُهُ تَمْثِيلًا لْخَسَارَتِهِمْ، وَنَحْوُهُ:

وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنَ دَائِيَةٍ وَعَشَّشَ فِي وَكَرَّيْهِ جَاشَ لَهُ صَدْرِي<sup>(٣)</sup>

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِي: «جَيِّدَرَا». وَكِلَاهُمَا فِي الْمَصَادِر، قَالَ الشَّهَابُ فِي «الْحَاشِيَةِ»: «الْجَيِّدَرُ - كَضِيغٍ - بِجِيمٍ وَيَاءٍ مَثْنَاءٌ تَحْتِيَّةٌ، يَلِيهَا ذَالٌ مَعْجَمَةٌ أَوْ مَهْمَلَةٌ، ثُمَّ رَاءٌ مَهْمَلَةٌ، وَفِي «الْقَامُوسِ»: (مَجْدَرٌ كَمَعْظَمٍ: الْقَصِيرُ الْغَلِيظُ الشَّنُّ الْأَطْرَافِ كَالْجَيِّدَرِ، أَوْ هَذِهِ بِالْمَهْمَلَةِ...)، وَفِي حَوَاشِي «الصَّحَاحِ» لِابْنِ بَرِي: «قَالَ أَبُو سَهْلٍ الْهَرَوِيُّ: الْإِعْجَامُ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ: الْجَيِّدَرُ بِدَالٍ مَهْمَلَةٍ»، هَذَا مَا رَأَيْتُهُ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ بَعْدَ كَثْرَةِ مَرَاجَعَةِ الدَّفَاتِرِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ فِي الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ ثَانِيَةً، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْإِعْجَامِ وَالْإِهْمَالِ، وَفِي حَوَاشِي الْقَاضِي لِلْجَلَالِ السِّيُوطِيِّ: «الْجَيِّدَرُ - بِالْجِيمِ وَالْمَوْحِدَةِ وَالدَّالِّ الْمَعْجَمَةِ -: الْقَصِيرُ، وَلَوْلَا حَسَنُ الظَّنِّ بِهِ قُلْتُ: إِنَّهُ تَصْحِيفٌ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مِمَّا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ».

(٢) الرَّجَزُ لِأَبِي النُّجُمِ الْعَجَلِيِّ. وَهُوَ فِي «دِيَوَانِهِ» (ص: ١٧٨)، وَ«الْأَضْدَادُ» لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (ص: ٧٢)، وَ«تَفْسِيرُ الثَّلَعْبِيِّ» (٣/ ١٢٩)، وَ«نَوَاهِدُ الْأَبْكَارِ» (١/ ٤١٢). وَمَوْضِعُ الِاسْتِشْهَادِ مِنْهُ قَوْلُهُ: (كَمَا اشْتَرَى الْمُسْلِمُ)؛ أَيْ: اشْتَرَى النِّصْرَانِيَّةَ بِالْإِسْلَامِ حِينَ تَنْصَرُ.

(٣) الْبَيْتُ لِلْكَمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ، وَهُوَ فِي «دِيَوَانِهِ» (ص: ٢٣٦)، وَ«الْفَاضِلُ» لِلْمُبَرِّدِ (ص: ٤٧).

و«التَّجَارَةُ»: طلبُ الرِّبْحِ بالبيعِ والشُّراءِ، و«الرَّيْحُ»: الفضلُ على رأسِ المالِ، ولذلك سَمِيَ: شِفَاءً<sup>(١)</sup>، وإسنادهُ إلى التَّجَارَةِ - وهو لأربابها - على الاتِّساعِ؛ لتبُّسِّها بالفاعلِ، أو لمشابهتِها إيَّاهُ من حيثُ إنَّها سببُ الرِّبْحِ والخُسرانِ.

﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ لطرقِ التَّجَارَةِ، فإنَّ المقصودَ منها سلامةُ رأسِ المالِ والرَّيْحِ، وهؤلاءِ قد أضاعوا الطَّلِبَتَيْنِ؛ لأنَّ رأسَ مالِهِم كانَ الفِطْرَةَ السَّليمةَ والعقلَ الصَّرفَ، فلمَّا اعتقدوا هذه الضَّلالاتِ بطلَ استعدادُهم واختلَّ عقلُهم، ولم يَبْقَ لهم رأسُ مالٍ يتوسَّلونَ به إلى دَرْكِ الحَقِّ ونيلِ الكمالِ، فبُقُوا خاسرينَ آيسينَ عن الرِّبْحِ فاقدينَ للأصلِ.

(١٧) - ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ لَمَّا جَاءَ بِحَقِيقَةِ حَالِهِم عَقَّبَهَا بِضَرْبِ المَثَلِ زيادةً في التَّوضيحِ والتَّقريرِ، فَإِنَّهُ أَوْقَعَ فِي القَلْبِ وَأَقَمَعَ لِلْخَصْمِ الألدِّ؛ لَأَنَّهُ يُرِيكَ المُتَخَيَّلَ مُحَقَّقًا والمعقولَ محسوسًا، ولأَمْرِ مَا أَكْثَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ الأَمْثَالَ، وَفَشَّتْ فِي كَلَامِ الأنبياءِ والحُكَماءِ.

و«المَثَلُ» في الأصلِ بمعنى: النِّظيرِ، يُقَالُ: مَثَلٌ وَمِثْلٌ وَمِثْلٌ؛ كَشَبِّهِ وَشَبِّهِ وَشَبِّهِ، ثُمَّ قِيلَ لِلْقَوْلِ السَّائِرِ المُمَثِّلِ مَضْرِبُهُ بِمَوْرَدِهِ، وَلَا يُضْرَبُ إِلَّا مَا فِيهِ غَرَابَةٌ، وَلِذَلِكَ حُوفِظَ عَلَيْهِ مِنَ التَّغْيِيرِ، ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِكُلِّ حَالٍ أَوْ قِصَّةٍ أَوْ صِفَةٍ لَهَا شَأْنٌ وَفِيهَا غَرَابَةٌ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥] وقَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠].

والمعنى: حَالُهُم العَجِيبَةُ الشَّانِ كَحَالِ مَنْ اسْتَوْقَدَ نَارًا.

(١) هو بكسر الشين وتشديد الفاء: الفضل والربح، ويقال للنقصان أيضاً، فهو من الأضداد. انظر: «الصحاح» (مادة: شفف)، و«حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٤).

و﴿الَّذِي﴾ بمعنى: الذين - كما في قوله: ﴿وَحُضِّمُ كَالَّذِي حَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] - **إِنْ جُعِلَ مَرَجَعُ الضَّمِيرِ فِي ﴿يُنِيرُهُمْ﴾، وَإِنَّمَا جازَ ذَلِكَ وَلَمْ يَجْزُ وَضْعُ «القَائِمِ» مَقَامَ «القَائِمِينَ» لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالْوَصْفِ، بَلِ الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ صَلَتُهُ، وَهُوَ وَصْلُهُ إِلَى وَصْفِ الْمَعْرِفَةِ بِهَا، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ تَامٍّ بَلْ هُوَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ، فَحَقُّهُ أَنْ لَا يُجْمَعَ كَمَا لَا تُجْمَعُ أَخَوَاتُهَا، وَيَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ، وَلَيْسَ «الَّذِينَ» جَمْعَهُ الْمَصْحَحَ، بَلْ ذُو زِيَادَةٍ زِيدَتْ لَزِيَادَةِ الْمَعْنَى، وَلِذَلِكَ جَاءَ بِالْيَاءِ أَبَدًا عَلَى اللَّغَةِ الْفَصِيحَةِ الَّتِي عَلَيْهَا التَّنْزِيلُ.**

ولكونه مُسْتَطَالًا بِصَلَتِهِ اسْتَحَقَّ التَّخْفِيفَ، وَلِذَلِكَ بُولِغَ فِيهِ، فَحُذِفَ يَأُوهُ ثُمَّ كَسَرَتْهُ، ثُمَّ اقْتَصِرَ عَلَى اللَّامِ فِي أَسمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ.  
أو: قُصِدَ بِهِ جِنْسُ الْمُسْتَوْقِدِينَ، أَوْ الْفَوْجُ الَّذِي اسْتَوْقَدُوا<sup>(١)</sup>.

و«الاستيقاد»: طلبُ الوقودِ والسَّعي في تحصيله، وهو سَطْوُ النَّارِ وَارْتِفَاعُ لَهَبِهَا.

وَاشْتِقَاقُ «النَّارِ» مِنْ «نَارَ يَنُورُ نَوْرًا»: إِذَا نَفَرَ؛ لِأَنَّ فِيهَا حَرَكَةً وَاضْطِرَابًا.  
﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾؛ أَي: النَّارُ حَوْلَ الْمُسْتَوْقِدِ إِنْ جَعَلْتَهَا مُتَعَدِّيَةً، وَإِلَّا<sup>(٢)</sup> أَمَكَّنَ أَنْ تَكُونَ مُسْنَدَةً إِلَى ﴿مَا﴾ وَالتَّأْنِيثُ لِأَنَّ مَا حَوْلَهُ أَشْيَاءٌ وَأَمَاكِنُ، أَوْ إِلَى ضَمِيرِ النَّارِ وَ﴿مَا﴾ مَوْصُولَةٌ فِي مَعْنَى الْأَمَكْنَةِ نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ، أَوْ مَزِيدَةٌ وَ﴿حَوْلَهُ﴾ ظَرْفٌ.

(١) قوله: «أو قصد به جنس المستوقدين...» هو مع ما بعده عطفٌ على قوله: «بمعنى الذين»، وكله جواب ما يقال: كيف مُثِّلَتِ الجماعةُ بالواحد؟ فحاصل ما أجاب به ثلاثة أوجه: استعمالُ «الذي» بمعنى الذين، وقصدُ الجنس به، وجعلُ موصوفه لفظاً مفرداً دالاً على الجماعة؛ كالْفَوْجِ. انظر: حاشية الأنصاري (١/١٧٧).

(٢) قوله: «وإلا»؛ أي وإن لم تجعلها متعدية.

وتأليف «الحول» للدوران، وقيل للعام: حول؛ لأنه يدور.

﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جواب «لَمَّا» والضمير لـ ﴿الَّذِي﴾، وجمعه للحمل على المعنى، وعلى هذا إنما قال: ﴿بِنُورِهِمْ﴾ ولم يقل: بنارهم؛ لأنه المراد من إيقادها، أو استئناف<sup>(١)</sup> أجيب به اعتراض سائل يقول: ما بالهم شبهت حالهم بحال مستوقد انطفأت ناره؟ أو بدل من جملة التمثيل على سبيل البيان، والضمير على الوجهين للمنافقين<sup>(٢)</sup>، والجواب محذوف<sup>(٣)</sup> - كما في قوله تعالى: ﴿لَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٥] - لإيجاز وأمن الإلباس.

وإسناد الإذهاب إلى الله تعالى: إمّا لأن الكل يفعلُه، أو لأن الإطفاء حصل بسبب خفيٍّ أو أمر سماويٍّ كريح أو مطر، أو للمبالغة ولذلك<sup>(٤)</sup> عُدِّي الفعل بالباء دون الهمزة لِمَا فيها من معنى الاستصحاب والاستمسك، يقال: «ذهب السلطان بماله»: إذا أخذه، وما أخذه الله وأمسكه فلا مرسل له، ولذلك عدل عن الضوء الذي هو مقتضى اللفظ إلى النور، فإنه لو قيل: «ذهب الله بضوئهم» احتمل ذهابه بما في الضوء من الزيادة وبقاء ما يُسمى نوراً، والغرض إزالة النور عنهم رأساً، ألا ترى كيف قرّر ذلك وأكّده بقوله: ﴿وَتَرَكْهُمْ فِي ظُلُمَةٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾؟ فذكر الظلمة التي هي عدم النور وانطماؤه بالكلية، وجمعها ونكرها ووصفها بأنها ظلمة خالصة لا يترأى فيها شبحان<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «أو استئناف» هو مع ما بعده عطف على «جواب لَمَّا». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٩).

(٢) قوله: «والضمير على الوجهين»؛ أي: الاستئناف والبدل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٩).

(٣) أي: على الوجهين.

(٤) قوله: «ولذلك»؛ أي: ولقصد المبالغة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٩).

(٥) قوله: «لا يترأى شبحان» بكسر النون: تثنية شبح؛ أي: شخص، وفي نسخة: «لا يترأى» بضم الباء

«شبحان» بفتح الباء وإسكانها وضم النون؛ أي: طويل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٨٠).

و«تَرَكَ» في الأصل بمعنى: طَرَحَ وخلي، وله مفعول واحد، فضمَّن معنى «صَيَّرَ» فجَرى مجرى أفعالِ القلوب؛ كقوله: ﴿وَتَرَكْنَهُمْ فِي طَلْمَتٍ﴾ [البقرة: ١٧]، وقول الشاعر:

فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يُنْشِنُهُ .....<sup>(١)</sup>

و«الظلمة» مأخوذة من قولهم: «مَا ظَلَمَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا؟» أي: ما مَنَعَكَ؟ لَأَنَّهُ تَسُدُّ البَصَرَ وتمنعُ الرُّؤيةَ.

وظلماتهم: ظلمة الكفر وظلمة التفارق وظلمة يوم القيامة ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: ١٢].

أو: ظلمة الضلال وظلمة سَخَطِ الله وظلمة العقابِ السَّرمِدِ.

أو: ظلمة شديدة كأنها ظلمات متراكمة بعضها فوق بعض<sup>(٢)</sup>.

ومفعول ﴿لَا يَبْصُرُونَ﴾ من قبيل المطروح المتروك فكأنَّ الفعلَ غيرُ متعَدٍّ.

والآية مثل ضربته الله لَمَنْ آتَاهُ ضَرْبًا مِنَ الْهُدَى فَأَضَاعَهُ ولم يتوصَّل به إلى نعيم الأبد فبقي متحيرًا متحسرًا؛ تقريرًا وتوضيحًا لِمَا تَضَمَّنَتْهُ الآية الأولى، ويدخل تحت عمومِه هؤلاء المنافقون، فإنَّهم أضاعوا مَا نَطَقَتْ بِهِ أَلْسِنَتُهُمْ من الحقِّ باستبطانِ الكفر وإظهاره حينَ خَلَوْا إلى شياطينهم، وَمَنْ آثَرَ<sup>(٣)</sup> الضَّلالةَ على الهدى المجعول

(١) صدر بيت لعنترة من معلقته، انظر: «شرح القصائد السبع» لابن الأنباري (ص: ٣٤٧). وعجزه:

مَا بَيْنَ قُلَّةِ رَأْسِهِ وَالْمِعْصَمِ

(٢) «بعضها فوق بعض» من نسخة التفتازاني.

(٣) قوله: «ومن آثر» عطف على «هؤلاء المنافقون»، وكذا قوله الآتي: «ومن صح... إلخ». انظر:

«حاشية الأنصاري» (١/ ١٨١).

له بالفطرة أو ارتدَّ عن دينه بعد ما آمن، ومن صحَّ له أحوالُ الإرادة فادَّعى أحوالَ المحبة فاذهبَ اللهُ عنه ما أشرقَ عليه من أنوارِ الإرادة.

أو مثلَ لإيمانهم<sup>(١)</sup> من حيثُ إنَّه يعودُ عليهم بحقنِ الدِّماءِ وسلامةِ الأموالِ والأولادِ ومشاركةِ المسلمينَ في المغانمِ والأحكامِ بالنَّارِ الموقدةِ للاستِضاءِ، ولذهابِ أثره وانطماسِ نُوره - بإهلاكهم وإفشاءِ حالهم - بإطفاءِ الله تعالى إيَّاهَا وإذهابِ نُورها.

(١٨) - ﴿صُمُّكُمْ عَمِّي﴾ لَمَّا سَدُّوا مَسَامِعَهُمْ عَنِ الْإِصَاحَةِ إِلَى الْحَقِّ، وَأَبَوْا أَنْ يُنْطِقُوا بِهِ أَلْسِنَتَهُمْ وَيَتَبَصَّرُوا بِالْآيَاتِ بِأَبْصَارِهِمْ، جُعِلُوا كَأَنَّمَا إِيْفَتْ<sup>(٢)</sup> مَشَاعِرُهُمْ وَأَنْتَفَتْ قُوَاهُمْ؛ كَقَوْلِهِ:

صُمُّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذَكَرْتُ بِهِ وَإِنْ ذَكَرْتُ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أَذْنُوا<sup>(٣)</sup>  
وقولِ الآخر:

أَصَمُّ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي لَا أُرِيدُهُ وَأَسَمَعُ خَلْقِ اللَّهِ حِينَ أُرِيدُ<sup>(٤)</sup>  
وإطلاقُها عليهم على طريقةِ التَّمثِيلِ لا الاستِعارِ؛ إذ من شرطِها أَنْ يُطَوَّى ذِكْرُ المستعارِ له بحيثُ يُمكنُ حَمْلُ الكلامِ على المستعارِ منه لولا القرينة؛ كقولِ زهير:  
لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدِّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقْلَمِ<sup>(٥)</sup>

(١) قوله: «أو مثل لإيمانهم» عطف على «مثل ضربه الله». انظر: «حاشية الأنباري» (١/ ١٨١).

(٢) أي: أصابتها الآفة.

(٣) البيت لقنعب بن أم صاحب كما في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٣/ ٩٦)، و«الصحاح» (مادة: أذن).

(٤) لم أقف له على نسبة، وقد ذكره الزمخشري، وأخذه عنه من بعده. انظر: «الكشاف» (١/ ١٤٤).

(٥) البيت من معلقة زهير. انظر: «الديوان» بشرح الأعلام (ص: ٢١)، و«شرح القصائد السبع» لابن

الأنباري (ص: ٢٧٧).

وَمِنْ ثَمَّ تَرَى الْمُفْلِقِينَ السَّحَرَةَ يَضْرِبُونَ عَنْ تَوَهُيمِ التَّشْبِيهِ صَفْحًا كَمَا قَالَ  
أَبُو تَمَّامٍ:

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظَنَّ الْجَهْلُ  
بِأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ<sup>(١)</sup>  
وَهَاهُنَا وَإِنْ طَوِيَ ذِكْرُهُ بِحَذْفِ الْمَبْتَدَأِ لَكِنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهِ، وَنَظِيرُهُ:  
أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ فَتَخَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ<sup>(٢)</sup>  
هَذَا إِذَا جَعَلْتَ الضَّمِيرَ لِلْمُتَنَاقِضِينَ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ فَذَلِكَ التَّمثِيلُ وَنَتِيجَتُهُ،  
وَإِنْ جَعَلْتَهُ لِلْمُسْتَوْقِدِينَ فَهِيَ عَلَى حَقِيقَتِهَا، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ لَمَّا أَوْقَدُوا نَارًا  
ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ هَائِلَةٍ أَدهَشَتْهُمْ بِحَيْثُ اخْتَلَّتْ حَوَاشِيهِمْ  
وَانْتَقَضَتْ قُوَاهُمْ.

وِثَلَاثُهَا قُرِئَتْ بِالنَّصْبِ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْحَالِ مِنْ مَفْعُولٍ ﴿تَرَكَّهُمْ﴾.  
وَالصَّمَمُ «أَصْلُهُ: صَلَابَةٌ مِنْ اكْتِنَازِ الْأَجْزَاءِ، وَمِنْهُ قِيلَ: حَجَرٌ أَصَمٌّ، وَقَنَاءٌ  
صَمَاءٌ، وَصِمَامٌ الْقَارُورَةُ، سُمِّيَ بِهِ فَقْدَانُ حَاسَةِ السَّمْعِ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ أَنْ يَكُونَ بَاطِنُ  
الصَّمَاخِ مُكْتَنِزًا لَا تَجْوِيفَ فِيهِ يَسْتَمِيلُ عَلَى هَوَاءٍ يُسْمَعُ الصَّوْتُ بِتَمَوُّجِهِ.

- 
- (١) انظر: «ديوان أبي تمام» بشرح التبريزي (٤ / ٣٤)، و«أسرار البلاغة» لعبد القاهر الجرجاني (ص: ٣٠٢)، و«الكشاف» (١ / ١٤٦)، و«مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٨٥). قال الشهاب في «الحاشية»: وفي رواية بدل «يصعد»: يرقى، ويروى أيضاً بدل «حتى يظن»: حتى لَظَنَّ، باللام الابتدائية، أو هي جواب لقسم، والشاهد في استعارة «يصعد» حيث بنى عليها ما بعدها.
- (٢) صدر بيت لعمران بن حطان السدوسي الخارجي يهجو الحجاج، كما في «تاريخ خليفة بن خياط» (ص: ٢٧٤)، و«الأغاني» (١٨ / ١٢٢)، و«ديوان الخوارج» (ص: ١١٤).
- (٣) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه (ص: ١٠ - ١١)، وعزاها لابن مسعود رضي الله عنه.





وَفِي الْآيَةِ يَحْتَمِلُهُمَا، وَتَنْكِيرُهُ لِأَنَّهُ أُريدَ بِهِ نَوْعٌ مِنَ الْمَطَرِ شَدِيدٌ، وَتَعْرِيفُ ﴿السَّمَاءِ﴾ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْعَمَامَ مُطَبَّقٌ أَخِذٌ بِأَفَاقِ السَّمَاءِ كُلِّهَا، فَإِنَّ كُلَّ أَفْقٍ مِنْهَا يُسَمَّى سَمَاءً كَمَا أَنَّ كُلَّ طَبَقَةٍ مِنْهَا سَمَاءٌ، قَالَ:

وَمِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَمَاءٍ<sup>(١)</sup>

أَمَدٌ بِهِ مَا فِي «صَيِّبٍ» مِنَ الْمَبَالِغَةِ مِنْ جِهَةِ الْأَصْلِ وَالْبِنَاءِ وَالتَّنْكِيرِ.

وَقِيلَ: الْمَرَادُ بـ﴿السَّمَاءِ﴾: السَّحَابُ، فَالْلَّامُ لِتَعْرِيفِ الْمَاهِيَةِ<sup>(٢)</sup>.

= الأسحُم: السحاب الأسود، «دانٍ»: قريبٌ من الأرض، «صادق الرعد»: أي: غير خَلْبٍ، المعنى: محا آثارَ رَيِّعِ المحبوب وغير رسومه اختلافُ هاتين الريحين وتناوُعُ هُبوبِهما؛ مثل اختلافِ الريحين بنسج الصانع الثوب، فإن إحدى الريحين بمنزلة السَّدى والأخرى كاللحمة، فإن ريح الصبا تهب من جانب المشرق، والجنوب من يمين مَنْ يكون متوجه المشرق. انظر: «فتوح الغيب» (٢/٢٦٤). (١) عجز بيت ورد دون نسبة في «العين» (٨/٤٣٩)، و«معاني القرآن» للفراء (٢/٢٣)، و«تفسير الطبري» (١٢/٤٤)، و«الزاهر» لابن الأنباري (١/١٠٤)، و«الكشاف» (١/١٥٣) وصدرة:

فَأَوُّهُ مِنَ الذَّكَرَى إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا

قال التفتازاني: نَكَرَ أَرْضاً وَسَمَاءً لِلْبَعْضِيَّةِ؛ إِذْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا بُعْدُ جَمِيعِ الْأَرْضِ وَجَمِيعِ السَّمَاءِ، يَعْنِي: أَتَوَجَّعُ مِنْ ذِكْرَاهَا، وَمِنْ حِيلُولَةِ قِطْعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ وَنَاحِيَةٍ مِنَ السَّمَاءِ بَيْنَنَا. انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (٨٤٨ب).

وقال الطيبي: سَمَى بَعْضُ الْأَرْضِ أَرْضاً وَبَعْضُ السَّمَاءِ سَمَاءً، وَأَرَادَ بُعْدَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مَا تَقَابَلِ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ الَّتِي بَيْنَهُمَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرَادَ بِالسَّمَاءِ الْمَطْلُوقَةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا. انظر: «فتوح الغيب» (٢/٢٦٤).

وقال الشيخ أكمل الدين: الاستشهاد على أنه أراد بالسما طائفة منها تتخلل بينه وبين محبوبته؛ إِذِ السَّمَاءُ الْمَطْلُوقَةُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا. انظر: «حاشية السيوطي» (٢/١٧٣).

(٢) كتب فوقها في نسخة التفتازاني: «دون الاستغراق».

﴿فِي ظُلُمَتٍ وَّرَعْدٍ وَبَرْقٍ﴾ إِنَّ أُرِيدَ بِالصَّيْبِ الْمَطَرُ فَظُلُمَاتُهُ: ظِلْمَةٌ تَكَثُّفُهُ بِتَتَابُعِ الْقَطْرِ، وَظِلْمَةٌ غَمَامَةٍ مَعَ ظِلْمَةِ اللَّيْلِ، وَجَعَلَهُ مَكَانًا لِلرَّعْدِ وَالْبَرْقِ لِأَنَّهُمَا فِي أَعْلَاهُ وَمُنْحَدَرِهِ مُلْتَبِسَيْنِ بِهِ.

وإن أُريدَ به السَّحَابُ فَظُلُمَاتُهُ: سُحُمَتُهُ وَتَطْبِيقُهُ مَعَ ظِلْمَةِ اللَّيْلِ.

وارتفاعُها بِالظَّرْفِ وَفَاقًا؛ لِأَنَّهُ مَعْتَمِدٌ عَلَى مَوْصُوفٍ.

و«الرَّعْدُ»: صَوْتُ يُسْمَعُ مِنَ السَّحَابِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ سَبَبَهُ اضْطِرَابُ أَجْرَامِ السَّحَابِ وَاصْطِكَاكُهَا إِذَا حَدَّتْهَا<sup>(١)</sup> الرِّيحُ، مِنْ «الارتعاد»، و«البرقُ»: مَا يَلْمَعُ مِنَ السَّحَابِ، مِنْ «بَرَقَ الشَّيْءُ بَرِيقًا»، وَكِلَاهُمَا مَصْدَرٌ فِي الْأَصْلِ وَلِذَلِكَ لَمْ يُجْمَعَا.

﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي ذَاتِهِمْ﴾ الضَّمِيرُ لِأَصْحَابِ الصَّيْبِ، وَهُوَ وَإِنْ حُذِفَ لَفْظُهُ وَأُقِيمَ الصَّيْبُ مَقَامَهُ لَكِنَّ مَعْنَاهُ بَاقٍ، فَيَجُوزُ أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ كَمَا عَوَّلَ حَسَّانٌ فِي قَوْلِهِ: يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ<sup>(٢)</sup> حَيْثُ ذَكَرَ الضَّمِيرَ لِأَنَّ الْمَعْنَى: مَاءَ بَرَدَى.

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِيِّ وَالْخِيَالِيِّ: «جَذِبَهَا»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ نَسْخَةِ الطَّبْلَاوِيِّ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي «الْكَشَافِ» (١/ ١٥٤)، وَ«حَدَّتْهَا الرِّيحُ»؛ أَي: سَاقَتْهَا. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْجَرَجَانِيِّ عَلَى الْكَشَافِ» (١/ ٢١٥).

(٢) انْظُرْ: «دِيْوَانُ حَسَّان» (ص: ٣٦٥)، وَ«الشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ» (١/ ٢٩٦). «بَرَدَى»: وَادِي دِمَشْقَ، وَ«الْبَرِيصُ»: نَهْرٌ مَتَشَعِبٌ مِنْهُ، تَصْفِيقُ الشَّرَابِ: أَنْ يَتَحَوَّلَ مِنْ إِنَاءٍ إِلَى إِنَاءٍ. وَ«الرَّحِيقُ»: صَفْوَةُ الْخَمْرِ. وَمَاءٌ سَلْسَلٌ وَسَلْسَالٌ؛ أَي: سَهْلُ الدَّخُولِ إِلَى الْحَلْقِ. وَالشَّاعِرُ عَوَّلَ عَلَى بَقَاءِ الْمَعْنَى حَيْثُ ذَكَرَ «يُصَفَّقُ» لِأَنَّ الْمَعْنَى: مَاءَ بَرَدَى، وَكَانَ الْقِيَاسُ: (تَصَفَّقَ) بِالتَّاءِ الْمَعْجَمَةُ بِنَقْطَتَيْنِ مِنْ فَوْقٍ، لِأَنَّ فِي «بَرَدَى» أَلْفَ التَّائِيثِ. انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٢/ ٢٧١).

والجُمْلَةُ استئنافٌ، فكأنَّه لَمَّا ذَكَرَ مَا يُؤْذِنُ بِالشَّدَّةِ وَالْهَوْلِ قِيلَ: فكيف حالهم مع ذلك؟ فأجيبَ بها، وإنَّما أَطْلَقَ الأصابعَ مَوْضِعَ الأناملِ للمبالغةِ.  
﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿يَجْعَلُونَ﴾؛ أي: من أَجْلِهَا يَجْعَلُونَ؛ كقولهم: سَقَاهُ من العَيْمَةِ<sup>(١)</sup>.

و«الصَّاعِقَةُ»: قَصْفَةُ رَعْدٍ هَائِلٍ مَعَهَا نَارٌ لَا تَمُرُّ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا أَتَتْ عَلَيْهِ، من «الصَّعِقِ»، وهو شِدَّةُ الصَّوْتِ، وقد تُطْلَقُ عَلَى كُلِّ هَائِلٍ مَسْمُوعٍ أو مُشَاهَدٍ، ويقالُ: «صَعَقَتْهُ الصَّاعِقَةُ» إذا أَهْلَكَتْهُ بِالْإِحْرَاقِ أو شِدَّةِ الصَّوْتِ.

وَقُرِئَ: «من الصَّوَاعِقِ»<sup>(٢)</sup>، وهو لَيْسَ بِقَلْبٍ من «الصَّوَاعِقِ»؛ لاسْتِواءِ كِلَا الْبَنَاءَيْنِ فِي التَّصْرِيفِ، فيقالُ: صَعَعَ الدِّيكُ، وَخَطِيبٌ مِصْقَعٌ، وَصَعَقَتْهُ الصَّاعِقَةُ. وَهِيَ فِي الْأَصْلِ: إمَّا صِفَةُ لِقْصَفَةِ الرَّعْدِ، أو لِلرَّعْدِ وَالتَّأْ لِلْمُبَالِغَةِ كَمَا فِي «الرَّأْوِيَةِ»، أو مَصْدَرٌ<sup>(٣)</sup> كـ «العَافِيَةِ» و«الكَاذِبَةِ».

﴿حَذَرَ أَلْمَوْتِ﴾ نصبٌ عَلَى الْعِلَّةِ كَقَوْلِهِ:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِذْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّيِّمِ تَكْرُمًا<sup>(٤)</sup>  
و«الموتُ»: زَوَالُ الْحَيَاةِ، وَقِيلَ: عَرَضُ يُضَادُّهَا؛ لِقَوْلِهِ: ﴿خَلَقَ أَلْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾  
[الملك: ٢]، وَرُدَّ بِأَنَّ الْخَلْقَ بِمَعْنَى: التَّقْدِيرِ، وَالْأَعْدَامُ مَقْدَرَةٌ.

(١) أي: لأجل العيمة، وهي بفتح العين: شهوة اللبَنِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٩١).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١) عن الحسن.

(٣) قوله: «أو مصدر» عطف على «صفة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٩٢).

(٤) البيت لحاتم الطائي. انظر: «ديوانه» (ص: ٤٥)، و«الكتاب» (١/ ٣٦٧-٣٦٨). «أغفر»؛ أي: أستر،

و«العوراء»: الكلمة الفبيحة، و«إذخاره» مفعول له معرّف بالإضافة؛ كـ ﴿حَذَرَ أَلْمَوْتِ﴾، واستشهد

به لكون المفعول له مضافاً إلى المعرفة، وهو نادر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٩٣).

﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ لَا يَقُوتُونَهُ كَمَا لَا يَقُوتُ المحاطُ به المحيطُ، لَا يَخْلُصُهُم الخداعُ والحيلُ، والجُمْلَةُ اعتراضيةٌ لا محلَّ لها.

(٢٠) - ﴿يَكَادُ الْبَرُّ يُخْطَفُ أَبْصَرَهُمْ﴾ استئنافٌ ثانٍ كأنه جوابٌ لمن يقول: ما حالهم مع تلك الصّواعق؟

و«كاد» من أفعالِ المقاربةِ وُضِعَتْ لمقاربةِ الخبرِ من الوجودِ لعروضِ سببه، لكنّه لم يُوجَدْ: إمّا لفقدِ شرطٍ، أو لعروضٍ<sup>(١)</sup> مانعٍ، و«عسى» موضوعَةٌ لرجائه، فهي<sup>(٢)</sup> خبرٌ محضٌ، ولذلك جاءت متصرفَةً بخلافِ «عسى»، وخبرها مشروطٌ فيه أن يكونَ فعلاً مضارعاً تنبيهاً على أنّه المقصودُ بالقربِ من غيرِ «أن» لتوكيدِ القُربِ بالدلالةِ على الحالِ، وقد تدخلُ عليه حملاً لها على «عسى» كما تُحمَلُ عليها بال حذفٍ من خبرها لمشاركتها في أصلٍ معنى المقاربةِ.

و«الخطفُ»: الأخذُ بسُرعةٍ.

وقرئ: «يَخْطِفُ» بكسرِ الطاءِ.

و: «يَخْطِفُ» على أنّه: يَخْطِفُ، فنقلت فتحه التاءَ إلى الخاءِ ثم أدغمت في الطاءِ.

و: «يَخْطِفُ» بكسرِ الخاءِ لالتقاءِ الساكنينِ وإتباعِ الياءِ لها.

و: «يَتَخَطَّفُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) في نسخة الخيالي: «أو لوجود».

(٢) أي: «كاد».

(٣) انظر هذه القراءات مع من قرأ بها وزيادة عليها في «معاني القرآن» للفراء (١٧/١ - ١٨)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣٥/١)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١)، و«المحتسب» (١/٥٩ - ٦٢)، و«الكشاف» (١/١٥٨ - ١٥٩)، و«المحرر الوجيز» (١/١٠٣)، و«البحر» (١/٢٥١).

﴿كَلَّمَآ أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ استئناف ثالث؛ كأنه قيل: ما يفعلون في تارتي خُفُوقِ الْبَرْقِ وَخُفْيَتِهِ؟ فأجيب بذلك.

و«أضاء»: إمَّا متعدِّ والمفعول محذوف بمعنى: كَلَّمَآ نَوَّرَ لَهُمْ مَمْشَى أَخْذُوهُ، أو لازم بمعنى: كَلَّمَآ لَمَعَ لَهُمْ مَشَوْا فِي مَطْرَحِ نُورِهِ.

وكذلك «أظلم» فإنه جاء متعدِّاً منقولاً من «ظَلِمَ اللَّيْلُ»، وَيَشْهَدُ لَهُ قِراءَةُ «أظلم» على البناء للمفعول<sup>(١)</sup>، وقول أبي تمام:

هُمَا أَظْلَمَا حَالِي ثُمَّتَ أَجْلِيَا      ظَلَامِيهِمَا عَن وَجْهِ أَمْرَدٍ أَشْيَبِ<sup>(٢)</sup>  
فإنه - وإن كان من المُحْدَثِينَ - لكنَّه من عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، فلا يَبْعُدُ أَنْ يُجْعَلَ مَا يَقُولُهُ بِمَنْزِلَةِ مَا يَرَوِيهِ<sup>(٣)</sup>.

وإنَّما قَالَ مع الإضاءة: ﴿كَلَّمَآ﴾ وَمَعَ الإِظْلَامِ: ﴿إِذَا﴾ لِأَنَّهُمْ حِرَاصٌ عَلَى الْمَشْيِ، فَكَلَّمَآ صَادَفُوا مِنْهُ فِرْصَةً انْتَهَزُوهَا، وَلَا كَذَلِكَ التَّوَقُّفُ.

ومعنى ﴿قَامُوا﴾: وَقَفُوا، وَمِنْهُ «قَامَتِ السُّوقُ»: إِذَا رَكَدَتْ، و«قَامَ الْمَاءُ»: جَمَدَ.

(١) نسبت ليزيد بن قطيب. انظر: «الكشاف» (١/ ١٦٠)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٠٤)، و«البحر» (١/ ٢٥٤).

(٢) انظر «ديوان أبي تمام» بشرح التبريزي (١/ ١٥٠). قال التبريزي: أي: أنا صغير السن وقد شيبني عقلي ودهري، وقوله: «عن وجه أمرد أشيب» يحتمل معنيين: أحدهما أن يكون قد شاب في حال المردة لعظم ما لاقاه من الشدائد، والآخر أنه أراد أنه فتى في السن وهو في العقل والرأي كأنه أشيب.

(٣) تعقب هذا أبو حيان في «البحر» (١/ ٢٥٤ - ٢٥٥) بقوله: وأما ما وقع في كلام حبيب فلا يستشهد به، وقد نُقِدَ على أبي عليٍّ الفارسي الاستشهاد بقول حبيب:

مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وَهَمُومِهِ      رَوْضُ الْأَمَانِيِّ لَمْ يَزَلْ مَهْزُولاً  
وكيف يُسْتَشْهَدُ بِكَلَامِ مَنْ هُوَ مَوْلَدٌ، وَقَدْ صَنَّفَ النَّاسُ فِيمَا وَقَعَ لَهُ مِنَ اللَّحْنِ فِي شِعْرِهِ؟

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾؛ أي: ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم بقصيف الرعد وأبصارهم بوميض البرق لذهب بهما، فحذف المفعول لدلالة الجواب عليه، ولقد تكاثر حذفه في «شاء» و«أراد» حتى لا يكاد يُذكر إلا في الشيء المستغرب كقوله:

ولو شئت أن أبكي دما لبكيته .....<sup>(١)</sup>

و«لو» من حروف الشرط، وظاهرها: الدلالة على انتفاء الأول لانتهاء الثاني؛ ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم<sup>(٢)</sup>.

وقرئ: «لأذهب بأسماعهم» بزيادة الباء<sup>(٣)</sup> كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وفائدة هذه الشرطية: إيداء المانع لذهاب سمعهم وأبصارهم مع قيام ما يقتضيه، والتنبيه على أن تأثير الأسباب في مسبباتها مشروط بمشيئته تعالى، وأن وجودها مرتبط<sup>(٤)</sup> بأسبابها واقع بقدرته، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ كالتصريح به والتقرير له.

(١) انظر: «الكامل» للمبرد (٣/٤)، و«ذيل الأمالي» للقالبي (ص: ٢٢١). وهذا صدر بيت للخريمي كما ذكر البكري في «اللاقي» (٥٧/٣)، قال: والخريمي - وقد كثر التصحيف في اسمه - هو أبو يعقوب إسحاق بن حسان بن قوهي من شعراء الدولة العباسية. وعجز البيت:

عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

(٢) قوله: «انتفاء الملزوم» كتب تحتها في نسخة التفازاني: «وهو المشيئة»، وقوله: «لانتهاء اللازم» كتب تحته: «وهو عدم الإذهاب».

(٣) نسبت لابن أبي عبله. انظر: «الكشاف» (٨٧/١)، و«البحر» (٢٥٧/١).

(٤) كتب تحتها في نسخة التفازاني: «حال».

و«الشَّيْءُ» يَخْتَصُّ بِالْمَوْجُودِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ «شَاءَ»، أَطْلَقَ بِمَعْنَى «شَاءَ» تَارَةً وَحِينَئِذٍ يَتَنَاوَلُ الْبَارِئُ تَعَالَى، كَمَا قَالَ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، وبمعنى «مَشِيءٍ» أُخْرَى؛ أَي: مَشِيءٌ وَجُودُهُ، وَمَا شَاءَ اللَّهُ وَجُودُهُ فَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، فَهُمَا عَلَى عَمُومِهِمَا بِلَا مَشْوَاةٍ.

والمعتزلة لَمَّا قَالُوا: «الشَّيْءُ»: مَا يَصْحُحُ أَنْ يُوجَدَ، وَهُوَ يَعْمُ الْوَاجِبَ وَالْمُمْكِنَ، أَوْ: مَا يَصْحُحُ أَنْ يُعْلَمَ وَيُخْبَرَ عَنْهُ، فَيَعْمُ الْمُمْتَنَعُ أَيْضًا، لَزِمَهُمْ <sup>(١)</sup> التَّخْصِصُ بِالْمُمْكِنِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ.

و«الْقُدْرَةُ»: هُوَ التَّمَكُّنُ مِنْ إِيجَادِ الشَّيْءِ، وَقِيلَ: صِفَةٌ تَقْتَضِي التَّمَكُّنَ، وَقِيلَ: قُدْرَةُ الْإِنْسَانِ هَيْئَةٌ بِهَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْفِعْلِ، وَقُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى: عِبَارَةٌ عَنْ نَفْيِ الْعَجْزِ عَنْهُ. وَ«الْقَادِرُ»: هُوَ الَّذِي إِنْ شَاءَ فَعَلَ وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَفْعَلْ، وَ«الْقَدِيرُ»: الْفَعَالُ لِمَا يَشَاءُ عَلَى مَا يَشَاءُ، وَلِذَلِكَ قَلَّمَا يُوصَفُ بِهِ غَيْرُ الْبَارِئِ تَعَالَى.

وَاشْتِقَاقُ الْقُدْرَةِ مِنْ «الْقَدْرِ»؛ لِأَنَّ الْقَادَرَ يَوْقِعُ الْفِعْلَ عَلَى مِقْدَارِ قَوَّتِهِ، أَوْ عَلَى مِقْدَارِ مَا تَقْتَضِيهِ مَشِيئَتُهُ.

وفيه <sup>(٢)</sup> دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَادِثَ حَالَ حَدُوثِهِ وَالْمُمْكِنَ حَالَ بَقَائِهِ مَقْدُورَانِ، وَأَنَّ مَقْدُورَ الْعَبْدِ مَقْدُورٌ لِلَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ مَقْدُورٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ التَّمَثِيلَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ التَّمَثِيلَاتِ الْمُؤَلَّفَةِ، وَهُوَ: أَنْ تُشَبَّهَ كَيْفِيَّةٌ مُنْتَزَعَةٌ مِنْ مَجْمُوعٍ تَضَامَّتْ أَجْزَاؤُهُ وَتَلَاصَقَتْ حَتَّى صَارَتْ شَيْئًا وَاحِدًا بِأُخْرَى

(١) جواب «لَمَّا».

(٢) أي: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.



مِثْلُهَا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ [الجمعة: ٥]، فَإِنَّهُ تَشْبِيهُ حَالِ الْيَهُودِ فِي جَهْلِهِمْ بِمَا مَعَهُمْ مِنَ التَّوْرَةِ بِحَالِ الْحِمَارِ فِي جَهْلِهِ بِمَا يَحْمِلُ مِنْ أَسْفَارِ الْحِكْمَةِ.

وَالْعَرَضُ مِنْهُمَا: تَمَثُّلُ حَالِ الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْخَيْرَةِ وَالشَّدَّةِ بِمَا يُكَابِدُ مَنْ انْطَفَأَتْ نَارُهُ بَعْدَ إِيقَادِهَا فِي ظُلْمَةٍ، أَوْ بِحَالِ مَنْ أَخَذَتْهُ السَّمَاءُ فِي لَيْلَةٍ مَظْلَمَةٍ مَعَ رَعْدٍ قَاصِفٍ وَبَرْقٍ خَاطِفٍ وَخَوْفٍ مِنَ الصَّوَاعِقِ.

وَيُمْكِنُ جَعْلُهُمَا مِنْ قَبِيلِ التَّمَثُّلِ الْمَفْرَدِ، وَهُوَ: أَنْ تَأْخُذَ أَشْيَاءُ فُرَادَى فَتَشْبَهَهَا بِأَمْثَالِهَا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ (١١) وَلَا الظُّلُمْتُ وَلَا النُّورُ (٢٠) وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ [فاطر: ١٩ - ٢١] وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا      لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي (١)  
بِأَنْ يُشَبَّهَ (٢) فِي الْأَوَّلِ ذَوَاتُ الْمُنَافِقِينَ بِالْمُسْتَوْقِدِينَ، وَإِظْهَارُهُمُ الْإِيمَانَ بِاسْتِيقَادِ النَّارِ، وَمَا انْتَفَعُوا بِهِ مِنْ حَقْنِ الدَّمَاءِ وَسَلَامَةِ الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِإِضَاءَةِ النَّارِ مَا حَوْلَ الْمُسْتَوْقِدِينَ، وَزَوَالُ ذَلِكَ عَنْهُمْ عَلَى الْقَرَبِ بِإِهْلَاكِهِمْ وَإِفْشَاءِ (٣) حَالِهِمْ، وَإِبْقَائِهِمْ فِي الْخَسَارِ الدَّائِمِ وَالْعَذَابِ السَّرمِدِ بِإِطْفَاءِ نَارِهِمْ وَالذَّهَابِ بِنُورِهِمْ.

(١) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٣٨). العناب: ثمر، والحشف: اليباس الفاسد من التمر، قال التفتازاني: يَصِفُ الْعُنَابَ وَهُوَ مَخْصُوصٌ بِأَنَّهُ لَا يَأْكُلُ قَلْبَ الطَّيْرِ، وَ«رَطْبًا وَيَابَسًا» حَالٌ، أَيْ: رَطْبًا بَعْضُهَا وَيَابَسًا بَعْضُهَا، وَكَذَا «لَدَى وَكْرِهَا»، وَقَدْ شَبَّهَ الرُّطْبَ بِالْعُنَابِ وَالْيَابَسَ بِالْحَشَفِ الْبَالِي، أَيْ: أَرَادَ الثَّمَرِ الْيَابَسِ. انظر: «حاشية التفتازاني على الكشف» (و١٤٨).

(٢) قوله: «بأن يشبه» متعلق بقوله: «يمكن» أو بـ«جعلهما». «حاشية الخفاجي».

(٣) في نسخة الخيالي: «أو بإفشاء».

وفي الثاني: أنفسهم بأصحابِ الصَّيْبِ، وإيمانُهم المخالطُ بالكفرِ والخِداغِ بصَيْبٍ فيه ظلماتٌ ورعدٌ وبرقٌ من حيثُ إنَّه - وإنْ كانَ نافِعًا في نفسه - لكنَّه لَمَّا وُجِدَ في هذه الصُّورةِ عادَ نفعُهُ ضررًا، ونفاقُهم حذرًا عن نكاياتِ المؤمنينَ وما يَطْرُقونَ به من سواهم من الكفرةِ بجعلِ الأصابعِ في الآذانِ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الموتِ من حيثُ إنَّه لا يَرُدُّ من قَدَرِ اللهِ شيئًا ولا يُخَلِّصُ مِمَّا يُرِيدُ بهم من المضارِّ، وتحيرُهم لشدَّةِ الأمرِ وجهلُهم بما يأتونَ ويدَّعونَ بأنَّهم كلَّما صادفوا مِنَ البرقِ خَفَقَةً انتهزوها فرصةً مع خوفٍ أن يَخْطَفَ أبصارَهم، فخطَّوا خطًّا يسيرةً، ثمَّ إذا خَفِيَ وفترَ لَمَعَانُهُ بَقُوا مُتَقَيِّدِينَ لا حراكَ بهم<sup>(١)</sup>.

وقيل: شُبَّهَ الإيمانُ والقرآنُ وسائرُ ما أُوتِيَ الإنسانُ مِنَ المعارِفِ الَّتِي هي سببُ الحَيَاةِ الأبديةِ بالصَّيْبِ الَّذِي بِهِ حَيَاةُ الأرضِ، وما ارتبكتُ بها<sup>(٢)</sup> مِنْ شُبِّهِ المَبْطِلَةِ واعتَرَضَتْ دُونُهَا مِنَ الاعتراضاتِ المشكِّلةِ بالظُّلُماتِ، وما فيها مِنَ الوعدِ والوعيدِ بالرَّعدِ، وما فيها مِنَ الآياتِ الباهرةِ بالبرقِ، وتَصَانُفُهم عَمَّا يسمعونَ مِنَ الوعيدِ بِحَالٍ مَنْ يَهُوُّهُ الرَّعْدُ فيخافُ صواعقه فيسُدُّ أذنه عنها مع أنَّه لا خلاصَ لَهُم منها، وهو<sup>(٣)</sup> معنى قوله: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾، واهتزازُهم لِمَا يَلْمَعُ لَهُم مِنْ رُشْدٍ يُدْرِكُونَهُ أو رِفْدٍ تَطْمَحُ إِلَيْهِ أَبْصَارُهُمْ بِمَشْيِهِمْ فِي مَطَرِحِ ضَوْءِ البرقِ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ<sup>(٤)</sup>،

(١) في نسخة التفتازاني والطلباوي: «لهم».

(٢) قوله: «ارتبكت»؛ أي: اختلطت. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢٠٢). والضمير في «ارتبكت» عائد على «ما»، وأنَّه باعتبار معنى الشُّبِّ، وضمير «بها» للمعارف أو للمذكورات بأسرها. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) «وهو»؛ أي: عدم خلاصهم من الصواعق. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/٣٥٧).

(٤) بعدها في نسخة الخيالي والطلباوي: «مشوا فيه».

وتَحْيِرُهُمْ وتَوْفُقُهُمْ في الأمرِ حينَ تَعْرِضُ لَهُمْ شُبْهَةً أو تَعِزُّ لَهُمْ مُصِيبَةً بتَوْفُقِهِمْ إذا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ.

وَنَبَّهَ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ على أَنَّهُ تعالى جَعَلَ لَهُم السَّمْعَ والأَبْصَارَ ليتَوَسَّلُوا بِهَا إِلَى الْهُدَى والفلاحِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ صَرَفُوهَا إِلَى الْحِظْوِظِ الْعَاجِلَةِ وَسَدُّوهَا عَنِ الْفَوَائِدِ الْآجِلَةِ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ بِالْحَالَةِ الَّتِي يَجْعَلُونَهَا<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ.

(٢١) - ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ لَمَّا عَدَّدَ فَرَقَ الْمُكَلَّفِينَ، وَذَكَرَ خَوَاصَّهُمْ وَمَصَارِفَ أُمُورِهِمْ، أَقْبَلَ عَلَيْهِم بِالْخُطَابِ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْتِفَاتِ؛ هَذَا لِلسَّمْعِ وَتَنْشِيطِهَا لَهُ، وَاهْتِمَامًا بِأَمْرِ الْعِبَادَةِ، وَتَفْخِيمًا لَشَأْنِهَا، وَجَبْرًا لِكُلْفَةِ الْعِبَادَةِ بِلَذَّةِ الْمُخَاطَبَةِ.

و«يَا» حَرْفٌ وُضِعَ لِنَدَاءِ الْبَعِيدِ، وَقَدْ يُنَادَى بِهِ الْقَرِيبُ تَنْزِيلًا لَهُ مِنْزَلَةَ الْبَعِيدِ: إِمَّا لِعَظَمَتِهِ كَقَوْلِ الدَّاعِي: «يَا رَبُّ» و«يَا اللَّهُ» وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، أَوْ لَغَفْلَتِهِ وَسُوءِ فَهْمِهِ، أَوْ لِلْإِعْتِنَاءِ بِالْمَدْعُوِّ لَهُ وَزِيَادَةِ الْحَثِّ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَعَ الْمُنَادَى جُمْلَةً مُفِيدَةٌ لِأَنَّهُ نَائِبٌ مَنْابِ الْفِعْلِ.

و«أَيُّ» جُعِلَ وَصْلَةً إِلَى نَدَاءِ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ، فَإِنَّ إِدْخَالَ «يَا» عَلَيْهِ مُتَعَدِّرٌ لَتَعَدُّرِ الْجَمْعِ بَيْنَ حَرْفَيْ التَّعْرِيفِ فَإِنَّهُمَا كَمِثْلَيْنِ، وَأَعْطِيَ حُكْمَ الْمُنَادَى وَأُجْرِيَ عَلَيْهِ

(١) قوله: «بالحالة التي يجعلونها» متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني لـ «جعلهم»؛ أي: ولو شاء الله لجعلهم مُتَسَيِّنِينَ بالحالة التي يجعلونها لأنفسهم، فإنهم جعلوا أنفسهم فاقدي الحواس بأن عطلوها ولم ينتفعوا بها وصرفوها إلى غير ما خلقت لأجله، فناسب مقتضى عدل الله أن يذهب حواسهم حقيقة حيث لم يعرفوا قدرها ولم يشكروا عليها، لكنَّه تعالى لم يذهب بها لعدم تعلق مشيئته بإذهابها لحكمة لا يعلمها إلا هو. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/٣٥٧).

المقصود بالنداء وصفًا موضحًا له، والتزيم رفعه إشعارًا بأنه المقصود، وأقحمت بينهما «ها» التنبية تأكيدًا وتعويضًا عما يستحقه «أي» من المضاف إليه.

وإنما كثر النداء على هذه الطريقة في القرآن لاستقلاله بأوجه من التأكيد، وكل ما نادى الله عباده - من حيث إنها أمورٌ عظامٌ من حقها أن يفتنوا إليها ويقبلوا بقلوبهم عليها وأكثرهم عنها غافلون - حقيق بأن يُنادى له بالأكدي الأبلغ.

والجموعُ وأسماؤها المحلاة باللام للعموم<sup>(١)</sup> حيث لا عهد، ويدل عليه صحته الاستثناء منها، والتوكيد بما يفيد العموم كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، واستدلال الصحابة بعمومها شائعًا ذائعًا، ف﴿النَّاسُ﴾ يعم الموجودين وقت النزول لفظًا ومن سيوجد معنى؛ لما تواتر من دينه عليه السلام أن مقتضى خطابه وأحكامه شامل للقبيلين ثابت إلى قيام الساعة إلا ما خصه الدليل.

وما روي عن علقمة والحسن: أن كل شيء نزل فيه ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فمكي، و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فمدني<sup>(٢)</sup>، إن صح رفعه فلا يوجب تخصيصه بالكفار ولا أمرهم بالعبادة، فإن الأمور به هو القدر المشترك بين بدء العبادة والزيادة فيها والمواظبة عليها؛ فالمطلوب من الكفار هو: الشروع فيها بعد الإتيان بما يجب تقديمه من المعرفة والإقرار بالصانع، فإن من لوازم وجوب الشيء وجوب ما لا يتم إلا به، وكما أن الحدث لا يمنع وجوب الصلاة فالكفر لا

(١) والجموع مبتدأ للعموم خبره.

(٢) رواه عن علقمة أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٦٧)، والواحد في «أسباب النزول»

(ص: ٢٢)، وصحح إسناده الحافظ في «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٢٤٠) وقال: علقمة هو ابن

قيس أحد كبار التابعين. ورواه أبو عبيد أيضاً في «فضائل القرآن» (ص: ٣٦٧) عن ميمون بن مهران.

أما خبر الحسن فقال السيوطي في «الحاشية» (٢/ ٢١٦): لم أجده.

يمنع وجوب العبادة، بل يجب رفعه والاشتغال بها عقيبه، ومن المؤمنين<sup>(١)</sup>:  
ازديادهم وثباتهم عليها.

وإنما قال: ﴿رَبِّكُمْ﴾ تنبيها على أن الموجب للعبادة هي الرِّبَّةُ<sup>(٢)</sup>.

﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ صفة جرت عليه للتعظيم والتعليل، وتحتل التقييد والتوضيح  
إن خَصَّ الخطاب بالمشركون وأريد بـ«الرَّبِّ» أعم من الرب الحقيقي والآلهة التي  
يسمونها أربابا.

و«الخلق»: إيجاد الشيء على تقدير واستواء، وأصله: التقدير، ويقال: «خلق  
النعل» إذا قدرها وسواها بالمقياس.

﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ متناول كل ما يتقدم الإنسان بالذات أو الزمان، منصوب  
معطوف على الضمير المنصوب في ﴿خَلَقَكُمْ﴾، والجُمْلَةُ أُخْرِجَتْ مُخْرَجَ الْمُقَرَّرِ  
عندهم؛ إمّا لا عترافهم به كما قال: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]،  
﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، أو لتمكُّنهم من  
العلم به بأدنى نظر.

وقرئ: «مَنْ قَبْلَكُمْ»<sup>(٣)</sup> على إقحام الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيدا؛  
كما أفحم جرير في قوله:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَا لَكُمْ .....<sup>(٤)</sup>

(١) «ومن المؤمنين» عطف على «من الكفار». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٠٥).

(٢) «الرِّبَّة» بتشديد الألف الثلاثة بمعنى: «التربية» كما في نسخة، وفي أخرى: «الربوبية». انظر:  
«حاشية الأنصاري» (١/ ٢٠٥).

(٣) نسبت لزيد بن علي. انظر: «الكشاف» (١/ ١٦٧)، و«البحر» (١/ ٢٦٥).

(٤) انظر: «ديوانه» (١/ ٢١٢)، وما ذكره البيضاوي من توجيه لهذه القراءة مأخوذ من الزمخشري، =

«تِيْمًا» الثَّانِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ.

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿اعْبُدُوا﴾ كَأَنَّهُ قَالَ: اعْبُدُوا رَبَّكُمْ رَاجِينَ أَنْ تَنْخَرِطُوا فِي سِلَكِ الْمُتَّقِينَ الْفَائِزِينَ بِالْهُدَى وَالْفَلَاحِ الْمُسْتَوْجِبِينَ لَجَوَارِ اللَّهِ تَعَالَى، نَبَّهَ بِهِ عَلَى أَنَّ التَّقْوَى مُنْتَهَى دَرَجَاتِ السَّالِكِينَ، وَهُوَ التَّيَرُّؤُ مِنْ <sup>(١)</sup> كُلِّ شَيْءٍ سِوَى اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَأَنَّ الْعَابِدَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَغْتَرَّ بِعِبَادَتِهِ، وَيَكُونَ ذَا خَوْفٍ وَرَجَاءٍ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

أَوْ مِنْ مَفْعُولٍ ﴿خَلَقَكُمْ﴾ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ، عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَنْ قَبْلَكُمْ فِي صُورَةٍ مَنْ يُرْجَى مِنْهُ التَّقْوَى؛ لِيَتَرَجَّحَ <sup>(٢)</sup> أَمْرُهُ بِاجْتِمَاعِ أَسْبَابِهِ وَكَثْرَةِ الدَّوَاعِي إِلَيْهِ.

وَغَلَبَ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى الْغَائِبِينَ فِي اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى عَلَى إِرَادَتِهِمْ جَمِيعًا.  
وَقِيلَ: تَعْلِيلٌ لِلْخَلْقِ؛ أَيِ: خَلَقَكُمْ لِكَيْ تَتَّقُوا؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وَهُوَ ضَعِيفٌ إِذْ لَمْ يَتَّبَعْ فِي اللَّغَةِ مِثْلُهُ.  
وَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْعِلْمِ بِوَحْدَانِيَّتِهِ وَاسْتِحْقَاقِهِ لِلْعِبَادَةِ: النَّظَرُ فِي صُنْعِهِ، وَالِاسْتِدْلَالُ بِأَفْعَالِهِ، وَأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَسْتَحِقُّ بِعِبَادَتِهِ عَلَيْهِ ثَوَابًا، فَإِنَّهَا لَمَّا وَجِبَتْ عَلَيْهِ شُكْرًا لِمَا عَدَدَهُ عَلَيْهِ مِنَ النِّعَمِ السَّابِقَةِ فَهُوَ كَأَجِيرٍ أَخَذَ الْأَجْرَةَ قَبْلَ الْعَمَلِ.

= ولأبي حيان تعقب طويل على الزمخشري فيما ذهب إليه في تخريج هذه القراءة، وله تخريج آخر ينظر في «البحر المحيط» (١/٢٦٦).

(١) في نسخة الخيالي: «عن».

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «لترجح».

(٢٢) - ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ صفة ثانية، أو مدح منصوب أو مرفوع، أو مبتدأ خبره: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾.

و«جعل» من الأفعال العامة يجيء على ثلاثة أوجه:

- بمعنى: صار وطفق، فلا يتعدى؛ كقوله:

فقد جعلت قلوب بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب<sup>(١)</sup>

- وبمعنى: أوجد، فيتعدى إلى مفعول واحد؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

- وبمعنى: صير؛ كقوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، والتصيير يكون بالفعل تارة وبالقول أو العقد أخرى.

ومعنى جعلها فراشا: أن جعل بعض جوانبها بارزا عن الماء مع ما في طبيعه من الإحاطة بها وصيرها متوسطة بين الصلابة واللطافة حتى صارت مهيئة لأن يقعدوا أو يناموا عليها كالفرش المبسوط، وذلك لا يستدعي كونها مسطحة لأن كربة شكلها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا تأبى الافتراض عليها.

﴿وَالسَّمَاءَ بَنَاءً﴾: قبة مضروبة عليكم.

و«السَّمَاءُ»: اسم جنس يقع على الواحد والمتعدد ك«الدِّينَارِ» و«الدَّرْهَمِ»، وقيل: جمع سماءة.

و«البناء»: مصدر سمي به المبنى بيتا كان أو قبة أو خباء، ومنه: بنى على امرأته؛ لأنهم كانوا إذا تزوجوا ضربوا عليها خباء جديداً.

(١) دون نسبة في «الحماسة» بشرح التبريزي (١/ ١١٢)، و«مفردات الراغب» (مادة: جعل)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٣٩٣)، وفي «خزانة الأدب» للبغدادي (٥/ ١١٨) عن الصغاني في «العباب» أنه نسبته إلى رجل من بني بختر بن عتود.

﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ عَطَفُ عَلَى ﴿جَعَلَ﴾.

وخروج الثمار بقدرة الله تعالى ومشيئته، ولكن جعل الماء الممزوج بالتراب سبباً في إخراجها ومادة لها؛ كالنطفة للحيوان بأن أجرى عادته بإفاضة صورها وكيفياتها على المادة الممتزجة منها، أو أبدع في الماء قوة فاعلة وفي الأرض قوة قابلة يتولد من اجتماعهما أنواع الثمار.

وهو قادرٌ على أن يوجد الأشياء كلها بلا أسباب ومواد كما أبدع نفوس الأسباب والمواد، لكن له في إنشائها مدرجاً<sup>(١)</sup> من حال إلى حال صنائع وحكم يُجدد فيها لأولي الأبصار والبصائر عبيراً وسكوناً إلى عظيم قدرته ليس في إيجادها دفعةً.

و﴿مِنْ﴾ الأولى للابتداء سواء أريد ب﴿السَّمَاءِ﴾ السحاب فإن ما علاك سماء، أو الفلك فإن المطر يتبدى من السماء<sup>(٢)</sup> إلى السحاب ومنه إلى الأرض على ما دلت عليه الظواهر، أو من أسباب سماوية تُثير الأجزاء الرطبة من أعماق الأرض إلى جو الهواء فتعقد سحاباً ماطرًا.

و﴿مِنْ﴾ الثانية للتبعض، بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ﴾ [فاطر: ٢٧]، واكتناف المنكرين له<sup>(٣)</sup> - أعني: ﴿مَاءً﴾ و﴿رِزْقًا﴾ - كأنه قال: وأنزلنا من السماء

(١) قوله: «مدرجاً» ذكر ملا خسرو في «حاشيته» (١٣٣/ب)، والقونوي في «حاشيته» (٣٨٦/٢): أنه على لفظ اسم مفعول، واختار الخفاجي في «الحاشية» أنه اسم فاعل حال من ضمير «له»، ولكن رأى القونوي ذلك غير خال من الاضطراب لما فيه من إطلاق «مدرجاً» عليه تعالى.

(٢) في نسخة الخيالي: «من الفلك».

(٣) واكتناف المنكرين له، بالجر عطف على مجرور «دليل»، وضمير «له» للثمر المفهوم من الثمرات.

انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢١٠).



بَعْضُ الْمَاءِ فَأُخْرِجْنَا بِهِ بَعْضَ الثَّمَرَاتِ لِيَكُونَ بَعْضُ رِزْقِكُمْ، وَهَكَذَا الْوَاقِعُ؛  
إِذْ لَمْ يُنْزَلْ مِنَ السَّمَاءِ الْمَاءُ كُلَّهُ، وَلَا أُخْرِجَ بِالْمَطَرِ كُلُّ الثَّمَرَاتِ، وَلَا جَعَلَ كُلَّ  
الْمَرْزُوقِ ثَمَارًا<sup>(١)</sup>.

أَوِ اللَّتَيْنِ وَ﴿رِزْقًا﴾ مَفْعُولٌ بِمَعْنَى الْمَرْزُوقِ؛ كَقَوْلِكَ: أَنْفَقْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَلْفًا.  
وَأِنَّمَا سَاعَ ﴿الثَّمَرَاتِ﴾ وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعُ الْكَثْرَةِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِ﴿الثَّمَرَاتِ﴾:  
جَمَاعَةَ «الثَّمَرَةِ» الَّتِي فِي قَوْلِكَ: «أَدْرَكْتُ ثَمَرَةً بِسْتَانِهِ»، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ: «مِنَ الثَّمَرَةِ»  
عَلَى التَّوْحِيدِ<sup>(٢)</sup>.

أَوْ لِأَنَّ الْجُمُوعَ يَتَعَاوَرُ بَعْضُهَا مَوْقِعَ بَعْضٍ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿كَدَّ تَرَكَوْا مِنْ جَنَّتٍ﴾  
[الدخان: ٢٥] وَقَوْلِهِ: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، أَوْ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مُحَلَّاةً بِاللَّامِ  
خَرَجَتْ عَنْ حَدِّ الْقَلَّةِ.

و﴿لَكُمْ﴾ صِفَةٌ ﴿رِزْقًا﴾ إِنْ أُريدَ بِهِ الْمَرْزُوقُ، وَمَفْعُولٌ بِهِ إِنْ أُريدَ بِهِ الْمَصْدَرُ؛  
كَأَنَّهُ قَالَ رِزْقًا إِيَّاكُمْ.

﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿اعْبُدُوا﴾ عَلَى أَنَّهُ نَهْيٌ مُعْطُوفٌ عَلَيْهِ، أَوْ نَفْيٌ  
مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ «أَنْ» جَوَابٌ لَهُ، أَوْ بِ«لَعَلَّ» عَلَى أَنْ يَنْتَصِبَ<sup>(٣)</sup> ﴿تَجْعَلُوا﴾ نَصَبٌ  
﴿فَأَطِيعْ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّيْ أَتِلُغُ الْأَسْبَابَ﴾<sup>(٤)</sup> أَسْبَابُ السَّمَوَاتِ فَأَطِيعْ [غافر:  
٣٦-٣٧] إلْحَاقًا لَهَا بِالْأَشْيَاءِ السَّيِّئَةِ لِاشْتِرَاكِهَا فِي أَنَّهَا غَيْرُ مُوجِبَةٍ، وَالْمَعْنَى: إِنْ تَتَّقُوا لَا  
تَجْعَلُوا لَهُ نَدًّا، أَوْ بِ﴿الَّذِي جَعَلَ﴾ إِنْ اسْتَأْنَفَتْ بِهِ عَلَى أَنَّهُ نَهْيٌ وَقَعَ خَبْرًا عَلَى تَأْوِيلِ:

(١) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «ثَمَرًا».

(٢) نَسَبْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ السَّمِيعِ. انْظُرْ: «الْكَشَافُ» (١/ ٩٤)، وَ«الْبَحْرُ» (١/ ٢٧٥).

(٣) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِي: «نَصَبٌ».

«مَقُولٍ فِيهِ: لَا تَجْعَلُوا»، وَالْفَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ أُذْخِلْتُ عَلَيْهِ لِتَضَمُّنِ الْمَبْتَدَأِ مَعْنَى الشَّرْطِ،  
وَالْمَعْنَى: مَنْ خَصَّصَكُمْ بِهَذِهِ النِّعَمِ الْجِسَامِ وَالْآيَاتِ الْعِظَامِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُشْرَكَ بِهِ.  
وَالنَّدُّ: الْمِثْلُ الْمُنَاوِي، قَالَ جَرِيرٌ:

أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إِلَيَّ نِدًّا      وَمَا تَيْمٌ لَدَيَّ حَسْبِ نَدِيدٍ<sup>(١)</sup>

مِنْ «نَدَّ نُدُودًا»: إِذَا نَفَرَ، وَ«نَادَذْتُ الرَّجُلَ»: خَالَفْتُهُ، خُصَّ بِالْمَخَالَفِ الْمِمَاتِلِ  
فِي الذَّاتِ كَمَا خُصَّ الْمَسَاوِي لِلْمِمَاتِلِ فِي الْقَدْرِ، وَتَسْمِيَةُ مَا يَعْبُدُهُ الْمُشْرِكُونَ مِنْ  
دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا - وَمَا زَعَمُوا أَنَّهَا تَسَاوِيهِ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، وَلَا أَنَّهَا تَخَالِفُهُ فِي أَفْعَالِهِ -  
لَا نَتَّهِمُ لَمَّا تَرَكُوا عِبَادَتَهُ إِلَى عِبَادَتِهَا وَسَمَّوْهَا آلِهَةً شَابَهَتْ حَالَهُمْ حَالَ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا  
ذَوَاتٌ وَاجِبَةٌ بِالذَّاتِ، قَادِرَةٌ عَلَى أَنْ تَدْفَعَ عَنْهُمْ بِأَسِ اللَّهِ وَتَمْنَحَهُمْ مَا لَمْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِمْ  
مِنْ خَيْرٍ، فَتَهَكِّمُ بِهِمْ وَشَنَعَ عَلَيْهِمْ بِأَنْ جَعَلُوا أَنْدَادًا لِمَنْ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ نِدٌّ، وَلِهَذَا  
قَالَ مَوْحِدُ الْجَاهِلِيَّةِ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ:

أَرَبًا وَاحِدًا أَمْ أَلْفَ رَبٍّ      أَدِينُ إِذَا تَقَسَّمَتِ الْأُمُورُ

تَرَكَتُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى جَمِيعًا      كَذَلِكَ يَفْعَلُ الرَّجُلُ الْبَصِيرُ<sup>(٢)</sup>

﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾ وَمَفْعُولُ ﴿تَعْلَمُونَ﴾  
مُطَّرَحٌ<sup>(٣)</sup>؛ أَي: وَحَالُكُمْ أَنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالنَّظَرِ وَإِصَابَةِ الرَّأْيِ، فَلَوْ تَأَمَّلْتُمْ أَذْنَى  
تَأَمَّلِ اضْطَرَّ عَقْلُكُمْ إِلَى إِثْبَاتِ مَوْجِدٍ لِلْمُمْكِنَاتِ، مُنْفَرِدٍ بِوُجُوبِ الذَّاتِ، مُتَعَالٍ عَنِ  
مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقَاتِ.

(١) انظر «ديوانه» بشرح ابن حبيب (٢/ ٣٣١).

(٢) انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٢٢٦).

(٣) في هامش نسخة الخياي: أي: متروك.

أَوْ مَنُويٍّ<sup>(١)</sup> وهو: أنها لا تماثلُه ولا تَقْدِرُ على مِثْلِ مَا يَفْعَلُه؛ كقوله: ﴿هَذَا مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَقْعُدُ مِنْ دَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الروم: ٤٠]، وعلى هذا فالمقصودُ منه التَّوْبِيخُ والتَّشْرِيبُ لا تقييدُ الحُكْمِ وقصرُه عليه، فَإِنَّ الْعَالَمَ وَالْجَاهِلَ الْمُتَمَكِّنَ مِنَ الْعِلْمِ سَوَاءٌ فِي التَّكْلِيفِ.

واعلم: أَنَّ مضمونَ الآيتينِ هُوَ الأمرُ بعبادةِ الله تعالى، والنَّهْيُ عن الإِشْرَاقِ به، والإِشارةُ إلى مَا هُوَ الْعِلَّةُ وَالْمَقْتَضِي لَهَا<sup>(٢)</sup>، وبَيَانُهُ<sup>(٣)</sup>: أَنَّهُ رَتَّبَ الْأَمْرَ بِالْعِبَادَةِ عَلَى صِفَةِ الرُّبُوبِيَّةِ إِشْعَارًا بِأَنَّهَا الْعِلَّةُ لَوْجُوبِهَا، ثُمَّ بَيَّنَ رُبُوبِيَّتَهُ بِأَنَّهُ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ أَصُولِهِمْ وَمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي مَعَاشِهِمْ مِنَ الْمُقَلَّةِ وَالْمُظَلَّةِ وَالْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ، فَإِنَّ الثَّمَرَ أَعْمُ مِنَ الْمَطْعومِ وَالرِّزْقُ أَعْمُ مِنَ الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ.

ثُمَّ لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ الَّتِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا غَيْرُهُ شَاهِدَةً عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ، رَتَّبَ عَلَيْهَا النَّهْيَ عَنِ الْإِشْرَاقِ بِهِ، وَلَعَلَّهُ سَبْحَانَهُ أَرَادَ مِنَ الْآيَةِ الْآخِرَةِ - مَعَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ وَسَبَقَ فِيهِ الْكَلَامُ - الْإِشَارَةَ إِلَى تَفْضِيلِ خَلْقِ الْإِنْسَانِ وَمَا أَفَاضَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي وَالصِّفَاتِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّمْثِيلِ، فَمَثَّلَ الْبَدَنَ بِالْأَرْضِ، وَالنَّفْسَ بِالسَّمَاءِ، وَالْعَقْلَ بِالْمَاءِ، وَمَا أَفَاضَ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ مِنَ الْفَضَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ الْمُحَصَّلَةِ بِوَاسِطَةِ اسْتِعْمَالِ الْعَقْلِ لِلْحَوَاسِّ، وَازْدَوَاجِ الْقُوَى النَّفْسَانِيَّةِ وَالْبَدَنِيَّةِ، بِالثَّمَرَاتِ<sup>(٥)</sup> الْمُتَوَلِّدَةِ

(١) قوله: «منوي» معطوف على «مطرح». انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٨٥).

(٢) «لها» من نسخة الطبلاوي، وكتب تحتها: «أي: العبادة».

(٣) كتب تحتها في نسخة الطبلاوي: «أي: وجه الإشارة».

(٤) قوله: «وما أفاض»؛ أي: ومثَّل ما أفاض. انظر: «حاشية القونوي» (٢/ ٤١٠).

(٥) قوله: «بالثمرات» متعلق بمَثَّلَ الْمُقَدَّرِ فِي قَوْلِهِ: «وما أفاض...». المصدر السابق.

من ازدواج القوى السماوية الفاعلة والأرضية المنفصلة بقُدرة الفاعل<sup>(١)</sup> المختار، فإن لكل آية ظهراً وبطناً، ولكل حدّ مُطلَعاً.

(٢٣) - ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ ﴿١﴾ لَمَّا قَرَرَ وَحَدَانِيَّتِهِ وَبَيِّنَ الطَّرِيقَ الْمَوْصِلَ إِلَى الْعِلْمِ بِهَا ذَكَرَ عَقِيْبَهُ مَا هُوَ الْحِجَّةُ عَلَى نَبْوَةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ الْقِرْآنُ الْمَعْجَزُ بِفَصَاحَتِهِ الَّتِي بَدَّتْ فَصَاحَةً كُلِّ مِنْطِقٍ، وَإِفْحَامِهِ مَن طُولَبَ بِمَعَارَضَتِهِ مِنْ مَصَاقِعِ الْخُطْبَاءِ مِنَ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ مَعَ كَثَرَتِهِمْ وَإِفْرَاطِهِمْ فِي الْمُضَادَّةِ وَالْمُضَارَّةِ، وَتَهَالُكِهِمْ عَلَى الْمُعَارَظَةِ وَالْمُعَارَظَةِ، وَعَرَفَ مَا يُتَعَرَفُ بِهِ إِعْجَازُهُ وَيُتَبَيَّنُ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كَمَا يَدَّعِيهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٢)</sup>.

وإنما قال: ﴿وَمَا نَزَّلْنَا﴾ لأن نزوله نجماً فنجماً بحسب الوقائع على ما ترى عليه أهل الشعر والخطابة مما يريهم<sup>(٣)</sup> كما حكى الله تعالى عنهم فقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، فكان الواجب تحديدهم على هذا الوجه إزاحة للشبهة وإلزاماً للحجة.

وأضاف العبد إلى نفسه تنويهاً بذكره، وتنبيهاً على أنه مختص به منقاداً لحكمه، وقرئ: «عبادنا»<sup>(٤)</sup> يريد: محمداً عليه السلام وأُمَّته.

(١) قوله: «بقُدرة الفاعل» تنازعه «الفاعلة» أو «المنفصلة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢١٥). وفي

«حاشية القونوي» (٢/ ٤١٠): متعلق بـ «المتولدة» أو «المنفصلة».

(٢) «النبى عليه السلام» من نسخة الخيالي، وأشار إلى هذه النسخة الشيخ زكريا الأنصاري. وكتب تحت «يدعيه» في نسخة التفازاني: «محمد».

(٣) قوله: «مما يريهم» بفتح الباء أكثر من ضمها، وهو متعلق بـ «نزوله». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢١٧).

(٤) ذكرها دون نسبة: الزمخشري في «الكشاف» (١/ ١٧٧)، وأبو حيان في «البحر» (١/ ٢٨٨)، ونسبها الكرمانى في «شواذ القراءات» (ص: ٥٥) لابن قطيب.

و«السُّورَةُ»: الطَّائِفَةُ مِنَ الْقُرْآنِ الْمُرْجَمَةُ الَّتِي أَقْلُهَا ثَلَاثُ آيَاتٍ، وَهِيَ:

- إِنْ جُعِلَتْ وَأَوْهَا أَصْلِيَّةٌ مَنْقُولَةٌ مِنْ «سُورِ الْمَدِينَةِ» لِأَنَّهَا مُحِيطَةٌ بِطَائِفَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ مُفَرَّزَةٌ مُحَوَّزَةٌ عَلَى حِيَالِهَا، أَوْ مَحْتَوِيَّةٌ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنَ الْعِلْمِ احْتَوَاءً سُورِ الْمَدِينَةِ عَلَى مَا فِيهَا، أَوْ مِنْ «السُّورَةِ» الَّتِي هِيَ الرُّتْبَةُ، قَالَ:

وَلِرَهْطٍ حَرَّابٍ وَقَدْ سُورَةٌ فِي الْمَجْدِ لَيْسَ غُرَابُهَا بِمُطَارٍ<sup>(١)</sup>  
لَأَنَّ السُّورَ كَالْمَنَازِلِ وَالْمَرَاتِبِ يَتَرَقَّى فِيهَا الْقَارِئُ، أَوْ: لَهَا مَرَاتِبُ فِي الطُّولِ  
وَالْقِصْرِ وَالْفَضْلِ وَالشَّرَفِ وَثَوَابِ الْقِرَاءَةِ.

- وَإِنْ جُعِلَتْ مُبْدَلَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ فَمِنْ «السُّورَةِ» الَّتِي هِيَ الْبَقِيَّةُ وَالْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ.

وَالْحِكْمَةُ فِي تَقْطِيعِ الْقُرْآنِ سُورًا: إِفْرَادُ الْأَنْوَاعِ<sup>(٢)</sup>، وَتَلَاخُقُ الْأَشْكَالِ<sup>(٣)</sup>،

(١) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي. انْظُرْ: «دِيَوَانُهُ» (ص: ٥٦)، وَ«الْأَمْثَالُ» لِأَبِي عُبَيْدٍ (ص: ١٨٦)، وَفِيهِ: (حَرَّابٌ وَقَدْ) رَجُلَانِ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، وَ(سُورَةٌ) يَعْنِي: مَنْزِلَةٌ وَفَضِيلَةٌ. وَقَوْلُهُ: «لَيْسَ غُرَابُهَا بِمُطَارٍ» كُنَايَةٌ عَنْ كَثْرَةِ الرَّهْطَيْنِ وَدَوَامِ الْمَجْدِ لِهَمَا؛ فَإِنَّ النَّبَاتَ وَالشَّجَرَ إِذَا كَثُرَ فِي مَوْضِعٍ قِيلَ: لَا يَطِيرُ غُرَابُهُ؛ لِأَنَّ الْغُرَابَ إِذَا وَقَعَ فِي الْمَكَانِ الْخَصِيبِ أَصَابَ فِيهِ مَا لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى أَنْ يَنْتَقِلَ مِنْهُ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ. انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٢/٣١٦).

(٢) قَوْلُهُ: «إِفْرَادُ الْأَنْوَاعِ»؛ قَالَ الشَّهَابُ: أَيُّ: جَعَلَ كُلَّ نَوْعٍ مِنْهَا عَلَى حِدَةٍ، أَوْ كُلَّ أَنْوَاعٍ مُتَنَاسِبَةٍ فِي سُورَةٍ مُسْتَقْلَةٍ. وَقَالَ شَيْخُ زَادَةَ: أَيُّ: تَمَيُّزُ بَعْضِ الْأَنْوَاعِ الْمُخْتَلِفَةِ عَنْ الْبَعْضِ الْآخَرِ بِإِيرَادِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي سُورَةٍ عَلَى حِدَةٍ. وَقَالَ الْقَوْنُوِي: مَعْنَاهُ: أَنَّ مَعَانِيَ السُّورِ لَمَّا كَانَتْ أَنْوَاعًا مُتَخَالِفَةً مِنْ حَيْثُ الْمَجْمُوعُ - وَإِنْ اتَّحَدَتْ فِي بَعْضِ الْمَعَانِي - حَسَنَ إِفْرَادِ كُلِّ نَوْعٍ فِي سُورَةٍ فَإِنَّهُ أَعْوَنُ فِي الضَّبْطِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ»، وَ«حَاشِيَةُ شَيْخِ زَادَةَ» (١/٣٩٢)، وَ«حَاشِيَةُ الْقَوْنُوِي» (٢/٤٢٢).

(٣) قَوْلُهُ: «وَتَلَاخُقُ الْأَشْكَالِ»؛ جَمْعُ شَكْلٍ - بِالْفَتْحِ - بِمَعْنَى الْوِثْلِ، وَتَلَاخُقُ الْأَشْكَالِ يَحْصُلُ - كَمَا ذَكَرَ فِي «حَاشِيَةِ الْقَوْنُوِي» (٢/٤٢٢) - بِأَنْ يُوْرَدَ فِي كُلِّ مِنْهَا آيَاتُ الْمُتَلَاثِمَةِ، وَقَدْ عَنِيَتْ بَعْضُ التَّفَاسِيرِ =

وتجاوبُ النَّظْمِ<sup>(١)</sup>، وتنشيطُ القارئِ، وتسهيلُ الحِفظِ والترغيبُ فيه؛ فإنه إذا خَتَمَ سورةَ نفسَ ذلكَ منه، كالمسافرِ إذا عَلِمَ أَنَّهُ قَطَعَ مِيلًا أو طَوَى بَرِيدًا، والحافظُ متى حَدَقَهَا اعتَقَدَ أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الْقُرْآنِ حَظًّا تَامًّا، وفَارَزَ بِطَائِفَةٍ محدودةٍ مستقلةٍ بنفسِها، فعَظُمَ ذلكَ عِنْدَهُ وابتَهَجَ به... إلى غيرها مِنَ الفوائدِ.

﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ «صفةُ «سورةٍ»؛ أي: بسورةٍ كائنةٍ من مثله، والضميرُ لـ «ما نزلنا»، و﴿مِنْ﴾ للتَّبْعِيضِ أو التَّيْسِينِ، وزائدةٌ عند الأَخْفَشِ؛ أي: بسورةٍ مماثلةٍ لِلْقُرْآنِ في البلاغةِ وحُسنِ النَّظْمِ.

أو لـ ﴿عَبْدَنَا﴾ و﴿مِنْ﴾ للابتداء؛ أي: بسورةٍ كائنةٍ مِمَّنْ هو عَلَى حالِهِ مِنْ كونه بشراً أُمِّيًّا لم يقرأ الكتبَ ولم يتعلَّمِ العلومَ.  
أو صلةٌ ﴿فَأَتَوْا﴾<sup>(٢)</sup>، والضميرُ للعبدِ.

= كـ «التفسير الكبير» للرازي - بيان ارتباط بعض الآيات ببعض في السورة الواحدة. قلت: هذا ما عُرِفَ بعلم المناسبات، وممن اهتم به الخطيب الإسكافي في «درة التنزيل وغرة التأويل»، وأبو القاسم الكرماني في «لباب التفاسير» و«البرهان في متشابه القرآن»، وإبراهيم بن عمر البقاعي في «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور»، و«مساعد النظر للإشراف على مقاصد السور» المعروف أيضًا بـ: المقصد الأسمى في مطابقة اسم كل سورة للمسمى، وقد ذُكِرَ أن الكسائي أول من صنَّفَ فيه، والله أعلم. انظر: «البرهان في علم القرآن» للزركشي (١/ ٣٥)، و«معترك الأقران» للسيوطي (١/ ٦٦).

(١) قوله: «وتجاوب النَّظْمِ»: هو التثامه واتلافه حتى كأن بعضه يجيب بعضاً منه، وهو استعارة حسنة. «حاشية الشهاب». قال القنوي: وهذا باعتبار النظم، والثاني باعتبار المعنى. انظر: «حاشية القنوي» (٢/ ٤٢٢). ويعني بالثاني: الحكمة الثانية من هذه الحكم، والله أعلم.

(٢) قوله: «أو صلةٌ ﴿فَأَتَوْا﴾» عطف على قوله: «صفة سورة». انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٩٤).

(٤) قوله: «لا بالنسبة إليه»؛ أي: إلى عبدنا. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢١٩).

ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَاسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ تَجَاوُزٍ حَدًّا إِلَى حَدٍّ وَتَخَطَّى أَمْرًا إِلَى آخَرَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ أي: لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين، وقال أُمِّيَّة:

يَا نَفْسُ مَا لَكَ دُونَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ.....<sup>(١)</sup>

أي: إذا تجاوزت وقاية الله فلا يقيك غيره.

و﴿مِنْ﴾ متعلقة بـ«ادعوا»، والمعنى: وادعوا للمعارضة مَنْ حَضَرَكم أَوْ رَجَوْتُمْ مَعُونَتَهُ مِنْ إِنْصَاحِكُمْ وَجَنْتِكُمْ وَالْهَيْئَتِكُمْ غَيْرَ<sup>(٢)</sup> اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِهِ إِلَّا اللَّهُ، أَوْ: وادعوا من دون الله شُهَدَاءَ يَشْهَدُونَ لَكُمْ بِأَنْ مَا أَتَيْتُمْ بِهِ مِثْلَهُ، وَلَا تَسْتَشْهِدُوا بِاللَّهِ فَإِنَّهُ مِنْ ذَيْدِنِ الْمَبْهُوتِ الْعَاجِزِ عَنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ.

أَوْ بـ﴿شُهَدَاءَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: الَّذِينَ اتَّخَذْتُمُوهُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ وَالْهَيْئَةَ، وَزَعَمْتُمْ أَنَّهَا تَشْهَدُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوِ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَلَى زَعْمِكُمْ، مِنْ قَوْلِ الْأَعْمَى:

(١) انظر: «ديوان أُمِّيَّة بن أَبِي الصَّلْت» (ص: ٩١)، و«تفسير الطبري» (٢/ ٤٠٨)، و«القطع والانتناف» للنحاس (ص: ٧٤)، وعجزه:

وَمَا عَلَى حَدَّثَانِ الدَّهْرِ مِنْ بَاقِي

(٢) قوله: «غَيْرَ» بالنصب على الاستثناء، أَوْ بَدَلٍ مِنْ «مَنْ حَضَرَكم»، واحتمال الجر على أَنَّهُ صِفَةُ «الْهَيْئَتِكُمْ» بعيد؛ لِأَنَّ «غَيْرَ» مَوْغَلَةٌ فِي التَّنْكِيرِ.

(٣) قوله: بـ﴿شُهَدَاءَكُمْ﴾ عطف على «بـ(ادعوا)» فِي قَوْلِهِ: «و﴿مِنْ﴾ متعلقة بـ(ادعوا)»؛ أَي: «مِنْ» متعلقة بـ(ادعوا) أَوْ بـ﴿شُهَدَاءَكُمْ﴾. وَوَقَعَ فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «شُهَدَاءُكُمْ» دُونَ الْبَاءِ، وَكَذَا وَقَعَتْ عِنْدَ الشَّهَابِ فِي «الْحَاشِيَةِ» دُونَ الْبَاءِ لَكِنَّا عَنْهُ بِرِسْمِ: «شُهَدَائِكُمْ» بِالْكَسْرِ، وَقَالَ الشَّهَابُ: وَ«شُهَدَائِكُمْ» مَجْرُورٌ فِي النِّسْخِ، وَلِذَا رَسَمْتَ هَمْزَتَهُ بِصُورَةِ الْبَاءِ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى «ادعوا» فِي قَوْلِهِ: «بـ(ادعوا)». قُلْتُ: فَهَمَا سِوَا بُجُودِ الْبَاءِ أَوْ عَدَمِهِ.



تُرِيكَ الْقَذَى مِنْ دُونِهَا وَهِيَ دُونَهُ ..... (١)

لِيُعِينُوكُمْ<sup>(٢)</sup>، وفي أمرهم أن يستظهروا بالجماد في معارضة القرآن غاية التَّبَكُّيتِ والتَّهَكُّمِ بهم.

وقيل: ﴿مَنْ دُونِ اللَّهِ؟﴾ أي: من دون أوليائه، يعني: فصحاء العرب ووجوه المشاهيد ليشهدوا لكم أن ما أتيتم به مثله، فإن العاقل لا يرضى لنفسه أن يشهد بصحة ما اتضح فسادُه وبأن اختلأه.

﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أنه من كلام البشر، وجوابه محذوفٌ دلَّ عليه ما قبله.

و«الصدق»: الإخبار المطابق، وقيل: مع اعتقاد المخبر بأنه كذلك عن دلالة أو أمارة؛ لأنه تعالى كذب المنافقين في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ لما لم يعتقدوا مطابقتها، وردَّ بصرف التكذيب إلى قولهم: ﴿نَشْهَدُ﴾ [المنافقون: ١]؛ لأنَّ الشَّهادة إخبارٌ عما علِمه وهم ما كانوا عالمين به.

(٢٤) - ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ لَمَّا بَيَّنَّ لَهُمْ مَا يَعْرِفُونَ به أمر الرسول عليه السلام وما جاء به، وميز<sup>(٣)</sup> لهم الحقَّ عن

(١) انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ٢٦٩)، وعجزه:

إِذَا ذَاقَهَا مَنْ ذَاقَهَا يَتَمَطَّقُ

يصف الزجاجة بغاية الصفاء؛ أي: تريك الزجاجة القذى من قدامها، وهي قدام القذى؛ أي: تريك الزجاجة ما خلفها من قدامها لصفاء الخمرة فيها. انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ١٣٧).

(٢) قوله: «ليعينوكم» تعليل لـ «ادعوا» المقدَّر في «أو الذين يشهدون لكم». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٢١/١).

(٣) في نسخة الخيالي: «ويميز».

الباطل، رَبَّ عَلَيْهِ مَا هُوَ كَالْفَذْلِكَةِ لَهُ، وَهُوَ أَنْكُمْ إِذَا اجْتَهَدْتُمْ فِي مَعَارَضَتِهِ، وَعَجَزْتُمْ جَمِيعًا عَنِ الْإِتْيَانِ بِمَا يُسَاوِيهِ أَوْ يُدَانِيهِ، ظَهَرَ أَنَّهُ مَعْجَزٌ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ وَاجِبٌ، فَأَمِنُوا بِهِ وَاتَّقُوا الْعَذَابَ الْمَعَدَّ لِمَنْ كَذَّبَ، فَعَبَّرَ عَنِ الْإِتْيَانِ الْمَكِيفِ<sup>(١)</sup> بِالْفِعْلِ الَّذِي يَعْمُ الْإِتْيَانُ وَغَيْرِهِ إِيْجَارًا، وَنَزَلَ لِأَزْمِ الْجَزَاءِ مَنْزِلَتَهُ عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ تَقْرِيرًا لِلْمَكْنِيِّ عَنْهُ، وَتَهْوِيلًا لِشَأْنِ الْعِنَادِ، وَتَصْرِيحًا بِالْوَعِيدِ مَعَ الْإِيْجَارِ.

وَصَدَّرَ الشَّرْطِيَّةَ بـ «إِنْ» الَّذِي لِلشَّكِّ وَالْحَالِ يَقْتَضِي «إِذَا» الَّذِي لِلوُجُوبِ، فَإِنَّ الْقَائِلَ سَبْحَانَهُ لَمْ يَكُنْ شَاكًّا فِي عَجَزِهِمْ وَلِذَلِكَ نَفَى إِتْيَانَهُمْ مَعْتَرِضًا بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ؛ تَهَكُّمًا بِهِمْ، أَوْ خَطَابًا مَعَهُمْ عَلَى حَسَبِ ظَنِّهِمْ، فَإِنَّ الْعَجَزَ قَبْلَ التَّأْمُلِ لَمْ يَكُنْ مُحَقَّقًا عَنْدهُمْ<sup>(٢)</sup>.

و﴿تَفْعَلُوا﴾ جَزْمٌ بـ ﴿لَمْ﴾ - لا بـ ﴿إِنْ﴾<sup>(٣)</sup> - لِأَنَّهَا وَاجِبَةُ الْإِعْمَالِ مُخْتَصَّةٌ بِالْمُضَارِعِ مُتَّصِلَةٌ بِالْمَعْمُولِ، وَلِأَنَّهَا لَمَّا صِيرَتْهُ مَاضِيًا صَارَتْ كَالْجَزْءِ مِنْهُ، وَحَرَفُ الشَّرْطِ كَالدَّخِلِ عَلَى الْمَجْمُوعِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَإِنْ تَرَكْتُمُ الْفِعْلَ، وَلِذَلِكَ سَاعَاجَتْهُمَا.

(١) قوله: «المكيف»؛ أي بما يساوي القرآن أو يدانيه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢٢٣).

(٢) قوله: «وصدر الشرطية...» إلى هنا، هذا تلخيص لقول الزمخشري في «الكشاف» (١/١٠١): فَإِنْ قُلْتَ: انتفاء إتيانهم بالشُّوْرة وَاجِبٌ، فَهَلَّا جِيءَ بِـ «إِذَا» الَّذِي لِلوُجُوبِ دُونَ «إِنْ» الَّذِي لِلشَّكِّ؟ قُلْتُ: فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُسَاقَ الْقَوْلُ مَعَهُمْ عَلَى حَسَبِ حِسَابِنَاهُمْ وَطَمَعِهِمْ، وَأَنَّ الْعَجَزَ عَنِ الْمَعَارِضَةِ كَانَ قَبْلَ التَّأْمُلِ كَالْمَشْكُوكِ فِيهِ لَدَيْهِمْ؛ لِأَنَّكَ إِيَّاهُمْ عَلَى فَصَاحَتِهِمْ وَاقْتِدَارِهِمْ عَلَى الْكَلَامِ، وَالثَّانِي: أَنَّ يُتَهَكَّمُ بِهِمْ؛ كَمَا يَقُولُ الْمَوْصُوفُ بِالْقُوَّةِ الْوَائِقُ مِنْ نَفْسِهِ بِالْغَلْبَةِ عَلَى مَنْ يُقَاوِيهِ: «إِنْ غَلِبْتُكَ لَمْ أَتُبَّ عَلَيْكَ» - وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَالِبُهُ وَيَتَقَنُّهُ - تَهَكُّمًا بِهِ.

(٣) «لا يان» من نسخة الخياي.

و«لَنْ» كـ«لَا» في نفي المستقبلِ غيرَ أَنَّهُ أبلغُ، وهو حرفٌ مقتَضِبٌ عندَ سيويه والخليلِ في إحدى الروايتينِ عنه<sup>(١)</sup>، وفي الروايةِ الأخرى: أصلُه «لَا أَنْ»<sup>(٢)</sup>، وعند الفراءِ: «لَا» فأبدلتَ أَلْفُهَا نُونًا<sup>(٣)</sup>.

و«الْوَقُودُ» بالفتحِ: مَا تَوْقَدُ بِهِ النَّارُ، وبالصَّمِّ: المصدَرُ، وقد جاءَ المصدَرُ بالفتحِ، قالَ سيويه: وَسَمِعْنَا مَنْ يَقُولُ: «وَقَدَّتِ النَّارُ وَقُودًا» عَالِيًا<sup>(٤)</sup>، والاسمُ بالصَّمِّ، ولَعَلَّهُ مَصَدَرٌ سُمِّيَ بِهِ؛ كما قيلَ: «فَلَانٌ فَخَرُ قَوْمِهِ وَزَيْنٌ بَلَدِهِ»، وقد قُرِئَ بِهِ<sup>(٥)</sup>.

والظَّاهِرُ أَنَّ المرادَ بِهِ الاسمُ، وإنْ أُريدَ المصدَرُ فعَلَى حذفِ مُضَافٍ؛ أي: وَقُودُهَا احتراقُ النَّاسِ والحِجَارَةِ، وهي جمعُ «حَجَرٍ»؛ كـ«جِمَالَةٍ» جمعُ «جَمَلٍ»، وهو قليلٌ غيرُ مُتَقَاسٍ.

والمرادُ بها: الأصنامُ الَّتِي نَحْتُوها وَقَرَنُوا بِهَا أَنْفُسَهُمْ وَعَبَدُوها طَمَعًا في شَفَاعَتِهَا والانتفاعِ بِهَا واستدفاعِ المضارِّ بِمَكَاتِبِهِمْ، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، عَذَّبُوا بِمَا هُوَ منشأُ جُرْمِهِمْ كما عَذَّبَ الكافِرُونَ بِمَا كَتَبُوهُ، أو بِنَقِيضِ ما كانوا يَتَوَقَّعونَ زيادةً في تحسُّرِهِمْ.

وقيلَ: الذَّهَبُ والفضَّةُ الَّتِي كانوا يَكْنِزُونَهَا وَيَغْتَرُّونَ بِهَا، وعلى هذا لم يكن لتخصيصِ إعدادِ هذا النوعِ مِنَ العذابِ بالكفَّارِ وَجَهٌ.

(١) انظر قول سيويه في «الكتاب» (٥/٣).

(٢) انظر: «العين» (٣٥٠/٨)، و«الكتاب» (٥/٣).

(٣) انظر: «الكشاف» (١٠٢/١).

(٤) انظر قول سيويه في «الكتاب» (٤٢/٤)، وقولُه: «عَالِيًا» بمعنى: فصيحًا، فهو متصلٌ بـ«سمعنا».

(٥) نسبتَ لعيسى بن عمر الهمداني ومجاهد وطلحة وأبي حيوَةَ. انظر: «المختصر في شواذ القراءات»

(ص: ١١)، و«المحتسب» (٦٣/١)، و«الكشاف» (١٨٧/١)، و«البحر» (٢٩٨/١).

وقيل: حجارة الكبريت، وهو تخصيصٌ بغير دليل وإبطالٌ للمقصود؛ إذ الغرض تهويل شأنها وتفاقم لَهَا بِحَيْثُ تَتَقَدُّ بِمَا لَا يَتَقَدُّ بِهِ غَيْرُهَا، والكبريتُ يَتَقَدُّ به كُلُّ نَارٍ وَإِنْ ضَعُفَتْ، فَإِنْ صَحَّ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup> فَلَعَلَّهُ عَنِ أَنَّ الْأَحْجَارَ كُلَّهَا لَتلك كحجارة الكبريت لسائر النيران.

وَلَمَّا كَانَتِ الْآيَةُ مَدْنِيَّةً نَزَلَتْ بَعْدَ مَا نَزَلَ بِمَكَّةَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ: ﴿نَارًا وَوُودَهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحریم: ٦] وَسَمِعُوهُ، صَحَّ تَعْرِيفُ النَّارِ وَوُقُوعُ الْجُمْلَةِ صَلَةً، فَإِنَّهَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قِصَّةً مَعْلُومَةً.

﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾: هُيِّئَتْ لَهُمْ وَجُعِلَتْ عُذَّةٌ لِعَذَابِهِمْ، وَقُرِئَ: «أُعِدَّتْ» مِنَ الْعِتَادِ<sup>(٢)</sup> بِمَعْنَى: الْعُدَّةِ، وَالْجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءٌ، أَوْ حَالٌ بِإِضْمَارِ «قَدْ» مِنْ «النَّارِ» لَا الضَّمِيرِ الَّذِي فِي «وُودَهَا» وَإِنْ جَعَلْتَهُ مَصْدَرًا، لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِالْخَبَرِ.

وَفِي الْآيَتَيْنِ دَلِيلٌ<sup>(٣)</sup> عَلَى النُّبُوَّةِ مِنْ وَجْهِ:

الْأَوَّلُ: مَا فِيهِمَا مِنَ التَّحْدِي والتَّحْرِيزِ عَلَى الْجِدِّ وَبَذْلِ الْوُسْعِ فِي الْمَعَارِضَةِ بِالتَّقْرِيعِ والتَّهْدِيدِ، وَتَعْلِيْقِ الْوَعِيدِ عَلَى عَدَمِ الْإِتْيَانِ بِمَا يُعَارِضُ أَقْصَرَ سُورَةٍ مِنْ سُورِ الْقُرْآنِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ مَعَ كَثْرَتِهِمْ وَاسْتِثَارِهِمْ بِالْفَصَاحَةِ، وَتَهَالُكِهِمْ عَلَى الْمُضَادَّةِ، لَمْ يَتَصَدَّوْا لِمَعَارِضَتِهِ، وَالتَّجَوَّأُوا إِلَى جَلَاءِ الْوَطَنِ وَبَذْلِ الْمَهْجِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمَا يَتَضَمَّنَانِ الْإِخْبَارَ عَنِ الْغَيْبِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، فَإِنَّهُمْ لَوْ عَارَضُوهُ بِشَيْءٍ لَمْ تَمْنَعْ خَفَاؤُهُ عَادَةً، سَيِّمَا وَالطَّاعِنُونَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ الدَّائِبِينَ عَنْهُ فِي كُلِّ عَصْرِ.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/٤٠٣ - ٤٠٤) عن ابن عباس وابن مسعود وابن جريج.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«الكشاف» (١/١٠٣)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) في نسخة التفازاني: «ما يدل».

والثالث: أنه عليه السلام لو شك في أمره لما دعاهم إلى المعارضة بهذه المبالغة؛ مخافة أن يعارض فتدخض حجته.

وقوله: ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ دل على أن النار مخلوقة معدة لهم الآن.

(٢٥) - ﴿وَيَبِّشِرُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ عطف على الجملة السابقة، والمقصود به عطف حال من آمن بالقرآن ووصف ثوابه على حال من كفر به وكيفية عقابه، على ما جرت به العادة الإلهية من أن يشفع التَّغْيِيبُ بالترهيب تنشيطاً لاكتساب ما يُنْجِي وتثبيطاً عن اقتراف ما يُزِي، لا عطف الفعل نفسه حتى يجب أن يطلب له ما يشاكله من أمر أو نهى فيُعْطَفَ عَلَيْهِ.

أو على ﴿فَاتَّقُوا﴾ لأنهم إذا لم يأتوا بما يعارضه بعد التحدي ظهر إعجازه، وإذا ظهر ذلك فمن كفر به استوجب العقاب ومن آمن به استحق الثواب، وذلك يستدعي أن يخوف هؤلاء ويبشر هؤلاء.

وإنما أمر الرسول عليه السلام - أو عالم كل عصر، أو كل أحد يقدر على البشارة - بأن يبشرهم، ولم يخاطبهم بالبشارة كما خاطب الكفرة؛ تفخيماً لشأنهم، وإيداناً بأنهم أحق بأن يبشروا ويهنؤوا بما أُعِدَّ لَهُمْ.

وقرئ: «وبشر» على البناء للمفعول<sup>(١)</sup> عطفاً على ﴿أَعَدَّتْ﴾ فيكون استئنافاً.

والبشارة: الخبر السار، فإنه يظهر أثر السرور في البشارة، ولذلك قال الفقهاء: البشارة هو الخبر الأول، حتى لو قال الرجل لعيده: «من بشرني بقدم ولدي»<sup>(٢)</sup> فهو خُرٌّ فأخبروه فردى عتق أولهم، ولو قال: «من أخبرني» عتقوا جميعاً.

(١) نسبت لزيد بن علي. انظر: «شواذ القراءات» للكرمانى (ص: ٥٥)، و«الكشاف» (١/ ١٩٠)،

و«البحر» (١/ ٣٠٥).

(٢) في نسخة الخياي: «بقدم فلان».

وأما قوله: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] فعلى التَّهْكُمِ، أو على طريقة قوله:

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ<sup>(١)</sup>

والصَّالِحَاتُ: جمعُ صَالِحَةٍ، وهي من الصِّفَاتِ الغالبةِ التي تجري مجرى الأسماء كـ«الحَسَنَةِ»، قَالَ الحُطَيْئَةُ:

كَيْفَ الهِجَاءُ وَمَا تَنْفُكُ صَالِحَةٌ مِنْ آلٍ لَأَمْ بَظْهَرِ الْغَيْبِ تَأْتِينِي<sup>(٢)</sup>  
وهي من الأعمالِ: مَا سَوَّغَهُ الشَّرْعُ وَحَسَنَهُ، وَتَأْنِيْهُهَا عَلَى تَأْوِيلِ الْخَصْلَةِ أَوْ الْخَلَّةِ، وَاللَّامُ فِيهَا لِلْجِنْسِ، وَعَطَفَ الْعَمَلَ عَلَى الْإِيمَانِ مُرْتَبًا لِلْحُكْمِ عَلَيْهِمَا إِشْعَارًا بِأَنَّ السَّبَبَ فِي اسْتِحْقَاقِ هَذِهِ الْبَشَارَةِ مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّحْقِيقِ وَالتَّصْدِيقِ أُسٌّ، وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ كَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ، وَلَا غَنَاءَ بِأُسٍّ لَا بِنَاءَ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ قُلْنَا ذِكْرًا مُفْرَدَيْنِ.

وفيه دليلٌ على أَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْ مُسَمًّى الْإِيمَانِ؛ إِذِ الْأَصْلُ: أَنَّ الشَّيْءَ لَا يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَا هُوَ دَاخِلٌ فِيهِ.

(١) عجز بيت لعمر بن معدى كرب. انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٠)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٢٨)، و«الخرزاة» (٩/ ٢٦٥)، وقال البغدادي: ولم أره في شعره. وصدره:

وخيّل قد دَلَفْتُ لها بخيلٍ

أي: وأصحابِ خيلٍ، دَلَفْتُ: دنوتُ؛ أي: ربَّ جيشٍ قد تقدّمتُ إليه بجيشٍ والتحية بينهم: الضرب بالسيف لا القول باللسان كما هو العادة، والوجيع في الحقيقة المضروب لا الضرب. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٧٦).

(٢) انظر: «ديوان الحطّية» تحقيق: نعمان طه (ص: ٨٦-٨٧)، و«الكامل» للمبرد (١/ ١٨٧)، و«ثمار القلوب» للثعالبي (ص: ١١٨). وللبيت قصة ذكرها المبرد والثعالبي فتتظر ثمة.

﴿أَنْ لَّهُمْ﴾ منصوبٌ بنزعِ الخافضِ وإفضاءِ الفعلِ إليه، أو مجرورٌ بإضمارِهِ  
مثل: اللهُ لأفعلنَّ.

و«الْجَنَّةُ»: المرَّةُ مِنَ الْجَنِّ، وهو مصدرٌ «جَنَّهُ»: إذا سَتَرَهُ، ومدارُ التركيبِ على  
السَّترِ، سُمِّيَ بها الشَّجَرُ المَظْلُومُ لِاتِّفَافِ أَغْصَانِهِ لِلْمِبَالِغَةِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتُرُ مَا تَحْتَهُ سَتْرَةً  
واحدةً، قال:

كَأَنَّ عَيْنِي فِي غَرْبِي مُقْتَلَةٌ      مِنَ النَّوَاضِحِ تَسْقِي جَنَّةً سُحْقًا<sup>(١)</sup>  
أي: نَحَلًا طَوَالًا، ثُمَّ الْبُسْتَانُ<sup>(٢)</sup> لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَشْجَارِ الْمُتَكَاثِفَةِ الْمَظْلَلَةِ، ثُمَّ دَارُ  
الثَّوَابِ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْجَنَانِ.

وقيل: سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ سَتَرَ فِي الدُّنْيَا مَا أُعِدَّ فِيهَا لِلْبَشَرِ مِنْ أَفْنَانِ النَّعْمِ؛ كَمَا  
قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السَّجْدَةُ: ١٧].

وَجَمْعُهَا وَتَنْكِيرُهَا لِأَنَّ الْجَنَانَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَبْعُ:  
جَنَّةِ الْفَرْدَوْسِ، وَجَنَّةِ عَدْنٍ، وَجَنَّةِ النَّعِيمِ، وَدَارُ الْخُلْدِ، وَجَنَّةُ الْمَأْوَى، وَدَارُ السَّلَامِ،  
وَعِلِّيُّونَ<sup>(٣)</sup>. وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مَرَاتِبٌ وَدَرَجَاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ عَلَى حَسَبِ تَفَاوُتِ  
الْأَعْمَالِ وَالْعُمَالِ.

(١) البيت لزهير. انظر: «الديوان» بشرح الشنتمري (ص: ٣٥). (في غربي) خبر (كأن)، رجل مقتل:  
مَجْرُبٌ، والمَقْتَلَةُ: الناقَةُ المَذْلَلَةُ. والغَرْبان: الدلوَان الضخمان، والناضح: البعير يُسْقَى عليه.  
وتخصيص النواضح والمقتلة لأنها تُخرج الدلو ملآن بخلاف الصعبة فإنها تنفر فيسيل الماء من  
نواحي الغرب فلا يبقى منه إلا صباية. والسحوق من النخيل: الطويلة، والجمع: سُحُقٌ، وأراد بالجنة  
النخل لأنها أحوج إلى الماء، والطوال منها أكثر احتياجاً من القصار. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٥٣).

(٢) قوله: «ثم البستان» عطف على قوله: «الشجر المظلل»، وكذا قوله الآتي: «ثم دار الثواب».

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١٢٣) عن ابن عباس، وعزاه الحليمي في «المنهاج» (٤٧٧) إلى وهب  
وغيره باختلاف في بعض أسماء الجنان.

وَاللَّامُ تَدُلُّ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِمْ إِيَّاهَا لِأَجْلِ مَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ لَا لِذَاتِهِ<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ لَا يَكْفِي النَّعَمَ السَّابِقَةَ فَضْلاً مِنْ أَنْ يَقْتَضِيَ ثَوَابًا وَجْزَاءً فِيمَا يُسْتَقْبَلُ، بَلْ بِجَعْلِ الشَّارِعِ وَمُقْتَضَى وَعْدِهِ، وَلَا عَلَى الْإِطْلَاقِ<sup>(٢)</sup>، بَلْ بِشَرْطِ أَنْ يَسْتَمِرَّ عَلَيْهِ حَتَّى يَمُوتَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ، فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] وَقَوْلِهِ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُقَيَّدْ هَاهُنَا اسْتِغْنَاءً بِهَا.

﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾؛ أَي: مِنْ تَحْتِ أَشْجَارِهَا كَمَا تَرَاهَا جَارِيَةً تَحْتَ الْأَشْجَارِ النَّابِتَةِ عَلَى شَوَاطِئِهَا، وَعَنْ مَسْرُوقٍ: أَنْهَارُ الْجَنَّةِ تَجْرِي فِي غَيْرِ أَخْدُودٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «لأجل ما ترتب عليه من الإيمان والعمل الصالح» فاعل «ترتب» ضمير الاستحقاق، وضمير «عليه» لـ«ما»، و«من الإيمان... الخ» بيان لـ«ما»؛ أَي: لأجل ما ترتب عليه الاستحقاق من الإيمان والعمل الصالح. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣١).

وقوله: «لا لذاتهما» رد على المعتزلة الذين زعموا أن عليّة الإيمان والعمل الصالح الاستحقاق المذكور لذاتهما، على معنى أنهما يقتضيان لذاتهما أن يثاب من اتّصف بهما بثواب الجنات المذكورة، فردّه المصنف بأنه ليس عليّة الإيمان والعمل الصالح لذلك الاستحقاق لذاتهما، بل هي بجعل الشارع ومقتضى وعده، وما يأتي به المؤمن من الطاعات فإنما هو شكر للمنعيم عليه على ما منحه من النعم السابقة، وما أتى به من العمل لا يكافئ تلك النعم فضلاً عن أن يستحق به فيما يستقبل ثواباً زائداً، وما يعطاه في دار الجزاء فإنما هو محض فضل الله وإحسانه إنجازاً لما وعد به الشاكرين. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٢٣).

(٢) قوله: «ولا على الإطلاق» عطف على قوله: «لا لذاته». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣١).

(٣) رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٤٩٠)، وهناد في «الزهد» (٩٥)، والطبري في «تفسيره»

(١/ ٣٨٤)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٢٩٢).





ينقطع»، فإنَّكَ لا تعني به العينَ المشاهدةَ منه، بل النَّوعَ المعلومَ المستمِرَّ بتعاقبِ جَرَيَانِهِ وإنْ كَانَتْ الإِشَارَةُ إِلَى عَيْنِهِ، فالمعنى: هَذَا مِثْلُ الَّذِي، وَلَكِنْ لَمَّا اسْتَحْكَمَ الشَّبْهُ بَيْنَهُمَا جُعِلَ ذَاتُهُ ذَاتَهُ؛ كَقَوْلِكَ: أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ.

﴿مِنْ قَبْلُ﴾: مِنْ قَبْلِ هَذَا فِي الدُّنْيَا، جَعَلَ ثَمَرَ الْجَنَّةِ مِنْ جَنْسِ ثَمَرِ الدُّنْيَا لَتَمِيلَ النَّفْسُ إِلَيْهِ أَوَّلَ مَا رَأَتْ؛ فَإِنَّ الطَّبَاعَ مَائِلَةٌ إِلَى الْمَأْلُوفِ مُتَنَفِّرَةٌ عَنْ غَيْرِهِ، وَتَبَيَّنَ لَهَا مَزِيدُهُ وَكُنْهُ النَّعْمَةِ فِيهِ، إِذْ لَوْ كَانَ جَنْسًا لَمْ يُعْهَدْ ظَنُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ.

أَوْ فِي الْجَنَّةِ لِأَنَّ طَعَامَهَا مُتَشَابِهُ الصُّورَةِ، كَمَا حُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ أَحَدَهُمْ يُؤْتَى بِالصَّخْفَةِ فَيَأْكُلُ مِنْهَا، ثُمَّ يُؤْتَى بِأُخْرَى فَيَرَاهَا مِثْلَ الْأُولَى فَيَقُولُ ذَلِكَ، فَيَقُولُ الْمَلِكُ: كُلْ فَاللَّوْنُ وَاحِدٌ وَالطَّعْمُ مُخْتَلِفٌ<sup>(١)</sup>.

أَوْ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ لَيَتَنَاوَلُ الثَّمَرَ لِيَأْكُلَهَا، فَمَا هِيَ وَاصِلَةٌ إِلَى فِيهِ حَتَّى يَبْدُلَ اللَّهُ مَكَانَهَا مِثْلَهَا»<sup>(٢)</sup>، فَلَعَلَّهُمْ إِذَا رَأَوْهَا عَلَى الْهَيْئَةِ الْأُولَى قَالُوا ذَلِكَ.

وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ لِمَحَافَظَتِهِ عَلَى عَمُومِ ﴿كُلَّمَا﴾، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَرْدِيدِهِمْ هَذَا الْقَوْلَ كُلَّ مَرَّةٍ رُزِقُوا، وَالِدَّاعِي لَهُمْ إِلَى ذَلِكَ قَرُطُ اسْتِغْرَابِهِمْ وَتَبَجُّحِهِمْ<sup>(٣)</sup> بِمَا وَجَدُوا مِنْ التَّفَاوُتِ الْعَظِيمِ فِي اللَّذَّةِ وَالتَّشَابُهِ الْبَلِيغِ فِي الصُّورَةِ.

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٩٨). ورواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٤١٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»

(١/ ٦٧)، من قول يحيى بن أبي كثير.

(٢) قطعة من حديث طويل رواه الحاكم في «المستدرک» (٨٣٩٠) عن ثوبان رضي الله عنه، وصححه.

(٣) في هامش نسخة الخيالي: «بجيم قبل الحاء الفرح والسرور». وكذا كتب فوقها في نسخة التفزازاني.

﴿وَأَتُوا بِهِمْ مَّتَشَبِهَهَا﴾ اعتراض يُقَرَّرُ ذَلِكَ، وَالضَّمِيرُ عَلَى الْأَوَّلِ رَاجِعٌ إِلَى مَا رُزِقُوا فِي الدَّارَيْنِ، فَإِنَّهُ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَأَلَلَهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]؛ أَي: بِجَنَسِي الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ، وَعَلَى الثَّانِي إِلَى الرِّزْقِ.

فَإِنْ قِيلَ: التَّشَابُهُ هُوَ التَّمَاثُلُ فِي الصِّفَةِ، وَهُوَ مَفْقُودٌ بَيْنَ ثَمَرَاتِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَ فِي الْجَنَّةِ مِنْ أَطْعَمَةِ الدُّنْيَا إِلَّا الْأَسْمَاءُ<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: التَّشَابُهُ بَيْنَهُمَا حَاصِلٌ فِي الصُّورَةِ الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْأَسْمَاءِ دُونَ الْمَقْدَارِ وَالطَّعْمِ، وَهُوَ كَافٍ فِي إِطْلَاقِ التَّشَابُهِ.

هَذَا، وَإِنَّ لِلآيَةِ مَحْمَلًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ مُسْتَلَذَّاتِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِي مُقَابَلَةِ مَا رُزِقُوا فِي الدُّنْيَا مِنَ الْمَعَارِفِ وَالطَّاعَاتِ مُتَفَاوِتَةٌ فِي اللَّذَّةِ بِحَسَبِ تَفَاوُتِهَا<sup>(٢)</sup>، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ ﴿هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا﴾ ثَوَابِهِ، وَمِنْ تَشَابُهِهِمَا تَمَاثُلُهُمَا فِي الشَّرَفِ وَالْمَزِيَّةِ وَعِلْوِ الطَّبَقَةِ، فَيَكُونُ هَذَا فِي الْوَعْدِ نَظِيرَ قَوْلِهِ: ﴿ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٥] فِي الْوَعْدِ.

﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ مِمَّا يُسْتَقْدَرُ مِنَ النَّسَاءِ وَيُذَمُّ مِنْ أَحْوَالِهنَّ؛ كَالْحَيْضِ وَالدَّرَنِ وَدَنَسِ الطَّبِيعَةِ وَسُوءِ الْخُلُقِ، فَإِنَّ التَّطْهِيرَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْأَجْسَامِ وَالْأَخْلَاقِ وَالْأَفْعَالِ.

(١) رَوَاهُ هِنَادٌ فِي «الزهد» (٣)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٣٩٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»

(٢٦٠)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٣٣٢).

(٢) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «تَفَاوُتُهُمَا».

وَقُرِئَ: «مُطَهَّرَاتٌ»<sup>(١)</sup> وهما لغتان فصيحتان، يقال: النساءُ فَعَلَتْ وفَعَلْنَ، وهُنَّ فاعلةٌ وفواعِلٌ، قال:

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالذُّخَانِ تَقَنَّعَتْ      واستعجلتْ نَصَبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ<sup>(٢)</sup>  
فالجمعُ على اللَّفْظِ، والإفرادُ على تأويل الجماعة.

و: «مُطَهَّرَةٌ» بتشديد الطاء وكسر الهاء<sup>(٣)</sup>، بمعنى: مُتَطَهَّرَةٌ.

و«مُطَهَّرَةٌ» أبلغ من «طَاهِرَةٌ» و«مُتَطَهَّرَةٌ»؛ للإشعارِ بأنَّ مُطَهَّرًا طَهَّرُهُنَّ، وليسَ هو إِلَّا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ.

و«الزَّوْجُ» يقالُ للذكرِ والأنثى، وهو في الأصلِ لِمَا له قرينٌ من جنسه كزوج الخُفِّ.

(١) انظر: «الكشاف» (٢٠٠ / ١)، و«البحر» (٣٢٠ / ١)، عن زيد بن عليٍّ. وذكرها أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» (٤٤٥ / ١) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ٣٨٨)، وبشرح التبريزي (٢١٣ / ١)، ونسب فيه لسلميٍّ - بضم السين وتشديد الياء بلا خلاف بين الرواة كما قال البكري في «اللاحي» (٢٦٧ / ١) - بن ربيعة بن زَبَّان بن عامر من بني ضَبَّة شاعر جاهلي. وهكذا نسب القالي في «الأمالي» (٨١ / ١) نقلًا عن الأصمعي. لكنه في «الأصمعيات» (ص: ١٦٢) منسوب لعلاء بن أرقم، ونسب لعمر بن قميئة بن سعد بن مالك، وهو في ذيل «ديوانه» (ص: ٧٦). والمعنى: وإذا العذارى تولت العمل، واستعجلت نصب القدور على النار، وصبرت على الدخان حتى صار كالقناع لوجهها لتأثير البرد فيها، لكنها لم تصبر على إدراك القدور، فشوت في الملة - وهي الجمر - قدر ما تعلق به نفسها من اللحم، وخص العذارى بالذكر لفرط حيائهن وتصونهن عن كثير مما يتبدل فيه غيرهن، وجعل (نصب القدور) مفعولًا (استعجلت) على المجاز والسعة. ويجوز أن يكون المراد: استعجلت غيرها بنصب القدور وفي نصبها، فحذف. وجواب (إذا) في البيت بعده. عن المرزوقي والتبريزي.

(٣) انظر: «الكشاف» (٢٠٠ / ١)، و«البحر» (٣٢١ / ١)، عن عبيد بن عمير.

فإن قيل: فائدة المطعوم هو التَّغْذِي ودفع ضرر الجوع، وفائدة المنكوح النَّوَالِدُ وحفظ النَّوع، وهي مستغنى عنها في الجنة؟

قلت: مطاعم الجنة ومناكحها وسائر أحوالها إنما تُشارك نظائرها الدنيوية في بعض الصفات والاعتبارات، وتُسمى بأسمائها على سبيل الاستعارة والتَّمثِيل، ولا تشاركها في تمام حقيقتها حتى تستلزم جميع ما يلزمها وتُفيد عين فائدتها.

﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: دَائِمُونَ، و«الْخُلْدُ» و«الْخُلُودُ» في الأصل: الثَّباتُ المديدُ دَامَ أم لم يَدُمْ، ولذلك قيل للأثافي والأحجار: خوالد<sup>(١)</sup>، وللجزء الذي يبقى من الإنسان على حاله ما دامَ حَيًّا: خَلَدَ<sup>(٢)</sup>، ولو كَانَ وَضَعُهُ لِلدَّوَامِ كَانَ التَّقْيِيدُ بِالتَّابِيدِ في قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧] لغوا، واستعماله حيث لا دوام - كقولهم: «وقف مخلد» - يُوجِبُ اشتراكاً أو مجازاً، والأصلُ ينفيهما، بخلاف ما لو وُضِعَ لِلأَعَمِّ منه<sup>(٣)</sup>،

(١) قوله: «ولذلك قيل للأثافي والأحجار: خوالد»؛ لبقائها بعد دروس الأطلال، و«الأثافي» بمثلثة: الأحجار التي تُنصَّب وتُجَعَّلُ الْقَدْرُ عليها، جمع أَثْفِيَةٍ بضم الهمزة، وقد تُكسَّر، وذلك شاهد للخلود غير الدائم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣٩). وانظر: «الصحاح» (مادة: خلد)، و«القاموس» (مادة: نفي).

(٢) وذلك الجزء هو قلب الإنسان فإن الإنسان لا ينفك عنه ما دام حَيًّا. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤٣٦/١).

(٣) قوله: «والأصل»؛ أي: وهو وضعُ الخلود للثبات «ينفيهما»؛ أي: الاشتراك والمجاز؛ لكونه موضوعاً للقدْر المشترك بين الأمرين، فهو مشترك معنوي كما أشار إليه بقوله: «بخلاف ما لو وضع للأعم منه...»، وضمير «منه» و«فيه» راجع إلى ما لا دوام له، المفهوم من قوله: «حيث لا دوام»، ويجوز رجوعه إلى ما له دوام. «بذلك الاعتبار»؛ أي: باعتبار كونه ثابتاً مديداً. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣٩).

فاستعمل فيه بذلك الاعتبار<sup>(١)</sup> كإطلاق الجسم على الإنسان، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِلشَّرِّ مِن قَبْلِكَ الْخَلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ولكن المراد به الدوام هاهنا عند الجمهور؛ لما يشهد له من الآيات والسُنَنِ.

فإن قيل: الأبدان مركبة من أجزاء متضادة كيميائية معرضة للاستحالات المؤدية إلى الانفكاك والانحلال، فكيف يُعقل خلوقها في الجنان؟

قلت: إنه تعالى يعيدها بحيث لا يَعتَوِرُها الاستحالة، بأن يجعل أجزاءها مثلاً متقاومة في الكيفية<sup>(٢)</sup> متساوية في القوة، لا يَفْوَى شيءٌ منها على إحالة الآخر، متعاقبة متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض كما يُشاهد في بعض المعادن. هذا، وإن قياس ذلك العالم وأحواله على ما نجده ونشاهدُه من نقص العقل وضعف البصيرة<sup>(٣)</sup>.

واعلم أنه لما كان معظم اللذات الحسية مقصّوراً على المساكين والمطاعم والمناجح على ما دلّ عليه الاستقراء، وكان ملاك ذلك كله الثبات والدوام، فإن كلَّ نعمة جليّة إذا قارنَها خوف الزوال كانت مُنْغَصَّة غير صافية من شوائب الألم = بشر المؤمنين بها، ومثل ما أعدّ لهم في الآخرة بأبهى ما يُستلذُّ به منها، وأزال عنهم خوف الفوات بوعد الخلود؛ ليدلّ على كمالهم في التَّعَمُّعِ والسُّرُورِ.

(١) قوله: «بذلك الاعتبار»؛ أي: باعتبار كونه ثابتاً مديداً، كما تقدم في «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣٩)، وقال شيخ زاده: أي: باعتبار كونه للأعم، وكذا قال القونوي. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٣٦)، و«حاشية القونوي» (٢/ ٥١٦).

(٢) قوله: «بأن يجعل أجزاءها مثلاً متقاومة في الكيفية»؛ أي: بأن يجعل أجزاءها بحيث تقاوم كيفية كلِّ جزء كيفية الأجزاء الباقية ولا تتفعل عنها. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٣٧).

(٣) قوله: «من نقص العقل...» خبر «إن». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٤٠).

(٢٦) - ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ لَمَّا كَانَتْ الْآيَاتُ السَّابِقَةُ مُتَضَمِّنَةً لِأَنْوَاعٍ مِنَ التَّمثِيلِ، عَقَّبَ ذَلِكَ بَيَانِ حُسْنِهِ وَمَا هُوَ الْحَقُّ لَهُ وَالشَّرْطُ فِيهِ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ عَلَى وَفْقِ الْمَثَلِ لَهُ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا التَّمثِيلُ فِي الْعِظَمِ وَالصَّغَرِ وَالْخَسَّةِ وَالشَّرَفِ دُونَ الْمَثَلِ؛ فَإِنَّ التَّمثِيلَ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ لِكَشْفِ الْمَعْنَى الْمَثَلِ لَهُ وَرَفْعِ الْحِجَابِ عَنْهُ، وَإِبْرَازِهِ فِي صُورَةِ الْمَشَاهِدِ الْمَحْسُوسِ؛ لِيُسَاعِدَ فِيهِ الْوَهْمُ الْعَقْلَ وَيَصَالِحَهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْمَعْنَى الصَّرْفَ إِنَّمَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ مَعَ مَنَازَعَةٍ مِنَ الْوَهْمِ؛ لِأَنَّ مِنْ طَبْعِهِ الْمَيْلَ إِلَى الْحَسِّ<sup>(١)</sup> وَحَبَّ الْمَحَاكَاةِ.

وَلِذَلِكَ شَاعَتْ الْأَمْثَالُ فِي الْكُتُبِ الْإِلَهِيَّةِ، وَفَشَتْ فِي عِبَارَاتِ الْبُلْغَاءِ وَإِشَارَاتِ الْحُكَمَاءِ، فَيُمَثِّلُ الْحَقِيرُ بِالْحَقِيرِ كَمَا يُمَثِّلُ الْعَظِيمُ بِالْعَظِيمِ وَإِنْ كَانَ الْمَثَلُ أَعْظَمَ مِنْ كُلِّ عَظِيمٍ، كَمَا مَثَّلَ فِي الْإِنْجِيلِ غُلَّ الصَّدْرِ بِالنُّخَالَةِ، وَالْقُلُوبُ الْقَاسِيَةُ بِالْحَصَاةِ، وَمَخَاطَبَةُ السُّفَهَاءِ بِإِثَارَةِ الزَّنَابِيرِ.

وَجَاءَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: «أَسْمَعُ مِنْ قُرَادٍ»<sup>(٢)</sup>، وَ«أَطْيَشُ مِنْ فَرَّاشَةٍ»<sup>(٣)</sup>، وَ«أَعَزُّ مِنْ مُخِّ الْبَعُوضِ»<sup>(٤)</sup>.

لَا مَا قَالَتِ الْجَهْلَةُ مِنَ الْكُفَّارِ لَمَّا مَثَّلَ اللَّهُ تَعَالَى حَالَ الْمُنَافِقِينَ بِحَالِ الْمُسْتَوْقِدِينَ

(١) قوله: «الميل إلى الحسن»؛ أي: أن الوهم يميل إلى الصور المحسوسات والمحاكاة والمشابهة والمقايسة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٣٧). ووقع في نسخة التفزازاني: «ميل الحسن».

(٢) انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٣٦٠)، و«جمهرة الأمثال» للعسكري (١/ ٥٣١)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٣٤٩).

(٣) انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٣٧٤)، و«جمهرة الأمثال» (٢/ ٢٣)، و«مجمع الأمثال» (١/ ٤٣٨). قال العسكري والميداني: لأنها تلقي نفسها في النار.

(٤) انظر: «جمهرة الأمثال» (٢/ ٣٣)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ٥٤).

وأصحابِ الصَّيْبِ، وعبادة الأصنام في الوهنِ والضعفِ بيَّتِ العنكبوتِ، وجعلَهَا أَقْلَ من الذُّبابِ وأخسَّ قَدْرًا منه: اللهُ أَعلى وأَجْلُ من أن يضربَ الأمثالَ ويذكرُ الذُّبابَ والعنكبوتَ.

وأيضًا لَمَّا أرشدَهُم إلى ما يَدُلُّ على أنَّ المتحدَّى بِهِ وَحْيٍ مُنَزَّلٌ، وَرَتَّبَ عَلَيْهِ وَعِيدَ مَنْ كَفَرَ بِهِ وَوَعْدَ مَنْ آمَنَ بِهِ بعدَ ظُهُورِ أمرِهِ، شرَعَ في جوابِ ما طَعَنُوا بِهِ فِيهِ، فقالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾؛ أي: لا يتركُ ضربَ المثلِ بالبعوضةِ تَرَكَ مَنْ يَسْتَحْيِي أن يُمَثَّلَ بِهَا لحقارتِها.

و«الحياءُ»: انقباضُ النَّفسِ عن القبيحِ مخافةَ الذَّمِّ، وهو الوسطُ بين «الوقاحةِ» التي هي الجراءةُ على القبائحِ وعدمُ المبالاةِ بِهَا و«الخجلِ» الَّذِي هو انحصارُ النَّفسِ عن الفعلِ مُطلقًا.

واشتقاقُهُ منَ «الحياةِ»؛ فَإِنَّهُ انكسارُ يعتري القوَّةَ الحيوانِيَّةَ فيردُّهَا عن أفعالِهَا، فقيَلُ: «حَيِّي الرَّجُلُ» كما قِيلَ: «نَيْسِي» و«حَشِييَ» إِذَا اعتَلَّتْ نَسَاءُهُ وَحَشَاءُهُ.

وَإِذَا وُصِفَ بِهِ الْبَارِي تَعَالَى كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ اللَّهَ يَسْتَحْيِي مِنْ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ أَنْ يُعَذِّبَهُ»<sup>(١)</sup>، وَ: «إِنَّ اللَّهَ حَيِّيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ الْعَبْدُ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا حَتَّى يَضَعَ فِيهِمَا خَيْرًا»<sup>(٢)</sup> فالمرادُ بِهِ: التَّركُ اللَّازِمُ لِلانقباضِ؛ كَمَا

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٢٨٦) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤٩ / ١٠): فيه صالح بن راشد وثقه ابن حبان وفيه ضعف، وبقي رجاله ثقات.

(٢) رواه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٨٧٢)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣١٣ / ٨). قال الترمذي: حسن غريب، ورواه بعضهم ولم يرفعه.

قلت: يشير بذلك إلى ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧١٤) موقوفًا على سلمان رضي الله عنه. وقوله: «حتى يضع فيهما خيرًا» لم يرد عند أبي داود والترمذي وابن ماجه. ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٦٤٨) من حديث أنس رضي الله عنه.



أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ رَحْمَتِهِ وَغَضَبِهِ إِصَابَةُ الْمَعْرُوفِ وَالْمَكْرُوهِ اللَّازِمَيْنِ لِمَعْنِيَّتَيْهِمَا، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ مَنْ يَصِفُ إِبِلًا:

إِذَا مَا اسْتَحْيَنَ الْمَاءَ يَعْزِضُ نَفْسَهُ كَرَعَنْ بِسَبَبٍ فِي إِنْاءٍ مِنَ الْوَرْدِ<sup>(١)</sup>  
وَأِنَّمَا عَدَلَ بِهِ عَنِ التَّرْكِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّمْثِيلِ وَالْمَبَالِغَةِ.

وَتَحْتَمِلُ الْآيَةُ خَاصَّةً أَنْ يَكُونَ مَجِيئُهُ عَلَى الْمَقَابِلَةِ لِمَا وَقَعَ فِي كَلَامِ الْكُفْرَةِ. وَضَرْبُ الْمَثَلِ: اعْتِمَالُهُ؛ مِنْ «ضَرْبِ الْخَاتَمِ»، وَأَصْلُهُ: وَقَعَ شَيْءٌ عَلَى آخَرٍ. وَ﴿أَنْ﴾ بِصِلَتِهَا مَخْفُوضُ الْمَحَلِّ عِنْدَ الْخَلِيلِ بِإِضْمَارِ «مِنْ»، مَنْصُوبٌ بِإِفْضَاءِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِهَا عِنْدَ سَيِّوِيهِ<sup>(٢)</sup>.

و«مَا» إِبْهَامِيَّةٌ تَزِيدُ لِلنَّكْرَةِ إِبْهَامًا وَشِيَاعًا، وَتَسُدُّ عَنْهَا طَرُقَ التَّقْيِيدِ؛ كَقَوْلِكَ: أَعْطِنِي كِتَابًا مَا، أَيْ: أَيَّ كِتَابٍ كَانَ، أَوْ مَزِيدَةٌ لِلتَّأَكِيدِ؛ كَأَلْتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وَلَا نَعْنِي بِالْمَزِيدِ: اللَّغْوُ الضَّائِعُ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ كُلَّهُ هَدَى

(١) البيت للمتنبي، وهو في «ديوانه» (١٦٥/٢)، و«قشر الفسر» للزوزني (١٥٤/١)، و«اللامع العزيزي» لأبي العلاء (ص: ٤٥٤)، و«المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب» لأبي العباس الأزدي (٩٢/١). ورواية الديوان: (استجبن). وذكر الشهاب في «الحاشية» (٨٥/٢) أن رواية المصنف بناء على ما رواه ابن جني في شرحه من أنه (استحين) بمهملتين من الاستحياء، و(بيبت) في هذه الرواية بسين وباء وتاء، وهو الجدل النقي المدبوغ، ومنه النعال السَّبْتِيَّة، واستعير هنا لمشافر الإبل لنقاها ولينها، يقول: إذا مَرَّتْ هذه الإبل بالمياه والغدران التي غادرتها السيول لكثرتها صارت كأنها تعرض نفسها على الإبل، يصف كثرة مياه الأمطار في طريقه وأنه أينما ذهب رأى الماء يجري فكأنه يسعى لإبله ليعرض نفسه عليها فالإبل تستحي من ردّه لكثرة عرضه نفسه عليها فتكرك فيه بمشافر كالسبت، والأرض المنبتة للأزهار كإناء من الورد ممتلئ ماء، وإن كان لا عرض هناك ولا استحياء في الحقيقة، و(كرعن): شربن، وأصله: الحيوان يُدْخِلُ أَكْرَاعَهُ حِينَ يَخُوضُ الْمِيَاهَ لِيَشْرَبَ مِنْهَا.

(٢) انظر: «شرح الكافية» لابن مالك (٢/ ٦٣٣ - ٦٣٤).

وَيَبَّانٌ، بل ما لم يُوضَّع لمعنى يُرادُّ منه، وإنما وُضِعَتْ لأنْ تُذَكَّرَ مع غيره<sup>(١)</sup> فتُفِيدَ له وثاقَةً وقُوَّةً، وهو زيادةٌ في الهدى غيرُ قَادِحٍ فيه<sup>(٢)</sup>.

و﴿بَعُوضَةً﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿مَثَلًا﴾، أو مفعولٌ لـ﴿يَضْرِبُ﴾، و﴿مَثَلًا﴾ حالٌ تقدَّمت عليه لأنها نكرة، أو هُما مفعولاهُ لتضمُّنِهِ معنى الجعلِ.

وَقُرِئَتْ بِالرَّفْعِ<sup>(٣)</sup> على أَنَّهُ خبرٌ مبتدأ، وَعَلَى هَذَا تَحْتِمِلُ ﴿مَا﴾ وَجُوهًا أُخَرَ: أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً حُذِفَ صَدْرُ صَلَاتها كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ»<sup>(٤)</sup> [الأنعام: ١٥٤]،.....

(١) كلمة: «غيره» كذا في النسخ، ومثله عند الشيخ زكريا الأنصاري وقال: لو قال: «مع غيرها» كان أنسب بـ«وضعت». قلت: قد جاءت كذلك - أي: «غيرها» - في حواشي شيخ زاده (١/٤٤٦)، والشهاب، والقونوي (٣/٢٣).

(٢) أي: غير قَادِحٍ في كون القرآن هدى، وقوله: «زيادة في الهدى» إشارة لقوله: «فإن القرآن كله هدى وبيان»؛ أي: هذه الكلمات وإن عبر عنها بالزائدة لكنها بإفادتها الوثاقة والقوة تزيد في هدى القرآن وبيانه، فليست حال كونها زائدة قَادِحَةً فيه كما توهم بعضهم، وفي كلامه رد مبطن على الإمام الذي نقل قول أبي مسلم الأصفهاني في نفي كونها زائدة: «مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ زِيَادَةٌ وَلَغْوٌ» وصححه معللاً ذلك: بأنَّ الله تعالى وَصَفَ الْقُرْآنَ بِكَوْنِهِ هَدًى وَبَيَانًا، وَكَوْنُهُ لَغَوًا يُنَافِي ذَلِكَ. انظر: «تفسير الرازي» (٢/٣٦٣).

(٣) قرأ بها جماعة منهم العجاج ورؤبة والأصمعي عن نافع. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١٢)، و«المحتسب» لابن جني (١/٦٤)، و«الكامل» للذهلي (ص: ٤٨٢)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٥٦).

(٤) برفع «أَحْسَنُ» على أَنَّهُ خبرٌ مبتدأ محذوف، أما على قراءة الفتح على أَنَّهُ فعلٌ ماضٍ فلا حذف، كما قال القونوي في «حاشيته» (٣/٢٦)، وقد نُسِبَتْ قِرَاءَةُ الرَّفْعِ لِيَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ وَالْحَسَنِ وَالْأَعْمَشَ. انظر: «المحتسب» لابن جني (١/٢٣٤)، و«إتحاف فضلاء البشر» في القراءات الأربعة عشر (ص: ٢٧٧).

وموصوفة بصفة كذلك<sup>(١)</sup>، ومحلها النَّصْبُ بالبدلية على الوجهين، واستفهامية هي المبتدأ؛ كأنه لما ردَّ استبعادهم ضَرَبَ الله الأمثال، قال بعده: ما البعوضةُ فما فوقها حتى لا يضرب به المثل؟ بل له أن يمثل بما هو أحقر من ذلك، ونظيره: فلان لا يبالي بما يهب، ما دينارٌ وديناران؟

و«الْبَعُوضُ»: فَعُولٌ مِنَ «الْبَعْضِ»، وهو الْقَطْعُ؛ كـ«الْبَضْع» و«العَضْبِ»، غلبَ على هذا النوع كـ«الْخُمُوشِ».

﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ عطفٌ على ﴿بَعُوضَةً﴾، أو ﴿مَا﴾ إِنْ جُعِلَتْ اسْمًا، ومعناه: فَمَا زَادَ عَلَيْهَا فِي الْجَنَّةِ كَالذُّبَابِ وَالْعَنْكَبُوتِ، كأنه قصدَ به ردَّ ما استنكروه، والمعنى: أَنَّهُ لَا يَسْتَحْيِي ضَرْبَ الْمَثَلِ بِالْبَعُوضِ فَضْلًا عَمَّا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، أو فِي الْمَعْنَى<sup>(٢)</sup> الَّذِي جُعِلَتْ فِيهِ مَثَلًا، وَهُوَ الصَّغَرُ وَالْحَقَارَةُ كَجَنَاحِهَا، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَرَبَهُ مَثَلًا لِلدُّنْيَا. ونظيره فِي الْإِحْتِمَالَيْنِ مَا رُوِيَ: أَنَّ رَجُلًا بَمَنَى خَرَّ عَلَى طُنْبٍ فُسْطَاطٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُشَاكُ شَوْكَةً فَمَا فَوْقَهَا إِلَّا كُتِبَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ وَمُحِيتَ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ»<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ مَا تَجَاوَزَ الشَّوْكََةَ فِي الْأَلَمِ كَالْخُرُورِ، أَوْ مَا زَادَ عَلَيْهَا فِي الْقَلَّةِ كَنَخْبَةِ النَّمْلَةِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا أَصَابَ الْمُؤْمِنَ مِنْ مَكْرُوهٍ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَخَطَايَاهُ حَتَّى نَخْبَةِ النَّمْلَةِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «وموصوفة بصفة كذلك»؛ يعني: حُذِفَ صَدْرُ صِلَةِ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ صِفَةٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٤٦/١).

(٢) عطف على «في الجنة».

(٣) رواه البخاري (٥٦٤٠)، ومسلم (٢٥٧٢)، والترمذي (٩٦٥).

(٤) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٨٥/١): غريب جدًا. وقال الحافظ في «الكافي

الشاف»: لم أجده، وأصل الحديث - دون ما في آخره - مروئي بطرق كثيرة. =

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ «أَمَّا» حَرْفٌ يَفْصُلُ مَا أُجْمِلَ وَيُؤَكِّدُ مَا بِهِ صُدِّرَ، وَيتَضَمَّنُ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَلِذَلِكَ يُجَابُ بِالْفَاءِ، قَالَ سَيَوِيه: «أَمَّا زَيْدٌ فَذَا هَبْ» مَعْنَاهُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزَيْدٌ ذَاهِبٌ<sup>(١)</sup>؛ أَي: هُوَ ذَاهِبٌ لَا مَحَالَةَ وَأَنَّهُ مِنْهُ عَزِيمَةٌ، وَكَانَ الْأَصْلُ دَخُولَ الْفَاءِ عَلَى الْجُمْلَةِ لِأَنَّهَا الْجَزَاءُ، لَكِنْ كَرِهُوا إِيلَاءَهَا حَرْفَ الشَّرْطِ فَأَدْخَلُوا الْخَبَرَ<sup>(٢)</sup> وَعَوَّضُوا الْمَبْتَدَأَ عَنِ الشَّرْطِ لَفْظًا، وَفِي تَصْدِيرِ الْجُمْلَتَيْنِ بِهِ<sup>(٣)</sup> إِحْمَادٌ لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ وَاعْتِدَادٌ بِعِلْمِهِمْ، وَذَمٌّ بَلِيغٌ لِلْكَافِرِينَ عَلَى قَوْلِهِمْ.

وَالضَّمِيرُ فِي ﴿أَنَّهُ﴾ لِلْمَثَلِ، أَوْ لـ ﴿أَنْ يَضْرِبَ﴾.

و﴿الْحَقُّ﴾: الثَّابِتُ الَّذِي لَا يَسُوعُغُ إِنكَارُهُ، يَعُمُّ الْأَعْيَانَ الثَّابِتَةَ وَالْأَفْعَالَ الصَّائِبَةَ وَالْأَقْوَالَ الصَّادِقَةَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: «حَقَّ الْأَمْرُ»: إِذَا ثَبَتَ، وَمِنْهُ: «ثُبُّ مُحَقِّقٍ»: مُحْكَمُ النَّسْجِ.

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾ كَانَ مِنْ حَقِّهِ: وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَعْلَمُونَ؛ لِيُطَابِقَ قَرِينَهُ وَيُقَابَلَ قَسِيمُهُ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ قَوْلُهُمْ هَذَا دَلِيلًا وَاضِحًا عَلَى كَمَالِ جَهْلِهِمْ عَدَلَ إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ لِيَكُونَ كَالْبِرْهَانِ عَلَيْهِ.

= قلت: وروى الخطابي في «غريب الحديث» (٣٢١ / ٢) عن أبي قول: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا تُصِيبُهُ ذَعْرَةٌ وَلَا نَحْبَةٌ نَمْلَةٌ إِلَّا بَذَنِبَ». وفي «النهاية» (٣١ / ١) لابن الأثير: أن الزمخشري رواه بالجيم والخاء. (١) انظر: «الكتاب» (١٣٧ / ٣).

(٢) قوله: (فأدخلوا الخبر)؛ أي: أدخلوا الفاء على الخبر. وكان الأولى: (فأدخلوها)؛ أي الفاء «الخبر» كما عند الشهاب، أو «على الخبر» كما عند الأنصاري. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٤٩ / ١) و«حاشية الخفاجي».

(٣) في نسخة الخيالي: «بها»، والضمير في الحاليين عائد على «أَمَّا» على اعتباره حرفًا وكلمة.

﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

- أن تكون «ما» استفهامية، و«ذا» بمعنى: الذي، وما بعده صلته، والمجموع خبر ﴿مَا﴾.

- وأن تكون «ما» مع «ذا» اسمًا واحدًا - بمعنى: أي شيء؟ - منصوب المحل على المفعولية، مثل: ما أراد الله؟  
والأحسن في جوابه الرفع على الأول والنصب على الثاني؛ ليطابق الجواب السؤال.

و«الإرادة»: نزوع النفس وميلها إلى الفعل بحيث يحملها عليه، وتقال للقوة التي هي مبدأ النزوع، والأول مع الفعل<sup>(١)</sup> والثاني قبله، وكلا المعنيين غير متصورين اتصاف الباري تعالى به، ولذلك اختلف في معنى إرادته:

- فقيل: إرادته لأفعاله أنه غير ساه ولا مكروه، ولأفعال غيره أمره بها، فعلى هذا لم تكن<sup>(٢)</sup> المعاصي بإرادته.

- وقيل: علمه باشمال الأمر على النظام الأكمل والوجه الأصح، فإنه<sup>(٣)</sup> يدعو القادر إلى تحصيله.

- والحق: أنه<sup>(٤)</sup> ترجيح أحد مقدوريه على الآخر وتخصيصه بوجه دون

(١) قوله: «والأول»؛ أي: الإرادة بمعنى الميل والنزوع «مع الفعل»؛ أي: زماناً، وإن كان متقدماً عليه ضرورة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٥٥).

(٢) في نسخة التفتازاني: «لا تكون».

(٣) الضمير في قوله: «فإنه» عائد للعلم؛ أي: العلم يدعو القادر على الأمر المذكور إلى تحصيله. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) قوله: «والحق أنه»؛ أي: معنى الإرادة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٠).

وجه، أو معنى يوجب هذا الترجيح<sup>(١)</sup>، وهو أعم من الاختيار، فإنه ميل مع تفضيل.

وفي ﴿هَذَا﴾ استحقاق واستردال، و﴿مَثَلًا﴾ نصب على التمييز أو الحال؛ كقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الاعراف: ٧٣].

﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ جواب ﴿مَاذَا؟﴾؛ أي: إضلال كثير وإهداء كثير<sup>(٢)</sup>، وضع الفعل موضع المصدر للإشعار بالحدوث والتجدد، أو بيان<sup>(٣)</sup> للجمليتين المصدرتين بـ«أَمَّا»، وتسجيل<sup>(٤)</sup> بأن العلم بكونه حقاً هدى وبيان، وأن الجهل بوجه إirاده والإنكار لحسن موره ضلال وفسق، وكثرة كل واحد من القبيلين بالنظر إلى أنفسهم لا بالقياس إلى مقابلهم؛ فإن المهديين قليلون بالإضافة إلى أهل الضلال، كما قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبا: ١٣].

ويحتمل أن تكون كثرة الضالين من حيث العدد، وكثرة المهديين باعتبار الفضل والشرف، كما قال:

قليل إذا عدوا كثير إذا شُدوا<sup>(٥)</sup>

(١) قوله: «أو معنى» عطف على «ترجيح»؛ أي: أو الإرادة معنى يوجب هذا الترجيح وهذا التخصيص. انظر: حاشية الأنصاري (١/ ٢٥٠).

(٢) قوله: «إضلال كثير وإهداء...» بالرفع والنصب على اختلاف الوجهين في ﴿مَاذَا؟﴾، وجعل الخفاجي النَّصْب محلاً نظر، ولم يرتضه القنوي. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٣/ ٤٢)، و«الخفاجي»، و«القنوي» (٣/ ٤٢).

(٣) قوله: «أو بيان» عطف على قوله: «جواب ﴿مَاذَا؟﴾...».

(٤) قوله: «وتسجيل» عطف على «بيان» عطف تفسير. انظر: حاشية الأنصاري (١/ ٢٥٢).

(٥) انظر: «مفردات الراغب» (ص: ١٣٠)، والبيت للمنتبي، لكن برواية:

وقال:

إِنَّ الْكِرَامَ كَثِيرٌ فِي الْبِلَادِ وَإِنْ قُلُوا كَمَا غَيْرُهُمْ قُلٌ وَإِنْ كَثُرُوا<sup>(١)</sup>  
 ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾؛ أي: الخارجين عن حَدِّ الإيمان، كقوله تعالى:  
 ﴿إِنَّكَ الْمُنْفِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٧] مِنْ قَوْلِهِمْ: «فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ عَنْ قَشْرِهَا» إِذَا خَرَجَتْ، وَأَصْلُ «الْفِسْقِ»: الْخُرُوجُ عَنِ الْقَصْدِ، قَالَ رُوْبَةُ:  
 فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرًا<sup>(٢)</sup>

والفاسق في الشرع: الخارج عن أمر الله بارتكاب الكبيرة، وله درجاة ثلاث:  
 الأولى: التغابي، وهو أن يرتكبها أحياناً مُستقبِحاً إيّاها.  
 والثانية: الانهماك، وهو أن يعتاد ارتكابها غير مُبالٍ بها.  
 والثالثة: الجحود، وهو أن يرتكبها مُستصوباً إيّاها، فإذا شارف هذا المقام وتخطى خططه<sup>(٣)</sup> خلع ربة الإيمان من عنقه ولا بس الكفر، وما دام هو في

= ثقال إذا لاقوا خفاف إذا دعوا كثير إذا شدوا قليل إذا غدوا  
 انظر: «ديوان المتنبي» (٩٢/٢)، و«أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه» للثعالبي (ص: ٣٤)، و«يتيمة الدهر» له (١٤٣/١)، و«اللامع العزيزي» للمعري (ص: ٣٤٩)، و«الحماسة المغربية» (١/٧٠١).  
 (١) نسب البيت لأبي تمام، كما في «العقد» لابن عبد ربه (١/٢٣٧)، و«شرح ديوان المتنبي» للعكبري (٢/١٥٥)، و«الدر الفريد» للمستعصمي (٤/٤٤١).  
 (٢) عزا لروبة أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١/٤٠٦)، وابن الأثير في «الزاهر» (١/١٢٠)، والطبري في «تفسيره» (١٥/٢٩١)، وهو في ملحق «ديوانه» (ص: ١٩٠)، وعزي في «الكتاب» (٩٤/١) للعجاج.  
 (٣) قوله: «وتخطى خططه» بكسر الخاء؛ أي: تجاوز بقاعه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢٥٣).

درجة التغابي أو الانهماك فلا يُسَلَّب عنه اسمُ المؤمن<sup>(١)</sup>؛ لا تُصافيه بالتَّصديق الذي هو مُسمًى الإيمان، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْيِسْنَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا﴾ [الحجرات: ٩].

والمعتزلة لما قالوا: الإيمان عبارة عن مجموع التصديق والإقرار والعمل، والكفر تكذيب الحق وجحوده، جعلوه قسماً ثالثاً نازلاً بين منزلتي المؤمن والكافر؛ لمشاركته كل واحد منهما في بعض الأحكام.

وتخصيص الإضلال بهم مُرتباً على صفة الفسق يدلُّ على أنه الذي أعدَّهم للإضلال وأدَّى بهم إلى الضلال به، وذلك<sup>(٢)</sup> لأنَّ كفرهم وعُدولهم عن الحق وإصرارهم بالباطل صرفت وجوه أفكارهم عن حكمة المثل إلى حقارة الممثل به، حتى رسخت به جهالتهم وازدادت ضلالتهم فأنكروه واستهزؤوا به.

وَقُرِئَ: «يُضَلُّ» على البناء للمفعول، و«الفاسقون» بالرفع<sup>(٣)</sup>.

(٢٧) - ﴿الَّذِينَ يَنْفُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ صفة ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ للذم وتقرير الفسق.

و«النقض»: فسْخُ التَّركيب، وأصله في طاقات الجبل، واستعماله في إبطال العهد من حيث إنَّ العهد يُستعار له الجبل لما فيه من ربط أحد المتعاهدين بالآخر، فإن أُطلق مع لفظ الجبل كان ترشيحاً للمجاز، وإن ذُكر مع العهد كان رمزاً إلى ما هو من رَوادفه، وهو أنَّ العهد جبل في ثبات الوصلة بين المتعاهدين، كقولك:

(١) في نسخة الخيالي: «الإيمان».

(٢) إلى الضلال به؛ أي: بالمثل، أو بـ «أَنْ يَضْرِبَ»، وذلك؛ أي: سبب ضلالهم به. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٤).

(٣) قرأ زيد بن علي: «يُضَلُّ بِهِ كَثِيرٌ» وما يُضَلُّ به إلا الفاسقون. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٥٦)، و«الكشاف» (١/ ٢١٥)، و«البحر» (١/ ٣٤٤).



«شَجَاعٌ يَقْتَرِسُ أَقْرَانَهُ»، و«عَالِمٌ يَغْتَرِفُ مِنْهُ النَّاسُ»؛ فَإِنَّ فِيهِ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهُ أَسَدٌ فِي شَجَاعَتِهِ بَحْرٌ بِالنَّظَرِ إِلَى إِفَادَتِهِ.

و«العَهْدُ»: الْمَوْثُوقُ، وَوَضَعُهُ لِمَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُرَاعَى وَيُتَعَهَّدَ كَالْوَصِيَّةِ وَالْيَمِينِ، وَيُقَالُ لِلدَّارِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُرَاعَى بِالرُّجُوعِ إِلَيْهَا، وَالتَّارِيخِ لِأَنَّهُ يُحْفَظُ.

وَهَذَا الْعَهْدُ: إِمَّا الْعَهْدُ الْمَأْخُودُ بِالْعَقْلِ، وَهُوَ الْحِجَّةُ الْقَائِمَةُ عَلَى عِبَادِهِ، الدَّالَّةُ عَلَى تَوْحِيدِهِ وَوَجُوبِ وَجُودِهِ وَصِدْقِ رَسُولِهِ، وَعَلَيْهِ أَوَّلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

أَوِ الْمَأْخُودُ بِالرُّسُلِ عَلَى الْأُمَمِ بَأَنَّهُمْ إِذَا بُعِثَ إِلَيْهِمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ بِالْمُعْجَزَاتِ صَدَّقُوهُ وَاتَّبَعُوهُ وَلَمْ يَكْتُمُوا أَمْرَهُ وَلَمْ يَخَالِفُوا حُكْمَهُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ١٨٧] وَنَظَائِرَهُ.

وَقِيلَ: عَهْدُ اللَّهِ تَعَالَى ثَلَاثَةٌ:

- عَهْدٌ أَخَذَهُ عَلَى جَمِيعِ ذُرِّيَّةِ آدَمَ بَأَن يُقَرُّوا بِرُبُوبِيَّتِهِ.

- وَعَهْدٌ أَخَذَهُ عَلَى النَّبِيِّينَ بَأَن يُقِيمُوا الدِّينَ وَلَا يَتَفَرَّقُوا فِيهِ.

- وَعَهْدٌ أَخَذَهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ بَأَن يُبَيِّنُوا الْحَقَّ وَلَا يَكْتُمُوهُ.

﴿مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ الضَّمِيرُ لِلْعَهْدِ، وَ«الْمِيثَاقُ»: اسْمٌ لِمَا تَقَعُ بِهِ الْوَثَاقَةُ، وَهِيَ الْإِحْكَامُ، وَالْمَرَادُ بِهِ: مَا وَثَّقَ اللَّهُ بِهِ عَهْدَهُ مِنَ الْآيَاتِ وَالْكِتَابِ، أَوْ مَا وَثَّقُوهُ بِهِ مِنَ الْإِلْتِزَامِ وَالْقَبُولِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ.

و﴿مِنْ﴾ لِلْإِبْتِدَاءِ، فَإِنَّ إِبْتِدَاءَ النَّقْضِ بَعْدَ الْمِيثَاقِ.

﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ يَحْتَمِلُ <sup>(١)</sup> كُلَّ قِطْعَةٍ لَا يَرْضَاهَا اللَّهُ تَعَالَى؛

(١) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي وَالطَّبْلَاوِي: «يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ».

كقطع الرَّحِمِ، والإعراضِ عن موالاةِ المؤمنينَ، والتَّفرقةِ بين الأنبياءِ عليهم السَّلامُ والكتبِ في التَّصديقِ، وتركِ الجماعاتِ المفروضةِ، وسائرِ ما فيه رَفْضُ خيرٍ أو تعاطي شرٍّ، فإنه يَقْطَعُ الوُصلةَ بين الله وبين العَبْدِ المقصودةِ بالذَّاتِ من كُلِّ فَضْلٍ وَوَصْلٍ.

و«الأمرُ»: هو القولُ الطَّالِبُ لِلْفِعْلِ، وقيلَ: مع العلوِّ، وقيلَ: مع الاستعلاءِ، وبه سُمِّيَ «الأمرُ» الَّذي هو واحدُ «الأمرِ» تسميةً للمفعولِ بهِ بالمصدرِ، فإنه ممَّا يُؤْمَرُ بهِ<sup>(١)</sup>، كما قيلَ له: شأنٌ، وهو الطَّلَبُ والقَصْدُ، يقالُ: «شَأَنْتُ شَأْنَهُ» إذا قَصَدْتَ قَصْدَهُ.

و«أَنْ يُوصَلَ» يحْتَمِلُ النَّصَبَ والخَفْضَ على أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «مَا» أو ضميره، والثَّاني أَحْسَنُ لفظًا ومعنى.

«وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ» بالمنعِ عن الإيمانِ، والاستهزاءِ بالحقِّ، وقطعِ الوُصْلِ الَّتِي بها نظامُ العالمِ وصلاحيه.

«أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ» الَّذِينَ خَسِرُوا بِإِهْمَالِ الْعَقْلِ عَنِ النَّظَرِ واقتناصِ ما يفيدُهم الحياةَ الأبديةَ، واستبدالِ<sup>(٢)</sup> الإنكارِ والطَّعنِ في الآياتِ بالإيمانِ بها والنَّظَرِ في حقائقها والاقْتِباسِ مِنْ أنوارِها، واشتراءِ النَّقْصِ بالوفاءِ والفسادِ بالصَّلاحِ والعِقَابِ بِالثَّوابِ.

(٢٨) - «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ» استخبارٌ فيه إنكارٌ وتعجيبٌ لكفرهم بإنكارِ الحالةِ الَّتِي يَقَعُ عليها على الطَّرِيقِ البُرْهانيِّ؛ لأنَّ صدوره لا ينفكُ عن حالٍ وصفه،

(١) قوله: «وبه سُمِّيَ الأمرُ الَّذي هو واحدُ الأمور»؛ أي: وهو الشأنُ؛ إذ الأمرُ المصطلحُ عليه جمعُه: أوامرٌ، لا أمورٌ، «فإنه»؛ أي: الأمرُ الَّذي هو واحدُ الأمور «مما يؤمر به» شبه الداعي إليه بأمرٍ يأمر به. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢٥٦).

(٢) قوله: «واستبدالِ» عطف على «إهمال». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢٥٧).

فإذا أنكرَ أن يكونَ لكفرِهِم حالٌ يُوجدُ عليها استلزامُ ذلكِ إنكارَ وجودِهِ، فهو أبلغُ وأقوى في إنكارِ الكفرِ مِن: أتكفرونَ؟ وأوفى لِمَا بعدَهُ مِنَ الحالِ.

والخطابُ مع الَّذِينَ كَفَرُوا؛ لَمَّا وصفَهُم بالكفرِ وسوءِ المقالِ وخُبثِ الفِعالِ خَاطِبُهُم على طريقةِ الالتفاتِ، وَبَيَّحَهُم على كفرِهِم معِ عِلْمِهِم بحالِهِم المقتضيةِ خلافَ ذلكِ، والمعنى: أخبروني على أيِّ حالٍ تكفرونَ ﴿وَكُنْتُمْ أَمُوتًا﴾؛ أي: أجسامًا لا حياةَ لها، عناصرَ وأغذيةَ وأخلاطًا ونُطفًا ومُضغًا مُخلَقَةً وغيرَ مُخلَقَةٍ ﴿فَأَخْيَكُمُ﴾ بخلقِ الأرواحِ ونَفْخِها فيكم، وإِنَّمَا عَطَفَهُ بالفاءِ لَأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بما عَطَفَ عليه غيرُ مُتراخٍ عنه بخلافِ البَوَاقِي.

﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ عندَ تقضيِ آجالِكُم، ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ بالشُّورِ يومَ نَفْخِ الصُّورِ، أوَ للسُّؤالِ في القبورِ، ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تَرْجَعُونَ﴾ بعدَ الحشرِ، فيجازيكم بأعمالِكُم، أو: تُنْشَرُونَ إليه مِن قبورِكُم للحسابِ، فما أعجبَ كفرَكُم معِ عِلْمِكُم بحالِكُم هذه!

فإن قيل: إنَّ عِلْمُوا أَنَّهُم كانوا أَمْواتًا فَأَحْيَاهُم ثُمَّ يُمِيتُهُم، لم يعلموا أَنَّهُ يُحْيِيهِم ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ؟

قلت: تمكُّنُهُم من العلمِ بهما لِمَا نُصِبَ لَهُم من الدلائلِ منزَّلٍ منزلةَ عِلْمِهِم في إِزاحةِ العُذرِ، سَيِّما وفي الآيةِ تنبيهٌ على ما يَدُلُّ على صِحَّتِهِما، وهو أَنَّهُ تعالى لَمَّا قَدَّرَ أَنَّ أَحْيَاهُمْ أَوْ لَا قَدَرَ أَنَّ يَحْيِيَهُم ثانيًا، فإنَّ بَدْءَ الخلقِ ليسَ بأهونَ عليه مِن إِعادَتِهِ.

أو مع القِبيلين<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّهُ سُبْحانَهُ لَمَّا بَيَّنَّ دلائلَ التَّوْحِيدِ والنُّبُوَّةِ ووَعَدَهُم على الإِيمانِ وأوَعَدَهُم على الكفرِ، أَكَّدَ ذلكَ بأنَّ عَدَّدَ عليهم النِّعَمَ العامَّةَ والخاصَّةَ،

(١) قوله: «أو مع القِبيلين»؛ أي: مع الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ كَفَرُوا، فهو عطفٌ على «مع الَّذِينَ كَفَرُوا». انظر:

«حاشية الأنصاري» (١/٢٥٨).

واستقبح صدور الكفر منهم، واستبعده عنهم مع تلك النعم الجليلة؛ فإنَّ عِظَمَ النِّعَمِ  
توجبُ عِظَمَ مَعْصِيَةِ الْمُنْعَمِ.

فإن قيل: كيف تعدُّ الإماتة من النعم المقتضية للشكر؟

قلت: لما كانت وُضْعَةُ إلى الحياة الثانية التي هي الحياة الحقيقية، كما قال  
تعالى: ﴿وَلَا تَدَارُ الْأَخِرَةَ لِهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] كانت من النعم العظيمة،  
مع أنَّ المعدودَ عليهم نعمةٌ هو المعنى المنتزَعُ من القصة بأسرها، كما أنَّ الواقعَ  
حالاً هو العلمُ بها لا كلُّ واحدةٍ من الجمل، فإنَّ بعضَهَا ماضٍ وبعضَهَا مُسْتَقْبَلٌ،  
وكلاهما لا يصحُّ أن يقعَ حالاً.

أو مع المؤمنين<sup>(١)</sup> خاصةً لتقرير المنَّة عليهم وتبديد الكفر عنهم، على معنى:  
﴿كَيْفَ يُتَوَصَّرُ مِنْكُمْ الْكُفْرُ﴾ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا؛ أي: جهالاً ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ بما  
أفادكم من العلم والإيمان، ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ الموت المعروف، ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾  
الحياة الحقيقية، ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تَرْجَعُونَ﴾ فيُثَبِّتُكُمْ بما لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا  
خطرٌ على قلب بشرٍ.

و«الحياة» حقيقةٌ في القوة الحساسة أو ما يقتضيها، وبها سُمِّيَ الحيوانُ حيواناً،  
مجازاً في القوة النامية لأنها من طلائعها ومقدّماتها، وفيما يخصُّ<sup>(٢)</sup> الإنسان من  
الفضائل كالعقل والعلم والإيمان من حيث إنَّها كمالها وغايتها، والموتُ بإزائها  
يقالُ على ما يقابلها في كلِّ مرتبة<sup>(٣)</sup>، قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [الجنّة: ٢٦]

(١) قوله: «أو مع المؤمنين» عطف على «مع الذين كفروا»، أو على «أو مع القليلين». المصدر السابق.

(٢) قوله: «فيما يخص» عطف على «في القوة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢٥٩).

(٣) قوله: «والموت بإزائها يقال على ما يقابلها في كل مرتبة» جواب ما يقال: كيف قيل لهم:

أموات، حال كونهم جماداً، مع أنه إنما يقال: ميت، فيما تصحُّ فيه الحياة من البنية؟ =

وَقَالَ: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ٥٠]، وَقَالَ: ﴿أَوْمَن كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

وَإِذَا وُصِفَ بِهَا الْبَارِي تَعَالَى أُرِيدَ بِهَا صَحَّةُ اتِّصَافِهِ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ اللَّازِمَةِ لِهَذِهِ الْقُوَّةِ فِينَا، أَوْ مَعْنَى قَائِمٍ بِذَاتِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ عَلَى الْاِسْتِعَارَةِ.

وَقَرَأَ يَعْقُوبُ: ﴿تَرْجِعُونَ﴾ بِفَتْحِ التَّاءِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ<sup>(١)</sup>.

(٢٩) - ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ بَيَانُ نِعْمَةٍ أُخْرَى مُرْتَبَةِ عَلَى الْأُولَى؛ فَإِنَّهَا خَلَقَهُمْ أَحْيَاءَ قَادِرِينَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَهَذِهِ خَلَقَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ بِقَاؤُهُمْ وَيَتِمُّ بِهِ مَعَاشُهُمْ.

وَمَعْنَى ﴿لَكُمْ﴾: لِأَجْلِكُمْ وَانْتِفَاعِكُمْ فِي دُنْيَاكُمْ بِاسْتِنْفَاعِكُمْ بِهَا فِي مَصَالِحِ أَبْدَانِكُمْ بَوْسَطٍ أَوْ غَيْرِ وَسَطٍ<sup>(٢)</sup>، وَأَمْرٍ دِينِكُمْ بِالْاِسْتِدْلَالِ وَالْاِعْتِبَارِ وَالتَّعَرُّفِ لِمَا

= وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ يُقَالُ ذَلِكَ لِعَادَمِ الْحَيَاةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَدَةٌ مَيِّتَةٌ﴾ [الفرقان: ٤٩]، ﴿وَأَيُّةٌ لِّكُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ﴾ [يس: ٣٣]، وَذَلِكَ يُقَالُ عَلَى مَا يُقَابِلُ الْحَيَاةَ فِي كُلِّ مَرْتَبَةٍ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ كَمَا بَسَطَهُ الْمُصَنِّفُ. الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(١) انْظُرْ: «المبسوط في القراءات العشر» (ص: ١٢٧)، و«النشر» (٢ / ٢٠٨).

(٢) قَوْلُهُ: «بَوْسَطٌ»؛ أَيُّ: كَالْأَدْوِيَةِ الْمُرْكَبَةِ، «أَوْ غَيْرِ وَسَطٍ»؛ أَيُّ: كَالثَّمَرَةِ وَالْأَدْوِيَةِ الْمَفْرَدَةِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١ / ٢٦٠). وَقَالَ الشَّهَابُ: قَوْلُهُ: «بَوْسَطٌ أَوْ بَغِيرِ وَسَطٍ» دَفْعٌ لِمَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ مِنْ أَنَّ كَثِيرًا مِنْهَا ضَارٌّ كَالسَّبَاعِ وَالْحَشَرَاتِ، وَبَعْضُهَا لَا فَائِدَةَ لَهُ أَصْلًا كَالْهَوَامِّ، بِأَنَّهَا كُلُّهَا نَافِعَةٌ إِمَّا بِالذَّاتِ كَالْمَأْكُولِ وَالْمُرْكُوبِ وَنَحْوِهِ، وَمَا يَتَرَاءَى مِنْهُ خِلَافُهُ فَهُوَ نَافِعٌ لَنَا بِاِعْتِبَارِ تَسْبِيهِ لِمَنَافِعِ غَيْرِهِ، أَلَا تَرَى السَّبَاعَ الضَّارِّ تَهْلِكُ كَثِيرًا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي لَوْ بَقِيَتْ أَهْلَكَتِ الْحَرثَ وَالنَّسْلَ وَالثَّمَارَ، وَالْحَيَاتِ تَقْتُلُ بِسُمِّهَا الْأَعْدَاءَ وَتَتَخَذُ مِنْهَا التَّرْيَاقَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا إِذَا تَأَمَّلَ الْعَاقِلُ عَرَفَ ذَلِكَ. «حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ».

يلائمها<sup>(١)</sup> من لذات الآخرة وآلامها، لا على وجه الغرض؛ فإنَّ الفاعل لغرضٍ مُستكملٍ به<sup>(٢)</sup>، بل على أنَّه كالغرضٍ من حيثُ إنَّه عاقبةُ الفعلِ ومؤداه، وهو يقتضي إباحةَ الأشياءِ النَّافعة، ولا يمنع<sup>(٣)</sup> اختصاصَ بعضها ببعضٍ<sup>(٤)</sup> لأسبابٍ عارضةٍ؛ فإنَّه يدُلُّ على أنَّ الكلَّ للكلِّ، لا أنَّ كلَّ واحدٍ لكلِّ واحدٍ.

و﴿مَا يَعْمُ كُلُّ مَا فِي الْأَرْضِ لَا الْأَرْضَ، إِلَّا إِذَا أُرِيدَ بِهِ جَهَةُ السُّفْلِ كَمَا يَرَادُ بِالسَّمَاءِ جَهَةُ الْعُلُوِّ، وَ﴿جَمِيعًا﴾ حَالٌ مِنَ الْمَوْصُولِ الثَّانِي.

﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ قَصَدَ إِلَيْهَا بِإِرَادَتِهِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: اسْتَوَى إِلَيْهِ كَالسَّهْمِ الْمُرْسَلِ، إِذَا قَصَدَهُ قَصْدًا مُسْتَوِيًّا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْوِيَ عَلَى شَيْءٍ.

وَأَصْلُ الاسْتَوَاءِ: طَلَبُ السَّوَاءِ، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى الْإِعْتِدَالِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَسْوِيَةٍ وَضَعِ الْأَجْزَاءِ، وَلَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَجْسَامِ.

وَقِيلَ: ﴿أَسْتَوَى﴾: اسْتَوَى وَمَلَكَ؛ قَالَ:

(١) قوله: «أو أمر دينكم» عطف على «دنياكم»، «بالاستدلال»؛ أي: على الصانع «لما يلائمها»؛ أي: النعمة الأخرى. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٠).

(٢) قوله: «لا على وجه الغرض» عطف على قوله: «معنى ﴿لَكُمْ﴾: لأجلكم...» فإنه لما أُوهم أن يكون انتفاع المكلفين بما في الأرض علة غائية حاملة له سبحانه، وهو لا يفعل فعلاً لغرض، وإلا لكان مستكملاً بذلك الغرض، والمستكمل بغيره ناقص في ذاته، وهو محال على الله تعالى. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٨٠).

(٣) في نسخة الخيالي: «ولا يقتضي». وانظر التعليق الآتي.

(٤) قوله: «ولا يمنع اختصاص بعضها»؛ أي: الأشياء النافعة «ببعض»؛ أي: من المخلوقين. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٠).

(٥) قوله: «ولا يمكن حمله عليه»؛ أي: لا يمكن حمل لفظ الاستواء هنا على طلب السَّوَاءِ، وقيل: حمله على الله تعالى. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦١)، و«حاشية الخفاجي».

قد استوى بشر على العراق

من غير سيف ودم مَهْرَاقٍ<sup>(١)</sup>

والأول أوفق للأصل<sup>(٢)</sup>، والصلة المعدى بها<sup>(٣)</sup>، والتسوية المرتبة عليه بالفاء<sup>(٤)</sup>.

والمراد بـ﴿السَّمَاءِ﴾: هذه الأجرام العلوية، أو جهات العلو.

و«ثم» لعلها لتفاوت ما بين الخلقين، وفضل خلق السماء على خلق الأرض، كقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البلد: ١٧]، لا للتراخي في الوقت فإنه يخالف ظاهر قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٠] فإنه يدل على تأخير دحو الأرض - المتقدم على خلق ما فيها - عن خلق السماء وتسويتها، إلا أن تستأنف بـ﴿دَحَاهَا﴾ مُقَدَّرًا لِنَصْبِ ﴿الْأَرْضِ﴾ فِعْلًا آخَرَ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [النازعات: ٢٧] مثل: تعرّف الأرض وتدبر أمرها بعد ذلك، لكنه خلاف الظاهر.

(١) نسبة المرزوقي في «الأزمة والأمكنة» (٣٨/١) للبعيث، ونسب في «المحرر الوجيز» (١١٥/١) و«تاج العروس» (مادة: سوى) للأخطل. وهو دون نسبة في «الصحاح» (سوى)، و«الحل» للبطلوسي (ص: ٣٠٩). وقال ابن أبي شيبه في «العرش» (ص ١٦٧): لم يثبت نقل صحيح على أنه شعر عربي، وكان غير واحد من أئمة اللغة قد أنكروه.

(٢) قوله: «والأول» أي: وهو قوله: «قصد إليها»، «أوفق للأصل» أي: وهو طلب السواء، أو: المعنى الأول أوفق للاستعمال لأصالته. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٦١/١)، و«حاشية ابن التمجيد» (٨٨/٣).

(٣) قوله: «والصلة المعدى بها» أي: وهي «إلى»، بخلاف الثاني فإنه إنما يعدى بـ«على». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٦١/١).

(٤) أي: في قوله تعالى: ﴿فَسَوَّيْنَاهُ﴾؛ لأن معنى القصد أنسب للتسوية من معنى الاستيلاء. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨٩/٣).

﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾: عَدَّلَهُنَّ وَخَلَقَهُنَّ مَصُونَةً مِنَ الْعِوَجِ وَالْفُطُورِ، وَ«هُنَّ» ضَمِيرُ السَّمَاءِ إِنْ فُسِّرَتْ بِالْأَجْرَامِ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ أَوْ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ، وَإِلَّا فَمُبْهَمٌ يَفْسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ؛ كَقَوْلِهِمْ: رُبُّهُ رَجُلًا! ﴿سَمِعَ سَمَوَاتٍ﴾ بِدَلٍّ أَوْ تَفْسِيرٍ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ أَصْحَابُ الْأَرْضَادِ اثْبُتُوا تِسْعَةَ أَفْلَاقٍ؟ قُلْتُ: فِيمَا ذَكَرُوهُ شُكُوكٌ، وَإِنْ صَحَّ فَلَيْسَ فِي الْآيَةِ نَفْيُ الزَّائِدِ، مَعَ أَنَّهُ إِنْ ضُمَّ إِلَيْهَا الْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ لَمْ يَبْقَ خِلَافٌ.

﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فِيهِ تَعْلِيلٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكُونَهُ عَالَمًا بِكُنْهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا خَلَقَ مَا خَلَقَ عَلَى هَذَا النَّمَطِ الْأَكْمَلِ وَالْوَجْهِ الْأَحْسَنِ الْأَنْفَعِ، وَاسْتِدْلَالٌ بِأَنَّ مَنْ كَانَ فَعْلُهُ عَلَى هَذَا النَّسَقِ <sup>(١)</sup> الْعَجِيبِ وَالتَّرْتِيبِ الْأَتِينِ كَانَ عَلِيمًا؛ فَإِنَّ إِتْقَانَ الْأَفْعَالِ وَإِحْكَامَهَا وَتَخْصِصَهَا بِالْوَجْهِ الْأَحْسَنِ الْأَنْفَعِ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ حَكِيمٍ رَحِيمٍ، وَإِذَا حُتَّ لِمَا يَخْتَلِجُ فِي صُدُورِهِمْ مِنْ أَنَّ الْأَبْدَانَ بَعْدَمَا تَفْتَتَّتْ وَتَبَدَّدَتْ أَجْزَاؤُهَا وَاتَّصَلَتْ بِمَا يَشَاكِلُهَا: كَيْفَ تُجْمَعُ أَجْزَاءُ كُلِّ بَدَنٍ مَرَّةً ثَانِيَةً بِحَيْثُ لَا يَشُدُّ شَيْءٌ مِنْهَا وَلَا يَنْضُمُ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا فَيَعَادَ مِنْهَا كَمَا كَانَ؟ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩].

وَاعْلَمْ أَنَّ صِحَّةَ الْحَشْرِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى ثَلَاثِ مَقْدَمَاتٍ، وَقَدْ بَرَهَنَ عَلَيْهَا فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ:

أَمَّا الْأُولَى: فَهُوَ أَنَّ مَوَادَّ الْأَبْدَانِ قَابِلَةٌ لِلْجَمْعِ وَالْحَيَاةِ، وَأَشَارَ إِلَى الْبَرَهَانِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَكُنْتُمْ آمُونًا فَلَاخِئْتَكُمْ ثُمَّ يُمِْيْتُكُمْ﴾ فَإِنَّ تَعَاقُبَ الْإِفْرَاقِ

(١) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «النَّمَط».



والاجتماعِ والموتِ والحياةِ عليها يدلُّ على أنَّها قابلةٌ لها بذاتها، وما بالذاتِ يَأْبَى أن يزُولَ ويتغيَّرَ.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ والثَّالِثَةُ: فَإِنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِهَا وبمواقِعِها، قَادِرٌ عَلَى جَمْعِهَا وإِحْيَائِهَا، وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِ إِثْبَاتِهَا بِأَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى إِبْدَائِهِمْ وإِبْدَاءِ مَا هُوَ أَعْظَمُ خَلْقًا وَأَعْجَبُ صَنْعًا، فَكَانَ أَقْدَرَ عَلَى إِعَادَتِهِمْ وإِحْيَائِهِمْ، وَأَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ مَا خَلَقَ خَلْقًا مُسْتَوِيًا مُحْكَمًا مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ وَاخْتِلَالٍ مَرَاعَى فِيهِ مَصَالِحُهُمْ وَسَدُّ حَاجَاتِهِمْ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى تَنَاهِي عِلْمِهِ وَكَمَالِ حِكْمَتِهِ، جَلَّتْ قُدْرَتُهُ وَدَقَّتْ حِكْمَتُهُ.

وقد سَكَنَ نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو والكسائيُّ الهاءَ من نحوِ ﴿فَهُوَ﴾ ﴿وَهُوَ﴾<sup>(١)</sup> تشبيهاً له بـ«عَضِدٍ».

(٣٠) - ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ تعدادُ لِنَعْمَةٍ ثَالِثَةٍ تَعْمُ النَّاسَ كُلَّهُمْ؛ فَإِنَّ خَلْقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِكْرَامَهُ وَتَفْضِيلَهُ عَلَى مَلَائِكَتِهِ بِأَنَّهُمْ أَمَرَهُمُ بِالسُّجُودِ إِنْعَامٌ يَعْمُ ذُرِّيَّتَهُ.

و«إِذْ» ظرفٌ وَضِعَ لَزَمَانٍ نَسَبَةٍ مَاضِيَةٍ وَقَعَ فِيهِ أُخْرَى، كَمَا وَضِعَ «إِذَا» لَزَمَانٍ نَسَبَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ يَقَعُ فِيهِ أُخْرَى، وَلِذَلِكَ يَجِبُ إِضَافَتُهُمَا إِلَى الْجُمْلَةِ كـ«حَيْثُ» فِي الْمَكَانِ، وَبُنَيْنَا تَشْبِيهًا بِالمَوْصُولَاتِ، وَاسْتُعْمِلْنَا لِلتَّعْلِيلِ وَالمَجَازَاةِ، وَمَحَلُّهُمَا التَّصَبُّ أَبَدًا بِالظَّرْفِيَّةِ، فَإِنَّهُمَا مِنَ الظَّرُوفِ الْغَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ كَرَّمْنَا آدَمَ إِذْ أَنْذَرْنَا قَوْمَهُ﴾ [الأحقاف: ٢١] ونحوه فعلى تأويلٍ: اذْكُرِ الْحَادِثَ إِذْ كَانَ كَذَا، فَحُذِفَ «الْحَادِثُ» وَأَقِيمَ الظَّرْفُ مُقَامَهُ، وَعَامِلُهُ فِي الْآيَةِ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٥١)، و«التيسير» (ص: ٧٢). وهي عن نافع من رواية قالون عنه.

(٢) قوله: «لما ذكرناه»؛ أي: من أنهما مبنيان. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٦).

الكريمة: ﴿قَالُوا﴾<sup>(١)</sup> أو: اذكر، على التأويل المذكور؛ لأنه جاء معمولاً له صريحاً في القرآن كثيراً، أو مضمراً دل عليه مضمون الآية المتقدمة مثل: «وبدا خلقكم إذ قال»، وعلى هذا فالجملة معطوفة على ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾ داخلية في حكم الصلة. وعن معمر أنه مزيّد<sup>(٢)</sup>.

و«الملائكة»: جمع «مَلَكٍ» على الأصل كـ«الشَّمائل»، والتاء لتأنيث الجمع، وهو مقلوب «مَلَكٍ» من «الألوكة»، وهي الرسالة؛ لأنهم وسائط بين الله وبين الناس، فهم رسل الله أو كالرسل إليهم<sup>(٣)</sup>.

واختلف العقلاء في حقيقتهم بعد اتّفاقهم على أنّها ذوات موجودة قائمة بأنفسها: - فذهب أكثر المسلمين إلى أنّها أجسام لطيفة قادرة على التشكل بأشكال مختلفة، مُستدّلين بأنّ الرُّسل كانوا يرونهم كذلك.

- وقالت طائفة من النصارى: هي النفوس الفاضلة البشرية المفارقة للأبدان.

- وزعم الحكماء: أنّها جواهر مجردة مخالفة للنفوس الناطقة في الحقيقة.

منقسمة<sup>(٤)</sup> إلى قسمين:

- قسم شأنهم الاستغراق في معرفة الحق تعالى والتّزّه عن الاشتغال بغيره

(١) أي: المذكورة بعد في قوله: ﴿قَالُوا أَتَجْمَلُ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٦).

(٢) «معمر» هو أبو عبيدة معمر بن المثنى، وأنه الضمير يعود على ﴿إذ﴾. المصدر السابق، وانظر: «مجاز القرآن» (١/ ٣٦-٣٧).

(٣) «أو كالرسل إليهم»؛ أي: لتوسط الأنبياء بينهم وبين الناس. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٧).

(٤) أي: الملائكة على قول المسلمين، فقوله: «منقسمة» راجع إلى القول الأول بقرينة أنّ الحكماء لا يقولون بهذا، ولا عبرة بقول النصارى، كما قال الخفاجي في «حاشيته».

كما وصفهم في مُحْكَمِ تنزيله فقال: ﴿يُسْحُونَ الْأَيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَقْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]،  
وَهُمُ الْعِلِّيُّونَ وَالْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ.

- وقسم يدبّر الأمر من السماء إلى الأرض على ما سبق به القضاء وجرى به  
القلم الإلهي لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يُؤْمرون، وهم ﴿المدبرات أمراً﴾  
[النازعات: ٥]، فمنهم سَمَويَّةٌ ومنهم أَرْضِيَّةٌ على تفصيل أثبتته في كتاب «الطَّوَالِعِ».  
والمقول لهُم الملائكة كلُّهم؛ لعموم اللَّفْظِ وعدمِ المخصِّصِ<sup>(١)</sup>.

وقيل: ملائكة الأرض.

وقيل: إبليس ومن كان معه في محاربة الجن، فإنه تعالى أسكنهم في الأرض  
أَوَّلًا فَأَفْسَدُوا فِيهَا، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ إبليس في جُنْدٍ من الملائكة، فدَمَّرَهُمْ وَفَرَّقَهُمْ فِي  
الجزائر والجبال<sup>(٢)</sup>.

و﴿جَاعِلٌ﴾ مِنْ «جَعَلَ» الَّذِي لَهُ مَفْعُولَانِ وَهُمَا: ﴿فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ ﴿أَعْمَلٌ﴾  
فِيهِمَا لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الاستقبالِ وَمَعْتَمِدٌ عَلَى مَسْنَدٍ إِلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى:  
خَالِقٌ<sup>(٣)</sup>.

و«الخليفة»: مَنْ يَخْلُفُ غَيْرَهُ وَيَنْوِبُ مَنَابَهُ، وَالْهَاءُ لِلْمِبَالِغَةِ، وَالْمَرَادُ بِهِ: آدَمُ

(١) في نسخة الخيالي: «التخصيص».

(٢) رواه مطولاً الطبري في «تفسيره» (١/ ٤٨٢). وقال ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾: «هذا سياق غريب، وفيه أشياء فيها نظر يطول مناقشتها». قلت: فيه بشر بن عمار قال عنه الدارقطني: متروك. انظر: «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (١/ ٢٦٠). وقد رواه بنحو هذا الحاكم في «المستدرک» (٣٠٣٥) من طريق مجاهد عن ابن عباس وصححه، وليس فيه تخصيص المقول لهم بإبليس والذين كانوا معه.

(٣) فله مفعول واحد، و﴿فِي الْأَرْضِ﴾ ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بِهِ.

عليه السَّلام؛ لَّأنَّه كَانَ خَلِيفَةَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ نَبِيٍّ، اسْتَخْلَفَهُمُ اللَّهُ فِي عِمَارَةِ<sup>(١)</sup> الْأَرْضِ وَسِيَاسَةِ النَّاسِ وَتَكْمِيلِ نَفُوسِهِمْ وَتَنْفِيزِ أَمْرِهِ فِيهِمْ، لَا لِحَاجَةٍ بِهِ تَعَالَى إِلَى مَنْ يَنْوِبُهُ، بَلْ لِقُصُورِ الْمُسْتَخْلَفِ عَلَيْهِ عَنْ قَبُولِ فَيْضِهِ وَتَلْقَى أَمْرِهِ بِغَيْرِ وَسْطٍ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَسْتَنْبِئْ مَلَكًا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩]، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمَّا فَاقَتْ قُوَّتُهُمْ وَاسْتَعَلَّتْ قَرِيحَتُهُمْ بِحَيْثُ يَكَاذُ زَيْتُهَا يَضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمَسُّهُ نَارٌ أَرْسَلَ إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَعْلَى رُتَبَةً كَلَّمَهُ بِلَا وَاسْطَةٍ كَمَا كَلَّمَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلامُ فِي الْمِيقَاتِ وَمَحَمَّدًا عَلَيْهِ السَّلامُ لَيْلَةَ الْمَعْرَاجِ. وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي الطَّبِيعَةِ: أَنَّ الْعَظَمَ لَمَّا عَجَزَ عَنْ قَبُولِ الْغِذَاءِ مِنَ اللَّحْمِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّبَاعُدِ جَعَلَ الْبَارِي تَعَالَى بِحُكْمَتِهِ بَيْنَهُمَا الْغُضْرُوفَ الْمُنَاسِبَ لَهُمَا؛ لِيَأْخُذَ مِنْ هَذَا وَيُعْطِيَ ذَاكَ.

أَوْ خَلِيفَةً<sup>(٢)</sup> مَنْ سَكَنَ الْأَرْضَ قَبْلَهُ.

أَوْ هُوَ وَذَرِّيَّتُهُ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُمْ يَخْلُفُونَ مَنْ قَبْلَهُمْ، أَوْ يَخْلُفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَإِفْرَادُ اللَّفْظِ: إِمَّا لِلْإِسْتِغْنَاءِ بِذِكْرِهِ عَنْ ذِكْرِ بَنِيهِ كَمَا اسْتُغْنِيَ بِذِكْرِ أَبِي الْقَبِيلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: مُضَرٌّ وَهَاشِمٌ، أَوْ عَلَى تَأْوِيلٍ: مَنْ يَخْلُفُ، أَوْ: خَلْفًا<sup>(٤)</sup> يَخْلُفُ.

وَفَائِدَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى هَذَا لِلْمَلَائِكَةِ: تَعْلِيمُ الْمَشَاوِرَةِ، وَتَعْظِيمُ شَأْنِ الْمَجْعُولِ بِأَنْ بَشَّرَ بِوُجُودِهِ سَكَّانَ مَلَكُوتِهِ وَلَقَّبَهُ بِالْخَلِيفَةِ قَبْلَ خَلْقِهِ، وَإِظْهَارُ فَضْلِهِ الرَّاجِحِ عَلَى مَا

(١) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «اسْتَخْلَفَهُمُ تَعَالَى لِعِمَارَةِ».

(٢) قَوْلُهُ: «أَوْ خَلِيفَةً...» مَعْطُوفٌ عَلَى «خَلِيفَةَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ».

(٣) قَوْلُهُ: «أَوْ هُوَ وَذَرِّيَّتُهُ...» مَعْطُوفٌ عَلَى «آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

(٤) قَوْلُهُ: «خَلْفًا» هَكَذَا جَاءَ فِي النُّسخِ الْخَطِيئةِ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءِ، وَجُوزَ فِيهِ الْفَاءُ، لَكِنْ ذَكَرَ الْخَفَاجِيُّ وَالْقَوْنُوْنِيُّ أَنَّ الْقَافَ أَرْجَحُ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ»، وَ«حَاشِيَةُ الْقَوْنُوْنِيِّ» (٣/ ١١٤).

فيه من المفسادِ بسؤالهم وجوابه، وبيان أن الحكمة تقتضي إيجاد ما يغلبُ خيرُه، فإن تركَ الخيرِ الكثيرِ لأجلِ الشرِّ القليلِ شرٌّ كثيرٌ، إلى غير ذلك.

﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ تعجب من أن يستخلفَ لعمارة الأرض وإصلاحها مَنْ يُفْسِدُ فيها، أو يستخلفَ مكانَ أهلِ الطاعةِ أهلَ المعصية، واستكشافُ عَمَّا خَفِيَ عليهم من الحكمة التي بهرت<sup>(١)</sup> تلك المفسدَ وألغتها، واستخبارُ عَمَّا يُرشدُهُم ويزيحُ شبهتهم<sup>(٢)</sup> كسؤالِ المتعلمِ مُعلِّمه عَمَّا يختلجُ في صدره، وليسَ باعتراضٍ على الله تعالى ولا طعنٍ في بني آدم على وجه الغيبة؛ فإنَّهم أعلى من أن يُظنَّ بهم ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٣٨﴾ لَا يَسْئِرُونَ، بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

وإنما عرفوا ذلك بإخبارٍ من الله تعالى، أو تلقًى من اللوح، أو استنباطٍ عَمَّا رُكِّزَ في عقولهم من أن العصمة من خواصِّهم، أو قياسي لأحدِ الثقلين على الآخر.

و«السَّفْكُ» و«السَّبْكُ» و«السَّفْعُ» و«السَّنُ» أنواعٌ من الصَّبِّ؛ ف«السَّفْكُ» يقالُ في الدَّمِ والدَّمْعِ، و«السَّبْكُ» في الجواهرِ المذابة، و«السَّفْعُ» في الصَّبِّ من أعلى، و«السَّنُ» في الصَّبِّ عن فَمِ القربةِ ونحوها، وكذلك «السَّنُ».

وقرئ: «تُسْفَكُ» على البناءِ للمفعول<sup>(٣)</sup>، فيكونُ الرَّاجِعُ إلى ﴿مَنْ﴾ سواءٌ جُعِلَ موصولاً أو موصوفاً محذوفاً؛ أي: تُسْفَكُ الدِّمَاءُ فيهم.

(١) في نسخة الخيالي: «قهرت»، والمعنى واحد، فمعنى «بهرت»: غلبت. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٦٩/١).

(٢) في نسخة الخيالي: «شبههم».

(٣) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٥٦)، وقد ذكرت في الكلمة قراءات عدة، وهي: «يُسْفَكُ» بضم الفاء، و«يُسْفِكُ» من أسفك، و«يُسْفَكُ» من سَفَك، و«يُسْفَكُ» بنصب الكاف، وكلها شواذ، وتنتظر مع من قرأ بها في «البحر المحيط» (٣٨٧/١).

﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ حَالٌ مقررَةٌ لجهة الإشكال، كقولك: أتُحسِنُ إلى أعدائك وأنا الصديق المحتاج؟! والمعنى: أتستخلفُ عصاةً ونحن معصومون أحقاءً بذلك؟ والمقصودُ منه: الاستفسارُ عما رجَّحهم - مع ما هو متوقعٌ منهم - على الملائكة المعصومين في الاستخلاف، لا العجب والتفاخرُ.

وكانَهم عَلِمُوا أَنَّ المَجْعُولَ خَلِيفَةً ذُو ثَلَاثِ قُوَى عَلَيْهَا مَدَارُ أَمْرِهِ: شَهْوِيَّةٌ وَعَظْبِيَّةٌ تَوْدِيَانِ بِهِ إِلَى الْفَسَادِ وَسَفْكِ الدِّمَاءِ، وَعَقْلِيَّةٌ تَدْعُوهُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالطَّاعَةِ، وَنَظَرُوا إِلَيْهَا مُفْرَدَةً<sup>(١)</sup> وَقَالُوا: مَا الْحِكْمَةُ فِي اسْتِخْلَافِهِ وَهُوَ بِاعْتِبَارِ تَيْنِكَ الْقَوَتَيْنِ لَا تَقْتَضِي الْحِكْمَةَ إِيجَادَهُ فَضْلاً عَنْ اسْتِخْلَافِهِ، وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ الْقُوَّةِ الْعَقْلِيَّةِ فَنَحْنُ نَقِيمُ بِمَا يُتَوَقَّعُ مِنْهَا<sup>(٢)</sup> سَلِيمًا عَنْ مَعَارِضَةِ تِلْكَ الْمَفَاسِدِ؟ وَغَفَلُوا عَنْ فَضِيلَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْقَوَتَيْنِ إِذَا صَارَتْ مُهَذَّبَةً مَطْوَعَةً لِلْعَقْلِ مَتَمَرَّنَةً عَلَى الْخَيْرِ كَالْعَقَّةِ وَالشَّجَاعَةِ وَمَجَاهِدَةِ الْهَوَى وَالْإِنْصَافِ، وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ التَّرْكِيبَ يُفِيدُ مَا يَقْصُرُ عَنْهُ الْآحَادُ؛ كَالْإِحَاطَةِ بِالْجُزْئِيَّاتِ، وَاسْتِنْبَاطِ الصَّنَاعَاتِ، وَاسْتِخْرَاجِ مَنَافِعِ الْكَائِنَاتِ مِنَ الْقُوَّةِ إِلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْاسْتِخْلَافِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ تَعَالَى إِجْمَالًا بِقَوْلِهِ: ﴿قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

(١) قوله: «ونظروا» عطف على «علموا». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢٦٩).

وقوله: «مفردة»؛ أي: نظروا إلى القوى الثلاث مفردة غير مجتمعة الأوليان مع الثالثة اجتماعاً بحيث لا تكون القوتان مهذبة مطواعة للعقل، فهم نظروا إلى القوة العقلية على حاليها؛ أي: غير مجامعة لهما ومؤيدة إلى تهذيبهما عن طرفي الإفراط والتفريط، وتعديلهما بجعلهما فضيلتين بين ذينك الطرفين المذمومين بحيث يترتب عليهما أخلاق حميدة وخصال مَرْضِيَّة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/٥٠١)، و«حاشية القنوي» (٣/١٢٣).

(٢) وهو المعرفة والطاعة، كما في هامش نسخة التفتازاني.

و«التَّسْبِيحُ»: تَبَعِيدُ اللَّهِ عَنِ السُّوءِ، وَكَذَلِكَ «التَّقْدِيسُ»، مِنْ «سَبَحَ فِي الْأَرْضِ وَالْمَاءِ» وَ«قَدَّسَ فِي الْأَرْضِ»: إِذَا ذَهَبَ فِيهَا وَأَبْعَدَ، وَيُقَالُ: «قَدَّسَ» إِذَا طَهَّرَ؛ لِأَنَّ مَطَهَّرَ الشَّيْءِ مُبْعِدُهُ عَنِ الْأَقْدَارِ.

و﴿يَحْمَدُكَ﴾ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، أَي: مُلْتَبِسِينَ بِحَمْدِكَ عَلَى مَا أَلْهَمْتَنَا مَعْرِفَتَكَ وَوَفَّقْتَنَا لِتَسْبِيحِكَ، تَذَارَكُوا بِهِ مَا أَوْهَمَ إِسْنَادَ التَّسْبِيحِ إِلَى أَنْفُسِهِمْ.

﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾: نَطَهَّرُ نَفُوسَنَا عَنِ الذُّنُوبِ لِأَجْلِكَ، كَأَنَّهُمْ قَابَلُوا الْفَسَادَ الْمَفْسَرَ بِالشَّرِّ عِنْدَ قَوْمٍ بِالتَّسْبِيحِ، وَسَفَكَ الدَّمَاءِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الْأَفْعَالِ الذَّمِيمَةِ بِتَطْهِيرِ النَّفْسِ عَنِ الْآثَامِ.  
وَقِيلَ: نَقَدِّسُكَ، وَاللَّامُ مَزِيدَةٌ.

(٣١) - ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ إِمَّا بِخَلْقِ عِلْمٍ ضَرُورِيِّ بِهَا فِيهِ، أَوْ إِقْلَاءٍ فِي رُوعِهِ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى سَابِقَةٍ اصطلاحٍ لِيَتَسَلَّلَ<sup>(١)</sup>.

و«التَّعْلِيمُ»: فِعْلٌ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْعِلْمُ غَالِبًا، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: عَلَّمْتُهُ فَلَمْ يَتَعَلَّمْ.  
و«آدَمَ»: اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ كـ«أَزَرَ» وَ«شَالَخَ»، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ «الْأُدْمَةِ»<sup>(٢)</sup> أَوْ «الْأُدْمَةِ» - بِالْفَتْحِ - بِمَعْنَى: الْأُسُوءَةِ، أَوْ مِنْ «أَدِيمِ الْأَرْضِ»؛ لِمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّهُ تَعَالَى قَبْضُ قَبْضَةٍ مِنْ جَمِيعِ الْأَرْضِ سَهْلُهَا وَحَزْنُهَا، فَخَلَقَ مِنْهَا آدَمَ، فَلِذَلِكَ يَأْتِي بَنُوهُ

(١) قوله: «ولا يفتقر»؛ أي: على الوجهين «إلى سابقة اصطلاح ليتسلسل» رد لما ذهب إليه أبو هاشم: من أنه لا بد من تقدم لغة اصطلاحية. وينظر البحث في هذه المسألة ومناقشتها في «تفسير الرازي» (٢/ ٣٩٧)، و«حاشية القونوي» (٣/ ١٣٠).

(٢) «من الأدمة» بضم الهمة وسكون الدال بمعنى: الشمرة، أو الوسيلة إلى الشيء. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٧٢).

أخفافاً<sup>(١)</sup>، أو من «الأُذْمِ» و«الأُذْمَةُ» بمعنى: الأُلْفَةُ = تعُسُفٌ<sup>(٢)</sup>؛ كاشتقاق «إدريس» من «الدرس»، و«يعقوب» من «العقب»، و«إبليس» من «الإبلاسي».

و«الاسم» باعتبار الاشتقاق: ما يَكُونُ علامةً للشيءٍ ودليلاً يرفعه إلى الذَّهْنِ من الألفاظِ والصفاتِ والأفعالِ، واستعماله عُرْفًا في اللَّفْظِ الموضوعٍ لمعنى، سواءً كانَ مركَّباً أو مُفْرَداً، مخبراً عنه أو خبراً أو رابطةً بينهما، واصطلاحاً في المفرد الدَّالِّ على معنى في نفسه غيرِ مقتَرِنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، والمرادُ في الآيةِ إمَّا الأوَّلُ أو الثَّانِي، وهو يستلزمُ الأوَّلَ؛ لأنَّ العِلْمَ بالألفاظِ من حيثِ الدَّلالةِ متوقِّفٌ على العلمِ بالمعاني.

والمعنى: أَنَّهُ تعالى خَلَقَهُ من أجزاءٍ مختلفةٍ وقوى متباينةٍ<sup>(٣)</sup> مُستَعِدًّا لإدراكِ أنواعِ المدركاتِ من المعقولاتِ والمحسوساتِ والمتخيَّلاتِ والموهوماتِ، وألهمه معرفةَ ذواتِ الأشياءِ وخواصِّها وأسمائها، وأصولِ العلومِ وقوانينِ الصِّناعاتِ وكيفيةِ آلياتِها.

﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ الضَّمِيرُ فِيهِ لِلْمُسَمَّياتِ المدلولِ عليها ضمناً؛ إذ التَّقْدِيرُ: أسماءُ المسَمَّياتِ، فحُذِفَ المضافُ إِلَيْهِ لدلالةِ المضافِ عليه وعَوَّضَ عنه اللَّامُ كقوله: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] لأنَّ العَرَضَ للسُّؤالِ عن أسماءِ المعرُوضاتِ، فلا يَكُونُ المعرُوضُ نفسَ الأسماءِ، ولا سِيَّما إنَّ أُرِيدَ به الألفاظُ،

(١) رواه أحمد في «المسند» (١٩٦٤٢)، وأبو داود (٤٦٩٣)، والترمذي (٢٩٥٥) وصححه، والطبري في «تفسيره» (١/ ٤٨١ - ٤٨٢)، والحاكم في «المستدرک» (٣٠٣٧) وصححه، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨١٥). أخفاف: مختلفون.

(٢) خبر «اشتقاقه».

(٣) في نسخة الخيالي: «متباعدة».



(٣) قوله: «بِعَرَضٍ» هكذا ضبطت في نسخة الطبلاوي. والمعنى والله أعلم: أن التصديق وإن كان يقع في الجملة الخبرية صريحاً فإنه كذلك قد يتطرق إلى الإنشاء عرضاً بسبب ما يلزم مدلوله من الإخبار، وهذا جواب ما يقال: قولهم: ﴿أَتَجَمَّلُ﴾ إنشاءً، والجملة الإنشائية لا يتطرق إليها التصديق والتكذيب، فما وجه أن يقال لهم: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٥١٠)، =

ما يلزم مدلوله من الإخبار<sup>(١)</sup>، وبهذا الاعتبار يعتري الإنشاءات.

(٣٢) - ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ اعتراف بالعجز والقصور، وإشعار بأن سؤالهم كان استفساراً ولم يكن اعتراضاً، وأنه قد بان لهم ما خفي عليهم من فضل الإنسان والحكمة في خلقه، وإظهار لشكر نعمته بما عرفهم وكشف لهم ما اعتقل عليهم، ومراعاة للأدب بتفويض العلم كله إليه.

و«سبحان»: مصدر ك«غفران»، ولا يكاد يستعمل إلا مضافاً منصوباً بإضمار فعله ك«معاذ الله»، وقد أجري علماً للتسبيح - بمعنى التنزيه - على الشذوذ في قوله:

سُبْحَانَ مِّنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ<sup>(٢)</sup>

وتصدير الكلام به اعتذار عن الاستفسار والجعل بحقيقة الحال، ولذلك جعل

= و«حاشية الأنصاري» (٢٧٦/١). لكن وقع عند شيخ زاده: «بغرض» بفتح الغين المعجمة و«ما» بعدها إبهامية كما قال، قال: «أي: يتطرق إليه التصديق باعتبار غرض ما يلزم مدلول الكلام، وباعتبار هذا الغرض اللازم لمدلول الكلام يعتري التصديق الإنشاءات؛ أي يعرضها..» إلى آخر ما قال. ومعنى قوله: «ما» إبهامية: أنها هنا صفة للنكرة قبلها، كقولهم: «لأمر ما جدع قصير أنفه، ومثل: «أضربه ضرباً ما». انظر: «الدر المصون» (٢٩٩/٦)، و«شرح التسهيل» للدماميني (٢/٢٤٥).

(١) قوله. انظر: «حاشية القونوي» (١٤١/٣).

وقال شيخ زاده: قوله: «والمراد به: ذوات الأشياء»؛ أي: والمراد بلفظ المسميات في قولنا: «أسماء المسميات» هو ذوات الأشياء إن أريد بالأسماء مدلولها باعتبار الاشتقاق. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٥١٠/١).

(٢) عجز بيت للأعشى، وهو في «ديوان الأعشى الكبير» تحقيق: محمد حسين (ص: ١٤٣)،

و«الكتاب» (٣٢٤/١)، وصدده:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

وعلقمة هو ابن علانة، والبيت في هجائه.

مِفْتَاحِ التَّوْبَةِ، فَقَالَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿سُبْحَنَكَ بُنْتَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]  
وَقَالَ يُونسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿سُبْحَنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ﴾ الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ ﴿الْحَكِيمُ﴾: الْمُحْكِمُ لِمُبْدَعَاتِهِ،  
الَّذِي لَا يَفْعَلُ إِلَّا مَا فِيهِ حِكْمَةٌ بِالْغَةِ.

و﴿أَنْتَ﴾ فَصْلٌ، وَقِيلَ: تَأْكِيدٌ لِلْكَافِ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ» وَإِنْ  
لَمْ يَجْزُ: «مَرَرْتُ بِأَنْتَ» إِذِ التَّابِعُ يَسُوغُ فِيهِ مَا لَا يَسُوغُ فِي الْمَتْبُوعِ، وَلِذَلِكَ جَاَزَ: «يَا  
هَذَا الرَّجُلُ» وَلَمْ يَجْزُ: «يَا الرَّجُلُ».

وَقِيلَ: مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ «إِنَّ».

(٣٣) - ﴿قَالَ يَتَدَأْمُ أَنْتَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾؛ أَي: أَعْلِمَهُمْ، وَقُرِئَ بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ  
يَاءٌ<sup>(١)</sup> وَحَذَفِهَا<sup>(٢)</sup>، بِكسْرِ الْهَاءِ فِيهِمَا.

﴿فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا  
تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ اسْتَحْضَارُ لِقَوْلِهِ: ﴿أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ لَكِنَّهُ جَاءَ بِهِ عَلَى وَجْهِ  
أَبْسَطَ لِيَكُونَ كَالْحُجَّةِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا عَلِمَ مَا خَفِيَ عَلَيْهِمْ مِنْ أُمُورِ السَّمَاوَاتِ  
وَالْأَرْضِ، وَمَا ظَهَرَ لَهُمْ مِنْ أَحْوَالِهِمْ<sup>(٣)</sup> الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، عَلِمَ مَا لَا يَعْلَمُونَ، وَفِيهِ  
تَغْرِیْضٌ بِمُعَاتِبَتِهِمْ عَلَى تَرْكِ الْأُولَى، وَهُوَ أَنْ يَتَوَقَّفُوا مَتَرَصِّدِينَ لِأَنْ يُبَيِّنَ لَهُمْ.

(١) ذَكَرَهَا ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي «الْمَخْتَصَرِ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ١٢) عَنْ ابْنِ أَبِي عِبْلَةَ. وَرَوَيْتُ عَنْ  
ابْنِ كَثِيرٍ وَابْنِ عَامِرٍ. انْظُرْ: «السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ» لِابْنِ مَجَاهِدٍ (ص: ١٥٣)، وَ«جَامِعُ الْبَيَانِ فِي  
الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» لِلدَّانِي (١/ ٨-٩).

(٢) نَسَبْتُ لِلْحَسَنِ فِي «الْمَخْتَصَرِ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ١٢)، وَ«الْمَحْتَسَبِ» (١/ ٦٦)، وَ«الْمَحْرَرِ  
الْوَجِيزِ» (١/ ١٢٢)، وَ«الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (١/ ٤٠٧).

(٣) فِي نَسْخَةِ الْخَيَالِيِّ: «الْأَحْوَالِ».

وقيل: ﴿مَائِدُونَ﴾ قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾، و﴿مَاتَكُتْمُونَ﴾ استبطائهم أنهم أحقَاء بالخلافة، وأنه تعالى لا يخلق خلقاً أفضل منهم. وقيل: ما أظهروا من الطاعة وأسرَّ منهم إبليس من المعصية. والهمزة للإنكار، دخلت حرف الجحد فأفادت الإثبات والتقرير. واعلم أن هذه الآيات تدلُّ على شرف الإنسان، ومزية العلم وفضله على العبادة، وأنه شرط في الخلافة بل العمدة فيها. وأنَّ التَّعليمَ يصحُّ إسناؤه إلى الله تعالى وإن لم يصحَّ إطلاقُ المعلمِ عليه لاختصاصه بمن يحترف به. وأنَّ اللُّغاتِ توقيفية؛ فإنَّ الأسماءَ تدلُّ على الألفاظِ بخصوصٍ أو عُمومٍ، وتعليمها ظاهرٌ في إلقائها على المتعلِّمِ مُبيناً له معانيها وذلك يستدعي سابقةً وضع، والأصلُ ينفي أن يكون ذلك الوضع ممَّن كان قبل آدم فيكون من الله. وأنَّ مفهومَ الحكمةِ زائدٌ على مفهومِ العلمِ، ولَّا لتكرَّرَ قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾.

وأنَّ علومَ الملائكةِ وكمالاتهم تقبلُ الزَّيادةَ، والحكماءُ منعوا ذلك في الطبقةِ الأعلى منهم، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤]. وأنَّ آدمَ أفضلُ من هؤلاءِ الملائكةِ؛ لأنَّه أعلمُ منهم، والأعلمُ أفضلُ لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]. وأنه تعالى يعلمُ الأشياءَ قبل حدوثِها.

(٣٤) - ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ لَمَّا أنبأهم بالأسماءِ وعلمهم ما لم يعلموا أمرهم بالسُّجودِ له اعترافاً بفضله وأداءً لحقِّه، واعتذاراً عما قالوا فيه.

بِجَيْشٍ تَضِلُّ الْبُلُقُ فِي حَجَرَاتِهِ

وقال:

فَقُلْنَ لَهُ أَسْجِدْ لِيَلَيْكَ فَاسْجِدَا<sup>(١)</sup>

يعني: البعير إذا طأطأ رأسه.

وفي الشرع: وَضَعُ الْجَبْهَةِ عَلَى قَصْدِ الْعِبَادَةِ، وَالْمَأْمُورُ بِهِ:

إِنَّمَا الْمَعْنَى الشَّرْعِيُّ: فَالْمَسْجُودُ لَهُ بِالْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَجَعَلَ آدَمَ قَبْلَةَ سُجُودِهِمْ تَفْخِيمًا لَشَأْنِهِ أَوْ سَبَبًا لَوْجُوبِهِ، وَكَأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَهُ بِحَيْثُ يَكُونُ أَنْمُودَجًا لِلْمُبْدَعَاتِ كُلِّهَا بِلِ الْمَوْجُودَاتِ بِأَسْرَها، وَنَسْخَةً لِمَا فِي الْعَالَمِ الرُّوحَانِيِّ وَالْجِسْمَانِيِّ، وَذَرِيعَةً لِلْمَلَائِكَةِ إِلَى اسْتِيفَاءِ مَا قُدِّرَ لَهُمْ مِنَ الْكَمَالَاتِ، وَوُضْعَةً إِلَى ظُهُورِ مَا تَبَايَنُوا فِيهِ مِنَ الْمَرَاتِبِ وَالدرَجَاتِ = أَمَرَهُم بِالسُّجُودِ تَذَلُّلاً لِمَا رَأَوْا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ قَدْرَتِهِ وَبَاهِرِ آيَاتِهِ، وَشُكْرًا لِمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِوَسَاطَتِهِ، فَاللَّامُ فِيهِ كَاللَّامِ فِي قَوْلِ حَسَّانٍ:

أَلَيْسَ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى لِقَبْلَتِكُمْ وَأَعَرَفَ النَّاسَ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ<sup>(٢)</sup>

(١) شطربيت ورد في المصادر هكذا مفرداً، ونسب في بعضها لأعرابي من بني أسد. انظر: «المنتخب من كلام العرب» لكراع النمل (ص: ٤٠٤)، و«الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للأزهري (ص: ٦٩)، و«تهذيب اللغة» له (٣٠١ / ١٠)، و«الصحاح» (مادة: سجد). ومعناه: قالت الإمام لبعير ليلي: طامن عنقك لها لتركبك، فطامنه.

وقال الشهاب الخفاجي في «حاشيته» وقيل: هو من شعر لحميد بن ثور.

وذكر له هو والسيوطي في «الحاشية» (٤٠٤ / ٢) صدرأ وهو:

فَقُذِّنَ لَهَا وَهَمًّا أَبْيَا خَطْأَهُ

(٢) نسبه لحسان: الرازي في «تفسيره» (٤٢٧ / ٢)، وعزاه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١١٣٣ / ٣)

للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب في رثاء علي رضي الله عنه.

أو في قوله تعالى: ﴿أَقِرْ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾<sup>(١)</sup>.

وإما المعنى اللغوي: وهو التواضع لآدم تحيةً وتعظيمًا له كسجود إخوة يوسف له، أو التذلل والانقياد بالسعي في تحصيل ما ينوط به<sup>(٢)</sup> معاشهم ويتم به كمالهم. والكلام في أن المأمورين بالسجود الملائكة كلهم أو طائفة منهم ما سبق<sup>(٣)</sup>. ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ابْنِ وَاسْتَكْبَرَ﴾: امتنع عما أمر به استكبارًا من أن يتخذة وُصلةً في عبادة ربه، أو يعظمه ويتلقاه بالتحية، أو يخدمه ويسعى فيما فيه خيره وصلاحه.

و«الإباء»: امتناعٌ باختيار، و«التكبر»: أن يرى الرجل نفسه أكبر من غيره، و«الاستكبار»: طلب ذلك بالتشيع<sup>(٤)</sup>.

﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾؛ أي: في علم الله، أو: صار منهم باستقبحه أمر الله إياه بالسجود لآدم اعتقادًا بأنه أفضل منه، والأفضل لا يحسن أن يؤمر بالتخضع للمفضول أو التوسل<sup>(٥)</sup> به؛ كما أشعر به قوله: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ [ص: ٧٦] جوابًا

(١) فاللام في الآية للسببية المناسبة لجعل آدم سببًا لوجوب سجود الملائكة، وفي بيت حسان رضي الله عنه بمعنى «إلى»، وهو المناسب لجعل آدم قبله تسجد الملائكة إليها.

(٢) قوله: «ينوط به»؛ أي يتعلّق به، استعمله قاصراً مع أنّه متعدّد، يقال: ناط الشيء ينوطه نوطاً؛ أي: علقه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨١). وانظر: «الصحاح» (مادة: نوط).

(٣) قوله: «ما سبق»؛ أي: في تفسير قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٢).

(٤) قوله: «بالتشيع»: هو التزيّن بأكثر مما عنده، يتكثر بذلك ويتزيّن بالباطل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٢). وانظر: «الصحاح» (مادة: شيع).

(٥) في نسخة التفزازاني: «والتوسل».

لِقَوْلِهِ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِدَيِّ أَتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، لا بترك الواجب وَحْدَهُ.

والآية تدلُّ على أَنَّ آدَمَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْمَأْمُورِينَ بِالسُّجُودِ لَهُ وَلَوْ مِنْ وَجْهِهِ، وَأَنَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَإِلَّا لَمْ يَتَنَاوَلْهُ أَمْرُهُمْ، وَلَمْ يَصَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنْهُمْ. وَلَا يَرُدُّ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾؛ لَجَوَازِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فِعْلًا وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ نَوْعًا، وَلَأنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَوَى: أَنَّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ضَرْبًا يَتَوَلَّدُونَ يُقَالُ لَهُمُ: الْجِنُّ، وَمِنْهُمْ إِبْلِيسُ<sup>(١)</sup>.

وَلَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ كَانَ جَنِّيًّا نَشَأَ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمَلَائِكَةِ، وَكَانَ مَغْمُورًا بِالْأَلُوفِ مِنْهُمْ فَعَلَّبُوا عَلَيْهِ، أَوْ الْجِنُّ كَانُوا أَيْضًا مَأْمُورِينَ مَعَ الْمَلَائِكَةِ لَكِنَّهُ اسْتَغْنَى بِذِكْرِ الْمَلَائِكَةِ عَنْ ذِكْرِهِمْ، فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْأَكْبَرَ مَأْمُورُونَ بِالتَّذَلُّ لِلْأَخِذِ وَالتَّوَسُّلِ بِهِ عَلِمَ أَنَّ الْأَصَاغَرَ أَيْضًا مَأْمُورُونَ بِهِ، وَالضَّمِيرُ فِي ﴿فَسَجُدُوا﴾ رَاجِعٌ إِلَى الْقَبِيلَيْنِ، وَكَانَتْهُ قَالُ: فَسَجَدَ الْمَأْمُورُونَ بِالسُّجُودِ إِلَّا إِبْلِيسَ.

وَأَنَّ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ فِيهِمُ الْعِصْمَةُ كَمَا أَنَّ مِنَ الْإِنْسِ مَعْصُومِينَ وَالْغَالِبُ فِيهِمُ عَدَمُ الْعِصْمَةِ.

وَلَعَلَّ ضَرْبًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ لَا يَخَالِفُ الشَّيَاطِينَ بِالذَّاتِ، وَإِنَّمَا يَخَالِفُهُمْ بِالْعَوَارِضِ وَالصِّفَاتِ كَالْبِرَّةِ وَالْفَسَقَةِ مِنَ الْإِنْسِ، وَالْجِنُّ يَشْمَلُهُمَا، وَكَانَ

(١) قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي «الْحَاشِيَةِ» (٢/ ٤٠٧): «لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ». قُلْتُ: لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي

«تَفْسِيرِهِ» (١/ ٥٤١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا يُقَالُ لَهُمُ: الْجِنُّ، فَكَانَ

إِبْلِيسَ مِنْهُمْ، وَكَانَ إِبْلِيسَ يَسُوسُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَصَعَى، فَمَسَخَهُ اللَّهُ شَيْطَانًا رَجِيمًا.

(٢) مَعْطُوفٌ عَلَى «أَنَّ آدَمَ» أَوْ «أَنَّ إِبْلِيسَ». انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/ ٢٨٣)، وَ«حَاشِيَةُ مَلَا خَسْرُو»



(٢) قوله: «لأنَّه كالتَّمثِيلِ لِمَا ذُكِرْتُ» قال السيوطي في «الحاشية» (٢/٤٠٨): ليت شعري إذا حُمِلَ ما ذُكِرَ في خلقِ الملائكةِ والجنِّ على التَّمثِيلِ ماذا يُصْنَعُ في بَقِيَّةِ الحديثِ؟ أَيْحَمَلُ ما ذُكِرَ في خلقِ آدمَ على التَّمثِيلِ وأَنَّهُ لَيْسَ مَخْلُوقًا من ترابٍ كما هو ظاهرُ الآيةِ، هذه إِحالةٌ للنَّصوصِ عَن ظواهرِها. فلتَحَذَرْ هذه الطَّرِيقَةَ فَإِنَّ مدارَ الْمُعْتَرَلَةِ عَلَيْها، وهُم أَوَّلُ مَنْ أَكْثَرَ مِنْها حتَّى إِنَّهُمْ أَنْكَرُوا سُؤَالَ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، وَعَذَابَ الْقَبْرِ، وَالمِيزَانَ، وَالصُّرَاطَ، وَالحَوْضَ، وَالسَّفَاعَةَ، وَدَابَّةَ الْأَرْضِ، وَحَمَلُوا جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى التَّمثِيلِ، ثُمَّ عَدَّوْا ذَلِكَ إِلَى أَحَادِيثٍ لَا يَقْدَحُ تَأْوِيلُهَا فِي الْعَقِيدَةِ كَحَدِيثِ شَكْوَى النَّارِ وَتَنْفُسِهَا فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ، وَشَكْوَى الرَّجِمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَتَعَيَّبَهُمْ فِي ذَلِكَ مَنْ تَضَلَّعَ مِنْ عِلْمِ الْفَلَسَفَةِ وَالْمَقُولِ وَلَمْ يَتَبَحَّرْ فِي الْحَدِيثِ فَمَشَى فِي كُلِّ آيَةٍ وَحَدِيثٍ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ وَالغَى اعْتِبَارَ ظَاهِرِهِ، وَهَذَا غَيْرُ مُنَاسِبٍ، بَلِ الْأَوَّلَى الرُّجُوعُ فِي الْأَحَادِيثِ إِلَى أَثْمَةِ الْحَدِيثِ، فَمَا قَالُوا إِنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ كَغَالِبِ الْأَحَادِيثِ حُمِلَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَتُجَنَّبَ فِيهِ طَرِيقُ التَّمثِيلِ، إِذْ لَا دَاعِيَ لَهُ وَالتَّأْوِيلُ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَمَا قَالُوا: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ كَأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ سُلِّكَ بِهِ طَرِيقُ التَّأْوِيلِ وَالتَّمثِيلِ.

نور<sup>(١)</sup>، ومتى نكصت عادت الحالة الأولى جذعة<sup>(٢)</sup> ولا تزال تتزايد حتى ينطفئ نورها ويبقى الدخان الصّرف، فهذا أشبه بالصّواب وأوفق للجمع بين النّصوص، والعلم عند الله تعالى.

ومن فوائد الآية: استقباح الاستكبار وأنه قد يُفضي بصاحبه إلى الكفر، والحث على الاستثمار لأمره وترك الخوض في سرّه، وأنّ الأمر للوجوب، وأنّ الذي علّم الله من حاله أنّه يُتوفّى على الكفر هو الكافر على الحقيقة إذ العبرة بالخواتيم وإن كان بحكم الحال مؤمناً، وهو الموافاة المنسوبة إلى شيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله.

(٣٥) - ﴿وَقُلْنَا يَتَادِمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ «السكنى» من «السكون»؛ لأنها استقرارٌ ولَبْتُ، و﴿أَنْتَ﴾ تأكيدٌ أكّد به المستكنّ ليصحّ العطف عليه، وإنّما لم يخاطبهما أولاً تنبيهاً على أنّه المقصود بالحكم والمعطوف عليه تبعاً له.

و«الجنة»: دار الثّواب؛ لأنّ اللّام للعهد، ولا معهود غيرها.

ومن زعم أنّها لم تُخلق بعد قال: إنّها بُستانٌ كان بأرض فلسطين أو بين فارس وكرمان، خلقه الله تعالى امتحاناً لآدم. وحمل الإيهام على الانتقال منه إلى أرض الهند؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١].

﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾: واسعاً رافهاً، صفةٌ مصدرٍ محذوف.

(١) في نسخة الخيالي: «كانت نوراً محضاً».

(٢) جذعةٌ بمعنى: حديثة فتية، يقول من يريد الرجوع لأمر مضى: إن شئت أعدتها جذعةً. انظر: حاشية الخفاجي.

﴿حَيْثُ شِئْنَا﴾: أَيَّ مَكَانٍ مِنَ الْجَنَّةِ شِئْنَا، وَسَّعَ الْأَمْرَ عَلَيْهِمَا إِزَاحَةً لِلْعَلَّةِ  
وَالْعُذْرِ فِي التَّنَاولِ مِنَ الشَّجَرَةِ الْمَنْهِيِّ عَنْهَا مِنْ بَيْنِ أَشْجَارِهَا الْفَائِتَةِ لِلْحَصْرِ.  
﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ فِيهِ مِبَالِغَاتٌ:

تَعْلِيقُ النَّهْيِ بِالْقُرْبِ الَّذِي هُوَ مِنْ مَقَدِّمَاتِ التَّنَاولِ مِبَالِغَةً فِي تَحْرِيمِهِ وَوَجُوبِ  
الاجْتِنَابِ عَنْهُ، وَتَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْقُرْبَ مِنَ الشَّيْءِ يُورِثُ دَاعِيَةً وَمَيْلًا يَأْخُذُ بِمَجَامِعِ  
الْقَلْبِ وَيُلْهِمُهُ عَمَّا هُوَ مُقْتَضَى الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ؛ كَمَا رَوَى: «حُبُّكَ الشَّيْءَ يُعْمِي  
وَيُصِمُّ»<sup>(١)</sup>، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَحُومَا حَوْلَ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِمَا مَخَافَةً أَنْ يَقَعَا فِيهِ.

وَجَعَلُهُ<sup>(٢)</sup> سَبَبًا لِأَنْ يَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ بَارْتِكَابِ الْمَعَاصِي،  
أَوْ بِنَقْصِ حَظِّهِمَا بِالْإِتْيَانِ بِمَا يُخِلُّ بِالْكَرَامَةِ وَالنَّعِيمِ؛ فَإِنَّ الْفَاءَ تَفِيدُ السَّبَبِيَّةَ؛ سَوَاءً  
جَعَلْتَهُ<sup>(٣)</sup> لِلْعَطْفِ عَلَى النَّهْيِ أَوِ الْجَوَابِ لَهُ.

وَالشَّجَرَةُ قِيلَ: هِيَ الْحَنْظَلَةُ، أَوِ الْكَرْمَةُ، أَوِ التِّيْنَةُ، أَوْ شَجَرَةٌ مَنْ أَكَلَ مِنْهَا أَحْدَثَ،  
وَالأَوَّلَى أَنْ لَا تُعَيَّنَ مِنْ غَيْرِ قَاطِعٍ كَمَا لَمْ تُعَيَّنْ فِي الْآيَةِ لِعَدَمِ تَوْقُفٍ مَا هُوَ الْمَقْصُودُ عَلَيْهِ.  
وَقُرِئَ بِكَسْرِ الشَّيْنِ<sup>(٤)</sup>، وَ: «تَقْرَبَا» بِكَسْرِ التَّاءِ<sup>(٥)</sup>، وَ: «هَذَا» بِالْيَاءِ<sup>(٦)</sup>.

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٤/٥) (٢١٦٩٤)، وأبو داود (٥١٣٠)، والبخاري في «التاريخ  
الكبير» (١٠٧/٢) و(١٧١/٣)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه. وهو حديث صحيح موقوفاً،  
أما المرفوع ففيه أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف.

(٢) قوله: «وَجَعَلُهُ»؛ أي: قربائهما إلى الشجرة، عطف على «تعليق النهي بالقرب». انظر: «حاشية  
الأنصاري» (٢٨٦/١).

(٣) قوله: «سواء جعلته»؛ أي: الفاء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٨٦/١).

(٤) نسبت لأبي السمال وهارون الأعور. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحرر  
الوجيز» (١٢٧/١).

(٥) نسبت ليحيى بن وثاب كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢).

(٦) نسبت لابن محيصن ورويت عن ابن كثير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)،  
و«المحرر الوجيز» (١٢٧/١).

(٣٦) - ﴿فَازِلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ أَصْدَرَ زَلَّتَهُمَا عَنِ الشَّجَرَةِ، وَحَمَلَهُمَا عَلَى الزَّلَّةِ بِسَبَبِهَا، وَنَظِيرُهُ ﴿عَنْ﴾ هَذِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ﴾ [الكهف: ٨٢].  
 أو: أَزَلَّاهُمَا عَنِ الْجَنَّةِ، بِمَعْنَى: أَذْهَبَهُمَا، وَيَعْبُدُهُ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ: ﴿فَازِلَهُمَا﴾<sup>(١)</sup>  
 وهما متقاربان في المعنى، غَيْرَ أَنَّ «زَلَّ» يَقْتَضِي عَثْرَةً مَعَ الزَّوَالِ.

وإِزَالَةُ: قَوْلُهُ: ﴿هَلْ أَذُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾ [طه: ١٢٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿مَا هُنَّ كَمَا رَبُّكُمْ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]، وَمَقَاسَمَتُهُ إِيَّاهُمَا بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي لَكَا لَيْنَ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١].

وَاخْتَلَفَ فِي أَنَّهُ تَمَثَّلَ لَهُمَا فَقَاوَلَهُمَا بِذَلِكَ، أَوْ أَلْقَاهُ إِلَيْهِمَا عَلَى طَرِيقِ الْوَسْوَاسَةِ؟  
 وَأَنَّهُ كَيْفَ تَوَصَّلَ إِلَى إِزَالِهِمَا بَعْدَمَا قِيلَ لَهُ: ﴿فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾؟  
 فَقِيلَ: إِنَّهُ مُنِعَ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى جِهَةِ التَّكْرِمَةِ كَمَا كَانَ يَدْخُلُ مَعَ الْمَلَائِكَةِ، وَلَمْ يُمْنَعْ أَنْ يَدْخُلَ لِلْوَسْوَاسَةِ ابْتِلَاءً لِأَدَمَ وَحَوَّاءَ.

وَقِيلَ: قَامَ عِنْدَ الْبَابِ فَنَادَاهُمَا.

وَقِيلَ: تَمَثَّلَ بِصُورَةٍ دَابَّةٍ، فَدَخَلَ وَلَمْ يَعْرِفْهُ الْخَزَنَةُ.

وَقِيلَ: دَخَلَ فِي فَمِ الْحَيَّةِ حَتَّى دَخَلَتْ بِهِ.

وَقِيلَ: أَرْسَلَ بَعْضُ أَتْبَاعِهِ فَازِلَهُمَا. وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ.

﴿فَاخْرُجْهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾؛ أَي: مِنَ الْكِرَامَةِ وَالنَّعِيمِ.

﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا﴾ خَطَابٌ لِأَدَمَ وَحَوَّاءَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [طه: ١٢٣]، وَجُمِعَ الضَّمِيرُ لِأَنَّهُمَا أَصْلًا الْإِنْسُ وَكَأَنَّهُمَا الْجِنْسُ<sup>(٢)</sup> كُلُّهُمَا، أَوْ هُمَا وَإِبْلِيسُ،

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٣)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

(٢) في نسخة الخيالي: «لأنهما أصل الإنس وكأنهما الإنس».

أُخْرِجَ مِنْهَا ثَانِيًا بَعْدَ مَا كَانَ يَدْخُلُهَا لِلْوَسْوَسَةِ، أَوْ دَخَلَهَا مُسَارِقَةً، أَوْ مِنَ السَّمَاءِ <sup>(١)</sup>.  
 ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ حَالٌ اسْتُغْنِيَ فِيهَا عَنِ الْوَائِ بِالضَّمِيرِ، وَالْمَعْنَى: مُتَعَادِينَ  
 يَبْغِي بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِتَضْلِيلِهِ.

﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾: مَوْضِعُ اسْتِقْرَارٍ، أَوْ اسْتِقْرَارٌ.

﴿وَمَتَّعٌ﴾: تَمَتَّعٌ ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ يُرِيدُ بِهِ وَقْتَ الْمَوْتِ أَوْ الْقِيَامَةِ.

(٣٧) - ﴿فَلَقَّ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتَيْنِ﴾ اسْتَقْبَلَهَا بِالْأَخْذِ وَالْقَبُولِ وَالْعَمَلِ بِهَا حِينَ  
 عَلَّمَهَا، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ بِنَصْبِ ﴿آدَمَ﴾ وَرَفَعَ «الكلمات» <sup>(٢)</sup> عَلَى أَنَّهَا اسْتَقْبَلَتْهُ وَبَلَّغَتْهُ،  
 وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ الْآيَةُ [الأعراف: ٢٣].

وَقِيلَ: سَبَّحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ،  
 ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ <sup>(٣)</sup>.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: يَا رَبِّ، أَلَمْ تَخْلُقْنِي بِيَدِكَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: يَا رَبِّ، أَلَمْ  
 تَنْفُخْ فِي الرُّوحِ مِنْ رَوْحِكَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: يَا رَبِّ أَلَمْ تَسِقِ رَحْمَتَكَ غَضَبَكَ؟ قَالَ:  
 بَلَى، قَالَ: أَلَمْ تُسَكِّنِي جَنَّتِكَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: يَا رَبِّ، إِنْ تُبْتُ وَأَصْلَحْتُ أَرَا جِعِي  
 أَنْتَ إِلَى الْجَنَّةِ؟ قَالَ: نَعَمْ <sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «أو من السماء» عطف على قوله: «منها». انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/٥٤٦)، و«حاشية  
 القونوي» (٣/١٩١). واستبعده القونوي بأن الإخراج حيثئذ ليس على نسق واحد؛ لأن هبوطهما  
 من الجنة وهبوطه من السماء.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٣)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

(٣) رواه النسائي في «الكبرى» (١٠٦٢٠)، والضبي في «الدعاء» (١٠٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف»  
 (٢٤٠٣)، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/٥٨٠)، والحاكم في «المستدرک» (٤٠٠٢) وصححه.

وَأَصْلُ الْكَلِمَةِ: الْكَلَمُ، وَهُوَ التَّأثيرُ الْمَدْرَكُ بِإِحْدَى الْحَاسَتَيْنِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ كَالكَلَامِ وَالْجِرَاحَةِ.

﴿فَنَابَ عَلَيْهِ﴾: رَجَعَ عَلَيْهِ بِالرَّحْمَةِ وَقَبُولِ التَّوْبَةِ، وَإِنَّمَا رَتَّبَهُ بِالْفَاءِ عَلَى تَلْقَى الْكَلِمَاتِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى التَّوْبَةِ، وَهُوَ الْاعْتِرَافُ بِالذَّنْبِ وَالنَّدَمُ عَلَيْهِ، وَالْعَزْمُ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهِ.

وَاكْتَفَى بِذِكْرِ آدَمَ لِأَنَّ حَوَاءَ كَانَتْ تَبَعًا لَهُ فِي الْحَكْمِ، وَلِذَلِكَ طُوِيَ ذِكْرُ النِّسَاءِ فِي أَكْثَرِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ.

﴿إِنَّهُ هُوَ النَّوَابُ﴾: هُوَ الرَّجَاعُ عَلَى عِبَادِهِ بِالْمَغْفِرَةِ، أَوْ: الَّذِي يُكْثِرُ إِعَانَتَهُمْ عَلَى التَّوْبَةِ.

وَأَصْلُ التَّوْبَةِ: الرُّجُوعُ، فَإِذَا وُصِفَ بِهَا الْعَبْدُ كَانَ رَجُوعًا عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَإِذَا وُصِفَ بِهَا الْبَارِي تَعَالَى أُرِيدَ بِهَا الرُّجُوعُ مِنَ الْعُقُوبَةِ إِلَى الْمَغْفِرَةِ. ﴿الرَّحِيمُ﴾: الْمُبَالِغُ فِي الرَّحْمَةِ.

وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ وَعَدُّ لِلتَّائِبِ بِالْإِحْسَانِ مَعَ الْعَفْوِ.

(٣٨) - ﴿قُلْنَا أَهْبَطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ كُرِّرَ لِلتَّأْكِيدِ، أَوْ لِاخْتِلَافِ الْمَقْصُودِ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هَبُوطَهُمْ إِلَى دَارِ بَلِيَّةٍ يَتَعَادَوْنَ فِيهَا وَلَا يَخْلُدُونَ، وَالثَّانِي أَشْعَرُ بِأَنَّهُمْ أَهْبَطُوا لِلتَّكْلِيفِ، فَمَنْ اهْتَدَى الْهُدَى<sup>(١)</sup> نَجَا وَمَنْ ضَلَّ هَلَكَ.

وَالْتَنْبِيهُ<sup>(٢)</sup> عَلَى أَنَّ مَخَافَةَ الْإِهْبَاطِ الْمَقْتَرِنِ بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ وَحَدَّهَا كَافِيَةٌ

(١) قوله: «فَمَنْ اهْتَدَى الْهُدَى»؛ أي: الحق؛ أي: فَمَنْ سَلَكَ الْهُدَى، أَوْ: فَمَنْ اهْتَدَى إِلَى الْهُدَى، عَلَى الْحَذَفِ وَالْإِيصَالِ. انظر: «حاشية القونوي» (٣/ ١٩٩).

(٢) قوله: «وَالْتَنْبِيهُ» بالجر، وهو معطوف على «التأكيد» في قول الأنصاري، وعلى «اختلاف المقصود» في قول شيخ زاده. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٩٠)، و«حاشية شيخ زاده» (١/ ٥٥٦).

للحازم أن تعوقه عن مخالفة حكم الله، فكيف بالمقترن بهما؟ ولكنه نسي ولم نجد له عزمًا، وأن كل واحدٍ منهما كفى به نكالا لمن أراد أن يذكر.

وقيل: الأول من الجنة إلى سماء الدنيا، والثاني منها إلى الأرض. وهو كما ترى<sup>(١)</sup>.

و﴿جَمِيعًا﴾ حال في اللفظ تأكيد في المعنى؛ كأنه قيل: اهبطوا أنتم أجمعون، ولذلك لا يستدعي اجتماعهم على الهبوط في زمان واحد؛ كقولك: «جاؤوا جميعًا». ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ الشرط الثاني مع جوابه جواب الشرط الأول، و«ما» مزيدة أكدت به «إن»، ولذلك حسن تأكيد الفعل بالتون وإن لم يكن فيه معنى الطلب.

والمعنى: إن يأتينكم مني هدى يأنزال أو إرسال فمن تبعه منكم نجا وفاز، وإنما جيء بحرف الشك وإتيان الهدى كائن - لأنه محتمل في نفسه غير واجب عقلاً.

وكرر لفظ الهدى ولم يضمير لأنه أراد بالثاني أعم من الأول، وهو ما أتى به الرُّسُل<sup>(٢)</sup> واقتضاه العقل؛ أي: فمن تبع ما أتاه مُراعياً فيه ما يشهد به العقل فلا خوف عليهم فضلاً من أن يحل بهم مكروه، ولا هم يفوت عنهم محبوب فيحزنوا عليه، فالخوف على المتوقع والحزن على الواقع، نفى<sup>(٣)</sup> عنهم العقاب وأثبت لهم الثواب على أكد وجه وأبلغه.

(١) قوله: «كما ترى» كناية عن ظهور ضعفه بحيث يُغني إدراكه عن بيانه. «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة الخيالي: «الرسول».

(٣) قوله: «نفى» الفاعل ضمير مستتر يعود على الله تعالى. انظر: «حاشية ملا خسرو» (١٨٠/ب)،

و«حاشية شيخ زاده» (١/٥٦٢).

وَقُرِئَ: «هُدًى» على لغة هَذِيل<sup>(١)</sup>، و﴿فَلَا خَوْفٌ﴾ بالفتح<sup>(٢)</sup>.

(٣٩) - ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ عطفٌ على «مَنْ تَبِعَ» إلى آخره، قسيمٌ له؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ بَلْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِهِ، أَوْ كَفَرُوا بِالْآيَاتِ جَنَانًا وَكَذَّبُوا بِهَا لِسَانًا، فَيَكُونُ الْفِعْلَانِ مُتَوَجِّهَيْنِ إِلَى الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ.

و«الآية» في الأصل: العلامة الظاهرة، ويقال للمصنوعات مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى وَجُودِ الصَّانِعِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَلِكُلِّ طَائِفَةٍ مِنْ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ الْمُمَيِّزَةِ عَنْ غَيْرِهَا بِفَضْلِ، وَاشْتِقَاقُهَا مِنْ: أَيْ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهَا تَبَيَّنُ أَيًّا مِنْ أَيْ<sup>(٤)</sup>، أَوْ مِنْ: أَوْى إِلَيْهِ، وَأَصْلُهَا: آيَةٌ<sup>(٥)</sup> أَوْ أَوِيَّةٌ كـ«تَمْرَةٍ»، فَأَبْدَلَتْ عَيْنُهَا أَلْفًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، أَوْ: آيَّةٌ أَوْ أَوِيَّةٌ كـ«رَمَكَةٍ» فَأَعْلَلَتْ، أَوْ: آيَّةٌ - كـ«قَائِلَةٍ» - فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا.

والمرادُ بـ«آيَاتِنَا»: الآياتُ المنزلة، أَوْ مَا يَعْمُهَا وَالْمَعْقُولَةُ.

(١) نُسِبَتْ لِابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَالْجَحْدَرِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ وَهْبٍ الثَّقَفِيِّ، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ بِهَا. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحتسب» (١/ ٧٦)، و«شواذ القراءات» (ص: ٥٩).

(٢) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢١١).

(٣) كتب تحتها في نسخة الطبرلاوي: «بمعنى: بعض».

(٤) قوله: «واشتقاقها من أَيْ»؛ أي: بالتشديد نسبةً إِلَى (أَيْ) بِالْإِسْكَانِ؛ لِأَنَّهَا تَبَيَّنُ أَيًّا مِنْ أَيْ»؛ أي: بعضاً من بعض. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٩٢).

(٥) في نسخة التفتازاني والطبرلاوي: «آيَّة»، والمثبت من نسخة الخياي، وهو الموافق لما في الحواشي، ويؤيده أن السيوطي والأنصاري قيداها بالتشديد. انظر: «حاشية السيوطي» (٢/ ٤٣١)، و«حاشية الأنصاري» (١/ ٢٩٢)، و«حاشية الخفاجي». والحقيقة أنه لا اختلاف بين «آيَّة» و«أَوِيَّة» لأن الأولى هي أصل الثانية قبل الإدغام.



تنبيه: وقد تمسكت الحشوية<sup>(١)</sup> بهذه القصة على عدم عصمة الأنبياء عليهم السلام من وجوه:

الأول: أن آدم صلوات الله عليه كان نبياً وارثاً للمنهي عنه، والمرتب له عاصي.

والثاني: أنه جعل بارتكابه من الظالمين والظالم ملعون؛ لقوله: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

والثالث: أنه تعالى أسند إليه العصيان والغِي، فقال: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١].

والرابع: أنه تعالى لقنه التوبة، وهي الرجوع عن الذنب والندم عليه. والخامس: اعترافه بأنه خاسر لولا مغفرة الله تعالى إيَّاه<sup>(٢)</sup> بقوله: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، والخاسر من يكون ذا كبيرة. والسادس: أنه لو لم يذنب لم يجز عليه ما جرى.

والجواب من وجوه:

الأول: أنه لم يكن نبياً حينئذ، والمدعي مُطالب بالبيان.

(١) الظاهر أن المراد بالحشوية هنا من يتمسكون بظواهر النصوص دون تعمق، وليس في هذه الكلمة ما يدل على شخص معين ولا مقالة معينة، وقد قيل: أول من استعملها شيخ المعتزلة عمرو بن عبيد، كما أطلقت على طوائف من الروافض والمجسمة.

(٢) تبع المصنف رحمه الله الرازي في هذه العبارة، وهي لا تخلو من ركاسة، ولو قال: مغفرة الله ذنبه، أو: مغفرة الله له، كما فعل الخطيب الشربيني، لكان أظهر. انظر: «التفسير الكبير» للرازي (٤٥٩/٣)، و«السراج المنير» للشربيني (٥٢/١).

والثاني: أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ ظَالِمًا أَوْ خَاسِرًا لِأَنَّهُ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَخَسِرَ حَظَّهُ بِتَرْكِ الْأَوَّلَى بِهِ، وَأَمَّا إِسْنَادُ الْغِيِّ وَالْعَصِيَانِ إِلَيْهِ فَمُسَيِّئَاتِي الْجَوَابُ عَنْهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِنَّمَا أَمَرَ بِالتَّوْبَةِ تَلَاْفِيًا لِمَا فَاتَ عَنْهُ، وَجَرَى عَلَيْهِ مَا جَرَى مُعَاتَبَةً لَهُ عَلَى تَرْكِ الْأَوَّلَى وَوَفَاءً بِمَا قَالَهُ لِلْمَلَائِكَةِ قَبْلَ خَلْقِهِ.

الثالث: أَنَّهُ فَعَلَهُ نَاسِيًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ يَحْدَ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥] وَلَكِنَّهُ عُوْتَبَ بِتَرْكِ التَّحْقُظِ عَنْ أَسْبَابِ النَّسْيَانِ، وَلَعَلَّهُ وَإِنْ حُطَّ عَنْ الْأُمَّةِ لَمْ يُحْطَ عَنْ الْأَنْبِيَاءِ لِعِظَمِ قُدْرِهِمْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الْأَوْلِيَاءُ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَلَا مِثْلَ»<sup>(١)</sup>.

أَوْ أَدَّى فَعَلُهُ إِلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ عَلَى طَرِيقِ السَّبِيَّةِ الْمَقْدَرَةِ دُونَ الْمُؤَاخَذَةِ؛ كَتَنَاوُلِ السُّمِّ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْجَهْلِ بِشَأْنِهِ، لَا يَقَالُ: إِنَّهُ بَاطِلٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا تَهَكُّمُونَ كَمَا... وَفَاسَمَهُمَا﴾ الْآيَتَانِ [الأعراف: ٢٠ - ٢١]؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَنَاوَلَهُ حِينَمَا قَالَهُ إِبْلِيسُ، فَلَعَلَّ مَقَالَهُ<sup>(٣)</sup> أَوْرَثَ فِيهِ مَيْلًا طَبِيعِيًّا، ثُمَّ إِنَّهُ كَفَّ نَفْسَهُ عَنْهُ مُرَاعَاةً لِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى أَنْ نَسِيَ ذَلِكَ وَزَالَ الْمَانِعُ فَحَمَلَهُ الطَّبْعُ عَلَيْهِ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقْدَمَ عَلَيْهِ بِسَبَبِ اجْتِهَادٍ أَخْطَأَ فِيهِ؛ فَإِنَّهُ ظَنَّ أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ أَوْ الْإِشَارَةَ إِلَى عَيْنِ تِلْكَ الشَّجَرَةِ فَتَنَاوَلَ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ نَوْعِهَا، وَكَانَ الْمُرَادُ

(١) رواه الترمذي (٢٣٩٨) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه دون قوله: «ثم الأولياء»، وقال: حسن صحيح.

(٢) بضم السين وفتحها وكسرها. انظر: «إكمال الأعلام بتلخيص الكلام» لابن مالك (٢/ ٣١٤)، و«تاج العروس» (٤١٣/ ٣٢٢).

(٣) في نسخة الخيالي: «ما قاله».

بها الإشارة إلى النوع؛ كما روي أنه عليه السلام أخذَ حَرِيرًا وذهبَ بيده وقال: «هذان حرامانِ على ذكورِ أُمَّتِي وحِلٌّ لِنِائِهَا»<sup>(١)</sup>.

وإنما جرى عليه ما جرى تعظيمًا<sup>(٢)</sup> لشأن الخطيئة ليجتنبها أولاده، وفيها دلالة على أن الجنة مخلوقة، وأنها في جهةٍ عالية، وأن التوبة مقبولة، وأن متبع الهدى مأمون العاقبة، وأن عذاب النار دائم، وأن الكافر فيه مخلد، وأن غيره لا يخلد فيه بمفهوم قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

واعلم أنه سبحانه لما ذكر دلائل التوحيد والنبوة والمعاد، وعقبها تعداد النعم العامة تقريراً لها وتأكيذاً، فإنها من حيث إنها حوادث محكمة تدل على محدث حكيم له الخلق والأمر وحده لا شريك له، ومن حيث إن الإخبار بها على ما هو مثبت في الكتب السابقة ممن لم يتعلمها ولم يمارس شيئاً منها إخبار بالغيب معجز يدل على نبوة المخبر عنها، ومن حيث اشتغالها على خلق الإنسان وأصوله وما هو أعظم من ذلك يدل على أنه قادر على الإعادة كما كان قادراً على الإبداء = خاطب أهل العلم والكتاب منهم، وأمرهم بأن يذكروا نعم الله عليهم ويوفوا بعهوده<sup>(٣)</sup> في اتباع الحق واقتفاء الحجاج؛ ليكونوا أول من آمن بمحمد عليه السلام وما أنزل عليه، فقال:

(٤٠) - ﴿يَبْنَى إِسْرَئِيلَ﴾؛ أي: يا أولاد يعقوب، و«الابن» من «البناء» لأنه مبنى أبيه، ولذلك يُنسب المصنوع إلى صانعه فيقال: أبو الحرب، وبنت فكر<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٤٠٥٧)، والنسائي (٥١٤٤)، وابن ماجه (٣٥٩٥)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) في نسخة الطبرلاوي: «تفطيعاً».

(٣) في نسخة الخيالي: «بعهده».

(٤) في نسخة الخيالي: «الفكر».

وإسرائيل: لَقَبُ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَعْنَاهُ بِالْعِبْرِيَّةِ: صَفْوَةُ اللَّهِ، وَقِيلَ:  
عَبْدُ اللَّهِ.

وَقُرِئَ: «إِسْرَائِيلَ» بِحَذْفِ الْيَاءِ<sup>(١)</sup>، وَ«إِسْرَآلَ» بِحَذْفِهِمَا<sup>(٢)</sup>، وَ«إِسْرَءِيلَ» بِقَلْبِ  
الْهَمْزَةِ يَاءً<sup>(٣)</sup>.

﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾؛ أَي: بِالتَّفَكُّرِ فِيهَا وَالْقِيَامَ بِشُكْرِهَا، وَتَقْيِيدُ  
النِّعْمَةِ بِهِمْ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ غَيُورٌ وَحُسُودٌ بِالطَّبْعِ، فَإِذَا نَظَرَ إِلَى مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى غَيْرِهِ  
حَمَلَهُ الْغِيْرَةَ وَالْحَسَدُ عَلَى الْكُفْرَانِ وَالسَّخَطِ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَى مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ حَمَلَهُ  
حُبَّ النِّعْمَةِ عَلَى الرِّضَا وَالشُّكْرِ.

وَقِيلَ: أَرَادَ بِهَا مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى آبَائِهِمْ مِنَ الْإِنجَاءِ مِنْ فِرْعَوْنَ وَالْغَرَقِ، وَمِنْ  
الْعَفْوِ عَنْ اتِّخَاذِ الْعَجْلِ، وَعَلَيْهِمْ مِنْ إِدْرَاكِ زَمَنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقُرِئَ: «أَذْكُرُوا»<sup>(٤)</sup>، وَالْأَصْلُ: افْتَعِلُوا، وَ«نِعْمَتِي» بِإِسْكَانِ الْيَاءِ وَإِسْقَاطِهَا  
دَرْجًا<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ مَذْهَبُ مَنْ لَا يَحَرِّكُ الْيَاءَ الْمَكْسُورَ مَا قَبْلَهَا.

﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي﴾ بِالْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ ﴿أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ بِحُسْنِ الْإِثَابَةِ، وَالْعَهْدُ يُضَافُ

(١) ذَكَرَهَا فِي «الْكَشَافِ» (٢٣٧/١) دُونَ نِسْبَةٍ، وَرَوَيْتُ عَنْ وَرْشٍ كَمَا فِي «الْبَحْرِ» (٤٦٨/١)،  
وَذَكَرَ ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢) رَوَايَةً عَنْ نَافِعٍ: (إِسْرَائِيلَ) بِيَاءٍ  
وَاحِدَةً كَمَا قَالَ.

(٢) نَسَبَهَا ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢) لِلْحُسَيْنِ.

(٣) وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ. انْظُرْ: «النَّشْرُ» لِابْنِ الْجَزَرِيِّ (١/٣٥٥ وَ ٤٠٠).

(٤) انْظُرْ: «معاني القرآن» لِلْفَرَّاءِ (١/٢٨ - ٢٩) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) انْظُرْ: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ١٢)، وَفِيهِ: (نِعْمَتِي) بِإِسْكَانِ الْيَاءِ: الْمَفْضَلُ عَنْ

إِلَى الْمُعَاهِدِ وَالْمُعَاهِدِ، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ مَضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ وَالثَّانِي إِلَى الْمَفْعُولِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى عَهْدَ إِلَيْهِم بِالْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ بِنَصْبِ الدَّلَائِلِ وَإِنْزَالِ الْكِتَابِ، وَوَعْدَ لَهُم بِالثَّوَابِ عَلَى حَسَنَاتِهِمْ.

وَلِلْوَفَاءِ بِهِمَا عَرَضٌ عَرِيضٌ، فَأَوَّلُ مَرَاتِبِ الْوَفَاءِ مَنَّا هُوَ الْإِتْيَانُ بِكَلِمَتِي الشَّهَادَةِ وَمَنْ اللَّهُ تَعَالَى حَقُّ الدِّمِ وَالْمَالِ، وَآخِرُهَا مَنَّا الْاسْتِغْرَاقُ فِي بَحْرِ التَّوْحِيدِ بِحَيْثُ يَغْفُلُ عَنْ نَفْسِهِ فَضلاً عَنْ غَيْرِهِ، وَمَنْ اللَّهُ تَعَالَى الْفَوْزُ بِاللِّقَاءِ الدَّائِمِ.

وَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَوْفُوا بِعَهْدِي فِي اتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ فِي رَفْعِ الْأَصَارِ وَالْأَعْلَالِ<sup>(١)</sup>. وَعَنْ غَيْرِهِ: أَوْفُوا بِأَدَاءِ الْفَرَائِضِ وَتَرْكِ الْكِبَائِرِ أَوْفٍ بِالْمَغْفِرَةِ وَالثَّوَابِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ: أَوْفُوا بِالْإِسْتِقَامَةِ عَلَى الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ أَوْفٍ بِالْكَرَامَةِ وَالنَّعِيمِ الْمَقِيمِ = فَبالنَّظَرِ إِلَى الْوَسَائِطِ.

وَقِيلَ: كِلَاهُمَا مَضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَالْمَعْنَى: أَوْفُوا بِمَا عَاهَدْتُكُمْ مِنَ الْإِثَابَةِ. الْإِيمَانِ وَالتَّزَامِ الطَّاعَةِ أَوْفٍ بِمَا عَاهَدْتُكُمْ مِنْ حُسْنِ الْإِثَابَةِ.

وَتَفْصِيلُ الْعَهْدَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَدْخُلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي﴾ [المائدة: ١٢].

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٩٦/١) بسند صحيح كما قال السيوطي في «الحاشية» (٤٣٩/٢). وفي تصحيحه نظر، فإن في إسناده محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت وهو مجهول كما في «التقريب».

(٢) هو أيضاً عن ابن عباس كما قال السيوطي، قلت: رواه عنه الطبري في «تفسيره» (٥٩٨/١) بلفظ: «أَوْفُوا بِمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ مِنْ طَاعَتِي وَنَهَيْتُكُمْ عَنْهُ مِنْ مَعْصِيَتِي فِي النَّبِيِّ ﷺ وَفِي غَيْرِهِ، «أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ» [البقرة: ٤٠] يقول: أرض عنكم وأدخلكم الجنة». وسنده ضعيف كما قال السيوطي. قلت: فيه بشر بن عمار قال عنه الدارقطني: متروك. انظر: «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (٢٦٠/١). والضحاك لم يسمع من ابن عباس.

وَقُرِئَ: «أَوْفَ» بالتَّشْدِيدِ لِلْمَبَالِغَةِ<sup>(١)</sup>.

﴿وَاتَنَّى فَارْهَبُونِ﴾ فيما تَأْتُونَ وَتَذَرُونَ وَخُصُوصًا فِي نَقْضِ الْعَهْدِ، وَهُوَ أَكْثَرُ فِي إِفَادَةِ التَّخْصِيسِ مِنْ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّقْدِيمِ مِنْ تَكْرِيرِ الْمَفْعُولِ، وَالْفَاءُ الْجَزَائِيَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى تَضَمُّنِ الْكَلَامِ مَعْنَى الشَّرْطِ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنْ كُنْتُمْ رَاهِبِينَ شَيْئًا فَارْهَبُونِي، وَ«الرَّهْبَةُ»: خَوْفٌ مَعَهُ تَحَرُّزٌ.

وَالْآيَةُ مُتَضَمِّنَةٌ لِلْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، دَالَّةٌ عَلَى جُوبِ الشُّكْرِ وَالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ، وَأَنَّ الْمُؤْمِنَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَخَافَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ.

(٤١) - ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أُنْزِلَتْ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ إِفْرَادٌ لِلْإِيمَانِ بِالْأَمْرِ بِهِ وَالْحَثِّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ وَالْعُمْدَةُ لِلْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ، وَتَقْيِيدُ الْمَنْزِلِ بِأَنَّهُ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ مِنَ الْكُتُبِ الْإِلَهِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَازِلٌ حَسَبَ مَا نُعِتَ<sup>(٢)</sup> فِيهَا، أَوْ مُطَابِقٌ لَهَا فِي الْقَصَصِ وَالْمَوَاعِيدِ، وَالِدُّعَاءِ إِلَى التَّوْحِيدِ، وَالْأَمْرِ بِالْعِبَادَةِ وَالْعَدْلِ بَيْنَ النَّاسِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمَعَاصِي وَالْفَوَاحِشِ، وَفِيمَا يَخَالِفُهَا مِنْ جَزَائِيَّاتِ الْأَحْكَامِ بِسَبَبِ تَفَاوُتِ الْأَعْصَارِ فِي الْمَصَالِحِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا حَقٌّ بِالإِضَافَةِ إِلَى زَمَانِهَا مُرَاعَى فِيهَا صِلَاحٌ مَنْ خُوطِبَ بِهَا حَتَّى لَوْ نَزَلَ الْمُتَقَدِّمُ فِي أَيَّامِ الْمُتَأَخِّرِ لَنَزَلَ عَلَى وَفْقِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا لَمَّا وَسِعَهُ إِلَّا أَتْبَاعِي»<sup>(٣)</sup>

(١) نسبت للزهري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحتسب» (١/ ٨١)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٧٨).

(٢) في نسخة الخيالي: «ما ثبت».

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥١٥٦)، ولفظه: «أمتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارى؟ لقد جتكم بها بيضاء نقية، ولو كان موسى حيًّا ما وسعه إلا أتباعي»، ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٢١٣٥) بمعناه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٧٤): رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري، وفيه مجالد بن سعيد، ضعفه أحمد.

= تنبيه<sup>(١)</sup> على أن أتباعها لا ينافي الإيمان به بل يؤجبه، ولذلك عرّض بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ بأن الواجب أن يكونوا أول من آمن به، ولأنهم كانوا أهل النظر في معجزاته والعلم بشأنه والمستفتحين به والمبشرين بزمانه.

و﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ وقع خبراً عن ضمير الجمع بتقدير: أول فريق، أو فوج، أو بتأويل: لا يكن كل واحد منكم أول كافر به؛ كقولك: كسانا حلة.

فإن قيل: كيف نهوا عن التقدم في الكفر وقد سبقهم مشركو العرب؟

قلت: المراد به التعريض لا الدلالة على ما نطق به الظاهر؛ كقولك: أما أنا فلست بجاهل، أو: ولا تكونوا أول كافر من أهل الكتاب، أو: ممن كفر بما معه، فإن من كفر بالقرآن فقد كفر بما يصدّقه، أو: مثل من كفر من مشركي مكة.

و«أول»: أفعل لا فعل له، وقيل: أصله: «أول» من «وأل»، فأبدلت همزته واواً تخفيفاً غير قياسي، أو: «أول» من «أل»، فقلبت همزته واواً وأدغمت.

﴿وَلَا تَشْعُرُوا بِآيَاتِي ثَمناً قليلاً﴾: ولا تستبدلوا بالإيمان بها والاتباع لها حظوظ الدنيا، فإنها وإن جلت قليلة مُستردلة بالإضافة إلى ما يفوت عنكم من حظوظ الآخرة بترك الإيمان.

قيل: كان لهم رئاسة في قومهم ورسومٌ وهدايا منهم، فخافوا عليها لو أتبعوا رسول الله ﷺ، فاختروها عليه.

وقيل: كانوا يأخذون الرشا فيحرّفون الحق فيكتمونه.

﴿وَإِنِّي فَأَتَّقُونَ﴾ بالإيمان واتباع الحق والإعراض عن الدنيا.

ولما كانت الآية السابقة مشتملة على ما هو كالمبادئ لما في الآية الثانية

(١) قوله: «تنبيه» خبر المبتدأ الذي هو: «تقييد المنزل». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٢٩٩).

فُصِّلَتْ<sup>(١)</sup> بِالرَّهْبَةِ الَّتِي هِيَ مَقْدَمَةُ التَّقْوَى، وَلَأَنَّ الْخَطَابَ بِهَا لَمَّا عَمَّ الْعَالِمَ وَالْمَقْلَدُ أَمْرَهُم بِالرَّهْبَةِ الَّتِي هِيَ مَبْدَأُ السُّلُوكِ، وَالْخَطَابُ بِالثَّانِيَةِ لَمَّا خَصَّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَمْرَهُم بِالتَّقْوَى الَّذِي هُوَ مَتْنَهَا.

(٤٢) - ﴿وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَ«الْبَاطِلُ»: الْخَلْطُ، وَقَدْ يَلِزُّهُ جَعْلُ الشَّيْءِ مُشْتَبِهًا بغيره، وَالْمَعْنَى: لَا تَخْلُطُوا الْحَقَّ الْمَنْزَلَ بِالْبَاطِلِ الَّذِي تَخْتَرَعُونَهُ وَتَكْتُبُونَهُ حَتَّى لَا يُمَيَّزَ بَيْنَهُمَا، أَوْ: لَا تَجْعَلُوا الْحَقَّ مُلْتَبِسًا بِسَبَبِ خَلْطِ الْبَاطِلِ الَّذِي تَكْتُبُونَهُ فِي خِلَالِهِ أَوْ تَذْكُرُونَهُ فِي تَأْوِيلِهِ.

﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ جَزَمَ دَاخِلٌ تَحْتَ حَكْمِ النَّهْيِ؛ كَأَنَّهُمْ أَمَرُوا بِالْإِيمَانِ وَتَرَكُوا الضَّلَالَ، وَنُهِوا عَنِ الْإِضْلَالِ بِالتَّلْبِيسِ عَلَى مَنْ سَمِعَ الْحَقَّ أَوْ الْإِخْفَاءِ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ.

أَوْ نَصَبُ بِإِضْمَارٍ «أَنَّ» عَلَى أَنَّ الْوَائِلَ لِلْجَمْعِ؛ أَي: لَا تَجْمَعُوا لِبَسِّ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ وَكُتْمَانِهِ، وَيَعْضُدُهُ أَنَّهُ فِي مَصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «وَتَكْتُمُونَ»<sup>(٢)</sup>؛ أَي: وَأَنْتُمْ تَكْتُمُونَ، بِمَعْنَى: كَاتِمِينَ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ اسْتِقْبَاحَ اللَّبْسِ لَمَّا يَصْحَبُهُ مِنْ كُتْمَانِ الْحَقِّ. ﴿وَأَنْتُمْ تَعَامُونَ﴾: عَالِمِينَ<sup>(٣)</sup> بِأَنَّكُمْ لَا بُسُونَ كَاتِمُونَ؛ فَإِنَّهُ أَقْبَحُ؛ إِذَا الْجَاهِلُ قَدْ يُعَذَّرُ.

(٤٣) - ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ يَعْنِي: صَلَاةَ الْمُسْلِمِينَ وَزَكَاتَهُمْ؛ فَإِنَّ

(١) قوله: «فُصِّلَتْ» فعل مبني للمجهول جُوزَ فِيهِ وَجْهَانِ؛ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّفْصِيلِ، فَهُوَ مُشَدَّدُ الصَّادِ؛ أَي: أَتَى بِفَاصِلَةٍ، كـ«قَفَى»: إِذَا أَتَى بِقَافِيَةٍ، وَالْفَاصِلَةُ فِي النَّثْرِ بِمَنْزِلَةِ الْقَافِيَةِ فِي الشَّعْرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْفَصْلِ؛ أَي: خُتِمَتْ هَذِهِ الْآيَةُ. «حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ».

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٤١)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٨٩).

(٣) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِيِّ: «عَالِمُونَ».



غيرُهما كلا صلاةٍ ولا زكاةٍ، أمرُهم بفروع الإسلامِ بعدما أمرهم بأصوله، وفيه دليلٌ على أنَّ الكفارَ مخاطَبُونَ بها.

و«الزَّكَاةُ» من «زَكَا الزَّرْعُ»: إذا نَمَا، فإنَّ إخراجها يستجلبُ بركةً في المالِ ويُثِيرُ للنفسِ فضيلةَ الكرمِ، أو من «الزَّكَاةِ» بمعنى الطَّهارةِ؛ فإنَّها تُطَهِّرُ المالَ من الحَبَثِ والنَّفْسِ من البُخْلِ.

﴿وَأَزْكُوا مَعَ الزَّكَاةِ﴾؛ أي: في جماعاتهم، فإنَّ صلاةَ الجماعةِ تفضلُ صلاةَ الفردِ بسبعٍ وعشرينَ درجةً؛ لِمَا فيها من تظاهرِ النفوسِ. وعبرَ عَنِ الصَّلَاةِ بِالرُّكُوعِ احترامًا عن صَلَاةِ الْيَهُودِ.

وقيل: الرُّكُوعُ: الخُضُوعُ والانقيادُ لِمَا يُلْزِمُهُم الشَّارِعُ، قَالَ الْأَضْبَطُ السَّعْدِيُّ: لَا تُذِلُّ الضَّعِيفَ عَلَيْكَ<sup>(١)</sup> أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ<sup>(٢)</sup> (٤٤) - ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ تقريرٌ مَعَ توبيخٍ وتعجيبٍ، و«الْبِرُّ»: التَّوَسُّعُ في الخيرِ، من «الْبَرِّ» وهو الفضاءُ الواسِعُ، يتناولُ كُلَّ خيرٍ، ولذلك قيل: البرُّ ثلاثة: بِرٌّ في عبادةِ الله تعالى، وبِرٌّ في مراعاةِ الأقاربِ، وبِرٌّ في معاملَةِ الأجانبِ.

﴿وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾: وتركونَهَا من البرِّ كالمُنْسِيَّاتِ، وعن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّها نزلت في أَحْبَارِ الْمَدِينَةِ، كانوا يَأْمُرُونَ سِرًّا مَنْ نَصَحُوهُ بِاتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا يَتَّبِعُونَهُ.

(١) في نسخة الخيالي: «لا تهين الفقير عليك». وهي رواية. انظر التعليق الآتي.

(٢) انظر: «البيان والتبيين» للجاحظ (٣/ ٢٢٣)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١/ ٣٧١)، وفي «البيان والتبيين»: «لا تحقرن الفقير»، وفي «الشعر والشعراء»: «لا تهين الفقير»، وفيه: «تخشع» بدل «تركع». والرواية المثبتة مطابقة لما في «النكت والعيون» للماوردي (١/ ١١٤).

وقيل: كانوا يأمرُونَ بالصَّدَقَةِ ولا يتصدَّقُونَ.

﴿وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ تَبَكَيْتُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]؛ أي: تتلون التَّورَةَ وفيها الوَعِيدُ على الفساد والعناد وتركِ البرِّ ومخالفةِ القولِ العملِ.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ قُبِحَ صَنِيعُكُمْ فَيَصِدُّكُمْ عنه؟

أو: أفلا عقلَ لَكُمْ يمنعكم عَمَّا تعلمُونَ وَخَامَةً عَاقِبَتُهُ؟

و«العقلُ» في الأصل: الحبسُ، سُمِّيَ بِهِ الإدراكُ الإنسانيُّ لَأَنَّهُ يحبسُهُ عَمَّا يَقْبُحُ وَيَعْقِلُهُ على مَا يَحْسُنُ، ثُمَّ الْقَوَّةُ<sup>(١)</sup> الَّتِي بِهَا النَّفْسُ تَدْرِكُ هَذَا الإدراكِ.

وَالْآيَةُ نَاعِيَةٌ على مَنْ يَعِظُ غَيْرَهُ وَلَا يَتَّعِظُ نَفْسُهُ سُوءَ<sup>(٢)</sup> صَنِيعِهِ وَخَبَثَ نَفْسِهِ، وَأَنَّ فِعْلَهُ فَعْلُ الْجَاهِلِ بِالشَّرْعِ أَوْ الْأَحْمَقِ الْخَالِي عَنِ الْعَقْلِ؛ فَإِنَّ الْجَامِعَ بَيْنَهُمَا تَأْتِي عَنْهُ شَكِيمَتُهُ<sup>(٣)</sup>.

والمرادُ بها: حَثُّ الْوَاعِظِ على تَرْكِيةِ النَّفْسِ وَالْإِقْبَالِ عَلَيْهَا بِالتَّكْمِيلِ لِتَقُومَ فَيُقِيمَ غَيْرَهُ<sup>(٤)</sup>، لَا مَنعُ الْفَاسِقِ عَنِ الْوَعِظِ؛ فَإِنَّ الْإِخْلَالَ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ الْمَأْمُورِ بِهِمَا لَا يُوْجِبُ الْإِخْلَالَ بِالْآخَرِ.

(٤٥) - ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ مَتَّصِلٌ بِمَا قَبْلَهُ، كَأَنَّهُمْ لَمَّا أُمِرُوا بِمَا شَقَّ عَلَيْهِمْ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْكُلْفَةِ وَتَرَكَ الرِّيَاسَةِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْمَالِ عُولُجُوا بِذَلِكَ،

(١) معطوف على قوله: «الإدراك».

(٢) قوله: «نفسه» تأكيد للضمير المستتر في «يَتَّعِظُ»، وقوله: «سوء» مفعول به لاسم الفاعل «ناعية».

«حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «فإن الجامع بينهما»؛ أي: بين العلم والعقل «تأبى عنه»؛ أي: عن كونه واعظاً غير متَّعِظٍ «شكيمته»؛ أي: نفسه بحيث لا تنقاد. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣٠٦/١).

(٤) قوله: «لتقوم»؛ أي: نفسه، «فيقيم»؛ أي: الواعظ «غيره». انظر: «حاشية الأنصاري» (٣٠٦/١).

والمعنى: استعينوا على حوائجكم بانتظار النجح والفرج توكلًا على الله، أو بالصوم الذي هو صبرٌ عن المفطرات؛ لما فيه من كسر الشهوة وتصفية النفس، والتوسل<sup>(١)</sup> بالصلاة والالتجاء إليها؛ فإنها جامعةٌ لأنواع العبادات النفسانية والبدنية: من الطهارة، وستر العورة، وصرف المال فيهما<sup>(٢)</sup>، والتوجه إلى الكعبة، والعكوف للعبادة، وإظهار الخشوع بالجوارح، وإخلاص النية بالقلب، ومجاهدة الشيطان، ومناجاة الحق، وقراءة القرآن، والتكلم بالشهادتين، وكف النفس عن الأطييبين<sup>(٣)</sup>، حتى تجابوا<sup>(٤)</sup> إلى تحصيل المآرب وجبر المصائب.

رُوي: أنه عليه السلام كان إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة<sup>(٥)</sup>.

ويجوز أن يراد بها الدعاء.

﴿وَإِنَّمَا﴾؛ أي: وإن الاستعانة بهما، أو الصلاة، وتخصيصها برد الصمير إليها لعظم شأنها واستجماعها ضروريًا من الصبر، أو جملة ما أمروا بها ونهوا عنها.

﴿لَكَبِيرَةٌ﴾: ثقل شاقة؛ قوله: ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣].

﴿إِلَّا عَلَى الْخَائِضِينَ﴾؛ أي: المخبتين، والخشوع: الإخبات، ومنه «الخُسعة» للرَّملة

(١) معطوف على «بانتظار».

(٢) قوله: «فيهما»؛ أي: في الطهارة وستر العورة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٠٦)، و«حاشية شيخ زاده» (٢/ ٣٢). زاد الثاني: فإن صرف المال إلى ما يزيل الحدث والنجاسة عن ثوبه وبدنه وإلى ما يستر عورته عبادة مالية.

(٣) كتب تحتها في نسخة التفتازاني: «الأطيبان: الأكل والجماع». وانظر: «العين» (٧/ ٤٦١).

(٤) مُتَعَلِّقٌ بـ «استعينوا». «حاشية الخفاجي».

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٢٩٩)، وأبو داود (١٣١٩)، عن حذيفة رضي الله عنه بلفظ: «كان النبي ﷺ إذا حزبه أمر صلى».

المتطامنة، والخضوع: اللين والانقياد، ولذلك يقال: الخضوع بالجوارح والخضوع بالقلب.

(٤٦) - ﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيَّ رَاجِعُونَ﴾؛ أي: يتوقعون لقاء الله ونيل ما عنده، أو يتيقنون أَنَّهُمْ يُخْشَرُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فيجازيهم، ويؤيده أَنَّهُ فِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «يَعْلَمُونَ»<sup>(١)</sup>، وَكَأَنَّ الظَّنَّ لَمَّا شَابَهُ الْعِلْمُ فِي الرَّجْحَانِ أُطْلِقَ عَلَيْهِ لَتَضْمِينٍ مَعْنَى التَّوَقُّعِ، قَالَ أَوْسُ بْنُ حُجْرٍ:

فَأَرْسَلْتُهُ مُسْتَيَقِّنَ الظَّنِّ أَنَّهُ يُخَالِطُ مَا بَيْنَ الشَّرَاسِيفِ جَائِفُ<sup>(٢)</sup>  
وَأَمَّا لَمْ تَثْقُلْ عَلَيْهِمْ ثِقْلَهَا عَلَى غَيْرِهِمْ فَإِنَّ نَفْسَهُمْ مُرْتَاضَةٌ بِأَمْثَالِهَا مُتَوَقِّعَةٌ فِي  
مِقَابِلِهَا مَا يُسْتَحَقَّرُ لِأَجَلِهِ مَشَاقُّهَا وَيُسْتَلَذُّ بِسَبَبِهِ مَتَاعُهَا، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
«وَجُعِلَتْ قَرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»<sup>(٣)</sup>.

(٤٧) - ﴿يَبْنَیْ إِسْرَءِیْلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ كَرَّرَهُ لِلتَّأْكِيدِ، وَتَذْكِيرِ  
التَّفْضِيلِ الَّذِي هُوَ أَجَلُ النِّعَمِ خُصُوصًا، وَرَبَطَهُ بِالْوَعْدِ الشَّدِيدِ تَخْوِيفًا لِمَنْ  
غَفَلَ عَنْهَا وَأَخْلَ بِحَقُوقِهَا.  
﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ عَطَفْتُ عَلَى ﴿نِعْمَتِي﴾.

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٤٤)، و«البحر» (١/ ٥٠٤)، و«اتفاق المباني» (ص: ٢١٤).

(٢) انظر: «ديوان أوس بن حجر» (ص: ٧٢)، وفيه: (تحت) بدل (بين). وانظر: «منتهى الطلب» (ص: ٦٤)، و«اتفاق المباني» (ص: ٢١٤)، وفيهما: «وأرسله مستيقن...». والشَّرَاسِيفُ: أطراف الأضلاع تشرف على البطن. وجائِفٌ: بالجيم؛ أي: طاعنٌ إلى الجوف. وهذا شاهدٌ لكون الظَّنَّ بمعنى العلم؛ لقوله: «مستيقن». «حاشية الخفاجي».

(٣) رواه النسائي (٣٩٣٩) و(٣٩٤٠)، والإمام أحمد في «المسند» (١٢٢٩٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٤٨٢)، من حديث أنس رضي الله عنه. وإسناده حسن.

﴿عَلَى الْعَالَمِينَ﴾؛ أي: عالمي زمانهم، يريدُ بهم تفضيلَ آبائهم الذين كانوا في عصرِ موسى عليه السَّلامُ وبعده - قبلَ أن يُغيَّروا - بما منحهم من العلم والإيمان والعمل، وجعلهم أنبياءً ومُلوكًا مُقسِّطين، واستدلَّ به على تفضيلِ البشرِ على الملك، وهو ضعيفٌ<sup>(١)</sup>.

(٤٨) - ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا﴾؛ أي: ما فيه من الحساب والعذاب ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾: لا تُقْضِي عنها شيئًا من الحقوق، أو: شيئًا من الجزاء، فيكونُ نصبه على المصدر.

وَقُرئ: «لَا تُجْزِي»<sup>(٢)</sup> مِنْ «أَجْزَأَ عَنْهُ»: إذا أَغْنَى، وعلى هذا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، وَإِرَادُهُ مُنْكَرًا مَعَ تَنْكِيرِ النَّفْسَيْنِ لِلتَّعْمِيمِ وَالْإِقْنَاتِ الْكُلِّيِّ.

والجملةُ صفةٌ لـ ﴿يَوْمًا﴾، والعائدُ منها محذوفٌ تقديرُه: لا تَجْزِي فيه، وَمَنْ لَمْ يُجْزَوْزْ حَذَفَ الْعَائِدُ الْمَجْرُورِ قَالَ: اتَّسَعَ فِيهِ فَحُذِفَ عَنْهُ الْجَارُ وَأُجْرِيَ مُجْرَى الْمَفْعُولِ بِهِ، ثُمَّ حُذِفَ كَمَا حُذِفَ مِنْ قَوْلِهِ:

..... أَوْ مَالٌ أَصَابُوا<sup>(٣)</sup>

(١) قوله: «وهو»؛ أي: الاستدلال «ضعيف»؛ لأنَّ قوله: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ وإن كان عامًّا في العالمين، لكنَّه مطلقٌ في التفضيل، والمطلق يكفي في صدقه صورة واحدة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣٠٩/١).

(٢) نسبت لأبي السمال العدوي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢ - ١٣)، و«المحرر الوجيز» (١٣٩/١).

(٣) قطعة من بيت للحارث بن كلدة يعاتبُ بني عمِّه. انظر: «الكتاب» (٨٨/١)، و«الحماسة البصرية» (٦٦/٢)، زاد البصري: ويروى لغيلان بن سلمة الثقفي. وفي نسخة الخيالي والطلبلاوي: «أم مال أصابوا»، وفي نسخة الخيالي: «وأوله: فما أدري أغيرهم تناءً وطولُ العهد»، وهو كذلك في المصادر.

﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةً وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾؛ أي: من النَّفْسِ الثَّانِيَةِ الْعَاصِيَةِ، أو من الأولى، وكأنَّه أريدَ بِالآيَةِ نَفْيُ أَنْ يَدْفَعَ الْعَذَابَ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ مُحْتَمَلٍ، فَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَهْرًا أَوْ غَيْرَهُ، وَالْأَوَّلُ النَّصْرَةُ، وَالثَّانِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَجَانًا أَوْ غَيْرَهُ، وَالْأَوَّلُ أَنْ يَشْفَعَ لَهُ، وَالثَّانِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِأَدَاءٍ مَا كَانَ عَلَيْهِ وَهُوَ أَنْ يَجْزِيَ عَنْهُ، أَوْ بغيره وهو أَنْ يُعْطِيَ عَنْهُ عَدْلًا.

و«الشَّفَاعَةُ» مِنْ «الشَّفَعِ»؛ كَأَنَّ الْمَشْفُوعَ لَهُ كَانَ فَرْدًا فَجَعَلَهُ الشَّفِيعُ شَفْعًا بضمِّ نَفْسِهِ إِلَيْهِ.

و«الْعَدْلُ»: الْفِدْيَةُ، وَقِيلَ: الْبَدْلُ، وَأَصْلُهُ: التَّسْوِيَةُ؛ سُمِّيَ بِهِ الْفِدْيَةُ لِأَنَّهَا سُوِّتَ بِالْمَفْدِيِّ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: ﴿وَلَا يَقْبَلُ﴾ بِالتَّاءِ<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾: يُمْنَعُونَ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، وَالضَّمِيرُ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النَّفْسُ الثَّانِيَةُ الْمُنْكِرَةُ الْوَاقِعَةَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ مِنَ النَّفْسِ الْكَثِيرَةِ، وَتَذْكِرُهُ بِمَعْنَى الْعِبَادِ وَالْأَنَاسِيِّ، وَالنُّصْرَةُ أَخَصُّ مِنَ الْمَعُونَةِ لِاخْتِصَاصِهَا بِدَفْعِ الضَّرِّ.

وَقَدْ تَمَسَّكَتِ الْمَعْتَزِلَةُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى نَفْيِ الشَّفَاعَةِ لِأَهْلِ الْكِبَايَرِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا مَخْصُوصَةٌ بِالْكَفَّارِ؛ لِلآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الشَّفَاعَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ الْخُطَابَ مَعَهُمْ، وَالْآيَةَ نَزَلَتْ رَدًّا لِمَا كَانَتِ الْيَهُودُ تَزْعُمُ أَنَّ آبَاءَهُمْ تَشْفَعُ لَهُمْ.

(١) وَقَرَأَ بَاقِي السَّبْعَةِ بِالْيَاءِ. انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٥٤)، و«التَّيسِيرُ» (ص: ٧٣).

(٤٩) - ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ تفصيلٌ لِمَا أَجْمَلَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾، وَعَطَفَ عَلَى ﴿نِعْمَتِي﴾ عَطَفَ جَبْرِئِيلَ وَمِيكَائِيلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ<sup>(١)</sup>.

وَقُرِئَ: «أَنْجَيْتُكُمْ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَصْلُ «آلٍ»: أَهْلٌ؛ لِأَنَّ تَصْغِيرَهُ «أُهَيْلٌ»، وَخُصَّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أُولَى الْخَطَرِ كَالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُلُوكِ.

و«فِرْعَوْنَ»: لَقَبٌ لِمَنْ<sup>(٣)</sup> مَلِكُ الْعِمَالِقَةِ؛ كـ «كِسْرَى» و«قَيْصَرَ» لِمَلِكِي الْفُرْسِ وَالرُّومِ، وَلَعَنُوهُمْ اشْتَقَّ<sup>(٤)</sup> مِنْهُ «تَفَرَّعَ الرَّجُلُ»: إِذَا عَتَا، وَكَانَ فِرْعَوْنُ مُوسَى مُضْعَبُ بَنِ رِيَّانٍ - وَقِيلَ: ابْنُهُ وَلَيْدٌ - مِنْ بَقَايَا عَادٍ، وَفِرْعَوْنُ يُوسُفَ رِيَّانٌ، وَكَانَ بَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ مِئَةِ سَنَةٍ.

﴿يَسُومُونَكُمْ﴾: يَبْغُونَكُمْ، مِنْ «سَامَهُ خَسَفًا»: إِذَا أَوْلَاهُ ظِلْمًا، وَأَصْلُ «السَّوْمِ»: الذَّهَابُ فِي طَلَبِ الشَّيْءِ.

﴿سَوْءَ الْعَذَابِ﴾: أَفْظَعُهُ، فَإِنَّهُ قَبِيحٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى سَائِرِهِ، وَالسُّوءُ: مَصْدَرُ «سَاءَ يَسُوءُ»، وَنَصَبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ لـ ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾، وَالْجَمْلَةُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿نَجَّيْنَاكُمْ﴾ أَوْ مِنْ ﴿آلِ فِرْعَوْنَ﴾ أَوْ مِنْهُمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ فِيهَا ضَمِيرَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

(١) أي: من عطف الخاص على العام إظهارًا لمزيد الاعتناء به والاهتمام. انظر: «حاشية القنوي» (٢٧٨/٣).

(٢) لم أجدها، والذي وقفت عليه: (أنجيناكم) و(نجيتكم). انظر: «الكشاف» (٢٥٢/١).

(٣) في نسخة الخيالي: «لكل من».

(٤) قوله: «ولعنوهم»؛ أي: العِمَالِقَةُ «اشتق منه»؛ أي: من فرعون ملكهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣١٣/١).

﴿يَذِّحُونَ آبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ بَيَانُ ﴿يَسْؤُمُونَكُمْ﴾، ولذلك لم يُعْطَفَ.  
وَقُرِئَ: «يَذْبَحُونَ» بِالْتَّخْفِيفِ<sup>(١)</sup>.

وَأِنَّمَا فَعَلُوا بِهِمْ ذَلِكَ لِأَنَّ فِرْعَوْنَ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَوْ قَالَ لَهُ الْكَهَنَةُ: سَيُولَدُ مِنْهُمْ مَنْ يَذْهَبُ بِمَلِكِهِ، فَلَمْ يَرِدَّ اجْتِهَادُهُمْ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ شَيْئًا.

﴿وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ﴾: مُحَنَةٌ إِنْ أُشِيرَ بِـ ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إِلَى صَنِيعِهِمْ، وَنِعْمَةٌ إِنْ أُشِيرَ بِهِ إِلَى الْإِنجَاءِ.

وَأَصْلُهُ: الْاِخْتِبَارُ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ اخْتِبَارُ اللَّهِ عِبَادَهُ تَارَةً بِالْمُحَنَةِ وَتَارَةً بِالْمِنْحَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهِمَا.

وَيَجُوزُ أَنْ يُشَارَ بِـ ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَيُرَادُ بِهِ الْاِمْتِحَانُ الشَّائِعُ بَيْنَهُمَا.  
﴿مِنْ رَيْبِكُمْ﴾ بِتَسْلِيْطِهِمْ عَلَيْكُمْ، أَوْ بَبْعِثِ مُوسَى وَتَوْفِيقِهِ لِتَخْلِيصِكُمْ مِنْهُ، أَوْ بِهِمَا.

﴿عَظِيمٌ﴾ صِفَةُ ﴿بَلَاءٍ﴾.

وَفِي الْآيَةِ تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ مَا يُصِيبُ الْعَبْدَ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ اخْتِبَارٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَعَلَيْهِ أَنْ يَشْكُرَ عَلَى مَسَارِّهِ وَيَصْبِرَ عَلَى مَضَارِّهِ لِيَكُونَ مِنْ خَيْرِ الْمُخْتَبَرِينَ.

(٥٠) - ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾: فَلَقْنَاهُ وَفَصَّلْنَاهُ بَيْنَ بَعْضِهِ وَبَعْضٍ حَتَّى حَصَلَتْ فِيهِ مَسَالِكُ بَسْلُوكِكُمْ فِيهِ، أَوْ بِسَبَبِ إِنْجَائِكُمْ، أَوْ مُلْتَبِسًا بِكُمْ؛ كَقَوْلِهِ:

تَدُوسُ بَنَاهُ الْجَمَاجِمَ وَالتَّرِيَا<sup>(٢)</sup> .....

(١) نسبت للزهري وابن محيصن وجماعة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«شواذ

القراءات» (ص: ٦١)، و«المحتسب» (٨١ / ١).

(٢) عجز بيت للمتنبي، وهو في «ديوانه» (١ / ٢٦٥)، وصدده:



وَقُرِّي: «فَرَقْنَا» على بناء التَّكْثِيرِ<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّ الْمَسَالَكَ كَانَتْ اثْنِي عَشَرَ بَعْدَ الْأَسْبَاطِ.

﴿فَأَنجَيْنَاكَ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ أَرَادَ بِهِ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِهِمْ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَى بِهِ، وَقِيلَ: شَخْصَهُ؛ كَمَا رُوِيَ أَنَّ الْحَسَنَ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ<sup>(٢)</sup>؛ أَي: شَخْصِهِ، وَاسْتَغْنَى بِذِكْرِهِ عَنْ ذِكْرِ أَتْبَاعِهِ.

﴿وَأَنتُمْ نَظَرُونَ﴾ ذَلِكَ، أَوْ: غَرَقَهُمْ وَإِطْبَاقَ الْبَحْرِ عَلَيْهِمْ، أَوْ: انفِلَاقَ الْبَحْرِ عَنْ طَرِيقِ يَابَسَةٍ مُذَلَّلَةٍ، أَوْ: جُثَّتْهُمْ الَّتِي قَذَفَهَا الْبَحْرُ إِلَى السَّاحِلِ، أَوْ: يَنْظُرُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا. رُوِيَ أَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَسِرَّ بِبَنِي إِسْرَائِيلَ، فَخَرَجَ بِهِمْ فَصَبَّحَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ فَصَادَفُوهُمْ عَلَى شَاطِئِ الْبَحْرِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ، فَضْرَبَهُ فَظَهَرَ فِيهِ اثْنَا عَشَرَ طَرِيقًا يَابَسًا فَسَلَكَوْهَا، فَقَالُوا: يَا مُوسَى، نَخَافُ أَنْ يَغْرُقَ بَعْضُنَا وَلَا نَعْلَمَ، فَفَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا كُورَى فَتَرَاءَوْا وَتَسَامَعُوا حَتَّى عَبَرُوا الْبَحْرَ، ثُمَّ لَمَّا وَصَلَ إِلَيْهِ فِرْعَوْنُ وَرَأَاهُ مُنْفَلِقًا اقْتَحَمَ فِيهِ هُوَ وَجُنُودُهُ، فَالْتَمَطَ عَلَيْهِمْ وَأَغْرَقَهُمْ أَجْمَعِينَ<sup>(٣)</sup>.

= فَمَرَّتْ غَيْرَ نَافِرَةٍ عَلَيْهِمْ

التَّزْيِينُ: جَمَعَ التَّزْيِينُ وَهُوَ عِظَامُ الصَّدْرِ. وَالْعَرَبُ تَسْقِي اللَّبْنَ كِرَامَ خَيْوَلِهِمْ، يَقُولُ: إِنْ خِيلُنَا كَانَتْ تُسْقَى اللَّبْنَ فِي أَقْحَافِ رُؤُوسِ الْأَعْدَاءِ وَأَلْفَتْ بِهَا، فَلِذَلِكَ وَطِثَتْ رُؤُوسَهُمْ وَصَدُورَهُمْ وَنَحْنُ عَلَيْهَا وَلَمْ تَنْفَرِ.

(١) نَسَبْتُ لِلزُّهْرِيِّ. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ٥)، و«الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٢/ ٣٣).

(٢) رَوَى مَعْنَاهُ عَنِ الْحَسَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» (٨٦٣٦) وَفِيهِ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ عَلِمْنَا السَّلَامَ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكَ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ اجْعَلْ صَلَوَاتَكَ وَبَرَكَاتَكَ عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا جَعَلْتَهَا عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ».

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/ ٦٥٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَأَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الْوَاقِعَةَ مِنْ أَعْظَمِ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَمِنْ الْآيَاتِ الْمُلْجِئَةِ إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُودِ الصَّانِعِ الْحَكِيمِ وَتَصْدِيقِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ وَقَالُوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ونحو ذلك، فهم بِمَعَزِلٍ فِي الْفُطْنَةِ وَالذِّكَاةِ وَسَلَامَةِ النَّفْسِ وَحَسَنِ الْإِتْبَاعِ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، مع أَنَّ مَا تَوَاتَرَ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ أُمُورٌ نَظَرِيَّةٌ دَقِيقَةٌ - مِثْلُ الْقُرْآنِ، وَالتَّحْدِي بِهِ، وَالْفَضَائِلِ الْمَجْتَمِعَةِ فِيهِ الشَّاهِدَةُ عَلَى نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَدْرُكُهَا الْأَذْكِيَاءُ، وَإِخْبَارُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهَا مِنْ جَمَلَةِ مُعْجَزَاتِهِ عَلَى مَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ.

(٥١) - ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴿ لَمَّا عَادُوا إِلَى مِصْرَ بَعْدَ هَلَاكِ فِرْعَوْنَ وَعَدَّ اللَّهُ مُوسَى أَنْ يُعْطِيَهُ التَّوْرَةَ، وَضَرَبَ لَهُ مِيقَاتًا <sup>(١)</sup> ذَا الْقَعْدَةِ وَعَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ، وَعَبَّرَ عَنْهَا بِاللِّيَالِي لِأَنَّهَا غُرُرُ الشُّهُورِ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمْرَةُ وَالْكِسَائِيُّ: ﴿وَعَدْنَا﴾ <sup>(٢)</sup> لِأَنَّهُ تَعَالَى وَعَدَهُ الْوَحْيَ وَوَعَدَهُ مُوسَى الْمَجِيءَ لِلْمِيقَاتِ إِلَى الطُّورِ.

﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ ﴿ إِلَهًا وَمَعْبُودًا ﴿ مِنْ بَعْدِهِ﴾ ﴿ مِنْ بَعْدِ مُوسَى، أَوْ مُضِيِّهِ ﴿ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴿ بِإِشْرَاكُمْ.

(٥٢) - ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ ﴿ حِينَ تَبْتُمْ، وَ«الْعَفْوُ»: مَحْوُ الْجَرِيمَةِ؛ مِنْ «عَفَا»: إِذَا دَرَسَ.

﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾؛ أَيِ: الْإِتِّخَاذِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾: لِكَيْ تَشْكُرُوا عَفْوَهُ.

(٥٣) - ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ ﴿ يَعْنِي: التَّوْرَةَ الْجَامِعَ بَيْنَ كُونِهِ كِتَابًا وَحُجَّةً يَفْرُقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ.

(١) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «الْمِيقَاتِ».

(٢) وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو: ﴿وَعَدْنَا﴾. انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٥٤)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٧٣).

وقيل: أراد بالفرقان مُعْجَزَاتِهِ الْفَارِقَةَ بَيْنَ الْمَحْقِّ وَالْمُبْطِلِ فِي الدَّعْوَى، أَوْ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ.

وقيل: الشَّرْعُ الْفَارِقُ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، أَوِ النَّصْرُ الَّذِي فَارَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدُوِّهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١] يريدُ به: يَوْمَ بَدْرٍ.

﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾: لِكَيْ تَهْتَدُوا بِتَدْبِيرِ الْكِتَابِ وَالتَّفَكُّرِ فِي الْآيَاتِ.

(٥٤) - ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُومِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلَ فَنُتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ﴾: فَاعْزِمُوا عَلَى التَّوْبَةِ وَالرُّجُوعِ إِلَى مَنْ خَلَقَكُمْ بَرِيئًا مِنَ التَّفَاوُتِ، وَمُمِيزًا بَعْضَكُمْ عَنْ بَعْضٍ بِصُورٍ وَهَيْئَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَأَصْلُ التَّرْكِيبِ لَخُلُوصِ الشَّيْءِ عَنْ غَيْرِهِ، إِمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِي (١)؛ كَقَوْلِهِمْ: بَرَأَ الْمَرِيضُ مِنْ مَرَضِهِ وَالْمَدْيُونُ مِنْ دَيْنِهِ، أَوْ الْإِنْشَاءُ كَقَوْلِهِمْ: بَرَأَ اللَّهُ آدَمَ مِنَ الطِّينِ.

أَوْ: فَتُوبُوا ﴿فَأَقِمْ وَفْقًا لِنُفْسِكَ﴾ تَمَامًا لِتَوْبَتِكُمْ بِالْبَيْعِ أَوْ قَطْعِ الشَّهَوَاتِ، كَمَا قِيلَ: مَنْ لَمْ يَعْذِبْ نَفْسَهُ لَمْ يُنْعَمْهَا، وَمَنْ لَمْ يَقْتُلْهَا لَمْ يُحْيِهَا.

وقيل: أُمِرُوا أَنْ يَقْتُلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

وقيل: أُمِرَ مَنْ لَمْ يَعْبُدِ الْعِجَلَ أَنْ يَقْتُلَ الْعَبْدَةَ.

رُوي: أَنَّ الرَّجُلَ يَرَى بَعْضَهُ وَقَرِيْبَهُ (٢) فَلَمْ يَقْدِرِ الْمُضِيِّ لِأَمْرِ اللَّهِ، فَأَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى ضَبَابَةً وَسَحَابَةً سَوْدَاءَ لَا يَتَبَاصَرُونَ، فَأَخَذُوا يَقْتُلُونَ مِنَ الْغَدَاةِ إِلَى

(١) التفصي: التلخص والانفصال.

(٢) قوله: «بعضه وقريبه» المراد ببعضه ولده وولد ولده، و«قريبه» بالباء معناه ظاهر، وفي نسخة:

«وقريبه»؛ أي: صديقه. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٥٠).

العَسِيِّ حَتَّى دَعَا مُوسَى وَهَارُونَ، فَكُشِفَتِ السَّحَابَةُ وَنَزَلَتِ التَّوْبَةُ، وَكَانَتْ الْقَتْلَى سَبْعِينَ أَلْفًا<sup>(١)</sup>.

والفاءُ الأولى للتَّسْبِيحِ والثَّانِيَةُ لِلتَّعْقِيبِ.

﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ طَهَّرَهُ مِنَ الشَّرِكِ وَوَصَّلَهُ إِلَى الْحَيَاةِ الْأَبَدِيَّةِ وَالْبَهْجَةِ السَّرْمَدِيَّةِ.

﴿فَنَابَ عَلَيْكُمْ﴾ متعلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ إِنْ جَعَلْتَهُ مِنْ كَلَامِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُمْ تَقْدِيرُهُ: إِنْ فَعَلْتُمْ مَا أُمِرْتُمْ فَقَدْ تَابَ عَلَيْكُمْ، وَعَظَفُ عَلَى مَحْذُوفٍ إِنْ جَعَلْتَهُ خَطَابًا مِنْ اللَّهِ لَهُمْ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِلْتِفَاتِ، كَأَنَّهُ قَالَ: فَفَعَلْتُمْ مَا أُمِرْتُمْ<sup>(٢)</sup> فَنَابَ عَلَيْكُمْ بَارِئُكُمْ. وَذَكَرُ الْبَارِي، وَتَرْتِيبُ الْأَمْرِ عَلَيْهِ، إِشْعَارٌ بِأَنَّهُمْ بَلَغُوا غَايَةَ الْجَهَالَةِ وَالْغَبَاوَةِ حَتَّى تَرَكُوا عِبَادَةَ خَالِقِهِمُ الْحَكِيمِ إِلَى عِبَادَةِ الْبَقْرِ الَّتِي هِيَ مِثْلٌ فِي الْغَبَاوَةِ، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ حَقَّ مُنْعِمِهِ حَقِيقٌ بِأَنْ يُسْتَرَدَّ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ أُمِرُوا بِالْقَتْلِ وَفَكَ التَّرْكِيبِ<sup>(٣)</sup>.  
﴿إِنَّهُ هُوَ الثَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾ الَّذِي يُكْثِرُ تَوْفِيقَ التَّوْبَةِ، أَوْ قَبُولَهَا مِنَ الْمَذْنِبِينَ، وَيَبَالِغُ فِي الْإِنْعَامِ عَلَيْهِمْ.

(٥٥) - ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾: لِأَجْلِ قَوْلِكَ، أَوْ: لَنْ نُفَرِّدَ لَكَ ﴿حَقِّي نَزَى اللَّهُ جَهْرَةً﴾: عِيَانًا، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ قَوْلِكَ: جَهَرْتُ بِالْقِرَاءَةِ، اسْتُعِيرَتْ لِلْمُعَايَنَةِ، وَنَصَبُهَا عَلَى الْمَصْدَرِ لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الرُّؤْيَةِ، أَوْ الْحَالِ مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ.

(١) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (١/ ٦٨٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في نسخة الخيالي: «أمرتكم».

(٣) قوله: «وفك التركيب»؛ أي: فكَّ تركيب البنية الإنسانية، أمروا بذبح أنفسهم؛ لجهلهم بما فيها من حكمة بارئها. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٢٢)، و«حاشية الخفاجي».

وُقِرِيَ: «جَهْرَةً» بالفتح<sup>(١)</sup> على أَنَّهَا مَصْدَرُ كـ «الْعَلَبَةِ»، أو جَمْعُ كـ «الْكُتْبَةِ» فيكونُ حالًا.

والقائلون هم السَّبْعُونَ الَّذِينَ اخْتَارَهُمُ مُوسَى لِلْمِيقَاتِ.

وقيل: عشرة آلافٍ مِنْ قَوْمِهِ.

والمؤمنُ به: أَنَّ اللَّهَ الَّذِي أَعْطَاكَ التَّوْرَةَ وَكَلَّمَكَ، أو أَنَّكَ نَبِيٌّ.

﴿فَأَخَذْنَاكُمْ الصَّعِقَةَ﴾ لَفَرَطِ الْعِنَادِ وَالتَّعَنُّتِ وَطَلَبِ الْمُسْتَحِيلِ، فَإِنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّهُ تَعَالَى يُشَبِّهُ الْأَجْسَامَ، وَطَلَبُوا رُؤْيَاهُ رُؤْيَا الْأَجْسَامِ فِي الْجِهَاتِ وَالْأَحْيَازِ الْمُقَابِلَةِ لِلرَّائِي، وَهُوَ مُحَالٌ، بَلِ الْمُمْكِنُ أَنْ يُرَى رُؤْيَا مُنَزَّهَةً عَنِ الْكَيْفِيَّةِ، وَذَلِكَ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ، وَالْأَفْرَادِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ فِي الدُّنْيَا، قِيلَ: جَاءَتْ نَارٌ مِنَ السَّمَاءِ وَأَحْرَقَتْهُمْ، وَقِيلَ: صَيَحَّةٌ.

وقيل: جُنُودٌ سَمِعُوا بِحَسْبِيسِهَا، فَخَرُّوا صَعِقِينَ مَيِّتِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً.

﴿وَأَنْتُمْ نَظَرُونَ﴾؛ أَي: مَا أَصَابَكُمْ بِنَفْسِهِ أَوْ أَثَرِهِ.

(٥٦) - ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ بِسَبَبِ الصَّاعِقَةِ، وَقَيَّدَ الْبَعْثَ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَنْ إِغْمَاءٍ أَوْ نَوْمٍ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ﴾ [الكهف: ١٢].

﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نِعْمَةُ الْبَعْثِ، أَوْ مَا كَفَرَتْ مُوهُ لَمَّا رَأَيْتُمْ بِأَسِ اللَّهِ بِالصَّاعِقَةِ.

(٥٧) - ﴿وَوَضَعْنَا عَلَىكُمْ الْعِمَامَ﴾ سَخَّرَ اللَّهُ لَهُمُ السَّحَابَ يُظِلُّلَهُمْ مِنَ الشَّمْسِ

حِينَ كَانُوا فِي النَّبَةِ.

﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى﴾: التَّرْنَجِينَ وَالسُّمَانِي.

(١) نسبت لسهل بن شعیب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب» (١/ ٨٤).

قِيلَ: كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْمَنُّ مِثْلَ الثَّلَجِ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الطُّلُوعِ<sup>(١)</sup>، وَتَبَعَتْ الْجَنُوبُ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ، وَيَنْزِلُ عَلَيْهِمُ بِاللَّيْلِ عَمُودُ نَارٍ يَسِيرُونَ فِي ضَوْئِهِ، وَكَانَتْ ثِيَابُهُمْ لَا تَتَسَخَّ وَلَا تَبْلَى.

﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ على إرادة القول ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ فيه اختصار، وأصله: فَظَلَمُوا بِأَن كَفَرُوا هَذِهِ النِّعَمَ، وَمَا ظَلَمُونَا ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ بالكُفْرَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَخَطَّاهُمْ ضَرُّهُ.

(٥٨) - ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ يعني: بَيْتَ الْمَقْدِسِ، وَقِيلَ: أَرَيْحًا، أَمَرُوا بِهِ بَعْدَ التَّيِّهِ.

﴿فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِغْتُمْ رِغْدًا﴾: وَاسْعًا، وَنَصَبُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَوِ الْحَالِ مِنَ الْوَاوِ. ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ﴾؛ أَي: بَابَ الْقَرْيَةِ، أَوِ الْقَبَّةِ الَّتِي كَانُوا يُصَلُّونَ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا بَيْتَ الْمَقْدِسِ فِي حَيَاةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

﴿سُجَّدًا﴾: مُتَطَامِنِينَ مُخْبَتِينَ، أَوْ: سَاجِدِينَ لِلَّهِ شُكْرًا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ مِنَ التَّيِّهِ. ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾؛ أَي: مَسْأَلْتَنَا - أَوْ: أَمْرُكَ - حِطَّةٌ<sup>(٢)</sup>، وَهِيَ فِعْلَةٌ مِنَ «الْحَطِّ» كـ «الْجَلْسَةِ».

وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ عَلَى الْأَصْلِ<sup>(٣)</sup> بِمَعْنَى: حُطَّ عَنَّا ذُنُوبُنَا حِطَّةً، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ «قُولُوا»؛ أَي: قُولُوا هَذِهِ الْكَلِمَةَ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: أَمَرْنَا حِطَّةً؛ أَي: أَنْ نَحُطَّ فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَنُقِيمَ بِهَا.

(١) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ».

(٢) «أَوْ أَمْرُكَ حِطَّةً»؛ أَي: شَأْنُكَ حُطَّ الذُّنُوبِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/ ٣٢٤).

(٣) انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ» (ص: ١٣)، وَ«الْمَحْتَسَبُ» (١/ ٢٦٤)، وَ«الْكَشَافُ» (١/ ٢٥٩)،

﴿تَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ بسجودكم ودعائكم.

قرأ نافعُ بالياءِ وابنُ عامرٍ بالتاء على البناءِ للمفعول<sup>(١)</sup>.

و«خَطَايَا» أصله: خَطَايِي كَخَضَايِعَ<sup>(٢)</sup>، فعند سيبويه: أَنَّهُ أُبْدِلَتِ الْيَاءُ هَمْزَةً لِيُوقِعَهَا بَعْدَ الْأَلْفِ، واجتمعت همزتانِ فَأُبْدِلَتِ الثَّانِيَةُ يَاءً ثُمَّ قُلِبَتِ أَلِفًا، وَكَانَتِ الْهَمْزَةُ بَيْنَ الْفَيْنِ فَأُبْدِلَتِ يَاءً<sup>(٣)</sup>.

وعند الخليل: قُدِّمَتِ الْهَمْزَةُ عَلَى الْيَاءِ ثُمَّ فُعِلَ بِهَا مَا ذُكِرَ.

﴿وَسَرَّيْذُ الْمُحْسِنِينَ﴾ ثوابًا، جعل الامتثالَ توبةً لِلْمُسِيءِ وسببَ زيادةِ الثَّوَابِ لِلْمُحْسِنِ، وأخرجَه عن صُورَةِ الْجَوَابِ إِلَى الْوَعْدِ إِيهَامًا بِأَنَّ الْمُحْسِنَ بَصَدَدَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ فَكَيْفَ إِذَا فَعَلَهُ؟ وَأَنَّهُ يَفْعَلُ لَا مُحَالَةً.

(٥٩) - ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ بدَّلُوا بما أُمِرُوا بِهِ مِنَ التَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ طَلَبَ مَا يَشْتَهُونَ مِنْ أَعْرَاضِ الدُّنْيَا.

﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ كَرَّرَهُ مُبَالَغَةً فِي تَقْبِيحِ أَمْرِهِمْ، وَإِشْعَارًا بِأَنَّ الْإِنزَالَ عَلَيْهِمْ لِظُلْمِهِمْ بِوَضْعِ غَيْرِ الْمَأْمُورِ بِهِ مَوْضِعَهُ، أَوْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِأَنْ تَرَكُوا مَا يُوجِبُ نَجَاتَهَا إِلَى مَا يُوجِبُ هَلَاكَهَا.

﴿رَجِزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾: عَذَابًا مُقَدَّرًا مِنَ السَّمَاءِ بِسَبَبِ فِسْقِهِمْ، وَ«الرَّجْزُ» فِي الْأَصْلِ: مَا يُعَافُ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ «الرَّجْسُ».

(١) أي: «تَغْفِرْ» و«تُغْفِرْ». انظر: «السبعة» (ص: ١٥٦)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

(٢) «خضايِع» بالضاد المعجمة: جمع خَضِيعَةٍ، وهو صوتٌ بطن الدابة، أتى به لمجرد بيان الوزن. حاشية الخفاجي.

(٣) انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٥٣).

وَقُرِئَ بِالضَّمِّ<sup>(١)</sup> وَهُوَ لُغَةٌ فِيهِ، والمرادُ بِهِ الطَّاعُونَ، رُويَ: أَنَّهُ مَاتَ بِهِ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ أَرْبَعَةً وَعِشْرُونَ أَلْفًا<sup>(٢)</sup>.

(٦٠) - ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ۖ لَمَّا عَطِشُوا فِي النَّبِئِ ۖ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَالْأَمُّ فِيهِ لِلْعَهْدِ عَلَىٰ مَا رُويَ أَنَّهُ كَانَ حَجَرًا طُورِيًّا مُكَبَّبًا حَمَلَهُ مَعَهُ وَكَانَتْ تَنبُعُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ثَلَاثُ أَعْيُنٍ، تَسِيلُ كُلُّ عَيْنٍ فِي جَدُولٍ إِلَىٰ سَبْطٍ، وَكَانُوا سِتِّ مِثَّةٍ أَلْفٍ، وَسَعَةُ الْمَعْسَكِ اثْنَا عَشَرَ مِيلًا.

أَوْ حَجَرًا أَهْبَطَهُ آدَمُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَوَقَعَ إِلَىٰ شُعَيْبٍ، فَأَعْطَاهُ مُوسَىٰ مَعَ الْعَصَا. أَوْ الْحَجَرَ الَّذِي فَرَّ بِثَوْبِهِ لَمَّا وَضَعَهُ عَلَيْهِ لِيُغْتَسَلَ، وَبَرَّاهُ اللَّهُ بِهِ عَمَّا رَمَوْهُ مِنَ الْأُدْرَةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ جَبْرِيلُ بِحَمِلِهِ<sup>(٣)</sup>.

أَوْ لِلْجَنَسِ، وَهَذَا أَظْهَرُ فِي الْحِجَّةِ، قِيلَ: لَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يَضْرِبَ حَجَرًا بَعَيْنِهِ، وَلَكِنْ لَمَّا قَالُوا: كَيْفَ بَنَّا لَوْ أَفْضَيْنَا إِلَىٰ أَرْضٍ لَا حِجَارَةَ بِهَا؟ حَمَلَ حَجَرًا فِي مِخْلَاتِهِ، وَكَانَ يَضْرِبُهُ بِعَصَاهُ إِذَا نَزَلَ فَيَنْفَجِرُ، وَيَضْرِبُهُ بِهِ إِذَا ارْتَحَلَ فَيَيْسُ، فَقَالُوا: إِنْ فَقَدَ مُوسَىٰ عَصَاهُ مِثْنَا عَطَشًا، فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِ لَا تَقْرِعِ الْحِجَارَةَ وَكَلِّمَهَا تُطْعِمَكَ لَعَلَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ<sup>(٤)</sup>.

وَقِيلَ: كَانَ الْحَجَرُ مِنْ رِخَامٍ، وَكَانَ ذِرَاعًا فِي ذِرَاعٍ، وَالْعَصَا عَشْرَةَ أَذْرُعٍ عَلَى طُولِ مُوسَىٰ مِنْ آسِ الْجَنَّةِ وَلَهُ شُعْبَتَانِ تَتَّقِدَانِ فِي الظُّلْمَةِ.

(١) نسبت لابن محيصة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣).

(٢) ذكره مكِّي في «الهداية» (١/ ٢٨٣) عن ابن عباس.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٣١) عن سعيد بن جبیر، وأبو حیان في «البحر» (٢/ ١١٢) عن ابن عباس. وحديث فرار الحجر بثوبه عند اغتساله رواه البخاري (٢٧٨)، ومسلم (٣٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. والأدرة نفخة في الخصية. انظر: «اللسان» (مادة: أدر).

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٢٩) عن وهب بن منبه.



﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ متعلقٌ بمحذوفٍ تقديره: فإن ضربت فقد انفجرت، أو: فضرب فانفجرت؛ كما مرَّ في قوله: ﴿فَنَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

وقُرئ: «عِشْرَةَ» بكسر الشَّينِ وفتحها<sup>(١)</sup>، وهما لغتان فيه.

﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ﴾: كلُّ سبطٍ ﴿مَثَرَبُهُمْ﴾: عِيْنُهُم الَّتِي يَشْرَبُونَ مِنْهَا ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ على تقدير القولِ ﴿مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ يُريدُ به: ما رزقَهُمْ مِنَ الْمَنِّ وَالسَّلْوَى وَمَاءِ الْعِيُونِ.

وقيل: الماء وحده؛ لأنه يُشربُ ويؤكلُ ما يَنْبُتُ منه.

﴿وَلَا تَعْتَدُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾: لَا تَعْتَدُوا حَالَ إِفْسَادِكُمْ، وَإِنَّمَا قِيْدَهُ لِأَنَّهُ وَإِنْ غَلَبَ فِي الْفَسَادِ قَدْ يَكُونُ مِنْهُ مَا لَيْسَ بِفَسَادٍ، كَمَقَابِلَةِ الظَّالِمِ الْمُعْتَدِي بِفِعْلِهِ، وَمِنْهُ مَا يَتَضَمَّنُ صَلَاحًا رَاجِحًا كَقَتْلِ الْخَضِرِ الْغَلَامِ وَخَرْقِهِ السِّفِينَةَ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ «الْعَيْثُ»، غَيْرَ أَنَّهُ يَغْلِبُ فِيمَا يُدْرِكُ حَسًّا.

وَمَنْ أَتَكَرَّ أَمْثَالَ هَذِهِ الْمَعْجَزَاتِ فَلِغَايَةِ جَهْلِهِ بِاللَّهِ، وَقِلَّةِ تَدَبُّرِهِ فِي عَجَائِبِ صَنِيعِهِ، فَإِنَّهُ لَمَّا أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَحْجَارِ مَا يَحْلُقُ الشَّعْرَ، وَيُنْفِرُ الْخَلَّ، وَيَجْذِبُ الْحَدِيدَ<sup>(٢)</sup>،

(١) قرأ يحيى بن وثاب وعمر بن ميمون وأبو السمال بكسر الشين، والحسن والأعمش بفتحها. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب» (١/ ٨٥)، و«شواذ القراءات» للكرمانى (ص: ٦٣)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٥٢)، و«البحر المحيط» (٢/ ١١٦).

(٢) قوله: «لما أمكن أن يكون من الأحجار... إلخ» أراد بما يخلق الشعر: النورة، وهو حجر خفيف يخلق الشعر ويتنفه، وبما ينفر من الخل، وفي نسخة: عن، وهو الحجر الباعض الذي يعدل عن الخل لمعنى فيه بالخاصية، وبما يجذب الحديد المغناطيس. انظر: «حاشية الخفاجي». قلت: وفي نسخة: «وينفر الخل» ليس فيها «من» ولا «عن»؛ قال الخطيب الشربيني: «وينفر الخل» كالكهربان فإنه إذا وضع في إناء لا يحصل الخل في ذلك الإناء. انظر: «السراج المنير» (١/ ٦٤).

لم يمتنع أن يخلق الله حجراً يسخره لجذب الماء من تحت الأرض أو لجذب الهواء من الجوانب ويصيره ماءً بقوة التبريد ونحو ذلك.

(٦١) - ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمْوِسِي لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاجِدٍ﴾ يريد به: ما رزقوا في التَّيِّه من المَنِّ والسَّلوى، وبوَحْدَتِهِ: أنها لا تختلف ولا تبدل؛ كقولهم: طعامٌ مائدة الأمير واحدٌ، يريدون أنه لا تتغير ألوانه، ولذلك أجموا<sup>(١)</sup>، أو ضرب واحدٌ لانهما معاً طعام أهل التَّلذُّذ، وهم كانوا فلاحاً فنزَعُوا إلى عِكرهم واشتهوا ما أَلْفَوْهُ.

﴿فَادْعُ لَنَارَيْكَ﴾: سلُّه لنا بدُعائك إِيَّاهُ ﴿يُخْرِجْ لَنَا﴾: يُظْهِرْ لَنَا ويُوجِدْ، وجزمه بأنه جواب ﴿فَادْعُ﴾؛ فَإِنْ دَعَوْتَهُ سَبَبُ الإِجَابَةِ.

﴿مِمَّا تُنِيتُ الْأَرْضُ﴾ من الإسناد المجازي وإقامة القابل مقامَ الفاعل، و«من» للتبعيض.

﴿مِنْ بَقْلِهِمَا وَقَثَائِبِهَا وَقَوْمِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ تفسِيرٌ وبيانٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الحالِ. وقيل: بدلٌ بإعادة الجارِّ.

و«البقل»: ما أنبتت الأرض من الخَضِرِ، والمرادُ به أطايُّه التي تُؤْكَلُ.

و«القوم»: الحنطة، ويُقال للخُبِزِ، وَمِنْهُ: قَوْمُوا لَنَا، وقيل: الثوم.

وقرئ: «قَثَائِبُهَا» بالضم<sup>(٢)</sup>، وهو لغةٌ فيه.

﴿قَالَ﴾؛ أي: الله، أو موسى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ﴾: أقربُ منزلةً

(١) قوله: «أجموا» بفتح الهمزة وكسر الجيم؛ أي: سَيِّمُوا، يقال: أجمتُ الطعام: إذا كرهته وسئمتَه من المداومة عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٢٨).

(٢) نسبت ليحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف وغيرهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب» (١/٨٧)، و«المحرر الوجيز» (١/١٥٣)، و«البحر المحيط» (٢/١٢٧).

وَأَدَوْنَ قَدْرًا، وَأَصْلُ الدُّنُو: الْقُرْبُ فِي الْمَكَانِ، فَاسْتَعِيرَ لِلْخِسَّةِ كَمَا اسْتَعِيرَ الْبُعْدُ فِي الشَّرَفِ وَالرَّفْعَةِ، فَقِيلَ: بَعِيدُ الْمَحَلِّ، بَعِيدُ الْهَمَّةِ، وَقُرِيَ: «أَدْنًا» مِنَ الدَّنَاءَةِ<sup>(١)</sup>.

﴿بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ يُرِيدُ بِهِ الْمَنْ وَالسَّلَوَى، فَإِنَّهُ خَيْرٌ فِي اللَّذَّةِ وَالنَّفْعِ وَعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى السَّعْيِ.

﴿أَهْطُوا مِصْرًا﴾: انْحَدِرُوا إِلَيْهِ مِنَ التَّيِّهِ، يَقَالُ: «هَبَطَ الْوَادِي» إِذَا نَزَلَ بِهِ، وَ«هَبَطَ مِنْهُ»: إِذَا خَرَجَ مِنْهُ، وَقُرِيَ بِالضَّمِّ<sup>(٢)</sup>.

و«المِصْرُ»: الْبَلَدُ الْعَظِيمُ، وَأَصْلُهُ: الْحَدُّ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَقِيلَ: أَرَادَ بِهِ الْعَلَمَ، وَإِنَّمَا صَرَفَهُ لِسُكُونِ وَسَطِهِ أَوْ عَلَى تَأْوِيلِ الْبَلَدِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُنَوَّنٍ فِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٣)</sup>.

وقيل: أصله «مِصْرَائِيمُ»، فَعُرِّبَ.

﴿فَإِنَّ لَكُمْ مَأْسَاتٍ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾: أُحِيطَتْ بِهِمْ إِحَاطَةً الْقَبَّةِ بِمَنْ ضُرِبَتْ عَلَيْهِ، أَوْ أُلْصِقَتْ بِهِمْ مِنْ ضَرْبِ الطِّينِ عَلَى الْحَائِطِ؛ مَجَازَةً لَهُمْ عَلَى كُفْرَانِ النَّعَمِ، وَالْيَهُودُ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ أَذِلَّةٌ مَسَاكِينُ؛ إِمَّا عَلَى الْحَقِيقَةِ، أَوْ عَلَى التَّكْلُفِ مَخَافَةً أَنْ تُضَاعَفَ جَزَائَتُهُمْ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، و«المحتسب» (٨٨/١)، و«البحر المحيط»

(١٢٩/٢). عن زهير الفرقبي، وهو نحوي كان في زمن عاصم، وله اختيار في القراءة، ويقال له أيضاً:

زهير الكسائي. قاله أبو حيان، وهم بعض من جمع في التفسير فنسب القراءة لزهير والكسائي، وإنما هو واحد يعرف بالفرقبي وبالكسائي.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤) عن أبي حيوة والحسن.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤).

﴿وَبَاءٌ وَيَغَضِبُ مِنَ اللَّهِ﴾: رَجَعُوا بِهِ، أَوْ صَارُوا أَحِقَّاءَ بَغْضِهِ، مِنْ «بَاءِ فُلَانٍ بِفُلَانٍ»: إِذَا كَانَ حَقِيقًا بِأَنْ يُقْتَلَ بِهِ، وَأَصْلُ «الْبَوَاءِ»<sup>(١)</sup>: الْمَسَاوَاةُ.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ ضَرْبِ الدَّلَّةِ وَالْمُسْكَنَةِ وَالْبَوءِ<sup>(٢)</sup> بِالْغَضَبِ.

﴿يَأْتِيَتِ اللَّهُ وَيَقْتُلُونَ الْبَنِينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾: بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ بِالْمُعْجَزَاتِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا مَا عُدَّ عَلَيْهِمْ مِنْ قُلُوبِ الْبَحْرِ، وَإِظْلَالِ الْغَمَامِ، وَإِنْزَالِ الْمَنِّ وَالسَّلْوَى، وَانْفِجَارِ الْعُيُونِ مِنَ الْحَجَرِ، أَوْ بِالْكَتْبِ الْمَنْزَلَةِ كَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَآيَةِ الرَّجْمِ وَالَّتِي فِيهَا نَعَتْ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ التَّوْرَةِ، وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ، فَإِنَّهُمْ قَتَلُوا شُعْيَا وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَغَيْرَهُمْ بِغَيْرِ الْحَقِّ عِنْدَهُمْ؛ إِذْ لَمْ يَرَوْا مِنْهُمْ مَا يَعْتَقِدُونَ بِهِ جَوَازَ قَتْلِهِمْ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ اتِّبَاعُ الْهَوَى وَحُبُّ الدُّنْيَا؛ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾؛ أَي: جَرَّهُمُ الْعَصْيَانُ وَالتَّمَادِي وَالْإِعْتِدَاءُ فِيهِ إِلَى الْكُفْرِ بِالْآيَاتِ وَقَتْلِ النَّبِيِّينَ، فَإِنَّ صِغَارَ الذُّنُوبِ سَبَبٌ يُوَدِّي إِلَى ارْتِكَابِ كِبَارِهَا؛ كَمَا أَنَّ صِغَارَ الطَّاعَاتِ أَسْبَابٌ مُؤَدِّيَةٌ إِلَى تَحْرِيزِ كِبَارِهَا.

وَقِيلَ: كَرَّرَ الْإِشَارَةَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ مَا لَحَقَهُمْ كَمَا هُوَ بِسَبَبِ الْكُفْرِ وَالْقَتْلِ فَهُوَ بِسَبَبِ ارْتِكَابِهِمُ الْمَعَاصِيَ وَاعْتِدَائِهِمْ حَدُودَ اللَّهِ.

وَقِيلَ: الْإِشَارَةُ إِلَى الْكُفْرِ وَالْقَتْلِ، وَالْبَاءُ بِمَعْنَى: مَعَ.

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِي: «الْبَوء»، وَالْمُثْبِتُ مِنْ بَاقِي النُّسخِ، وَكِلَاهُمَا صَوَابٌ، قَالَ الشَّهَابُ: قَوْلُهُ (أَي: الْبِضَاوِي): «وَأَصْلُ الْبَوَاءِ» بِالْمَدِّ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، وَيُصَحُّ فِيهِ «بَوءٌ» كـ «ضَرْبٌ» كَمَا فِي النُّسخِ، وَمِنْ الرَّاغِبِ أَخَذَهُ، قَالَ: أَصْلُ «الْبَوَاءِ» مَسَاوَاةُ الْأَجْزَاءِ... إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ»، وَانْظُرْ: «الْمُفْرَدَاتُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ» لِلرَّاغِبِ الْأَصْفَهَانِيِّ (ص: ١٥٨).

(٢) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «وَالْبَوء».

وإنما جُوزَت الإشارة بالمفردِ إلى شيئين فصاعداً على تأويلٍ «ما ذَكَرَ» أو «تقدَّمَ» للاختصارِ، ونظيره في الضمير قولُ رُؤبةَ يصفُ بقرةً:

فيها خُطوطٌ مِن سَوادٍ وبَلَقُ

كَأنَّه في الجِلدِ تَوَلَّيعُ البَهَقِ<sup>(١)</sup>

والذي حَسَنَ ذلكَ: أنَّ ثنيةَ المضمَراتِ والمبهماتِ وجمعها وتأنيتها ليست على الحقيقة، ولذلك جاء «الذي» بمعنى الجمعِ.

(٦٢) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بالسَّيِّئِينَ، يُريدُ به: المتديِّنينَ بدينِ مُحَمَّدٍ عليه السَّلامُ؛ المخلصينَ منهم والمنافقين.

وقيل: المنافقين؛ لانخراطهم في سلكِ الكفرةِ.

﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾: تَهَوَّدُوا، يُقال: «هَادَ» و«تَهَوَّدَ»: إِذَا دَخَلَ فِي الْيَهُودِيَّةِ، وهو هائدٌ، والجمعُ: هُودٌ، و«يَهُودٌ» إمَّا عربيٌّ من «هَادَ» إِذَا تَابَ، سُمُّوا بذلك لَمَّا تابوا من عبادةِ العِجلِ، وإمَّا معرَّبٌ يَهُودا، وكانَّهم سُمُّوا باسمِ أكبرِ أولادِ يعقوبَ عليه السَّلامُ.

﴿وَالنَّصْرَى﴾: جمعُ نصرانٍ كـ«التَّدَامَى»، والياءُ في «نَصْرَانِيَّ» للمبالغةِ كما في «أحمريَّ»، سُمُّوا بذلك لأنَّهم نصَّروا المسيحَ، أو لأنَّهم كانوا معه في قريةٍ يُقالُ لها: نصرانٌ أو ناصِرةٌ، فسُمُّوا باسمِها أو مِن اسمِها<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «ديوان رؤبة» (ص: ١٠٤)، و«مجاز القرآن» (١/ ٤٣). والشاهد في (كانه)، إذ كان القياس أن يقول: (كانها) إن أشار إلى الخطوط، أو (كانهما) إن أشار إلى السواد والبلق. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٣١). وفي هامش نسخة الطبلاوي: «التوليع: اختلاف الألوان»

(٢) قوله: «فسموا باسمها»؛ أي: على تقدير كون اسم القرية نصران «أو من اسمها»؛ أي: أو سموا باسم مأخوذ من مادة اسم تلك القرية على تقدير كون اسمها نصرانة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٧٧).

﴿وَالصَّٰئِغِينَ﴾ قومٌ بين النَّصَارَى والمَجُوسِ.

وقيل: أصلُ دينهم دينُ نوحٍ عليه السَّلامُ.

وقيل: هم عبدةُ الملائكةِ، وقيل: عبدةُ الكواكبِ.

وهو إن كانَ عَرَبِيًّا فَمِنْ «صَبَأَ»: إِذَا خَرَجَ، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَحَدَهَ بِالْيَاءِ<sup>(١)</sup>: إِمَّا لِأَنَّهُ خَفَّفَ الهمزةَ، أَوْ لِأَنَّهُ مِنْ «صَبَأَ»: إِذَا مَالَ؛ لِأَنَّهُمْ مَالُوا مِنْ سَائِرِ الْأَدْيَانِ إِلَى دِينِهِمْ، أَوْ مِنَ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ.

﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾: مَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي دِينِهِ قَبْلَ أَنْ يُنْسَخَ مُصَدَّقًا بقلبه بالمبدأ والمعادِ عاملاً بمقتضى شرعه.

وقيل: مَنْ آمَنَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكُفْرَةِ إيمانًا خالصًا ودخلَ الإسلامَ دخولًا صادقًا.

﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ الَّذِي وَعَدَ لَهُمْ عَلَى إِيْمَانِهِمْ وَعَمَلِهِمْ ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ حِينَ يَخَافُ الْكُفَّارُ مِنَ الْعِقَابِ وَيَحْزَنُ الْمُقْصِرُونَ عَلَى تَضْيِيعِ الْعَمْرِ وَتَفْوِيتِ الثَّوَابِ.

﴿وَمَنْ﴾ مبتدأٌ خبرُهُ ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، والجملةُ خبرٌ ﴿وَأَنَّ﴾. أَوْ بَدَلٌ مِنْ اسْمِ ﴿وَأَنَّ﴾ وَخَبَرُهَا ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، وَالْفَاءُ لَتَضُمُّنِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَقَدْ مَنَعَ سَيِّبُوهُ دُخُولَهَا فِي خَبَرِ «إِنَّ» مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا لَا تَدْخُلُ الشَّرْطِيَّةَ<sup>(٢)</sup>، وَرُدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَبْتُؤُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البُورِج: ١٠].

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٨)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٢) قوله: «مَنْ حَيْثُ إِنَّهَا»؛ أَي: (إِنَّ) «لَا تَدْخُلُ الشَّرْطِيَّةَ»؛ أَي: لَا تَدْخُلُ الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ فَلَا يَنْبَغِي دُخُولَ الْفَاءِ فِي خَبَرِهَا لِأَنَّ الْفَاءَ تَفِيدُ مَعْنَى الشَّرْطِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٣١).

وقال الشهاب: يجوز دخول الفاء في خبر الموصول والموصوف بفعل أو ظرف لتضمنه معنى الشرط، لكن إذا دخلت عليه (إِنَّ) اختلف في جواز دخولها، فجوزها بعضهم ومنعها آخرون؛ لِأَنَّ (إِنَّ) لَا تَدْخُلُ عَلَى أَسْمَاءِ الشَّرْطِ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٦٣) - ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ بِاتِّبَاعِ مُوسَى وَالْعَمَلِ بِالتَّوْرَةِ ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ﴾ حَتَّى أُعْطِيتُمُ الْمِيثَاقَ.

رُويَ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا جَاءَهُم بِالتَّوْرَةِ، فَرَأَوْا مَا فِيهَا مِنَ التَّكَالِيفِ الشَّاقَّةِ، كَبُرَتْ عَلَيْهِمُ، وَأَبَوْا قَبُولَهَا، فَأَمَرَ جَبْرِيلُ فَقَلَعَ الطُّورَ فَظَلَّلَهُ فَوْقَهُمْ حَتَّى قَبِلُوا<sup>(١)</sup>.

﴿خُذُوا﴾ عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ ﴿مَاءَ آتَيْنَاكُمْ﴾ مِنَ الْكِتَابِ ﴿يُقَوِّهِ﴾: بِجِدِّ وَعَزِيمَةٍ ﴿وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾: ادرُسُوهُ وَلَا تَنْسَوْهُ، وَتَفَكَّرُوا فِيهِ فَإِنَّهُ ذَكَرٌ بِالْقَلْبِ، أَوْ اعْمَلُوا بِهِ. ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾: لِكَيْ تَتَّقُوا الْمَعَاصِي، أَوْ رَجَاءَ مِنْكُمْ أَنْ تَكُونُوا مَتَّقِينَ.

وَيَجُوزُ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْقَوْلِ الْمَحْذُوفِ؛ أَي: قُلْنَا: خُذُوا وَاذْكُرُوا إِرَادَةً أَنْ تَتَّقُوا.

(٦٤) - ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾: أَعْرَضْتُمْ عَنِ الْوَفَاءِ بِالْمِيثَاقِ بَعْدَ أَخْذِهِ ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾: بِتَوْفِيقِكُمْ لِلتَّوْبَةِ، أَوْ بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَدْعُوكُمْ إِلَى الْحَقِّ وَيَهْدِيكُمْ إِلَيْهِ ﴿لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾: الْمَغْبُونِينَ بِالْإِنْهَمَاكِ فِي الْمَعَاصِي، أَوْ بِالْخَبْطِ وَالضَّلَالِ فِي فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ.

و«لَوْ» فِي الْأَصْلِ لَامْتِنَاعِ الشَّيْءِ لَامْتِنَاعٍ غَيْرِهِ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى «لَا» أَفَادَتْ إِثْبَاتًا<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لثَبُوتِ غَيْرِهِ، وَالْإِسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَهُ عِنْدَ سَيَبُوهِ<sup>(٣)</sup> مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ وَاجِبُ الْحَذْفِ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَسَدِّ الْجَوَابِ مَسَدَّهُ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ فَاعِلٌ فَعْلٍ مَحْذُوفٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/٣٦٢) دون نسبة، ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٦١٠/٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في نسخة الخيالي: «أفادت الإثبات».

(٣) في «الكتاب» (١٢٩/٢).

(٤) انظر: «اللُّبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ» لِلْعَكْبَرِيِّ (١/١٣٢).

(٦٥) - ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ اللّامُ مُوطَّئَةٌ للقسم.

و«السَّبْتُ»: مصدرٌ «سَبَتِ اليهودُ»: إذا عَظُمَت يَوْمَ السَّبْتِ، وأصله: القَطْعُ، أُمِرُوا بِأَنْ يُجَرِّدُوهُ للعبادة، فاعتدى فيه ناسٌ منهم في زمن داودَ عليه السَّلامُ واشتغلوا بالصَّيدِ، وذلك أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْكُنُونَ قَرْيَةً عَلَى السَّاحِلِ يَقَالُ لَهَا: أَيْلَةٌ، وإذا كَانَ يَوْمُ السَّبْتِ لم يَبَقْ حُوتٌ فِي الْبَحْرِ إِلَّا حَضَرَ هُنَاكَ وَأَخْرَجَ خَرطُومُهُ، وإذا مَضَى تَفَرَّقَتْ، فَحَفَرُوا حِيَاضًا، وَشَرَعُوا إِلَيْهَا الْجَدَاوِلَ، وَكَانَتِ الْحِيتَانُ تَدْخُلُهَا يَوْمَ السَّبْتِ، فَيَصْطَادُونَهَا يَوْمَ الْإِحْدِ<sup>(١)</sup>.

﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾: جَامِعِينَ بَيْنَ صُورَةِ الْقِرَدِ وَالْخُسُوءِ، وَهُوَ الصَّغَارُ وَالطَّرْدُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: مَا مُسِخَتْ صُورُهُمْ وَلَكِنْ قُلُوبُهُمْ، فَمَثَّلُوا بِالْقِرَدِ كَمَا مَثَّلُوا بِالْحِمَارِ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَثْقَارًا﴾ [الجمعة: ٥]<sup>(٢)</sup>.  
وَقَوْلُهُ: ﴿كُونُوا﴾ لَيْسَ بِأَمْرٍ؛ إِذْ لَا قُدْرَةَ لَهُمْ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ سُرْعَةُ التَّكْوِينِ، وَأَنَّهُمْ صَارُوا كَذَلِكَ كَمَا أَرَادَ بِهِمْ.

وَقُرِئَ: «قِرْدَةً» بفتح القافِ وكسر الراءِ<sup>(٣)</sup>، و«خَاسِئِينَ» بغير همزة<sup>(٤)</sup>.

(١) روى قصتهم مطولة الطبري في «تفسيره» (٦١ / ٢ - ٦٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٦٥ / ٢) وقال: إنه قولٌ مخالفٌ لظاهرِ القرآنِ والآحادِثِ والآثارِ المُستَفِضَةِ وإجماعِ المفسِّرينَ.

(٣) ذكرها أبو السعود في «تفسيره» (١١٠ / ١)، والآلوسي في «تفسيره» (٢٨٤ / ١).

(٤) انفرد الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان بحذف الهمزة في «خَاسِئِينَ». انظر: «النشر» (٣٩٧ / ١).

وفي «إتحاف فضلاء البشر» للدمياطي (ص: ١٨١): ويوقف عليه لحمزة بالتسهيل بينَ بَيْنَ وبحذف الهمزة على أثباع الرسم.



(٢) قراءة حمزة: ﴿هَـزَاءٌ﴾ بإسكان الزَّاي وبالحمز في الوصل، فإذا وقف أبدل الهمزة واوًا اتباعاً للخطِّ =

﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ ۞ لَأَنَّ الْهُزَّ فِي مِثْلِ ذَلِكَ جَهْلٌ وَسَفَهٌ، نَفَى عَنْ نَفْسِهِ مَا رُمِيَ بِهِ عَلَى طَرِيقَةِ الْبُرْهَانِ، وَأَخْرَجَ ذَلِكَ فِي صُورَةِ الْاسْتِعَاذَةِ اسْتِفْظَاعًا لَهُ.

(٦٨) - ﴿قَالُوا أَذْغَىٰ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ﴾ ۞؛ أَي: مَا حَالُهَا وَصِفَتُهَا؟ وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَالَ: أَيُّ بَقَرَةٍ هِيَ؟ أَوْ: كَيْفَ هِيَ؟ لَأَنَّ «مَا» يُسْأَلُ بِهِ عَنِ الْجِنْسِ غَالِبًا، لَكِنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا مَا أَمَرُوا بِهِ عَلَى حَالٍ<sup>(١)</sup> لَمْ يُوجَدْ بِهَا شَيْءٌ مِنْ جِنْسِهِ أَجْرَوْهُ مُجْرَى مَا لَمْ يَعْرِفُوا حَقِيقَتَهُ وَلَمْ يَرَوْا مِثْلَهُ.

﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ ۞؛ أَي: لَا مُسِنَّةٌ وَلَا فِتْيَةٌ، يُقَالُ: فَرَضْتُ الْبَقَرَةَ فَرُوضًا، مِنَ «الْفَرَضِ» وَهُوَ الْقَطْعُ، كَأَنَّهَا فَرَضَتْ سِنَّهَا، وَتَرْكِبُ الْبَكْرِ لِلْأُولَيَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَمِنْهُ: الْبُكْرَةُ وَالْبَاكُورَةُ.

﴿عَوَانٌ﴾ ۞: نَصَفٌ<sup>(٣)</sup>، قَالَ:

نَوَاعِمُ بَيْنَ أَبْكَارٍ وَعَوْنٍ<sup>(٤)</sup>

= وتقدِّرُا الضمة الحرف المسكَّن قبلها، وقراءة حفص كما ذكر، والباقون - ومنهم نافع في المشهور عنه - بِالضَّمِّ والهمز. انظر: «السبعة» (ص: ١٥٨)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(١) قوله: «على حال»؛ أَي: وَهُوَ حَيَاةُ الْمَيْتِ بِضَرْبِهِ بِبَعْضِهَا. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٣٩).

(٢) أَي: أَصْلُ الْمَادَّةِ يَدُلُّ عَلَى الْأُولَيَّةِ. «حاشية الخفاجي».

(٣) بفتح النون والصاد؛ أَي: بَيْنَ الْحَدِيثَةِ وَالْمُسِنَّةِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٣٩).

(٤) عَجَزَ بَيْتٌ لِلطَّرْمَاحِ، وَهُوَ فِي «دِيوانه» (ص: ٢٨٧)، وَصَدْرُهُ:

طَوَالَ مَشَكَّ أَغْنَاكَ الْهُوَادِي

وقد ورد هذا البيت دون نسبة مع العكس بين صدره وعجزه في «المحكم» لابن سيده (٢/ ٣٦٩)،

و«إيضاح شواهد الإيضاح» للقيسي (٢/ ٦٨٤)، و«اللسان» (مادة: عون). الهوادي: الظباء وبقر

الوحش، والنواعم: اللينة الملمس.

﴿يَبْرِكُ ذَلِكَ﴾؛ أي: ما ذَكَرَ مِنَ الْفَارِضِ وَالْبَكْرِ، وَلِذَلِكَ أُضِيفَ إِلَيْهِ  
﴿يَبْرِكُ﴾؛ فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مُتَعَدِّدٍ.

وَعَوْدُ هَذِهِ الْكِنَايَاتِ وَإِجْرَاءُ تِلْكَ الصِّفَاتِ عَلَى ﴿بَقَرَةٍ﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ  
بِهَا مُعَيَّنَةٌ، وَيَلْزُمُهُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ.

وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ زَعَمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا بَقَرَةٌ مِنْ شِقِّ الْبَقْرِ غَيْرُ مَخْصُوصَةٍ، ثُمَّ انْقَلَبَتْ  
مَخْصُوصَةً بِسُؤَالِهِمْ، وَيَلْزُمُهُ النَّسْخُ قَبْلَ الْفِعْلِ؛ فَإِنَّ التَّخْصِصَ إِطْلَاقٌ لِلتَّخْيِيرِ  
الثَّابِتِ بِالنَّصِّ<sup>(١)</sup>.

وَالْحَقُّ جَوَازُهُمَا<sup>(٢)</sup>.

وَيُؤَيِّدُ الرَّأْيَ الثَّانِي<sup>(٣)</sup> ظَاهَرُ اللَّفْظِ، وَالْمَرْوِيُّ<sup>(٤)</sup> عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْ ذَبَحُوا أَيَّ  
بَقَرَةٍ أَرَادُوا لَأَجْزَأَتْهُمْ، وَلَكِنْ شَدَّدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَشَدَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ»<sup>(٥)</sup>، وَتَقْرِيعُهُمْ  
بِالتَّمَادِي وَزَجْرُهُمْ عَنِ الْمَرَاجَعَةِ بِقَوْلِهِ:

= رَوَاهُ الشَّهَابُ: (طَوَالٌ مِثْلُ) بِالثَّاءِ وَاللَّامِ مَرْفُوعًا، وَالسِّيَوطِيُّ وَالْأَنْصَارِيُّ وَمَلَا خَسْرُو: (طَوَالٌ مَسْلُ)

بِالشَّيْنِ وَاللَّامِ مَضَافًا، وَذَكَرَ الْكَلْبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «خَزَانَةِ الْأَدَبِ» (٧١ / ٨)، وَانْظُرْ: «حَاشِيَةُ مَلَا خَسْرُو»

(٢٠٢ ب)، وَ«حَاشِيَةُ السِّيَوطِيِّ» (١٤ / ٣)، وَ«حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٣٤٠ / ١)، وَ«حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ».

(١) قَوْلُهُ: «وَيَلْزُمُهُ النَّسْخُ قَبْلَ الْفِعْلِ»؛ أَي: فَالِدَالُ عَلَى أَنَّ الْبَقَرَةَ مُعَيَّنَةٌ نَاسِخٌ لَا مَخْصُوصُ «فَإِنْ

التَّخْصِصَ إِطْلَاقٌ لِلتَّخْيِيرِ» بَيْنَ ذَبْحِ أَيِّ بَقَرَةٍ شَاؤُوا. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٣٤٠ / ١).

(٢) قَوْلُهُ: «وَالْحَقُّ جَوَازُهُمَا»؛ أَي: تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ، وَالنَّسْخُ قَبْلَ الْفِعْلِ. الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٣) قَوْلُهُ: «وَيُؤَيِّدُ الرَّأْيَ الثَّانِي»؛ أَي: وَهُوَ كَوْنُهَا بَقَرَةً مُبْهَمَةً. الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٤) قَوْلُهُ: «وَالْمَرْوِيُّ» عَطَفَ عَلَى: «ظَاهَرُ اللَّفْظِ». الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٥) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٠٠ / ٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْقُوفًا، وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ

مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٣ - تَفْسِيرٌ) عَنْ عِكْرَمَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ إِلَى عِكْرَمَةَ لَكِنَّهُ

مَرْسَلٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ رَوَاهُ الْبَزَارُ (٢١٨٨ - كَشَفٌ) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، وَفِي

سُنَدِهِ عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِ أَنْ

يَكُونَ مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

﴿فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾؛ أي: تُؤْمَرُونَهُ، بمعنى: تُؤْمَرُونَ بِهِ، مِنْ قَوْلِكَ:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ .....<sup>(١)</sup>

أو: أَمَرَكُم، بمعنى: مَأْمُورَكُم.

(٦٩) - ﴿قَالُوا أَذُنُ لَنَا رَيْكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ «الفقوع»: نُصُوعُ الصُّفْرَةِ، ولذلك يُؤَكِّدُ بِهِ فيُقَالُ: أَصْفَرُ فَاقِعٌ، كما يُقَالُ: أَسْوَدُ حَالِكٌ، وفي إِسْنَادِهِ إِلَى اللَّوْنِ - وهو صِفَةُ ﴿صَفْرَاءَ﴾ - لِمَلَابَسَتِهِ بها فَضْلٌ تَأْكِيدٌ<sup>(٢)</sup>؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: صَفْرَاءُ شَدِيدُ الصُّفْرَةِ صُفْرَتُهَا.

وعن الحسن: سَوْدَاءُ شَدِيدَةُ السَّوَادِ<sup>(٣)</sup>، وبه فُسِّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جِمَالَاتٌ صُفْرٌ﴾<sup>(٤)</sup> [المرسلات: ٣٣]، قَالَ الْأَعَشَى:

(١) صدر بيت ورد في «الكتاب» (٣٧/١)، و«خزانة الأدب» (٣٤٣/١)، واختلف في نسبته، وعجزه:

فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَسَبٍ

قال الطبري: أي: أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ، وَلأنَّ الْأَمْرَ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا بِالْبَاءِ. (ذا مال)؛ أي: ذَا إِبِلٍ وَمَاشِيَةٍ. والنسب: الْمَالُ الْأَصِيلُ. حَذَفَ مِنَ الْآيَةِ الْجَارَ إِيجَازًا وَأَمَّنَا مِنَ الْإِلْبَاسِ، وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ ثُمَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ. انظر: «فتوح الغيب» (٥٢٢/٢).

(٢) قَوْلُهُ: «وَفِي إِسْنَادِهِ...» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَالْمُبْتَدَأُ هُوَ قَوْلُهُ: «فَضْلٌ تَأْكِيدٌ»؛ وَقَوْلُهُ: «وَهُوَ صِفَةُ صَفْرَاءَ» جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ لِلضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: «إِسْنَادُهُ»، وَقَوْلُهُ: «لِمَلَابَسَتِهِ بِهَا» مُتَعَلِّقٌ بِ«إِسْنَادِهِ» وَتَعْلِيلٌ لِإِسْنَادِ ﴿فَاقِعٌ﴾ لِغَيْرِ مَا هُوَ لَهُ، فَإِنْ حَقَّ أَنْ يَسْنَدَ إِلَى ضَمِيرِ ﴿صَفْرَاءَ﴾ بِأَنْ يَقَالَ: بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعَةٌ؛ لِأَنَّ الْفُقُوعَ الَّذِي هُوَ شِدَّةُ الصُّفْرَةِ وَخُلُوصُهَا مِنْ صِفَاتِ الْأَصْفَرِ لَا مِنْ صِفَاتِ لَوْنِهِ الَّذِي هُوَ الصُّفْرَةُ، فَإِنْ مَا كَانَ شَدِيدَ الصُّفْرَةِ هُوَ نَفْسُ الْأَصْفَرِ لَا صَفْرَتَهُ. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٩٦/٢).

(٣) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٢ - تفسير)، والطبري في «تفسيره» (٩٣/٢).

(٤) هذه قراءة سبعة وستأتي في مكانها. انظر: «السبعة» (ص: ٦٦٦)، و«التيسير» (ص: ٢١٨).

تِلْكَ خَيْلِي مِنْهُ وَتِلْكَ رِكَابِي هُنَّ صُفْرٌ أَوْلَاهَا كَالزَّبِيبِ<sup>(١)</sup>  
ولعلَّه عَبَّرَ بِالصُّفْرَةِ عَنِ السَّوَادِ لِأَنَّهَا مِنْ مُقَدِّمَاتِهِ، أَوْ لِأَنَّ سَوَادَ الْإِبِلِ تَعْلُوهُ  
صَفْرَةٌ.

وفيه نظر؛ لِأَنَّ الصُّفْرَةَ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا تُؤَكَّدُ بِالْفُقُوعِ.  
﴿تَسْرُ النَّظِيرِينَ﴾؛ أَي: تُعْجِبُهُمْ، وَالسُّرُورُ أَصْلُهُ: لَذَّةٌ فِي الْقَلْبِ عِنْدَ  
حَصُولِ نَفْعٍ أَوْ تَوْفِيقِهِ، مِنْ «السَّرِّ».  
(٧٠) - ﴿قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ﴾ تَكْرِيرٌ لِلسُّؤَالِ الْأَوَّلِ وَاسْتِكْشَافٌ زَائِدٌ،  
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ اعْتِدَارٌ عَنْهُ؛ أَي: إِنَّ الْبَقَرَ الْمَوْصُوفَ بِالتَّعْوِينِ  
وَالصُّفْرَةِ كَثِيرٌ فَاشْتَبَهَ عَلَيْنَا.

وَقُرِئَ: «إِنَّ الْبَاقِرَ»<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ اسْمٌ لَجَمَاعَةِ الْبَقَرِ، وَ: «الْأَبَاقِرُ» وَ«الْبَوَاقِرُ»<sup>(٣)</sup>.  
وَ: «يَتَشَابَهُ» بِالْيَاءِ وَبِالتَّاءِ، وَ: «تَشَابَهُ» بِطَرَحِ التَّاءِ وَإِدْغَامِهَا عَلَى التَّذْكِيرِ  
وَالتَّانِيثِ، وَ: «تَشَابَهَتْ» مُخَفَّفًا وَمَشْدَدًا، وَ: «تَشَبَّهَ» بِمَعْنَى: تَشَبَّهَ، وَ: «يَشَبَّهُ»  
بِالتَّذْكِيرِ، وَ: «مَتَشَابَهُ»، وَ: «مَتَشَابَهَةٌ»، وَ: «مُتَشَبِّهٌ»، وَ: «مُتَشَبِّهَةٌ»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ٢٧)، و«الغريب المصنف» لأبي عبيد (١/ ٣٤١)، و«غريب القرآن»  
لابن قتيبة (ص: ٥٣).

(٢) قرأ بها محمد ذو الشامة ويحيى بن يعمر وعكرمة وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات»  
(ص: ١٤)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٦٥)، و«الكشاف» (١/ ٢٧٨).

(٣) ذكر الأنصاري في «حاشيته» (١/ ٣٤٢) أن قوله: «الْأَبَاقِرُ» وَ«الْبَوَاقِرُ» معطوف على «الْبَاقِرُ»، فهو  
من جملة ما قرئ شاذًا. ولم أقف على هاتين القراءتين في كتب القراءات والتفسير، لكن نُسبت  
الثانية للإمام أبي حنيفة في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» للقرشي (٢/ ٥٠٧)، والله أعلم.

(٤) ﴿تَشَبَّهَ﴾ بصيغة الفعل الماضي هي القراءة المشهورة المتواترة، ورُوي عن مجاهد: «يتشابه»، =

﴿وَلَا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ إلى المراد ذبحها، أو إلى القاتل.

وفي الحديث: «لو لم يستثنوا لَمَا بُيِّنَتْ لَهُمْ آخِرُ الْأَبَدِ»<sup>(١)</sup>.

واحتجَّ به أصحابنا على أَنَّ الحوادث بإرادة الله تعالى<sup>(٢)</sup>، وَأَنَّ الْأَمْرَ قَدْ يَنْفَكُ عَنْ

= قرأ الحسن والأعرج ومجاهد وأبو حيو: «تَشَابَهُ» بشد الشين وضم الهاء، أصله: تشابه، ورويت عن زيد بن علي، وروى أيضاً عن يحيى والحسن: «تَشَابَهُ» بتخفيف الشين على حذف التاء الثانية، وقرأ ابن مسعود ويحيى بن يعمر وإبراهيم وابن مقسم ومحمد ذو الشامة المعيطي: «يَشَابَهُ» بالتشديد والرفع والياء، وقرأ ابن أبي إسحاق: «تَشَابَهَتْ»، ورويت عن أبي بن كعب بالتخفيف، وقيل بالعكس، وروى عن محمد ذي الشامة: «تَشَبَّهَ» بالتشديد، وعن مجاهد: «تَشَبَّهَ»، ورويت عن محمد ذي الشامة أيضاً، وروى عن ابن مسعود أيضاً: «مُتَشَبَّهٌ» و«مُتَشَابَهُ»، وعن الأعمش أيضاً: «مُتَشَابَهُ»، وعن أبي بن كعب: «مُتَشَبَّهٌ». انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٦٠)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، و«تفسير الثعلبي» (٣/ ٣٨٧)، و«الكامل» للذهبي (ص: ٤٨٦)، و«شواذ القراءات» للكرمانى (ص: ٦٥)، و«الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٧٨)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ١٥٤)، و«البحر» لأبي حيان (٢/ ١٨٥).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٩٩ و ١٠٠) عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ وَعَنْ قَتَادَةَ رَفَعَاهُ وَكِلَاهُمَا مَرْسَلٌ. وروى عنه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ١٤١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً، وَفِي سَنَدِهِ عِبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ». وروى نحوه سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٣ - تفسير) عن عكرمة عن النبي ﷺ، وإسناده صحيح لكنه مرسل.

(٢) قوله: «وَاحْتَجَّ بِهِ أَصْحَابُنَا... وَجْهٌ: أَنَّ الْإِهْتِدَاءَ عُلِّقَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ - وَالْمَشِيئَةُ الْإِرَادَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ - فَلَا يَقَعُ بِدُونِهَا، وَالْإِهْتِدَاءُ مِنْ جُمْلَةِ الْحَوَادِثِ، فَتَسْتَوِي فِي ذَلِكَ جَمِيعُ الْحَوَادِثِ، إِذْ لَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ، وَأَنَّ اللَّهَ قَضَى مَقَرَّرًا لَهُ، وَوَقَعَ فِي الْحَدِيثِ مَا يُؤَيِّدُهُ، فَلَا يَرْدُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْيَهُودِ فَكَيْفَ يَكُونُ حُجَّةً؟! فدل على أَنَّ الحوادث كلها لا تقع إلا بمشيئة الله، وَأَنَّ قَوْمَ مُوسَى عَلَى غِلْظِ أَفْهَامِهِمْ كَانُوا أَعْرَفَ بِاللَّهِ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ١٠٠)، و«حاشية الخفاجي»، و«حاشية القنوي» (٣/ ٣٩٩).

الإرادة وإلا لم يكن للشرط بعد الأمر معنى<sup>(١)</sup>، والمعتزلة والكرامية على حدوث الإرادة، وأجيب بأن التعليق باعتبار التعلُّق<sup>(٢)</sup>.

(٧١) - ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾؛ أي: لم تُدَلَّلْ للكربابِ وسقي الحروث، و﴿لَا ذَلُولٌ﴾ صفةٌ لـ ﴿بَقَرَةٌ﴾ بمعنى: غير ذلول، و«لا» الثانية مزيدة لتأكيد الأولى، والفعلان صفتا ﴿ذَلُولٌ﴾، كأنه قيل: لا ذلولٌ مشيرةٌ وساقيةٌ.

وقرئ: «لا ذلول» بالفتح<sup>(٣)</sup>؛ أي: حيث هي، كقولك: مررت برجلٍ لا بخيلٍ ولا جبانٍ؛ أي: حيث هو.

(١) قوله: «وأن الأمر قد ينفك...» ردُّ على من قال من المعتزلة: «إن الأمر هو الإرادة، وإن كل ما أمر الله به فقد أَرَادَهُ»، ووجهه: أنه أمرهم بذبحها، ثم ارتضى تعليق الاهتداء لذبحها على إرادته، فلو كانت الإرادة عين الأمر لم يرتضى تعليقاً بعد وقوعه، لأن الأمر بذبح البقرة متحقق، فلو كان عين الإرادة لكانت الإرادة أيضاً منجزة، فدل انفكاكها عنه، وهذا معنى قوله: «وإلا لم يكن للشرط بعد الأمر معنى» أراد بالشرط التعليق بمشيئة الله. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١٠٠/٢)، و«حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (٤٠٠/٣).

(٢) قوله: «والمعتزلة والكرامية...» عطفٌ على فاعل (احتج)، ووجه احتجاجهم: أن كلمة «إن» إنما تدخل على ما يحدث في المستقبل، فدخولها عليها يقتضي الحدوث؛ لأنه علَّق حصول الاهتداء على حصول مشيئته، وهو حادث، فكذلك مشيئته محدثة. وأجيب بأن اللازم من التعليق حدوث التعلق، وحدوثه لا ينافي أزلية نفس الإرادة، وإنما قلنا إن اللازم ذلك لأن حصول الاهتداء ليس بمعلق على حصول نفس المشيئة بل هو معلق على تعلق المشيئة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١٠٠/٢)، و«حاشية الخفاجي».

(٣) نسبت لأبي عبد الرحمن السلمي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، و«الكشاف» (٢٧٩/١). ومعناها كما قال الزمخشري: لا ذلولٌ هناك؛ أي: حيث هي، وهو نفىٌ لذُلِّها ولأنَّ تُوصَفَ به فيقال: هي ذلولٌ.

و: «تُسْقَى» من أَسْقَى<sup>(١)</sup>.

﴿مُسَلَّمَةٌ﴾: سَلَّمَهَا اللهُ مِنَ الْعُيُوبِ، أَوْ: أَهْلَهَا مِنَ الْعَمَلِ، أَوْ: أَخْلَصَ لَوْثُهَا، مِنْ «سَلِمَ لَهُ كَذَا»: إِذَا خَلَصَ لَهُ.

﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾: لَا لَوْ أَنَّ فِيهَا يُخَالَفُ لَوْ أَنَّ جَلْدَهَا، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ «وَشَأْهُ وَشَيْئًا وَشَيْئَةً»: إِذَا خَلَطَ بِلَوْنِهِ لَوْنًا آخَرَ.

﴿قَالُوا لَئِنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾؛ أَي: بِحَقِيقَةٍ وَصَفِ الْبَقْرَةَ وَحَقَّقْتَهُ لَنَا.

وَقُرِئَ: «آلَانَ» بِالْمَدِّ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ<sup>(٢)</sup>، وَ«الْآنَ» بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَالْقَاءِ حَرَكَتِهَا عَلَى اللَّامِ<sup>(٣)</sup>.

﴿فَذَبَّحُوهَا﴾ فِيهِ اخْتِصَارٌ، وَالتَّقْدِيرُ: فَحَصَّلُوا الْبَقْرَةَ الْمَنْعُوتَةَ فَذَبَّحُوهَا ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ لِتَطْوِيلِهِمْ وَكَثْرَةِ مَرَاجَعَاتِهِمْ، أَوْ لَخَوْفِ الْفُضِيحَةِ فِي ظُهُورِ الْقَاتِلِ، أَوْ لَغَلَاءِ ثَمَنِهَا؛ إِذْ رُوِيَ أَنَّ شَيْخًا صَالِحًا مِنْهُمْ كَانَ لَهُ عِجْلَةٌ، فَأَتَى بِهَا الْغِيْضَةَ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَوْدِعُكَهَا لِابْنِي حَتَّى يَكْبُرَ، فَشَبَّتْ وَكَانَتْ وَحِيدَةً بِتِلْكَ الصِّفَاتِ، فَسَاوَمُوهَا الْيَتِيمَ وَأُمُّهُ حَتَّى اشْتَرَوْهَا بِمِلءٍ مَسْكِيهَا ذَهَبًا، وَكَانَتْ الْبَقْرَةُ إِذْ ذَاكَ بِثَلَاثَةِ دَنَانِيرٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤) عن بعضهم، لكن وقع فيه: «تُسْقَى» بالنون، وهو تحريف ظاهر.

(٢) نُسِبَتْ لِأَبِي السَّمَالِ. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٦٥)، ووقع في المطبوع منه: ابن السمال.

(٣) هِيَ قِرَاءَةُ وَرْش. انظر: «التيسير» (ص: ٣٥)، و«النشر» (١/ ٤١٦).

(٤) ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣/ ٢٧٤ - ٢٧٩) مَطْوُولًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَوَهْبٍ وَغَيْرِهِمَا، وَرَوَى قِصَّةَ بَيْعِهَا بِمِلءٍ مَسْكِيهَا مَخْتَصِرَةً الطَّبْرِيِّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/ ١١٤ - ١١٦) عَنْ مُجَاهِدٍ وَالسَّيِّدِيِّ وَعَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَكَوْنِ ثَمَنِهَا إِذْ ذَاكَ ثَلَاثَةَ دَنَانِيرٍ رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/ ١١٦) عَنْ عِكْرَمَةَ.



و«كَادَ» من أفعالِ المقاربةِ وَضِعَ لدنو الخبرِ حصُولًا، فإذا دخلَ عليه النَّفْيُ قِيلَ: معناه الإثباتُ مُطْلَقًا، وقِيلَ: ماضِيًا، والصَّحِيحُ أَنَّهُ كَسَائِرُ الْأَفْعَالِ.

ولا ينافي قوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ قوله: ﴿فَدَبَحُوهَا﴾ لاختلافِ وَقتيهما، إذ المعنى: أَنَّهُمْ ما قاربُوا أَنْ يَفْعَلُوا حَتَّى انْتَهَتْ سؤَالَاتُهُمْ وانْقَطَعَتْ تَعَلَّاتُهُمْ، ففَعَلُوا كالمضطرِّ المُلْجَأِ إِلَى الْفِعْلِ.

(٧٢) - ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ خطابٌ للجمع<sup>(١)</sup> لوجودِ القتلِ فيهم<sup>(٢)</sup>.

﴿فَأَذَرْتُمْ فِيهَا﴾: اختَصِمْتُمْ فِي شَأْنِهَا؛ إِذِ الْمُتَخَصِمَانِ يَدْفَعُ بَعْضُهُمَا بَعْضًا، أَوْ: تَدَافَعْتُمْ بِأَنْ طَرَحَ قَتْلَهَا كُلٌّ عَنْ نَفْسِهِ إِلَى صَاحِبِهِ.

وَأَصْلُهُ: تَدَارَأْتُمْ، فَأَذَعَمَتِ النَّاءُ فِي الدَّالِ واجْتَلَبَتْ لَهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ.

﴿وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْنُونُونَ﴾: مُظْهِرُهُ لَا مُحَالَةَ، وَأُعْمِلَ ﴿يُخْرِجُ﴾ لِأَنَّهُ حِكَايَةُ مُسْتَقْبَلٍ كَمَا أُعْمِلَ ﴿بَسِطْ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] لِأَنَّهُ حِكَايَةُ حَالٍ مَاضِيَةٍ.

(٧٣) - ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ﴾ عَطَفُ عَلَى «أَذَارَأْتُمْ»، وما بينهما اعتراضٌ، والضَّمِيرُ لِلنَّفْسِ، والتَّذْكِيرُ عَلَى تَأْوِيلِ الشَّخْصِ أَوِ الْقَتِيلِ.

﴿بَعْضُهَا﴾ أَيُّ بَعْضٍ كَانَ، وَقِيلَ: بِأَصْغَرِهَا، وَقِيلَ: بِلِسَانِهَا، وَقِيلَ: بِفَخْذِهَا الْيُمْنَى، وَقِيلَ: بِالْأُذُنِ، وَقِيلَ: بِالْعَجَبِ<sup>(٣)</sup>.

﴿كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ أَلَمَوتَى﴾ يَدُلُّ عَلَى مَا حُذِفَ، وَهُوَ: فَضَرَبُوهُ فَحَيَّيْ، وَالْخَطَابُ مَعَ مَنْ حَضَرَ حَيَاةَ الْقَتِيلِ أَوْ نَزُولِ الْآيَةِ.

(١) في نسخة الخيالي: «للجميع».

(٢) في نسخة التفزازاني والخيالي: «منهم».

(٣) هو بإسكان الجيم: العظمُ بين الأليتين وأصلُ الذنب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٤٥).

﴿وَيُزِيكُمُ آيَاتِهِ﴾: دلائله على كمال قدرته ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: لكي يكمل عقلكم، وتعلموا أن من قدر على إحياء نفسٍ قدر على إحياء الأنفس كلها، أو: تعملون على قضيتِهِ<sup>(١)</sup>.

ولعله تعالى إنما لم يُحيِه ابتداءً، وشرط فيه ما شرط؛ لما فيه من التقرب، وأداء الواجب، ونفع اليتيم، والتنبيه على بركة التوكل والشفقة على الأولاد، وأن من حق الطالب أن يقدم قربة، والمتقرب أن يتحرى الأحسن ويُغالي بتمنيه، كما روي عن عمر رضي الله عنه أنه ضحى بنجبية بثلاث مئة دينار<sup>(٢)</sup>.

وأن المؤثر في الحقيقة هو الله تعالى، والأسباب أمارات لا أثر لها.

وأن من أراد أن يعرف أعدى عدوه الساعي في إماتته الموت الحقيقي فطريقه أن يذبح بقرة نفسه التي هي القوة الشهوية حين زال عنها شره الصبا ولم يلحقها ضعف الكبر، وكانت مُعْجِبَةً رَائِقَةً المنظر، غير مُذَلَّلَةٍ في طلب الدنيا، مُسَلِّمَةً عَنْ دَنَسِهَا، لَا سَمَةَ بِهَا<sup>(٣)</sup> من مقابحها، بحيث يصل أثره<sup>(٤)</sup> إلى نفسه فتحيا به حياة طيبة، وتُغْرِبُ عَمَّا به ينكشف الحال ويرتفع ما بين الوهم والعقل من التدارؤ والنزاع<sup>(٥)</sup>.

(٧٤) - ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ «القساوة»: عبارة عن الغلظ مع الصلابة كما في الحجر، وقساوة القلب مثل في نبوه عن الاعتبار، و﴿ثُمَّ﴾ لاستبعاد القسوة.

(١) قوله: «على قضيته»؛ أي: قضية عقلهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣٤٦/١).

(٢) رواه أبو داود (١٧٥٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أي: لا علامة، وهي معنى ﴿لَا شَيْءَ﴾. «حاشية الخفاجي».

(٤) أي: أثر الذبح. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣٤٦/١).

(٥) في نسخة الخيالي: «من التدارؤ والتدافع».

﴿مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ﴾ يعني: إحياء القتل، أو جميع ما عُدَّ من الآيات، فإنها ممَّا يُوجِبُ لِيَنَّ الْقَلْبَ.

﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ في الْقَسْوَةِ ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ مِنْهَا، والمعنى: أَنَّهَا فِي الْقَسَاوَةِ مِثْلُ الْحِجَارَةِ أَوْ زَائِدٌ<sup>(١)</sup> عَلَيْهَا، أَوْ أَنَّهَا مِثْلُهَا أَوْ مِثْلُ مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهَا قَسْوَةً كَالْحَدِيدِ، فُحْذِفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامُهُ، وَيَعْضُدُهُ قِرَاءَةُ الْجَرِّ بِالْفَتْحِ<sup>(٢)</sup> عَطْفًا عَلَى «الْحِجَارَةِ»<sup>(٣)</sup>.

وإِنَّمَا لَمْ يُقَلْ: أَقْسَى؛ لِمَا فِي ﴿أَشَدُّ﴾ مِنَ الْمَبَالِغَةِ، وَالذَّلَالَةِ عَلَى اشْتِدَادِ الْقَسَوَتَيْنِ، وَاشْتِمَالِ الْمَفْضَلِ عَلَى زِيَادَةٍ<sup>(٤)</sup>.

و﴿أَوْ﴾ لِلتَّخْيِيرِ، أَوْ لِلتَّرْدِيدِ بِمَعْنَى: أَنَّ مِنْ عَرَفَ حَالَهَا شَبَّهَهَا بِالْحِجَارَةِ أَوْ بِمَا هُوَ أَقْسَى مِنْهَا.

﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لِمَا يُنْفَجَرُ مِنْهُ الْآنْهَرُ وَإِنَّ مِنْهَا لِمَا يَشَقُّ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لِمَا يَحِطُّ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ تَعْلِيلٌ لِلتَّفْضِيلِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْحِجَارَةَ تَتَأَثَّرُ وَتَنْفَعَلُ؛

(١) في نسخة الخيالي: «في القسوة مثل الحجارة أو أزيد».

(٢) في نسخة الخيالي: «قراءة الحسن بالجر».

(٣) نسبت لأبي حيوة في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، وللأعمش في «شواذ القراءات» للكرمانى (ص: ٦٦)، و«الكشاف» (١/ ٢٨٥).

(٤) قوله: «واشتمال المفضل على زيادة» قال الأنصاري: أي: على زيادة اشتداد القلوب على اشتداد الحجارة، وإلا ف(أقصى) مشتمل على زيادة هي زيادة القسوة على القسوة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٤٧).

وفي معناه قول الشهاب: أجاب بأن «أشدَّ» أبلغ من «أقصى» لدلالته على الزيادة بالمادة والهيئة، فيدلُّ على اشتداد القسوتين في المفضل والمفضل عليه. «حاشية الخفاجي».

فَإِنَّ مِنْهَا مَا يَشَقُّقُ<sup>(١)</sup> فَيَنْبَغُ مِنْهُ الْمَاءُ وَيَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ، وَمِنْهَا مَا يَتَرَدَّى مِنْ أَعْلَى الْجَبَلِ انْقِيَادًا لِمَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ، وَقُلُوبٌ هَوْلَاءٍ لَا تَتَأَثَّرُ وَلَا تَنْفَعِلُ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ.

و«التَّفَجَّرُ»: التَّفَتْحُ بَسْعَةً وَكَثْرَةً، وَالْخَشْيَةُ مَجَازٌ عَنِ الْانْقِيَادِ.

وَقُرِئَ: «إِنْ» عَلَى أَنَّهَا الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ<sup>(٢)</sup>، وَيَلْزَمُهَا اللَّامُ الْفَارِقَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ «إِنْ» النَّافِيَةِ، وَ: «يَهْبُطُ» بِالضَّمِّ<sup>(٣)</sup>.

﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وَعَيْدٌ عَلَى ذَلِكَ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَيَعْقُوبُ وَخَلْفٌ وَأَبُو بَكْرِ بِالْيَاءِ ضَمًّا إِلَى مَا بَعْدَهُ، وَالْبَاقُونَ بِالتَّاءِ<sup>(٤)</sup>.

(٧٥) - ﴿أَفَنظَمُونَ﴾ الْخَطَابُ لِرَسُولِ اللَّهِ وَالْمُؤْمِنِينَ ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾: أَنْ يَصَدِّقُواكُمْ<sup>(٥)</sup>، أَوْ: يُؤْمِنُوا لِأَجْلِ دَعْوَتِكُمْ؛ يَعْنِي: الْيَهُودَ.

﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِنْهُمْ﴾: طَائِفَةٌ مِنْ أَسْلَافِهِمْ ﴿يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ يَعْنِي:

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِي: «مَا يَنْشَقُّ».

(٢) نَسَبْتُ لِقِتَادَةَ. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ١٤)، وَ«الْمَحْتَسِبُ» (١/ ٩١).

(٣) نَسَبْتُ لِلْأَعْمَشِ. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ١٤).

(٤) بِالْيَاءِ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَحَدِّهِ مِنَ الْعَشْرَةِ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُمْ، وَالْبَاقُونَ بِالتَّاءِ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنِفُ يَخَالِفُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ وَالدَّانِي عَنْ نَافِعٍ وَأَبِي بَكْرٍ، وَالْأَزْهَرِيُّ عَنْهُمَا وَعَنْ يَعْقُوبَ، وَابْنُ الْجَزَرِيِّ عَنْهُمْ وَعَنْ خَلْفٍ. انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٦٠ - ١٦٢)، وَ«مَعَانِي الْقِرَاءَاتِ» لِلْأَزْهَرِيِّ (١/ ١٥٦)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٧٤)، وَ«النَّشْرُ» (٢/ ٢١٧)، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُحْشُونَ فِي قِرَاءَةِ عِبَارَةِ الْبِيضَاوِيِّ، فَبَعْضُهُمْ أَثْبَتَهَا كَالْمَثْبُتِ، وَآخَرُونَ عَكَسُوا بَيْنَ قَوْلِهِ: «بِالْيَاءِ» وَقَوْلِهِ: «بِالتَّاءِ»، وَكِلَاهُمَا مُخَالَفٌ لِلْمَصَادِرِ عَلَى مَا بَيْنَا. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ مَلَا خَسْرُو» (٢٠٨/ ب)، وَ«حَاشِيَةُ عَصَامِ الدِّينِ» (٩٨/ أ)، وَ«حَاشِيَةُ شَيْخِ زَادَةَ» (٢/ ١١٥).

(٥) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِيِّ: «أَنْ يَحْدُثُوا لَكُمْ التَّصْدِيقَ».

التَّوْرَةَ ﴿ثُمَّ يُخَرِّفُونَهُ﴾ كَنَعَتِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ آيَةَ الرَّجْمِ، أَوْ تَأْوِيلَهُ<sup>(١)</sup> فَيُفَسِّرُونَهُ بِمَا يَشْتَهُونَ.

وقيل: هؤلاء من السَّبعين المختارين، سمعوا كلام الله حينَ كَلَّمَ مُوسَى بِالطُّورِ ثُمَّ قَالُوا: سَمِعْنَا اللَّهَ يَقُولُ فِي آخِرِهِ: إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَفْعَلُوا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَافْعَلُوا وَإِنْ شِئْتُمْ فَلَا تَفْعَلُوا<sup>(٢)</sup>.

﴿مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾؛ أي: فَهَمُّوهُ بِعَقُولِهِمْ وَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ فِيهِ رَيْبَةٌ ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهُمْ مُفْتَرُونَ مُبْطِلُونَ.

ومعنى الآية: أَنَّ أَجْبَارَ هَؤُلَاءِ وَمُقَدِّمِيهِمْ كَانُوا عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، فَمَا ظَنُّكَ بِسَفَلَتِهِمْ وَجَهَالِهِمْ؟ وَأَنَّهُمْ إِنْ كَفَرُوا وَحَرَّفُوا فَلَهُمْ سَابِقَةٌ فِي ذَلِكَ.

(٧٦) - ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يعني: مُنَافِقِيهِمْ ﴿قَالُوا ءَامَنَّا﴾ بِأَنِّكُمْ عَلَى الْحَقِّ وَرَسُولُكُمْ هُوَ الْمُبَشِّرُ بِهِ فِي التَّوْرَةِ ﴿وَإِذَا خَلَا بِعَضُوبِهِمْ إِلَى بَعْضٍ﴾؛ أي: الَّذِينَ لَمْ يَنَافِقُوا مِنْهُمْ عَاتِبِينَ عَلَى مَنْ نَافَقَ ﴿قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾: بِمَا بَيَّنَّ لَكُمْ فِي التَّوْرَةِ مِنْ نَعْتِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(١) قوله: «تأويله» عطف على «نعت» بتقدير المضاف؛ أي: كتحريف نعته وتغييره، والمعنى: أنهم يحرفون كلام الله بتبديله وتغييره بالكلية، أو بتأويله بالتأويلات الفاسدة. انظر: «حاشية القونوي» (٤٣١/٣).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/٣٩٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٧)، وفي «البيسط» (٧٧/٣)، والبغوي في «تفسيره» (١/١١٣)، عن ابن عباس ومقاتل. وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/٥٣٧)، و«تفسير الطبري» (٢/١٤٢)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١/١٤٨)، عن ابن إسحاق قال: «بلغني عن بعض أهل العلم... فذكره، قال ابن حجر في «العجائب» (١/٢٦٤): وأخلق به أن يكون عنى الكلبي أو بعض أهل الكتاب، قال: وأما ابن الكلبي فإنه ذكر هذا في «تفسيره» عن أبي صالح وهو من رواية محمد بن مروان السدي الصغير عنه وقد تقدم أن هذه سلسلة الكذب.

أَوِ الَّذِينَ نَافَقُوا لِأَعْقَابِهِمْ لِتَصْلُبَ فِي الْيَهُودِيَّةِ وَمَنْعًا لَهُمْ عَنْ إِدْءَاءِ مَا وَجَدُوا فِي كِتَابِهِمْ، فَيُنَافِقُونَ الْفَرِيقَيْنِ، فَلَا سَفَهَاءَ عَلَى الْأَوَّلِ تَقْرِيعٌ وَعَلَى الثَّانِي إِنْكَارٌ وَنَهْيٌ.

﴿لِيَحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾: لِيَحْتَجُّوا عَلَيْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ فِي كِتَابِهِ، جَعَلُوا مُحَاجَّتَهُمْ بَكِتَابِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ مُحَاجَّةً عِنْدَهُ؛ كَمَا يُقَالُ: «عِنْدَ اللَّهِ كَذَا» وَيُرَادُ بِهِ: أَنَّهُ جَاءَ فِي كِتَابِهِ وَحُكْمِهِ.

وَقِيلَ: عِنْدَ ذِكْرِ رَبِّكُمْ، أَوْ: بِمَا عِنْدَ رَبِّكُمْ، أَوْ: بَيْنَ يَدَي رَسُولِ رَبِّكُمْ.

وَقِيلَ: عِنْدَ رَبِّكُمْ فِي الْقِيَامَةِ. وَفِيهِ نَظَرٌ إِذِ الْإِخْفَاءُ لَا يَدْفَعُهُ<sup>(١)</sup>.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾: إِمَّا مِنْ تَمَامِ كَلَامِ اللَّائِمِينَ، وَتَقْدِيرُهُ: أَفَلَا تَعْقِلُونَ أَنَّهُمْ يَحَاجُّونَكُمْ بِهِ فَيَحْجُجُونَكُمْ بِهِ؟ أَوْ خَطَابٌ مِنَ اللَّهِ لِلْمُؤْمِنِينَ مَتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ: ﴿أَفَنظَمُعُونَ﴾، وَالْمَعْنَى: أَفَلَا تَعْقِلُونَ حَالَهُمْ وَأَنْ لَا مَطْمَعَ لَكُمْ فِي إِيْمَانِهِمْ؟

(٧٧) - ﴿أَوْ لَا يَعْلَمُونَ﴾: يَعْنِي: هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقِينَ، أَوِ اللَّائِمِينَ، أَوْ كُلِيهِمَا، أَوْ إِيَّاهُمْ وَالْمُحَرِّفِينَ.

﴿أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُبْسِرُونَ وَمَا يَغْلِبُونَ﴾: وَمِنْ جَمَلَتِهَا إِسْرَارُهُمُ الْكُفْرَ وَإِعْلَانُهُمُ الْإِيْمَانَ، وَإِخْفَاءُ مَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَإِظْهَارُ غَيْرِهِ، وَتَحْرِيفُ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَمَعَانِيهِ.

(١) قَوْلُهُ: «إِذِ الْإِخْفَاءُ»؛ أَي: إِخْفَاءُ مَا بَيْنَ لَهُمْ فِي التَّوْرَةِ «لَا يَدْفَعُهَا»؛ أَي: لَا يَدْفَعُ الْمَحَاجَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٣٥٠).

قُلْتُ: وَقَوْلُهُ: «لَا يَدْفَعُهَا» هَكَذَا جَاءَتْ عِنْدَ الْأَنْصَارِيِّ، وَمِثْلُهُ فِي «حَاشِيَةِ شَيْخِ زَادَةَ» (٢/١٢٠)، وَ«حَاشِيَةِ الْخَفَاجِيِّ»، وَ«حَاشِيَةِ الْقَوْنَوِيِّ» (٣/٤٣٨)، وَحَمَلُوهَا جَمِيعًا عَلَى الْمَحَاجَّةِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَالَّذِي فِي نَسَخَتِنَا: «لَا يَدْفَعُهَا»، وَمِثْلُهُ فِي «حَاشِيَةِ مَلَا خَسْرُو» (و٢٠٩/ب)، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: لَا يَدْفَعُ الْإِخْتِجَاجَ.

(٧٨) - ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ﴾: جهلة لا يعرفون الكتابة فيطالعوا التوراة ويتحققوا ما فيها، أو التوراة<sup>(١)</sup>.

﴿إِلَّا أَمَانِي﴾ استثناء منقطع، و«الأماني»: جمع أمنيّة، وهي في الأصل: ما يقدره الإنسان في نفسه، من «مَنَى»: إذا قدر، ولذلك تطلق على الكذب وعلى ما يُتمنى وما يُقرأ.

والمعنى: ولكن يعتقدون أكاذيب أخذوها تقليداً من المحرّفين، أو مواعيد فارغة سمعوها منهم: من أن الجنة لا يدخلها إلا من كان هوداً أو نصارى، وأن النار لن تمسهم إلا أياماً معدودة.

وقيل: إلا ما يقرؤون قراءة عارية عن معرفة المعنى وتدبره، من قوله:

تمنى كتاب الله أول ليله تمنى داود الزبور على رسل<sup>(٢)</sup>

(١) قوله: «أو التوراة» معطوف على «الكتابة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٥٠).

(٢) البيت برواية المؤلف دون نسبة في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٣٨)، و«المنجد في اللغة» لكراع النمل (ص: ١٥٤)، و«الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ١٥١)، و«تفسير القرآن» لابن أبي زمنين (٣/ ١٨٩)، و«الغريبين» للهرودي (مادة: منا)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٢٨)، و«المحكم» لابن سيده (١٠/ ٥١١). وعزه الألوسي في «روح المعاني» (١٧/ ٣٦٠) لحسان، وليس في «ديوانه». و«رسل» بكسر فسكون بمعنى: تؤدّ وهيئة.

وذكروا بيتاً آخر بهذا الصدر والعجز مختلف، كما في «العين» (٨/ ٣٩٠)، و«السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٣٨)، و«المنجد في اللغة» لكراع النمل (ص: ١٥٤)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٤٣٥)، و«الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ١٥٠)، و«أمالى الزجاجي» (ص: ٢٠)، و«تفسير السمرقندي» (٢/ ٤٦٤)، و«الوجوه والنظائر» لأبي هلال العسكري (ص: ١٥٠)، و«الغريبين» للهرودي (مادة: منا)، و«تفسير الثعلبي» (١٨/ ٣٢٢)، و«المحكم» لابن سيده (١٠/ ٥١١)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٢٨). وعجزة:

وَهُوَ لَا يَنَاسِبُ وَصَفَهُمْ بِأَنَّهُمْ أَمِّيُونَ.

﴿وَأَن هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾: ما هم إِلَّا قومٌ يَظُنُّونَ ولا عِلْمَ لَهُمْ، وقد يُطْلَقُ الظَّنُّ بِإِزاءِ العِلْمِ على كُلِّ رَأْيٍ واعتقادٍ من غيرِ قاطعٍ وإنْ جَزَمَ بِهِ صاحِبُهُ؛ كاعتقادِ المقلِّدِ والزَّائِعِ عن الحَقِّ بِشُبْهَةٍ<sup>(١)</sup>.

(٧٩) - ﴿فَوَيْلٌ﴾؛ أي: تَحَسَّرْ وهَلِكْ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ وادٍ أو جَبَلٌ في جَهَنَّمَ، فمعناه: أَنَّ فيها مَوْضِعًا يَتَّبِعُونَ فيها مَنْ جُعِلَ لَهُ الوَيْلُ، ولَعَلَّهُ سَمَاءٌ بِذَلِكَ مَجَازًا، وهو في الأَصْلِ مَصْدَرٌ لا فِعْلٌ لَهُ، وإِنَّمَا سَاغَ الابتداءُ بِهِ نَكْرَةً لِأَنَّهُ دَعَاءٌ<sup>(٢)</sup>.  
﴿لَلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ﴾ يعني: المَحْرَفَ، ولَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ ما كَتَبُوهُ مِنْ التَّأْوِيلَاتِ الزَّائِغَةِ.

وآخِرَهُ لَأَقْصَى حِمَامِ الْمَقَادِرِ

=

وذكر بعضهم كابن الأنباري والهروي والثعلبي: أنه في رثاء عثمان رضي الله عنه. وقد نسب بهذه الرواية لكعب بن مالك في «ديوانه» (ص: ٢٩٤)، و«تفسير الماوردي» (١/ ١٥٠)، و«القرطبي» (٢/ ٦)، و«الدر المصون» (١/ ٤٤٧)، ونسب لحسان في «تفسير الرازي» (٢٣/ ٢٣٨)، و«الخازن» (٣/ ٢٦١).

ووقع في نسخة التفتازاني: «أول ليلة»، والمثبت من باقي النسخ، وهو كذلك في أكثر المصادر، وهو أصح، قال الشهاب في «الحاشية»: و«ليلة» قيل: مضاف إلى ضمير الغائب، لا بناء التأنيث للوحدة على ما في بعض النسخ، يعرف ذلك بالتأمل، ويؤيده أن ابن الأنباري وغيره أنشد تمامه: «وآخره لأقى...»، ولم يرو: وآخرها.

(١) في نسخة الخيالي: «الشبهة». ويصح هنا اللام والباء؛ لأن المعنى على الباء: بسبب شبهة كانت عنده، وعلى اللام: لأجل شبهة...، والمؤدى واحد.

(٢) قوله: «وإنما ساغ الابتداء به نكرة؛ لأنه دعاء» قَيَّدَ بكونه نكرة ليخرج ما لو جُعِلَ اسمًا لوادٍ في جهنم؛ فإن الابتداء به لا يحتاج إلى مُسَوِّغٍ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٥٢).



﴿بأيديهم﴾ تأكيد؛ كقولك: كتبته بيمينى.

﴿ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾: كَيْ يَحْصُلُوا بِهِ عَرَضًا مِنْ أَعْرَاضِ الدُّنْيَا، وَإِنَّهُ <sup>(١)</sup> - وَإِنْ جَلَّ - قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا اسْتَوْجَبُوهُ مِنَ الْعِقَابِ الدَّائِمِ.

﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ يعني: المحرّف ﴿وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ يريد: الرُّشَا.

(٨٠) - ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ﴾ «المسُّ»: اتِّصَالُ الشَّيْءِ بِالْبَشَرَةِ بِحَيْثُ تَتَأَثَّرُ الْحَاسَةُ بِهِ، وَاللَّمْسُ كَالطَّلَبِ لَهُ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: أَلَمَسَهُ فَلَا أَجِدُهُ <sup>(٢)</sup>.

﴿إِلَّا أَنْبَاءًا مَعْدُودَةً﴾ محصورة قليلة، رُوِيَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالُوا: نَعَذَّبُ بَعْدَ أَيَّامٍ عِبَادَةِ الْعَجَلِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا <sup>(٣)</sup>، وَبَعْضُهُمْ قَالُوا: مَدَّةُ الدُّنْيَا سَبْعَةُ آلَافِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا نَعَذَّبُ مَكَانَ كُلِّ أَلْفِ سَنَةٍ يَوْمًا <sup>(٤)</sup>.

﴿قُلْ أَتُخَذُّنَّكُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾: خَيْرًا أَوْ وَعْدًا بِمَا تَزْعُمُونَ.

(١) في نسخة التفازاني: «فإنه».

(٢) في نسخة الخيالي: «آخذه».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧١/٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد ضعيف، ورواه أيضاً عن عكرمة والضحاك وزيد بن أسلم.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧٥/٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة ويهود تقول: إنما مدة الدنيا سبعة آلاف سنة، وإنما يعذب الناس في النار بكل ألف سنة من أيام الدنيا يوماً واحداً في النار من أيام الآخرة، فإنما هي سبعة أيام ثم ينقطع العذاب، فأنزل الله عز وجل في ذلك من قولهم: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ﴾ الآية. وفيه محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت وهو مجهول، ومع ذلك فقد صحح إسناده السيوطي في «الحاشية» (٣/٣٥).

وقرأ ابنُ كثيرٍ وحفصٌ بإظهارِ الدَّالِ، والباقونَ بإدغامِهِ<sup>(١)</sup>.

﴿فَلَن يَخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾ جوابُ شرطٍ مقدَّرٍ؛ أي: إن اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يَخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ، وفيهِ دليلٌ على أَنَّ الخُلُفَ في خبرِهِ محالٌ.

﴿أَمْ نَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿أَمْ﴾ مُعَادِلَةٌ لَهَمْزَةِ الاستفهامِ بمعنى: أيُّ الأمرينِ كائنٌ؟ على سبيلِ التَّقريرِ لِلْعِلْمِ بوقوعِ أحدهما، أو منقُطَةً بمعنى: بل أتقولون؛ على التَّقريرِ والتَّبريعِ.

(٨١) - ﴿بَكَّى﴾ إثباتٌ لِمَا نَفَوْهُ مِنْ مَسَاسِ النَّارِ لَهُمْ زَمَانًا مَدِيدًا ودهرًا طويلًا على وجهٍ أعمٍّ؛ ليكونَ كالبرهانِ على بطلانِ قولِهِمْ. وتختصُّ بجوابِ النَّفيِ.

﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾: قبيحةٌ، والفرقُ بينها وبينَ «الخطيئة»: أنَّها قد تقالُ فيما يُقصدُ بالذَّاتِ، والخطيئةُ تَغْلِبُ فيما يُقصدُ بالعرَضِ؛ لأنَّها مِنَ الخطأ.

والكَسَبُ: استجلابُ النِّفعِ، وتعليقُهُ بالسَّيِّئَةِ على طريقةِ قولِهِ: ﴿فَبَيَّرَهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

﴿وَأَحْطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾؛ أي: استولت عليه وشملت جملةَ أحواله حتَّى صارَ كالمُحاطِ بها لا يخلو عنها شيءٌ من جوانِبِهِ، وهذا إنَّما يصحُّ في شأنِ الكافرِ؛ لأنَّ غِيَرَهُ - وإن لم يكن له سوى تصديقِ قلبِهِ وإقرارِ لسانِهِ - فلم تُحِطِ الخطيئةُ به، ولذلك فسَّرَها السَّلَفُ بالكفرِ، وتحقيقُ ذلك: أنَّ مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا ولم يُقْلِعْ عنه استجرَهُ إلى معاوَدَةٍ مثلهُ والانهماكِ فيه وارتكابِ ما هو أكبرُ منه، حتَّى تستوليَ عليه الذُّنُوبُ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٥)، و«التيسير» (ص: ٤٤).

وتأخذ بمجامع قلبه، فيصير بطبعه مائلاً إلى المعاصي مستحسناً إياها معتقداً أن لا لذة سواها، مُبغضاً لمن يمنعه عنها مكذباً لمن ينصحه فيها؛ كما قال تعالى: ﴿كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ اسْتَوُوا السُّوْءَ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الروم: ١٠].

وقرأ نافع: ﴿خَطِيئَاتُهُ﴾<sup>(١)</sup>، وقرئ: «خَطِيئَتُهُ»<sup>(٢)</sup> و«خَطِيَّاتُهُ»<sup>(٣)</sup> على القلب والإدغام فيهما.

﴿قَاُولَتِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾: مُلَازِمُهَا فِي الْآخِرَةِ كَمَا أَنَّهُمْ مُلَازِمُونَ أَسْبَابَهَا فِي الدُّنْيَا ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: دَائِمُونَ أَوْ لَا بُثُونَ لَبثًا طَوِيلًا.

وَالْآيَةُ كَمَا تَرَى لَا حِجَّةَ فِيهَا عَلَى خُلُودِ صَاحِبِ الْكِبِيرَةِ، وَكَذَا الَّتِي قَبْلَهَا.

(٨٢) - ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ جَرَتْ عَادَتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى أَنْ يَشْفَعَ وَعَدَهُ بِوَعِيدِهِ لَتَرْجَى رَحْمَتَهُ وَيُخْشَى عَذَابَهُ، وَعَطَفُ الْعَمَلِ عَلَى الْإِيمَانِ يَدُلُّ عَلَى خُرُوجِهِ عَنْ مُسَمَّاهُ.

(٨٣) - ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ إِبْخَارٌ فِي مَعْنَى النَّهْيِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا يَضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ»<sup>(٤)</sup> [البقرة: ٢٨٢]، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ صَرِيحِ النَّهْيِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيهَامٍ أَنَّ الْمُنْهَى سَارَعَ إِلَى الْإِنْتِهَاءِ فَهُوَ يَخْبُرُ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٢)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٢) وهي قراءة حمزة وقفًا. انظر: «التيسير» (ص: ٤٠)، و«إتحاف فضلاء البشر» (ص: ١٨٣)، وفيه: ويوقف عليه لحمزة بإبدال همزته ياءً من جنس الزائدة قبلها وإدغامها فيها.

(٣) لم أجدها.

(٤) بالرفع، وهي قراءة شاذة نسبت لابن محيصن كما في «المحتسب» (١/ ١٤٩)، و«المحرر الوجيز» (٣٨٥/ ١)، و«البحر» (١١٤/ ٥).

عنه، وَيَعْبُدُهُ قِرَاءَةٌ: «لَا تَعْبُدُوا»<sup>(١)</sup>، وَعَطَفُ ﴿قُولُوا﴾ عليه، فيكونُ على إرادة القول<sup>(٢)</sup>.

وقيل: تقديره: أَنْ لَا تَعْبُدُوا، فَلَمَّا حُذِفَ «أَنْ» رُفِعَ؛ كقوله:  
أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرِ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي<sup>(٣)</sup>  
ويُدُلُّ عليه قِرَاءَةٌ: «أَنْ لَا تَعْبُدُوا»<sup>(٤)</sup> فيكونُ بدلًا مِنَ الميثاقِ<sup>(٥)</sup>، أو معمولًا له  
بحذفِ الجارِّ.

وقيل: إِنَّهُ جَوَابُ قَسَمٍ دَلَّ عليه المعنى، كَأَنَّهُ قَالَ: حَلَفْنَاهُمْ لَا تَعْبُدُونَ.  
وقرأ نافع وابنُ عامِرٍ وأبو عَمْرٍو وعاصِمٌ ويعقوبُ بالتَّاءِ حكايةً لِمَا خَوَّطُوا به،  
والباقُونَ بالياءِ لِأَنَّهُمْ عَيَّبُ<sup>(٦)</sup>.

﴿وَيَا لَوْدِينَ احْسَبَانَا﴾ متعلِّقٌ بمضمَرٍ تقديره: وتحسنون، أو: أحسنوا.  
﴿وَذِي الْقُرْنَى وَالْيَمَنِ وَالْمَسْكِينِ﴾ عَطَفُ على «الوالدين».  
و«يتامى»: جمعُ يَتِيمٍ؛ ك«نديم» و«ندامى»، وهو قليلٌ.

(١) قراءة شاذة عن ابن مسعود في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥)، وعن أبيي في «تفسير الثعلبي» (٤٢٢/٣)، وعنهما في «الكشاف» (٢٩٣/١).

(٢) قوله: «فيكون»؛ أي: ﴿لَا تَقْلُمُونَ﴾ «على إرادة القول»؛ أي: وقلنا لهم: لا تعبدون. انظر: حاشية الأنصاري (٣٥٦/١).

(٣) البيت لطرفة. انظر: «ديوانه» (ص: ٣٢)، و«الكتاب» (٩٩/٣). و(أحضر) يروى بالرفع والنصب كما قال السمين في «الدر المصون» (٤٦٠/١).

(٤) رويت عن ابن مسعود، وهذه بإثبات «أَنْ» بخلاف التي ذُكرت قبل وحُمِلت على النَّهي. انظر: «الكشاف» (٢٩٣/١).

(٥) في نسخة التفਤازاني: «بدلاً عن ميثاق».

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٢)، و«التيسير» (ص: ٧٤)، و«النشر» (٢١٨/٢).

و«مُسْكِينٌ»: مِفْعِيلٌ مِنَ الشُّكُونِ، كَأَنَّ الْفَقْرَ أَسْكَنَهُ.

﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾؛ أي: قولوا حُسْنًا، وَسَمَاءُ ﴿حُسْنًا﴾ لِلْمِبَالِغَةِ.

وقرئ: «حُسْنًا» بضمَّتَيْنِ<sup>(١)</sup>، وهو لغةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، و: ﴿حَسَنًا﴾<sup>(٢)</sup> و: «حُسْنِي» على المصدرِ<sup>(٣)</sup> كـ«بُشْرِي»، والمرادُ به: ما فيه تَخَلُّقٌ وإِرشَادٌ.

﴿وَأَقِمْوُا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ يُرِيدُ بِهِمَا مَا فُرِضَ عَلَيْهِمْ فِي مِلَّتِهِمْ.

﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ على طريقةِ الْإِلْتِفَاتِ، وَلَعَلَّ الْخُطَابَ مَعَ الْمَوْجُودِينَ مِنْهُمْ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ وَمَنْ قَبْلَهُمْ عَلَى التَّغْلِيظِ؛ أي: أَعْرَضْتُمْ عَنِ الْمِيثَاقِ وَرَفَضْتُمُوهُ. ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ﴾ يُرِيدُ بِهِ: مَنْ أَقَامَ الْيَهُودِيَّةَ عَلَى وَجْهِهَا قَبْلَ النَّسْخِ وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ.

﴿وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾: قَوْمٌ عَادَتْكُمْ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْوَفَاءِ وَالطَّاعَةِ، وَأَصْلُ «الْإِعْرَاضِ»: الذَّهَابُ عَنِ الْمَوَاجَهَةِ إِلَى جِهَةِ الْعَرَضِ.

(٨٤) - ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ على نحوِ مَا سَبَقَ، والمرادُ به: أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ بِالْقَتْلِ وَالْإِجْلَاءِ عَنِ الْوَطَنِ، وَإِنَّمَا جَعَلَ قَتْلَ الرَّجُلِ غَيْرَهُ قَتْلَ نَفْسِهِ لِاتِّصَالِهِ بِهِ نَسَبًا أَوْ دِينًا، أَوْ لَأَنَّهُ يَوْجِبُهُ قِصَاصًا.

وقيل: معناه: لَا تَرْتَكِبُوا مَا يُبَيِّحُ سَفْكَ<sup>(٤)</sup> دِمَائِكُمْ وإِخْرَاجَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ، أَوْ: لَا

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥) عن عطاء بن عيسى. وقوله: «عطاء بن عيسى» كذا وقع فيه ولم أجده.

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي من السبعة. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٣)، و«التيسير» للداني (ص: ٧٤).

(٣) حكاهما الأخفش عن بعضهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥).

(٤) في نسخة الخياли: «سفع».

تفعلوا ما يُرِيدُكُمْ وَيَصْرِفُكُمْ عَنِ الْحَيَاةِ الْأَبَدِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ الْقَتْلُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَا تَقْتَرِفُوا مَا تُثْمَنُونَ بِهِ عَنِ الْجَنَّةِ الَّتِي هِيَ دَارُكُمْ؛ فَإِنَّهُ الْجَلَاءُ الْحَقِيقِيُّ.

﴿ثُمَّ أَقْرَزْتُمْ﴾ بِالْمِيثَاقِ وَاعْتَرَفْتُمْ بِلِزْوَمِهِ ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ تَأْكِيدُ؛ كَقَوْلِكَ: أَقَرَّ فَلَانٌ شَاهِدًا عَلَى نَفْسِهِ.

وَقِيلَ: وَأَنْتُمْ أَثْبَاهُ الْمَوْجُودُونَ تَشْهَدُونَ عَلَى إِقْرَارِ أَسْلَافِكُمْ، فَيَكُونُ إِسْنَادُ الْإِقْرَارِ إِلَيْهِمْ مَجَازًا.

(٨٥) - ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ اسْتِبْعَادٌ لِمَا ارْتَكَبُوهُ بَعْدَ الْمِيثَاقِ وَالْإِقْرَارِ بِهِ وَالشَّهَادَةِ عَلَيْهِ.

و﴿أَنْتُمْ﴾ مُبْتَدَأٌ، وَ﴿هَؤُلَاءِ﴾ خَبَرُهُ، عَلَى مَعْنَى: أَنْتُمْ بَعْدَ ذَلِكَ هَؤُلَاءِ النَّاقِضُونَ، كَقَوْلِكَ: أَنْتَ ذَلِكَ الرَّجُلُ الَّذِي فَعَلَ كَذَا، نَزَلَ تَغْيِيرُ الصِّفَةِ مِنْزَلَةَ تَغْيِيرِ الذَّاتِ، وَعَدَّاهُمْ بِاعْتِبَارِ مَا أُسْنَدَ إِلَيْهِمْ حُضُورًا وَباعتبارِ مَا سِيَّحَكَ عَنْهُمْ غُيْبًا.

وَقَوْلُهُ: ﴿تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتَخْرُجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِّن دِينِهِمْ﴾ إِمَّا حَالٌ وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى الْإِشَارَةِ، أَوْ بَيَانٌ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ.

وَقِيلَ: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ تَأْكِيدٌ<sup>(١)</sup>، وَالْخَبَرُ هُوَ الْجُمْلَةُ.

وَقِيلَ: بِمَعْنَى «الَّذِينَ» وَالْجُمْلَةُ صِلَتُهُ، وَالْمَجْمُوعُ هُوَ الْخَبَرُ.

وَقُرِئَ: «تَقْتُلُونَ» عَلَى التَّكْثِيرِ<sup>(٢)</sup>.

﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ ﴿تَخْرُجُونَ﴾ أَوْ مِنْ مَفْعُولِهِ، أَوْ كِلَيْهِمَا، وَ«التَّظَاهَرُ»: التَّعَاوُنُ، مِنْ «الظَّهَرِ».

(١) أي: تقوية، فالمراد بالتأكيد معناه اللغوي.

(٢) انظر: «شواذ القراءات» للكرمانى (ص: ٦٨)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٧٤)، و«البحر» (٢/ ٢٨٠).

عن الحسن، ونسبها المهدوي في «تفسيره» لأبي نهيك كما ذكر أبو حيان.

السيوطي» (٤٥ / ٣)، و«حاشية الأنصاري» (٣٥٩ / ١).

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وحمزةُ وابنُ عامرٍ: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.  
 ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ متعلقٌ بقوله: ﴿وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِّنَ دِيَارِهِمْ﴾ وما بينهما اعتراضٌ، والضَّميرُ للشَّانِ، أو مُبْهَمٌ يُفَسِّرُهُ ﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾، أو رَاجِعٌ إلى ما دَلَّ عليه «تُخْرِجُونَ» مِنَ الْمَصْدَرِ، و﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾ تأكيدٌ أو بَيَانٌ<sup>(٢)</sup>.  
 ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ﴾ يعني: الْفِدَاءِ ﴿وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ﴾ يعني: حُرْمَةِ الْمَقَاتِلَةِ وَالْإِجْلَاءِ.

﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ كَقَتْلِ قُرَيْظَةَ وَسَبِّهِمْ، وَإِجْلَاءِ بَنِي النَّضِيرِ، وَضَرْبِ الْجَزْيَةِ عَلَى غَيْرِهِمْ.  
 وَأَصْلُ «الْخِزْيِ»: ذُلٌّ يُسْتَحْيَى مِنْهُ، وَلِذَلِكَ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا<sup>(٣)</sup>.  
 ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ لِأَنَّ عِصْيَانَهُمْ أَشَدُّ ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ تَأْكِيدٌ لِلْوَعْدِ؛ أَي: اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِالْمَرْصَادِ لَا يَغْفُلُ عَنْ أَعْمَالِهِمْ.  
 وقرأ عاصمٌ في روايةِ الْمُفَضَّلِ: «تُرَدُّونَ» على الْخُطَابِ<sup>(٤)</sup>، لقوله ﴿مِنْكُمْ﴾.

- 
- (١) والباقون: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ بِأَلْفٍ وَضَمِّ التَّاءِ. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٤)، و«التيسير» (ص: ٧٤).  
 (٢) كلمة «تأكيد» كتب فوقها في نسخة التفاتازاني: «في نسخة: بدل»، وهكذا جاء في «حاشية السيوطي» (٣/ ٤٥)، و«حاشية الأنصاري» كما سيأتي، وقوله: «أو راجع إلى ما دل عليه (تخرجون) من المصدر» يعني أنه ليس بضمير شأن ولا مبهم، بل هو كالضمير في قوله تعالى: ﴿أَعِدُّوا لَهُمْ أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، و﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾ بدل أو بيان؛ أَي: على القول بأن الضمير المبهم راجع إلى ما دَلَّ عليه (تخرجون). انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٥٩).  
 (٣) (في كل منهما)؛ أَي: من قتل قريظة وضرب الجزية على غيرهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٦٠).  
 (٤) انظر: «جامع البيان» للداني (٢/ ٨٧٦)، ونسبها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥) للسلمي.



وابن كثير ونافع ويعقوب: ﴿يَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup> على أَنَّ الضَّمِيرَ لـ ﴿مَنْ﴾.  
(٨٦) - ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾: آثروا الحياة الدنيا على الآخرة ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ﴾ بنقض الجزية في الدنيا والتعذيب في الآخرة ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ بدفعهما عنهم.

(٨٧) - ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾؛ أي: التَّوْرَةَ ﴿وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ﴾؛ أي: أرسلنا على إثره الرُّسُلَ؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون: ٤٤]؛ يُقَالُ: «قَفَّاهُ»: إِذَا اتَّبَعَهُ، و«قَفَّاهُ بِهِ»: إِذَا اتَّبَعَهُ إِيَّاهُ، مِنْ الْقَفَّاءِ، نَحْوُ: «ذَنْبُهُ»، مِنْ الذَّنْبِ.

﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ﴾: المعجزات الواضحات كإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص والإخبار بالمغيبيات، أو: الإنجيل.  
و«عيسى» بالعبرية: إيشوع، و«مريم» بمعنى: الخادم، وهو بالعربية من النساء كالزَّيْر من الرِّجَالِ<sup>(٢)</sup>، قَالَ رُؤْبَةُ:

قُلْتُ لِزَيْرٍ لِمَ تَصِلُهُ مَرْيَمُ<sup>(٣)</sup>

وَوَزَنُهُ: «مَفْعَلٌ»، إِذْ لَمْ يَثْبُتْ «فَعِيلٌ».

(١) وقرأ بها أيضًا شعبة وخلف، وباقي العشرة بالتاء. انظر: «التيسير» (ص: ٧٤)، و«المبسوط في القراءات العشر» (ص: ١٣١)، و«النشر» (٢/ ٢١٨).

(٢) وفي «القاموس» (مادة: ريم): «المريم كمقعد: التي تحب حديث الرجال ولا تفجر». ولا يجوز أن تكون أم عيسى مشتقة من هذا لا لغة ولا شريعة:

أما لغة: فلما في «التبيان» للعكبري (١/ ٨٨): (مريم) عَلِمَ عَجَمِي، ولو كان مشتقًا من رَامَ يَرِيمُ كان مَرِيمًا بفتح الميم وسكون الياء.

وأما شريعة: فلا يناسب مريم أن يكون عربيًا؛ لأنها كانت بريئة عن محبة محادثة الرجال.

(٣) انظر: «ديوان رؤبة» (ص: ١٤٩)، و«شرح أبيات مغني اللبيب» للبغدادى (٣/ ٣).

﴿وَأَيَّدْنَاهُ﴾: قَوَّيْنَاهُ، وَقُرئ: «أَيَّدْنَاهُ»<sup>(١)</sup>.

﴿رُوحِ الْقُدُسِ﴾: بِالرُّوحِ الْمُقَدَّسَةِ؛ حَاتِمُ الْجُودِ، وَرَجُلٌ صِدِّيقٌ، أَرَادَ بِهِ جَبْرِيلَ.

وَقِيلَ<sup>(٢)</sup>: رُوحَ عِيسَى، وَوَصَفَهَا بِهِ لَطَاهِرَتُهُ عَنْ مَسِّ الشَّيْطَانِ، أَوْ لِكِرَامَتِهِ عَلَى اللَّهِ، وَلِذَلِكَ أَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ تَضُمَّهُ الْأَصْلَابُ وَلَا الْأَرْحَامُ الطَّوَامِثُ<sup>(٣)</sup>.

أَوْ: الْإِنْجِيلِ، أَوْ: اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمِ الَّذِي كَانَ يُحْيِي بِهِ الْمَوْتَى.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ: ﴿الْقُدْسِ﴾ بِالْإِسْكَانِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ<sup>(٤)</sup>.

﴿أَفْكَلَمَّا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ﴾: بِمَا لَا تَحِبُّهُ، يُقَالُ: هَوِيَ - بِالْكَسْرِ - هَوَى: إِذَا أَحَبَّ، وَهَوَى - بِالْفَتْحِ - هَوِيًّا بِالضَّمِّ: سَقَطَ.

وُوسَّطَتِ الْهَمْزَةُ بَيْنَ الْفَاءِ وَمَا تَعَلَّقَتْ بِهِ تَوْبِيخًا لَهُمْ عَلَى تَعْقِيهِمْ ذَاكَ بِهَذَا، وَتَعْجِيبًا مِنْ شَأْنِهِمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً وَالْفَاءُ لِلْعَطْفِ عَلَى مُقَدَّرٍ.

﴿أَسْتَكْبَرْتُمْ﴾: عَنِ الْإِيمَانِ وَاتِّبَاعِ الرُّسُلِ.

﴿فَفَرِّقَا كَذَبْتُمْ﴾: كَمُوسَى وَعِيسَى، وَالْفَاءُ لِلْسَّبَبَةِ أَوْ التَّفْصِيلِ.

(١) نسبت لمجاهد وابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥)، و«المحتسب» (٩٥/١).

(٢) في نسخة التفتازاني: «أو».

(٣) قوله: «ولا الأرحام الطوامث» قال الأنصاري: «أي: الحيض، ومريم ممن لم تحض، هذا زده نظرًا للكلامه هنا، وإلا فقد حكى في تفسير سورة مريم كغيره أنها تحيض». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٦٢).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٣)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

﴿وَقَرِيبًا نَقُتْلُوكَ﴾ كزكريّا ويحيى، وإنّما ذكر بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية استحضرًا لها في النفوس فإنّ الأمر فطيعٌ، ومراعاةً للفواصل، أو للدلالة على أنّكم بعدُ فيه، فإنّكم تحومون حول قتل محمّد عليه السّلام لولا أنّي أعصمته منكم، ولذلك سحرتموه وسممتم له الشّاة.

(٨٨) - ﴿وَقَالُوا اقْلُوبُنَا غُلْفٌ﴾: مُغْشَاةٌ بأغطية خلقية لا يصل إليها ما جئت به ولا تفقهه<sup>(١)</sup>، مستعارٌ من «الأغلف»: الذي لم يُختن.

وقيل: أصله: «غُلْفٌ» جمع «غلافٍ» فُخِّفَ، والمعنى: أنّها أوعية العلم لا تسمع علمًا إلّا وعتّه ولا تعي ما تقول، أو: نحن مُسْتَعْنُونَ بما فيها عن غيره.

﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ رَدُّ لِمَا قالوا، والمعنى: أنّها خلقت على الفطرة والتمكّن من قبول الحقّ، ولكن الله خذلهم بكفرهم فأبطل استعدادهم.

أو: أنّها لم تأب قبول ما تقوله لخلل فيه، بل لأنّ الله خذلهم بكفرهم كما قال: ﴿فَأَصْمَهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ﴾ [محمد: ٢٣].

أو: هم كفرة ملعونون فمن أين لهم دعوى العلم والاستغناء عنك؟!

﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾: فإيمانًا قليلًا يؤمنون، و﴿مَّا﴾ مزيدة للمبالغة في التقليل، وهو إيمانهم ببعض الكتاب، وقيل: أراد بالقلّة العدم.

(٨٩) - ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ يعني: القرآن ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ من كتابهم، وقرئ بالنصب<sup>(٢)</sup> على الحال من ﴿كِتَابٌ﴾ لتخصّصه بالوصف، وجواب ﴿لَمَّا﴾ محذوف دلّ عليه جواب ﴿لَمَّا﴾ الثانية.

(١) في نسخة الخيالي: «ولا تفهمه».

(٢) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥).

﴿وَكَأَنَّهُمْ قَبْلُ لَمْ يَسْتَفْهِمُوا عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ أي: يَسْتَنْصِرُونَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ويقولون: اللَّهُمَّ انصُرْنَا بِنَبِيِّ آخِرِ الزَّمَانِ الْمُنْعُوتِ فِي التَّوْرَةِ، أَوْ: يَفْتَحُونَ عَلَيْهِمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ <sup>(١)</sup> أَنْ نَبِيًّا يُبْعَثُ مِنْهُمْ وَقَدْ قَرَّبَ زَمَانُهُ، وَالسَّيْنُ لِلْمَبَالِغَةِ وَالْإِشْعَارِ بِأَنَّ الْفَاعِلَ يَسْأَلُ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ.

﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا﴾ مِنْ الْحَقِّ ﴿كَفَرُوا بِهِ﴾ حَسَدًا وَخَوْفًا عَلَى الرِّيَاسَةِ.

﴿فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾؛ أي: عَلَيْهِمْ، وَأَتَى بِالْمُظْهِرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُمْ لَعِنُوا لِكُفْرِهِمْ، فَتَكُونُ اللَّامُ لِلْعَهْدِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلجِنْسِ وَيَدْخُلُوا <sup>(٢)</sup> فِيهِ دَخُولًا أَوَّلِيًّا لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمْ.

(٩٠) - ﴿بِئْسَمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ «مَا» نَكْرَةً بِمَعْنَى شَيْءٍ مُمَيَّزَةٍ لِفَاعِلِ «بِئْسَ» الْمُسْتَكْنَى، وَ﴿أَشْتَرُوا﴾ صِفَتُهُ، وَمَعْنَاهُ: بَاعُوا أَوْ اشْتَرَوْا <sup>(٣)</sup> بِحَسَبِ ظَنِّهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّهُمْ خَلَّصُوا أَنْفُسَهُمْ مِنَ الْعِقَابِ <sup>(٤)</sup> بِمَا فَعَلُوا.

﴿أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ ﴿بَغِيًّا﴾: طَلَبًا لِمَا لَيْسَ لَهُمْ وَحَسَدًا، وَهُوَ عَلَّةٌ ﴿يَكْفُرُوا﴾ دُونَ ﴿أَشْتَرُوا﴾؛ لِلْفَضْلِ.

(١) قوله: «أَوْ يَفْتَحُونَ عَلَيْهِمْ»؛ أي: يُعْلِمُونَهُمْ، فَالْفَتْحُ هُنَا بِمَعْنَى: الْإِعْلَامِ، يُقَالُ: «فَتَحَ عَلَيْهِ كَذَا» إِذَا أَعْلَمَهُ بِهِ وَوَقَّهَ عَلَيْهِ، فَقَوْلُهُ: «وَيَعْرِفُونَهُمْ» عَطَفَ تَفْسِيرَ عَلَيْهِ. وَالْفَتْحُ عَلَى الْأَوَّلِ بِمَعْنَى النِّصْرِ. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١٥٢/٢).

(٢) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «وَيَدْخُلُونَ».

(٣) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِي: «أَوْ شَرَوْا». وَانظر: «الأضداد» لِلْأَنْبَارِيِّ (ص: ٧٢).

(٤) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِي: «مِنَ الْعَذَابِ».

﴿أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ﴾: لَأَنْ يُنَزِّلَ؛ أي: حَسَدُوهُ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ، وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو بالتخفيف<sup>(١)</sup>.

﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾ يعني: الْوَحْيَ ﴿عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾: عَلَى مَنْ اخْتَارَهُ لِلرَّسَالَةِ ﴿فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ﴾: لِلْكَفْرِ وَالْحَسَدِ عَلَى مَنْ هُوَ أَفْضَلُ الْخَلْقِ، وَقِيلَ: لِكُفْرِهِمْ بِمُحَمَّدٍ بَعْدَ عَيْسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، أَوْ بَعْدَ قَوْلِهِمْ: ﴿عَزَّزْتُ أَبْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠].

﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ يُرَادُ بِهِ إِذْلَالُهُمْ، بِخِلَافِ عَذَابِ الْعَاصِي فَإِنَّهُ طَهْرَةٌ لِذُنُوبِهِ.

(٩١) - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ يَعْمُ الْكِتَابَ الْمُنْزَلَةَ بِأَسْرِهَا ﴿قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا﴾؛ أي: بِالتَّوْرَةِ ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾: حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿قَالُوا﴾.

و«وَرَاءَ» فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ جُعِلَ ظَرْفًا، وَيُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ فَيُرَادُ بِهِ مَا يُتَوَارَى بِهِ وَهُوَ خَلْفُهُ، وَإِلَى الْمَفْعُولِ فَيُرَادُ بِهِ مَا يُوَارِيهِ وَهُوَ قُدَّامُهُ، وَلِذَلِكَ عُدَّ مِنَ الْأَضْدَادِ<sup>(٢)</sup>.

﴿وَهُوَ الْحَقُّ﴾ الضَّمِيرُ لـ ﴿مَا وَرَاءَهُ﴾، وَالْمُرَادُ بِهِ الْقُرْآنُ ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾: حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ تَتَضَمَّنُ رَدَّ مَقَالِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ لَمَّا كَفَرُوا بِمَا يُوَافِقُ التَّوْرَةَ فَقَدْ كَفَرُوا بِهَا.

﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾: اعْتِرَاضٌ عَلَيْهِمْ بِقَتْلِ الْأَنْبِيَاءِ مَعَ ادِّعَاءِ الْإِيمَانِ بِالتَّوْرَةِ وَالتَّوْرَةَ لَا تُسَوِّغُهُ، وَإِنَّمَا أَسَدَّهُ إِلَيْهِمْ لِأَنَّهُ فِعْلٌ آبَائِهِمْ، وَأَنَّهُمْ رَاضُونَ بِهِ عَازِمُونَ عَلَيْهِ.

(١) انظر: «التيسير» (ص: ٧٥)، و«النشر» (٢ / ٢١٨).

(٢) انظر: «الأضداد» للأنباري (ص: ٦٨).

وقرأ نافعٌ وحده: ﴿أَنْبِئْ اللَّهَ﴾ مهموزًا في جميع القرآن<sup>(١)</sup>.

(٩٢) - ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ﴾ يعني: الآياتِ التَّسْعَ المذكورة في قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١] ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾؛ أي: إلهاً ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾: بعد مجيء موسى، أو بعد ذهابه إلى الطُّورِ ﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ حالٌ بمعنى: اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ ظَالِمِينَ بَعَادَتِهِ أو بالإِخْلَالِ بآيَاتِ اللَّهِ، أو اعتراضٌ بمعنى: وأنتم قومٌ عَادْتُمْ الظُّلْمَ.

وَمَسَاقُ الْآيَةِ أيضًا لإِبْطَالِ قَوْلِهِمْ: ﴿تُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا﴾، وَالتَّيْبِيهِ عَلَى أَنَّ طَرِيقَتَهُمْ مَعَ الرَّسُولِ طَرِيقَةُ أَسْلَافِهِمْ مَعَ مُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، لَا لَتَكْرِيرِ الْقِصَّةِ، وَكَذَا الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا.

(٩٣) - ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا﴾؛ أي: قُلْنَا لَهُمْ: خُذُوا مَا أُمِرْتُمْ بِهِ فِي التَّوْرَةِ بِجِدٍّ وَاسْمَعُوا سَمَاعَ طَاعَةٍ. ﴿فَالُوا سَمِعْنَا﴾ قَوْلَكَ ﴿وَعَصَيْنَا﴾ أَمَرَكَ.

﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾: تَدَاخَلَهُمْ حُبُّهُ وَرَسَخَ فِي قُلُوبِهِمْ صُورَتُهُ لِقَرُطِ شَغَفِهِمْ بِهِ كَمَا يَتَدَاخَلُ الصَّبْغُ الثَّوْبَ، وَالشَّرَابُ أَعْمَاقَ الْبَدَنِ، وَ﴿فِي قُلُوبِهِمْ﴾ بَيَانٌ لِمَكَانِ الْإِشْرَابِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠].

﴿بِكُفْرِهِمْ﴾: بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مَجَسِّمَةً أَوْ حُلُولِيَّةً وَلَمْ يَرَوْا جِسْمًا أَعْجَبَ مِنْهُ، فَتَمَكَّنَ فِي قُلُوبِهِمْ مَا سَوَّلَ لَهُمُ السَّامِرِيُّ.

﴿قُلْ بِسْمَايَا مُرْكُم بِهَذَا يَمُنُّكُمْ﴾؛ أي: بِالتَّوْرَةِ، وَالْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ

(١) انظر: «التيسير» (ص: ٧٣).

محذوف نحو: هذا الأمر، أو ما يعمله وغيره من قبائحهم المعدودة في الآيات الثلاث إلزاماً عليهم.

﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ تقريرٌ للقَدْحِ في دَعْوَاهُمْ الإيمانَ بالتَّوْرَةِ، وتقديره: إن كنتم مؤمنين بها ما أمركم بهذه القبائح ورخص لكم فيها إيمانكم بها، أو: إن كنتم مؤمنين بها فبئسما أمركم به إيمانكم بها؛ لأنَّ المؤمنَ ينبغي أن لا يتعاطى إلَّا ما يقتضيه إيمانه، لكنَّ الإيمانَ بها لا يأمرُ به، فإذا لستم بمؤمنين.

(٩٤) - ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً﴾: خاصَّةٌ بكم كما قلتم: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا﴾ [البقرة: ١١١]، ونصبها على الحالِ مَنْ الدَّارُ الْآخِرَةُ.

﴿مَنْ دُونِ النَّاسِ﴾: سائرهم، أو: المسلمين واللامُ للعهد.

﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ لأنَّ مَنْ أيقنَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اشتاقها، وأحبَّ التَّخَلُّصَ إليها من الدَّارِ ذَاتِ الشَّوَابِ؛ كما قالَ عليٌّ رضي الله عنه: لا أبالي سقطتُ على الموتِ أو سَقَطَ الموتُ عليَّ<sup>(١)</sup>.

وقالَ عَمَّارٌ بصفين: الآنَ أُلَاقِي الأَحِبَّةَ مُحَمَّدًا وَحِزْبَهُ<sup>(٢)</sup>.

وقالَ حُذَيْفَةُ حينَ احتُضِرَ: جاءَ حَبِيبٌ علي فاقَةً لا أفلَحَ مَنْ نَدِمَ<sup>(٣)</sup>؛ أي:

(١) رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٩٧١).

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٢٥٧/٣)، والبراز في «مسنده» (١٤١٠)، والطبراني في «الأوسط» (٦٤٧١)، والحاكم في «المستدرک» (٥٦٨٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٤١). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٩٨/٩): رواه الطبراني وإسناده حسن.

(٣) رواه ابن أبي شيبه في «المصنف» (٣٧٢٠٣)، وابن أبي الدنيا في «المحضرين» (١٣٠)، والحاكم في «المستدرک» (٨٥٣٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٨٢). قوله: «جاء على فاقة»؛ أي: تمنيت =

على التَّمَنِّي = سَيِّمًا<sup>(١)</sup> إذا عَلِمَ أَنَّهَا سَالِمَةٌ لا يشاركه فيها غيره.

(٩٥) - ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ من مُوجِبَاتِ النَّارِ؛ كالكَفْرِ بِمُحَمَّدٍ والقرآن، وتحريفِ التَّوْرَةِ، وَلَمَّا كَانَتْ الْيَدُ الْعَامِلَةُ مُخْتَصَّةً بِالْإِنْسَانِ آلَةً لِقُدْرَتِهِ، بِهَا عَامَّةٌ صَنَائِعُهُ، ومنها أَكْثَرُ مَنْافِعِهِ؛ عَبَّرَ بِهَا عَنِ النَّفْسِ تَارَةً وَالْقُدْرَةِ أُخْرَى.

وهذه الجملة إخبارٌ بِالْغَيْبِ، وَكَانَ كَمَا أَخْبَرَ لَأَنَّهُمْ لو تَمَنَّوْا الْمَوْتَ لَنُفِلَ واشْتَهَرَ، فَإِنَّ التَّمَنِّيَ لَيْسَ مِنْ عَمَلِ الْقَلْبِ لِيَخْفَى، بَلْ هُوَ أَنْ يَقُولَ: لَيْتَ كَذَا، وَإِنْ كَانَ بِالْقَلْبِ لَقَالُوا: تَمَنَّنَا<sup>(٢)</sup>.

وعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لو تَمَنَّوْا الْمَوْتَ لَغَصَّ كُلُّ إِنْسَانٍ بِرِيقِهِ فَمَاتَ مَكَانَهُ وَمَا بَقِيَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ يَهُودِيٌّ»<sup>(٣)</sup>.

= الموت وجاءني وقت حاجتي إليه، ثم قال: «لا أفلح من ندم» يريد: تمنيت فلما جاء ما ندمت، فعم وقال: لا أفلح، وهو يحتمل الدعاء أيضاً، والله أعلم.

(١) متعلق بقوله: «اشتاقها وأحب...».

(٢) ومعنى الكلام: أَنَّ التَّمَنِّيَ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ الْإِنْسَانِ بِلِسَانِهِ: «لَيْتَ لِي كَذَا» - وَ(لَيْتَ) كَلِمَةُ التَّمَنِّي - فَإِذَا قَالَ قَالُوا: تَمَنَّى، وَمَحَالٌ أَنْ يَقَعَ التَّحْدِي بِمَا فِي الضَّمَائِرِ وَالْقُلُوبِ، وَلَوْ كَانَ التَّمَنِّي بِالْقُلُوبِ وَتَمَنَّوْا لَقَالُوا: «قَدْ تَمَنَّنَا الْمَوْتَ فِي قُلُوبِنَا»، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ. انظر: «الكشاف» (١/ ٣٠٥).

(٣) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٢٧٤) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعاً. والكلبي متروك وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

ورواه بنحوه مرفوعاً أيضاً - بسند صحيح - الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٢٥) و(٢٢٢٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٩٩٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما ولفظه: «ولو أن اليهود تمنوا الموت لماتوا ورأوا مقاعدهم من النار...» الحديث.

ورواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٢٦٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ١٧٧)، عن ابن عباس موقوفاً: «لو تَمَنَّوْا الْمَوْتَ لَشَرِقَ أَحَدُهُمْ بِرِيقِهِ». وإسناده صحيح كما قال ابن كثير

عند تفسير هذه الآية.



﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ تهديدٌ لهم، وتنبيهٌ على أَنَّهُمْ ظَالِمُونَ في دَعْوَى ما ليس لهم ونَفِيهِ عَمَّنْ هو لهم<sup>(١)</sup>.

(٩٦) - ﴿وَلَنَجْذِثَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوةٍ﴾ مِنْ «وَجَدَ بِعَقْلِهِ» الجاري مجرى «عَلِمَ»، ومفعولاه «هم» و﴿أَخْرَصَ﴾، وتنكيرُ «حَيَوةٍ» لَّأنَّه أُريدَ بها فَرْدٌ مِنْ أَفرادِها وهي الحياةُ المتطاوِلَةُ، وقُرئَ بِاللَّامِ<sup>(٢)</sup>.

﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ محمولٌ على المعنى؛ فكأنَّه قالَ: أَحرَصَ مِنَ النَّاسِ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا، وإفْرادُهم بالذكرِ للمبالغةِ فَإِنَّ حِرْصَهُمْ شَدِيدٌ إِذْ لَمْ يَعْرِفُوا إِلَّا الْحَيَاةَ الْعَاجِلَةَ، وَالزِّيَادَةَ فِي التَّوْبِيخِ وَالتَّقْرِيعِ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا زَادَ حِرْصَهُمْ - وَهُمْ مَقْرُونُونَ بِالْجِزَاءِ - عَلَى حِرْصِ الْمُنْكَرِينَ<sup>(٣)</sup> دَلَّ ذَلِكَ عَلَى عِلْمِهِمْ بِأَنَّهُمْ صَاحِبُونَ إِلَى النَّارِ.

ويجوزُ أَنْ يُرَادَ: وَأَحْرَصَ مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا<sup>(٤)</sup>، فحُذِفَ لدلالةِ الأوَّلِ عَلَيْهِ.

وَأَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ صِفَتُهُ: ﴿يَوَدُّ أَحَدَهُمْ﴾ عَلَى أَنَّهُ أُريدَ بِ﴿الَّذِينَ﴾

= ورواه الطبري من وجهٍ آخرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا أَيْضًا بِلَفْظٍ: «لَوْ تَمَنَّوْهُ يَوْمَ قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ مَا بَقِيَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ يَهُودِيٌّ إِلَّا مَاتَ».

(١) في نسخة الخيالي: «عَمَّنْ سِوَاهُمْ».

(٢) أي: «الحياة»، وهي قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه. انظر: «شواذ القراءات» للكرمانى (ص: ٧٠)، و«الكشاف» (١/ ٣٠٧).

(٣) قوله: «والزيادة» عطفٌ على «المبالغة»، وقوله: «فإنه لما زاد حرصهم»؛ أي: حرصُ الَّذِينَ لَهُمْ كتابٌ «وهم مقرونون بالجزاء»؛ أي: بالبعث «على حرص المنكرين له» وهم المشركون، و«على» متعلِّقٌ بـ«زاد». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٧١).

(٤) قوله: «ويجوز أن يراد: وأحرص من الَّذِينَ أَشْرَكُوا» يُفَارِقُ الوجهَ الأوَّلَ من حيث المعنى: بأنه أبلغ لقصد تكرير (أحرص)، ومن حيث اللفظ: بأن العطف فيه على «النَّاسِ»، وفي الأوَّلَ على «أَخْرَصَ». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٧١).

أَشْرَكُوا: ﴿الْيَهُودُ؛ لَأَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿عُزِّرْنَا بِنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]؛ أَي: ومنهم ناسٌ يودُّ أحدهم، وهو<sup>(١)</sup> على الأوَّلِينِ<sup>(٢)</sup> بَيَانٌ لِّزِيَادَةِ حِرْصِهِمْ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِنَافِ.

﴿لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفٌ سَنَةً﴾ حِكَايَةٌ لَوَدَّادَتِهِمْ، و﴿لَوْ﴾ بِمَعْنَى: لَيْتَ، وَكَانَ أَصْلُهُ: لَوَ أَعْمَرُ، فَأَجْرِي عَلَى الْغِيْبَةِ لِقَوْلِهِ: ﴿يُودُّ﴾؛ كَقَوْلِكَ: حَلَفَ بِاللَّهِ لِفَعْلٍ.

﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحِّزٍهُ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ الضَّمِيرُ لـ ﴿أَحَدُهُمْ﴾، و﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ فَاعِلٌ «مُزَحِّزٍهُ»؛ أَي: وَمَا أَحَدُهُمْ بِمَنْ يَزَحِّزُهُ مِنَ النَّارِ تَعْمِيرُهُ، أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ﴿يُعَمَّرُ﴾ و﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ بَدَلٌ مِنْهُ، أَوْ مَبْهُمٌ و﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ مُوَضَّحُهُ.

وَأَصْلُ ﴿سَنَةً﴾: «سَنَوَةٌ»؛ لِقَوْلِهِمْ: سَنَوَاتٍ، وَقِيلَ: «سَنَهَةٌ» كـ «جَبَهَةٌ»؛ لِقَوْلِهِمْ: سَأَنَهْتُهُ، وَتَسَنَهَتِ النَّخْلَةُ: إِذَا آتَتْ عَلَيْهَا السُّنُونُ، وَالزَّحْزَحَةُ: التَّبَعِيدُ.

﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ إِمَّا يَعْمَلُونَ﴾ فَيُجَازِيهِمْ.

(٩٧) - ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ﴾ نَزَلَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صُورِيَا، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمَّنْ يَنْزِلُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «جِبْرِيلُ» فَقَالَ: ذَاكَ عَدُوُّنَا عَادَانَا مِرَارًا، وَأَشَدُّهَا أَنَّهُ أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّنَا أَنَّ بَيْتَ الْمَقْدِسِ سَيُخْرَبُ بِخُتْنَصْرٍ، فَبَعَثْنَا مَنْ يَقْتُلُهُ فَرَأَهُ بِبَابِلَ، فَدَفَعَ عَنْهُ جِبْرِيلُ وَقَالَ: إِنْ كَانَ رَبُّكُمْ أَمْرُهُ بِهَلَاكِكُمْ فَلَا يُسَلِّطُكُمْ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَبِمَ تَقْتُلُونَهُ<sup>(٣)</sup>؟

(١) قوله: «وهو» أَي: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٧١).

(٢) في نسخة الطبرلاوي: «الأول» ومثله في «حاشية ابن التمجيد» (٤/ ٥٤)، والمثبت من باقي النسخ ومثله في «حاشية القونوي»، وكلاهما صواب؛ لأن الأول هو كون المشركين معطوفاً على ما قبله وهو على وجهين كما تقدم، فإن اعتبر الوجهان قولين صح «الأولين» وإن اعتبر قولاً واحداً صح «الأول». وهذا الذي ذكرناه مستفاد من كلام ابن التمجيد في شرحه كلمة: «على الأول».

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٤٥٥)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٠)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ١٢٤)، عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٩): =

وقيل: دخل عمر رضي الله عنه مدرّاس اليهود يوماً، فسألهم عن جبريل فقالوا: ذاك عدونا يُطْلَعُ محمّداً على أسرارنا، وإنّه صاحب كلّ خسيف وعذاب، وميكائيل صاحب الخضب والسلام، فقال: وما منزلتهما من الله؟ قالوا: جبريل عن يمينه وميكائيل عن يساره وبينهما عداوة، فقال: لئن كانا كما تقولون فليسا بعدوين، ولأنتم أكفر من الحمير، ومن كان عدو أحدهما فهو عدو الله، ثم رجع عمر فوجد جبريل قد سبقه بالوحي، فقال عليه السلام: «لقد وافقك ربك يا عمر»<sup>(١)</sup>.

وفي «جبريل» ثمان لغات قرئ بهن:

- أربع في المشهورة: ﴿جَبْرِئِيلَ﴾ كـ «سَلْسِيلَ» قراءة حمزة والكسائي، و﴿جَبْرِئِيلَ﴾ بكسر الراء وحذف الهمزة قراءة ابن كثير، و﴿جَبْرِئِيلَ﴾ كـ «جَحْمَرِش» قراءة عاصم برواية أبي بكر<sup>(٢)</sup>، و﴿جَبْرِئِيلَ﴾ كـ «قِنْدِيلَ» قراءة الباقر<sup>(٣)</sup>.

= «لم أقف له على سند، ولعله من تفسير الكلبي عن أبي صالح عنه». والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

ثم إن ابن حجر ذكره في «العجاب في بيان الأسباب» (٢٩٧/١) عن الواحدي وحده وقال متعجباً: «يتعجب من جزمه بهذا عن ابن عباس مع ضعف طريقه، فإنه من تفسير عبد الغني بن سعيد الثقفي، وقد قدمت أنه هالك».

ورواه بنحوه دون ذكر قصة سبب العداوة لجبريل الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٨٣)، والنسائي في «الكبرى» (٩٠٢٤)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده حسن.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٨٧/٢ - ٢٩١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨١/١)، من طريق الشعبي عن عمر رضي الله عنه. وانظر: «الدر المنثور» (٢٢٢/١ - ٢٢٣) وقال فيه بعد أن عزاه لابن أبي شبة في «المصنف» وإسحاق بن راهويه في «مسنده» وابن جرير وابن أبي حاتم: صحيح الإسناد ولكن الشعبي لم يدرك عمر.

(٢) «برواية أبي بكر»: ليس في نسخة التفتازاني.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٦)، و«التيسير» (ص: ٧٥)، و«النشر» (٢/٢١٩).

- وأَرِيعَ فِي الشَّوَادِ: «جَبْرَال» و«جَبْرَائِيل» و«جَبْرَائِل» و«جَبْرِين»<sup>(١)</sup>.

وَمَنَعُ صَرْفِهِ لِلْعُجْمَةِ وَالتَّعْرِيفِ، وَمَعْنَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ.

﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ﴾ الْبَارِزُ الْأَوَّلُ لَجَبْرِيلَ، وَالثَّانِي لِلْقُرْآنِ، وَإِضْمَارُهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ يَدُلُّ عَلَى فَخَامَةٍ شَأْنِهِ؛ كَأَنَّهُ لَتَعْيِينِهِ وَقَرِطِ شَهْرَتِهِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى سَبْقِ ذِكْرِهِ.

﴿عَلَى قَلْبِكَ﴾ فَإِنَّهُ الْقَابِلُ الْأَوَّلُ لِلْوَحْيِ، وَمَحَلُّ الْفَهْمِ وَالْحِفْظِ، وَكَانَ حَقُّهُ: عَلَى قَلْبِي، لَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِ اللَّهِ كَأَنَّهُ قَالَ: قُلْ مَا تَكَلَّمْتُ بِهِ.

﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾: بِأَمْرِهِ أَوْ بِتَسْيِيرِهِ، حَالٌّ مِنْ فَاعِلٍ «نَزَلَ» ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ أَحْوَالٌ مِنْ مَفْعُولِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ﴾، وَالْمَعْنَى: مَنْ عَادَى مِنْهُمْ جَبْرِيلَ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِنْصَافِ أَوْ كَفَرَ بِمَا مَعَهُ مِنَ الْكِتَابِ بِمَعَادَاتِهِ إِيَّاهُ؛ لِنَزُولِهِ عَلَيْكَ بِالْوَحْيِ؛ لِأَنَّهُ نَزَلَ كِتَابًا مُصَدِّقًا لِلْكِتَابِ الْمَتَقَدِّمَةِ، فُحِذِفَ الْجَوَابُ وَأُقِيمَ عِلَّتُهُ مَقَامَهُ.

أَوْ: مَنْ عَادَاهُ فَالسَّبَبُ فِي عِدَاوَتِهِ أَنَّهُ نَزَلَ عَلَيْكَ.

(٩٨) - وَقِيلَ: مَحْذُوفٌ مِثْلُ: فَلْيَمُتْ غَيْظًا، أَوْ: فَهُوَ عَدُوٌّ لِي وَأَنَا عَدُوُّهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ أَرَادَ بَعْدَاوَةَ اللَّهِ: مَخَالَفَتَهُ عِنَادًا، أَوْ مَعَادَاةَ الْمُقَرَّبِينَ مِنْ عِبَادِهِ، وَصَدَّرَ الْكَلَامَ بِذِكْرِهِ تَفْخِيمًا لَشَأْنِهِمْ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢].

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١٥)، و«المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات» لابن جني (٩٧/١)، و«شواذ القراءات» للكرمانلي (ص: ٧٠)، و«المحرر الوجيز» (١٨٣/١)، و«تفسير القرطبي» (٢٦٢/٢)، و«البحر المحيط» (٣٤٥/٢)، و«روح المعاني» (٣٣١/٢). وفي الكلمة لغات آخر، أوصلها أبو حيان إلى ثلاثة عشر.

وأُفِرِدَ الْمَلَكَيْنِ بِالذِّكْرِ لِفَضْلِهِمَا كَأَنَّهُمَا مِنْ جَنَسٍ آخَرَ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ مَعَادَاةَ الْوَاحِدِ وَالْكُلِّ سَوَاءٌ فِي الْكُفْرِ وَاسْتِجْلَابِ الْعَدَاوَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ مَنْ عَادَى أَحَدَهُمْ فَكَأَنَّهُ عَادَى الْجَمِيعِ؛ إِذَا الْمَوْجِبُ لِمَحَبَّتِهِمْ وَعَدَاوَتِهِمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَاحِدٌ، وَلِأَنَّ الْمُحَاجَّةَ كَانَتْ فِيهِمَا.

وَوُضِعَ الظَّاهِرُ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى عَادَاهُمْ لِكُفْرِهِمْ، وَأَنَّ عَدَاوَةَ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّسُلِ كُفْرٌ.

وَقَرَأَ نَافِعٌ: ﴿وَمِيكَائِيلَ﴾ كـ «مِيكَاعِيلَ»، وَأَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ وَعَاصِمٌ: ﴿وَمِيكَئَلْ﴾ بِرَوَايَةِ حَفْصِ<sup>(١)</sup>، وَقُرِئَ: «مِيكَئِلْ» وَ«مِيكَئِيلْ» وَ«مِيكَائِيلْ»<sup>(٢)</sup>.

(٩٩) - ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾؛ أَيِ: الْمَتَمَرِّدُونَ مِنَ الْكُفْرَةِ، وَالْفِسْقُ إِذَا اسْتَعْمَلَ فِي نَوْعٍ مِنَ الْمَعَاصِي دَلٌّ عَلَى أَعْظَمِهِ كَأَنَّهُ مُتَجَاوِزٌ عَنْ حَدِّهِ.

نَزَلَ فِي ابْنِ صُورِيَا حِينَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَا جِئْتَنَا بِشَيْءٍ نَعْرِفُهُ، وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكَ مِنْ آيَةٍ فَتُبْعَكَ<sup>(٣)</sup>.

(١) وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ مِثْلَ قِرَاءَةِ نَافِعٍ، وَعَنْ قَنْبَلٍ وَجَهَانَ: الْأَوَّلُ مِثْلُ قِرَاءَةِ نَافِعٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَالثَّانِي قِرَاءَةُ بَاقِي الْعَشْرَةِ: ﴿وَمِيكَائِيلَ﴾. انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٦٦ - ١٦٧)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٧٥)، وَ«النَّشْرُ» (٢/ ٢١٩).

(٢) انْظُرْ هَذِهِ الْقِرَاءَاتُ مَعَ زِيَادَةِ عَلَيْهَا فِي «الْمَخْتَصَرِ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» لِابْنِ خَالَوَيْهِ (ص: ١٥)، وَ«الْمَحْتَسَبِ فِي تَبْيِينِ وَجْهِهِ شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» لِابْنِ جَنِي (١/ ٩٧)، وَ«شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» لِلْكَرْمَانِيِّ (ص: ٧٠)، وَ«الْمَحْرَرِ الْوَجِيزِ» (١/ ١٨٤)، وَ«تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ» (٢/ ٢٦٤)، وَ«الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (٢/ ٣٤٨).

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/ ٣٠٥)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/ ١٨٣)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١٠٠) - ﴿وَكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ الهمزة للإنكار، والواو للعطف على محذوف تقديره: أَكْفَرُوا بِالآيَاتِ وَكَلَّمَا عَاهَدُوا.

وَقُرِئَ بِسُكُونِ الْوَائِ<sup>(١)</sup> عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: إِلَّا الَّذِينَ فَسَقُوا أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا.  
وَقُرِئَ: «عُوهِدُوا» و«عَهَدُوا»<sup>(٢)</sup>.

﴿نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾: نَقَضَهُ، وَأَصْلُ النَّبَذِ: الطَّرْحُ، لَكِنَّهُ يَغْلِبُ فِيْمَا يُنْسَى.  
وَأِنَّمَا قَالَ: ﴿فَرِيقٌ﴾ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ لَمْ يَنْقُضْ.

﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ رَدُّ لِمَا يُتَوَهَّمُ: أَنَّ الْفَرِيقَ النَّابِذَ هُمُ الْأَقْلُونَ، أَوْ أَنَّ مَنْ لَمْ يَنْبِذْ جِهَارًا فَهُمْ يُؤْمِنُونَ بِهِ خَفَاءً.

(١٠١) - ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ كَعِيسَى وَمُحَمَّدٍ  
﴿بَنَدَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ﴾ يَعْنِي: التَّوْرَةَ؛ لِأَنَّ كُفْرَهُم بِالرَّسُولِ  
الْمُصَدِّقِ لَهَا كُفْرٌ بِهَا فِيمَا يَصَدِّقُهُ، وَبَنَدَ لِمَا فِيهَا مِنْ وَجوبِ الْإِيمَانِ بِالرُّسُلِ  
الْمُؤَيَّدِينَ بِالْآيَاتِ.

وَقِيلَ: مَا مَعَ الرَّسُولِ، وَهُوَ<sup>(٣)</sup> الْقُرْآنُ.

﴿وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ مَثَلٌ لِإِعْرَاضِهِمْ عَنْهُ رَأْسًا بِالْإِعْرَاضِ عَمَّا يُرْمَى بِهِ وَرَاءَ  
الظَّهْرِ لِعَدَمِ الْإِتِّفَاقِ إِلَيْهِ.

(١) نسبت لأبي السمال. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«المحتسب» (١/ ٩٩)،  
و«الكشاف» (١/ ٣١٤).

(٢) الأولى عن الحسن، والثانية عن أبي السمال. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦).

(٣) ذكر الخفاجي في «حاشيته»: أنه في نسخة: «كالقرآن»، وأنها أولى. وقوله: «ما مع الرسول» مقابل  
لقوله: «يعني التوراة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٧٦).

﴿كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهُ كِتَابُ اللَّهِ، يَعْنِي: أَنَّ عِلْمَهُمْ بِهِ رَصِينٌ وَلَكِنْ يَتَجَاهَلُونَ عِنَادًا.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى دَلَّ بِالْآيَتِينَ عَلَى أَنَّ جُلَّ الْيَهُودِ أَرْبَعُ فِرَقٍ:

- فِرْقَةٌ آمَنُوا بِالْتَّوْرَةِ وَقَامُوا بِحَقْقِهَا كَمُؤْمِنِي أَهْلِ الْكِتَابِ، وَهُمْ الْأَقْلُونَ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

- وَفِرْقَةٌ جَاهَرُوا بِبَيْدِ عَهْدِهَا وَتَخَطَّيْ حُدُودَهَا تَمَرُّدًا وَفُسُوقًا، وَهُمْ الْمَعْنِيُّونَ بِقَوْلِهِ: ﴿نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾.

- وَفِرْقَةٌ لَمْ يُجَاهِرُوا بِبَيْدِهَا، وَلَكِنْ نَبَذُوا لَجْهْلِهِمْ بِهَا، وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ.

- وَفِرْقَةٌ تَمَسَّكُوا بِهَا ظَاهِرًا وَنَبَذُوهَا حَقِيقَةً عَالِمِينَ بِالْحَالِ بَغْيًا وَعِنَادًا، وَهُمْ الْمُتَجَاهِلُونَ.

(١٠٢) - ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُّوا الشَّيَاطِينُ﴾ عَطَفَ عَلَى ﴿نَبَذَ﴾؛ أَي: نَبَذُوا كِتَابَ اللَّهِ وَاتَّبَعُوا كِتَابَ السَّحَرِ الَّتِي تَقْرُؤُهَا أَوْ تَتَّبِعُهَا الشَّيَاطِينُ مِنَ الْجِنِّ أَوِ الْإِنْسِ أَوْ مِنْهُمَا. ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾؛ أَي: عَهْدِهِ، وَ﴿تَنَلُّوا﴾ حِكَايَةُ حَالٍ مَاضِيَةٍ.

قِيلَ: كَانُوا يَسْتَرْقُونَ السَّمْعَ وَيَضُمُّونَ إِلَى مَا سَمِعُوا أَكَاذِيبَ وَيُلْقُونَهَا إِلَى الْكُهَنَةِ، وَهُمْ يُدَوِّنُونَهَا وَيُعَلِّمُونَ النَّاسَ، وَفِشَا ذَلِكَ فِي عَهْدِ سُلَيْمَانَ حَتَّى قِيلَ: إِنَّ الْجِنَّ يَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَإِنَّ مُلْكَ سُلَيْمَانَ تَمَّ بِهَذَا الْعِلْمِ، وَإِنَّهُ تَسَخَّرَ بِهِ الْإِنْسَ وَالْجِنَّ وَالرَّيْحَ لَهُ.

﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾ تَكْذِيبٌ لِّمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ، وَعَبَّرَ عَنِ السَّحَرِ بِالْكَفْرِ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ كَفَرٌ، وَأَنَّ مَنْ كَانَ نَبِيًّا كَانَ مَعْصُومًا عَنْهُ.

﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ باستعماله، وقرأ ابنُ عامرٍ وحَمْزَةُ والكِسَائِيُّ:  
﴿ولكن﴾ بالتَّخْفِيفِ ورفع ﴿الشَّيَاطِينُ﴾<sup>(١)</sup>.

﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ إِغْوَاءٌ وَإِضْلَالٌ، والجملةُ حالٌ عن الضَّمِيرِ، والمرادُ بالسَّحْرِ: ما يُسْتَعَانُ فِي تحصيلِهِ بالتَّقَرُّبِ إِلَى الشَّيَاطِينِ مِمَّا لَا يَسْتَقِلُّ بِهِ الْإِنْسَانُ، وذلك لَا يَسْتَتِبُ إِلَّا لِمَنْ يَنَاسِبُهُ فِي الشَّرَارَةِ وَخُبْثِ النَّفْسِ، فَإِنَّ التَّنَاسُبَ شَرْطٌ فِي التَّضَامِّ والتَّعَاوُنِ، وبهذا يُمَيِّزُ<sup>(٢)</sup> السَّاحِرُ عَنِ النَّبِيِّ وَالْوَلِيِّ، وَأَمَّا مَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ كَمَا يَفْعَلُهُ أَصْحَابُ الْحِيلِ بِمَعُونَةِ الْآلَاتِ وَالْأَدْوِيَةِ، أَوْ يُرِيهِ صَاحِبُ خَفَةِ الْيَدِ، فَغَيْرُ مَذْمُومٍ، وَتَسْمِيَّتُهُ سِحْرًا عَلَى التَّجَوُّزِ، أَوْ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّقَّةِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ لِمَا خَفِيَ سَبَبُهُ.

﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿السِّحْرِ﴾، والمرادُ بهما واحدٌ، والعطفُ لتغايرِ الاعتبارِ، أو به<sup>(٣)</sup> نوعٌ أقوى منه<sup>(٤)</sup>، أو على ﴿مَا تَنْتَلُوا﴾.

وهما ملكانِ أُنْزِلَا لتعليمِ السَّحْرِ ابتلاءً مِنَ اللَّهِ لِلنَّاسِ وتمييزًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ المعجزةِ، وما رُويَ أَنَّهما مُثَلَّا بِشَرَيْنِ وَرُكِّبَ فِيهِمَا الشَّهْوَةُ فَتَعَرَّضَا لِمَرَأَةٍ يَقَالُ لَهَا: زَهْرَةٌ، فَحَمَلَتْهُمَا عَلَى المَعَاصِي والشُّرُكِ ثُمَّ صَعِدَتْ إِلَى السَّمَاءِ بِمَا تَعَلَّمَتْ مِنْهُمَا، فَمَحَكِيٌّ عَنِ الْيَهُودِ<sup>(٥)</sup>، وَلَعَلَّهُ مِنْ رُمُوزِ الْأَوَائِلِ، وَحَلَّهُ لَا يَخْفَى عَلَى ذَوِي الْبَصَائِرِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٧ - ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٥).

(٢) فِي نسخة التفتازاني: «يتميز» وفي نسخة الخيالي: «تميز».

(٣) فِي نسخة الخيالي: «أو أنه»، وكلاهما صواب، وانظر التعليق الآتي.

(٤) قوله: «أو به»؛ أي: أو المراد به (ما أنزل على الملكين) «نوع أقوى منه»؛ أي: من السحر، فالتغاير

بالحقيقة لا بالاعتبار، ومعنى (أنزل عليهما) على كل قول: ألهما من علم التفرقة ما يفرق بين المرء

وزوجه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٧٨).

(٥) هذا الإنكار من المصنف للقصة تعقبه فيه السيوطي في «الحاشية» (٣/ ٧٧) بأن ما ذكره من إنكار =



﴿هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ عَطْفُ بَيَانٍ لـ ﴿الْمَلَكَيْنِ﴾، وَمَنْعُ صَرْفِهِمَا لِلْعُجْمَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ، وَلَوْ كَانَا مِنْ «الْهَزْتِ» وَ«السَّمَرْتِ» بِمَعْنَى الْكَسْرِ لَانْصَرَفَا، وَمَنْ جَعَلَ ﴿مَا﴾ نَافِيَةً أَبْدَلَهُمَا مِنْ ﴿الشَّيْطَانِ﴾ بَدَلُ الْبَعْضِ، وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ، وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ <sup>(٢)</sup> عَلَى: هُمَا هَارُوتُ وَمَارُوتُ.

قلت: رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦١٧٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٦١٨٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٠)، والطبري في «تفسيره» (٣٤٧/٢)، والصحيح أن هذا الحديث لا تصح نسبه إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما هو من قصص كعب الأجار نقله عن كتب بني إسرائيل، فقد روى هذه القصة عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٧) بإسناده صحيح عن ابن عمر عن كعب، وهو أصح وأوثق من السند المرفوع.

وقال ابن كثير في «التفسير» عند هذه الآية: «وأقرب ما يكون في هذا أنه من رواية عبد الله بن عمر عن كعب الأحبار لا عن النبي ﷺ»، قال: «فهذا أصحُّ وأثبت إلى عبد الله بن عمر... فدار الحديث ورجع إلى نقل كعب الأحبار عن كتب بنى إسرائيل».

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦) عن الحسن بن علي وابن عباس رضي الله عنهم، و«المحتسب» (١/ ١٠٠) عن الحسن وابن عباس والضحاك بن مزاحم وعبد الرحمن بن أبيزى، وزاد الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ٧١) قتيبة عن الكسائي.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«الكشاف» (١/ ٣١٨)، عن الزهري.

﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ فَمَعْنَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup>: وما يعلمان أحداً حتى ينصحاها ويقولوا له: إِنَّمَا نَحْنُ ابْتِلَاءٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ تَعَلَّمَ مَنَّا وَعَمِلَ بِهِ كَفَرَ، وَمَنْ تَعَلَّمَ وَتَوَقَّى عَمَلَهُ ثَبَّتَ عَلَى الْإِيمَانِ، فَلَا تَكْفُرْ بِاعْتِقَادِ جَوَازِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ.

وفيه دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَعَلَّمَ السَّحْرِ وما لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُ غَيْرُ مُحْظُورٍ، وَإِنَّمَا الْمَنْعُ مِنْ اتِّبَاعِهِ وَالْعَمَلِ<sup>(٢)</sup> بِهِ.

وعلى الثاني<sup>(٣)</sup>: مَا يَعْلَمَانِهِ حَتَّى يَقُولَا: إِنَّا مَفْتُونَانِ فَلَا تَكُنْ مِثْلَنَا.

﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ الضَّمِيرُ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾.

﴿مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾؛ أَي: مِنْ السَّحْرِ مَا يَكُونُ سَبَبَ تَفْرِيقِهِمَا.

﴿وَمَا هُمْ بِضَّارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ لِأَنَّهُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَسْبَابِ غَيْرُ مُؤَثِّرَةٍ بِالذَّاتِ بَلْ بِأَمْرِ تَعَالَى وَجَعَلِهِ.

وَقُرِئَ: «بِضَّارِّي» عَلَى الْإِضَافَةِ إِلَى «أَحَدٍ» وَجَعَلَ الْجَارَّ جِزَاءً مِنْهُ وَالْفَضْلَ بِالظَّرْفِ<sup>(٤)</sup>.

(١) أَي: أَنَّهُمَا مَلَكَانِ.

(٢) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «لِلْعَمَل».

(٣) أَي: أَنَّهُمَا رَجُلَانِ.

(٤) نَسِبَ لِلْأَعْمَشِ وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ. انْظُرْ: «الْمَحْتَسَب» (١/١٠٣)، و«شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» لِلْكَرْمَانِيِّ (ص: ٧٢)، و«الْكَشَاف» (١/٣١٩). وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي مِنْ أَبْعَدِ الشَّاذِّ، وَذَكَرَ فِي تَوْجِيهِهَا هُوَ وَالزَّمَخْشَرِيُّ نَحْوَ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ. وَقَوْلُهُ: «وَجَعَلَ الْجَارَّ» وَهُوَ «مِنْ» «جِزَاءً»؛ أَي: كَجِزَاءٍ «مِنْهُ»؛ أَي: مِنْ «أَحَدٍ» «وَالْفَضْلُ»؛ أَي: بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ (بِالظَّرْفِ)؛ وَهُوَ «بِهِ». انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٣٧٩ - ٣٨٠).

﴿وَيَعْلَمُونَ مَا يَصْرِفُهُمْ﴾ لَأَنَّهُمْ يَقْصِدُونَ بِهِ الْعَمَلَ، أَوْ لِأَنَّ الْعِلْمَ يَجْرُ إِلَى الْعَمَلِ غَالِبًا ﴿وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ إِذْ مَجْرَدُ الْعِلْمِ بِهِ غَيْرُ مَقْصُودٍ وَلَا نَافِعٍ فِي الدَّارَيْنِ، وَفِيهِ: أَنَّ التَّحَرُّزَ عَنْهُ أَوْلَى.

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾؛ أَي: الْيَهُودُ ﴿لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾؛ أَي: اسْتَبَدَلَ مَا تَتَلَوُ الشَّيَاطِينُ بَكِتَابِ اللَّهِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ اللَّامَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ عَلَّقَتْ ﴿عَلِمُوا﴾ عَنِ الْعَمَلِ.

﴿مَا لَهُ، فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ نَصِيبٌ، ﴿وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ يَحْتَمِلُ الْمَعْنَيْنِ<sup>(١)</sup> عَلَى مَا مَرَّ.

﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾: يَتَفَكَّرُونَ فِيهِ، أَوْ: يَعْلَمُونَ قَبْحَهُ عَلَى الْيَقِينِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ: حَقِيقَةً مَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الْعَذَابِ، وَالْمَثْبُتُ لَهُمْ أَوَّلًا عَلَى التَّوَكُّيدِ الْقَسَمِيِّ<sup>(٣)</sup>: الْعَقْلُ الْغَرِيزِيُّ، أَوْ الْعِلْمُ الْإِجْمَالِيُّ بِقَبْحِ الْفِعْلِ أَوْ تَرْتُّبِ الْعِقَابِ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: لَوْ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِعِلْمِهِمْ، فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِمَا عِلِمَ فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ.

(١٠٣) - ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾ بِالرَّسُولِ وَالْكِتَابِ ﴿وَاتَّقَوْا﴾ بِتَرْكِ الْمَعَاصِي كَنَبَذِ كِتَابِ اللَّهِ وَاتَّبَاعِ السَّحَرِ ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ جَوَابُ «لَوْ»، وَأَصْلُهُ: لَا تُبَيِّبُوا مَثُوبَةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرًا مِّمَّا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ، فَحُذِفَ الْفِعْلُ

(١) قوله: «يَحْتَمِلُ الْمَعْنَيْنِ» كتب تحته في نسخة الطبرلاوي: «البيع والشراء». وكذا قال أكثر المحشين: أن ﴿شَرَوْا﴾ يَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ الظَّاهِرَ وَهُوَ الشَّرَاءُ، وَيَحْتَمِلُ الْبَيْعَ أَيْضًا. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (٩٦/٤).

(٢) في نسخة الخيالي: «التعين».

(٣) في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ...﴾.

وَرُكِّبَ الْبَاقِي جُمْلَةً اِسْمِيَّةً لَتَدُلَّ عَلَى ثَبَاتِ الْمُثُوبَةِ وَالْجِزْمِ بِخَيْرِيَّتِهَا، وَحُذِفَ الْمَفْضَلُ عَلَيْهِ إِجْلَالًا لِلْمَفْضَلِ مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ، وَتَنْكِيرُ الْمُثُوبَةِ لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَشَيْءٍ مِنَ الثَّوَابِ خَيْرٌ.

وقيل: ﴿لَوْ﴾ لِلتَّمَنِّي، و﴿لَمُثُوبَةٌ﴾ كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ.

وَقُرِئَ: «لَمُثُوبَةٌ»<sup>(١)</sup> كـ «مَشُورَةٌ»، وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْجِزَاءُ ثَوَابًا وَمُثُوبَةً لِأَنَّ الْمُحْسِنَ يُثُوبُ إِلَيْهِ.

﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ خَيْرٌ، جَهَلَهُمْ لِتَرْكِ التَّدْبِيرِ أَوْ الْعَمَلِ بِالْعِلْمِ. (١٠٤) - ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا﴾ «الرَّعِي»: حَفَظَ الْغَيْرَ لِمَصْلَحَتِهِ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يَقُولُونَ لِرَسُولِ اللَّهِ: ﴿رَاعِنَا﴾؛ أَي: رَاقِبِنَا، وَتَأَنَّ بِنَافِيحِنَا تَلَقُّنَا حَتَّى نَفْهَمَهُ، وَسَمِعَ الْيَهُودُ فَافْتَرَصُوهُ<sup>(٢)</sup> وَخَاطَبُوهُ بِهِ مُرِيدِينَ نَسْبَتَهُ إِلَى «الرَّعَنِ»، أَوْ سَبَّهُ بِالْكَلِمَةِ الْعِبْرَانِيَّةِ الَّتِي كَانُوا يَتَسَابَّوْنَ بِهَا وَهِيَ: رَاعِنَا، فَفُهِمَ الْمُؤْمِنُونَ عَنْهَا، وَأَمَرُوا بِمَا يَفِيدُ تِلْكَ الْفَائِدَةَ وَلَا يَقْبَلُ التَّلْيِسَ، وَهُوَ: ﴿انظُرْنَا﴾ بِمَعْنَى: انْظُرْ إِلَيْنَا، أَوْ: انتَظِرْنَا، مِنْ «نَظَرَهُ» إِذَا انتَظَرَهُ.

وَقُرِئَ: «انظُرْنَا» مِنَ الْإِنظَارِ<sup>(٣)</sup>؛ أَي: أَمْهَلْنَا لِنَحْفَظَ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦) و«المحتسب» (١٠٣/١)، عن قتادة وابن بريدة وأبي السمال.

(٢) أي: انتهزوا الفرصة. انظر: «النهاية» (مادة: فرص).

(٣) نسبت لأبي رضي الله عنه، والأعمش وكرداب. انظر: «تفسير الطبري» (٣٨٤/٢)، و«شواذ القراءات» للكرمانى (ص: ٧٢)، و«الكشاف» (٣٢٢/١)، و«المحرر الوجيز» (١٨٩/١).

وَقُرِئَ: «رَاعُونَا» على لَفْظِ الْجَمْعِ لِلتَّوْقِيرِ<sup>(١)</sup>، و: «رَاعِنَا» بِالتَّنْوِينِ<sup>(٢)</sup>؛ أَي: قَوْلًا ذَا رَعْنٍ، نِسْبَةً إِلَى «الرَّعْنِ» وَهُوَ الْهَوَجُ<sup>(٣)</sup> = لَمَّا<sup>(٤)</sup> شَابَهُ قَوْلُهُمْ: رَاعِينَا، وَتَسَبَّبَ لِلْسَّبِّ. ﴿وَأَسْمَعُوا﴾: وَأَحْسِنُوا الْإِسْتِمَاعَ حَتَّى لَا تَفْتَقِرُوا إِلَى طَلَبِ الْمُرَاعَاةِ، أَوْ: وَاسْمَعُوا سَمَاعَ قَبُولٍ لَا كَسَمَاعِ الْيَهُودِ، أَوْ: وَاسْمَعُوا مَا أَمَرْتُمْ بِهِ بِجِدِّ حَتَّى لَا تَعُودُوا إِلَى مَا نُهَيْتُمْ عَنْهُ.

﴿وَالْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ يَعْنِي: الَّذِينَ تَهَاوَنُوا بِالرَّسُولِ وَسَبُّوهُ. (١٠٥) - ﴿مَّا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾ نَزَلَتْ تَكْذِيبًا لَجَمْعٍ مِنَ الْيَهُودِ يُظْهِرُونَ مَوَدَّةَ الْمُؤْمِنِينَ وَيَزْعَمُونَ أَنَّهُمْ يَوْذُونَ لَهُمْ الْخَيْرَ. و«الْوُذُّ»: مَحَبَّةُ الشَّيْءِ مَعَ تَمَنِّيهِ، وَلِذَلِكَ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا، و﴿مِنْ﴾ لِلتَّيْسِينِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١]. ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ مَفْعُولٌ ﴿يَوْذُ﴾، و﴿مِنْ﴾ الْأَوَّلَى مَزِيدَةٌ لِلْإِسْتِغْرَاقِ وَالثَّانِيَةُ لِلْإِبْتِدَاءِ<sup>(٥)</sup>.

وَفُسِّرَ الْخَيْرُ بِالْوَخِيِّ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ يَحْسُدُونَكُمْ بِهِ وَمَا يَحِبُّونَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ مِنْهُ، وَبِالْعِلْمِ وَبِالنُّصْرَةِ<sup>(٦)</sup>، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَعْمُ ذَلِكَ.

(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«الكشاف» (٣٢٢/١).

(٢) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«الكشاف» (٣٢٢/١).

(٣) كتب تحتها في نسخة الطبرلاوي: «الحق».

(٤) متصل بقوله: «فَنُهِىَ الْمُؤْمِنُونَ عَنْهَا».

(٥) أي: لا ابتداء الغاية.

(٦) في نسخة الخيالي: «والنصرة».

﴿وَاللَّهُ يَخْتَصِرُ رَحْمَتَهُ، مَنْ يَشَاءُ﴾: يَسْتَنْبِئُهُ وَيُعَلِّمُهُ الْحِكْمَةَ وَيَنْصُرُهُ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ حَقٌّ.

﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾: إِشْعَارٌ بِأَنَّ النَّبُوَّةَ مِنَ الْفَضْلِ، وَأَنَّ حِرْمَانَ بَعْضِ عِبَادِهِ لَيْسَ لِضَيْقِ فَضْلِهِ، بَلْ لِمَشِيتِهِ وَمَا عُرِفَ فِيهِ مِنْ حِكْمَتِهِ.

(١٠٦) - ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾: نَزَلَتْ لَمَّا قَالَ الْمُشْرِكُونَ أَوِ الْيَهُودُ: أَلَا تَرَوْنَ إِلَى مُحَمَّدٍ يَأْمُرُ أَصْحَابَهُ بِأَمْرٍ ثُمَّ يَنْهَاهُمْ عَنْهُ وَيَأْمُرُ بِخِلَافِهِ؟<sup>(١)</sup>

و«النَّسْخُ» فِي اللَّغَةِ: إِزَالَةُ الصُّورَةِ عَنِ الشَّيْءِ وَإِبْثَانُهَا فِي غَيْرِهِ كَنَسْخِ الظِّلِّ لِلشَّمْسِ وَالنَّقْلِ، وَمِنْهُ: التَّنَاسُخُ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ كَقَوْلِكَ: نَسَخْتُ الرِّيحُ الْأَثَرَ، وَ: نَسَخْتُ الْكِتَابَ.

وَنَسَخُ الْآيَةِ: بَيَانُ انْتِهَاءِ التَّعْبِيدِ بِقَرَاءَتِهَا، أَوِ الْحُكْمِ الْمُسْتَفَادِ مِنْهَا، أَوْ بِهَمَا جَمِيعًا. وَإِنْ سَأَلْنَا: إِذْهَابُهَا عَنِ الْقُلُوبِ.

و﴿مَا﴾ شَرْطِيَّةٌ جَازِمَةٌ لـ ﴿نَنْسَخْ﴾ مُتَنَصِّبَةٌ بِهِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: ﴿نُنَسِّخْ﴾ مِنْ «أَنْسَخَ الشَّيْءَ»<sup>(٢)</sup>؛ أَيْ: نَأْمُرُكَ أَوْ جَبْرِيلَ بِنَسْخِهَا، أَوْ نَجْذِهَا مَنْسُوخَةً، وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: ﴿نَنْسَأُهَا»<sup>(٣)</sup>؛ أَيْ: نَوَخَّرُهَا، مِنْ «النِّسَاءِ» وَهُوَ التَّأْخِيرُ.

وَقُرِئَ: «نُنْسِهَا»؛ أَيْ: نُنَسِّسُ أَحَدًا إِيَّاهَا، وَ: «تُنْسِهَا»؛ أَيْ: أَنْتَ، وَ: «تُنْسِهَا» عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ<sup>(٤)</sup>.

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٥/٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٤).

(٢) وقرأ باقي السبعة: ﴿مَا نَنْسَخْ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٣) وقرأ باقي السبعة: ﴿نُنْسِهَا﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٤) انظر هذه القراءات مع نسبتها لقارئها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«المحتسب»

(١٠٣/١)، و«المحرر الوجيز» (١/١٩٢)، و«البحر» (٢/٤١٢ - ٤١٣).

وقرأ عبد الله: «ما نُنْسِكُ من آية أو نُنسخها»<sup>(١)</sup>.

وقرأ حذيفة: «ما ننسخ من آية أو ننسكها» بإظهار المفعولين<sup>(٢)</sup>.

﴿ثَاتٍ مَّحْذُوفٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾؛ أي: بما هو خير للعباد في النفع والثواب، أو مثليها في الثواب، وقرأ أبو عمرو بقلب الهمزة ألفاً<sup>(٣)</sup>.

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدر على النسخ والإتيان بمثل المنسوخ وبما هو خير منه.

والآية دلت على جواز النسخ وتأخير الإنزال؛ إذ الأصل اختصاص «إن» وما يتضمنها بالأمر المحتملة، وذلك لأن الأحكام شرعت والآيات نزلت لمصالح العباد<sup>(٤)</sup> وتكميل نفوسهم فضلاً من الله ورحمة، وذلك يختلف

(١) رواها عن ابن مسعود: أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (١٣)، وذكرها عنه ابن أبي داود في «المصاحف» (ص: ١٧٤)، ورواها (ص: ٢٣٨) عن الأعمش.

وذكرها أيضاً الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٦٤)، والطبري في «تفسيره» (٢/ ٣٩٠) وابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ١٩٢)، وأبو حيان في «البحر» (٢/ ٤١٣)، وزادوا: (نجى بمثلها).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٣٢٥). وذكرها الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٦٤)، والثعلبي في «تفسيره» (٤/ ١٩)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ١٩٣)، جميعهم عن سالم مولى أبي حذيفة. أما «البحر» (٢/ ٤١٣) فوقع فيه نسبتها لأبي حذيفة!

(٣) أي: ﴿ثَاتٍ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٣٣)، و«التيسير» (ص: ٣٦).

(٤) قوله: «والآية دلت على جواز النسخ...» وذلك لذكره صريحاً فيها، ولولا أنه جائز لم يكن لذكره وجه وأدوات الشرط من (إن) وما تضمن معناها في أصل وضعها تدل على احتمال ما دخلت عليه وجوازه وقوله: «تأخير الإنزال»؛ أي: وجواز تأخير إنزال القرآن ناسخاً أو منسوخاً المدلول عليه بقرأة: «أو ننساها» على أحد الوجوه والقراءات، وقوله: «وذلك» إشارة إلى الجواز؛ أي: وجه ذلك أن الوحي للمصالح وهي تختلف باختلاف الأزمنة كما نرى من احتياج الصيف إلى غير لباس الشتاء وغير ذلك. «حاشية الخفاجي».

باختلاف الأعصار والأشخاص كاسباب المعاش؛ فإن النافع في عصر قد يضر في غيره.

واحتج بها من منع النسخ بلا بدل أو ببدل أثقل، ونسخ الكتاب بالسنة، فإن النسخ هو المأتي به بدلاً والسنة ليست كذلك، والكل ضعيف، إذ قد يكون عدم الحكم أو الأثقل أصلح، والنسخ قد يعرف بغيره، والسنة مما أتى به الله، وليس المراد بالخير والمثل ما يكون كذلك في اللفظ.

والمعتزلة<sup>(١)</sup> على حدوث القرآن، فإن التغير والتفاوت من لوازمه.

وأجيب بأنهما من عوارض الأمور المتعلقة بالمعنى القائم بالذات القديم.

(١٠٧) - ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ الخطاب للنبي عليه السلام، والمراد هو وأمتة؛ لقوله:

﴿وَمَا لَكُمْ﴾، وإنما أفردته لأنه أعلمهم ومبدأ علمهم.

﴿أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، وهو

كالدليل على قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ أو على جواز النسخ، ولذلك ترك العاطف.

﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ وإنما هو الذي يملك

أموركم ويجرها على ما يصلحكم<sup>(٢)</sup>، والفرق بين الولي والنصير: أن الولي

قد يضعف عن النصرة، والنصير قد يكون أجنبيًا عن المنصور، فيكون بينهما

عموم من وجه<sup>(٣)</sup>.

(١) معطوف على قوله: «من منع النسخ».

(٢) في نسخة الخبالي: «يصلح لكم».

(٣) «فيكون بينهما عموم من وجه» من نسخة الخبالي.



(١٠٨) - ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾ ﴿أَمْ مُعَادِلَةٌ لِلْهَمْزَةِ فِي﴾ ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾؛ أي: أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهُ مَالِكُ الْأُمُورِ قَادِرٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا يَأْمُرُ وَيَنْهَى كَمَا يَرِيدُ، أَمْ تَعْلَمُونَ وَتَقْتَرِحُونَ بِالسُّؤَالِ كَمَا اقْتَرَحَتْ الْيَهُودُ عَلَى مُوسَى؟ أَوْ مَنْقُطَةٌ، وَالْمُرَادُ أَنْ يُوصِّيهُمْ بِالثِّقَةِ بِهِ وَتَرْكِ الْاِقْتِرَاحِ عَلَيْهِ.

قِيلَ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ حِينَ سَأَلُوا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ. وَقِيلَ: فِي الْمَشْرُكِينَ لَمَّا قَالُوا: ﴿وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُفَيْكَ حَتَّى تَنْزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ [الإسراء: ٩٣].

﴿وَمَنْ يَتَّبِدْ أَلْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾: وَمَنْ تَرَكَ الثِّقَةَ بِالْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ وَشَكَّ فِيهَا وَاقْتَرَحَ غَيْرَهَا فَقَدْ ضَلَّ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ حَتَّى وَقَعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ الْإِيمَانِ.

وَمَعْنَى الْآيَةِ: لَا تَقْتَرِحُوا فَتَضَلُّوا وَسَطَ السَّبِيلِ، وَيُؤَدِّي بِكُمْ الضَّلَالُ إِلَى الْبُعْدِ عَنِ الْمَقْصِدِ وَتَبْدِيلِ الْكُفْرِ بِالْإِيمَانِ. وَقُرِئَ: «يُبْدِلُ» مِنْ أَبْدَلَ<sup>(١)</sup>.

(١٠٩) - ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ يَعْنِي: أَحْبَابَهُمْ ﴿لَوْ يَرُدُّوكُمْ﴾: أَنْ يَرُدُّوكُمْ؛ فَإِنَّ ﴿لَوْ﴾ تَنَوُّبٌ عَنْ «أَنْ» فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ.

﴿مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾: مُرْتَدِّينَ، وَهُوَ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِينَ، ﴿حَسَدًا﴾ عِلَّةٌ وَدَّةٌ، ﴿مَنْ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ ﴿وَدَّةٌ﴾؛ أَي: تَمَنَّوْا ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ وَتَشَهَّيْهِمْ لَا مِنْ قَبْلِ التَّدْبِيرِ وَالْمِيلِ مَعَ الْحَقِّ، أَوْ بِهِ ﴿حَسَدًا﴾؛ أَي: حَسَدًا بِالْغَاثِ مُنْبَعَثًا مِنْ أَصْلِ نَفْسِهِمْ.

﴿مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ بِالْمَعْجَزَاتِ وَالنُّعُوتِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّوْرَةِ.

(١) ذَكَرَهَا أَبُو السَّعُودِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/ ١٤٥)، وَالْأَلُوسِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/ ٣٥٥) دُونَ نِسْبَةٍ.

﴿فَاعْفُواْ وَاصْفَحُواْ﴾ «العفو»: ترك عقوبة المذنب، و«الصَّفْحُ»: ترك تَثْرِيهِهِ.  
 ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ﴾ الَّذِي هُوَ الْإِذْنُ فِي قِتَالِهِمْ وَضَرْبِ الْجَزِيَةِ عَلَيْهِمْ، أَوْ  
 قَتْلُ بَنِي قُرَيْظَةَ وَإِجْلَاءُ بَنِي النَّضِيرِ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ مَنْسُوخٌ بِآيَةِ السَّيْفِ<sup>(١)</sup>، وَفِيهِ  
 نَظَرٌ؛ إِذَا أَمُرُ فِيهِ غَيْرُ مُطْلَقٍ.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدرُ على الانتقامِ مِنْهُمْ.  
 (١١٠) - ﴿وَاقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ عَطَفُ عَلَى ﴿فَاعْفُوا﴾ كَأَنَّهُ أَمَرُهُمْ  
 بِالصَّبْرِ وَالْمُخَالَقَةِ<sup>(٢)</sup> وَاللَّجَأِ إِلَى اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ وَالْبِرِّ.  
 ﴿وَمَا نَقْدِمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾ كَصَلَاةٍ أَوْ صَدَقَةٍ، وَقُرِئَ: «تُقَدِّمُوا» مِنْ «أَقْدَمَ»<sup>(٣)</sup>.  
 ﴿يَحْجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾؛ أَي: ثَوَابَهُ.  
 ﴿إِنَّ اللَّهَ يَمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ لَا يَضِيعُ عِنْدَهُ عَمَلٌ. وَقُرِئَ بِالْيَاءِ<sup>(٤)</sup> فَيَكُونُ  
 وَعِيدًا.

(١١١) - ﴿وَقَالُوا﴾ عَطَفُ عَلَى ﴿وَدَّ﴾، وَالضَّمِيرُ لِأَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ  
 وَالنَّصَارَى.  
 ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾ لَفٌّ بَيْنَ قَوْلَيِ الْفَرِيقَيْنِ؛ كَمَا فِي  
 قَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾ [البقرة: ١٣٥] ثَقَّةٌ بِفَهْمِ السَّامِعِ.  
 وَ«هُودٌ»: جَمْعُ «هَائِدٍ» كـ «عُوذٍ وَعَائِدٍ»، وَتَوْحِيدُ الْأِسْمِ الْمَضْمَرِ وَجَمْعُ الْخَبَرِ  
 لاعتبارِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٢٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٠٦).

(٢) قوله: «المخالقة» بالقاف؛ أي: تحسين الخلق. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٨٩).

(٣) رويت عن أبي جعفر. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٧٣).

(٤) رويت عن قتادة. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٧٣).

﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ إشارة إلى الأمانِي المذكورة، وهي: أن لا يُنْزَلَ على المؤمنين من <sup>(١)</sup> خير من ربهم، وأن يردُّوهم كفَّارًا، وأن لا يدخل الجنة غيرهم. أو إلى ما في الآية على حذف المضاف؛ أي: أمثال تلك الأمانِي أمانِيهم، والجملة اعتراض.

والأمانِي: أفعولة من التَّمَنَّى كـ «الأضحوكة» و «الأعجوبة».

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ على اختصاصكم بدخول الجنة ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ في دَعَوَاكم؛ فَإِنَّ كُلَّ قَوْلٍ لا دَلِيلَ عَلَيْهِ غيرُ ثابت.

(١١٢) - ﴿بَلَى﴾ إثبات لِمَا نَفَوْه مِنْ دُخُولِ غيرهم الجنة ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾: أَخْلَصَ له نفسه أو قصده، وأصله: العَضُوءُ.

﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ في عَمَلِهِ.

﴿فَلَهُ أَجْرُهُ﴾ الَّذِي وَعَدَ لَهُ على عَمَلِهِ ﴿عِنْدَ رَبِّهِ﴾ ثابتًا عند رَبِّهِ لا يَضِيعُ ولا ينقُصُ، والجملة جواب ﴿مَنْ﴾ إن كانت شرطية، وخبرها إن كانت مَوْصُولَةً والفَاءُ فيها لتضمينها معنى الشرط، فيكون الرَّدُّ بقوله: ﴿بَلَى﴾ وحده، ويَحْسُنُ الوقفُ عليه، ويجوز أن يكون ﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾ فاعِلٌ فعلٍ مقدَّرٍ مثل: بلى يدخلها مَنْ أَسْلَمَ. ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ في الآخِرَةِ.

(١١٣) - ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَنْتَصِرَنَّ عَلَى شَيْءٍ﴾ وَقَالَتِ النَّصْرَانِي لَنْتَصِرَنَّ عَلَى شَيْءٍ ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَنْتَصِرَنَّ عَلَى شَيْءٍ﴾؛ أي: أمر يصحُّ ويُعتدُّ به، نزلت لما قَدِمَ وفدُ نَجْرَانَ على رسولِ الله ﷺ وأتاهم أحرارُ اليهودِ فتنَظَّروا وتقاوَلوا بذلك <sup>(٢)</sup>.

(١) «من»: ليس في نسخة الخيالي والتفتازاني.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٣٤ - ٤٣٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٠٨)، عن ابن

﴿وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ الواو للحال و﴿الْكِتَابَ﴾ للجنس؛ أي: قالوا ذلك وهم من أهل العلم والكتاب.

﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ كَعَبَدَةِ الأصنام والمعطلَّة<sup>(١)</sup>، وبَّخَهُمْ على المكابرة والتَّشْبِه بالجهال.

فإن قيل: لم وبَّخَهُمْ وقد صدَّقُوا؛ فإنَّ كِلَا الدِّينَيْنِ بعد النَّسخ ليس بشيء؟ قلت: لم يقصدوا ذلك، وإنما قصد به كل فريق إبطال دين الآخر من أصله والكفر بنبِيِّه وكتابه، مع أن ما لم يُنسخ منهما حق واجب القبول والعمل به. ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾: بين الفريقين ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ بما يقسم لكل فريق ما يليق به من العقاب.

وقيل: حُكِّمَهُ بَيْنَهُمْ: أن يكذبهم ويدخلهم النار.

(١١٤) - ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ ﴿مَنْ﴾ عامٌ لكلِّ مَنْ خَرَّبَ مَسْجِدًا أو سَعَى في تعطيل مكانٍ مرشَّحٍ للصلاة، وإن نَزَلَ في الرُّومِ لَمَّا غَزَوْا بَيْتَ الْمُقَدَّسِ وخَرَّبُوهُ وقتلوا أهله<sup>(٢)</sup>، أو المشركين لَمَّا منعوا رسولَ اللَّهِ ﷺ أن يدخل المسجد الحرامَ عامَ الحُدَيْبِيَّةِ<sup>(٣)</sup>.

﴿أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ ثاني مفعولي ﴿مَنَعَ﴾.

(١) «المُعْطَلَّة» بكسر الطاء المُشَدَّدَة: طائفة نفوا الصَّانِعَ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) انظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٣٦) عن ابن عباس من رواية الكلبي. وذكره في تفسيريهما السمرقندي (١/ ٨٦) وابن أبي زمنين (١/ ١٧١) عن الكلبي.

(٣) انظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٣٦) عن ابن عباس من رواية عطاء. ورواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٤٤) عن ابن زيد.

﴿وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ بِالْهَذْمِ وَالتَّعْطِيلِ.

﴿أُولَٰئِكَ﴾؛ أي: المانعون ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾: ما كان ينبغي لهم أن يدخلوها إلا بخشية وخشوع فضلاً<sup>(١)</sup> أن يجترئوا على تخريبها.  
أو: ما كان الحق أن يدخلوها إلا خائفين من المؤمنين أن يبطشوا بهم فضلاً أن يمنعوهم منها.

أو: ما كان لهم في علم الله وقضائه، فيكون وعداً للمؤمنين بالنصرة واستخلاص المساجد منهم، وقد أنجز وعده.

وقيل: معناه: النهي عن تمكينهم من الدخول في المسجد، واختلف الأئمة فيه؛ فجوز أبو حنيفة دخول الكافر في المسجد، ومنعه مالك، وفرق الشافعي بين المسجد الحرام وغيره.

﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾: قتل وسبي، أو ذلة بضرب الجزية ﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ بكفرهم وظلمهم.

(١١٥) - ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ يريد بهما ناحيتي الأرض؛ أي: له الأرض كلها لا يختص به مكان دون مكان، فإن منعتهم أن تصلوا في المسجد الحرام أو الأقصى فقد جعلت لكم الأرض مسجداً.

﴿فَإَيْنَمَا تَوَلَّوْا﴾: ففي أي مكان فعلتم التولية شطر القبلة ﴿فَنَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾؛ أي: جهته التي أمر بها؛ فإن إمكان التولية لا يختص بمسجد أو مكان.  
أو: فثم ذاته؛ أي: عالم مطلع بما يفعل فيه.

(١) بعدها في نسخة التفتازاني: «عن».

﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ﴾ بِإِحَاطَتِهِ بِالأَشْيَاءِ، أَوْ بِرَحْمَتِهِ يُرِيدُ التَّوَسُّعَ عَلَى عِبَادِهِ  
﴿عَلِيمٌ﴾ بِمَصَالِحِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ فِي الْأَمَاكِنِ كُلِّهَا.

وعن ابن عمر: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ<sup>(١)</sup>.

وقيل: فِي قَوْمٍ عُمِّيَّتْ عَلَيْهِمُ الْقِبْلَةُ فَصَلَّوْا إِلَى أَنْحَاءٍ مُخْتَلَفَةٍ، فَلَمَّا أَصْبَحُوا  
تَبَيَّنُوا خَطَأَهُمْ<sup>(٢)</sup>. وَعَلَى هَذَا لَوْ أَخْطَأَ الْمُجْتَهِدُ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ الْخَطَأُ لَمْ يَلْزَمْهُ التَّدَاوُلُ.

وقيل: هِيَ تَوَطُّئُهُ لِنَسْخِ الْقِبْلَةِ، وَتَنْزِيَهُ لِلْمَعْبُودِ أَنْ يَكُونَ فِي حَيْزٍ وَجْهَةٍ.

(١١٦) - ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ نَزَلَتْ لَمَّا قَالَتِ الْيَهُودُ: ﴿عُزَيْرُ بْنُ اللَّهِ﴾

[التوبة: ٣٠]، وَالنَّصَارَى: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾، وَمَشْرَكَو الْعَرَبِ: الْمَلَائِكَةُ  
بَنَاتُ اللَّهِ<sup>(٣)</sup>.

وَعَطْفُهُ عَلَى ﴿قَالَتِ الْيَهُودُ﴾، أَوْ ﴿مَنْعَ﴾، أَوْ مَفْهُومِ قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾.

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِغَيْرِ وَاوٍ<sup>(٤)</sup>.

﴿سُبْحَنَهُ﴾ تَنْزِيَهُ لَهُ عَنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي التَّشْبِيهَ وَالْحَاجَةَ وَسُرْعَةَ الْفَنَاءِ، أَلَا

تَرَى أَنَّ الْأَجْرَامَ الْفَلَائِكِيَّةَ مَعَ إِمْكَانِهَا وَفَنَائِهَا لَمَّا كَانَتْ بَاقِيَةً مَا دَامَ الْعَالَمُ لَمْ تَتَّخِذْ<sup>(٥)</sup>  
مَا يَكُونُ لَهَا كَالْوَلَدِ اتَّخَذَ النَّبَاتِ وَالْحَيَوَانَ اخْتِيَارًا أَوْ طَبْعًا.

(١) رواه مسلم (٧٠٠/٣٣).

(٢) رواه الترمذي (٣٤٥) وضعفه، وابن ماجه (١٠٢٠)، من حديث عامر بن ربيعة. ورواه الدارقطني

(١٠٦٢)، والبيهقي (٢٢٤٣)، من حديث جابر. قال البيهقي: ولم نعلم لهذا الحديث إسناداً

صحيحاً قوياً.

(٣) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٩) دون راو ولا سند.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٩)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٥) بعدها في نسخة الخيالي: «عند المتكلمين».

﴿بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ رَدُّ لِمَا قَالُوهُ واستدلالٌ على فساده، والمعنى: أنه خالق ما في السماوات والأرض الذي من جملته الملائكة وعزير والمسيح. ﴿كُلُّ لَّهُ قَدِيرٌ﴾: مُقَادَرُونَ لا يمتنعون عن مَشِيئَتِهِ وتكوينه، وكل ما كان بهذه الصفة لم يُجانسُ مكوَّنه الواجب لذاته فلا يكون له ولد؛ لأنَّ من حقِّ الولد أن يُجانس والده، وإنما جاء بـ﴿مَا﴾ الذي لغير أولي العلم وقال: ﴿قَدِيرٌ﴾ على تغليب أولي العلم تحقيراً للشأنهم.

وتنوين ﴿كُلُّ﴾ عَوَضٌ عن المضاف إليه؛ أي: كل ما فيهما. ويجوز أن يُراد: كل من جعلوه ولدًا<sup>(١)</sup> له مُطِيعُونَ مُقَرَّرُونَ بالعبودية، فيكون إلزامًا بعد إقامة الحجة.

والآية مُشْعِرَةٌ على فساد ما قالوه من ثلاثة أوجه<sup>(٢)</sup>.

واحتج بها الفقهاء على أن من ملك ولده عتق عليه؛ لأنه تعالى نفى الولد بإثبات الملك وذلك يقتضي تنافيهما.

(١١٧) - ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: مُبْدِعُهُمَا، ونظيره<sup>(٣)</sup>: «السَّمِيعُ» في قوله:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُورِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ<sup>(٤)</sup>

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي وفي هامش نسخة الطبرلاوي: «إلهًا» والمثبت من نسخة الطبرلاوي، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي» على هامش كل من «حاشية شيخ زاده»، و«حاشية الأنصاري» و«حاشية الخفاجي» و«حاشية القنوي»، وكذا جاء في «حاشية السيوطي».

(٢) قوله: «من ثلاثة أوجه» أي: وهي التنزيه، والملك، وعدم المجانسة، التي تضمنها بهذا الترتيب «شُبْحَتُهُ»، و﴿بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، و﴿كُلُّ لَّهُ قَدِيرٌ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٩٥).

(٣) في نسخة الخيالي: «مبدعها وهو نظير بناء».

(٤) البيت لعمر بن معدى كرب، كما في «مجاز القرآن» (١/٢٨٢)، و«الأصمعيات» (ص: ١٧٢)، =

أو: بَدِيعُ سَمَواتِهِ وأَرْضِهِ، مِنْ «بَدِعَ» فهو بَدِيعٌ.  
وهو حَجَّةٌ رابعةٌ، وتقريُّها: أَنَّ الوالدَ عنصرُ الولدِ المنفعل<sup>(١)</sup> بانفصالِ مادَّتهِ  
عنه، واللهُ سُبْحانَهُ مبدِئُ الأشياءِ كُلِّها فاعِلٌ على الإطلاقِ منزَّهٌ عن الانفعالِ، فلا  
يكونُ والدًا<sup>(٢)</sup>.

و«الإبداعُ»: اختراعُ الشَّيءِ لا عَن شَيْءٍ دفعَةً، وهو أليقُ بهذا الموضعِ من الصَّنْعِ  
الَّذي هو تركيبُ الصُّورةِ بالعنصرِ، والتَّكوينِ الَّذي يكونُ بتغييرِ وفي زمانٍ غالبًا.  
وقُرِئ: «بديعٌ» مجرورًا على البَدَلِ مِنَ الصَّمِيرِ في ﴿لَهُ﴾<sup>(٣)</sup>، ومنصوبًا  
على المَذْحِ<sup>(٤)</sup>.

= و«الشعر والشعراء» (٣٦٠/١)، و«الكامل» للمبرد (١٦٢/١)، و«تفسير الطبري» (٢٩١/١)،  
و«معاني القرآن» للزجاج (٨٧/١)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٨٤)، و«الصحاح» (مادة:  
سمع). (ريحانة): اسم أخته، و«الداعي» يعني: داعي الشوق، وهو فاعل الجار المعتمد على  
الاستفهام؛ أي: أحصل هذا الداعي المسموع أو أتى من جانب ريحانة، أو هو مبتدأ مؤخر والجار خبره؛  
أي: أهذا الداعي حصل أو أتى من ريحانة، و(يؤرقني) صفة أو حال على زيادة اللام كما في اللثيم.  
انظر: «حاشية التفਤازاني على الكشاف» (١٨٨أ)، و«حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج ١/ ١٧٦أ).  
(١) في نسخة التفتازاني: «المنفصل»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «حاشية شيخ زاده»  
(٢/ ٢٥٣)، و«حاشية الأنصاري» (٣٩٦/١)، و«حاشية القنوي» (٤/ ١٧٥): «المنفعل». قال شيخ  
زاده: هو مرفوع على أنه صفة «عنصر»، وضمير «مادته» للولد، وضمير عنه للوالد. وقال القنوي:  
«عنصر الولد»؛ أي: أصله، والعنصر: الأصل والمادة؛ أي: أصله، إما مستقلاً أو مع اشتراك الوالدة،  
«المنفعل بانفصال مادته عنه»؛ أي: المتأثر بسبب انفصال مادة الولد عنه؛ أي: عن الوالد، وتلك المادة  
هي النطفة. وقال الأنصاري: «المنفعل» منصوب صفة لـ «الوالد».

(٢) في نسخة الخيالي: «فلا يكون له ولد».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦) عن صالح بن أحمد.

(٤) نسبت للمنصور. انظر: «الكشاف» (٣٣٨/١)، و«البحر المحيط» (٢/ ٤٦٤).



﴿وَإِذَا قَضَيْتَ أَمْرًا﴾؛ أي: أرادَ شيئًا، وأصلُ القضاء: إتمامُ الشيءِ قولًا كقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ [الإسراء: ٢٣]، أو فعلًا كقوله: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢]، وأُطلقَ على تعلُّقِ الإرادةِ الإلهيَّةِ بوجودِ الشيءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُوْجِبُهُ.

﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ مِنْ «كَانَ» التَّامَّةِ بِمعنى: أُحْدِثُ، فَيَحْدُثُ، وليس المرادُ به حقيقةُ أمرٍ وامتنالٍ، بل تمثيلُ حصولِ ما تعلَّقتَ به إرادتهُ بلا مهلةٍ بطاعةِ المأمورِ المطيعِ بلا توقُّفٍ، وفيه تقريرٌ لمعنى الإبداعِ، وإيماءٌ إلى حجةٍ خامسةٍ، وهو: أنَّ اتِّخَاذَ الولدِ يكونُ بأطوارٍ ومهلةٍ، وفعله تعالى يَسْتَغْنِي عن ذلك.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿فَيَكُونُ﴾ بنصبِ النونِ<sup>(١)</sup>.

واعلم أنَّ السَّبَبَ في هذه الضَّلالةِ: أنَّ أربابَ الشَّرائعِ المتقدِّمةِ كانوا يُطلقون «الأب» على الله تعالى باعتبارِ أَنَّهُ السَّبَبُ الأوَّلُ، حتَّى قالوا: إِنَّ الأبَّ هو الرَّبُّ الأصغرُ واللهُ سبحانه هو الرَّبُّ الأكبرُ، ثُمَّ ظَنَّتِ الجَهْلَةُ منهم أنَّ المرادَ به معنى الولادةِ فاعتقدوا ذلك تقليدًا، ولذلك كُفِّرَ قائلُهُ، ومُنِعَ منه مطلقًا حَسْمًا لمادَّةِ الفسادِ.

(١١٨) - ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ أي: جَهْلَةُ المشركينَ، أو المتجاهلونَ مِنْ أهلِ الكتابِ: ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ﴾: هَلَّا يَكَلِّمُنَا اللهُ كَمَا يَكَلِّمُ الملائكةَ، أو يوحى إلينا بأنَّك رَسولُهُ ﴿أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ﴾: حجةٌ على صدقِكَ، والأوَّلُ استكبارٌ والثَّاني جحودٌ أنَّ ما أتاهم آياتُ الله استهانةً به وعنادًا.

﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ مِنْ الأُمَمِ الماضِيَةِ ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ فقالوا: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنَّا لَكُمْ دَارًا﴾ [النساء: ١٥٣] ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة: ١١٢].

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٩)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾: قلوبٌ هؤلاءِ ومن قبلهم في العمى والعناد. وقرئ بتشديد الشين<sup>(١)</sup>.

﴿قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾؛ أي: يطلبون اليقين، أو: يؤقنون الحقائق لا يعترهم شبهة ولا عناد، وفيه إشارة إلى أنهم ما قالوا ذلك لخفاء في الآيات، أو لطلب مزيد يقين، وإنما قالوه عتوا وعنادا.

(١١٩) - ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾: مُلْتَبِسًا مُؤَيَّدًا به ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ فلا عليك إن أَصْرُوا وكابَرُوا ﴿وَلَا تُشْغَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ ما لَهُمْ لم يؤمنوا بعد أن بَلَّغْتُ؟ وقرأ نافعٌ ويعقوبُ: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾<sup>(٢)</sup> على أَنَّهُ نَهَى لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عن السُّؤالِ عن حالِ أَوْيِهِ، أو تعظيمٍ لعقوبةِ الكفار؛ كَأَنَّهَا لَفْظَاعِيهَا لَا يَقْدِرُ [المسؤول]<sup>(٣)</sup> أن يُخْبِرَ عنها، أو السَّامِعُ لَا يَصْبِرُ على استماعِ خَبَرِها، فَنَهَاها عن السُّؤالِ. و«الجحيمُ»: المتأججُ من النَّارِ.

(١٢٠) - ﴿وَلَنْ رَضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ﴾ مبالغةٌ في إقناطِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عن إسلامِهِم، فَإِنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَرْضَوْا عَنْهُ حَتَّى يَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ فَكَيْفَ يَتَّبِعُونَ مِلَّتَهُ؟

(١) نسبت لأبي حنيفة وابن أبي إسحاق. انظر: «شواذ القراءات» للكرمانى (ص: ٧٣)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٠٣)، و«البحر المحيط» (١/ ٤١٩)، ورد ذلك القراء في «معاني القرآن» (١/ ٧٥) لأنه كما قال: لا يستقيم دخول تاءين زائدتين في (تَقَاعَلَتْ) ولا في أشباهها، وإنما يجوز الإدغام إذا قلت في الاستقبال: تشابه، عن قليل، فتدغم التاء الثانية عند الشين. ونقل نحو هذا ابن عطية عن أبي عمرو الداني.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٩)، و«التيسير» (ص: ٧٦)، و«النشر» (٢/ ٢٢١).

(٣) ما بين معكوفتين من «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٢٦٢)، وقد أوردها على أنها من المتن.

ولعلهم قالوا مثل ذلك فحكى الله عنهم، ولذلك قال: ﴿قُلْ﴾ تعليمًا للجواب:  
﴿إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾؛ أي: هُدَى اللَّهِ الَّذِي هُوَ الْإِسْلَامُ هُوَ الْهُدَى إِلَى الْحَقِّ لَا  
مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ.

﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ﴾: آراءهم الزَّائِغَةُ - و«المَلَّةُ»: مَا شَرَعَهُ اللَّهُ لِعِبَادِهِ عَلَى  
لِسَانِ أَنْبِيَائِهِ، من «أَمَلْتُ الْكِتَابَ»: إِذَا أَمَلَيْتَهُ. و«الهُوَى»: رَأْيٌ يَتَّبِعُ الشَّهْوَةَ - ﴿يَعْدُ  
الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾؛ أي: مِنَ الْوَحْيِ، أَوِ الدِّينِ الْمَعْلُومِ صَحَّتُهُ ﴿مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا  
نَصِيرٍ﴾ يَدْفَعُ عَنْكَ عِقَابَهُ، وَهُوَ جَوَابُ «لَنْ».

(١٢١) - ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ﴾ يُرِيدُ: مُؤْمِنِي أَهْلِ الْكِتَابِ ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ  
تِلَاوَتِهِ﴾ بِمِرَاعَةِ اللَّفْظِ عَنِ التَّحْرِيفِ، وَالتَّدْبِيرِ فِي مَعْنَاهُ، وَالْعَمَلِ بِمَقْتَضَاهُ، وَهُوَ حَالُ  
مَقْدَرَةٍ<sup>(١)</sup>، وَالْخَبَرُ مَا بَعْدَهُ، أَوْ خَبَرٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَوْصُولِ مُؤْمِنُو أَهْلِ الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup>.  
﴿أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾: بِكِتَابِهِمْ دُونَ الْمُحَرِّفِينَ ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ﴾ بِالتَّحْرِيفِ وَالْكُفْرِ  
بِمَا يَصَدِّقُهُ<sup>(٣)</sup> ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ حَيْثُ اشْتَرَوْا الْكُفَرَ بِالْإِيمَانِ.

(١) قوله: «وهو حال»؛ أي: من أحد مفعولي ﴿آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ﴾ أو منهما «مقدرة»؛ أي: لأنهم وقت  
الإيتاء لم يكونوا تالين، ولا كان الكتاب متلوا لهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٩٩).  
قلت: والحال المقدر: هي التي لا تقارن الفعل في الوقوع؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ جُنُودُ الْجِبَالِ يُؤْتَا﴾،  
وكقولك: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَفَرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا)؛ لِأَنَّ الْجِبَلَ لَا يَكُونُ بَيْتًا فِي حَالِ النَّحْتِ، وَكَذَلِكَ:  
(صَائِدًا بِهِ غَدًا)؛ أي: مُقَدَّرًا بِهِ الصَّيْدَ غَدًا، وَكَذَا كُلُّ حَالٍ مُقَدَّرٌ.

(٢) قوله: «على أن المراد بالموصل مؤمنو أهل الكتاب» ذكره مع أنه قدّمه آنفًا؛ ليتبين به أن كون  
﴿يَتْلُونَهُ﴾ حَالًا أَوْ خَبَرًا مُبْنًى عَلَيْهِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٩٩).

(٣) قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ﴾ بِالتَّحْرِيفِ؛ أي: بِسَبِيهِ «والكفر»؛ يَعْنِي: أَوْ بِسَبَبِ الْكُفْرِ «بما يصدق»؛ أي:  
الكتاب، وَفَسَّرَ ضَمِيرُ ﴿بِهِ﴾ بِالتَّحْرِيفِ وَبِمَا بَعْدَهُ، وَفَسَّرَهُ غَيْرُهُ بِالْكِتَابِ، أَوِ الرِّسُولِ، أَوِ اللَّهِ، أَوْ  
الْهُدَى، وَالْكُلُّ صَحِيحٌ، لَكِنِ الْبَاءُ عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لِلتَّعْدِيَةِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٩٩).

(١٢٢ - ١٢٣) - ﴿يَبْنَیْ لِإِسْرَءِیْلَ أَذْکُرُوا نِعْمَتَیَ الَّتِیْ أَنْعَمْتُ عَلَیْکُمْ وَأَنِّیْ فَضَّلْتُکُمْ عَلَى الْعَالَمِیْنَ ۝١٢٢﴾ وَأَتَّقُوا یَوْمًا لَا تَجْزِیْ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَیْئًا وَلَا یُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ وَلَا هُمْ یُنصَرُونَ ﴿لَمَّا صَدَّرَ قِصَّتَهُمْ بِالْأَمْرِ بِذِکْرِ النِّعَمِ وَالْقِیَامِ بِحُقُوقِهَا وَالْحَذَرِ عَنْ إِضَاعَتِهَا وَالْخَوْفِ مِنَ السَّاعَةِ وَأَهْوَالِهَا = کَرَّرَ ذَلِكَ وَخَتَمَ بِهِ الْکَلَامَ مَعَهُمْ مُبَالَغَةً فِی النُّصْحِ، وَإِذْنَا بَأَنَّهُ فَذَلِکَ الْقِصَّةُ وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْقِصَّةِ.

(١٢٤) - ﴿وَإِذِ ابْتَلَّیْ إِبْرَہِمَ رَبُّہٗ بِکَلِمَٰتٍ ۖ کَلَّفَہٗ بِأَوَامِرَ وَنَوَہِ، وَ«الابْتِلَاءُ» فِی الْأَصْلِ: التَّکْلِیفُ بِالْأَمْرِ الشَّاقِّ، مِنَ الْبَلَاءِ، لَکِنَّہٗ لَمَّا اسْتَلْزَمَ الْاِخْتِبَارَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ یَجْهَلُ الْعَوَاقِبَ ظَنَّ تَرَادُفُہُمَا، وَالضَّمِیْرُ لـ ﴿إِبْرَہِمَ﴾، وَحَسُنَ لَتَقْدُمِهِ لَفْظًا وَإِنْ تَأَخَّرَ رَتَبَةً لِأَنَّ الشَّرْطَ أَحَدُ التَّقْدِمِیْنَ.

والکلمات قد تُطْلَقُ عَلَى الْمَعَانِی، وَلِذَلِكَ فُسِّرَتْ بِالْخِصَالِ الثَّلَاثِیْنَ الْمَحْمُودَةِ الْمَذْكُورَةِ فِی قَوْلِهِ: ﴿التَّحِیُّوْبُ الْعَکِیْدُوْبُ﴾ [التوبة: ١١٢] وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِیْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٥] إِلَى آخِرِ الْآیَتِیْنِ، وَقَوْلِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أُولَٰئِکَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠] کَمَا فُسِّرَتْ بِهَا فِی قَوْلِهِ: ﴿فَلَقَّیْ عَادَمٌ مِنْ رَبِّہٖ کَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]، وَبِالْعَشْرِ الَّتِیْ هِیَ مِنْ سُنَّتِهِ<sup>(١)</sup>، وَبِمَنَاسِلِ الْحَجِّ، وَبِالْکَوَکِبِ وَالْقَمَرِیْنِ وَذَبِیحِ الْوَلَدِ وَالنَّارِ وَالْهَجْرَةِ، عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى عَامَلَهُ بِهَا مَعَامَلَةً الْمَخْتَبَرِ بِهِنَّ وَبِمَا تَضَمَّنَتْهُ الْآیَاتُ الَّتِیْ بَعْدَهَا.

(١) قَوْلُهُ: «وَبِالْعَشْرِ الَّتِیْ هِیَ مِنْ سُنَّتِهِ» عَطَفَ عَلَى «بِالْخِصَالِ الثَّلَاثِیْنَ»، وَهَذِهِ الْعَشْرُ خَمْسٌ مِنْهَا فِی الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ: الْمَضْمُضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَالسَّوَالُکُ، وَقِصُّ الشَّارِبِ، وَفَرَقُ الرَّأْسِ. وَخَمْسٌ فِی الْبَدَنِ: الْخِتَانُ، وَحَلَقُ الْعَانَةِ، وَالِاسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ، وَتَنْفُ الْإِنْطِ، وَتَقْلِیمُ الْأَظْفَارِ. انْظُرْ:

وَقُرِيَ: «إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ» <sup>(١)</sup> على أَنَّهُ دَعَا رَبَّهُ بكلماتٍ، مثل: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُنْجِي  
الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] ﴿أَجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥] ليرى: هل يجيبه؟  
وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿إِبْرَاهَامَ﴾ <sup>(٢)</sup>.

﴿فَأَنْتُمْهُمْ﴾: فإذْهَبْنِ كَمَلًا وقَامَ بِهِنَّ حَقَّ الْقِيَامِ؛ كقوله: ﴿وَأَبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾  
[النجم: ٣٧]، وفي القراءة الأخيرة الضَّمِيرُ لـ «رَبَّهُ»؛ أي: أعطاه جميع ما دَعَاهُ.

﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ استئنافٌ إنْ أَضْمَرْتَ نَاصِبَ ﴿إِذْ﴾؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: فَمَاذَا  
قَالَ لَهُ رَبُّهُ حِينَ أَنْتُمْهُمْ؟ فَأُجِيبَ بِذَلِكَ، أَوْ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿أَبْتَأْ﴾؛ فتكونُ الكلماتُ ما  
ذَكَرَهُ: من الإمامة، وتطهير البيت، ورفعِ قواعده، والإسلام، وإنْ نصبته بـ ﴿قَالَ﴾  
فالمجموعُ جملةٌ معطوفةٌ على ما قبلها.

و«جَاعِلٌ» مِنْ «جَعَلَ» الَّذِي لَهُ مَفْعُولَانِ.

و«الإمام»: اسْمٌ مَنْ يُؤْتَمُّ بِهِ، وَإِمَامَتُهُ عَامَّةٌ مُؤَبَّدَةٌ؛ إِذْ لَمْ يُبْعَثْ بَعْدَهُ نَبِيٌّ إِلَّا كَانَ  
مِنْ ذُرِّيَّتِهِ مَأْمُورًا بِاتِّبَاعِهِ.

﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ عطفٌ على الكافِ؛ أي: وبعضُ ذُرِّيَّتِي؛ كما تقولُ: «وزيدًا»  
في جوابٍ: «سأكرمُكَ».

و«الذُّرِّيَّةُ»: نَسْلُ الرَّجُلِ، فُعْلِيَّةٌ، أَوْ فُعُولَةٌ قَلْبَتْ رَأُوْهَا الثَّلَاثَةُ يَاءٌ <sup>(٣)</sup> كما في

(١) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٤٩١) عن أبي حنيفة، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)  
عن أبي الشعثاء، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٧٤) عنهما، و«الكشاف» (١/ ٣٤١) عن ابن  
عباس وأبي حنيفة.

(٢) هي قراءة ابن عامر بخلف عن ابن ذكوان. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٩ - ١٧٠)، و«التيسير»  
(ص: ٧٦).

(٣) يعني: أن (ذُرِّيَّةً) أصلها ذُرْوَرَةٌ على وزن فُعُولَةٍ ولكن التضعيف لما كثر أبدلت الراء الأخيرة ياءً =

«تَقْضَيْتَ»<sup>(١)</sup>، من «الذَّرَّ» بمعنى: التَّفْرِيقُ، أو فُعُولَةٌ أو فُعِيلَةٌ قُلِبَتْ هَمْزُهَا، من «الذَّرءِ» بمعنى: الخلق.

وَقُرِئَ: «ذَرَّيْتِي» بالكسْرِ، وهي لغة<sup>(٢)</sup>.

﴿قَالَ لَا يَأْتَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ إجابةً إلى مُلْتَمِسِهِ، وَتَنْبِيهٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ ذَرَّتِهِ ظَلَمَةٌ، وَأَنَّهُمْ لَا يَنَالُونَ الْإِمَامَةَ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ مِنَ اللَّهِ وَعَهْدٌ وَالظَّالِمُ لَا يَصْلُحُ لَهَا، وَإِنَّمَا يَنَالُهَا الْبِرَّةُ الْأَتْقِيَاءُ مِنْهُمْ.

وفيه دليلٌ على عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْكِبَائِرِ قَبْلَ الْبَعْثَةِ، وَأَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ.

وَقُرِئَ: «الظَّالِمُونَ»<sup>(٣)</sup> والمعنى واحد؛ إذ كُلُّ مَا نَالَكَ فَقَدْ نَلَيْتَهُ.

(١٢٥) - ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ﴾؛ أَي: الْكَعْبَةَ، غَلَبَ عَلَيْهَا كـ «النَّجْمِ» عَلَى الثُّرَيَّا ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾: مَرَجِعًا يُثَوِّبُ إِلَيْهِ أَعْيَانُ الزَّوَارِ أَوْ أَمْثَالُهُمْ، أَوْ: مَوْضِعٌ ثَوَابٍ يُثَابُونَ بِحُجَّتِهِ وَاعْتِمَارِهِ. وَقُرِئَ: «مَثَابَاتٍ»<sup>(٤)</sup> لِأَنَّهُ مَثَابَةٌ كُلِّ أَحَدٍ.

﴿وَأَمَّا﴾: وَمَوْضِعٌ أَمِنٍ لَا يُتَعَرَّضُ لِأَهْلِهِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿حَرَمَاءَ آمِنًا وَيُنْخَفُّ النَّاسُ مِنْ

= فصارت: ذُرْوِيَّةٌ، ثُمَّ أَذْغَمَتِ الْوَاوُ فِي الْيَاءِ فَصَارَتْ ذُرِّيَّةً. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٤٠٠)، وقال الزجاج: والقول الأول أقيس وأجود عند النحويين.

(١) «كما في تقضيت»؛ أَي: فِي كَوْنِ الْيَاءِ مُنْقَلِبَةً عَنْ غَيْرِهَا؛ إِذِ الْأَصْلُ فِي يَاءٍ (تَقْضَيْتَ) ضَاؤٌ؛ أَي: تَقْضَضْتُ، فَلَمَّا كَثُرَتِ الضَّادَاتُ أُبْدِلَتْ إِحْدَاهُنَّ يَاءً. انظر: «الصحاح» (مادة: قضي).

(٢) نسبت لزيد بن ثابت رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«المُحْتَسَبُ» (١/ ١٥٦).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن طلحة والأعمش.

حَوْلِهِمْ ﴿[العنكبوت: ٦٧]، أو: يَأْمَنُ حَاجُّهُ مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحَجَّ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ، أو: لَا يُوَازِئُ الْجَانِي الْمَلْتَجِيءُ إِلَيْهِ حَتَّى يَخْرُجَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ.

﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ، أَوْ عَطْفٌ عَلَى الْمَقْدَرِ عَامِلًا لـ ﴿إِذْ﴾، أَوْ اعْتِرَاضٌ مَعْطُوفٌ عَلَى مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: تُوبُوا إِلَيْهِ وَاتَّخِذُوا، عَلَى أَنَّ الْخُطَابَ لِأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ أَمْرٌ اسْتِحْبَابٌ.

وَمَقَامُ إِبْرَاهِيمَ: الْحَجَرُ الَّذِي فِيهِ أَثَرُ قَدَمِهِ، أَوْ الْمَوْضِعُ الَّذِي كَانَ فِيهِ <sup>(١)</sup> حِينَ قَامَ عَلَيْهِ وَدَعَا النَّاسَ إِلَى الْحَجِّ، أَوْ رَفَعَ بِنَاءَ الْبَيْتِ، وَهُوَ مَوْضِعُهُ الْيَوْمَ.

رُويَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذَ بِيَدِ عُمَرَ فَقَالَ: «هَذَا مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ» فَقَالَ عُمَرُ: أَفَلَا نَتَّخِذُهُ مُصَلًّى؟ فَقَالَ: «لَمْ أُمَرَ بِذَلِكَ»، فَلَمْ تَغِبِ الشَّمْسُ حَتَّى نَزَلَتْ <sup>(٢)</sup>.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ <sup>(٣)</sup> الْأَمْرُ بِرُكْعَتَيِ الطَّوَافِ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ عَمَدَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّى خَلْفَهُ رُكْعَتَيْنِ وَقَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ <sup>(٤)</sup>.

وَلِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وَجوبِهِمَا قَوْلَانِ <sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «الذي كان فيه»؛ أي: الحجر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٠٤).

(٢) رواه أبو نعيم «الحلية» (٣/ ٣٠٢)، ورواه ابن ماجه (١٠٠٩)، والطبري في «تفسيره» (٢/ ٥٢٢)، إلى قوله: (أفلا نتخذ مصلى). وروى البخاري (٤٠٢) عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى، فَنَزَلَتْ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]... الحديث.

(٣) «به»؛ أي: بقوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٠٤).

(٤) هذه قطعة من حديث جابر الطويل في صفة الحج رواه مسلم (١٢١٨)، وفيه: أَنَّهُ قَرَأَ الْآيَةَ لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الطَّوَافِ ثُمَّ صَلَّى.

(٥) وأصحُّهما أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، بَلْ مَدْنُوبٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٠٤).

وقيل: مقام إبراهيم: الحرم كله.

وقيل: مواقف الحج، واتخاذها مصلًى: أن يدعى فيها ويقترب إلى الله تعالى.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ بلفظ الماضي عطفاً على ﴿جَعَلْنَا﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: واتخذ الناس مقامه الموسوم به - يعني: الكعبة - قبله يصلون إليها.

﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾: أمرناهما ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي﴾: بأن طهرا، ويجوز أن تكون مفسرة؛ لتضمن العهد معنى القول، يريد: طهراه من الأوثان والأنجاس وما لا يليق به، أو: أخلاصاه ﴿لِلطَّائِفِينَ﴾ حوله ﴿وَالْعَاكِفِينَ﴾: المقيمين عنده أو المعتكفين فيه ﴿وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾؛ أي: المصلين، جمع «راكع» و«ساجد».

(١٢٦) - ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا﴾ يريد: البلد أو المكان ﴿بَلَدًا آمِنًا﴾: ذا أمن؛ كقوله: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، أو: آمناً أهله؛ كقولك: ليل نائماً.

﴿وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّرَاثِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ أبدل ﴿مَنْ آمَنَ﴾ من ﴿أَهْلَهُ﴾ بدل البعض للتخصيص.

﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾ عطف على ﴿مَنْ آمَنَ﴾ والمعنى: وأرزق من كفر، قاس إبراهيم الرزق على الإمامة، فنبه سبحانه على أن الرزق رحمة دنيوية تعم المؤمن والكافر بخلاف الإمامة والتقدم في الدين.

أو مبتدأ تضمن معنى الشرط ﴿فَأَمَّتْهُ قَلِيلًا﴾ خبره، والكفر وإن لم يكن سبب التمتع لكنه سبب التقليل بأن يجعله مقصوفاً بحظوظ الدنيا غير متوسل به إلى نيل الثواب ولذلك عطف عليه ﴿ثُمَّ أَصْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾؛ أي: ألزه إليه لزم المضطر؛ لكفره وتضييعه ما متعته به من النعم.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٠)، و«التيسير» (ص: ٧٦).



و﴿قَلِيلًا﴾ نصبٌ على المصدرِ أو الظرفِ.  
 وقرئ بلفظ الأمرِ فيهما على أنه من دعاء إبراهيم وفي ﴿قَالَ﴾ ضميره.  
 وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾<sup>(١)</sup> من «أمتع». وقرئ: «فَنَمَتُّهُ قَلِيلًا ثُمَّ نَضَظَرُهُ»<sup>(٢)</sup>.  
 و: «إِضْطَرُّهُ» بكسرِ الهمزة<sup>(٣)</sup> على لغةٍ من يكسرُ حروفَ المضارعةِ.  
 و: «أَطَرُّهُ» بإدغامِ الضادِ<sup>(٤)</sup>، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ حروفَ «ضَمَّ شَفَرٌ» يُدْغَمُ فيها ما يجاوزها دونَ العكسِ<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٠)، و«التيسير» (ص: ٧٦).  
 (٢) نسبت لأبي رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/٧٨)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/٧٧)، و«تفسير الثعلبي» (٤/١٠٦)، و«الكشاف» (١/٣٤٩)، و«المحرر الوجيز» (١/٢٠٩)، و«البحر المحيط» (٢/٥١٣).  
 (٣) نسبت لبيحي بن وثاب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«معاني القرآن» للفراء (١/٧٨)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/٧٧)، و«الكشاف» (١/٣٤٩)، و«المحرر الوجيز» (١/٢٠٩)، و«البحر المحيط» (٢/٥١٣). والقراءة عندهم - عدا «الكشاف» - هكذا: «فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ إِضْطَرُّهُ».  
 (٤) نسبت لابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/٧٧)، و«المحتسب» لابن جني (١/١٠٦)، و«الكشاف» (١/٣٤٩)، و«المحرر الوجيز» (١/٢٠٩)، و«البحر المحيط» (٢/٥١٣).  
 (٥) كذا قال متابعًا للزمخشري في «الكشاف» (١/٣٤٩)، وتعقب بأن هذه الحروف قد أدغمت في غيرها، فادغم أبو عمرو الرائ في اللام في ﴿تَفَرَّلَكَ﴾ [البقرة: ٥٨]، والضاد في الشين في ﴿يَعِصْ شَانِيَهُمْ﴾ [النور: ٦٢]، والشين في السين في ﴿الْعَرَّيْسِيْلَا﴾ [الإسراء: ٤٢] والكسائي الفاء في الباء في ﴿تَخَيِّفَ بِهِمْ﴾ [سبا: ٩]، ونقل سيبويه عن العرب أنهم قالوا: مضطجع ومطجع، إلا أن عدم الإدغام أكثر. هذا كلام الآلوسي في الرد على الزمخشري، وهو مختصر من كلام أبي حيان، وقد نبه أبو حيان =

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ المخصوصُ بالذِّمِّ محذوفٌ، وهو العذابُ.

(١٢٧) - ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ حكايةُ حالٍ ماضيةٍ، والقواعدُ: جمعُ «قاعدةٍ» وهي الأساسُ، صفةٌ غالبَةٌ من «القُعودِ» بمعنى: الثَّباتِ، ولعلَّه مجازٌ من المقابلِ للقيام، ومنه: «قَعَدَكَ اللهُ»<sup>(١)</sup>.

ورفعُها: البناءُ عليها، فإنَّه ينقلُها عن هيئة الانخفاضِ إلى هيئة الارتفاعِ. ويَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا: سَافَاتُ البناءِ، فَإِنَّ كُلَّ سَافٍ قَاعِدَةٌ مَا يُوضَعُ فَوْقَهُ، وَبَرَفْعِهَا: بِنَاؤُهَا.

وقيلَ: المرادُ: رفعُ مكانتهِ وإظهارُ شرفه بتعظيمه ودعاءِ النَّاسِ إلى حجِّه. وفي إِبْهَامِ القَوَاعِدِ وَتَبْيِينِهَا تَفْخِيمٌ لِشَأْنِهَا. ﴿وَاسْمِعِىلَ﴾ كَانَ يَنَاوِلُهُ الْحِجَارَةَ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الْبِنَاءِ عَظِيفٌ عَلَيْهِ.

وقيلَ: كَانَا يَبْنِيَانِ فِي طَرَفَيْنِ أَوْ عَلَى التَّنَاقُوبِ.

= بأنه إنما تعرض لإدغام هذه الحروف فيما يجاورها، تنبيهًا على أن ذلك ليس بإجماع كما قد يتوهم من كلام الزمخشري، إذ إطلاقه يدل على المنع ألبتة. انظر: «البحر المحيط» (٢/٥١٨)، و«روح المعاني» (٢/٤٤٢). وانظر: «الكتاب» (٤/٤٧٠).

(١) قوله: «قَعَدَكَ اللهُ»؛ قال الزمخشري في «الكشاف» (١/٣٥٠): أي: أسأل الله أن يُعِيدَكَ. وقال الشهاب الخفاجي في «الحاشية»: (قعدك الله) دعاء؛ لأنَّه بمعنى: أدامك الله وثبتك، وهو دعاء استعملته العرب في القسم، وهو مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق، لا مفعول به وإن ذهب إليه بعض النحاة، وقول الزمخشري: «سألتُ الله أن يُعِيدَكَ» يُشعر به، لكنَّه صرح بخلافه في «المفصل»، وهو بفتح القاف، ورُوي كسرًا عن المازني وأنكره الأزهري، ويقال: قعيدك الله، وهما مثل: «عمرَكَ اللهُ» بنصب «الله»، والجلالةُ بعدهما واجبةُ النصب: إمَّا على المفعولية، أو البدلية.

﴿رَبَّنَا اقْبَلْ مَنَّا﴾؛ أي: يقولان: ﴿رَبَّنَا﴾، وقد قرئ به <sup>(١)</sup>، والجملة حالٌ منهما.

﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ﴾ لدُعائنا ﴿الْعَلِيمُ﴾ بِنِيتنا.

(١٢٨) - ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ﴾: مخلصين لك، من «أسلم وجهه»، أو: مُستسلمين، من «أسلم»: إذا استسلم وانقاد، والمراد: طلبُ الزيادة في الإخلاص والإذعان، أو الثبات عليه.

وقرئ: «مُسْلِمِينَ» <sup>(٢)</sup> على أن المراد أنفسهما وهاجر، أو أن التثنية من مراتب الجمع.

﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾؛ أي: واجعل بعض ذُرِّيَّتِنَا، وإنما خصَّ الذُرِّيَّةَ بالدُّعاء لأنهم أحقُّ بالشفقة، ولأنَّهم إذا صلَّحوا صلَّح بهم الأتباع، وخصَّ بعضهم لِمَا أعلما أن في ذُرِّيَّتِهما ظلمة، وعلمًا أن <sup>(٣)</sup> الحكمة الإلهية لا تقتضي الاتفاق على الإخلاص والإقبال الكلِّي على الله، فإنه ممَّا يشوُّش المعاش، ولذلك قيل: لولا الحمقى لخربت الدنيا.

وقيل: أراد بالأمَّة: أمَّة محمدٍ عليه السَّلام.

ويجوز أن تكون ﴿مِنْ﴾ للتبيين؛ كقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾ [النور: ٥٥] قُدِّم على المبيِّن، وفُصِّل به بين العاطف والمعطوف؛ كما في قوله: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنْ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢].

﴿وَأَرِنَا﴾ مِنْ «رَأَى» بمعنى: أبصر أو عَرَفَ، ولذلك لم يتجاوز مفعولين.

(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«الكشاف» (٣٥٠/١).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن الحسن وعوف الأعرابي.

(٣) في نسخة الطبلاوي: «وأن» بدل: «وعلمنا أن».

﴿مَنَاسِكَآ﴾: متعبداتنا في الحج، أو: مذايحننا، و«النُّسْكُ» في الأصل: غاية العبادة، وشاع في الحج لما فيه من الكلفة والبُعد عن العادة.

وقرأ ابن كثير والسُّوسيُّ عن أبي عمرو ويعقوب: ﴿أَرْنَا﴾<sup>(١)</sup> قياساً على «فَخِذْ» من «فَخِذْ»، وفيه إجحافٌ لأنَّ الكسرة منقولة عن الهمزة الساقطة دليلٌ عليها، وقرأ الدوريُّ عن أبي عمرو بالاختلاس.

﴿وَتُبَّ عَلَيْنَا﴾ استتابةٌ لذريَّتَيْهما، أو عمّا فرطَ مِنْهُمَا سهواً، ولعلَّهما قالا هضمًا لأنفسِهما وإرشادًا لذريَّتَيْهما ﴿إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ لمن تاب.

(١٢٩) - ﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ﴾: في الأمة المسلمة ﴿رُسُلًا مِّنْهُمْ﴾ ولم يبعث من ذريَّتَيْهما غيرَ محمَّدٍ صلواتُ الله عليهم، فهو المجابُ به دعوتُهما؛ كما قال عليه السَّلام: «أنا دعوةُ أبي إبراهيم، وبُشْرَى عيسى، ورؤيا أمِّي»<sup>(٢)</sup>.

﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِكَ﴾: يقرأ عليهم ويبلغهم ما تُوحي إليه من دلائل التَّوحيد والنُّبوة.

﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾: القرآن ﴿وَالْحِكْمَةَ﴾: ما تكمَّل به نفوسُهم من المعارف والأحكام ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ عن الشُّركِ والمعاصي.

﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ﴾ الذي لا يُقهر ولا يُغلبُ على ما يريدُ ﴿الْحَكِيمُ﴾: المحكِّمُ له.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٠)، و«التيسير» (ص: ٧٦)، و«النشر» (٢/ ٢٢٢).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧١٦٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٤٠٤)، والحاكم في «المستدرک» (٣٥٦٦)، وفيه عندهم: (... ورؤيا أمِّي التي رأت أنَّه خرَّجَ منها نوراً أضاءت له قُصُورُ السَّام).

(١٣٠) - ﴿وَمَنْ يَرْغُبْ عَنْ مِلَّةٍ يَرْهَقْ﴾ استبعاد وإنكار لأن يكون أحد يرغب عن مِلَّتِهِ <sup>(١)</sup> الواضحة الغراء؛ أي: لا يرغب أحد عن مِلَّتِهِ ﴿لَا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾: إِلَّا مَنْ اسْتَمَهَنَهَا وَأَذَلَّهَا وَاسْتَخَفَّ بِهَا، قَالَ الْمَبْرُذُ وَثَعَلَبُ: «سَفِهَ» بِالْكَسْرِ مُتَعَدٌّ وَبِالضَّمِّ لَازِمٌ، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «الْكِبَرُ أَنْ تَسْفِهَ الْحَقَّ وَتَغْمِصَ النَّاسَ» <sup>(٢)</sup>.  
وَقِيلَ: أَصْلُهُ: «سَفِهَ نَفْسَهُ» عَلَى الرَّفْعِ <sup>(٣)</sup>، فَنُصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ، نَحْوُ: غُبِنَ رَأْيُهُ، وَأَلِمَ رَأْسَهُ، وَقَوْلِ جَرِيرٍ

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابٍ عَيْشٍ      أَجَبَ الظَّهَرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ <sup>(٤)</sup>  
أَوْ: سَفِهَ فِي نَفْسِهِ، فَنُصِبَ بِنَزْعِ الْخَافِضِ.

(١) في نسخة الخيالي: «عن الملة».

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٤٦٧)، والحاكم في «المستدرک» (٧٣٦٦). وروى مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه نحوه دون محل الشاهد، ولفظه: «الكبر بطر الحق وغمط الناس». والغمص كالغمط: وهو الاستهانة والاستحقار.

(٣) في نسخة الخيالي: «بالرفع».

(٤) البيت ليس لجرير، بل هو للناطقة الديباني يمدح النعمان بن المنذر، وهو في «ديوانه» (ص: ١١٠)، و«الجميل» للخليل (ص: ١٠٠)، و«الكتاب» (١/١٩٦)، و«معاني القرآن» للفراء (٣/٢٤)، و«المقتضب» (٢/١٧٩)، و«خزانة الأدب» للبغدادی (٩/٣٦٣). وذكر البغدادی أنه يجوز في (الظهر) ثلاثة أوجه: النصب والرفع على الفاعلية، والخفض بإضافة (أجب) إليه.

وقال الطيبي: «واستشهد به (أي: الزمخشري) بأنه نصب (الظهر) بالأجب على التمييز». ثم غمز فيه بقوله: «قيل: يجوز النصب فيه على التشبيه بالمفعول، لا على التمييز، كقولك: الحسن الوجه، وهو الوجه». انظر: «فتوح الغيب» (٣/٩٦).

ورده البغدادی أيضاً بنحو هذا. وتعقب أبو حيان أيضاً استشهاد الزمخشري به، وانظر كلامه في «البحر» (٢/٥٣٧).

والمستثنى <sup>(١)</sup> في محلّ الرّفْع على المختارِ بدَلًا من الضّميرِ في ﴿يَرْغَبُ﴾  
لأنّه في معنى النّفي.

﴿وَلَقَدْ أَصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ حَجَّةٌ وبيانٌ لذلك؛ فإنَّ  
مَنْ كَانَ صفوةَ العبادِ في الدُّنْيَا مشهودًا له بالاستقامة والصّلاح يومَ القيامةِ كَانَ حقيقًا  
بالاتباع لا يَرْغَبُ عنه إِلَّا سَفِيهٌ أَوْ مَتَسَفِّهُ أَذَلَّ نَفْسَهُ بِالْجَهْلِ والإعراضِ عن النّظَرِ.

(١٣١) - ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ظرفٌ لـ ﴿أَصْطَفَيْنَاهُ﴾  
وتعليلٌ له، أَوْ مَنْصُوبٌ باضمارٍ اذْكُرْ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: اذْكُرْ ذَلِكَ الْوَقْتَ لتَعْلَمَ أَنَّهُ الْمُصْطَفَى  
الصّالِحُ والمستحقُّ للإمامةِ والتّقْدُمِ، وَأَنَّهُ نَالَ مَا نَالَ بالمبادرةِ إلى الإذعانِ وإخلاصِ  
السّرِّ حينَ دعاؤه رَبُّهُ وأخطَرِ بَيّالِهِ دلائلهُ المؤدّيةَ إلى المعرفةِ الدّاعيةِ إلى الإسلامِ.  
رُوي: أَنّهَا نَزَلَتْ لَمَّا دَعَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ ابْنِي أَخِيهِ سَلَمَةَ وَمُهَاجِرًا إِلَى  
الإسلامِ، فَأَسْلَمَ سَلَمَةُ وَأَبَى مُهَاجِرٌ <sup>(٢)</sup>.

(١٣٢) - ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ﴾ «التَّوَصَّيَّةُ»: هِيَ التّقدُّمُ إلى الغَيْرِ بفعلٍ فيه  
صِلاحٌ وقُرْبَةٌ، وأصلُّها: الوَضْلُ، يُقَالُ: «وَصَّاهُ»: إِذَا وَصَّلَهُ، و«فَصَّاهُ»: إِذَا فَصَّلَهُ،  
كَأَنَّ الْمُوصِي يَصُلُّ فَعَلَهُ بفعلٍ المُوصَى.

وَالضَّمِيرُ فِي ﴿بِهَا﴾ لِلْمَلَةِ، أَوْ لِقَوْلِهِ: ﴿أَسْلَمْتُ﴾ على تأويلِ الكلمةِ أَوْ  
الجملةِ.

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿وَأَوْصَى﴾ <sup>(٣)</sup>، وَالْأَوَّلُ أَبْلَغُ.

(١) أَي: «مَنْ» فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا لَأَمَنَ سَيِّئُهُ نَفْسَهُ﴾.

(٢) ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣١/٤)، وَالبَغَوِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٥٢/١).

(٣) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٧١)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٧٧).

﴿وَيَعْقُوبُ﴾ عطفٌ على ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾؛ أي: وصَّى هو أيضًا بها بنيّه، وقُرئ بالنَّصبِ<sup>(١)</sup> على أنّه مَمَّنْ وصَّاه إبراهيم.

﴿يَسْبَى﴾ على إضمارِ القولِ عندَ البصريّين، ومتعلّق بـ«وصَّى» عند الكوفيّين لأنّه نوعٌ منه<sup>(٢)</sup>، ونظيره:

رَجُلَانِ مِنْ صَبَّةٍ أَخْبَرَانَا      إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانًا<sup>(٣)</sup>  
بالكسر.

وبنو إبراهيم كانوا أربعة: إسماعيل وإسحاق ومدين ومدان، وقيل: ثمانية، وقيل: أربعة عشر.

وبنو يعقوب اثنا عشر: رؤبين وشمعون ولأوي ويهوذا وبشسوخون<sup>(٤)</sup> وزبولون ودوان ونفتونا<sup>(٥)</sup> وكودا وأوشير وبنيامين ويوسف<sup>(٦)</sup>.

﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ﴾: دينَ الإسلام الذي هو صفوة الأديان؛ لقوله:

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن عمرو بن فائد وطلحة.

(٢) أي: نوع من القول؛ أي: في معنى القول.

(٣) الرجز في «معاني القرآن» للفراء (٣٥٦/١) و(٤١٢/٢) و(٢٤٠/٣)، و«الفاخر» للمفضل بن سلمة (ص: ٨٦)، و«تفسير الطبري» (١٤٣/٢٠).

(٤) في نسخة التفتازاني: «ويسوخود».

(٥) في نسخة التفتازاني: «ودونا ونفتوني»، وفي نسخة الخيالي: «وزبول ودوني وتفتوني».

(٦) اختلفت النسخ والمصادر في هذه الأسماء، وقد اختلف المحشون فيها فبعضهم قيدها وضبطها كما فعل القونوي في «الحاشية» (٢٥٥ / ٤)، ومنهم من نفى إمكان ذلك في جميعها كما قال الشهاب في «الحاشية» (٢٤١ / ٢): منها ما هو معروف، ومنها ما هو غير معروف؛ لأنها ليست بعربية، فلم نقدم على ضبطها من غير نقل.

﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ظاهره النهي عن الموت على خلاف حال الإسلام، والمقصود هو النهي عن أن يكونوا على تلك الحال إذا ماتوا، والأمر بالثبات على الإسلام؛ كقولك: لا تُصَلِّ إِلَّا وَأَنْتَ خَاشِعٌ، وتغيير العبارة للدلالة على أن موتهم لا على الإسلام موتٌ لا خير فيه، وأن من حقه أن لا يحلَّ بهم، ونظيره في الأمر: مُتْ وَأَنْتَ شَهِيدٌ<sup>(١)</sup>.

وروي: أن اليهود قالوا لرسول الله ﷺ: أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ يَعْقُوبَ أَوْصَى بَنِيهِ بِالْيَهُودِيَّةِ يَوْمَ مَاتَ؟ فنزلت:

(١٣٣) - ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿أَمْ﴾ مُنْقَطِعَةٌ، ومعنى الهمزة فيها الإنكار؛ أي: ما كنتم حاضرين إذ حضر يعقوب الموت وقال لبيته ما قال، فلم تدعوا اليهودية عليه؟

أو مُتَّصِلَةٌ بمحذوفٍ تقديره: أكنتم غائبين أم كنتم شهداء؟  
وقيل: الخطاب للمؤمنين، والمعنى: ما شاهدتم ذلك وإنما علمتموه من الوحي.

وقرئ: «حَضَرَ» بالكسر<sup>(٣)</sup>.

(١) وليس مرادك الأمر بالموت، ولكن بالكون على صفة الشهداء إذا مات، وإنما أمرته بالموت اعتداداً منك بميته، وإظهاراً لفضلها على غيرها، وأنها حقيقة بأن يُحَثَّ عليها. انظر: «الكشاف» (١/٣٦١).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/١٤٦)، والواحي في «أسباب النزول» (ص: ٤١).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن أبي السمال. قال ابن خالويه: «هذا أحد ستة أحرف شذت من فَعَلَ يَفْعُلُ». وقد ذكر هذه الأفعال ابن سيده في «المخصص» (٤/٢٧٨)، وهي: حَسِبَ يَحْسِبُ ويَحْسَبُ، وَيَسَّ يَنْسُ وَيَنْسُ، وَيَسَّ يَنْسُ وَيَنْسُ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعَمُ، فَضِلَ يَفْضُلُ، وَحَضِرَ يَحْضُرُ.



﴿إِذْ قَالَ لِيَسِيهِ﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿إِذْ حَضَرَ﴾: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي﴾: أَيَّ شَيْءٍ تَعْبُدُونَهُ؟ أَرَادَ بِهِ تَقْرِيرُهُمْ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالْإِسْلَامِ، وَأَخَذَ مِيثَاقَهُمْ عَلَى الثَّبَاتِ عَلَيْهِمَا، وَ«مَا» يُسْأَلُ بِهِ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ مَا لَمْ يُعْرَفْ، فَإِذَا عُرِفَ خُصَّ الْعُقَلَاءُ بِ«مَنْ» إِذَا سُئِلَ عَنْ تَعْيِينِهِ، وَإِنْ سُئِلَ عَنْ وَصْفِهِ قِيلَ: مَا زَيْدٌ، أَفْقِيهٌ أَمْ طَبِيبٌ؟

﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ ءَابَاؤُكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾: الْمَتَّفَقُ عَلَى وُجُودِهِ وَالْوَهِيَّةِ وَوُجُوبِ عِبَادَتِهِ، وَعَدَّ إِسْمَاعِيلَ مِنْ آبَائِهِ تَغْلِيلاً لِلأَبِ وَالْجَدِّ، أَوْ لِأَنَّهُ كَالأَبِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عُمُّ الرَّجُلِ صِنُّ أَبِيهِ»<sup>(١)</sup>، وَكَمَا قَالَ فِي الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هَذَا بَقِيَّةُ آبَائِي».

وَقُرِئَ: «وَاللَّهُ أَيْبُكَ»<sup>(٢)</sup> عَلَى أَنَّهُ جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ؛ كَمَا قَالَ:

وَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصَوَاتُنَا      بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْنَا<sup>(٣)</sup>  
أَوْ مَفْرَدٌ وَ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ وَحَدَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ.

﴿إِلَهُهَا وَحْدًا﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿إِلَهَ ءَابَاؤِكَ﴾؛ كَقَوْلِهِ: ﴿إِلَٰهًا صَيَّةً﴾<sup>(٤)</sup> نَاصِيَةً كَذِبِيَّةً [العلق: ١٥-١٦] وَفَائِدَتُهُ: التَّصْرِيحُ بِالتَّوْحِيدِ، وَنَفْيُ التَّوَهُّمِ النَّاشِئِ مِنْ تَكَرُّرِ الْمُضَافِ لَتَعْدُّرِ الْعَطْفِ عَلَى الْمَجْرُورِ، وَالتَّأَكِيدُ<sup>(٥)</sup>.

(١) قطعة من حديث رواه مسلم (٩٨٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه البخاري (١٤٦٨) دون هذه القطعة.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن يحيى بن يعمر.

(٣) ذكره دون نسبة: سيبويه في «الكتاب» (١/ ١٩٦)، والمبرد في «المقتضب» (٢/ ١٧٩)، وابن السراج في «الأصول في النحو» (٢/ ٤٢٢)، ونسبه البغدادي في «خزانة الأدب» (٤/ ٤٧٦) لزياد بن واصل السلمي.

(٤) «والتأكيُدُ» عطف على «التصريح».

أو نصبٌ على الاختصاصِ.

﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ حالٌ من فاعلِ ﴿نَعْبُدُ﴾، أو مفعوله، أو منهما، ويحتملُ أن يكونَ اعتراضًا.

(١٣٤) - ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ يعني: إبراهيمَ ويعقوبَ وبَنِيهِمَا، و«الْأُمَّةُ» في الأصلِ: المقصودُ، وسُمِّيَ بها الجماعةُ لِأَنَّ الْفِرْقَ تَوَمَّهَا.

﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ لكلٍّ أجرُ عمله، والمعنى: أَنَّ انْتِسَابَكُمْ إِلَيْهِمْ لَا يُوجِبُ انْتِفَاعَكُمْ بِأَعْمَالِهِمْ، وَإِنَّمَا تَنْتَفِعُونَ بِمُوَافَقَتِهِمْ وَاتِّبَاعِهِمْ؛ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَأْتِينِي النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ وَتَأْتُونِي بِأَنْسَابِكُمْ»<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَا تَسْتَلُونَنَا عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: وَلَا تُؤَاخِذُونَنَا بِسَيِّئَاتِهِمْ كَمَا لَا تُثَابُونَ بِحَسَنَاتِهِمْ.

(١٣٥) - ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ الضَّمِيرُ الغائبُ لِأَهْلِ الْكِتَابِ، و﴿أَوْ﴾ لِلتَّنْوِيعِ، والمعنى: مَقَالَتُهُمْ أَحَدُ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، قَالَتِ الْيَهُودُ: كُونُوا هُودًا، وَقَالَتِ النَّصَارَى: كُونُوا نَصَارَى.

﴿تَهْتَدُوا﴾ جوابُ الأمرِ.

﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾؛ أي: بَلْ نَكُونُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ؛ أي: أَهْلَ مِلَّتِهِ، أَوْ: بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ.

(١) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٩١): غريب جدًا. وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٢): لم أجده. وقال المناوي في «الفتح السماوي» (١/ ١٨٥): قال الولي العراقي: لم أفق عليه.

وقد روى نحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٦٧٥)، وأبو يعلى في «مسند» (١٥٧٩) من مرسل الحكم بن مينا، وفيه عبد الله بن معاوية، وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه غير واحد. انظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٧٧).

وَقُرِئَتْ بِالرَّفْعِ<sup>(١)</sup>؛ أي: مَلَّتُهُ مِلَّتُنَا، أو عَكُسُهُ، أو: نَحْنُ مَلَّتُهُ، بمعنى: نَحْنُ أَهْلُ مَلَّتِهِ.

﴿حَنِيفًا﴾: مائلًا عن الباطل إلى الحق، حالٌّ من المضافِ أو المضافِ إليه؛ كقوله: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧].

﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ تعريضٌ بأهلِ الكتابِ وغيرهم؛ فَإِنَّهُمْ يَدْعُونَ أَتْبَاعَهُ وَهُمْ مُشْرِكُونَ.

(١٣٦) - ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ الخطابُ للمؤمنين؛ لقوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧].

﴿وَمَا أَنزَلْنَا إِلَيْنَا﴾: القرآن، قُدِّمَ ذكرُهُ لَأَنَّهُ أَوَّلُ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْنَا، أو سَبَبُ لِلإِيمَانِ بِغَيْرِهِ.

﴿وَمَا أَنزَلْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ﴾: الصُّحُفِ، وهي وَإِنْ نَزَلَتْ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ لَكِنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا مُتَعَبِّدِينَ بِتَفْصِيلِهَا دَاخِلِينَ تَحْتَ أَحْكَامِهَا فَهِيَ أَيْضًا مُنْزَلَةٌ إِلَيْهِمْ كَمَا أَنَّ الْقُرْآنَ مُنْزَلٌ إِلَيْنَا.

و«الْأَسْبَاطُ»: جَمْعُ سِبْطٍ، وهو الحافِذُ، يَرِيدُ بِهِ حَفْدَةُ يَعْقُوبَ، أو أَبْنَاءَهُ وَذُرَارِيَّتَهُمْ، فَإِنَّهُمْ حَفْدَةُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ.

﴿وَمَا أَوْقَىٰ مُوسَىٰ وَعِيسَى﴾: التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ، أَفْرَدَهُمَا بِالذِّكْرِ بِحُكْمِ أَبْلَغٍ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ أَمْرَهُمَا بِالْإِضَافَةِ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَعِيسَى مُغَايِرٌ لِّمَا سَبَقَ، وَالتَّرَاوُعُ وَقَعَ فِيهِمَا.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن الأعرج وابن جندب.

(٢) قوله: «بحكم أبلغ»؛ أي: وهو الإيتاء؛ لَأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنَ الْإِنْزَالِ؛ لَكُونَهُ مَقْصُودًا مِنْهُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤١٧/١).

﴿وَمَا أَوْفَىٰ أَتَيْتُوكَ﴾ جملة المذكورين منهم وغير المذكورين.

﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾: مُتْرَلَا عَلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ.

﴿لَا تُفَرِّقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ كاليهود؛ فَنُؤْمِنَ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرَ بِبَعْضٍ، و﴿أَحَدٍ﴾ لَوْ قَوْعِهِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ عَامٌّ، فَسَاغَ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ ﴿بَيْنَ﴾.

﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾؛ أَي: اللَّهُ ﴿مُسْلِمُونَ﴾: مَذْعَنُونَ مَخْلُصُونَ.

(١٣٧) - ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا﴾ من بابِ التَّعْجِيزِ وَالتَّبْكِيتِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿فَأَتُوا سُورَةَ مِنْ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] إِذْ لَا مِثْلَ لِمَا آمَنَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ وَلَا دِينَ كَدِينِ الْإِسْلَامِ.

وَقِيلَ: الْبَاءُ لِلآلَةِ دُونَ التَّعْدِيدِ، وَالْمَعْنَى: إِنْ تَحَرَّوْا الْإِيمَانَ بِطَرِيقٍ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ مِثْلَ طَرِيقِكُمْ، فَإِنَّ وَحْدَةَ الْمَقْصِدِ لَا تَأْبَى تَعَدُّدَ الطَّرِيقِ، أَوْ مَزِيدَةً لِلتَّأْكِيدِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿جَزَاءً سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]، وَالْمَعْنَى: فَإِنْ آمَنُوا بِاللَّهِ إِيمَانًا مِثْلَ إِيمَانِكُمْ بِهِ، أَوْ الْمِثْلُ مُقَحَّمٌ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾ [الأحقاف: ١٠]؛ أَي: عَلَيْهِ، وَيَشْهَدُ لَهُ قِرَاءَةٌ مِّنْ قَرَأَ: «بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ» أَوْ: «بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾؛ أَي: إِنْ أَعْرَضُوا عَنِ الْإِيمَانِ أَوْ عَمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ فَمَا هُمْ إِلَّا فِي شِقَاقِ الْحَقِّ، وَهُوَ الْمَنَاوَأَةُ وَالْمُخَالَفَةُ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَخَالِفِينَ فِي شِقٍّ غَيْرِ شِقِّ الْآخَرِ.

﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ تَسْلِيَةٌ وَتَسْكِينٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَوَعْدٌ لَهُمْ بِالْحِفْظِ وَالنَّصْرِ عَلَىٰ مَنْ نَاوَاهُمْ.

(١) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«الكشاف» (١/ ٣٦٧). الأولى عن ابن عباس وابن مسعود، والثانية عن أبيي، رضي الله عنهم أجمعين. وذكرهما الكرمانى في «شواذ القراءات» (ص: ٧٧) كِلْتَاهُمَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْكَلِيمُ﴾ إِمَّا مِنْ تَمَامِ الْوَعْدِ بِمَعْنَى: أَنَّهُ يَسْمَعُ أَقْوَالَكُمْ وَيَعْلَمُ إِخْلَاصَكُمْ وَهُوَ مُجَازِيكُمْ لَا مُحَالَةً، أَوْ وَعِيدٌ لِلْمُعْرِضِينَ بِمَعْنَى: أَنَّهُ يَسْمَعُ مَا يُبْدُونَ وَيَعْلَمُ مَا يُخْفُونَ وَهُوَ مُعَاقِبُهُمْ عَلَيْهِ.

(١٣٨) - ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾؛ أَي: صَبَغَنَا اللَّهُ صِبْغَتَهُ وَهِيَ فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، فَإِنَّهَا حَلِيَّةُ الْإِنْسَانِ؛ كَمَا أَنَّ الصَّبْغَةَ حَلِيَّةُ الْمَصْبُوغِ، أَوْ: هَذَا هِدَايَتُهُ وَأَرْشَدُنَا مُحِبَّتَهُ، أَوْ: طَهَّرَ قُلُوبَنَا بِالْإِيمَانِ تَطْهِيرَهُ، وَسَمَّاهُ صِبْغَةً لِأَنَّهُ ظَهَرَ أَثَرُهُ عَلَيْهِمْ ظُهُورَ الصَّبْغِ عَلَى الْمَصْبُوغِ، وَتَدَاخَلَ فِي قُلُوبِهِمْ تَدَاخُلُ الصَّبْغِ الثَّوْبِ. أَوْ لِلْمَشَاكِلَةِ؛ فَإِنَّ النَّصَارَى كَانُوا يَغْمِسُونَ أَوْلَادَهُمْ فِي مَاءٍ أَصْفَرَ يَسْمُونَهُ: الْمَعْمُودِيَّةَ، وَيَقُولُونَ: هُوَ تَطْهِيرٌ لَهُمْ وَبِهِ تَحَقُّ نَصْرَانِيَّتُهُمْ.

وَنَصَبُهَا عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ لِقَوْلِهِ: ﴿ءَامَنَّا﴾، وَقِيلَ: عَلَى الْإِغْرَاءِ، وَقِيلَ: عَلَى الْبَدَلِ مِنْ ﴿مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ﴾.

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِلَّةِ اللَّهِ صِبْغَةً﴾: لَا صِبْغَةَ أَحْسَنُ مِنْ صِبْغَتِهِ. ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ تَعْرِضُ بِهِمْ؛ أَي: لَا نَشْرِكُ بِهِ كُشْرَكَكُمْ، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى ﴿ءَامَنَّا﴾، وَذَلِكَ يَقْتَضِي دُخُولَ قَوْلِهِ: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ فِي مَفْعُولٍ ﴿قُولُوا﴾، وَلَمَنْ نَصَبَهَا عَلَى الْإِغْرَاءِ أَوْ الْبَدَلِ أَنْ يُضْمَرَ «قُولُوا» مَعْطُوفًا عَلَى «الزُّمُوا» أَوْ «اتَّبِعُوا»<sup>(١)</sup> مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ، وَ﴿قُولُوا ءَامَنَّا﴾ بَدَلٌ مِنْ «اتَّبِعُوا» حَتَّى لَا يُلْزَمَ فُكُّ النَّظْمِ وَسُوءُ التَّرْتِيبِ.

(١) قوله: «معطوفاً على الزموا»؛ أي: بتقدير الإغراء «أو اتبعوا»؛ أي: بتقدير البذل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٢١).

(١٣٩) - ﴿قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا﴾: أتعادلوننا ﴿فِي اللَّهِ﴾: في شأنه واصطفائه نبياً من العربِ دونكم.

رُويَ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ قَالُوا: الْأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ مِنَّا، لَوْ كُنْتَ نَبِيًّا لَكُنْتَ مِنَّا، فَزَلْتَ<sup>(١)</sup>.  
﴿وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ لا اختصاصَ له بقومٍ دون قومٍ، يُصِيبُ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ.

﴿وَلَنَّا أَعْمَلُنَا وَلَكُنْمُ أَعْمَلُكُمْ﴾ فلا يبعدُ أن يُكرِّمنا بأعمالنا؛ كأنه أَلَزَمَهُمْ عَلَى كُلِّ مَذْهَبٍ يَتَّخِذُونَهُ إِفْحَامًا وَتَبْكِيتًا، فَإِنَّ كَرَامَةَ النَّبُوَّةِ إِمَّا تَفْضُلٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَالْكَلِّ فِيهِ سَوَاءٌ، وَإِمَّا إِفَاضَةٌ حَقٌّ عَلَى الْمُسْتَعِدِّينَ لَهَا بِالْمُوَظَّابَةِ عَلَى الطَّاعَةِ وَالتَّحَلِّيِ بِالْإِخْلَاصِ، فَكَمَا أَنَّ لَكُمْ أَعْمَالًا رَبِّمَا يَعْتَبِرُهَا اللَّهُ فِي إِعْطَائِهَا فَلَنَا أَيْضًا أَعْمَالٌ ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾: مُوَحِّدُونَ نُخْلِصُهُ بِالْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ دُونَكُمْ.

(١٤٠) - ﴿أَمْ يَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ ﴿أَمْ﴾ منقُطَةٌ وَالْهَمْزَةُ لِلْإِنْكَارِ، وَعَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ وَحَمْزَةً وَالْكَسَائِيِّ وَحَفْصٍ بِالتَّاءِ<sup>(٢)</sup> يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُعَادِلَةً لِلْهَمْزَةِ فِي ﴿أَتَحَاجُّونَنَا﴾ بِمَعْنَى: أَيُّ الْأَمْرَيْنِ تَأْتُونَ: الْمَحَاجَّةَ، أَوْ ادِّعَاءَ الْيَهُودِيَّةِ أَوْ النَّصْرَانِيَّةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ وَقَدْ نَفَى الْأَمْرَيْنِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِقَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ [آل عمران: ٦٧] وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أُنْزِلَتْ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ﴾ [آل عمران: ٦٥] وَهَؤُلَاءِ الْمَعْطُوفُونَ عَلَيْهِ أَتْبَاعُهُ فِي الدِّينِ وَفَاقًا.

(١) ذكره مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (١/ ١٤٣). وقال السيوطي في «الحاشية» (٣/ ١٦٣): لم أره

في شيءٍ من كتب الحديث ولا التفسير المُسَنَّدَةِ.

(٢) والباقون بالياء. انظر: «السبعة» (ص: ١٧١)، و«التيسير» (ص: ٧٧).

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَدَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ يعني: شهادة الله لإبراهيم بالحنيفية والبراءة عن اليهودية والنصرانية، والمعنى: لا أحد أظلم من أهل الكتاب لأنهم كتموا هذه الشهادة، أو منّا لو كتمنا هذه الشهادة، وفيه تعريض بكتمانهم شهادة الله لمحمد بالنبوة في كتبهم وغيرها.

و﴿مِنْ﴾ للابتداء؛ كما في قوله: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١].

﴿وَمَا اللَّهُ يُغْفِلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وعيد لهم، وقُرئَ بالياء<sup>(١)</sup>.

(١٤١) - ﴿بِذَلِكَ أُمَةٌ قَدْ حَلَّتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ تكرير للمبالغة في التحذير والزجر عما استحکم في الطباع من الافتخار بالآباء والاتكال عليهم.

وقيل: الخطاب فيما سبق لهم وفي الآية لنا تحذيراً عن الاقتداء بهم.

وقيل: المراد بالأمّة في الأوّل الأنبياء، وفي الثاني أسلاف اليهود والنصارى.

(١٤٢) - ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ الذين خفت أحلامهم واستمهنوها بالتقليد والإعراض عن النظر، يريد: المنكرين لتغيير القبلة من المنافقين واليهود والمشرّكين، وفائدة تقديم الإخبار به: توطئ النفس وإعداد الجواب.

﴿مَا وَلَّاهُمْ﴾: ما صرفهم ﴿عَنْ قِبَلِهِمُ﴾ التي كانوا عليها يعني: بيت المقدس، و«القبلة» في الأصل: الحال التي عليها الإنسان من الاستقبال، فصارت عرفاً للمكان المتوجّه نحوه للصلاة.

(١) لم أجدها، وقال السيوطي في «الحاشية» (٣/ ١٦٤): لم يذكر أبو حيّان هذه القراءة مع استيعابه جميع الشواهد وكونه من أهل الفن، فينبغي التوقّف عن نقل هذه إلى أن توجد في كتاب أحد من أهل فنّ القراءة.

﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ لا يختصُّ به مكانٌ دونَ مكانٍ بخاصيةٍ ذاتيةٍ تمنعُ إقامةَ غيره مقامه، وإنما العبرة بارتسام<sup>(١)</sup> أمره لا بخصوص المكان.

﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ وهو ما ترتضيه الحكمة وتقتضيه المصلحة من التوجُّه إلى بيت المقدس تارةً والكعبة أخرى.

(١٤٣) - ﴿وَكَذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى مفهوم الآية المتقدمة؛ أي: كما جعلناكم مَهْدِيِّينَ إلى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ أو جعلنا قبلتكم أفضلَ القِبَلِ ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾؛ أي: خيارًا أو عدوًّا مُزَكَّينَ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وهو في الأصل اسمُ المكانِ الَّذِي تَسْتَوِي إليه الْمَسَاحَةُ مِنَ الْجَوَانِبِ، ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِلْخَصَالِ الْمَحْمُودَةِ لَوْقُوعِهَا بَيْنَ طَرَفِي إِفْرَاطٍ وَتَفْرِيطٍ؛ كَالْجُودِ بَيْنَ الْإِسْرَافِ وَالْبَخْلِ، وَالشَّجَاعَةِ بَيْنَ التَّهَوُّرِ وَالْجُبْنِ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْمُتَصِفِ بِهَا مُسْتَوِيًّا فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ وَالْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوثُ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَوْصَفُ بِهَا، وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَ فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ بَاطِلٌ لَانْتَلَمَتْ بِهِ عَدَالَتُهُمْ.

﴿لَنُكَوِّنَنَّ أَشْدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ عِلَّةٌ لِلْجَعْلِ؛ أي: لتَعَلَّمُوا بِالتَّأَمُّلِ فِيمَا نُصِبَ لَكُمْ مِنَ الْحُجَجِ وَأُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ أَنَّهُ تَعَالَى مَا بَخَلَ عَلَى أَحَدٍ وَمَا ظَلَمَ، بَلْ أَوْضَحَ السُّبُلَ وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ فَبَلَّغُوا وَنَصَحُوا، وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا حَمَلَهُمُ الشَّقَاءُ عَلَى اتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْآيَاتِ، فَتَشْهَدُونَ بِذَلِكَ عَلَى مُعَاصِرِكُمْ وَعَلَى الَّذِينَ قَبْلَكُمْ وَبَعْدَكُمْ.

رُوي أَنَّ الْأَمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَجْحَدُونَ تَبْلِيغَ الْأَنْبِيَاءِ، فَيُطَالِبُهُمُ اللَّهُ بَيِّنَةِ التَّبْلِيغِ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - إِقَامَةَ الْحُجَّةِ عَلَى الْمُنْكَرِينَ، فَيُؤْتَى بِأَمَّةٍ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(١) أي: بامتثال.



فيشهدون، فتقول الأمم: من أين عرفتم؟ فيقولون: علمنا ذلك بإخبار الله تعالى في كتابه الناطق، على لسان نبيه الصادق، فيؤتى بمحمد فيسأل عن حال أمته فيشهد بعد التهم<sup>(١)</sup>.

وهذه الشهادة وإن كانت لهم لكن لما كان الرسول كالرقيب المهيم على أمته عُدِّي بـ ﴿عَلَّ﴾، وقُدِّمت الصلة للدلالة على اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم.

﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾؛ أي: الجهة التي كنت عليها<sup>(٢)</sup> وهي الكعبة، فإنه عليه السلام كان يُصلي إليها بمكة، ثم لما هاجر أمر بالصلاة إلى الصخرة تألفاً لليهود.

أو: الصخرة<sup>(٣)</sup>؛ لقول ابن عباس: كانت قبلته بمكة بيت المقدس، إلا أنه كان يجعل الكعبة بينه وبينه<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه البخاري (٤٤٨٧)، والترمذي (٢/٢٩٦١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩٤٠)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٣٤٢ - ط مكتبة دار الحجاز). وهو هنا مروي بالمعنى لا باللفظ.  
(٢) قوله: «الجهة التي كنت عليها» أشار به إلى أن قوله تعالى: ﴿الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾ مفعول ثانٍ لـ (جعل)، و﴿الْقِبْلَةَ﴾ مفعول أول، وهو ما جزم به «الكشاف». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٢٧). ولفظ «الكشاف» (١/٣٧٤): ﴿الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾ ليست بصفة لـ ﴿الْقِبْلَةَ﴾ إنما هي ثاني مفعولي (جعل)، يريد: وما جعلنا القبلة الجهة التي كنت عليها، وهي الكعبة.

(٣) قوله: «أو الصخرة» عطف على «الكعبة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٢٧).

(٤) قوله: «بينه وبينه»؛ أي: بين النبي وبين بيت المقدس. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٢٧). والخبر رواه بنحوه ابن سعد في «الطبقات» (١/٢٤٣)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٩٩١)، والطبراني في «الكبير» (١١٠٦٦)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/١٢): رجاله رجال الصحيح.

فالمخبر به على الأول جعل الناسخ، وعلى الثاني المنسوخ، والمعنى<sup>(١)</sup>:  
 إِنَّ أَصْلَ أَمْرِكَ أَنْ تَسْتَقْبَلَ الكعبةَ، وما جعلنا قبلك بيت المقدس ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ  
 الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَيَّ عَقْبَيْهِ﴾: إِلَّا لِنَمْتَحِنَ النَّاسَ ونعلم مَنْ يَتَّبِعُكَ فِي الصَّلَاةِ إِلَيْهَا<sup>(٢)</sup>  
 مِمَّنْ يَرْتَدُّ عَنْ دِينِكَ إِلَّا لِقَبْلَةِ آبَائِهِ، أو: لنعلم الآن مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ لَا يَتَّبِعُهُ،  
 وَمَا كَانَ لِعَارِضٍ يَزُولُ بِزَوَالِهِ<sup>(٣)</sup>.

وعلى الأول<sup>(٤)</sup> معناه: مَا رَدَدْنَاكَ إِلَى مَا كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ الثَّابِتَ عَلَى  
 الْإِسْلَامِ مِمَّنْ يَنْكُصُ عَلَى عَقْبِيهِ لِقَلْبِهِ وَضَعْفِ إِيْمَانِهِ.

فإن قيل: كيف يكون علمه تعالى غاية الجعل وهو لم يزل عالماً؟  
 قلت: هذا وأشباهه باعتبار التعلّق الحاليّ الذي هو مناط الجزاء، والمعنى:  
 ليتعلّق علمنا به موجوذاً.

وقيل: ليُعلمَ رسوله والمؤمنون، لكنّه أسند إلى نفسه لأنهم خواصّه.  
 أو: لنميّز<sup>(٥)</sup> الثَّابِتَ عن المتزلزل؛ لقوله: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾

(١) قوله: «والمعنى» أي: على الثاني، وهو أن المخبر به هو المنسوخ. انظر: «حاشية الأنصاري»  
 (٤٢٧/١).

(٢) قوله: «إلا لِنَمْتَحِنَ النَّاسَ» أي: قبل التحويل إلى الكعبة، وقوله: «في الصلاة إليها» أي: إلى القبلة  
 التي هي بيت المقدس. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٢٧/١).

(٣) قوله: «وما كان لعارض يزول بزواله» والعارض هنا الامتحان، وقد زال، فأمر بالتوجّه إلى الأصل،  
 وهو الكعبة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٢٧/١).

(٤) قوله: «وعلى الأول» أي: وهو أن المخبر به هو الجعل الناسخ، ففي كلامه لفٌ ونشْرٌ معكوس.  
 انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٢٧/١).

(٥) في نسخة التفتازاني: «ليميّز».

[آل عمران: ١٧٩]، فَوُضِعَ الْعِلْمُ مَوْضِعَ التَّمْيِيزِ الْمُسَبِّبِ عَنْهُ، وَيَشْهَدُ لَهُ قِرَاءَةُ: «يُعْلَمُ» عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ<sup>(١)</sup>.

وَالْعِلْمُ: إِمَّا بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ، أَوْ مُعَلَّقٌ لِمَا فِي «مَنْ» مِنْ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ، أَوْ مَفْعُولُهُ الثَّانِي «مَنْ يَنْقَلِبُ»؛ أَي: لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مَتَمِيزًا مِمَّنْ يَنْقَلِبُ.

«وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً» «إِنْ» هِيَ الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاللَّامُ هِيَ الْفَاصِلَةُ. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: هِيَ النَّافِيَةُ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى «إِلَّا».

وَالضَّمِيرُ<sup>(٢)</sup> لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا» مِنْ الْجَعْلَةِ أَوْ الرَّدَّةِ أَوْ التَّوْلِيَةِ<sup>(٣)</sup> أَوْ التَّحْوِيلَةِ أَوْ الْقِبْلَةِ.

وَقُرِئَ: «الْكَبِيرَةُ» بِالرَّفْعِ<sup>(٤)</sup>، فَتَكُونُ «كَانَ» زَائِدَةً.

«إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ» إِلَى حِكْمَةِ الْأَحْكَامِ، الثَّابِتِينَ عَلَى الْإِيمَانِ وَالِاتِّبَاعِ<sup>(٥)</sup>.

«وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّكُمْ»؛ أَي: ثَبَاتَكُمْ عَلَى الْإِيمَانِ.

وَقِيلَ: إِيْمَانُكُمْ بِالْقِبْلَةِ الْمَنْسُوخَةِ، أَوْ صَلَاتُكُمْ إِلَيْهَا؛ لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا وُجِّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ قَالُوا: كَيْفَ بِمَنْ مَاتَ يَارَسُولَ اللَّهِ قَبْلَ التَّحْوِيلِ مِنْ إِخْوَانِنَا؟ فَتَرَلَّتْ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«المُحْتَسَب» (١/ ١١١)، عن الزهري.

(٢) قوله: «والضمير»؛ أَي: فِي «كَانَتْ». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٢٨).

(٣) «أو التولية»: مستدركة على هامش نسخة الطبلاوي وعليها علامة التصحيح، وليست في نسخة التفازاني والخيالي. ولم ترد أيضًا في «الكشاف» (١/ ٣٧٥).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«الكشاف» (١/ ٣٧٦)، عن اليزيدي، وعنه وعن اليماني في «شواذ القراءات» للكرمانى (ص: ٧٨).

(٥) في نسخة الطبلاوي: «الإسلام والاتباع».

(٦) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٩١)، وأبو داود (٤٦٨٠)، والترمذي (٢٩٦٤). وبنحوه «البخاري» (٤٤٨٦)، من حديث البراء رضي الله عنه.

﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْكَاسِ لَءُوفٌ رَجِيمٌ﴾ فلا يُضِيعُ أجورَهُم ولا يَدْعُ صَلاَحَهُم، ولعلَّه قدَّمَ «الرَّؤُوفَ» وهو أبلغُ محافظةً على الفواصل.

وقرأَ الحَزْمِيَّانِ<sup>(١)</sup> وابنُ عامِرٍ وحفصٌ: ﴿لَءُوفٌ﴾ بالمدِّ والباقونَ بالقصرِ<sup>(٢)</sup>.

(١٤٤) - ﴿قَدْ نَرَى﴾: ربَّما نَرَى ﴿تَقْلُبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾: تَرُدُّ وَجْهَكَ فِي جِهَةِ السَّمَاءِ تَطْلُعًا لِلوَحْيِ، وكانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ يَقَعُ فِي رُوعِهِ وَيَتَوَقَّعُ مِنْ رَبِّهِ أَنْ يَحْوَكَهُ إِلَى الكَعْبَةِ<sup>(٣)</sup>؛ لَأَنَّهَا قَبْلَةُ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ، وَأَقْدَمُ الْقَبْلَتَيْنِ، وَأَدْعَى لِلْعَرَبِ إِلَى الْإِيمَانِ، وَلِمُخَالَفَةِ الْيَهُودِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ أَدَبِهِ حَيْثُ انتَظَرَ وَلَمْ يَسْأَلْ.

﴿فَلَنُؤَلِّسَنَّكَ قِيلَهُ﴾: فَلَنَمَكِّنَنَّكَ مِنْ اسْتِقْبَالِهَا، مِنْ قَوْلِكَ: «وَلَيْتَهُ كَذَا» إِذَا صَبَّرْتَهُ وَالْيَا لَهُ، أَوْ: فَلَنَجْعَلَنَّكَ تَلِي جِهَتِهَا.

(١) المنسوب إلى «الحَرَم» من النَّاسِ «جَزْمِيٌّ» بالكسر، والأُنثى: «جَزْمِيَّةٌ» على غير قياس، فإذا كان في غير الناس قالوا: «ثوبٌ حَرَمِيٌّ» على لفظه من غير تغيير. انظر: «المصباح المنير» للفيومي (١/ ١٣١)، و«تاج العروس» للزبيدي (مادة: حرم). والحَزْمِيَّانِ هما: ابن كثير المكي، ونافع المدني.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٧١)، و«التيسير» (ص: ٧٧). والحَزْمِيَّانِ هما: ابن كثير المكي، ونافع المدني. وهو بكسر الحاء، يقال المنسوب إلى «الحَرَم» من النَّاسِ: «جَزْمِيٌّ» بالكسر، والأُنثى: «جَزْمِيَّةٌ»، على غير قياس، فإذا كان في غير الناس قالوا: «ثوبٌ حَرَمِيٌّ» على لفظه من غير تغيير. انظر: «المصباح» (١/ ١٣١)، و«التاج» (مادة: حرم).

(٣) رواه البخاري (٤٠)، ومسلم (٥٢٥)، من حديث البراء رضي الله عنه وفيه: وكان يُعَجِّبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ الْبَيْتِ.

وروى ابنُ إسحاق وعبد بن حميد وابن أبي حاتم - كما في «الدر المنثور» (١/ ٣٤٢) - من حديثه: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدَسِ وَيُكْثِرُ النَّظَرَ إِلَى السَّمَاءِ وَيَتَنَظَّرُ أَمْرَ اللَّهِ، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَى تَقْلُبَ وَجْهَكَ﴾. وَلِلنَّسَائِيِّ فِي «الكبرى» (١٠٩٣٦) من حديثه: كَانَ يَحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ فَكَانَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ.

﴿تَرْضَاهَا﴾: تحبها وتشوق إليها لمقاصد دينية وافقت مشيئة الله وحكمه.

﴿قَوْلَ وَجْهَكَ﴾؛ أي: اصرف وجهك ﴿شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾: نحوه.

وقيل: «الشَّطْرُ» في الأصل لِمَا انفصل عن الشيء، من «شَطَرَ»: إذا انفصل، ودارَّ شَطُورًا: منفصلة عن الدور، ثم استعمل لجانبه وإن لم ينفصل كـ«القُطْرِ».

و«الحَرَامُ»: المحرَّم؛ أي: محرَّم فيه القتال، أو ممنوع عن الظلمة أن يتعرضوه. وإنما ذكر المسجد دون الكعبة لأنه عليه السلام كان في المدينة، والبعيد يكفيه مراعاة الجهة، فإن استقبال عينها خرج عليه بخلاف القريب.

رُوي أنه عليه السلام قَدِمَ المدينة فصلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهرًا<sup>(١)</sup>، ثم وُجَّهَ إلى الكعبة في رجب بعد الزوال قبل قتال بدر بشهرين، وقد صلى بأصحابه في مسجد بني سلمة ركعتين من الظهر، فتحوّل في الصلاة واستقبل الميزاب، وتبادل الرجال والنساء صفوفهم، فسَمِيَ المسجد: مسجد القِبْلَتَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾: خُصَّ الرَّسُولُ ﷺ بالخطاب تعظيمًا له وإيجابًا لرغبته، ثم عمَّ تصريحًا بعموم الحكم وتأكيده لأمر القبلة وتحضيضًا للأمة على المتابعة.

﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ جملة؛ لعلمهم بأن عادته تعالى تخصيص كل شريعة بقبلة، وتفصيلًا؛ لتضمن كتبهم أنه يصلي إلى القِبْلَتَيْنِ، والصَّمِيرُ للتحويل أو التوجُّه.

(١) رواه البخاري (٧٢٥٢)، ومسلم (٥٢٥)، من حديث البراء رضي الله عنه.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٨٨/٤) عن مجاهد وغيره. ورواه الواقدي في «المغازي» كما ذكر الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٢)، ولم أجده في مطبوع «المغازي». وانظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١/٢٤١-٢٤٢).

﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ وَعَدُّ وَعِيدٌ لِلْفَرِيقَيْنِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ بالتَّاءِ<sup>(١)</sup>.

(١٤٥) - ﴿وَلَيْنَ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ﴾: برهانٍ وحجَّةٍ على أنَّ الكعبةَ قبلَّةً، واللامُ موطئةٌ للقسمِ ﴿مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ جوابُ القسمِ المضمرِّ، والقسمُ وجوابُه ساذٌّ مسدَّدٌ جوابُ الشرطِ والمعنى: ما تركوا قِبْلَتَكَ لشبهةٍ تزيلُها الحجَّةُ<sup>(٢)</sup>، وإنَّما خالفوكَ مُكابرةً وعنادًا.

﴿وَمَا آتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ قطعٌ لأطماعِهِمْ، فإنَّهم قالوا: لو ثبتَّ على قِبْلَتِنَا لكنَّا نرجو أن تكونَ صاحبنا الَّذي ننتظرُه، تَغْيِيرًا له وَطَمَعًا في رجوعِهِ إلى قِبْلَتِهِمْ، وقِبْلَتُهُمْ وإن تعدَّدتْ<sup>(٣)</sup> لكنَّها متَّحدةٌ بالبطلانِ ومخالفةٌ الحقِّ.

﴿وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾ فإنَّ اليهودَ تستقبلُ الصَّخْرَةَ، والنَّصَارَى مطلعَ الشَّمْسِ، لا يُرجى توافُقُهُمْ كما لا يُرجى موافقتُهُمْ لَكَ؛ لتصلُّبِ كُلِّ حِزْبٍ فيما هو فيه. ﴿وَلَيْنَ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ أَلْعَلِيمٍ﴾ على سبيلِ الفَرَضِ والتَّقديرِ؛ أي: ولن اتَّبَعْتَهُمْ مثلاً بعدما بانَ لك الحقُّ وجاءَكَ فيه الوحيُّ ﴿إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

وأكدَ تهديدَهُ وبالغَ فيه من سبعةِ أوجهٍ:

١ - الإتيانُ باللامِ الموطئةِ للقسمِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٠ - ١٦٢)، و«التيسير» (ص: ٧٧).

(٢) في نسخة الخيالي: «بحجة»، وعبارة «الكشاف» (١/ ٣٨٠): لأن تركهم اتِّباعَكَ ليس عن شُبْهَةٍ تزيلُها بإيرادِ الحجَّةِ.

(٣) إذ لليهود قبلَّة وللنصارى قبلَّة كما سيأتي في كلامه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٣٢).

٢ - الْقَسَمُ الْمُضْمَر.

٣ - حَرْفُ التَّحْقِيقِ وَهُوَ (إِنَّ).

٤ - تَرْكِيبُهُ مِنْ جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ.

٥ - الْإِتْيَانُ بِاللَّامِ فِي الْخَبَرِ.

٦ - جَعَلَهُ مِنَ الظَّالِمِينَ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّكَ ظَالِمٌ، فَإِنَّ الْاِنْدِرَاجَ مَعَهُمْ إِيْهَامٌ بِحَصُولِ أَنْوَاعِ الظُّلْمِ.

٧ - التَّقْيِيدُ بِمَجِيءِ الْعِلْمِ؛ تَعْظِيمًا لِلْحَقِّ الْمَعْلُومِ، وَتَحْرِيصًا عَلَى اقْتِفَائِهِ، وَتَحْذِيرًا عَنْ مِتَابَعَةِ الْهَوَى، وَاسْتِفْظَاعًا لَصُدُورِ الذَّنْبِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ.

(١٤٦) - ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ يَعْنِي: عُلَمَاءَهُمْ ﴿يَعْرِفُونَهُ﴾ الضَّمِيرُ لِرَسُولِ اللَّهِ وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ ذِكْرُهُ؛ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: لِلْعِلْمِ، أَوِ الْقُرْآنِ، أَوِ التَّحْوِيلِ.

﴿كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ﴾ يَشْهَدُ لِلأَوَّلِ؛ أَي: يَعْرِفُونَهُ بِأَوْصَافِهِ كَمَعْرِفَتِهِمْ أَبْنَاءَهُمْ لَا يَلْتَبِيسُونَ عَلَيْهِمْ بغيرِهِمْ، عَنْ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي بَابَنِي، قَالَ: وَلِمَ؟ قَالَ: لِأَنِّي لَسْتُ أَشْكُ فِي مُحَمَّدٍ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَمَّا وَلَدِي فَلَعَلَّ وَالِدَتَهُ خَانَتْ<sup>(١)</sup>.

﴿وَإِنْ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ تَخْصِيصٌ لِمَنْ عَانَدَ، وَاسْتِثْنَاءٌ لِمَنْ آمَنَ.

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٩٢/٤) من طريق محمد بن مروان السدي، عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما. ومحمد بن مروان والكلبي متروكان، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(١٤٧) - ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ، و﴿الْحَقُّ﴾:

إِمَّا مَبْتَدَأٌ خَبْرُهُ ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾، وَاللَّامُ لِلْعَهْدِ وَالْإِشَارَةِ إِلَى مَا عَلَيْهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ الْحَقُّ الَّذِي يَكْتُمُونَهُ، أَوْ لِلْجَنَسِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْحَقَّ مَا ثَبَتَ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ كَالَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ لَا مَا لَمْ يَثْبُتْ كَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْكِتَابِ.

وَأَمَّا خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ؛ أَي: هُوَ الْحَقُّ، و﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ حَالٌ أَوْ خَبْرٌ بَعْدَ خَبْرٍ.

وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ<sup>(١)</sup> عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ مَفْعُولٌ ﴿يَعْلَمُونَ﴾.

﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَمَرِّينَ﴾: الشَّاكِّينَ فِي أَنَّهُ مِنْ رَبِّكَ، أَوْ فِي كِتْمَانِهِمُ الْحَقَّ عَالِمِينَ بِهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ نَهْيَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الشَّكِّ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَتَوَقَّعٍ مِنْهُ وَلَيْسَ بِقَصْدٍ وَاخْتِيَارٍ<sup>(٢)</sup>، بَلْ إِمَّا تَحْقِيقُ الْأَمْرِ وَأَنَّهُ بَحِيثٌ لَا يَشْكُ فِيهِ نَازِرٌ، أَوْ أَمْرُ الْأُمَّةِ بِاكتِسَابِ الْمَعَارِفِ الْمَزِيحَةِ لِلشَّكِّ عَلَى الْوَجْهِ الْأَبْلَغِ.

(١٤٨) - ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٌ﴾: وَلِكُلِّ أُمَّةٍ قِبْلَةٌ، أَوْ: لِكُلِّ قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ جِهَةٌ

وَجَانِبٌ مِنَ الْكَعْبَةِ، وَالتَّنْوِينُ بَدَلُ الْإِضَافَةِ.

﴿هُوَ مُوَلِّهَا﴾ أَحَدُ الْمَفْعُولَيْنِ مَحذُوفٌ؛ أَي: هُوَ مُوَلِّيْهَا وَجْهَهُ، أَوْ اللَّهُ تَعَالَى

مُوَلِّيْهَا إِيَّاهُ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«الكشاف» (١/ ٣٨٣)، عن علي رضي الله عنه،

ونسبها الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ٧٨) لعبيد بن عمير وزيد بن علي.

(٢) قوله: «وليس بقصد واختيار»؛ أي: ليس الشك بأمر اختياري، فلا يتعلق به التكليف. انظر: «حاشية

الأنصاري» (١/ ٤٣٤).



وَقُرِئَ: «ولكلَّ وجهةٍ» بالإضافة<sup>(١)</sup>، والمعنى: وكلَّ وجهةٍ الله مولَّيها أهلها، واللامُ مزيدةٌ للتأكيدِ جبراً<sup>(٢)</sup> لضعفِ العاملِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿هُوَ مُوَلَّاهَا﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: هو مُوَلَّى تلكَ الجهةِ قد وُلِّيها.

﴿فَأَسْتَقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ من أمرِ القبلةِ وغيره ممَّا يُنالُ به سعادةُ الدارين، أو: الفاضلاتِ من الجهاتِ، وهي المسامِنةُ<sup>(٤)</sup> للكعبةِ.

﴿أَيَّنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا﴾: في أيِّ موضعٍ تكونوا من مُوافقٍ ومُخالفٍ، مجتمعِ الأجزاءِ ومفترقِها، يحشركم الله إلى المحشرِ للجزاءِ.

أو: أينما تكونوا من أعماقِ الأرضِ وقُللِ الجبالِ يقبضُ أرواحكم.

أو: أينما تكونوا من الجهاتِ المتقابلةِ يأتِ بكم الله جميعاً، ويجعلُ صلواتكم كأنَّها<sup>(٥)</sup> إلى جهةٍ واحدةٍ.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدرُ على الإِمَاتَةِ والإِحْيَاءِ والجمعِ.

(١٤٩) - ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾: ومن أيِّ مكانٍ خرجتَ للسفرِ ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ

شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ إذا صَلَّيْتَ ﴿وَأَنَّهُ﴾: وإنَّ هذا الأمرَ ﴿لِلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾، وقرأ أبو عمروٌ بالياءِ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في نسخة الخيالي: «وجبراً». وقوله: «والمعنى»؛ أي: على قراءة الإضافة: «وكلَّ وجهةٍ الله مولَّيها أهلها»؛ أي: فالضمير على هذه القراءة لله فقط؛ إذ لا ذكْرَ لغيره «واللام»؛ أي: على قراءة الإضافة «مزيدة»؛ أي: في المفعول «جبراً لضعف العامل»؛ أي: بتأخره وكونه اسم فاعل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٣٥).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٧١)، و«التيسير» (ص: ٧٧).

(٤) أي: المقابلة.

(٥) في نسخة التفتازاني: «صلواتكم كلها»، ووقع بعدها في نسخة الخيالي: «صلاة».

(٦) والباقون بالتاء. انظر: «التيسير» (ص: ٧٧).

(١٥٠) - ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ كَرَّرَ هذا الحكمَ لتَعُدُّدِ عِلَلِهِ، فَإِنَّهُ تعالى ذَكَرَ لِلتَّحْوِيلِ ثَلَاثَ عِلَلٍ: تَعْظِيمَ الرَّسُولِ بابتغاء مرضاته، وَجَزِيَّ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ عَلَى أَنَّ يَوْلِي كُلَّ أَهْلِ مِلَّةٍ وَصَاحِبِ دَعْوَةٍ وَجْهَةً يَسْتَقْبِلُهَا وَيَتَمَيَّزُ بِهَا، وَدَفْعَ حُجَجِ الْمُخَالَفِينَ عَلَى مَا نَبِئْتُهُ. وَقُرْنُ بِكُلِّ عِلَّةٍ مَعْلُولُهَا كَمَا يُقَرَّنُ الْمَدْلُولُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ دَلَالِهِ تَقْرِيْبًا وَتَقْرِيْرًا<sup>(١)</sup>، مَعَ أَنَّ الْقِبْلَةَ لَهَا شَأْنٌ، وَالنَّسْخُ مِنْ مِظَانِ الْفِتْنَةِ وَالشُّبْهَةِ، فَبِالْحَرْيِّ أَنَّ يُوَكِّدَ أَمْرَهَا وَيَعَادَ ذِكْرُهَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى.

﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: ﴿قُولُوا﴾، وَالْمَعْنَى: أَنَّ التَّوَلِيَّةَ عَنِ الصَّخْرَةِ إِلَى الْكَعْبَةِ تَدْفَعُ احْتِجَاجَ الْيَهُودِ بِأَنَّ الْمَنْعَوْتَ فِي التَّوَرَةِ قِبْلَتُهُ الْكَعْبَةُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا يَجْعُدُ دِينَنَا وَيَتَّبِعُنَا فِي قِبْلَتِنَا، وَالْمُشْرِكِينَ بِأَنَّهُ يَدَّعِي مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ وَيُخَالِفُ قِبْلَتَهُ. ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ «النَّاسِ»؛ أَي: لَثَلَا يَكُونُ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ حُجَّةٌ إِلَّا لِلْمَعَانِدِينَ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَا تَحَوَّلَ إِلَى الْكَعْبَةِ إِلَّا مِيلًا إِلَى دِينِ قَوْمِهِ وَحُبًّا لِبَلَدِهِ، أَوْ بَدَأَ لَهُ فَرَجَعٌ إِلَى قِبْلَةِ آبَائِهِ، وَيُوشِكُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى دِينِهِمْ.

وَسَمَّى هَذِهِ حُجَّةً كَقَوْلِهِ: ﴿مُحْتَنِمٌ دَاحِضَةٌ﴾ [الشورى: ١٦] لِأَنَّهُمْ يَسُوقُونَهَا مَسَاقَهَا.

وَقِيلَ: الْحُجَّةُ بِمَعْنَى الْاِحْتِجَاجِ.

وَقِيلَ: الْاِسْتِثْنَاءُ لِلْمَبَالِغَةِ فِي نَفْيِ الْحُجَّةِ رَأْسًا؛ كَقَوْلِهِ:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup>

(١) قوله: «وقرن بكل علة - إلى - تقريبًا وتقريرًا» أي: وقرن بذكر كل علة معلولها تقريبًا إلى الفهم

وتقريرًا في الذهن. انظر: «حاشية القنوي» (٤ / ٣٦٥).

(٢) البيت للناطقة الديباني في «ديوانه» (ص: ١٥). وهو من تأكيد المدح بما يُشبهه الذم.

لِلْعِلْمِ بَأَنَّ الظَّالِمَ لَا حُجَّةَ لَهُ.

وَقُرِئَ: «أَلَا الَّذِينَ ظَلَمُوا»<sup>(١)</sup> على أَنَّهُ استئنافٌ بحرفِ التَّنبِيهِ.

﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾: فلا تَخَافُوهُمْ فَإِنَّ مَطَاعِنَهُمْ لَا تَضُرُّكُمْ ﴿وَاحْشَوْنِي﴾: فلا تُخَالِفُوا مَا أَمَرَكُمْ بِهِ.

﴿وَلَا تَمَنَّيْ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾: عِلَّةٌ مَحذُوفٌ؛ أَي: وأمرتكم لإتمامي النِّعْمَةَ عَلَيْكُمْ وإرادتي اهْتِدَاءَكُمْ، أَوْ عَطْفٌ عَلَى عِلَّةٍ مَقْدَرَةٍ مِثْل: واحشَوْنِي لِأَحْفَظْكُمْ عَنْهُمْ وَلَا تَمَنَّيْ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ، أَوْ ﴿لَوْلَا يَكُونُ﴾<sup>(٢)</sup>، وَفِي الْحَدِيثِ: «تَمَامُ النِّعْمَةِ دُخُولُ الْجَنَّةِ»<sup>(٣)</sup>.

وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَمَامُ النِّعْمَةِ الْمَوْتُ عَلَى الْإِسْلَامِ<sup>(٤)</sup>.

(١٥١) - ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ﴾ مُتَّصِلٌ بِمَا قَبْلَهُ؛ أَي: وَلَا تَمَنَّيْ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ فِي أَمْرِ الْقَبْلَةِ أَوْ فِي الْآخِرَةِ كَمَا أَتَمَّمْتُهَا بِأَرْسَالِ رَسُولٍ مِنْكُمْ. أَوْ بِمَا بَعْدَهُ؛ أَي: كَمَا ذَكَرْتُكُمْ بِالْإِسْلَامِ فَادْكُرُونِي.

﴿يَسْأَلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ﴾: يَحْمِلُكُمْ عَلَى مَا تَصِيرُونَ بِهِ أَزْكَاءَ، قَدَّمَهُ بِاعْتِبَارِ الْقَصْدِ، وَأَخَّرَهُ فِي دَعْوَةِ إِبْرَاهِيمَ بِاعْتِبَارِ الْفَعْلِ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨)، و«الكشاف» (١/ ٣٨٦)، عن زيد بن علي.

(٢) قوله: «أَوْ: ﴿لَوْلَا يَكُونُ﴾»: عطف على قوله: «علة مقدرة»؛ أَي: أَوْ عطف على ﴿لَوْلَا يَكُونُ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٣٧). وقال السيوطي: العطفُ عليه هو الصَّوابُ؛ إذ لا حاجة إلى التقدير مع وجود عِلَّةٍ مُصَرَّحَةٍ بِصُحِّ العطفِ عليها، وَرَجَّحَهُ أَبُو حَيَّانَ قَالَ: وَلَا يَضُرُّ الْفَصْلُ بِالْإِسْتِثْنَاءِ وَمَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُتَعَلِّقِ الْعِلَّةِ الْأُولَى. انظر: «البحر المحيط» (٣/ ١١٧)، و«حاشية السيوطي» (٣/ ١٩٩).

(٣) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٢٥)، والترمذي (٣٥٢٧) وقال: حديث حسن.

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٠٦).

﴿وَعَلِّمُوا كُتُبَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةَ وَعَلِّمُوا مَن تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ بالفكر والنظر؛ إذ لا طريق إلى معرفته سوى الوحي، وكرّر الفعل ليدلّ على أنّه جنس آخر.

(١٥٢) - ﴿فَاذْكُرُونِي﴾ بالطاعة ﴿أَذْكُرْكُمْ﴾ بالثواب.

﴿وَأَشْكُرُوا لِي﴾ ما أنعمت به عليكم ﴿وَلَا تَكْفُرُون﴾ بجحد النعم وعصيان الأمر.

(١٥٣) - ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ﴾ عن المعاصي وحُظوظ النفس ﴿وَالصَّلَاةِ﴾ التي هي أمّ العبادات ومعراج المؤمنين ومناجاة ربّ العالمين. ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ بالنصر وإجابة الدعوة.

(١٥٤) - ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ءَمُوتٌ﴾؛ أي: هم أموات ﴿بَلْ أَحْيَاءُ﴾: بل هم أحياء ﴿وَلَكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ ما حالهم، وهو تنبيه على أنّ حياتهم ليست بالجسد ولا من جنس ما يُحسّ به من الحيوانات، وإنّما هي أمر لا يدرك بالعقل بل بالوحي.

وعن الحسن: إنّ الشهداء أحياء عند الله تُعرض أرواقهم على أرواحهم فيصّل إليهم الرّوح والفرح؛ كما تُعرض النّار على أرواح آل فرعون غدواً وعشياً فيصّل إليهم الوجع<sup>(١)</sup>.

والآية نزلت في شهداء بدر<sup>(٢)</sup>، وكانوا أربعة عشر.

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٢١/٤).

(٢) رواه ابن منده في «معرفة الصحابة» (ص: ٣٢٥)، من طريق محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. ومحمد بن مروان هو السدي الصغير كذاب، والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

وفيها دلالة على أن الأرواح جواهر قائمة بأنفسها مغايرة لما يحس من البدن تبقى بعد الموت ذراكة، وعليه جمهور الصحابة والتابعين، وبه نطقت الآيات والسُنن، وعلى هذا فتخصيص الشهداء لاختصاصهم بالقرب من الله تعالى ومزيد البهجة والكرامة.

(١٥٥ - ١٥٦) - ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ﴾: ولنصيبكم إصابة من يختبر أحوالكم: هل تصبرون على البلاء وتستسلمون للقضاء؟ ﴿بَشَىءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾: أي: بقليل من ذلك، وإنما قلله بالإضافة إلى ما وقاهم عنه ليخفف عليهم ويريهم أن رحمته لا تفارقهم، أو بالنسبة إلى ما يصيب به معانديهم في الآخرة، وإنما أخبرهم به قبل وقوعه ليوطنوا عليه نفوسهم.

﴿وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾ عطف على «شيء» أو «الْخَوْفِ».

وعن الشافعي رضي الله عنه: الخوف: خوف الله، والجوع: صوم رمضان، والنقص من الأموال: الزكوات والصدقات، ومن الأنفس: الأمراض، ومن الثمرات: موت الأولاد<sup>(١)</sup>.

وعن النبي ﷺ: «إِذَا مَاتَ وَلَدُ الْعَبْدِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ: أَقْبَضْتُمْ وَلَدَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: أَقْبَضْتُمْ ثَمَرَةَ قَلْبِهِ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَاذَا قَالَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: حَمْدُكَ وَاسْتِرْجَاعُ، فَيَقُولُ اللَّهُ: ابْنُوا لِعَبْدِي بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، وَسَمُّوهُ بَيْتَ الْحَمْدِ»<sup>(٢)</sup>.

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ (٥٥) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿الخطابُ

(١) ذكره الثعلبي في تفسيره (٢٢٤/٤ - ٢٢٥)، وهو في «أحكام القرآن» للشافعي (٣٩/١) بنحوه.

(٢) رواه الترمذي (١٠٢١) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وقال: حسن غريب.

لرَسُولِ اللَّهِ أَوْ لِمَنْ تَنَاطَى مِنْهُ الْبَشَارَةُ، وَالْمُصِيبَةُ تَعْمُ مَا يَصِيبُ الْإِنْسَانَ مِنْ مَكْرُوهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ شَيْءٍ يُؤْذِي الْمُؤْمِنَ فَهُوَ لَهُ مُصِيبَةٌ»<sup>(١)</sup>.

وَلَيْسَ الصَّبْرُ بِالِاسْتِرْجَاعِ بِاللِّسَانِ، بَلْ بِالْقَلْبِ<sup>(٢)</sup> بِأَنْ يَتَصَوَّرَ مَا خُلِقَ لِأَجَلِهِ وَأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى رَبِّهِ، وَيَتَذَكَّرُ نِعَمَ اللَّهِ عَلَيْهِ لِيَرَى أَنَّ مَا أَبْقَى عَلَيْهِ أَوْعَافٌ مَا اسْتَرَدَّ مِنْهُ فَيَهْوُنُ عَلَى نَفْسِهِ وَيَسْتَسْلِمُ لَهُ، وَالْمَبَشِّرُ بِهِ مَحْذُوفٌ دَلٌّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:

(١٥٧) - ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ «الصلوة» فِي الْأَصْلِ: الدُّعَاءُ، وَمِنْ اللَّهِ: التَّرَكُّيَةُ وَالْمَغْفِرَةُ، وَجَمْعُهَا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى كَثَرَتِهَا وَتَنَوُّعِهَا. وَالْمَرَادُ بِ«الرَّحْمَةِ»: اللَّطْفُ وَالْإِحْسَانُ.

وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اسْتَرْجَعَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ جَبَرَ اللَّهُ مُصِيبَتَهُ، وَأَحْسَنَ عُقْبَاهُ، وَجَعَلَ لَهُ خَلْفًا صَالِحًا يَرْضَاهُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) رَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا كَمَا فِي «الدَّرِّ الْمَثُورِ» (١/ ٣٨٠). وَرَوَاهُ بِنَحْوِهِ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَرَاثِلِ» (٤١٢) عَنْ عِمْرَانَ الْقَصِيرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا، وَابْنُ السَّيْنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٣٥٣) عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا أَيْضًا. وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٧٨٢٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، وَلَفْظُهُ: «مَا أَصَابَ الْمُؤْمِنَ مِمَّا يَكْرَهُهُ فَهُوَ مُصِيبَةٌ». وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ كَمَا فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٢/ ٣٣١). وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» (٢٦٦٥٢) مَوْقُوفًا عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَفْظُهُ: كُلُّ شَيْءٍ أَصَابَ الْمُؤْمِنَ يَكْرَهُهُ فَهُوَ مُصِيبَةٌ.

(٢) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِيِّ وَالْخِيَالِيِّ: «بَلْ بِالْقَلْبِ». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ نَسْخَةِ الطَّبْلَاوِيِّ، وَعَلَيْهِ شَرْحُ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ: «بَلْ بِالْقَلْبِ»؛ أَيْ: بَلْ الصَّبْرُ بِاللِّسَانِ وَالْقَلْبِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/ ٤٤٢).

(٣) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/ ٢٦٤)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٣٠٢٧)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٩٢٤٠)، مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا.

= وَهُوَ مُتَقَطَعٌ؛ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

﴿وَأُوتِيكَ هُمُ الْمُتَهَدُونَ﴾ للحقِّ والصَّوابِ حيثُ استرجعوا وسلَّموا لقضاء الله تعالى.

(١٥٨) - ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾ هُمَا عَلَمَا جَبَلَيْنِ <sup>(١)</sup> بِمَكَّةَ ﴿مِنْ سَعَاءِ اللَّهِ﴾: مِنْ أَعْلَامِ مَنَاسِكِهِ، جَمْعُ «شَعِيرَةٍ»، وَهِيَ الْعَلَامَةُ.

﴿فَمَنْ حَجَّ أَلْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ﴾ «الْحَجَّ» لُغَةً: الْقَصْدُ، وَ«الاعْتِمَارُ»: الزَّيَارَةُ، فُعْلُبَا شَرْعًا عَلَى قَصْدِ الْبَيْتِ وَزِيَارَتِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْمَخْصُوصَيْنِ.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ كَانَ إِسَافٌ عَلَى الصَّفَا وَنَائِلَةٌ عَلَى الْمَرْوَةِ، وَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا سَعَوْا مَسَحُوهُمَا، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ وَكُسِرَتِ الْأَصْنَامُ تَحَرَّجَ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَهُمَا لِذَلِكَ، فَتَزَلَّتْ <sup>(٢)</sup>.

وَالِإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ مَشْرُوعٌ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، إِنَّمَا الْخِلَافُ فِي وُجُوبِهِ؛ فَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَبِهِ قَالَ أَنَسُ وَابْنُ عَبَّاسٍ <sup>(٣)</sup>؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ

= لكن يشهد له ما رواه مسلم (٩١٨) عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ اللهم اؤْجِزْني في مصيبتِي وأخلف لي خيرًا منها، إلا أخلف الله له خيرًا منها». قالت: فلما مات أبو سلمة قلت: أي المسلمين خير عن أبي سلمة، أول بيت هاجر إلى رسول الله ﷺ؟ ثم إنني قتلتها، فأخلف الله لي رسول الله ﷺ، الحديث.

(١) في نسخة الخيالي: «هما جبلان».

(٢) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٣٤ - تفسير)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١٤٣٨)، والطبري في «تفسيره» (٧١٤/٢)، عن الشعبي. وبنحوه البخاري (٤٤٩٥)، ومسلم (١٢٧٧/٢٠٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) رواه عنهما الطبري في «تفسيره» (٧٢٣/٢).

التَّخْيِيرُ، وهو ضعيف؛ لَأَنَّ نَفْيَ الْجُنَاحِ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ الدَّاخِلِ فِي مَعْنَى الْوَجُوبِ  
فَلَا يَدْفَعُهُ.

وعن أبي حنيفة: أَنَّهُ وَاجِبٌ يُجْبَرُ بِالذَّمِّ.

وعن مالكٍ والشَّافِعِيِّ أَنَّهُ رُكْنٌ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اسْعَوْا؛ فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ  
عَلَيْكُمْ السَّعْيَ»<sup>(١)</sup>.

﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ حَيْرًا﴾؛ أي: فعل طاعة فرضًا كان أو نفلًا، أو زادَ على ما فُرِضَ  
عَلَيْهِ مِنْ حَجٍّ أو عَمْرَةٍ أو طَوَافٍ، أو تَطَوَّعَ<sup>(٢)</sup> بالسَّعْيِ إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ سَنَةٌ.

و﴿حَيْرًا﴾ نصبٌ على أَنَّهُ صِفَةُ مَصْدَرٍ مَحذُوفٍ، أو بِحَذْفِ الْجَارِ وَإِصَالِ  
الفعلِ إِلَيْهِ، أو بتعديَّةِ الفعلِ لتضمُّنِهِ معنى: أَتَى أو فَعَلَ.

وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب: ﴿يَطَّوَّعَ﴾<sup>(٣)</sup>، وأصله: يَتَطَوَّعُ، فأُدْغِمَ مثل  
﴿يَطَّوَّفُ﴾.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾: مَثِبٌ عَلَى الطَّاعَةِ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ.

(١٥٩) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ كأخبارِ الْيَهُودِ ﴿مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ كَالآيَاتِ  
الشَّاهِدَةِ عَلَى أَمْرِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿وَأَهْدَى﴾ وَمَا يَهْدِي إِلَى وَجُوبِ  
اتِّبَاعِهِ وَالْإِيمَانِ بِهِ ﴿مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّكَ لِلنَّاسِ﴾: لَخَصْنَاهُ ﴿فِي الْكِتَابِ﴾: فِي التَّوْرَةِ

(١) رواه الشافعي في «الأم» (٢/ ٢٣١)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٧٣٦٧)، وابن خزيمة في  
«صحيحه» (٢٧٦٤)، من حديث حبيبة بنت أبي تجرادة رضي الله عنها. وهو حديث حسن  
بطرقه وشواهده.

(٢) قوله: «تطوع بالسعي» معطوف على «فعل طاعة» عطف الخاص على العام. انظر: «حاشية ابن  
تمجيد» (٣٨٣/ ٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٢)، و«التيسير» (ص: ٧٧)، و«النشر» (٢/ ٢٢٣).



﴿أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾؛ أي: الَّذِينَ يَتَأْتَى مِنْهُمْ اللَّعْنُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْثَّقَلَيْنِ.

(١٦٠) - ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ عَنْ الْكِتْمَانِ وَسَائِرِ مَا يَجِبُ أَنْ يُتَابَ عَنْهُ ﴿وَأَصْلَحُوا﴾ مَا أَفْسَدُوا بِالتَّذَارُكِ ﴿وَبَيَّنُوا﴾ مَا بَيَّنَّهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِمْ لِتَمِّمَ تَوْبَتَهُمْ. وَقِيلَ: مَا أَحَدَثُوهُ مِنَ التَّوْبَةِ لِيَمْحُوا سِمَةَ الْكُفْرِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَيَقْتَدِيَ بِهِمْ أَضْرَابُهُمْ.

﴿فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ بِالْقَبُولِ وَالْمَغْفِرَةِ ﴿وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾: الْمَبَالِغُ فِي قَبُولِ التَّوْبَةِ وَإِفَاضَةِ الرَّحْمَةِ.

(١٦١) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ﴾؛ أي: وَمَنْ لَمْ يُتَّبَ مِنَ الْكَاتِمِينَ حَتَّى مَاتَ ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾: اسْتَقَرَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَمَنْ يُعْتَدُّ بِلَعْنَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ.

وَقِيلَ: الْأَوَّلُ لَعْنُهُمْ أَحْيَاءَ، وَهَذَا لَعْنُهُمْ أَمْوَاتًا.

وَقُرِئَ: «وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ» <sup>(١)</sup> عَطْفًا عَلَى مُحَلِّ اسْمِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى؛ كَقَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَعَمْرُو <sup>(٢)</sup>، أَوْ فَاعِلًا <sup>(٣)</sup> لِفِعْلِ مُقَدَّرٍ نَحْوُ: وَتَلْعَنُهُمُ الْمَلَائِكَةُ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨) عن الحسن.

(٢) وعليه يكون التقدير: أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرْبَ زَيْدٍ وَعَمْرُو. وفي «الكشاف» (١/٣٩٣): «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وَعَمْرُو، تريد: مَنْ أَنْ ضَرْبَ زَيْدٍ وَعَمْرُو؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَعْنَهُمُ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ».

(٣) قوله: «أَوْ فَاعِلًا» عَطْفًا عَلَى «عَطْفًا».

(١٦٢) - ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾؛ أي: في اللعنة، أو: في النار، وإضمارها قبل الذكر تفخيماً لشأنها وتهويلاً، أو اكتفاءً بدلالة اللعن عليها.

﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾: لا يُمهَلون، أو: لا يُنتظرون ليعتذروا، أو: لا يُنظرُ إليهم نظرَ رَحْمَةٍ.

(١٦٣) - ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ خطابٌ عامٌّ؛ أي: المستحقُّ منكم العبادةَ واحدٌ لا شريك له يصحُّ أن يُعبَدَ أو يُسمَّى إلهاً.

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ تقريرٌ للوحدانية وإزاحةٌ لأن يُتوَهَّم أن في الوجود إلهاً ولكن لا يستحقُّ منهم العبادة.

﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ كالحُجَّةِ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ مُؤَلِّي النِّعَمِ كُلِّهَا أَصُولَهَا وفُرُوعَهَا، وما سِوَاهُ إمَّا نِعْمَةٌ أو مَنَعَمٌ عَلَيْهِ، لَمْ يَسْتَحِقَّ الْعِبَادَةَ أَحَدٌ غَيْرُهُ، وهما خبرانِ آخِرَانِ لقوله: «إِلَهُكُمْ»، أو لمبتدأً محذوفٍ.

قِيلَ: لَمَّا سَمِعَهُ الْمُشْرِكُونَ تَعَجَّبُوا وَقَالُوا: إِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَاتِّبِ بَآيَةٍ يُعْرِفُ بِهَا صِدْقُكَ، فَتَرَكْتَ:

(١٦٤) - ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> وَإِنَّمَا جَمَعَ السَّمَاوَاتِ وَأَفْرَدَ الْأَرْضَ لِأَنَّهَا طَبَقَاتٌ مُتَفَاصِلَةٌ<sup>(٢)</sup> بِالذَّاتِ مُخْتَلِفَةٌ بِالْحَقِيقَةِ بِخِلَافِ الْأَرْضِينَ.

(١) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٣٩ - تفسير)، والطبري في «تفسيره» (٦/٣)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٤٨)، جميعهم عن أبي الضحى، وأبو الضحى اسمه مسلم بن صبيح، وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٣٩٥/١)، وعزاه للفريابي وسعيد بن منصور والطبري وغيرهم.

(٢) قوله: «مُتَفَاصِلَةٌ»؛ قال الشهاب الخفاجي في «الحاشية»: بالصاد المهملة؛ أي: بعضها منفصل عن بعض، ولو قرئ بالمعجمة؛ أي: متفاوتة؛ لصحَّ، ولكن الرواية والدراية مع الأول. وقال القونوي في «حاشيته» (٣٩٧/٤): ولا وجه لقراءة «متفاضلة» بالمعجمة.

﴿وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ تعاقبهما؛ لقوله: ﴿جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً﴾ [الفرقان: ٦٢].  
 ﴿وَالْفُلُكِ الَّتِي تَجْرَى فِي الْبَحْرِ يَمَافُتَعُ النَّاسُ﴾؛ أي: بنفعهم، أو: بالذي ينفعهم،  
 والقصدُ به إلى الاستِدلالِ بالبحرِ وأحواله، وتخصيصُ الفلكِ بالذكرِ لآثِهِ سَبَبُ  
 الخوضِ فيه والاطِّلاعِ على عجائبه، ولذلك قَدَّمَهُ على ذِكْرِ المَطَرِ والسَّحَابِ لأنَّ  
 منشأهُما البحرُ في غالبِ الأمرِ.

وتأنيثُ «الفلكِ» لآثِهِ بمعنى السَّفِينَةِ، وقُرِئَ بِضَمَّتَيْنِ<sup>(١)</sup> على الأصلِ أو الجمعِ،  
 وضَمَّةُ الجمعِ غيرُ ضَمَّةِ الواحدِ عندَ المحقِّقين.

﴿وَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ﴾: ﴿مِنْ﴾ الأولى للابتداءِ والثَّانِيَةُ للبيانِ،  
 و«السَّماءُ» يحتمِلُ الفلكَ والسَّحَابَ وجهَةَ العلوّ.

﴿فَأَنبِئَا بِهِنَّ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾: بالنباتِ ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ عطفٌ على  
 ﴿أُنْزِلَ﴾؛ كأنَّهُ استَدَلَّ بِنُزُولِ المَطَرِ وتكوُنِ النَّبَاتِ به وبَثَّ الحَيَوَانَاتِ فِي الْأَرْضِ،  
 أو على ﴿وَمِنْ﴾ فَإِنَّ الدَّوَابَّ يَنْمُونُ بِالْخَصْبِ وَيَعِيشُونَ بِالْحَيَا<sup>(٢)</sup>، و«البَثُّ»: النَّشْرُ  
 والتَّفْرِيقُ.

﴿وَنَصْرِفِ الرِّيحَ﴾ فِي مَهَابِّهَا وَأَحْوَالِهَا، وَقَرَأَ حَمْزُهُ وَالْكَسَائِيُّ عَلَى الْإِفْرَادِ<sup>(٣)</sup>.  
 ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِينَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ لَا يَنْزِلُ وَلَا يَنْقَشِعُ<sup>(٤)</sup> - مَعَ أَنَّ الطَّبَعَ  
 يَقْتَضِي أَحَدَهُمَا - حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨) عن عيسى بن عمر، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٨٠) عن زيد بن علي.

(٢) أي: بالمطر.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٢ - ١٧٣)، و«التيسير» (ص: ٧٨).

(٤) في نسخة الطبلاوي: «ينقشع».

وقيل: مُسَخَّرٌ لِلرِّيَّاحِ تَقْلُبُهُ فِي الْجَوِّ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ «السَّحْبِ»؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ يَجْرُ بَعْضًا.

﴿لَا يَنْتَظِرُ لِقَوْمٍ يُعَذِّبُونَ﴾: يَتَفَكَّرُونَ فِيهَا، وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهَا بَعْيُونَ عُقُولَهُمْ، وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَيْلٌ لِمَنْ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ فَمَجَّ بِهَا»<sup>(١)</sup>؛ أَي: لَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا.

وَأَعْلَمَ أَنَّ دَلَالََةَ هَذِهِ الْآيَاتِ<sup>(٢)</sup> عَلَى وَجُودِ الْإِلَهِ وَوَحْدَتِهِ مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ يَطُولُ شَرْحُهَا مَفْصَلًا، وَالْكَلَامُ الْمُجْمَلُ: أَنَّهَا أُمُورٌ مُمَكِّنَةٌ وَجَدَ كُلٌّ مِنْهَا بَوَاجِهُ مَخْصُوصٍ مِنْ وَجْهِ مُحْتَمَلَةٍ وَأَنْحَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ إِذْ كَانَ مِنَ الْجَائِزِ مَثَلًا أَنْ لَا تَتَحَرَّكَ السَّمَاوَاتُ أَوْ بَعْضُهَا كَالْأَرْضِ، وَأَنْ تَتَحَرَّكَ بَعْكَسَ حَرَكَاتِهَا، وَبَحِثُ تَصِيرُ الْمُنَظَقَةُ دَائِرَةً مَارَّةً بِالْقُطْبَيْنِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ لَهَا أَوْجٌ وَحُضِيضٌ أَصْلًا<sup>(٣)</sup>، أَوْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لِبَسَاطَتِهَا وَتَسَاوِي أَجْزَائِهَا، فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُوجِدٍ قَادِرٍ حَكِيمٍ يُوجِدُهَا عَلَى مَا تَسْتَدْعِيهِ حَكْمَتُهُ وَتَقْتَضِيهِ مَشِيئَتُهُ، مُتَعَالِيًا عَنْ مَعَارِضِهِ غَيْرِهِ، إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ إِلَهٌ يَقْدِرُ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ:

- فَإِنْ تَوَافَقَتْ إِرَادَتُهُمَا فَالْفَعْلُ: إِنْ كَانَ لهُمَا لَزَمَ اجْتِمَاعُ مُؤَثِّرَيْنِ عَلَى أَثَرٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا لَزَمَ تَرْجِيحُ الْفَاعِلِ بِلَا مَرَجِّحٍ وَعَجْزُ الْآخَرِ النَّافِي لِلْإِلَهِيَّةِ.

(١) ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٦٨/٤). وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ» (٢٥٩/١): غَرِيبٌ جَدًّا. وَقَالَ الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ كَمَا فِي «حَاشِيَةِ السِّيُوطِيِّ» (٢٢٠/٣): لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ. وَقَالَ السِّيُوطِيُّ: لَمْ يَرِدْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَلَا بِهَذَا اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي خَلَقْتُ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَخْتَلَفُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَنْتَظِرُ لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [آلْ عَمْرَانُ: ١٩٠]، وَبَلَفْظِ: «وَيْلٌ لِمَنْ قَرَأَهَا وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا». وَسَيَأْتِي فِي آلْ عَمْرَانِ.

(٢) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «الْآيَةُ».

(٣) الْأَوْجُ: أَبْعَدُ بُعْدٍ مِنَ الْمَرْكَزِ، وَالْحُضِيضُ يُقَابَلُهُ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْقَوْنَوِيِّ» (٤٠٦/٤).

- وإن اختلفت لَزِمَ التَّمَانُعُ والتَّطَارُدُ؛ كما أشارَ إليه بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وفي الآية تنبيهٌ على شرفِ علمِ الكلامِ وأهله، وحثٌّ على البحثِ والنَّظَرِ فيه.

(١٦٥) - ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ من الأصنام، وقيل: من الرؤساء الَّذِينَ كَانُوا يُطِيعُونَهُمْ<sup>(١)</sup>؛ لقوله: ﴿وَإِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦]، ولعلَّ المرادُ أعمُّ منهما، وهو مَا يَشْغُلُهُ عَنِ اللَّهِ تعالى.

﴿يُحِبُّونَهُمْ﴾: يعظمونهم ويُطِيعُونَهُمْ ﴿كَحُبِّ اللَّهِ﴾: كتعظيمه والميلِ إلى طاعته؛ أي: يُسَوِّونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ في المحبةِ والطَّاعةِ.

و«المحبة»: مِيلُ الْقَلْبِ، مِنْ «الْحَبِّ»، استعيرَ لِحُبِّهِ الْقَلْبَ، ثُمَّ اشْتَقَّ مِنْهُ «الْحُبُّ»؛ لَأَنَّهُ أَصَابَهَا وَرَسَخَ فِيهَا، ومَحَبَّةُ الْعَبْدِ لِلَّهِ: إِرَادَةُ طَاعَتِهِ وَالْإِعْتِنَاءُ بِتَحْصِيلِ مَرْضِيَّتِهِ، وَمَحَبَّةُ اللَّهِ لِلْعَبْدِ: إِرَادَةُ إِكْرَامِهِ، واستعماله في الطَّاعةِ، وَصَوْنُهُ عَنِ الْمَعَاصِي.

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ لَأَنَّهُ لَا تَنْقَطِعُ مَحَبَّتُهُمُ لِلَّهِ، بِخِلَافِ مَحَبَّةِ الْأَنْدَادِ فَإِنَّهَا لِأَغْرَاضٍ فَاسِدَةٍ مَوْهُومَةٍ تَزُولُ بِأَذْنَى سَبَبٍ، وَلِذَلِكَ كَانُوا يَعْدِلُونَ عَنِ آلِهَتِهِمْ إِلَى اللَّهِ عِنْدَ الشَّدَائِدِ، وَيَعْبُدُونَ الصَّنَمَ زَمَانًا ثُمَّ يَرْفُضُونَهُ إِلَى غَيْرِهِ.

﴿وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: وَلَوْ يَعْلَمُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ ظَلَمُوا بِاتِّخَاذِ الْأَنْدَادِ ﴿وَإِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ﴾ إِذَا عَايَنُوهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَجْرِي الْمُسْتَقْبَلِ مُجْرَى الْمَاضِي لِتَحَقُّقِهِ<sup>(٢)</sup>؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤].

(١) في نسخة الخيالي: «يتبعونهم».

(٢) قوله: «وأجرى المستقبل مُجْرَى الْمَاضِي»؛ أي: بقوله: ﴿وَإِذْ﴾؛ لأنها موضوعة للماضي، والمعنى هنا على الاستقبال، لكن لِتَحَقُّقِ وَقْعِهِ عِبْرَ عَنْهُ بِمَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْمَاضِي. انظر: «حاشية الأنصاري»

﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ سَادُّ مَسَدٍّ مَفْعُولِي ﴿يَرَى﴾، وجواب ﴿لَوْ﴾ مَحذُوفٌ؛ أي: لو يعلمون أَنَّ القدرةَ لله جميعًا إذا عَابَنُوا العَذَابَ لَنَدِمُوا أَشَدَّ النَّدَمِ.  
وقيل: هو مُتَعَلِّقُ الجوابِ، والمفعولانِ مَحذوفانِ، والتَّقديرُ: ولو يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا أُنْدَادَهُمْ لَا تَنْفَعُ لَعَلِمُوا أَنَّ الْقُوَّةَ لله كُلُّهَا لَا يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ غَيْرُهُ.  
وقرأ ابنُ عامِرٍ ونافعٌ ويعقوبُ: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ على أَنَّهُ خطابٌ للنَّبِيِّ؛ أي: ولو تَرَى ذلكَ لَرَأَيْتَ أَمْرًا عَظِيمًا، وابنُ عامِرٍ: ﴿إِذْ يُرَوَّنَ﴾ على البناءِ للمفعولِ، ويعقوبُ: ﴿إِنَّ﴾ بالكسرِ، وكذا: ﴿وإنَّ اللهَ شديدُ العَذَابِ﴾<sup>(١)</sup> على الاستئنافِ أو إضمارِ القولِ.

(١٦٦) - ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿إِذْ يُرَوَّنَ﴾؛ أي: إذ تَبَرَّأَ الْمُتَّبِعُونَ مِنَ الْآتِبَاعِ، وقُرِئَ بالعكسِ<sup>(٢)</sup>؛ أي: تَبَرَّأَ الْآتِبَاعُ مِنَ الرُّؤَسَاءِ.  
﴿وَرَأَوْا الْعَذَابَ﴾؛ أي: رَأَيْنَ لَهُ، والواوُ للحالِ و«قَدْ» مُضْمَرَةٌ، وقيل: عَطَفَ على ﴿تَبَرَّأَ﴾.

﴿وَنَقَطَ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَابُ﴾ يَحْتَمِلُ الْعَطْفَ على ﴿تَبَرَّأَ﴾ أو ﴿رَأَوْا﴾، أو الحالَ<sup>(٣)</sup>، والأوَّلُ أَظْهَرُ.

﴿وَالْأَنْبَابُ﴾: الوُصْلُ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَهُمْ مِنَ الْآتِبَاعِ وَالْإِتِّفَاقِ عَلَى الدِّينِ وَالْأَغْرَاضِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَأَصْلُ «السَّبَبِ»: الْحَبْلُ الَّذِي يُرْتَقَى بِهِ الشَّجَرُ.

(١) انظر هذه القراءات في «السبعة» (ص: ١٧٣)، و«التيسير» (ص: ٧٨)، و«النشر» (٢/ ٢٢٤).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤/ ٢٧٥)، و«الكشاف» (١/ ٣٩٨)، عن مجاهد.

(٣) قوله: «الحال» منصوب بالعطف على «العطف» في: «يحتمل العطف». انظر: «حاشية شيخ زاده»

وَقُرِئَ: «تُقَطَّعَتْ» على البناء للمفعول<sup>(١)</sup>.

(١٦٧) - ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كَرِهْنَا لَنَا كَرَةً فَتَنَبَّرْنَا مِنْهُمْ كَمَا تَنَبَّرُوا مِنَّا﴾ ﴿لَوْ﴾ لِلتَّمَنِّي، ولذلك أُجِيبَ بالفاء؛ أي: لَيْتَ لَنَا كَرَةً إِلَى الدُّنْيَا فَتَنَبَّرْنَا مِنْهُمْ.

﴿كَذَلِكَ﴾: مِثْلَ ذَلِكَ الْإِرَاءِ الْفَطِيحِ ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾: نَدَامَاتٍ، وَهِيَ ثَالِثُ مَفَاعِيلِ ﴿بَرَى﴾ إِنْ كَانَ مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ، وَإِلَّا فَحَالٌ. ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ أَصْلُهُ: وَمَا يَخْرُجُونَ، فَعُدَلَ بِهِ إِلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ لِلْمُبَالَاغَةِ فِي الْخُلُودِ وَالْإِقْنَاطِ عَنِ الْخُلَاصِ وَالرُّجُوعِ إِلَى الدُّنْيَا.

(١٦٨) - ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّهُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا﴾ نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ حَرَّمُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ رَفِيعَ الْأَطْعِمَةِ وَالْمَلَابِسِ، وَ﴿حَلَلًا﴾ مَفْعُولُ ﴿كُلُّهُمْ﴾، أَوْ صِفَةُ مَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَوْ حَالٌ مِنْ «مَا فِي الْأَرْضِ»، وَ«مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ؛ إِذْ لَا يُؤْكَلُ كُلُّ مَا فِي الْأَرْضِ. ﴿طَبِيبًا﴾: يَسْتَطِيعُ الشَّرْعُ، أَوْ الشَّهْوَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ؛ إِذِ «الْحَلَالُ» دَلَّ عَلَى الْأَوَّلِ. ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾: لَا تَقْتَدُوا بِهِ فِي اتِّبَاعِ الْهَوَى فَتَحَرَّمُوا الْحَلَالَ وَتَحَلَّلُوا الْحَرَامَ.

وَقُرِئَ نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْبَزْزِيُّ وَأَبُو بَكْرِ حَيْثُ وَقَعَ بِتَسْكِينِ الطَّاءِ<sup>(٢)</sup>، وَهُمَا لُغَتَانِ فِي جَمْعِ «خُطْوَةٍ»، وَهِيَ مَا بَيْنَ قَدَمَيْ الْخَاطِطِي. وَقُرِئَ بِضَمَّتَيْنِ وَهَمْزَةٍ جُعِلَتْ ضَمَّةُ الطَّاءِ كَأَنَّهَا عَلَيْهَا<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٨٠) عن عبيد بن عمير.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٤)، و«التيسير» (ص: ٧٨).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨) عن عمرو بن عبيد وعيسى بن عمر، و«شواذ

القراءات» للكرماني (ص: ٨١) عن علي وعمرو بن عبيد والحسن. وهي في «الكشاف» (١/ ٤٠١)

دون نسبة، وفيه: جُعِلَتْ الضَّمَّةُ عَلَى الطَّاءِ كَأَنَّهَا عَلَى الْوَاوِ.

وبفتحتين<sup>(١)</sup> على أنه جمع «خطوة»، وهي المرة من الخطو.

﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾: ظاهرُ العداوة عند ذوي البصيرة، وإن كان يُظهرُ الموالاتة لمن يُغويه، ولذلك سَمَّاهُ وَلِيًّا في قوله: ﴿أَوَلَيْسَ أَهْمُ الظَّلْعُوْتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

(١٦٩) - ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ﴾ بيانٌ لعداوته ووجوبِ التحرزِ عَنْ متابَعته، واستُعيرَ الأمرُ لتزيينه وبعثه لهم على الشرِّ تَسْفِيهاً لِرأيهم وتَحْقِيرًا لَشأنهم. و«السُّوءُ» و«الفَحْشَاءُ»: مَا أَنْكَرَهُ الْعَقْلُ واستَقْبَحَهُ الشَّرْعُ، والعَطْفُ لاختلافِ الوَصْفَيْنِ، فَإِنَّهُ سُوءٌ لَا غَتَمَامَ الْعَاقِلِ بِهِ وَفَحْشَاءٌ لَا سِتْقَبَاحَ إِيَّاهُ.

وقيل: «السُّوءُ» يَعُمُّ الْقَبَائِحَ، و«الفَحْشَاءُ» مَا تَجَاوَزَ الْحَدَّ فِي الْقَبَحِ مِنَ الْكِبَائِرِ. وقيل: الْأَوَّلُ مَا لَا حَدَّ فِيهِ، وَالثَّانِي مَا شُرِعَ فِيهِ الْحَدُّ.

﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ كَاتِّخَاذِ الْأَنْدَادِ، وَتَحْلِيلِ الْمَحْرَمَاتِ، وَتَحْرِيمِ الطَّيِّبَاتِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ اتِّبَاعِ الظَّنِّ رَأْسًا، وَأَمَّا اتِّبَاعُ الْمَجْتَهِدِ لِمَا أَدَّى إِلَيْهِ ظَنٌّْ مُسْتَنَدٌ إِلَى مَدْرَكٍ شَرْعِيٍّ فَوْجُوبُهُ قَطْعِيٌّ، وَالظَّنُّ فِي طَرِيقِهِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْكُتُبِ الْأُصُولِيَّةِ. (١٧٠) - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ الضَّمِيرُ لِلنَّاسِ، وَعَدَلَ عَنِ الْخُطَابِ مَعَهُمَ لِلنَّدَاءِ عَلَى ضَلَالَتِهِمْ، كَأَنَّهُ التَّفَتُّ إِلَى الْعُقْلَاءِ وَقَالَ لَهُمْ: انظُرُوا إِلَى هَؤُلَاءِ الْحَمَقَى مَاذَا يُجِيبُونَ.

﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾: مَا وَجَدْنَاهُمْ عَلَيْهِ، نَزَلَتْ فِي الْمُشْرِكِينَ؛ أَمَرُوا بِاتِّبَاعِ الْقُرْآنِ وَسَائِرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْحُجَجِ وَالْآيَاتِ فَجَنَحُوا إِلَى التَّقْلِيدِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨) عن أبي حرام الأعرابي، و«المحتسب» (١١٧/١) عن أبي السمال العدوي، و«الكشاف» (٤٠١/١) دون نسبة.

(٢) أوردته الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٨٨) من رواية الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما.



وقيل: في طائفة من اليهود دعاهم رسول الله ﷺ إلى الإسلام فقالوا: نتبع ما وجدنا عليه آباءنا لأنهم كانوا خيراً منا وأعلم<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فيعم «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ» التوراة لأنها أيضاً تدعو إلى الإسلام. «أَوَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ لَيَقْفِلُونَ سَيِّئًا وَلَا يَهْتَدُونَ» الواو للحال أو العطف، والهمزة للرد والتعجب<sup>(٢)</sup>، وجواب «لو» محذوف؛ أي: لو كان آباؤهم جهلة لا يتفكرون في أمر الدين ولا يهتدون إلى الحق لا تبعوهم، وهو دليل على المنع من التقليد لمن قدر على النظر والاجتهاد، وأما اتباع الغير في الدين إذا علم بدليل ما أنه محق كالأنبياء والمجتهدين في الأحكام فهو في الحقيقة ليس بتقليد بل اتباع لما أنزل الله.

(١٧١) - «وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دَعَاءً وَنِدَاءً» على حذف مضاف، تقديره: ومثل داعي الذين كفروا كمثلي الذي ينعق، أو: مثل الذين كفروا كمثلي البهائم الذي ينعق<sup>(٣)</sup>.

والمعنى: أن الكفرة لانهماكهم في التقليد لا يلقون أذهانهم إلى ما يتلى عليهم، ولا يتأملون فيما يقرء معهم، فهم في ذلك كالبهائم التي ينعق عليها فتسمع الصوت ولا تعرف مغزاه، وتحس النداء ولا تفهم معناه.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٤٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٨١)، والشعبي في

«تفسيره» (٤/ ٢٨٧ - ٢٨٨) من رواية سعيد بن جبیر عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) قوله: «والتعجب» كذا في النسخ، وفي «تفسير البضاوي» مع كل من «حاشية شيخ زاده» و«حاشية الأنصاري» و«حاشية الخفاجي» و«حاشية القنوي»: «والتعجب» وهو أولى.

(٣) في نسخة الطباوي والخيالي: «كمثل البهائم التي ينعق عليها». والمثبت من نسخة التفازاني وهو الموافق لما في «الكشاف» (١/ ٤٠٣).

وقيل: هو تمثيلهم في اتباع آبائهم على ظاهر حالهم جاهلين بتحقيقها بالبهائم التي تسمع الصوت ولا تفهم ما تحته، أو تمثيلهم في دعائهم الأصنام بالناعق في نعيه، وهو التصويت على البهائم، وهذا يغني عن الإضمار، ولكن لا يساعده قوله: ﴿إِلَّا دُعَاءَ وَبَدَاءَ﴾؛ لأن الأصنام لا تسمع، إلا أن يجعل ذلك من باب<sup>(١)</sup> التمثيل المركب. ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمَى﴾ رفع على الذم ﴿فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾؛ أي: بالفعل<sup>(٢)</sup>؛ للإخلال بالنظر. (١٧٢) - ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبْنَ أَمْثُوا كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ لَمَّا وَسَّعَ الْأَمْرَ عَلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَأَبَاحَ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ سِوَى مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ، أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ أَنْ يَتَحَرَّوْا طَيِّبَاتِ مَا رَزَقُوا وَيَقُومُوا بِحَقُوقِهَا فَقَالَ:

﴿وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ على ما رَزَقَكُمْ وَأَحَلَّ لَكُمْ ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾: إن صحَّ أنكم تختصُّونه بالعبادة وتقرُّون أنه مُؤَلِّي النِّعَمِ، فَإِنَّ عِبَادَتَهُ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِالشُّكْرِ، فَاَلْمَعْلُوقُ بِفِعْلِ الْعِبَادَةِ هُوَ الْأَمْرُ بِالشُّكْرِ لِإِتِمَامِهِ، وَهُوَ عَدَمٌ عِنْدَ عَدَمِهِ<sup>(٣)</sup>. وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: إِنِّي وَالْإِنْسَ وَالْجَنِّ فِي نَبَأٍ عَظِيمٍ، أَخْلُقُ وَيُعْبَدُ غَيْرِي، وَأَرْزُقُ وَيُشْكِرُ غَيْرِي»<sup>(٤)</sup>.

(١) في نسخة الخيالي: «من قبيل».

(٢) قوله: «أي: بالفعل»؛ أي: المنفي فعل العقل - وهو النظر - لا ذاته، فإنه ثابت. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٥٥). ووقع في بعض النسخ: «أي: بالعقل»، والمراد به: العقل المكتسب، لا ما هو بحسب الفطرة والاستعداد. وفي نسخة: «أي: ما يُعْقَلُ» بالمبني للمجهول، وعلى هذه المراد التعميم؛ أي: لا يعقلون شيئاً ممَّا يُعْقَلُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «لإِتِمَامِهِ»؛ أي: لإِتِمَامِ فِعْلِ الْعِبَادَةِ «وهو»؛ أي: الأمر لإِتِمَامِ فِعْلِ الْعِبَادَةِ «عدم»؛ أي: معدوم «عند عدمه»؛ أي: عند عدم فعل العبادة. انظر: «حاشية القونوي» (٤/ ٤٤١).

(٤) رواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٩٧٤)، والبيهقي في «الشعب» (٤٥٦٣)، والدليمي في «مسند الفردوس» (٤٤٣٩) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(١٧٣) - ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾: أَكْلَهَا وَالانْتِفَاعَ بِهَا، وَهِيَ الَّتِي مَاتَتْ مِنْ غَيْرِ ذِكَاةٍ، وَالْحَدِيثُ الْحَقُّ بِهَا مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ<sup>(١)</sup>، وَالسَّمَكُ وَالْجَرَادُ أُخْرِجَهُمَا الْعُرْفُ عَنْهَا أَوْ اسْتِنَاءُ الشَّرْعِ<sup>(٢)</sup>، وَالْحُرْمَةُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْعَيْنِ تُفِيدُ عُرْفًا حُرْمَةً التَّصَرُّفِ فِيهَا مُطْلَقًا إِلَّا مَا خَصَّه الدَّلِيلُ كَالْتَّصَرُّفِ فِي الْمَدْبُوعِ.

﴿وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ﴾: إِنَّمَا خَصَّ اللَّحْمَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ مُعْظَمُ مَا يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَسَائِرُ أَجْزَائِهِ كَالتَّابَعِ لَهُ.

﴿وَمَا أَهَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾: أَي: رُفِعَ بِهِ الصَّوْتُ عِنْدَ ذَبْحِهِ لِلصَّنَمِ، وَالْإِهْلَالُ أَصْلُهُ: رُؤْيَا الْهَلَالِ<sup>(٣)</sup>، يُقَالُ: أَهَلَ الْهَلَالُ وَأَهْلَلْتُهُ، لَكِنْ لَمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّهُ يُرْفَعُ الصَّوْتُ بِالتَّكْبِيرِ إِذَا رُؤِيَ سُمِّيَ ذَلِكَ إِهْلَالًا، ثُمَّ قِيلَ لِرَفْعِ الصَّوْتِ وَإِنْ كَانَ لغيرِهِ. ﴿فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرُ بَاغٍ﴾: بِالِاسْتِثْنَاءِ عَلَى مُضْطَرَّ آخَرَ، وَقِرَاءَ عَاصِمٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةً بِكسْرِ التَّوْنِ<sup>(٤)</sup>.

﴿وَلَا عَادٍ﴾: سَدَّ الرَّمَقِ أَوْ الْجَوْعَةَ.

وَقِيلَ: ﴿غَيْرُ بَاغٍ﴾ عَلَى الْوَالِي ﴿وَلَا عَادٍ﴾ بِقَطْعِ الطَّرِيقِ؛ فَعَلَى هَذَا لَا يُبَاحُ

(١) رواه أبو داود (٢٨٥٨)، والترمذي (١٤٨٠)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا

من حديث زيد بن أسلم والعمل على هذا عند أهل العلم».

(٢) أي: في حديث: «أُجِلَّتْ لَنَا مِيتَتَانِ وَدَمَانِ: السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَالْكَبِدُ وَالطُّحَالُ». رواه الإمام أحمد في

«مسنده» (٥٧٢٣)، وابن ماجه (٣٢١٨)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ورواه البيهقي في «السنن

الكبرى» (١٢١١) موقوفًا، وقال: «وهذا إسناد صحيح وهو في معنى المسند».

(٣) في نسخة التفازاني: «أصله وجود الهلال ورؤيته». وفي «مفردات الراغب» (مادة: همل):

والإهلال: رفع الصوت عند رؤية الهلال، ثم استعمل لكل صوت.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٤)، و«التيسير» (ص: ٧٨).

لِلْعَاصِي بِالسَّفَرِ<sup>(١)</sup>، وهو ظاهرٌ مذهبِ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه وقولُ أحمدَ.  
﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ في تناوله ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ﴾ لِمَا فَعَلَ ﴿رَجِيمٌ﴾ بِالرَّحْصَةِ فِيهِ.  
فإن قيل: إنما يفيدُ قصرَ الحُكْمِ على ما ذكر، وكم من حرامٍ لم يذكر.  
قلت: المرادُ قَصْرُ الحُرْمَةِ على ما ذكرَ ممَّا استحلَّوه لا مُطلقاً، أو قصرُ حُرْمَتِهِ  
على حالِ الاختيارِ؛ كأنه قيل: إنما حرَّم عليكم هذه الأشياءَ ما لم تُضطرُّوا إليها.  
(١٧٤) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا  
قَلِيلًا﴾ عَوْضًا حَقِيرًا.  
﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾: إمَّا في الحال؛ لأنَّهم أكلوا ما يتلبَّسُ  
بالنَّارِ لكونها عقوبةً عليه فكأنَّهم أكلوا النَّارَ؛ كقوله:  
أَكَلْتُ دَمًا إِنْ لَمْ أُرْعَكَ بَصْرَةً بَعِيدَةً مَهْوَى الْقُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ<sup>(٢)</sup>  
يعني: الدِّية.

أو في المال؛ أي: لا يأكلون يومَ القيامةِ إِلَّا النَّارَ.

(١) قوله: «فعلى هذا...» لا يختصُّ عدمُ الإباحةِ للعاصي بسفره بهذا القول، بل يأتي على الأول أيضًا.  
انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٥٧).

(٢) وقبلة:

دمشق خذبيها واعلمي أن لَيْلَةَ تمر بعودي نعيشها لَيْلَةَ الْقَدَرِ  
قال التبريزي في «شرح ديوان الحماسة» (٢/٤١٣): قاتل هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَعْرَابِيٌّ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً  
فَلَمْ تَوَافِقْهُ، فَقِيلَ لَهُ: إِنْ حَمَى دِمَشْقَ سَرِيعَةً فِي مَوْتِ النِّسَاءِ، فَحَمَلَهَا إِلَى دِمَشْقَ وَأَنْشَدَهُمَا. يعني  
بـ(الدم) الدِّية، والمعنى: أخذتُ بدلَ قَتْلِ أَرْتُهُ دِيَّتَهُ؛ أي: كُنْتُ أَخْذُلُهَا إِنْ لَمْ أَفْرِغْكَ بَصْرَةً أَتَزَوَّجُهَا  
عَلَيْكَ (بعيدة مهوى القرط) كناية عن طول العنق، طيبة الرائحة، ووجه حلفه بذلك: أنْ أَخْذَلَ الدِّيةَ  
عَارٌّ عِنْدَهُمْ؛ لَأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ قَتْلَ أَعَزَّتِهِ.

وَمَعْنَى ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾: مِلءَ بُطُونِهِمْ، يُقَالُ: أَكَلَ فِي بَطْنِهِ، وَأَكَلَ فِي بَعْضِ بَطْنِهِ؛ كَقَوْلِهِ:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا<sup>(١)</sup>

﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ عِبَارَةٌ عَنْ غَضَبِهِ عَلَيْهِمْ، وَتَعْرِيفُ بَحْرَمَانِهِمْ حَالَ مُقَابَلَتِهِمْ فِي الْكَرَامَةِ وَالزُّلْفَى مِنَ اللَّهِ.

﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾: وَلَا يُثْنِي عَلَيْهِمْ ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾: مُؤْلِمٌ.

(١٧٥) - ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدْيِ﴾ فِي الدُّنْيَا ﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ فِي الْآخِرَةِ بِكَيْتَمَانِ الْحَقِّ لِلْمَطَامِعِ وَالْأَغْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ تَعْجِيبٌ<sup>(٢)</sup> مِنْ حَالِهِمْ فِي الْإِلْتِبَاسِ بِمَوْجِبَاتِ النَّارِ مِنْ غَيْرِ مُبَالَاةٍ، وَ«مَا» تَامَّةٌ مَرْفُوعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَتَخْصِيصُهَا كَتَخْصِيصِ قَوْلِهِمْ: «شَرُّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ»<sup>(٣)</sup>، أَوْ

(١) صدر بيت بلانسة في «الكتاب» (١/ ٢١٠)، و«المقتضب» (٢/ ١٧٢)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (١/ ٣١٣)، و«تفسير الثعلبي» (١/ ١٥١)، و«أساس البلاغة» (مادة: خمص). وعجزه:

فإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِصٌ

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «تعجب»، وعليه شرح الأنصاري فقال: المراد بالتعجب منه تعالى أَنَّهُ يُعْجِبُ الْمُخَاطَبِينَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٥٩). فهو على ما قال يعود إلى معنى التعجب كالمثبت، وهكذا ذكرها الألوسي فقال: «تعجب للمؤمنين من ارتكابهم موجباتها من غير مبالاة...». انظر: «روح المعاني» (٣/ ٩٥).

وفي «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ٢٤٤): التعجب هو استعظام الشيء وخفاء حصول السبب، وهذا مستحيل في حق الله تعالى، وبالتالي فهو راجع لمن يصح ذلك منه؛ أي: هم ممن يقول فيهم من رآهم: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾.

(٣) مثل يُضْرَبُ فِي ظُهُورِ أَمَارَاتِ الشَّرِّ وَمَخَايِلِهِ، كَأَنَّهُمْ سَمِعُوا هَرِيرَ كَلْبٍ فِي وَقْتٍ لَا يَهْرُ فِي مِثْلِهِ إِلَّا لَسَوْهُ فَقَالُوا ذَلِكَ؛ أَي: أَنَّ الْكَلْبَ إِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى الْهَرِيرِ شَرًّا. انظر: «المستقصى في أمثال العرب» للزمخشري (٢/ ١٣٠).

استفهامية وما بعدها الخبر، أو مَوْصُولَةٌ وما بعدها صلة والخبر محذوف.

(١٧٦) - ﴿ذَلِكَ يَأْنَى أَنْ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾؛ أي: ذلك العذاب بسبب أن الله نَزَلَ الكتابَ بالحقِّ فَرَفُضُوهُ بالتَّكْذِيبِ أو الكِتمان.

﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ﴾ اللَّامُ فِيهِ إمَّا لِلْجِنْسِ واختلافهم: إيمانهم ببعضِ كتبِ الله وكفرهم ببعض، أو للعهد والإشارة: إمَّا إلى التَّوْرَةِ و﴿اخْتَلَفُوا﴾ بمعنى: تخلَّفُوا عن المنهجِ المُستقيم في تأويلها، أو خَلَفُوا خلافَ مَا أَنْزَلَ اللهُ مكانه؛ أي: حَرَفُوا مَا فِيهَا، وإمَّا إلى القرآنِ واختلافهم فيه قولهم: سَحَرُوا، وتَقَوَّلُوا، وكلامَ علَّمَهُ بشرًا، وأساطيرِ الأولين.

﴿لَوْ شِئْنَا بِعِيدٍ﴾: لَفِي خِلَافٍ بَعِيدٍ عَنِ الْحَقِّ.

(١٧٦) - ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ «البرُّ»: كُلُّ فِعْلٍ مَرْضِيٍّ.

والخطابُ لِأَهْلِ الْكِتَابِ فَإِنَّهُمْ أَكْثَرُوا الْخَوْصَ فِي أَمْرِ الْقِبْلَةِ حِينَ حُوِّلَتْ، وَادَّعَى كُلُّ طَائِفَةٍ أَنَّ الْبِرَّ هُوَ التَّوَجُّهُ إِلَى قِبْلَتِهِ، فَردَّ اللهُ عَلَيْهِمْ وَقَالَ: لَيْسَ الْبِرُّ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَا بَيَّنَّه وَاتَّبَعَهُ الْمُؤْمِنُونَ.

وقيل: عامٌّ لَهُمْ وَلِلْمُسْلِمِينَ؛ أي: لَيْسَ الْبِرُّ مَقْصُورًا بِأَمْرِ الْقِبْلَةِ، أَوْ: لَيْسَ الْبِرُّ الْعَظِيمُ الَّذِي يَحْسُنُ أَنْ تَذْهَبُوا بِشَأْنِهِ عَنْ غَيْرِهِ أَمْرَهَا<sup>(١)</sup>.

وَقَرَأَ حَمْزُهُ وَحَفِصٌ: ﴿الْبِرِّ﴾ بِالنَّصْبِ<sup>(٢)</sup>.

(١) أي: أمر القبله. انظر: «الكشاف» (٤٠٩/١)، وفيه: وقيل: كثر خوض المسلمين وأهل الكتاب في أمر القبله، فقيل: ليس البرُّ العظيم الذي يجب أن تَذْهَبُوا بِشَأْنِهِ عَنْ سَائِرِ صَنُوفِ الْبِرِّ أَمْرُ الْقِبْلَةِ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ الَّذِي يَجِبُ الْإِهْتِمَامُ بِهِ وَصَرَفُ الْهَمِّ إِلَيْهِ بِرٌّ مَنْ قَامَ بِهَذِهِ الْأَعْمَالِ.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٥)، و«التيسير» (ص: ٧٩).

﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَآلَمَاتِكَ وَآلَكُنَّيْكَ وَالنَّبِيِّنَ﴾؛ أي: ولكن البر الذي ينبغي أن يهتم به بر من آمن.

أو: ولكن ذا البر من آمن، ويؤيده قراءة: «ولكن البار»<sup>(١)</sup>، والأول أوفق وأحسن. والمراد بـ«الكتاب»: الجنس أو القرآن.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿ولكن﴾ بالتخفيف ورفع ﴿البر﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾؛ أي: على حُبِّ المال؛ كما قال عليه السلام لما سُئِلَ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْتِيَهُ وَأَنْتَ صَاحِبُهَا تَأْمُلُ الْغِنَى وَتَخْشَى الْفَقْرَ»<sup>(٣)</sup>.

وقيل: الضمير لله أو للمصدر، والجار والمجرور في موضع الحال.

﴿ذَوَى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى﴾ يريد: المحاييج منهم، ولم يقيد لعدم الإلباس، وقدم ذوي القرى لأن إيتاءهم كما قال عليه السلام: «صَدَقْتُكَ عَلَى الْمَسْكِينِ صَدَقَةً، وَعَلَى ذِي رَحِمِكَ اثْنَتَانِ: صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ»<sup>(٤)</sup>.

﴿وَالْمَسْكِينِ﴾: جمع «المسكين»، وهو الذي أسكنته الخلّة<sup>(٥)</sup>، وأصله: دائم السكون؛ كـ«المسكير»: الدائم السكر.

(١) انظر: «الكشاف» (٤١١/١) دون نسبة.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٧)، و«التيسير» (ص: ٧٩).

(٣) رواه البخاري (١٤١٩)، ومسلم (١٠٣٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) رواه الترمذي (٦٥٨)، والنسائي (٢٥٨٢)، وابن ماجه (١٨٤٤)، وابن حبان في «صحيحه»

(٣٣٤٤)، والحاكم في «المستدرک» (١٤٧٦)، وحسنه الترمذي، وله شاهد من حديث زينب زوجة

ابن مسعود رضي الله عنهما عند البخاري (١٤٦٦)، ومسلم (١٠٠٠).

(٥) بفتح الخاء؛ أي: الحاجة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٦١/١).

﴿وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾: المسافر، سُمِّيَ بِهِ لِمَلازِمَتِهِ السَّبِيلُ؛ كما سُمِّيَ القاطعُ: «ابن الطريق»، وقيل: الضيفُ؛ لأنَّ السَّبِيلَ يَرْعُفُ بِهِ<sup>(١)</sup>.

﴿وَالسَّائِلِينَ﴾: الَّذِينَ أَلْجَأَتْهُمْ الْحَاجَةُ إِلَى السُّؤَالِ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسِهِ»<sup>(٢)</sup>.

﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾: وَفِي تَخْلِيصِهَا بِمَعَاوَنَةِ الْمَكَائِبِينَ، أَوْ فِكِّ الْأَسَارَى، أَوْ ابْتِغَاءِ الرِّقَابِ لِعِتْقِهَا.

﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ الْمَفْرُوضَةَ ﴿وَأَتَى الزَّكَاةَ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ وَمِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَأَتَى أَلْمَالَ﴾ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَلَكِنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْأَوَّلِ بَيَانُ مَصَارِفِهَا وَبِالْثَّانِي أَذْأُهَا وَالْحَثُّ عَلَيْهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالْأَوَّلِ نَوَافِلَ الصَّدَقَاتِ، أَوْ حَقَّقَا كَانَتْ فِي الْمَالِ سِوَى الزَّكَاةِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «نَسَخَتِ الزَّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ»<sup>(٣)</sup>.  
﴿وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿مَنْ آمَنَ﴾.

(١) أي: يقدِّمُهُ، مَنْ رَعَفَ: تَقَدَّمَ، وَفَرَسٌ رَاعِفٌ: سَابِقٌ. انظر: «حاشية السيوطي» (٣/ ٢٤٥).

(٢) رواه أبو داود (١٦٦٥) و(١٦٦٦) من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما ومن حديث علي رضي الله عنه، بلفظ: «وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ». قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢/ ١٠٩٥): وفي الأول يعلى بن أبي يحيى جهله أبو حاتم ووثقه ابن حبان، وفي الثاني شيخ لم يسم، وسكت عليها أبو داود. ورواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» من حديث فاطمة رضي الله عنها كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١/ ١٠٥).

ورواه بنحوه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٩٦) عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ مرسلًا.

(٣) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٤٠٤٦) من قول علي رضي الله عنه، وروي عن علي مرفوعاً ولا يصح، رواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٣٨٦)، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (٤٣)، والدارقطني في «سننه» (٤٧٤٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٦١)، وفي إسناده المسيب بن شريك وهو متروك كما ذكر البيهقي.



﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ﴾ نصبه على المدح، ولم يُعْطَفْ لِفَضْلِ الصَّبْرِ على سائر الأعمال، وعن الْأَزْهَرِيِّ: «البَأْسَاءُ» في الأموال كالفقر، و«الضَّرَاءُ» في الأنفُس كالمريض<sup>(١)</sup>.

﴿وَحِينَ الْبَأْسِ﴾: وقت مُجَاهِدَةِ الْعَدُوِّ.

﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ في الدِّينِ وَاتِّبَاعِ الْحَقِّ وَطَلَبِ الْبِرِّ ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ عن الْكُفْرِ وَسَائِرِ الرَّذَائِلِ.

والآية كما ترى جَامِعَةٌ لِلْكَمَالَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ بِأَسْرِهَا، دَالَّةٌ عَلَيْهَا صَرِيحًا أَوْ ضَمْنًا، فَإِنَّهَا بِكَثْرَتِهَا وَتَشَعُّبِهَا مُنْهَصِرَةٌ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: صَحَّةُ الْإِعْتِقَادِ، وَحُسْنُ الْمَعَاشِرَةِ، وَتَهْذِيبُ النَّفْسِ، وَقَدْ أُشِيرَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: ﴿مَنْ أَمَنَ﴾ إِلَى ﴿وَأَلْبَيْتَيْنِ﴾، وَإِلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَتَى أَلَمًا﴾ إِلَى ﴿وَفِي أَرْقَابٍ﴾، وَإِلَى الثَّالِثِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ إِلَى آخِرِهَا، وَلِذَلِكَ وَصَفَ الْمُسْتَجِمِعَ لَهَا بِالصَّدِّقِ نَظَرًا إِلَى إِيمَانِهِ وَاعْتِقَادِهِ، وَبِالتَّقْوَى عَتَبَارًا بِمَعَاشِرَتِهِ لِلخَلْقِ وَمُعَامَلَتِهِ مَعَ الْحَقِّ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ عَمِلَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ»<sup>(٢)</sup>.

(١٧٨) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بَيْنَ حَيِّينَ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ دِمَاءٌ، وَكَانَ لِأَحَدِهِمَا طَوْلٌ عَلَى الْآخَرِ، فَأَقْسَمُوا لِنَقْتُلَنَّ الْحَرَّ مِنْكُمْ بِالْعَبْدِ، وَالذَّكَرَ

(١) ذكره عنه تلميذه أبو عبيد الهروي في «الغريبين» (١/١٣٣) (مادة: بأس)، وفيه: «القتل» بدل: «المرض». وانظر: «تهذيب اللغة» (١٣/٧٣) (مادة: بأس).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٩٠٥)، والواحد في «الوسيط» (١/٢٦٣)، من قول أبي ميسرة، واسمه عمرو بن شرحبيل الهمداني، قال أبو وائل: ما اشتملت همدانية على مثل أبي ميسرة، توفي في ولاية عبيد الله بن زياد. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/١٣٥) و«تهذيب الكمال» (٢٢/٦٠).

بالأنثى، فلمَّا جاء الإسلامُ تحاكموا إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَزَلَتْ، وأمرهم أن يَتَبَاوَأُوا<sup>(١)</sup>.

ولا تدُلُّ على أن لا يُقْتَلَ الحرُّ بالعبدِ والدَّكْرُ بالأنثى كما لا تدُلُّ على عكسِهِ، فإنَّ المفهومَ إنّما يُعتَبَرُ حيثُ لم يَظْهَرْ لِلتَّخْصِصِ غَرَضٌ سوى اختصاصِ الحُكْمِ، وقد بيَّنَّا ما كانَ الغَرَضُ، وإنَّما مَنَعَ مالِكٌ والشَّافِعِيُّ رضي الله عنهما قَتْلَ الحرِّ بالعبدِ سواءً كانَ عبدهُ أو عبدَ غيره؛ لما رَوَى عَلِيُّ أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ عبدهُ فجلَّدَه النَّبِيُّ عليه السَّلامُ ونفاهُ سَنَةً، ولم يُقَدِّهْ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِذِي عَهْدٍ، وَلَا حُرٌّ بِعَبْدٍ<sup>(٣)</sup>.  
ولأنَّ أبا بكرٍ وعُمَرَ رضي الله عنهما كانا لا يقتلَانِ الحرَّ بالعبدِ بينَ أظهرِ الصَّحَابَةِ، مِن غيرِ نَكِيرٍ<sup>(٤)</sup>.  
وللقياسِ على الأطرافِ.

(١) رواه بنحوه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٦٣) عن قتادة، والطبري في «تفسيره» (٩٥ - ٩٦) عن الشعبي وقاتدة. وروى نحوه أيضاً ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١ / ٢٩٣ - ٢٩٤) عن سعيد بن جبيرة.  
(٢) رواه ابن ماجه (٢٦٦٤) من حديث علي وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة متروك الحديث. ورواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣ / ١٣٧)، والدارقطني في «سننه» (٣٢٨٢)، من طريق آخر عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وفيه محمد بن عبد العزيز الشامي قال فيه أبو حاتم: لم يكن عندهم بالمحمود، وعنده غرائب.  
انظر: «التلخيص الحبير» (١٦ / ٤).

(٣) رواه من قول علي رضي الله عنه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٧٤٧٧)، والدارقطني في «سننه» (٣٢٥٤) و(٣٢٥٧)، وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٧٥١٥)، والدارقطني في «سننه» (٣٢٥٥) و(٣٢٥٦)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وَمَنْ سَلَّمَ دَلَالَتَهُ فَلَيْسَ لَهُ دَعْوَى نَسَخِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]؛  
لأنَّه حكاية ما في التَّوْرَةِ فلا يَنْسَخُ ما في القرآن.

وَاحْتَجَّتِ الْحَنْفِيَّةُ بِهِ عَلَى أَنَّ مُقْتَضَى الْعَمْدِ الْقَوْدُ وَحْدَهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛  
إِذَا الْوَاجِبُ عَلَى التَّخْيِيرِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجِبَ وَكُتِبَ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: التَّخْيِيرُ بَيْنَ  
الْوَاجِبِ وَغَيْرِهِ لَيْسَ نَسْخًا لَوْجُوبِهِ.

وَقُرِئَ: «كَتَبَ» عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَ«الْقِصَاصَ» بِالنَّصْبِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ فِعْلٍ جَاءَ  
فِي الْقُرْآنِ<sup>(١)</sup>.

﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾؛ أَي: شَيْءٌ مِنَ الْعَفْوِ؛ لِأَنَّ «عَفَا» لَازِمٌ<sup>(٢)</sup>، وَفَائِدَتُهُ:  
الْإِشْعَارُ بِأَنَّ بَعْضَ الْعَفْوِ كَالْعَفْوِ التَّامِّ فِي إِسْقَاطِ الْقِصَاصِ.

وَقِيلَ: ﴿عَفَى﴾ بِمَعْنَى: تَرِكَ، وَ﴿شَيْءٌ﴾ مَفْعُولٌ بِهِ. وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ إِذْ لَمْ يَثْبُتْ  
«عَفَا الشَّيْءَ» بِمَعْنَى: تَرَكَهُ، بَلْ: أَعْفَاه.

وَ«عَفَا» يُعَدَّى بِ«عَنْ» إِلَى الْجَانِبِ وَإِلَى الذَّنْبِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَفَا اللَّهُ  
عَنْكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وَقَالَ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١] فَإِذَا عُدِّيَ بِهِ إِلَى الذَّنْبِ  
عُدِّيَ إِلَى الْجَانِبِ بِاللَّامِ، وَعَلَيْهِ مَا فِي الْآيَةِ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: فَمَنْ عَفَى لَهُ عَنْ جُنَايَتِهِ مِنْ  
جَهَةِ أَخِيهِ؛ يَعْنِي: وَلِيِّ الدَّمِ، وَذَكَرَهُ بِلَفْظِ الْأُخُوَّةِ الثَّابِتَةِ بَيْنَهُمَا مِنَ الْجِنْسِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ  
لِيَرِقَّ لَهُ وَيَعُطَفَ عَلَيْهِ.

﴿فَأَنْبِئِ بِالْمَعْرُوفِ وَادَّعِ إِلَى الْبِرِّ﴾؛ أَي: فَلْيَكُنْ اتِّبَاعًا، أَوْ: فَلَا مُرَّ اتِّبَاعًا،

(١) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٤٩٨) عن عبيد بن عمير ومحمد بن السميع اليماني.

(٢) قوله: «شَيْءٌ مِنَ الْعَفْوِ»؛ أَي: فَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لَا مَفْعُولُ بِهِ؛ «لِأَنَّ عَفَا لَازِمٌ» وَالْمَفْعُولُ بِهِ مَجْرُورٌ  
بِاللَّامِ، وَ«مِنْ أَخِيهِ» مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ، أَوْ حَالٌ مِنْ «شَيْءٌ». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٦٤).

والمرادُ به وصيةُ العافي بأن يطالبَ الديةَ بالمعروفِ فلا يُعَنِّفَ، والمعفوُّ عنه بأن يؤدِّيها بإحسانٍ، وهو أن لا يَمُطَّلَ ولا يَحْسَ، وفيه دليلٌ على أن الديةَ أحدُ مقتضى العمدِ، وإلا لَمَّا رَتَّبَ الأمرُ بأدائها على مُطْلَقِ العفوِّ، وللشافعي رضي الله عنه في المسألة قولان.

﴿ذَلِكَ﴾؛ أي: الحكمُ المذكورُ في العفوِّ والديةِ ﴿تَخْفِيفٌ مِّن رَّيِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ لِمَا فيه من التَّسْهِيلِ والنَّفْعِ.

قيل: كُتِبَ على اليهودِ القصاصُ وحده، وعلى النَّصارى العفوُّ مُطْلَقًا، وخُيِّرَت هذه الأُمَّةُ بينهما وبين الديةِ<sup>(١)</sup>؛ تيسيرًا عليهم، وتقديرًا للحكم على حسب مراتبهم. ﴿فَمَن أَعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ﴾: قَتَلَ بَعْدَ العفوِّ وأخذِ الديةِ ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرة.

وقيل: في الدنيا بأن يُقتَلَ لا مَحَالَةَ؛ كقولهِ ﷺ: «لا أعافي أحدًا قَتَلَ بَعْدَ أَخْذِهِ الدِّيَةَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١٣/٣) عن قتادة.

(٢) رواه الطيالسي في «مسنده» (١٧٦٣)، والإمام أحمد في «المسند» (١٤٩١١)، وأبو داود (٤٥٠٧)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وإسناده ضعيف، ولفظ أبي داود وأحمد: «لا أعفي من قتل بعد...»، قال في «النهاية»: هذا دعاء عليه؛ أي: لا كثر ماؤه ولا استغنى. قال السندي كما في حاشية «المسند»: وهذا يدل على أن «أُعْفِيَ» ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، وهو كذلك في نسخ صحيحة، وفي بعض النسخ والأصول الصحيحة بضم الهمزة وكسر الفاء، أي: بصيغة المتكلم، من الإعفاء، لغة في العفو، أي: لا أدع ولا أتركه، بل أقتص منه، ويؤيده ما أخرجه أبو داود الطيالسي بلفظ: «لا أعافي...».

وبلفظ الطيالسي رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٦٨)، والطبري في «تفسيره» (١١٥/٣)، عن قتادة مرسلاً.

(١٧٩) - ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ كلامٌ في غايةِ الفصاحةِ والبلاغةِ، من حيثُ جعلَ الشيءَ محلَّ ضدهُ، وعُرِّفَ القصاصُ ونُكِّرَ الحياةُ ليدلَّ على أنَّ في هذا الجنسِ من الحكمِ نوعًا من الحياةِ عظيمًا، وذلك لأنَّ العلمَ به يردُّ القاتلَ عن القتلِ فيكونُ سببَ حياةِ نفسينِ، ولأنَّهم كانوا يقتلونَ غيرَ القاتلِ والجماعةَ بالواحدِ فتشورُ الفتنةُ بينهم، فإذا اقتُصَّ من القاتلِ سَلَمُ الباقونَ ويصيرُ ذلك سببًا لحياتهم، وعلى الأولِ فيه إضمارٌ وعلى الثاني تخصيصٌ<sup>(١)</sup>.

وقيلَ: المرادُ بها الحياةُ الأخرى، فإنَّ القاتلَ إذا اقتُصَّ منه في الدنيا لم يؤخذَ به في الآخرةِ.

و(لكم في القصاص) يحتملُ أن يكونا خبرين لـ ﴿حَيَوةٌ﴾، وأن يكون أحدهما خبرًا والآخر صلةً له، أو حالًا عن الضميرِ المُستكنِّ فيه.

وقرئ: «في القصص»<sup>(٢)</sup>؛ أي: فيما قصَّ عليكم من حكمِ القتلِ حياةً، أو: في القرآنِ حياةً للقلوبِ.

﴿يَتَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾: ذوي العقولِ الكاملةِ، ناداهم للتأملِ في حكمةِ القصاصِ من استبقاءِ الأرواحِ وحفظِ النفوسِ.

(١) قوله: «وعلى الأول»؛ أي: على تعليل أن في جنس القصاص نوعًا عظيمًا من الحياة يكون العلم يردع القاتل، يكون في الجملة إضمار، والتقدير: ولكم في مشروعية - أو: شرع - القصاص حياة؛ أي: للقاتل والمقتول.

وقوله: «وعلى الثاني»؛ أي: على أن يعلل ذلك بأنهم كانوا يقتلون غير القاتل والجماعة بالواحد، يكون فيه تخصيص القصاص بالقاتل، وقيل: تخصيص الحياة بحياة غير المقتص منه. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤٣٨/٢)، و«حاشية الأنصاري» (٤٦٥/١)، و«حاشية القونوي» (٤٨٤/٤).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٩)، و«الكشاف» (٤١٨/١)، و«البحر» (٢٨٨/٣)، عن أبي الجوزاء. وأبو الجوزاء اسمه: أوس بن عبد الله الربيعي.

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ في المحافظة على القصاص والحكم به والإذعان له، أو:  
عن القصاص فتكفوا عن القتل.

(١٨٠) - ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾؛ أي: إذا حضر أسبابه  
وظهرت أماراته ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾: مالا، وقيل: مالا كثيرا؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ  
وَجْهَهُ: أَنَّ مَوْلَى لَهُ أَرَادَ أَنْ يُوصِيَ وَلَهُ سَبْعُ مِائَةِ دِرْهَمٍ، فَمَنْعَهُ وَقَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:  
﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾، والخير هو المال الكثير<sup>(١)</sup>.

وعن عائشة: أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يُوصِيَ، فَسَأَلَتْهُ: كَمْ مَالُكَ؟ فَقَالَ: ثَلَاثَةُ آلَافٍ،  
فَقَالَتْ: كَمْ عِيَالُكَ؟ فَقَالَ: أَرْبَعَةٌ، قَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾، وَإِنَّ هَذَا  
لَشَيْءٌ يَسِيرٌ فَاتْرُكْهُ لِعِيَالِكَ<sup>(٢)</sup>.

﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ مَرْفُوعٌ بِـ﴿كُتِبَ﴾، وتذكير فعلها للفصل، أو  
على تأويل: أَنْ يُوصِيَ، أو: الإيصاء؛ ولذلك ذُكِرَ الرَّاجِعُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ﴾.  
وَالْعَامِلُ فِي ﴿إِذَا﴾ مَدْلُولٌ ﴿كُتِبَ﴾، لَا ﴿الْوَصِيَّةُ﴾؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَيْهَا.  
وقيل: مبتدأ خبره ﴿لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾، وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ الشَّرْطِ بِإِضْمَارِ الْفَاءِ؛ كَقَوْلِهِ:  
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا<sup>(٣)</sup>

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٠٩٤٥)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٥١ - التفسير)،  
والحاكم في «المستدرک» (٣٠٨٤)، قال الذهبي: «فيه انقطاع».

ورواه أيضاً عبد الرزاق في «مصنفه» (١٦٣٥١) واللفظ أقرب إليه.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٩٤٦)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٤٨ - التفسير).

(٣) صدر بيت عزه سبويه في «الكتاب» (٦٥ / ٣) لحسان بن ثابت، ونسب لعبد الرحمن بن حسان بن  
ثابت في «النوار» لأبي زيد (ص: ٢٠٧)، و«المقتضب» (٧٢ / ٢). وهو في «ديوان كعب بن مالك»  
(ص ١٠٨ - ١٠٩). وعجزه:

والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلاًن

ورُدَّ بآئه إن صحَّ فمن ضروراتِ الشعرِ.

وكانَ هذا الحكمُ في بدءِ الإسلامِ فُنسخَ بآيةِ الموارِيثِ<sup>(١)</sup>، وبقوله عليه السَّلام: «إنَّ اللهَ أعطى كلَّ ذي حقٍّ حقَّه ألاَّ وصيَّةَ لوارثٍ»<sup>(٢)</sup>.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ آيةَ الموارِيثِ لا تُعارضُهُ بل تؤكِّدُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تدلُّ على تقديمِ الوصِيَّةِ مُطلقاً، والحديثُ مِنَ الآحادِ، وتلقَّى الأُمَّةُ له بالقَبُولِ لا يُلحَقُهُ بالمُتواتِرِ، ولعلَّه احتَرَزَ عنه<sup>(٣)</sup> مَنْ فَسَّرَ الوصِيَّةَ بما أَوْصَى بِهِ اللهُ مِنْ توريثِ الوالدينِ والأقربينَ بقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ﴾ [النساء: ١١] أو بإيصاءِ المحتَضِرِ لهم بتوفيرِ ما أَوْصَى بِهِ اللهُ عَلَيْهِمْ.

﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾: بِالْعَدْلِ، فلا يَفْضَلُ الْغَنَى ولا يَتَجَاوَزُ الثَّلَاثَ.

﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ مصدرٌ مُؤَكَّدٌ؛ أي: حَقٌّ ذَلِكَ حَقًّا.

(١) ورواه أبو داود (٢٨٦٩)، وأبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٤٢٣)، وابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (٢٢٤/١)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأصله في البخاري (٢٧٤٧) بلفظ: «كان المال للولد، وكانت الوصية للوالدين، فنسخ الله من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل للمرأة الثمن والرابع، وللزوج الشطر والرابع».

(٢) رواه الترمذي (٢١٢١) وصححه، والنسائي (٣٦٤١)، وابن ماجه (٢٧١٢)، من حديث عمرو بن خارجة رضي الله عنه.

ورواه أبو داود (٢٨٧٠)، والترمذي (٢١٢٠) وحسنه، وابن ماجه (٢٧١٣)، من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

(٣) قوله: «ولعله احتراز عنه»؛ أي: عن النسخ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٦٧/١).

(١٨١) - ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ﴾: غَيَّرَهُ مِنَ الْأَوْصِيَاءِ وَالشُّهُودِ ﴿بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾: وَصَلَ إِلَيْهِ وَتَحَقَّقَ عِنْدَهُ ﴿فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾: فَمَا إِنَّمَا الْإِصْءَاءِ الْمَغْيِرِ أَوْ التَّبْدِيلِ إِلَّا عَلَى مَبْدَلِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي حَافَ وَخَالَفَ الشَّرْعَ.  
﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وَعَيْدٌ لِلْمَبْدَلِ بِغَيْرِ حَقٍّ.

(١٨٢) - ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ﴾؛ أَي: تَوَقَّعَ وَعَلِمَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: أَخَافُ أَنْ تُرْسِلَ السَّمَاءَ.

وَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيَّ وَيَعْقُوبُ: ﴿مُوسٍ﴾<sup>(١)</sup>.

﴿جَنَفًا﴾: مَيْلًا بِالْخَطَا فِي الْوَصِيَّةِ ﴿أَوْ إِثْمًا﴾: تَعْمُدًا لِلْحَيْفِ ﴿فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ بَيْنَ الْمَوْصَى لَهُمْ بِإِجْرَائِهِمْ عَلَى نَهْجِ الشَّرْعِ ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ فِي هَذَا التَّبْدِيلِ؛ لِأَنَّهُ تَبْدِيلٌ بَاطِلٌ إِلَى حَقٍّ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وَعَدٌ لِلْمُصْلِحِ، وَذِكْرُ الْمَغْفِرَةِ لِمُطَابَقَةِ ذِكْرِ الْإِثْمِ، وَكُونَ الْفِعْلِ<sup>(٢)</sup> مِنْ جَنْسٍ مَا يُؤْثِمُ.

(١٨٣) - ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يَعْنِي: الْأَنْبِيَاءَ وَالْأُمَمَ مِنْ لَدُنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفِيهِ تَوْكِيدٌ لِلْحُكْمِ وَتَرْغِيبٌ عَلَى الْفِعْلِ وَتَطْيِيبٌ عَلَى النَّفْسِ.

و«الصَّوْمُ» فِي اللُّغَةِ: الْإِمْسَاكُ عَمَّا تُنَازِعُ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَفِي الشَّرْعِ: الْإِمْسَاكُ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ، فَإِنَّمَا مُعْظَمُ مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٦)، و«التيسير» (ص: ٧٩)، و«النشر» لابن الجزري (٢ / ٢٢٦).

(٢) قوله: «وكون الفعل»؛ أي: التبديل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١ / ٤٦٨ - ٤٦٩).



﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ المعاصي؛ فَإِنَّ الصَّوْمَ يَكْسِرُ الشَّهْوَةَ الَّتِي هِيَ مَبْدُوهَا<sup>(١)</sup>؛ كما قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَعَلِيهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ»<sup>(٢)</sup>، أَوْ الْإِخْلَالَ بِأَدَائِهِ لِأَصَالَتِهِ أَوْ قَدَمِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١٨٤) - ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾: مُؤَقَّتَاتٍ بَعْدَ مَعْلُومٍ، أَوْ قَلَائِلَ؛ فَإِنَّ الْقَلِيلَ مِنَ الْمَالِ يُعَدُّ عَدًّا وَالكَثِيرَ يُهَالُ هَيْلًا.

وَنَصَبُهَا لَيْسَ بِ﴿الصِّيَامِ﴾ لَوْ قَوَّعَ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا، بَلْ بِإِضْمَارِ صَوْمِهَا؛ لِدَلَالَةِ الصِّيَامِ عَلَيْهِ.

وَالْمَرَادُ بِهَا رَمَضَانٌ، أَوْ مَا وَجَبَ صَوْمُهُ قَبْلَ وَجُوبِهِ وَنُسِخَ بِهِ، وَهُوَ عَاشُورَاءُ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ<sup>(٤)</sup>.

أَوْ بِ﴿كَمَا كُتِبَ﴾<sup>(٥)</sup> عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ﴾ عَلَى السَّعَةِ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: صَوْمُكُمْ كَصَوْمِهِمْ فِي عَدَدِ الْأَيَّامِ؛ لِمَا رُوِيَ: أَنَّ رَمَضَانَ كُتِبَ

(١) قوله: «التي هي»؛ أي: الشهوة «مبدؤها»؛ أي: المعاصي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٦٩).

(٢) رواه البخاري (١٩٠٥)، ومسلم (١٤٠٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) قوله: «أو الإخلال» عطف على «المعاصي»، وقوله: «بأدائه لأصالته وقدمه» الضمير في الثلاثة لـ «الصوم». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٦٩).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢١٢٤)، وأبو داود (٥٠٧)، والحاكم في «المستدرک» (٣٠٨٥)، وصححه، من حديث معاذ رضي الله عنه، وقال النووي في «المجموع» (٦/٢٤٩): «هو مرسل فإن معاذاً لم يدركه ابن أبي ليلى».

(٥) قوله: «أو بـ ﴿كَمَا كُتِبَ﴾» عطف على «إيضمار صوموا»، وعبارة غيره: أو بـ ﴿كُتِبَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٦٩).

على النَّصَارَى فوقَ في بردٍ أو حرٍّ شديدٍ، فحوَّلوه إلى الرَّبِيعِ، وزادوا عليه عشرينَ كَفَّارَةً لِتَحْوِيلِهِ<sup>(١)</sup>.

وقيل: زادوا ذلك لمُوتَانِ<sup>(٢)</sup> أَصَابَهُم.

﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ مَرَضًا يَضُرُّهُ الصَّوْمُ وَيَعْسُرُ مَعَهُ ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾: أو رَاكِبَ سَفَرٍ. وفيه<sup>(٣)</sup> إِيْمَاءٌ بِأَنَّ مَنْ سَافَرَ أَثْنَاءَ الْيَوْمِ لَمْ يُفْطِرْ.

﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؛ أي: فعليه صَوْمُ عِدَّةِ أَيَّامِ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ إِنْ أَفْطَرَ، فَحُذِفَ الشَّرْطُ وَالْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ لِلْعِلْمِ بِهَا.

وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ<sup>(٤)</sup>؛ أي: فَلْيَصُمْ عِدَّةً.

وهذا على سبيلِ الرُّخْصَةِ.

وقيل: على الوجوبِ، وإليه ذهبَ الظَّاهِرِيُّ<sup>(٥)</sup>، وبه قالَ أبو هريرة رضي الله عنه<sup>(٦)</sup>.

(١) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (١٥٤/٣) عن السدي. وروي نحوه مرفوعاً، رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٥٤ - ٢٥٥)، والطبراني في «الأوسط» (٨١٨٩)، من طريق الحسن عن دغفل بن حنظلة عن النبي ﷺ، لكن قال البخاري: لا يعرف سماع الحسن من دغفل، ولا يعرف لدغفل إدراك النبي ﷺ. ورواه الطبراني في «الكبير» (٤٢٠٣)، ومن طريقه المزني في «تهذيب الكمال» (٤٨٦/٨) - ترجمة دغفل - من طريق الحسن عن دغفل قوله.

(٢) الموتان بوزن البطلان: الموت الكثير الوقوع.

(٣) في نسخة الخيالي: «وقيل فيه».

(٤) ذكرها الزمخشري في «الكشاف» (٤٢٣/١)، وأبو حيان في «البحر» (٣/٣٣٥).

(٥) انظر: «المحلى» لابن حزم (٢٤٣/٦).

(٦) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٩٩٦)، والطبري في «تفسيره» (٢/٢٠٦)، عن المحرر بن أبي هريرة: «صمت رمضان في السفر، فأمرني أبو هريرة أن أعيد الصيام في أهلي».

﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾: وعلى المطيقين للصَّيَامِ إِنْ أَفْطَرُوا ﴿فَذِيَّةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾: نصفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعٌ مِنْ غَيْرِهِ عِنْدَ فَهَاءِ الْعِرَاقِ، وَمُدٌّ عِنْدَ فَهَاءِ الْحِجَازِ، رُخِّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ أَوَّلَ الْأَمْرِ لَمَّا أُمِرُوا بِالصَّوْمِ فَاشْتَدَّ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَوَّدُوهُ، ثُمَّ نُسِخَ.

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ بِرَوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِإِضَافَةِ الْفَدْيَةِ إِلَى الطَّعَامِ وَجَمَعَ الْمَسَاكِينَ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِرَوَايَةِ هِشَامٍ: ﴿مَسَاكِينَ﴾ بِغَيْرِ إِضَافَةِ الْفَدْيَةِ إِلَى الطَّعَامِ<sup>(١)</sup>.

وَقُرِئَ: «يُطَوَّقُونَهُ»<sup>(٢)</sup>؛ أَي: يُكَلِّفُونَهُ أَوْ يُقَلِّدُونَهُ، مِنَ الطَّوْقِ بِمَعْنَى الطَّاقَةِ أَوْ الْقِلَادَةِ.

و: «يَتَقَلَّدُونَهُ»<sup>(٣)</sup>؛ أَي: يَتَكَلَّفُونَهُ أَوْ يَتَقَلَّدُونَهُ.

و: «يَطَوَّقُونَهُ» بِالْإِدْغَامِ<sup>(٤)</sup>.

و: «يُطَيِّقُونَهُ»، و: «يَطَيِّقُونَهُ»<sup>(٥)</sup>، عَلَى أَنَّ أَصْلَهُمَا: يُطَيِّقُونَهُ وَيَتَطَيَّقُونَهُ مِنْ فِعْلٍ وَتَفَعَّلَ بِمَعْنَى: يَتَطَيَّقُونَهُ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٦)، و«التيسير» (ص: ٧٩).

(٢) انظر: «المحتسب» (١١٨/١) عن ابن عباس بخلاف وعائشة - رضي الله عنهم - وسعيد بن المسيب، وطاوس بخلاف، وسعيد بن جبيرة، ومجاهد بخلاف، وعكرمة، وأيوب السختياني، وعطاء، ورواه عن ابن عباس البخاري (٤٥٠٥).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٩) عن ابن عباس، و«المحتسب» (١١٩/١) دون نسبة.

(٤) انظر: «المحتسب» (١١٨/١) عن ابن عباس وعكرمة ومجاهد.

(٥) ذكرهما دون نسبة الزمخشري في «الكشاف» (٤٢٦/١)، والثانية في «المحتسب» (١١٨/١) عن ابن عباس بخلاف وكذلك عكرمة ومجاهد.

وعلى هذه القراءاتِ يحتملُ معنىً ثانياً، وهو الرُّخْصَةُ لِمَنْ يُتَعَبُهُ الصَّوْمُ وَيُجْهَدُهُ - وَهُمْ الشُّيُوخُ وَالْعَجَاثُ - فِي الْإِفْطَارِ وَالْفَدْيَةِ، فَيَكُونُ ثَابِتًا غَيْرَ مَنْسُوخٍ، وَقَدْ أُوْلَ بِهِ الْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ؛ أَي: يَصُومُونَهُ جَهْدَهُمْ وَطَاقَتَهُمْ.

﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ فزادَ فِي الْفَدْيَةِ ﴿فَهُوَ﴾: فَالتَّطَوُّعُ أَوِ الْخَيْرُ ﴿خَيْرٌ لَّكَ، وَأَنْ تَصُومُوا﴾ أَيُّهَا الْمَطِيقُونَ أَوِ الْمَطْوُقُونَ وَجَهْدُكُمْ طَاقَتُكُمْ، أَوِ الْمُرْخَصُونَ فِي الْإِفْطَارِ لِيَنْدَرِجَ تَحْتَهُ الْمَرِيضُ وَالْمَسَافِرُ ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مِنَ الْفَدْيَةِ، أَوِ تَطَوُّعِ الْخَيْرِ، أَوْ مِنْهُمَا وَمِنَ التَّأْخِيرِ لِلْقَضَاءِ.

﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ مَا فِي الصَّوْمِ مِنَ الْفَضِيلَةِ وَبِرَاءَةِ الذِّمَّةِ، وَجَوَابُهُ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ؛ أَي: اخْتَبَرْتُمُوهُ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: إِنْ كُنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالتَّدْبِيرِ عَلِمْتُمْ أَنَّ الصَّوْمَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ. (١٨٥) - ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ، أَوْ خَبَرٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: ذَلِكَ شَهْرُ رَمَضَانَ، أَوْ بَدَلٌ مِنْ ﴿الصِّيَامِ﴾ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ؛ أَي: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ.

وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ<sup>(١)</sup> عَلَى إِضْمَارٍ: صُومُوا، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾، وَفِيهِ ضَعْفٌ، أَوْ بَدَلٌ مِنْ ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾.

و﴿رَمَضَانَ﴾ مُصَدَّرٌ «رَمَضَ»: إِذَا احْتَرَقَ، فَأُضِيفَ إِلَيْهِ الشَّهْرُ وَجُعِلَ عَلَمًا، وَمُنِيعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ؛ كَمَا مُنِيعَ «دَائِيَّةٌ» فِي «ابْنِ دَائِيَّةٍ» - عَلَمًا

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٩) عن مجاهد.

للغُرَابِ - لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ<sup>(١)</sup>، وقوله عليه السَّلامُ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ»<sup>(٢)</sup> فعلى حذفِ المضافِ لِأَمْنِ الالتباسِ.

وإنَّما سَمَّوْهُ بِذَلِكَ: إمَّا لِارْتِمَاضِهِمْ فِيهِ مِنْ حَرِّ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ، أَوْ لِارْتِمَاضِ الذُّنُوبِ فِيهِ، أَوْ لَوْقُوعِهِ أَيَّامَ رَمَضِ الْحَرِّ حِينَما نَقَلُوا أَسْمَاءَ الشُّهُورِ عَنِ اللُّغَةِ الْقَدِيمَةِ.

﴿الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾؛ أي: ابْتَدَى فِيهِ أَنْزَالُهُ، وَكَانَ ذَلِكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، أَوْ أُنْزِلَ فِيهِ جُمْلَةً إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ثُمَّ نُزِّلَ مُنْجَمًا إِلَى الْأَرْضِ، أَوْ أُنْزِلَ فِي شَأْنِهِ الْقُرْآنُ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾.

وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَزَلَتْ صُحُفُ إِبْرَاهِيمَ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، وَأُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ لَيْسَتْ مَضِينًا، وَالْإِنْجِيلُ لثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَالْقُرْآنُ لِأَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ»<sup>(٣)</sup>.

وَالْمَوْصُولُ بِصَلَتِهِ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ، أَوْ صَفَتُهُ وَالْخَيْرُ ﴿فَمَنْ شَهِدَ﴾، وَالْفَاءُ

(١) قَوْلُهُ: «كَمَا مَنَعَ...»؛ أَي: رَمَضَانَ مَصْدَرُ رَمَضٍ، مِنَ الرَّمْضَاءِ، أَضْيَفَ إِلَيْهِ الشَّهْرُ، وَجَعَلَ الْمَرْكَبَ عَلَمًا لِلشَّهْرِ الْمَعْلُومِ، وَمُنْعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ، كَمَا أَنَّ (دَايَةً) فِي (ابْنِ دَايَةٍ) أَخَذَ مِنْ دَايَةِ الْبَعِيرِ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْقَتَبِ، وَأَضْيَفَ إِلَيْهِ الْإِبْنَ وَجَعَلَ عَلَمًا لِلْغُرَابِ - لِكثْرَةِ وَقُوعِهِ عَلَيْهَا إِذَا دَبَّرَتْ - وَمُنْعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ. انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٣/ ٢٣٤).

(٢) تَمَامُهُ: «إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٧)، وَمُسْلِمٌ (٧٥٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٦٩٨٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٢٢ / ٧٥)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (٤٩٤) مِنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (١ / ١٩٧): فِيهِ عُمَرَانُ بْنُ دَاوُدَ الْقَطَّانُ، ضَعْفُهُ يَحْيَى، وَوَثَّقَهُ ابْنُ حَبَانَ، وَقَالَ أَحْمَدُ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَالِحَ الْحَدِيثِ. وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَإِنَّمَا أَرَادَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - نَزُولَ الْمَلِكِ بِالْقُرْآنِ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا.

لَوْصِفِ الْمَبْتَدَأُ بِمَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْإِنْزَالَ فِيهِ سَبَبُ اخْتِصَاصِهِ بِوُجُوبِ الصَّوْمِ.

﴿هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾ حَالَانِ مِّنَ ﴿الْقُرْآنِ﴾ أَي: أَنْزَلَ وَهُوَ هِدَايَةٌ لِلنَّاسِ بِإِعْجَازِهِ، وَأَيَّاتٌ وَاضِحَاتٌ مِّمَّا يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَيَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَاطِلِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْحِكْمِ وَالْأَحْكَامِ.

﴿فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾: فَمَنْ حَضَرَ فِي الشَّهْرِ وَلَمْ يَكُنْ مُسَافِرًا فَلْيَصُمْ فِيهِ، وَالْأَصْلُ: فَمَنْ شَهِدَ فِيهِ فَلْيَصُمْ فِيهِ، لَكِنْ وُضِعَ الْمَظْهَرُ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ الْأَوَّلِ لِلتَّعْظِيمِ، وَنُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ، وَحُذِفَ الْجَارُ وَنُصِبَ الضَّمِيرُ الثَّانِي عَلَى اتِّسَاعِ. وَقِيلَ: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ هَلَالَ الشَّهْرِ فَلْيَصُمْهُ، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ؛ كَقَوْلِكَ: شَهِدْتُ الْجُمُعَةَ؛ أَي: صَلَّاتَهَا، فَيَكُونُ ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ مَخْصَصًا لَهُ؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ وَالْمَرِيضَ مِمَّنْ شَاهَدَ الشَّهْرَ، وَلَعَلَّ تَكَرُّرَهُ لَذَلِكَ، أَوْ لَثَلَا يُتَوَهَّمُ نَسْخُهُ كَمَا نُسِخَ قَرِينُهُ<sup>(١)</sup>.

﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾؛ أَي: يُرِيدُ أَنْ يُيسِّرَ عَلَيْكُمْ وَلَا يُعَسِّرَ، فَلِذَلِكَ أَبَاحَ الْفِطْرَ لِلسَّفَرِ وَالْمَرَضِ.

﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ عِلَلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ مَا سَبَقَ؛ أَي: وَشَرَعَ جُمْلَةً مَا ذَكَرَ - مِنْ أَمْرِ الشَّاهِدِ بِصَوْمِ الشَّهْرِ، وَالْمُرْخَصِ بِالْقَضَاءِ وَمِرَاعَاةِ عِدَّةٍ مَا أَفْطَرَ فِيهِ، وَالتَّرْخِصِ<sup>(٢)</sup> - لَتَكْمِلُوا

(١) قوله: «كما نسخ قرينه»؛ أَي: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيعُونَهُ﴾ الآية. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٧٥).

(٢) قوله: «والترخيص» عطف على: «من أمر». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٧٦).

قلت: والتقدير: (ومن الترخيص في إباحة الفطر) وهذه عبارة الزمخشري. انظر: «الكشاف»

الْعَدَّة... إلى آخرها على سبيلِ اللَّفِّ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ عِلَّةُ الأَمْرِ بمِراعاةِ العَدَدِ ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾ عِلَّةُ الأَمْرِ بالقضاءِ وبيانُ كَيْفِيَّتِهِ، ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ عِلَّةُ التَّرْخِصِ والتَّيسِيرِ.

أو لأَفْعَالٍ، كُلُّ لَفْعِلِهِ<sup>(١)</sup>.

أو مَعْطُوفَةٌ<sup>(٢)</sup> على عِلَّةٍ مَقْدَرَةٍ مِثْلَ: لَيْسَهَلَّ عَلَيْكُمْ - أو: لتَعْلَمُوا مَا تَعْمَلُونَ - ولِتُكْمِلُوا.

ويَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى ﴿أَلَيْسَرَ﴾؛ أَي: يَرِيدُ بِكُمْ لِتُكْمِلُوا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾ [الصف: ٨].

والمَعْنَى بالتَّكْبِيرِ: تَعْظِيمُ اللَّهِ بِالْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ يَتَعَدَّى بِـ ﴿عَلَى﴾. وَقِيلَ: تَكْبِيرُ يَوْمِ الْفِطْرِ.

وقِيلَ: التَّكْبِيرُ عِنْدَ الْإِهْلَالِ.

و﴿مَا﴾ يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرَ وَالْخَبَرَ<sup>(٣)</sup>؛ أَي: الَّذِي هَدَاكُمْ إِلَيْهِ.

وعن عاصِمٍ بِرِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ بِالتَّشْدِيدِ<sup>(٤)</sup>.

(١) قَوْلُهُ: «أَوْ لأَفْعَالٍ» عُطِفَ عَلَى «لَفْعِلٍ» فِي قَوْلِهِ: «عَلَّلَ لَفْعِلٍ»، وَعَلَى الْأَوَّلِ بِقَدْرِ فِعْلٍ مُجْمَلٍ شَامِلٍ لَهَا، وَعَلَى هَذَا بِقَدْرِ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ كَمَا أَمَرَ بِصَوْمِهِ، وَرَخَّصَ لَكُمْ فِيهِ لِسْفَرٍ وَمَرَضٍ.. الخ، وَأُخْرَاهُ لِمَا فِيهِ مِنْ كَثْرَةِ التَّقْدِيرِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ».

(٢) قَوْلُهُ: «أَوْ مَعْطُوفَةٌ» عُطِفَ عَلَى «عَلَّلَ». انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٤٧٦).

(٣) قَوْلُهُ: «وَمَا يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرَ وَالْخَبَرَ»؛ أَي: أَوْ الْخَبَرَ؛ يَعْنِي: الْمَوْصُولَ، وَهُوَ تَعْبِيرٌ غَرِيبٌ، وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ: وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى اتِّبَاعِ الَّذِي هَدَاكُمْ إِلَيْهِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٤٧٦). وَقَالَ السِّيُوطِيُّ فِي «الْحَاشِيَةِ» (٣/٢٧٣): «التَّعْبِيرُ بِالْخَبَرِ عَنِ الْمَوْصُولِ عِبَارَةٌ غَرِيبَةٌ لَا تُعْهَدُ فِي كَلَامِ الْمُعَرَّبِينَ».

(٤) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٧٦)، و«التَّيسِيرُ» (ص: ٧٩)، وَقَرَأَ بِهَا أَيْضًا يَعْقُوبُ. انْظُرْ: «النَّشْرُ» (٢/٢٢٦).

(١٨٦) - ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾؛ أي: فقل لهم: ﴿إِنِّي قَرِيبٌ﴾، وهو تمثيلٌ لكَمَالِ عِلْمِهِ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ وَأَقْوَالِهِمْ وَأَطْلَاعِهِ عَلَى أَحْوَالِهِمْ بِحَالٍ مِّن قُرْبٍ مَّكَانُهُ مِنْهُمْ.

رُوي: أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَقَرِيبُ رَبُّنَا فَنُتَاجِيهِ أَمْ بَعِيدُ فَنُتَادِيهِ؟ فَتَزَلَّتْ<sup>(١)</sup>.

﴿أُحِبُّ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ تقريرٌ لِلْقُرْبِ، وَوَعْدٌ لِلدَّاعِي بِالْإِجَابَةِ.  
﴿فَلَيْسَتْ جِبُوبِي﴾ إِذَا دَعَوْهُمْ لِلْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ كَمَا أُجِيبُهُمْ إِذَا دَعَوْنِي لِمَهَامِّهِمْ.

﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ أَمْرٌ بِالثَّبَاتِ وَالْمَدَاوِمَةِ عَلَيْهِ.  
﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾: رَاجِينَ إِصَابَةَ الرُّشْدِ، وَهُوَ إِصَابَةُ الْحَقِّ، وَقُرِئَ بِفَتْحِ الشَّيْنِ وَكسرها<sup>(٢)</sup>.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَهُمْ بِصَوْمِ الشَّهْرِ وَمُرَاعَاةِ الْعِدَّةِ، وَخَثَّهِمْ عَلَى الْقِيَامِ بِوُظَائِفِ التَّكْبِيرِ وَالشُّكْرِ، عَقَّبَهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ خَبِيرٌ بِأَحْوَالِهِمْ سَمِيعٌ لِأَقْوَالِهِمْ مُجِيبٌ لِدَعَائِهِمْ مُجَازِيهِمْ عَلَى أَعْمَالِهِمْ؛ تَأْكِيدًا لَهُ وَخَثًّا عَلَيْهِ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَحْكَامَ الصَّوْمِ فَقَالَ:

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٢٣/٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣١٤/١)، وابن حبان في «الثقات» (٤٣٦/٨)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥٣٥/٢)، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١٤٣٦/٣)، من حديث معاوية بن حيدة رضي الله عنه. وفي سنده ضعف كما قال الحافظ في «العجاب في بيان الأسباب» (٤٣٤/١)، وأخرج نحوه الطبري عقبه عن الحسن مرسلاً.  
(٢) قرأ بكسر الشين ابن أبي عبله وافتحها أبو السمال. انظر: «شواذ القراءات» للكرمانى (ص: ٨٤)، و«المحرر الوجيز» (٢٥٦/١)، و«البحر» (٣٧٧/٣).



(١٨٧) - ﴿أَمِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ رُوِيَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا إِذَا أَمَسُوا حَلَّ لَهُمُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَالْجِمَاعُ إِلَى أَنْ يَصَلُُّوا الْعِشَاءَ أَوْ يَرُقُدُوا، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ بَاشَرَ بَعْدَ الْعِشَاءِ فَنِدِمَ وَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَاعْتَذَرَ إِلَيْهِ، فَقَامَ رِجَالٌ وَاعْتَرَفُوا بِمَا صَنَعُوا بَعْدَ الْعِشَاءِ، فَنَزَلَتْ<sup>(١)</sup>.

و«ليلة الصَّيَامِ»: اللَّيْلَةُ الَّتِي تُصْبِحُ مِنْهَا صَائِمًا.

و«الرَّفَثُ» كِنَايَةٌ عَنِ الْجِمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ يَخْلُو عَنْ رَفَثٍ، وَهُوَ الْإِفْصَاحُ بِمَا يَجِبُ أَنْ يُكْنَى عَنْهُ، وَعُدِّي بِ﴿إِلَى﴾ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْإِفْصَاحِ، وَإِثَارُهُ هَاهُنَا لِتَقْيِيقِ مَا ارْتَكَبُوهُ، وَلِذَلِكَ سَمَّاهُ خِيَانَةً.

وَقُرِئَ: «الرُّفُوثُ»<sup>(٢)</sup>.

﴿هَنْ لِيَأْسُ لَكُمْ وَأَسْمُ لِيَأْسُ لَهُنَّ﴾ اسْتِنَافٌ يَبَيِّنُ سَبَبَ الْإِحْلَالِ وَهُوَ قِلَّةُ الصَّبْرِ عَنْهُنَّ وَصُعُوبَةُ اجْتِنَابِهِنَّ لِكثَرَةِ الْمَخَالَطَةِ وَشِدَّةِ الْمَلَابَسَةِ، وَلَمَّا كَانَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ يَعْتَقِنَانِ وَيَشْتَمِلُ كُلُّهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ شُبَّهُ بِاللِّبَاسِ، قَالَ الْجَعْدِيُّ:

إِذَا مَا الصَّجِيعُ نَسَى عِطْفَهَا      تَنَنَّتْ فَكَانَتْ عَلَيْهِ لِبَاسًا<sup>(٣)</sup>

أَوْ لِأَنَّ كِلَاهُمَا يَسْتُرُ حَالَ صَاحِبِهِ وَيَمْنَعُهُ عَنِ الْفُجُورِ.

﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾: تَظْلِمُونَهَا بِتَعْرِيفِهَا لِلْعِقَابِ وَتَنْقِصِي حَظَّهَا مِنَ الثَّوَابِ، وَالْاخْتِيَانُ أَبْلَغُ مِنَ الْخِيَانَةِ؛ كَالْاِكْتِسَابِ مِنَ الْكَسْبِ.

(١) رواه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٧٩٥) من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه. وله

شواهد تنظر في حاشية «المسند»، وروي في معناه آثار تنظر في «تفسير الطبري» (٣/ ٢٣٣ - ٢٤١).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٣/ ٢٢٩)، و«الكشاف» (١/ ٤٣٤)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٥٦ -

٢٥٧)، و«البحر» (٣/ ٣٧٩)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) البيت في ديوان النابغة الجعدي (ص: ٨١) برواية: (ثنى جيدها).

﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ لَمَّا تَبْتُمْ مِمَّا اقْتَرَفْتُمُوهُ ﴿وَعَفَا عَنْكُمْ﴾: وَمَحَا عَنْكُمْ أَثَرَهُ.  
 ﴿فَأَلْفَنَ بِشِرْهُنَّ﴾ لَمَّا نَسَخَ عَنْكُمْ التَّحْرِيمَ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ نَسْخِ السُّنَّةِ  
 بِالْقُرْآنِ، وَ«الْمُبَاشَرَةُ»: إِلْزَاقُ الْبَشَرَةِ بِالْبَشَرَةِ، كُنِيَ بِهِ عَنِ الْجَمَاعِ.  
 ﴿وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾: وَاطْلُبُوا مَا قَدَّرَهُ اللَّهُ لَكُمْ وَأَثْبَتَهُ فِي اللَّوْحِ مِنَ  
 الْوَلَدِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْمُبَاشَرَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ غَرَضُهُ الْوَلَدُ فَإِنَّهُ الْحِكْمَةُ مِنَ خَلْقِ  
 الشَّهْوَةِ وَشَرْعِ النِّكَاحِ، لَا قَضَاءَ الْوَطْرِ.  
 وَقِيلَ: النَّهْيُ عَنِ الْعَزْلِ<sup>(١)</sup>.

وَقِيلَ: عَنْ غَيْرِ الْمَأْتَى<sup>(٢)</sup>، وَالتَّقْدِيرُ: وَابْتَغُوا الْمَحَلَّ الَّذِي كَتَبَهُ اللَّهُ لَكُمْ.  
 ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ شَبَّهَ أَوَّلَ مَا  
 يَبْدُو مِنَ الْفَجْرِ الْمُعْتَرِضَ فِي الْأَفَقِ وَمَا يَمْتَدُّ مَعَهُ مِنْ غَبَشِ اللَّيْلِ بِخَيْطَيْنِ أَبْيَضٍ  
 وَأَسْوَدَ، وَاكْتَفَى بَيَانِ الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ بِقَوْلِهِ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ عَنْ بَيَانِ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ  
 لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ، وَبِذَلِكَ خَرَجَا عَنْ الاستِعَارَةِ إِلَى التَّمْثِيلِ.  
 وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿مِنْ﴾ لِلتَّبَعِيضِ، فَإِنَّ مَا يَبْدُو بَعْضُ الْفَجْرِ.

وَمَا رُوِيَ: أَنَّهَا نَزَلَتْ وَلَمْ يَنْزَلِ ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فَعَمَدَ رِجَالٌ إِلَى خَيْطَيْنِ أَسْوَدَ  
 وَأَبْيَضَ وَلَا يَزَالُونَ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ حَتَّى يَتَبَيَّنَا لَهُمْ فَتَزَلَتْ<sup>(٣)</sup> = إِنْ صَحَّ فَلَعَلَّهُ كَانَ

(١) قوله: «وقيل: النهي عن العزل» مقابل للقول بطلب الولد، لكنه عُبِّرَ عَنْهُ بِالنَّهْيِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ  
 بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ أَوْ مُسْتَلْزَمٌ لَهُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٧٩).

(٢) قوله: «المأتى» اسم مكان؛ أي: غير محلّ الإتيان، ومحلّ الإتيان القُبل، وغيره الدبر. انظر: «حاشية  
 عصام الدين» (١٢٧/أ)، و«حاشية القونوي» (٥/٤٥).

(٣) رواه البخاري (١٩١٧)، ومسلم (١٠٩١)، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

قبل دخول رمضان، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز، أو اكتفى أولاً باشتيهارهما في ذلك ثم صرح بالبيان لما التبس على بعضهم.

وفي تجويز المباشرة إلى الصبح الدلالة على جواز تأخير الغسل إليه، وصحة صوم المصباح جنباً.

﴿ثُمَّ آتَيْنَا آلَ إِبْرَهِيمَ الْأَيْلَ﴾ بيان آخر وقته، وإخراج الليل عنه، فينفي صوم الوصال.

﴿وَلَا تَبْشِرُوهُمْ﴾ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ: معتكفون فيها، والاعتكاف: هو اللبث في المسجد بقصد القرية، والمراد بـ«المباشرة»: الوطء، وعن قتادة رضي الله عنه: كان الرجل يعتكف فيخرج إلى امرأته فيباشرها ثم يرجع، فنهوا عن ذلك<sup>(١)</sup>.

وفيه دليل على أن الاعتكاف يكون في المسجد، ولا يختص بمسجد دون مسجد، وأن الوطء محرّم فيه ويفسده؛ لأن النهي في العبادات يوجب الفساد.

﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾؛ أي: الأحكام التي ذكرت ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ نهي أن يقرب الحدّ الحاجر بين الحقّ والباطل لئلا يداني الباطل فضلاً أن يتخطى عنه؛ كما قال عليه السلام: «إِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمَهُ، فَمَنْ رَتَعَ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»<sup>(٢)</sup>، وهو أبلغ من قوله: فلا تعتدوها، ويجوز أن يريد بحدود الله محارمه ومناهيه.

﴿كَذَلِكَ﴾: مثل ذلك التبين ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ مخالفة الأوامر والنواهي.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٢٧٠).

(٢) رواه بنحوه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٥٩)، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

(١٨٨) - ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾؛ أي: ولا يأكل بعضكم مَال بعضٍ بالوجه الذي لم يُحبه الله، و«يَبْنِ» نصبٌ على الظرفِ أو الحالِ مِنَ الأموالِ.  
﴿وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾ عطفٌ على المنهَى، أو نصبٌ بإضمارِ «أَنْ»، والإِذْلَاءُ: الإِلْقَاءُ؛ أي: ولا تُلْقُوا حُكُومَتَهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴿لِتَأْكُلُوا﴾ بالتَّحَاكُمِ ﴿فَرِيقًا﴾ طَائِفَةً ﴿مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ﴾: بما يُوجِبُ إِثْمًا كَشَهَادَةِ الزُّورِ وَالْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ، أو: مُلْتَسِسِينَ بِالْإِثْمِ.

﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أَنْتُمْ مُبْطِلُونَ؛ فَإِنْ ارْتَكَبَ الْمُعْصِيَةَ <sup>(١)</sup> مع العلمِ بها أَقْبَحُ.  
رُويَ أَنَّ عَبْدَانَ الْحَضْرَمِيِّ ادَّعَى عَلَى امْرِئِ الْقَيْسِ الْكِنْدِيِّ قِطْعَةَ أَرْضٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ، فَحَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَأَن يَحْلِفَ امْرُؤُ الْقَيْسِ، فَهَمَّ بِهِ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٧]، فارتدع عن اليمينِ وَسَلَّم الأَرْضَ إِلَى عَبْدَانَ، فَفَزَلَّتْ <sup>(٢)</sup>.

وهي دليلٌ على أَنَّ حَكَمَ الْقَاضِي لَا يَنْفُذُ بَاطِنًا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَأَنْتُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ يَكُونُ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَفْضِي

(١) في نسخة الخيالي: «المعاصي».

(٢) انظر: «تفسير مقاتل بن سليمان» (١/١٦٥)، و«تفسير أبي الليث» (١/١٢٦)، و«تفسير الثعلبي» (٢/٨٣)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٥٣)، و«تفسير البغوي» (١/٢٣٣). ولم يذكر له أحد سنداً، لكن عزاه الثعلبي لابن حيان وابن السائب، وتابعه تلميذه الواحدي في عزوها لمقاتل بن حيان، فتعقبه الحافظ في «العجائب» بقوله: كذا رأيت فيه: (ابن حيان) وقد وجدته في «تفسير مقاتل بن سليمان». ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/٣٢١) عن سعيد بن جبير.

وروى القصة دون ذكر سبب النزول الإمام أحمد في «المسند» (١٧٧١٦) بإسناد صحيح من حديث عدي بن عميرة الكندي رضي الله عنه. وأصلها في «صحيح مسلم» (١٣٩) من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه.

له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فإنما أقضي له قطعة من نار»<sup>(١)</sup>.

(١٨٩) - ﴿سَأَلُونَكَ عَنِ الْهَلَالِ﴾ سألته معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم<sup>(٢)</sup> فقالا: ما بال الهلال يبدو دقيقاً كالخيط، ثم يزيد حتى يستوي، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا<sup>(٣)</sup>؟

﴿قُلْ هِيَ مَوْقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ إنهم سألوا عن الحكمة في اختلاف حال القمر وتبدل أمره، فأمر الله أن يجيب بأن الحكمة الظاهرة في ذلك أن تكون معالم للناس يؤقتون بها أمورهم، ومعالم للعبادات المؤقتة يعرف بها أوقاتها وخصوصاً الحج؛ فإن الوقت مراعى فيه أداء وقضاء.

و«المواقيت»: جمع ميقات، من «الوقت»، والفرق بينه وبين المدة والزمان: أن

(١) رواه البخاري (٢٦٨٠)، ومسلم (١٧١٣)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) قوله: «ثعلبة بن غنم»، كذا وقع هنا، ومثله في «تفسير الثعلبي» و«تفسير البغوي» و«الكشاف» وغيرها، وضبط الأكثرون «غنم» بفتح الغين، وضبطه بعضهم بالضم، والصواب: «ثعلبة بن غنمة» كما في «العجاب» (٤٥٣/١) حيث قيدها الحافظ بفتح العين والنون، وكذا جاء في أكثر المصادر الآتية.

(٣) انظر: «تفسير مقاتل» (١/١٦٥)، و«تفسير أبي الليث السمرقندي» (١/١٢٦)، و«تفسير الثعلبي» (٥/١٧)، و«النكت والعيون» (١/٢٤٩)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٥٣)، و«تفسير البغوي» (١/٢١١)، وعزاه السمرقندي والواحدي للكلبي، ورواه ابن عساكر في «تاريخه» (١/٢٥) من طريق محمد بن مروان السدي الصغير وهو كذاب، عن الكلبي وهو متروك، عن أبي صالح ولم يسمع من ابن عباس، عن ابن عباس. قال الحافظ في «العجاب» (١/٤٥٥): قد توارد من لا يد لهم في صناعة الحديث على الجزم بأن هذا كان سبب النزول مع وهاء السند فيه، ولا شعور عندهم بذلك، بل كاد يكون مقطوعاً به لكثرة من ينقله من المفسرين وغيرهم.

الْمَدَّةُ الْمَطْلُوقَةُ: امتدادُ حركةِ الفلَكِ من مَبْدِئِهَا إلى مَتْنِهَا، وَالزَّمَانُ: مُدَّةٌ مَقْسُومَةٌ، وَالْوَقْتُ: الزَّمَانُ الْمَفْرُوضُ لِأَمْرٍ.

﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾ قرأ أبو عمرو وورث وحفص بضم الباء والباقون بالكسر، وقرأ نافع وابن عامر بتخفيف ولكن ورفع البر<sup>(١)</sup>.

كَانَتْ الْأَنْصَارُ إِذَا أَحْرَمُوا لَمْ يَدْخُلُوا دَارًا وَلَا فُسْطَاطًا مِنْ بَابِهِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُونَ أَوْ يَخْرُجُونَ مِنْ نَقَبٍ أَوْ فُرْجَةٍ وَرَاءَهُ، وَيَعُدُّونَ ذَلِكَ بَرًّا، فَبَيْنَ لَهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بَرًّا، وَإِنَّمَا الْبَرُّ مَنْ اتَّقَى الْمَحَارِمَ وَالشَّهَوَاتِ<sup>(٢)</sup>.

وَوَجْهُ اتِّصَالِهِ بِمَا قَبْلَهُ: أَنَّهُمْ سَأَلُوا عَنِ الْأَمْرَيْنِ، أَوْ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهَا مَوَاقِيتُ الْحَجِّ - وَهَذَا أَيْضًا مِنْ أَعْمَالِهِمْ فِي الْحَجِّ - ذَكَرَهُ لِلإِسْطِرَادِ، أَوْ أَنَّهُمْ لَمَّا سَأَلُوا عَمَّا لَا يَعْنُونَهُ<sup>(٣)</sup> وَلَا يَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ النَّبُوَّةِ وَتَرَكُوا السُّؤَالَ عَمَّا يَعْنُونَهُ وَيَخْتَصُّ بِعِلْمِ النَّبُوَّةِ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٩).

(٢) رواه البخاري (١٨٠٣)، ومسلم (٣٠٢٦) من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا، كَانَتْ الْأَنْصَارُ إِذَا حُجُّوا فَجَاءُوا لَمْ يَدْخُلُوا مِنْ قِبَلِ أَبْوَابِ بَيْوتِهِمْ وَلَكِنْ مِنْ ظُهُورِهَا، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَدَخَلَ مِنْ قِبَلِ بَابِهِ، فَكَانَ غَيْرَ بِذَلِكَ، فَنَزَلَتْ: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾.

ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٢٣/١)، والحاكم في «المستدرک» (١٧٧٧)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «العجَاب» (١/ ٤٥٦): «وَهُوَ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَكِنْ اخْتَلَفَ فِي إِرسَالِهِ وَوَصْلِهِ. وَحَدِيثُ الْبَرَاءِ لَهُ شَاهِدٌ قَوِيٌّ، وَلَهُ عِدَّةٌ مَتَابَعَاتٍ».

(٣) قوله: «يعنونه»؛ أي: يقصدونه، والمراد أنه ليس من شأنه أن يقصد لهم. «حاشية الخفاجي». وفي طبقات البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» و«حاشية الأنصاري» و«حاشية الخفاجي»: «عما لا يعنيتهم» ولا لبس فيها.

عَقَّبَ بِذِكْرِهٖ جَوَابَ مَا سَأَلُوهُ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ اللَّائِقَ بِهِمْ أَنْ يَسْأَلُوا أَمْثَالَ ذَلِكَ وَيَهْتُمُّوا بِالْعِلْمِ بِهَا، أَوْ أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ التَّنْبِيْهُ عَلَى تَعْكِيْسِهِمُ السُّؤَالَ بِتَمْثِيلِهِمْ بِحَالٍ مَنْ تَرَكَ بَابَ الْبَيْتِ وَدَخَلَ مِنْ وَرَائِهِ، وَالْمَعْنَى: وَلَيْسَ الْبَرُّ أَنْ تَعْكِسُوا مَسَائِلَكُمْ وَلَكِنَّ الْبَرَّ مَنْ اتَّقَى ذَلِكَ وَلَمْ يَجْسُرْ عَلَى مِثْلِهِ.

﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَوْبَهِهَا﴾ إِذْ لَيْسَ فِي الْعُدُولِ بَرٌّ، أَوْ: بِاشِرُوا الْأُمُورَ مِنْ وُجُوْهِهَا.

﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ﴾ فِي تَغْيِيرِ أَحْكَامِهِ وَالْإِعْتِرَاضِ عَلَى أَفْعَالِهِ ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: لَكِي تَظْفَرُوا بِالْهُدَى وَالْبَرِّ.

(١٩٠) - ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: جَاهِدُوا لِإِعْلَاءِ كَلِمَتِهِ وَإِعْزَازِ دِينِهِ ﴿الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ قِيلَ: كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ أُمِرُوا بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً: الْمُقَاتِلِينَ مِنْهُمْ وَالْمُحَاجِزِينَ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: الَّذِينَ يَنَاصِبُونَكُمُ الْقِتَالَ وَيُتَوَقَّعُ مِنْهُمْ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمَشَائِخِ وَالصَّبِيَّانِ وَالرَّهَابَنَةِ وَالنِّسَاءِ.

أَوْ: الْكُفْرَةُ كُلُّهُمْ فَإِنَّهُمْ بَصَدَدِ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ وَعَلَى قَصْدِهِ.

وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ: مَا رُوِيَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ صَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحَدِيثَةِ وَصَالِحُوهُ عَلَى أَنْ يَرْجِعَ مِنْ قَابِلٍ فَيُخْلُوا لَهُ مَكَّةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَرَجَعَ لِعِمْرَةِ الْقَضَاءِ، وَخَافَ الْمُسْلِمُونَ أَنْ لَا يَقُوا لَهُمْ وَيَقَاتِلُوهُمْ فِي الْحَرَمِ أَوْ الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَكَرِهُوا ذَلِكَ، فَتَرَلَّتْ<sup>(١)</sup>.

(١) الْخَبْرُ ضَعِيفٌ لَا يَحْتَاجُ بِهِ، بَلْ وَمُخَالَفٌ لِمَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُ، فَقَدْ ذَكَرَهُ الثَّلَعْبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥/ ٢٠)،

وَالْوَاحِدِيُّ فِي «أَسْبَابِ الزُّوْلِ» لِلْوَاحِدِيِّ (ص: ٥٥)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/ ٢١٢) مِنْ طَرِيقِ

الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْعَجَابِ» (١/ ٤٦٦): الْكَلْبِيُّ ضَعِيفٌ لَوْ =

﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ بايتداء القتال، أو بقتال المعاهد والمفاجأة به من غير دعوة، والمثلية، وقتل من نهيتهم عن قتله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾: لا يريد بهم الخير.

(١٩١) - ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبَلُونَهُمْ﴾: حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ فِي حَلٍّ أَوْ حَرَمٍ، وَأَصْلُ «الثَّقَفِ»: الْحِذْقُ فِي إِدْرَاكِ الشَّيْءِ عِلْمًا كَانَ أَوْ عَمَلًا، فَهُوَ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْغَلْبَةِ، وَلِذَلِكَ اسْتَعْمَلَ فِيهَا قَالَ:

فإِذَا تَثَقَّفُونِي فَاقْتُلُونِي فَمَنْ أَثَقَّفَ فَلَيْسَ إِلَى خُلُودٍ<sup>(١)</sup>  
﴿وَأَخْرَجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَكُمْ﴾؛ أَي: مِنْ مَكَّةَ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ بِمَنْ لَمْ يُسَلِّمْ  
يَوْمَ الْفَتْحِ.

﴿وَأَلْفَنَّهُ أَشَدَّ مِنْ الْقَتْلِ﴾؛ أَي: الْمَحَنَّةُ الَّتِي يُفَتِّنُ بِهَا الْإِنْسَانَ كَالْإِخْرَاجِ مِنَ الْوَطَنِ  
أَصْعَبُ مِنَ الْقَتْلِ؛ لِدَوَامِ تَعَبِهَا وَتَأْلُمِ النَّفْسِ بِهَا.  
وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: شَرَكُهُمْ فِي الْحَرَمِ وَصَدُّهُمْ إِيَّاكُمْ عَنْ أَشَدِّ مِنْ قَتْلِكُمْ إِيَّاهُمْ فِيهِ.  
﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾: لَا تُفَاتِحُوهُمْ بِالْقِتَالِ وَهَتِكِ  
حَرَمَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ فلا تُبَالُوا بِقِتَالِهِمْ ثُمَّ فَإِنَّهُمْ الَّذِينَ هَتَكُوا حُرْمَتَهُ.

= انفراد فكيف لو خالف! وقد خالفه الربيع بن أنس وهو أولى بالقبول منه فقال: إن هذه الآية أول آية في الإذن للمسلمين في قتال المشركين، وسياق الآيات يشهد لصحة قوله. اهـ. وقول الربيع رواه الطبري في «تفسيره» (٢٨٩/٣).

(١) البيت لخالد بن جعفر بن كلاب، كما في «الحماسة الصغرى» لأبي تمام (ص: ١٠١)، و«أمالى المرتضى» (٢١٢/١). يقول: إن تدركوني أيها الأعداء وقدرتم على قتلي فاقتلوني، فإن من أدركته منكم فليس له طريق إلى الخلود؛ أي: لا بقاء له ولا أخليه، بل أقتله.



وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ... حَتَّى يَقْتُلُوَكُمْ... فَإِنْ قَتَلَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، والمعنى: حَتَّى يَقْتُلُوا بَعْضَكُمْ؛ كَقَوْلِهِمْ: قَتَلْنَا بَنُو أُسَيْدٍ.

﴿كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾: مِثْلُ ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ، يُفَعَّلُ بِهِمْ مِثْلُ مَا فَعَلُوا.

(١٩٢) - ﴿فَإِنْ أَنْهَوْا﴾ عَنِ الْقِتَالِ وَالْكُفْرِ، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾: يَغْفِرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ.

(١٩٣) - ﴿وَقَتْلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ شِرْكٌ ﴿وَيَكُونَ لِلدِّينِ لِلَّهِ﴾: خَالِصًا لَهُ لَيْسَ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ نَصِيبٌ ﴿فَإِنْ أَنْهَوْا﴾ عَنِ الشَّرِكِ ﴿فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾؛ أَي: فَلَا تَعْتَدُوا عَلَى الْمُتَنَهِّينَ إِذْ لَا يَحْسُنُ أَنْ يُظْلَمَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ، فَوَضَعَ الْعِلَّةَ مَوْضِعَ الْحُكْمِ، أَوْ سَمَّى جَزَاءَ الظُّلْمِ بِاسْمِهِ لِلْمَشَاكِلَةِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ أَعَدَّدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤].

أَوْ: إِنَّكُمْ إِنْ تَعَرَّضْتُمْ لِلْمُتَنَهِّينَ صِرْتُمْ ظَالِمِينَ وَيَنْعَكُسُ الْأَمْرُ عَلَيْكُمْ. وَالْفَاءُ الْأُولَى لِلتَّعْقِيبِ وَالثَّانِيَةُ لِلجَزَاءِ.

(١٩٤) - ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ قَاتَلَهُمُ الْمُشْرِكُونَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَاتَّفَقَ خُرُوجُهُمْ لِعُمْرَةِ الْقَضَاءِ فِيهِ، وَكَرَهُوا أَنْ يُقَاتِلُوهُمْ لِحُرْمَتِهِ، فَقِيلَ لَهُمْ: هَذَا الشَّهْرُ بِذَاكَ وَهَتَكَهُ بِهِتِكِهِ، فَلَا تُبَالُوا بِهِ<sup>(٢)</sup>.

﴿وَالْحُرْمَتُ قِصَاصٌ﴾ احتجاجٌ عليه؛ أَي: كُلُّ حُرْمَةٍ - وَهُوَ مَا يَجِبُ أَنْ يُحَافَظَ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٩)، و«التيسير» (ص: ٨٠).

(٢) قوله: «قَاتَلَهُمُ الْمُشْرِكُونَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ...» قَالَ الطَّبِيُّ: فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قِتَالٌ بَلْ كَانَ صَدْ عَلَى مَا رَوَيْنَا فِي «الصَّحِيحِينَ». انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٢٦٦)، وحديث الحديبية رواه البخاري (٤٨٤٤)، ومسلم (١٧٨٥) عن سهل بن حنيف رضي الله عنه، ورواه مطولاً البخاري (٢٧٣١) عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم.

عليها - يجري فيه القصاص، فلَمَّا هَتَكُوا حُرْمَةَ شَهْرِكُمْ بالصَّدِّ فافعلوا بهم مثله، وادخلوا عليهم عَنوةً واقتلوهم إِنْ قَاتَلُوكُمْ؛ كما قال: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ يَمِثِلْ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، وهو فذلِكة التَّقْرِير.

﴿وَأَنفُوا اللَّهَ﴾ في الانتصار، ولا تعتدوا إلى ما لم يُرَخَّصْ لَكُمْ ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ فيخُرُّسُهم ويُصْلِحُ شأنهم.

(١٩٥) - ﴿وَأَنفُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ولا تمسكوا كلَّ الإمساكِ ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ بالإسرافِ وتضييع وجه المعاش، أو بالكفِّ عن الغزو والإنفاق فيه فإنَّه يقوِّي العَدُوَّ ويسلِّطُهم على إهلاككم، ويؤيِّده ما روي عن أبي أيوب الأنصاري أنَّه قال: لَمَّا أَعَزَّ اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَكَثَّرَ أَهْلَهُ رَجَعْنَا إِلَى أَهْلِينَا وَأَمْوَالِنَا نَقِيمُ فِيهَا وَنُصْلِحُهَا، فنزلت<sup>(١)</sup>.

أو بالإمساكِ وحبِّ المالِ فإنَّه يؤدِّي إلى الهلاكِ المؤبِّد، ولذلك سُمِّيَ البُخْلُ هلاكًا، وهو في الأصل: انتهاء الشيء في الفساد.

و«الإلقاء»: طرْحُ الشيء، وعُدِّي بـ ﴿إِلَى﴾ لتضمين معنى الانتهاء، والباء مَزِيدَةٌ، والمراد بـ «الأيدي»: الأنفُسُ، و«التَّهْلُكَةُ» و«الهلاكُ» و«الهُلُكُ» واحدٌ، وهي مَصْدَرٌ كـ «التَّضَرَّة» و«التَّسَرَّة»؛ أي: لا توقِّعُوا أنفسكم في الهلاك.

وقيل: معناه: لا تجعلوها آخذةً بأيديكم، أو: لا تُلْقُوا بأيديكم أنفسكم إليها، فحذَفَ المفعول.

﴿وَأَخْسِنُوا﴾ أعمالكم وأخلاقكم، أو: تفضَّلوا على المحاوِيجِ ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾.

(١) رواه أبو داود (٢٥١٢)، والترمذي (٢٩٧٢) وصححه، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩٦١)،

وابن حبان في «صحيحه» (٤٧١١)، والحاكم في «المستدرک» (٣٠٨٨) وصححه.

(١٩٦) - ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾: اتُّمُوا بهما تاميناً مُستجمعين المناسك لوجه الله، وهو على هذا يدلُّ على وجوبهما، ويؤيده قراءة من قرأ: «وأقيموا الحجَّ والعمرة»<sup>(١)</sup>.

وما روى جابرٌ أنه قيل: يا رسول الله! العمرة واجبةٌ مثل الحج؟ فقال: «لا، ولكن أن تعتمر خير لك»<sup>(٢)</sup> = معارض بما روي أن رجلاً قال لعمر رضي الله عنه: إنني وجدت الحجَّ والعمرة مكتوبين عليَّ، أهلتُ بهما جميعاً، فقال: هُديتَ لسنة نبيك<sup>(٣)</sup>.

ولا يُقال: إنَّه فسَّرَ وجدانهُما مكتوبين بقوله: أهلتُ بهما، فجاز أن يكون الوجوب بسبب إهلاله بهما = لأنَّه رتب الإهلال على الوجدان، وذلك يدلُّ على أنَّه سبب الإهلال دون العكس.

وقيل: إتمامهما: أن تحرّم بهما من ذويرة أهليك<sup>(٤)</sup>، أو: أن تُفرد لكلٍّ منهما

(١) رواها الطبري في «تفسيره» (٣/ ٣٢٨ و ٣٣٤) عن ابن مسعود وعلي وإبراهيم النخعي وعلقمة.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٦٤٦)، والترمذي (٩٣١)، والدارقطني في «سننه» (٢٧٢٤)، وفيه كلام كثير للعلماء لخصه ابن دقيق العيد في «الإمام» (١/ ٣٦٥) بقوله: أخرجه الترمذي وصححه، وفي رواية عنه: حسن، واعترض عليه بالكلام في الحجاج بن أرطاة رافعه، وقد روي موقوفاً من قول جابر.

(٣) رواه أبو داود (١٧٩٩)، والنسائي (٢٧١٩)، وابن ماجه (٢٩٧٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٩١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨٧٧٤). وسموا الرجل: الضبي بن معبد.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٣٢٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٣٣)، والحاكم في «المستدرک» (٣٠٩٠) وصححه. قال أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (١/ ١٨٧، ١٨٨) بعد أن روى هذه الخبر: «لا نرى علياً أراد أن يجعل وقت الإحرام من بلده، كان أفقه من أن يريد هذا لأنه خلاف سنة رسول الله - ﷺ - في المواقيت، ولكننا نحسبه ذهب إلى أن يخرج من منزله ناوياً للعمرة خالصة لا يخلطها بحج، ولكن يخلص لها سفراً ثم يحرم متى ما شاء».

سَفَرًا، أَوْ: أَنْ تَجَرِّدَهُ لَهُمَا لَا تُشَوِّبُهُمَا بَغَرَضٍ دُنْيَوِيٍّ، أَوْ: أَنْ تَكُونَ النَّفَقَةُ حَلَالًا.  
﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾: مُنِعْتُمْ؛ يُقَالُ: «حَصَرَ الْعَدُوَّ» و«أَحْصَرَهُ»: إِذَا حَبَسَهُ وَمَنْعَهُ عَنِ  
الْمُضِيِّ، مِثْلُ: «صَدَّه» و«أَصَدَّه»، وَالْمُرَادُ:

- حَصَرُ الْعَدُوِّ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ﴾، وَلِنَزُولِهِ فِي الْحَدِيثِ،  
وَلِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَا حَصَرَ إِلَّا حَصَرُ الْعَدُوِّ<sup>(١)</sup>.

- وَكُلُّ مَنْعٍ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ: «مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرَجَ فَعَلِيهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَهُوَ ضَعِيفٌ مُؤَوَّلٌ بِمَا إِذَا شَرَطَ الْإِحْلَالَ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لُضْبَاعَةَ بِنْتِ  
الزُّبَيْرِ: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي وَقُولِي: اللَّهُمَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»<sup>(٣)</sup>.

﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾: فَعَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ، أَوْ: فَالْوَاجِبُ مَا اسْتَيْسَرَ، أَوْ: فَأَهْدُوا  
مَا اسْتَيْسَرَ، وَالْمَعْنَى: إِنْ أُحْصِرَ الْمُحْرِمُ وَأَرَادَ أَنْ يَتَحَلَّلَ تَحَلَّلَ بِذَبْحِ هَدْيٍ يَسَّرَ عَلَيْهِ  
مِنْ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ أَوْ شَاةٍ حَيْثُ أُحْصِرَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَبَحَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ  
بِهَا<sup>(٤)</sup>، وَهِيَ مِنَ الْحَلِّ.

(١) رَوَاهُ أَيْضًا الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (١٧٨/٢ وَ ٢٤٠)، وَفِي «مُسْنَدِهِ» (٩٤٢ - تَرْتِيبُ السَّنَدِيِّ)، وَالطَّبْرِيُّ  
فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣٣٤/٣)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣٣٦/١)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْسَّنَنِ الْكُبْرَى»  
(١٠٠٩١)، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٣٠٩/٨): «رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى  
شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ».

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٦٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٤٠) وَصَحَّحَهُ، وَالنَّسَائِيُّ (٢٨٦١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٧٧)،  
وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٧٢٥)، مِنْ حَدِيثِ الْحُجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٨٩)، وَمُسْلِمٌ (١٢٠٨)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٠٧) عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَالَ كِفَارُ

قَرِيشٍ دُونَ الْبَيْتِ، فَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ هَدْيَهُ وَحَلَقَ رَأْسَهُ».

وعند أبي حنيفة يبعث به ويجعل للمبعوث بيده يوم أمار<sup>(١)</sup>، فإذا جاء اليوم وظن أنه ذبح تحلل؛ لقوله: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾؛ أي: لا تحلوا حتى تعلموا أن الهدى المبعوث إلى الحرم بلغ محله؛ أي: مكانه الذي يجب أن ينحر فيه. وحمل الأولون بلوغ الهدى محله على ذبحه حيث يحل ذبحه فيه حلاً كان أو حرماً.

واقتصاره على الهدى دليل على عدم القضاء، وقال أبو حنيفة: يجب القضاء. و«المحل» - بالكسر - يطلق للزمان والمكان، و«الهدى»: جمع هدية؛ ك«جدي» و«جذية»، وقريء: «من الهدى»<sup>(٢)</sup> جمع الهدية؛ ك«مطي» في «مطية». ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا﴾ مرصاً يوجهه إلى الحلق ﴿أَوْ بِهِ أذىً مِنْ رَأْسِهِ﴾ كجراحة أو قمل<sup>(٣)</sup> ﴿فَقِدْيَةً﴾؛ أي: فعلية فدية إن حلق ﴿مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾ بيان لجنس الفدية، وأما قدرها فقد روي أنه عليه السلام قال لكعب بن عجرة: «لعلك أذاك هوأمك» قال: نعم يا رسول الله، قال: «احلق وصم ثلاثة أيام، أو تصدق بفرق على ستة مساكين، أو انسك شاة»<sup>(٤)</sup>. والفرق: ثلاثة أصع.

﴿فَإِذَا آمَنْتُمْ﴾ الإحصار، أو: كنتم في حال أمن وسعة ﴿فَمَنْ نَمَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾: فمن استمتع وانتفع بالتقرب إلى الله بالعمرة قبل الانتفاع بتقريبه بالحج في أشهره،

= رواه البخاري (١٨٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظه: «قد أحصر رسول الله ﷺ، فحلق رأسه، وجامع نساء، ونحر هديه، حتى اعتمر عاماً قابلاً».

(١) الأمار والأمارة: الوقت والعلامة، والمراد: يوم معين. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٠).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢) عن الأعرج وجماعة.

(٣) في نسخة التفتازاني والخيالي: «وقمل».

(٤) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٤١٧)، والبخاري (١٨١٤) و(٥٧٠٣)، ومسلم (١٢٠١).

وقيل: فَمَنْ اسْتَمْتَعَ بَعْدَ التَّحْلُلِ مِنْ عُمْرَتِهِ بِاسْتِبَاحَةِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ إِلَى أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ.

﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾: فعليه دَمٌ استيسره بسبب التمتع، فهو دَمُ جُبرانٍ يذبحه إذا أحرَمَ بالحجِّ، ولا يأكلُ، وقال أبو حنيفة: إِنَّهُ دَمُ نُسْلِكَ فهو كالأضحية.

﴿فَن لَّمْ يَجِدْ﴾؛ أي: الهدي ﴿فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾: في أيامِ الاشتغالِ به بعد الإحرامِ وقَبْلَ التَّحْلُلِ، وقال أبو حنيفة: في أشهرِهِ بين الإحرامين.

وَالْأَحَبُّ أَنْ يَصُومَ سَابِعَ ذِي الْحِجَّةِ وَثَامَنَهُ وَتَاسِعَهُ<sup>(١)</sup>، ولا يجوزُ يومَ النَّحْرِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ.

﴿وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ إِلَى أَهْلِيكُمْ، وهو أَحَدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ، أو: نَفَرْتُمْ وَفَرَعْتُمْ مِنْ أَعْمَالِهِ، وهو قَوْلُهُ الثَّانِي وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَقُرِيَ: «وَسَبْعَةً» بِالنَّصْبِ<sup>(٢)</sup> عَطْفًا عَلَى مُحَلٍّ ﴿ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾.

﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ﴾ فَذَلِكَ الْحِسَابُ، وفائدتها: أَنْ لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْوَاوَ بِمَعْنَى «أَوْ»؛ كَقَوْلِكَ: جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ، وَأَنْ يُعْلَمَ الْعَدْدُ جَمْلَةً كَمَا عُلِمَ تَفْصِيلًا فَإِنَّ أَكْثَرَ الْعَرَبِ لَمْ يُحْسِنُوا الْحِسَابَ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّبْعَةِ الْعَدْدُ دُونَ الْكَثْرَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ لِهَمَا. ﴿كَامِلَةٌ﴾ صِفَةٌ مُؤَكِّدَةٌ تَفِيدُ الْمِبَالِغَةَ فِي مَحَافِظَةِ الْعِدَّةِ، أَوْ مَبِينَةٌ كَمَالَ الْعَشْرَةِ فَإِنَّهُ أَوَّلُ عَدَدٍ كَامِلٍ؛ إِذْ بِهِ تَنْتَهِي الْأَحَادُ وَتَتِمُّ مَرَاتِبُهَا، أَوْ مَقِيدَةٌ تُقَيِّدُ كَمَالَ بَدَلَتِهَا مِنَ الْهَدْيِ<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «والأحب...» تبع فيه الزمخشري، وإلا فالأحب عند الشافعي صوم ثلاثة أيام قبل يوم عرفة

بعد إحرامه بالحج؛ إذ الأحب للحاج فطر يوم عرفة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩١).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٥٥) عن ابن أبي عبله، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٧٠) عن زيد بن علي.

(٣) قوله: «أو مقيدة تقيّد كمال بدليتها من الهدي»؛ أي: السابق في قوله: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، =

﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى الحكم المذكور عندنا<sup>(١)</sup>، والتَّمَتُّعُ عند أبي حنيفة إذا تمتعَ ولا قِرَانَ لحاضري المسجد الحرام عنده، فَمَنْ فَعَلَ ذلك منهم فعليه دُمُ جناية. وَلَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿وَهُوَ مَنْ كَانَ مِنَ الْحَرَمِ عَلَى مَسَافَةٍ الْقَصْرِ عِنْدَنَا، فَإِنْ كَانَ عَلَى أَقْلٍ فَإِنَّهُ مُقِيمٌ الْحَرَمِ أَوْ فِي حُكْمِهِ، وَمَنْ مَسَكْنُهُ وَرَاءَ الْمِيقَاتِ عِنْدَهُ، وَأَهْلُ الْحَلِّ عِنْدَ طَاوُسٍ، وَغَيْرُ الْمَكِّيِّ عِنْدَ مَالِكٍ. وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في المحافظة على أوامره ونواهيه وخصوصًا في الحجِّ.

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ لِمَنْ لَمْ يَتَّقِهِ؛ كَي يَصَدَّكُمْ الْعِلْمُ بِهِ<sup>(٢)</sup> عَنِ الْعَصْيَانِ. (١٩٧) - ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾؛ أَي: وَقْتُهُ؛ كَقَوْلِكَ: الْبَرْدُ شَهْرَانِ ﴿مَعْلُومَتٌ﴾: مَعْرُوفَاتٌ، وَهِيَ سُؤَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَتَسْعُ ذِي الْحِجَّةِ بَلِيلَةُ النَّحْرِ عِنْدَنَا، وَالْعَشْرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَذُو الْحِجَّةِ كُلُّهُ عِنْدَ مَالِكٍ، وَبِنَاءُ الْخِلَافِ: أَنَّ الْمَرَادَ بِوَقْتِهِ وَقْتُ إِحْرَامِهِ، أَوْ وَقْتُ أَعْمَالِهِ وَمَنَاسِكِهِ، أَوْ مَا لَا يَحْسُنُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنَ الْمَنَاسِكِ مُطْلَقًا، فَإِنَّ مَالِكًا كَرِهَ الْعُمْرَةَ فِي بَقِيَّةِ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَإِنْ صَحَّحَ الْإِحْرَامَ بِهِ قَبْلَ سُؤَالٍ فَقَدْ اسْتَكْرَهَهُ.

وَأِنَّمَا سَمَّى شَهْرَيْنِ وَبَعْضَ الشَّهْرِ أَشْهُرًا إِقَامَةً لِلْبَعْضِ مُقَامَ الْكُلِّ، أَوْ إِطْلَاقًا لِلْجَمْعِ عَلَى مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ.

﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِِنَّ الْحَجَّ﴾: فَمَنْ أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْإِحْرَامِ فِيهِنَّ عِنْدَنَا، أَوْ

= والمراد: أن صيام العشرة بدلًا عن الهدى قائم مقامه، بحيث لا يقصر ثوابه عن ثوابه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٩٢/١).

(١) قوله: «إلى الحكم المذكور عندنا»؛ أي: وهو وجوب الهدى أو الصيام. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٩٢/١).

(٢) قوله: «العلم به»؛ أي: بالعقاب. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٩٢/١).

بِالتَّلْبِيَةِ أَوْ سَوِّقِ الْهَدْيِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَأَنَّ مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ.

﴿فَلَا رَفَتْ﴾: فَلَا جِمَاعَ، أَوْ: فَلَا فُحْشَ مِنَ الْكَلَامِ، ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾: وَلَا خُرُوجَ عَنْ حُدُودِ الشَّرْعِ بِالسَّيِّئَاتِ وَارْتِكَابِ الْمَحْظُورَاتِ ﴿وَلَا جِدَالَ﴾: وَلَا مِرَاءً مَعَ الْخَدَمِ وَالرَّفَقَةَ ﴿فِي الْحَجِّ﴾: فِي أَيَّامِهِ.

نَفَى الثَّلَاثَ عَلَى قَصْدِ النَّهْيِ لِلْمُبَالَغَةِ، وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهَا حَقِيقَةٌ بِأَنَّ لَا تَكُونَ، وَمَا كَانَتْ مِنْهَا مُسْتَقْبَحَةً فِي أَنْفُسِهَا فِي الْحَجِّ أَقْبَحُ؛ كَلْبَسِ الْحَرِيرِ فِي الصَّلَاةِ، وَالتَّطَرُّبِ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ عَنْ مُقْتَضَى الطَّبْعِ وَالْعَادَةِ إِلَى مَحْضِ الْعِبَادَةِ<sup>(١)</sup>.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو الْأَوَّلَيْنِ بِالرَّفْعِ عَلَى مَعْنَى: لَا يَكُونَنَّ رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ، وَالثَّلَاثَ بِالْفَتْحِ<sup>(٢)</sup> عَلَى مَعْنَى الْإِخْبَارِ بَانْتِفَاءِ الْخِلَافِ فِي الْحَجِّ، وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تُخَالِفُ سَائِرَ الْعَرَبِ فَتَقِفُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، فَارْتَفَعَ الْخِلَافُ بِأَنَّ أَمْرًا بِأَنْ يَقِفُوا أَيْضًا بِعَرَفَةَ.

﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ حَثٌّ عَلَى الْخَيْرِ عَقَّبَ بِهِ النَّهْيَ<sup>(٣)</sup> عَنِ الشَّرِّ لِيُسْتَبَدَلَ بِهِ وَيُسْتَعْمَلَ مَكَانَهُ.

(١) قوله: «لأنه»؛ أي: الحج؛ أي: عمله «خروج عن مقتضى الطبع والعادة إلى محض العبادة»؛ أي: فلا ينبغي أن يقع فيه شيء من القبائح. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٩٤).

(٢) وقرأ باقي السبعة الثلاثة بالنصب من غير تنوين، ولا خلاف عند السبعة في قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾. انظر: «التيسير» (ص: ٨٠). وقرأ أبو جعفر من العشرة الثلاثة بالرفع والتنوين. انظر: «النشر» (٢/٢١١).

(٣) في نسخة الخيالي: «عقيب النهي».



﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾: وتزودوا للمعادكم التقوى فإنه خير زاد.  
وقيل: نزلت في اليمَن؛ كانوا يحجُّون ولا يتزودون، ويقولون: نحن متوكلون، فيكونون كلاً على الناس، فأمرُوا أن يتزودُوا ويتقوا الإبرام في السؤال والتثقل على الناس<sup>(١)</sup>.

﴿وَأَتَقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ﴾ فَإِنَّ قِضِيَةَ اللَّبِّ خَشْيَةُ اللَّهِ وَتَقْوَاهُ، حَتَّهِمْ عَلَى التَّقْوَى، ثُمَّ أَمَرُهُمْ بِأَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ بِهَا هُوَ اللَّهُ فَيَتَبَرَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سِوَاهُ، وَهُوَ مُقْتَضَى الْعَقْلِ الْمَعْرَى عَنْ شَوَائِبِ الْهَوَى، فَلِذَلِكَ خَصَّ أُولِيَ الْأَلْبَابِ بِهَذَا الْخَطَابِ.

(١٩٨) - ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا﴾؛ أي: في أن تبتغوا؛ أي: تطلبوا ﴿فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾: عطاءً ورزقاً منه، يُريدُ: الرِّيحَ بِالتَّجَارَةِ.  
قيل: كَانَ عُكَاظٌ وَمَجَنَّةٌ وَذُو الْمَجَازِ أَسْوَاقُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُقِيمُونَهَا مَوَاسِمَ الْحَجِّ، وَكَانَتْ مَعَايِشُهُمْ مِنْهَا، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ تَأَثَّمُوا مِنْهُ فَتَزَلَّتْ<sup>(٢)</sup>.

﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾: دَفَعْتُمْ مِنْهَا بِكَثْرَةٍ، مِنْ «أَفَضْتُ الْمَاءَ»: إِذَا صَبَبْتَهُ بِكَثْرَةٍ، وَأَصْلُهُ: أَفَضْتُمْ أَنْفُسَكُمْ، فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ؛ كَمَا حُذِفَ مِنْ: دَفَعْتُ مِنَ الْبَصَرَةِ.

و«عرفات»: جمعُ سُمِّيَ بِهِ كـ«أَذْرَعَاتٍ»، وَإِنَّمَا نَوْنٌ وَكُسِرَ - وَفِيهِ الْعَلَمِيَّةُ وَالتَّائِيثُ - لِأَنَّ تَنْوِينَ الْجَمْعِ تَنْوِينَ الْمَقَابِلَةِ لَا تَنْوِينَ التَّمَكُّنِ، وَلِذَلِكَ يُجْمَعُ مَعَ

(١) رواه البخاري (١٥٢٣)، وأبو داود (١٧٣٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩٦٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه البخاري (٢٠٥٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

الَّلَامِ<sup>(١)</sup>، وَذَهَابُ الْكَسْرَةِ تَبَعُ ذَهَابِ التَّنْوِينِ<sup>(٢)</sup> مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ لِعَدَمِ الصَّرْفِ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

أَوْ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ<sup>(٤)</sup> إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِالتَّاءِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ لَيْسَتْ تَاءً تَأْنِيثٍ وَإِنَّمَا هِيَ مَعَ الْأَلِفِ الَّتِي قَبْلَهَا عَلَامَةٌ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، أَوْ بِتَاءٍ مَقْدَرَةٍ كَمَا فِي «سُعَادَ»، وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهَا لِأَنَّ الْمَذْكُورَةَ تَمْنَعُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا كَالْبَدَلِ لَهَا لِاخْتِصَاصِهَا بِالْمُؤَنَّثِ كِتَاءً «بِنْتٍ».

وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْمَوْقِفُ: عَرَفَةً؛ لِأَنَّهُ نُعِيتَ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَمَّا أَبْصَرَهُ عَرَفَهُ<sup>(٥)</sup>.

أَوْ: لِأَنَّ جَبْرِيلَ كَانَ يَدُورُ بِهِ فِي الْمَشَاعِرِ فَلَمَّا رَأَاهُ قَالَ: قَدْ عَرَفْتُ<sup>(٦)</sup>.

أَوْ: لِأَنَّ آدَمَ وَحَوَاءَ التَّقِيَا فِيهِ فَتَعَارَفَا.

أَوْ: لِأَنَّ النَّاسَ يَتَعَارَفُونَ فِيهِ.

(١) «ولذلك يجمع»؛ أي: التنوين «مع اللام»؛ أي: فيقال: مررتُ بالعرفات، وهذا ساقط من نسخة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٩٦).

وَقَالَ الشَّهَابُ فِي «الْحَاشِيَةِ»: وَقَوْلُهُ: «لِذَلِكَ يَجْمَعُ مَعَ اللَّامِ» خَطَأٌ؛ لِأَنَّ تَنْوِينَ الْمَقَابِلَةِ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ يَجْمَعُهُ مَعَهَا، وَإِنَّمَا الَّذِي يَجْمَعُ مَعَهَا تَنْوِينَ التَّرْنَمِ وَالْغَالِي كَقَوْلِهِ:  
يَا صَاحِبَ مَا هَاجَ الْعَيُونَ الذُّرْفَنَ

(٢) قَوْلُهُ: «وَذَهَابُ الْكَسْرَةِ تَبَعُ ذَهَابِ التَّنْوِينِ»؛ أَي: وَامْتِنَاعُ الْكَسْرِ تَابِعٌ لِامْتِنَاعِ التَّنْوِينِ، وَوُجُودُهُ تَابِعٌ لَوُجُودِهِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٤٩٦).

(٣) قَوْلُهُ: «وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ»؛ أَي: لَمْ تُحَذَفْ، فَلَمْ يُحَذَفِ الْكَسْرُ. الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٤) قَوْلُهُ: «أَوْ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ» عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «لِأَنَّ تَنْوِينَ الْجَمْعِ». الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٥) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/٥٦٧) عَنْ السِّدِّيِّ.

(٦) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣/٥١٣، ٥١٤) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

و«عَرَفَاتٌ» للمبالغة في ذلك<sup>(١)</sup>، وهي من الأسماء المرتجلة، إلا أن يُجعل جمع «عارف».

وفيه دليل<sup>(٢)</sup> وجوب الوقوف بها<sup>(٣)</sup> لأن الإفاضة لا تكون إلا بعده، وهي مأثور بها بقوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾، أو مقدمة<sup>(٤)</sup> للذكر المأمور به، وفيه نظر؛ إذ الذكر غير واجب بل مستحب، وعلى تقدير أنه واجب فهو واجب مقيد لا واجب مطلق حتى تجب مقدمته، والأمر به غير مطلق<sup>(٥)</sup>.

﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ بالتلبية والتهليل والدعاء، وقيل: بصلاة العشاءين.

﴿عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾: جبل يقف عليه الإمام، ويسمى: قُزَح.

وقيل: ما بين مأزمي عرفة ووادي محسر.

ويؤيد الأول: ما روى جابر أنه عليه السلام لما صلى الفجر - يعني:

(١) قوله: «وعرفات للمبالغة في ذلك»؛ أي: فيما ذكر من المعرفة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٩٦/١).

(٢) بعدها في نسخة الخيالي: «على»، وقد أشار لهذا الفرق الشهاب في «الحاشية» (٢٩١/٢).

(٣) قوله: «وفيه دليل وجوب الوقوف بها...» قيل: وجه الدلالة أن (إذا) تدل على أن المذكور بعدها متحقق لا بد منه، فكانه قيل: بعد إفاضتكم من عرفات التي لا بد منها اذكروا الله، والإفاضة من عرفات لا تكون إلا بعد الوقوف بها، فوجب أن يكون الوقوف بها واجباً. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٩٦/١).

(٤) قوله: «أو مقدمة» عطف على «مأمور بها». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٩٦/١).

(٥) قوله: «وفيه نظر...» يعني: أن الذكر بمزدلفة غير واجب حتى تكون الإفاضة مقدمة للواجب ويكون الوقوف بعرفات مقدمة للإفاضة، وأيضاً الأمر بالذكر غير مطلق بل مقيد بقوله: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ﴾ الخ، فلم يكن الوقوف بعرفة مقدمة للواجب المطلق ليتصف بالوجوب؛ لأن الواجب المقيد بقيد لا يجب تحصيله فلا يكون الموقوف عليه واجباً. انظر: «حاشية الخفاجي».

بِالْمُزْدَلِفَةِ - بَغْلَسٍ رَكِبَ نَافَتَهُ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَدَعَا وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا سُمِّيَ مَشْعَرًا لِأَنَّهُ مَعْلَمُ الْعِبَادَةِ، وَوُصِفَ بِالْحَرَامِ لِحُرْمَتِهِ، وَمَعْنَى ﴿عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾: مَا يَلِيهِ وَيَقْرُبُ مِنْهُ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ، وَإِلَّا فَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا وَادِي مُحَسِّرٍ.

﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾: كَمَا عَلَّمَكُمُ، أَوْ: اذْكُرُوهُ ذِكْرًا حَسَنًا كَمَا هَدَاكُمُ هِدَايَةً حَسَنَةً إِلَى الْمُنَاسِكَ وَغَيْرِهَا، وَ«مَا» مَصْدَرِيَّةٌ أَوْ كَافَّةٌ.

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ﴾؛ أَي: الْهُدَى ﴿لِمَنِ الْفَضَائِلُ﴾: الْجَاهِلِينَ بِالْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ. وَ«إِنْ» هِيَ الْمَخْفَفَةُ وَاللَّامُ هِيَ الْفَارِقَةُ.

وَقِيلَ: «إِنْ» نَافِيَةٌ وَاللَّامُ بِمَعْنَى «إِلَّا»؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لِمَنِ الْكَذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

(١٩٩) - ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾؛ أَي: مِنْ عَرَفَةَ لَا مَنْ الْمُزْدَلِفَةِ، وَالْخَطَابُ مَعَ قُرَيْشٍ؛ كَانُوا يَقْفُونَ بِجَمْعٍ وَسَائِرِ النَّاسِ بِعَرَفَةَ، وَيُرُونَ ذَلِكَ تَرْفَعًا عَلَيْهِمْ، فَأَمَرُوا بِأَنْ يُسَاوَوْهُمْ، وَ﴿ثُمَّ﴾ لَتَفَاوَتْ مَا بَيْنَ الْإِفَاضَتَيْنِ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «أَحْسِنِ إِلَى النَّاسِ ثُمَّ لَا تُحْسِنِ إِلَى غَيْرِ كَرِيمٍ».

وَقِيلَ: مِنْ مُزْدَلِفَةٍ إِلَى مَنَى بَعْدَ الْإِفَاضَةِ مِنْ عَرَفَةَ إِلَيْهَا، وَالْخَطَابُ عَامٌّ.

وَقُرِئَ «النَّاسِ»<sup>(٢)</sup> بِالْكَسْرِ؛ أَي: النَّاسِي، يَرِيدُ: أَدَمَ، مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَنَسِيَ﴾ [طه: ٨٨]، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْإِفَاضَةَ مِنْ عَرَفَةَ سَرْعٌ قَدِيمٌ فَلَا تُغَيَّرُوه.

(١) قطعة من حديث جابر الطويل في الحج، رواه بنحوه مسلم (١٢١٨).

(٢) نسبت لسعيد بن جبیر، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحتسب» (١/ ١١٩).

﴿وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ من جاهليَّتكم في تَغْيِيرِ المناسِكِ ونحوه ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ يَغْفِرُ ذَنْبَ الْمُسْتَغْفِرِ وَيُنْعِمُ عَلَيْهِ.

(٢٠٠) - ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ﴾: فإذا قَضَيْتُمُ العباداتِ الْحَجَّيَّةَ وَفَرَعْتُمْ مِنْهَا ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾: فأَكْثِرُوا ذِكْرَهُ وَبَالِغُوا فِيهِ كَمَا تَفْعَلُونَ بِذِكْرِ آبَائِكُمْ فِي الْمَفَاخِرَةِ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ إِذَا قَضَوْا مَنَاسِكَهُمْ وَقَفُوا بَيْنَ بَيْنِ الْمَسْجِدِ وَالْجَبَلِ فَيَذْكُرُونَ مَفَاخِرَ آبَائِهِمْ وَمَحَاسِنَ أَيَّامِهِمْ.

﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾: إمَّا مَجْرُورٌ مَعْطُوفٌ عَلَى «الذِّكْرِ» بِجَعْلِ الذِّكْرِ ذَاكِرًا عَلَى الْمَجَازِ<sup>(١)</sup>، وَالْمَعْنَى: وَاذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ كَذِكْرِ أَشَدَّ مِنْهُ وَأَبْلَغَ، أَوْ عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ - عَلَى ضَعْفٍ - بِمَعْنَى: أَوْ كَذِكْرِ قَوْمٍ أَشَدَّ مِنْكُمْ ذِكْرًا.

وإِمَّا مَنْصُوبٌ بِالْعَطْفِ عَلَى «آبَاءَكُمْ»، وَ«ذِكْرًا» مِنْ فِعْلِ الْمَذْكُورِ<sup>(٢)</sup> بِمَعْنَى: أَوْ كَذِكْرِكُمْ أَشَدَّ مَذْكُورًا مِنْ آبَائِكُمْ، أَوْ بِمَضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى تَقْدِيرُهُ: أَوْ كُونُوا أَشَدَّ ذِكْرًا لِلَّهِ مِنْكُمْ لِآبَائِكُمْ.

(١) قوله: «بجعل الذكر»؛ أي في قوله: ﴿كَذِكْرِكُمْ﴾ وفي المقدّر قبله، وهو (ذكرا) الذي صرّح به بغدّ «ذاكرا على المجاز»؛ أي: على الإسناد المجازي، وصفاً للشيء بوصف صاحبه، فالمعنى: فاذكروا الله ذاكرين كذاكركم آباءكم أو قوم أشد منكم ذكرا، فقوله في التقدير: «أو كذاكر أشد» لا يناسب العطف على (ذكر)، بل على ما أُضيف إليه (ذكر)، وقد ذكره عقبه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٩٩/١).

(٢) قوله: «و» «ذِكْرًا»؛ أي: في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ «من فعل المذكور»؛ يعني: من (ذُكِرَ) المجهول، لا من (ذَكَرَ) المعروف؛ إذ المصدر يأتي من فُعِلَ كما يأتي من فَعَلَ؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِيظِهِمْ﴾ [الروم: ٣]؛ أي: من كونهم مغلوبين، فكذا قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ معناه: أَوْ كذاكركم أَشَدَّ مذكُورًا من آبائكم كما نبّه عليه بقوله: «بمعنى: أَوْ كذاكركم أَشَدَّ مذكُورًا». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٩٩/١).

﴿فَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَقُولُ﴾ تفصيلٌ للذاكرينَ إلى مُقَلٍّ لا يَطْلُبُ بذكرِ اللهِ إِلَّا الدُّنْيَا، ومُكثِرٍ يَطْلُبُ بهِ خَيْرَ الدَّارَيْنِ، والمرادُ بهِ: الحَثُّ على الإكثارِ والإرشادُ إليه.

﴿رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا﴾: اجْعَلْ إِيْتَاءَنَا وَمِنْحَتَنَا فِي الدُّنْيَا ﴿وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾: مِنْ نَصِيبٍ وَحَظٍّ؛ لَأَنَّ هَمَّهُ مَقْصُورٌ بِالدُّنْيَا، أَوْ: مِنْ طَلَبٍ خَلَاقٍ.

(٢٠١) - ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ يعني: الصَّحَّةُ والكِفَافُ وتَوْفِيقُ الْخَيْرِ ﴿وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ﴾ يعني: الثَّوَابُ والرَّحْمَةُ ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ بِالْعَفْوِ وَالْمَغْفِرَةِ.

وقولُ عليٍّ رضي الله عنه: «الحَسَنَةُ فِي الدُّنْيَا: الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ، وَفِي الْآخِرَةِ: الْحَوْرَاءُ، وَعَذَابُ النَّارِ: امْرَأَةُ السُّوءِ»<sup>(١)</sup>، وقولُ الحَسَنِ: «الحَسَنَةُ فِي الدُّنْيَا: الْعِلْمُ وَالْعِبَادَةُ، وَفِي الْآخِرَةِ: الْجَنَّةُ»<sup>(٢)</sup>، ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ معناه: احْفَظْنَا مِنَ الشَّهَوَاتِ وَالذُّنُوبِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى النَّارِ = أَمْثَلَةٌ لِلْمَرَادِ بِهَا.

(٢٠٢) - ﴿أُولَئِكَ﴾ إشارةٌ إِلَى الْفَرِيقِ الثَّانِي، وَقِيلَ: إِلَيْهِمَا ﴿لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا﴾؛ أَي: مِنْ جَنَسِهِ وَهُوَ جَزَاؤُهُ، أَوْ: مِنْ أَجَلِهِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥] أَوْ: مِمَّا دَعَا بِهِ نُعْطِيهِمْ مِنْهُ مَا قَدَّرْنَاهُ، فَسَمِيَ الدُّعَاءُ كَسْبًا لِأَنَّهُ مِنَ الْأَعْمَالِ.

﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ يَحَاسِبُ الْعِبَادَ عَلَى كَثَرَتِهِمْ وَكَثْرَةِ أَعْمَالِهِمْ فِي مِقْدَارِ لَمَحَةٍ، أَوْ يُوشِكُ أَنْ يُقِيمَ الْقِيَامَةَ وَيَحَاسِبَ النَّاسَ، فَبَادِرُوا<sup>(٣)</sup> الطَّاعَاتِ وَاكْتَسَابِ الْحَسَنَاتِ.

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٢٧/٥). وقال القرطبي في «تفسيره» (٣٥٧/٣): هذا فيه بعدٌ ولا

يصح عن علي، لأن النار حقيقة في النار المحرقة، وعبارة المرأة عن النار تجوز.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٤٥/٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٣١٥)، والترمذي (٣٤٨٨).

(٣) بعدها في نسخة الخيالي: «إلى».

(٢٠٣) - ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾: كبروه في أدبار الصلوات، وعند ذبح القرابين ورمي الجمار وغيرها في أيام التشريق.  
 ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ﴾: فمن استعجل النفر ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾: يوم القَرَّ<sup>(١)</sup> والذي بعده؛ أي: فمن نَفَرَ في ثاني أيام التشريق بعد رمي الجمار عندنا وقبل طلوع الفجر عنده ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ باستعجاله ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾: ومن تأخر في النفر حتى رمى اليوم الثالث بعد الزوال.

وقال أبو حنيفة: يجوز تقديم رميهِ على الزوال.  
 ومعنى نفى الإثم بالتعجل والتأخر: التخيير بينهما، والردُّ على أهل الجاهلية؛ فإنَّ منهم مَنْ أَثِمَ المتعجل، ومنهم مَنْ أَثِمَ المتأخر.  
 ﴿لِمَنِ انْتَقَى﴾؛ أي: الذي ذُكِرَ مِنَ التَّخْيِيرِ - أو مِنَ الأحكام - لِمَنِ انْتَقَى؛ لَأَنَّهُ الْحَاجُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمُنْتَفِعُ بِهِ، أو لِأَجْلِهِ حَتَّى لَا يَتَضَرَّرَ بِتَرْكِ مَا يُهِمُّهُ مِنْهُمَا.  
 ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في مجامع أموركم لِعِبَاءِ بِكُمْ ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ للجزاء بعد الإحياء، وأصل «الحشر»: الجمعُ وضمُّ المتفرِّق.  
 (٢٠٤) - ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾: يَرُوقُكَ وَيَعْظُمُ فِي نَفْسِكَ، و«التَّعْجِبُ»: حَيْرَةٌ تَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ لَجَهْلِهِ بِسَبَبِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ.

﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ متعلقٌ بالقول؛ أي: مَا يَقُولُهُ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا وَأَسْبَابِ الْمَعَاشِ، أو فِي مَعْنَى الدُّنْيَا فَإِنَّهَا مُرَادُهُ مِنْ ادِّعَاءِ الْمَحَبَّةِ وَإِظْهَارِ الْإِيمَانِ، أو بـ ﴿يُعْجِبُكَ﴾؛ أي: يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الدُّنْيَا حَلَاوَةً وَفَصَاحَةً وَلَا يُعْجِبُكَ فِي الْآخِرَةِ لِمَا يَعْتَرِيهِ مِنَ الدَّهْشَةِ وَالْحُبْسَةِ، أو لِأَنَّهُ لَا يُؤْذَنُ لَهُ فِي الْكَلَامِ.

(١) (يوم القَر): هو أول أيام التشريق؛ لأن الناس يستقرون فيه بمنى.

﴿وَيُشْهِدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ﴾ يَحْلِفُ وَيَسْتَشْهِدُ اللَّهُ عَلَى أَنَّ مَا فِي قَلْبِهِ مُوَافِقٌ لِكَلَامِهِ.  
 ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾: شَدِيدُ الْعَدَاوَةِ وَالْجِدَالِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَ«الْخِصَامُ»:  
 الْمُخَاصَمَةُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ «خَصَمٍ» كـ «صَعِبٍ وَصِعَابٍ»، بِمَعْنَى: أَشَدُّ  
 الْخُصُومِ خُصُومَةً.

قِيلَ: نَزَلَتْ فِي الْأَخْنَسِ بْنِ شَرِيْقٍ الثَّقَفِيِّ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ حَسَنَ الْمَنْظَرِ حُلُوَ الْمَنْطِقِ  
 يُوَالِي رَسُولَ اللَّهِ وَيَدْعِي الْإِسْلَامَ.  
 وَقِيلَ: فِي الْمُنَافِقِينَ كُلِّهِمْ<sup>(٢)</sup>.

(٢٠٥) - ﴿وَإِذَا تَوَلَّى﴾ أَدْبَرَ وَانصَرَفَ عَنْكَ، وَقِيلَ: إِذَا غَلَبَ وَصَارَ وَالِيًا.  
 ﴿سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ كَمَا فَعَلَ الْأَخْنَسُ بِثَقِيفٍ  
 إِذْ بَيَّتَهُمْ وَأَحْرَقَ زُرُوعَهُمْ وَأَهْلَكَ مَوَاشِيَهُمْ<sup>(٣)</sup>، أَوْ كَمَا يَفْعَلُهُ وُلَاةُ السُّوءِ بِالْقَتْلِ  
 وَالْإِتْلَافِ أَوْ بِالظُّلْمِ حَتَّى يَمْنَعَ اللَّهُ بِشُؤْمِهِ الْقَطْرَ فِيهِلِكَ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ.  
 ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾: لَا يَرْضِيهِ فَاحْذَرُوا غَضَبَهُ عَلَيْهِ.

(٢٠٦) - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾: حَمَلَتْهُ الْإِثْمَةُ وَحَمِيَّتُهُ  
 الْجَاهِلِيَّةُ عَلَى الْإِثْمِ الَّذِي يَوْمَرُ بِاتَّقَاتِهِ لَجَاجًا، مِنْ قَوْلِكَ: «أَخَذَتْهُ بِكَذَا» إِذَا  
 حَمَلَتْهُ عَلَيْهِ وَالزَّمَتْهُ إِيَّاهُ.

﴿فَحَسَبَهُ جَهَنَّمُ﴾: كَفَتْهُ جَزَاءً وَعَذَابًا، وَ«جَهَنَّمُ»: عَلَمٌ لِدَارِ الْعِقَابِ، وَهِيَ فِي  
 الْأَصْلِ مُرَادِفٌ لِلنَّارِ، وَقِيلَ: مُعَرَّبٌ.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٧٢/٣) عن السدي. وهو في «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٦٥).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٧٤/٣) عن محمد بن كعب القرظي وقتادة وابن زيد.

(٣) ذكره ابن أبي زمنين في «تفسيره» (٢١٣/١) عن الكلبي.



﴿وَلَيْسَ الْمِهَادُ﴾ جوابُ قَسَمٍ مَقْدَرٍ، والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ للعِلْمِ به.  
و«المِهَادُ»: الفراش، وقيل: ما يُوطَأُ للجَنَبِ.

(٢٠٧) - ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ﴾: يَبِيعُهَا بِبَدْلِهَا فِي الْجِهَادِ، أَوْ يَأْمُرُ  
بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ حَتَّى يُقْتَلَ ﴿أَتَبْعَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾: طَلَبًا لِرِضَا.  
قِيلَ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي صُهَيْبِ بْنِ سَنَانٍ الرَّومِيِّ، أَخَذَهُ الْمُشْرِكُونَ وَعَذَّبُوهُ لِيَرْتَدَّ،  
فَقَالَ: إِنِّي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَنْفَعُكُمْ إِنْ كُنْتُ مَعَكُمْ وَلَا يَضُرُّكُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَيْكُمْ، فَخُلُونِي  
وَمَا أَنَا عَلَيْهِ وَخُذُوا مَالِي، فَقَبِلُوهُ مِنْهُ وَأَتَى الْمَدِينَةَ<sup>(١)</sup>.

﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعَبَادِ﴾ حَيْثُ أَرَشَدَهُمْ إِلَى مِثْلِ هَذَا الشَّرَاءِ، وَكَلَّفَهُمُ بِالْجِهَادِ  
فَعَرَّضَهُمْ لثَوَابِ الْغَزَاةِ وَالشُّهَادِ.

(٢٠٨) - ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ «السِّلْمُ» بِالْكَسْرِ  
وَالْفَتْحِ: الْإِسْتِسْلَامُ وَالطَّاعَةُ، وَلِذَلِكَ يُطْلَقُ فِي الصُّلْحِ وَالْإِسْلَامِ.  
فَتَحَهُ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَالكَسَائِيُّ، وَكَسَرَهُ الْبَاقُونَ<sup>(٢)</sup>.

و﴿كَآفَّةً﴾ اسْمٌ لِلْجَمْلَةِ لِأَنَّهَا تَكْفُ الْأَجْزَاءَ مِنَ التَّفَرُّقِ، حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ،  
أَوْ «السِّلْمِ» لِأَنَّهَا تَوْنَتْ كـ«الْحَرْبِ»، قَالَ:

(١) وردت القصة بمثل هذا السياق دون سند في «تفسير مقاتل بن سليمان» (١/١٧٩)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/٢٧٨)، و«الكشاف» (١/٤٧٣)، وعزاها الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٦٦) للمفسرين. ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٣/٥٩١ - ٥٩٢) عن عكرمة مختصراً، وعن الربيع دون تسمية صاحب القصة. ورويت قصة صهيب بسياق آخر - وهو أَنَّهَا نَزَلَتْ حِينَ هَاجَرَ وَأَدْرَكَوْهُ فَافْتَدَى مِنْهُمْ بِمَالِهِ - فِي «طبقات ابن سعد» (٣/٢٢٨)، و«مسند الحارث» (٦٧٩) - بغية الباحث)، و«الحلية» لأبي نعيم (١/١٥١)، عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٠)، و«التييسير» (ص: ٨٠).

السَّلَامُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيتَ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعٌ<sup>(١)</sup>

والمعنى: استسلموا لله وأطيعوه جملةً ظاهرًا وباطنًا، والخطابُ للمنافقين.

أو: ادخلوا في الإسلام بكُلِّيَّتِهِ<sup>(٢)</sup> ولا تَخْلُطُوا بِهِ غَيْرَهُ، والخطابُ للمؤمني أهلِ الكتابِ فَإِنَّهُمْ بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ عَظَّمُوا السَّبْتَ وَحَرَّمُوا الْإِبِلَ وَالْبَنَاهَا.

أو: في شَرَائِعِ اللَّهِ كُلِّهَا بِالْإِيمَانِ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْكِتَابِ جَمِيعًا، والخطابُ لأهلِ الكتابِ.

أو: في شُعَبِ الإسلامِ وَأَحْكَامِهِ كُلِّهَا فَلَا تُخْلُوا بِشَيْءٍ، والخطابُ للمُسْلِمِينَ.  
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَ الشَّيْطَانِ﴾ بالتَّفْرِيقِ والتَّفْرِيقِ ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾:  
ظاهرُ العداوةِ.

(٢٠٩) - ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ﴾ عن الدُّخُولِ فِي السَّلَامِ ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ﴾  
الْبَيِّنَاتُ وَالْحُجَجُ الشَّاهِدَةُ عَلَى أَنَّهُ الْحَقُّ، ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾ لَا  
يُعْجِزُهُ الْإِنْتِقَامُ ﴿حَكِيمٌ﴾ لَا يَنْتَقِمُ إِلَّا بِحَقٍّ.

(٢١٠) - ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾ اسْتِفْهَامٌ فِي مَعْنَى النَّفْيِ، وَلِذَلِكَ جَاءَ بَعْدُهُ: ﴿إِلَّا  
أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾؛ أَي: يَأْتِيهِمْ أَمْرُهُ أَوْ بَأْسُهُ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]  
﴿جَاءَهُمْ بِأَسْنًا﴾ [الأنعام: ٤٣]، أَوْ: يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ بِبَأْسِهِ، فَحُذِفَ الْمَاتِيُّ بِهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ  
بِقَوْلِهِ: ﴿أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(١) البيت للعباس بن مرداس السلمي يخاطب خفاف بن نذبة. انظر: «إصلاح المنطق» (ص: ٢٩ و ٢٥٥)،  
و«اللسان» (مادة: أبس)، و«المقاصد النحوية» للعيني (٦١٢/٢)، و«خزانة الأدب» للبغدادي  
(١٨/٤) وفيه: الجرْع: جمع جرعة: وَهِيَ مِلءُ الْقَمَرِ.

(٢) في نسخة الطبرلاوي: «بكلييتكم» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

﴿فِي ظُلُلٍ﴾: جمعُ ظُلَّةٍ؛ كـ «قَلَّةٍ وَقَلِيلٍ»، وهي ما أظْلَكَ.

وَقُرِئَ: «ظِلَالٍ» كـ: قِلَالٍ<sup>(٣)</sup>.

﴿مِنَ الْعَمَامِ﴾: السَّحَابِ الْأَبْيَضِ، وَإِنَّمَا يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فِيهِ لِأَنَّهُ مَطْنَةُ الرَّحْمَةِ، فَإِذَا جَاءَ مِنْهُ الْعَذَابُ كَانَ أَفْظَعَ؛ لِأَنَّ الشَّرَّ إِذَا جَاءَ مِنْ حَيْثُ لَا يُحْتَسَبُ كَانَ أَصْعَبَ فَكَيْفَ إِذَا جَاءَ مِنْ حَيْثُ يُحْتَسَبُ الْخَيْرُ؟

﴿وَالْمَلَكُوتُ﴾ فَإِنَّهُمْ الْوَاسِطَةُ فِي إِتْيَانِ أَمْرِهِ، أَوِ الْآتُونَ عَلَى الْحَقِيقَةِ بِبَأْسِهِ.

وَقُرِئَ بِالْجَرِّ<sup>(٤)</sup> عَطْفًا عَلَى ﴿ظُلُلٍ﴾ أَوْ ﴿الْعَمَامِ﴾.

﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾: أُتِمَّ أَمْرُ إِهْلَاكِهِمْ وَفُرِغَ مِنْهُ، وَوُضِعَ الْمَاضِي مَوْضِعَ الْمُسْتَقْبَلِ لِدُنُوِّهِ وَتَيَقُّنِ وَقُوعِهِ.

وَقُرِئَ: «وَقَضَاءُ الْأَمْرِ»<sup>(٥)</sup> عَطْفًا عَلَى ﴿الْمَلَأْتُكَ﴾.

﴿وَالِلَّهِ تُرْجِعُ الْأُمُورَ﴾ قرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ على البناءِ للمفعولِ على أَنَّهُ مِنَ الرَّجْعِ، وقرأ الباقونَ على البناءِ للفاعلِ بالتَّأْنِيثِ - غيرَ يعقوبَ - على أَنَّهُ مِنَ الرَّجُوعِ<sup>(٦)</sup>، وَقُرِئَ أَيْضًا بِالتَّذْكِيرِ وَبِنَاءِ الْمَفْعُولِ.

(٢١١) - ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ أَمْرٌ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ كُلِّ أَحَدٍ، وَالْمُرَادُ

بِهَذَا السُّؤَالِ تَقْرِيعُهُمْ ﴿كَمْ أَتَيْنَهُمْ مِنْ آيَاتٍ بَيِّنَةٍ﴾: مُعْجَزَةٌ ظَاهِرَةٌ، أَوْ: آيَةٌ فِي الْكُتُبِ شَاهِدَةٌ عَلَى الْحَقِّ وَالصَّوَابِ عَلَى أَيْدِي الْأَنْبِيَاءِ.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٠)، و«المحتسب» (١/ ١٢٢)، عن قتادة.

(٤) هي قراءة أبي جعفر من العشرة، والباقون بالرفع. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٧).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٠) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ١٨١)، و«التيسير» (ص: ٨٠). وقراءة يعقوب المشهورة عنه هي أَيْضًا على

البناء للفاعل والتأنيث. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص: ١٤٦)، و«النشر» (٢/ ٢٠٨).

و﴿كَمْ﴾ خَبْرِيَّةٌ، أو اسْتِفْهَامِيَّةٌ مَقَرَّرَةٌ، ومَحَلُّهَا النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، أو الرَّفْعُ بِالابتداءِ عَلَى حَذْفِ الْعَائِدِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ<sup>(١)</sup>، و﴿ءَايَمٍ﴾ مُمِيزٌهَا و﴿مِنْ﴾ لِلْفَصْلِ<sup>(٢)</sup>.

﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾؛ أَي: آيَاتِهِ - فَإِنَّهَا سَبَبُ الْهُدَى الَّذِي هُوَ أَجَلُ النِّعَمِ - بِجَعْلِهَا سَبَبَ الضَّلَالَةِ وَازْدِيَادِ الرَّجْسِ، أو بِالتَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ الزَّائِغِ.  
﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ﴾: مِنْ بَعْدِ مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ وَتَمَكَّنَ مِنْ مَعْرِفَتِهَا، وَفِيهِ تَعْرِیْضٌ بِأَنَّهُمْ بَدَّلُوهَا بَعْدَ مَا عَقَلُوهَا، وَلِذَلِكَ قِيلَ: تَقْدِيرُهُ: فَبَدَّلُوهَا وَمَنْ يُبَدِّلُ.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾: فَيُعَاقِبُهُ أَشَدَّ عُقُوبَةٍ لِأَنَّهُ ارْتَكَبَ أَشَدَّ جَرِيمَةٍ.  
(٢١٢) - ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾: حُسِّنَتْ فِي أَعْيُنِهِمْ، وَأُشْرِبَتْ مُحِبَّتُهَا فِي قُلُوبِهِمْ، حَتَّى تَهَالَكُوا عَلَيْهَا وَأَعْرَضُوا عَنْ غَيْرِهَا، وَالْمَرْزُوقُ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِذْ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ فَاعِلُهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ «زَيْنٌ» عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ<sup>(٣)</sup>، وَكُلٌّ مِنَ الشَّيْطَانِ وَالْقُوَّةِ الْحَيَوَانِيَّةِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِيهَا مِنَ الْأُمُورِ الْبَهِيمَةِ وَالْأَشْيَاءِ الشَّهِيَّةِ مُزَيَّنٌ بِالْعَرَضِ.

﴿وَيَسْتَخِرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يَرِيدُ: فَقَرَاءَ الْمُؤْمِنِينَ كِبَالًا وَعَمَارٍ وَصُهْبٍ؛ أَي: يَسْتَرْذُلُونَهُمْ وَيَسْتَهْزِئُونَ بِهِمْ عَلَى رَفْضِهِمُ الدُّنْيَا وَإِقْبَالِهِمْ عَلَى الْعُقْبَى.  
و﴿مِنْ﴾ لِلابتداءِ؛ كَأَنَّهُمْ جُعِلُوا مَبْدَأَ السُّخْرِيَّةِ.

(١) قوله: «على حذف العائد»؛ أي من ﴿ءَاتَيْنَهُمْ﴾، والتقدير: آتيناهموها. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٠٨/١).

(٢) قوله: «و﴿ءَايَمٍ﴾ مُمِيزٌهَا»؛ أَي: مُمِيزٌ (كم)، و﴿مِنْ﴾ لِلْفَصْلِ؛ أَي: لِيُعْلَمَ بِهَا أَنَّ مَدْخُولَهَا مُمِيزٌ لَا مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ ﴿ءَاتَيْنَهُمْ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٠٨/١).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٠) عن مجاهد.

﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ لَأَنَّهُمْ فِي عِلِّيْنَ وَهُمْ فِي أَسْفَلِ السَّافِلِينَ،  
أو لَأَنَّهُمْ فِي كَرَامَةٍ وَهُمْ فِي مَدَلَّةٍ، أو لَأَنَّهُمْ يَتَطَاوَلُونَ عَلَيْهِمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ كَمَا  
سَخَرُوا مِنْهُمْ فِي الدُّنْيَا.

وَأِنَّمَا قَالَ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لِيُذَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ مُتَّقُونَ  
وَأَنَّ اسْتِعْلَاءَهُمْ لِلتَّقْوَى.

﴿وَاللَّهُ يَرُدُّ مَنْ يَشَاءُ﴾ فِي الدَّارَيْنِ ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾: بِغَيْرِ تَقْدِيرٍ، فَيُوسِّعُ فِي الدُّنْيَا  
اسْتِدْرَاجًا تَارَةً وَابْتِلَاءً أُخْرَى.

(٢١٣) - ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾: مُتَّفِقِينَ عَلَى الْحَقِّ فِيمَا بَيْنَ آدَمَ وَإِدْرِيسَ أو  
نُوحٍ، أو بَعْدَ الطُّوفَانِ، أو مُتَّفِقِينَ عَلَى الْجَهَالَةِ وَالْكُفْرِ فِي فِتْرَةِ إِدْرِيسَ أو نُوحٍ.  
﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾؛ أَي: اخْتَلَفُوا فَبَعَثَ اللَّهُ، وَإِنَّمَا حُذِفَ  
لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: ﴿فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ وَعَنْ كَعْبٍ: الَّذِي عَلِمْتُهُ مِنْ عَدَدِ الْأَنْبِيَاءِ: مِثَّةٌ وَأَرْبَعَةٌ  
وَعِشْرُونَ أَلْفًا، وَالْمُرْسَلُ مِنْهُمْ: ثَلَاثُ مِثَّةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ<sup>(١)</sup>، وَالْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ بِاسْمِ  
الْعَلَمِ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ.

﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ﴾ يَرِيدُ بِهِ الْجِنْسَ، وَلَا يُرِيدُ بِهِ أَنَّهُ أَنْزَلَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ  
كِتَابًا يَخْصُّهُ، فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ كِتَابٌ يَخْصُّهُمْ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَأْخُذُونَ  
بِكُتُبٍ مِّنْ قَبْلِهِمْ.

(١) قطعة من حديث طويل رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٢٨٨) من حديث أبي أمامة رضي الله  
عنه، وإسناده ضعيف من أجل علي بن يزيد الألهاني.

ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٣٦١)، والخطابي في «غريب الحديث» (١٥٧/٢)، من حديث  
أبي ذر رضي الله عنه. وجاء فيه عندهما عدد الأنبياء: «مئة ألف وعشرون ألفًا»، وإسناده ضعيف  
كسابقه بسبب إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني.

﴿وَالْحَقُّ﴾ حالٌ من ﴿الْكِتَابِ﴾؛ أي: مُلْتَسِّمًا بِالْحَقِّ شَاهِدًا بِهِ ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾؛ أي: الله، أو النَّبِيُّ الْمُبْعُوثُ، أو كِتَابُهُ ﴿فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾: في الحقِّ الَّذِي اختلفوا فيه، أو فيما التَّبَسَّ عليهم.

﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾: في الحقِّ أو الكتابِ ﴿لَا الَّذِينَ أُوتُوهُ﴾؛ أي: الكتابَ المنزَّلَ لإزالة الخلافِ؛ أي: عَكَّسُوا الأَمْرَ فجعلوا ما أنزَلَ مُزِيحًا للاختلافِ سَبَبًا لاستحكامه.

﴿مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾: حَسَدًا بَيْنَهُمْ وظُلْمًا بحرصِهِمْ على الدُّنْيَا. ﴿يَهْدِي اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾؛ أي: للحقِّ الَّذِي اختلفَ فيه مَنْ اختلفَ. ﴿مَنْ الْحَقِّ﴾ بيانٌ لـ ﴿مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ ﴿يُذِنُهُ﴾: بأمرِهِ، أو إِرَادَتِهِ وَلُطْفِهِ ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ لا يضلُّ سَالِكُهُ.

(٢١٤) - ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ خَاطَبَ بِهِ النَّبِيُّ وَالْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ اخْتِلَافَ الْأُمَمِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، وَبَعْدَ مَجِيءِ الْآيَاتِ؛ تَشْجِيعًا لَهُمْ عَلَى الثَّبَاتِ مَعَ مُخَالَفَتِهِمْ.

و﴿أَمْ﴾ مُنْقَطِعَةٌ، وَمَعْنَى الْهَمْزَةِ فِيهَا الْإِنْكَارُ. ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ﴾: وَلَمْ يَأْتِكُمْ، وَأَصْلُ «لَمَّا»: «لَمْ» زِيدَتْ عَلَيْهَا «مَا»، وَفِيهَا تَوْقُعٌ وَلِذَلِكَ جُعِلَ مُقَابِلَ «قَدْ».

﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾: حَالُهُمُ الَّتِي هِيَ مِثْلُ فِي الشَّدَّةِ ﴿مَسْتَهُمُ الْبِئْسَاءِ وَالضَّرَاءِ﴾ بَيَانٌ لَهُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْاسْتِنَافِ.

﴿وَزُلْزِلُوا﴾: وَأَزْعَجُوا إِزْعَاجًا شَدِيدًا بِمَا أَصَابَهُمْ مِنَ الشَّدَائِدِ.

(١) في نسخة التفتازاني: «لهم».

﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾ لَتَنَاهِيَ الشَّدَّةَ وَاسْتِطَالَةَ الْمَدَّةِ بِحَيْثُ تَقَطَّعَتْ حَبَالُ الصَّبْرِ، وَقَرَأَ نَافِعٌ: ﴿يَقُولُ﴾ بِالرَّفْعِ<sup>(١)</sup> عَلَى أَنَّهَا حِكَايَةٌ حَالٍ مَاضِيَةٍ؛ كَقَوْلِكَ: مَرَضَ حَتَّى لَا يَرَجُوهُ.

﴿مَتَى نَصَرَ اللَّهُ﴾ اسْتِبْطَاءٌ لَهُ لِتَأْخُرِهِ ﴿أَلَا إِنَّ نَصَرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ اسْتِثْنَاءٌ عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ؛ أَي: فَقِيلَ لَهُمْ ذَلِكَ إِسْعَافًا لَهُمْ إِلَى طَلِبَتِهِمْ مِنْ عَاجِلِ النَّصْرِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْوُصُولَ إِلَى اللَّهِ وَالْفَوْزَ بِالْكَرَامَةِ عِنْدَهُ بِرَفْضِ الْهَوَى وَاللَّذَاتِ وَمُكَابَدَةِ الشَّدَائِدِ وَالرِّيَاضَاتِ؛ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ»<sup>(٢)</sup>.

(٢١٥)- ﴿يَسْتَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْجَمُوحِ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ هِمًّا ذَا مَالٍ عَظِيمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَاذَا نُنْفِقُ مِنْ أَمْوَالِنَا، وَأَيْنَ نَضَعُهَا؟ فَتَرَلْتُ<sup>(٣)</sup>.

﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ وَلِذِي الْأَقْرَبِينَ وَلِالتَّامِنِ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ سُئِلَ عَنِ الْمُنْفِقِ فَأُجِيبَ بَيَانِ الْمَصْرِفِ؛ لِأَنَّهُ أَهْمٌ فَإِنَّ اعْتِدَادَ النَّفَقَةِ بِاعْتِبَارِهِ، وَلِأَنَّهُ كَانَ فِي سُؤَالِ عُمَرَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْكُورًا فِي الْآيَةِ، وَاقْتَصَرَ فِي بَيَانِ الْمُنْفِقِ عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ: ﴿مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨١)، و«التيسير» (ص: ٨٠).

(٢) رواه البخاري (٦٤٨٧)، ومسلم (٢٨٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه مسلم (٢٨٢٢) من حديث أنس رضي الله عنه. ولفظ البخاري: «حجبت» بدل «حفت».

(٣) انظر: «تفسير أبي الليث» (١/ ١٤١)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٦٧)، وإسناده ضعيف جدًا لأنه من رواية الكلبي وهو متروك، عن أبي صالح ولم يدرك ابن عباس، عن ابن عباس. انظر: «العجائب في بيان الأسباب» لابن حجر (١/ ٥٣٤).

﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾ في معنى الشرط ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ جوابه؛ أي: إن تفعلوا خيراً فالله يعلم كنهه ويوفي ثوابه.

وليس في الآية ما يُنافيه فرض الزكاة لئلا يُسَخَّ به.

(٢١٦) - ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ﴾: شاق عليكم، مكروه طبعاً، وهو مصدرٌ نُعت به للمبالغة، أو فُعِلَ بمعنى مفعول كـ«الخُبِرَ».

وقُرئ بالفتح<sup>(١)</sup>، على أنه لغة فيه كـ«الضَّعْفُ» و«الضَّعِيفُ»، أو بمعنى الإكراه على المجاز؛ كأنهم أكرهوا عليه لشدته وعظم مشقته؛ كقوله: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وهو جميع ما كلفوا به، فإن الطبع يكرهه وهو مناط صلاحهم وسبب فلا حهم.

﴿وَعَسَى أَنْ تَحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ وهو جميع ما نهوا عنه، فإن النفس تحبه وتهواه وهو يفضي بها إلى الردى، وإنما ذكر «عسى» لأن النفس إذا ارتاضت ينعكس الأمر عليها.

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ ما هو خير لكم ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ذلك، وفيه دليل على أن الأحكام تتبع المصالح الراجحة وإن لم يُعرف عينها.

(٢١٧) - ﴿يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الشُّهْرِ الْحَرَامِ﴾ روي: أنه عليه السلام بعث عبد الله بن جحش ابن عمته على سرية في جمادى الآخرة قبل بدر بشهرين ليرصد عيراً لقريش فيهم عمرو بن عبد الله الحضرمي وثلاثة معه، فقتلوه وأسروا اثنين واستأقوا العير وفيها تجارة للطائف، وكان ذلك غرة رجب وهم يظنون أنه من جمادى، فقالت

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٠) عن السلمي.



قريش: استحلَّ مُحَمَّدُ الشَّهْرِ الحَرَامِ؛ شَهْرًا يَأْمَنُ فِيهِ الْخَائِفُ وَيَبْذَعُرُ<sup>(١)</sup> فِيهِ النَّاسُ إِلَى مَعَايِشِهِمْ، وَشَقَّ عَلَى أَصْحَابِ السَّرِيَّةِ وَقَالُوا: مَا نَبْرَحُ حَتَّى تَنْزِلَ تَوْبَتُنَا، وَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِيَرَ وَالْأَسَارَى<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عباس: وَلَمَّا نَزَلَتْ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغَنِيمَةَ<sup>(٣)</sup>. وَهِيَ أَوَّلُ غَنِيمَةٍ فِي الْإِسْلَامِ.

(١) «ويبذعر» بموحدة وذال معجمة وعين مهملة وراء مشددة؛ أي: ويتفرق. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥١٥/١).

(٢) ذكره مطولاً: ابن إسحاق كما في «السيرة» لابن هشام (١/٦٠١ - ٦٠٥)، ورواه الطبري في «تفسيره» (٣/٦٥٠ - ٦٥٣)، وفي «تاريخه» (٢/٤١٠ - ٤١٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٥٨ - ٥٩)، كلاهما من طريق ابن إسحاق، قال: حدثني الزهري ويحيى بن رومان عن عروة بن الزبير، قال: بعث رسول الله ﷺ عبد الله بن جحش...، فذكره. قال ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/٧٦): وهو مرسل جيد قوي الإسناد، وقد صرح فيه ابن إسحاق بالسماع. قلت: وما جاء في هذا الخبر من أن القصة كانت في آخر يوم من جمادى ملتبساً بأول رجب له شاهد من حديث جندب بن عبد الله رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٥٣)، والطبري في «تفسيره» (٣/٦٥٥)، والطبراني في «الكبير» (١٦٧٠)، وفيه: «فلقوا ابن الحضرمي فقتلوه ولم يدروا ذلك اليوم من رجب أو من جمادى...»، وإسناده حسن كما قال الحافظ في «العجائب في بيان الأسباب» (١/٥٣٩).

وآخر من حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٥٤)، والطبري في «تفسيره» (٣/٦٥٧)، وفيه: «لقي واقد بن عبد الله عمرو بن الحضرمي في أول ليلة من رجب، وهو يرى أنه من جمادى، فقتله...».

وهذا موافق لرواية الطبري في «التفسير» عن ابن إسحاق، لكن الذي جاء في «السيرة النبوية» و«تاريخ الطبري» و«سنن البيهقي» أن ذلك كان في آخر يوم من رجب ملتبساً مع أول شعبان، ومثله في «البداية والنهاية» (٥/٣٨ - ٣٩) عن ابن إسحاق.

(٣) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (١/٤٨٦).

وَالسَّائِلُونَ هُمُ الْمُشْرِكُونَ كَتَبُوا إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ تَشْنِيعًا وَتَعْيِيرًا، وَقِيلَ:  
أَصْحَابُ السَّرِيَّةِ.

﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ بدل الاشتغال من ﴿الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾، وقُرئ: «عَنْ قِتَالٍ»<sup>(١)</sup>  
بتكرير العامل.

﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾؛ أي: ذنب كبير، والأكثر على أَنَّهُ مَسْخُوحٌ بقوله: ﴿فَاقْتُلُوا  
الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] خلافًا لعطاء<sup>(٢)</sup>، وهو نسخ الخاص بالعام وفيه  
خلاف، والأولى منع دلالة الآية على حرمة القتال في الشهر الحرام مطلقًا، فإنَّ  
﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup> نكرة في حيز مثبت فلا يعم.

﴿وَصَدٌّ﴾: صرف ومنع ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ أي: الإسلام، أو ما يُوصِلُ العبدَ  
إلى الله من الطاعات ﴿وَكُفْرٌ بِهِ﴾؛ أي: بالله ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ على إرادة  
المضاف؛ أي: وصد المسجد الحرام؛ كقول أبي ذؤاد:

أَكُلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا      وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(٤)</sup>  
ولا يحسن عطفه على ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لأنَّ عطف قوله: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ﴾ على

(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٤١)، و«الكشاف» (١/ ٤٨٦)،  
و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٩٠).

(٢) رواه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٣٨٨)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ٦٦٣)، عن عطاء: أَنَّهُ  
سُئِلَ عَنِ الْقِتَالِ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَحَلَفَ بِاللَّهِ: مَا يَحِلُّ لِلنَّاسِ أَنْ يَغْزَوْا فِي الْحَرَمِ وَلَا فِي الشَّهْرِ  
الْحَرَامِ إِلَّا أَنْ يِقَاتِلُوا فِيهِ، وَمَا تُسَخِّتُ. قال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ٢٩٠): هذا ضعيف.  
(٣) في نسخة التفتازاني: «القتال فيه».

(٤) انظر: «الكتاب» (١/ ٦٦)، و«الأصمعيات» (ص: ١٩١). وعزاه المبرد في «الكامل» (١/ ٢٢٩)  
و(٣/ ٧٥) لعدي بن زيد العبادي. قوله: «ونار»؛ أي: وكل نار.

﴿وَصَدُّ مَنَعٌ مِنْهُ؛ إِذْ لَا يَتَقَدَّمُ الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْصُولِ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الصَّلَةِ، وَلَا عَلَى الْهَاءِ فِي «يَدٍ» فَإِنَّ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ إِنَّمَا يَكُونُ بِإِعَادَةِ الْجَارِ. وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ﴾: أَهْلُ الْمَسْجِدِ، وَهُمْ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴿أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ مِمَّا فَعَلْتَهُ السَّرِيَّةُ خَطَأً وَبِنَاءً عَلَى الظَّنِّ، وَهُوَ خَيْرٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْمَعْدُودَةِ مِنْ كِبَائِرِ قُرَيْشٍ<sup>(١)</sup>، وَ«أَفْعُلُ» مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ<sup>(٢)</sup> الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ وَالْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ.

﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾؛ أَي: مَا تَرْتَكِبُونَهُ مِنَ الْإِخْرَاجِ وَالشَّرْكِ أَظْعَمُ مِمَّا ارْتَكَبْتُمُوهُ مِنْ قَتْلِ الْحَضَرِيِّ.

﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَالُونَ كُفُّوا حَتَّى يَرْدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ إِيحَارٌ عَنْ دَوَامِ عَدَاوَةِ الْكُفَّارِ لَهُمْ، وَأَنَّهُمْ لَا يَنْفَكُونَ عَنْهَا حَتَّى يَرْدُّوهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَ﴿حَتَّى﴾ لِلتَّعْلِيلِ - كَقَوْلِكَ: «أَعْبُدُ اللَّهَ حَتَّى أَدْخَلَ<sup>(٣)</sup> الْجَنَّةَ»؛ لِقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>: ﴿إِنْ أَسْتَظَلُّوا﴾ وَهُوَ اسْتِعَاذٌ

(١) قوله: «وهو»؛ أَي: «أَكْبَرُ» خبر عن الأشياء الأربعة...؛ أَي: وهي الصدُّ عن سبيل الله، والكفر بالله، والصدُّ عن المسجد الحرام، وإخراج أهل المسجد منه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٥١٧).

(٢) في نسخة التفتازاني: «وَأَفْعُلُ مِنْ» يستوي...، والمثبت من نسخة الطبرلاوي والخيالي، ومثله في «حاشية ابن التمجيد على البيضاوي» (١٩٧/٥) وَقَالَ صَاحِبُ الْحَاشِيَةِ: هَذَا اعْتِذَارٌ عَنْ وَقُوعِ صِيغَةِ الْوَاحِدِ وَهِيَ «أَكْبَرُ» عَنِ الْكَثِيرِ الَّذِي هُوَ الْأُمُورُ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ.

(٣) في نسخة الخيالي: «أَعْبُدُ اللَّهَ حَتَّى تَدْخُلَ».

(٤) كلمة: «لقوله» من نسخة التفتازاني والطبرلاوي، ولم ترد في نسخة الخيالي ولا في مطبوعات البيضاوي سوى «حاشية القنوي» (١٩٨/٥). وكلام شيخ زاده في «الحاشية» (٥٢٢/٢) يَشِيرُ إِلَى وَجُوبِ إِثْبَاتِهَا حَيْثُ قَالَ: قَوْلُهُ: «وَحَتَّى لِلتَّعْلِيلِ» فَإِنْ (حَتَّى) قَدْ تَكُونُ لِلغَايَةِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى كَوْنِهَا لِلتَّعْلِيلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَسْتَظَلُّوا﴾ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَعَالَى أَوْرَدَ كَلِمَةَ (إِنْ) فِي مَقَامِ الْجَزْمِ بِعَدَمِ وَقُوعِ اسْتَطَاعَتِهِمْ عَلَى رَدِّ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ دِينِهِمْ، لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ طَمَعٌ فَارِغٌ... إِلَى آخِرِ مَا قَالَ. فَقَوْلُ =

لَا اسْتَطَاعَتْهُمْ؛ كَقَوْلِ الْوَائِقِ بِقُوَّتِهِ عَلَى قَرْنِهِ: «إِنْ ظَفِرْتَ بِي فَلَا تُبْقِ عَلَيَّ»، وَإِذَا نُ بَأَنَّهُمْ لَا يَرُدُّونَهُمْ.

﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ﴾  
قَيَّدَ الرَّدَّةَ بِالمَوْتِ عَلَيْهَا فِي إِحْبَاطِ الْأَعْمَالِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَالْمَرَادُ بِهَا:  
الْأَعْمَالُ النَّافِعَةُ.

وَقُرِئَ: «حَبَطَتْ» بِالْفَتْحِ <sup>(١)</sup> وَهُوَ لُغَةٌ فِيهِ.

﴿فِي الدُّنْيَا﴾ لِبُطْلَانِ مَا تَخَيَّلُوهُ وَفَوَاتِ مَا لِلْإِسْلَامِ مِنَ الْفَوَائِدِ الدُّنْيَوِيَّةِ  
﴿وَالْآخِرَةِ﴾ لِسُقُوطِ الثَّوَابِ ﴿وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ كَسَائِرِ  
الْكُفَرَةِ.

(٢١٨) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ نَزَلَتْ أَيْضًا فِي السَّرِيَّةِ لَمَّا ظَنَّ بِهِمْ أَنَّهُمْ إِنْ  
سَلِمُوا مِنَ الْإِثْمِ فَلَيْسَ لَهُمْ أَجْرٌ <sup>(٢)</sup>.

﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ كَرَّرَ الْمَوْصُولَ لَتَعْظِيمِ الْهِجْرَةِ وَالْجِهَادِ  
وَكَاثَمَهُمَا مُسْتَقْلَانِ فِي تَحْقِيقِ الرَّجَاءِ.

﴿وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾: ثَوَابَهُ، أَثْبَتَ لَهُمُ الرَّجَاءَ إِشْعَارًا بِأَنَّ الْعَمَلَ غَيْرُ  
مُوجِبٍ وَلَا قَاطِعٍ فِي الدَّلَالَةِ سَيِّمًا وَالْعِبْرَةَ بِالْخَوَاتِيمِ.

﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ﴾ لَمَّا فَعَلُوهُ خَطَأً وَقَلَّةِ احْتِيَاطٍ ﴿رَجِيمٌ﴾ بِإِجْزَالِ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ.

= شيخ زاده: (واستدل على كونها للتعليل بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَسْتَظْلَمُوا﴾)، يدل على أن لفظة «لقوله»  
مرادة للمؤلف وإثباتها واجب.

(١) نسبت للحسن وأبي السمال. انظر: «المحرر الوجيز» (٢٩١ / ١)، و«البحر المحيط» (١٢٢ / ٤).

(٢) ورد ضمن حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه الذي رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٥٣)،  
والطبري في «تفسيره» (٦٥٥ / ٣)، والطبراني في «الكبير» (١٦٧٠)، وتقدم قريباً عند تخريج  
حديث السرية.

(٢١٩) - ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ رُوِيَ أَنَّهُ نَزَلَ بِمَكَّةَ قَوْلُهُ: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَجِدُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا﴾ [النحل: ٦٧]، فأخذَ المسلمونَ يشربونها، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ وَمَعَاذًا فِي نَفَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالُوا: أَفَتَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي الْخَمْرِ فَإِنَّهَا مَذْهَبَةٌ لِلْعَقْلِ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، فَشَرِبَهَا قَوْمٌ وَتَرَكَهَا آخَرُونَ، ثُمَّ دَعَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ نَاسًا مِنْهُمْ فَشَرَبُوا فَسَكَرُوا، فَأَمَّ أَحَدُهُمْ فَقَرَأَ: أَعْبُدْ مَا تَعْبُدُونَ، فَنَزَلَتْ: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣] فَقُلَّ مَنْ يَشْرِبُهَا، ثُمَّ دَعَا عِتْبَانُ بْنُ مَالِكٍ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ فِي نَفَرٍ، فَلَمَّا سَكَرُوا افْتَخَرُوا وَتَنَاشَدُوا، فَأَنشَدَ سَعْدٌ شِعْرًا فِيهِ هِجَاءُ الْأَنْصَارِ، فَضَرَبَهُ أَنْصَارِيٌّ بِلُحْيٍ بَعِيرٍ فَشَجَّهَ مُوضِحَةً، فَشَكَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ بَيِّنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتًا شَافِيَةً، فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، فَقَالَ عُمَرُ: انْتَهَيْنَا يَا رَبُّ <sup>(١)</sup>.

و«الْخَمْرُ» فِي الْأَصْلِ: مَصْدَرٌ «خَمَرَهُ»: إِذَا سَتَرَهُ، سُمِّيَ بِهَا عَصِيرُ الْعِنَبِ وَالتَّمْرِ إِذَا اشْتَدَّ وَغَلَا كَأَنَّهُ يَخْمَرُ الْعَقْلَ؛ كَمَا سُمِّيَ سَكْرًا لِأَنَّهُ يَسْكُرُهُ؛ أَي: يَحْجُزُهُ، وَهِيَ حَرَامٌ مُطْلَقًا، وَكَذَا كُلُّ مَا أَسْكَرَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

(١) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٦٨٣ - ٦٨٤) من قول السدي، وفيه أن صانع الطعام في المرة الثانية هو سعد بن أبي وقاص لا عتبان بن مالك.

ورواه بنحوه أيضًا مع شيء من الاختصار أبو داود (٣٦٧٠)، والترمذي (٣٠٤٩)، والنسائي (٥٥٤٠) والإمام أحمد في «المسند» (٣٧٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٥)، والضياء في «المختارة» (٢٥٦)، من حديث عمر رضي الله عنه، وإسناده صحيح.

ورواه مختصرًا بذكر التخليط في (سورة الكافرون): أبو داود (٣٦٧١)، والترمذي (٣٠٢٦)، من حديث علي رضي الله عنه. قال الترمذي: حسن صحيح غريب.

وانظر: «الناسخ والمنسوخ» لابن سلامة (ص: ٤٨ - ٥٠).

وقال أبو حنيفة: نقيع الزبيب والتمر إذا طُبِخَ حَتَّى ذَهَبَ ثَلَاثُهُ ثُمَّ اشْتَدَّ حَلُّ شُرْبِهِ مَا دُونَ السُّكَّرِ.

و«الميسر» أيضًا مَصْدَرُ كـ«الموعد»، سُمِّيَ بِهِ الْقِمَارُ لِأَنَّهُ أَخَذَ مَالِ الْغَيْرِ يُيسِرُ، أَوْ سَلَبَ يَسَارِهِ.

والمعنى: يسألك عن تعاطيهما؛ لقوله: ﴿قُلْ فِيهِمَا﴾؛ أي: في تعاطيهما ﴿إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ من حيث إنه يؤدي إلى الانتكاب<sup>(١)</sup> عن المأمور وارتكاب المحذور. وقرأ حمزة والكسائي ﴿كَثِيرٌ﴾ بالثاء<sup>(٢)</sup>.

﴿وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾: مِنْ كَسْبِ الْمَالِ، وَالطَّرَبِ، وَاللْتِذَافِ، وَمُصَادَقَةِ الْفِتْيَانِ، وَفِي الْخَمْرِ خُصُوصًا: تَشْجِيعُ الْجَبَانِ، وَتَوْفُّرُ الْمَرْوَةِ، وَتَقْوِيَةُ الطَّبِيعَةِ.

﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾؛ أي: المفاسد التي تنشأ مِنْهُمَا أعظم من المنافع المتوقعة مِنْهُمَا، ولهذا قيل: إِنَّهَا الْمَحْرُمَةُ لِلْخَمْرِ؛ فَإِنَّ الْمَفْسَدَةَ إِذَا تَرَجَّحَتْ عَلَى الْمُضْلَحَةِ اقْتَضَتْ تَحْرِيمَ الْفِعْلِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا مَرَّ.

﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ قيل: سَأَلَهُ أَيْضًا عَمْرُو بْنُ الْجُمُوحِ<sup>(٣)</sup>، سَأَلَ أَوَّلًا عَنِ الْمُنْفَقِ وَالْمَصْرِفِ ثُمَّ سَأَلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ الْإِنْفَاقِ.

(١) أي: العدول.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٢)، و«التيسير» (ص: ٨٠).

(٣) ذكره مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (١/ ١٨٣)، والواحدي في «البيسط» (٤/ ١٥٥)، و«الوسيط» (١/ ٣٢٤)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (١/ ١٨٥) وعزاه لابن عباس. ولعله من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، كما ورد في تفسير الآية (٢١٥) من هذه السورة، وهذا إسناد ضعيف جدًا كما تقدم. وعن يحيى بن أبي كثير: أنه بلغه أن معاذ بن جبل وثعلبة أتيا رسول الله ﷺ فقالا: يا رسول الله إن لنا أرقاء وأهلين فما ننفق من أموالنا؟ فأنزل الله الآية. رواه ابن أبي حاتم (٢/ ٣٩٣) بسند صحيح إلى يحيى كما في «العجاب» (١/ ٥٤٦). وهو مرسل.

﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ «العفو»: نقيض الجهد<sup>(١)</sup>، ومنه يُقالُ للأَرْضِ السَّهْلَةِ: العَفْوُ، وهو أن يُنْفَقَ ما تيسَّرَ له بذلُّه ولا يبلغُ منه الجهدُ، قال:

خُذِي الْعَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمِي مَوَدَّتِي      وَلَا تَنْطِقِي فِي سَوْرَتِي حِينَ أَغْضَبُ<sup>(٢)</sup>  
وَرُوي أَنَّ رجلاً أتى النَّبِيَّ عليه السَّلَامُ ببيضةٍ من ذهبٍ أصابها في بعضِ المغنمِ  
فقال: خُذْهَا مِنِّي صَدَقَةٌ، فأعْرَضَ عنه حتَّى كرَّرَ مرارًا، فقال: «هَاتِهَا» مُغْضَبًا، فأخَذَهَا  
فحَذَفَهَا حَذْفًا لو أَصَابَهُ لِسَجَّةٌ، ثُمَّ قال: «يَأْتِي أَحَدُكُمْ بِمالِهِ كُلُّهُ يَتَصَدَّقُ بِهِ وَيَجْلِسُ  
يَتَكَفَّفُ النَّاسَ، إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غِنَى»<sup>(٣)</sup>.

﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ﴾؛ أي: مثل ما بيَّن أنَّ العفو أصلحُ مِنَ الجهدِ،  
أو ما ذَكَرَ مِنَ الأحكامِ، والكافُ في مَوْضِعِ النَّصْبِ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مُحذُوفٍ؛ أي:  
تَبَيَّنَا مِثْلَ هَذَا التَّبَيُّنِ، وإِنَّمَا وَحَّدَ الْعَلَامَةَ<sup>(٤)</sup> والمخاطبُ بها جَمْعٌ على تأويلِ  
القبيلِ والجَمْعِ.

﴿لَمَّا كُمُ تَنْفَكْرُونَ﴾ في الدَّلَائِلِ وَالْأَحْكَامِ.

(١) قوله: «العفو»: نقيضُ الجهدِ يعني: أنَّ «العفو» بمعنى: السَّهْلِ الَّذِي لَا مَشَقَّةَ فِيهِ، ونقيضُ «الجهدِ» بالفتح، وهو المَشَقَّةُ. «حاشية الخفاجي».

(٢) صدر بيت مختلف في نسبه، فنسبه أبو تمام في «الوحشيات» (ص: ١٨٥)، وابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١١/٣)، لشريح القاضي. ونسبه ابن قتيبة أيضاً في «عيون الأخبار» (٧٧/٤)، والقرطبي في «تفسيره» (٨٠/٣)، لأبي الأسود الدؤلي، ونسبه الأصفهاني في «الأغاني» (٢٧٦/٢٠) لأسماء بن خازجة، وخطأً نسبته لأبي الأسود. وسُورَةُ الْغَضَبِ: شِدَّتُهُ وَجِدَّتُهُ.

(٣) رواه أبو داود (١٦٧٣)، وصححه ابن حبان (٣٣٧٢)، من حديث جابر رضي الله عنه. وفيهما: فحذفه بها.

(٤) يعني: حرف الخطاب، وهو الكاف في (ذلك).

(٢٢٠) - ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾: فِي أُمُورِ الدَّارَيْنِ فَتَأْخُذُونَ بِالْأَصْلَحِ وَالْأَنْفَعِ مِنْهَا، وَتَتَجَنَّبُونَ عَمَّا يُضُرُّكُمْ وَلَا يَنْفَعُكُمْ، أَوْ يَضُرُّكُمْ أَكْثَرَ مِمَّا يَنْفَعُكُمْ.

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ﴾ لَمَّا نَزَلَتْ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠] اعْتَزَلُوا الْيَتَامَىٰ وَمُخَالَطَتَهُمُ وَالْاهْتِمَامُ بِأَمْرِهِمْ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَذُكِرَ<sup>(١)</sup> لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَزَلَتْ<sup>(٢)</sup>.

﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لِّمَنْ خَيْرٌ﴾؛ أَي: مُدَاخَلَتُهُمْ لِإِصْلَاحِهِمْ، أَوْ: إِصْلَاحٌ خَيْرٌ مِنْ مُجَانِبَتِهِمْ. ﴿وَلَا تَخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ حَثٌّ عَلَى الْمَخَالَطَةِ؛ أَي: إِنَّهُمْ إِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمِنْ حَقِّ الْأَخِ أَنْ يَخَالِطَ الْأَخَ. وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالْمَخَالَطَةِ: الْمَصَاهَرَةُ.

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ وَعِيدٌ وَوَعْدٌ لِمَنْ خَالَطَهُمْ لِإِفْسَادِهِ وَإِصْلَاحِهِ؛ أَي: يَعْلَمُ أَمْرَهُ فَيَجَازِيهِ عَلَيْهِ.

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَيْنَاكُمْ﴾؛ أَي: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ إِعَانَتُكُمْ لَأَعْتَكُمُ؛ أَي: كَلَّفَكُمْ مَا يَشُقُّ عَلَيْكُمْ - مِنَ الْعَنَتِ وَهُوَ الْمَشَقَّةُ - وَلَمْ يَجُوزْ لَكُمْ مُدَاخَلَتُهُمْ.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾: غَالِبٌ يَقْدِرُ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْإِعْنَاتِ، ﴿حَكِيمٌ﴾ يَحْكُمُ بِمَا تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ وَتَتَّسِعُ لَهُ الطَّاقَةُ.

(٢٢١) - ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُوْفَىٰ﴾؛ أَي: وَلَا تَتَزَوَّجُوهُنَّ، وَقُرِئَ بِالضَّمِّ<sup>(٤)</sup>؛ أَي: وَلَا تَزَوَّجُوهُنَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَ﴿الْمُشْرِكَةَ﴾ نَعْمُ الْكِتَابِيَّاتِ لِأَنَّ

(١) بعدها في نسخة التفਤازاني: «ذلك».

(٢) رواه أبو داود (٢٨٧١)، والنسائي (٣٦٦٩)، والحاكم في «المستدرک» (٣١٨٤).

(٣) في نسخة الخيالي: «عزيز قادر».

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٠) عن الأعمش.



أَهْلَ الْكِتَابِ مُشْرِكُونَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّى بْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، وَلَكِنَّهَا خُصِّصَتْ عَنْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَالْمُخَصَّنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥].  
رُوي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعَثَ مَرْثَدَ الْغَنَوِيِّ إِلَى مَكَّةَ لِيُخْرِجَ مِنْهَا أَنَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَأَتَتْهُ عَنَاقُ - وَكَانَ يَهُوَاهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ - فَقَالَتْ: أَلَا تَخْلُو؟ فَقَالَ: إِنْ الْإِسْلَامَ حَالٌ بَيْنَنَا، فَقَالَتْ: هَلْ لَكَ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِي؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَلَكِنْ أَسْتَأْمِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَأْمَرَهُ فَتَزَلَّتْ<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَا أَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ﴾؛ أَي: وَلَا مَرَأَةٌ مُّؤْمِنَةٌ حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ مَمْلُوكَةً، فَإِنَّ النَّاسَ عَبِيدُ اللَّهِ وَإِمَاؤُهُ.

﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بِحُسْنِهَا وَشَمَائِلِهَا، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ، وَ«لَوْ» بِمَعْنَى «إِنْ»، وَهُوَ كَثِيرٌ.

﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾: وَلَا تَزَوَّجُوا مِنْهُمْ الْمُؤْمِنَاتِ حَتَّى يُؤْمِنُوا، وَهُوَ عَلَى عُمُومِهِ.

﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ تَعْلِيلٌ لِلنَّهْيِ عَنْ مُوَاصَلَتِهِمْ، وَتَرْغِيبٌ فِي مُوَاصَلَةِ الْمُؤْمِنِينَ.

(١) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. والكلبي متروك، وأبو صالح باذام ضعيف يرسل، ولم يسمع من ابن عباس، فالخبر واه، ونزول الآية في هذه القصة ليس بصحيح كما ذكر الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٨)، وإنما الآية التي نزلت فيها هي قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ لَآيِنِكُمْ لَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣] كما في «سنن أبي داود» (٢٠٥١)، و«سنن الترمذي» (٣١٧٧).

﴿أُولَئِكَ﴾ إشارة إلى المذكورين من المشركين والمُشْرِكَاتِ ﴿يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾؛ أي: الكُفْرِ المؤدِّي إلى النَّارِ، فلا يليقُ مَوْلَاهُم ومُصَاهَرَتُهُمْ ﴿وَاللَّهُ﴾؛ أي: وأوليائِهِ، يعني: المؤمنين، حَذَفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه مُقَامَهُ تَفْخِيمًا لِشَأْنِهِمْ. ﴿يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ﴾؛ أي: الاعتقادِ والعملِ الموصِلينِ إليهما، فهم الأَحْقَاءُ بالمواصلَةِ.

﴿يُذْنِبُهُ﴾؛ أي: بتوفيقِ الله وتيسيره، أو: بقضائه وإرادته. ﴿وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾: لكي يتذكروا، أو: ليكونوا بحيث يُرجى منهم التَّذَكُّرُ لِمَا رُكِّزَ في العُقُولِ مِنْ مِيلِ الْخَيْرِ وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى. (٢٢٢) - ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ رُوي أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا لَمْ يُسْأَلُوا الْحَيْضَ وَلَمْ يُؤَاكِلُوا كِفْعَلَ الْيَهُودِ وَالْمَجُوسِ، واستمرَّ ذلك إلى أن سأل أبو الدَّحْدَاحِ في نَفَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنْ ذَلِكَ فَتَرَلَّتْ<sup>(١)</sup>. و«المحيض» مَصْدَرٌ كـ«المجيء» و«المبيت».

ولعلَّه سُبْحَانُهُ إِنَّمَا ذَكَرَ ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ بغيرِ واوٍ ثَلَاثًا ثُمَّ بِهَا ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ السُّؤَالَاتِ الْأَوَّلَ كَانَتْ فِي أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ، وَالثَّلَاثَةُ الْآخِرَةُ كَانَتْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فَلِذَلِكَ ذَكَرَهَا بِحَرْفِ الْجَمْعِ<sup>(٢)</sup>.

﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾؛ أي: الْحَيْضُ مُسْتَقْدَرٌ مُؤَذٍ مَن يَقْرُبُهُ نَفَرَةٌ مِنْهُ ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾: فَاجْتَنِبُوا مُجَامَعَتَهُنَّ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ تَعْتَزِلُوا

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٧٢٢) عن السدي، وفيه أن السائل هو ثابت بن الدحداح. وأصل القصة عند مسلم (٣٠٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) في نسخة الخيالي: «بحرف العطف».

مُجَامَعَتَهُنَّ إِذَا حِضْنَ وَلَمْ يَأْمُرْكُم بِإِخْرَاجِهِنَّ مِنَ الْبُيُوتِ كَفَعِلِ الْأَعَاجِمِ<sup>(١)</sup>، وهو الاقتصادُ بين إفراط اليهود وتفریط النَّصَارَى فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُجَامِعُوهُنَّ إِذَا حِضْنَ وَلَا يُبَالُونَ بِالْحِيضِ، وَإِنَّمَا وَصَفَهُ بِأَنَّهُ أَذَى وَرَتَّبَ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ الْعِلَّةُ.

﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ تأكيدٌ لِلْحُكْمِ وَبَيَانٌ لِغَايَتِهِ، وهو أَنْ يَغْتَسِلْنَ بَعْدَ الانقطاع، ويدُلُّ عليه صَرِيحًا قِرَاءَةُ حَمْزَةِ وَالْكِسَائِيِّ وَعَاصِمٍ فِي رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿يَطْهَرْنَ﴾<sup>(٢)</sup>؛ أَي: يَطْهَرْنَ، بِمَعْنَى: يَغْتَسِلْنَ، وَالتَّرَامَا قَوْلُهُ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأَتُوهُنَّ﴾ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي تَأَخُّرَ جَوَازِ الْإِتْيَانِ عَنِ الْغُسْلِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ طَهَّرْتَ لِأَكْثَرِ الْحِيضِ جَازَ قِرْبَانُهَا<sup>(٣)</sup> قَبْلَ الْغُسْلِ.

﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾؛ أَي: الْمَأْتَى الَّذِي أَمَرَكَ بِهِ وَحَلَّلَهُ لَكُمْ.

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ مِنَ الذُّنُوبِ ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾: الْمُتَزَهِّينَ عَنِ الْفَوَاحِشِ وَالْأَفْذَارِ؛ كُمُجَامَعَةِ الْحَائِضِ وَالْإِتْيَانِ فِي غَيْرِ الْمَأْتَى.

(٢٢٣) - ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾: مَوَاضِعُ حَرْثٍ لَكُمْ، شُبَّهَنَ بِهَا تَشْبِيهَا لِمَا يُلْقَى فِي أَرْحَامِهِنَّ مِنَ النُّطْفِ بِالْبُذُورِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْكَافِ الشَّافِ» (ص: ١٨): لَمْ أَجِدْهُ. وَلَعَلَّهُ يَرِيدُ: مُسْتَدًّا، وَإِلَّا فَقَدْ ذَكَرَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ دُونَ سَنَدِ مَقَاتِلَ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/ ١٩١)، وَالثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٦/ ٣٠)، وَالْوَاهِدِيُّ فِي «الْبَسِيطِ» (٤/ ١٧٤).

وَرَوَاهُ بَنُحُوهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/ ٤٠٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ فِي شَأْنِ الْحَائِضِ، وَالْمُسْلِمُونَ يَخْرُجُونَهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ كَفَعِلِ الْعَجَمِ، ثُمَّ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَجَاءَ الْقُرْآنُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ اللَّهُ لِرَسُولِهِ: ﴿وَنَسَاؤُكُمْ عَنِ الْمَحِيضِ﴾.

(٢) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٨٢)، وَ«التَّبْسِيرُ» (ص: ٨٠). وَابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ أَبُو بَكْرٍ أَحَدُ رَاوِيِي عَاصِمٍ وَالْآخَرُ حَفْصُ.

(٣) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «جَازَ أَنْ يَأْتِيَهَا».

﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ﴾؛ أي: فَأَتَوْهُنَّ كَمَا تَأْتُونَ الْمَحَارِثَ، وَهُوَ كَالْبَيَانِ لِقَوْلِهِ:  
﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

﴿أَنِّي شِئْتُكُمْ﴾؛ أي: مِنْ أَيِّ جِهَةٍ شِئْتُكُمْ.

رُوي أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا يَقُولُونَ: مَنْ جَامَعَ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا كَانَ وَلَدُهَا  
أُحُولَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَزَلَتْ (١).

﴿وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ﴾ مَا يَدْخِرُ لَكُمْ الثَّوَابَ.

وَقِيلَ: هُوَ طَلَبُ الْوَلَدِ.

وَقِيلَ: التَّسْمِيَةُ عَلَى الْوَطْءِ.

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ بِالْاجْتِنَابِ عَنْ مَعَاصِيهِ ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوُهُ﴾ فَتَزَوَّدُوا مَا لَا  
تَقْتَضِحُونَ بِهِ.

﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الْكَامِلِينَ فِي الْإِيمَانِ بِالْكَرَامَةِ وَالنَّعِيمِ الدَّائِمِ، أَمَرَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنْ يَنْصَحَهُمْ وَيُبَشِّرَ مَنْ صَدَّقَهُ وَامْتَثَلَ أَمْرَهُ مِنْهُمْ.

(٢٢٤) - ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ

النَّاسِ﴾ نَزَلَتْ فِي الصَّدِيقِ لَمَّا حَلَفَ أَنْ لَا يُنْفِقَ عَلَى مُسْطَحٍ لِافْتِرَائِهِ عَلَى عَائِشَةَ (٢)،  
أَوْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ خَتَنَهُ بَشِيرَ بْنَ النُّعْمَانِ وَلَا يُصْلِحَ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ أُخْتِهِ (٣).

(١) رواه البخاري (٤٥٢٨)، ومسلم (١٤٣٥)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ١٠) عن ابن جريج.

(٣) ذكره السمرقندي في «تفسيره» (١/ ١٤٨)، والثعلبي في «تفسيره» (٦/ ١٢٢)، والواحدي في

«البيضا» (٤/ ١٨٤)، جميعهم عن الكلبي.

و«الْعُرْضَةُ» فُعْلَةٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ كـ«الْقُبْضَةِ»، تُطْلَقُ لِمَا يَعْرِضُ دُونَ الشَّيْءِ،  
وَلِلْمُعَرَّضِ لِلْأَمْرِ:

وَمَعْنَى الْآيَةِ عَلَى الْأَوَّلِ: لَا تَجْعَلُوا اللَّهَ حَاجِزًا لِمَا حَلَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْخَيْرِ،  
فِيَكُونُ الْمَرَادُ بِالْإِيمَانِ: الْأُمُورُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهَا؛ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِابْنِ سَمُرَةَ:  
«إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا فَآتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ»<sup>(١)</sup>،  
و﴿أَنْتَ﴾ مَعَ صَلَاتِهَا عَطْفُ بَيَانٍ لَهَا، وَاللَّامُ صَلَةٌ ﴿عُرْضَةً﴾ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى  
الاعتراضِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّعْلِيلِ وَيَتَعَلَّقُ ﴿أَنْتَ﴾ بِالْفِعْلِ أَوْ بِـ﴿عُرْضَةٍ﴾؛  
أَي: وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَنْ تَبْرُوا لِأَجْلِ إِيْمَانِكُمْ بِهِ.

وَعَلَى الثَّانِي: وَلَا تَجْعَلُوهُ مُعَرَّضًا لِإِيْمَانِكُمْ فَتَبَدُّلُوهُ بِكثرةِ الحَلِفِ بِهِ،  
وَلِذَلِكَ ذَمُّ الْحَلَّافِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ﴾ [القلم: ١٠]، وَ﴿أَنْتَ تَبْرُوا﴾  
عَلَّةُ النَّهْيِ<sup>(٢)</sup>؛ أَي: أَنَّهُكُمْ عَنْهُ إِرَادَةٌ بَرِّكُمْ وَتَقَوَّاءُكُمْ وَإِصْلَاحُكُمْ بَيْنَ النَّاسِ؛ فَإِنَّ  
الْحَلَّافَ مُجْتَرِئٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمُجْتَرِئُ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ بَرًّا مَتَّقِيًّا وَلَا مَوْثُوقًا  
بِهِ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ.

﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لَأِيْمَانِكُمْ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بِنَبِيَّاتِكُمْ.

(١) رواه البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢).

وتعقب أبو حيان في «البحر» (٤/ ١٩٧) الزمخشري في استدلاله بهذا الحديث - وقد تابعه المؤلف - فقال: ولا حاجة هنا للخروج عن الظاهر، وإنما احتيج في الحديث إلى أنه أطلق اليمين ويُراد بها متعلقاتها؛ لأنه قال: «إذا حلفت على يمين»، فعُدِّي «حلفت» بـ«على» فاحتيج إلى هذا التأويل، وليس في الآية ما يُحوِّج إلى هذا التأويل، لكن الزمخشري لما حمل ﴿عُرْضَةً﴾ على أن معناه: حاجزاً ومانعاً، اضطر إلى هذا التأويل.

(٢) أي: على المعنى الثاني.

(٢٢٥) - ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ «اللغو»: الساقط الذي لا يعتد به من كلام وغيره، ولغو اليمين: ما لا عقد معه كما سبق به اللسان أو تكلم به جاهلاً بمعناه، كقول العرب<sup>(١)</sup>: «لا والله» و«بلى والله» لمجرد التأكيد؛ لقوله: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ والمعنى: لا يؤاخذكم الله بعقوبة ولا كفارة بما لا قصد معه، ولكن يؤاخذكم بهما أو بأحدهما بما قصدتم من الإيمان وواطأت فيها قلوبكم ألسنتكم.

وقال أبو حنيفة: اللغو: أن يحلف الرجل بناءً على ظنه الكاذب، والمعنى: لا يعاقبكم بما أخطأتم فيه من الإيمان ولكن يعاقبكم بما تعمّدتم الكذب فيها. ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ﴾ حيث لم يؤاخذكم باللغو «حليم» حيث لم يعجل بالمواخذة على يمين الجد<sup>(٢)</sup> تربصاً للتوبة.

(٢٢٦) - ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ﴾ أي: يحلفون على أن لا يجامعوهن، و«الإيلاء»: الحلف، وتعديته بـ«على»، ولكن لما ضمن هذا القسم معنى البعد عدي بـ«من».

﴿تَرْبُصَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ مبتدأ ما قبله خبره، أو فاعل الظرف، على خلاف سبق. و«التربص»: الانتظار والتوقف، أضيف إلى الظرف على الاتساع؛ أي: للمولي حق التلبث في هذه المدة، فلا يطالب بفيء ولا طلاق، ولذلك قال الشافعي رضي الله عنه: لا إيلاء إلا في أكثر من أربعة أشهر<sup>(٣)</sup>، ويؤيده: ﴿فَإِنْ قَاءُوا﴾: فإن

(١) قوله: «كقول العرب... إلخ» مثال لما قبله، ومنه يعلم أن المراد بكونه جاهلاً أنه لا يقصد معناه. حاشية الخفاجي.

(٢) قوله: «يمين الجد» بكسر الجيم؛ أي: المحقق، بأن تكون اليمين مقصودة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٢٩/١).

(٣) انظر: «الكشاف» (٥٠٨/١)، و«روح المعاني» (٢٨٤/٣).

رَجَعُوا فِي الْيَمِينِ بِالْحَنْثِ<sup>(١)</sup> ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لِلْمَوْلَى إِثْمٌ حِنْثُهُ إِذَا كَفَرَ، أَوْ مَا تَوَخَّى<sup>(٢)</sup> بِالْإِيْلَاءِ مِنْ ضَرَارِ الْمَرْأَةِ وَنَحْوِهِ بِالْفَيْئَةِ الَّتِي هِيَ كَالْتَوْبَةِ.

(٢٢٧) - ﴿وَلِنْ عَزْمُوا الظَّلَقَ﴾: وَإِنْ صَمَّمُوا قَصْدَهُ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لَطَلَقِهِمْ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بَغَرَضِهِمْ فِيهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْإِيْلَاءُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَمَا دُونَهَا<sup>(٣)</sup>، وَحُكْمُهُ: أَنَّ الْمَوْلَى إِنْ فَاءَ فِي الْمَدَّةِ بِالْوَطْءِ إِنْ قَدَرَ وَالْوَعْدِ إِنْ عَجَزَ صَحَّ الْفَيْءُ وَلَزِمَ الْوَاطِئُ أَنْ يُكْفَرَ، وَإِلَّا بَانَتْ بَعْدَهَا بِطَلْقِهِ، وَعِنْدَنَا: يُطَالَبُ بَعْدَ الْمَدَّةِ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، فَإِنْ أَبَى عَنْهُمَا طَلَّقَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ.

(٢٢٨) - ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ﴾ يَرِيدُ بِهَا: الْمَدْخُولَ بِهِنَّ مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ؛ لِمَا دَلَّتِ الْآيَاتُ وَالْأَخْبَارُ أَنَّ حُكْمَ غَيْرِهِنَّ خِلَافُ مَا ذَكَرَ.

﴿يَرَبَّصْتُ﴾ خَبَّرَ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ، وَتَغْيِيرُ الْعِبَارَةِ لِلتَّكْيِيدِ وَالْإِشْعَارِ بِأَنَّهُ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُسَارَعَ إِلَى امْتِنَالِهِ، وَكَأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَصَدَ أَنْ يُمَثِّلَ الْأَمْرَ، فَيُخْبِرُ عَنْهُ؛ كَقَوْلِكَ فِي الدُّعَاءِ: «رَحِمَكَ اللَّهُ»، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ يَزِيدُهُ فَضْلَ تَأْكِيدِهِ.

= وزاد الزمخشري: ثُمَّ يُوقَفُ الْمَوْلَى: فَإِمَّا أَنْ يَفِيءَ وَإِمَّا أَنْ يَطْلُقَ، وَإِنْ أَبَى طَلَّقَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ. وزاد الآلوسي: فَلَوْ قَالَ: وَاللَّهُ لَا أَقْرَبُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، لَا يَكُونُ إِيْلَاءً شَرْعًا عَنْدهُمْ، وَلَا يَتَرْتَبُ حُكْمُهُ عَلَيْهِ، بَلْ هُوَ يَمِينٌ كَسَائِرِ الْإِيمَانِ، إِنْ حَنْثَ كَفَرَ، وَإِنْ بَرَّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِيِّ: «لَا بَحْثَ»، وَالثَّبُوتُ هُوَ الصَّوَابُ وَالْمُوَافِقُ لِمَا فِي مَطْبُوعِ الْبَيْضَاوِيِّ مَعَ كُلِّ مَنْ «حَاشِيَةُ شَيْخِ زَادَةَ» وَ«حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» وَ«حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ» وَ«حَاشِيَةُ الْقَوْنَوِيِّ»، وَالْمَعْنَى: رَجَعُوا بِأَنْ يَجَامِعَهَا وَيَحْنُثَ وَيَكْفُرُ عَنْ يَمِينِهِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ ابْنِ التَّمْجِيدِ» بِهَامِشٍ «حَاشِيَةُ الْقَوْنَوِيِّ» (٥/٢٣٥).

(٢) قَوْلُهُ: «أَوْ مَا تَوَخَّى»؛ أَيُّ: طَلَبَ، عَطَفَ عَلَى «حِنْثِهِ». انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٥٢٩).

(٣) قَوْلُهُ: «فَمَا دُونَهَا» الْأَصَحُّ: فَمَا فَوْقَهَا؛ أَيُّ: فَمَا يَجَاوِزُهَا مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى الْأَرْبَعَةِ، لِلتَّفَاقُ مِنْ الْحَنْفِيَّةِ عَلَى أَنْ أَقَلَّ الْمَدَّةُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مَعَ شَرْطِ الزِّيَادَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ. «حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ».

﴿يَأْنَفُسِهِنَّ﴾ تَهْيِيجٌ وَبَعَثٌ <sup>(١)</sup> لَهْنٌ عَلَى التَّرْبُصِ، فَإِنَّ نَفُوسَ النِّسَاءِ طَوَامِحٌ إِلَى الرَّجَالِ، فَأَمَرَ أَنْ يَقَمَعَنَّهَا وَيَحْمِلَنَّهَا عَلَى التَّرْبُصِ.

﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾ نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ؛ أَي: يَتَرَبَّصْنَ مُضِيِّهَا، وَ﴿قُرُوءٍ﴾: جَمْعُ قُرءٍ، وَهُوَ يُطْلَقُ لِلْحَيْضِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَفْرَائِكِ» <sup>(٢)</sup>، وَلِلطَّهْرِ الْفَاصِلِ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ؛ كَقَوْلِ الْأَعْمَشِيِّ:

لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَ <sup>(٣)</sup>

وَأَصْلُهُ: الْإِنْتِقَالُ مِنَ الطَّهْرِ إِلَى الْحَيْضِ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِهِ فِي الْآيَةِ؛ لِأَنَّهُ الدَّلَالُ عَلَى بَرَاءَةِ الرَّحِمِ، لَا الْحَيْضُ كَمَا قَالَ الْحَنْفِيَّةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ﴾ [الطَّلَاق: ١]؛ أَي: وَقْتَ عِدَّتِهِنَّ، وَالطَّلَاقُ الْمَشْرُوعُ لَا يَكُونُ فِي الْحَيْضِ.

(١) فِي نَسَخَةِ الْخِيَالِي: «وَحْث».

(٢) رَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ الدَّارِقُطْنِي فِي «سُنَنِهِ» (٨٢٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَلَهُ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ فِي السَّنَنِ وَغَيْرِهَا. انْظُرْ: «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» (١٧٠ / ١).

(٣) انْظُرْ: «دِيَوَانُ الْأَعْمَشِيِّ» (ص: ١٤١)، وَ«مَجَازُ الْقُرْآنِ» لِأَبِي عُبَيْدَةَ (١ / ٧٤)، وَ«غَرِيبُ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ (٣ / ٢٥٣) وَ(٥ / ٣٦٧)، وَ«غَرِيبُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ قَتِيْبَةَ (ص: ٨٦)، وَ«الْكَامِلُ» لِلْمَبْرَدِ (١ / ٢٢٠)، وَ«تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (٤ / ١٠٠)، وَ«مَعَانِي الْقُرْآنِ» لِلزَّجَاجِ (١ / ٣٠٤)، وَفِي صَدْرِهِ اخْتِلَافَاتٌ يَسِيرَةٌ بَيْنَ الْمَصَادِرِ، وَرَوَايَةُ «الدِّيَوَانِ»:

مُورَثَةٌ مَالًا وَفِي الْحَمْدِ رَفْعَةٌ

وَقَبْلَهُ:

أَفِي كُلِّ عَامٍ أَنْتَ جَاشِمٌ غَزْوَةً تَشْدُ لِأَقْصَاهَا عَزِيمًا

يَقُولُ: أَتُكَلِّفُ نَفْسَكَ كُلَّ عَامٍ غَزْوَةً تَشْدُ لِأَبْعَدِهَا وَأَشَقَّهَا عَزِيمَةً الصَّبْرِ لِنَكْثَرِ الْمَالِ وَتَزِيدَ الرِّفْعَةَ فِي الْحَيِّ، لِمَا يَضِيعُ فِي تِلْكَ الْغَزْوَةِ مِنْ أَطْهَارِ نِسَائِكَ، قَالَ الشَّهَابُ فِي «الْحَاشِيَةِ»: يَعْنِي: أَنَّ الْغَزْوَ شَغْلُهُ عَنْ وَطْءِ نِسَائِهِ فِي الْأَطْهَارِ إِذْ لَا وَطْءَ فِي الْحَيْضِ.



وأما قوله عليه السلام: «طَلَاؤُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ»<sup>(١)</sup> فلا يقاوم ما رواه الشَّيْخَانِ فِي قِصَّةِ ابْنِ عُمَرَ: «مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يُمْسَ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ»<sup>(٢)</sup>.

وكان القياس أن يُذكر بصيغة الْفِلَّةِ الَّتِي هِيَ الْأَقْرَاءُ، لَكِنَّهُمْ يَتَسَعُونَ فِي ذَلِكَ فَيَسْتَعْمِلُونَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَنَاءَيْنِ مَكَانَ الْآخَرِ<sup>(٣)</sup>، وَلَعَلَّ الْحَكَمَ لَمَّا عَمَّ الْمَطْلَقَاتِ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْكَثْرَةِ فَحَسَّنَ بِنَاؤُهَا.

﴿وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ مِنَ الْوَلَدِ وَالْحَيْضِ اسْتِعْجَالًا فِي الْعِدَّةِ وَإِبْطَالًا لِحَقِّ الرَّجْعَةِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهَا مَقْبُولٌ فِي ذَلِكَ.

﴿إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ تَقْيِيدُ نَفْيِ الْحِلِّ بِإِيْمَانِهِنَّ، بَلِ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ يُنَافِي الْإِيْمَانَ، فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْعَلَ.

﴿وَيُؤْكَلْنَ﴾؛ أَي: أَزْوَاجُ الْمَطْلُوقَاتِ ﴿أَحَى يَرْوِي﴾ إِلَى النِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ إِلَيْهِنَّ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا؛ لِلآيَةِ الَّتِي تَتْلُوها<sup>(٤)</sup>، فَالضَّمِيرُ أَخْصَصَ مِنَ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ<sup>(٥)</sup>، وَلَا امْتِنَاعَ فِيهِ كَمَا لَوْ كَرَّرَ الظَّاهِرَ وَخَصَّصَهُ.

(١) رواه أبو داود (٢١٨٩)، والترمذي (١١٨٢)، وابن ماجه (٢٠٨٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها. قال أبو داود: حديث مجهول. وقال الترمذي: غريب، وأشار إلى جهالة أحد رجاله.

(٢) رواه البخاري (٥٢٥١)، ومسلم (١٤٧١).

(٣) قوله: «فَيَسْتَعْمِلُونَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَنَاءَيْنِ مَكَانَ الْآخَرِ» عَقِبَهُ فِي نَسْخَةِ: «أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَأْتُسِهِنَّ﴾ وَمَا هِيَ إِلَّا نَفُوسٌ كَثِيرَةٌ؟». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٥٣٢).

(٤) قوله: «وَلَكِنْ»؛ أَي: مَحَلُّ ذَلِكَ «إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا؛ لِلآيَةِ الَّتِي تَتْلُوها»، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿أَلَطَّلْتُ مَرَّتَانٍ﴾ كَمَا سَيَأْتِي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٥٣٢ - ٥٣٣).

(٥) قوله: «فَالضَّمِيرُ»؛ أَي: فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيُؤْكَلْنَ﴾ «أَخْصَصَ مِنَ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ»؛ أَي: وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَأَلَطَّلْتُ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٥٣٣).

و«البُعُولَة»: جمعُ بَعْلٍ، والتَّاءُ لتأنيثِ الجَمْعِ ك«الْعُمُومَة» و«الْحُؤُولَة»، أو مصدرٌ من قولك: بَعَلْتُ حَسَنَ البُعُولَة، نُعِتَ به <sup>(١)</sup> أو أُقِيمَ مُقَامَ المضافِ المحذوفِ؛ أي: وأهلُ بُعُولَتِهِنَّ، و«أَفْعَلُ» هاهنا بمعنى الفاعِلِ.

﴿فِي ذَلِكَ﴾؛ أي: في زمانِ التَّرَبُّصِ ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ بالرَّجْعَةِ، لا ضَرَارَ المرأةَ، وليس المرادُ منه سَرِيطةٌ قصِدَ الإِصْلَاحَ لِلرَّجْعَةِ، بل التَّحْرِيسُ عليه والمَنْعُ مِنْ قَصْدِ الضَّرَارِ.

﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾؛ أي: ولهنَّ حُقوقٌ على الرِّجالِ مثلُ حُقوقِهِمْ عليهنَّ في الوُجُوبِ واستحقاقِ المُطالِبَةِ عليها، لا في الجِنْسِ <sup>(٢)</sup>.

﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾: زيادةٌ في الحقِّ وَفَضْلٌ فيه؛ لأنَّ حُقوقَهُمْ في أنفُسِهِنَّ، وحُقوقَهُنَّ المَهْرَ والكُفَّافَ وَتَرْكُ الضَّرَارِ ونحوها، أو: شَرَفٌ وَفَضِيلَةٌ؛ لأنَّهُم قُومٌ عليهنَّ وَحَرَّاسٌ لهنَّ، يشاركونَهُنَّ في غرضِ الزَّوَاجِ وَيُخَصُّونَ بِفَضِيلَةِ الرَّعَايَةِ والإنْفَاقِ. ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ﴾ يَقْدِرُ على الانتقامِ مِمَّنْ خَالَفَ الأحكامَ ﴿حَكِيمٌ﴾ يَشْرَعُهَا لِحَكَمٍ وَمَصَالِحٍ.

(٢٢٩) - ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾؛ أي: التَّطْلِيقُ الرَّجْعِيُّ اثنتانِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ عليه السَّلَامُ سُئِلَ: أَيْنَ الثَّالِثَةُ؟ فَقَالَ عليه السَّلَامُ: ﴿أَوْ تَشْرِيحُ بِإِحْسَانٍ﴾ <sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «نعت به»؛ أي مبالغة؛ كما في: رجلٌ عدلٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٥٣٣).

(٢) قوله: «لا في الجنس»؛ أي: ليس الواجب على كُلِّ منهما من جنس ما وجب على الآخر، فلو غسلت ثيابه أو خبزت له لم يلزمه أن يفعل مثل ذلك، ولكن يقابلها بما يُقابل النساء. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٥٣٣).

(٣) رواه الدارقطني في «سننه» (٣٨٨٩) من حديث أنس رضي الله عنه، وأبو داود في «المراسيل» (٢٢٠) عن أبي رزين الأسدي. وقال الدارقطني في «العلل» (١٢/١٥): يرويه ليثُ بْنُ حَمَّادٍ =

وقيل: معناه: التَّطْلِيقُ الشرعيُّ تَطْلِيقٌ بعدَ تَطْلِيقَةٍ على التَّفْرِيقِ، ولذلك قالت الحنفيةُ: الجمعُ بينَ الطَّلَاقَيْنِ والثَّلَاثِ بدعةٌ.

﴿فَأَمَّا سَأْلُكُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ بالمراجعة وحسنِ المعاشرة، وهو يؤيدُ المعنى الأولَ<sup>(١)</sup>.  
﴿أَوْ تَنْصِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ بالطَّلَاقِ الثَّالِثَةِ، أو بَأَن لا يُرَاجَعَهَا حَتَّى تَبَيَّنَ، وعلى المعنى الأخيرِ حُكْمٌ مُبْتَدَأٌ أو تَخْيِيرٌ مُطْلَقٌ عَقَّبَ به تَعْلِيمُهُمْ كَيْفِيَّةَ التَّطْلِيقِ.  
﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَتْكُمْ هُنَّ شَيْئًا﴾؛ أي: مِنَ الصَّدَقَاتِ.

رُوي: أَنَّ جَمِيلَةَ بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَلَالٍ كَانَتْ تُبَغِّضُ زَوْجَهَا ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَالَتْ: لَا أَنَا وَلَا ثَابِتٌ، لَا يَجْمَعُ رَأْسِي وَرَأْسَهُ شَيْءٌ، وَاللَّهِ مَا أَعْيَبُهُ<sup>(٢)</sup> فِي دِينٍ وَلَا خَلْقٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، مَا أَطِيقُهُ بُغْضًا، إِنِّي رَفَعْتُ جَانِبَ الْخَبَاءِ فَرَأَيْتُهُ أَقْبَلَ فِي عِدَّةٍ فَإِذَا هُوَ أَشَدُّهُمْ سَوَادًا وَأَقْصَرُهُمْ قَامَةً وَأَقْبَحُهُمْ وَجْهًا، فَتَزَلْتُ، فَاخْتَلَعْتُ مِنْهُ بِحَدِيقَةٍ أَصْدَقَهَا<sup>(٣)</sup>.

= الصَّفَّارُ، عن عبد الواحد بن زياد، عن إسماعيل بن سميع، عن أنس. وخالفه الثوري وعباد بن العوام، روه عن إسماعيل بن سميع عن أبي رزين مرسلًا عن النَّبِيِّ ﷺ، وهو الصواب.  
(١) قوله: «وهو يؤيد المعنى الأول»: وهو أن المراد بالطلاق مرتين الطلاق الرجعي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٥٣٤).

(٢) في نسخة التفتازاني: «ما أعتبه»، ولكل منهما وجه صحيح.

(٣) انظر: «الكشاف» (١/٥١٧) وعنه نقل المصنف. وأخرجه الطبري في «تفسيره» (١٣٧/٤-١٣٨)، وفيه بعد قولها: «وأقبحهم وجهًا»: «قال زوجها: يا رسول الله، إني أعطيتها أفضل مالي؛ حديقة، فإن ردت عليَّ حديقتي. قال: «ما تقولين؟» قالت: نعم، وإن شاء زدته. قال: ففرق بينهما». وصححه الشيخ أحمد شاكر في طبعته (٤/٥٥٣)، وانظر كلامه عليه ثمة. لكن ليس في لفظ الخبر عند الطبري: (فتزلت)، وكذا رواه البخاري (٥٢٧٣-٥٢٧٧) بنحوه بعدة روايات ليس فيها: (فتزلت). وكذا رواه مالك في «الموطأ» (٣١)، وأبو داود في «سننه» (٢٢٢٧)، وابن حبان في «صحيحه» =

والخطابُ معَ الحُكَّامِ، وإسنادُ الأخذِ والإيتاءِ إليهمَ لأنَّهمَ الآمرونَ بهما عندَ التَّرافُعِ.

وقيلَ: إنَّه خطابٌ للأزواجِ، وما بعده خطابُ الحُكَّامِ. وهو يُشَوِّشُ النَّظْمَ على القراءةِ المَشهُورَةِ.

﴿لَا أَنْ يَخَافَا﴾؛ أي: الزَّوجَانِ، وقُرِئَ: «يَظَنَّا»<sup>(١)</sup>، وهو يؤيِّدُ تفسِيرَ الخوفِ بالظَّنِّ.

﴿لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾: تركُ إقامةِ أحكامِهِ من مَوَاجِبِ الزَّوجِيَّةِ.

وقرأَ حمزةُ ويعقوبُ: «يُخَافَا»<sup>(٢)</sup> على البناءِ للمفعولِ وإبدالِ «أَنْ» بِصِلَتِهِ من الصَّمِيرِ بدلَ الاشتمالِ.

وقُرِئَ: «تَخَافَا» و«تُقِيمَا» بقاءِ الخِطَابِ<sup>(٣)</sup>.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ أيُّهَا الحُكَّامُ ﴿لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ على الرَّجُلِ في أَخْذِ مَا افْتَدَتْ بِهِ نَفْسُهَا وَاخْتَلَعَتْ<sup>(٤)</sup> وعلى المرأةِ في إعْطَائِهِ.

﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ إشارةٌ إلى ما حُدِّدَ مِنَ الْأَحْكَامِ ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾: فلا تَتَعَدَّوْهَا بالمخالفَةِ.

= (٤٢٨٠)، والبيهقي في «الكبرى» (١٤٨٣٧)، لكن وقع عندهم أن اسم زوجة ثابت هو: حبيبة بنت سهل. وقد نبه السيوطي على هذا في «الحاشية» (٣/٣٩٣)، فقال: «وليس في شيء من طرق الحديث التصريح بنزول الآية في هذه القصة». قلت: لعلها من تصرفات الزمخشري.

(١) نسبت لأبي رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/١٤٦)، و«الكشاف» (١/٥١٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٢)، و«التيسير» (ص: ٨٠)، و«النشر» (٢/٢٢٧)، وقرأ بها من العشرة أيضًا أبو جعفر.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢١) عن ابن عباس رضي الله عنهما، واقتصر فيه على (تخافا).

(٤) في نسخة الخيالي: «أو اختلعت».

﴿وَمَنْ يَعِدْهُ اللَّهُ فَادْتِرَاعَهُمْ الظَّالِمُونَ﴾ تعقيب للنهي بالوعيد مبالغة في التهديد. واعلم: أن ظاهر الآية يدل على أن الخلع لا يجوز من غير كراهة وشقاق، ولا بجميع ما ساق الزوج إليها فضلاً عن الزائد، ويؤيد ذلك قوله عليه السلام: «أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً في غير بأسٍ فحرامٌ عليها رائحة الجنة»<sup>(١)</sup>، وما روي أنه عليه السلام قال لجميلة: «أتردين عليه حديقته؟» فقالت: أردّها وأزيد عليها، فقال عليه السلام: «أمّا الزائد فلا»<sup>(٢)</sup>.

والجمهور استكراهوه ولكن نفذوه، فإن المنع عن العقد لا يدل على فساده ابتداءً<sup>(٣)</sup>.

وأنه يصح<sup>(٤)</sup> بلفظ المفاداة فإنه سمّاه افتداءً.

واختلف في أنه إذا جرى بغير لفظ الطلاق فسُخِّ أو طلاق؟ ومن جعله فسخاً احتج بقوله:

(٢٣٠) - ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ فَإِنَّ تَعْقِيَهُ لِلْخُلْعِ بعد ذكر الطلقتين يقتضي أن يكون طلاقاً رابعة لو كان الخلع طلاقاً.

(١) رواه أبو دواد (٢٢٢٦)، والترمذي (١١٨٧) وحسنه، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣١٦)، من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣١٤) عن عطاء مرسلاً. وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه ابن ماجه (٢٠٥٦)، وفيه: فقال لها النبي ﷺ: «أتردين عليه حديقته؟» قالت: نعم. فأمره رسول الله ﷺ أن يأخذ منها حديقته ولا يزداد.

(٣) «ابتداء» من نسخة التفتازاني.

(٤) قوله: «وأنه يصح» عطف على «أن الخلع» في قوله: «واعلم أن ظاهر الآية يدل على أن الخلع». انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٥٥٥).

والأظهر: أنه طلاق؛ لأنه فُرْقَةٌ باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض، وقوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ متعلق بقوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ تفسير لقوله: ﴿أَوْ تَرْبِيعٌ بِإِحْسَنِ﴾ اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على أن الطلاق يقع مجاناً تارةً وبعوضٍ أخرى. والمعنى: فإن طلقها بعد الثنتين ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُمُ بَعْدُ﴾: من بعد ذلك الطلاق ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾: حتى تزوج غيره.

والنكاح يُسَنُّ إلى كل منهما كالترؤج، وتعلق بظايره من اقتصر على العقد كابن المسيب<sup>(١)</sup>، واتفق الجمهور على أنه لا بد من الإصابة؛ لما روي: أن امرأة رفاعَةَ قالت لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إن رفاعَةَ طَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي، وإن عبدَ الرَّحْمَنِ بنَ الزَّيْبِرِ تَزَوَّجَنِي، وإن ما مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «أترِيدِينَ أن ترجعي إلى رفاعَةَ؟»<sup>(٢)</sup> لا، حتَّى تذوقي عَسِيلَتَهُ ويزوق عَسِيلَتَكَ»<sup>(٣)</sup>، فالأية مُطْلَقَةٌ قَيَّدَتْهَا السُّنَّةُ.

ويحتمل أن يفسر النكاح بالإصابة، ويكون العقد مُستفاداً من لفظ الزوج. والحكمة في هذا الحكم: الردُّ عن التَّسْرُعِ إلى الطَّلَاقِ، والعود إلى المطلقة ثلاثاً والرغبة فيها.

(١) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢٣٨/٥)، وفيه: وأجمع عامة علماء الأمصار على القول بما ذكرناه (أي: أن المراد هنا بالنكاح الجماع)، إلا ما روينا عن سعيد بن المسيب... وكان سعيد بن المسيب من بين أهل العلم يقول: إذا تزوجها تزويجاً صحيحاً لا يريد به إحلالاً، فلا بأس بأن يتزوجها الأول. ولا نعلم أحداً من أهل العلم قال بقول سعيد هذا إلا الخوارج، والسنة مستغنى بها عن كل قول. وقد ذكر الطبري في «تفسيره» (١٦٩/٤) إجماع الأمة على أن النكاح هنا الجماع ولم يستثن من ذلك أحداً، ولعله لم يثبت عنده ما روي عن ابن المسيب، أو لم يعتبر خلافه لمخالفته حديث العسيلة المتفق عليه واتفاق الأمة.

(٢) في نسخة الخياли زيادة: «قالت نعم فقال». وليست في مصادر التخريج.

(٣) رواه البخاري (٢٦٣٩)، ومسلم (١٤٣٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَالنِّكَاحُ بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ فَاسِدٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَجَوَزَهُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ، وَقَدْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَلَّلَ وَالْمَحَلَّلَ لَهُ<sup>(١)</sup>.

﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ الزَّوْجُ الثَّانِي ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاجَعَا﴾: أَنْ يَرْجِعَ كُلُّ مِنَ الْمَرَأَةِ وَالزَّوْجِ الْأَوَّلِ إِلَى الْآخِرِ بِالزَّوْاجِ ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾؛ أَي: إِنْ كَانَ فِي ظَنِّهِمَا أَنَّهُمَا يُقِيمَانِ مَا حَدَّهُ اللَّهُ وَشَرَعَهُ مِنْ حَقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ، وَتَفْسِيرُ الظَّنِّ هَاهُنَا بِالْعِلْمِ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ لِأَنَّ عَوَاقِبَ الْأُمُورِ غَيْبٌ تُظَنُّ وَلَا تُعْلَمُ، وَلِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَلِأَنَّ «أَنْ» النَّاصِبَةَ لِلتَّوَقُّعِ وَهُوَ يَنَافِي الْعِلْمَ.

﴿وَبِتِلْكَ حُدُودَ اللَّهِ﴾؛ أَي: الْأَحْكَامُ الْمَذْكُورَةُ ﴿يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾: يَفْهَمُونَ وَيَعْمَلُونَ بِمَقْتَضَى الْعِلْمِ.

(٢٣١) - ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجَلَهُنَّ﴾؛ أَي: آخِرَ عِدَّتِهِنَّ، وَ«الْأَجْلُ» يُطْلَقُ لِلْمُدَّةِ وَلِمُسْتَهَآهَا، فَيُقَالُ لِعُمُرِ الْإِنْسَانِ وَلِلْمَوْتِ الَّذِي بِهِ يَنْتَهِي؛ قَالَ:

كُلُّ حَيٍّ مُسْتَكِمِلٌ مَدَّةَ الْعُمُرِ — وَمُؤَدٍّ إِذَا انْتَهَى أَجَلُهُ<sup>(٢)</sup>  
و«الْبُلُوغُ»: هُوَ الْوُصُولُ إِلَى الشَّيْءِ، وَقَدْ يُقَالُ لِلدُّنُوِّ مِنْهُ عَلَى الْإِتْسَاعِ، وَهُوَ الْمَرَادُ فِي الْآيَةِ لِيَصِحَّ أَنْ يُرْتَبَ عَلَيْهِ ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرِّهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ إِذْ لَا إِمْسَاكَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْأَجَلِ، وَالْمَعْنَى: فَرَاغُوهُنَّ مِنْ غَيْرِ ضَرَارٍ،

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٢٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٧٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١١٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٩٣٥)، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٩٣٤) وَ(١٩٣٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَقِبَةُ بْنُ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٢٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْبَيْتُ لِلطَّرْمَاحِ، وَهُوَ فِي «دِيَوَانِهِ» (ص: ١٩٧)، وَالْقَافِيَةُ فِيهِ: (عَدَدُهُ). «مُؤَدٍّ»: هَالِكٌ، مِنْ أَوْدَى: إِذَا هَلَكَ.

أَوْ خَلَوْهُنَّ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهُنَّ مِنْ غَيْرِ تَطْوِيلٍ، وَهُوَ إِعَادَةُ الْحُكْمِ فِي بَعْضِ صَوَرِهِ لِلْإِهْتِمَامِ بِهِ.

﴿وَلَا تُنكِحُوهُنَّ ضِرَارًا﴾: وَلَا تَرَاغِبُوا مِنْ إِرَادَةِ الْإِضْرَارِ بِهِنَّ، كَانَ الْمَطْلُوقُ يَتْرُكُ الْمَعْتَدَّةَ حَتَّى تُشَارَفَ الْأَجَلَ، ثُمَّ يُرَاجِعُهَا لِيُطَوِّلَ الْعِدَّةَ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>، فَتُهِىَ عَنْهُ بَعْدَ الْأَمْرِ بِضِدِّهِ مِبَالِغَةً.

وُنُصِبَ ﴿ضِرَارًا﴾ عَلَى الْعِلَّةِ، أَوْ الْحَالِ بِمَعْنَى: مُضَارِّينَ. ﴿لِنَعْتَدُوا﴾: لِنَطْلُبُوهُنَّ بِالتَّطْوِيلِ أَوْ الْإِلْجَاءِ إِلَى الْإِفْتِدَاءِ، وَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالضَّرَارِ إِذَا الْمَرَادُ تَقْيِيدُهُ.

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ بتعريضها للعقاب. ﴿وَلَا تَنْخَذُوا أَيَّتَ اللَّهِ هُزُوا﴾ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا وَالتَّهَؤُنِ فِي الْعَمَلِ بِمَا فِيهَا، مِنْ قَوْلِهِمْ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ فِي الْأَمْرِ: إِنَّمَا أَنْتَ هَازِيٌّ؛ كَأَنَّهُ نَهَى عَنِ الْهُزْءِ وَأَرَادَ الْأَمْرَ بِضِدِّهِ. وَقِيلَ: كَانَ الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ وَيَطْلُقُ وَيَعْتِقُ وَيَقُولُ: كُنْتُ الْعَبُّ، فَتَرَلْتُ<sup>(٢)</sup>. وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ثَلَاثُ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: الطَّلَاقُ وَالنِّكَاحُ وَالْعِتَاقُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٢٤٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما.  
(٢) رواه ابن أبي عمر في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣٥٢٩) من طريق الحسن عن رجل عن أبي الدرداء.

ورواه أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٧٠٦) من طريق الحسن عن عبادة بن الصامت وزاد: وقال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثُ مَنْ قَالَهُنَّ لِأَعْبَاءٍ فَهِنَّ جَائِزَاتٌ عَلَيْهِ: الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ وَالنِّكَاحُ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿وَلَا تَنْخَذُوا أَيَّتَ اللَّهِ هُزُوا﴾. وهكذا رواه الطبري في «تفسيره» (١٨٤/٤) عن الحسن مرسلاً، وهو الصواب والله أعلم.  
(٣) رواه أبو داود (٢١٩٤)، والترمذي (١١٨٤) وحسنه، وابن ماجه (٢٠٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وضعف إسناده الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٠).



﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ - الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا الْهَدَايَةُ وَبِعْتُهُ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ -  
 - بِالشُّكْرِ وَالْقِيَامِ بِحُقُوقِهَا ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ﴾: الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ،  
 أَفْرَدَهُمَا بِالذِّكْرِ إِظْهَارًا لَشَرَفِهِمَا.  
 ﴿يَعْظُمُ بِهِ﴾: بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ.

﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ تَأْكِيدٌ وَتَهْدِيدٌ.  
 (٢٣٢) - ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعَنَ أَجْلَهُنَّ﴾؛ أَي: انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ، وَعَنْ الشَّافِعِيِّ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ: دَلَّ سِيَاقُ الْكَلَامَيْنِ عَلَى افْتِرَاقِ الْبُلُوغَيْنِ<sup>(١)</sup>.

﴿فَلَا تَعْضِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ الْمَخَاطَبُ بِهِ الْأَوْلِيَاءُ؛ لِمَا رُوِيَ: أَنَّهَا نَزَلَتْ  
 فِي مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ حِينَ عَضَلَ أَخْتَهُ جُمْلًا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ بِالِاسْتِثْنَاءِ<sup>(٢)</sup>.  
 فَيَكُونُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَزُوجُ نَفْسَهَا؛ إِذْ لَوْ تَمَكَّنَتْ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ لِعَضْلِ  
 الْوَلِيِّ مَعْنَى، وَلَا يُعَارِضُ بِإِسْنَادِ النِّكَاحِ إِلَيْهِنَّ لِأَنَّهُ بِسَبَبِ تَوْفُّقِهِ عَلَى إِذْنِهِنَّ.  
 وَقِيلَ: الْأَزْوَاجُ الَّذِينَ يَعْضِلُونَ نِسَاءَهُمْ بَعْدَ مُضِيِّ الْعِدَّةِ وَلَا يَتْرَكُوهُنَّ يَتَزَوَّجْنَ  
 عُذْوَانًا وَقَسْرًا؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ﴾.  
 وَقِيلَ: الْأَوْلِيَاءُ وَالْأَزْوَاجُ.

وَقِيلَ: النَّاسُ كُلُّهُمْ، وَالْمَعْنَى: لَا يُوجَدُ فِيمَا بَيْنَكُمْ هَذَا الْأَمْرُ، فَإِنَّهُ إِذَا وُجِدَ  
 بَيْنَهُمْ وَهُمْ رَاضُونَ بِهِ كَانُوا كَالْفَاعِلِينَ لَهُ.  
 وَ«الْعَضْلُ»: الْحَبْسُ وَالتَّضْيِيقُ، وَمِنْهُ «عَضَلَتِ الدَّجَاجَةُ»: إِذَا نَشِبَ بَيْضُهَا فَلَمْ  
 يَخْرُجْ.

(١) انظر: «مختصر المزني» (ص: ١٩٦).

(٢) رواه البخاري (٤٥٢٩)، وأبو داود (٢٠٨٧)، من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه دون تسمية  
 الأخت.

﴿إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُمْ﴾؛ أي: الخطابُ والنِّسَاءُ، وهو ظَرْفٌ لـ ﴿أَنْ يَنْكِحَنَّ﴾ أو ﴿لَا تَغْضُلُوهُنَّ﴾.

﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾: بما يَعْرِفُهُ الشَّرْعُ وَتُسْتَحْسِنُهُ المَرْوَّةُ، حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ، أو صِفَةٌ مُضَدِّرٌ مَحذُوفٌ؛ أي: تَرَاضِيَا كَانَتَا بالمَعْرُوفِ، وفيه دلالةٌ على أَنَّ العَضْلَ عن التَّرْجُوحِ مِنْ غَيْرِ كَفَى غَيْرُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما مَضَى ذِكْرُهُ، والخطابُ لِلْجَمْعِ على تأويلِ القَبِيلِ أو كُلِّ واحدٍ<sup>(١)</sup>، أو أَنَّ الكافَ لمَجَرَّدِ الخطابِ والفرقِ بين الحاضرِ والمنقضي دُونَ تَعْيِينِ الْمُخَاطَبِينَ، أو لِلرَّسُولِ ﷺ على طَرِيقَةِ قَوْلِهِ: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١] لِلدَّلَالَةِ على أَنَّ حَقِيقَةَ المُشَارِ إليه أَمْرٌ لَا يَكَادُ يَتَصَوَّرُهُ كُلُّ أَحَدٍ.

﴿يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لَأَنَّهُ الْمُتَعَطِّ بِهَ وَالْمُتَنَفِّعُ. ﴿ذَلِكَ﴾؛ أي: العملُ بِمَقْتَضَى مَا ذُكِرَ ﴿أَزْكَى لَكُمْ﴾: أَنْفَعُ ﴿وَأَطْهَرُ﴾ مِنْ دَنَسِ الْآثَامِ ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ ما فِيهِ مِنَ النِّفَعِ وَالصَّلَاحِ ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ لِقُصُورِ عِلْمِكُمْ. (٢٣٣) - ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ أَمْرٌ عَبَّرَ عَنْهُ بِالْخَبَرِ لِلْمُبَالَغَةِ، وَمَعْنَاهُ: النَّدْبُ، أو الِجُوبُ فَيُخْصَّ بِمَا إِذَا لَمْ يَرْتَضِعِ الصَّبِيُّ إِلَّا مِنْ أُمِّهِ، أو لَمْ يُوجَدْ لَهُ ظُهُرٌ، أو عَجَزَ الْوَالِدُ عَنِ الاسْتِجَارِ.

و«الوالدات» تعمُّ المطلقَاتِ وَغَيْرُهُنَّ، وَقِيلَ: تَخْصُّ بِهِنَّ إِذَ الْكَلَامُ فِيهِنَّ. ﴿حَوَائِلٍ كَامِلِينَ﴾ أَكَّدَهُ بِصِفَةِ الْكَمَالِ لِأَنَّهُ مِمَّا يُتَسَامَحُ فِيهِ.

﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ بَيَانٌ لِلْمَتَوَجِّهِ إِلَيْهِ الْحُكْمُ؛ أي: ذَلِكَ لِمَنْ أَرَادَ إِتِمَامَ الرَّضَاعَةِ، أو مُتَعَلِّقٌ بِ﴿يُرْضَعْنَ﴾ فَإِنَّ الْأَبَّ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِرْضَاعُ كَالنَّفَقَةِ وَالْأُمُّ تُرَضِّعُ

(١) قوله: «أو كل واحد» عطف على «الجمع». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٥٤٢).

له، وهو دليل على أن أقصى مدة الإرضاع حولان، ولا عبرة به بعدهما، وأنه يجوز أن ينقص عنه.

﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ﴾؛ أي: الذي يُولد له؛ يعني: الوالد؛ فإنَّ الولد يُولد له ويُنسب إليه، وتغيير العبارة للإشارة إلى المعنى المقتضي لجُوب الإرضاع ومُؤن المرضعة عليه<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَهُنَّ وَكُسُوهُنَّ﴾ أجره لهنَّ، واختلِف في استتجارِ الأم؛ فجوزهُ الشافعيُّ، ومنعه أبو حنيفة ما دامت زوجةً أو مُعتدةً نكاح.

﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ حسب ما يراه الحاكم ويقي به وسعه.

﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ تعليل لإيجابِ المؤن والتقييد بالمعروف، ودليل على أنه تعالى لا يكلف العبد بما لا يطيقه، وذلك لا يمنع إمكانه<sup>(٢)</sup>.

﴿لَا تُضَارُّ وَلَدُهُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهَا﴾ تفصيل له وتقريب؛ أي: لا يكلف كلُّ منهما الآخر ما ليس في وسعه ولا يُضارَّ بسبب الولد.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: ﴿لَا تُضَارُّ﴾ بالرفع<sup>(٣)</sup> بدلاً عن قوله: ﴿لَا تُكَلَّفُ﴾، وأصله على القراءتين: «تُضَارُّ» بالكسر على البناء للفاعل، أو بالفتح على البناء للمفعول، وعلى الوجه الأول يجوز أن يكون بمعنى: تُضَرُّ، والباء من صلته؛ أي: لا يُضَرُّ الوالدان بالولد؛ فتُطرَط في تعهده ويقصَّر فيما ينبغي له.

(١) قوله: «مؤن المرضعة عليه»؛ أي: ووجوب مؤن المرضعة على الوالد.

(٢) قوله: «وذلك»؛ أي: عدم وقوع التكليف بما لا يطاق «لا يمنع إمكانه»؛ أي: جواز التكليف بما لا يطاق، فلا يردُّ على الأشعريِّ القائل بجوازه دون وقوعه خلافاً للمعتزلة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٤٣/١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٣)، و«التيسير» (ص: ٨١)، و«النشر» (٢/ ٢٢٧).

وَقُرِيَ: «لَا تُضَارَ» بِالسُّكُونِ مَعَ التَّشْدِيدِ عَلَى نِيَّةِ الْوَقْفِ، وَبِهِ مَعَ التَّخْفِيفِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ «ضَارُهُ يَضِيرُهُ»<sup>(١)</sup>.

وإضافة الولد إليها تارةً وإليه أخرى استعطافٌ لهما عليه، وتنبيةٌ على أنه حقيقٌ بأن يتفقا على استصلاحه<sup>(٢)</sup> والإشفاق، ولا ينبغي أن يضرا به أو يتضارا بسببه.

﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ وما بينهما تعليلٌ مُعْتَرِضٌ، والمراد بالوارث: وارث الأب وهو الصبي؛ أي: مؤن<sup>(٣)</sup> المرضعة من ماله إذا مات الأب.

وقيل: الباقي من الأبوين؛ من قوله عليه السلام: «واجعله الوارث منا»<sup>(٤)</sup>. وكلا القولين يوافق مذهب الشافعي رضي الله عنه؛ إذ لا نفقة عنده فيما عدا الولاد.

وقيل: وارث الطفل، وإليه ذهب ابن أبي ليلى.  
وقيل: وارثه المحرم منه، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله.  
وقيل: عصباته، وبه قال أبو زيد<sup>(٥)</sup>.

(١) الثانية قرأ بها أبو جعفر بخلف عنه كما في «النشر» (٢/ ٢٢٧-٢٢٨)، ونسبت الأولى له أيضاً كما في «المحرر الوجيز» (١/ ٣١٢)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٩٣)، و«البحر» (٤/ ٢٩٨)، وذكر الكرماني أن الأصح عنه هو الثانية، ونسب الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٤٣٠) الأولى لأبي جعفر والثانية للأعرج.

(٢) في نسخة الخيالي: «إصلاحه».

(٣) في نسخة التفتازاني: «أي: تمان».

(٤) قطعة من حديث رواه الترمذي (٣٥٠٢) - وحسنه - عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) تنظر هذه الأقوال في «تفسير الطبري» (٤/ ٢٢١-٢٢٧)، و«الكشاف» (١/ ٥٣٠). والآخر رواه الطبري عن عمر رضي الله عنه والحسن وغيرهما. ولم أجده عن أبي زيد.

و﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما وجب على الأب من الرِّزْق والكِسْوَة.

﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ﴾؛ أي: فِصَالًا صَادِرًا عَنِ التَّرَاضِي مِنْهُمَا وَالتَّشَاوُرِ بَيْنَهُمَا قَبْلَ الْحَوَاقِنِ، وَ«التَّشَاوُرُ» وَ«الْمُشَاوَرَةُ» وَ«الْمَشُورَةُ» وَ«الْمَشُورَةُ»: اسْتِخْرَاجُ الرَّأْيِ، مِنْ «شُرْتُ الْعَسَلُ»: إِذَا اسْتِخْرَجْتَهُ.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ تَرَاضِيهِمَا مُرَاعَاةً لَصَلَاحِ الطِّفْلِ وَحَذَرًا أَنْ يُقَدِّمَ أَحَدُهُمَا عَلَى مَا يُضِرُّ بِهِ لِغَرَضٍ.

﴿وَلِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرَضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾؛ أي: تَسْرَضِعُوا الْمَرَضِعَ أَوْلَادَكُمْ؛ يُقَالُ: أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ الطِّفْلَ، وَاسْتَرْضَعْتُهَا إِيَّاهُ؛ كَقَوْلِكَ: أَنْجَحَ اللَّهُ حَاجَتِي، وَاسْتَنْجَحْتُهُ إِيَّاهَا، فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ فِيهِ، وَإِطْلَاقُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلزَّوْجِ أَنْ يَسْرَضِعَ لِلوَلَدِ وَيَمْنَعَ الزَّوْجَةَ مِنَ الْإِرْضَاعِ.

﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ﴾ إِلَى الْمَرَضِعِ ﴿مَاءً آتَيْتُمْ﴾: مَا أَرَدْتُمْ إِيْتَاءَهُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦].

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ ﴿مَاءً آتَيْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> مِنْ «أَتَى إِلَيْهِ إِحْسَانًا»: إِذَا فَعَلَهُ.

وَقُرِئَ: «أَوْتَيْتُمْ»<sup>(٢)</sup>؛ أَي: مَا آتَاكُمْ اللَّهُ وَأَقْدَرَكُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَجْرَةِ.

﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ صَلَوةٌ ﴿سَلَّمْتُمْ﴾؛ أَي: بِالْوَجْهِ الْمُتَعَارِفِ الْمُسْتَحْسَنِ شَرْعًا، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، وَلَيْسَ اشْتِرَاطُ التَّسْلِيمِ لَجَوَازِ الْإِسْرَاضِ، بَلْ لِسُلُوكِ مَا هُوَ الْأَوْكَى وَالْأَصْلَحُ لِلطِّفْلِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٣)، و«التيسير» (ص: ٨١).

(٢) رويت عن عاصم في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«الكشاف»

﴿وَأَقْوَأُ اللَّهِ﴾ مُبَالِغَةٌ فِي الْمَحَافِظَةِ عَلَى مَا شُرِعَ فِي أَمْرِ الْأَطْفَالِ وَالْمَرَضِ  
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ حَثٌّ وَتَهْدِيدٌ.

(٢٣٤) - ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ  
وَعَشْرًا﴾؛ أي: وأزواج الذين... أو: والذين يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ  
بَعْدَهُمْ؛ كَقَوْلِهِمْ: «السَّمْنُ مَنْوَانٍ بِدَرَاهِمٍ»<sup>(١)</sup>.

وَقُرِئَ: «يُتَوَفَّوْنَ» بفتح الياء<sup>(٢)</sup>؛ أي: يَسْتَوْفُونَ أَجَالَهُمْ.

وتأنيث العشر باعتبار اللَّيَالِي لَأَنَّهَا غُرُرُ الشُّهُورِ وَالْأَيَّامِ، وَلِذَلِكَ لَا يَسْتَعْمِلُونَ  
التَّذْكِيرَ فِي مِثْلِهِ قَطُّ ذَهَابًا إِلَى الْإَيَّامِ، حَتَّى إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: «صُمْتُ عَشْرًا»، وَيَشْهَدُ  
لَهُ قَوْلُهُ: ﴿إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣] ثُمَّ: ﴿إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤]، وَلَعَلَّ  
الْمُقْتَضِي لِهَذَا التَّقْدِيرِ: أَنَّ الْجَنِينَ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ يَتَحَرَّكُ لثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ إِنْ كَانَ ذَكَرًا،  
وَلَأَرْبَعَةٍ إِنْ كَانَ أُنْثَى، فَاعْتَبِرَ أَقْصَى الْأَجَلَيْنِ وَزِيدَ عَلَيْهِ الْعَشْرُ اسْتِظْهَارًا؛ إِذْ رَبَّمَا  
تَضَعُفُ حَرَكَتُهُ فِي الْمَبَادِي فَلَا يُحَسُّ بِهَا.

وَعُمُومُ اللَّفْظِ يَقْتَضِي تَسَاوِي الْمُسْلِمَةِ وَالْكِتَابِيَّةِ فِيهِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ،  
وَالْحَرَّةَ وَالْأَمَةَ كَمَا قَالَ الْأَصْمُ، وَالْحَامِلِ وَغَيْرِهَا، لَكِنَّ الْقِيَاسَ اقْتَضَى تَنْصِيفَ  
الْمُدَّةِ لِلْأَمَةِ، وَالْإِجْمَاعَ خَصَّ الْحَامِلَ عَنْهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَخْمَالُ أَجَلُهُنَّ

(١) أي: منوان منه بدرهم، «السمن» مبتدأ أول، و«منوان» مبتدأ ثان، وسوغ الابتداء به الوصف  
المحذوف؛ وهو: «منه»، و«بدرهم» خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول.

والمنونان: تثنية منا، وهو كيل أو ميزان يساوي رطلين، ويثنى على منوان ومنيان، ويجمع على:  
أمناء، وأمن، ومُنِيٍّ، ومُنِيٍّ. انظر: «تهذيب اللغة» (١٥ / ٣٨٠)، و«القاموس» (مادة: منا).

(٢) رويت عن علي رضي الله عنه، وعن عاصم، وهي خلاف المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ

القراءات» (ص: ٢٢)، و«المحرر الوجيز» (١ / ٣١٤).

أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ ﴿[الطلاق: ٤]﴾، وعن عليّ وابن عباسٍ أَنَّهَا تَعْتَدُّ بِأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ احتياطاً<sup>(١)</sup>.

﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾؛ أي: انقضت عِدَّتُهُنَّ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أَيُّهَا الْأُثْمَةُ، أَوْ الْمُسْلِمُونَ جَمِيعًا ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلْخُطَابِ وَسَائِرِ مَا حُرِّمَ عَلَيْهَا لِلْعِدَّةِ ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾: بِالْوَجْهِ الَّذِي لَا يُنْكَرُهُ الشَّرْعُ، وَمَفْهُومُهُ: أَنَّهُنَّ لَوْ فَعَلْنَ مَا يُنْكَرُ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَكْفُوهُنَّ، فَإِنْ قَصَرُوا فَعَلَيْهِمُ الْجُنَاحُ. ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ فيجَازِيكُمْ عَلَيْهِ.

(٢٣٥) - ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ «التَّعْرِیْضُ» وَ«التَّلْوِیْحُ»: إِيهَامُ الْمَقْصُودِ بِمَا لَمْ يُوضَعْ لَهُ حَقِيقَةٌ وَلَا مَجَازًا؛ كَقَوْلِ السَّائِلِ: «جِئْتُكَ لِأَسَلِّمْ عَلَيْكَ».

و«الْكِنَايَةُ»: هِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى الشَّيْءِ بِذِكْرِ لَوَازِمِهِ وَرَوَادِفِهِ؛ كَقَوْلِكَ: «طَوِيلُ النَّجَادِ» لِلطَّوِيلِ، وَ«كَثِيرُ الرَّمَادِ» لِلْمُضْيَافِ.

و«الْخِطْبَةُ» بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ: اسْمُ الْحَالَةِ، غَيْرَ أَنَّ الْمَضْمُونَةَ خُصَّتْ بِالمَوْعِظَةِ وَالمَكْسُورَةِ بِطَلَبِ الْمَرَأَةِ.

والمَرَادُ بِ﴿النِّسَاءِ﴾: الْمُعْتَدَاتُ لِلوَفَاةِ، وَالتَّعْرِیْضُ بِخِطْبَتِهَا أَنْ يَقُولَ لَهَا: إِنَّكِ جَمِيلَةٌ، أَوْ: نَافِقَةٌ، وَمِنْ غَرَضِي أَنْ أَتَزَوَّجَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

﴿أَوْ أَكُنَّ نَفْسًا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾: أَوْ أَضْمَرْتُمْ فِي قُلُوبِكُمْ فَلَمْ تَذْكُرُوهُ تَصْرِیحًا وَلَا تَعْرِیْضًا.

﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ وَلَا تَصْبِرُونَ عَلَى السُّكُوتِ عَنْهُنَّ وَعَنِ الرَّغْبَةِ فِيهِنَّ، وَفِيهِ نَوْعٌ تَوْبِيخٍ.

(١) ذكره عنهما ابن المنذر في «الإشراف» (٥ / ٣٥١)، ورواه عن ابن عباس البخاري (٤٩٠٩).

﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾ استِدْرَاكٌ عَنْ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾؛ أي: فاذْكُرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ نِكَاحًا أَوْ جِمَاعًا، عَبَّرَ بِالسَّرِّ عَنِ الْوُطْءِ لِأَنَّهُ يُسَرُّ، ثُمَّ عَنِ الْعَقْدِ لِأَنَّهُ سَبَبٌ فِيهِ.

وقيل: معناه: لَا تُوَاعِدُوهُنَّ فِي السَّرِّ، عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى بِالْمُوَاعِدَةِ بِالسَّرِّ: الْمُوَاعِدَةُ بِمَا يُسْتَهْجَنُ.

﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ وَهُوَ أَنْ تَعْرِضُوا وَلَا تُصَرِّحُوا، وَالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَحْذُوفٌ؛ أي: لَا تُوَاعِدُوهُنَّ مُوَاعِدَةً إِلَّا مُوَاعِدَةً مَعْرُوفَةً، أَوْ: إِلَّا مُوَاعِدَةً بِقَوْلٍ مَعْرُوفٍ.

وقيل: إِنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ مِنْ ﴿سِرًّا﴾. وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَدَائِهِ إِلَى قَوْلِكَ: «لَا تُوَاعِدُوهُنَّ إِلَّا التَّعْرِیْضَ» وَهُوَ غَيْرُ مُوَعَّدٍ.

وفيه دَلِيلٌ حُرْمَةِ تَصْرِیحِ خِطْبَةِ الْمُعْتَدَّةِ، وَجَوَازِ تَعْرِیْضِهَا إِنْ كَانَتْ مُعْتَدَّةً وَفَاقَةً، وَاخْتَلَفَ فِي مُعْتَدَّةِ الْفِرَاقِ الْبَائِنِ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُهُ.

﴿وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ ذَكَرَ الْعَزْمَ مُبَالَغَةً فِي النَّهْيِ عَنِ الْعَقْدِ؛ أي: وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَ عَقْدَةِ النِّكَاحِ، وَقِيلَ: معناه: لَا تَقْطَعُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ، فَإِنَّ أَصْلَ «الْعَزْمِ»: الْقَطْعُ.

﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾: حَتَّى يَنْتَهِيَ مَا كُتِبَ مِنَ الْعِدَّةِ.

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ مِنَ الْعَزْمِ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ ﴿فَاخْذَرُوهُ﴾ وَلَا تَعْزِمُوهُ ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَاقِبُورٌ﴾ لِمَنْ عَزَمَ فَلَمْ يَفْعَلْ خَشْيَةً مِنَ اللَّهِ ﴿حَلِيمٌ﴾ لَا يَعْاجِلُكُمْ بِالْعُقُوبَةِ.



(٢٣٦) - ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾: لَا تَبِعَةَ مِنْ مَهْرٍ، وَقِيلَ: مَنْ وَزَرَ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدْعَةَ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَسِيسِ<sup>(١)</sup>.

وقيل: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ النَّهْيَ عَنِ الطَّلَاقِ، فَظَنَّ أَنَّ فِيهِ حَرَجًا فَنُفِيَ.  
﴿إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾؛ أَي: تَجَامَعُوهُنَّ. وَقَرَأَ الْكَسَائِيُّ: ﴿تَمَاسُوهُنَّ﴾  
بِضْمِ النَّاءِ وَمَدِّ الْمِيمِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ<sup>(٢)</sup>.

﴿أَوْ تَفَرِّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾: إِلَّا أَنْ تَفَرِّضُوا، أَوْ: حَتَّى تَفَرِّضُوا، أَوْ: وَتَفَرِّضُوا،  
وَالْفَرَضُ: تَسْمِيَةُ الْمَهْرِ، وَ﴿فَرِيضَةً﴾ نَصَبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ،  
وَالنَّاءُ لِنَقْلِ اللَّفْظِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ، وَيَحْتَمِلُ الْمَصْدَرُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا تَبِعَةَ  
عَلَى الْمُطَلَّقِ مِنْ مُطَالَبَةِ الْمَهْرِ إِذَا كَانَتْ الْمُطَلَّقةُ غَيْرَ مَمْسُوسَةٍ وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرٌ<sup>(٣)</sup>،  
إِذْ لَوْ كَانَتْ مَمْسُوسَةً فَعَلَيْهِ الْمُسَمَّى أَوْ مَهْرُ الْمَثَلِ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ مَمْسُوسَةٍ وَلَكِنْ  
سَمَّى لَهَا فَلَهَا نِصْفُ الْمُسَمَّى، فَمِنْطُوقُ الْآيَةِ يَنْفِي الْوُجُوبَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى،  
وَمَفْهُومُهَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ عَلَى الْجُمْلَةِ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ.

﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ عَطَفٌ عَلَى مُقَدَّرٍ؛ أَي: فَطَلَّقُوهُنَّ وَمَتَّعُوهُنَّ، وَالْحِكْمَةُ فِي  
إِجَابِ الْمَتَّعَةِ: جَبْرُ إِحْشَاشِ الطَّلَاقِ، وَتَقْدِيرُهَا مَفَوِّضٌ إِلَى رَأْيِ الْحَاكِمِ،  
وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ:

﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ﴾؛ أَي: عَلَى كُلِّ مَنْ أَلْزَمَ لَهُ سَعَةً وَالْمَقْتَرِ

(١) قَوْلُهُ: «لَا بَدْعَةَ فِي الطَّلَاقِ»؛ أَي: لَا يُعَدُّ بَدْعِيًّا وَلَوْ كَانَ فِي الْحَيْضِ. «حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ».

(٢) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٨٤)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٨١).

(٣) فِي نَسْخَةِ الْخَيَالِيِّ: «مَهْرًا».

الضيقِ الحالِ مَا يُطِيقُهُ وَيَلِيقُ بِهِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنْصَارِيٍّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْمَفْوُضَةَ<sup>(١)</sup> قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا: «مَتَّعَهَا بِقَلْنُسُوتِكَ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هِيَ دِرْعٌ وَمَلْحَفَةٌ وَخِمَارٌ عَلَى حَسَبِ الْحَالِ، إِلَّا أَنْ يَقِلَّ مَهْرٌ مِثْلَهَا مِنْ ذَلِكَ فَلَهَا نِصْفُ مَهْرِ الْمِثْلِ.

وَمَفْهُومُ الْآيَةِ يَقْتَضِي تَخْصِيصَ إِجْبَابِ الْمَتْعَةِ لِلْمَفْوُضَةِ الَّتِي لَمْ يَمَسَّهَا الزَّوْجُ، وَالْحَقُّ بِهَا الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ الْمَمْسُوسَةِ الْمَفْوُضَةَ وَغَيْرَهَا قِيَاسًا، وَهُوَ مَقْدَمٌ عَلَى الْمَفْهُومِ.

وَقَرَأَ حَمْزُهُ وَحَفْصُ وَابْنُ ذَكْوَانَ بَفَتْحِ الدَّالِ<sup>(٣)</sup>.

﴿مَتَّعًا﴾: تَمَتُّعًا ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾: بِالْوَجْهِ الَّذِي يَسْتَحْسِنُهُ الشَّرْعُ وَالْمَرْوَةُ ﴿حَقًّا﴾ صِفَةً لـ ﴿مَتَّعًا﴾ أَوْ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ؛ أَي: حَقٌّ ذَلِكَ حَقًّا ﴿عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ الَّذِينَ يُحْسِنُونَ إِلَى أَنْفُسِهِمْ بِالسَّارِعَةِ إِلَى الْإِمْتِثَالِ، أَوْ إِلَى الْمُطْلَقَاتِ بِالتَّمَتُّعِ، وَسَمَّاهُمْ مُحْسِنِينَ لِلْمُشَارَفَةِ تَرْغِيًّا وَتَحْرِيبًا.

(١) المفوضة بفتح الواو وكسرها؛ فالكسر على نسبة التفويض للمرأة، والفتح على نسبه لوليها. وهي المدخول بها التي لم يسم لها مهر. انظر: «كشاف القناع عن متن الإقناع» للبهوتي (١٥٦/٥).

(٢) ذكره بهذا اللفظ مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (٢٠٠/١) على أنه سبب نزول الآية ولم يذكر له سنداً. وكذا فعل أكثر المفسرين كالثعلبي والواحدي والبغوي والزمخشري وابن الجوزي والقرطبي وغيرهم، وقال الشيخ ولي الدين العراقي: «لم أقف عليه». انظر: «حاشية السيوطي» (٤٢١/٣). وقال الحافظ في «الكاف الشاف» (ص: ٢١): «لم أجده». لكنه عزاه في «العجاب» (٥٩٦/١) لمجاهد نقلاً عن ابن ظفر. وابن ظفر هو محمد بن عبد الله بن محمد بن ظفر المكي الصقلي المالكي، له: «ينبوع الحياة» في التفسير، توفي (٥٦٥هـ). انظر: «طبقات المفسرين» للدودي (١٦٧/٢).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٤)، و«التيسير» (ص: ٨١). وقرأ بها الكسائي أيضاً.

(٣) قوله: «وعلى الوجه الآخر»؛ أي: وهو أن الطلاق مشطّرٌ بنفسه، وهو الأصحُّ عند الشافعي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٥٢).

وعن جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ <sup>(١)</sup>، فَأَكْمَلَ لَهَا الصَّدَاقَ وَقَالَ: أَنَا أَحَقُّ بِالْعَفْوِ <sup>(٢)</sup>.

﴿وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾؛ أي: ولا تنسوا أَنْ يَتَفَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ لا يُضَيِّعُ تَفَضُّلَكُمْ وَإِحْسَانَكُمْ.

(٢٣٨) - ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ بالأداء لوقتها والمداومة عليها، ولعل الأمر بها في تضايفِ أحكام الأولاد والأزواج لئلا يلهيهم الاشتغال بشأنهم عنها.

﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾؛ أي: الوسطى بين الصَّلَوَاتِ، أو: الفضلى منها خصوصاً، وهي صلاةُ العصر؛ لقوله عليه السَّلامُ يومَ الأحزابِ: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ نَارًا» <sup>(٣)</sup>، وَفَضَّلَهَا لِكثْرَةِ اشْتِغَالِ النَّاسِ فِي وَقْتِهَا واجتماعِ الملائكةِ.

وقيل: صَلَاةُ الظُّهْرِ؛ لَأَنَّهَا فِي وَسْطِ النَّهَارِ، وَكَانَتْ أَشَقَّ الصَّلَوَاتِ عَلَيْهِمْ <sup>(٤)</sup>، فَكَانَتْ أَفْضَلَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلامُ: «أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ أَحْمَرُهَا» <sup>(٥)</sup>.

(١) في نسخة التفتازاني: «قبل المسيس».

(٢) رواه الدارقطني في «سننه» (٣٧١٤).

(٣) رواه مسلم (٢٠٥/٦٢٧) من حديث علي رضي الله عنه، و(٦٢٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) رواه أبو داود (٤١١)، والنسائي في «الكبرى» (٣٥٥) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: كان رسولُ الله ﷺ يصلِّي الظهرَ بالهجرة، ولم يكن يُصلِّي صلاةً أشدَّ على أصحاب رسول الله ﷺ منها، فنزلت: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] وقال: إِنَّ قَبْلَهَا صَلَاتَيْنِ وَبَعْدَهَا صَلَاتَيْنِ.

(٥) قال المزي كما في «المقاصد الحسنة» (ص: ١٣٠): هو من غرائب الأحاديث، لم يرو في شيء من

وقيل: الفجر؛ لأنها بين صلاتي النهار والليل، والواقعة في الحد المشترك بينهما، ولأنها مشهودة.

وقيل: المغرب؛ لأنها المتوسطة بالعدد ووتر النهار.

وقيل: العشاء؛ لأنها بين جهرتين واقعتين طرفي الليل.

وعن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يقرأ: «والصلاة الوسطى وصلاة العصر»<sup>(١)</sup> فتكون صلاة من الأربع خصت بالذكر مع العصر لانفرادهما بالفضل. وقرئ بالنصب<sup>(٢)</sup> على الاختصاص والمدح.

= وقال القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص: ١٠٠): قال الزركشي: لا يعرف، وقال ابن القيم في «شرح المنازل»: لا أصل له، قلتُ (القائل القاري): ومعناه صحيح؛ لما في «الصحيحين» عن عائشة: «الأجر على قدر التعب». اهـ.

وحديث عائشة رضي الله عنها رواه البخاري (١٧٨٧) ومسلم (١٢١١/١٢٦) بلفظ: «ولكنها على قدر نصبك» أو قال: «نفقت».

وقد روي هذا من قول ابن عباس رضي الله عنهما، ففي «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢٣٣/٤)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (١/٢٧٠)، عنه أنه سئل: أي الأعمال أفضل؟ فقال: أحمرها. قال أبو عبيد: يروى هذا عن ابن جريج عمن يُحدثه عن ابن عباس. وهو غير مرفوع، وإسناده ضعيف لإبهام الراوي عن ابن عباس. وقد رفعه ابن الأثير في «النهاية» (١/٤٤٠)، ولم يسنده.

(١) رواه مسلم (٦٢٩). وقد روى مسلم أيضًا (٦٣٠) عن البراء بن عازب أن هذا كان قرآنًا ثم نسخ، ولفظه: نزلت هذه الآية: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْعُصْرَةِ﴾، فقرأناها ما شاء الله، ثم نسخها الله، فنزلت: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْعُصْرَةِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فقال رجل كان جالسًا عند شقيق له: هي إذن صلاة العصر، فقال البراء: قد أخبرتك كيف نزلت، وكيف نسخها الله، والله أعلم.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢) عن محمد بن أبي سارة، و«الكشاف» (١/٥٥٠)

عن عائشة رضي الله عنها.

﴿وَقُومُوا لِلَّهِ فِي الصَّلَاةِ قَانِتِينَ﴾: ذاكِرِينَ لَهُ فِي الْقِيَامِ، و«القنوت»: الذِّكْرُ فِيهِ. وقيل: خاشعين.

وقال ابنُ المسيَّب: المرادُ به: القنوتُ في الصُّبحِ<sup>(١)</sup>.

(٢٣٩) - ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ رَجُلَانِ﴾: فَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا: فَصَلُّوا رَاجِلِينَ وَرَاكِبِينَ، و«رَجَالٌ»: جمعُ رَاجِلٍ، أَوْ رَجُلٍ بِمَعْنَاهُ؛ كـ«قَائِمٌ» و«قِيَامٌ»، وفيه دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ الصَّلَاةِ حَالِ الْمَسَافَةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُصَلِّي حَالِ الْمَشْيِ وَالْمَسَافَةِ مَا لَمْ يُمَكِّنِ الْوُقُوفُ.

﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ﴾: وَزَالَ خَوْفُكُمْ ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾: صَلُّوا صَلَاةَ الْأَمْنِ، أَوْ اشْكُرُوهُ عَلَى الْأَمْنِ.

﴿كَمَا عَلَّمَكُم﴾: ذَكَرًا مِثْلَ مَا عَلَّمَكُم مِنَ الشَّرَائِعِ وَكَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ حَالَتِي الْخَوْفِ وَالْأَمْنِ، أَوْ شُكْرًا يُوَازِيهِ، وَ«مَا» مَصْدَرِيَّةٌ أَوْ مَوْصُولَةٌ.

﴿مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾: مَفْعُولٌ ﴿عَلَّمَكُم﴾.

(٢٤٠) - ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾: قَرَأَهَا بِالنَّصْبِ أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ<sup>(٢)</sup>، عَلَى تَقْدِيرِ: الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ يُوْصُونَ وَصِيَّةً، أَوْ: يُوْصُوا وَصِيَّةً، أَوْ: كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَصِيَّةً، أَوْ: أُلْزِمَ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ وَصِيَّةً، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قِرَاءَةُ: «كُتِبَ عَلَيْكُمْ الْوَصِيَّةُ لِأَزْوَاجِكُمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ»<sup>(٣)</sup> مَكَانَهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) لم أجده.

(٢) وباقي السبعة بالرفع وستأتي. انظر: «السبعة» (ص: ١٨٤)، و«التيسير» (ص: ٨١).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«الكشاف» (١/ ٥٥٢ - ٥٥٣)، عن ابن مسعود

رضي الله عنه.

(٤) أي: مكان: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾. انظر: «الكشاف» (١/ ٥٥٣).

وقرأ الباؤون بالرفع على تقدير: ووصية الذين يتوفون - أو: وحكمهم - وصية،  
أو: والذين يتوفون أهل وصية، أو: كتب عليهم وصية، أو: عليهم وصية.  
وقرئ: «متاع» بدلها<sup>(١)</sup>.

﴿مَتَاعًا إِلَى الْوَلَدِ﴾ نصب بـ «يُوصُونَ» إن أضمرت، وإلا فبالوصية، وبـ «متاع»  
على قراءة من قرأه لأنه بمعنى: التمتع.

﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ بدل منه، أو مصدر مؤكّد كقولك: «هذا القول غير ما تقول»<sup>(٢)</sup>،  
أو حال من «أزواجهم»؛ أي: غير مخراجات، والمعنى: أنه يجب على الذين يتوفون  
أن يوصوا قبل أن يحتضروا لأزواجهم بأن يمتنع بعدهم حولاً بالسكنى والتفقه،  
وكان ذلك أول الإسلام ثم نسخت المدة بقوله: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة:  
٢٣٤]، وهو وإن كان متقدماً في التلاوة متأخراً في النزول، وسقطت التفقه بتوريثها  
الرُّبْع أو الثُّمْن، والسكنى لها بعد ثابتة عندنا خلافاً لأبي حنيفة.

﴿فَإِنْ حَرَجْنَ﴾ عن منزل الأزواج ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أيها الأئمة ﴿فِي مَا فَعَلْتُمْ﴾  
﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ كالتطيب وترك الحداد ﴿مِنْ مَعْرُوفٍ﴾: ممّا لم ينكره الشرع، وهذا

(١) أي: «متاع لأزواجهم» وقرئ أيضاً: «متاع لأزواجهم»، وكلاهما عن أبي رضي الله عنه، ونسبت  
الأولى لعبيد بن عمير أيضاً. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«شواذ القراءات»  
للكرمانى (ص: ٩٥)، و«الكشاف» (١/ ٥٥٣)، و«البحر» (٤/ ٣٧٩).

(٢) قوله: «هذا القول غير ما تقول» «هذا» مبتدأ، و«القول» خبره، و«غير» منصوب بفعل مقدّر؛ أي:  
هذا القول أقول غير ما تقول، كقولك: هذا زيد غير ما تقول، معناه: هذا زيد أقول قولاً غير ما تقول،  
ومثله قولك: «هذا القول لا قولك»؛ أي: هذا القول لا أقول قولك، فكل منهما مؤكّد لقولك: «هذا  
القول»، وهذا مما يسمّى تأكيداً لغيره. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج ١/ ٢٧٦ ب)،  
و«حاشية التفّازاني على الكشاف» (و ١٦٣ ب).

يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَجِبُ عَلَيْهَا مُلَازِمَةُ مَسْكَنِ الزَّوْجِ وَالْحِدَادُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ مُخَيَّرَةً بَيْنَ الْمَلَازِمَةِ وَأَخِذِ النَّفَقَةِ، وَبَيْنَ الْخُرُوجِ وَتَرْكِهَا.

﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ﴾ يَنْتَقِمُ مِمَّنْ خَالَفَهُ مِنْهُمْ ﴿حَكِيمٌ﴾ رَاعٍ مَصَالِحَهُمْ.

(٢٤١) - ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ أَثَبَتَ الْمَتَاعَ لِلْمُطَلَّقَاتِ جَمِيعًا بَعْدَمَا أَوْجَبَهَا لَوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، وَإِفْرَادُ بَعْضِ الْعَامِّ بِالْحُكْمِ لَا يُخَصِّصُهُ إِلَّا إِذَا جَوَّزْنَا تَخْصِصَ الْمَنْطُوقِ بِالْمَفْهُومِ، وَلِذَلِكَ أَوْجَبَهَا ابْنُ جُبَيْرٍ لِكُلِّ مُطَلَّاقَةٍ، وَأَوَّلَ غَيْرِهِ بِمَا يَعُمُّ التَّمَتُّعَ الْوَاجِبَ وَالْمُسْتَحَبَّ، وَقَالَ قَوْمٌ: الْمَرَادُ بِالْمَتَاعِ: نَفَقَةُ الْعِدَّةِ.

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ لِلْعَهْدِ، وَالتَّكْرِيرُ لِلتَّأْكِيدِ أَوْ لَتَكْرُرِ الْقِصَّةِ.

(٢٤٢) - ﴿كَذَلِكَ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ وَالْعِدَّةِ ﴿وَبَيَّنَ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾ وَعَدَّ بِأَنَّهُ سَيَبَيِّنُ لِعِبَادِهِ مِنَ الدَّلَائِلِ وَالْأَحْكَامِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مَعَاشًا وَمَعَادًا ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: لَعَلَّكُمْ تَفْهَمُونَهَا فَتَسْتَعْمِلُونَ الْعَقْلَ فِيهَا.

(٢٤٣) - ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ تَعْجِيبٌ وَتَقْرِيرٌ لِمَنْ سَمِعَ بِقِصَّتِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَأَرْبَابِ التَّوَارِيخِ، وَقَدْ يُخَاطَبُ بِهِ مَنْ لَمْ يَرَ وَلَمْ يَسْمَعْ فَإِنَّهُ صَارَ مَثَلًا فِي التَّعْجِيبِ. ﴿إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ يَرِيدُ: أَهْلَ دَاوْرَدَانَ<sup>(١)</sup>، قَرْيَةً قَبْلَ وَاسِطٍ، وَقَعَ فِيهَا طَاعُونٌ فَخَرَجُوا هَارِبِينَ، فَأَمَاتَهُمُ اللَّهُ ثُمَّ أَحْيَاهُمْ لِيَعْتَبُرُوا وَيَتَّقُوا أَنْ لَا مَفَرَّ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ.

أَوْ قَوْمًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ دَعَاهُمْ مَلِكُهُمْ إِلَى الْجِهَادِ فَفَرُّوا حَذَرَ الْمَوْتِ فَأَمَاتَهُمُ اللَّهُ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ أَحْيَاهُمْ.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٤٠٩).



﴿وَهُمُ الْوَفَّى﴾؛ أي: أُلوفٌ كثيرةٌ، قيل: عشرةٌ، وقيل: ثلاثون، وقيل: سَبْعُونَ.

وقيل: مُتَالِفُونَ، جمعُ إلفٍ أو ألفٍ كـ «قَاعِدٍ وَقُعودٍ»<sup>(١)</sup>، والواوُ للحالِ.

﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ مَفْعُولٌ له ﴿فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا﴾؛ أي: قَالَ لَهُم: مُوتُوا فَمَاتُوا؛ كقوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾، والمعنى: أَنَّهُمْ مَاتُوا مِيتَةً رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ بِأَمْرِ اللَّهِ وَمَشِيئَتِهِ.

وقيل: نَادَاهُمْ بِهِ مَلَكٌ، وَإِنَّمَا أُسْنِدَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى تَخْوِيفًا وَتَهْوِيلًا.

﴿ثُمَّ أَخِيهِمْ﴾ قيل: مَرَّ حَزَقِيلُ عَلَى أَهْلِ دَاوَرْدَانَ وَقَدْ عَرِيتْ عِظَامُهُمْ وَتَفَرَّقَتْ أَوْصَالُهُمْ، فَتَعَجَّبَ مِنْ ذَلِكَ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: نَادِ فِيهِمْ أَنْ قُومُوا بِأَمْرِ<sup>(٢)</sup> اللَّهِ، فَنَادَى فَقَامُوا يَقُولُونَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ<sup>(٣)</sup>.

وفائدةُ القِصَّةِ: تَشْجِيعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْجِهَادِ وَالتَّعَرُّضِ لِلشَّهَادَةِ، وَحَثُّهُمْ عَلَى التَّوَكُّلِ وَالِاسْتِسْلَامِ لِلْقَضَاءِ.

﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ حَيْثُ أَحْيَاهُمْ لِيَعْتَبِرُوا وَيَفُوزُوا، وَقَصَّ عَلَيْهِمْ حَالَهُمْ لِيَسْتَبْصِرُوا ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾؛ أي: لَا يَشْكُرُونَهُ كَمَا يَنْبَغِي، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِ«الشُّكْرِ»: الْاعْتِبَارُ وَالِاسْتِبْصَارُ.

(١) ذكر القنوي في «حاشيته» (٣٣٣/٥): أَنَّ هَذَا تَمَثِيلٌ لِلثَّانِي، وَلَمْ يَمَثِلْ لِلأَوَّلِ لظهوره. قلت: هو كـ «عِلْمٍ» و«علوم».

(٢) في نسخة الخيالي: «بِإِذْنِ».

(٣) ذكره الواحدي في «البيسط» (٣٠٩/٤) عن ابن عباس، والثعلبي في «تفسيره» (٤٥١/٦) عن عطاء ومقاتل والكلبي.

(٢٤٤) - ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ الْفِرَارَ مِنَ الْمَوْتِ غَيْرُ مَخْلَصٍ، وَأَنَّ الْمَقْدَّرَ لَا مَحَالَةَ وَاقِعٌ، أَمَرَهُم بِالْقِتَالِ؛ إِذْ لَوْ جَاءَ أَجْلُهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِلَّا فَالْنَّصْرُ وَالثَّوَابُ.

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لَمَّا يَقُولُهُ الْمُتَخَلِّفُ وَالسَّابِقُ ﴿عَلِيمٌ﴾ بِمَا يُضْمِرَانِهِ، وَهُوَ مِنْ وَرَاءِ الْجَزَاءِ.

(٢٤٥) - ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ ﴿مَنْ﴾ اسْتَفْهَامِيَّةٌ مَرْفُوعَةٌ الْمَوْضِعِ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ﴿ذَا﴾ خَبْرُهُ، وَ﴿الَّذِي﴾ صِفَةٌ ﴿ذَا﴾ أَوْ بَدَلُهُ، وَإِقْرَاضُ اللَّهِ مَثَلٌ لِتَقْدِيمِ الْعَمَلِ الَّذِي يُطْلَبُ بِهِ ثَوَابُهُ.

﴿قَرْضًا حَسَنًا﴾: إِقْرَاضًا مَقْرُونًا بِالْإِخْلَاصِ وَطَيْبِ النَّفْسِ، أَوْ: مُقَرَّضًا حَلَالًا طَيِّبًا.

وَقِيلَ: الْقَرْضُ الْحَسَنُ: الْمُجَاهِدَةُ وَالْإِنْفَاقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

﴿فِيضْعُفَهُ لَهُ﴾: فَيُضَاعَفُ جَزَاءُهُ، أَخْرَجَهُ عَلَى صُورَةِ الْمُغَالَبَةِ لِلْمُبَالَغَةِ.

وَقَرَأَ عَاصِمٌ بِالنَّصْبِ عَلَى جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى فَإِنَّ ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ فِي مَعْنَى: أَيُّقْرِضُ اللَّهُ أَحَدٌ؟

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ: ﴿فِيضْعُفَهُ﴾ بِالرَّفْعِ، وَابْنُ عَامِرٍ وَيَعْقُوبُ بِالنَّصْبِ<sup>(١)</sup>.

﴿أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ كَثْرَةٌ لَا يُقَدَّرُهَا إِلَّا اللَّهُ، وَقِيلَ: الْوَاحِدُ سَعٌ مِثْلُهُ.

و﴿أَضْعَافًا﴾: جَمْعُ ضِعْفٍ، وَنَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ، أَوْ

(١) ومثل عاصم قرأ الباقون لكن برفع الفاء. انظر: «السبعة» (ص: ٦٢٥)، و«التيسير» (ص: ٨١)،

المفعول الثاني لتضمن المضاعفة معنى التَّصْيِيرِ، أو المصدرِ على أَنَّ الضَّعْفَ اسمُ الْمَصْدَرِ، وجمعه للتَّنَوُّعِ.

﴿وَاللَّهُ يَقْضُ وَيَضْطُّ﴾: يُقْتَرَّ على بعضٍ ويوسَّعُ على بعضٍ حَسَبَ مَا اقْتَضَتْ حِكْمَتُهُ، فلا تبخلوا عليه بما وَسَّعَ عليكم كيلاً يُبَدِّلَ حَالَكُمْ.

وقرأ نافع والكسائي وأبو بكر بالصَّادِ، ومثله في «الأعراف» في قوله تعالى: ﴿فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]<sup>(١)</sup>.

﴿وَالَيْتُ رُجِعْتُ﴾ فيجازيكم على ما قَدَّمْتُمْ.

(٢٤٦) - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ «المَلَأُ»: جماعة يجتمعون للتَّشَاوُرِ لا واحد لهُ كـ «القَوْمُ»، و﴿مِنْ﴾ للتَّبَعِيضِ.

﴿مِنْ بَعْدِ مَوْسَى﴾؛ أي: مِنْ بَعْدِ وَفَاتِهِ و﴿مِنْ﴾ للابْتِدَاءِ.

﴿إِذْ قَالُوا لَنَبِيِّ آلِهِمْ﴾ هُوَ يوسَّعُ أو شَمْعُونُ أو إِشْمُويلُ: ﴿أَبَعَثْ لَنَا مَلِكًا نُنْقِذَ فِي سَكِينِ اللَّهِ﴾: أقم لنا أميراً نَنْهَضُ مَعَهُ لِلْقِتَالِ، يدبِّرُ أَمْرَهُ ونصُدُّرُ فيه عن رأيهِ.

وَجَزْمُ ﴿نُنْقِذَ﴾ على الجوابِ، وقُرئ بالرَّفْعِ على أَنَّهُ حَالٌ<sup>(٢)</sup>؛ أي: ابْعَثْ لنا مَقْدَرَيْنِ الْقِتَالِ، و: «يقاتل» بالياءِ مَجْزُومًا ومَرْفُوعًا<sup>(٣)</sup>، على الجوابِ والوصفِ لـ ﴿مَلِكًا﴾.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٥ - ١٨٦)، و«التيسير» (ص: ٨١).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٥٨)، و«البحر» (٤/ ٤٠٣)، واختلفوا في جواز هذه القراءة أو عدمه في اللغة. انظر: «معاني القرآن» للفرَّاء (١/ ١٥٧)، و«تفسير الطبري» (٤/ ٤٤١)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٢٦)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٢١).

(٣) بالرفع نسبت للضحاك وابن أبي عبله. انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ٣٣٠)، و«البحر» (٤/ ٤٠٣). وبالجزم نسبت لأبي عبد الرحمن السلمي. انظر: «تفسير الثعلبي» (٦/ ٩١). وذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، لكن لم يقيد بها برفع أو جزم، وإنما اكتفى بذكر =

﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ فُصِّلَ بَيْنَ «عَسَى» وَخَبَرِهِ بِالشَّرْطِ، وَالْمَعْنَى: أَتَوَقَّعُ جُبْنَكُمْ عَنِ الْقِتَالِ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ، فَأَدْخَلَ ﴿هَلْ﴾ عَلَى فِعْلِ التَّوَقُّعِ مُسْتَفْهِمًا عَمَّا هُوَ الْمَتَوَقَّعُ عِنْدَهُ تَقْرِيرًا وَتَثْبِيتًا. وَقُرِئَ: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ بِكَسْرِ السِّينِ<sup>(١)</sup>.

﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا﴾؛ أَي: أَيُّ عَرَضٍ لَنَا فِي تَرْكِ الْقِتَالِ وَقَدْ عَرَضَ لَنَا مَا يُوجِبُهُ وَيَحْتَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِخْرَاجِ عَنِ الْأَوْطَانِ وَالْإِفْرَادِ عَنِ الْأَوْلَادِ؟

وَذَلِكَ أَنَّ جَالُوتَ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْعَمَالِقَةِ كَانُوا يَسْكُنُونَ سَاحِلَ بَحْرِ الرُّومِ بَيْنَ مِصْرَ وَفِلَسْطِينَ، وَظَهَرُوا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فَأَخَذُوا دِيَارَهُمْ وَسَبَّوْا أَوْلَادَهُمْ وَأَسْرَوْا مِنْ أَبْنَاءِ الْمَلُوكِ أَرْبَعَ مِئَةٍ وَأَرْبَعِينَ.

﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾: ثَلَاثَ مِئَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ بَعْدَ أَهْلِ بَدْرٍ ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ وَعِيدٌ لَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فِي تَرْكِ الْجِهَادِ.

(٢٤٧) - ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ «طَالُوتُ»: عَلَمٌ عِبْرِيٌّ كـ «دَاوُدَ»، وَجَعَلَهُ فَعَلُوتًا مِنَ الطُّولِ تَعَسَّفَ يَدْفَعُهُ مِنْهُ صَرْفَهُ. رُوِيَ: أَنَّ نَبِيَّهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا دَعَا اللَّهَ أَنْ يَمْلِكَهُمْ أَتَى بِعَصَا يُقَاسُ بِهَا مَنْ يَمْلِكُ عَلَيْهِمْ، فَلَمْ يُسَاوِهَا إِلَّا طَالُوتُ<sup>(٢)</sup>.

= الْبَاءُ. وَأَجَازَ الْفَرَاءَ فِيهَا الْوَجْهَيْنِ فَقَالَ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ» (١٥٧/١): فَإِنْ قُرِئَتْ بِالْبَاءِ: (يُقَاتِلُ) جَازَ رَفْعُهَا وَجَزْمُهَا، فَأَمَّا الْجَزْمُ فَعَلَى الْمَجَازَةِ بِالْأَمْرِ، وَأَمَّا الرِّفْعُ فَانْ تَجْعَلُ (يُقَاتِلُ) صِلَةً لِلْمَلِكِ؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ: ابْعَثْ لَنَا الَّذِي يُقَاتِلُ.

(١) هِيَ قِرَاءَةٌ نَافِعٌ. انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٨٦)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٨١).

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٤/ ٤٥٥) بِنَحْوِهِ عَنِ السَّدِيِّ، وَذَكَرَهُ بِلَفْظِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْكَشَافِ»

﴿قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا﴾ مِنْ أَيْنَ يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ وَيَسْتَأْهِلُ ﴿وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾ والحال أننا أحقُّ منه بالملك ورائةً ومُكنةً، وأنه فقيرٌ لا مالَ له يعتَصِدُ به؟

وإنما قالوا ذلك لأنَّ طالوتَ كانَ فقيرًا راعيًا، أو سَقَاءً، أو دَبَّاعًا، من أولادِ بنيامينَ، ولم تَكُنْ فيهِم النبوةُ والملكُ، وإنَّما كانتِ النبوةُ في أولادِ لاوي بنِ يعقوبَ والملكُ في أولادِ يهوذا، وكانَ فيهِم مِنَ السَّبْطَيْنِ خَلْقٌ.

﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ لَمَّا اسْتَبَعَدُوا تَمَلَّكَه لِفَقْرِهِ وَسُقُوطِ نَسَبِهِ رَدَّ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ:

أولًا: بَأَنَّ العُمْدَةَ فِيهِ اصْطَفَاءُ اللَّهِ، وَقَدْ اخْتَارَهُ عَلَيْكُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمَصَالِحِ مِنْكُمْ.

وثانيًا: بَأَنَّ الشَّرْطَ فِيهِ وَفُورُ الْعِلْمِ لِيَتِمَّكَنَ بِهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأُمُورِ السِّيَاسِيَّةِ، وَجَسَامَةِ الْبَدَنِ لِيَكُونَ أَعْظَمَ خَطَرًا فِي الْقُلُوبِ، وَأَقْوَى عَلَى مُقَاوَمَةِ الْعَدُوِّ وَمَكَابِدَةِ الْحُرُوبِ، لَا مَا ذَكَرْتُمْ، وَقَدْ زَادَهُ اللَّهُ فِيهِمَا، وَكَانَ الرَّجُلُ الْقَائِمُ يَمْدُ يَدُهُ فَيَنَالُ رَأْسَهُ. وثالثًا: بَأَنَّهُ تَعَالَى مَالِكُ الْمَلِكِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَلَهُ أَنْ يُؤْتِيَهُ مَنْ يَشَاءُ.

ورابعًا: بَأَنَّهُ وَاسِعُ الْفَضْلِ يُوسِّعُ عَلَى الْفَقِيرِ وَيُغْنِيهِ، عَلِيمٌ بِمَنْ يَلِيقُ بِالْمَلِكِ مِنَ النَّسَبِ وَغَيْرِهِ.

(٢٤٨) - ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ﴾ لَمَّا طَالَبُوا مِنْهُ حُجَّةً عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ اصْطَفَى طَالُوتَ وَمَلَّكَهُ عَلَيْهِمْ: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾: الصُّنْدُوقُ، «فَعَلُوتُ» مِنَ «التَّوْبِ»؛ فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَا يُخْرِجُ مِنْهُ، وَلَيْسَ بِ«فَاعُولٍ»

لِقَلَّةِ نَحْوِ «سَلْسِ» و«قَلَقِ»، وَمَنْ قَرَأَهُ بِالْهَاءِ فَلَعَلَّهُ أَبَدَلَهُ مِنْ تَاءِ التَّائِيثِ لاشتراكهما في الهمس والزيادة<sup>(١)</sup>.

يُرِيدُ بِهِ صُنْدُوقَ التَّوْرَةِ، وَكَانَ مِنْ خَشَبِ الشَّمْشَادِ مَمُوءًا بِالذَّهَبِ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ فِي ذَرَاعَيْنِ.

﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ الضَّمِيرُ لِلتَّائِيثِ؛ أَي: فِي إِيْتَانِهِ سُكُونٌ لَكُمْ وَطُمَأْنِينَةٌ، أَوْ لِلتَّابُوتِ؛ أَي: مَوْدَعٌ فِيهِ مَا تَسْكُنُونَ إِلَيْهِ وَهُوَ التَّوْرَةُ، وَكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا قَاتَلَ قَدَّمَهُ فَتَسْكُنُ نَفُوسُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا يَفْرُونَ.

وَقِيلَ: صُورَةٌ كَانَتْ فِيهِ مِنْ زَبْرَجَدٍ أَوْ يَاقُوتٍ، لَهَا رَأْسٌ وَذَنْبٌ كَرَأْسِ الْهَرَّةِ وَذَنْبِهَا وَجَنَاحَانِ، فَتُتْنُ فَيَزِفُ التَّابُوتُ<sup>(٢)</sup> نَحْوَ الْعَدُوِّ وَهُمْ يَتَّبِعُونَهُ، فَإِذَا اسْتَقَرَّ ثَبَتُوا وَسَكَنُوا وَنَزَلَ النَّصْرُ.

وَقِيلَ: صُورُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ آدَمَ إِلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وَقِيلَ: التَّابُوتُ هُوَ الْقَلْبُ، وَالسَّكِينَةُ مَا فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِخْلَاصِ، وَإِيْتَانُهُ: مَصِيرُ قَلْبِهِ مَقَرَّ الْعِلْمِ وَالْوَقَارِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ<sup>(٣)</sup>.

﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُونَ﴾ رُضَاضُ الْأُلُوحِ، وَعَصَا مُوسَى وَثِيَابُهُ، وَعِمَامَةُ هَارُونَ، وَاللُّهُمَّا: أَبْنَاؤُهُمَا، أَوْ: أَنْفُسُهُمَا وَالْأَلُّ مُقَحَّمٌ لَتَفْخِيمِ شَأْنِهِمَا، أَوْ: أَنْبِيَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ لِأَنَّهُمْ أَبْنَاءُ عَمَّهُمَا.

(١) وإبدال التاء هاء إذا لم تكن للتأنيث شاذ، كما ذكر الخفاجي في «حاشيته».

(٢) قوله: «فتتن فيزف التابوت»، قال الجوهرى: الزفيف: السير السريع مثل الذفيف، يقال: زف الظليم والبعير يزف، بالكسر. انظر: «الصحاح» (مادة: زفف). أي: يسمع منها أنين فيسرع التابوت.

(٣) وهذا مما يسمى بالتفسير الإشاري، وهو في الحقيقة ليس بتفسير ولا يجوز جعله تفسيراً بحال من الأحوال، لكنه من باب الشيء بالشيء يذكر على ما ذكر بعض العلماء.

﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ قِيلَ: رَفَعَهُ اللَّهُ بَعْدَ مُوسَى فَتَرَكْتُ بِهِ الْمَلَائِكَةَ وَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ.

وقيل: كَانَ بَعْدَهُ مَعَ أَنْبِيَائِهِمْ يَسْتَفْتَحُونَ بِهِ حَتَّى أَفْسَدُوا فغلبَهُم الكَفَارُ عَلَيْهِ، وَكَانَ فِي أَرْضٍ جَالَوْتَ إِلَى أَنْ مَلَكَ اللَّهُ طَالُوتَ، فَأَصَابَهُمْ بَلَاءٌ حَتَّى هَلَكَتْ خُمْسٌ مَدَائِنَ، فَتَشَاءُوا بِالتَّابُوتِ فَوَضَعُوهُ عَلَى ثَوَرَيْنِ فَسَاقَتْهُمَا الْمَلَائِكَةُ إِلَى طَالُوتَ.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَمَامِ كَلَامِ النَّبِيِّ، وَأَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءَ خُطَابٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

(٢٤٩) - ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾: انفصلَ بِهِمْ عَنْ بَلَدِهِ لِقِتَالِ الْعَمَالِقَةِ، وَأَصْلُهُ: فَصَلَ نَفْسَهُ عَنْهُ، وَلَكِنْ لَمَّا كَثُرَ حَذْفُ مَفْعُولِهِ صَارَ كَاللَّازِمِ.

رُوي أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: لَا يَخْرُجُ مَعِيَ إِلَّا الشَّابُّ النَّشِيطُ الْفَارِعُ، فَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ مَمَّنْ اخْتَارَهُ ثَمَانُونَ أَلْفًا، وَكَانَ الْوَقْتُ قَيْظًا فَسَلَكُوا مَفَارِجَ وَسَأَلُوا أَنْ يُجْرِيَ اللَّهُ لَهُمْ نَهْرًا ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ﴾: مَعَامِلُكُمْ مَعَامِلَةَ الْمُخْتَبِرِ بِمَا اقْتَرَحْتُمُوهُ.

﴿مَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾: فَلَيْسَ مِنْ أَشْيَاعِي، أَوْ: لَيْسَ بِمُتَّحِدٍ مَعِيَ ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾: أَي: وَمَنْ لَمْ يَذُقْهُ، مِنْ «طَعِمَ الشَّيْءَ»: إِذَا ذَاقَهُ مَا كَوَلَا أَوْ مَشْرُوبًا، قَالَ:

وإن شئت لم أطمع نُقَاخًا ولا بَرْدًا<sup>(١)</sup>

وإنَّمَا عَلِمَ ذَلِكَ بِالْوَحْيِ إِنْ كَانَ نَبِيًّا كَمَا قِيلَ، أَوْ بِإِخْبَارِ النَّبِيِّ.

(١) عجز بيت للعرجي كما في «الحيوان» للجاحظ (٣٢/٥)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٦٤)، و«الصحاح» (مادة: نقخ)، وهو في «ديوانه» (ص: ١٠٩)، ونسب لعمر بن أبي ربيعة، انظر: «ديوانه» (ص: ٩٥)، وللحارث بن خالد المخزومي، انظر: «ديوانه» (ص: ١١٧). وصدره:

فإن شئت حرمتُ النساءُ سواكم

﴿لَا مَنَ اعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ استثناءً من قوله: ﴿فَمَن شَرِبَ﴾ وإنما قُدِّمَتْ عليه الجملةُ الثانيةُ للعناية بها كما قُدِّمَ «الصَّابِتُونَ» على الخبر في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ [البقرة: ٦٢]، والمعنى: الرُّخْصَةُ في القليلِ دُونَ الكثيرِ. وقرأ ابنُ عامِرٍ والكوفيُّونَ بضمِّ الغين<sup>(١)</sup>.

﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾؛ أي: فَكَرَعُوا فيه؛ إذ الأصلُ في الشُّرْبِ مِنْهُ أَنْ لَا يَكُونَ بوسَطٍ، وتعميمُ الأوَّلِ ليتَّصَلَ الاستثناء، أو: أفرطوا في الشُّرْبِ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ. وقُرئَ بالرَّفْعِ<sup>(٢)</sup> حَمَلًا على المعنى؛ فإنَّ قوله: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ﴾ في معنى: فلم يُطِيعُوهُ.

والقليلُ كانوا ثلاثَ مئةٍ وثلاثةَ عَشَرَ رجلًا، وقيلَ: ثلاثةَ آلافٍ، وقيلَ: أَلْفٌ. ورُوي: أَنَّ مَنْ اقْتَصَرَ على الغُرْفَةِ كَفَّتْهُ لُشْرِيهِ وإِدَاوَتِهِ، وَمَنْ لَمْ يَقْتَصِرْ غَلَبَ عَلَيْهِ عَطْشُهُ واسْوَدَّتْ شَفْتُهُ ولم يَقْدِرْ أَنْ يَمْضِيَ، وهكذا الدُّنْيَا لِقاصِدِ الآخِرَةِ. ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾؛ أي: القليلُ الَّذِينَ لَمْ يَخَالِفُوهُ ﴿فَقَالُوا﴾؛ أي: بعضهم لبعضٍ: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾ لكثرتهم وقوتهم.

﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا اللَّهَ﴾؛ أي: قَالَ الْخُلَصَّ مِنْهُمْ الَّذِينَ تَيَقَّنُوا لِقَاءَ اللَّهِ تعالى وتوقَّعوا ثوابَهُ، أو عَلِمُوا أَنَّهُمْ يُسْتَشْهِدُونَ عَمَّا قَرِيبٍ فَيَلْقَوْنَ اللَّهَ. وقيلَ: هم القليلُ الَّذِينَ ثَبُتُوا مَعَهُ، وَالضَّمِيرُ في ﴿قَالُوا﴾ للكثيرِ المنخَزلين عنه اعتدَارًا في التَّخَلُّفِ وتَحْذِيلًا للقليلِ، وَكَأَنَّهُمْ تَقَاوَلُوا به والنَّهْرُ بينهما:

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٧)، و«التيسير» (ص: ٨١). والكوفيُّونَ هم عاصم وحزمة والكسائي.

(٢) نسبت لأبي والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«الكشاف» (١/ ٥٦٧).



﴿كَمْ مِنْ فَتَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فَتَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾: بحكمه وتيسيره، و﴿كَمْ﴾ تحتمل الاستفهام والخبر، و﴿وَمِنْ﴾ مَزِيدَةٌ أَوْ مُبَيِّنَةٌ.

و«الفِتَّةُ»: الفرقة مِنَ النَّاسِ، مِنْ «فَأَوْتُ رَأْسَهُ»: إِذَا شَقَّقْتَهُ، أَوْ مِنْ «فَاءٍ» إِذَا رَجَعَ، فَوَزْنُهَا: فِعَةٌ أَوْ فِلَةٌ.

﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ بالنُّصْرَةِ وَالْإِثَابَةِ.

(٢٥٠) - ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُوْدِهِ﴾؛ أَي: ظَهَرُوا لَهُمْ وَدَنَوْا مِنْهُمْ ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَفِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ التَّجَوُّوا إِلَى اللَّهِ بِالدُّعَاءِ، وَفِيهِ تَرْتِيبٌ بَلِغٌ: إِذْ سَأَلُوا أَوَّلًا إِفْرَاقَ الصَّبْرِ فِي قُلُوبِهِم الَّذِي هُوَ مِلَاكُ الْأَمْرِ، ثُمَّ ثَبَاتَ الْقَدَمِ فِي مَدَاحِضِ الْحَرْبِ الْمُسَبِّبِ مِنْهُ، ثُمَّ النَّصْرَ عَلَى الْعَدُوِّ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهِمَا غَالِبًا.

(٢٥١) - ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾: فَكَسَرُوهُمْ بِنَصْرِهِ، أَوْ مَصَاحِبِينَ لِنَصْرِهِ إِيَّاهُمْ إِبَاجَةً لِدُعَائِهِمْ ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾ قِيلَ: كَانَ إِيشَى أَبُو دَاوُدَ فِي عَسْكَرِ طَالُوتَ مَعَ سِتَّةٍ مِنْ بَنِيهِ، وَكَانَ دَاوُدُ سَابِعَهُمْ، وَكَانَ صَغِيرًا يَرَعَى الْغَنَمَ، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى نَبِيِّهِمْ أَنَّهُ الَّذِي يَقْتُلُ جَالُوتَ، فَطَلَبَهُ مِنْ أَبِيهِ فَجَاءَ، وَقَدْ كَلَّمَهُ فِي الطَّرِيقِ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ وَقَالَتْ لَهُ: إِنَّكَ بِنَا تَقْتُلُ جَالُوتَ، فَحَمَلَهَا فِي مَخْلَاتِهِ وَرَمَاهُ بِهَا فَقَتَلَهُ، ثُمَّ زَوَّجَهُ طَالُوتَ بِنْتَهُ.

﴿وَأَتَيْنَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾؛ أَي: مُلْكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلَمْ يَجْتَمِعُوا قَبْلَ دَاوُدَ عَلَى مَلِكٍ ﴿وَالْحِكْمَةَ﴾: النُّبُوَّةَ ﴿وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ﴾ كَالسَّرِّ وَكَلَامِ الدَّوَابِّ وَالطَّيْرِ. ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾؛ أَي: وَلَوْلَا أَنَّهُ تَعَالَى يَدْفَعُ بَعْضَ النَّاسِ بِبَعْضٍ،

وَيَنْصُرُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْكَفَّارِ، وَيَكْفُ بِهِمْ فَسَادَهُمْ، لَغَلَبُوا وَأَفْسَدُوا فِي الْأَرْضِ،  
أَوْ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ بِشُؤْمِهِمْ.

قَرَأْ نَافِعٌ هُنَا فِي الْحَجِّ: ﴿دَفَاعُ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

(٢٥٢) - ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾ إشارةٌ إلى مَا قُصَّ مِنْ حَدِيثِ الْأَلُوفِ، وَتَمْلِكُ  
طَالُوتَ، وَإِيتَانِ التَّابُوتِ، وَانْهَازِ الْجَبَابِرَةَ، وَقَتْلِ دَاوُدَ جَالُوتَ.  
﴿تَتْلُوهَا عَلَيْكَ الْبَاقِي﴾: بِالْوَجْهِ الْمَطَابِقِ الَّذِي لَا يَشُكُّ فِيهِ أَهْلُ الْكِتَابِ  
وَأَرْبَابُ التَّوَارِيخِ.

﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ لَمَّا أَخْبَرَتْ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَعْرِيفٍ وَلَا اسْتِمَاعٍ.  
(٢٥٣) - ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ﴾ إشارةٌ إِلَى الْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورَةِ قَصَصُهَا فِي السُّورَةِ، أَوْ  
الْمَعْلُومَةِ لِلرُّسُولِ، أَوْ جَمَاعَةِ الرُّسُلِ، وَاللَّامُ لِلْإِسْتِغْرَاقِ.  
﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ بِأَنِّ خَصَصْنَاهُ بِمَنْقَبَةٍ لَيْسَتْ لغيرِهِ.

﴿مِنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ تَفْصِيلٌ لَهُ، وَهُوَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٢)</sup>، وَقِيلَ: مُوسَى  
وَمُحَمَّدٌ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، كَلَّمَ مُوسَى لَيْلَةَ الْحَيَرَةِ وَفِي الطُّورِ<sup>(٣)</sup>، وَمُحَمَّدًا عَلَيْهِ السَّلَامُ  
لَيْلَةَ الْمَعْرَاجِ حِينَ كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، وَبَيْنَهُمَا بَوْنٌ بَعِيدٌ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٧)، و«التيسير» (ص: ٨٢ و ١٥٧).

(٢) قوله: «تفصيل له»؛ أي: لتفصيل المجل في قوله: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، «وهو»؛ أي: مَنْ  
كَلَّمَ اللَّهُ «موسى...».

(٣) «الحيرة» بفتح الحاء؛ أي: تحييره في معرفة طريقه من مسيره من مدين إلى مصر. انظر: «حاشية  
الأنصاري» (١/ ٥٧١). وقال الشهاب: «الحيرة» بكسر ففتح بمعنى: الاختيار، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِمَا فِي  
الآيَةِ. وَذَكَرَ نَحْوَهُ شَيْخُ زَادَةَ فِي «حَاشِيَتِهِ» (٢/ ٦١٩)، وَالْقَوْنُو فِي «حَاشِيَتِهِ» (٥/ ٣٦٩). وَقَوْلُهُ:  
«لَمَّا فِي الْآيَةِ» هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَا أَخَذْتُكَ فَاسْتَمِعَ لِمَا يُوحَى﴾ [طه: ١٣].

وَقُرِئَ: «كَلَّمَ اللَّهُ» و: «كَالَمَ اللَّهُ» بِالنَّصْبِ<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّهُ كَلَّمَ اللَّهُ كَمَا أَنَّ اللَّهَ كَلَّمَهُ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: كَلِيمُ اللَّهِ، بِمَعْنَى: «مُكَالِمُهُ».

﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ بِأَنْ فَضَّلَهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ وُجُوهِ مُتَعَدِّدَةٍ، وَبِمَرَاتِبَ مُتَبَاعِدَةٍ، وَهُوَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَإِنَّهُ خُصَّ بِالدَّعْوَةِ الْعَامَّةِ، وَالْحَجَجِ الْمُتَكَثِّرَةِ، وَالْمُعْجِزَاتِ الْمُسْتَمِرَّةِ، وَالآيَاتِ الْمَتَرَقِّيةِ<sup>(٢)</sup> الْمَتَعاقِبَةِ بِتَعاقُبِ الدَّهْرِ، وَالْفَضَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ الْفَائِتَةِ لِلْحَصْرِ، وَالْإِبْهَامِ لَتَفْخِيمِ شَأْنِهِ كَأَنَّهُ الْعَلَمُ الْمَتَعَيَّنُ لِهَذَا الْوَصْفِ الْمُسْتَغْنِي عَنِ التَّعْيِينِ.

وقيل: إبراهيم عليه السلام، خَصَّصَهُ بِالْخُلَّةِ<sup>(٣)</sup> الَّتِي هِيَ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ.

وقيل: إدريس؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧].

وقيل: أولو العزم من الرسل.

﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ خَصَّهُ بِالتَّعْيِينِ لِإِفْرَاطِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي تَحْقِيرِهِ وَتَعْظِيمِهِ، وَجَعَلَ مُعْجِزَاتِهِ سَبَبَ تَفْضِيلِهِ لِأَنَّهَا آيَاتٌ وَاضِحَةٌ وَمُعْجِزَاتٌ عَظِيمَةٌ لَمْ يَسْتَجْمِعْهَا غَيْرُهُ.

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ هُدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾<sup>(٤)</sup> ﴿مَا أَفْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾: مِنْ بَعْدِ

(١) الأولى في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢) عن ابن مسيرة، و«الكشاف» (١/ ٥٧١)، و«البحر» (٤/ ٤٥١) دون نسبة.

والثانية في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«الكشاف» (١/ ٥٧١)، و«البحر» (٤/ ٤٥١)، عن اليماني، هو محمد بن السميع، وزاد أبو حيان نسبتها لأبي المتوكل وأبي نهيك.

(٢) «المرتقة» من نسخة التفتازاني والخيالي.

(٣) في نسخة التفتازاني: «بالحكمة».

(٤) قوله: «هدى الناس جميعًا...» أورد عليه أن المذكور في المعاني أنَّ مفعول المشيئة المقدر ما يفيد =

الرُّسُلِ ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾: الْمُعْجَزَاتُ الْوَاضِحَةُ؛ لاختلافهم في الدين وتضليل بعضهم بعضًا.

﴿وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَعِثْمَ مَنْ ءَامَنَ﴾ بتوفيقه التزام دين الأنبياء تفضلاً ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ لإعراضه عنه بخذلانه.

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَوْا﴾ كَرَّرَهُ لِلتَّأْكِيدِ ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ فيُوقُّ مَنْ يَشَاءُ فَضْلاً وَيَخْذُلُ مَنْ يَشَاءُ عَدْلاً.

والآية دليل على أن الأنبياء مُتَّفَاوِتَةُ الْأَقْدَامِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَفْضِيلُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَكِنْ بَقَاطِعٍ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ الظَّنِّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَمَلِ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّ الْحَوَادِثَ بِيَدِ اللَّهِ تَابِعَةً لِمَشِيئَتِهِ؛ خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا، كُفْرًا أَوْ إِيمَانًا.

= الجزء كما في: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَنَّاكُمْ﴾ [النحل: ٩]؛ أي: لو شاء هدايتكم، فالظاهر: ولو شاء عدم الاقتال.

وأجيب بأنه لم يرتضه لأنَّ العدم لا يحتاج إلى مشيئة وإرادة بل يكفي فيه عدم تعلق الإرادة بالوجود. انظر: «حاشية الخفاجي».

ولم يرتض الآلوسي هذا التوجيه فقال: وَمَنْ قَدَّرَ: ولو شاء الله هدى الناس جميعاً ما اقتل... إلخ، وعدل عما تقتضيه القاعدة ظناً بأن هذا العدم لا يحتاج إلى مشيئة وإرادة بل يكفي فيه عدم تعلق الإرادة بالوجود لم يأت بشيء.

وقال قبله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَّ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾؛ أي: لو شاء الله تعالى عدم اقتالهم ما اقتتلوا بأن جعلهم متفقيين على الحق واتباع الرسل الذين جاؤوا به، فمفعول المشيئة محذوف لكونه مضمون الجزء على القاعدة المعروفة. انظر: «روح المعاني» (٣/ ٣٨٣).

قلت: وعلى كل حال ف فيما قالوه تجنب عن مذهب الاعتزال الذي انتحاه الزمخشري في «الكشاف» (٥٧٣/ ١) بقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ مشيئة إلجاء وقسر.

(١) قوله: «فيما يتعلق بالعمل»؛ أي: لا فيما يتعلق بالعقائد. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٢).

(٢٥٤) - ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾: ما أوجبت عليكم إنفاقه ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾: مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى تَدَارُكِ مَا فَرَطْتُمْ وَالْخَلَاصِ مِنْ عَذَابِهِ؛ إِذْ لَا بَيْعَ فِيهِ فَتَحْصِلُونَ مَا تُنْفِقُونَهُ أَوْ تَفْتَدُونَ بِهِ مِنَ الْعَذَابِ، وَلَا خُلَّةٌ حَتَّى يُعِينَكُمْ عَلَيْهِ أَخْلَآؤُكُمْ أَوْ يَسَامِحُوكُمْ بِهِ، وَلَا شَفَاعَةٌ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا حَتَّى تَتَكَلَّمُوا عَلَى شُفَعَاءَ تَشْفَعُ لَكُمْ فِي حَظٍّ مَا فِي ذِمِّكُمْ، وَإِنَّمَا رُفِعَتْ ثَلَاثُهَا مَعَ قَصْدِ التَّعْمِيمِ لَأَنَّهَا فِي التَّقْدِيرِ جَوَابُ: هَلْ فِيهِ بَيْعٌ أَوْ خُلَّةٌ أَوْ شَفَاعَةٌ؟

وقد فتحها ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب على الأصل<sup>(١)</sup>.

﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ يريد: التَّارِكُونَ لِلزَّكَاةِ هُمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ أَوْ وَضَعُوا الْمَالَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَصَرَفُوهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، فَوُضِعَ الْكَافِرُونَ مَوْضِعَهُ تَغْلِيظًا وَتَهْدِيدًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧] مكان: وَمَنْ لَمْ يَحِجَّ، وَإِذَا نَا بَأَنَّ تَرَكَ الزَّكَاةَ مِنْ صِفَاتِ الْكَفَّارِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ۖ﴾ (٦) الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴿[فصلت: ٦ - ٧].

(٢٥٥) - ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ مبتدأ وخبر، والمعنى: أَنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ لَا غَيْرَ، وَلِلنَّحَاةِ خِلَافٌ فِي أَنَّهُ: هَلْ يُضْمَرُ لـ «لَا» خبرٌ مثل: فِي الْوُجُودِ، أَوْ: يَصِحُّ أَنْ يُوجَدَ<sup>(٢)</sup>؟

= ولم يسلم الخفاجي بهذا، ونظر فيه العصام الإسفرايني فقال: وليس تفضيل بعض على بعض مسألة اعتقادية حتى يقال: لا يكفي فيه الظن، وعدم كفاية الظن لا يدل على عدم جواز التفضيل بالظن، وكون المفضل بالظن آنما. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية عصام الدين» (١٥٤/ب).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٧ - ١٨٨)، و«التيسير» (ص: ٨٢)، و«النشر» (٢/ ٢١١).

(٢) قوله: «مبتدأ وخبر...» قال الشهاب: يعني: الجلالة مبتدأ والجملة بعده خبر، وأما خبر ﴿لَا﴾ =

﴿الْحَىٰ﴾: الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَيَقْدِرَ<sup>(١)</sup>، وَكُلُّ مَا يَصِحُّ لَهُ فَهُوَ وَاجِبٌ لَا يَزُولُ؛ لَامْتِنَاعِهِ عَنِ الْقُوَّةِ وَالْإِمْكَانِ<sup>(٢)</sup>.

﴿الْقَيُّومُ﴾: الدَّائِمُ الْقِيَامُ بِتَدْبِيرِ الْخَلْقِ وَحِفْظِهِ، فَيَعُولُ مِنْ «قَامَ بِالْأَمْرِ»: إِذَا حَفَظَهُ.

﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ «السَّنَةُ»: فَتُورٌ يَتَقَدَّمُ النَّوْمُ، قَالَ ابْنُ الرَّقَّاعِ الْعَامِلِيُّ<sup>(٣)</sup>:  
وَسَنَانٌ أَقْصَدُهُ النَّعَاسُ فَرَنَّكَتْ فِي عَيْنِهِ سِنَّةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمٍ<sup>(٤)</sup>

= فمحذوف اختلف في تقديره كما ذكره المصنف رحمه الله، قال الإمام رحمه الله: تقديره: (في الوجود) لا يدل على نفي إمكان الألوهية لغير الله، وتقديره: (يصح أن يوجد) لا يدل على وجوده تعالى. وأجيب: بأن التوحيد نفي الشراكة في الوجود فلا بأس في عدم الدلالة على نفي إمكان ألوهية الغير لأنه ليس بمقصود هاهنا، وأيضاً التوحيد إنما يعتبر بعد الوجود فتأمل. انظر: «حاشية الخفاجي».

(١) قوله: «الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَيَقْدِرَ» إشارة إلى ما حققه في قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَنًا فَأَحْيَكُمُ﴾ [البقرة: ٢٨] حيث قال: «وَالْحَيَاةُ حَقِيقَةٌ فِي الْقُوَّةِ الْحَسَّاسَةِ أَوْ مَا يَقْتَضِيهَا»، ثم قال: «وَإِذَا وُصِفَ بِهَا الْبَارِي تَعَالَى أُرِيدَ بِهَا صَحَّةُ اتِّصَافِهِ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ اللَّازِمَةِ لِهَذِهِ الْقُوَّةِ فِينَا، أَوْ مَعْنَى قَائِمٍ بِذَاتِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ عَلَى الْإِسْتِعَارَةِ». وهنا اكتفى بالأول لأنه الراجح المعول. انظر: «حاشية القونوي» (٣٧٩/٥).

(٢) قوله: «لَامْتِنَاعِهِ»: أي: الواجب «عَنِ الْقُوَّةِ وَالْإِمْكَانِ»: أي: عَنِ الْإِتِّصَافِ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ صِفَاتِ الْحُدُوثِ، بِجَعْلِ عَطْفِ (الْإِمْكَانِ) عَلَى (الْقُوَّةِ) عَطْفَ تَفْسِيرٍ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٧٤/١).

قلت: فليس المراد بالقوة المعنى المعروف لها، وإنما المعنى المصطلح عليه في العلوم العقلية، فهي: إمكان الشيء مع عدم حصوله بالفعل، وهي مقابلة للفعل على ذاك الاصطلاح. انظر: «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» للتهانوي (٢/ ١٢٨٠ و ١٣٤٤).

(٣) في نسخة الخيالي: «العامري»، وليست في باقي النسخ، والصواب المثبت.

(٤) انظر: «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/ ٧٨)، و«الوحشيات» لأبي تمام (ص: ١٩٤)، و«تفسير =

(٢) قوله: «كان مؤوف الحياة»؛ أي: كان به آفة تُخِلُّ بالحياة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٤).

﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾: مِن مَّعْلُومَاتِهِ ﴿إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ أَنْ يَعْلَمُوا، وَعَظْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ لِأَنَّ مَجْمُوعَهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَفَرُّدِهِ بِالْعِلْمِ الدَّائِي التَّامِّ الدَّالُّ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ. ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ تَصْوِيرٌ لِعَظَمَتِهِ وَتَمَثِيلٌ مُّجَرَّدٌ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَتَّى قَدَرَهُ﴾ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا فَبَضْئُهُ، يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَتَاتٌ بِمِيزَانِهِ. [الزمر: ٦٧]، وَلَا كُرْسِيٌّ فِي الْحَقِيقَةِ وَلَا قَاعِدٌ (٣).

وَقِيلَ: ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ مَجَازٌ عَنِ عِلْمِهِ أَوْ مُلْكِهِ، مَا خُوِذَ مِنْ كُرْسِيِّ الْعَالِمِ وَالْمَلِكِ. وَقِيلَ: جِسْمٌ بَيْنَ يَدَيِ الْعَرْشِ - وَلِذَلِكَ سُمِّيَ كُرْسِيًّا - مُحِيطٌ بِالسَّمَاوَاتِ السَّبْعِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ مَعَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ فِي فَلَاةٍ، وَفَضْلُ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ تِلْكَ الْفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الْحَلْقَةِ» (٤).

(٣) كَذَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْقَوْلَ مُتَابِعًا فِيهِ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْكَشَافِ» (٥٧٧/١)، وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ صَنِيعِهِ اخْتِيَارَهُ، حَيْثُ قَدَّمَهُ، وَسَاقَ مَا بَعْدَهُ بِصِیْغَةٍ: (قِيلَ)، عَلَى عَادَتِهِ فِي تَضْعِيفِ الْأَقْوَالِ حَيْثُ يُؤَخَّرُهَا وَيَقْدِمُ لَهَا بـ(قِيلَ). وَاخْتَارَ مَعْنَاهُ الْقَفَّالُ كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ فِي «الْبَحْرِ» (٤٧٢/٤)، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَكْثَرُ الْخَلْفِ كَمَا ذَكَرَ الْأَلُوسِيُّ حَيْثُ قَالَ: وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ الْجُمْهُورُ الْغَفِيرُ مِنَ الْخَلْفِ فَرَارًا مِنْ تَوَهُمِ التَّجْسِيمِ، وَحَمَلُوا الْأَحَادِيثَ الَّتِي ظَاهَرَهَا حَمْلُ الْكُرْسِيِّ عَلَى الْجِسْمِ الْمَحِيطِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، لَا سِوَمَا الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا ذَكَرَ الْقَدَمَ...

ثُمَّ قَالَ: وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ وَأَمْثَالَهُ لَيْسَ بِالِدَّاعِي الْقَوِي لِنَفْيِ الْكُرْسِيِّ بِالْكَلِيَّةِ، فَالْحَقُّ أَنَّهُ ثَابِتٌ كَمَا نَطَقَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ، وَتَوَهُمُ التَّجْسِيمِ لَا يُعْبَأُ بِهِ، وَإِلَّا لَلَزَمَ نَفْيُ الْكَثِيرِ مِنَ الصِّفَاتِ، وَهُوَ بِمَعْزَلٍ عَنْ اتِّبَاعِ الشَّارِعِ وَالتَّسْلِيمِ لَهُ، وَأَكْثَرُ السَّلَفِ الصَّالِحِ جَعَلُوا ذَلِكَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا، وَفَوَّضُوا عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَعَ الْقَوْلِ بِغَايَةِ التَّنْزِيهِ وَالتَّقْدِيسِ لَهُ تَعَالَى شَأْنُهُ. انْظُرْ: «رُوحُ الْمَعَانِي» (٣٩٧-٣٩٨).

(٤) رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٦١)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (٨٦٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.



وَلَعَلَّهَ الْفَلَكَ الْمَشْهُورُ بِفَلَكَ الْبُرُوجِ<sup>(١)</sup>.

وهو في الأصل لِمَا يُقَعَدُ عَلَيْهِ وَلَا يَفْضَلُ عَنْ مَقْعَدِ الْقَاعِدِ، وكأنَّه منسوبٌ إلى «الكِرسِ»، وهو الملبَّدُ<sup>(٢)</sup>.

﴿وَلَا يَتُودُهُ﴾: وَلَا يُثْقِلُهُ؛ مأخوذٌ من «الأَوْدِ»، وهو الاعوجاجُ ﴿حِفْظُهُمَا﴾؛ أي: حِفْظُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَحَذَفَ الْفَاعِلَ وَأَصَافَ الْمَصْدَرَ إِلَى الْمَفْعُولِ.  
﴿وَهُوَ أَعْلَى﴾: المتعالي عن الأنْدَادِ وَالْأَشْيَاءِ ﴿الْعَظِيمُ﴾: الْمُسْتَحَقَّرُ بِالإِضَافَةِ إِلَيْهِ كُلِّ مَا سِوَاهُ.

وهذه الآيةُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى أَمَّهَاتِ الْمَسَائِلِ الإِلَهِيَّةِ، فَإِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مَوْجُودٌ وَاحِدٌ فِي الإِلَهِيَّةِ، مُتَّصِفٌ بِالْحَيَاةِ، وَاجِبُ الْوُجُودِ لِدَاثِهِ مُوجِدٌ لغيرِهِ، إِذِ الْقِيَوْمُ هُوَ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ الْمَقِيمُ لغيرِهِ، مَنْزَعٌ عَنِ التَّحَيُّزِ وَالْحُلُولِ، مُبْرَأٌ عَنِ التَّغْيِيرِ وَالْفُتُورِ، لَا يَنَاسِبُ الْأَشْبَاحَ، وَلَا يَعْتَرِيهِ مَا يَعْتَرِي الْأَرْوَاحَ، مَالِكُ الْمَلِكِ وَالْمَلَكُوتِ، وَمُبْدِعُ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، ذُو الْبَطْشِ الشَّدِيدِ، الَّذِي لَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ، الْعَالِمُ وَحْدَهُ بِالْأَشْيَاءِ كُلِّهَا؛ جَلِيلٌ وَخَفِيٌّ، كُلِّيٌّ وَجُزْئِيٌّ، وَاسِعُ الْمَلِكِ وَالْقُدْرَةُ لِكُلِّ<sup>(٣)</sup> مَا يَصْحُحُ أَنْ يُمْلَكَ وَيُقَدَّرَ عَلَيْهِ، لَا يَتُودُهُ شَأْنٌ، وَلَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ، مُتَعَالٍ عَمَّا يُدْرِكُهُ وَهُمْ، عَظِيمٌ لَا يَحِيطُ بِهِ فَهْمٌ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ أَعْظَمَ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ آيَةُ

(١) قوله: «ولعله الفلك المشهور بفلك البروج»؛ أي: الذي هو محلُّ الكواكب الثابتة، وهذا على قاعدة الفلاسفة، وفيه بُعدٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٦).

(٢) قوله: «منسوب إلى الكرس» الكرس بالكسر يقال للأبوال والأبعار يتلبَّد بعضها على بعض، ولأبيات من الناس مجتمعة، وللأصل. انظر: «الصحاح» (مادة: كرس)، و«حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٦).

(٣) في نسخة التفازاني والطلباوي: «كل»، وفي «حاشية ابن التمجيد» (٥/ ٣٩٢): «على كل».

الْكُرْسِيِّ»<sup>(١)</sup>، «مَنْ قَرَأَهَا بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا يَكْتُبُ مِنْ حَسَنَاتِهِ وَيَمْحُو مِنْ سَيِّئَاتِهِ إِلَى الْغَدِ مِنْ تِلْكَ السَّاعَةِ»<sup>(٢)</sup>.

وقال: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ، وَلَا يَؤَظُّبُ عَلَيْهَا إِلَّا صَدِيقٌ أَوْ عَابِدٌ، وَمَنْ قَرَأَهَا إِذَا أَخَذَ مِنْ مَضْجَعِهِ آمَنَهُ اللَّهُ عَلَى نَفْسِهِ وَجَارِهِ وَجَارِ جَارِهِ وَالْأَيَّاتِ حَوْلَهُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه مسلم (٨١٠) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

ورواه الطبراني في «الكبير» (٩٩٩) من حديث الأسقع البكري رضي الله عنه.

ورواه الطبراني في «الكبير» أيضاً (٨٦٦٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

ورواه أحمد في «المسند» (٢١٥٤٦)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٩٢) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٩٦) عن جابر، بلفظ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ، خَرَقَتْ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ، فَلَمْ يَلْتَمِمْ خَرْقَهَا حَتَّى يَنْظُرَ اللَّهُ إِلَى قَائِلِهَا فَيَغْفِرَ لَهُ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَلَكًا فَيَكْتُبُ حَسَنَاتِهِ وَيَمْحِي سَيِّئَاتِهِ إِلَى الْغَدِ مِنْ تِلْكَ السَّاعَةِ». وفي سنده إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي، قال ابن عدي: يحدث عن الثقة بالبواطيل.

(٣) رواه البيهقي في «الشعب» (٢١٧٤) دون عبارة «وَلَا يَؤَظُّبُ عَلَيْهَا إِلَّا صَدِيقٌ أَوْ عَابِدٌ» وقال: إسناده ضعيف.

قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٢): في إسناده نهشل بن سعيد وهو متروك، وكذلك حبة العربي.

ثم روى البيهقي (٢٣٩٦) من حديث أنس بلفظ: «مَنْ قَرَأَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ آيَةَ الْكُرْسِيِّ حَفِظَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَا يَحَافِظُ عَلَيْهَا إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صَدِيقٌ أَوْ شَهِيدٌ». قال البيهقي: وهذا أيضاً إسناده ضعيف، والله أعلم.

وصدر الحديث رواه النسائي في «الكبرى» (٩٨٤٨) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وقال الحافظ: إسناده صحيح، وله شاهد عن المغيرة بن شعبة عند أبي نعيم في «الحلية» من رواية محمد بن كعب القرظي عنه، وغفل ابن الجوزي فأخرجه في «الموضوعات».

(٢٥٦) - ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ إِذِ الْإِكْرَاهُ فِي الْحَقِيقَةِ: الزَّامُ الْغَيْرُ فَعَلًا لَا يَرَى فِيهِ خَيْرًا يَحْمِلُهُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾: تَمَيَّزَ الْإِيمَانُ مِنَ الْكُفْرِ بِالْآيَاتِ الْوَاضِحَةِ، وَدَلَّتِ الدَّلَائِلُ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ رَشْدٌ يَوْصَلُ إِلَى السَّعَادَةِ الْأَبَدِيَّةِ، وَالْكَفَرَ غَيٌّ يُوَدِّي إِلَى الشَّقَاوَةِ السَّارِمِدِيَّةِ، وَالْعَاقِلُ مَتَى تَبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ بَادَرَتْ نَفْسُهُ إِلَى الْإِيمَانِ طَلِبًا لِلْفَوْزِ بِالسَّعَادَةِ وَالنَّجَاةِ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْإِكْرَاهِ وَالْإِلْجَاءِ.

وقيل: إخبارٌ في معنى النَّهْيِ؛ أَي: لَا تُكْرِهُوا فِي الدِّينِ، وَهُوَ: إِمَّا عَامٌّ مَنْسُوخٌ بِقَوْلِهِ: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]، أَوْ خَاصٌّ بِأَهْلِ الْكِتَابِ؛ لِمَا رَوَى: أَنَّ أَنْصَارِيًّا كَانَ لَهُ ابْنَانِ تَنَصَّرَا قَبْلَ الْمَبْعَثِ ثُمَّ قَدِمَا الْمَدِينَةَ، فَلَزِمَهُمَا أَبُوهُمَا وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَدْعُكُمَا حَتَّى تُسْلِمَا، فَأَبَيَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَزَلَتْ (١).

﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ﴾: بِالشَّيْطَانِ، أَوْ الْأَصْنَامِ، أَوْ كُلِّ مَا عُبدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، أَوْ صَدَّ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ، «فَعَلُوتٌ» مِنَ الطُّغْيَانِ، قُلِبَتْ عَيْنُهُ وَلَا مُمَّةَ.

﴿وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾: بِالتَّوْحِيدِ وَتَصْدِيقِ الرُّسُلِ ﴿فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾: طَلَبَ الْإِمْسَاكَ مِنْ نَفْسِهِ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى مِنَ الْحَبْلِ الْوُثْقِيِّ، وَهِيَ مُسْتَعَارَةٌ لِمُتَمَسِّكِ الْمُحَقِّقِ مِنَ النَّظَرِ الصَّحِيحِ وَالرَّأْيِ الْقَوِيمِ.

﴿لَا أَنْفِصَامَ لَهَا﴾: لَا انْقِطَاعَ لَهَا، يُقَالُ: «فَصَمْتُه فَاَنْفَصَمَ»: إِذَا كَسَرْتَهُ.

﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾: بِالْأَقْوَالِ ﴿عَلِيمٌ﴾: بِالنِّيَّاتِ، وَلَعَلَّهُ تَهْدِيدٌ عَلَى النِّفَاقِ.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٤٧/٤) عن ابن عباس قال: نزلت في رجل من الأنصار من بني سالم بن عوف يقال له: الحصين، كان له ابنان نصرانيان وكان هو مسلماً، فقال: يا رسول الله، ألا أسترهما؟ فأنزل الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ الآية. ورواه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٨٤) من قول مسروق.

(٢٥٧) - ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: مُجِبُّهُمْ، أو: مُتَوَلَّى أَمْرِهِمْ، والمرادُ بهم: مَنْ أَرَادَ إِيمَانَهُ وَثَبَتْ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يُؤْمِنُ.

﴿يُخْرِجُهُمْ﴾: بِهَدَايَتِهِ وَتَوْفِيقِهِ ﴿مِنَ الظُّلُمَاتِ﴾: ظِلْمَاتِ الْجَهْلِ وَاتِّبَاعِ الْهَوَى، وَقَبُولِ الْوَسَاوِسِ وَالشُّبْهِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى الْكُفْرِ ﴿إِلَى النُّورِ﴾: إِلَى الْهُدَى الْمَوْصِلِ إِلَى الْإِيمَانِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ، أَوْ حَالٌ مِنَ الْمُسْتَكْنَى فِي الْخَبَرِ<sup>(١)</sup>، أَوْ مِنَ الْمَوْصُولِ، أَوْ مِنْهُمَا، أَوْ اسْتِنَافٌ مُبَيِّنٌ أَوْ مُقَرَّرٌ لِلْوَلَايَةِ.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولِيَائُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾؛ أَي: الشَّيْطَانُ، أَوْ: الْمَضِلَّاتُ مِنَ الْهَوَى وَالشَّيْطَانِ وَغَيْرِهِمَا.

﴿يُخْرِجُوهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾: مِنَ النُّورِ الَّذِي مُنِحُوهُ بِالْفِطْرَةِ إِلَى الْكُفْرِ وَفَسَادِ الْإِسْتِعْدَادِ وَالْإِنْهَمَاكِ فِي الشَّهَوَاتِ، أَوْ: مِنْ نُورِ الْيَقِينِيَّاتِ إِلَى ظُلُمَاتِ الشُّكُوكِ وَالشُّبْهَاتِ.

وَقِيلَ: نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ ارْتَدَّوْا عَنِ الْإِسْلَامِ<sup>(٢)</sup>.

(١) أَي: ﴿وَلِيِّ﴾، فَإِنَّهُ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ فِيهِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ، وَالْحَالُ يَأْتِي مِنَ الْفَاعِلِ كَثِيرًا، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: اللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ حَالٌ إِخْرَاجُهُ إِيَّاهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ، أَوْ حَالُ كَوْنِهِ مُخْرِجًا لَهُمْ. انظر: «حاشية السيوطي» (٣/ ٤٧١).

(٢) تُقَالُ بِالذَّالِ وَالذَّالِ، وَقَدْ أَجَازَ ثَعْلَبُ فِي «مَجَالِسِهِ» (ص: ٤٠) وَالسِّيُوطِيُّ فِي «الْمَزْهَرِ» (١/ ٤٢٣) فِيهَا الْوَجْهَيْنِ، وَرَجَّحَ الْخَفَاجِيُّ الْإِعْجَامَ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلضَّابِطِ الَّذِي نَظَّمَهُ الْفَارَابِيُّ فَرْقًا بَيْنَ الذَّالِ وَالذَّالِ فِي لُغَةِ الْفَرَسِ حَيْثُ قَالَ:

أَحْفَظُ الْفَرْقَ بَيْنَ دَالٍ وَذَالٍ	فَهُوَ رَكْنٌ فِي الْفَارَسِيَّةِ مُعْظَمٌ
كُلُّ مَا قَبْلَهُ سَكُونٌ بِلَا وَ	وَفِدَالٌ، وَمَا سِوَاهُ فَمُعْجَمٌ

انظر: «تاج العروس» (٩/ ٢٤٠).

وإسنادُ الإخراجِ إلى الطَّاغُوتِ باعتبارِ السَّبَبِ لا يَأْبَى تَعَلُّقُ قُدْرَتِهِ تَعَالَى وإِرَادَتِهِ بِهِ.

﴿أَوَلَيْكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ وَعِيدٌ وَتَحْذِيرٌ، وَلَعَلَّ عَدَمَ مُقَابَلَتِهِ بِوَعْدِ الْمُؤْمِنِينَ تَعْظِيمٌ لِّشَأْنِهِمْ.

(٢٥٨) - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبرَهِمَ فِي رَيْبِهِ﴾ تَعْجِيبٌ مِنْ مُحَاجَّةِ نُمُرُودَ<sup>(١)</sup> وَحِمَاقَتِهِ.

﴿أَنۢ ءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾: لِأَنۢ آتَاهُ؛ أَي: أَبْطَرُهُ إِيْتَاءُ الْمَلِكِ وَحَمَلُهُ عَلَى الْمُحَاجَّةِ، أَوْ: حَاجَّ لِأَجْلِهِ شُكْرًا لَهُ عَلَى طَرِيقَةِ الْعَكْسِ؛ كَقَوْلِكَ: «عَادَيْتَنِي لِأَنِّي أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ»، أَوْ: وَقَتَ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ، وَهُوَ حِجَّةٌ عَلَى مَنْ مَنَعَ إِيْتَاءَ اللَّهِ الْمَلْكَ الْكَافِرَ مِنَ الْمَعْتَرِزَةِ.

﴿إِذْ قَالَ إِبرَهِمُ﴾ ظَرْفٌ لـ ﴿حَاجَّ﴾ أَوْ بَدَلٌ مِنْ ﴿أَنۢ ءَاتَاهُ﴾ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي<sup>(٢)</sup>.  
﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ بِخَلْقِ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ فِي الْأَجْسَادِ. وَقَرَأَ حَمَزُهُ:  
﴿رَبِّ﴾ بِحَذْفِ الْيَاءِ<sup>(٣)</sup>.

﴿قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ بِالْعَفْوِ عَنِ الْقَتْلِ، وَالْقَتْلِ. وَقَرَأَ نَافِعٌ: ﴿أَنَا﴾ بِالْأَلْفِ<sup>(٤)</sup>.

(١) قال السيوطي في «الحاشية» (٣/ ٤٧٣): «الوارِدُ خِلَافَ الْقَوْلَيْنِ: أَخْرَجَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهَا تَرَكْتُ فِي قَوْمٍ آمَنُوا بِعِيسَى فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ كَفَرُوا بِهِ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١١١٤)، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٦/ ٣٢٣): «فِيهِ أَبُو بِلَالٍ الْأَشْعَرِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ»، وَرَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٤/ ٥٦٥) عَنْ مُجَاهِدٍ.

(٢) وَهُوَ أَنْ يَعْزَبَ ﴿أَنۢ ءَاتَاهُ﴾ ظَرْفًا.

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِحَذْفِ الْيَاءِ، وَالْمَشْهُورُ عَنْ حَمَزَةَ إِسْكَانِهَا. انْظُرْ: «النَّشْرُ» (٢/ ١٧٠).

(٤) يَعْنِي: بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ فِي الْحَالِينَ. انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٨٧ - ١٨٨)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٨٢).

﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمَسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾ ﴿١﴾ أَعْرَضَ إبراهيم عليه السلام عن الاعتراض على مُعارضته الفاسدة إلى الاحتجاج بما لا يُقدَّر فيه على نحو هذا التَّمويه دَفْعًا لِلْمُشَاغَبَةِ، وهو في الْحَقِيقَةِ عَدُولٌ عَنْ مِثَالٍ خَفِيٍّ إِلَى مِثَالٍ جَلِيِّ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ الَّتِي يَعِجُزُ عَنِ الْإِتْيَانِ بِهَا غَيْرُهُ، لَا عَنْ حُجَّةٍ إِلَى أُخْرَى، وَلَعَلَّ نُمُودَ زَعَمِ أَنَّهُ يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ كُلَّ جِنْسٍ يَفْعَلُهُ اللَّهُ فَتَقْضَهُ إِبْرَاهِيمُ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ بَطَرُ الْمُلْكِ وَحِمَاقَتُهُ، أَوْ اعْتِقَادُ الْحُلُولِ<sup>(١)</sup>.

وقيل: لَمَّا كَسَرَ إبراهيم عليه السلام الأصنامَ سَجَنَهُ أَيَّامًا ثُمَّ أخرجَهُ لِيُحْرِقَهُ، فقال له: مَنْ رَبُّكَ الَّذِي تَدْعُو إِلَيْهِ؟ وَحَاجَّةٌ فِيهِ.

﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾: فَصَارَ مَبْهُوتًا، وَقُرِئَ: «فَبَهَّتْ»<sup>(٢)</sup>؛ أَي: فَغَلَبَ إِبْرَاهِيمُ الْكَافِرَ. ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾: الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ بِالْإِمْتِنَاعِ عَنْ قَبُولِ الْهِدَايَةِ. وقيل: لَا يَهْدِيهِمْ مَحَجَّةَ الْإِحتِجَاجِ، أَوْ سَبِيلَ النِّجَاجِ، أَوْ طَرِيقَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. (٢٥٩) - ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ تَقْدِيرُهُ: أَوْ أَرَأَيْتَ مِثْلَ الَّذِي، فَحُذِفَ لِدَلَالَةِ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ عَلَيْهِ، وَتَخْصِيصُهُ بِحَرْفِ التَّشْبِيهِ لِأَنَّ الْمُنْكَرَ لِلْإِحْيَاءِ كَثِيرٌ، وَالْجَاهِلَ بِكَيْفِيَّتِهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، بِخِلَافِ مُدَّعِي الرُّبُوبِيَّةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) «أَوْ اعْتِقَادُ الْحُلُولِ»؛ أَي: اعْتِقَادُ نُمُودِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَلَّ فِيهِ، فَيُقَدَّرُ بِوِاسْطَتِهِ أَنَّهُ يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ كُلَّ جِنْسٍ يَفْعَلُهُ اللَّهُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٨١).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣) عن مجاهد واليماني.

(٣) قوله: «وَتَخْصِيصُهُ بِحَرْفِ التَّشْبِيهِ...» أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْكَافِ مَشْعُورٌ بِالْكَثْرَةِ، فَرتَّبَ عَلَيْهَا مَا ذُكِرَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٨٢).

وقال الشهاب: ودلالته على الكثرة بطريق الكناية لأن النادر لا مثل له، فجعل ما له مثل عبارة عن الكثرة. انظر: «حاشية الخفاجي».

وقيل: الكاف مزيدة، وتقدير الكلام: ألم تر إلى الذي حاج أو الذي مرَّ.  
وقيل: إنَّه عطْفٌ مَحْمُولٌ على المعنى؛ كأنَّه قيل: ألم تر كالذي حاج أو  
كالذي مرَّ.

وقيل: إنَّه من كلام إبراهيم ذكره جواباً لمعارضته، وتقديره: وإن كنت تُخَيِّ  
فأخي كإحياء الله الذي مرَّ.

وهو عزيز بن شرحيا، أو الخضر، أو كافر بالبعث، ويؤيده نظمه مع نمرود<sup>(١)</sup>.  
والقرية: بيت المقدس حين خربته بُخْتَصَّرُ، وقيل: القرية التي خرج منها  
الألوف، وقيل: غيرهما.

واشتقاقها من «القرى»، وهو الجمع.

﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾: خالية ساقطة حيطانها على سُقُوفِها.  
﴿قَالَ أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ اعترافاً بالقصور عن معرفة طريق الإحياء،  
واستعظاماً لقدرة المحيي إن كان القائل مؤمناً، واستبعاداً إن كان كافراً.  
و﴿أَنِّي﴾ في موضع نصبٍ على الظرف بمعنى: متى، أو على الحال بمعنى:  
كيف.

(١) قوله: «أو كافر بالبعث، ويؤيده نظمه مع نمرود» معارض - كما قال ابن المنير في «الانصاف»  
(٣٠٦/١) - بأنه نظمت قصته مع قصة إبراهيم عليه السلام في نسق واحد، فليس الاستدلال  
على كفره باقتران قصته مع قصة نمرود أولى من الاستدلال على إيمانه بانتظامها أيضاً مع قصة  
إبراهيم...، ثم ذكر مناقشة طويلة في المسألة تنظر ثمة.  
ورجح الطيبي في «فتوح الغيب» (٥٠٦/٣) كلام ابن المنير من أن الوجه هو انتظام قصة العزيز مع  
قصة إبراهيم لا مع قصة النمرود، وينظر كلامه ثمة.

﴿فَأَمَّا تِلْكَ الْمِثْقَالَةُ الْمِثْقَالَةُ﴾ فَأَلْبَسَهُ مِثْقَالًا مِثْقَالًا، أَوْ: أَمَّا تِلْكَ الْمِثْقَالَةُ فَلَبِثَ مِثْقَالًا مِثْقَالًا. ثُمَّ بَعَثَهُ ﴿فَالْأَحْيَاءُ﴾ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ الْقَائِلُ هُوَ اللَّهُ، وَسَأَعُ أَنْ يَكْلَمَهُ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا<sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ آمَنَ بَعْدَ الْبَعْثِ أَوْ شَارَفَ الْإِيمَانَ، وَقِيلَ: مَلَكٌ أَوْ نَبِيٌّ. ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ كَقَوْلِ الظَّانِّ.

وقيل: إِنَّهُ مَاتَ ضَحَى وَبُعِثَ بَعْدَ الْمِثْقَالَةِ قُبَيْلَ الْغُرُوبِ، فَقَالَ قَبْلَ النَّظَرِ إِلَى الشَّمْسِ: ﴿يَوْمًا﴾، ثُمَّ التَفَتَ فَرَأَى بَقِيَّةَ مِثْقَالَتِهَا فَقَالَ: ﴿أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ عَلَى الْإِصْرَابِ. ﴿قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِثْقَالًا عَامًا فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾: لَمْ يَتَغَيَّرْ بِمُرُورِ الزَّمَانِ، وَاسْتِثْقَاةُ مِنَ «السَّنَةِ»، وَالْهَاءُ أَصْلِيَّةٌ إِنْ قُدِّرَ لَامُ «السَّنَةِ» هَاءٌ، وَهَاءٌ سَكَتٌ إِنْ قُدِّرَتْ وَآوًا.

وقيل: أَصْلُهُ: لَمْ يَتَسَنَّ، مِنَ الْحَمِّ الْمَسْنُونِ، فَأُبْدِلَتْ النُّونُ الثَّلَاثَةُ حَرْفَ عَلَّةٍ ك: «تَقْضِي الْبَازِي»<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: «وإن كان كافراً» وإن كان ظاهره الجزم بكفره، لكن صنيع المؤلف فيما تقدم من ذكر الخلاف فيه يدل على عدم الجزم، فلعله أراد هنا: على قول من قال بكفره، وقد ذكر الرازي في «تفسيره» (٢٦/٧) الخلاف فيه فقال: «اختلفوا في الذي مرّ بالقرية؛ فقال قوم: كان رجلاً كافراً شاكاً في البعث، وهو قول مجاهد وأكثر المفسرين من المعتزلة، وقال الباقر: إنه كان مسلماً. ثم قال قتادة وعكرمة والضحاك والسدي: هو عزيز، وقال عطاء عن ابن عباس: هو أرمياء....» إلى آخر كلامه، والقائلون بأنه عزيز جمع كبير من الصحابة والتابعين، فقد روي ذلك عن علي وابن عباس وعكرمة وأبي العالية وسعيد بن جبيرة وقاتدة والربيع والضحاك والسدي ومقاتل وسليمان بن بريدة وناجية بن كعب. انظر: «تفسير الطبري» (٥٧٨/٤ - ٥٧٩)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٥٠٠/٢)، و«زاد المسير» (٣٠٩/١).

(٢) يريد قول العجاج كما في ديوانه (ص: ٨٣):



وَأَمَّا أَفْرَدَ الضَّمِيرَ لَأَنَّ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ كَالْجَنَسِ الْوَاحِدِ، قِيلَ: كَانَ طَعَامُهُ تِينًا أَوْ عِنَبًا، وَشَرَابُهُ عَصِيرًا أَوْ لَبَنًا، وَكَانَ الْكُلُّ عَلَى حَالِهِ.

وَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيُّ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ بِغَيْرِ الْهَاءِ فِي الْوَصْلِ<sup>(١)</sup>.

﴿وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾ كَيْفَ تَفَرَّقَتْ عِظَامُهُ<sup>(٢)</sup>، أَوْ: انْظُرْ إِلَيْهِ سَالِمًا فِي مَكَانِهِ كَمَا رَبَطْتَهُ حِفْظَانَهُ بِلَا مَاءٍ وَعَلَفٍ كَمَا حَفِظْنَا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ مِنَ التَّغْيِيرِ<sup>(٣)</sup>. وَالْأَوَّلُ أَدْلُ عَلَى الْحَالِ وَأَوْفَقُ لِمَا بَعْدَهُ.

﴿وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ﴾؛ أَي: وَفَعَلْنَا ذَلِكَ لِنَجْعَلَكَ آيَةً.

رُوي: أَنَّهُ أَتَى قَوْمَهُ عَلَى حِمَارِهِ فَقَالَ: أَنَا عَزِيزٌ، فَكَذَّبُوهُ، فَقَرَأَ التَّوْرَةَ مِنَ الْحَفِظِ وَلَمْ يَحْفَظْهَا أَحَدٌ قَبْلَهُ، فَعَرَفُوهُ بِذَلِكَ وَقَالُوا: هُوَ ابْنُ اللَّهِ<sup>(٤)</sup>.

وَقِيلَ: لَمَّا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ كَانَ شَابًّا وَأَوْلَادُهُ شَبَوْحًا، فَإِذَا حَدَّثَهُمْ بِحَدِيثٍ قَالُوا: حَدِيثٌ مِثْلُ سَنَةٍ.

﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ﴾ يَعْنِي: عِظَامَ الْحِمَارِ، أَوِ الْأَمْوَاتِ الَّذِينَ تَعَجَّبَ مِنْ أَحْيَائِهِمْ<sup>(٥)</sup>.

= أَبْصَرَ خَرِبَانَ فُضَاءً فَانْكَدَرُ تَقَضَّى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ

قال الجوهرى: انقَضَّ الطائرُ: هوى في طَرَانِهِ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا مِنْهُ تَفَعَّلَ إِلَّا مُبْدَلًا قَالُوا: «تَقَضَّضَ» فَاسْتَقْلُوا ثَلَاثَ ضَادَاتٍ، فَأَبْدَلُوا مِنْ إِحْدَاهُنَّ يَاءً. وَكَسَرَ الطَّائِرُ: ضَمَّ جَنَاحِيهِ حَتَّى يَنْقُضَ. وَانْكَدَرَ: أَسْرَعَ وَانْقَضَ. انظر: «الصحاح» (مادة: قضض وكسر وكدر).

(١) وباقى السبعة بإثباتها فى الحالين. انظر: «السبعة» (ص: ١٨٨ - ١٨٩)، و«التييسير» (ص: ٨٢).

(٢) رواه الطبري فى «تفسيره» (٤/ ٦٠٧ - ٦٠٩) عن وهب بن منبه والسدي ومجاهد وابن جريج.

(٣) رواه الطبري فى «تفسيره» (٤/ ٦١٠ - ٦١٢) عن وهب بن منبه والضحاك والربيع وابن زيد.

(٤) رواه ابن عساکر فى «تاريخه» (٤٠/ ٣٢١ - ٤٢٥) عن ابن عباس.

(٥) قوله: «يعنى عظام الحمار»؛ أى: على الأول من التفسيرين السابقين «أو الأموات»؛ أى: على الثانى منهما. انظر: «حاشية الأنصارى» (١/ ٥٨٥).

﴿كَيْفَ تُنْشِرُهَا﴾: كَيْفَ نُحْيِيهَا، أَوْ نَرْفَعُ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ وَنَرْكِبُهُ عَلَيْهِ، وَ﴿كَيْفَ﴾ مَنْصُوبٌ بِ﴿تُنْشِرُهَا﴾، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ مِّنَ ﴿الْعِظَامِ﴾؛ أَي: انْظُرْ إِلَيْهَا مُحْيَاةً.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ: ﴿تُنْشِرُهَا﴾<sup>(١)</sup> مِّنَ «أَنْشَرَ اللَّهُ الْمَوْتَى». وَقُرِئَ: «تُنْشِرُهَا»<sup>(٢)</sup> مِّنَ «نَشَرَ» بِمَعْنَى: أَنْشَرَ.

﴿ثُمَّ نَكْشُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ﴾ فَاعِلٌ ﴿تَبَيَّنَ﴾ مُضَمَّرٌ يَفْسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، تَقْدِيرُهُ: فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، فَحُذِفَ الْأَوَّلُ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ. أَوْ مَا قَبْلَهُ؛ أَي: فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ.

وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ عَلَى الْأَمْرِ<sup>(٣)</sup>، وَالْأَمْرُ مُخَاطَبُهُ، أَوْ هُوَ نَفْسُهُ خَاطَبُهَا بِهِ عَلَى طَرِيقَةِ<sup>(٤)</sup> التَّبَكُّيْتِ.

(٢٦٠) - ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ إِنَّمَا سَأَلَ ذَلِكَ لِيَصِيرَ عِلْمُهُ عَيَانًا.

وَقِيلَ: لَمَّا قَالَ نَمْرُودُ: ﴿أَنَا أَخِي وَأُمِيتُ﴾ قَالَ لَهُ: إِنَّ إَحْيَاءَ اللَّهِ بَرْدَ الرُّوحِ إِلَى بَدَنِهَا، فَقَالَ نَمْرُودُ: هَلْ عَايَنْتَهُ؟ فَلَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ، وَانْتَقَلَ إِلَى تَقْرِيرِ آخَرٍ، ثُمَّ سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يُرِيَهُ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبُهُ عَلَى الْجَوَابِ إِنْ سُئِلَ عَنْهُ مَرَّةً أُخْرَى.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٩)، و«التيسير» (ص: ٨٢)، و«النشر» (٢/ ٢٣١).

(٢) رواها أبان عن عاصم، ونسبت أيضاً لابن عباس والحسن وأبي حنيفة. انظر: «المختصر في شواذ

القرءات» (ص: ٢٣)، و«الكشاف» (١/ ٥٨٧)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٣٥٠).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٩)، و«التيسير» (ص: ٨٢).

(٤) في نسخة التفازاني: «طريق».

﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ﴾ بِأَنِّي قَادِرٌ عَلَى الْإِحْيَاءِ بِإِعَادَةِ التَّرْكِبِ وَالْحَيَاةِ، قَالَ لَهُ ذَلِكَ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ أَعْرَقُ النَّاسَ فِي الْإِيمَانِ؛ لِيُجِيبَ بِمَا أَجَابَ فَيَعْلَمَ السَّامِعُونَ غَرَضَهُ.

﴿قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾؛ أَي: بَلَى آمَنْتُ وَلَكِنْ سَأَلْتُ لِأَزِيدَ بَصِيرَةً وَسُكُونِ نَفْسٍ وَقَلْبٍ بِمُضَامَّةِ الْعَيَانِ إِلَى الْوَحْيِ وَالِاسْتِدْلَالِ.

﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾ قِيلَ: طَاوُوسًا وَدِيكًا وَغُرَابًا وَحَمَامَةً<sup>(١)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ النَّسْرَ بَدَلَ الْحَمَامَةِ<sup>(٢)</sup>، وَفِيهِ إِيْمَاءٌ إِلَى أَنَّ إِحْيَاءَ النَّفْسِ بِالْحَيَاةِ الْأَبَدِيَّةِ إِنَّمَا يَتَأْتَى بِإِمَاتَةِ حُبِّ الشَّهَوَاتِ وَالزَّخَارِفِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ الطَّائِفَةِ، وَالصَّوْلَةُ الْمَشْهُورِ بِهَا الدَّيْكَ، وَخِصَّةِ النَّفْسِ وَبُعْدِ الْأَمَلِ الْمُتَصَفِّ بِهَمَّا الْغُرَابُ، وَالتَّرْفُعِ وَالْمَسَارَعَةِ إِلَى الْهَوَى الْمَوْسُومِ بِهَمَّا الْحَمَامُ، وَإِنَّمَا خَصَّ الطَّيْرَ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِنْسَانِ وَأَجْمَعُ لَخَوَاصِّ الْحَيَوَانِ.

وَالطَّيْرُ مَصْدَرٌ سَمِّيَ بِهِ، أَوْ جُمِعَ كـ «صَحْبٍ».

﴿فَصَرُّهُنَّ إِلَيْكَ﴾: فَأَمِلَهُنَّ وَاضْمُمُهُنَّ إِلَيْكَ لِتَسَامَلَهُنَّ وَتَعْرِفَ شَيَاتِهِنَّ<sup>(٣)</sup> لئَلَّا يَلْتَبَسَ عَلَيْكَ بَعْدَ الْإِحْيَاءِ.

وَقَرَأَ حَمْزَةً وَيَعْقُوبُ: ﴿فَصَرُّهُنَّ﴾ بِالْكَسْرِ<sup>(٤)</sup>، وَهَمَّا لَغْتَانِ؛ قَالَ:

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٦٣٤/٤) عن ابن إسحاق ومجاهد وابن جريج وابن زيد.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٠١/٧) عن ابن عباس. وروى ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥١٠/٢) من طريق الضحاك عن ابن عباس: وَرَّوْرَأَلٌ وَدِيكٌ وَطَاوُوسٌ. وَفَسَّرَ الرَّأَلَ فِي الْخَبَرِ بـ: فَرَحَ النَّعَامِ. وروى ابن أبي حاتم أيضا (٥١١/٢) من طريق حنش عن ابن عباس: الْغُرْنُوقُ وَالطَّائِفُوسُ وَالدَّيْكَ وَالْحَمَامَةُ. قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: وَالْغُرْنُوقُ: الْكُرْكِيُّ.

(٣) جمع: شبة، وهي كل لون يُخَالَفُ مَعْظَمَ لَوْنِ الْفَرَسِ وَغَيْرِهِ. انظر: «الصحاح» (مادة: وشي).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٠)، و«التيسير» (ص: ٨٢)، و«النشر» (٢/٢٣٢).

ولكن أطراف الرماح تصوّرُها<sup>(١)</sup>

وقال:

وفرع يصيرُ الجيدَ وحفٍ كأنه على اللّيتِ قنوانُ الكرومِ الدّوالحِ<sup>(٢)</sup>  
وقُري: «فَصُرَّهَنْ» بضمّ الصّادِ وكسرِها مشدّدة الرَّاءِ<sup>(٣)</sup>، من «صَرَّه يصُرُّه  
ويَصِرُّه» إذا جمعه.

و: «فَصُرَّهَنْ» من «التَّصْرِية»<sup>(٤)</sup>، وهي الجمعُ أيضًا.

﴿ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾؛ أي: ثُمَّ جَرَّثُنَّ وَفَرَّقَ أَجْزَاءَهُنَّ عَلَى الْجِبَالِ  
الَّتِي بِحَضْرَتِكَ، قِيلَ: كَانَتْ أَرْبَعَةً، وَقِيلَ: سَبْعَةً.

(١) عجز بيت للأبيرد بن المعذر شاعر إسلامي. انظر: «مجاز القرآن» (١/ ٤٨)، و«جمهرة اللغة»

(٢/ ٧٤٥)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٣٨). وصدّره في هذه المصادر:

فَمَا تُقْبِلُ الْأَحْيَاءُ مِنْ حُبِّ خَنْدِفٍ

وذكر له الطيبي في «فتوح الغيب» (٣/ ٥١٤) صدراً آخر، وهو:

وَمَا صَيَدُ الْأَعْنَاقِ فِيهِمْ جِلَّةٌ

وذكر الصدرين التفتازاني في «الحاشية على الكشف» (و١٣١أ) وقال: الصّيد: الميل والاعوجاج،

يعني: أن إمالة الأعناق إنما هي من الرماح.

(٢) البيت لرجل من سليم. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٧٤)، و«الألفاظ» لابن السكيت

(١/ ٤٠٩)، و«تفسير الطبري» (٤/ ٦٣٦)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٣٦). الفرع: الشعر.

يَصِيرُ الجيدَ؛ أي: يُمِيلُ العُنُقَ لكثرتِه. والوحف: الشعر الأسود الكثير. والليت: صفحة العنق. ويريد

بقنوان الكروم: عناقيد العنب، والدوالح: المثقلات بحملها.

(٣) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣)، و«المحتسب» (١/ ١٣٦).

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ١٣٦) عن عكرمة، و«تفسير الثعلبي» (٧/ ٢١٣)، و«الكشاف» (١/ ٥٩٠)،

عن ابن عباس.

﴿تُمْرَأَهُنَّ﴾ قُلْ لَهُنَّ: تَعَالَيْنَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴿يَأْتِيَنَّكَ سَعْيَا﴾: سَاعِيَاتٍ مُسَرِّعَاتٍ طِيرَانًا أَوْ مَشْيًا.

رُوي: أَنَّهُ أَمَرَ بَأْنَ يَذْبَحَهَا وَيَنْتِفَ رِيشَهَا وَيَقْطَعَهَا، فَيُمْسِكُ رُؤُوسَهَا وَيَخْلُطُ سَائِرَ أَجْزَائِهَا فَيُورِّعُهَا عَلَى الْجِبَالِ ثُمَّ يُنَادِيَهُنَّ، فَفَعَلَ ذَلِكَ، فَجَعَلَ كُلَّ جُزْءٍ يَطِيرُ إِلَى الْآخِرِ حَتَّى صَارَتْ جُثًّا ثُمَّ أَقْبَلْنَ فَانْضَمَمْنَ إِلَى رُؤُوسِهِنَّ<sup>(١)</sup>.

وفيه إشارة إلى أَنَّ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ نَفْسِهِ بِالْحَيَاةِ الْأَبَدِيَّةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُقْبَلَ عَلَى الْقَوَى الْبَدَنِيَّةِ فَيَقْتُلَهَا وَيَمْزِجَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ حَتَّى تَنْكَسِرَ سَوَرَتُهَا فَيُطَاوِعَهُ مُسَرِّعَاتٍ مَتَى دَعَاهُنَّ بِدَاعِيَةِ الْعَقْلِ أَوْ الشَّرْعِ.

وكفى لك شاهدًا على فَضْلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيُمْنِ الصَّرَاعَةِ فِي الدُّعَاءِ، وَحُسْنِ الْأَدَبِ فِي السُّؤَالِ: أَنَّهُ تَعَالَى أَرَاهُ مَا أَرَادَ أَنْ يُرِيَهُ فِي الْحَالِ عَلَى أَيْسَرِ الْوُجُوهِ، وَأَرَاهُ عُزَيْرًا بَعْدَ أَنْ أَمَاتَهُ مِثَّةَ عَامٍ.

﴿وَأَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾ لَا يَعْجُزُ عَمَّا يُرِيدُهُ ﴿حَكِيمٌ﴾: ذُو حِكْمَةٍ بِالْغَةِ فِي كُلِّ مَا يَفْعَلُهُ وَيَذَرُهُ.

(٢٦١) - ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ﴾، أَي: مَثَلُ نَفَقَتِهِمْ كَمَثَلِ حَبَّةٍ، أَوْ: مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ بَاذِرِ حَبَّةٍ، عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ.

﴿أَلْبَتَّتْ سَعْيَ سَتَائِلٍ فِي كُلِّ سُنْبَلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾ أَسَدَ الْإِنْبَاتِ إِلَى الْحَبَّةِ لَمَّا كَانَتْ مِنَ الْأَسْبَابِ كَمَا يُسَدُّ إِلَى الْأَرْضِ وَالْمَاءِ وَالْمُنْبِتُ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهَا سَائِقٌ يَنْسَعِبُ مِنْهَا سَبْعُ شَعَبٍ لِكُلِّ مِنْهَا سُنْبَلَةٌ فِيهَا مِثَّةُ حَبَّةٍ، وَهُوَ تَمَثِيلٌ لَا يَقْتَضِي وُقُوعَهُ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الذَّرَّةِ وَالْدُّخَنِ وَفِي الْبَرِّ<sup>(٢)</sup> فِي الْأَرْضِ الْمُغَلَّةِ.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٦٤٤) عن قتادة.

(٢) في نسخة التفتازاني: «وفي الحنطة».

﴿وَاللَّهُ يُضْعِفُ﴾ تِلْكَ الْمُضَاعَفَةُ ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ بِفَضْلِهِ، وَعَلَى حَسَبِ حَالِ الْمُنْفِقِ مِنْ إِخْلَاصِهِ وَتَعَبِهِ<sup>(١)</sup>، وَمِنْ أَجْلِهِ تَفَاوَتِ الْأَعْمَالِ فِي مَقَادِيرِ الثَّوَابِ.

﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ﴾ لَا يَضِيقُ عَلَيْهِ مَا يَنْفَضِّلُ بِهِ مِنَ الزِّيَادَةِ ﴿عَلَيْمٌ﴾ بِنِيَّةِ الْمُنْفِقِ وَقَدْرِ إِنْفَاقِهِ.

(٢٦٢) - ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى﴾ نَزَلَتْ فِي عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ بِأَلْفٍ بَعِيرٍ بِأَقْتَابِهَا وَأَحْلَاسِهَا، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ؛ فَإِنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ صَدَقَةً<sup>(٢)</sup>.

وَالْمَنْ: أَنْ يَعْتَدَّ بِإِحْسَانِهِ عَلَى مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ، وَالْأَذَى: أَنْ يَتَطَاوَلَ عَلَيْهِ بِسَبَبٍ مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ، وَ﴿ثُمَّ﴾ لِلتَّفَاوُتِ بَيْنَ الْإِنْفَاقِ وَتَرْكِ الْمَنْ وَالْأَذَى.

﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ لَعَلَّهُ لَمْ يُدْخِلِ الْفَاءَ فِيهِ - وَقَدْ تَضَمَّنَ مَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ مَعْنَى الشَّرْطِ - إِيهَامًا بِأَنَّهُمْ أَهْلٌ لَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَكَيْفَ بِهِمْ إِذَا فَعَلُوا؟

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفَازَانِي: «وَنَصْبِهِ».

(٢) ذَكَرَهُ الرَّاحِدِيُّ فِي «أَسْبَابِ النُّزُولِ» (ص: ٨٧)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/ ٣٢٥) عَنِ الْكَلْبِيِّ، وَقَالَ الشَّهَابُ الْخَفَاجِيُّ فِي «الْحَاشِيَةِ عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ»: قِيلَ: إِنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ. قُلْتُ: لَكِنَّهُ وَرَدَ بِغَيْرِ هَذَا السِّيَاقِ، فَقِصَّةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ مَرْوِيَّةٌ فِي سَبَبِ نَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَكْنُزُونَ أَمْوَالَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٧٩] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِ. انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (١١/ ٥٨٩-٥٩٦)، وَقِصَّةُ عُثْمَانَ دُونَ ذِكْرِ نَزُولِ الْآيَةِ رَوَاهَا التِّرْمِذِيُّ (٣٧٠١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(٢٦٣) - «قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ»: رَدُّ جَمِيلٍ «وَمَغْفِرَةٌ»: وَتَجَاوُزٌ عَنِ السَّائِلِ إلِحَاحُهُ،  
أَوْ: نَيْلُ مَغْفِرَةٍ مِنْ اللَّهِ بِالرَّدِّ الْجَمِيلِ، أَوْ: عَفْوٌ مِنَ السَّائِلِ بِأَنْ يَعْذِرَهُ وَيَغْفِرَ رَدَّهُ.  
«خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى» خَبَرٌ عَنْهُمَا، وَإِنَّمَا صَحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِيرَةِ  
لَاخْتِصَاصِهَا بِالصِّفَةِ.

«وَاللَّهُ غَفِيٌّ» عَنْ إِنْفَاقٍ بِمَنْ وَإِذَاءٍ «حَلِيمٌ» عَنْ مَعَاجِلَةٍ مَنْ يَمُنُّ وَيُؤْذِي  
بِالْعُقُوبَةِ.

(٢٦٤) - «يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى»: لَا تُحْبِطُوا  
أَجْرَهَا بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا «كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»: كإِبْطَالِ  
الْمُنَافِقِ الَّذِي يُرَائِي بِإِنْفَاقِهِ وَلَا يُرِيدُ بِهِ رِضَا اللَّهِ تَعَالَى وَلَا ثَوَابَ الْآخِرَةِ، أَوْ: مِمَّا ثَلِينِ  
الَّذِي يُنْفِقُ رِثَاءً، وَالْكَافِ فِي مَحَلِّ النَّصَبِ عَلَى الْمَصْدَرِ أَوْ الْحَالِ<sup>(١)</sup>، وَ«رِثَاءً» نَصَبٌ  
عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، أَوْ الْحَالِ بِمَعْنَى: مُرَائِيًّا، أَوْ الْمَصْدَرِ؛ أَي: إِنْفَاقًا رِثَاءً.

«فَمَثَلُهُ، كَمَثَلِ صَفْوَانَ»؛ أَي: فَمَثَلُ الْمُرَائِي بِإِنْفَاقِهِ كَمَثَلِ حَجَرٍ أَمْلَسَ «عَلَيْهِ  
تُرَابٌ فَأَصَابَهُ، وَإِلَ»: مَطَرٌ عَظِيمٌ الْقَطْرِ «فَتَرَكَهُ، صَدَدًا»: أَمْلَسَ نَقِيًّا مِنَ التُّرَابِ.

«لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا»: لَا يَنْتَفِعُونَ بِمَا فَعَلُوا رِثَاءً وَلَا يَجِدُونَ  
ثَوَابًا، وَالضَّمِيرُ لِلَّذِي يُنْفِقُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجِنْسُ أَوْ الْجَمْعُ؛ كَمَا  
فِي قَوْلِهِ:

وإنَّ الَّذِي حَآثَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ<sup>(٢)</sup>

(١) قوله: «فالْكَافِ فِي مَحَلِّ النَّصَبِ عَلَى الْمَصْدَرِ»؛ أَي: فِي التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ، «أَوْ الْحَالِ»؛ أَي: عَلَى  
التَّفْسِيرِ الثَّانِي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٨٥).

(٢) صدر بيت للأشهب بن رَمِيْلَة، وَهُوَ فِي «الْكِتَابِ» (١/ ١٨٧)، وَ«مَجَازِ الْقُرْآنِ» (٢/ ١٩٠)، وَ«مَعَانِي  
الْقُرْآنِ» لِلْأَخْفَشِ (١/ ٩١)، وَ«الْمَقْتَضِبِ» (٤/ ١٤٦)، وَ«خَزَانَةُ الْأَدَبِ» (٦/ ٢٥)، وَعَجَزَهُ: =

﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ إلى الخير والرشاد، وفيه تعريض بأن الرثاء والمن والأذى على الإنفاق من صفة الكفار، ولا بد للمؤمن أن يتجنب عنها.

(٢٦٥) - ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾: وتثبيتاً بعض أنفسهم على الإيمان؛ فإن المال شقيق الروح، فمن بذل ماله لوجه الله ثبت بعض نفسه، ومن بذل ماله وروحه ثبتها كلها، أو تصديقاً للإسلام وتحقيقاً للجزاء مبتدئاً من أصل أنفسهم<sup>(١)</sup>، وفيه تنبيه على أن حكمة الإنفاق للمنفق تزكية النفس عن البخل وحب المال.

﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾؛ أي: ومثل نفقة هؤلاء في الزكاة كمثل بستان بموضع مرتفع، فإن شجره يكون أحسن منظراً وأزكى ثمرًا.

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ بالفتح<sup>(٢)</sup>، وقرأ بالكسر<sup>(٣)</sup>، وثلاثها لغات فيها.

﴿أَصَابَهَا وَايْلٌ﴾: مطر عظيم القطر ﴿فَتَأْتِي أَكْثَرَهَا﴾: ثمرتها، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بالسكون للتخفيف<sup>(٤)</sup>.

هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

=

(حانت): هلك، و(الذي) بمعنى: الذين، على نحو قوله تعالى: ﴿وَحُضِّمُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾

[التوبة: ٦٩] (فلج): اسم موضع بالبصرة، والمعنى: إن الذين هُدرت دماؤهم وأريقَتْ بهذا الوضع

(هم القوم)؛ أي: هم المشهورون بالرجولية والبراعة، الموصوفون بكمال الشهامة والشجاعة.

(١) قوله: «أو تصديقاً... إلى آخره» عطف على (وتثبيتاً بعض أنفسهم)، و﴿وَيَنْ﴾ للتبويض ثم وللابتداء

هنا؛ كما أفادهما كلامه، والتثبيث على الثاني: اعتقاد كون الشيء محققاً ثابتاً. انظر: «حاشية

الأنصاري» (١/ ٥٩٢).

(٢) وباقي السبعة بضم الراء. انظر: «السبعة» (ص: ١٩٠)، و«التيسير» (ص: ٨٣).

(٣) نسبت لابن عباس. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣).

(٤) وباقي السبعة بضم الكاف. انظر: «السبعة» (ص: ١٩٠)، و«التيسير» (ص: ٨٣).



﴿ضَعْفَتَيْنِ﴾: مثلي ما كانت تُثمرُ بسببِ الوابل، والمرادُ بالضعف: المثل، كما أُريدَ بالزوج الواحدُ في قوله: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [هود: ٤٠]، وقيل: أربعة أمثاله، ونصبه على الحال؛ أي: مُضاعفاً.

﴿فَإِنْ لَمْ يُمْسِكْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾: أي: فيصيبها - أو: فالذي يُصيبها - طلٌّ، أو: فطلٌّ يكفيها؛ لكرمِ منبتها، وبرودةِ هوائها لارتفاعِ مكانها، وهو المطرُ الصغيرُ القَطْرُ، والمعنى: أن نفقاتِ هؤلاء زائلةٌ عند الله لا تضيعُ بحالٍ وإن كانت تتفاوتُ باعتبارِ ما ينضمُّ إليها من أحواله<sup>(١)</sup>.

ويجوزُ أن يكونَ التمثيلُ لحالهم عند الله بالجنة على الرِّبوة، ونفقاتهم<sup>(٢)</sup> الكثيرة والقليلة الرائدتين في زلفاهم بالوابل والطل.

﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ تحذيرٌ عن الرِّئاء وترغيبٌ في الإخلاص.

(٢٦٦) - ﴿أَيُّدُ أَحَدُكُمْ﴾ الهمزة فيه للإنكارِ ﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّحِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ جعل الجنةَ منهما - مع ما فيها من سائرِ الأشجار - تغلياً لهما؛ لشرفهما وكثرةِ منافعهما، ثم ذكر أن فيها من كل الثمراتِ ليدلَّ على احتوائها على سائرِ أنواعِ الأشجار، ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بالثمراتِ المنافع.

﴿وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾: أي: كبر السن؛ فإن الفاقة والعالة في الشيخوخة أصعبُ، والواو للحال، أو للعطفِ حملاً على المعنى<sup>(٣)</sup>، وكأنه قيل: أيودُ أحدكم لو كانت له جنةٌ وأصابه الكبر.

(١) قوله: «من أحواله»؛ أي: المنفق. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٩٢).

(٢) قوله: «ونفقاتهم» عطف على «حالهم». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٩٢ - ٥٩٣).

(٣) قوله: «والواو للحال، أو للعطف حملاً على المعنى» إنما قال: «حملاً على المعنى»؛ لأن (أن) =

﴿وَلَهُ دَرِيَّةٌ مُّضَعَّفَةٌ﴾: صِغَارٌ لَا قُدْرَةَ لَهُمْ عَلَى الْكَسْبِ.

﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿أَصَابَهُ﴾، أَوْ ﴿تَكُونُ﴾ باعتبارِ المعنى.

و«الإِعْصَارُ»: رِيحٌ عَاصِفَةٌ تَنْعَكِسُ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ مُسْتَدِيرَةً كَعُمُودٍ. والمعنى: تَمَثِيلُ حَالٍ مَنْ يَفْعَلُ الْأَفْعَالَ الْحَسَنَةَ وَيُضْمُّ إِلَيْهَا مَا يُحْبِطُهَا كِرِيَاءً وَإِذَاءً فِي الْحَسَرَةِ وَالْأَسْفِ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وَاشْتَدَّتْ حَاجَتُهُ إِلَيْهَا وَوَجَدَهَا مُحَبَّطَةً، بِحَالٍ مَنْ هَذَا شَأْنُهُ، وَأَشْبَهُهُمْ بِهِ مَنْ جَالَ بَسْرَهُ فِي عَالَمِ الْمَلَكُوتِ، وَتَرَفَّى بِفِكْرِهِ إِلَى جَنَابِ الْجَبَرَوْتِ، ثُمَّ نَكَصَ عَلَى عَقْبِيهِ إِلَى عَالَمِ الزُّورِ، وَالتَفَتَ إِلَى مَا سِوَى الْحَقِّ، وَجَعَلَ سَعْيَهُ هَبَاءً مَثُورًا.

﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾؛ أَي: تَتَفَكَّرُونَ فِيهَا فَتَعْتَبِرُونَ بِهَا.

(٢٦٧) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾: مِنْ حَلَالِهِ وَجِيَادِهِ ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾؛ أَي: وَمِنْ طَيِّبَاتِ مَا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْحُبُوبِ وَالشَّمْرِ وَالْمَعَادِنِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ لِتَقْدِيمِ ذِكْرِهِ.

﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ﴾: وَلَا تَقْصِدُوا الرَّدِيءَ مِنْهُ؛ أَي: مِنَ الْمَالِ، أَوْ: مِمَّا أَخْرَجْنَا، وَتَخْصِيصُهُ بِذَلِكَ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ فِيهِ أَكْثَرُ.

= المصدريَّة وإن كانت صالحةً للدخول على الماضي؛ مثل: عجبتُ من أن قام، لكنها إذا نصبت المضارع كانت للاستقبال قطعاً، فلم تصلح للماضي، فلم يصحَّ عطفُ (أصابه) على ﴿تَكُونُ﴾، فأجاب بأن الواو في ﴿فَأَصَابَهُ﴾ للحال بتقدير (قد)، أو للعطف حملاً على المعنى؛ كما في ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ﴾ [المنافقون: ١٠] بالجزم، على تضمين ﴿فَأَصْدَقَ﴾ معنى الشرط، فيعطف عليه مجزوم، كأنه قيل: أيودُّ أحدكم لو كانت له جنة وأصابه الكبر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٥٩٣).

وَقُرِئَ: «وَلَا تَأْمَمُوا» «وَلَا تُيَمَّمُوا» بضمَّ التاء<sup>(١)</sup>.  
 ﴿تُنْفِقُونَ﴾ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ مِنْ فاعِلٍ ﴿تَيَمَّمُوا﴾<sup>(٢)</sup>، ويجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ ﴿مِنْهُ﴾،  
 وَيَكُونُ الضَّمِيرُ لـ ﴿الْحَيِّثُ﴾ والجملهُ حَالًا مِنْهُ.  
 ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخَذِيهِ﴾؛ أي: وحالكم أنكم لا تأخذونه في حقوقكم لرداءته ﴿إِلَّا أَنْ  
 تُغْمِضُوا فِيهِ﴾: إِلَّا أَنْ تَسَامَحُوا فِيهِ، مجازٌ مِنْ «أَغْمَضَ بَصَرَهُ»: إِذَا غَضَّه.  
 وَقُرِئَ: «تُغْمِضُوا»<sup>(٣)</sup>؛ أي: تُحْمَلُوا عَلَى الإِغْمَاضِ، أَوْ: تُوجَدُوا مُغْمَضِينَ.  
 وعن ابن عباسٍ: كانوا يَتَصَدَّقُونَ بِحَشَفِ التَّمْرِ وَشِرَارِهِ فَفُتُّوا عَنْهُ<sup>(٤)</sup>.  
 ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ﴾ عَنْ إِنْفَاقِكُمْ، وَإِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ لِإِنْفَاعِكُمْ ﴿حَكِيدٌ﴾ بِقَبُولِهِ  
 وَإِثَابَتِهِ.

(٢٦٨) - ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ فِي الْإِنْفَاقِ، وَ«الْوَعْدُ» فِي الْأَصْلِ شَائِعٌ فِي  
 الْخَيْرِ وَالشَّرِّ.

وَقُرِئَ: «الْفَقْرُ» بِالضَّمِّ وَالسُّكُونِ، وَبِضْمَتَيْنِ، وَفَتْحَتَيْنِ<sup>(٥)</sup>.

(١) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣) الأولى عن أبي صالح صاحب عكرمة  
 والثانية عن مسلم بن جندب. ونسبت الأولى لابن مسعود في «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٣٠)،  
 و«الكشاف» (١/ ٥٩٩)، والثانية لابن عباس في «الكشاف» (١/ ٥٩٩).

(٢) قوله: «حال مقدرة»؛ لأن الإنفاق من الخبيث يقع بعد القصد إليه لا معه. انظر: «حاشية الأنصاري»  
 (١/ ٥٩٥).

(٣) نسبت لقتادة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣)، و«المحتسب» (١/ ١٣٩)،  
 و«الكشاف» (١/ ٥٩٩)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٣٦٣)، و«البحر» (٥/ ١٦).

(٤) رواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٧٩٠)، والطبري في «تفسيره» (٤/ ٧٠٥). وانظر:  
 «الكشاف» (١/ ٦٠٠).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤) الأولى عن عيسى بن عمر، والثالثة عن بعضهم.  
 والوسطى التي بضميتين لم أجد لها.

﴿وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ﴾: وَيُغْرِيكُمْ عَلَى الْبُخْلِ، وَالْعَرَبُ تُسَمَّى الْبَخِيلَ: فَاحْشًا.

وقيل: المعاصي.

﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ﴾؛ أَي: يَعِدُكُمْ فِي الْإِنْفَاقِ مَغْفِرَةً ذُنُوبِكُمْ ﴿وَفَضْلًا﴾: خَلْفًا أَفْضَلَ مِمَّا أَنْفَقْتُمْ فِي الدُّنْيَا أَوْ فِي الْآخِرَةِ.

﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ﴾؛ أَي: وَاسِعُ الْفَضْلِ لِمَنْ أَنْفَقَ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بِإِنْفَاقِهِ.

(٢٦٩) - ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾: تَحْقِيقَ الْعِلْمِ وَإِتْقَانَ الْعَمَلِ ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ مَفْعُولٌ أَوَّلُ أُخْرَ لَلْاهْتِمَامِ بِالْمَفْعُولِ الثَّانِي.

﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ بِنَاوُهُ لِلْمَفْعُولِ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ، وَقَرَأَ يَعْقُوبُ بِالْكَسْرِ<sup>(١)</sup>؛ أَي: وَمَنْ يُؤْتِهِ اللَّهُ.

﴿فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾؛ أَي: أَيَّ خَيْرٍ كَثِيرٍ، إِذْ حِيزَ<sup>(٢)</sup> لَهُ خَيْرُ الدَّارَيْنِ.

﴿وَمَا يَذْكُرُ﴾: وَمَا يَتَعَبَّ بِمَا قُصَّ مِنَ الْآيَاتِ، أَوْ: وَمَا يَتَفَكَّرُ؛ فَإِنَّ الْمُتَفَكَّرَ كَالْمُتَذَكِّرِ؛ لِمَا أَوْدَعَ اللَّهُ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْعُلُومِ بِالْقُوَّةِ.

﴿إِلَّا أُولَؤُلَآئِكَ﴾: ذَوُو الْعُقُولِ الْخَالِصَةِ عَنْ شَوَائِبِ الْوَهْمِ وَالزُّكُونِ إِلَى مُتَابَعَةِ الْهَوَى.

(٢٧٠) - ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ﴾ قَلِيلَةٍ أَوْ كَثِيرَةٍ، سِرًّا أَوْ عَلَانِيَةً، فِي حَقِّ أَوْ بَاطِلٍ ﴿أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾ بِشَرْطٍ أَوْ بَغَيْرِ شَرْطٍ، فِي طَاعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾. فَيَجَازِيكُمْ عَلَيْهِ ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ﴾ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي الْمَعَاصِي وَيَنْذُرُونَ

(١) وثبت الباء في الوقف. انظر: «النشر» (٢/ ٢٣٥).

(٢) في نسخة الطبرلاوي: «إذ حيزت»، وفي نسخة الخياي: «أذخر» مكان: «إذ حيز».

فيها، أو يَمْنَعُونَ مِنَ الصَّدَقَاتِ وَلَا يَقُونَ<sup>(١)</sup> بالنُّونِ ﴿مِنْ أَنْصَارٍ﴾: مَنْ يَنْصُرُهُمْ مِنَ اللَّهِ وَيَمْنَعُهُمْ مِنْ عِقَابِهِ.

(٢٧١) - ﴿إِنْ بُدُّوا الصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾؛ أي: فَنِعْمَ شَيْئًا إِبْدَاؤُهَا.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ بفتحِ النُّونِ وكسرِ العينِ على الأصلِ، وقرأ أبو عمرو وأبو بكرٍ وقالونُ بكسرِ النُّونِ وسُكونِ العينِ، ورُويَ عنهم بكسرِ النُّونِ وإخفاءِ حركةِ العينِ، وهو أَقْبَسُ<sup>(٢)</sup>.

﴿وَلَنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءُ﴾؛ أي: تُعْطَوْهَا مَعَ الْإِخْفَاءِ ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾: فالإخفاءُ خَيْرٌ لَكُمْ، وهذا في التَّطَوُّعِ وَلَمْ يَنْ لَمْ يُعْرِفْ بِالْمَالِ، فَإِنْ إِبْدَاءُ الْفُرْصِ لِغَيْرِهِ أَفْضَلُ لِنَفْيِ التُّهْمَةِ.

وعنِ ابنِ عَبَّاسٍ: صَدَقَةُ السَّرِّ فِي التَّطَوُّعِ تَفْضُلُ عَلَانِيَتِهَا سَبْعِينَ ضِعْفًا، وَصَدَقَةُ الْفَرِيضَةِ عَلَانِيَتُهَا أَفْضَلُ مِنْ سِرِّهَا بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ ضِعْفًا<sup>(٣)</sup>.

﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ قرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ في روايةِ حفصٍ بـالْيَاءِ؛ أي: وَاللَّهُ يُكْفِّرُ، أَوْ: الْإِخْفَاءُ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ، وأبو عمرو، وعاصمٌ في روايةِ ابنِ عَبَّاسٍ، ويعقوبُ: بِالنُّونِ مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ مُبْتَدَأَةٌ، أَوْ اسْمِيَّةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا بَعْدَ الْفَاءِ؛ أي: وَنَحْنُ نُكْفِّرُ. وقرأ نافعٌ وحمزةُ والكِسائيُّ مَجْزُومًا<sup>(٤)</sup> عَلَى مُحَلِّ الْفَاءِ وَمَا بَعْدَهُ.

(١) في نسخة التفتازاني: «يوفون».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٩١)، و«التيسير» (ص: ٨٤). والأخيرة التي بكسر النون وإخفاء حركة العين ليست في «السبعة».

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٨٤٧)، والطبري في «تفسيره» (١٥ / ٥).

(٤) أي: بالنون والجزم. انظر هذه القراءات في «السبعة» (ص: ١٩١)، و«التيسير» (ص: ٨٤)، و«النشر» (٢٣٦ / ٢).

وَقَرِئَ بِالتَّاءِ مَرْفُوعًا وَمَجْزُومًا<sup>(١)</sup> وَالْفِعْلُ لِلصَّدَقَاتِ.

﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ ترغيب في الإِسرار.

(٢٧٢) - ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾: لا يجبُ عليك أَنْ تجعلَ النَّاسَ مَهْدِيِّينَ، وَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْإِرشَادُ وَالْحَثُّ عَلَى الْمَحَاسِنِ، وَالذَّبُّ<sup>(٢)</sup> عَنِ الْقَبَائِحِ كَالْمَنْ وَالْأَذَى وَإِنْفَاقِ الْخَبِيثِ.

﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ صَرِيحٌ بِأَنَّ الْهَدَايَةَ مِنَ اللَّهِ وَبِمَشِئَتِهِ، وَإِنَّمَا تُخَصُّ بِقَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ.

﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ﴾: مِنْ نَفَقَةٍ مَعْرُوفَةٍ ﴿فَلَا تُفْسِدُكُمْ﴾: فَهُوَ لِأَنْفُسِكُمْ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ غَيْرُكُمْ، فَلَا تَمُنُّوا عَلَيْهِ وَلَا تُنْفِقُوا الْخَبِيثَ.

﴿وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ حَالٌ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ غَيْرِ مُنْفِقِينَ إِلَّا لابتغَاءِ وَجْهِ اللَّهِ وَطَلَبِ ثَوَابِهِ، أَوْ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ؛ أَي: وَلَيْسَ نَفَقَتُكُمْ إِلَّا لابتغَاءِ وَجْهِهِ فَمَا لَكُمْ تَمُنُّونَ بِهَا وَتُنْفِقُونَ الْخَبِيثَ؟ وَقِيلَ: نَفْيٌ فِي مَعْنَى النَّهْيِ.

﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفِّ إِلَيْكُمْ﴾ ثَوَابُهُ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً، فَهُوَ تَأْكِيدٌ لِلشَّرْطِيَّةِ السَّابِقَةِ.

(١) انظر: «الكشاف» (١/٦٠٣). والقراءة بالتاء والجزم مع كسر الفاء نسبت لابن عباس كما في «إعراب القرآن» للنحاس (١/١٣٢)، وبالتاء والرفع مع كسر الفاء حكاه المهدوي عن ابن هرمز كما في «المحرر الوجيز» (١/٣٦٦).

وذكر النحاس عن عكرمة: (وتكفَّرُ) بالتاء وفتح الفاء والجزم.

(٢) في نسخة التفازاني: «والنهي».

أو ما يخلف المنفق<sup>(١)</sup>؛ استجابة لقوله عليه السلام: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِمُنْفِقٍ خَلْفًا وَلِمُمْسِكٍ تَلْفًا»<sup>(٢)</sup>.

رُوي: أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانَتْ لَهُمْ أَصْهَارٌ وَرُضَاعٌ فِي الْيَهُودِ وَكَانُوا يُنْفِقُونَ عَلَيْهِمْ، فَكَرِهُوا لَمَّا أَسْلَمُوا أَنْ يَنْفَعُوهُمْ فَتَزَلَّتْ<sup>(٣)</sup>. وهذا في غير الواجب، أما الواجب فلا يجوز صرفه إلى الكافر.

﴿وَأَنْتُمْ لَا تَظْلُمُونَ﴾؛ أي: لا تُنْقِصُونَ ثَوَابَ نَفَقَاتِكُمْ.

(٢٧٣) - ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ؛ أي: اعْمِدُوا لِلْفُقَرَاءِ، أو: اجْعَلُوا مَا تُنْفِقُونَهُ لِلْفُقَرَاءِ، أو: صَدَقَاتِكُمْ لِلْفُقَرَاءِ<sup>(٤)</sup>.

﴿الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: أَحْصَرَهُمُ الْجِهَادُ ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ لاشتغالهم به ﴿ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾: ذهابًا فيها للكسب.

وقيل: هُم أَهْلُ الصُّفَّةِ<sup>(٥)</sup>، كَانُوا نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِ مِئَةٍ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ يَسْكُنُونَ صُفَّةَ الْمَسْجِدِ يَسْتَغْرِقُونَ أَوْقَاتَهُمْ بِالتَّعَلُّمِ وَالْعِبَادَةِ، وَكَانُوا يَخْرُجُونَ فِي كُلِّ سَرِيَةٍ بَعَثَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(١) قوله: «أو ما يخلف المنفق» عطف على «ثوابه». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٩٩).

(٢) رواه البخاري (١٤٤٢)، ومسلم (١٠١٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً».

(٣) رواه بنحوه النسائي في «الكبرى» (١٠٩٨٦)، والحاكم في «المستدرک» (٣١٢٨)، وذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٣٣٤/٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٩٠)، عن الكلبي.

(٤) قوله: «صدقاتكم» بالرفع على أنه مبتدأ مقدر، و﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ خبره. انظر: «الكشاف» (١/ ٦٠٥).

(٥) رواه ابن المنذر في «تفسيره» (٧) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ﴾ بحالهم ﴿أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾: مِنْ أَجْلِ تَعَفُّفِهِمْ  
عن السؤال.

﴿تَعْرِفُهُمْ بِسَمِهِمْ﴾ مِنَ الضَّعْفِ وَرِثَاةِ الْحَالِ، وَالخَطَابُ لِلرَّسُولِ ﷺ أَوْ  
لِكُلِّ أَحَدٍ.

﴿لَا يَسْتَلُونَ النَّاسَ الْحِكَاكَ﴾: إلحاحًا، وهو أَنْ يُلَازِمَ المسؤولَ حَتَّى  
يُعْطِيَهُ؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: «لَحَفْنِي مِنْ فَضْلِ لِحَافِهِ»؛ أَي: أَعْطَانِي مِنْ فَضْلِ مَا عِنْدَهُ،  
والمعنى: أَنَّهُمْ لَا يَسْأَلُونَ، وَإِنْ سَأَلُوا عَنْ ضَرُورَةٍ لَمْ يُلْحُوا.

وقيل: هو نَفْيٌ لِلأَمْرَيْنِ؛ كقوله:

على لاجِبٍ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ<sup>(١)</sup>

ونصبه على المَصْدَرِ فَإِنَّهُ كَنُوعٍ مِنَ السُّؤَالِ، أَوْ عَلَى الْحَالِ.

﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ تَرْغِيبٌ فِي الْإِنْفَاقِ وَخُصُوصًا عَلَى  
هَؤُلَاءِ.

(٢٧٤) - ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْإِثْمَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾؛ أَي:  
يَعْمُونَ الْأَوْقَاتَ وَالْأَحْوَالَ بِالْخَيْرِ، نَزَلَتْ فِي أَبِي بَكْرٍ؛ تَصَدَّقَ بِأَرْبَعِينَ أَلْفَ دِينَارٍ:  
عَشْرَةَ بِاللَّيْلِ، وَعَشْرَةَ بِالنَّهَارِ، وَعَشْرَةَ بِالسَّرِّ، وَعَشْرَةَ بِالْعَلَانِيَةِ<sup>(٢)</sup>.

(١) البيت لامرئ القيس. انظر: «ديوانه» (ص: ٩٦)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٥٧)، وعجزه:

إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِيَّ جَزَجَرَا

المعنى: ليس به منار فيُهْتَدَى به، وكذلك ليس من هَؤُلَاءِ سَوَالٌ فَيَقَعُ فِيهِ إلْحَافٌ. اللاحِب: الطريق  
المنقاد الذي لَا يَنْقَطِعُ، سافه: شمه، النباطي: الضخم، جرجر: ضغا خوفًا من بعده، والعود: الجمل  
المسن، وإنما جعله عوداً لأنه أعلم بالطريق.

(٢) كونها نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال السيوطي رحمه الله: لم أقف عليه. وكونه =



وقيل: في عليٍّ؛ لم يملك إلا أربعة دراهم، فتصدق بدرهم ليلاً، ودرهم نهاراً، ودرهم سراً، ودرهم علانية<sup>(١)</sup>.

وقيل: في ربط الخيل في سبيل الله والإنفاق عليها<sup>(٢)</sup>.

﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ خبران لـ ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾ والفاء للسببية، وقيل: للعطف والخبر محذوف؛ أي: ومنهم الذين، ولذلك جُوزَ الوقف على ﴿وَعَلَانِيَةً﴾.

(٢٧٥) - ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾؛ أي: الآخذون له، وإنما ذكر الأكل لأنه أعظم منافع المال، ولأن الربا شائع في المطاعم، وهو زيادة في الأجل بأن يباع مطعوم بمطعوم أو نقد بنقد إلى أجل، أو في العوض بأن يباع أحدهما بأكثر منه من جنسه.

= تصدق بما ذكر رواه ابن عساكر في تاريخه عن عائشة رضي الله عنها. انظر: «حاشية السيوطي» (٣/ ٥١٤)، و«حاشية الخفاجي».

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٤٤)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (٣٣/ ٥)، والطبراني في «الكبير» (١١١٦٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٩١)، من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما. وعبد الوهاب بن مجاهد متروك، وكذبه الثوري، كما في «التقريب». وذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٩٢) عن الكلبي، ومقاتل في «تفسيره» (١/ ٢٢٥)، والكلبي ومقاتل متروكان. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٨٨٣) من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه. ولم يذكر ابن عباس، وحاله مع إرساله كالذي قبله.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٣٤ - ٣٦) من قول ابن عباس وأبي ذر وأبي الدرداء وأبي أمامة وعبد الله بن بشر الغافقي. وروي مرفوعاً، رواه ابن سعد في «الطبقات» (٤٣٣/ ٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٦٩٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٤٢/ ٢)، والطبراني في «الكبير» (١٨٨/ ١٧)، من حديث عريب المليكي رضي الله عنه. قال الهيثمي في «معجم الزوائد» (٢٧/ ٧): فيه مجاهيل.

وَأَمَّا كُتِبَ بِالْوَاوِ كـ ﴿الصَّلَاةَ﴾ لِلتَّفْخِيمِ عَلَى لُغَةٍ<sup>(١)</sup>، وَزِيدَتِ الْأَلِفُ بَعْدَهَا تَشْبِيهَا بِوَاوِ الْجَمْعِ.

﴿لَا يَقُومُونَ﴾ إِذَا بُعِثُوا مِنْ قُبُورِهِمْ ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾: إِلَّا قِيَامًا كَقِيَامِ الْمَصْرُوعِ، وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى مَا يَزْعُمُونَ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخِيطُ الْإِنْسَانَ فَيُصْرَعُ. وَ«الْخَبْطُ»: ضَرْبٌ عَلَى غَيْرِ اتِّسَاقٍ، كَخَبْطِ الْعَشَوَاءِ.

﴿مِنَ الْمَمَيِّتِ﴾؛ أَي: الْجُنُونِ، وَهَذَا أَيْضًا مِنْ زَعَمَاتِهِمْ: أَنَّ الْجَنِّيَّ يَمْسُهُ فَيَخْتَلِطُ عَقْلُهُ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: «جَنَّ الرَّجُلُ»، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿لَا يَقُومُونَ﴾؛ أَي: لَا يَقُومُونَ مِنْ الْمَسِّ الَّذِي بِهِمْ سَبَبٌ أَكَلَ الرَّبَا، أَوْ بـ ﴿يَقُومُ﴾ أَوْ بـ ﴿يَتَخَبَّطُ﴾ فَيَكُونُ نُهْوضُهُمْ وَسُقُوطُهُمْ كَالْمَصْرُوعِينَ لَا لِاخْتِلَالِ عَقْلِهِمْ وَلَكِنْ لِأَنَّ اللَّهَ أَرَبَى فِي بُطُونِهِمْ مَا أَكَلُوهُ مِنَ الرَّبَا فَأَثْقَلَهُمْ.

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾؛ أَي: ذَلِكَ الْعِقَابُ بِسَبَبِ أَنَّهُمْ نَظَّمُوا الرِّبَا وَالْبَيْعَ فِي سِلْكِ وَاحِدٍ لِإِفْضَائِهِمَا إِلَى الرِّبْحِ فَاسْتَحْلَوْهُ اسْتِحْلَالَهُ، وَكَانَ الْأَصْلُ: إِنَّمَا الرِّبَا مِثْلُ الْبَيْعِ، وَلَكِنْ عَكَسَ لِلْمُبَالَغَةِ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الرِّبَا أَصْلًا وَقَاسُوا بِهِ الْبَيْعَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ إِنْ مَنْ أَعْطَى دِرْهَمَيْنِ بِدِرْهَمٍ ضَبَعَ دِرْهَمًا، وَمَنْ اشْتَرَى سِلْعَةً تُسَاوِي دِرْهَمًا بِدِرْهَمَيْنِ فَلَعَلَّ مَسَاسَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا أَوْ تَوَقَّعَ رَوَاجِهَا يَجْبِرُ هَذَا الْغُبْنَ. ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾: إِنْكَارٌ لَتَسْوِيَّتِهِمْ، وَإِبْطَالٌ لِلْقِيَاسِ لِمَعَارِضَتِهِ النَّصَّ. ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾: فَمَنْ بَلَغَهُ وَعِظٌ مِنَ اللَّهِ وَزَجْرٌ بِالنَّهْيِ عَنِ الرِّبَا ﴿فَاتَّقِ اللَّهَ﴾: فَاتَّعَظَ وَتَبَعَ النَّهْيَ ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾: تَقَدَّمَ أَخْذُهُ التَّحْرِيمَ<sup>(٢)</sup> وَلَا يُسْتَرَدُّ مِنْهُ.

(١) وعبرة «الكشاف» (٦٠٨/١): كُتِبَ بِالْوَاوِ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَفْخَمُ كَمَا كُتِبَتِ الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ.

(٢) قوله: «تَقَدَّمَ» تَفْسِيرُ لـ ﴿سَلَفَ﴾، «أَخْذُهُ» تَفْسِيرُ لِفَاعِلِهِ، «التَّحْرِيمُ» مَفْعُولٌ (تَقَدَّمَ) بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ؛

أَي: فَلَهُ مَا أَخَذَهُ قَبْلَ نَزُولِ التَّحْرِيمِ، فَلَا يُؤَاخَذُ بِهِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٦٠٣/١).

﴿مَا﴾ في مَوْضِعِ الرَّفْعِ بِالظَّرْفِ إِنْ جُعِلَتْ ﴿مَنْ﴾ مَوْصُولَةً، وبِالابتداءِ إِنْ جُعِلَتْ شَرْطِيَّةً عَلَى رَأْيِ سَيُؤَيِّهِ؛ إِذِ الظَّرْفُ غَيْرُ مُعْتَمِدٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ.  
﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ يُجَازِيهِ عَلَى انْتِهَائِهِ إِنْ كَانَ عَنْ قَبُولِ المَوْعِظَةِ وَصِدْقِ النِّيَّةِ.  
وَقِيلَ: يَحْكُمُ فِي شَأْنِهِ وَلَا اعْتِرَاضَ لَكُمْ عَلَيْهِ.  
﴿وَمَنْ عَادَ﴾؛ أَي: إِلَى تَحْلِيلِ الرِّبَا إِذَا الْكَلَامُ فِيهِ ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ لَا تَنْهَمُ كَفَرُوا بِهِ.

(٢٧٦) - ﴿يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا﴾: يُذْهِبُ بَرَكَّتَهُ وَيُهْلِكُ الْمَالَ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ ﴿وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾: مَا يُتَصَدَّقُ بِهِ، يُضَاعَفُ ثَوَابُهَا وَيُبَارَكُ فِيهَا أُخْرِجَتْ مِنْهُ، وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ فَيُرِيهَا كَمَا يُرِي أَحَدُكُمْ مُهْرَهُ»<sup>(١)</sup>، وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا نَقَصَتْ زَكَاةٌ مِنْ مَالٍ قَطُّ»<sup>(٢)</sup>.

﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ﴾: لَا يَرْضَى وَلَا يُحِبُّ مَحَبَّتَهُ لِلتَّوَابِينَ ﴿كُلَّ كَفَّارٍ﴾: مُصِرٌّ عَلَى تَحْلِيلِ المَحْرَمَاتِ ﴿إِنَّمِ﴾: مُنْهَمِكٌ فِي ارتِكَابِهِ.

(٢٧٧) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَبِمَا جَاءَهُمْ مِنْهُ ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآفَأَمُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ عَطَفَهُمَا عَلَى مَا يَعْمَهُمَا لِإِنْفَاتِحِهِمَا عَلَى سَائِرِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ مِنْ آتٍ ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ عَلَى فَائِتٍ.  
(٢٧٨) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾: وَاتْرُكُوا بَقَايَا مَا شَرَطْتُمْ عَلَى النَّاسِ مِنَ الرِّبَا ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ بِقُلُوبِكُمْ؛ فَإِنَّ دَلِيلَهُ<sup>(٣)</sup> امْتِثَالُ مَا أَمَرْتُمْ بِهِ.

(١) رواه البخاري (٧٤٣٠)، ومسلم (١٠١٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٢٥٨٨) من حديث أبي هريرة بلفظ: «ما نقصت صدقة من مال».

(٣) في نسخة الخيالي: «فإنه دليل». قال الأنصاري: «فإن دليله»؛ أي: الإيمان. انظر: «حاشية الأنصاري»

رُوي: أَنَّهُ كَانَ لثَقِيفٍ مَالٌ عَلَى بَعْضِ قُرَيْشٍ، فَطَالِبُوهُمْ عِنْدَ الْمَحَلِّ بِالْمَالِ وَالرِّبَا، فَتَزَلَّتْ <sup>(١)</sup>.

(٢٧٩) - ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾؛ أَي: فَأَعْلَمُوا بِهَا، مِّنَ «أَذِنَ بِالشَّيْءِ»: إِذَا عَلِمَ بِهِ.

وقرأ حمزة وعاصم في رواية ابن عباس ﴿فَأَذِنُوا﴾ <sup>(٢)</sup>؛ أَي: فَأَعْلَمُوا بِهَا غَيْرَكُمْ، مِّنَ «الْأَذِنِ»، وَهُوَ الاسْتِمَاعُ؛ فَإِنَّهُ مَن طُرِقَ الْعِلْمُ.

وَتَنْكِيرُ «حَرْبٍ» لِلتَّعْظِيمِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ يُقَاتَلَ الْمُرِيبِي بَعْدَ الْاسْتِثْنَاءِ حَتَّى يَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ كَالْبَاغِي، وَلَا يَقْتَضِي كُفْرَهُ.

رُوي: أَنَّهَا لَمَّا تَزَلَّتْ قَالَ ثَقِيفٌ: لَا يَدِي لَنَا بِحَرْبِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ <sup>(٣)</sup>.

﴿وَإِنْ تُبْتَمَرْ﴾ مِّنَ الْارْتِبَاءِ وَاعْتِقَادِ حِلِّهِ ﴿فَلََكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ﴾ بِأَخِذِ الزِّيَادَةِ ﴿وَلَا تَظْلَمُونَ﴾ بِالْمَطْلِ وَالنَّقْصَانِ، وَيُفْهَمُ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ لَمْ يَتُوبُوا

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٠ / ٥) عن ابن جريج وعكرمة. وابن أبي حاتم في «تفسيره»

(٢ / ٥٤٨ - ٥٤٩) عن مقاتل، ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٢٦٦٨)، والواحدي في «أسباب

النزول» (ص: ٩٣ - ٩٤) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. والكلبي متروك،

وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٢)، و«التيسير» (ص: ٨٤).

(٣) انظر: «تفسير مقاتل» (١ / ٢٢٨)، و«تفسير الثعلبي» (٧ / ٤٣٢). وروى الواحدي في «أسباب

النزول» (ص: ٩٣) خبرًا طويلًا من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وفيه: فنزلت هذه

الآية والتي بعدها: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾. فعرف بنو عمرو أن لا يدان لهم بحرب

من الله ورسوله.

فليس لهم رأس مالهيم، وهو سديدٌ على ما قلناه؛ إذ المصيرُ على التحليلِ مُرتدٌ، وماله فيءٌ.

(٢٨٠) - ﴿وَلِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾: وإن وقعَ غريمٌ ذو عُسرةٍ، وقُرئ: «ذا عُسرة»<sup>(١)</sup>؛ أي: وإن كانَ الغريمُ ذا عُسرةٍ.

﴿فَنَظَرَةٌ﴾؛ أي: فالحكمُ نَظَرَةٌ، أو: فعليكمُ نَظَرَةٌ، أو: فليكنْ نَظَرَةٌ، وهي الإنظارُ. وقُرئ: «فناظرَةٌ» على الخبر<sup>(٢)</sup>؛ أي: فالمُستحقُّ ناظرُهُ، بمعنى: مُتَنَظَرُهُ، أو: صاحبُ نَظَرَتِهِ على طريقِ النسبِ. وعلى الأمرِ<sup>(٣)</sup>؛ أي: فسَامِخُهُ بالنَظَرَةِ.

﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾: إلى يسارٍ. وقرأ نافعٌ وأبو عمرو بضمِّ السَّينِ<sup>(٤)</sup>، وهما لغتانِ كـ «مَشْرُوقَةٍ» و «مَشْرُوقَةٍ»، وقُرئَ بهما مُضافينِ بحذفِ التَّاءِ عِنْدَ الإِضَافَةِ<sup>(٥)</sup>؛ كقوله:

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٨٦)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤)، عن ابن مسعود وعثمان وأبيّ.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤)، و«الكشاف» (١/ ٦١٣)، عن عطاء بن أبي رباح. وذكر الزجاج في «معاني القرآن» (١/ ٣٥٩): (فناظرَةٌ) على أنها - كما قال - اسم مصدر كالتي في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢].

(٣) أي: (فناظرُهُ). انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٣٥)، و«الكشاف» (١/ ٦١٤)، عن مجاهد وعطاء. ودون نسبة في «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٢٠٤).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٢)، و«التيسير» (ص: ٨٥)، عن نافع وحده.

(٥) أي: مُضافينِ إلى ضمير (ذي عُسرة)؛ أي: «مَيْسَرَةٍ» و «مَيْسَرَةٍ». انظر: «المختصر في شواذ القراءات»

(ص: ٢٤) ونسب إحداهما لعطاء والأخرى لمسلم بن جندب. وذكر ابن جني في «المحتسب»

(١/ ١٤٣) عن عطاء: «فناظرُهُ إلى مَيْسَرَةٍ»، واستغربه؛ وذلك أنه - كما قال - ليس في الأسماء شيء

على مفعّل بغير تاء؛ لكنه بالهاء، نحو: المقدرة والمقبرة والمشركة...، ثم ذكر لها توجيهاً: أنه أراد =

وَأَخْلَفُواكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا<sup>(١)</sup>

﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾ بالتَّشْدِيدِ<sup>(٢)</sup>، وقرأ عاصمٌ بتخفيفِ الصَّادِ<sup>(٣)</sup>.

﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾: أَكْثَرُ ثَوَابًا مِنَ الْإِنْظَارِ، أَوْ: خَيْرٌ مِّمَّا تَأْخُذُونَ؛ لِمُضَاعَفَةِ

ثَوَابِهِ وَدَوَامِهِ.

وقيل: الْمُرَادُ بِالتَّصَدَّقِ: الْإِنْظَارُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَام: «لَا يَحِلُّ دَيْنُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فَيُؤَخَّرُهُ إِلَّا كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ»<sup>(٤)</sup>.

﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ مَا فِيهِ مِنَ الذِّكْرِ الْجَمِيلِ وَالْأَجْرِ الْجَزِيلِ.

= هنا: إلى ميسرته، فحذف الهاء، قال: «وحسن ذلك شيئاً أن ضمير المضاف إليه كاد يكون عوضاً من علم التأنيت، وإليه ذهب الكوفيون في قوله تعالى: ﴿وَلَقَامَ الصَّالِحِينَ﴾ أنه أراد: إقامة، وصار المضاف إليه كأنه عوض من التاء».

(١) عجز بيت ورد دون نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٥٤)، و«الخصائص» لابن جني (٣/ ١٧١). وعزه السمين في «الدر المصون» (٦/ ٥٧) لزهير وليس في ديوانه، وصاحب «اللسان» (مادة: غلب) للفضل بن العباس بن عتبة اللهبي، وصدرة:

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا

«الخليط»: الذي يخالطك في ماله وذات يده، وهو بمعنى الجمع، «عِدَّ الأمر»؛ أي: عِدَّةُ الأمر، فحذف الهاء عند الإضافة، (فانجردوا)، انجرد بنا السير: امتدَّ مِنْ غَيْرِ لِيْ عَلَى شَيْءٍ، فَمَعْنَاهُ: أَسْرَعُوا. و«عِدَّ الأمر» أصله: عدة الأمر، فحذف التاء للإضافة.

(٢) في نسخة التفتازاني والطلباوي: «بالإبراء».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٣)، و«التيسير» (ص: ٨٥).

(٤) رواه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٩٧٧) مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإسناده ضعيف، لكن له شاهد رواه الإمام أحمد أيضاً في «المسند» (٢٣٠٤٦) مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢٨١) - ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾: يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْ: يَوْمَ الْمَوْتِ،  
فَتَاهَبُوا لِمَصِيرِكُمْ إِلَيْهِ.

وقرأ أبو عمرو ويعقوبُ بفتح التاء وكسر الجيم<sup>(١)</sup>.  
﴿ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾: جَزَاءَ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ.  
﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ بِنَقْصِ ثَوَابٍ وَتَضْعِيفِ عِقَابٍ.  
وعن ابن عباسٍ: أَنَّهَا آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ بِهَا جِبْرِيلُ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ: ضَعُفَ فِي رَأْسِ الْمِثَّةِ  
وَالثَّمَانِينَ مِنَ الْبَقَرَةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٣)، و«التيسير» (ص: ٨٥)، و«النشر» (٢/ ٢٠٨).

(٢) رواه النسائي في «الكبرى» (١٠٩٩١) و(١٠٩٩٢).

وروى البخاري (٤٦٠٥)، ومسلم (١٦١٨) عن البراء بن عازب: آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦].

وروى أحمد في «مسنده» (٢٤٦)، وابن ماجه (٢٢٧٦) وغيرهما عن عمر بن الخطاب أن آخر آية  
نزلت آية الربا.

وروى أحمد (٢١١٣)، والطبري في «تفسيره» (١٢/ ١٠١)، وغيرهما عن ابن عباس عن أبي بن  
كعب أن آخر ما نزل ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨].

وروي غير ذلك، ونقل الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٣٧١) عن البيهقي في «دلائل  
النبوة» (٧/ ١٣٩) أنه جمع بين هذه الروايات فقال: هذا الاختلاف يرجع - والله أعلم - إلى أن كل  
واحد منهم أخبر بما عنده من العلم، أو أراد أن ما ذُكِرَ مِنْ أَوَاخِرِ الْآيَاتِ التي نزلت، والله أعلم.

(٣) رواه الفراء في «معاني القرآن» (١/ ١٨٣) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. والكلبي  
متروك.

وعاش رسول الله ﷺ بعدها أحدًا وعشرين يومًا<sup>(١)</sup>، وقيل: أحدًا وثمانين<sup>(٢)</sup>، وقيل: سبعة أيام<sup>(٣)</sup>، وقيل: ثلاث ساعات<sup>(٤)</sup>.

(٢٨٢) - ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ﴾: إذا دأبَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، تقول: «دَايَنْتُهُ»: إذا عَامَلْتُهُ نَسِيئَةً بَعْطَاءٍ أَوْ أَخَذَ<sup>(٥)</sup>.

وفائدة ذكر الدَّيْنِ<sup>(٦)</sup>: أن لا يَتَوَهَّم مِنَ التَّدَايْنِ الْمُجَازَاةَ، وَيُعْلَمُ تَنَوُّعُهُ إِلَى الْمُؤْجَلِ وَالْحَالِ، وَأَنَّهُ الْبَاعِثُ عَلَى الْكِتْبَةِ، وَيَكُونُ مَرَجِعَ ضَمِيرِ ﴿فَاكْتُتِبُوهُ﴾.

﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾: مَعْلُومٌ بِالْأَيَّامِ وَالْأَشْهُرِ، لَا بِالْحَصَادِ وَقُدُومِ الْحَاجِّ.

﴿فَاكْتُتِبُوهُ﴾ لَأَنَّهُ أَوْثِقُ وَأَدْفَعُ لِلنِّزَاعِ، وَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ اسْتَحْبَابٌ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ السَّلَامُ، وَقَالَ: لَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ الرَّبَا أَبَاحَ السَّلَفَ<sup>(٧)</sup>.

﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾: مَنْ يَكْتُبُ بِالسَّوِيَّةِ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ،

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤٨٥/٧).

(٢) رواه الفريابي في «تفسيره» كما في «الإتقان» للسيوطي (١/ ١٠١ - ١٠٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٣٧)، كلاهما من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: بين نزولها وبين موت النبي ﷺ أحد وثمانون يومًا.

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤٨٥/٧) عن سعيد بن جبير ومقاتل. والذي في «تفسير مقاتل» (١/ ٢٢٨): ثُمَّ تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَهَا بِتِسْعِ لَيَالٍ. وكذا رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٥٥٤) عن سعيد بن جبير.

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٦١٦)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٣٧٨).

(٥) في نسخة التفازاني: «مُعْطِيًا أَوْ أَخَذًا».

(٦) يعني في قوله: ﴿تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ﴾، فالظاهر أن يُكْتَفَى بِ«تَدَايَنْتُمْ» فيقال: «إذا تدايَنْتُمْ إلى أجل».

(٧) انظر: «تفسير الثعلبي» (٧/ ٤٨٧) ولم يذكر له سندًا. ورواه بالفاظ مقاربة الطبري في «تفسيره» (٥/ ٧٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٥٥٤).



وهو في الحقيقة أمرٌ للمتدائنين باختيار كاتبٍ فقيهٍ دينٍ، حتى يجيء مكتوبه موثقاً به مُعدّلاً بالشرع.

﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾: ولا يمتنع أحدٌ من الكتابِ ﴿أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾: مثل ما علّمه الله من كتبه الوثائق، أو: لا يَأْبَ أَنْ يَنْفَعِ النَّاسَ بِكِتَابَتِهِ كَمَا نَفَعَهُ اللَّهُ بِتَعْلِيمِهَا؛ كقوله: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧].

﴿فَلْيَكْتُبْ﴾: تلك الكتابة المُعلّمة، أمر بها بعد النهي عن الإباء عنها تأكيداً، ويجوز أن تتعلّق الكاف بالأمر، فيكون النهي عن الامتناع منها مُطلقاً ثم الأمرُ بها مُقيّداً.

﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾: وليكن المُملي من عليه الحق لأنه المُقرّ المشهود عليه، و«الإمْلَأُ» و«الإمْلَأُ» واحدٌ.

﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾؛ أي: المُملي أو الكاتب ﴿وَلَا يَبْخَسْ﴾: ولا يُقْصُص منه شيئاً؛ أي: من الحق أو ممّا أملي عليه.

﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً﴾: ناقص العقل مبذراً ﴿أَوْ ضَعِيفاً﴾: صبيّاً أو شيخاً مُختلاً ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمْلِهُهُ﴾: أو غير مُستطيع للإملاء بنفسه لخرس أو جهل باللغة.

﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾؛ أي: الذي يلي أمره ويقوم مقامه: من قيمٍ إن كان صبيّاً أو مُختلاً العقل، أو وكيلٍ أو مُترجمٍ إن كان غير مُستطيع، وهو دليل جريان النيابة في الإقرار، ولعلّه مخصّوص بما تعاطاه القيم أو الوكيل.

﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾: واطلبوا أن يشهد على الدين شاهدان ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾:

من رجال المسلمين، وهو دليل اشتراط إسلام الشهود، وإليه ذهب عامة العلماء، وقال أبو حنيفة: تُسَمَّعُ شَهَادَةُ الْكُفَّارِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾: فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الشَّهِيدَانِ رَجُلَيْنِ ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾: فَلْيَشْهَدْ، أَوْ: فَالْمُسْتَشْهَدُ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، وَهَذَا مَخْصُوصٌ بِالْأَمْوَالِ عِنْدَنَا، وَبِمَا عَدَا الْحُدُودَ وَالْقِصَاصَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

﴿مَنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ لِعَلِمِكُمْ بَعْدَ التَّيَمُّنِ.

﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾: عِلَّةٌ اعْتِبَارِ الْعَدَدِ؛ أَي: لِأَجْلِ أَنَّ إِحْدَاهُمَا إِنْ ضَلَّتْ الشَّهَادَةَ بِأَنْ نَسِيَتْهَا ذَكَرَتْهَا الْأُخْرَى، وَالْعِلَّةُ فِي الْحَقِيقَةِ التَّذْكِيرُ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الضَّلَالُ سَبَبًا لَهُ نُزِّلَ مَنَزَلَتُهُ؛ كَقَوْلِهِمْ: «أَعَدَدْتُ السَّلَاحَ أَنْ يَجِيءَ عَدُوٌّ فَأُدْفَعَهُ»، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: إِرَادَةُ أَنْ تُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى إِنْ ضَلَّتْ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِتَقْصَانِ عَقْلِيهِنَّ وَقَلَّةِ ضَبْطِيهِنَّ.

وَقَرَأَ حَمْزَةً: ﴿إِنْ تَضَلَّ﴾ عَلَى الشَّرْطِ ﴿فَتُذَكَّرُ﴾ بِالرَّفْعِ، وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ: ﴿فَتُذَكَّرُ﴾ مِنَ الْإِذْكَارِ<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾: لِأَدَاءِ الشَّهَادَةِ أَوْ التَّحْمُلِ، وَسُمُّوا شُهَدَاءَ تَنْزِيلًا لِمَا يُشَارِفُ مَنَزِلَةَ الْوَاقِعِ، وَ﴿مَا﴾ مَزِيدَةٌ.

﴿وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُمُوا﴾: وَلَا تَمَلُّوا مِنْ كَثَرَةِ مَدَائِنَاتِكُمْ أَنْ تَكْتُمُوا الدِّينَ أَوْ الْحَقَّ أَوْ الْكِتَابَ.

وَقِيلَ: كُنِيَ بِالسَّامِ عَنِ الْكَسَلِ لِأَنَّهُ صِفَةُ الْمُنَافِقِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَقُولُ الْمُؤْمِنُ كَسِلْتُ»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٤)، و«التيسير» (ص: ٨٥)، و«النشر» (٢/ ٢٣٦).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٦٢٢)، ولم أجده مسنداً، لكن روى ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦١٣٩) عن =

﴿صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا﴾: صَغِيرًا كَانَ الْحَقُّ أَوْ كَبِيرًا، أَوْ مُخْتَصِرًا كَانَ الْكِتَابُ أَوْ مُشْبَعًا.

﴿إِلَّا أَجَلُهُ﴾: إِلَى وَقْتِ حُلُولِهِ الَّذِي أَقَرَّ بِهِ الْمَدْيُونُ.

﴿ذَلِكُمْ﴾ إشارة إلى ﴿أَنْ تَكْتُبُوهُ﴾ ﴿أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾: أَكْثَرُ قِسْطًا ﴿وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾: وَأَثْبَتُ لَهَا وَأَعَوَّنُ عَلَى إِقَامَتِهَا، وَهُمَا مَبْنِيَانِ مِنَ «أَقْسَطَ» و«أَقَامَ» عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ<sup>(١)</sup>، أَوْ مِنْ «قَاسِطٍ» بِمَعْنَى: ذِي قِسْطٍ و«قَوِيمٍ»، وَإِنَّمَا صَحَّتِ الْوَاوُ فِي ﴿أَقْوَمُ﴾ كَمَا صَحَّتْ فِي التَّعَجُّبِ لَجُمُودِهِ.

﴿وَأَذِّنْ آلَاتِرَابًا﴾: وَأَقْرَبُ فِي أَنْ لَا تَشْكُوا فِي جَنْسِ الدِّينِ وَقَدْرِهِ وَأَجَلِهِ وَالشُّهُودِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ استثناءٌ عَنِ الْأَمْرِ بِالْكِتَابَةِ، وَالتَّجَارَةُ الْحَاضِرَةُ تَعُمُّ الْمُبَايَعَةَ بَدِينٍ أَوْ عَيْنٍ<sup>(٢)</sup>، وَإِدَارَتُهَا بَيْنَهُمْ: تَعَاطِيهِمْ إِيَّاهَا يَدًا بِيَدٍ؛ أَي: إِلَّا أَنْ تَبْتَاعُوا يَدًا بِيَدٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ لَا تَكْتُبُوهَا؛ لِلْبُعْدِ عَنِ التَّنَازُعِ وَالنِّسْيَانِ.

وَنَصَبَ عَاصِمٌ ﴿تِجْرَةً﴾<sup>(٣)</sup> عَلَى أَنَّهُ الْخَبْرُ، وَالْأَسْمُ مُضْمَرٌ تَقْدِيرُهُ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ التَّجَارَةُ تِجَارَةً حَاضِرَةً؛ كَقَوْلِهِ:

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءِنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْنَعًا<sup>(٤)</sup>

= ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: إِنِّي كَسَلَانُ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ بِرَقْم (١٠٣٢٤): أَنَّهُ كَرِهَ...

(١) انظر: «الكتاب» (٧٣/١)، وانظر كلام أَبِي حَيَّانٍ فِي شَرْحِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي «البحر» (١٠٧/٥).

(٢) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِي: «غَيْرِهِ».

(٣) وَبَاقِي السَّبْعَةِ بِالرَّفْعِ. انظر: «السبعة» (ص: ١٩٤)، و«التيسير» (ص: ٨٥).

(٤) انظر: «الكتاب» (٤٧/١)، وَعِزَّاهُ لِعَمْرُو بْنِ شَأْسٍ، وَلِجَرِيرِ فِي «دِيوانه» (٩٠٨/٢) صدر آخر، وَهُوَ: =

وَرَفَعَهَا الْبَاقُونَ عَلَى أَنَّهُ الْإِسْمُ، وَالْخَبَرُ ﴿تُدِيرُونَهَا﴾، أَوْ عَلَى «كَانَ» النَّامَةِ.  
 ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ هَذَا التَّبَايَعُ أَوْ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ.  
 وَالْأَمْرُ الَّذِي فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِلِاسْتِحْبَابِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأُمَّةِ.  
 وَقِيلَ: إِنَّهَا لِلْوُجُوبِ، ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي إِحْكَامِهَا وَنَسْخِهَا.  
 ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ يَحْتَمِلُ الْبِنَاءَيْنِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قُرِئَ: «وَلَا يُضَارَرُ»  
 بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ نَهْيُهُمَا<sup>(٢)</sup> عَنْ تَرْكِ الْإِجَابَةِ، وَالتَّحْرِيفِ وَالتَّغْيِيرِ فِي الْكِتَابَةِ  
 وَالشَّهَادَةِ، أَوْ النَّهْيُ<sup>(٣)</sup> عَنِ الضَّرَارِ بِهِمَا مِثْلَ أَنْ يُعْجَلَ عَنْ مُهِمِّهِمْ، وَيُكَلَّفَا الْخُرُوجَ عَمَّا  
 حُدَّ لَهُمَا، وَلَا يُعْطَى الْكَاتِبُ جُعْلُهُ، وَالشَّهِيدُ مُؤْنَةٌ مَجِئُهُ حَيْثُ كَانَ.  
 ﴿وَإِنْ تَقَعَلُوا﴾ الضَّرَارَ أَوْ مَا نُهَيْتُمْ عَنْهُ ﴿فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾: خُرُوجٌ عَنِ  
 الطَّاعَةِ لِأَحَقِّ بِكُمْ.  
 ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ فِي مُخَالَفَةِ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ أَحْكَامَهُ الْمُتَضَمِّنَةَ  
 لِمَصَالِحِكُمْ ﴿وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءًا عَلَيْهِمُ﴾.

فوارس لا يدعون يال مجاشع

وفي «معاني القرآن» للقراء (١٨٦/١) رواية أخرى في صدره دون نسبة، وهي:

الله قومي أي قوم لحره

وفي «معاني القرآن» للزجاج (٢٥٩/٢) رابعة، وهي:

فدى لبني ذهل بن شيان ناقتي

(١) نسبت بالفتح لابن عباس وبالكسر لعمر رضي الله عنهم. انظر: «الكشاف» (١/٦٢٤)، و«المختصر

في شواذ القراءات» (ص: ٢١ و ٢٥).

(٢) هذا على تقدير أن البناء للفاعل.

(٣) على تقدير أن البناء للمفعول.

كَرَّرَ لَفْظَةَ ﴿الله﴾ فِي الْجُمْلَةِ الثَّلَاثِ لِاسْتِقْلَالِهَا؛ فَإِنَّ الْأُولَى حَثٌّ عَلَى التَّقْوَى، وَالثَّانِيَّةُ وَعْدٌ بِإِنْعَامِهِ، وَالثَّالِثَةُ تَعْظِيمٌ لَشَأْنِهِ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ فِي التَّعْظِيمِ مِنَ الْكِتَابَةِ.

(٢٨٣) - ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ﴾؛ أَي: مُسَافِرِينَ ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾؛ أَي: فَالَّذِي يُسْتَوْثَقُ بِهِ رِهَانٌ، أَوْ: فَعَلَيْكُمْ رِهَانٌ، أَوْ: فَلْيُؤْخَذْ رِهَانٌ، وَلَيْسَ هَذَا التَّعْلِيلُ لِاشْتِرَاطِ السَّفَرِ فِي الْارْتِهَانِ كَمَا ظَنَّهُ مُجَاهِدٌ وَالضَّحَّاكُ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَهَنَ دِرْعَهُ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ يَهُودِيٍّ بَعَشْرِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ<sup>(٢)</sup>، بَلْ لِإِقَامَةِ التَّوْتُّقِ بِالْارْتِهَانِ مَقَامَ التَّوْتُّقِ بِالْكِتَابَةِ فِي السَّفَرِ الَّذِي هُوَ مَظْنَّةٌ إِعْوَاذِهَا. وَالْجُمْهُورُ عَلَى اعْتِبَارِ الْقَبْضِ فِيهِ غَيْرَ مَالِكٍ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: ﴿فَرِهْنُ﴾ كـ «سُقْفٍ»<sup>(٣)</sup>، وَكِلَاهُمَا جَمْعُ «رَهْنٍ» بِمَعْنَى: مَرَهُونٌ.

وَقَرِئَ بِإِسْكَانِ الْهَاءِ عَلَى التَّخْفِيفِ<sup>(٤)</sup>.

﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾؛ أَي: بَعْضُ الدَّائِنِينَ بَعْضَ الْمَدْيُونِينَ، وَاسْتَعْنَى بِأَمَانَتِهِ عَنِ الْارْتِهَانِ ﴿فَلْيُؤْذِلِّي أَوْ تُخَيِّبْ أَمْنَتَهُ﴾؛ أَي: دَيْنَهُ، سَمَّاهُ أَمَانَةً لِاتِّمَانِهِ عَلَيْهِ بِتَرْكِ الْارْتِهَانِ بِهِ.

(١) رَوَاهُ عَنْهُمَا الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٢٢/٥ - ١٢٣ و ١٢٥). وَرَدَهُ بِمَا سَيَأْتِي مِنْ حَدِيثِ رَهْنِ النَّبِيِّ ﷺ دَرْعَهُ فِي الْحَضَرِ. وَالرَّوَايَةُ عَنِ الضَّحَّاكِ ضَعِيفَةٌ جَدًّا لِأَنَّهَا مِنْ طَرِيقِ جَوْبِرٍ عَنْهُ. وَجَوْبِرٌ مَتْرُوكٌ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٠٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَ(٢٥٠٩) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلَيْسَ فِيهِمَا ذِكْرُ مِقْدَارِ الشَّعِيرِ.

(٣) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ١٩٤)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٨٥).

(٤) نَسَبَتْ لَشَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ وَجَمَاعَةٍ. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ٢٥).

وَقُرِئَ: «الَّذِي يُتِمِّنَ» بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً<sup>(١)</sup>، و: «الَّذِي تَمِّنَ» بِإِدْغَامِ الْيَاءِ فِي التَّاءِ<sup>(٢)</sup>، وهو خطأ؛ لِأَنَّ الْمُنْقَلِبَةَ عَنِ الْهَمْزَةِ فِي حُكْمِهَا فَلَا تُدْعَمُ<sup>(٣)</sup>.  
﴿وَلَسَقَىٰ اللَّهُ رَبَّهُ﴾ فِي الْخِيَانَةِ وَإِنْكَارِ الْحَقِّ، وَفِيهِ مَبَالِغَاتٌ.  
﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ أَيُّهَا الشُّهُودُ أَوْ الْمَدْيُونُونَ، وَالشَّهَادَةُ: شَهَادَتُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ.

﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ يَكْتُمُ قَلْبَهُ﴾؛ أَي: يَأْتِمُّ قَلْبُهُ، أَوْ: قَلْبُهُ يَأْتِمُّ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ «إِنَّ»، وَإِسْنَادُ الْإِثْمِ إِلَى الْقَلْبِ لِأَنَّ الْكِتْمَانَ يَقْتَرِفُهُ<sup>(٤)</sup>، وَنَظِيرُهُ: الْعَيْنُ زَانِيَةٌ وَالْأُذُنُ

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥) عن ابن محيصن، و«الكشاف» (١/ ٦٢٧) عن عاصم.

(٢) نسبت لابن محيصن أيضًا. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ١٠٥)، و«شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك (ص: ٢٣٩).

(٣) كذا قال المصنف متابعا للزمخشري الذي طعن في القراءة بقوله: وليس بصحيح، لِأَنَّ الْيَاءَ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْهَمْزَةِ فَهِيَ فِي حُكْمِ الْهَمْزَةِ، وَ(أَتَزَرَ) عَامِيٌّ، وَكَذَلِكَ (رُيَا) فِي (رُؤْيَا).

وَتَعْقِبُ بِأَنَّ (أَتَزَرَ) مَسْمُوعٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ (٣٠٠)، وَمُسْلِمٍ (٢٩٣) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَهِيَ مِنَ الْفَصَحَاءِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ - أَنَّهَا قَالَتْ: (كَانَ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتَزَرُ)، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ مَالِكٍ جَوَازَهُ لَكِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ، قَالَ: وَمِنْهُ قِرَاءَةُ ابْنِ مَحِيصَنٍ: (أَتَمِّنُ)، وَنَقَلَ الصَّاعِقَانِي أَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِهِ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قَوْلُ عَائِشَةَ وَهِيَ مِنْ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ حُجَّةٌ فِي جَوَازِهِ فَالْمَخْطُوطُ مَخْطُوطٌ. انظر: «البحر» (٥/ ١٢٠)، و«الكواكب الدراري» للكرماني (٣/ ١٦٥)، و«حاشية الخفاجي على البضاوي»، و«روح المعاني» (٣/ ٥٠٣).

(٤) قوله: «لِأَنَّ الْكِتْمَانَ يَقْتَرِفُهُ»؛ أَي: يَخَالِطُهُ، فَاسْتَدَ الْإِثْمَ - وَهُوَ هُنَا الْكِتْمَانُ - إِلَى الْقَلْبِ؛ لِأَنَّهُ مُحَلٌّ وَجَالِبٌ، وَعِبَارَةٌ «الْكَشَافُ»: لِأَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى الْجَارِحَةِ الَّتِي يُعْمَلُ بِهَا أَبْلَغُ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ التَّوَكُّيدَ: هَذَا مِمَّا أَبْصَرْتُهُ عَيْنِي وَمِمَّا سَمِعْتُهُ أُذُنِي وَمِمَّا عَرَفَهُ قَلْبِي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٦١٥)، وانظر: «الكشاف» (١/ ٦٢٨). وَفِي نَسْخَةِ الطَّبْلَاوِيِّ: «يَقْرِ فِيهِ».

زَانِيَةً<sup>(١)</sup>، أو للمبالغة فإنه رئيس الأعضاء، وأفعاله أعظم الأفعال، وكأنه قيل: تمكن الإثم في نفسه وأخذ أشرف أجزائه وفاق سائر ذنوبه.

وقرى: «قلبه» بالنصب<sup>(٢)</sup> ك: حسن وجهه.

﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ عَلَيْهِ﴾ تهديد.

(٢٨٤) - ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ خلقاً ومُلْكاً ﴿وإن تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ

أَوْ تُخْفَوُوهُ﴾ يعني: ما فيها من السوء والعزم عليه؛ لترتب المغفرة والعذاب عليه.

﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ يوم القيامة، وهو حجة على من أنكر الحساب كالمعتزلة

والروافض.

﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ مغفرته ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ تعذيبه، وهو صريح في نفي

وجوب التعذيب.

وقد رفعهما ابن عامر وعاصم ويعقوب على الاستئناف، وجزمهما الباقون

عطفًا على جواب الشرط<sup>(٣)</sup>، ومن جزم بغير فاء<sup>(٤)</sup> فقد جعلهما بدلًا منه بدل البعض

من الكل أو الاشتمال؛ كقوله:

مَتَى تَأْتِنَا تُلِمُّم بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا<sup>(٥)</sup>

(١) رواه مسلم (٢٦٥٧) من حديث أبي هريرة بلفظ: «العينان زناهما النظر والأذان زناهما الاستماع».

(٢) نسبت لابن أبي عبله. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«المحرر الوجيز» (٣٨٨/١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٥)، و«التيسير» (ص: ٨٥)، و«النشر» (٢/٢٣٧).

(٤) أي: (يَغْفِرُ) (ويُعَذِّبُ) بالجزم دون اقتران الفاء بـ(يغفر). انظر: «المحتسب» (١/١٤٩) عن ابن

مسعود رضي الله عنه. وفي نسخة التفتازاني: «ومن جزمهما».

(٥) البيت لعبيد الله بن الحر يخاطب رجلاً كان محبوباً معه. انظر: «شرح كتاب سيبويه» للرماني =

وإِدْغَامُ الرَّاءِ فِي اللَّامِ لَحْنٌ<sup>(١)</sup>؛ إِذِ الرَّاءُ لَا يُدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهِ.  
 ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيَقْدِرُ عَلَى الْإِحْيَاءِ وَالْمُحَاسَبَةِ.  
 (٢٨٥) - ﴿إِنَّمَا أَرْسَلْنَا بِمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ شَهَادَةٌ وَتَنْصِيصٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى  
 عَلَى صِحَّةِ إِيمَانِهِ وَالْإِعْتِدَادِ بِهِ، وَأَنَّهُ جَازِمٌ فِي أَمْرِهِ غَيْرُ شَاكٍّ فِيهِ.

= (ص: ١٠١١ و ١٠١٩)، و«شرح أبيات سيويه» لأبي محمد السيرافي (٧٧/٢)، و«سر صناعة الإعراب» لابن جني (٣١٧/٢)، و«شرح ديوان المتنبي» للمعري (ص: ٢٥٥)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢٨١/٤)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٩٠/٩ و ٩٨). ودون نسبة في «الجمال» المنسوب للخليل (ص: ١٦٦ و ٢١٧)، و«الكتاب» (٨٦/٣). وذكر العجز الأخفش في «معاني القرآن» (٥١٤/٢) وذكر له صدرًا آخر، وهو:

مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشَوِ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: هذا ممَّا تابع فيه «الكشاف»، وهو من دأته العُضال، إذ هو يعتقد أنَّ القراءة بالرَّأْيِ، وهو غلطٌ فاحشٌ، وكيف تكون لحنًا، وهي قراءة أبي عمرو وإمام القُرَّاء والعريَّة؟!

ثم قال: وليس هذا ممَّا يليق بجلالة المُصنِّف رحمه الله تعالى، وقد يُعْتَذَرُ له بما ذكره صاحب «الإقناع» من أَنَّهُ رُوِيَ عن أبي عمرو أَنَّهُ رَجَعَ عن هذه القراءة، فيكون الطَّعن في الرواية، لا في القراءة.

وقال ابن خالويه في «إعراب ثلاثين سورة» (ص: ١٣): الرواية الصحيحة عن أبي عمرو الإظهار. وانظر: «الإقناع في القراءات السبع» لابن الباذش (ص: ٦٩)، و«ارتشاف الضرب» لأبي حيان (٧٠٦/٢)، و«إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» للدماطي (ص: ٤٣).

وقد تعقب جمع من أئمة التفسير والنحو الزمخشري، منهم أبو حيان - ورد عليه بالرواية والدراية - والسمين الحلبي والتفتازاني والجاربردي. انظر: «البحر» (١٣٣/٥)، و«الدر المصون» (٢/ ٦٩٠)، و«حاشية التفتازاني على الكشاف» (١٣٦ب)، و«حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج ١/ ٢٤٦ب).



﴿وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكَيْهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُعْطَفَ  
﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ عَلَى ﴿الرَّسُولِ﴾ فَيَكُونُ الضَّمِيرُ الَّذِي يَنْبُؤُ عَنْ التَّنْوِينِ رَاجِعًا إِلَى  
الرَّسُولِ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَوْ يُجْعَلَ مُبْتَدَأً فَيَكُونُ الضَّمِيرُ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَباعتباره يَصْحُ وَقَوْعُ  
﴿كُلٌّ﴾ بِخَبَرِهِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَيَكُونُ إِفْرَادُ الرَّسُولِ بِالْحَكْمِ: إِمَّا لَتَعْظِيمِهِ، أَوْ لِأَنَّ إِيمَانَهُ  
عَنْ مُشَاهَدَةٍ وَعِيَانٍ وَإِيمَانَهُمْ عَنْ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ.

وَقَرَأَ حَمْزُهُ وَالْكِسَائِيُّ: ﴿وَكِتَابِهِ﴾<sup>(١)</sup> يَعْنِي: الْقُرْآنَ، أَوْ الْجَنَسَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الْجَمْعِ: أَنَّهُ شَائِعٌ فِي وَحْدَانِ الْجَنَسِ، وَالْجَمْعُ فِي جُمُوعِهِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ:  
الْكِتَابُ أَكْثَرُ مِنَ الْكُتُبِ.

﴿لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾؛ أَي: يَقُولُونَ: ﴿لَا يُفَرِّقُ﴾.

وَقَرَأَ يَعْقُوبُ: ﴿لَا يُفَرِّقُ﴾ بِالْيَاءِ<sup>(٢)</sup> عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لـ ﴿كُلٌّ﴾.

وَقُرِئَ: «لَا يُفَرِّقُونَ»<sup>(٣)</sup> حَمَلًا عَلَى مَعْنَاهُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ أُنثَى ذَخِيرٍ﴾

[النمل: ٨٧].

و﴿أَحَدٍ﴾ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ لَوْقَوْعِهِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا  
يُنْكِرُونَ أَحَدًا عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] وَلِذَلِكَ دَخَلَ عَلَيْهِ ﴿بَيْنَ﴾، وَالْمَرَادُ: نَفْيُ  
الْفَرْقِ بِالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ.

﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا﴾: أَجَبْنَا ﴿وَأَطَعْنَا﴾ أَمْرًا.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٥ - ١٩٦)، و«التيسير» (ص: ٨٥).

(٢) انظر: «النشر» (٢/ ٢٣٧).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«الكشاف» (١/ ٦٣٣)، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ

﴿غُفْرَانِكَ رَبَّنَا﴾: اغْفِرْ لَنَا غُفْرَانَكَ<sup>(١)</sup>، أَوْ: تَطْلُبُ غُفْرَانَكَ.

﴿وَالِئِكَ الْمَصِيرُ﴾: المرجعُ بعدَ الموتِ، وهو إقرارُ مِنْهُمْ بِالْبَعْثِ.

(٢٨٦) - ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾: إِلَّا مَا تَسْعُهُ قُدْرَتُهَا فَضْلًا وَرَحْمَةً، أَوْ مَا دُونَ مَدَى طَاقَتِهَا بِحَيْثُ يَتَّسِعُ فِيهِ طَوْقُهَا وَيَتيسَّرُ عَلَيْهَا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِ التَّكْلِيفِ بِالْمُحَالِ وَلَا يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِهِ.

﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ مِنْ خَيْرٍ ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ مِنْ شَرٍّ، لَا يَتَنَفَّعُ بِطَاعَتِهَا وَلَا يَتَضَرَّرُ بِمَعَاصِيهَا غَيْرُهَا، وَتَخْصِيصُ الْكَسْبِ بِالْخَيْرِ وَالْاِكْتِسَابِ بِالشَّرِّ؛ لِأَنَّ الْاِكْتِسَابَ فِيهِ اعْتِمَالٌ وَالشَّرَّ تَشْتَهِيهِ النَّفْسُ وَتَنْجَذِبُ إِلَيْهِ، فَكَانَتْ أَجَدَّ فِي تَحْصِيلِهِ وَأَعْمَلٌ، بِخِلَافِ الْخَيْرِ.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾؛ أَي: لَا تُؤَاخِذْنَا بِمَا أَدَّى بِنَا إِلَى نِسْيَانٍ أَوْ خَطَأٍ مِنْ تَفْرِيطٍ وَقِلَّةِ مُبَالَاةٍ، أَوْ بِأَنْفُسِهِمَا<sup>(٢)</sup> إِذْ لَا تَمْتَنِعُ الْمُؤَاخَذَةُ بِهِمَا عَقْلًا؛ فَإِنَّ الذَّنْبَ كَالسُّمُومِ، فَكَمَا أَنَّ تَنَاوُلَهَا يُؤَدِّي إِلَى الْهَلَاكِ وَإِنْ كَانَ خَطَأً، فَتَعَاطِي الذَّنْبِ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُفْضِيَ إِلَى الْعِقَابِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَزِيمَةً، لَكِنَّهُ تَعَالَى وَعَدَ التَّجَاوُزَ عَنْهُ رَحْمَةً وَفَضْلًا، فَيَجُوزُ أَنْ يَدْعُو الْإِنْسَانُ بِهِ اسْتِدَامَةً وَاعْتِدَادًا بِالنَّعْمَةِ فِيهِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِي: «أَي: اغْفِرْ غُفْرَانَكَ».

(٢) قَوْلُهُ: «أَوْ بِأَنْفُسِهِمَا» عَظْفٌ عَلَى «بِمَا أَدَّى»؛ أَي: لَا تُؤَاخِذْنَا بِهِمَا اعْتِبَارًا بِمَا قَدْ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمَا، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْدُ؛ إِذِ النِّسْيَانُ مِثْلًا قَدْ لَا يُعَذَّرُ صَاحِبُهُ؛ كَمَنْ رَأَى نَجَاسَةً بِيَدِهِ، فَأَخَّرَ غَسْلَهَا إِلَى أَنْ نَسِيَ، فَصَلَّى وَهِيَ عَلَيْهِ، عُدَّ مُقْصَرًا. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/٦١٥).

(٣) رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (٣/٩٥)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٢١٩)، وَالْحَاكِمُ =

﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾: عِبْثًا ثَقِيلًا يَا صِرُّ صَاحِبِهِ؛ أَي: يَحْبِسُهُ فِي مَكَانِهِ،  
يُرِيدُ بِهِ: التَّكَالِيفَ الشَّاقَّةَ.

وَقُرِئَ: «وَلَا تَحْمِلْ» بِالتَّشْدِيدِ لِلْمُبَالَغَةِ<sup>(١)</sup>.

﴿كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾: حَمَلًا مِثْلَ حَمْلِكَ إِيَّاهُ مَنْ قَبْلَنَا، أَوْ: مِثْلَ  
الَّذِي حَمَلْتَهُ إِيَّاهُمْ، فَيَكُونُ صِفَةً لـ ﴿إِصْرًا﴾.

وَالْمُرَادُ بِهِ: مَا كَلَّفَ بِهِ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ قَتْلِ الْأَنْفُسِ، وَقَطْعِ مَوْضِعِ النَّجَاسَةِ،  
وَحَمْسِينَ صَلَاةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَصَرْفِ رُبْعِ الْمَالِ لِلزَّكَاةِ، أَوْ: مَا أَصَابَهُمْ مِنْ  
الشَّدَائِدِ وَالْمِحَنِ.

﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾: مِنَ الْبَلَاءِ وَالْعُقُوبَةِ، أَوْ مِنَ التَّكَالِيفِ الَّتِي  
لَا تَقِي بِهَا الطَّاقَةُ الْبَشَرِيَّةُ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّكَالِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ، وَإِلَّا لَمَا سُئِلَ  
التَّخْلُصَ عَنْهُ، وَالتَّشْدِيدُ هَاهُنَا لِتَعْدِيَةِ الْفِعْلِ إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ.

﴿وَأَعْفُ عَنَّا﴾: وَامْحُ ذُنُوبَنَا ﴿وَأَغْفِرْ لَنَا﴾: وَاسْتُرْ عُيُوبَنَا وَلَا تَفْضَحْنَا بِالْمُؤَاخَذَةِ  
﴿وَارْحَمْنَا﴾: وَتَعَطَّفْ بِنَا وَتَفَضَّلْ عَلَيْنَا<sup>(٢)</sup>.

= فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢٨٠١)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (١٤٩/٥)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا بَلْفُظًا: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أَمْتِي...» وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ حَزْمٍ. وَقَدْ أَعْلَهُ أَبُو حَاتِمٍ كَمَا فِي  
«الْعُلَلِ» لِابْنِهِ (٤٣١/١) لَكِنْ بَعْلَةً غَيْرَ قَادِحَةٍ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٦١/٥). وَرَوَاهُ ابْنُ  
مَاجَهٍ (٢٠٤٥) بَلْفُظًا: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أَمْتِي...»، لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ انْقِطَاعٌ كَمَا اسْتَظْهَرَ الْبُوصِيرِيُّ  
فِي «الزَّوَائِدِ».

(١) انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ٢٥)، وَ«الْكَشَافُ» (١/٦٣٦)، عَنْ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وَجْهٌ تَأْخِيرُ الْمَغْفَرَةِ عَنِ الْعَفْوِ أَنْ مَحُو الذُّنُوبِ أَهَمُّ مِنْ سِتْرِ الْعُيُوبِ، وَوَجْهٌ تَأْخِيرُ الرَّحْمَةِ عَنْهُمَا  
أَنْ طُلِبَ التَّفَضُّلُ بِأَنْوَاعِ اللَّطْفِ وَالْكَرَامَةِ بَعْدَ التَّفَضُّلِ بِالْعَفْوِ وَالْمَغْفَرَةِ؛ فَالتَّحْلِيَةُ بَعْدَ التَّخْلِيَةِ. انْظُرْ:

«حَاشِيَةُ الْقُونَوِيِّ» (٥٠٨/٥).

﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾: سَيِّدُنَا ﴿فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿فَإِنْ مِنْ حَقِّ الْمَوْلَى أَنْ يَنْصُرَ مَوْلَاهُ عَلَى الْأَعْدَاءِ، والمرادُ بِهِ عَامَّةُ الْكَفَرَةِ. رُوِيَ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا دَعَا بِهِذِهِ الدَّعَوَاتِ قِيلَ لَهُ عِنْدَ كُلِّ كَلِمَةٍ: «قَدْ فَعَلْتُ»<sup>(١)</sup>.

وعنه عليه السَّلَامُ: «أَنْزَلَ اللَّهُ آيَتَيْنِ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ كَتَبَهُمَا الرَّحْمَنُ بِيَدِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ بِالْفَتَى سَنَةٍ مَنْ قَرَأَهُمَا بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ أَجْزَأَتْهُ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ»<sup>(٢)</sup>.  
وعنه عليه السَّلَامُ: «مَنْ قَرَأَ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةِ كَفْتَاهُ»<sup>(٣)</sup>، وهو يُرَدُّ قَوْلَ مَنْ اسْتَكْرَهَ أَنْ يُقَالَ: «سُورَةُ الْبَقَرَةِ»، وَقَالَ: يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: «السُّورَةُ الَّتِي تُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ» كما قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ فَسَطَّاطُ الْقُرْآنِ، فَتَعَلَّمُوهَا فَإِنْ تَعَلَّمَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرَكَهَا حَسْرَةٌ، وَلَنْ تَسْتَطِيعَهَا الْبَطْلَةُ» قِيلَ: وَمَا الْبَطْلَةُ؟ قَالَ «السَّحْرَةُ»<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

- 
- (١) رواه مسلم (١٢٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.  
(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (٨٤ / ٧) من حديث أبي مسعود الأنصاري، قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٤): وفي إسناده الوليد بن عباد وهو مجهول، عن أبان بن أبي عياش وهو متروك.  
(٣) رواه البخاري (٥٠٠٩)، ومسلم (٨٠٧)، من حديث أبي مسعود البصري رضي الله عنه.  
(٤) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٤): «ذكره أبو شجاع الديلمي في «الفردوس» [٣٥٥٩] من حديث أبي سعيد الخدري، والذي في «صحيح مسلم» (٨٠٤) من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «اقرأوا سورة البقرة فإن أخذها بركة وتركها حسرة ولا تستطيعها البطلة». قال معاوية أحد رواة: بلغني أن البطلة السحرة. وفي الباب عن بريدة عند الثعلبي والبخاري».



# سُورَةُ الْعَمَّارَاتِ



# سُورَةُ الْعِمْرَانِ

مدنيّة وآيها مثنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١ - ٢) - ﴿الْعَمَّ﴾ ١ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إِنَّمَا تُفْتَحُ الميمُ في المشهور - وكانَ حَقَّهَا أن يُوقَفَ عليها - لإلقاءِ حَرَكَةِ الهمزة عليها؛ لتدلَّ على أَنَّها في حُكْمِ الثَّابِتِ؛ لِأَنَّهَا أُسْقِطَتْ لِلتَّخْفِيفِ لا لِلدَّرَجِ، فَإِنَّ الميمَ في حُكْمِ الوقفِ كقولهم: «واحدُ اثْنانٍ» لا لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَحْذُورٍ في بابِ الوقفِ، ولذلك لم تُحَرِّكْ في «لامٍ».

وَقُرِئَ بِكَسْرِهَا <sup>(١)</sup> على تَوْهْمِ التَّحْرِيكِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ بِسُكُونِهَا وَالْإِبْتِدَاءِ بِمَا بَعْدَهَا عَلَى الْأَصْلِ <sup>(٢)</sup>.

﴿لَحْيُ الْقَيْوَمِ﴾ رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «إِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ فِي ثَلَاثِ سُورٍ: فِي الْبَقَرَةِ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ لَحْيُ الْقَيْوَمِ ﴿[البقرة: ٢٥٥]، وَفِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ لَحْيُ الْقَيْوَمِ، وَفِي طه: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١]» <sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«الكشاف» (٩/١)، عن عمرو بن عبيد.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٠)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، وقراءة عاصم المشهورة

عنه كقراءة الجماعة، وهي بفتح الميم وإسقاط الهمزة حالة الوصل.

(٣) رواه يحيى بن معين في «تاريخه» (٥٠٧٢)، وابن ماجه (٣٨٥٦)، وجعفر بن محمد الفريابي في

«فضائل القرآن» (٤٧) (٤٨) (٤٩)، والدولابي في «الكنى» (٢/ ٥٦٩)، والطحاوي في «شرح

مشكل الآثار» (١٧٧)، والطبراني في «الكبير» (٧٧٥٨)، والحاكم في «المستدرک» (١٨٦٦)، من =



(٣) - ﴿زَكَ عَلَيْهِ الْكَذِبُ﴾: القرآنُ نُجُومًا ﴿يَالْحَقُّ﴾: بِالْعَدْلِ، أَوْ: بِالصِّدْقِ فِي أَخْبَارِهِ، أَوْ: بِالْحُجَجِ الْمُحَقَّقَةِ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ.  
﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ مِنْ الْكُتُبِ.

﴿وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ جُمْلَةً عَلَى مُوسَى وَعِيسَى.  
وَاشْتِقَاقُهُمَا مِنْ «الْوَرِي» وَ«النَّجْلِ»، وَوَزْنُهُمَا بـ «تَفْعِلَةٌ» وَ«إِفْعِيلٍ» تَعْسُفٌ لَأَنَّهُمَا أَعْجَمِيَّانِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ قُرِئَ: «وَالْأَنْجِيلَ» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أُبْنِيَةِ الْعَرَبِ.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ ذَكْوَانَ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿التَّوْرَةَ﴾ بِالْإِمَالَةِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَنَافِعٌ وَحَمْزَةٌ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، إِلَّا قَالُونَ فَإِنَّهُ قَرَأَ بِالْفَتْحِ كَقِرَاءَةِ الْبَاقِيْنَ<sup>(٢)</sup>.  
(٤) - ﴿مِنْ قَبْلُ﴾: مِنْ قَبْلِ تَنْزِيلِ الْقُرْآنِ ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾ عَلَى الْعُمُومِ إِنْ قُلْنَا: إِنَّا مَتَعِبِدُونَ بِشَرْعٍ مِّن قَبْلِنَا، وَإِلَّا فَالْمُرَادُ بِهِ قَوْمُهُمَا.

= حَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي ثَلَاثِ سُورٍ: الْبَقْرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ وَطه»، وَتَعْيِينَ الْآيَاتِ فِي السُّورِ الثَّلَاثِ لَيْسَ مِنَ الْمَرْفُوعِ، لَكِنَّهُ مِنْ أَحَدِ الرِّوَاةِ كَمَا صَرَحَتْ بِهِ رِوَايَةُ الطُّحَاوِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ خَالَفَهُ فِيهِ الطُّحَاوِيُّ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (١٤٩٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٧٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨٥٥)، مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ﴾ وَ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] وَفَاتِحَةِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَلِيمُ﴾<sup>(١)</sup>. وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» (٢٧٦١١)، لَكِنْ جَاءَ فِي رِوَايَتِهِ أَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى هِيَ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وَعَلَى كُلِّ فَاسْتَدَاهُ ضَعِيفٌ لِّضَعْفِ عِبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَشَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ. وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ!

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«المحتسب» (١/ ١٥٢)، عَنْ الْحَسَنِ.

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ٨٦).

﴿وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ يريدُ به: جِنْسَ الْكُتُبِ الْإِلَهِيَّةِ فَإِنَّهَا فَارِقَةٌ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدَ ذِكْرِ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ لِيَعْلَمَ مَا عَدَّاهَا؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وَأَنزَلَ سَائِرَ مَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، أَوِ الزُّبُورَ، أَوِ الْقُرْآنَ، وَكَرَّرَ ذِكْرَهُ بِمَا هُوَ نَعْتُ لَهُ مَدْحًا وَتَعْظِيمًا وَإِظْهَارًا لِفَضْلِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُشَارِكُهُمَا فِي كَوْنِهِ وَحَيَا مُنْزَلًا، وَيَتَمَيَّزُ بِأَنَّهُ مُعْجَزٌ يُفَرِّقُ بِهِ بَيْنَ الْمُحِقِّ وَالْمُبْطِلِ<sup>(١)</sup>، أَوِ الْمُعْجَزَاتِ<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَأْتِيَتِ اللَّهُ مِنْ كُتُبِهِ الْمُنْزَلَةَ وَغَيْرَهَا﴾ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴿بَسَبَبِ كُفْرِهِمْ﴾.

﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ﴾: غَالِبٌ لَا يُمْنَعُ مِنَ التَّعْذِيبِ ﴿ذُو أَنْفَاءٍ﴾ لَا يَقْدِرُ عَلَى مِثْلِهِ مُنْتَقِمٌ. وَ«النِّقْمَةُ»: عُقُوبَةُ الْمُجْرِمِ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ «نَقِمَ» بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ.

وَهُوَ وَعِيدٌ جِيءَ بِهِ بَعْدَ تَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ، وَالْإِشَارَةِ إِلَى مَا هُوَ الْعُمْدَةُ فِي إِثْبَاتِ النُّبُوَّةِ؛ تَعْظِيمًا لِلْأَمْرِ وَزَجْرًا عَنِ الْإِعْرَاضِ عَنْهُ.

(٥-٦) - ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾: أَيُّ شَيْءٍ كَائِنٍ فِي الْعَالَمِ، كُلِّيًا كَانَ أَوْ جُزْئِيًا، إِيْمَانًا أَوْ كُفْرًا، فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ إِذَ الْحِسُّ لَا يَتَجَاوَزُهُمَا، وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْأَرْضَ تَرْقِيًا مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالذِّكْرِ مَا اقْتَرَفَ فِيهَا، وَهُوَ كَالدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِهِ حَيًّا، وَقَوْلُهُ: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ - أَي: مِنْ الصُّوَرِ الْمُخْتَلِفَةِ - كَالدَّلِيلِ عَلَى الْقِيُومِيَّةِ، وَالِاسْتِذْلَالِ عَلَى أَنَّهُ عَالَمٌ بِإِتْقَانٍ فِعْلِهِ فِي خَلْقِ الْجَنِينِ وَتَصْوِيرِهِ.

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفَازَانِي: «يَفْرُقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ».

(٢) قَوْلُهُ: «أَوِ الزُّبُورَ أَوِ الْقُرْآنَ... أَوِ الْمُعْجَزَاتِ» كُلُّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: «جِنْسَ الْكُتُبِ...».

وَقُرِئَ: «تَصَوَّرْكُمْ»<sup>(١)</sup>؛ أي: صَوَّرْكُمْ لِنَفْسِهِ وَعِبَادَتِهِ.

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إِذْ لَا يَعْلَمُ غَيْرُهُ جُمْلَةً مَا يَعْلَمُهُ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى مِثْلِ مَا يَفْعَلُهُ  
﴿لَتَعَزِزُ الْحَكِيمُ﴾ إِشَارَةً إِلَى كَمَالِ قُدْرَتِهِ وَتَنَاهِي حِكْمَتِهِ.

قيل: هذا حِجَاجٌ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِيسَى كَانَ رَبًّا، فَإِنَّ وَفْدَ نَجْرَانَ لَمَّا حَاجُّوا  
فيه رسولَ الله ﷺ نَزَلَتْ السُّورَةُ مِنْ أُولَئِهَا إِلَى نَيْفِ وَثَمَانِينَ آيَةً تَقْرِيرًا لِمَا احْتَجَّ بِهِ  
عليهم وَأَجَابَ عَنْ شُبُهَتِهِمْ<sup>(٢)</sup>.

(٧) - ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾: أَحْكَمَتْ عِبَارَتُهَا بِأَنَّ  
حُفِظَتْ عَنِ الْإِجْمَالِ<sup>(٣)</sup>.

﴿هِنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾: أَصْلُهُ يُرَدُّ إِلَيْهَا غَيْرُهَا، وَالْقِيَاسُ: «أُمُّهَاتُ» فَأُفْرِدَ عَلَى تَأْوِيلِ  
كُلِّ وَاحِدَةٍ، أَوْ عَلَى أَنَّ الْكُلَّ بِمَنْزِلَةِ آيَةٍ وَاحِدَةٍ.

﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْهُ آيَاتٍ﴾: مُحْتَمِلَاتٌ لَا يَتَّضِحُ مَقْصُودُهَا - لِإِجْمَالِ، أَوْ مُخَالَفَةِ ظَاهِرِ  
- إِلَّا بِالْفَحْصِ وَالنَّظَرِ؛ لِيُظْهَرَ فِيهَا فَضْلُ الْعُلَمَاءِ، وَيَزَادَ حِرْصُهُمْ عَلَى أَنْ يَجْتَهِدُوا  
فِي تَدْبِيرِهَا وَتَحْصِيلِ الْعُلُومِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَيْهَا اسْتِنْبَاطُ الْمُرَادِ بِهَا، فَيُنَالُوا بِهَا وَبِاتِّعَابِ  
الْقَرَائِحِ فِي اسْتِخْرَاجِ مَعَانِيهَا وَالتَّوْفِيقِ بَيْنِهَا وَبَيْنَ الْمُحْكَمَاتِ مَعَالِي الدَّرَجَاتِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿الرَّكَتُوبُ أَحْكَمْتُ آيَتُهُ﴾ [هود: ١] فَمَعْنَاهُ: أَنَّهَا حُفِظَتْ مِنْ فَسَادِ  
الْمَعْنَى وَرَكَازَةِ اللَّفْظِ، وَقَوْلُهُ: ﴿كُنَّا مُتَشَبِّهًا﴾ [الزمر: ٢٣] فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ يُشَبِّهُ بَعْضُهُ  
بَعْضًا فِي صِحَّةِ الْمَعْنَى وَجَزَالَةِ اللَّفْظِ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥ - ٢٦)، و«الكشاف» (١١/٢)، عن طاوس.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧١/٥ - ١٧٤ و ١٨٦) عن محمد بن جعفر بن الزبير.

(٣) في نسخة الخيالي: «الإهمال»، وفي هامشها: «في نسخة: الاحتمال».

و﴿أَخْرُ﴾: جَمْعُ أُخْرَى، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصَرِفْ لِأَنَّهُ وَصَفُ مَعْدُولٍ عَنِ «الْآخِرِ»<sup>(١)</sup>، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَعْرِفَتُهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ يُعْرَفَ وَلَمْ يُعْرَفْ، إِلَّا أَنَّهُ<sup>(٢)</sup> فِي مَعْنَى الْمُعْرَفِ، أَوْ عَنِ «آخِرِ مِنْ»<sup>(٣)</sup>.

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَنَجٌ﴾: عُدُولٌ عَنِ الْحَقِّ كَالْمُبْتَدِعَةِ ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ فَيَتَعَلَّقُونَ بِظَاهِرِهِ أَوْ بِتَأْوِيلِ بَاطِلٍ ﴿أَتَبَعَاءُ الْفِتْنَةِ﴾: طَلَبُ أَنْ يَفْتَنُوا النَّاسَ عَنْ دِينِهِمْ بِالتَّشْكِيكِ وَالتَّلْبِيسِ وَمُنَاقِضَةِ الْمُحْكَمِ بِالْمُتَشَابِهِ ﴿وَأَتَبَعَاءُ تَأْوِيلِهِ﴾: وَطَلَبُ أَنْ يُؤَوَّلُوهُ عَلَى مَا يَشْتَهُونَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي إِلَى الْإِتِّبَاعِ مَجْمُوعُ الطَّلَبَتَيْنِ، أَوْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَى التَّعَاقُبِ، وَالْأَوَّلُ يُنَاسِبُ الْمَعَانِدَ وَالثَّانِي يُلَاقِئُ الْجَاهِلَ.

(١) قوله: «وأخر جمع أخرى...» أخرى هي مؤنث آخر، ومعناه في الأصل: أشد تأخرًا، فمعنى (جاءني زيد ورجل آخر): جاءني زيد ورجل أشد تأخرًا منه في معنى من المعاني، ثم نقل إلى معنى (غير)، فمعنى (رجل آخر): رجل غير زيد، ولما خرج عن معنى التفضيل استعمل من دون لوازم أفعال التفضيل وهي: (من) والإضافة واللام، وطوبى بالمجرد عن اللام والإضافة ما هو له نحو: رجلا آخران، ورجال آخرون، وامرأة أخرى، وامرأتان أخريان، ونسوة أخر. وذهب أكثر النحويين إلى أنه غير منصرف لأنه وصف معدول عن الآخر. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١٣/٣)، و«روح المعاني» (٢١/٤).

(٢) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «لا أنه»، والمثبت من نسخة الطبرلاوي وفي هامش الخيالي. وهو الصواب. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١٣/٣)، و«حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (٢١/٦). قال ابن التمجيد: قوله: «أن القياس أن يعرف» لأنه معدول عن المعروف وهو «الآخر» والمعدول عن المعروف قياسه أن يعرف، فمعنى قوله: «إلا أنه في معنى المعروف» أن حكم المعدول عن ذي اللام في حكم ذي اللام.

(٣) قوله: «أو عن آخر من» عطف على «عن الآخر»، وهذا مذهب ابن جني، وقال ابن مالك وغيره: إنه التحقيق، والأول مذهب الجمهور. «حاشية الخفاجي».

﴿وَمَا يَسْكُمُ تَأْوِيلَهُ﴾ الذي يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ ﴿إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾؛  
أي: الذين تَبَتُّوا وتمكَّنُوا فيه.

وَمَنْ وَقَفَ عَلَى ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ فَسَرَّ الْمُتَشَابِهَ بِمَا اسْتَأَثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ كُمْدَةَ بَقَاءِ الدُّنْيَا  
وَوَقْتُ قِيَامِ السَّاعَةِ وَخَوَاصُّ الْأَعْدَادِ كَعَدَدِ الزَّبَانِيَةِ، أَوْ بِمَا دَلَّ الْقَاطِعُ عَلَى أَنَّ ظَاهِرَهُ  
غَيْرُ مُرَادٍ وَلَمْ يَدَلَّ عَلَى مَا هُوَ الْمُرَادُ.  
﴿يَقُولُونَ أَمَنَّا بِهِ﴾ استئنافٌ مُوضِّحٌ لِحَالِ الرَّاسِخِينَ، أَوْ حَالِ مِنْهُمْ، أَوْ خَبَرٌ إِنَّ  
جَعَلْتَهُ مُبْتَدَأً.

﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾؛ أي: كُلٌّ مِنَ الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ مِنْ عِنْدِهِ.

﴿وَمَا يَذْكُرُوا إِلَّا أَوَّلُوا الْأَلْبَبِ﴾ مَدْحٌ لِلرَّاسِخِينَ بِجَوْدَةِ الذَّهْنِ وَحُسْنِ النَّظَرِ،  
وإشارةٌ إلى ما استعدُّوا به للاهتداء إلى تأويله، وهو تجرُّدُ الْعَقْلِ عَنْ غَوَاشِي الْحَسِّ.  
وَاتِّصَالُ الْآيَةِ بِمَا قَبْلَهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا فِي تَصْوِيرِ الرُّوحِ بِالْعِلْمِ وَتَرْبِيَّتِهِ، وَمَا  
قَبْلَهَا فِي تَصْوِيرِ الْجَسَدِ وَتَسْوِيَّتِهِ، أَوْ أَنَّهَا جَوَابٌ عَنْ تَشْبِيهِ النَّصَارَى بِنَحْوِ قَوْلِهِ:  
﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْفَهَا إِلَى مَرِيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] كما أَنَّه جَوَابٌ قَوْلِهِمْ: «لَا أَبَ  
لَهُ غَيْرُ اللَّهِ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ هُوَ أَبَاهُ» بِأَنَّهُ مُصَوِّرُ الْأَجَنَّةِ كَيْفَ يَشَاءُ، فَيَصَوِّرُ مِنْ نُطْقَةِ أَبِي  
وَمِنْ غَيْرِهَا، وَبِأَنَّهُ صَوَّرَهُ فِي الرَّحِمِ، وَالْمُصَوِّرُ لَا يَكُونُ أَبَ الْمُصَوَّرِ.

(٨) - ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ مِنْ مَقَالِ الرَّاسِخِينَ، وَقِيلَ: اسْتِنْفَافٌ، وَالْمَعْنَى: لَا تُزِغْ  
قُلُوبَنَا عَنْ نَهْجِ الْحَقِّ إِلَى اتِّبَاعِ الْمُتَشَابِهِ بِتَأْوِيلٍ لَا تَرْضِيهِ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قَلْبُ ابْنِ  
آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنَ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، إِنْ شَاءَ أَقَامَهُ عَلَى الْحَقِّ، وَإِنْ شَاءَ أَرَاغَهُ عَنْهُ»<sup>(١)</sup>.

(١) رواه الترمذي (٣٥٢٢) وقال: هذا حديث حسن، وأحمد في «مسنده» (٢٧٨ / ٤٤) رقم (٢٦٦٧٩)،

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٤٠٧)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها، بلفظ: «يا أم سلمة، إنه =

وقيل: لا تَبْلُنَا بِلَايَا تَزِيغُ فِيهَا قُلُوبُنَا.

﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ إلى الحقِّ، والإيمانِ بِالْقِسْمَيْنِ<sup>(١)</sup>.

و﴿بَعْدَ﴾ نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ، و﴿إِذْ﴾ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: لَا تَهْ<sup>(٢)</sup> بِمَعْنَى «أَنْ».

﴿وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً﴾ تُزِلُّنَا إِلَيْكَ وَتَفُوزُ بِهَا عِنْدَكَ، أَوْ: تَوْفِيقًا لِلثَّبَاتِ عَلَى الْحَقِّ، أَوْ: مَغْفِرَةً لِلذُّنُوبِ.

﴿إِنَّكَ أَنْتَ أَوَّهَابٌ﴾ لِكُلِّ سُؤْلِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْهُدَى وَالضَّلَالَ مِنْ اللَّهِ، وَأَنَّهُ مُتَفَضِّلٌ بِمَا يُنْعِمُ عَلَى عِبَادِهِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

(٩) - ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ﴾؛ أَي: لِحِسَابِ يَوْمٍ، أَوْ: لِحِزَائِهِ.

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾: فِي وَقُوعِ الْيَوْمِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْحَشْرِ وَالْجَزَاءِ، نَبَّهُوا بِهِ عَلَى أَنَّ مُعْظَمَ غَرَضِهِمْ مِنَ الطَّلِبَتَيْنِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْآخِرَةِ فَإِنَّهَا الْمَقْصِدُ وَالْمَالُ.

﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ الْوَعْدَ﴾ فَإِنَّ الْإِلَهِيَّةَ تُنَافِيهِ، وَلِلْإِسْعَارِ بِهِ وَتَعْظِيمِ الْمَوْعُودِ بِهِ لَوْنُ الْخِطَابِ.

= ليس آدمي إلا وقلبه بين إصبعين من أصابع الله، فمن شاء أقام ومن شاء أزاغ». ورواه مسلم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بلفظ: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصفه حيث يشاء».

(١) في نسخة الخيالي: «أو الإيمان بالقسمين»، والمراد بهما: المحكم والمتشابه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٢/٢).

(٢) في نسخة الخيالي: «وقيل إذ».

واستدلَّ به الوَعِيدَةُ<sup>(١)</sup>، وأُجِيبَ بأنَّ وَعِيدَ الْفُسَّاقِ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ الْعَفْوِ لَدَلَالِ  
مُنْفَصِلَةٍ، كما هو مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ التَّوْبَةِ وَفَاقًا.

(١٠) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ عامٌّ فِي الْكُفَرَةِ، وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِهِ وَفْدُ نَجْرَانَ، أَوْ  
الْيَهُودُ، أَوْ مُشْرِكُو الْعَرَبِ.

﴿لَنْ تُنْفِكَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾؛ أَي: مِنْ رَحْمَتِهِ أَوْ طَاعَتِهِ  
عَلَى مَعْنَى الْبَدَلِيَّةِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ: مِنْ عَذَابِهِ.

﴿وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ﴾: حَطَبُهَا، وَقُرِئَ بِالضَّمِّ<sup>(٣)</sup> بِمَعْنَى: «أَهْلُ وَقُودِهَا».

(١) قوله: «فإن الإلهية تنافيه»؛ أي: خُلِفَ الميعاد «وللإشعار به»؛ أي: بالتنافي «وتعظيم»؛ أي: ولتعظيم  
«الموعد لوّن الخطاب» حيث قال أولاً: ﴿إِنَّكَ﴾، وثانياً: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ﴾، «واستدلَّ»؛ أي: على  
القطع بوقوع وعيد الفساق «به»؛ أي: بقوله: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ أَلْمِيعَادُ﴾ الوعيدية. انظر: «حاشية  
الأنصاري» (١٣/٢).

والوعيدية: هم المعتزلة والخوارج، سموا بذلك لتمسكهم بظاهر الآيات والأحاديث المشعرة  
بخلود الفساق من الموحدين في النار، ولقب «الوعيدية» أطلق في الأصل على فرقة من الخوارج،  
ووجه استدلالهم: أن الله سبحانه أوعدهم بالعذاب وهو لا يخلف الميعاد. انظر: «الملل والنحل»  
للشهرستاني (٢٨/١)، و«التسعينية» لابن تيمية (١٠٣٢/٣)، و«حاشية القونوي» (٣٥-٣٦/٦).

(٢) قوله: «أي: من رحمته أو طاعته على معنى البدلية»؛ أي: على معنى أن ﴿يَنْ﴾ للبدل؛ أي: لن تغني  
عنهم أموالهم ولا أولادهم بدل رحمة الله أو طاعته شيئاً من الإغناء. انظر: «حاشية ابن التمجيد»  
(٣٧/٦)، و«حاشية الأنصاري» (١٣/٢).

(٣) أي: (وقودها) بضم الواو، ونسبت للحسن ومجاهد وطلحة بن مصرف. انظر: «المختصر في شواذ  
القراءات» (ص: ٢٦)، و«تفسير القرطبي» (٣٤/٤). وهي على هذا مصدر، والوقود على القراءة  
المشهورة بفتح الواو هو اسم لما يُوقَدُ به، وهو الأظھر، والمصدرية مُحْتَمَلَةٌ فيه أيضاً. انظر: «الدر  
المصون» للسمين الحلبي (٣٧/٣).

(١١) - ﴿كَذَّابٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ مُتَّصِلٌ<sup>(١)</sup> بما قبله؛ أي: لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ كَمَا لَمْ تُغْنِ عَنْ أَوْلَئِكَ، أَوْ تَوْقَدُ بِهِمْ كَمَا تَوْقَدُ بِأَوْلَئِكَ، أَوْ اسْتِنَافٌ مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ وَتَقْدِيرُهُ: ذَأْبٌ هَؤُلَاءِ كَذَّابُهُمْ فِي الْكُفْرِ وَالْعَذَابِ، وَهُوَ مَصْدَرُ «ذَأْبٌ فِي الْعَمَلِ»: إِذَا كَدَحَ فِيهِ، فَتَقِلَّ إِلَى مَعْنَى الشَّانِ.

﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ عَطْفٌ عَلَى «إِلَىٰ فِرْعَوْنَ»، وَقِيلَ: اسْتِنَافٌ.  
 ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَآخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ حَالٌ بِإِضْمَارِ «قَدْ»، أَوْ اسْتِنَافٌ بِتَفْسِيرِ حَالِهِمْ، أَوْ خَبَرٌ إِنْ ابْتَدَأَتْ بِهِ «وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ».  
 ﴿وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ تَهْوِيلٌ لِلْمُؤَاخَذَةِ وَزِيَادَةٌ تَخْوِيفٌ لِلْكَفَرَةِ.

(١٢) - ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْتُغْلُبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾؛ أي: قُلْ لِلْمُشْرِكِي مَكَّةَ: سَتُغْلِبُونَ؛ يَعْنِي: يَوْمَ بَدْرٍ.

وَقِيلَ: لِلْيَهُودِ، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَمَعَهُمْ بَعْدَ بَدْرٍ فِي سُوقِ بَنِي قَيْنِقَاعَ، فَحَدَّرَهُمْ أَنْ يَنْزَلَ بِهِمْ مَا نَزَلَ بِقُرَيْشٍ، فَقَالُوا: لَا يَغْرَنَّكَ أَنْكَ أَصَبْتَ أَغْمَارًا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِالْحَرْبِ، لَيْتَنَّا قَاتَلْتُنَا لَعَلِمْتَ أَنَا نَحْنُ النَّاسُ، فَتَزَلَّتْ<sup>(٢)</sup>.

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفَازَانِي: «مُتَعَلِّقٌ».

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٠١)، وَالتَّبْرِي فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٣٩/٥) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ أَوْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَمِثْلُهُ فِي «الْمَغَازِي» لِابْنِ إِسْحَاقَ كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي «الْعَجَابِ فِي بَيَانِ الْأَسْبَابِ» (٢/٦٦٥). وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مَجْهُولٌ. وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/٦٠٤) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ.

وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٧٢) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَوْلَهُ. وَكَذَا جَاءَ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» لِابْنِ هِشَامٍ (١/٥٥٢)، وَ«أَسْبَابُ النُّزُولِ» لِلْوَاهِدِيِّ (ص: ٩٩).



وقد صدق الله وعده<sup>(١)</sup> بقتل قريظة، وإجلاء بني النضير، وفتح خيبر، وضرب الجزية على من عداهم، وهو من دلائل النبوة.

وقرأ حمزة والكسائي بالياء فيهما<sup>(٢)</sup> على أن الأمر بأن يحكي لهم ما أخبر به من وعيدهم بلفظه.

﴿وَيْسَ آلِهَادُ﴾ تمام ما يقال لهم، أو استئناف، وتقديره: بسّ المهاد جهنم، أو ما مهدوه لأنفسهم.

(١٣) - ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ﴾ الخطاب لقريش أو لليهود، وقيل: للمؤمنين.

﴿فِي فَتْنَيْنِ أَلْتَقَا﴾ يوم بدر ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ كآفة يرونها مثليهم يرى المشركون المؤمنين مثلي وكان قريب ألف، أو: مثلي عدد المسلمين وكانوا ثلاث مئة وبضعة عشر، وذلك كان بعدما قتلهم في أعينهم حتى اجترؤوا عليهم وتوجهوا إليهم، فلما لا قوهم<sup>(٣)</sup> كثروا في أعينهم حتى غلبوا مدداً من الله للمؤمنين.

أو: يرى المؤمنون المشركين مثلي المؤمنين - وكانوا ثلاثة أمثالهم - لينبتوا لهم ويتيقنوا بالنصر الذي وعدهم الله به في قوله: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ يَأْتِي صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مَائَتِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ويؤيده قراءة نافع ويعقوب بالتاء<sup>(٤)</sup>.

(١) في نسخة الطيلاوي: «وعده لهم».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠١)، و«التيسير» (ص: ٨٦).

(٣) في نسخة الخيالي: «لا قوهم»؛ ومعناها: خالطوهم والتفوا عليهم، يقال: أرسلت الصقر على الصيد فلاقه؛ أي: التف عليه، وجعله تحت رجله. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٦/٢).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠١ - ٢٠٢)، و«التيسير» (ص: ٨٦)، و«النشر» (٢٣٨/٢).

وَقُرِيَٰ بِهِمَا عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ<sup>(١)</sup>؛ أَي: يُرِيهِمُ اللَّهُ - أَوْ: يَرِيكُم - ذَلِكَ بِقُدْرَتِهِ.  
و: «فِتْنَةٌ» بِالْجَزْرِ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «فِتْنَتَيْنِ»، وَالتَّصْبِ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، أَوْ  
الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ «أَلْتَقَتَا».  
«رَأَى الْاَمْنَيْنِ» رُؤْيَةً ظَاهِرَةً مُعَايَنَةً.

«وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ» نَصْرُهُ؛ كَمَا أَيْدَى أَهْلَ بَدْرِ «لَا رَيْبَ فِي ذَلِكَ»؛ أَي:  
التَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ، أَوْ غَلْبَةِ الْقَلِيلِ عَدِيمِ الْعُدَّةِ عَلَى الْكَثِيرِ شَاكِي السَّلَاحِ، وَكُونَ  
الْوَقْعَةِ آيَةً أَيْضًا يَحْتَمِلُهُمَا<sup>(٤)</sup>، وَيَحْتَمِلُ وَقُوعَ الْأَمْرِ عَلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ.  
«لَمَبْرَةً لِّأَذْوَابِ الْاَبْصَرِ»: لَعِظَةً لِّذَوِي الْبَصَائِرِ، وَقِيلَ: لِمَنْ أَبْصَرَهُمْ.  
(١٤) - «رُئِيَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ»؛ أَي: الْمُشْتَهَاتِ، سَمَّاهَا شَهَوَاتٍ مُبَالِغَةً  
وَإِيمَاءً إِلَى أَنَّهُمْ انْهَمَكُوا فِي مَحَبَّتِهَا حَتَّى أَحْبَبُوا شَهَوَاتِهَا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:  
«أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ» [ص: ٣٢].

(١) عَزَاهُمَا الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْكَشَافِ» (٢/ ٢٠) لِابْنِ مَصْرُوفٍ، وَكَذَا فَعَلَ ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي «الْمَخْتَصَرِ فِي  
شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ٢٦) لَكِنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى قِرَاءَةِ الْيَاءِ. وَفِي «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (٥/ ٢١٦): قَرَأَ ابْنُ  
عَبَّاسٍ وَطَلْحَةُ: (تُرُونَهُمْ) بِنَاءً مَضْمُومَةً لِلْخَطَابِ، وَقَرَأَ السَّلْمِيُّ: (يُرُونَهُمْ) بِنَاءً الْغَيْبَةِ. وَعَكَسَهُمَا  
فِي «الْمَحْرَرِ الْوَجِيزِ» (١/ ٤٠٦).

(٢) انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرِ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ٢٦)، وَ«الْمَحْرَرِ الْوَجِيزِ» (١/ ٤٠٨) وَ«الْبَحْرِ الْمَحِيطِ»  
(٥/ ٢١٥). عَنْ مُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ وَالزَّهْرِيِّ.

(٣) نَسَبَ لِابْنِ أَبِي عُبَلَةَ وَابْنَ السَّمِئْتِغِ. كَمَا فِي الْمَصَادِرِ السَّابِقَةِ.

(٤) «الْوَقْعَةُ»؛ أَي: وَقْعَةٌ بَدْرٌ، «آيَةٌ»؛ أَي: مُعْجَزَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ لَمَّا فِيهَا مِنْ إِرَاءَةِ الْقَلِيلِ كَثِيرًا، أَوْ غَلْبَةِ الْقَلِيلِ  
الْكَثِيرِ، أَوْ لِمَطَابَقَتِهَا لِلْغَيْبِ الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَصْرِهِمْ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْخَفَاجِيِّ».  
وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: «وَكَوْنُ الْوَقْعَةِ آيَةً أَيْضًا»؛ أَي: كَمَا أَنَّ ذَلِكَ الْمَفْسَّرَ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ آيَةً، «يَحْتَمِلُهُمَا»  
الْأَمْرَيْنِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٢/ ١٧).

والمزِينُ هو الله تعالى؛ لآثِهِ الخَالِقُ للأفعالِ والدَّوَاعِي، ولَعَلَّهُ رَبَّنَا ابتلاءً، أو لآثِهِ يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى السَّعَادَةِ الْآخِرِيَّةِ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ يَرْضَاهُ اللهُ، أو لآثِهِ مِنْ أَسْبَابِ التَّعْيِشِ وَبِقَاءِ النَّوْعِ.

وقيل: الشَّيْطَانُ، فَإِنَّ الْآيَةَ فِي مَعْرِضِ الدَّمِّ<sup>(١)</sup>. وَفَرَّقَ الْجُبَّائِيُ بَيْنَ الْمَبَاحِ وَالْمُحَرَّمِ<sup>(٢)</sup>.

﴿مِنْ أَلْسِنَةٍ أَوْ لِسِينٍ وَالْقَنْطَرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ﴾ بَيَانٌ لِلشَّهَوَاتِ، وَالْقَنْطَارُ: الْمَالُ الْكَثِيرُ، وَقِيلَ: مِثْلُ أَلْفِ دِينَارٍ، وَقِيلَ: مِثْلُ مَسْكٍ ثَوْبٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي أَنَّهُ «فِعْلَالٌ» أَوْ «فِنْعَالٌ».

وَالْمُقَنْطَرَةُ: مَا خُوذَتْ مِنْهُ لِلتَّائِيدِ؛ كَقَوْلِهِمْ: بَدْرَةٌ مُبْدَرَةٌ.

وَالْمُسَوَّمَةُ: الْمُعْلَمَةُ، مِنْ «السُّوْمَةِ» وَهِيَ الْعَلَامَةُ، أَوْ: الْمَرْعِيَّةُ، مِنْ «أَسَامِ الدَّابَّةِ» وَ«سَوَّمَهَا»، أَوْ: الْمُطَهَّمَةُ.

وَالْأَنْعَامُ: الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ.

﴿ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذُكِرَ ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ﴾؛ أَيْ: الْمَرْجِعُ، وَهُوَ تَحْرِيطٌ عَلَى اسْتِدَالِ مَا عِنْدَهُ مِنَ اللَّذَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ الْأَبَدِيَّةِ بِالشَّهَوَاتِ الْمُخْدَجَةِ الْفَانِيَّةِ.

(١٥) - ﴿قُلْ أُوْنِيْكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذٰلِكُمْ﴾ يَرِيدُ بِهِ تَقْرِيرَ أَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ مُسْتَلْذَاتِ الدُّنْيَا.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦٠٧/٢) عن الحسن.

(٢) فقال: تزيين المباح من الله، وتزيين المحرم من الشيطان. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٥١/٦).

﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ استئناف لبيان ما هو خير.

ويجوز أن يتعلّق اللّام بـ«خير» ويرتفع ﴿جَنَّاتٌ﴾ على: هو جنّات، ويؤيّدُه قراءة مَنْ جَرَّهَا بَدَلًا مِنْ «خير»<sup>(١)</sup>.

﴿وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ ممّا يُستَقْدَرُ مِنَ النِّسَاءِ.

﴿وَرُضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ﴾ قراءة عاصِمٍ في رواية أبي بكر في جميع القرآن بضمّ الرّاء<sup>(٢)</sup>، وهما لغتان.

﴿وَاللَّهُ بِصِيرُكُمْ بِالْعِبَادِ﴾؛ أي: بأعمالهم، فيثبّ المُحْسِنَ ويعاقِبُ المُسِيءَ، أو: بأحوال الذين اتَّقوا، فلذلك أَعَدَّ لَهُمْ جَنّاتٍ.

وقد نبّه بهذه الآية على نِعَمِهِ؛ فأدناها: متاع الدُّنيا، وأَعلاها: رضوانُ اللهِ؛ لقوله: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، وأوسطها: الجنة ونعيمها.

(١٦) - ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ صِفَةٌ للمتّقين أو للعباد، أو مَدْحٌ مَنْصُوبٌ أو مَرْفُوعٌ<sup>(٣)</sup>، وفي ترتيبِ السُّؤالِ على مجرّد الإيمانِ دَلِيلٌ على أَنَّهُ كافٍ في استِحْقَاقِ المَغْفِرَةِ أو الاستعدادِ لها.

(١) هي رواية عن يعقوب كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٦)، و«البحر» (٥/ ٢٣١). ولم ترد في «النشر».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٢)، و«التيسير» (ص: ٨٦)، وقرأ حفص بكسر الرّاء كباقي السبعة.

وقوله: «في رواية أبي بكر في جميع القرآن» من نسخة الطبرلاوي.

(٣) قوله: «منصوب»؛ أي: بأعني أو أمدح «أو مرفوع»؛ أي: بأنه خبر مبتدأ محذوف. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٩/ ٢).

(١٧) - ﴿الْمُتَّقِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ  
يَا لَأَسْحَارٍ ﴿ حَصُرَ لِمَقَامَاتِ السَّالِكِ عَلَى أَحْسَنِ تَرْتِيبٍ، فَإِنَّ مُعَامَلَتَهُ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى  
إِمَّا تَوْسُلُ وَإِمَّا تَطْلُبُ، وَالتَّوَسُّلُ:

إِمَّا بِالنَّفْسِ: وَهُوَ مَنَعُهَا عَنِ الرَّذَائِلِ وَحَبْسُهَا عَلَى الْفَضَائِلِ، وَالصَّبْرُ يَشْمَلُهُمَا.  
وَإِمَّا بِالْبَدَنِ: وَهُوَ إِمَّا قَوْلِيٌّ وَهُوَ الصَّدَقُ، وَإِمَّا فِعْلِيٌّ وَهُوَ الْقَنُوتُ الَّذِي  
هُوَ مُلَازِمَةُ الطَّاعَةِ.

وَإِمَّا بِالْمَالِ: وَهُوَ الْإِنْفَاقُ فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ.

وَأَمَّا الطَّلَبُ: فَبِالِاسْتِغْفَارِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ أَعْظَمُ الْمَطَالِبِ، بَلِ الْجَامِعُ لَهَا.  
وَتَوَسِيطُ الْوَاوِ بَيْنَهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِقْلَالِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا وَكَمَالِهِمْ فِيهَا، أَوْ  
لِتَغَايِرِ الْمُوصُوفِينَ بِهَا.

وَتَخْصِصُ الْأَسْحَارِ لِأَنَّ الدُّعَاءَ فِيهَا أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ حَيْثُ  
أَشَقُّ وَالنَّفْسُ أَضْفَى وَالرُّوعُ<sup>(٢)</sup> أَجْمَعُ سِيَمًا لِلْمُتَهَجِّدِينَ.  
قِيلَ: إِنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ إِلَى السَّحَرِ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُونَ وَيَدْعُونَ.

(١٨) - ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ بَيْنَ وَحْدَانِيَّتِهِ بِنَصْبِ الدَّلَائِلِ الدَّالَّةِ  
عَلَيْهَا، وَإِنْزَالِ الْآيَاتِ النَّاطِقَةِ بِهَا ﴿وَالْمَلَكُوتُ﴾ بِالْإِقْرَارِ ﴿وَأُولُوا الْأَلْمَلِ﴾ بِالْإِيمَانِ  
بِهَا وَالْإِحْتِجَاجِ عَلَيْهَا، شَبَّهَ ذَلِكَ فِي الْبَيَانِ وَالْكَشْفِ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدِ.

﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾: مُقِيمًا لِلْعَدْلِ فِي قَسْمِهِ وَحُكْمِهِ، وَانْتِصَابُهُ عَلَى الْحَالِ مِنْ  
﴿اللَّهِ﴾، وَإِنَّمَا جَازَ إِفْرَادَهُ بِهَا وَلَمْ يَجْزَ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو رَاكِبًا» لَعَدَمِ اللَّبْسِ؛ كَقَوْلِهِ:

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِيِّ وَالْخِيَالِيِّ: «فَالِاسْتِغْفَارُ».

(٢) «الرُّوعُ» بضم الراء: القلب.

﴿وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢]، أو من ﴿هُوَ﴾، والعامِلُ فيها معنى الجملة؛ أي: تفرّد قائمًا، أو: أحقُّه<sup>(١)</sup>؛ لأنّها حالٌ مؤكّدة، أو على المدح أو الصّفة للمنفى، وفيه ضعفٌ للفصل، وهو<sup>(٢)</sup> مُندرجٌ في المشهود به إذا جعلته صفةً أو حالًا عن الضّمير.

وقرئ: «القائمُ بالقسط»<sup>(٣)</sup> على البدلِ من ﴿هُوَ﴾، أو الخبرِ لمحذوفٍ.

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ كرّره للتأكيد، ومزید الاعتناء بمعرفة أدلّة التّوحيد، والحكم به<sup>(٤)</sup> بعد إقامة الحجة، وليُبنى عليه قوله: ﴿الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ فيُعلم أنّه الموصوفُ بهما.

وقدّم ﴿الْعَزِيزُ﴾ لتقدّم العلم بقدرته على العلم بحكمته، ورفعُهما على البدلِ من الضّمير، أو الصّفة لفاعلٍ ﴿شَهِدَ﴾.

وقد روي في فضلها أنّه عليه السّلام قال: «يُجاءُ بصاحبها يومَ القيامة فيقول الله: إِنَّ لِعَبْدِي هَذَا عِنْدِي عَهْدًا، وَأَنَا أَحَقُّ مَنْ وَفَى بِالْعَهْدِ، أَدْخِلُوا عَبْدِي الْجَنَّةَ»<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «أو أحقه» عطف على «معنى الجملة»؛ أي: أو العامل أحقه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢١/٢).

(٢) أي: قوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢١/٢).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢٠٠/١)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١٤٨/١)، و«الكشاف» (٢٦/١)، و«البحر» (٢٤٩/٥)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) قوله: «والحكم به»؛ أي: بوحداثيته بعدما ذكر الحجج إجمالاً بقوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾... إلخ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٤٥٣)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣٢٥/٣)، وابن عدي في «الكامل» (٦٧/٦)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٨٧/٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٩٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وقال البيهقي: عمار بن المختار عن أبيه =

وهي دليل على فضل علم أصول الدين وشرف أهله.

(١٩) - ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ جملة مستأنفة مؤكدة للأولى؛ أي: لا دين مرضي عند الله سوى الإسلام، وهو التوحيد والتدرُّع بالشرع الذي جاء به محمد عليه السلام.

وقرأ الكسائي بالفتح<sup>(١)</sup> على أنه بدل من ﴿أَنْتُمْ﴾ بدل الكل إن فسر الإسلام بالإيمان أو بما يتضمّنه، وبدل الاشتمال إن فسر بالشرعية.

وقرئ: «إِنَّ» بالكسر و«أَنَّ» بالفتح<sup>(٢)</sup> على وقوع الفعل على الثاني واعتراض ما بينهما، أو إجراء ﴿شَهْدٌ﴾ مجرى «قال» تارة و«علم» أخرى<sup>(٣)</sup>؛ لتضمّنه معاهما.

﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ﴾ - من اليهود والنصارى، أو من أرباب الكتب المتقدّمة - في دين الإسلام<sup>(٤)</sup>؛ فقال قوم: إنه حق، وقال قوم: إنه مخصوص بالعرب، ونفاه آخرون مطلقاً، أو في التوحيد<sup>(٥)</sup>؛ فثلث النصارى، وقالت اليهود: عزيز ابن الله.

= ضعيفان، وهذا لم يأت به غيرهما. وانظر: «مدارك التنزيل» للنسفي (١/ ٣٦٨).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٢)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٢) حكاه الفراء عن ابن عباس أنه قرأ بهاتين مجتمعتين، أي: (إنه) بالكسر و(أن) بالفتح، وكذا حكاه

الكسائي أيضاً عن ابن عباس. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٠٠)، و«معاني القرآن» للنحاس

(١/ ٣٧٠-٣٧١)، و«تفسير القرطبي» (٥/ ١٦). وقرأه الكسر في (إنه) ذكرها عن ابن عباس أيضاً ابن

خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٦). وقرأه (أن) بالفتح قراءة الكسائي، كما تقدم.

(٣) قوله: «أو إجراء ﴿شَهْدٌ﴾ مجرى قال تارة فتكسر (إن)، و«علم أخرى» فتفتح (أن)، فهو من باب

استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، أو في مجازيه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٣).

(٤) قوله: «في دين الإسلام» متعلق بـ﴿اخْتَلَفَ﴾. انظر: «حاشية القونوي» (٦/ ٦٨).

(٥) قوله: «أو في التوحيد» عطف على «في دين الإسلام». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٣).

وقيل: هُم قَوْمُ مُوسَى اختلفُوا بعدهُ.

وقيل: هُم النَّصَارَى اختلفُوا فِي أَمْرِ عِيسَى.

﴿لَا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ﴾؛ أي: بعدما عَلِمُوا حَقِيقَةَ الْأَمْرِ، وَتَمَكَّنُوا مِنَ الْعِلْمِ بِهَا بِالْآيَاتِ وَالْحُجَجِ.

﴿بَعِيًا بَيْنَهُمْ﴾: حَسَدًا بَيْنَهُمْ وَطَلَبًا لِلرَّئَاسَةِ، لَا شُبُهَةً وَخَفَاءَ فِي الْأَمْرِ.

﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ وَعِيدٌ لِمَنْ كَفَرَ مِنْهُمْ.

(٢٠) - ﴿فَإِنْ جَاحَوْكَ﴾ فِي الدِّينِ وَجَادَلُوكَ فِيهِ بَعْدَمَا أَقَمْتَ الْحُجَجَ <sup>(١)</sup> ﴿فَقُلْ

أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾: أَخْلَصْتُ نَفْسِي وَجُمْلَتِي لِلَّهِ لَا أُشْرِكُ فِيهَا غَيْرَهُ، وَهُوَ الدِّينُ الْقَيِّمُ <sup>(٢)</sup> الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَجُ، وَدَعَتْ إِلَيْهِ الْآيَاتُ وَالرُّسُلُ.

وَأِنَّمَا عَبَّرَ بِالْوَجْهِ عَنِ النَّفْسِ لِأَنَّهُ أَشْرَفُ الْأَعْضَاءِ الظَّاهِرَةِ وَمَظْهَرُ <sup>(٣)</sup> الْقُوَى وَالْحَوَاسِّ.

﴿وَمَنْ أَتَّبَعِنِ﴾ عَطْفٌ عَلَى التَّاءِ وَحَسَنٌ لِلْفَصْلِ، أَوْ مَفْعُولٌ مَعَهُ.

﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ﴾ الَّذِينَ لَا كِتَابَ لَهُمْ كُفُّوا عَنِ الْعَرَبِ:

﴿أَسْلَمْتُمْ﴾ كَمَا أَسْلَمْتُ؛ لِمَا أَوْضَحْتُ لَكُمْ مِنَ الْحُجَّةِ، أَمْ أَنْتُمْ بَعْدُ عَلَى كُفْرِكُمْ؟ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، وَفِيهِ تَعْيِيرٌ لَهُمْ بِالْبَلَادَةِ وَالْمُعَانَدَةِ.

﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَكَدُوا﴾: فَقَدْ نَفَعُوا أَنْفُسَهُمْ بِأَنْ أَخْرَجُوهَا مِنَ الضَّلَالِ،

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفَازَانِي: «أَقَامَتِ الْحُجَجُ».

(٢) فِي نَسْخَةِ التَّفَازَانِي: «الْقَوِيمُ».

(٣) قَوْلُهُ: «وَمَظْهَرُ» بِفَتْحِ الْمِيمِ؛ أَي: مَحَلُّ ظَهْوِهَا. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٢/ ٢٤).



﴿وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾؛ أي: فلم يضرُّوكَ إذا ما عليك إلا أن تُبلِّغَ وقد بَلَغْتَ،  
﴿وَاللَّهُ بِصِيرِ بِأَلْعَادٍ﴾ وَعَدُّ وَوَعِيدٌ.

(٢١-٢٢) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ  
الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ هُم أَهْلُ الْكِتَابِ  
الَّذِينَ فِي عَصْرِهِ، قَتَلُوا لَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ وَمُتَابِعِيهِمْ، وَهُمْ رَضُوا بِهِ وَقَصَدُوا قَتْلَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ  
السَّلَامِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ اللَّهَ عَصَمَهُمْ، وَقَدْ سَبَقَ مِثْلُهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ.  
وَقَرَأَ حَمْزَةً: ﴿وَيَقَاتِلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

وَمَنْعَ سَيِّئِهِ إِدْخَالَ الْفَاءِ فِي خَيْرِ «إِنَّ» كـ «لَيْتَ» و«لَعَلَّ»، وَلِذَلِكَ قِيلَ: الْخَيْرُ  
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾<sup>(٢)</sup> كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ - فَافْهَمْ -  
رَجُلٌ صَالِحٌ»، وَالْفَرْقُ: أَنَّهُ لَا يَغَيِّرُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ بِخِلَافِهَا<sup>(٣)</sup>.  
﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ نَّاصِرِينَ﴾ يَدْفَعُ عَنْهُمْ الْعَذَابَ<sup>(٤)</sup>.

(٢٣) - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ﴾؛ أي: التَّوْرَةِ، أَوْ جِنْسِ الْكِتَابِ  
السَّمَاوِيَّةِ، وَ﴿مَنْ﴾ لِلتَّبَعِيضِ أَوْ لِلْبَيَانِ، وَتَنْكِيرُ النَّصِيبِ يَحْتَمِلُ التَّعْظِيمَ وَالتَّحْقِيرَ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٣)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٢) والمشهور أن جملة «فَبَشِّرْهُمْ» خبر «إِنَّ»، ودخول الفاء لا يمنع ذلك؛ لأن الموصول متضمن  
معنى الشرط، فدخلت الفاء في خبره. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٦/٢).

(٣) قوله: «والفرق أنه»؛ أي: دخول «إِنَّ» على الجملة «لا يغير معنى الابتداء»، «بخلافهما»؛ أي:  
بخلاف (ليت) و(لعل). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٦/٢).

(٤) هذا ما أثبتته أصحاب الحواشي في ضبط هذا الموضع، وقد ضبط في بعض النسخ: «يَدْفَعُ  
الْعَذَابَ عَنْهُمْ»، وهو في «حاشية الأنصاري» (٢٦/٢): «يدفعون عنهم العذاب». وانظر: «حاشية  
الخفاجي»، و«حاشية القنوي» (٧٧/٦).

﴿يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ الدَّاعِي: مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَتَابُ اللَّهِ: الْقُرْآنُ، أَوِ التَّوْرَةُ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَخَلَ مِدْرَاسَهُمْ فَقَالَ لَهُ نَعِيمُ بْنُ عَمْرِوٍ وَالْحَارِثُ بْنُ زَيْدٍ: عَلَى أَيِّ دِينٍ أَنْتَ؟ فَقَالَ: «عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ» فَقَالَ لَهُ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ يَهُودِيًّا! فَقَالَ: «هَلُمُّوا إِلَى التَّوْرَةِ فَإِنَّهَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ»، فَأَبَيَا، فَنَزَلَتْ<sup>(١)</sup>.

وَقِيلَ: نَزَلَتْ فِي الرَّجْمِ<sup>(٢)</sup>.

وَقُرِئَ: ﴿لِيُحْكَمْ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ<sup>(٣)</sup>، فَيَكُونُ الْاِخْتِلَافُ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَدْلَةَ السَّمْعِيَّةَ حُجَّةٌ فِي الْأُصُولِ.

﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ اسْتِبْعَادٌ لِتَوَلِّيهِمْ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّ الرَّجُوعَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَاجِبٌ.

﴿وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾: وَهُمْ قَوْمٌ عَادَتْهُمْ الْإِعْرَاضُ، وَالْجَمْلَةُ حَالٌ مِّنْ «فَرِيقٌ»، وَإِنَّمَا سَاغَ لِتَخْصُصِهِ بِالصِّفَةِ.

(٢٤) - «ذَلِكَ» إِمَارَةٌ إِلَى التَّوَلَّى وَالْإِعْرَاضِ ﴿بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾: بِسَبَبِ تَسْهِيلِهِمْ أَمْرَ الْعِقَابِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ لِهَذَا الْاِعْتِقَادِ الزَّائِعِ وَالطَّمَعِ الْفَارِغِ.

﴿وَعَرَّاهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ مِّنْ أَنَّ النَّارَ لَا<sup>(٤)</sup> تَمَسُّهُمْ إِلَّا أَيَّامًا قَلِيلًا، أَوْ

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٩٣/٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) ذكره أبو الليث في «تفسيره» (٢٠٣/١) عن الكلبي. وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٨٣/٣ - ١٨٤) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. في قصة الزانين من بني إسرائيل، وأصلها في البخاري (٤٥٥٦)، ومسلم (١٦٩٩)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما دون ذكر نزول هذه الآية.

(٣) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢٢٧/٢).

(٤) في نسخة التفازاني: «لن».

أَنَّ آبَاءَهُمُ الْأَنْبِيَاءُ يَشْفَعُونَ لَهُمْ، أَوْ أَنَّهُ تَعَالَى وَعَدَ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ لَا يُعَذَّبَ أَوْلَادُهُ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ.

(٢٥) - ﴿كَيْفَ إِذَا جَعَلْنَاهُمْ لَيُومٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ استِعْظَامٌ لِمَا يَحِقُّ بِهِمْ فِي الْآخِرَةِ، وَتَكْذِيبٌ لِقَوْلِهِمْ: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾.

رُوي: أَنَّ أَوَّلَ رَايَةٍ تُرْفَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رَايَاتِ الْكُفَّارِ رَايَةُ الْيَهُودِ، فَيَفْضَحُهُمُ اللَّهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ ثُمَّ يَأْمُرُ بِهِمْ إِلَى النَّارِ<sup>(١)</sup>.

﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾: جَزَاءٌ مَا كَسَبَتْ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَحْبِطُ بِالْمَعَاصِي<sup>(٢)</sup>، وَأَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ؛ لِأَنَّ تَوْفِيقَ إِيْمَانِهِ وَعَمَلِهِ لَا تَكُونُ فِي النَّارِ وَلَا قَبْلَ دُخُولِهَا، فَإِذَا هِيَ بَعْدَ الْخُلَاصِ مِنْهَا.

﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ الضَّمِيرُ لـ ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: كُلُّ إِنْسَانٍ.

(٢٦) - ﴿قُلِ اللَّهُمَّ الْمِمْ عَوْضٌ عَن «يَا»، وَلِذَلِكَ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ هَذَا الْاسْمِ؛ كَدُخُولِهَا<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ، وَقَطْعُ هَمْزَتِهِ، وَتَاءِ الْقَسَمِ. وَقِيلَ: أَصْلُهُ: يَا اللَّهُ أَمَّنَّا بِالْخَيْرِ، فَخُفِّفَ بِحَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ وَمُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ وَهَمْزَتِهِ.

﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ يَتَصَرَّفُ فِيمَا يُمْكِنُ التَّصَرُّفُ فِيهِ تَصَرُّفَ الْمَلِكِ، وَهُوَ نِدَاءٌ ثَانٍ عِنْدَ سَبْيُوهِ<sup>(٤)</sup>، فَإِنَّ الْمِمْ عِنْدَهُ تَمْنَعُ الْوَصْفِيَّةَ.

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٨٦/٣) من طريق الضحاك عن ابن عباس. والضحاك لم يسمع من ابن عباس.

(٢) «بالمعاصي» من نسخة التفتازاني مستدركة في الهامش وعليها علامة التصحيح.

(٣) قوله: «كدخولها»؛ أي: كدخول (يا). انظر: «حاشية شيخ زاده» (٣/٣٧).

(٤) انظر: «الكتاب» (١٩٦/٢ - ١٩٧).

﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾: تُعْطِي مِنْهُ مَا تَشَاءُ لِمَنْ تَشَاءُ وَتَسْتَرِدُّ، فَالْمُلْكُ الْأَوَّلُ عَامٌّ وَالْآخِرَانِ بَعْضَانِ مِنْهُ.

وقيل: المراد بالْمُلْكِ: النُّبُوَّةُ، وَنَزَعُهَا: نَقَلُهَا مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ.

﴿وَنُفِخُ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ في الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ - أَوْ فِيهِمَا - بِالنَّصْرِ وَالْإِدْبَارِ، وَالتَّوْفِيقِ وَالْخِذْلَانِ.

﴿يَسْأَلُكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ذَكَرَ الْخَيْرَ وَحْدَهُ لِأَنَّهُ الْمَقْضِيُّ بِالذَّاتِ وَالشَّرُّ مَقْضِيٌّ<sup>(١)</sup> بِالْعَرَضِ؛ إِذْ لَا يَوْجَدُ شَرٌّ جُزْئِيٌّ مَا لَمْ يَتَضَمَّنْ خَيْرًا كُلِّيًّا، أَوْ لِمُرَاعَاةِ الْأَدَبِ فِي الْخِطَابِ، أَوْ لِأَنَّ الْكَلَامَ وَقَعَ فِيهِ؛ إِذْ رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا خَطَّ الْخَنْدَقَ وَقَطَعَ لِكُلِّ عَشْرَةِ أَرْبَعِينَ ذِرَاعًا وَأَخَذُوا يَحْفَرُونَ، فَظَهَرَ فِيهِ صَخْرَةٌ عَظِيمَةٌ لَمْ تَعْمَلْ فِيهَا الْمَعَاوِلُ، فَوَجَّهُوا سَلْمَانًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَخْبِرُهُ، فَجَاءَ فَأَخَذَ الْمِعْوَلَ مِنْهُ فَضْرِبَهَا ضَرْبَةً صَدَعَتْهَا، وَبَرَقَ مِنْهَا بَرَقٌ أَضَاءَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا لَكَأَنَّ مِصْبَاحًا فِي جَوْفِ بَيْتٍ مُظْلِمٍ، فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ الْمُسْلِمُونَ مَعَهُ فَقَالَ: «أَضَاءَتْ لِي مِنْهَا قُصُورُ الْحِيرَةِ كَأَنَّهَا أَنْيَابُ الْكِلَابِ»، ثُمَّ ضَرَبَ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: «أَضَاءَتْ لِي مِنْهَا الْقُصُورُ الْحُمْرُ مِنْ أَرْضِ الرُّومِ»، ثُمَّ ضَرَبَ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ: «أَضَاءَتْ لِي مِنْهَا قُصُورُ صَنْعَاءَ، وَأَخْبَرَنِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ أُمَّتِي ظَاهِرَةٌ عَلَى كُلِّهَا، فَأَبْشِرُوا»، فَقَالَ الْمَنَافِقُونَ: أَلَا تَعْجَبُونَ! يُمْنِيكُمْ وَيَعِدُّكُمْ الْبَاطِلَ وَيُخْبِرُكُمْ أَنَّهُ يُبْصِرُ مِنْ يَثْرَبَ قُصُورَ الْحِيرَةِ، وَأَنَّهَا تُفْتَحُ لَكُمْ، وَأَنْتُمْ إِنَّمَا تَحْفَرُونَ الْخَنْدَقَ مِنَ الْفَرَقِ، فَتَزَلَّتْ<sup>(٢)</sup>.

(١) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «لِأَنَّهُ الْمَقْضُودُ بِالذَّاتِ، وَالشَّرُّ مَقْضُودٌ».

(٢) هُوَ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الطَّوِيلِ فِي قِصَّةِ الْخَنْدَقِ، رَوَاهُ الثَّلَعِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٨/ ١٩١ - ١٩٦)،

وَعَنْهُ الْوَاحِدِيُّ فِي «أَسْبَابِ النُّزُولِ» (ص: ١٠٠ - ١٠٢)، مِنْ حَدِيثِ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ =

وَنَبَّهَ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الشَّرَّ بِيَدِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٢٧) - ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مِنْ شَاءٍ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ عَقَّبَ ذَلِكَ بَيَّانَ قُدْرَتِهِ عَلَى مُعَاقَبَةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ وَسَعَةِ فَضْلِهِ؛ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ قَدَرَ عَلَى مُعَاقَبَةِ الذُّلِّ وَالْعِزِّ وَإِيتَاءِ الْمُلْكِ وَنَزْعِهِ.

و«الْوُلُوجُ»: الدُّخُولُ فِي مَضِيْقٍ، وَإِيْلَاجُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ: إِدْخَالُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ بِالتَّعْقِيبِ، أَوْ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ.

وَإِخْرَاجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ وَبِالْعَكْسِ: إِنْشَاءُ الْحَيَوَانَاتِ مِنْ مَوَادِّهَا وَإِمَاتَتِهَا، أَوْ إِنْشَاءُ الْحَيَوَانِ مِنَ النُّطْفَةِ وَالنُّطْفَةِ مِنْهُ.

وَقِيلَ: إِخْرَاجُ الْمُؤْمِنِ مِنَ الْكَافِرِ وَالْكَافِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرِ: ﴿الْمَيِّتِ﴾ بِالتَّخْفِيفِ<sup>(١)</sup>.

= عوف عن أبيه عن جده، وفي آخره قرن في النزول مع آية آل عمران آية الأحزاب: ﴿وَلَا يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ١٢]. ورواه الطبري في «تفسيره» (٤٠/١٩) من طريق آخر عن كثير، لكن في نزول آية الأحزاب فقط. وعلى كل فالحديث ضعيف بسبب كثير بن عبد الله.

وروى نحو هذه القصة أيضاً - لكن دون كلام المنافقين ولا ذكر النزول - النسائي (٣١٧٦) من طريق أبي سكينَةَ رجلٍ من المحرَّرينَ، عن رجلٍ من أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ. وفي «السنن الكبرى» (٨٨٠٧) من حديث البراء رضي الله عنه.

وقصة حفر الخندق وعروض الكدية وضرب النبي ﷺ إياها بالمعول رواها البخاري (٤١٠١) من حديث جابر رضي الله عنه.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٣)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٢٨) - ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ نُهَوُا عَنْ مَوَالِيهِمْ لِقَرَابَةِ أَوْ صَدَاقَةِ جَاهِلِيَّةٍ وَنَحْوِهَا حَتَّى لَا يَكُونَ حُبُّهُمْ وَبُغْضُهُمْ إِلَّا فِي اللَّهِ، أَوْ عَنِ الْإِسْتِعَانَةِ بِهِمْ فِي الْغَزْوِ وَسَائِرِ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ.

﴿مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ الْأَحِقَّاءُ<sup>(١)</sup> بِالْمَوَالَةِ، وَأَنَّ فِي حُبِّهِمْ وَمَوَالِيهِمْ مَنَدُوحَةً عَنْ مَوَالَةِ الْكَفَرَةِ.

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾؛ أَي: اتَّخَذَهُمْ أَوْلِيَاءَ ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾: مِنْ وَلَا يَتَّهِ فِي شَيْءٍ يَصِحُّ أَنْ يُسَمَّى وَلَايَةً، فَإِنَّ مَوَالَةَ الْمُتَعَادِيَيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ، قَالَ:

تَوَدُّ عَدُوِّي ثُمَّ تَزْعُمُ أَنَّنِي صَدِيقُكَ لَيْسَ التُّوْكَ عَنْكَ بَعَازِبٍ<sup>(٢)</sup>

﴿إِلَّا أَنْ تَكْتَفُوا مِنْهُمْ تَقَنَّةً﴾: إِلَّا أَنْ تَخَافُوا مِنْ جِهَتِهِمْ مَا يَجِبُ اتَّقَاؤُهُ، أَوْ: اتَّقَاءُ، وَالْفِعْلُ مُعْدًى بـ «مِنْ» لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: تَحَذَّرُوا وَتَخَافُوا.

قَرَأَ يَعْقُوبُ: ﴿تَقِيَّةً﴾<sup>(٣)</sup>.

مَنَعَ عَنْ مَوَالِيهِمْ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا، إِلَّا وَقْتَ الْمَخَافَةِ، فَإِنَّ إِظْهَارَ الْمَوَالَةِ حِينَئِذٍ جَائِزٌ؛ كَمَا قَالَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُنْ وَسَطًا وَامْشِ جَانِبًا<sup>(٤)</sup>.

﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ فَلَا تَتَعَرَّضُوا لِسَخَطِهِ بِمُخَالَفَةِ أَحْكَامِهِ

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِي: «الْحَقِيق».

(٢) الْبَيْتُ لِبِشَارِ بْنِ بَرْدٍ، وَهُوَ فِي «دِيَوَانِهِ» (١/ ٣٦٤). التُّوْكَ بضم النون: الْحَقَق. بَعَازِبُ: بِبَعِيدٍ.

(٣) انْظُرْ: «الْمَبْسُوطُ فِي الْقُرْآنِ الْعَشْر» لِلنَّيْسَابُورِيِّ (ص: ١٦٢)، وَ«النَّشْر» (٢/ ٢٣٩).

(٤) رَوَاهُ الدِّينُورِيُّ فِي «الْمَجَالِسَةِ» (١٠٨٦) عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَأُورِدَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْثَالِ»

(ص: ١٥٨)، وَالْعَسْكَرِيُّ فِي «جُمْهُرَةِ الْأَمْثَالِ» (٢/ ١٤٤)

وَمُؤَالاةِ أَعْدَائِهِ، وهو تهديدٌ عَظِيمٌ مُشْعِرٌ بَتَنَاهِيِ الْمُنْهِيِّ فِي الْقُبْحِ، وَذَكَرَ النَّفْسِ لِيَعْلَمَ أَنَّ الْمَحْذَرَّ مِنْهُ عِقَابٌ يَصْدُرُ عَنْهُ، فَلَا يُؤْبَهُ دُونُهُ بِمَا يُحْذَرُ مِنَ الْكُفْرَةِ.

(٢٩) - ﴿قُلْ إِنْ تُخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُوهُ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾؛ أَي: أَنَّهُ يَعْلَمُ صَمَائِرَكُمْ مِنْ وَلَايَةِ الْكُفَارِ وَغَيْرِهَا إِنْ تُخَفَوْهَا أَوْ تُبْذَرُوهَا، ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ فَيَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَعَلَنُكُمْ.

﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدرُ على عُقُوبَتِكُمْ إِنْ لَمْ تَنْتَهُوا عَمَّا نَهَيْتُمْ عَنْهُ. وَالآيَةُ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَيُحْذِرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾، وَكَأَنَّهُ قَالَ: وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ لِأَنَّهَا مَتَّصِفَةٌ بِعِلْمِ ذَاتِيَّ يَحِيطُ بِالْمَعْلُومَاتِ كُلِّهَا، وَقَدْرَةُ ذَاتِيَّةٍ تَعْمُ الْمَقْدُورَاتِ بِأَسْرِهَا، فَلَا تَجْسُرُوا عَلَى عِصْيَانِهِ؛ إِذْ مَا مِنْ مَعْصِيَةٍ إِلَّا وَهُوَ مُطَّلِعٌ عَلَيْهَا قَادِرٌ عَلَى الْعِقَابِ بِهَا.

(٣٠) - ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُخَضَّرًا وَمَّا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ﴾ ﴿يَوْمٌ﴾ ﴿مَنْصُوبٌ بِ﴿تَوَدُّ﴾﴾؛ أَي: تَتَمَنَّى كُلُّ نَفْسٍ يَوْمَ تَجِدُ صَحَائِفَ أَعْمَالِهَا - أَوْ جِزَاءَ أَعْمَالِهَا - مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ حَاضِرَةً لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَهُوَ لِهَـ ﴿أَمَدًا بَعِيدًا﴾.

أَوْ بِمَضْمَرٍ نَحْو: اذْكُرْ، وَ﴿تَوَدُّ﴾ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿عَمِلَتْ﴾ أَوْ خَبَرٍ لِهَـ ﴿مَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ﴾، وَ﴿تَجِدُ﴾ مَقْصُورٌ عَلَى ﴿مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ﴾. وَلَا تَكُونُ ﴿مَا﴾ شَرْطِيَّةً لَارْتِفَاعِ ﴿تَوَدُّ﴾.

وَقُرِئَ: «وَدَّتْ» وَعَلَى هَذَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَلَكِنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْخَبَرِ أَوْقَعَ مَعْنَى؛ لِأَنَّهُ حِكَايَةُ كَاتِنٍ، وَأَوْفَقٌ لِلْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ. ﴿وَيُحْذِرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ كَرَّرَهُ لِلتَّأْكِيدِ وَالتَّذْكِيرِ.

﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ إشارة إلى أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا نَهَاهُمْ وَحَذَّرَهُمْ رَافَةً بِهِمْ وَمُرَاعَاةً لِمَصَالِحِهِمْ.

أَوْ: إِنَّهُ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ، فُتَرَجَّى رَحْمَتُهُ وَيُخْشَى عَذَابُهُ.

(٣١) - ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ الْمَحَبَّةُ: مِيلُ النَّفْسِ إِلَى الشَّيْءِ لِكَمَالِ أَدْرِكَ فِيهِ بَحِثٌ يَحْمِلُهَا إِلَى مَا يُقَرِّبُهَا إِلَيْهِ، وَالْعَبْدُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْكَمَالَ الْحَقِيقِيَّ لَيْسَ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنَّ كُلَّ مَا يَرَاهُ كَمَالًا مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَهُوَ مِنَ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَإِلَى اللَّهِ، لَمْ يَكُنْ حُبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ وَفِي اللَّهِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي إِرَادَةَ طَاعَتِهِ وَالرَّغْبَةَ فِيمَا يُقَرِّبُهُ إِلَيْهِ، فَلِذَلِكَ فَسَرَتْ الْمَحَبَّةُ بِإِرَادَةِ الطَّاعَةِ، وَجُعِلَتْ مُسْتَلَزِمَةً لِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ فِي عِبَادَتِهِ وَالْحَرَصِ عَلَى مُطَاوَعَتِهِ. ﴿يُحِبِّبُكُمُ اللَّهُ وَيَفْزِلُكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ جَوَابٌ لِلْأَمْرِ؛ أَي: يَرْضَ عَنْكُمْ وَيَكْشِفُ الْحُجُبَ عَنْ قُلُوبِكُمْ بِالتَّجَاوُزِ عَمَّا قَرِطَ مِنْكُمْ، فَيُقَرِّبُكُمْ مِنْ جَنَابِ عِزِّهِ، وَيُؤَوِّثُكُمْ فِي جَوَارِ قُدْسِهِ، عَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِالْمَحَبَّةِ عَلَى طَرِيقِ الْاسْتِعَارَةِ أَوِ الْمُقَابَلَةِ.

﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لِمَنْ تَحَبَّبَ إِلَيْهِ بِطَاعَتِهِ وَاتَّبَاعِ نَبِيِّهِ.

رُويَ أَنَّهَا نَزَلَتْ لَمَّا قَالَتِ الْيَهُودُ: ﴿نَحْنُ أَبْنَاؤُ اللَّهِ وَأَحِبُّوهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وَقِيلَ: نَزَلَتْ فِي وَفْدِ نَجْرَانَ لَمَّا قَالُوا: إِنَّمَا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ حُبًّا لِلَّهِ<sup>(٢)</sup>.

وَقِيلَ: فِي أَقْوَامٍ زَعَمُوا عَلَى عَهْدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ اللَّهَ، فَأَمَرُوا أَنْ يَجْعَلُوا لِقَوْلِهِمْ تَصْدِيقًا مِنَ الْعَمَلِ.

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٨ / ٢٣٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٠٣)، من رواية

الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. والكلبي متروك وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٨ / ٢٣٩)، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٥ / ٣٢٦)، كلاهما عن

محمد بن جعفر بن الزبير مرسلًا، ورَّجَّحه الطبري، وقال معلَّلًا: لأنه لم يجرِ لغير وفد نجران في

هذه السورة. ولا قبل هذه الآية - ذكر قوم ادعوا أنهم يحبون الله، ولا أنهم يعظمونه.



(٣٢) - ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ يَحْتَمِلُ الْمُضِيِّ، وَالْمُضَارَعَةَ بِمَعْنَى: فَإِنْ تَوَلَّوْا.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾: لَا يَرْضَى عَنْهُمْ وَلَا يُثْنِي عَلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: لَا يُحِبُّهُمْ؛ لِقَصْدِ الْعُمُومِ وَالذَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ التَّوَلَّى كُفْرٌ، وَأَنَّهُ مِنْ هَذِهِ الْجَهَةِ يَنْفِي مَحَبَّةَ اللَّهِ، وَأَنَّ مَحَبَّتَهُ مَخْصُوصَةٌ بِالْمُؤْمِنِينَ.

(٣٣) - ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ بِالرِّسَالَةِ وَالْخَصَائِصِ الرُّوحَانِيَّةِ وَالْجِسْمَانِيَّةِ، وَلِذَلِكَ قَوَّوْا عَلَى مَا لَمْ يَقَوْ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ<sup>(١)</sup>، لَمَّا أَوْجَبَ طَاعَةَ الرُّسُلِ، وَبَيَّنَّ أَنَّهَا الْجَالِبَةُ لِمَحَبَّةِ اللَّهِ، عَقَّبَ ذَلِكَ بَيَّانٍ مَنَاقِبِهِمْ تَحْرِيزًا عَلَيْهَا، وَبِهِ اسْتِدْلٌ عَلَى فَضْلِهِمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ.

و«آلَ إِبْرَاهِيمَ»: إِسْمَاعِيلُ وَإِسْحَاقُ وَأَوَّلَاذُهُمَا، وَقَدْ دَخَلَ فِيهِمُ الرَّسُولُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

و«آلَ عِمْرَانَ»: مُوسَى وَهَارُونُ ابْنَا عِمْرَانَ بْنِ يَصْهَرَ بْنِ يَافَثَ بْنِ لَاوِي بْنِ يَعْقُوبَ، أَوْ عِيسَى وَأُمُّهُ مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ بْنِ مِائَانَ بْنِ إِسْعَازَارَ بْنِ أَبِي يُوْدَ بْنِ رَبِّ بَابِلَ بْنِ سَالِيَانَ بْنِ يُوْحَنَّا بْنِ أَوْشَى بْنِ أَمُوذَنَ بْنِ مَنَشَكَ بْنِ حَازِقَا بْنِ أَخَادَ بْنِ يُوْثَامَ بْنِ عَزْرِيَا بْنِ يُوْرَامَ بْنِ سَاقِطَ بْنِ إِيشَى بْنِ رَاجَعِيمَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ بْنِ إِيشَى بْنِ عَوِيلَ بْنِ سَلْمُونَ بْنِ يَاعَزَ بْنِ نَحْشُونَ بْنِ عَمِيَادَ بْنِ رَامَ بْنِ حَضْرُومَ بْنِ فَارِضَ بْنِ يَهُوذَا بْنِ يَعْقُوبَ، وَكَانَ بَيْنَ الْعِمْرَانِيِّينَ أَلْفٌ وَثَمَانِي مِائَةٍ سَنَةٍ.

(٣٤) - ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ حَالٌ، أَوْ بَدَلٌ مِنَ الْآلَيْنِ، أَوْ مِنْهُمَا وَمِنْ نُوحٍ، أَيْ: إِنَّهُمْ ذُرِّيَّةٌ وَاحِدَةٌ مُتَشَعِّبَةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ.

(١) قوله: «بالرسالة والخصائص الروحانية والجسمانية، ولذلك قووا على ما لم يقو عليه غيرهم» وقع في نسخة التفاتزاني بعد قوله الآتي: «تحريضاً عليها».

وقيل: بَعْضُهَا من بعضِ الدِّينِ.

و«الذَّرِّيَّةُ»: الولد؛ يَقَعُ على الواحدِ والجمع، «فُعْلِيَّةٌ» من «الذَّرَّ»، أو «فُعُولَةٌ» من «الذَّرَّ» أبدلتْ همزُهَا ياءً ثُمَّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأدْغِمَتْ.

﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ بأقوالِ النَّاسِ وَأَعْمَالِهِمْ، فَيَصْطَفِي مَنْ كَانَ مُسْتَقِيمَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ.

(٣٥) - أو: سَمِيعٌ بقولِ امرأةِ عِمْرَانَ عَلِيمٌ بِنَتِّهَا ﴿إِذْ قَالَتْ أَمْرَأْتُ عِمْرَانُ رَبِّ إِنِّي

نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾، فَيَتَصَبَّبُ بِهِ<sup>(١)</sup> ﴿إِذْ﴾.

وقيل: نَصَبُهُ بِإِضْمَارِ «اذْكُرْ».

وهذه المرأةُ هِيَ حَنَّةُ بِنْتُ فاقوذَ جدَّةِ عيسى، وكانتْ لِعِمْرَانَ بنِ يَصْهَرَ بِنْتُ اسمِهَا مَرِيَمُ أَكْبَرُ مِنْ موسى وَهَارُونَ<sup>(٢)</sup>، فَظَنَّ أَنَّ المَرَادَ زَوْجَتَهُ<sup>(٣)</sup>، وهذا القولُ مطعونُ ضعيف<sup>(٤)</sup>، ويردُّهُ كِفَالَةُ زَكَرِيَّا فَإِنَّهُ كَانَ مَعَاصِراً لابنِ ماثانَ، وتزوَّجَ بِنْتَهُ إِيشَاعَ أُخْتَ مَرِيَمَ<sup>(٥)</sup>، وكانَ يَحْيَى وَعِيسَى ابْنِي خَالَةٍ مِنَ الأبِ<sup>(٦)</sup>.

(١) في هامش نسخة الطبلاوي: «بسميع وعليم على التنازع».

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «أكبر من هارون»، وهكذا وقع عند الأنصاري فعلق بقوله: «أكبر من هارون»؛ أي: وموسى المفهوم بالأولى؛ إذ هارون أسنُّ منه بثلاث سنين كما ذكره المصنف في الأعراف. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣٨/٢).

(٣) في نسخة التفتازاني: «فَظَنَّ أَنَّهُ المَرَادُ وزوجته»، وهكذا جاء عند الأنصاري، وقال: «فَظَنَّ أَنَّهُ»؛ أي: عمران بن يَصْهَرَ «المَرَادُ وزوجته»؛ أي: لا عمران بن ماثان وزوجته، وليس كما ظنَّ، ولذلك قال: «ويرده»؛ أي: الظنُّ المذكور «كِفَالَةُ زَكَرِيَّا»؛ أي: لمريم؛ «فإنه»؛ أي: زكريا «كان معاصراً لابن ماثان»؛ أي: لا لابن يَصْهَرَ؛ لَمَّا قاله قَبْلُ أَن بينهما ألفاً وثمان مئة سنة. المصدر السابق.

(٤) «وهذا القول مطعون ضعيف» من هامش نسخة الطبلاوي وعليه علامة التصحيح.

(٥) «أخت مريم» من هامش نسخة الطبلاوي وعليه علامة التصحيح. وانظر التعليق الآتي.

(٦) كما في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري (٧٥١٧)، ومسلم (١٦٢)، عن أنس رضي الله عنه. =

رُويَ أَنَّهَا كَانَتْ عَاقِرًا عَجُوزًا، فَبَيْنَا هِيَ فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ إِذْ رَأَتْ طَائِرًا يُطْعِمُ  
فَرْخَهُ، فَحَنَّتْ إِلَى الْوَلَدِ وَتَمَنَّتُهُ فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ إِنَّ لَكَ عَلَيَّ نَذْرًا إِنْ رَزَقْتَنِي وَلَدًا أَنْ  
أَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَيَكُونَ مِنْ خَدَمِهِ، فَحَمَلَتْ بِمَرِيَمَ وَهَلَكَ عِمْرَانُ<sup>(١)</sup>.

وَكَانَ هَذَا النَّذْرُ مَشْرُوعًا عِنْدَهُمْ فِي الْعِلْمَانِ، فَلَعَلَّهَا بَنَتْ الْأَمْرَ عَلَى التَّقْدِيرِ أَوْ  
طَلَبَتْ ذِكْرًا.

﴿مُعَرَّرًا﴾: مُعْتَقًا لَخَدَمَتِهِ لَا أَشْغَلُهُ بِشَيْءٍ، أَوْ: مُخْلِصًا لِلْعِبَادَةِ، وَنَصَبُهُ عَلَى  
الْحَالِ.

﴿فَتَقَبَّلَ مِنِّْي﴾ مَا نَذَرْتُهُ ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ لِقَوْلِي وَنَبِيِّ.

(٣٦) - ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ الضَّمِيرُ لِمَا فِي بَطْنِهَا، وَتَأْنِيثُهُ  
لَأَنَّهُ كَانَ أُنْثَى، وَجَازَ انْتِصَابُ ﴿أُنْثَى﴾ حَالًا عَنْهُ لِأَنَّهُ تَأْنِيثُهَا عِلْمٌ مِنْهُ، فَإِنَّ الْحَالَ  
وَصَاحِبَهَا بِالذَّاتِ وَاحِدٌ، أَوْ عَلَى تَأْوِيلٍ مُؤَنَّثٌ كـ «النَّفْسِ» و«الْحَبْلَةِ»، وَإِنَّمَا قَالَتْهُ  
تَحَسُّرًا وَتَحْزَنًا إِلَى رَبِّهَا لِأَنَّهَا كَانَتْ تَرْجُو أَنْ تَلِدَ ذَكَرًا، وَلِذَلِكَ نَذَرَتْ تَحْرِيرَهُ.

= قال الخفاجي: «وإنما كانتا لأبٍ لأنهما بنتا عمران، لكن مريم من حنة، وإيشاع من غيرها، لما ذكر  
أن حنة كانت عاقرا حتى صارت عجوزا، ثم حملت بمريم، وإيشاع كانت أكبر سنا من مريم، لكن ما  
سياأتي من أن زكريا قال: «أنا أحقُّ بها؛ عندي خالتها» يدلُّ على أَنَّهَا خَالَتُهَا لَا أُخْتُهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ وَفَّقَ  
بَيْنَهُمَا بَأَنَّ حَنَّةَ وَإِشَاعَ بَنَتَا فَاقُودَ؛ فَمَرِيَمُ بِنْتُ أُخْتِ إِشَاعَ، وَبِنْتُ الْأُخْتِ يُطْلَقُ عَلَيْهَا أُخْتُ إِطْلَاقًا  
مُتَعَارَفًا، فَتَكُونَانِ ابْنَتِي خَالَةٍ مُجَازًا...». انظر: «حاشية الخفاجي».

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٢٣٢) عن ابن إسحاق قال: تزوج زكريا وعمران أختين، فكانت أم يحيى  
عند زكريا، وكانت أم مريم عند عمران، فهلك عمران وأم مريم حامل بمريم، فهي جنين في بطنها، قال:  
وكانت فيما يزعمون قد أمسك عنها الولد حتى أسنت، وكانوا أهل بيت من الله جل ثناؤه بمكان، فبينما  
هي في ظل شجرة نظرت إلى طائر يطعم فرخا له...، وهكذا ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ٢٥٣)،  
والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٢٩). ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٣٣٢) عن عكرمة.

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾؛ أي: بالشيء الذي وَضَعْتَ، وهو استئنافٌ من الله تَعَظِيمًا لمَوْضُوعِهَا وَتَجْهِيلًا لَهَا بِشَأْنِهَا.

وقرأ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٌ عن عاصمٍ ويعقوبُ: ﴿وَضَعْتُ﴾<sup>(١)</sup> على أَنَّهُ مِنْ كَلَامِهَا تَسْلِيَةً لِنَفْسِهَا؛ أي: ولعلَّ الله فيه سِرًّا وحكمةً، أو الأُنثى كَانَ خَيْرًا.

وَقُرِئَ: «وضعت» على خطابِ الله تعالى لها<sup>(٢)</sup>.

﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾؛ أي: وليس الذَّكَرُ الَّذِي طَلَبْتُ كَالْأُنْثَى الَّتِي وَهَبْتُ، وَاللَّامُ فِيهِمَا لِلْعَهْدِ.

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِهَا بِمَعْنَى: وليس الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَيَّانٍ فِيمَا نَذَرْتُ، فَتَكُونُ اللَّامُ لِلْجِنْسِ.

﴿وَإِنِّي سَمِعْتُهَا مَرِيَمَ﴾ عَطَفٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا مِنْ مَقَالِهَا، وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَبِّهَا تَقَرُّبًا إِلَيْهِ وَطَلَبًا لِأَنْ يَعِصِمَهَا وَيُصَلِّحَهَا حَتَّى يَكُونَ فِعْلُهَا مُطَابِقًا لِاسْمِهَا، فَإِنَّ مَرِيَمَ فِي لَغَتِهِمْ بِمَعْنَى: الْعَابِدَةُ، وَفِيهِ ذَكِيلٌ عَلَى أَنَّ الْاسْمَ وَالْمَسْمَى وَالتَّسْمِيَةَ أُمُورٌ مُتَعَايِرَةٌ.

﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِكَ﴾: أَجِيرُهَا بِحِفْظِكَ ﴿وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾: الْمَطْرُودِ، وَأَصْلُ الرَّجَمِ: الرَّمْيُ بِالْحِجَارَةِ.

وعن النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا وَالشَّيْطَانُ يَمْسُهُ حِينَ يُولَدُ فَيَسْتَهْلُ مِنْ مَسِّهِ إِلَّا مَرِيَمَ وَابْنَهَا»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٤)، و«التيسير» (ص: ٨٧)، و«المبسوط في القراءات العشر» للنيسابوري (ص: ١٦٢)، و«النشر» (٢/ ٢٣٩).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٦)، و«الكشاف» (٢/ ٥١).

(٣) رواه البخاري (٤٥٤٨)، ومسلم (٢٣٦٦)، بالفاظ متقاربة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومعناه: أَنَّ الشَّيْطَانَ يَطْمَعُ فِي إِغْوَاءِ كُلِّ مَوْلُودٍ بِحَيْثُ يَتَأَثَّرُ مِنْهُ إِلَّا مَرْيَمَ وَابْنَهَا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَصَمَهُمَا بِبِرَّةِ هَذِهِ الاسْتِعَاذَةِ.

(٣٧) - ﴿فَقَبَّلَهَا رَبُّهَا﴾: فَرَضِيَ بِهَا فِي النَّذْرِ مَكَانَ الذَّكْرِ ﴿بِقَبُولِ حَسَنِ﴾: بَوَاجِهِ حَسَنِ يَقْبَلُ بِهِ النَّذَائِرَ، وَهُوَ إِقَامَتُهَا مَقَامَ الذَّكْرِ، أَوْ تَسْلُمُهَا عَقِيبَ وَلَاذَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَكْبَرَ وَتَصْلَحَ لِلسَّدَانَةِ.

رُوي أَنَّ حَنَّةَ لَمَّا وَلَدَتْهَا لَفَّتْهَا فِي خِرْقَةٍ وَحَمَلَتْهَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَوَضَعَتْهَا عِنْدَ الْأَحْبَارِ، وَقَالَتْ: دُونَكُمْ هَذِهِ النَّذِيرَةُ، فَتَنَافَسُوا فِيهَا لِأَنَّهَا كَانَتْ بِنْتَ إِمَامِهِمْ وَصَاحِبِ قُرْبَانِهِمْ، فَإِنَّ بَنِي مَائَانَ كَانَتْ رُؤُوسَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَمُلُوكُهُمْ، فَقَالَ زَكَرِيَّا: أَنَا أَحَقُّ بِهَا عِنْدِي خَالَتُهَا، فَأَبَوْا إِلَّا الْقُرْعَةَ وَكَانُوا سَبْعَةً وَعِشْرِينَ، فَاَنْطَلَقُوا إِلَى نَهْرٍ فَأَلْقَوْا فِيهِ أَقْلَامَهُمْ فَطَفَأَ قَلَمُ زَكَرِيَّا وَرَسَبَتْ أَقْلَامُهُمْ، فَتَكَفَّلَهَا<sup>(١)</sup>.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ؛ أَي: بِذِي قَبُولٍ حَسَنِ، وَأَنْ يَكُونَ «تَقَبَّلَ» بِمَعْنَى: اسْتَقْبَلَ كـ «تَقَصَّى» وَ«تَعَجَّلَ»؛ أَي: فَأَخَذَهَا فِي أَوَّلِ أَمْرِهَا حِينَ وَلَدَتْ بِقَبُولٍ حَسَنِ.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣٤٩/٥ و ٣٥٠) عن السدي وعكرمة، وابن عساكر في «تاريخه» (٧٨/٧٩-٧٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفي إسناده إسحاق بن بشر وهو متروك. ورواه البيهقي في «السنن» (٢٨٦/١٠ - ٢٨٧) من طريق السدي عن أشياخه عن ابن مسعود وابن عباس وناس من الصحابة، وهذا السند قال عنه الطبري في «تفسيره» (٣٧٥/١): «ولست أعلمه صحيحًا، إذ كنت بإسناده مرتابًا».

وذكره ابن أبي زمنين في «تفسيره» (٢٨٦/١) عن الكلبي.

وعلق البخاري بالجزم عن ابن عباس: «اقترعوا فجرت الأقلام مع الجزية، وعال قلم زكرياء الجرية فكفلها زكرياء». عال: ارتفع. انظر: «فتح الباري» (٢٩٢/٥ - ٢٩٤).

﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ مجازٌ عَنْ تَرْبِيَّتِهَا بِمَا يُضْلِحُهَا فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا.

﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ شَدَّدَ الْفَاءَ حِمْزُهُ وَالْكَسَائِيَّ وَعَاصِمٌ، وَقَصَّرُوا ﴿زَكَرِيَّا﴾ غَيْرَ عَاصِمٍ فِي رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ اللَّهُ وَ﴿زَكَرِيَّا﴾ مَفْعُولٌ؛ أَي: جَعَلَهُ كَافِلًا لَهَا وَضَامِنًا لِمَصَالِحِهَا، وَخَفَّفَ الْبَاقُونَ وَمَدُّوا ﴿زَكَرِيَّا﴾ مَرْفُوعًا<sup>(١)</sup>.

﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾؛ أَي: الْغُرْفَةَ الَّتِي بَنَاهَا، أَوِ الْمَسْجِدَ، أَوِ أَشْرَفَ مَوَاضِعِهِ وَمَقَدَّمَهَا، سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ مَحَلُّ مُحَارَبَةِ الشَّيْطَانِ، كَأَنَّهَا وُضِعَتْ فِي أَشْرَفِ مَوَاضِعٍ مِنَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ.

﴿وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ جَوَابُ ﴿كُلَّمَا﴾ وَنَاصِبُهُ.

رُويَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا غَيْرُهُ، وَإِذَا خَرَجَ أَغْلَقَ عَلَيْهَا سَبْعَةَ أَبْوَابٍ، وَكَانَ يَجِدُ عِنْدَهَا فَاكِهَةَ الشَّتَاءِ فِي الصَّيْفِ وَبِالْعَكْسِ.

﴿قَالَ يَتَرَمِّمُ أَنَّى لَكَ هَذَا﴾: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا الرِّزْقُ الْآتِي فِي غَيْرِ أَوَانِهِ وَالْأَبْوَابُ مُغْلَقَةٌ عَلَيْكَ؟

وهو دَلِيلُ جَوَازِ الْكَرَامَةِ لِلْأَوْلِيَاءِ، وَجَعَلَ ذَلِكَ مُعْجَزَةً زَكَرِيَّا يَدْفَعُهُ اشْتِبَاهُ الْأَمْرِ عَلَيْهِ.

﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ فَلَا يُسْتَبَعَدُ، قِيلَ: تَكَلَّمْتُ صَغِيرَةً، وَلَمْ تَرْضَعْ ثَدِيًّا قَطُّ، وَكَانَ رِزْقُهَا يَنْزِلُ عَلَيْهَا مِنَ الْجَنَّةِ.

﴿إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾: بِغَيْرِ تَقْدِيرٍ لِكَثْرَتِهِ، أَوْ: بِغَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ تَفْضُلًا بِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٤ - ٢٠٥)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٢) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «تَفْضُلًا مِنْهُ».

وهو يحتمل أن يكون من كلامها وأن يكون من كلام الله.

رُوي أن فاطمة رضي الله عنها أهدت لرسول الله ﷺ رغيفين وبضعة لحم، فرجع بها إليها وقال: «هلمّي يا بُنَيَّةُ»، فقالت: بسم الله، وكشفت عن الطبق فإذا هو مملوء خبزاً ولحمًا فقال لها: «أتى لك هذا؟» فقالت: هو من عند الله؛ إن الله يرزق من يشاء بغير حساب، فقال: «الحمد لله الذي جعلك شبيهة سيّدة نساء بني إسرائيل»، ثم جمع عليًا والحسن والحسين وجميع أهل بيته عليه حتى شبعوا وبقي الطعام كما هو، وأوسعت على جيرانها<sup>(١)</sup>.

(٣٨) - ﴿هَٰذَا لَكَ دَعَاكَ رَبُّكَ﴾ في ذلك المكان، أو الوقت إذ يُستعار «هنا» و«ثم» و«ثمّة» و«حيث» للزمان.

لَمَّا رَأَى كَرَامَةَ مَرْيَمَ وَمَنْزِلَتَهَا مِنَ اللَّهِ ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ كَمَا وَهَبَتْهَا لِحَنَةِ الْعُجُوزِ الْعَاقِرِ.

وقيل: لَمَّا رَأَى الْفَوَاكِهَ فِي غَيْرِ أَوَانِهَا انْتَبَهَ عَلَى جَوَازِ وَلَادَةِ الْعَاقِرِ مِنَ الشَّيْخِ، فَسَأَلَ وَقَالَ: ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ﴾ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْوُجُوهِ الْمُعْتَادَةِ وَبِالْأَسْبَابِ الْمَعْهُودَةِ.

﴿إِنَّكَ سَمِعَ الدُّعَاءَ﴾: مُجِيبُهُ.

(٣٩) - ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾؛ أَي: مِنْ جَنْسِهِمْ؛ كَقَوْلِهِمْ: «زَيْدٌ يَرْكَبُ الْخَيْلَ»، فَإِنَّ الْمُنَادِيَ كَانَ جَبْرِيلَ وَحْدَهُ.

(١) رواه أبو يعلى كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١/ ١٨٤)، و«الكافي الشاف»

(ص: ٢٥)، ولم نقف عليه في «مسند أبي يعلى» المطبوع، فلعله في مسنده الكبير. وقال

الحافظ: وهو من رواية ابن لهيعة عن ابن المنكدر عن جابر، والمتن ظاهر النكارة.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فَنَادَاهُ﴾ بِالْإِمَالَةِ وَالتَّذْكِيرِ<sup>(١)</sup>.  
 ﴿وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ﴾؛ أي: قائماً في الصلاة، و﴿يُصَلِّي﴾ صِفَةٌ ﴿قَائِمٌ﴾،  
 أو خَبَرٌ، أو حَالٌ آخَرُ، أو حَالٌ عَنْ ضَمِيرِ ﴿قَائِمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.  
 ﴿أَنَّ اللَّهَ يَنْشُرُكَ يَحْيَى﴾؛ أي: بأنَّ الله. وقرأ حمزة وابنُ عامرٍ بالكسر<sup>(٣)</sup> على إرادةِ  
 القولِ، أو لأنَّ النداءَ نوعٌ مِنْهُ.  
 وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يُنْشُرُكَ﴾<sup>(٤)</sup>.  
 و«يحيى» اسمٌ أعجميٌّ، وإنْ جُعِلَ عربياً فَمَنْعُ صَرْفِهِ لِلتَّعْرِيفِ وَوزنِ الْفِعْلِ.  
 ﴿مُصَدِّقًا لِّكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾؛ أي: بعيسى، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ وُجِدَ بِأَمْرِ تَعَالَى دُونَ  
 أَبِ فِشَابَةَ الْبَدْعِيَّاتِ<sup>(٥)</sup> الَّتِي هِيَ عَالَمُ الْأَمْرِ، أو: بكتابٍ مِنَ اللَّهِ، سُمِّيَ كَلِمَةً كَمَا قِيلَ:  
 «كَلِمَةُ الْحَوِيدَةِ» لِقَصِيدَتِهِ<sup>(٦)</sup>.  
 ﴿وَسَيِّدًا﴾ يَسُودُ قَوْمَهُ وَيَفُوقُهُمْ، وَكَانَ فَائِزًا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ فِي أَنَّهُ مَا هَمَّ بِمَعْصِيَةٍ.  
 ﴿وَحَصُورًا﴾ مُبَالِغًا فِي حَبْسِ النَّفْسِ عَنِ الشَّهَوَاتِ وَالْمَلَاهِي.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٥)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٢) في نسخة التفਤازاني: «عن الضمير في قائم».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٥)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٥ - ٢٠٦)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٥) «البدعيات»: المخترعات لا على مثال. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦).

(٦) قوله: «كلمة الحويدرة» قال الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٣٠٦): الحويدرة: اسم شاعر، تصغير

حادرة، واسمه قطبة بن محصن، روي أن حسناً كان إذا قيل له: أنشدنا، قال: هل أنشدكم كلمة

الحويدرة؟ أي: قصيدته العينية التي مستهلها:

بَكَرَتْ سُمِيَّةٌ بِكَرَةٍ فَتَمَتَّعَ  
 وَغَدَتْ غُدُوٌّ مُفَارِقٍ لَمْ يَزَبَعْ



رُوي أَنَّهُ مَرَّ فِي صَبَاهُ بِصَبِيَّانٍ، فَدَعَوْهُ إِلَى اللَّعِبِ فَقَالَ: مَا لِهَذَا خُلِقْتُ<sup>(١)</sup>.  
﴿وَنَبِيَّائِمَنِ الصَّالِحِينَ﴾: نَاشِئًا مِنْهُمْ، أَوْ: كَائِنًا مِنْ عَدَادِ مَنْ لَمْ يَأْتِ كَبِيرَةٌ وَلَا  
صَغِيرَةٌ.

(٤٠) - ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ استبعادًا مِنْ حَيْثُ الْعَادَةُ، أَوْ اسْتِعْظَامًا  
وَتَعْجَبًا، أَوْ اسْتِفْهَامًا عَنْ كَيْفِيَّةِ حُدُوثِهِ.  
﴿وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾: أَدْرَكَنِي كِبَرُ السَّنِّ وَأَثَّرَ فِيَّ، وَكَانَ لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً  
وَلَا مَرَاتِهِ ثَمَانٍ وَتِسْعُونَ.

﴿وَأَمْرَاتِي عَاقِرٌ﴾ لَا تَلِدُ، مِنْ «الْعُقْرِ» وَهُوَ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّهَا ذَاتُ عُقْرِ مِنَ الْأَوْلَادِ.  
﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾؛ أَي: يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ مِنَ الْعَجَائِبِ مِثْلَ ذَلِكَ  
الْفِعْلِ، وَهُوَ إِنْشَاءُ الْوَلَدِ مِنْ شَيْخٍ فَانٍ وَعَجُوزٍ عَاقِرٍ، أَوْ: كَمَا أَنَّكَ عَلَيْهِ وَزَوْجُكَ مِنْ  
الْكَبِيرِ وَالْعُقْرِ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ مِنْ خَلْقِ الْوَلَدِ.  
أَوْ ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ﴾ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ؛ أَي: اللَّهُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الصَّفَةِ، وَ﴿يَفْعَلُ مَا  
يَشَاءُ﴾ بَيَانٌ لَهُ.  
أَوْ ﴿كَذَلِكَ﴾ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ؛ أَي: الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَ﴿اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾  
بَيَانٌ.

(٤١) - ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾: عَلَامَةٌ أَعْرِفُ بِهَا الْحَبْلَ لِأَسْتَقْبِلَهُ بِالْبَشَاشَةِ<sup>(٢)</sup>  
وَالشُّكْرِ، وَتُزْيِجُ مَشَقَّةَ الْإِنْتِظَارِ.

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٩١ / ١) برقم (٣٩٦)، وابن المبارك في «الزهد» (٨٢٣)، والطبري  
في «تفسيره» (٤٧٤ / ١٥)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٠٥)، عن معمر. وانظر: «الدر  
المنثور» للسيوطي (٤٨٥ / ٥)، وعزاه لعبد الرزاق وعبد بن حميد من طريق معمر عن قتادة.

(٢) في نسخة الخياي: «بالبشارة».

﴿قَالَ آيَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾: أَنْ لَا تَقْدِرَ عَلَى تَكْلِيمِ النَّاسِ ثَلَاثًا، وَإِنَّمَا حُبِسَ لِسَانُهُ عَنْ مَكَالِمَتِهِمْ خَاصَّةً لِتُخْلَصَ الْمَدَّةُ لِذِكْرِ اللَّهِ وَشُكْرِهِ قَضَاءً لِحَقِّ النِّعْمَةِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: آيَتُكَ أَنْ يُحْبَسَ لِسَانُكَ <sup>(١)</sup> إِلَّا عَنِ الشُّكْرِ، وَأَحْسَنُ الْجَوَابِ مَا اشْتَقَّ مِنَ السُّؤَالِ.

﴿إِلَّا رَمَزًا﴾ إشارةً بِنَحْوِ يَدٍ أَوْ رَأْسٍ، وَأَصْلُهُ: التَّحَرُّكُ، وَمِنْهُ: «الرَّامُوزُ» لِلْبَحْرِ. وَالِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ، وَقِيلَ: مُتَّصِلٌ وَالْمَرَادُ بِالْكَلَامِ: مَا دَلَّ عَلَى الضَّمِيرِ. وَفُرِئَ: «رَمَزًا» كـ «خَدَمَ»: جَمْعُ رَامِزٍ، وَ: «رُمَزًا» كـ «رُسِلَ» <sup>(٢)</sup>: جَمْعُ رَمُوزٍ، عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْهُ وَمِنْ «النَّاسِ» بِمَعْنَى مُتْرَامِزِينَ؛ كَقَوْلِهِ: مَتَى مَا تَلْقَانِي فَرْدَيْنِ تَرَجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا <sup>(٣)</sup> ﴿وَأَذْكُرَنَّكَ كَثِيرًا﴾ فِي أَيَّامِ الْحُبْسَةِ، وَهُوَ مُؤَكَّدٌ لِمَا قَبْلَهُ، مَبِينٌ لِلْغَرَضِ مِنْهُ، وَتَقْيِيدُ الْأَمْرِ بِالكَثَرَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَفِيدُ التَّكْرَارَ <sup>(٤)</sup>.  
﴿وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ﴾: مِنَ الزَّوَالِ إِلَى الْغُرُوبِ. وَقِيلَ: مِنَ الْعَصْرِ أَوْ الْغُرُوبِ إِلَى ذَهَابِ صَدْرِ اللَّيْلِ.

(١) فِي نَسْخَةِ الطَّبْلَاوِي: «أَنْ تُحْبَسَ لِسَانُكَ».

(٢) انْظُرِ الْقَرَاءَتَيْنِ فِي «الْمَخْتَصَرِ فِي شَوَازِ الْقَرَاءَاتِ» (ص: ٢٧)، الْأُولَى عَنِ الْأَعْمَشِ وَالثَّانِيَةِ عَنِ يَحْيَى بْنِ وَثَابٍ.

(٣) الْبَيْتُ لَعْتَرَةً، وَهُوَ فِي «دِيَوَانِهِ» (ص: ٤٣).

(٤) قَوْلُهُ: «وَتَقْيِيدُ الْأَمْرِ بِالكَثَرَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ»؛ أَي: الْأَمْرُ «لَا يَفِيدُ التَّكْرَارَ»؛ أَي: لَا يَقْتَضِيهِ كَمَا لَا يَقْتَضِي الْقَوْرَ كَمَا هُوَ مُقَدَّرٌ فِي الْأَصُولِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٢/ ٤٩).

﴿وَالْبَكْرَ﴾ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى الضُّحَى، وَقُرِئَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ<sup>(١)</sup>؛ جَمْعُ «بَكْرٍ» كـ «سَحَرٍ» و «أَسْحَارٍ».

(٤٢) - ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَأَصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ كَلَّمَهَا شِفَاهًا كَرَامَةً لَهَا، وَمَنْ أَنْكَرَ الْكَرَامَةَ زَعَمَ أَنَّ تِلْكَ كَانَتْ مُعْجِزَةً زَكْرِيَّا، أَوْ إِرْهَاصًا لِنَبْوَةِ عِيسَى، فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَسْتَنْبِئْ أَمْرًا؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ [يوسف: ١٠٩].  
وَقِيلَ: أَلْهَمُوهَا.

والاصطفاء الأول: تَقَبُّلُهَا مِنْ أُمِّهَا وَلَمْ تُقَبَّلْ قَبْلُهَا أَثْنَى، وَتَفَرُّغُهَا لِلْعِبَادَةِ، وَإِتِّبَاقُهَا بِرِزْقِ الْجَنَّةِ عَنْ غَيْرِ كَسْبٍ<sup>(٢)</sup>، وَتَطْهِيرُهَا عَمَّا يُسْتَقْدَرُ مِنَ النَّسَاءِ.  
والثاني: هَدَايَتُهَا، وَإِرْسَالُ الْمَلَائِكَةِ إِلَيْهَا، وَتَخْصِيصُهَا بِالْكَرَامَاتِ السَّنِيَّةِ؛ كَالْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ أَبِي، وَتَبَرُّتِهَا عَمَّا قَذَفَتْهَا<sup>(٣)</sup> الْيَهُودُ بِإِنطَاقِ الطِّفْلِ وَجَعْلِهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ.

(٤٣) - ﴿يَمْرَيْمُ اقْنُصِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ أَمَرَتْ بِالصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَةِ بِذِكْرِ أَرْكَانِهَا مَبَالِغَةً فِي الْمَحَافَظَةِ عَلَيْهَا، وَقُدِّمَ السُّجُودُ عَلَى الرُّكُوعِ: إِمَّا لَكُونِهِ كَذَلِكَ فِي شَرِيْعَتِهِمْ، وَإِمَّا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْوَائِلَ لَا تَوْجِبُ التَّرْتِيبَ، أَوْ لِيُقْتَرَنَ

(١) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ١١٢) عن الحسن، ودون نسبة في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧)، و«الكشاف» (٢/ ٦٤)، و«البحر» (٥/ ٣٦١).

(٢) في نسخة التفازاني: «وإغناؤها برزق الجنة عن الكسب».

(٣) في نسخة التفازاني والطلباوي: «قذفته». ووقع هذا الاختلاف في الضمير في بعض النسخ لكن بلفظ القاف والراء؛ أي: «قرفتها» و«قرفته» ذكر الأولى السيوطي في «الحاشية» (٤/ ١١٨)، والثانية الشهاب في «الحاشية».

﴿وَأَذِّنْ﴾ بـ ﴿الرُّكُوعِ﴾ للإِذْذَانِ بِأَنَّ مَنْ لَيْسَ فِي صَلَاتِهِمْ رُكُوعٌ لَيْسُوا مُصَلِّينَ.

وقيل: المراد بالقنوت: إِدَامَةُ الطَّاعَةِ، كقولهِ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيتُ أَنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾ [الزمر: ٩]، وبالسُّجُودِ: الصَّلَاةُ كقولهِ: ﴿وَأَذْبَرَ السُّجُودَ﴾، وبالرُّكُوعِ: الإِخْبَاتُ وَالْخُسُوعُ.

(٤٤) - ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾؛ أي: مَا ذَكَّرْنَا مِنْ الْقَصَصِ مِنَ الْغُيُوبِ الَّتِي لَمْ تَعْرِفْهَا إِلَّا بِالْوَحْيِ.

﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَقْلَمَهُمْ﴾: أَقْدَا حُكْمٌ لِلْاقتِرَاعِ، وقيل: اقترعوا بأقلامِهِم التي كانوا يكتبون بها التَّوْرَةَ تَبْرُكًا، والمراد: تَقْرِيرُ كَوْنِهِ وَحْيًا عَلَى سَبِيلِ التَّهْكِيمِ بِمَنْكِرِيهِ، فَإِنَّ طَرِيقَ مَعْرِفَةِ الْوَقَائِعِ الْمَشَاهِدَةِ أَوْ السَّمَاعِ، وَعَدَمُ السَّمَاعِ مَعْلُومٌ لَا شُبْهَةَ فِيهِ عِنْدَهُمْ، فَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ الْاِتِّهَامُ بِاحْتِمَالِ الْعِيَانِ، وَلَا يَظُنُّ بِهِ عَاقِلٌ.

﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ متعلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ﴾؛ أي: يُلْقُونَهَا لِيَعْلَمُوا أَوْ يَقُولُونَ<sup>(١)</sup>: أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ.

﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ تَنَافَسًا فِي كِفَالَتِهَا.

(٤٥) - ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿إِذْ قَالَتِ﴾ الْأُولَى، وَمَا بَيْنَهُمَا

(١) قوله: «أو يقولون» هكذا قدرها الزمخشري في «الكشاف» (٦٦/٢)، والتقدير: يلقونها قائلين، فجملة «يقولون» حال، والمراد بالقول المقدر القول للبيان؛ أي: لَيَبَيَّنُوا وَيَعَيَّنُوا الْكَافِلَ. ووقع في نسخة الفتازاني: «أو يقولوا»، بالنصب عطفًا على «يعلموا»، ووجه التعليل فيه خفاءٌ إلا أن يؤوَّلَ بما مرَّ من التأويل وهو: «لَيَبَيَّنُوا وَيَعَيَّنُوا الْكَافِلَ»، فلا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا قِيلَ: إِنَّهُ سَهُوٌ مِنَ النَّاسِخِ. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦٤/٣)، و«حاشية الخفاجي».

اعتراض، أو من ﴿إِذْ يَخْصِمُونَ﴾ على أَنَّ وَقُوعَ الاختِصَامِ والبشارة في زمانٍ مُتَّسِعٍ كَقَوْلِكَ: لِقِيَّتُهُ سَنَةٌ كَذَا.

﴿يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ يَبْشِرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ المسيح لقبه، وهو من الألقاب المشرفة<sup>(١)</sup> كـ «الصدِّيق»، وأصله بالعبرية: مَشِيحَا، ومعناه: المبارك. و«عيسى» معرَّبُ إِيشُوعَ.

واشتقاقهما<sup>(٢)</sup> مِن «المسح» لأنَّه مُسِخٌ بالبركة أو بما طهره من الذُّنُوبِ، أو مَسَحَ الأرضِ ولم يُقَمِّ في مَوْضِعٍ، أو مسحَه جبريلُ، ومن «العيس» وهو بَيَاضٌ يعلوه حُمْرَةٌ = تَكْلُفٌ لا طَائِلَ تَحْتَهُ.

و﴿ابْنُ مَرْيَمَ﴾ لَمَّا كَانَتْ صِفَةً تَمَيِّزُ الْأَسْمَاءَ نُظِمَتْ فِي سَلَكِهَا، وَلَا يُنَافِي تَعَدُّ الْخَبَرِ إِفْرَادَ الْمَبْتَدَأِ<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ مُضَافٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ: أَنَّ الَّذِي يُعْرَفُ بِهِ وَيَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ، فَإِنَّ الْأَسْمَ عِلَامَةُ الْمَسْمَى وَالْمَتَمَيِّزُ لَهُ عَمَّنْ سِوَاهُ.

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿عِيسَى﴾ خَبَرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ وَ﴿ابْنُ مَرْيَمَ﴾ صِفَتُهُ.

وإِنَّمَا قِيلَ: ﴿ابْنُ مَرْيَمَ﴾ والخطابُ لَهَا تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهُ يُوَلَّدُ مِنْ غَيْرِ أَبٍ؛ إِذِ الْأَوْلَادُ تُنْسَبُ إِلَى الْآبَاءِ، وَلَا تُنْسَبُ إِلَى الْأُمِّ إِلَّا إِذَا قُفِدَ الْآبُ.

(١) بكسر الراء المشددة؛ أي: المفيدة للمدح، ويجوز فتحها. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) قوله: «واشتقاقهما»؛ أي: المسيح وعيسى، مبتدأ خبره قوله بَعْدُ: «تَكْلُفٌ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٣/٢).

(٣) قوله: «ولا ينافي تعدُّ الخبر»؛ أي: وهو «الْمَسِيحُ» و«عِيسَى» و«ابْنُ مَرْيَمَ» «إفْرَادَ الْمَبْتَدَأِ»؛ أي: وهو «اسْمُهُ». انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦٥/٣)، و«حاشية الأنصاري» (٥٣/٢).

﴿وَجِهَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ حَالٌ مُّقَدَّرَةٌ مِنْ «كَلِمَةٍ»، وهي وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً لَكِنَّهَا مَوْصُوفَةٌ، وتذكيره للمعنى، والوجهة في الدنيا: النُّبُوَّةُ، وفي الآخِرَةِ: الشَّفَاعَةُ.  
﴿وَمِنَ الْمُفَرِّقِينَ﴾ مِنْ اللَّهِ، وقيل: إشارة إلى عُلُوِّ دَرَجَتِهِ فِي الْجَنَّةِ أَوْ رَفْعِهِ إِلَى السَّمَاءِ وَصُحْبَتِهِ الْمَلَائِكَةَ.

(٤٦) - ﴿يُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾؛ أي: يَكَلِّمُهُمْ حَالُ كَوْنِهِ طِفْلاً وَكَهْلاً كَلَامَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ، و«المهد» مَصْدَرٌ سُمِّيَ بِهِ مَا يُمَهِّدُ لِلصَّبِيِّ مِنْ مَضْجَعِهِ. وقيل: إِنَّهُ رُفِعَ شَابًّا، والمراد: وَكَهْلاً بَعْدَ نَزُولِهِ.

وذكر أحواله المختلفة المتنافية إرشاداً إلى أَنَّهُ بِمَعْرِزٍ مِنَ الْأُلُوهِيَّةِ.  
﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ حَالٌ ثَالِثٌ<sup>(١)</sup> مِنْ «كَلِمَةٍ»، أَوْ صَمِيرٌ هَا الَّذِي فِي «يَكَلِّمُ».  
(٤٧) - ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾ تَعَجُّبٌ، أَوْ اسْتِيعَادٌ عَادِيٌّ، أَوْ اسْتِفْهَامٌ عَنْ أَنَّهُ يَكُونُ بَرْوَجٍ أَوْ غَيْرِهِ؟

﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ الْقَائِلُ جِبْرِيلُ، أَوْ اللَّهُ وَجِبْرِيلُ حَكَى لَهَا قَوْلَهُ.  
﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ إشارة إلى أَنَّهُ تَعَالَى كَمَا يَقْدِرُ أَنْ يَخْلُقَ الْأَشْيَاءَ تَدْرُجًا بِأَسْبَابٍ وَمَوَادٍّ يَقْدِرُ أَنْ يَخْلُقَهَا دَفْعَةً مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ.

(٤٨) - ﴿وَنُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِسْمَةَ وَالْتُورَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ ذَكَرَ تَطْيِيبًا لِقَلْبِهَا وَإِزَاحَةً لِمَا هَمَّهَا مِنْ خَوْفِ اللَّوْمِ لَمَّا عَلِمَتْ أَنَّهَا تَلِدُ مِنْ غَيْرِ زَوْجٍ<sup>(٢)</sup>، وَلَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، أَوْ عَطْفٌ عَلَى ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ أَوْ ﴿وَجِهَا﴾ أَوْ ﴿يَخْلُقُ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) في نسخة التفتازاني: «ثالثة».

(٢) في نسخة الطبرلاوي: «زواج»، وفي الخيالي: «تزوج». وجملة: «ولا محل لها من الإعراب» بعدها من الطبرلاوي.

(٣) «أو يخلق» من نسخة التفتازاني، وهو موافق لما في «الكشاف» (٢/٦٨). قالوا: إِنَّمَا يَحْسُنُ هَذَا =

و«الكتاب»: الكتبة، أو جنس الكتب المنزلة، وخص الكتابان لفضلهما.

وقرأ نافع وعاصم: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.

(٤٩) - ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ منصوب بمضمير على إرادة القول تقديره: ويقول: أرسلت رسولاً بآتي قد جئتكم، أو بالعطف على الأحوال المتقدمة مضمناً معنى النطق وكأنه قال: وناطقاً بآتي قد جئتكم. وتخصيص بني إسرائيل لخصوص بعثته، أو للرد على من زعم أنه مبعوث إلى غيرهم.

﴿أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ نصب بدل من ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾، أو جر بدل من ﴿آيَةٍ﴾ أو رفع على: هي أني أخلق لكم، والمعنى: أقدر لكم وأصور شيئاً مثل صورة الطير.

وقرأ نافع: ﴿إِنِّي﴾ بالكسر<sup>(٢)</sup>.

﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ الضمير للكاف؛ أي: في ذلك الممائل ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾: فيصير حيّاً طائراً بأمر الله، نبّه به على أن إحياءه من الله لا منه.

وقرأ نافع هاهنا وفي المائدة: ﴿طَائِرًا﴾ بالفاء وهمزة<sup>(٣)</sup>.

﴿وَأَنزِلُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَمَ﴾؛ أي: الذي ولد أعمى، أو الممسوح العين.

= العطف بعض الحسن على قراءة الياء (وهي سبعة وستاتي)، وأما على قراءة التوّن فلا يحسن إلا بتقدير القول؛ أي: إن الله يبشرك بعيسى عليه السلام - أو: يخلق ما يشاء - ويقول: نعلمه، أو وجيهاً ومقولاً فيه نعلمه. انظر: «حاشية الكشف» للتفتازاني (١٤٨ / ب)، وعنه الشهاب في «الحاشية».

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٦)، و«التيسير» (ص: ٨٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

رُوي أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ أُلُوفٌ مِنَ الْمَرْضَى؛ مَنْ أَطَاقَ مِنْهُمْ أَتَاهُ، وَمَنْ لَمْ يُطِيقْ أَتَاهُ عَيْسَى، وَمَا يُدَاوِي إِلَّا بِالْدُّعَاءِ<sup>(١)</sup>.

﴿وَأُنْزِيَ الْمَوْقِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ كَرَّرَ ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ دَفْعًا لَوْهَمِ الْأُلُوْهِيَّةِ، فَإِنَّ الْإِحْيَاءَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْأَفْعَالِ الْبَشَرِيَّةِ.

﴿وَأُنْزِيَ لَكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾: بِالْمَعْنِيَّاتِ مِنْ أَحْوَالِكُمْ الَّتِي لَا تَشْكُونَ فِيهَا.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُم إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾: مَوْفَقِينَ لِلْإِيمَانِ<sup>(٢)</sup> فَإِنَّ غَيْرَهُمْ لَا يَنْتَفِعُ بِالْمُعْجَزَاتِ، أَوْ: مُصَدِّقِينَ لِلْحَقِّ غَيْرَ مُعَانِدِينَ.

(٥٠ - ٥١) - ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ عَطَفُ عَلَى ﴿رَسُولًا﴾ عَلَى الْوَجْهَيْنِ، أَوْ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ﴾؛ أَي: وَجِئْتُكُمْ مُصَدِّقًا.

﴿وَلَا حُلَّ لَكُمْ﴾ مُقَدَّرٌ بِإِضْمَارِهِ<sup>(٣)</sup>، أَوْ مَرْدُودٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ﴾، أَوْ مَعْطُوفٌ عَلَى مَعْنَى ﴿مُصَدِّقًا﴾ كَقَوْلِكَ: جِئْتُكَ مُعْتَذِرًا وَلَا طَيْبَ قَلْبِكَ.

﴿بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾؛ أَي: فِي شَرِيعَةِ مُوسَى كَالشُّحُومِ وَالثُّرُوبِ وَالسَّمَكِ وَلَحُومِ الْإِبِلِ وَالْعَمَلِ فِي السَّبْتِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَرْعَهُ كَانَ نَاسِخًا<sup>(٤)</sup> لَشَرْعِ مُوسَى، وَلَا يُخِلُّ ذَلِكَ بِكَوْنِهِ مُصَدِّقًا لِلتَّوْرَةِ، كَمَا لَا يَعُودُ نَسْخُ الْقُرْآنِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ عَلَيْهِ بِتَنَاقُضٍ وَتَكَادُيبٍ، فَإِنَّ النَّسْخَ فِي الْحَقِيقَةِ بَيَّانٌ وَتَخْصِيصٌ فِي الْأَزْمَانِ.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥ / ٤٢٥) عن وهب بن منبه.

(٢) في نسخة الخيالي: «مُصَدِّقِينَ لِلْأَنْبِيَاءِ».

(٣) قوله: «مقدر بإضماره»؛ أي بإضمار فعل دَلَّ عَلَيْهِ ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ﴾؛ أَي: وَجِئْتُكُمْ لِحُلِّ. انظر: «حاشية

الأنصاري» (٢ / ٥٧).

(٤) في نسخة التفازاني: «شرعه ناسخ».



﴿وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ٥٠﴾ إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿٥١﴾؛ أي: وجئتكم بآية أخرى ألهمنيها ربكم، وهي قولي<sup>(١)</sup>: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾، فإنه دعوة الحق المجمع عليها فيما بين الرسل، الفارق بين النبي والساجر، أو: جئتكم بآية على أن الله ربِّي وربكم، وقوله: ﴿فَأَتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ اعتراض.

والظاهر أنه تكرير<sup>(٢)</sup> لقوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾؛ أي: جئتكم بآية بعد أخرى ممّا ذكرت لكم، والأوّل لتمهيد الحجّة والثاني لتقريبها إلى الحكم<sup>(٣)</sup>، ولذلك رتب عليه بالفاء قوله: ﴿فَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾؛ أي: لما جئتكم بالمعجزات الباهرة والآيات الظاهرة<sup>(٤)</sup> فاتقوا الله في المخالفة وأطيعوا فيما أدعوكم إليه، ثمّ سرّع في الدّعوة وأشار إليها بالقول المجمل فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ إشارة إلى استكمال القوة النظرية بالاعتقاد الحقّ الذي غايته التّوحيد، وقال: ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ إشارة إلى استكمال القوة العمليّة، فإنه بملازمة الطّاعة التي هي الإتيان بالأوامر والانتهاؤها

(١) في نسخة التفتازاني: «وهي قوله»، وفي نسخة الطبرلاوي: «وهو قولي».

(٢) في نسخة الخيالي: «تقرير».

(٣) قوله: «والظاهر أنه»؛ أي: قوله: ﴿وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ تكرير لقوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾؛ لكنه ليس تكريراً لمجرد التأكيد، بل لمعنى آخر ذكره بقوله: «والأول»؛ أي: وهو «قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ» لتمهيد الحجّة عليهم، «والثاني»؛ أي: وهو «وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ» لتقريبها إلى الحكم؛ أي: وهو إيجاب تقوى الله وطاعته. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٧/٢).

(٤) في نسخة التفتازاني: «بالمعجزات الفاهرة والآيات الباهرة». و«الفاهرة» بالفاء؛ أي: المتسعة؛ قال الجوهري: تفهّر الرجل في المال: اتّسع فيه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٧/٢)، وانظر: «الصّحاح» (مادة: فهر).

عن النَّوَاهِي، ثُمَّ قَرَّرَ ذَلِكَ بِأَنَّ بَيْنَ أَنْ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ هُوَ الصَّرَاطُ الْمَشْهُودُ لَهُ بِالِاسْتِقَامَةِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، ثُمَّ اسْتَقِمَّ»<sup>(١)</sup>.

(٥٢) - ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ﴾: تَحَقَّقَ كُفْرُهُمْ عِنْدَهُ تَحَقُّقٌ مَا يُدْرِكُ بِالْحَوَاسِّ ﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ مُلْتَجِئًا إِلَى اللَّهِ، أَوْ ذَاهِبًا أَوْ ضَامًّا إِلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْجَارُ بِ﴿أَنْصَارِي﴾ مُضْمَّنًا مَعْنَى الْإِضَافَةِ؛ أَي: مَنْ الَّذِينَ يُضَيِّفُونَ أَنْفُسَهُمْ إِلَى اللَّهِ فِي نَصْرِي.

وَقِيلَ: ﴿إِلَى﴾ هَاهُنَا بِمَعْنَى: «مَعَ» أَوْ «فِي» أَوْ «اللَّام».

﴿قَالَكَ الْخَوَارِئُوتُ﴾ خَوَارِيُّ الرَّجُلِ: خَالِصُهُ، مِنْ «الْحَوَرِ» وَهُوَ الْبَيَاضُ الْخَالِصُ، وَمِنْهُ: «الْحَوَارِيَّاتُ» لِلْحَضَرِيَّاتِ؛ لَخُلُوصِ أَلْوَانِهِنَّ، سُمِّيَ بِهِ أَصْحَابُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَخُلُوصِ نِيَّتِهِمْ وَنَقَاءِ سَرِيرَتِهِمْ.

وَقِيلَ: كَانُوا مُلُوكًا يَلْبَسُونَ الْبَيْضَ اسْتَنْصَرَ بِهِمْ عِيسَى مِنَ الْيَهُودِ<sup>(٢)</sup>.

وَقِيلَ: قَصَّارُونَ يُحَوِّرُونَ الثِّيَابَ؛ أَي: يَبَيِّضُونَهَا<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه الترمذي (٢٥٧٤)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٢٥) و(١١٤٢٦) و(١١٧٧٦ - ١١٧٧٨)، وابن ماجه (٣٩٧٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٧٠٠)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٣ / ٢٩٠)، من حديث سفيان بن عبد الله الثقفي. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن سفيان الثقفي.

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١ / ٤١٧).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦٥٩ / ٢) من طريق جويبر عن الضحاك قال: مرَّ عيسى بقوم غَسَّالِينَ فدعاهم إلى الله فأجابوه، فلذلك سماهم الحواريون، قال: وبالنبطية: هوارى، وبالعربية: المحوّر.

﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾؛ أي: أَنْصَارُ دِينِهِ ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾  
لنشهد لنا يومَ القيامةِ حينَ تشهدُ الرُّسُلُ لقومِهِم وَعَلَيْهِمْ.

(٥٣) - ﴿رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أُنزِلَتْ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾؛  
أي: مَعَ الشَّاهِدِينَ بَوَحْدَانِيَّتِكَ، أو: مَعَ الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ لِأَتْبَاعِهِمْ، أو: أُمَّةِ  
مُحَمَّدٍ ﷺ فَإِنَّهُمْ شُهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ.

(٥٤) - ﴿وَمَكْرُوا﴾ أي: الَّذِينَ أَحْسَسَ مِنْهُمْ الْكُفْرَ مِنَ الْيَهُودِ بِأَن وَكَّلُوا عَلَيْهِ  
مَنْ يَقْتُلُهُ غِيْلَةً.

﴿وَمَكَّرَ اللَّهُ﴾ حينَ رَفَعَ عِيسَى وَأَلْقَى شَبَّهُهُ عَلَى مَنْ قَصَدَ اغْتِيَالَهُ حَتَّى قُتِلَ.  
وَالْمَكْرُ - مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِي الْأَصْلِ حِيلَةٌ يَجْلِبُ بِهَا غَيْرُهُ إِلَى مَضَرَّةٍ - لَا يُسْنَدُ  
إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْمُقَابَلَةِ وَالْإِزْدَوَاجِ.

﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِكِينَ﴾: أَقْوَاهُمْ مَكْرًا، وَأَقْدَرُهُمْ عَلَى إِیْصَالِ الضَّرَرِ مِنْ حَيْثُ لَا  
يُحْتَسَبُ.

(٥٥) - ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ﴾ ظَرْفٌ لـ ﴿مَكَّرَ اللَّهُ﴾ أو ﴿خَيْرُ الْمَكْرِكِينَ﴾ أو لِمُضْمَرٍ مِثْلِ:  
وَقَعَ ذَلِكَ.

﴿يَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾؛ أي: مُسْتَوْفِي أَجَلِكَ وَمُؤَخَّرُكَ إِلَى أَجَلِكَ الْمَسْمُومِ،  
عَاصِمًا بِإِيَّاكَ مِنْ قَتْلِهِمْ.

أو: قَابِضُكَ مِنَ الْأَرْضِ، مِنْ «تَوَقَّيْتُ مَالِي».

أو: مُتَوَفِّكَ نَائِمًا؛ إِذْ رُوِيَ أَنَّهُ رُفِعَ نَائِمًا.

أو: مُمِيتُكَ عَنِ الشَّهَوَاتِ الْعَائِقَةِ عَنِ الْعُرُوجِ إِلَى عَالَمِ الْمَلَكُوتِ.

وقِيلَ: أَمَاتَهُ اللَّهُ سَبْعَ سَاعَاتٍ، ثُمَّ رَفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَتِ النَّصَارَى.

﴿وَرَأَيْكَ إِلَٰكَ﴾: إلى محلِّ كرامتي ومقرِّ ملائكتي.  
 ﴿وَمُطَهَّرِكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: من سوءِ جوارِهِم أو قَصْدِهِم.  
 ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾: يعلوَنهم بالحجَّةِ أو  
 السَّيْفِ في غالبِ الأمرِ<sup>(١)</sup>، ومتَّبَعُوهُ مَنْ آمَنَ بِنُبُوَّتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالنَّصَارَى، وإلى  
 الآنَ لم تُسَمَّ غلبةُ لليهودِ عليهم، ولم يبقَ لَهُم شوكَةٌ ومُلْكٌ<sup>(٢)</sup>.  
 ﴿ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ الضَّمِيرُ لِعِيسَى وَمَنْ تَبِعَهُ وَمَنْ كَفَرَ بِهِ، وَغُلَّبَ الْمُخَاطَبُ  
 على الغائبين.

﴿فَأَحْكُمْ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ.  
 (٥٦ - ٥٧) - ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَالَهُمْ  
 مِنْ نَاصِرِينَ ﴿٥٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَتُوفِّيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾ تَفْسِيرٌ  
 لِلْحُكْمِ وَتَفْصِيلٌ لَهُ.  
 وَقَرَأَ حَفْصٌ: ﴿فَيُوفِّيهِمْ﴾ بَالِيَاءِ<sup>(٣)</sup>.  
 ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ تَقْرِيرٌ لذلِكَ.

(٥٨) - ﴿ذَٰلِكَ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ نَبَأِ عِيسَى وَغَيْرِهِ، وَهُوَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ:  
 ﴿نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿مِنَ الْآيَاتِ﴾ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ  
 وَ﴿نَتْلُوهُ﴾ حَالًا عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَأَنْ يَكُونَ خَبَرِينَ، وَأَنْ يَنْتَصِبَ  
 بِمَضْمَرٍ يَفْسِّرُهُ ﴿نَتْلُوهُ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) في نسخة التفتازاني: «يعلونهم بالحجة والسيف...». وعبارة الزمخشري أوضح وأكمل حيث قال:  
 «يعلونهم بالحجة، وفي أكثر الأحوال بها وبالسيف».

(٢) في نسخة التفتازاني: «لهم ملك ودولة».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٦)، و«التيسير» (ص: ٨٨).

(٤) قوله: «وأن ينتصب» يعني: ﴿ذَٰلِكَ﴾. انظر: «حاشية الخفاجي». ووهم الأنصاري فقال: «وأن  
 ينتصب»؛ أي: ﴿مِنَ الْآيَاتِ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٢ - ٦٣).

﴿وَالذِّكْرُ الْحَكِيمُ﴾: المُشْتَمِلُ عَلَى الْحِكْمِ، أَوْ: الْمُحْكَمِ الْمَمْنُوعِ عَنْ تَطَرُّقِ الْخَلَلِ إِلَيْهِ، يَرِيدُ بِهِ الْقُرْآنَ، وَقِيلَ: اللَّوْحُ.

(٥٩) - ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾؛ أَي: شَأْنُهُ الْغَرِيبُ كَشَأْنِ آدَمَ ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ جُمْلَةً مَفْسَّرَةٌ لِلتَّمَثِيلِ مَبْنِيَّةٌ لِمَا لَهُ الشَّبَهُ، وَهُوَ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ خُلِقَ بِلَا أَبِي كَمَا خُلِقَ آدَمُ مِنَ التُّرَابِ بِلَا أَبِي وَأُمِّ، شَبَهُ حَالَهُ بِمَا هُوَ أَغْرَبُ إِفْحَامًا لِلْخَصْمِ وَقَطْعًا لِمَوَادِّ الشَّبهِ، وَالْمَعْنَى: خُلِقَ قَالِبُهُ مِنَ التُّرَابِ ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ﴾؛ أَي: أَنْشَأَهُ بَشَرًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، أَوْ: قَدَّرَ تَكْوِينَهُ مِنَ التُّرَابِ ثُمَّ كَوَّنَهُ <sup>(٢)</sup>.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ثُمَّ﴾ لِتَرَاحِي الْخَيْرِ لَا الْمَخْبِرِ <sup>(٣)</sup>، فَيَكُونُ حِكَايَةً حَالٍ مَاضِيَةٍ. (٦٠) - ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ؛ أَي: هُوَ الْحَقُّ، وَقِيلَ: ﴿الْحَقُّ﴾ مُبْتَدَأٌ و﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ خَبَرُهُ؛ أَي: الْحَقُّ الْمَذْكُورُ مِنَ اللَّهِ.

﴿فَلَا تَكُنْ مِنَ الْخَائِبِينَ﴾ خِطَابٌ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى طَرِيقِ التَّهْيِيجِ لَزِيَادَةِ الثَّبَاتِ، أَوْ لِكُلِّ سَامِعٍ.

(٦١) - ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ مِنَ الْنَّصَارَى﴾ فِيهِ: ﴿فِي عِيسَى﴾ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ أَعْلَمٍ؛ أَي: مِنَ الْبَيِّنَاتِ الْمَوْجِبَةِ لِلْعِلْمِ ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا﴾: هَلُمُّوا بِالرَّأْيِ وَالْعِزْمِ ﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾؛ أَي: يَدْعُ كُلُّ مَنَا وَمِنْكُمْ نَفْسَهُ

(١) قوله: «لما له الشَّبه»؛ أَي: ما لأجله الشَّبه «وهو»: وجه الشَّبه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٢ - ٦٣).

(٢) قوله: «خلق قَالِبَهُ» بفتح اللام؛ أَي: صَوَّرَ جَسَدَهُ مِنَ التُّرَابِ، وَقَوْلُهُ: «أَنْشَأَهُ بَشَرًا»؛ أَي: نَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ «أَوْ قَدَّرَ تَكْوِينَهُ مِنَ التُّرَابِ» فَارَقَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ بِأَنْ مَعْنَى (خُلِقَ) فِيهِ: صَوَّرَ، وَفِي هَذَا مَعْنَاهُ: قَدَّرَ، وَكُلُّهُمَا ذِكْرٌ لَصَحَّةِ تَرْتُّبِ التَّكْوِينِ عَلَى الْخَلْقِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٣).

(٣) قوله: «لا لتراخي المخبر»؛ أَي: لا لتراخي المخبر عنه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٣).

وَأَعَزَّةَ أَهْلِهِ وَأَلْصَقَهُمْ بِقَلْبِهِ إِلَى الْمَبَاهِلَةِ، وَيَحِيلُ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا قَدَّمَهُمْ عَلَى النَّفْسِ لِأَنَّ الرَّجُلَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ لَهُمْ وَيَحَارِبُ دُونَهُمْ.

﴿ثُمَّ نَبَّهْتُ﴾؛ أي: نَبَّاهِلَ بِأَن نَلْعَنَ الْكَاذِبَ مِنَّا.

و«الْبُهْلَةُ» بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ: اللَّعْنَةُ، وَأَصْلُهُ: التَّرْكُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: «أَبْهَلْتُ»<sup>(١)</sup> النَّاقَةُ إِذَا تَرَكْتَهَا بِلَا صِرَارٍ.

﴿فَنَجْعَلَ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ عطفٌ فيه بَيَانٌ.

رُويَ أَنَّهُمْ لَمَّا دُعُوا إِلَى الْمَبَاهِلَةِ قَالُوا: حَتَّى نَنْظُرَ، فَلَمَّا تَخَالَوُا قَالُوا لِلْعَاقِبِ وَكَانَ ذَا رَأْيِهِمْ: مَا تَرَى؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ عَرَفْتُمْ نَبْوَتَهُ، وَلَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْفَصْلِ فِي أَمْرِ صَاحِبِكُمْ، وَاللَّهِ مَا بَاهَلَ قَوْمٌ نَبِيًّا إِلَّا هَلَكُوا، فَإِنْ أُبَيْتُمْ إِلَّا إِلْفَ دِينِكُمْ، فَوادِعُوا الرَّجُلَ وَانصَرِفُوا. فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ وَقَدْ غَدَا مُحْتَضِنًا الْحَسَنَ آخِذًا بِيَدِ الْحُسَيْنِ وَفَاطِمَةَ تَمْشِي خَلْفَهُ وَعَلَيٌّ خَلْفَهَا وَهُوَ يَقُولُ: «إِذَا أَنَا دَعَوْتُ فَأَمُّنُوا»<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ أُسْقِفُهُمْ: يَا مَعْشَرَ النَّصَارَى، إِنِّي لَأَرَى وُجُوهًا لَوْ سَأَلُوا اللَّهَ أَنْ يَزِيلَ جَبَلًا مِنْ مَكَانِهِ لَأَزَالَهُ، فَلَا تَبَاهِلُوا فَتَهْلِكُوا، فَأَذْعَنُوا لِرَسُولِ اللَّهِ وَبَذَلُوا لَهُ الْجِزْيَةَ أَلْفِي حَلَّةٍ حُمْرَاءَ وَثَلَاثِينَ

(١) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي وَالطَّبْلَاوِي: «بَهَلْتُ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِي وَكِلَاهُمَا فِي الْمَصَادِرِ. لَكِنْ قَالَ الْمَعَاوَرِي فِي «الْأَفْعَالِ» (٤/٦٨): الصَّوَابُ فِي هَذَا: بَهَلَّتِ النَّاقَةُ بُهْلًا، وَأَبْهَلْتُهَا أَنَا، فَهِيَ بَاهِلٌ وَمِبْهَلَةٌ: إِذَا تَرَكَهَا بِلَا صِرَارٍ. وَالصِّرَارُ بِكَسْرِ الصَّادِ: خَيْطٌ يُشَدُّ عَلَى خَلْفِ النَّاقَةِ لئَلَّا يَرْضَعَهَا وَلَدُهَا. انْظُرْ: «الصَّحَاحُ» (مَادَّة: صرر).

(٢) رَوَاهُ إِلَى هُنَا مَطْوَلًا أَبُو نَعِيمٍ فِي «دَلَالِثِ النُّبُوَّةِ» (٢٤٥) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَزَادَ: «فَأَبَوْا أَنْ يَلَاعِنُوهُ وَصَالِحُوهُ عَلَى الْجِزْيَةِ». وَرَوَاهُ بَنُوهُ مَطْوَلًا أَيْضًا ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزَّبِيرِ، كَمَا فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» لِابْنِ هِشَامٍ (١/٥٨٣ - ٥٨٤). وَانْظُرْ مَا سَيَأْتِي مِنْ تَخْرِيجِ لِبَاقِيهِ.

دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ تَبَاهَلُوا لَمَسَّخُوا قَرْدَةً وَخَنَازِيرَ، وَلَا ضَظْرَمَ عَلَيْهِمُ الْوَادِي، وَلَا سَتَاصَلَ اللَّهُ نَجْرَانٍ وَأَهْلَهُ حَتَّى الطَّيْرَ عَلَى الشَّجَرِ»<sup>(٢)</sup>. وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى نُبُوَّتِهِ وَفَضْلِ مَنْ أَتَى بِهِمْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ.

(١) روى نحو هذه القطعة سعيد بن منصور في «سننه - التفسير» (٥٠٠)، والطبري في «تفسيره» (٥ / ٤٦٩)، عن الشعبي. ومصالحة النبي ﷺ لهم على ما ذكر من الحلل والدروع والأفراس وغيرها رواه أبو داود (٣٠٤١) من طريق السدي عن ابن عباس، وفي سماع السدي من ابن عباس نظر كما قال المنذري ونقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» (٣ / ٤٤٥)، ورواه الطبري في «تفسيره» (٥ / ٤٧١) عن السدي، وأبو عبيد في «الأموال» (٥٠٢) عن أبي المليح الهذلي.

(٢) ذكر الخبر بتمامه دون سند ولا عزو الثعلبي في «تفسيره» (٨ / ٣٨٨ - ٣٩٠)، والواحدي في «البيسط» (٥ / ٣٢١)، والبغوي في «تفسيره» (٢ / ٤٨)، والمرفوع في آخره لم أفق عليه بهذا اللفظ وهذا التمام لكن روي في معناه أحاديث:

منها ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٢٥)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (٤١١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩٩٥)، والطبري في «تفسيره» (٥ / ٤٧٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢ / ٦٦٨) عن ابن عباس قال: لو خرج الذين يُباهلون النبي ﷺ لرجعوا لا يجدون أهلاً ولا مالا. ومنها ما رواه الآجري في «الشرية» (١٦٩٠) عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: «والذي بعثني بالحق لو فَعَلًا لَأَمَطَرُ عَلَيْهِمُ الْوَادِي نَارًا».

ومنها ما رواه الطبري في «تفسيره» (٥ / ٤٧١) عن قتادة قال: وَذَكَرَ لَنَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنْ كَانَ الْعَذَابُ لَقَدْ تَدَلَّى عَلَى أَهْلِ نَجْرَانٍ، وَلَوْ فَعَلُوا لَا سَتُوصَلُوا عَنْ جَدِيدِ الْأَرْضِ».

وعن ابن جريج قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ لَا عُنُونِي مَا حَالَ الْحَوْلُ وَبَحَضَرْتَهُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَهْلَكَ اللَّهُ الْكَاذِبِينَ».

وفي «معاني القرآن» للزجاج (١ / ٤٢٣): وَقِيلَ: إِنْ بَعْضُهُمْ قَالَ لِبَعْضٍ: إِنْ بَاهَلْتُمُوهُ اضْطَرَمَّ الْوَادِي عَلَيْكُمْ نَارًا وَلَمْ يَبْقَ نَصْرَانِي وَلَا نَصْرَانِيَّةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وحديث امتناع وفد نجران عن الملاعة رواه البخاري (٤٣٨٠)، ومسلم (٢٤٢٠)، عن حذيفة رضي الله عنه.

(٦٢) - ﴿إِنَّ هَذَا﴾؛ أي: ما قُصَّ مِنْ نَبَأِ عِيسَى وَمَرْيَمَ ﴿لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ بِجُمْلَتِهَا خَيْرٌ ﴿لَّانَّ﴾، أو «هو» فَصْلٌ يُفِيدُ أَنَّ مَا ذُكِرَ فِي شَأْنِ عِيسَى وَمَرْيَمَ حَقٌّ دُونَ مَا ذَكَرُوهُ، وما بَعْدَهُ خَيْرٌ، وَاللَّامُ دَخَلَتْ فِيهِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ مِنَ الْخَبَرِ، وَأَصْلُهَا أَنْ تَدْخُلَ الْمَبْتَدَأُ.

﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ صَرَّحَ فِيهِ بِ﴿مَنْ﴾ الْمَزِيدَةِ لِلِاسْتِغْرَاقِ تَأْكِيدًا لِلرَّدِّ عَلَى النَّصَارَى فِي تَثْلِيثِهِمْ، ﴿وَلَيْتَ اللَّهُ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ لَا أَحَدَ سِوَاهُ يُسَاوِيهِ فِي الْقُدْرَةِ التَّامَّةِ وَالْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ لِيُشَارِكُهُ فِي الْأُلُوْهِيَّةِ.

(٦٣) - ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلَيْهِمُ بِالْمُفْسِدِينَ﴾ وَعِيدٌ لَهُمْ، وَوُضِعَ الْمَظْهَرُ مَقَامَ الْمَضْمَرِ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ التَّوَلَّى عَنِ الْحُجَجِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ التَّوْحِيدِ إِفْسَادٌ لِلدِّينِ وَالْإِعْتِقَادِ الْمُؤَدِّي إِلَى فُسَادِ النَّفْسِ، بَلْ وَإِلَى فُسَادِ الْعَالَمِ.

(٦٤) - ﴿قُلْ يَتَّاهِلُ الْكِتَابِ﴾ يَعْمُ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ، وَقِيلَ: يُرِيدُ وَفَدَ نَجْرَانَ، أَوْ يَهُودَ الْمَدِينَةِ.

﴿تَمَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ لَا تَخْتَلِفُ فِيهَا الرُّسُلُ وَالْكِتُبُ، وَيُفَسِّرُهَا مَا بَعْدَهَا:

﴿أَلَا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ﴾: أَنَّ نَوْحَهُ بِالْعِبَادَةِ وَنُخْلِصَ فِيهَا ﴿وَلَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا﴾: وَلَا نَجْعَلْ غَيْرَهُ شَرِيكَاً لَهُ فِي اسْتِحْقَاقِ الْعِبَادَةِ، وَلَا نَرَاهُ أَهْلاً لِأَنْ يُعْبَدَ.

﴿وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا آيَاتًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾: وَلَا نَقُولَ: عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ، وَلَا: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، وَلَا نَطِيعُ الْأَحْبَارِ فِيمَا أَحَدَثُوا مِنَ التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ بَعْضُنَا؛ بَشَرٌ مِثْلُنَا؛ لِمَا<sup>(٣)</sup> رُويَ: أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿اتَّخِذُوا أَنْبَاءَهُمْ وَرُؤُسَهُمْ

(٣) قوله: «لما» وقع مكانه بياض في نسخة الطبرلاوي. ولم يرد في حواشي الأنصاري والقونوي والخفاجي.



أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ ﴿[التوبة: ٣١]، قَالَ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ: مَا كُنَّا نَعْبُدُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ كَانُوا يُجِلُّونَ لَكُمْ وَيَحْرُمُونَ فَتَأْخُذُونَ بِقَوْلِهِمْ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «هُوَ ذَاكَ»<sup>(١)</sup>.

﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ عَنِ التَّوْحِيدِ ﴿فَقُولُوا أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾؛ أَي: لَرِمْتَكُمْ الْحُجَّةُ فاعترفوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ دُونَكُمْ، أَوْ: اعترفوا بِأَنَّكُمْ كَافِرُونَ بِمَا نَطَقْتَ بِهِ الْكِتَابُ وَتَطَابَقَتْ عَلَيْهِ الرُّسُلُ.

تنبيه: انظر إلى ما راعى في هذه القصّة من المبالغة في الإرشاد وحسن التدرّج في الحجاج، بَيَّنَّ أَوَّلًا أَحْوَالَ عِيسَى وَمَا تَعَاوَرَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَطْوَارِ الْمُتَنَافِيَةِ لِلإِلَهِيَّةِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَحُلُّ عُقْدَتَهُمْ وَيَزِيحُ شُبُهَتَهُمْ، فَلَمَّا رَأَى عِنَادَهُمْ وَلِجَاجَهُمْ دَعَاهُمْ إِلَى الْمَبَاهِلَةِ بِنَوْعٍ مِنَ الْإِعْجَازِ، ثُمَّ لَمَّا أَعْرَضُوا عَنْهَا وَانْقَادُوا بَعْضُ الْانْقِيَادِ عَادَ عَلَيْهِم بِالْإِرْشَادِ، وَسَلَكَ طَرِيقًا أَسْهَلَ وَأَلْزَمَ بِأَن دَعَاهُمْ إِلَى مَا وَافَقَ عَلَيْهِ عِيسَى وَالْإِنْجِيلُ وَسَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْكِتَابِ، ثُمَّ لَمَّا لَمْ يُجِدْ ذَلِكَ أَيْضًا عَلَيْهِمْ، وَعَلِمَ أَنَّ الْآيَاتِ وَالنُّذُرَ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ، أَعْرَضَ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ: ﴿أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾.

(٦٥) - ﴿يَتَأَهَّلَ أَلَكِ تَبِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ﴾ تَنَازَعَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فِي إِبْرَاهِيمَ فزعم كل فريق أَنَّهُ مِنْهُمْ، فترافَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَرَكَتَ<sup>(٢)</sup>.

والمعنى: أَنَّ الْيَهُودِيَّةَ وَالنَّصْرَانِيَّةَ حَدَّثَتْ بُنْزُولَ<sup>(٣)</sup> التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ عَلَى

(١) رواه الترمذي (٣٠٩٥) وقال: حديث غريب.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٤٨١ / ٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) في نسخة الخيالي: «بعد نزول».

موسى وعيسى، وكان إبراهيم قبل موسى بألف سنة وقبل عيسى بالفين، فكيف يكون عليهما<sup>(١)</sup>؟

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ فتدعون المحال.

(٦٦) - ﴿هَآأَنْتُمْ هَآؤَآءَ حَآجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهٖ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهٖ عِلْمٌ﴾ «هآ» حرف تنبيه، نُبِّهُوا بِهَآ عَلَى حَالِهِم الَّتِي غَفَلُوا عَنْهَا، و﴿أَنْتُمْ﴾ مُبْتَدَأٌ و﴿هَآؤَآءَ﴾ خَبَرُهُ، و﴿حَآجَجْتُمْ﴾ جُمْلَةٌ أُخْرَى مَبْنِيَّةٌ لِلأُولَى؛ أَي: أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ الْحَقَمَى وَبَيَّانُ حِمَاقَتِكُمْ أَنَّكُمْ جَادَلْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ مِمَّا وَجَدْتُمُوهُ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ عِنَادًا أَوْ تَدْعُونَ وَرُودَهُ فِيهِ، فَلِمَ تَجَادِلُونَ فِيمَا لَا عِلْمَ لَكُمْ بِهِ وَلَا ذِكْرَ فِي كِتَابِكُمْ مِنْ دِينِ إِبْرَاهِيمَ؟ وَقِيلَ: ﴿هَآؤَآءَ﴾ بِمَعْنَى: الَّذِينَ، و﴿حَآجَجْتُمْ﴾ صِلَتُهُ.

وقيل: ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ أَصْلُهُ: أَأَنْتُمْ؟ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ لِلتَّعَجُّبِ مِنْ حِمَاقَتِهِمْ، فَقَلِبَتْ الهمزة هاءً.

وقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ حَيْثُ وَقَعَ بِالْمَدِّ، وَقُنْبُلٌ بِالْهَمْزِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ بَعْدَ الْهَاءِ، وَالْبَاقُونَ بِالْمَدِّ وَالْهَمْزِ، وَالْبَزِّيُّ بِقَصْرِ الْمَدِّ عَلَى أَصْلِهِ<sup>(٢)</sup>.

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ مَا حَآجَجْتُمْ فِيهِ ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾: وَأَنْتُمْ جَاهِلُونَ بِهِ.

(٦٧) - ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ تَصْرِيحٌ بِمُقْتَضَى مَا قَرَّرَهُ مِنَ الْبُرْهَانِ ﴿وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا﴾: مَائِلًا عَنِ الْعَقَائِدِ الزَّائِغَةِ ﴿مُسْلِمًا﴾: مُتَقَادًا لِلَّهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ كَانَ عَلَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ وَإِلَّا لَا شَرَكَ إِلَّا لَزَامَ.

(١) «كيف يكون عليهما؟» أي: فكيف يكون إبراهيم على دين اليهودية والنصرانية مع تطاول المدة بينه وبين حدوثهما؟! انظر: «حاشية الأنصاري» (٦٨/٢).

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ٨٨).

﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ تعريضُ بأنَّهم مُشْرِكُونَ؛ لِإِشْرَاكِهِمْ بِهِ عَزِيرًا وَالْمَسِيحَ، وَرَدُّ لَادِّعَاءِ الْمُشْرِكِينَ أَنَّهُمْ عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ.

(٦٨) - ﴿إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ﴾: إِنَّ أَخَصَّهُمْ بِهِ وَأَقْرَبَهُمْ مِنْهُ، مِنْ «الْوَلِيِّ» وَهُوَ الْقُرْبُ، ﴿لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ مِنْ أُمَّتِهِ ﴿وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ لِمُوَافَقَتِهِمْ لَهُ فِي أَكْثَرِ مَا شَرَعَ لَهُمْ عَلَى الْأَصَالَةِ.

وَقُرِئَ: «وَهَذَا النَّبِيُّ» بِالنَّصْبِ<sup>(١)</sup> عَطْفًا عَلَى الْهَاءِ فِي ﴿اتَّبَعُوهُ﴾، وَبِالْجَرِّ<sup>(٢)</sup> عَطْفًا عَلَى ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾.

﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يَنْصُرُهُمْ وَيَجَازِيهِمُ الْحُسْنَى لِإِيمَانِهِمْ.

(٦٩) - ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ﴾ نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ لَمَّا دَعَا حَذِيفَةَ وَعَمَارًا وَمُعَاذًا إِلَى الْيَهُودِيَّةِ<sup>(٣)</sup>.

و﴿لَوْ﴾ بِمَعْنَى «أَنْ».

﴿وَمَا يُضِلُّوكَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾: وَمَا يَتَخَطَّاهُمُ الْإِضْلَالُ وَلَا يَعُودُ وَبَالَهُ إِلَّا عَلَيْهِمْ إِذْ يَضَاعِفُ بِهِ عَذَابُهُمْ، أَوْ: مَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَمْثَالَهُمْ.

﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ وَزَرَهُ وَاخْتَصَّاصَ ضَرَرِهِ بِهِمْ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧) عن أبي السمال.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧) عن بعضهم.

(٣) انظر: «تفسير مقاتل» (٢٨٣/١)، و«تفسير الثعلبي» (٤٠٨/٨)، و«أسباب النزول» للواحدي

(ص: ١٠٩)، و«تفسير البغوي» (٥٣/٢). وجمعه الثعلبي والواحدي مع سبب نزول الآية (١٠٩)

من سورة البقرة. وهذا الخبر قال عنه أبو حيَّان في «البحر المحيط» (٤٥٤/٥): «أجمع المفسرون

أنها نزلت في معاذ بن جبل وحذيفة وعمار دعوهم يهود بني النضير وقرينة وقينقاع إلى دينهم».

لكن قال ابن حجر في «العجاب في بيان الأسباب» (٣٥٦/١): لم أجده مسندًا.

(٧٠) - ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾: بما نطقت به التَّورَةُ والإنجيلُ ودلَّت على نبوة مُحَمَّدٍ ﷺ ﴿وَأَنْتُمْ شَاهِدُونَ﴾ ﴿أَنَّهَا آيَاتُ اللَّهِ. أو: بالقرآنِ وأنتم تشهدون نَعْتَهُ في الْكِتَابَيْنِ، أو تعلمون بالمعجزاتِ أَنَّهُ حَقٌّ. (٧١) - ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبُسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾: بالتحريفِ وإبرازِ الباطلِ في صورته، أو: بالتقصيرِ في المميزِ بينهما.

وقرئ: «تَلْبَسُونَ» بالتشديد<sup>(١)</sup>، و: «تَلْبَسُونَ» بفتح الباء<sup>(٢)</sup>؛ أي: تَلْبَسُونَ<sup>(٣)</sup> الحقَّ مع الباطلِ كقولهِ عليه السَّلامُ: «كَلَّابِسِ ثَوْبِي زُورٍ»<sup>(٤)</sup>.

﴿وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ﴾ نبوة مُحَمَّدٍ ونعتهُ ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: عَالِمِينَ بما تَكْتُمُونَهُ. (٧٢) - ﴿وَقَالَتْ طَآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ﴾؛ أي: أظهرُوا الإيمانَ بالقرآنِ أَوَّلَ النَّهَارِ ﴿وَكَفَرُوا ءَاخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾؛ أي: واكفروا به آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَشْكُونَ في دينِهِمْ ظَنًّا بِأَنَّكُمْ رَجَعْتُمْ لَخَلَلِ ظَهَرَ لَكُمْ.

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٨/٤٠٨)، و«البحر المحيط» (٥/٤٦٠)، عن أبي مجلز.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٢٧)، و«الكشاف» (٢/٩٠)، و«البحر المحيط» (٥/٤٦٠)،

عن يحيى بن وثاب. وتحرفت في مطبوع «المختصر في شواذ القراءات» إلى: (يلبسون) بالياء.

(٣) قوله: «تلبسون» كذا في النسخ، ومثله في بعض نسخ «الكشاف» (٢/٩٠)، وفي نسخ أخرى من «الكشاف»: (تكتسون)، ومثله في «تفسير ابن كمال باشا» عند هذه الآية، وهو كذلك في «حاشية عصام الدين الإسفراييني على البيضاوي» (١٨٢/أ)، وعليه شرح الجاربردي، وهو الذي صححه الخفاجي. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج ١/٢٥٩ب)، و«حاشية الخفاجي على البيضاوي».

(٤) رواه البخاري (٥٢١٩)، ومسلم (٢١٣٠)، من حديث أسماء رضي الله عنها، ورواه مسلم (٢١٢٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

والمراد بالطائفة: كعب بن الأشرف ومالك بن الصَّيفِ قالا لأصحابهما لما حوَّلت القبلة: آمنوا بما أنزلَ عليهم من الصَّلَاةِ إلى الكعبةِ، وصلُّوا إليها أوَّلَ النَّهارِ، ثمَّ صلُّوا إلى الصَّخْرَةِ آخِرُهُ، لعلَّهم يقولون: هم أعلمُ مِنَّا وقد رجعوا، فيرجعون<sup>(١)</sup>. وقيل: اثنا عشرَ من أخبارٍ خبيرٍ تفاوَلُوا بأن يدخلُوا في الإسلامِ أوَّلَ النَّهارِ ويقولُوا آخِرُهُ: نظرنا في كتابنا وشاورنا علماءنا فلم نجدَ محمَّدًا بالنَّعتِ الذي وردَ في التَّوراةِ، لعلَّ أصحابه يشكُّون فيه<sup>(٢)</sup>.

(٧٣ - ٧٤) - ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾: ولا تُقرُّوا عن تصديق قلبٍ إلا لأهل دينكم، أو: ولا تُظهروا إيمانكم وجه النَّهارِ إلا لِمَنْ كانَ على دينكم؛ فإنَّ رجوعهم أرجى وأهمُّ.

﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى الْإِيمَانِ وَيُثَبِّتْهُ عَلَيْهِ.

﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ متعلِّقٌ بمحذوف؛ أي: دبرتم ذلك وقلتم لأنَّ يؤتَى أحدٌ، والمعنى: أنَّ الحسدَ حمَلَكم على ذلك.

أو: بـ ﴿لا تؤمنوا﴾؛ أي: ولا تُظهروا إيمانكم بأنَّ يؤتَى أحدٌ مثلما أُوتِيتُمْ إلا لأشْياعكم، ولا تُفسِّهوه إلى المسلمين لئلاَّ يزيدَ ثباتُهم، ولا إلى المشركين لئلاَّ يدعُوهم إلى الإسلامِ.

وقوله: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾ اعتراضٌ يدلُّ على أنَّ كيدهم لا يَحُلِّي بطائل.

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤١١/٨)، والواحي في «أسباب النزول» (ص: ١٠٩)، عن مجاهد ومقاتل والكلبي.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٤٩٦/٥) عن السدي. ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤١٠/٨ - ٤١١)، والواحي في «أسباب النزول» (ص: ١٠٩)، عن الحسن والسدي.

أَوْ خَيْرٌ ﴿إِنَّ﴾ عَلَى أَنْ ﴿هُدَىٰ اللَّهُ﴾ بَدَلٌ عَنْ ﴿الْهُدَىٰ﴾<sup>(١)</sup>.  
 وقراءة ابن كثير: ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾<sup>(٢)</sup> على الاستفهام للتقرير تؤيد الوجه الأول؛  
 أي: أَلَا يُؤْتَى أَحَدٌ دَبَّرْتُمْ.  
 وقُرئ: «إِنْ» عَلَى أَنَّهَا النَّافِيَةُ<sup>(٣)</sup>، فَيَكُونُ مِنْ كَلَامِ الطَّائِفَةِ؛ أَي: وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا  
 لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ وَقُولُوا لَهُمْ: مَا يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ.  
 ﴿أَوْ هَاجُوكُمُ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَعَلَى  
 الثَّلَاثِ مَعْنَاهُ: حَتَّى يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ فَيَدْحَضُوا حُجَّتَكُمْ، وَالْوَاوُ ضَمِيرٌ ﴿أَحَدٌ﴾  
 لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ، إِذِ الْمُرَادُ بِهِ غَيْرُ أَتْبَاعِهِمْ.  
 ﴿قُلْ إِنْ أَلْفُ ضَلَّ بِإِذْنِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(٧٢)</sup> يَخْصُ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ  
 وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿رَدُّ وَإِبْطَالٌ لِمَا زَعَمُوهُ بِالْحُجَّةِ الْوَاضِحَةِ.  
 (٧٥) - ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِعِقَظٍ يُؤْذِهِ إِلَيْكَ﴾ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ،

- (١) قوله: «أَوْ خَيْرٌ ﴿إِنَّ﴾»: عطف على «متعلق بمحذوف». انظر: «حاشية الأنصاري» (٧١/٢).  
 قلت: فملخص ما ذكره المؤلف في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ ثلاثة أقوال: الأول:  
 أن يتعلق بمحذوف على التقدير المذكور، والثاني: أن يتعلق بـ(لا تؤمنوا)، والثالث: أن يكون خبر  
 ﴿إِنْ﴾ شريطة الإبدال المذكور على ما ذكر المصنف، أو على أن ﴿هُدَىٰ اللَّهُ﴾ خبر أول لـ﴿إِنْ﴾  
 على ما زاد الأنصاري. انظر: «حاشية الأنصاري» (٧١/٢).  
 (٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٧)، و«التيسير» (ص: ٨٩). قال الداني في «جامع البيان» (٤٧٩/٣): «قرأ  
 ابن كثير على الاستفهام بهمة محققة بعدها مسهلة بينَ بينَ من غير ألفٍ فاصلة بينهما على مذهبه  
 في جميع الاستفهام، وقرأ الباقر على الخبر بهمة واحدة محققة من غير مدّ.  
 (٣) نسبت لسعيد بن جبیر والأعمش وطلحة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧)،  
 و«شواذ القراءات» للكرمانی (ص: ١١٥).

استودعه قُرشيًّا أَوْقِيَهُ ذَهَبًا فَأَدَّاهُ إِلَيْهِ، ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِيَدِنَا لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ كَفْنَحَاصَ بْنَ عَازُورَاءَ، استودعه قُرشيًّا آخَرَ دِينَارًا فَجَحَدَهُ<sup>(١)</sup>.

وقيل: المأمونون على الكثير النصارى إذ الغالب فيهم الأمانة، والخائنون في القليل اليهود إذ الغالب عليهم الخيانة.

وقرأ حمزة وأبو عمرو: ﴿يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾ و﴿لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾ بإسكان الهاء، وقالون باختلاس كسرة الهاء، وكذا روي عن هشام، والباقون بإشباع الكسرة<sup>(٢)</sup>.

﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾: إِلَّا مُدَّةَ دَوَامِكَ قَائِمًا عَلَى رَأْسِهِ مُبَالَعًا فِي مُطَالَبَتِهِ بِالتَّقَاضِي وَالتَّرَافُعِ وَإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى تَرْكِ الْأَدَاءِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا يُؤَدِّهِ﴾، ﴿بِأَنَّهُمْ قَالُوا﴾: بِسَبَبِ قَوْلِهِمْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُتِينَ سَكِينٌ﴾؛ أَي: لَيْسَ عَلَيْنَا فِي شَأْنٍ مِّنْ لِّسُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَمْ يَكُونُوا عَلَى دِينِنَا ذِمًّا وَعِتَابًا.

﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ بَادِعَائِهِمْ ذَلِكَ ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهُمْ كَاذِبُونَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ اسْتَحْلَوْا ظُلْمَ مَنْ خَالَفَهُمْ وَقَالُوا: لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ فِي التَّوْرَةِ حُرْمَةً.

وقيل: عامل اليهود رجلاً من قريش، فلما أسلموا تقاضوهم، فقالوا: سَقَطَ حَقُّكُمْ حَيْثُ تَرَكْتُمْ دِينَكُمْ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي كِتَابِهِمْ<sup>(٣)</sup>.

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤٢٢/٨)، والبغوي في «تفسيره» (٥٦/٢)، من طريق جوير عن الضحاك عن ابن عباس. وجوير متروك.

(٢) قرأ أبو بكر مثل أبي عمرو وحمزة، والمذكور عن هشام هو من رواية الحلواني عنه، والوقف للجميع بالإسكان. انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٧) وما بعدها، و«التيسير» (ص: ٨٩).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٥١٢/٥)، وابن المنذر في «تفسيره» (٦٢٨)، عن ابن جريج. وانظر: «تفسير مقاتل» (٢٨٥/١).

وعن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ عِنْدَ نَزْوِلِهَا: «كَذَبَ أَعْدَاءُ اللَّهِ مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِلَّا وَهُوَ تَحْتَ قَدَمِيَّ، إِلَّا الْأَمَانَةَ فَإِنَّهَا مُوَدَّاةٌ إِلَى الْبِرِّ وَالْفَاجِرِ»<sup>(١)</sup>.

(٧٦) - ﴿بَلَى﴾ إثباتٌ لِمَا نَفَوْهُ؛ أي: بلى عليهم فيهم سَبِيلٌ.

﴿مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ استئنافٌ مقررٌ للجُمْلَةِ التي سَدَّتْ ﴿بَلَى﴾ مَسَدَهَا، وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ لـ ﴿مَنْ﴾ أَوْ لـ ﴿اللَّهُ﴾، وَعُمُومُ ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ نَابِ مَنْابِ الرَّاجِعِ مِنَ الْجَزَاءِ إِلَى ﴿مَنْ﴾، وَأَشْعَرُ بَأَنَّ التَّقْوَى مِلَاكُ الْأَمْرِ، وَهُوَ يَعْمُ الْوَفَاءَ وَغَيْرَهُ؛ مِنْ أَدَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَالاجْتِنَابِ عَنِ الْمَنَاهِي.

(٧٧) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ﴾: يَسْتَبَدِّلُونَ ﴿بِعَهْدِ اللَّهِ﴾: بِمَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ مِنْ الْإِيمَانِ بِالرَّسُولِ وَالْوَفَاءِ بِالْأَمَانَاتِ ﴿وَأَيَّمَنِ﴾ وبما حَلَفُوا بِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: وَاللَّهِ لَنُؤْمِنَنَّ بِهِ وَلَنَنْصُرَنَّهُ.

﴿ثُمَّ نَأْخُذُكَ﴾: مَتَاعَ الدُّنْيَا.

﴿أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾ بما يَسْرُهُمْ، أَوْ: بِشَيْءٍ أَصْلًا وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَسْأَلُونَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ: لَا يَتَفَعَّلُونَ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كِنَايَةٌ عَنْ غَضَبِهِ عَلَيْهِمْ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، فَإِنَّ مَنْ سَخِطَ عَلَى غَيْرِهِ وَاسْتَهَانَ بِهِ أَعْرَضَ عَنْهُ وَعَنِ التَّكَلُّمِ مَعَهُ وَالْإِلْتِفَاتِ نَحْوَهُ كَمَا أَنَّ مَنْ اعْتَدَّ بِغَيْرِهِ يُقَاوِلُهُ وَيَكْثُرُ النَّظَرُ إِلَيْهِ.

﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾: وَلَا يُثْنِي عَلَيْهِمْ.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/٥١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/٦٨٤)، عن سعيد بن جبیر مرسلاً.

(٢) قوله: «وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَسْأَلُونَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أشار به إلى أَنَّهُ لَا يَكَلِّمُهُمْ أَصْلًا حَتَّى فِي السُّؤَالِ عَمَّا فَعَلُوا، وَإِنَّمَا تَسْأَلُهُمْ عَنْهُ الْمَلَائِكَةُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/٧١).



﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ على ما فعلوه.

قيل: إنها نزلت في أحبار حَرَفُوا التَّورَةَ وِبدَّلُوا نَعْتَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَحُكْمَ الْأَمَانَاتِ وَغَيْرَهُمَا، وَأَخَذُوا عَلَى ذَلِكَ رِشْوَةً<sup>(١)</sup>.

وقيل: نزلت في رَجُلٍ أَقَامَ سِلْعَةً فِي السُّوقِ فَحَلَفَ لَقَدْ اشْتَرَاهَا بِمَا لَمْ يَشْتَرِهَا بِهِ<sup>(٢)</sup>.

وقيل: في تَرَاوَعٍ كَانَ بَيْنَ أَشْعَثَ بْنِ قَيْسٍ وَبَيْنَ يَهُودِيٍّ فِي بئرٍ أَوْ أَرْضٍ وَتَوَجَّهَ الْحَلِفُ عَلَى الْيَهُودِيِّ<sup>(٣)</sup>.

(٧٨) - ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا﴾ يعني: المَحْرَفِينَ كَكَعْبٍ وَمَالِكٍ وَحِيٍّ بْنِ أَخْطَبَ ﴿يَلُونُ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ﴾: يَفْتَلُونَهَا بِقِرَاءَتِهِ فَيُمِيلُونَهَا عَنِ الْمَنْزِلِ إِلَى الْمَحْرَفِ، أَوْ يَعْطِفُونَهَا بِشَبِّهِ<sup>(٤)</sup> الْكِتَابِ.

وَقُرِئَ: «يَلُونُ» عَلَى قَلْبِ الْوَائِ الْمَضْمُونَةِ هَمْزَةً ثُمَّ تَخْفِيفُهَا بِحَذْفِهَا وَالْقَاءِ حَرَكَتُهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥١٦/٥) عن عكرمة، وكذا ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤٣٧/٨-٤٣٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١١٢).

(٢) رواه البخاري (٢٠٨٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ سِلْعَةً وَهُوَ فِي السُّوقِ، فَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا مَا لَمْ يُعْطِ لِيُوقِعَ فِيهَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَتَرَلَّتْ: ﴿إِنَّا الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمًّا قَلِيلًا﴾ الْآيَةَ.

(٣) رواه البخاري (٢٥١٦)، ومسلم (١٣٨)، من حديث الأشعث بن قيس رضي الله عنه. قال الحافظ في «الفتح» (٢١٣/٨) توفيقاً بين الروايات: «لا منافاة بينها، وَحُكْمُ عَلَى أَنَّ النُّزُولَ كَانَ بِالسَّبَبَيْنِ جَمِيعًا، وَلَفْظُ الْآيَةِ أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ». قلت: ويمكن أن يقال: إنها نزلت في واحدة من القصص المذكورة، وتلاها النبي ﷺ في باقي الحوادث تلاوة فقط تحذيراً من الحلف الكاذب.

(٤) في نسخة الطبري: «بشبيه»، وفي نسخة التفتازاني: «بشبهة».

(٥) نسبت لمجاهد وابن كثير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧)، و«إعراب القرآن» =

﴿لِيَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ الضَّمِيرُ لِلْمُحَرِّفِ الْمَدْلُولِ عليه بقوله: ﴿يَلُؤْنَ﴾.

وَقُرِئَ: «لِيَحْسَبُوهُ» بِالْيَاءِ<sup>(١)</sup>، وَالضَّمِيرُ أَيْضًا لِلْمُسْلِمِينَ.

﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ وَتَشْنِيعٌ عَلَيْهِمْ، وَبَيَانٌ لَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ ذَلِكَ تَصْرِيحًا لَا تَعْرِيفًا؛ أَي: لَيْسَ هُوَ نَازِلًا مِنْ عِنْدِهِ، وَهَذَا لَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ فِعْلُ الْعَبْدِ فِعْلَ اللَّهِ. ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ تَأْكِيدٌ وَتَسْجِيلٌ عَلَيْهِمْ بِالْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ وَالتَّعَمُّدِ فِيهِ.

(٧٩) - ﴿مَا كَانَ لِشَرِّ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ تَكْذِيبٌ وَرَدٌّ عَلَى عَبْدَةِ عِيسَى.

وَقِيلَ: إِنَّ أَبَا رَافِعٍ الْقُرْظِيَّ وَالسَّيِّدَ النَّجْرَانِيَّ قَالَا: يَا مُحَمَّدُ! أَتُرِيدُ أَنْ نَعْبُدَكَ وَنَتَّخِذَكَ رَبًّا؟ فَقَالَ: «مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَعْبُدَ غَيْرَ اللَّهِ أَوْ أَنْ نَأْمُرَ بِغَيْرِ عِبَادَةِ اللَّهِ، فَمَا بِذَلِكَ بَعَثَنِي وَلَا بِذَلِكَ أَمَرَنِي» فَتَزَلَّتْ<sup>(٢)</sup>.

= للنحاس (١/١٦٧)، و«تفسير الثعلبي» (٨/٤٥٣)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٥١٦)، و«الكشاف» (٢/١٠٠)، و«المحرر الوجيز» (١/٤٦٠).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧-٢٨) عن بعضهم.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/٥٢٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/٣٨٤) من طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت عن عكرمة أو سعيد بن جبير، عن ابن عباس، ومحمد بن أبي محمد مجهول.

ورواه ابن المنذر في «تفسيره» (٦٤٢) عن ابن إسحاق، وهو كذلك في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/٥٥٤).

وقيل: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَسَلْتُمْ عَلَيْكَ كَمَا يَسَلُّمُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ، أَفَلَا نَسْجُدُ لَكَ؟ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَجَّدَ لِأَحَدٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَكْرُمُوا نَبِيَّكُمْ وَاعْرِفُوا الْحَقَّ لِأَهْلِهِ»<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ﴾: ﴿وَلَكِنْ﴾ يقول: ﴿كُونُوا رَبَّيْنَ﴾، و«الرَّبَّانِي» مَنْسُوبٌ إِلَى «الرَّبِّ» بزيادة الألف والنون كـ«اللَّحْيَانِي» و«الرَّقَبَانِي»<sup>(٢)</sup>، وهو الكامل في العلم والعمل.

﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَمِمَّا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾: بِسَبَبِ كُونِكُمْ مُعَلِّمِينَ الْكِتَابَ وَبِسَبَبِ كُونِكُمْ دَارِسِينَ لَهُ، فَإِنَّ فَائِدَةَ التَّعْلِيمِ وَالتَّلُّمِ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ وَالْخَيْرِ لِلْإِعْتِقَادِ وَالْعَمَلِ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ: ﴿تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup> بِمَعْنَى: عَالِمِينَ. وَقُرِئَ: «تُدْرُسُونَ» مِنَ التَّدْرِيسِ<sup>(٤)</sup>، وَ: «تُدْرُسُونَ» مِنْ «أَدْرَسَ»<sup>(٥)</sup> بِمَعْنَى: دَرَسَ؛ كـ«أَكْرَمَ وَكَرَّم»، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ أَيْضًا بِهَذَا الْمَعْنَى عَلَى تَقْدِيرٍ: وَبِمَا تَدْرُسُونَهُ عَلَى النَّاسِ.

(١) رواه عبد بن حميد عن الحسن كما في «الدر المنثور» (٢/ ٢٥٠)، و«العجائب في بيان الأسباب» (٢/ ٧٠٥).

(٢) «اللَّحْيَانِي»: عَظِيمُ اللَّحْيَةِ، وَ«الرَّقَبَانِي»: عَظِيمُ الرِّقَةِ.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٣)، و«التيشير» (ص: ٨٩)، و«المبسوط في القراءات العشر» (ص: ١٦٧)، و«النشر» (٢/ ٢٤٠).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٨) عن أبي حيوة، و«المحرر الوجيز» (١/ ٤٦٣) عن الحسن.

(٥) انظر: «المحتسب» (١/ ١٦٣) عن أبي حيوة.

(٨٠) - ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ نَصَبَهُ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةُ وَعَاصِمٌ وَيَعْقُوبُ<sup>(١)</sup> عَطْفًا عَلَى ﴿ثُمَّ يَقُولُ﴾، وَتَكُونُ «لَا» مَزِيدَةً لِتَأْكِيدِ مَعْنَى النَّفْيِ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَ﴾؛ أَي: مَا كَانَ لِيشِيرَ أَنْ يَسْتَنْبِئَهُ اللَّهُ ثُمَّ يَأْمُرَ النَّاسَ بِعِبَادَةِ نَفْسِهِ وَيَأْمُرَ بِاتِّخَاذِ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا، أَوْ غَيْرَ مَزِيدَةٍ عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْمُرَ بِعِبَادَتِهِ وَلَا يَأْمُرَ بِاتِّخَاذِ أَكْفَائِهِ أَرْبَابًا بَلْ يَنْهَى عَنْهُ، وَهُوَ أَدْنَى مِنَ الْعِبَادَةِ.

ورفعه الباقر على الاستئناف، ويحتمل الحال.

وقرأ أبو عمرو على أصله برواية الدوري باختلاس الضم<sup>(٢)</sup>.

﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ﴾ إنكارٌ، والضَّميرُ فيه للبشرِ، وقيل: لـ ﴿اللَّهُ﴾.

﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ دليلٌ على أَنَّ الخطابَ للمُسْلِمِينَ وَهُمْ الْمُسْتَأْذِنُونَ لِأَنَّهُ يَسْجُدُوا لَهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٣)، و«التيسير» (ص: ٨٩)، و«النشر» (٢/ ٢٤٠).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٣)، و«التيسير» (ص: ٨٩)، و«النشر» (٢/ ٢٤٠ - ٢٤١).

(٣) كذا قال متابعاً للزمخشري في «الكشاف» (٢/ ١٠٥)، والخبر الوارد بهذا من مرسل الحسن كما تقدم، فهو ضعيف ولا يصح الجزم بتفسير الآية عليه، وإن صح فهو قول رجل منهم فلا يصح نسبة ذلك إلى جميعهم، كما أن ذلك القائل - على فرض صحة الخبر - قد يكون حديث عهد بالإسلام، فكيف يقرن به علماء الصحابة ومن أحاطوا بأصول العقيدة علماً وفهماً؟ ولم أجد للزمخشري سلفاً في حمل الآية على ذلك الخبر، أما من بعده فقد تابعه في ذلك كثير منهم المصنف والنسفي أبو البركات وابن كمال باشا وأبو السعود، وغيرهم.

ولعل أحسن ما قيل في الآية هو قول أبي حيان في «البحر» (٥/ ٥٠٠): ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ هذا استفهام إنكار، وكونه بعد كونهم مسلمين أفحش وأقبح، إذ الأمر بالكفر على كل حال منكر، ومعناه: أنه لا يأمر بكفر لا بعد الإسلام ولا قبله... متجنباً ذكر الخبر أو تفسير الآية عليه، أو حتى التعرّض للكلام الزمخشري، مع أنه من المتعمقين في دراسة «الكشاف» كما لا يخفى على من طالع «بحره».

(٨١) - ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ. وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ قيل: إنه على ظاهره، وإذا كان هذا حكم الأنبياء كان الأمم به أولى.

وقيل: معناه: أنه تعالى أخذ الميثاق من النبيين وأممهم واستغنى بذكرهم عن ذكر الأمم.

وقيل: إضافة الميثاق إلى النبيين إضافة إلى الفاعل، والمعنى: وإذا أخذ الله الميثاق الذي وثقه الأنبياء على أممهم.

وقيل: المراد: أولاد النبيين، على حذف المضاف وهم بنو إسرائيل، أو سمائهم نبيين تهكمًا بهم؛ لأنهم كانوا يقولون: نحن أولى بالنبوة من محمد لأننا أهل الكتاب والنبيون كانوا منا.

واللأم في ﴿لَمَّا﴾ موطئة للقسم؛ لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، و«ما» تحتل الشرطية و﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ ساد مسد جواب القسم والشرط، وتحتل الخبرية. وقرأ حمزة: ﴿لَمَّا﴾ بالكسر<sup>(١)</sup> على أن «ما» مصدرية؛ أي: لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب ثم مجيء رسول مصدق أخذ الله الميثاق لتؤمنن به ولتنصرنه، أو موصولة، والمعنى: أخذه للذي آتيتكموه وجاءكم رسول مصدق له. وقرئ: ﴿لَمَّا﴾<sup>(٢)</sup> بمعنى: حين آتيتكم، أو: لمن أجل ما آتيتكم، على أن أصله: «لمن ما» بالإدغام، فحذفت إحدى الميمات الثلاث استئقلاً.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٣ - ٢١٤)، و«التيسير» (ص: ٨٩).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤٦٩/٨)، و«الكشاف» (١٠٨/٢)، عن سعيد بن جبير، ونسبها ابن جني في «المحتسب» (١٦٤/١) للأعرج برواية: (لَمَّا آتيناكم).

وَقَرَأْ نَافِعٌ: ﴿لَمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾ بالنون والألف جميعاً<sup>(١)</sup>.  
 ﴿قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي﴾ أي: عهدي، سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ مِمَّا يُؤْصَرُ؛  
 أي: يُشَدُّ.  
 وَقُرِئَ بِالضَّمِّ<sup>(٢)</sup>، وهو إمَّا لَغَةً فِيهِ كـ «عَبْرٍ» و «عُبْرٍ»<sup>(٣)</sup>، أو جَمْعُ «إِصَارٍ»، وهو ما  
 يُشَدُّ بِهِ.  
 ﴿قَالُوا أَأَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا﴾؛ أي: فليشهد بعضكم على بعض بالإقرار.  
 وقيل: الخطاب فيه للملائكة.  
 ﴿وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾: وأنا أيضًا على إقراركم وتشاهدكم شاهدٌ، وهو  
 توكيدٌ وتحذيرٌ عظيمٌ.  
 (٨٢) - ﴿فَمَنْ تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَلِكَ﴾: بعد الميثاق والتوكيد بالإقرار والشهادة  
 ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾: المتمردون من الكفرة.  
 (٨٣) - ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ عطفٌ على الجملة المتقدمة، والهمزة  
 مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَهُمَا لِلإِنْكَارِ، أو محذوف<sup>(٤)</sup> تقديره: أَيَتَوَلَّوْنَ فغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ؟ وتقديم  
 المفعول لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالْإِنْكَارِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٣ - ٢١٤)، و«التيسير» (ص: ٨٩).

(٢) أي: (أُصْرِي)، وهو رواية عن عاصم مخالفةٌ للمشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات»  
 (ص: ٢٨).

(٣) قوله: كـ «عَبْرٍ» و «عُبْرٍ»، يقال: جَمَلٌ عُبْرٌ أَسْفَارٍ، وَجَمَالٌ عُبْرٌ أَسْفَارٍ، وَنَاقَةٌ عُبْرٌ أَسْفَارٍ، يَسْتَوِي  
 فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ وَالْمَوْثُ؛ أي: لا يزال يُسَافَرُ عَلَيْهَا، وكذلك «عِبْرٌ أَسْفَارٍ» بالكسر. انظر:  
 «الصحاح» (مادة: عبر).

(٤) قوله: «أو محذوف»؛ أي: أو عطفٌ على محذوف.

والفعلُ بلفظِ الغيبةِ عندَ أبي عمرو وعاصمٍ في روايةِ حفصٍ ويعقوبَ، وبالتاءِ عندَ الباقيينَ<sup>(١)</sup> على تقديرٍ: **وقلْ لَهُمْ**.

﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾؛ أي: طائعينَ بالنظرِ وأتباعِ الحُجَّةِ، وكارهينَ بالسَّيفِ ومعانينَ ما يُلجئُ إلى الإسلامِ كتنقِ الجبلِ وإدراكِ الغرقِ والإشرافِ على الموتِ.

أو: مُختارينَ كالملائكةِ والمؤمنينَ، ومُسخرينَ كالكفرةِ فإنَّهُمْ لا يقدرونَ أنْ يمتنعُوا عمَّا قضَى عليهم.

﴿وَالِيهِ تُرْجَعُونَ﴾ وقرئَ بالياءِ<sup>(٢)</sup> على أنَّ الضَّميرَ لـ ﴿مَنْ﴾.

(٨٤) - ﴿قُلْ ءَأَمَّنَا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ أمرٌ للرَّسُولِ صلواتُ الله عليه بأنْ يُخبرَ عن نَفْسِهِ ومتابعيه بالإيمانِ، والقرآنُ كما هو مُنزَّلٌ عليه مُنزَّلٌ عليهم بتوسُّطِ تَبْلِيغِهِ إليهم، وأيضًا المنسُوبُ إلى واحدٍ من الجَمْعِ قد يُنسَبُ إليهم، أو بأنْ يتكلَّمَ عن نَفْسِهِ على طريقةِ الملوكِ إجلالًا له.

والتزولُ كما يُعدَّى بـ «إلى» لأنَّه ينتهي إلى الرُّسلِ يُعدَّى بـ «على» لأنَّه من فوق، وإنَّما قُدِّمَ المنزَّلُ عليه على المنزَّلِ على سائرِ الرُّسلِ لأنَّه المعرَّفُ له والعيَّارُ عليه. ﴿لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ بالتَّصديقِ والتَّكذيبِ ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾: مُتقادونَ، أو مُخلصونَ في عبادتِهِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٤)، و«التيسير» (ص: ٨٩).

(٢) قرأ حفص: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ بضم الياء، ويعقوب: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ بفتحها، وقرأ الباقي ﴿تُرْجَعُونَ﴾. انظر:

«السبعة» (ص: ٢١٤)، و«التيسير» (ص: ٨٩)، و«المبسوط» (ص: ١٦٧)، و«النشر» (٢/ ٢٠٨، ٢٤١).

(٨٥) - ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ عَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾؛ أي: غير التَّوْحِيدِ والِانْقِيَادِ لحكمِ الله ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾: الواقعين في الخُسرانِ، والمعنى: أنَّ المُعرِضَ عن الإسلامِ والطَّالِبَ لغيره فاقْدُ لِلنَّفْعِ واقعٌ في الخُسرانِ بإبطالِ الفِطْرَةِ السَّليمةِ الَّتِي فَطَرَ اللهُ النَّاسَ عَلَيْهَا.

واستُدِّلَ به على أنَّ الإيمانَ هو الإسلامُ؛ إذ لو كانَ غيرَه لم يُقْبَلْ.  
والجوابُ: أنَّه يَنْفِي قَبُولَ كُلِّ دِينٍ يُغَايِرُهُ لَا قَبُولَ كُلِّ مَا يُغَايِرُهُ، ولعلَّ ﴿الَّذِينَ﴾  
أيضًا للأعمالِ.

(٨٦) - ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ استبعادٌ لِأَن يَهْدِيَهُمُ اللهُ، فَإِنَّ الحائِثَ عَنِ الحَقِّ بَعْدَ مَا وَضَحَ لَهُ مِنْهُمْ فِي الضَّلَالِ بَعِيدٌ عَنِ الرَّشَادِ.

وقيلَ: نفيٌّ وإنكارٌ له، وذلك يَقتَضِي أن لا تُقْبَلَ توبَةُ المرتدِّ.

﴿وَشَهِدُوا﴾ عطفٌ على ما في ﴿إِيمَانِهِمْ﴾ مِنْ معنى الفِعلِ، ونَظِيرُهُ: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ﴾ [المنافقون: ١٠]، أو حَالٌ بِإِضْمَارِ «قد» مِنْ ﴿كَفَرُوا﴾<sup>(١)</sup>، وهو على الوجهين دليلٌ على أنَّ الإقرارَ باللسانِ خَارِجٌ عَنِ حَقِيقَةِ الإِيمانِ.

﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾: الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ بِالْإِخْلَالِ بِالنَّظَرِ، ووضعِ الكُفْرِ موضعَ الإيمانِ، فكيفَ مَنْ جَاءَهُ الحَقُّ وعرفَهُ ثمَّ أَعْرَضَ عَنْهُ؟  
(٨٧) - ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنْ عَلَيَهُمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ يدلُّ بِمَنْطوقِهِ على جوازِ لَعْنِهِمْ، وبمفهومِهِ يَنْفِي جوازَ لَعْنِ غَيْرِهِمْ، ولعلَّ الفرقَ: أَنَّهُمْ مَطْبُوعُونَ عَلَى الكُفْرِ مَمْنُوعُونَ عَنِ الهُدَى، مَا يُؤَسُّونَ عَنِ الرَّحْمَةِ رَأْسًا، بخلافِ غَيْرِهِمْ.

(١) أي: من ضميره، وهو الواو.



والمَرَادُ بالنَّاسِ: الْمُؤْمِنُونَ، أَوِ الْعُمُومُ، فَإِنَّ الْكَافِرَ أَيْضًا يَلْعَنُ مِنْكَرِ الْحَقِّ  
والمَرْتَدُّ عَنْهُ وَلَكِنْ لَا يَعْرِفُ الْحَقَّ بَعِيْنَهُ.

(٨٨-٨٩) - ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا﴾: فِي اللَّعْنَةِ، أَوِ الْعُقُوبَةِ، أَوِ النَّارِ، وَإِنْ لَمْ يَجِرْ  
ذَكَرُهُمَا لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا.

﴿لَا يَخْفُفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾ (٨٨) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ؛ أَي: مَنْ  
بَعْدِ الْارْتِدَادِ ﴿وَأَصْلَحُوا﴾ مَا أَفْسَدُوا، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَقْدَرُ لَهُ مَفْعُولٌ بِمَعْنَى: وَدَخَلُوا  
فِي الصَّلَاحِ.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ ﴿رَحِيمٌ﴾ يَتَفَضَّلُ عَلَيْهِ.

قِيلَ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ حِينَ نَدِمَ عَلَى رَدَّتِهِ، فَأَرْسَلَ إِلَى قَوْمِهِ:  
أَنْ سَلُوا: هَلْ لِي مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَخُوهُ الْجَلَّاسُ بِالْأَيَّةِ، فَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ  
فَتَابَ<sup>(١)</sup>.

(٩٠) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا﴾: كَالْيَهُودِ كَفَرُوا بِعِيسَى  
وَالْإِنْجِيلِ بَعْدَ الْإِيمَانِ بِمُوسَى وَالتَّوْرَةِ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا بِمُحَمَّدٍ وَالْقُرْآنِ، أَوْ كَفَرُوا  
بِمُحَمَّدٍ بَعْدَمَا آمَنُوا بِهِ قَبْلَ مَبْعَثِهِ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا بِالْإِصْرَارِ وَالْعِنَادِ وَالطَّعْنِ فِيهِ وَالصَّدِّ  
عَنِ الْإِيمَانِ وَنَقْضِ الْمِيثَاقِ.

أَوْ كَقَوْمٍ ارْتَدَّوْا وَلَحِقُوا بِمَكَّةَ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا بِقَوْلِهِمْ: نَتَرَبَّصُّ بِمُحَمَّدٍ رَبِّبِ  
الْمُنُونِ أَوْ نَرْجِعُ إِلَيْهِ وَنَنَافِقُهُ بِإِظْهَارِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «تفسير مقاتل» (٢٨٩/١). ورواه بنحوه عبد الرزاق في «تفسيره» (٤٢٦)، والطبري في

«تفسيره» (٥٥٨/٥)، عن مجاهد. ورواه النسائي (٤٠٦٨)، وابن حبان في «صحيحه»

(٤٤٧٧)، والطبري (٥٥٧/٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما دون تسمية الحارث وأخيه.

(٢) ذكره بنحوه مقاتل والكلبي. انظر: «تفسير مقاتل» (٢٨٩/١)، و«تفسير الثعلبي» (٤٩/٨).

﴿لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ لأنَّهم لا يتوبون، أو لا يتوبون إلا إذا أشفوا<sup>(١)</sup> على الهلاك، فكُنِيَ عن عدم توبتهم بعدم قبولها تغليظاً في شأنهم، وإبراز حالهم في صورة حال الآيسين من الرحمة، أو لأنَّ توبتهم لا تكون إلا نفاقاً، لا لارتدادهم<sup>(٢)</sup> وزيادة كفرهم، ولذلك لم تدخل الفاء فيه<sup>(٣)</sup>.

﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾: الثابتون على الضلال.

(٩١) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ لَمَّا كَانَ الموتُ على الكفر سبباً لامتناع قبول الفدية أدخل الفاء هاهنا للإشعار به، ومِلءُ الشيء: ما يملؤه<sup>(٤)</sup>، و﴿ذَهَبًا﴾ نصبٌ على التمييز. وقرئ بالرفع<sup>(٥)</sup> على البدل من ﴿مِلءُ﴾ أو الخبر لمحذوف.

﴿وَلَوْ اقْتَدَى بِهِ﴾ محمولٌ على المعنى؛ كأنه قيل: فلن يقبل من أحدهم فدية ولو افتدى بملء الأرض ذهباً، أو معطوفٌ على مُضْمَرٍ تقديره: فلن يقبل

(١) في نسخة التفتازاني: «أشرفوا».

(٢) قوله: «أو لأن توبتهم» عطف على «لأنهم لا يتوبون»، وكذا قوله: «لا لارتدادهم وزيادة كفرهم»، وإنما نفى ذلك؛ لأنه عليم مما قبله، ولأنه لا يلزم من الردة والازدياد عدم قبول التوبة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٨٤/٢).

(٣) قوله: «ولذلك لم تدخل الفاء فيه» اختصارٌ لكلام الزمخشري في «الكشاف» (١١٤/٢) حيث قال: فإن قلت: فلم قيل في إحدى الآيتين: ﴿لَنْ تُقْبَلَ﴾ بغير فاء، وفي الأخرى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ﴾؟ قلت: قد أودن بالفاء أن الكلام بُني على الشرط والجزاء، وأن سبب امتناع قبول الفدية هو الموت على الكفر، وبترك الفاء أن الكلام مبتدأ وخبرٌ، ولا دليل فيه على التسبب، كما تقول: الذي جاءني له درهم، لم تجعل المجيء سبباً في استحقاق الدرهم، بخلاف قولك: فله درهم.

(٤) في نسخة الخيالي: «وملء الأرض ما يملؤها».

(٥) نسبها الزمخشري في «الكشاف» (١١٥/٢) للأعمش، وانظر: «البحر» (٥٣٠/٥).

مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا لَوْ تَقَرَّبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ مِنَ الْعَذَابِ فِي الْآخِرَةِ.

أو المراد: ولو افتدى بمثله؛ كقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ﴾ [الزمر: ٤٧]، والمثل يُحْدَفُ ويُرادُ كثيرًا لَأَنَّ الْمِثْلَيْنِ فِي حُكْمِ شَيْءٍ وَاحِدٍ. ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ مبالغة في التحذير وإقناط؛ لَأَنَّ مَنْ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ الْفِدَاءُ رُبَّمَا يُعْفَى عَنْهُ تَكَرُّمًا.

﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ نَّاصِرِينَ﴾ في دَفْعِ الْعَذَابِ، و«مِنْ» مَزِيدَةٌ لِلِاسْتِغْرَاقِ. (٩٢) - ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ﴾؛ أي: لَنْ تَبْلُغُوا حَقِيقَةَ الْبِرِّ الَّذِي هُوَ كَمَالُ الْخَيْرِ، أَوْ: لَنْ تَنَالُوا بَرَّ اللَّهِ الَّذِي هُوَ الرَّحْمَةُ وَالرِّضَا وَالْجَنَّةُ.

﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾؛ أي: مِنْ الْمَالِ، أَوْ مَا يَحِبُّهُ وَغَيْرِهِ كَبَدْلِ الْجَاهِ فِي مُعَاوَنَةِ النَّاسِ، وَالْبَدَنِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَالْمَهْجَةِ فِي سَبِيلِهِ.

رُويَ أَنَّهَا لَمَّا نَزَلَتْ جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرَحَاءَ فَضَعُفُهَا حَيْثُ أَرَادَ اللَّهُ، فَقَالَ: «بَخْ بَخْ ذَاكَ مَالٌ رَابِحٌ - أَوْ: رَائِحٌ - وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ»<sup>(١)</sup>.

وَجَاءَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ بِفَرَسٍ كَانَ يَحِبُّهَا، فَقَالَ: هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَقَالَ زَيْدٌ: إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ! فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

(١) رواه البخاري (١٤٦١)، ومسلم (٩٩٨)، من حديث أنس رضي الله عنه. ورواية «رائح» عند البخاري (٢٣١٨).

(٢) في نسخة الخيالي: «بفرس كان يحبه، فقال: هذا في سبيل الله، فحمل عليه». وكذا في نسخة الطبلاوي لكن فيها: «تحت» بدل «يحب».

«إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ قَبِلَهَا مِنْكَ»<sup>(١)</sup>. وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِنْفَاقَ أَحَبِّ الْأَمْوَالِ عَلَى أَقْرَبِ الْأَقَارِبِ أَفْضَلُ، وَأَنَّ الْآيَةَ تَعْمُ الْإِنْفَاقَ الْوَاجِبَ وَالْمُسْتَحَبَّ.  
وَقُرِئَ: «بَعْضُ مَا تَحِبُّونَ»<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ، وَيَحْتَمِلُ التَّبْيِينَ.

﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ﴾: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ مَحْبُوبٍ أَوْ غَيْرِهِ وَ﴿مِنْ﴾ لِبَيَانِ ﴿مَا﴾.  
﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ فَيُجَازِيكُمْ بِحَسَبِهِ.

(٩٣) - ﴿كُلُّ الطَّعَامِ﴾؛ أَيِ: الْمَطْعُومَاتِ، وَالْمَرَادُ: أَكْلُهَا ﴿كَانَ حَلَالًا لَيْتَ﴾  
﴿إِسْرَءِيلَ﴾: حَلَالًا لَهُمْ، وَهُوَ مَصْدَرٌ نُعِتَ بِهِ، وَلِذَلِكَ يَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ  
وَالْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا هُنَّ حُلٌّ لَهُمْ﴾ [الْمَمْتَحَنَةُ: ١٠].

﴿إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ﴾ يَعْقُوبُ ﴿عَلَى نَفْسِهِ﴾ كَلْحُومِ الْإِبِلِ وَالْبَانِهَاءِ، قِيلَ: كَانَ  
بِهِ عِرْقُ النِّسَاءِ، فَندَرَ إِنْ شُفِيَ لَمْ يَأْكُلْ أَحَبَّ الطَّعَامِ إِلَيْهِ، وَكَانَ ذَلِكَ أَحَبَّهُ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

وَقِيلَ: فَعَلَ ذَلِكَ لِلتَّدَاوِي بِإِشَارَةِ الْأَطْبَاءِ، وَاحْتَجَّ بِهِ مَنْ جَوَزَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَجْتَهِدَ،  
وَلِلْمَانِعِ أَنْ يَقُولَ: ذَلِكَ بِإِذْنٍ مِنَ اللَّهِ، فَهُوَ كِتَحْرِيمِهِ ابْتِدَاءً.

﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنْزَلَ التَّوْرَةُ﴾؛ أَيِ: مِنْ قَبْلِ إِنْزَالِهَا مُشْتَمِلَةً عَلَى تَحْرِيمِ مَا حُرِّمَ

(١) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٤٢٨)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥ / ٥٧٧)، عَنْ أَبِي ب. وَرَوَاهُ

الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥ / ٥٧٦) عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣ / ٧٠٤)

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ، وَكُلُّهَا مَرْسَلَاتٌ.

(٢) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» (٢ / ١١٧)، وَ«الْبَحْرُ» (٦ / ٨)، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٤٨٣)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣١٥٢)، بِسَنَدٍ صَحِيحٍ كَمَا

فِي «حَاشِيَةِ السَّيُوطِيِّ» (٤ / ١٩٥).

عليهم لظلمهم وبغيهم عقوبةً وتشديدًا، وذلك ردٌّ على اليهود في دعوى البراءة عمدًا نُعيَ عليهم في قوله تعالى: ﴿فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ﴾ [النساء: ١٦٠] وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦] الآيتان بأن قالوا: لسنا أوَّل من حُرِّمَتْ عليه، وإنما كانت محرمةً على نوح وإبراهيم ومن بعده، حتَّى انتهَى الأمرُ إلينا، فحرِّمَتْ علينا كما حُرِّمَتْ على من قبلنا، وفي منع النسخ، والطعن<sup>(١)</sup> في دعوى الرُّسُولِ موافقةً إبراهيمَ بتحليله لحوم الإبل وألبانها.

﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ أمرٌ بمحاجَّتهم بكتابهم وتبكيَّتهم بما فيه من أنه قد حُرِّمَ عليهم بسببِ ظلمهم ما لم يكن محرَّمًا.

رُوي أنَّه عليه السَّلامُ لما قال لهم بُهتُوا ولم يجسُّروا أن يُخرِجُوا التَّوراةَ، وفيه دليلٌ على نبوَّته.

(٩٤) - ﴿فَمَنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾: ابتدَّعه على الله بزعمه أنَّه حرَّم ذلك قبل نزول التَّوراةِ على بني إسرائيل ومن قبلهم ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ من بعد ما لزمهم الحُجَّةُ ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ الذين لا يُنصِفُونَ من أنفُسهم، ويكابرون الحقَّ بعد ما وضح.

(٩٥) - ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾ تعريضٌ بكذبهم؛ أي: ثبَتَ أَنَّ اللهَ صادقٌ فيما أنزل وأنتم الكاذبون ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾؛ أي: مِلَّةَ الإسلامِ التي هي في الأصلِ مِلَّةُ إبراهيمَ أو مثلُ مِلَّتِهِ، حتَّى تتخلَّصُوا من اليهوديَّةِ التي اضطَرَّتْكُمْ إلى التَّحريفِ والمكابرةِ لتسويةِ الأغراضِ الدُّنيويَّةِ، وألزمَتْكُمْ تحريمَ طيباتٍ أحلَّها لإبراهيمَ ومن تبعه.

(١) قوله: «في منع النسخ» معطوف على قوله: «في دعوى البراءة»، و«الطعن» معطوف على قوله:

«النسخ». انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (٢٣٢/٦).

﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُتَشْرِكِينَ﴾ فيه إشارة إلى أَنَّ اتِّبَاعَهُ واجبٌ في التَّوْحِيدِ الصَّرْفِ والاستقامة في الدين، والتَّجَنُّبِ عن الإفراط والتَّفْرِيطِ، وتَعْرِضُ بِشْرِكِ الْيَهُودِ.

(٩٦) - ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾؛ أي: وُضِعَ للعبادة وجُعِلَ متعبداً لهم، والواضعُ هو الله تعالى، ويدلُّ عليه أَنَّهُ قُرِئَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ<sup>(١)</sup>.

﴿لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾: لِلْبَيْتِ الَّذِي بِبَكَّةَ، وهي لغةٌ في «مَكَّة» كـ «النَّبِيطِ» و«النَّمِيطِ»، و«أَمْرٌ رَاتِبٌ» و«رَاتِمٌ»، و«لَا زَبٌ» و«لَا زَمٌ».

وقيل: هي مَوْضِعُ الْمَسْجِدِ، وَمَكَّةُ الْبَلَدُ.

مِنْ «بَكَّةَ»: إِذَا زَحَمَهُ، أَوْ مِنْ «بَكَّةَ»: إِذَا دَقَّه، فَإِنَّهَا تَبْكُ أَعْنَاقَ الْجَبَابِرَةِ.

رُوي: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ عَنْ أَوَّلِ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ فَقَالَ: «الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، ثُمَّ بَيْتُ الْمَقْدِسِ» وَسُئِلَ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ فَقَالَ: «أَرْبَعُونَ سَنَةً»<sup>(٢)</sup>.

وقيل: أَوَّلُ مَنْ بَنَاهُ إِبْرَاهِيمُ، ثُمَّ هُدِمَ فَبَنَاهُ قَوْمٌ مِنْ جُرْهُمَ، ثُمَّ الْعَمَالِقَةُ، ثُمَّ قَرِيشٌ.

وقيل: هو أَوَّلُ بَيْتٍ بَنَاهُ آدَمُ، فَانْطَمَسَ فِي الطُّوفَانِ، ثُمَّ بَنَاهُ إِبْرَاهِيمُ.

وقيل: كَانَ فِي مَوْضِعِهِ قَبْلَ آدَمَ بَيْتٌ يُقَالُ لَهُ: الضُّرَّاحُ<sup>(٣)</sup>، تَطَوَّفُ بِهِ الْمَلَائِكَةُ، فَلَمَّا أَهْبَطَ أَمْرُ بَأْنِ يَحْجَّه وَيَطُوفَ حَوْلَهُ، وَرُفِعَ فِي الطُّوفَانِ إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ تَطَوَّفُ بِهِ مَلَائِكَةُ السَّمَاوَاتِ<sup>(٤)</sup>. وهو لَا يَلَاثِمُ ظَاهِرَ الْآيَةِ.

(١) انظر «تفسير الثعلبي» (٧/٩) عن ابن السميع، و«المحرر الوجيز» (١/٤٧٤) عن عكرمة.

(٢) رواه البخاري (٣٣٦٦)، ومسلم (٥٢٠)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) رواه إلى هنا عبد الرزاق في «المصنف» (٨٨٧٤)، والأزرقي في «أخبار مكة» (١/٤٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٧٠٩).

(٤) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٠٨/٤)، و«تفسير البغوي» (١٥٠/١)، و«الكشاف» (٢/١٢١ - ١٢٢).

وقيل: المراد أنه أول بالشرف لا بالزمان.

﴿مُبَارَكًا﴾: كثير الخير والنفع لمن حجه واعتمره واعتكف دونه وطاف حوله، حال من المستكن في الظرف.

﴿وَهْدَى لِلْعَالَمِينَ﴾ لأنه قبلتهم ومتعبدتهم، ولأن فيه آيات عجيبة كما قال:

(٩٧) - ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ كانحراف الطيور عن موازاة البيت على مدى الأعصار، وأن ضواري السباع تخالط الصيود في الحرم ولا تتعرض لها، وأن كل جبار قصدها بسوء فهره كأصحاب الفيل. والجملة مفسرة للهدى أو حال أخرى.

﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ مبتدأ محذوف خبره؛ أي: منها مقام إبراهيم، أو بدل من ﴿آيَاتٌ﴾ بدل البعض من الكل، وقيل: عطف بيان على أن المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة الصماء، وغوصها فيها إلى الكعبيين، وتخصيصها بهذه الإلانة من بين الصخار، وإبقاؤه دون سائر آثار الأنبياء، وحفظه مع كثرة أعدائه ألوف سنة، ويؤيده أنه قرئ: «آية بيته» على التوحيد<sup>(١)</sup>.

وسبب هذا الأثر: أنه لما ارتفع بنيان الكعبة قام على هذا الحجر ليتمكن من رفع الحجارة، فغاصت فيه قدماه<sup>(٢)</sup>.

﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ جملة ابتدائية أو شرطية معطوفة من حيث المعنى

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٨)، و«الكشاف» (٢/ ١٢٥)، و«المحرر الوجيز»

(١/ ٤٧٥)، عن ابن عباس وأبي ومجاهد وغيرهم.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٢٦) عن سعيد بن جبير، وانظر: «الدر المشور» للسيوطي

(١/ ٢٩١)، وعزاه لعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم.

على ﴿مَقَامٌ﴾ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى: أَمِنُ مَنْ دَخَلَهُ؛ أَي: وَمِنْهَا أَمِنُ مَنْ دَخَلَهُ، أَوْ: فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَأَمِنُ مَنْ دَخَلَهُ، اقْتَصَرَ بِذِكْرِهِمَا مِنَ الْآيَاتِ الْكَثِيرَةِ وَطَوَى ذَكَرَ غَيْرِهِمَا، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حُبَّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثٌ: الطَّيِّبُ، وَالنِّسَاءُ، وَقِرَّةٌ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup>، لَأَنَّ فِيهِمَا غُنْيَةً عَنْ غَيْرِهِمَا فِي الدَّارَيْنِ: بَقَاءُ الْأَثَرِ مَدَى الدَّهْرِ، وَالْأَمْنِ مِنَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الْحَرَمَيْنِ بُعِثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ آمِنًا»<sup>(٢)</sup>.

(١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣٩٣٩) وَ(٣٩٤٠)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٢٢٩٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٤٨٢)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ. وَلَفْظُ «ثَلَاثٌ» تَابِعٌ فِيهِ الْمَصْنُفُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْكَشَافِ» (١٢٤ / ٢) وَلَمْ يَرِدْ فِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْكَافِي الشَّافِ» (ص: ٢٧) بَعْدَ أَنْ اسْتَوْفَى تَخْرِيجَهُ: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرَفِهِ لَفْظُ «ثَلَاثٌ» بَلْ أَوَّلُهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ: «حُبٌّ إِلَى مَنْ دُنْيَاكُمْ النِّسَاءُ...» الْحَدِيثُ، وَزِيَادَةُ «ثَلَاثٌ» تَفْسُدُ الْمَعْنَى، عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا بَكْرٍ بَنَ فُورَكَ شَرْحَهُ فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ بِإِثْبَاتِهَا، وَكَذَلِكَ أَوْرَدَهُ الْغَزَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ»، وَاشْتَهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ. وَانْظُرْ: «الْإِحْيَاءُ» (٢١٩ / ٣).

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٥٨٨٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (١٣٦ / ٤)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (١٢٩ / ٢)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤْمَلِ، قَالَ أَحْمَدُ: أَحَادِيثُهُ مُتَاكِرٌ، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ إِذَا انفرد. وَفِيهِ مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ ابْنُ حَبَانَ: دَجَالَ يَضَعُ الْحَدِيثَ.

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٦١٠٤)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (١٢٩ / ٢)، مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: فِيهِ ضَعْفَاءٌ، وَالْمُتَهَمُ بِهِ عَبْدُ الْغُفُورِ [هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ]، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ تَرْكُوهُ، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى الثَّقَاتِ، لَا يَحِلُّ كَتَبُ حَدِيثِهِ إِلَّا عَلَى التَّعَجُّبِ.

وَرَوَى أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَعُمَرُ وَحَاطَبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ. انْظُرْ: «تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (١٩٧ / ١). قُلْتُ: وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ حَسَنَ مَتْنَهُ السَّيُوطِيُّ فَقَالَ: وَالَّذِي أَسْتَخِيرُ اللَّهَ فِيهِ الْحُكْمَ لِمَتْنِ الْحَدِيثِ بِالْحَسَنِ لِكَثْرَةِ شَوَاهِدِهِ. انْظُرْ: «اللَّالِئُ الْمَصْنُوعَةُ» (١٠٩ / ٢).



وعند أبي حنيفة رحمه الله: من لزمه القتل بردة أو قصاص أو غيرهما لم يتعرض له، ولكن أُلجئ إلى الخروج.

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾: قصده للزيارة على الوجه المخصوص.

وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿حُجُّ﴾ بالكسر<sup>(١)</sup>، وهي لغة نجد.

﴿مَنْ أَسْطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ بدل من ﴿النَّاسِ﴾ مخصص له، وقد فسّر رسول الله ﷺ الاستطاعة بالزاد والراحلة<sup>(٢)</sup>، وهو يؤيد قول الشافعي رضي الله عنه أنها بالمال، ولذلك أوجب الاستنابة على الزمن إذا وجد أجره من ينوب عنه.

وقال مالك: إنها بالبدن، فيجب على من قدر على المشي والكسب في الطريق.

وقال أبو حنيفة: إنها بمجموع الأمرين.

والضمير في ﴿إِلَيْهِ﴾ للبيت أو الحج، وكل ما أتى إلى الشيء فهو سبيله.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٤)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

(٢) رواه الدارقطني في «سننه» الأحاديث (٢٤١٣ - ٢٤٢٧) من حديث جابر وعبد الله بن عمرو وابن مسعود وأنس وعائشة وابن عمر وابن عباس. وضعف أسانيدنا الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٨). وقال الطبري في «تفسيره» (٥/ ٦١٧): في أسانيدنا نظر لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين.

وروى حديث ابن عمر أيضاً الترمذي (٨١٣) وابن ماجه (٢٨٩٦). وأشار الترمذي لتضعيفه بقوله: لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي، وقد تكلم بعض أهل العلم في إبراهيم بن يزيد من قبل حفظه.

ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٤٣٦)، والإمام أحمد في «مسائله برواية ابنه عبد الله» (ص: ١٩٧)، عن الحسن مرسلاً. وهذا هو الصحيح من روايات هذا الحديث كما قال ابن المنذر. انظر: «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٢١).

﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيْرٌ عَنِ الْعٰلَمِيْنَ﴾ وَضَعَ ﴿كَفَرَ﴾ مَوْضِعَ «لَمْ يَحْجَّ» تَأْكِيدًا لُّوْجُوْبِهِ، وَتَغْلِيْظًا عَلَى تَارِكِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحْجَّ فَلْيُمِتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا»<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

وقد أَكَّدَ أَمْرَ الْحَجِّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ وَجْهِ: الدَّلَالَةُ عَلَى وَجُوْبِهِ بِصِيْغَةِ الْخَبْرِ، وَإِبْرَازُهُ فِي الصُّوْرَةِ الْاِسْمِيَّةِ، وَإِبْرَازُهُ عَلَى وَجْهِ يُفِيدُ أَنَّهُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلَّهِ فِي رِقَابِ النَّاسِ، وَتَعْمِيْمُ الْحُكْمِ أَوَّلًا وَتَخْصِيْصُهُ ثَانِيًّا؛ فَإِنَّهُ كإِيْضَاحٍ بَعْدَ إِبْهَامٍ وَتَثْنِيَّةٍ وَتَكْرِيْرٍ لِلْمُرَادِ، وَتَسْمِيَّةُ تَرْكِ الْحَجِّ كُفْرًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِعْلُ الْكُفْرَةِ، وَذِكْرُ الْاِسْتِغْنَاءِ، فَإِنَّهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْمَقْتِ وَالْخِذْلَانِ، وَقَوْلُهُ: ﴿عَنِ الْعٰلَمِيْنَ﴾ يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَبَالِغَةِ التَّعْمِيْمِ وَالدَّلَالَةِ عَلَى الْاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالْبُرْهَانِ وَالْإِشْعَارِ بِعَظَمِ السَّخَطِ؛ لِأَنَّهُ تَكْلِيْفٌ شَاقٌّ جَامِعٌ بَيْنَ كَسْرِ النَّفْسِ، وَإِتْعَابِ الْبَدَنِ، وَصَرْفِ الْمَالِ، وَالتَّجَرُّدِ عَنِ الشَّهَوَاتِ، وَالْإِقْبَالِ عَلَى اللَّهِ.

رُوي أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ صَدْرُ الْآيَةِ جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَابَ الْمِلَلِ فَخَطَبَهُمْ وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْحَجَّ فَحُجُّوا» فَأَمَنْتَ بِهِ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ وَكَفَرْتَ بِهِ خَمْسُ مِلَلٍ، فَتَزَلْ: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا»، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْكَشَافِ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ بَاقِي النُّسخِ وَالْمَصَادِرِ.

(٢) رَوَاهُ «الدَّارِمِيُّ» فِي «سُنَنِهِ» (١٨٢٦)، وَابِيهَقِي فِي «الشَّعْبِ» (٣٦٩٣)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفُظًا: «مَنْ لَمْ يَخِيْسْهُ ظَاهِرَةٌ أَوْ مَرَضٌ حَاسِسٌ أَوْ سُلْطَانٌ جَائِرٌ وَلَمْ يَحْجَّ فَلْيُمِتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا». وَفِي إِسْنَادِهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيْمٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَرَوَى نَحْوَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨١٢) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُوقُوفًا، وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ ابْنُ كَثِيْرٍ فِي «مُسْنَدِ الْفَارُوقِ» (٢٩٢ / ١).

(٣) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «التَّفْسِيْرِ مِنْ سُنَنِهِ» (٥١٥)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيْرِهِ» (٦٢١ / ٥) مِنْ طَرِيقٍ =

(٩٨) - ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ ٱلْكِتَآبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَٰتِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: بآياته السمعية والعقلية الدالة على صدق محمد عليه السلام فيما يدعيه من وجوب الحج وغيره، وتخصيص أهل الكتاب بالخطاب دليل على أن كفرهم أقبح، وأنهم وإن زعموا أنهم يؤمنون بالتوراة والإنجيل فهم كافرون بهما.

﴿وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾ والحال أنه شهيد مطلع على أعمالكم فيجازيكم عليها لا ينفعكم التحريف والاستسراؤ.

(٩٩) - ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ ٱلْكِتَآبِ لِمَ تُصَدُّونَ عَنْ سَبِيلِ ٱللَّهِ مَن ءَامَنَ﴾ كرر الخطاب والاستفهام مبالغة في التقرع ونفي العذر عنهم، وإشعاراً بأن كل واحد من الأمرين مستقيم في نفسه مستقل باستجلاب العذاب.

و«سبيل الله»: دينه الحق المأمور بسلوكه وهو الإسلام.

قيل: كانوا يفتنون المؤمنين ويحرشون بينهم، حتى أتوا الأوس والخزرج فذكروهم ما بينهم في الجاهلية من التعادي والتحارب ليعودوا لمثله، ويحتالون لصددهم عنه<sup>(١)</sup>.

﴿تَبْعُونَهَا عِوَجًا﴾ حال من الواو؛ أي: باغين طالبين لها عوجاً جاعاً بأن تلبسوا على الناس وتوهموا أن فيه عوجاً عن الحق بمنع النسخ وتغيير صفة رسول الله ونحوهما، أو بأن تحرشوا بين المؤمنين لتختلف كلمتهم ويختل أمر دينهم.

﴿وَأَنْتُمْ شُهَدَآءُ﴾ أنها سبيل الله والصد عنها ضلال وإضلال، أو: وأنتم عدول عند أهل ملكتكم يثقون بأقوالكم ويستشهدونكم في القضايا.

= جوير عن الضحاك، قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٩): وهو معضل، وجوير متروك الحديث ساقط.

(١) سيأتي الخبر مطولاً في قصة شاس بن قيس.

﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وَعِيدٌ لَهُمْ.

وَلَمَّا كَانَ الْمُنْكَرُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى كَفَرَهُمْ - وَهُمْ يَجْهَرُونَ بِهِ - خَتَمَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ شَهِيدٌ﴾، وَلَمَّا كَانَ <sup>(١)</sup> فِي هَذِهِ الْآيَةِ صَدَّهُمُ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَكَانُوا يُخْفُونَهُ وَيَحْتَالُونَ فِيهِ قَالَ: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

(١٠٠) - ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تُطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفْرِينَ﴾ نَزَلَتْ فِي نَفَرٍ مِنَ الْأَوْسِ وَالْخَزَرَجِ كَانُوا جُلُوسًا يَتَحَدَّثُونَ، فَمَرَّ بِهِمْ شَاسُ بْنُ قَيْسٍ الْيَهُودِيُّ فَعَاظَهُ تَأْلُفَهُمْ وَاجْتِمَاعَهُمْ، فَأَمَرَ شَابًّا مِنَ الْيَهُودِ أَنْ يَجْلِسَ إِلَيْهِمْ وَيَذْكُرَهُمْ يَوْمَ بُعَاثٍ، وَيُنْشِدَهُمْ بَعْضَ مَا قِيلَ فِيهِ، وَكَانَ الظَّفَرِيُّ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لِلْأَوْسِ، فَفَعَلَ فَنَارَعَ الْقَوْمَ وَتَفَاخَرُوا وَتَغَاظَبُوا وَقَالُوا: السَّلَاحُ السَّلَاحُ، وَاجْتَمَعَ مِنَ الْقَبِيلَيْنِ خَلْقٌ عَظِيمٌ، فَتَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ وَقَالَ: «أَتَدْعُونَ <sup>(٢)</sup> الْجَاهِلِيَّةَ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ بَعْدَ إِذْ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ وَقَطَعَ عَنْكُمُ أَمْرَ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَلْفَ بَيْنِكُمْ؟»

(١) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي زِيَادَةٌ: «الْمُنْكَرُ».

(٢) بَعْدَهَا فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «بَدْعَى»، وَالمُثَبَّتُ مِنْ بَاقِي النُّسخِ، وَمِثْلُهُ فِي رِوَايَةِ الثُّعْلَبِيِّ، وَتَابَعَهُ فِيهَا الزَّمَخْشَرِيُّ، ثُمَّ مَتَابَعُوهُ كَالْمُصَنِّفِ وَابْنُ كَمَالٍ بَاشَا وَأَبِي السَّعُودِ فِي تَفَاسِيرِهِمْ، وَمَا نَقَلَهُ السَّيُوطِيُّ فِي «الْحَاشِيَةِ» (٢١٦/٤) عَنِ الشَّيْخِ وَلِيِّ الدِّينِ الْعِرَاقِيِّ مِنْ أَنَّ «أَتَدْعُونَ الْجَاهِلِيَّةَ» تَحْرِيفٌ، وَأَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ: «أَبْدَعَى الْجَاهِلِيَّةَ»، رَدَهُ الشَّهَابُ فِي «الْحَاشِيَةِ» بِأَنَّهُ لَيْسَ هَذَا اللَّفْظُ تَحْرِيفًا، بَلْ هُوَ إِمَّا رِوَايَةً أُخْرَى، أَوْ نَقْلًا بِالمَعْنَى، وَمِثْلُهُ سَهْلٌ كَمَا قَالَ.

قُلْتُ: وَقَدْ اتَّفَقَتْ نَسْخَةُ «الْكَشَافِ» عَلَى ضَبْطِهَا بِتَشْدِيدِ الدَّالِ، وَكَذَا ضَبُطَتْ فِي نَسْخَةِ «حَاشِيَةِ الْجَارِ بَرْدِيِّ عَلَى الْكَشَافِ» (ج ١/٢٦٥ ب) بِالتَّشْدِيدِ، وَقَالَ فِي شَرْحِهَا: «أَرَادَ: تَدْعُونَ دَعْوَةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: يَا لِفُلَانٍ، عِنْدَ الاسْتِصْرَاحِ». لَكِنْ خَالَفَ الشَّهَابُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: هُوَ بِالتَّخْفِيفِ، لَا بِالتَّشْدِيدِ مِنَ الدَّعْوَى كَمَا تُؤْهِمُ؛ أَيِ: تَدْعُونَ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ: يَا لِكَذَا يَا لِفُلَانٍ كَذَا. قُلْتُ: وَكَذَا مَا جَاءَ فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِيِّ لَعَلَّ الْأُولَى فِيهِ التَّخْفِيفُ؛ أَيِ: «أَتَدْعُونَ بَدْعَى الْجَاهِلِيَّةَ».

فَعَلِمُوا أَنَّهَا نَزْغَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ وَكَيْدٌ مِنْ عَدُوِّهِمْ، فَالْقُوا السَّلَاحَ وَاسْتَغْفَرُوا وَعَانَقَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَانْصَرَفُوا مَعَ الرُّسُولِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وَلَئِنَّمَا خَاطَبَهُمُ اللَّهُ بِنَفْسِهِ بَعْدَمَا أَمَرَ الرُّسُولَ بِأَنْ يَخَاطِبَ أَهْلَ الْكِتَابِ إِظْهَارًا لَجَلَالَةِ قَدْرِهِمْ وَإِشْعَارًا بِأَنَّهُمْ هُمُ الْأَحْقَاءُ بِأَنْ يَخَاطِبَهُمُ اللَّهُ وَيَكَلِّمَهُمْ.

(١٠١) - ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ إِنْكَارٌ وَتَعْجِيبٌ لِكُفْرِهِمْ فِي حَالِ اجْتِمَاعِ لَهُمُ الْأَسْبَابُ الدَّاعِيَةُ إِلَى الْإِيمَانِ الصَّارِفَةُ عَنِ الْكُفْرِ. ﴿وَمَنْ يَنْصَرِكْ بِاللَّهِ﴾: وَمَنْ يَتَمَسَّكُ بِدِينِهِ، أَوْ يَلْتَجِئُ إِلَيْهِ فِي مَجَامِعِ أُمُورِهِ ﴿فَقَدْ هَدَىٰ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾: فَقَدْ اهْتَدَىٰ لَا مَحَالَةَ.

(١٠٢) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾: حَقَّ تَقَوَاهُ وَمَا يَجِبُ مِنْهَا، وَهُوَ اسْتِفْرَاجُ الْوُسْعِ فِي الْقِيَامِ بِالْمَوَاجِبِ وَالاجْتِنَابِ عَنِ الْمَحَارِمِ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: هُوَ أَنْ يُطَاعَ فَلَا يُعَصَى، وَيُشْكَرَ فَلَا يُكْفَرُ، وَيُذَكَّرَ فَلَا يُنْسَى<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٦٢٧/٥) من طريق محمد بن إسحاق، قال: حدثني الثقة عن زيد بن أسلم، وهو مرسل، وفيه راو مبهم. ولفظه: «أبدعوى الجاهلية»، وبهذا اللفظ ذكره ابن هشام في «السيرة النبوية» (٥٥٥/١) عن ابن إسحاق. وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٦٢/٩ - ٦٥) عن زيد بن أسلم باللفظ أعلاه كما تقدم في التعليق السابق.

(٢) روي موقوفاً ومرفوعاً من حديث ابن مسعود، والصحيح وقفه: فالذي في غالب كتب الحديث والتفسير وغيرها روايته عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً، كما رواه ابن المبارك في «الزهد» (٢٢)، وعبد الرزاق في «التفسير» (٤٤١)، وأبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٤٧٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٥٥٣)، وأبو داود في «الزهد» (١٤٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٨٤٧)، والطبري في «تفسيره» (٦٣٧/٥)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٢٨١)، والطبراني في «الكبير» (٨٥٠١)، والحاكم في «المستدرک» =

وقيل: هو أن تُنزَّه الطَّاعَةُ عن الالتفاتِ إليها، وعن توقُّعِ المجازاةِ عليها.  
وفي هذا الأمر تأكيدٌ للنَّهيِّ عَن طاعةِ أهلِ الكِتَابِ.  
وأصلُ «تُقَاةً»: «وُقِيَّةٌ»، فقلِّبتُ وأوَّها المضمومةُ تَاءً كما في «تَوَدَّةٌ» و«تُخَمَّةٌ»،  
والياءُ أَلِفًا.

﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾؛ أي: ولا تكوننَّ على حالٍ سوى حالِ الإسلامِ إذا  
أدرَككم الموتُ، فإنَّ النَّهيَّ عن المقيَّد بحالٍ أو غيرها قد يتوجَّه بالذَّاتِ نحوَ الفعلِ  
تارةً والقيَّد أخرى، وقد يتوجَّه نحوَ المجموعِ دونهما، وكذلك النَّفيُّ.

(١٠٣) - ﴿وَأَعْقِبُوا بِحَبْلِ اللَّهِ﴾: بدينه الإسلام، أو: بكتابه؛ لقوله عليه  
السَّلام: «القرآنُ حَبْلُ اللَّهِ المتين»<sup>(١)</sup>، استعارَ له الحبلَ من حيثُ إنَّ التَّمسُّكَ به سببُ

= (٣١٥٩) وصححه، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٣٨/٧)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٢٩٢)

و(٢٩٣). وقال ابن كثير عند تفسير الآية (١٠٢) من آل عمران: هذا إسناد صحيح موقوف.  
أما المرفوع عن ابن مسعود فقد قال أبو نعيم: رواه الناس عن زبيد موقوفاً، ورفعهُ أبو النضر عن  
محمد بن طلحة عن زبيد. ثم رواه من الطريق المذكور مرفوعاً. وقال ابن رجب في «جامع العلوم  
والحكم» (ص: ١٦٠): والموقوف أصح.

وروي أيضاً من حديث ابن عباس: فقد رواه البيهقي في «الزهد» (٨٧٨) وفي «القضاء والقدر»  
(٢٩٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، دون قوله: «وأن يشكر فلا يكفر»، وفي إسناده بكر  
بن سهل، وهو ضعيف.

قلت: ويكفي في الاحتجاج به وقوله صحة الموقوف مضافاً إليها صحة معناه وعدم ما يخالفه،  
وعدم حصر المعنى فيه.

(١) قطعة من حديث رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٠٠٧)، والدارمي في «سننه» (٣٣٧٤)،  
والترمذي (٢٩٠٦)، والبزار في «مسنده» (٨٣٦)، وابن عدي في «الكامل» (٤/٤)، والبيهقي  
في «الشعب» (١٧٨٨)، عن علي رضي الله عنه، ومداره على الحارث الأعور. قال الترمذي: هذا =

لِلنَّجَاةِ عَنِ الرَّدَى كَمَا أَنَّ التَّمَسُّكَ بِالْحَبْلِ سَبَبٌ لِلسَّلَامَةِ عَنِ التَّرْدِي، وَلِلْوُثُوقِ بِهِ  
وَالاعْتِمَادِ عَلَيْهِ الِاعْتِصَامُ<sup>(١)</sup> تَرْشِيحًا لِلْمَجَازِ.

﴿جَمِيعًا﴾: مُجْتَمِعِينَ عَلَيْهِ ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾: وَلَا تَتَفَرَّقُوا عَنِ الْحَقِّ بِوُقُوعِ  
الِاخْتِلَافِ بَيْنَكُمْ كَأَهْلِ الْكِتَابِ، أَوْ: لَا تَتَفَرَّقُوا تَفَرَّقَكُمْ الْجَاهِلِيَّ يَحَارِبُ بَعْضُكُمْ  
بَعْضًا، أَوْ: لَا تَذْكُرُوا مَا يُوجِبُ التَّفَرُّقَ وَيُزِيلُ الْأُلْفَةَ.

﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾: الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا الْهَدَايَةُ وَالتَّوْفِيقُ لِلإِسْلَامِ الْمُؤَدِّي  
إِلَى التَّأْلِفِ وَزَوَالِ الْغِلِّ ﴿إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مُتَقَاتِلِينَ ﴿فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾  
بِالإِسْلَامِ ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾: مُتَحَابِّينَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى الْأَخَوَةِ فِي اللَّهِ.

وَقِيلَ: كَانَ الْأَوْسُ وَالْخَزْرَجُ أَخَوَيْنِ لِأَبَوَيْنِ، فَوَقَعَ بَيْنَ أَوْلَادِهِمَا الْعَدَاوَةُ  
وَتَطَاوَلَتِ الْحُرُوبُ مِئَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، حَتَّى أَطْفَأَهَا اللَّهُ بِالإِسْلَامِ، وَأَلَّفَ بَيْنَهُمْ  
بِرَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ﴾: مُشْفِينَ عَلَى الْوُقُوعِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ لَكُفْرِكُمْ؛ إِذْ  
لَوْ أَدْرَكَكُمْ الْمَوْتُ فِي تِلْكَ الْحَالِ<sup>(٢)</sup> لَوَقَعْتُمْ فِي النَّارِ.

= حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال.

وروي من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٦٠١٧)، وابن أبي  
شيبه في «المصنف» (٣٠٦٣٠)، وابن حبان في «المجروحين» (١٠٠/١)، ترجمة إبراهيم بن  
مسلم الهجري أحد رواة، وابن الجوزي في «العلل» (١٤٥)، وقال: لا يصح عن رسول الله ﷺ،  
ويشبه أن يكون من كلام ابن مسعود، قال ابن معين: إبراهيم الهجري ليس حديثه بشيء.

(١) قوله: «وللوثوق عطف على «له»، «الاعتصام» بالنصب مفعول (استعار) المقدر، وفي  
العبارة تقديم وتأخير، والتقدير: واستعار الاعتصام للوثوق به والاعتماد عليه. انظر: «حاشية  
الأنصاري» (٩٨/٢).

(٢) في نسخة التفتازاني: «الموت في الحال». وفي نسخة: «على تلك الحالة». انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿فَأَنذَكُم مِّنْهَا﴾ بالإسلام، والضمير للحفرة، أو للنار، أو للشفا، وتأنيثه لتأنيث ما أُضيفَ إليه، أو لأنه بمعنى: الشفة، فإن «شفا البئر» و«شفتها»: طرفها ك«الجانب» و«الجانبية»، وأصله: شَفَوُ، فقلبت الواو في المذكر وحذفت في المؤنث.

﴿كَذَلِكَ﴾: مثل ذلك التبیین ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ﴾: دلائله ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾: إرادة ثباتكم على الهدى وازديادكم فيه.

(١٠٤) - ﴿وَلَتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾: «من» للتبعض؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفاية، ولأنه لا يصلح له كل أحد؛ إذ للمتصدي له شروط لا يشترك فيها جميع الأمة؛ كالعلم بالأحكام ومراتب الاحتساب، وكيفية إقامتها، والتمكن من القيام بها، خاطب الجمع وطلب فعل بعضهم ليدل على أنه واجب على الكل، حتى لو تركوه رأساً أنموا جميعاً، ولكن يسقط بفعل بعضهم، وهكذا كل ما هو فرض كفاية.

أو للتبيين بمعنى: وكونوا أمة يأمرُونَ؛ كقوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

والدعاء إلى الخير يعُمُّ الدعاء إلى ما فيه صلاح ديني أو دنيوي، وعُطف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عليه عطف الخاص على العام للإيدان بفضله.

﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾: المخصوصون بكمال الفلاح.

رُوي أنه عليه السلام سُئل: مَنْ خَيْرُ النَّاسِ؟ فقال: «أمرهم بالمعروف، ونهاهم عن المنكر، وأتقاهم لله وأوصلهم»<sup>(١)</sup>.

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٤٣٤)، وأبو يعلى كما في «الكافي الشاف» (ص: ٢٩)،

والطبراني في «الكبير» (٢٤/٢٥٧)، من حديث درة بنت أبي لهب رضي الله عنها. وقال الهيثمي =



والأمرُ بالمعروفِ يَكُونُ واجباً ومندوباً على حسبِ ما يُؤمَرُ به، والنهي عن المنكر واجبٌ كله لأنَّ جميعَ ما أنكره الشرعُ حرامٌ.

والأظهرُ أنَّ العاصيَ يجبُ أن ينهى عما يرتكبه لأنَّه يجبُ عليه تركه وإنكاره فلا يسقطُ بتركِ أحدهما وجوبُ الآخر.

(١٠٥) - ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾: كاليهود والنصارى؛ اختلفوا في التوحيد والتنزيه وأحوال الآخرة على ما عرفت ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾: الآيات والحجج المبيِّنة<sup>(١)</sup> للحقِّ الموجبة للاتفاق عليه.

والأظهرُ أنَّ النهيَ فيه مخصوصٌ بالتفرُّق في الأصول دون الفروع؛ لقوله عليه السَّلام: «اختلاف أُمَّتِي رَحْمَةٌ»<sup>(٢)</sup>، ولقوله: «مَنْ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ أخطأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»<sup>(٣)</sup>.

= في «مجمع الزوائد» (٧/٢٦٢): رجال أحمد ثقات، وفي بعضهم كلام لا يضر. وحسن إسناده العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/٥٢٥).

(١) في نسخة التفتازاني: «المثبتة».

(٢) قال السيوطي في «الحاشية» (٤/٢٢٧): «عزاه الزركشي في «الأحاديث المشتهرة» إلى كتاب «الحجة» للشيخ نصر المقدسي ولم يذكر سنده ولا صحابه». وانظر: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» للزركشي (ص: ٦٤).

وروى البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١٢٤٨) (ط: عوامة) من طريق جُوَيْر عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «واختلاف أصحابي لكم رحمة»، وجویر متروك، والضحاك عن ابن عباس منقطع. ونقل السيوطي عن تقي الدين السبكي في «الحليات» قوله: «هذا الحديث ليس معروفاً عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع، ولا أظن له أصلاً، إلا أن يكون من كلام الناس بأن يكون أحد قال: «اختلاف الأمة رحمة» فأخذه بعض الناس فظنه حديثاً فجعله من كلام النبوة».

(٣) رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

﴿وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وَعِيدٌ لِلَّذِينَ تَفَرَّقُوا، وتهديدٌ على التشبه بهم.  
(١٠٦) - ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ نَصَبٌ بما في ﴿لَهُمْ﴾ من معنى الفعلِ،  
أو بإضمارِ «اذكُرْ».

وَيَبَّاضُ الْوَجْهِ وَسَوَادُهُ كَنَاتَيْنِ عَنْ ظَهْوَرِ بَهْجَةِ السُّرُورِ وَكَآبَةِ الْخَوْفِ فِيهِ.  
وقيل: يُوسَمُ أَهْلُ الْحَقِّ بَيَاضِ الْوَجْهِ وَالصَّحِيفَةِ، وَإِشْرَاقِ الْبَشَرَةِ، وَسَعْيِ  
النُّورِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَبِإِمِينِهِ، وَأَهْلُ الْبَاطِلِ بِأَصْدَادِ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ على إرادة القول؛ أي: فيقالُ  
لَهُمْ: أَكْفَرْتُمْ؟ وَالْهَمْزَةُ لِلتَّوْبِيخِ وَالتَّعَجُّبِ مِنْ حَالِهِمْ، وَهُمْ الْمُرْتَدُّونَ، أَوْ أَهْلُ الْكِتَابِ  
كَفَرُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ بِهِ قَبْلَ مَبْعَثِهِ، أَوْ جَمِيعُ الْكُفَّارِ كَفَرُوا بَعْدَ مَا أَقْرَأُوا  
حِينَ أَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، أَوْ تَمَكَّنُوا مِنَ الْإِيمَانِ بِالنَّظَرِ فِي الدَّلَائِلِ وَالْآيَاتِ.  
﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ أَمْرٌ إِهَانِي ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾: بِسَبَبِ كُفْرِكُمْ، أَوْ: جَزَاءُ  
لِكُفْرِكُمْ.

(١٠٧) - ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَبِمَا رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ يعني: الْجَنَّةَ وَالثَّوَابَ  
الْمَخْلَدَ، عَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِالرَّحْمَةِ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ وَإِنْ اسْتَغْرَقَ عَمْرُهُ فِي طَاعَةِ  
اللَّهِ تَعَالَى لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا بِرَحْمَتِهِ وَفَضْلِهِ، وَكَانَ حَقَّ التَّرْتِيبِ أَنْ يُقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ لَكِنْ  
قُصِدَ أَنْ يَكُونَ مَطْلَعُ الْكَلَامِ وَمَقْطَعُهُ حَلِيَّةَ الْمُؤْمِنِينَ وَثَوَابَهُمْ.

﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الْاسْتِنَافِ لِلتَّأْكِيدِ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُونَ  
فِيهَا؟ فَقَالَ: هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ.

(١) وهذا القيل - والتقديم له بهذا اللفظ مع تأخيره إشارة إلى تضعيف المصنف له كما هي عادته - أولى  
من الحمل على المجاز الواقع في الوجه الأول.

(١٠٨) - ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾ الواردة في وَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ ﴿تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ مُلْتَبِسَةً بِالْحَقِّ لَا شُبْهَةَ فِيهَا.

﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ إِذِ اسْتَحِيلَ الظُّلْمُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِقُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَيُظْلَمَ بِنَقِصِهِ، وَلَا يُنْعَمُ عَنْ شَيْءٍ فَيُظْلَمَ بِفِعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ الْمَالِكُ عَلَى الْإِطْلَاقِ كَمَا قَالَ: (١٠٩) - ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ فَيُجَازِي كَلًّا بِمَا وَعَدَ لَهُ وَأَوْعَدَ.

(١١٠) - ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ دَلَّ عَلَى خَيْرِيَّتِهِمْ فِيمَا مَضَى وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى انْقِطَاعِ طَرَأْ؛ أَيْ: كَقَوْلِهِ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦].

وَقِيلَ: كُنْتُمْ فِي عِلْمِ اللَّهِ، أَوْ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، أَوْ فِيمَا بَيْنَ الْأُمَمِ الْمُتَقَدِّمِينَ. ﴿أُخْرِجَتِ لِلنَّاسِ﴾: أَظْهَرَتْ لَهُمْ.

﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ اسْتِثْنَانُ بَيْنَ بِهِ كَوْنَهُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ، أَوْ خَيْرُ ثَانٍ لـ ﴿كُنْتُمْ﴾.

﴿وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ يَتَضَمَّنُ الْإِيمَانَ بِكُلِّ مَا يَجِبُ أَنْ يُؤْمَنَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِهِ إِنَّمَا يَحِقُّ وَيُعْتَدُّ بِهِ إِذَا حَصَلَ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أُمِرَ أَنْ يُؤْمَنَ بِهِ، وَإِنَّمَا أُخْرَهُ - وَحَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ - لِأَنَّهُ قَصْدٌ بِذِكْرِ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ إِيْمَانًا بِاللَّهِ وَتَصَدِيقًا بِهِ وَإِظْهَارًا لِلدِّينَةِ.

وَاسْتُدِلَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي كَوْنَهُمْ آمِرِينَ بِكُلِّ مَعْرُوفٍ نَاهِينَ عَنِ كُلِّ مُنْكَرٍ؛ إِذِ اللَّامُ فِيهِمَا لِلْإِجْمَاعِ، فَلَوْ أَجْمَعُوا عَلَى بَاطِلٍ كَانَ أَمْرُهُمْ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ إِيْمَانًا كَمَا يَنْبَغِي ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ لَكَانَ الْإِيمَانُ خَيْرًا لَهُمْ مِمَّا هُمْ عَلَيْهِ.

﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾ كَعَبِدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَأَصْحَابِهِ ﴿وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾: المتمرّدونَ في الكفرِ، وهذه الجملةُ والتي بعدها<sup>(١)</sup> واردتانِ على سبيلِ الاستطرادِ.  
(١١١) - ﴿لَنْ يَضُرَّوْكُمْ إِلَّا أَذًى﴾: ضَرَرًا يَسِيرًا كَطَعْنٍ وَتَهْدِيدٍ.

﴿وَلِنْ يَقْتُلُوكُمْ يُولُوكُمُ الْأَذْبَارَ﴾: يَنْهَزُمُوا وَلَا يَضُرُّوْكُمْ بِقَتْلِ وَأَسْرِ ﴿ثُمَّ لَا يُضَرُّوْنَ﴾: ثُمَّ لَا يَكُونُ أَحَدٌ يَنْصُرُهُمْ عَلَيْكُمْ أَوْ يَدْفَعُ بِأَسْكُمْ عَنْهُمْ، نَفَى إِضْرَارَهُمْ سِوَى مَا يَكُونُ بِقَوْلٍ، وَقَرَّرَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَوْ قَامُوا إِلَى الْقِتَالِ كَانَتْ الدَّبْرَةُ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ تَكُونُ عَاقِبَتُهُمُ الْعَجْزَ وَالْخُدْلَانِ.

وَقُرِئَ: «لَا يُنْصَرُوا» عَطْفًا عَلَى «يُولُوكُمُ الْأَذْبَارَ»<sup>(٢)</sup> عَلَى أَنَّ ﴿ثُمَّ﴾ لِلتَّرَاخِي فِي الرُّتْبَةِ، فَيَكُونُ عَدَمُ النَّصْرِ مُقَيَّدًا بِقِتَالِهِمْ.

وهذه الآية من المغيّبات التي وافقها الواقع، إذ كان كذلك حال قريظة والنضير وبنو قينقاع ويهود خيبر.

(١١٢) - ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾: هَدُرُ النَّفْسِ وَالْمَالِ وَالْأَهْلِ، أَوْ ذُلُّ التَّمَسُّكِ بِالْبَاطِلِ وَالْجُزْيَةِ ﴿إِنْ مَا تُقْفَوُا﴾: وَجِدُوا ﴿إِلَّا يَحْبِلَ مِنْ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ﴾ استثناءً من أعمِّ عامِّ الأحوال؛ أي: ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ فِي عَامَّةِ الْأَحْوَالِ إِلَّا مُعْتَصِمِينَ أَوْ مُلْتَبِسِينَ بِذِمَّةِ اللَّهِ، أَوْ بِكِتَابِهِ الَّذِي آتَاهُمْ، وَذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ بِدِينِ الْإِسْلَامِ وَاتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ.

(١) قوله: «وهذه الجملة» يعني: جملة ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾، وما عطف عليها «والتي بعدها»؛ يعني: جملة ﴿لَنْ يَضُرَّوْكُمْ إِلَّا أَذًى﴾، وما عطف عليها «واردتان على سبيل الاستطراد»؛ أي: بدليل أنهما لم يعطفا على الجملة الشرطية قبلهما؛ أعني: ﴿وَلَوْ آمَنَ﴾؛ لأنها معطوفة على ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ مرتبطة بها بمعنى: لو آمن أهل الكتاب كما آمنوا، وأمروا بالمعروف كما أمروا، ونهوا عن المنكر كما نهوا، لكان خير أ لهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٠٣/٢).

(٢) هي قراءة زيد بن علي. انظر: «شواذ القراءات» للكرمانى (ص: ١١٩).

﴿وَبَاءُ وَيَغْضَبُ مِنَ اللَّهِ﴾: رَجَعُوا بِهِ مُسْتَوْجِبِينَ لَهُ.

﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾ فِيهَا مُحِيطَةٌ بِهِمْ إِحَاطَةُ الْبَيْتِ الْمَضْرُوبِ عَلَى أَهْلِهِ، وَالْيَهُودُ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ فَقَرَاءُ مَسَاكِينُ.

﴿ذَلِكَ﴾ إِمَارَةٌ إِلَى مَا ذُكِرَ مِنْ ضَرْبِ الذَّلَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ وَالْبُؤْسِ بِالْغَضَبِ ﴿يَأْتِهِمْ كَأَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾: بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ بِالْآيَاتِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ، وَالتَّقْيِيدُ بـ «غَيْرِ حَقٍّ» - مَعَ أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ - لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَقًّا بِحَسَبِ اعْتِقَادِهِمْ أَيْضًا.

﴿ذَلِكَ﴾؛ أَي: الْكُفْرُ وَالْقَتْلُ ﴿بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾: بِسَبَبِ عَصْيَانِهِمْ وَاعْتِدَائِهِمْ حُدُودَ اللَّهِ؛ فَإِنَّ الْإِصْرَارَ عَلَى الصَّغَائِرِ يُفْضِي إِلَى الْكِبَائِرِ، وَالِاسْتِمْرَارَ عَلَيْهَا يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: أَنَّ ضَرْبَ الذَّلَّةِ فِي الدُّنْيَا وَاسْتِجَابَ الْغَضَبِ فِي الْآخِرَةِ كَمَا هُوَ مَعْلَلٌ بِكُفْرِهِمْ وَقَتْلِهِمْ فَهُوَ مُسَبَّبٌ عَنْ عَصْيَانِهِمْ وَاعْتِدَائِهِمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ مَخَاطَبُونَ بِالْفُرُوعِ أَيْضًا.

(١١٣) - ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ فِي الْمَسَاوِي، وَالضَّمِيرُ لِأَهْلِ الْكِتَابِ.

﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَابِئَةٌ﴾ اسْتِثْنَاءٌ لِبَيَانِ نَفْسِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَ«الْقَابِئَةُ»: الْمُسْتَقِيمَةُ الْعَادِلَةُ، مِنْ «أَقَمْتُ الْعُودَ فَقَامَ»، وَهُمْ الَّذِينَ أَسْلَمُوا مِنْهُمْ.

﴿يَتْلُونَ مَا آتَى اللَّهُ مَائِنَهُ أَلِيلٌ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾: يَتْلُونَ الْقُرْآنَ فِي تَهْجُدِهِمْ، عَبَّرَ عَنْهُ بِالتَّلَاوَةِ فِي سَاعَاتِ اللَّيْلِ مَعَ السُّجُودِ لِيَكُونَ أَبْيَنَ وَأَبْلَغَ فِي الْمَدْحِ.

وَقِيلَ: الْمَرَادُ صَلَاةُ الْعِشَاءِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ لَا يُصَلُّونَهَا؛ لِمَا رُوِيَ: أَنَّهُ عَلَيْهِ

السَّلَامُ أَخْرَجَهَا ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا النَّاسُ يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ، فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْأَدْيَانِ أَحَدٌ يَذْكُرُ اللَّهَ هَذِهِ السَّاعَةَ غَيْرَكُمْ»<sup>(١)</sup>.

(١١٤) - ﴿يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ صِفَاتُ آخِرٍ لـ ﴿أُمَّةٌ﴾، وَصَفَهُمْ بِخَصَائِصٍ مَا كَانَتْ فِي الْيَهُودِ، فَإِنَّهُمْ مُنْخَرِفُونَ عَنِ الْحَقِّ، غَيْرُ مُتَعَبِّدِينَ بِاللَّيْلِ، مُشْرِكُونَ بِاللَّهِ، مُلْحِدُونَ فِي صِفَاتِهِ، وَاصْفُونَ الْيَوْمَ الْآخِرَ بِخِلَافِ صِفَتِهِ، مُدَاهِنُونَ فِي الْإِحْتِسَابِ<sup>(٢)</sup>، مُتَبَاطِئُونَ عَنِ الْخَيْرَاتِ.

﴿وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾؛ أَي: الْمَوْصُوفُونَ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ مِمَّنْ صَلَحَتْ أحوَالُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَاسْتَحَقُّوا رِضَاءَهُ وَثَنَاءَهُ.

(١١٥) - ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾: فَلَنْ يَضِيعَ، وَلَنْ يُنْقَصَ ثَوَابُهُ أَلْبَتَّ، سَمِّيَ ذَلِكَ كُفْرَانًا كَمَا سَمِّيَ تَوْفِيَةُ الثَّوَابِ شُكْرًا، وَتَعْدِيَّتُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْجِرْمَانِ.

وَقَرَأَ حَفْصٌ وَحَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ بِالْبَاءِ، وَالباقونَ بِالتَّاءِ<sup>(٣)</sup>.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ بِشَارَةِ لَهُمْ وَإِشْعَارُ بِأَنَّ التَّقْوَى مَبْدَأُ الْخَيْرِ وَحُسْنِ الْعَمَلِ، فَإِنَّ الْفَائِزَ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى.

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣٧٦٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٠٠٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥٣٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وزادوا: وَأُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ.

(٢) قوله: «مداهنون في الاحتساب» في مقابلة قوله: ﴿وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾، والمداهنة قبيحة أما المادة فحسنة. انظر: «حاشيتي ابن التمجيد والقونوي» (٦/ ٢٨١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٥)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

(١١٦) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ من العذاب، أو: من الغناء، فيكون مَصْدَرًا ﴿وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾: مُلَازِمُوهَا ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

(١١٧) - ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ﴾: ما ينفق الكفرة قربةً أو مُفَاخَرَةً وَسُمْعَةً<sup>(١)</sup>، أو المنافعون رياءً وخوفًا.

﴿فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾: بردٌ شديدٌ، والشَّائِعُ إطلاقه للريح البارد كـ«الصَّرَصِرِ»، فهو في الأصل مَصْدَرٌ نُعِتَ به، أو نُعِتَ وُصِفَ به البردُ للمبالغة كقولك: بردٌ باردٌ.

﴿أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ بالكفر والمعاصي ﴿فَأَهْلَكَتْهُ﴾ عقوبة لهم؛ لأنَّ الإهلاكَ عَن سَخَطٍ أَشَدُّ، والمرادُ: تشبيهه ما أنفقوا في ضياعِهِ بِحَرْثٍ كَفَّارٍ ضَرَبَتْهُ صِرٌّ فاستأصلته ولم يَبْقَ لهم فيه مَنَفَعَةٌ مَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وهو من التشبيه المُرَكَّبِ ولذلك لم يُبَالِ بِإِيْلَاءِ كَلِمَةِ التَّشْبِيهِ الرَّيْحِ دُونَ الْحَرْثِ، ويجوزُ أن يقدَّرَ: كَمَثَلِ مُهْلِكِ رِيحٍ، وهو الْحَرْثُ.

﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾؛ أي: ما ظَلَمَ الْمُنْفِقِينَ بَضْيَاعِ نَفَقَاتِهِمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ لَمَّا لَمْ يُنْفِقُوا بِحَيْثُ يُعْتَدُّ بِهَا، أو: ما ظَلَمَ أَصْحَابَ الْحَرْثِ بِإِهْلَاكِهِ وَلَكِنَّهُمْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ بِارْتِكَابِ مَا اسْتَحَقُّوا بِهِ الْعُقُوبَةَ.

وَقُرِئَ: «ولكن»<sup>(٢)</sup>؛ أي: ولكنَّ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَهَا، ولا يجوزُ أن يقدَّرَ ضَمِيرُ الشَّانِ لِأَنَّهُ لَا يُحَذَفُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ كقوله:

وما كنتُ ممَّنْ يدخلُ العشقُ قلبه  
ولكنَّ مَنْ يُبَصِّرُ جُفُونَكَ يَعشَقُ<sup>(٣)</sup>

(١) في نسخة التفازاني: «أو سمعة».

(٢) انظر: «الكشاف» (١٥٧/٢)، و«البحر المحيط» (٩٨/٦).

(٣) البيت للمتنبي وهو في «ديوانه» (٤٨/٣).

(١١٨) - ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً﴾: وليجّة، وهو الذي يُعرفه الرَّجُلُ أسرارَه ثقةً به، شُبّة ببطانة الثوب كما شُبّة بالشَّعَارِ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْأَنْصَارُ شِعَارُ وَالنَّاسُ دِثَارٌ»<sup>(١)</sup>.

﴿مِنْ دُونِكُمْ﴾: من دُونِ الْمُسْلِمِينَ، وهو مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿لَا تَتَّخِذُوا﴾ أو بِمَحْذُوفٍ هو صِفَةُ ﴿بَطَانَةً﴾؛ أي: بَطَانَةٌ كَائِنَةٌ مِنْ دُونِكُمْ. ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خَبَالٌ﴾: لَا يَقْصُرُونَ لَكُمْ فِي الْفَسَادِ، و«الْأَلُو»: التَّقْصِيرُ، وَأَصْلُهُ: أَنْ يُعْدَى بِالْحَرْفِ ثُمَّ عُدِّيَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ؛ كَقَوْلِهِمْ: «لَا أَلُوكَ نُصْحًا» عَلَى تَضْمِينِ مَعْنَى الْمَنْعِ أَوْ النِّقْصِ.

﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾: تَمَنَّوْا عَنَتَكُمْ، وَهُوَ شِدَّةُ الضَّرْرِ وَالْمَشَقَّةِ، وَ«مَا» مَصْدَرِيَّةٌ. ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾؛ أي: فِي كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَتِمَّا لَكُونَ أَنْفُسَهُمْ لَفَرْطِ بَغْضِهِمْ.

﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾: مِمَّا بَدَأَ؛ لِأَنَّ بُدْوَهَ لَيْسَ عَنْ رَوِيَّةٍ وَاخْتِيَارٍ. ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ﴾ الدَّالَّةَ عَلَى وُجُوبِ الْإِخْلَاصِ وَمُؤَالَاةِ الْمُؤْمِنِينَ وَمُعَادَاةِ الْكَافِرِينَ ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ مَا بَيَّنَّ لَكُمْ. والجملُ الأَرْبَعُ جَاءَتْ مُسْتَأْنَفَاتٍ عَلَى التَّعْلِيلِ<sup>(٢)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ صِفَاتٍ لـ ﴿بَطَانَةً﴾.

(١) رواه البخاري (٤٣٣٠)، ومسلم (١٠٦١)، من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

(٢) «والجملُ الأربعة»؛ أي: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾، و﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾، و﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ﴾، و﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ﴾، دُونَ ﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾؛ لظهور أنه حالٌ «جاءت مستأنفات على التعليل» ليس معناه أن الكلَّ علّةٌ واحدةٌ بالاجتماع، بل بمعنى أن كلّاً علّةٌ للنهي بالاستقلال، ترك تعاطفها تنبيهاً على الاستقلال. انظر: «حاشية الأنصاري» (١١٠/٢).



(١١٩) - ﴿هَآأَنَتمْ أَوْلَآءُ يُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾؛ أي: أنتم أولاء الخاطئون في موالاة الكفار و﴿يُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ بيان لخطيئهم في موالاتهم، وهو خبر ثان، أو خبر لـ ﴿أَوْلَآءَ﴾ والجُمْلَةُ خبر ﴿أنتم﴾ كقولك: «أنت زيدٌ تحبُّه»، أو صلته<sup>(١)</sup>، أو حالٌ والعامل فيه<sup>(٢)</sup> معنى الإشارة.

ويجوز أن يُنصبَ ﴿أَوْلَآءَ﴾ بفعلٍ يُفسِّره ما بعده وتكون الجملة خبرًا.  
﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾: بجنس الكتابِ كلِّه، وهو حالٌ من «لا يحبُّونكم»، والمعنى: إنهم لا يحبُّونكم والحال أنكم تؤمنون بكتابهم أيضًا، فما بالكم تحبُّونهم وهم لا يؤمنون بكتابكم؟ وفيه توبيخٌ بأنَّهم في باطلهم أصلبُ منكم في حقكم.  
﴿وَإِذَا لَقُوتُكُمْ قَالُوا آمَنَّا﴾ نفاقًا وتغريًّا ﴿وَإِذَا خَلَوْا عَصَوْا عَٰلَيْكُمْ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾: من أجله تأسفًا وتحسرًا حيث لم يجدوا إلى التَّشَفِّي سبيلًا.

﴿قُلْ مُؤْمِنُوا بِغَيْظِكُمْ﴾ دعاءٌ عليهم بدوام الغيظ وزيادته بتضاعفِ قوَّة الإسلام وأهله حتَّى يهلكوا به ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ فيعلم ما في صدورهم من البغضاء والحق، وهو يحتمل أن يكون من المقول؛ أي: وقُلْ لهم: إنَّ الله عليمٌ بما هو أخفى ممَّا تخفونه من عَصِ الْأَنَامِلِ غيظًا، وأن يكون خارجًا عنه بمعنى: قُلْ لهم ذلك، ولا تتعجب من إطلاعي إياك على أسرارهم فإنِّي عليمٌ بالأخفى من ضمائرهم.

(١٢٠) - ﴿إِنْ تَمَسَّسْتُمْ حَسَنَةً سَوْفَهمْ وَإِنْ تَصَبَّيْتُمْ سَيِّئَةً يَفْرَحُوا بِهَا﴾ بيانٌ لتناهي عداوتهم إلى حدِّ حسدوا ما نالهم من خيرٍ ومنفعةٍ وشيئوا بما أصابهم من ضرٍّ وشدةٍ، والمسُّ مُستعارٌ للإصابة.

(١) يعني: ﴿أَوْلَآءَ﴾ موصولٌ ﴿يُحِبُّونَهُمْ﴾ صلته. انظر: «الكشاف» (٢/ ١٦٠).

(٢) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «فيها». والحال تذكر وتؤنث.

﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا﴾ على عداوتهم، أو على مشاقِّ التَّكَالِيفِ ﴿وَتَتَّقُوا﴾ مُوَالَاتِهِمْ، أو ما حَرَّمَ اللهُ عَلَيْكُمْ ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ بفضلِ اللهِ وحِفْظِهِ المَوْعُودِ لِلصَّابِرِينَ وَالْمُتَّقِينَ، وَلَئِنَّ الْمُجِدَّ فِي الْأَمْرِ الْمُتَدَرَّبَ بِالِاتِّقَاءِ وَالصَّبْرِ يَكُونُ قَلِيلَ الْانْفِعَالِ جَرِيئًا عَلَى الْخَصْمِ، وَضَمَّةُ الرَّاءِ لِلِاتِّبَاعِ كَضَمَّةُ «مُدَّ»<sup>(١)</sup>.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ مِنْ «ضَارَهُ يَضِيرُهُ»<sup>(٢)</sup>.  
﴿إِنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> مِنَ الصَّبْرِ وَالتَّقْوَى وَغَيْرِهِمَا ﴿مُحِيطٌ﴾: مُحِيطٌ عِلْمُهُ فَيَجَازِيكُمْ<sup>(٤)</sup> بِمَا أَنْتُمْ أَهْلُهُ.

وَقُرِئَ بِالْيَاءِ؛ أَيِ: ﴿يَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ فِي عِدَاوَتِكُمْ عَلِيمٌ فَيُعَاقِبُهُمْ عَلَيْهِ.  
(١٢١) - ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ﴾؛ أَيِ: وَادْكُرْ إِذْ غَدَوْتَ ﴿مِنْ أَهْلِكَ﴾: مِنْ حُجْرَةٍ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ﴿تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ﴾: تُنْزِلُهُمْ، أَوْ تُسَوِّي وَتُهَيِّئُ لَهُمْ، وَيُؤَيِّدُهُ الْقِرَاءَةُ بِاللَّامِ<sup>(٥)</sup>.

﴿مَقْلَعِدَ لِلْقِتَالِ﴾: مَوَاقِفَ وَأَمَاكِينَ لَهُ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ «الْمَقْعَدُ» وَ«الْمَقَامُ» بِمَعْنَى الْمَكَانِ عَلَى الْإِتْسَاعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩].

(١) يعني: كضمة الأمر المضاعف، وكل مجزوم من المضاعف المضموم العين، فإنه يجوز ضمُّه للاتباع كما يجوز فتحه للخفة، وكسره لأصل تحريك الساكن. انظر: «حاشية الأنصاري» (١١٣/٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٥)، و«التيسير» (ص: ٩٠)، و«المبسوط في القراءات العشر» (ص: ١٦٨)، و«النشر» (٢٤٢/٢).

(٣) عزاها الثعلبي في «تفسيره» (١٩٨/٩) إلى الحسن - وهي كذلك في «مختصر شواذ القراءات» (ص ٢٢٠) - والأعمش وسهل وقراءة العشرة بالياء.

(٤) في نسخة الخيالي: «فمجازيكم».

(٥) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢٣٣/١)، و«الكشاف» (١٦٥/٢)، و«المحرر الوجيز» (٥٠١/١).

﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لِقَوْلِكُمْ ﴿عَلِيمٌ﴾ بِنِّيَاتِكُمْ.

رُوي أَنَّ الْمُشْرِكِينَ تَزَلُّوا بِأَحَدٍ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ ثَانِي عَشَرَ شَوَّالٍ سَنَةِ ثَلَاثٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، فَاسْتَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْحَابَهُ وَدَعَا<sup>(١)</sup> عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِيٍّ وَلَمْ يَدْعُهُ قَبْلُ، فَقَالَ هُوَ وَأَكْثَرُ الْأَنْصَارِ: أَقِمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِالْمَدِينَةِ وَلَا تَخْرُجْ إِلَيْهِمْ، فَوَاللَّهِ مَا خَرَجْنَا مِنْهَا إِلَى عَدُوٍّ إِلَّا أَصَابَ مَنَّا، وَلَا دَخَلَهَا عَلَيْنَا إِلَّا أَصَبْنَا مِنْهُ، فَكَيْفَ وَأَنْتَ فِينَا؟ فَدَعَاهُمْ فَإِنْ أَقَامُوا أَقَامُوا بِشَرِّ مَحْجِسٍ<sup>(٢)</sup> وَإِنْ دَخَلُوا قَاتَلْتَهُمُ الرِّجَالُ وَرِمَاهُمُ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ بِالْحِجَارَةِ، وَإِنْ رَجَعُوا رَجَعُوا خَائِبِينَ، وَأَشَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْخُرُوجِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رَأَيْتُ فِي مَنَامِي بَقْرًا مَذْبُوحَةً حَوْلِي فَأَوَّلْتُهَا خَيْرًا، وَرَأَيْتُ فِي ذُبَابٍ سَيْفِي تَلَمَّا فَأَوَّلْتُهُ هَزِيمَةً، وَرَأَيْتُ كَأَنِّي أَدْخَلْتُ يَدِي فِي دَرْعٍ حَصِينَةٍ فَأَوَّلْتُهَا الْمَدِينَةَ، فَإِنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تُقِيمُوا بِالْمَدِينَةِ وَتَدْعُوهُمْ»، فَقَالَ رِجَالٌ فَاتَهُمْ بَدْرٌ - وَأَكْرَمَهُمْ بِالشَّهَادَةِ يَوْمَ أُحُدٍ -: اخْرُجْ بِنَا إِلَى أَعْدَائِنَا، وَبَالِغُوا حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَبَسَ لَأَمَتَهُ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ نَدِمُوا عَلَى مُبَالِغَتِهِمْ فَقَالُوا: اصْنَعْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا رَأَيْتَ، فَقَالَ: «لَا يَنْبَغِي لَنَبِيِّ أَنْ يَلْبَسَ لَأَمَتَهُ فَيَضَعُهَا حَتَّى يُقَاتِلَ» فَخَرَجَ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَأَصْبَحَ بِشَعْبِ أُحُدٍ يَوْمَ السَّبْتِ، وَنَزَلَ فِي عُدْوَةِ الْوَادِي وَجَعَلَ ظَهْرَهُ وَعَسْكَرَهُ إِلَى أُحُدٍ، وَسَوَّى صَفَّهُمْ وَأَمَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جُبَيْرٍ عَلَى الرُّمَاءِ وَقَالَ: «انْضَحُّوا عَنَّا بِالنَّبْلِ لَا يَأْتُونَا مِنْ وَرَائِنَا»<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفْتَازَانِي: «وَقَدْ دَعَا».

(٢) قَوْلُهُ: «بَشَرِّ مَحْجِسٍ» بِكَسْرِ الْبَاءِ؛ أَي: بِمَكَانٍ لَا مَاءَ فِيهِ وَلَا طَعَامَ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١١٤/٢).

(٣) انْظُرْ هَذِهِ الْقِصَّةَ مَطْوَلَةً فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» لِابْنِ هِشَامٍ (٢/ ٦٢ - ٦٦) عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَكَذَا رَوَاهَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النَّبُوَّةِ» (٣/ ٢٠٦ - ٢٠٨) عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ. وَرَوَاهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٩٧٣٥) عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ. وَقِصَّةُ الرَّمَاةِ رَوَاهَا الْبُخَارِيُّ (٣٠٣٩) عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الرِّجَالِ يَوْمَ أُحُدٍ - وَكَانُوا خَمْسِينَ رَجُلًا - عَبْدَ اللَّهِ بْنُ =

(١٢٢) - ﴿إِذْ هَمَّتْ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، أَوْ بَدَلٌ مِنْ ﴿إِذْ عَدَوْتَ﴾.  
 ﴿طَائِفَتَيْنِ مِنْكُمْ﴾ بَنُو سَلِيمَةَ مِنَ الْخَزْرَجِ وَبَنُو حَارِثَةَ مِنَ الْأَوْسِ، وَكَانَا  
 جَنَاحِي الْعَسْكَرِ.  
 ﴿أَنْ تَفْشَلَا﴾: أَنْ تَجْبُنَا وَتَضْعُفَا.

رُوي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَرَجَ فِي زُهَاءِ أَلْفِ رَجُلٍ وَوَعَدَ لَهُمُ النَّصْرَ إِنْ صَبَرُوا،  
 فَلَمَّا بَلَغُوا الشَّوْطَ انْخَزَلَ ابْنُ أَبِي فِي ثَلَاثِ مِئَةٍ وَقَالَ: عَلَامَ نَقْتُلُ أَنْفُسَنَا وَأَوْلَادَنَا؟!  
 فَتَبِعَهُمْ [عَبْدُ اللَّهِ بْنُ] عَمْرِو بْنِ حَرَامٍ<sup>(١)</sup> الْأَنْصَارِيُّ وَقَالَ: أُنْشِدُكُمْ اللَّهَ فِي نَبِيِّكُمْ  
 وَأَنْفُسِكُمْ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي: لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَبْعَانَاكُمْ، فَهَمَّ الْحَيَّانِ بِاتِّبَاعِهِ، فَعَصَمَهُمُ اللَّهُ  
 فَمَضَوْا مَعَ رَسُولِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَا كَانَتْ عَزِيمَةً؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾؛ أَي: عَاصِمُهُمَا عَنْ اتِّبَاعِ  
 تِلْكَ الْخَطَرَةِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَرَادَ: وَاللَّهُ نَاصِرُهُمَا فَمَا لِهَمَّا تَفْشَلَانِ وَلَا تَتَوَكَّلَانِ عَلَى اللَّهِ؟  
 ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾؛ أَي: فَلْيَتَوَكَّلُوا عَلَيْهِ وَلَا يَتَوَكَّلُوا عَلَى غَيْرِهِ؛  
 لِيَنْصُرَهُمْ كَمَا نَصَرَهُمْ بِبَدْرِ.

= جُبَيْر، فَقَالَ: «إِنْ رَأَيْتُمُونَا تَخْطِفُنَا الطَّيْرُ فَلَا تَبْرَحُوا مَكَانَكُمْ هَذَا حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ، وَإِنْ رَأَيْتُمُونَا  
 هَزَمْنَا الْقَوْمَ وَأَوْطَأْنَاهُمْ فَلَا تَبْرَحُوا حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ»... الْحَدِيثُ.

(١) فِي النِّسْخِ: «حَزَمَ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْمَصَادِرِ وَسَتَأْتِي.

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٦/ ٢٢٢)، وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١٦٦)، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ

عَنْ جَمْعٍ مِنْ أَشْيَاخِهِ، وَهُوَ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» لِابْنِ هِشَامٍ (٢/ ٦٤). وَمَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ مِنْ هَذِهِ

الْمَصَادِرِ.

(١٢٣) - ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ﴾ تذكير ببعض ما أفادهم التوكل. و«بدر»: ماء بين مكة والمدينة كان لرجل يسمى بدرًا فسمي به.

﴿وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ حال من الضمير، وإنما قال: ﴿أَذِلَّةٌ﴾، ولم يقل: «ذلائل» ليدل على قلة مع ذلتهم لضعف الحال وقلة المراكب والسلاح.

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في الثبات ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ما أنعم عليكم بتقواكم من نصره، أو: لعلكم ينعم الله عليكم فتشكرون، فوضع الشكر موضع الإنعام لأنه سببه.

(١٢٤) - ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ظرف لـ ﴿نَصَرَكُمُ﴾، وقيل: بدل ثانٍ من ﴿إِذْ عَدَوْتَ﴾ على أن قوله لهم يوم أحد، وكان مع اشتراط الصبر والتقوى عن المخالفة، فلما لم يصبروا عن الغنائم وخالفوا أمر الرسول لم تنزل الملائكة.

﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُبَدِّلَ رَبُّكُمْ ثَلَاثَةَ أَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزِلِينَ﴾ إنكار أنه لا يكفيهم ذلك، وإنما جيء بـ«لن» إشعارًا بأنهم كانوا كالأيسين من النصر لضعفهم وقلة وقوة العدو وكثرتهم.

قيل: أمدهم الله يوم بدر أولًا بألف من الملائكة، ثم صاروا ثلاثة آلاف ثم صاروا خمسة.

وقرأ ابن عامر: ﴿مُنْزِلِينَ﴾ بالتشديد<sup>(١)</sup> للتكثير أو للتدرج.

(١٢٥) - ﴿يَلَاحُظْ﴾ إيجاب لما بعد «لن»؛ أي: بلى يكفيكم، ثم وعد لهم الزيادة على الصبر والتقوى حثًا عليهما وتقوية لقلوبهم فقال:

﴿إِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمُ﴾؛ أي: المشركون ﴿مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا﴾: من ساعتهم

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٥)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

هذه، وهو في الأصل مَصْدَرٌ «فَارَتْ الْقِدْرُ»: إذا غَلَتْ، فاستُعِيرَ لِلشَّرْعَةِ، ثُمَّ أُطْلِقَ للحَالِ الَّتِي لَا رَيْثَ فِيهَا وَلَا تَرَاحِي.

والمعنى: إن يأتوكم في الحالِ ﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ﴾ في حالِ إِيَّانِهِمْ بلا تراخٍ وتأخيرٍ ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ مُعَلِّمِينَ، من «التَّسْوِيمِ» الَّذِي هُوَ إظهارُ سِيَمَا الشَّيْءِ؛ لقوله عليه السَّلام لأَصْحَابِهِ: «تَسَوُّمُوا؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ تَسَوَّمَتْ»<sup>(١)</sup>.  
أو: مُرْسَلِينَ، من «التَّسْوِيمِ» بمعنى الإِسَامَةِ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ ويعقوبُ بكسرِ الواوِ<sup>(٢)</sup>.

(١٢٦) - ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ﴾: وما جعلَ إِمْدَادَكُمْ بِالْمَلَائِكَةِ ﴿إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ﴾: إِلَّا بِشَارَةً لَكُمْ بِالنَّصْرِ ﴿وَلِنُطْمِئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾: وَلِتَسْكُنَ إِلَيْهِ مِنَ الْخَوْفِ ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ لَا مِنْ الْعُدَّةِ وَالْعَدَدِ، وهو تنبيهٌ على أَنَّهُ لَا حَاجَةَ فِي نَصْرِهِمْ إِلَى مَدَدٍ، وَإِنَّمَا أَمَدُهُمْ وَوَعْدَ لَهُمْ بِهِ بِشَارَةً لَهُمْ وَرَبْطًا عَلَى قُلُوبِهِمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ نَظَرَ الْعَامَّةِ إِلَى الْأَسْبَابِ أَكْثَرُ، وَحُثٌّ<sup>(٣)</sup> عَلَى أَنْ لَا يُيَالُوا بِمَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُمْ.

﴿الْعَزِيزِ﴾ الَّذِي لَا يُغَالِبُ فِي أَقْضَيْتِهِ ﴿الْحَكِيمِ﴾ الَّذِي يَنْصُرُ وَيَخْذُلُ بِوَسْطِهِ أَوْ بغيرِ وَسْطٍ عَلَى مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ وَالْمَصْلَحَةِ.

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٧٢٢)، والطبري في «التفسير» (٣٤/٦)، عن عمير بن إسحاق مرسلًا.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٦)، و«التيسير» (ص: ٩٠)، و«المبسوط» (ص: ١٦٩)، و«النشر» (٢/٢٤٢).

(٣) قوله: «وَحُثٌّ» عطف على (تنبيه). انظر: «حاشية الأنصاري» (١١٨/٢).

(١٢٧) - ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿نَصْرَكُمْ﴾، أَوْ ﴿وَمَا النَّصْرُ﴾ إِنْ كَانَ اللَّامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْنَى: لِيَنْقُصَ مِنْهُمْ بِقَتْلِ بَعْضٍ وَأَسْرِ آخَرِينَ، وَهُوَ مَا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ مِنْ قَتْلِ سَبْعِينَ وَأَسْرِ سَبْعِينَ مِنْ صَنَادِيدِهِمْ.  
﴿أَوْ يَكْبِتُهُمْ﴾: أَوْ يَخْزِيَهُمْ، وَ«الْكَبْتُ»: شِدَّةُ غِيْظٍ أَوْ وَهْنٍ يَقَعُ فِي الْقَلْبِ، وَ﴿أَوْ﴾ لِلتَّنْوِيعِ دُونَ التَّرْدِيدِ<sup>(١)</sup>.

﴿فَيَنْقَلِبُوا خَآئِبِينَ﴾: فَيَنْهَزِمُوا مُنْقَطِعِي الْأَمَالِ.

(١٢٨) - ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ اعْتِرَاضٌ ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿أَوْ يَكْبِتُهُمْ﴾ وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ مَالِكُ أَمْرِهِمْ: فَإِمَّا أَنْ يُهْلِكَهُمْ، أَوْ يَكْبِتَهُمْ، أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنْ أَسْلَمُوا، أَوْ يُعَذِّبُهُمْ إِنْ أَصْرُوا، وَلَيْسَ لَكَ مِنْ أَمْرِهِمْ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا أَنْتَ عَبْدٌ مَأْمُورٌ بِإِنذَارِهِمْ وَجِهَادِهِمْ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى ﴿الْأَمْرِ﴾ أَوْ ﴿شَيْءٍ﴾ بِإِضْمَارِ «أَنْ»؛ أَي: لَيْسَ لَكَ مِنْ أَمْرِهِمْ أَوْ مِنَ التَّوْبَةِ عَلَيْهِمْ أَوْ مِنْ تَعَذُّبِهِمْ شَيْءٌ، أَوْ: لَيْسَ لَكَ مِنْ أَمْرِهِمْ شَيْءٌ أَوْ التَّوْبَةُ عَلَيْهِمْ أَوْ تَعَذُّبُهُمْ.

وَأَنْ تَكُونَ ﴿أَوْ﴾ بِمَعْنَى: إِلَّا أَنْ؛ أَي: لَيْسَ لَكَ مِنْ أَمْرِهِمْ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَتُسَرَّ بِهِ، أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَتَشْتَفِيَ مِنْهُمْ.

رُويَ أَنَّ عُبَيْدَةَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ شَجَّهَ يَوْمَ أُحُدٍ وَكَسَرَ رَبَاعِيَّتَهُ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ خَضَبُوا وَجْهَ نَبِيِّهِمْ بِالْدَّمِ؟» فَنَزَلَتْ<sup>(٢)</sup>.

(١) ولم يحمل ﴿أَوْ﴾ على الترديد، وإنما حملها على التنويع، لأن القطع والكبت وقعا معًا، فلا يناسب الترديد الذي يكفي فيه أحدهما. انظر: «حاشية القونوي» (٣٠٨/٦).

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٤٥٢)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (٤٦/٦)، وابن المنذر في «تفسيره» (٩٠٨)، عن قتادة وفيه: «كيف يفلح قوم صنعوا هذا بنبيهم؟» =

وقيل: همَّ أن يدعو عليهم، فنهاه الله لعلمه بأن فيهم من يؤمن<sup>(١)</sup>.

﴿فَاتَّهَمُ ظَالِمُونَ﴾ قد استحقوا التعذيب بظلمهم.

(١٢٩) - ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ خلقاً ومُلْكاً، فله الأمر كله ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ صريحٌ في نفي وجوب التعذيب، والتقييد بالتوبة وعدمها كالمنافي له.

﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لعباده، فلا تُبادِر إلى الدعاء عليهم.

(١٣٠) - ﴿يَتَأْتِيَهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾: لا تزيدوا زياداتٍ مُكرَّرةً، ولعلَّ التخصيص بحسب الواقع؛ إذ كان الرُّجُل منهم يُربي إلى أجلٍ ثمَّ يزيد فيه زيادةً أخرى حتَّى يستغرق بالشَّيء الطَّفيف مَال المديون. وقرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب: ﴿مُضَاعَفَةً﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ فيما نهيتُم عنه ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾: راجين الفلاح.

= ورواه بنحوه مسلم (١٧٩١)، والإمام أحمد في «المسند» (١٢٣١)، والنسائي في «الكبرى» (١١٠١)، وابن ماجه (٤٠٢٧)، من حديث أنس: أن رسول الله ﷺ كسرت رباعيته يوم أحد وشج في رأسه، فجعل يسלט الدم عنه ويقول: «كيف يفلح قوم شجوا نبيهم وكسروا رباعيته، وهو يدعوهم إلى الله تعالى؟» فأنزل الله عز وجل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ الآية. لفظ مسلم، وذكره البخاري معلقاً قبل الحديث (٤٠٦٩).

(١) كذا ذكر تبعاً للزمخشري في «الكشاف» (١٧٤/٢)، والذي رواه البخاري (٤٠٦٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ دعا عليهم في صلاة الفجر بقوله: «اللهم العن فلاناً وفلاناً» فنزلت الآية. وليس فيه أن ذلك كان في أحد أو غيرها، لكن ظاهر الآثار يدل أنها نزلت في أحد كما قال الحافظ في «العجائب في بيان الأسباب» (٧٥٠/٢).

(٢) انظر: «المبسوط» (ص: ١٤٨)، و«النشر» (٢/٢٢٨).



(١٣١) - ﴿وَأَنفُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ بِالْتَّحَرُّزِ عَنْ مُتَابَعَتِهِمْ وَتَعَاظِي أَفْعَالِهِمْ، وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ النَّارَ بِالذَّاتِ مُعَدَّةٌ لِلْكَفَّارِ وَبِالْعَرَضِ لِلْعَصَاةِ.

(١٣٢) - ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ أَتْبَعَ الْوَعِيدَ بِالْوَعْدِ تَرْهِيبًا عَنِ الْمَخَالَفَةِ وَتَرْغِيبًا فِي الطَّاعَةِ.

و«لَعَلَّ» وَ«عَسَى» فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ دَلِيلُ عَزَّةِ التَّوَصُّلِ إِلَى مَا جُعِلَ خَبْرًا لَهُ.

(١٣٣) - ﴿وَسَارِعُوا﴾: بَادِرُوا، أَوْ أَقْبِلُوا ﴿إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ إِلَى مَا تُسْتَحَقُّ بِهِ الْمَغْفِرَةُ كَالِإِسْلَامِ وَالتَّوْبَةِ وَالْإِخْلَاصِ.  
وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿سَارِعُوا﴾ بِلاَ وَإِ(١).

﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾: أَي: عَرْضُهَا كَعَرْضِهِمَا، وَذَكَرَ الْعَرَضَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي وَصْفِهَا بِالسَّعَةِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّمَثِيلِ لِأَنَّهُ دُونَ الطُّولِ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَسَبِعَ سَمَاوَاتٍ وَسَبْعَ أَرْضِينَ لَوْ وُصِّلَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ (٢).  
﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾: هُيئَتْ لَهُمْ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ مَخْلُوقَةٌ وَأَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْ هَذَا الْعَالَمِ.

(١٣٤) - ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾ صِفَةٌ مَادِحَةٌ لِلْمُتَّقِينَ، أَوْ مَذْحٌ مَنْصُوبٌ أَوْ مَرْفُوعٌ.  
﴿فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ فِي حَالِ الرِّخَاءِ وَالشَّدَّةِ، أَوْ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، إِذَا الْإِنْسَانُ لَا يَخْلُو عَنْ مَسَرَّةٍ أَوْ مَضَرَّةٍ؛ أَي: لَا يُخْلَوْنَ فِي حَالٍ مَا يَبْتَغُونَ مَا قَدَرُوا عَلَيْهِ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٦)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٥٣/٦).

﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ﴾: الممسكين عليه، الكافين عن إمضاءه مع القدرة، من «كظمت القربة»: إذا ملأتها وشدت رأسها.

وعن النبي ﷺ: «من كظم غيظاً وهو يقدر على إنفاذه ملاً الله قلبه أمناً وإيماناً»<sup>(١)</sup>.

﴿وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾: التاركين عقوبة من استحقوا مؤاخذته.

وعن النبي عليه السلام: «إن هؤلاء في أمتي قليل إلا من عصم الله، وقد كانوا كثيراً في الأمم التي مضت»<sup>(٢)</sup>.

﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾: يحتمل الجنس ويدخل تحته هؤلاء، والعهد فتكون الإشارة إليهم.

(١٣٥) - ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً﴾: فعلة بالغة في القبح كالزنى ﴿أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ بأن أذنبوا أي ذنب كان.

وقيل: الفاحشة الكبيرة، وظلم النفس الصغيرة.

ولعل الفاحشة ما يتعدى وظلم النفس ما ليس كذلك.

﴿ذَكَرُوا اللَّهَ﴾: تذكروا وعيده، أو حكمه، أو حقه العظيم ﴿فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾

(١) رواه أبو داود (٤٧٧٨)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (٤٥٨)، والطبري في «تفسيره» (٥٩/٦)، من

حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وروى أبو داود (٤٧٧٧)، والترمذي - وحسنه - (٢٤٩٣)، من

حديث معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه: «من كظم غيظاً، وهو قادر على أن ينفذه، دعاه الله عز وجل على رؤوس الخلائق يوم القيامة حتى يخيره من أي الحور شاء».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧٦٣/٣) عن مقاتل بن حيان عن النبي ﷺ بلاغاً. وورد بنحوه في

«مسند الفردوس» (٨١٢٠) من حديث أنس.

بِالنَّدَمِ والتَّوْبَةِ ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ استفهامٌ بمعنى النَّفْيِ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمُعْطُوفَيْنِ، والمرادُ به: وَضَفُّهُ تَعَالَى بِسَعَةِ الرَّحْمَةِ وَعُمُومِ الْمَغْفِرَةِ، وَالْحَثُّ عَلَى الْإِسْتِغْفَارِ، وَالْوَعْدُ بِقَبُولِ التَّوْبَةِ.

﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا﴾: وَلَمْ يُقِيمُوا عَلَى ذُنُوبِهِمْ غَيْرَ مُسْتَغْفِرِينَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا أَصْرَّ مَنْ اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً»<sup>(١)</sup>.

﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ حَالٌ مِنْ «يُصِرُّوا»؛ أَي: وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى قَبِيحِ فِعْلِهِمْ عَالِمِينَ بِهِ.

(١٣٦) - ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُكُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّتْ تَجَرَّى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ خَبْرٌ لـ ﴿الَّذِينَ﴾ إِنْ ابْتَدَأَتْ بِهِ، وَجُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ مُبَيَّنَّةٌ لِمَا قَبْلَهَا إِنْ عَطَفَتْهُ عَلَى «الْمُتَّقِينَ» أَوْ عَلَى ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْدَادِ الْجَنَّةِ لِلْمُتَّقِينَ وَالتَّائِبِينَ جَزَاءٌ لَهُمْ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا الْمُصِرُّونَ، كَمَا لَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْدَادِ النَّارِ لِلْكَافِرِينَ جَزَاءٌ لَهُمْ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا غَيْرُهُمْ.

وَتَكْثِيرُ ﴿جَنَّتْ﴾ عَلَى الْأَوَّلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا لَهُمْ أَدُونُ مِمَّا لِلْمُتَّقِينَ الْمُصُوفِينَ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَكَفَاكَ فَارِقًا بَيْنَ الْقَبِيلَيْنِ أَنَّهُ فَصَّلَ آيَتَهُمْ بِأَنْ يَبَيَّنَ أَنَّهُمْ مُحْسِنُونَ مُسْتَوْجِبُونَ لِمَحَبَّةِ اللَّهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ حَافِظُوا عَلَى حُدُودِ الشَّرْعِ، وَتَخَطَّوْا إِلَى التَّخَصُّصِ بِمَكَارِمِهِ، وَفَصَّلَ آيَةً هَؤُلَاءِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَنِعَمَ أَجْرُ الْعَمِلِينَ﴾ لِأَنَّ الْمَتَدَارِكَ لَتَقْصِيرِهِ كَالْعَامِلِ لِتَحْصِيلِ بَعْضٍ مَا فَوَّتَ عَلَى نَفْسِهِ، وَكَمْ بَيْنَ الْمُحْسِنِ وَالْمَتَدَارِكِ، وَالْمَحْبُوبِ وَالْأَجِيرِ، وَلَعَلَّ تَبْدِيلَ لَفْظِ الْجَزَاءِ بِالْأَجْرِ لِهَذِهِ النُّكْتَةِ.

(١) رواه أبو داود (١٥١٤)، والترمذي (٣٥٥٩)، من حديث أبي بكر رضي الله عنه. قال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ إنما نَعَرُفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي نُصَيْرَةَ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ.

والمخصوص بالمدح محذوف تقديره: ونعم أجر العاملين ذلك؛ يعني: المغفرة والجنات.

(١٣٧) - ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾: وقائع سنّها الله في الأمم المكذّبة كقوله: ﴿وَقَاتِلُوا تَقِيلاً ۝ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ٦١ - ٦٢].  
وقيل: أمم، قال:

ما عاينَ النَّاسُ من فضلٍ كفضليكم ولا أرى مثله في سالفِ السُّنَنِ<sup>(١)</sup>  
﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ لتعبروا بما ترون من آثار  
إهلاكهم.

(١٣٨) - ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ إشارة إلى قوله: ﴿قَدْ خَلَتْ﴾ أو مفهوم قوله: ﴿فَانظُرُوا﴾؛ أي: أنه مع كونه بياناً للمكذّبين فهو زيادةً بصيرةً وموعظةً للمتقين، أو إلى ما لخص من أمر المتقين والتائبين.

وقوله: ﴿قَدْ خَلَتْ﴾ اعتراض للبعث على الإيمان والتوبة، وقيل: إلى القرآن.  
(١٣٩) - ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ تسلية لهم عما أصابهم يوم أُحُدٍ، والمعنى: لا تضعفوا عن الجهاد بما أصابكم ولا تحزنوا على من قُتل منكم.

﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾: وحالكم أنكم أعلى منهم شأنًا فإنكم على الحقّ وقتالكم لله وقتالكم في الجنة، وأنهم على الباطل وقتالهم للشيطان وقتلاهم في النار، أو لأنكم أصبتم منهم يوم بدر أكثر ممّا أصابوا منكم اليوم.

(١) البيت دون نسبة في «تفسير الثعلبي» (٢٨٢/٩)، و«تفسير البغوي» (١٠٩/٢)، و«تفسير القرطبي»

(٢١٦/٤)، و«نهاية الأرب في فنون الأدب» للنويري (١١٣/١٧)، وذكره كثيرون، ولم أقف على

أو: وأنتم الأعلون في العاقبة، فتكون بشارة لهم بالنصر والغلبة.  
﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ متعلق بالنهي؛ أي: لا تهنؤوا إن صح إيمانكم فإنه يقتضي  
قوة القلب بالوثوق على الله، أو بـ ﴿الْأَعْلُونَ﴾.

(١٤٠) - ﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾ قرأ حمزة والكسائي  
وابن عياش عن عاصم بضم القاف، والباقون بالفتح<sup>(١)</sup>، وهما لغتان كـ «الضعف»  
و«الضعف»، وقيل: هو بالفتح: الجراح، وبالضم: ألمها.

والمعنى: إن أصابوا منكم يوم أحد فقد أصبتم منهم يوم بدر مثله، ثم إنهم لم  
يضعفوا ولم يجنبوا، فأنتم أولى بأن لا تضعفوا فإنكم ترجون من الله ما لا يرجون.  
وقيل: كلا المسين كان يوم أحد، فإن المسلمين نالوا منهم قبل أن يخالفوا أمر  
الرَسُول عليه السلام.

﴿وَتِلْكَ الْآيَاتُ نَذَاوِلَهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾: نصرفها بينهم نديل لهؤلاء تارة ولهؤلاء  
أخرى؛ كقوله:

فَيَوْمًا عَلَيْنَا وَيَوْمًا لَنَا      وَيَوْمًا نِسَاءً وَيَوْمًا نُسَرٌّ<sup>(٢)</sup>

و«المدأولة» كـ «المعاورة»، يقال: داوَلْتُ الشيءَ بينهم فتداوَلُوهُ.

و﴿الْآيَاتُ﴾ تحتمل الوصف والخبر، و﴿نَذَاوِلَهَا﴾ يحتمل الخبر والحال،  
والمرادُ بها: أوقات النصر والغلبة.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٦)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

(٢) انظر: «ديوان النمر بن تولب» (ص: ٦٤ - ٦٥)، و«الجميل في النحو» للخليل (ص: ٦٦)،

و«الكتاب» (٨٦/١)، و«التمثيل والمحاضرة» للثعالبي (ص: ٥٦)، و«المقاصد النحوية» للعيني

(١/٥٤٤)، والرواية عندهم: (فيوم علينا ويوم...) كلها بالرفع. وهو برواية المصنف في «تفسير

الثعلبي» (٢٩٢/٩)، و«الكشاف» (١٨٨/٢).

﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ عطفٌ على عِلَّةٍ مَحذُوفَةٍ؛ أي: نُدَاوِلُهَا لِيَكُونَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ، إِذَا نَأَى بَأَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدَةٍ، وَأَنَّ مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ فِيهِ مِنَ الْمَصَالِحِ مَا لَا يَعْلَمُهُ.

أَوْ الْفِعْلُ الْمَعْلَلُ بِهِ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَلِيَتَمَيَّزَ الثَّابِتُونَ عَلَى الْإِيمَانِ مِنَ الَّذِينَ عَلَى حَرْفٍ فَعَلْنَا ذَلِكَ، وَالْقَصْدُ فِي أَمْثَالِهِ وَتَقَائِضِهِ لَيْسَ إِلَى إِثْبَاتِ عِلْمِهِ تَعَالَى وَنَفِيهِ بَلْ إِلَى إِثْبَاتِ الْمَعْلُومِ وَنَفِيهِ عَلَى طَرِيقَةِ الْبُرْهَانِ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: لِيَعْلَمَهُمْ عِلْمًا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَزَاءُ، وَهُوَ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ مَوْجُودًا. ﴿وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾ وَيَكْرِمْ نَاسًا مِنْكُمْ بِالشَّهَادَةِ، يُرِيدُ شُهَدَاءَ أُحْدٍ، أَوْ: يَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ مَعْدَلِينَ بِمَا صُودِفَ مِنْهُمْ مِنَ الثَّبَاتِ وَالصَّبْرِ عَلَى الشَّدَائِدِ. ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ الَّذِينَ يُضْمِرُونَ خِلَافَ مَا يُظْهِرُونَ، أَوْ الْكَافِرِينَ، وَهُوَ اعْتِرَاضٌ، وَفِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَنْصُرُ الْكَافِرِينَ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَإِنَّمَا يُغْلِبُهُمْ أَحْيَانًا اسْتِدْرَاجًا لَهُمْ وَابْتِلَاءً لِلْمُؤْمِنِينَ.

(١٤١) - ﴿وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: لِيُطَهِّرَهُمْ وَيُصَفِّيَهُمْ مِنَ الذُّنُوبِ إِنْ كَانَتْ الدَّوْلَةُ عَلَيْهِمْ ﴿وَيَمَحَقَ الْكَافِرِينَ﴾: وَيُهْلِكُهُمْ إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِمْ، وَ«الْمَحْقُ»: نَقْصُ الشَّيْءِ قَلِيلًا قَلِيلًا.

(١٤٢) - ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾: بَلْ أَحْسِبْتُمْ، وَمَعْنَاهُ: الْإِنْكَارُ ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾: وَلَمَّا تُجَاهِدُوا؛ أَي: بَعْضُكُمْ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى الْكَفَايَةِ<sup>(١)</sup>، وَالْفَرْقُ بَيْنَ «لَمَّا» وَ«لَمَ» أَنَّ فِيهِ تَوْقُعَ الْفِعْلِ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ.

(١) قوله: «أي: بعضكم، وفيه دليل على أنه فرض على الكفاية» من هامش نسخة الطبلاوي وعليه علامة التصحيح.

وَقُرِئَ: «يَعْلَمُ» بفتح الميم<sup>(١)</sup> على أَنْ أَصْلَهُ: يَعْلَمَنْ، فَحُذِفَتِ النُّونُ.  
 ﴿وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾ نَصَبٌ بِإِضْمَارِ «أَنْ» على أَنْ الْوَائِلَ لِلْجَمْعِ، وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ<sup>(٢)</sup>  
 على أَنْ الْوَائِلَ لِلْحَالِ كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَمَّا تَجَاهَدُوا وَأَنْتُمْ صَابِرُونَ<sup>(٣)</sup>.

(١٤٣) - ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾؛ أَي: الْحَرْبَ فَإِنَّهَا مِنْ أَسْبَابِ الْمَوْتِ، أَوْ:  
 الْمَوْتَ بِالشَّهَادَةِ، وَالْخَطَابُ لِلَّذِينَ لَمْ يَشْهَدُوا بَدْرًا وَتَمَنَّوْا أَنْ يَشْهَدُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
 مَشْهَدًا لِيَنَالُوا مَا نَالَ شُهَدَاءُ بَدْرٍ مِنَ الْكِرَامَةِ، فَالْحُجُوعُ يَوْمَ أُحُدٍ عَلَى الْخُرُوجِ.  
 ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ﴾: مِنْ قَبْلِ أَنْ تُشَاهِدُوهُ وَتَعْرِفُوا شِدَّتَهُ ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ  
 نَظُرُونَ﴾؛ أَي: فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ مُعَايِنِينَ لَهُ حِينَ قُتِلَ دُونَكُمْ مَنْ قُتِلَ مِنْ إِخْوَانِكُمْ، وَهُوَ  
 تَوْبِيخٌ لَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ تَمَنَّوْا الْحَرْبَ وَتَسَبَّبُوا لَهَا ثُمَّ جَبُنُوا وَانْهَزَمُوا عَنْهَا، أَوْ عَلَى تَمَنِّي  
 الشَّهَادَةِ فَإِنْ فِي تَمَنِّيْهَا تَمَنِّيَ غَلْبَةِ الْكُفَّارِ.

(١٤٤) - ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ فَسَيَخْلُو كَمَا خَلَوْا  
 بِالْمَوْتِ أَوْ الْقَتْلِ ﴿أَفَايُنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ إِنْكَارٌ لَارْتِدَادِهِمْ  
 وَانْقِلَابِهِمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ عَنِ الدِّينِ لِحُلُوهِ بَمَوْتِ أَوْ قَتْلِ بَعْدَ عِلْمِهِمْ بِخُلُوعِ الرُّسُلِ  
 قَبْلَهُ وَبِقَاءِ دِينِهِمْ مُتَمَسِّكًا بِهِ.

(١) نسبت لابن وثاب والنخعي. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ١٢٠)، و«المحرر الوجيز»  
 (٥١٥/١)، و«البحر المحيط» (١٦٨/٦).

(٢) هي رواية عن أبي عمرو في غير المشهور عنه. «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٩)،  
 و«الكشاف» (١٩١/٢).

(٣) أي: وهو يعلم الصَّابِرِينَ، وما ذكره المصنف هو حاصل معناه. انظر: «حاشية القنوي» (٣٣٩/٦)،  
 وقال الشهاب: «وعلى قراءة الرَّفْعِ قِيلَ: هُوَ مُسْتَأْنَفٌ، وَقِيلَ: حَالٌ بِتَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ؛ أَي: وَهُوَ يَعْلَمُ  
 الصَّابِرِينَ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِتَأْوِيلِهَا بِالْأَسْمِيَّةِ». انظر: «حاشية الخفاجي».

وقيل: الفاء للسببية والهمزة لإنكار أن يجعلوا خلوة الرُّسُلِ قبله سبباً لانقلابهم على أعقابهم بعد وفاته.

رُوي أَنَّهُ لَمَّا رَمَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُمَيْثَةَ الْحَارِثِيُّ رَسُولَ اللَّهِ بِحَجَرٍ فَكَسَرَ رِبَاعِيَّتَهُ وَشَجَّ وَجْهَهُ، [أَقْبَلَ يَرِيدُ قَتْلَهُ] فَذَبَّ عَنْهُ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ صَاحِبَ الرَّايَةِ حَتَّى قَتَلَهُ ابْنُ قُمَيْثَةَ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ قَتَلَ النَّبِيَّ، فَقَالَ: قَدْ قَتَلْتُ مُحَمَّدًا، وَصَرَخَ صَارِخٌ: أَلَا إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ، فَاثْنَفَا النَّاسُ وَجَعَلَ الرَّسُولُ يَدْعُو: «إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ» فَاثْنَفَا إِلَيْهِ ثَلَاثُونَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَحَمَوْهُ حَتَّى كَشَفُوا عَنْهُ الْمَشْرُكِينَ، وَتَفَرَّقَ الْبَاقُونَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْتَ ابْنَ أَبِيي يَأْخُذُ لَنَا أَمَانًا مِنْ أَبِي سَفِيَّانَ، وَقَالَ نَاسٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ: لَوْ كَانَ نَبِيًّا لَمَّا قُتِلَ، ارْجِعُوا إِلَى إِخْوَانِكُمْ وَدِينِكُمْ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ عُمُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: يَا قَوْمَ، إِنْ كَانَ قُتِلَ مُحَمَّدٌ فَإِنَّ رَبَّ مُحَمَّدٍ لَا يَمُوتُ، وَمَا تَصْنَعُونَ بِالْحَيَاةِ بَعْدَهُ؟! فَقَاتِلُوا عَلَى مَا قَاتَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِمَّا يَقُولُونَ وَأَبْرَأُ مِنْهُ، وَشَدَّ بِسَيْفِهِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَتَرَلَّتْ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «الكشاف» (١٩٢/٢) وما بين معكوفتين منه. وهذه قطعة من خبر طويل رواه الطبري في «تفسيره» (٩٩/٦) عن السدي. وما جاء فيه من قصة أنس بن النضر له شاهد عند البخاري (٢٨٠٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

قال الطبري في «فتوح الغيب» (٢٨٥/٤): «قوله: «لما رمى عبد الله بن قُمَيْثَةَ» مخالف لما سبق عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكُمُ الْأَمْرُ مِنِّي﴾»، فإنه ذكر أنه عتبة بن أبي وقاص، وهذا الذي ذكره هنا هنا أصح».

قلت: ولعل الفصل في المسألة في قول الواقدي في «المغازي» (٢٤٤/١): «والثبت عندنا أن الذي رمى وجتي النبي ﷺ عبد الله بن قُمَيْثَةَ، والذي رمى شفته وأصاب رباعيته عتبة بن أبي وقاص». ويؤيده ما جاء في «السيرة النبوية» لابن هشام (٨٠/٢) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن عتبة بن أبي وقاص رمى رسول الله ﷺ يومئذ فكسر رباعيته اليمنى السفلى وجرح شفته السفلى، =



﴿وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا﴾ بارتداده، بل يضرُّ نفسه ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ على نعمة الإسلام بالثبات عليه كأنس وأضرابه.

(١٤٥) - ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾: إلّا بمشيئته تعالى، أو بإذنه لملك الموت في قبض روحه، والمعنى: أن لكل نفس أجلاً مُسمًى في علمه تعالى وقضائه لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون بالإحجام عن القتال والإقدام عليه، وفيه تحريض وتشجيع على القتال، ووعد للرسول عليه السلام بالحفظ وتأخير الأجل. ﴿كِتَابًا﴾ مصدر مؤكّد إذ المعنى: كتب الموت كتاباً ﴿مُوجَّلاً﴾ صفة له؛ أي: مؤقّتاً لا يتقدّم ولا يتأخّر.

﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ تعريض بمن شغلّتهم الغنائم يوم أحد، فإن المسلمين حملوا على المشركين وهزموهم وأخذوا ينيهون، فلما رأى الرماة ذلك أقبلوا على النهب وخلّوا مكانهم، فانتهز المشركون وحملوا عليهم من ورائهم فهزموهم.

﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾؛ أي: من ثوابها ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ الذين شكروا نعمة الله فلم يشغلّهم شيء عن الجهاد.

(١٤٦) - ﴿وَكَايْنٍ﴾ أصله: أي، دخلت الكاف عليها وصارت بمعنى «كم»، والنون تنوين أثبت في الخط على غير قياس.

وقرأ ابن كثير: ﴿وكاين﴾ كـ «كاين»<sup>(١)</sup>، ووجهه أنه قلب قلب الكلمة الواحدة

= وأن عبد الله بن شهاب الزهري شجه في وجهه، وأن ابن قمئة جرح وجته فدخلت حلقتان من حلقي المغفر في وجته... الحديث.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٦)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

كقولهم: «رَعَمَلي» في «لَعَمري»، فصَارَ «كَيَّيْن»<sup>(١)</sup>، ثُمَّ حُذِفَتِ الياءُ الثَّانِيَةُ لِلتَّخْفِيفِ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الياءُ الأُخْرَى أَلِفًا كَمَا أُبْدِلَتِ مِنْ «طَائِي»<sup>(٢)</sup>.

﴿مِنْ نَبِيٍّ﴾ بَيَانٌ لَهُ ﴿قَتَلَ مَعَهُ رِيتُونَ كَثِيرٌ﴾: رَبَّانِيُونَ عُلَمَاءُ أَتَقِيَاءُ، أَوْ: عَابِدُونَ لِرَبِّهِمْ.

وقيل: جماعاتٌ، و«الرَّبِّيُّ» مَنسُوبٌ إِلَى «الرَّبَّةِ» - وهي الجماعةُ - لِلْمُبَالَغَةِ. وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو ويعقوبُ: ﴿قَتَلَ﴾<sup>(٣)</sup> وإِسْنَادُهُ إِلَى ﴿رِيتُونَ﴾، أَوْ ضَمِيرِ النَّبِيِّ وَ﴿مَعَهُ رِيتُونَ﴾ حَالٌ عَنْهُ، وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ أَنَّهُ قُرِئَ بِالتَّشْدِيدِ<sup>(٤)</sup>. وقُرِئَ: «رِيتُونَ» بِالْفَتْحِ عَلَى الْأَصْلِ، وبِالضَّمِّ<sup>(٥)</sup> وهو مِنْ تَغْيِيرَاتِ النَّسَبِ كَالْكَسْرِ.

﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: فَمَا فَتَرُوا، وَلَمْ يَنْكَسِرْ جِدُّهُمْ لِمَا أَصَابَهُمْ مِنْ قَتْلِ النَّبِيِّ أَوْ بَعْضِهِمْ ﴿وَمَا ضَعُفُوا﴾ عَنِ الْعَدُوِّ أَوْ فِي الدِّينِ ﴿وَمَا اسْتَكَانُوا﴾: وَمَا خَضَعُوا لِلْعَدُوِّ، وَأَصْلُهُ: «اسْتَكَنَ» مِنَ السُّكُونِ؛ لِأَنَّ الْخَاضِعَ يَسْكُنُ لِمَا بِهِ لِيَفْعَلَ بِهِ مَا يُرِيدُهُ، وَالْأَلْفُ مِنْ إِشْبَاعِ الْفَتْحَةِ، أَوْ: «اسْتَكُونُ» مِنَ الْكُونِ؛ لِأَنَّهُ

(١) بكاف وياء مفتوحتين وهمزة مكسورة ثم نون. انظر: «روح المعاني» (٥/ ٤٢).

(٢) وأصله: (طَيْي) بياءين مشددتين بينهما همزة، فحذفت إحدى الياءين وقلبت الأخرى ألفاً. المصدر السابق.

(٣) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وقرأ باقي السبعة: ﴿قَتَلَ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٢١٧)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

(٤) وهي قراءة قتادة كما في «المحتسب» (١/ ١٧٣).

(٥) نسب لعلّي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم القراءة بضم الراء، ولا بن عباس بفتحها. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٩)، و«المحتسب» (١/ ١٧٣).

يطلبُ من نفسه أن يكونَ لِمَن يَخْضَعُ لَهُ، وهذا تعريضُ بما أصابَهُم عند الإرجافِ بقتله عليه السَّلامُ.

﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ فَيَنْصُرُهُمْ وَيُعْظِمُ قُدْرَهُمْ.

(١٤٧) - ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾؛ أي: وما كانَ قولُهُم مع ثباتِهِم وقوتِهِم في الدينِ وكونِهِم ربَّانِيَّينَ إِلَّا هذا القولُ، وهو إضافةُ الذُّنوبِ والإسرافِ إلى أنفُسِهِم هُضمًا لها وإضافةً لِمَا أصابَهُم إلى سُوءِ أَعْمَالِهَا، والاستغفارُ عنها، ثمَّ طلبُ الثَّبَاتِ في مواطنِ الحَرْبِ والنَّصْرِ على العَدُوِّ؛ لِيَكُونَ عن خُضُوعٍ وطَهَارَةٍ فَيَكُونَ أَقْرَبَ إلى الإجابةِ، وإنَّما جعلَ ﴿قَوْلُهُمْ﴾ خَبْرًا لِأَنَّ ﴿أَنْ قَالُوا﴾ أَعْرَفُ؛ لِدَلَالَتِهِ على جِهَةِ النِّسْبَةِ وزمانِ الحدثِ.

(١٤٨) - ﴿فَإِنَّهُمْ اللَّهُ تَوَّابٌ الْدُّنْيَا وَحُسْنُ ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ فَاتَاهُمُ اللهُ بِسَبَبِ الاستغفارِ واللَّجَأِ إلى اللهِ النَّصْرِ والغَنِيمةِ والعِزِّ وحُسْنِ الذِّكْرِ في الدُّنْيَا، والجنَّةِ والتَّعِيمِ في الآخرةِ، وخُصَّ ثوابُها بالحسنِ إشعارًا بِفَضْلِهِ وَأَنَّهُ المَعْتَدُّ به عِنْدَهُ.

(١٤٩) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُرْدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ نَزَلَتْ في قولِ المنافقينَ لِلْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ الهزيمةِ: ارجعوا إلى دينِكُم وإخوانِكُم، و: لو كانَ مُحَمَّدٌ نَبِيًّا لَمَا قُتِلَ.

وقيلَ: إِنْ تَسْتَكِينُوا لِأَبِي<sup>(١)</sup> سُفْيَانَ وَأَشْيَاعِهِ وَتَسْتَأْمِنُوهُمْ يَرْدُّوكُمْ إلى دينِهِم.

وقيلَ: عامٌّ في مطاوعةِ الكُفَّارِ والتَّزَوُّلِ على حُكْمِهِم، فَإِنَّهُ يَسْتَجِرُّ إلى مُوافَقَتِهِم.

(١٥٠) - ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾: ناصِرُكُمْ، وقَرِئَ بالنَّصْبِ<sup>(٢)</sup> على تَقْدِيرِ: بل

أَطِيعُوا اللَّهَ مَوْلَاكُمْ.

(١) في نسخة الخيالي: «إلى أبي».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٩) عن ابن ميسرة وعيسى النصر (كذا، ولعله: عيسى البصرة).

﴿وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ﴾ فَاسْتَغْنُوا بِهِ عَنِ وِلَايَةِ غَيْرِهِ وَنَصْرِهِ.

(١٥١) - ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ يريدُ: ما قُذِفَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْخَوْفِ يَوْمَ أُحُدٍ حَتَّى تَرَكَوا الْقِتَالَ وَرَجَعُوا مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ، وَنَادَى أَبُو سَفْيَانَ: يَا مُحَمَّدُ، مَوْعِدُنَا مَوْسِمَ بَدْرِ الْقَابِلِ <sup>(١)</sup> إِنْ شِئْتُ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» <sup>(٢)</sup>. وَقِيلَ: لَمَّا رَجَعُوا وَكَانُوا يَبْعُضُ الطَّرِيقِ نَدِمُوا وَعَزَمُوا أَنْ يَعُودُوا عَلَيْهِمْ لِيَسْتَأْصِلُوهُمْ، فَأَلْقَى اللَّهُ الرُّعْبَ فِي قُلُوبِهِمْ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ بِالضَّمِّ عَلَى الْأَصْلِ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ <sup>(٣)</sup>.

﴿يَمَّا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾: بِسَبَبِ إِشْرَاكِهِمْ بِهِ ﴿مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾؛ أَيِ: آلِهَةٍ لَيْسَ عَلَى إِشْرَاكِهَا حُجَّةٌ وَلَمْ يُنْزَلْ عَلَيْهِمْ بِهِ سُلْطَانًا، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: وَلَا تَرَى الضُّبَّ بِهَا يَنْجَحِرُ <sup>(٤)</sup>

(١) قوله: «القابل» صفة «موسم». وعند الشهاب: «لقابل» قال: يعني: للعام القابل. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) أورده الثعلبي في «تفسيره» (٩ / ٤٤٠) عن مجاهد وعكرمة. ورواه الطبري في «تفسيره» (٦ / ٩٤) من طريق عكرمة عن ابن عباس دون قول النبي ﷺ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٣) وقرأ باقي السبعة: ﴿الرُّعْبَ﴾ بسكون العين. انظر: «السبعة» (ص: ٢١٧)، و«التيسير» (ص: ٩١)، و«النشر» (٢ / ٢١٦).

(٤) عجز بيت لعمر بن أحمَر، كما في «المنتخب من كلام العرب» لكرَاع النمل (ص: ٦٥٧)، و«أمالِي المرتضى» (١ / ٢٢٩)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١٠ / ٢١٠)، ودون نسبة في «الخصائص» لابن جني (٣ / ١٦٧)، و«شرح أدب الكاتب» للجواليقي (ص: ١٥٠)، وصدرة:

لَا تَفْزَعُ الْأَرْنَبَ أَهْوَالُهَا

وليس المراد إثبات ضب ونفي انجحاره، بل نفي الضب وانجحاره، كما أن المراد من الآية نفي النزول والسلطان؛ أي: لا ضبُّ بها حتَّى يَنْجَحِرَ، وَلَا حُجَّةٌ حَتَّى يُنْزَلَها، فالمرادُ نفيهما جميعاً.

وَأَصْلُ «السَّلَاطَةِ»: الْقُوَّةُ، وَمِنْهُ: «السَّلَيطُ»؛ لِقُوَّةِ اشْتِعَالِهِ، وَ«السَّلَاطَةُ» لِحِدَّةِ اللِّسَانِ.

﴿وَمَا أَوْلَاهُمْ النَّكَارُ وَيَتَسَمَتَوَى الظَّالِمِينَ﴾؛ أَي: مَثْوَاهُمْ، فَوَضَعَ الظَّاهِرَ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ لِلتَّغْلِيظِ وَالتَّبْعِيلِ.

(١٥٢) - ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾؛ أَي: وَعْدُهُ إِيَّاكُمْ بِالنَّصْرِ بِشَرِطِ التَّقْوَى وَالصَّبْرِ، وَكَانَ كَذَلِكَ حَتَّى خَالَفَ الرُّمَاءُ، فَإِنَّ الْمَشْرِكِينَ لَمَّا أَقْبَلُوا جَعَلَ الرُّمَاءُ يَرْشُقُونَهُمْ وَالبَاقُونَ يَضْرِبُونَهُمْ بِالسَّيْفِ حَتَّى انْهَزَمُوا وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى آثَارِهِمْ.   
﴿إِذَا تَحُسُونَهُمْ بِأَذْنِهِ﴾: تَقْتُلُونَهُمْ، مِنْ «حَسَّهُ»: إِذَا أَبْطَلَ حِسَّهُ.

﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ﴾: جُبُتُمْ وَضَعُفَ رَأْيُكُمْ، أَوْ: مِلْتُمْ إِلَى الْغَنِيمَةِ فَإِنَّ الْحِرْصَ مِنْ ضَعْفِ الْعَقْلِ.

﴿وَتَنْزِعَتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ يَعْنِي: اخْتِلَافَ الرُّمَاءِ حِينَ انْهَزَمَ الْمُشْرِكُونَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَمَا مَوْقِفُنَا هَاهُنَا؟ وَقَالَ آخَرُونَ: لَا نَخَالِفُ أَمْرَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَثَبَّتَ مَكَانَهُ أَمِيرُهُمْ فِي نَفْرِ دُونَ الْعَشْرَةِ وَنَفَرَ الْبَاقُونَ لِلنَّهْبِ، وَهُوَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ:

﴿وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ مِنْ الظَّفَرِ وَالْغَنِيمَةِ وَانْهَزَامِ الْعَدُوِّ.   
وَجَوَابُ ﴿إِذَا﴾ مَحذُوفٌ، وَهُوَ: امْتَحَنَكُمْ.

﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا﴾ وَهُمْ التَّارِكُونَ الْمَرْكَزَ لِلْغَنِيمَةِ ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ وَهُمْ الثَّابِتُونَ مُحَافِظَةً عَلَى أَمْرِ الرَّسُولِ ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ﴾: ثُمَّ كَفَّكُمْ عَنْهُمْ حَتَّى حَالَتْ الْحَالُ فغلبوكم ﴿لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾ عَلَى الْمَصَائِبِ، وَيَمْتَحِنَ ثَبَاتَكُمْ عَلَى الْإِيمَانِ عِنْدَهَا.

﴿وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ﴾ تَفْضُّلاً، وَلِمَا عَلِمَ مِنْ نَدَمِهِمْ عَلَى الْمُخَالَفَةِ.

﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ يَفْضُلُ عَلَيْهِم بِالْعَفْوِ، أَوْ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا سَوَاءً أَدِيلَ لَهُمْ أَوْ عَلَيْهِمْ إِذِ الْبِتْلَاءِ أَيْضًا رَحْمَةً.

(١٥٣) - ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ﴾ متعلّق بـ ﴿صَرَفَكُمْ﴾، أَوْ ﴿لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾، أَوْ بِمُقَدَّرِ كـ «اذكُر»<sup>(١)</sup>.

و«الإِصْعَادُ»: الذَّهَابُ وَالِإِبْعَادُ فِي الْأَرْضِ، يُقَالُ: أَصْعَدْنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ. ﴿وَلَا تَكُونُوا عَلَى أَحَدٍ﴾: لَا يَقِفُ أَحَدٌ لِأَحَدٍ وَلَا يَنْتَظِرُهُ.

﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ﴾ كَانَ يَقُولُ: «إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ، إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ، أَنَا رَسُولُ اللَّهِ، مَنْ يَكُرُّ فَلَهُ الْجَنَّةُ»<sup>(٢)</sup>.

﴿فِي آخِرَتِكُمْ﴾: فِي سَاقَتِكُمْ وَجَمَاعَتِكُمْ الْآخَرَى.

﴿فَأَنْتَبَهُكُمْ غَمًّا يَغْمِرُ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿صَرَفَكُمْ﴾ والمعنى: فَجَازَاكُمْ اللَّهُ عَنْ فَسْلِكُمْ وَعِصْيَانِكُمْ غَمًّا مَتَّصِلًا بَغَمٍّ مِنَ الْاِغْتِمَامِ بِالْقَتْلِ وَالْجَرْحِ وَظَفَرِ الْمَشْرِكِينَ وَالْإِرْجَافِ بِقَتْلِ الرَّسُولِ.

أَوْ: فَجَازَاكُمْ غَمًّا بِسَبَبِ غَمٍّ أَذْقَمْتُمُوهُ رَسُولُ اللَّهِ بِعِصْيَانِكُمْ لَهُ؛ لِتَمَرُّنُوا عَلَى الصَّبْرِ فِي الشَّدَائِدِ، فَلَا تَحْزَنُوا فِيمَا بَعْدَ عَلَى نَفْعٍ فَائِتٍ وَضُرٍّ لَاحِقٍ.

وَقِيلَ: «لَا» مَزِيدَةٌ، وَالْمَعْنَى: لِتَأْسَفُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ مِنَ الظَّفَرِ وَالْغَنِيمَةِ وَعَلَى مَا أَصَابَكُمْ مِنَ الْجَرْحِ وَالْهَزِيمَةِ عُقُوبَةً لَكُمْ.

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفَازَانِي: «كَادُكُرُوا».

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «التَّفْسِيرِ» (٦/١٤٦ - ١٤٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَتَادَةَ وَالرَّبِيعِ، دُونَ قَوْلِهِ: «أَنَا رَسُولُ اللَّهِ، مَنْ يَكُرُّ فَلَهُ الْجَنَّةُ».

وقيل: الضمير في ﴿فَأَنْتَبَحْكُمْ﴾ للرَّسُولِ؛ أي: فأسألكم<sup>(١)</sup> في الاغتمام فاعتم بما نزل عليكم كما اغتممتُم بما نزلَ عليه، ولم يُثربكم على عصيانكم تسليّة لكم لكيلا تحزنوا على ما فاتكم من النصر ولا على ما أصابكم من الهزيمة.

﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾: عالمٌ بأعمالكم وبما قصدتم بها.

(١٥٤) - ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُعَاسًا﴾ أنزل الله عليكم الأمن حتى أخذكم النعاس، وعن أبي طلحة: غشيّا النعاس في المصاف حتى كان السيف يسقط من يد أحدنا فيأخذه، ثم يسقط فيأخذه<sup>(٢)</sup>.

و«الأمنة»: الأمن، نصب على المفعول، و﴿نُعَاسًا﴾ بدل منها، أو هو المفعول و«أمنة» حال منه متقدمة، أو مفعول له، أو حال من المخاطبين بمعنى: ذوي أمنة، أو على أنه جمع «آمين» ك: «بار وبررة».

وَقُرئ: «أمنة» بسكون الميم<sup>(٣)</sup>، كأنها المرة من الأمن.

﴿يَقْتَنُونَ طَائِفَةً مِنْكُمْ﴾؛ أي: النعاس، وقرأ حمزة والكسائي بالتاء ردًا على الأمنة<sup>(٤)</sup>.

وَالطَّائِفَةُ: المؤمنون حقًا ﴿وَطَائِفَةٌ﴾ هم المنافقون ﴿قَدْ أَهْمَتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾: أوقعتهم أنفسهم في الهموم، أو: ما يهتمهم إلا هم<sup>(٥)</sup> أنفسهم وطلب خلاصها.

(١) في نسخة الطبري: «أي: وأسألكم». والمثبت من باقي النسخ، قال الشهاب: (أسألكم) بالهمز والمد؛ أي: جعلكم أسوة له متساوين في الحزن، واللغة الفصيحة فيه: آسى، وأما «وآسى»، فقيل: مؤلدة، وقيل: رديئة. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) رواه البخاري من رواية أنس عن أبي طلحة (٤٥٦٢).

(٣) قراءة ابن محيصن. انظر: «المحتسب» (١/ ١٧٤)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٩).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٧)، و«التيسير» (ص: ٩١).

(٥) «هم» ليست في نسخة الخيالي.

﴿يُظُنُّونَ بِاللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ صِفَةُ أُخْرَى لـ ﴿طَائِفَةٌ﴾، أَوْ حَالٌ، أَوْ استثناءٌ عَلَى وَجْهِ الْبَيَانِ لِمَا قَبْلَهُ، وَ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ؛ أَي: يَظُنُّونَ بِاللّهِ غَيْرَ الظَّنِّ الْحَقِّ الَّذِي يَحِقُّ أَنْ يُظَنَّ بِهِ، وَ﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ بَدَلُهُ، وَهُوَ الظَّنُّ الْمُخْتَصُّ بِالْمِلَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَهْلِهَا.

﴿يَقُولُونَ﴾؛ أَي: لِرَسُولِ اللَّهِ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنْ ﴿يُظُنُّونَ﴾:

﴿هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾: هَلْ لَنَا مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ وَوَعَدَ مِنَ النَّصْرِ وَالظَّفَرِ نَصِيبٌ قَطُّ؟

وَقِيلَ: أَخْبَرَ ابْنُ أَبِي بَقْتَلٍ بَنِي الْخَزَرَجِ فَقَالَ ذَلِكَ، وَالْمَعْنَى: إِنَّا مُنْعِنَا تَدْبِيرَ أَنْفُسِنَا وَتَصْرِيفَهَا بِاخْتِيَارِنَا فَلَمْ يَبْقَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، أَوْ: هَلْ يَزُولُ عَنَّا هَذَا الْقَهْرُ فَيَكُونُ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ؟

﴿قُلْ إِنْ أَلَأَمْرُكُمْ لِلَّهِ﴾؛ أَي: الْغَلْبَةُ الْحَقِيقِيَّةُ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِأَوْلِيَائِهِ فَإِنْ حِزَبَ اللَّهِ هُمْ الْغَالِبُونَ، أَوْ: الْقَضَاءُ لَهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ مَا يُرِيدُ، وَهُوَ اعْتِرَاضٌ.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ: ﴿كُلَّهُ﴾ بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ<sup>(١)</sup>.

﴿يُخَفُّونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ ﴿يَقُولُونَ﴾؛ أَي: يَقُولُونَ مُظْهِرِينَ أَنَّهُمْ مُسْتَرِشِدُونَ طَالِبُونَ لِلنَّصْرِ مُبْطِنِينَ الْإِنْكَارَ وَالتَّكْذِيبَ.

﴿يَقُولُونَ﴾؛ أَي: فِي أَنْفُسِهِمْ، أَوْ إِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنْ ﴿يُخَفُّونَ﴾، أَوْ اسْتِثْنَاءٌ عَلَى وَجْهِ الْبَيَانِ لَهُ.

﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ كَمَا وَعَدَ مُحَمَّدٌ وَزَعَمَ أَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ وَلِأَوْلِيَائِهِ، أَوْ: لَوْ كَانَ لَنَا اخْتِيَارٌ وَتَدْبِيرٌ لَمْ نَبْرَحْ كَمَا كَانَ رَأْيُ ابْنِ أَبِي وَغَيْرِهِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٧)، و«التيسير» (ص: ٩١)، و«النشر» (٢/ ٢٤٢).



﴿مَا قُتِلْنَا هُنَا﴾: لَمَّا غُلِبْنَا، وَلَمَّا<sup>(١)</sup> قُتِلَ مَنْ قُتِلَ مِنَّا فِي هَذِهِ الْمَعْرَكَةِ.

﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾؛ أَي: لَخَرَجَ الَّذِينَ قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْقَتْلَ وَكُتِبَ فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ إِلَى مَضَارِعِهِمْ وَلَمْ تَنْفَعِ الإِقَامَةُ بِالْمَدِينَةِ وَلَمْ يَنْجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَإِنَّهُ قَدَّرَ الْأُمُورَ وَدَبَّرَهَا فِي سَابِقِ قَضَائِهِ وَلَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ.

﴿وَلَيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾: وَلَيَمْتَحِنَ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَيُظْهِرَ سَرَائِرَهَا مِنَ الْإِخْلَاصِ وَالتَّقَاقِ، وَهُوَ عِلَّةُ فِعْلِ مَحْذُوفٍ؛ أَي: وَفَعَلَ ذَلِكَ لِيَبْتَلِيَ، أَوْ عَطَفَ عَلَى مَحْذُوفٍ؛ أَي: لِيَبْرَزَ لِنَفَازِ الْقَضَاءِ أَوْ لِمَصَالِحِ جَمَّةٍ وَلِلْإِبْتِلَاءِ، أَوْ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿لِيَكَيْلًا تَحْزَنُوا﴾.

﴿وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾: وَلِيَكْشِفَهُ وَيُمَيِّزَهُ أَوْ يَخْلَصَهُ مِنَ الْوَسَاوِسِ.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾: بِخَفِيَّاتِهَا قَبْلَ إِظْهَارِهَا، وَفِيهِ وَعْدٌ وَوَعِيدٌ وَتَنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى غَنِيٌّ عَنِ الْإِبْتِلَاءِ، وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لَتَمْرِينِ الْمُؤْمِنِينَ وَإِظْهَارِ حَالِ الْمُنَافِقِينَ.

(١٥٥) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ يَعْنِي: إِنَّ الَّذِينَ انْهَزَمُوا يَوْمَ أَحُدٍ إِنَّمَا كَانَ السَّبَبُ فِي انْهَزَامِهِمْ أَنَّ الشَّيْطَانَ طَلَبَ مِنْهُمْ الزَّلَّ فَاطَاعُوهُ وَاقْتَرَفُوا ذُنُوبًا بَتَرَكِ الْمَرْكَزِ، وَالْحِرْصِ عَلَى الْغَنِيمَةِ أَوْ الْحَيَاةِ، وَمُخَالَفَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَمُنِعُوا التَّائِيدَ وَقُوَّةَ الْقَلْبِ.

وَقِيلَ: اسْتَزَلَّ الشَّيْطَانُ تَوَلَّيَهُمْ، وَذَلِكَ بِسَبَبِ ذُنُوبٍ تَقَدَّمَتْ لَهُمْ فَإِنَّ الْمَعَاصِيَ يَجْرُ بِعَظْمِهَا بَعْضًا كَالطَّاعَةِ.

(١) فِي نَسْخَةِ الْخِيَالِي: «أَوْ لَمَّا».

وقيل: استرلهم بذكر ذنوب سلفت منهم وكرهوا القتل قبل إخلاص التوبة والخروج من المظلمة.

﴿وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ لتوبتهم واعتذارهم ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ﴾ للذنوب ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يعاجل بعقوبة المذنب كي يتوب.

(١٥٦) - ﴿يَتَّخِذُ الَّذِينَ آمَنُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يعني: المنافقين ﴿وَقَالُوا لَا إِخْوَانُهُمْ﴾ لأجلهم وفيهم، ومعنى أخوتهم: اتفقهم في النسب أو المذهب ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾: إذا سافروا فيها وأبعدوا للتجارة أو غيرها، وكان حقه «إذ»؛ لقوله: ﴿قَالُوا﴾، لكنه جاء على حكاية الحال الماضية.

﴿أَوْ كَانُوا عُزَّى﴾: جمع «غاز» كـ «عافٍ وعُفَى».

﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَاقَتِلُوا﴾ مفعول ﴿قَالُوا﴾ وهو يدل على أن إخوانهم لم يكونوا مخاطبين به.

﴿لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ متعلق بـ ﴿قَالُوا﴾ على أن اللام لام العاقبة مثلها في: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَحَرْنَا﴾ [القصص: ٨].

أو: ﴿لَا تَكُونُوا﴾؛ أي: لا تكونوا مثلهم في النطق بذلك القول والاعتقاد ليَجْعَلَهُ حَسْرَةً في قلوبهم خاصة، فـ ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما دلَّ عليه قولهم من الاعتقاد، وقيل: إلى ما دلَّ عليه النهي؛ أي: لا تكونوا مثلهم ليَجْعَلَ اللَّهُ انتفاء كونكم مثلهم حَسْرَةً في قلوبهم، فإنَّ مخالفتهم ومُضَادَّتَهُمْ مِمَّا يُعْمَهُمْ.

﴿وَاللَّهُ يُمَيِّتُ وَيُمِيتُ﴾ ردُّ لقولهم؛ أي: هو المؤثر في الحياة والممات، لا الإقامة والسفر فإنه تعالى قد يحيي المسافر والغاري ويميت المقيم والقاعد.

﴿وَاللَّهُ يَمَاتُمُونَ بِصِيرٍ﴾ تهديد للمؤمنين على أن يمانلوهم.

وقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء<sup>(١)</sup> على أنه وعيدٌ للذين كفروا.

(١٥٧) - ﴿وَلَيْنَ فُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ﴾؛ أي: مُتُّم في سبيله، وقرأ نافع وحمزة والكسائي بكسر الميم من «مَاتَ يَمَاتُ»<sup>(٢)</sup>.

﴿لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ جواب القسم، وهو ساد مسد الجزاء، والمعنى: إنَّ السَّفَر والغزاء ليس مِمَّا يَجْلِبُ الموت ويُقدِّم الأجل وإن وقع ذلك في سبيل الله، فما تنالون من المغفرة والرحمة بالموت خيرٌ ممَّا تجمعون من الدنيا ومنافعها لو لم تموتوا.

(١٥٨) - ﴿وَلَيْنَ مُتُّم أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ على أي وجه اتفق هلاككم ﴿إِلَّا إِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾: لإلى معبودكم الذي توجهتم إليه وبدلتُم مُهَجَّكُمْ لوجهه لا إلى غيره لا محالة تُحْشَرُونَ، فيوفي جزاءكم ويُعْظِم ثوابكم.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿مُتُّم﴾ بالكسر<sup>(٣)</sup>.

(١٥٩) - ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَّهُمْ﴾؛ أي: فبرحمته، و«مَا» مزيدة للتأكيد والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمته من الله، وهو ربطه على جائيه وتوفيقه للرفق بهم حتى اغتم لهم بعد أن خالفوه.

﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا﴾: سَيِّء الخلق جافياً ﴿غَلِيظَ الْقَلْبِ﴾: قاسيه ﴿لَا تَنْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾: لتفرقوا عنك ولم يسكنوا إليك.

﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ﴾ فيما يختص بك ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ فيما لله ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾؛

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٧)، و«التيسير» (ص: ٩١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

أي: في أمر الحرب، إذ الكلام فيه، أو: فيما يصح أن يُشاوَر فيه؛ استظهارًا برأيهم، وتطبيبًا لنفوسهم، وتمهيدًا للسنة المشاورة للأمة.

﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾: فإذا وطنت نفسك على شيء بعد الشورى ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ في إمضاء أمرك على ما هو أصلح لك فإنه لا يعلمه سواه.

وقري: «فإذا عزمْتُ» على التكلم<sup>(١)</sup>؛ أي: فإذا عزمْتُ لك على شيء وعيَّنته لك فتوَكَّل علي ولا تشاور فيه أحدًا.

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ فينصرهم ويهديهم إلى الصلاح.

(١٦٠) - ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ﴾ كما نصركم يوم بدر ﴿فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾: فلا أحد يغلبكم ﴿وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ﴾ كما خذلكم يوم أحد ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾: من بعد خذلانه، أو: من بعد الله، بمعنى: إذا جاوزتموه فلا ناصر لكم، وهذا تنبيه على المقتضي للتوكل، وتحريض على ما يستحق به النصر من الله، وتحذير عما يستجلب خذلانه.

﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾: فليخضوه بالتوكل عليه لما علموا أن لا ناصر سواه وآمنوا به.

(١٦١) - ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَخُونَ فِي الْغَنَائِمِ فَإِنَّ النُّبُوَّةَ تُنَافِي الْخِيَانَةَ﴾، يقال: غلَّ شَيْئًا مِنَ الْمَغْنَمِ يَغْلُ غُلُولًا، وَأَغْلَّ إِغْلَالًا: إذا أَخَذَهُ فِي خَفِيَّةٍ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ:

إِذَا بَرَاءَةُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا اتُّهِمَ بِهِ؛ إِذْ رُوِيَ أَنَّ قُطَيْفَةَ حَمَرَاءَ فَقَدَتْ يَوْمَ

(١) نسبت لجعفر الصادق وغيره. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٩)، و«المحتسب»

بَدْرٍ فَقَالَ بَعْضُ الْمُنَافِقِينَ: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا<sup>(١)</sup>، أَوْ ظَنَّ<sup>(٢)</sup> بِهِ الرُّمَاءُ يَوْمَ أُحُدٍ حِينَ تَرَكُوا الْمَرْكَزَ لِلْغَنِيمَةِ، وَقَالُوا: نَخْشَى أَنْ يَقُولَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، وَلَا يَقْسِمَ الْغَنَائِمَ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا الْمُبَالَغَةُ فِي النَّهْيِ لِلرَّسُولِ عَلَى مَا رُوِيَ أَنَّهُ بَعَثَ طَلَائِعَ، فَنَحْنُ نَقُولُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَسَمَ عَلَى مَنْ مَعَهُ وَلَمْ يَقْسِمَ لِلطَّلَائِعِ، فَتَزَلَّتْ<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٣٩٧١)، والترمذي (٣٠٠٩)، والطبري في «التفسير» (١٩٤/٦)، من طريق خفيف عن مقسم عن ابن عباس. قال الترمذي: حسن غريب. وروى بعضهم هذا الحديث عن خفيف عن مقسم ولم يذكر فيه: عن ابن عباس.

ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٢٤٣٨)، والطبري في «تفسيره» (١٩٥/٦)، وابن المنذر في «تفسيره» (١١٢٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٠٣/٣)، والطبراني في «الكبير» (١٢٠٢٨) و(١٢٠٢٩)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٢٦) من طريق خفيف عن عكرمة عن ابن عباس. وخفيف هذا هو ابن عبد الرحمن، وهو مضطرب الحديث سيئ الحفظ كثير الأوهام وفيه ضعف من قبل حفظه، فهذا الاضطراب في سند الحديث منه والله أعلم، كما أنه ليس في هذا الحديث تصريح بأن قاتل ذلك من المنافقين، لكن للحديث طريق أخرى يتقوى بها وتبين أن القاتل كان من المنافقين؛ وهو ما رواه الطبراني في «الكبير» (١١١٧٤)، وفي «الأوسط» (٥٣١٣)، وفي «الصغير» (٨٠٣)، ومن طريقه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٢٧)، والخطيب البغدادي في «تاريخه» (٣٧٢/١)، من طريق أبي عمرو بن العلاء، عن مجاهد، عن ابن عباس أنه كان يُكْرَهُ عَلَى مَنْ يقرأ: (وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ) ويقول: وكيف لا يكون له أن يُغَلَّ وله أن يُقَتَلَ، قال الله: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ﴾ [آل عمران: ١١٢] ولكن المنافقين اتهموا النبي ﷺ في شيء، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ﴾.

(٢) قوله: «ظَنَّ» معطوفٌ على «اتَّهَمَ».

(٣) روي هذا عن الكلبي ومقاتل. انظر: «تفسير مقاتل» (٣١٠/١)، و«تفسير الثعلبي» (٣٧٨/٩)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ١٢٧)، و«تفسير البغوي» (١٢٦/٢).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٩٤/٦)، والطبري في «تفسيره» (١٩٦/٦)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٢٧)، عن الضحاك مرسلًا.

فَيَكُونُ تَسْمِيَةً حِرْمَانٍ بَعْضِ الْمُسْتَحَقِّينَ غُلُولًا تَغْلِيظًا وَمُبَالَغَةً ثَانِيَةً.  
 وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب: ﴿أَنْ يُغْلَلَ﴾ على البناء  
 للمفعول<sup>(١)</sup>، والمعنى: وما صحَّ له أن يوجد غللاً أو أن ينسب إلى الغلول.  
 ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾: يأت بالذي غلَّ يحمله على عنقه كما  
 جاء في الحديث<sup>(٢)</sup>، أو بما احتمل من وباله وإثمه.

﴿ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾: تُعْطَى جَزَاءَ مَا كَسَبَتْ وافيًا، وكان اللائق  
 بما قبله أن يقال: ثم يوفى ما كسب، لكنه عمم الحكم ليكون كالبرهان على  
 المقصود والمبالغة فيه، فإنه إذا كان كل كاسبٍ مجزيًا بعمله فالغال مع عظم  
 جرمه بذلك أولى.

﴿وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ﴾ فلا ينقص ثواب مطيعهم ولا يزداد في عقاب عاصيهم.  
 (١٦٢) - ﴿أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانُ اللَّهِ﴾ بالطاعة ﴿كَمَنْ بَاءَ﴾: رَجَعَ ﴿سَخَطِ مِنْ  
 اللَّهِ﴾ بسبب المعاصي ﴿وَمَا أُولَئِهِ جَهَنَّمُ وَيَسَّرَ الْمَصِيرُ﴾ الفرق بينه وبين «المرجع»: أن  
 «المصير» يجب أن يخالف الحالة الأولى، ولا كذلك «المرجع».

(١٦٣) - ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ شَبَّهُوا بِالدرجات لِمَا بَيْنَهُمْ مِنَ التَّفَاوُتِ فِي  
 الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، أَوْ: هُمْ دَوُو دَرَجَاتٍ.

﴿وَاللَّهُ بِصِعْرٍ لِّمَا يَعْمَلُونَ﴾: عَالِمٌ بِأَعْمَالِهِمْ وَدَرَجَاتِهَا صَادِرَةٌ عَنْهُمْ، فَيَجَازِيهِمْ  
 عَلَى حَسَبِهَا.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٨)، و«التيسير» (ص: ٩١)، و«المبسوط» (ص: ١٧٠ - ١٧١)، و«النشر»

(٢) رواه البخاري (٦٦٣٦)، ومسلم (١٨٣٢)، من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

(١٦٤) - ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾: أَنْعَمَ عَلَى مَنْ آمَنَ مَعَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْمِهِ، وَتَخْصِيصُهُمْ مَعَ أَنَّ نِعْمَةَ الْبِعْثَةِ عَامَّةٌ لِرِيَاذَةِ انْتِفَاعِهِمْ بِهَا. وَقُرِئَ «لَمِنْ مَنِ اللَّهُ»<sup>(١)</sup> عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ مِثْلُ: مِنْهُ، أَوْ: بَعْثُهُ. ﴿وَإِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾: مِنْ نَسَبِهِمْ، أَوْ: مِنْ جَنْسِهِمْ عَرَبِيًّا مِثْلَهُمْ؛ لِيَفْهَمُوا كَلَامَهُ بِسُهُولَةٍ، وَيَكُونُوا وَاقِفِينَ عَلَى حَالِهِ فِي الصَّدَقِ وَالْأَمَانَةِ مُفْتَخِرِينَ بِهِ. وَقُرِئَ: «مِنْ أَنْفُسِهِمْ»<sup>(٢)</sup>؛ أَي: مِنْ أَشْرَفِهِمْ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مِنْ أَشْرَفِ قِبَائِلِ الْعَرَبِ وَبَطُونِهِمْ.

﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾؛ أَي: الْقُرْآنَ بَعْدَمَا كَانُوا جُهَاًلًا لَمْ يَسْمَعُوا الْوَحْيَ. ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾: يَطَهِّرُهُمْ مِنْ دَنَسِ الطَّبَائِعِ وَسُوءِ الْعَقَائِدِ وَالْأَعْمَالِ. ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾: الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ. ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ «إِنْ» هِيَ الْمَخْفَفَةُ وَاللَّامُ هِيَ الْفَارِقَةُ، وَالْمَعْنَى: وَإِنَّ الشَّأْنَ كَانُوا مِنْ قَبْلِ بَعْثَةِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ضَلَالٍ ظَاهِرٍ.

(١٦٥) - ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّنَا هَذَا﴾ الْهَمْزَةُ لِلتَّقْرِيرِ وَالتَّقْرِيعِ، وَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ لِلجُمْلَةِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ قِصَّةِ أَحَدٍ، أَوْ عَلَى مَحْذُوفٍ مِثْلُ: أَفَعَلْتُمْ كَذَا وَقُلْتُمْ، وَ«لَمَّا» ظَرْفُهُ الْمُضَافُ إِلَى ﴿أَصَابَتْكُمْ﴾؛ أَي: حِينَ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ، وَهِيَ قَتْلُ سَبْعِينَ مِنْكُمْ يَوْمَ أَحُدٍ، وَالْحَالُ أَنَّكُمْ نِلْتُمْ ضِعْفَهَا يَوْمَ بَدْرٍ مِنْ قَتْلِ سَبْعِينَ وَأَسْرِ سَبْعِينَ: مَنْ أَيْنَ هَذَا أَصَابَنَا وَقَدْ وَعَدَنَا اللَّهُ النَّصْرَ؟

(١) نسبت لعيسى بن سليمان. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٠).

(٢) روي هذا عن النبي ﷺ وعن فاطمة رضي الله عنها. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٠).

﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾؛ أي: مِمَّا اقترَفَتْه أَنْفُسُكُمْ من مخالفة الأمرِ بترك المركزِ فإنَّ الوعدَ كانَ مشروطاً بالثباتِ والمطاوَعَةِ، أو اختيَارِ الخروجِ من المدينةِ. وعن عليٍّ رضي الله عنه: باختيَارِكم الفداءَ يومَ بدرٍ<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدرُ على النَّصرِ ومنعِهِ، وعلى أَنْ يُصِيبَ بِكُمْ وَيُصِيبَ مِنْكُمْ.

(١٦٦ - ١٦٧) - ﴿وَمَا أَصْبَحُكُمْ يَوْمَ التَّنْقِ الْجَمْعَانِ﴾ جَمْعُ الْمُسْلِمِينَ وَجَمْعُ الْمُشْرِكِينَ، يُرِيدُ: يَوْمَ أَحَدٍ ﴿فَيَاذَنَ اللَّهُ﴾: فهو كائنٌ بقضائِهِ وتخليَّتِهِ الْكُفَّارَ، سَمَّاها إِذْنًا لِأَنَّهُمَا مِنْ لَوَازِمِهِ.

﴿وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٣٧ ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا﴾: وليتميِّزَ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُنَافِقُونَ فيظهرَ إيمانَ هَؤُلَاءِ وَكُفْرَ هَؤُلَاءِ.

﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾ عَظْفٌ عَلَى ﴿نَافِقُوا﴾ دَاخِلٌ فِي الصَّلَةِ، أو كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ: ﴿تَعَالَوْا فَنِقِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا﴾ تَقْسِيمٌ لِلأَمْرِ عَلَيْهِمْ، وَتَخْيِيرٌ بَيْنَ أَنْ يُقَاتِلُوا لِلْآخِرَةِ، أو لِلدَّفْعِ عَنِ الْأنْفُسِ وَالْأَمْوَالِ. وقيلَ: معناه: قَاتِلُوا الْكُفْرَةَ أو ادْفَعُوهُمْ بِتَكْثِيرِكُمْ سَوَادَ الْمُجَاهِدِينَ، فَإِنَّ كَثْرَةَ السَّوَادِ مِمَّا يَرُوغُ الْعَدُوَّ وَيَكْسِرُ مِنْهُ.

﴿قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَتَّبَعُنَاكُمْ﴾: لو نَعْلَمُ مَا يَصِحُّ أَنْ يُسَمَّى قِتَالًا لَا تَتَّبَعُنَاكُمْ فِيهِ، لَكِنْ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ لَيْسَ بِقِتَالٍ بَلْ إِقَاءٌ بِالْأنْفُسِ إِلَى التَّهْلُكَةِ.

(١) روى معناه عن علي الترمذي (١٥٦٧)، والنسائي (٨٦٠٨)، ولفظ الترمذي: «عن عليٍّ أن رسول الله ﷺ قال: إن جبرائيل هبط عليه، فقال له: خيرهم - يعني أصحابك - في أسارى بدر القتل أو الفداء على أن يقتل منهم قابلاً مثلهم، قالوا: الفداء ويقتل منا». وأقرب منه للذي ذكره المصنف ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٨) في خبر طويل عن عمر رضي الله عنه، وأصله عند مسلم (١٧٦٣).



أو: لو نُحْسِنُ قِتَالًا لَا تَبْعَانَاكُمْ، وَإِنَّمَا قَالُوهُ دَغَلًا وَاسْتَهْزَاءً.

﴿هُمْ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ لَا نَخِزَالِهِمْ وَكَلَامِهِمْ هَذَا، فَإِنَّهُمَا أَوَّلُ  
أَمَارَاتٍ ظَهَرَتْ مِنْهُمْ مُؤِذَنَةٌ بِكَفَرِهِمْ.

وقيل: هم لأهل الكُفْرِ أَقْرَبُ نصرَةً مِنْهُمْ لأهل الإيمان؛ إذ كَانَ انخِزَالُهُمْ  
وَمَقَالُهُمْ تقويةً للمُشْرِكِينَ وتُخْذِيلًا للمؤمنين.

﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾: يُظْهِرُونَ خِلَافَ مَا يُضْمِرُونَ، لَا تُوَاطِئُ  
قُلُوبُهُمْ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْإِيمَانِ، وَإِضَافَةُ الْقَوْلِ إِلَى الْأَفْوَاهِ تَأْكِيدٌ وَتَصْوِيرٌ<sup>(١)</sup>.

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ مِنَ النَّفَاقِ، وَمَا يَخْلُو بِهِ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَإِنَّهُ يَعْلَمُهُ  
مُقْضَلًا بِعِلْمٍ وَاجِبٍ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَهُ مَجْمَلًا بِأَمَارَاتٍ.

(١٦٨) - ﴿الَّذِينَ قَالُوا﴾ رَفَعُ بَدَلًا مِنْ وَاءٍ ﴿يَكْتُمُونَ﴾، أَوْ نَصَبُ عَلَى الذَّمِّ أَوْ  
الْوَصْفِ لـ ﴿الَّذِينَ نَافَقُوا﴾، أَوْ جَزْ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ أَوْ ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ كَقَوْلِهِ:

عَلَى جُودِهِ لَضَنٌّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ<sup>(٢)</sup>

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفَازَانِي وَالطُّبْلَاوِي: «وَتَصْغِيرٍ». وَقَالَ الشَّهَابُ: وَفَسَّرَ بَعْضُهُمُ التَّصْوِيرَ بِالتَّحْقِيرِ؛  
لَأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ اللَّسَانِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي نَسْخَتِهِ: (تَصْغِيرٍ)، وَكَأَنَّهُ غَلَطَ مِنَ النَّاسِخِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ  
الْخَفَاجِي».

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ لِلْفَرْزَدَقِ. انْظُرْ: «دِيَوَانُهُ» (ص: ٦٠٣) ت: عَلِي فَاعُور، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتِ:  
ط ١، ١٤٠٧، و«الْجَمَلُ» لِلْخَلِيلِ (ص: ٢٠٧)، و«الْمَذْكَرُ وَالْمَوْثَنُ» لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (٤٠٨/١)  
و(٧/٢)، و«الْلَمْعُ» لِابْنِ جَنِي (ص: ٨٨ و١٩٢)، و«الْمَخْصَصُ» (٥/١٣٩)، و«الْبَدِيعُ» لِابْنِ  
الْأَثِيرِ (١/٣٤٧). وَصَدْرُهُ:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا

وَرَوَى فِي «طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» (٢/٣١٦) وَغَيْرِهِ:

﴿لَاخَوْنِهِمْ﴾؛ أي: لأجلهم، يُريدُ مَنْ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ مِنْ أَقَارِبِهِمْ أَوْ مِنْ جَنْسِهِمْ<sup>(١)</sup>.

﴿وَقَعَدُوا﴾ حالٌ مقدَّرةٌ بـ«قَدْ»؛ أي: قالوا قاعدينَ عن القتالِ: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ في القُعودِ ﴿مَا قُتِلُوا﴾ كما لم نُقتل. وقرأ هشامٌ: ﴿مَا قُتِلُوا﴾ بتشديد التاء<sup>(٢)</sup>.

﴿قُلْ فَأَدْرَأُ عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾؛ أي: إن كُنْتُمْ صَادِقِينَ أَنْتُمْ تَقْدِرُونَ عَلَى دَفْعِ الْقَتْلِ عَمَّنْ كُتِبَ عَلَيْهِ فَادْفَعُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ وَأَسْبَابَهُ فَإِنَّهُ أَحْرَى بِكُمْ.

والمعنى: أَنَّ الْقُعُودَ غَيْرُ مُغْنٍ فَإِنْ أَسْبَابَ الْمَوْتَ كَثِيرَةٌ، وَكَمَا أَنَّ الْقِتَالَ يَكُونُ سَبَبًا لِلْهَلَاكِ وَالْقُعُودَ<sup>(٣)</sup> سَبَبًا لِلنَّجَاةِ قَدْ يَكُونُ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ.

(١٦٩) - ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ نَزَلَتْ فِي شَهْدَاءِ أُحُدٍ<sup>(٤)</sup>، وَقِيلَ: فِي شَهْدَاءِ بَدْرٍ<sup>(٥)</sup>، وَالخَطَابُ لِلرَّسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ لِكُلِّ أَحَدٍ.

وَقُرِئَ بِالْيَاءِ<sup>(٦)</sup> عَلَى إِسْنَادِهِ إِلَى ضَمِيرِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ مَنْ يَحْسَبُ، أَوْ

= عَلَى سَاعَةِ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنْتَ بِوَنَفْسٍ حَاتِمٍ

وَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذَا.

(١) أي: من جنس المنافقين.

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ٩١).

(٣) بعدها في نسخة التفتازاني: «يكون».

(٤) رواه الحاكم في «المستدرک» (٢٤٤٤)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) قال السيوطي في «حاشيته على البيضاوي» (٤ / ٣٥٣): «وهو غلط، إِنَّمَا تِلْكَ آيَةُ الْبَقَرَةِ». قَالَ

الشَّهَابُ: وَلِذَا مَرَّضَهُ الْمُصَنِّفُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٦) وهي قراءة هشام بخلف عنه، وقرأ الباقون بالتاء. انظر: «التيسير» (ص: ٩٢).

إِلَى ﴿الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ والمفعول الأول محذوف؛ لأنه في الأصل مُبتدأ جائر الحذف عند القرينة<sup>(١)</sup>.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿قُتِلُوا﴾ بالتشديد<sup>(٢)</sup> لكثرةِ المقتولين.

﴿بَلْ أَحْيَاءُ﴾ أي: بَلْ هُمْ أَحْيَاءُ، وقُرِئَ بالنصب<sup>(٣)</sup> على: بل احسبهم أحياء.

﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾: دَوُو زُلْفَى مِنْهُ ﴿يُرْزَقُونَ﴾ من الجنة، وهو تأكيدٌ لكونهم أحياء.

(١٧٠) - ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ وهو شَرَفُ الشَّهَادَةِ، والفوزُ

بالحياةِ الأبديةِ، والقربُ من الله، والتمتعُ بنعيمِ الجنة.

﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ﴾ يُسَرُّونَ بالبشارةِ ﴿بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾؛ أي: بإخوانهم المؤمنين

الذين لم يُقْتَلُوا فيلْحَقُوا بهم ﴿مِنْ خَلْفِهِمْ﴾؛ أي: الَّذِينَ مِنْ خَلْفِهِمْ زَمَانًا أَوْ رُتَبَةً ﴿أَلَّا

خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بَدَلٌ مِنْ «الَّذِينَ»، والمعنى: أَنَّهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ بِمَا تَبَيَّنَ

لَهُمْ مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ وَحَالِ مَنْ تَرَكُوا خَلْفَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ أَنَّهُمْ إِذَا مَاتُوا أَوْ قُتِلُوا

كَانُوا أَحْيَاءَ حَيَاةً لَا يُكْذِرُهَا خَوْفٌ وَقَوَعٌ مَحْذُورٌ وَحُزْنٌ فَوَاتٍ مَحْبُوبٌ.

وَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ غَيْرَ الْهَيْكَلِ الْمَحْسُوسِ، بَلْ هُوَ جَوْهَرٌ مُدْرِكٌ بِذَاتِهِ

لَا يَفْنَى بِخَرَابِ الْبَدَنِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ إِدْرَاكُهُ وَتَأْلُمُهُ وَالتَّذَادُهُ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ

تَعَالَى فِي آلِ فِرْعَوْنَ: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾ الْآيَةُ [غافر: ٤٦]، وَمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ

(١) وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَلَا يَحْسِبُهُمُ الَّذِينَ قُتِلُوا أَمْوَاتًا؛ أَي: وَلَا يَحْسِبُنَ الَّذِينَ قُتِلُوا أَنْفُسَهُمْ أَمْوَاتًا.

هَكَذَا قَدَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْكَشَافِ» (٢/ ٢٣١)، وَتَعَقَّبَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي «الْبَحْرِ» (٦/ ٢٨١) وَذَكَرَ فِي جَوَازِ مِثْلِ هَذَا التَّقْدِيرِ كَلَامًا طَوِيلًا، وَنَاقَشَهُ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا الْإِعْتِرَاضِ، وَيَنْظُرُ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي «رُوحِ الْمَعَانِي» (٥/ ١٢٨).

(٢) انْظُرْ: «التَّيْسِيرُ» (ص: ٩١).

(٣) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الثَّعْلَبِيِّ» (٩/ ٤١٦)، وَ«الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» (٦/ ٢٨٣)، عَنْ ابْنِ أَبِي عِبْلَةَ.



(١٧٢) - ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾ صِفَةُ لِلْمُؤْمِنِينَ، أَوْ نَصَبٌ عَلَى الْمَدْحِ، أَوْ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ بِجَمَلِهِ وَ﴿مِنْ﴾ لِلْبَيَانِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ ذِكْرِ الْوَصْفَيْنِ الْمَدْحُ وَالتَّعْلِيلُ لَا التَّقْيِيدُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَجِيبِينَ كُلَّهُمْ مُحْسِنُونَ مَتَّقُونَ.

رُوي أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ وَأَصْحَابَهُ لَمَّا رَجَعُوا فَبَلَغُوا الرِّوْحَاءَ نَدِمُوا وَهَمُّوا بِالرَّجُوعِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَنَدَبَ أَصْحَابَهُ لِلخُرُوجِ فِي طَلَبِهِ، وَقَالَ: «لَا يَخْرُجَنَّ مَعَنَا إِلَّا مَنْ حَضَرَ يَوْمَنَا بِالْأَمْسِ» فَخَرَجَ ﷺ مَعَ جَمَاعَةٍ حَتَّى بَلَغُوا حَمْرَاءَ الْأَسَدِ، وَهِيَ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَكَانَ بِأَصْحَابِهِ الْقَرْحُ فَتَحَامَلُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ حَتَّى لَا يَفُوتَهُمُ الْأَجْرُ، وَأَلْقَى اللَّهُ الرَّعْبَ فِي قُلُوبِ الْمُشْرِكِينَ فَذَهَبُوا، فَتَرَكْتُ<sup>(١)</sup>.

(١٧٣) - ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ يَعْنِي بِالنَّاسِ: الرِّكَبَ الَّذِي اسْتَقْبَلَهُمْ مِنْ عَبْدِ قَيْسٍ، أَوْ نُعَيْمِ بْنِ مَسْعُودٍ الْأَشْجَعِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَأَطْلَقَ عَلَيْهِ النَّاسُ لِأَنَّهُ مِنْ جَنْسِهِ، كَمَا يَقَالُ: فَلَانٌ يَرْكَبُ الْخَيْلَ، وَمَا لَهُ إِلَّا فَرَسٌ وَاحِدٌ، أَوْ لِأَنَّهُ انْضَمَّ إِلَيْهِ نَاسٌ مِنَ الْمَدِينَةِ وَأَذَاعُوا كَلَامَهُ.

﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ يَعْنِي: أَبَا سُفْيَانَ وَأَصْحَابَهُ.

(١) رواه بنحوه النسائي في «الكبرى» (١١٠١٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٦٣٢) من طريق عكرمة عن ابن عباس. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨١٦/٣) عن عكرمة مرسلًا، وهو المحفوظ كما في «الفتح» (٨/ ٢٢٨ - ٢٢٩)؛ وإن كان المتصل رجاله رجال الصحيح كما فيه أيضاً. وروى البخاري (٤٠٧٧) بعضه من حديث عائشة، ولفظه: لَمَّا أَصَابَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا أَصَابَ يَوْمَ أَحَدٍ وَانصَرَفَ عَنْهُ الْمُشْرِكُونَ، خَافَ أَنْ يَرْجِعُوا، قَالَ: «مَنْ يَذْهَبُ فِي إِيْرِهِمْ» فَانْتَدَبَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا، قَالَ: كَانَ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَالزُّبَيْرُ.

(٢) سيأتي قريباً.

رُوي أَنَّهُ نَادَى عِنْدَ انْصِرَافِهِ مِنْ أَحَدٍ: يَا مُحَمَّدُ، مَوْعِدُنَا مَوْسِمٌ بَدْرٍ لِقَابِلٍ إِنْ شِئْتَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، فَلَمَّا كَانَ الْقَابِلُ خَرَجَ فِي أَهْلِ مَكَّةَ حَتَّى نَزَلَ مَرَّ الظَّهْرَانِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الرُّعْبَ فِي قَلْبِهِ وَبَدَأَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ، فَمَرَّ بِهِ رَكْبٌ مِنْ عَبْدِ قَيْسٍ يُرِيدُونَ الْمَدِينَةَ لِلْمِيرَةِ، فَشَرَطَ لَهُمْ حِمْلَ بَعِيرٍ مِنْ زَبِيبٍ إِنْ ثَبَطُوا الْمُسْلِمِينَ<sup>(١)</sup>.

وَقِيلَ: لَقِيَ نُعَيْمَ بْنَ مَسْعُودٍ وَقَدْ قَدِمَ مُعْتَمِرًا، فَسَأَلَهُ ذَلِكَ، وَالتَزَمَ لَهُ عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ، فَخَرَجَ نُعَيْمٌ فَوَجَدَ الْمُسْلِمِينَ يَتَجَهَّزُونَ فَقَالَ لَهُمْ: أَتُوكُمْ فِي دِيَارِكُمْ فَلَمْ يُفْلِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا شَرِيدٌ، أَفْتَرُونَ أَنْ تَخْرُجُوا وَقَدْ جَمَعُوا لَكُمْ؟ فَفْتَرُوا، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأُخْرِجَنَّ وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ مَعِيَ أَحَدٌ» فَخَرَجَ فِي سَبْعِينَ رَاكِبًا وَهُمْ يَقُولُونَ: حَسْبُنَا اللَّهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٥٠/٦) عن مجاهد، ورواه بنحوه دون أوله الطبري (٢٤٦/٦) عن ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وانظر رواية ابن إسحاق في «السيرة النبوية» لابن هشام (١٠٢/٢)، و«تفسير ابن المنذر» (١١٩٠)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٣١٥/٣).

(٢) ذكره في خبر طويل الثعلبي في «تفسيره» (٤٤٠/٩)، والبغوي في «تفسيره» (١٣٧/٢)، عن مجاهد وعكرمة، لم يذكر له سنداً، وقد رواه عنهما الطبري في «تفسيره» (٢٥٠/٦ - ٢٥١) مختصراً دون ذكر نعيم. وقال ابن حجر: وقد وقع لي أصل القصة بإسناد قوي، والمبلغ فيها مبهم. انظر: «موسوعة الحافظ ابن حجر الحديث» (٢١٤/٤)، و«حاشية الخفاجي على البيضاوي»، و«روح المعاني» (١٣٨/٥).

قلت: وانحصر ذكر نعيم بن مسعود في هذه القصة - فيما وقفت عليه - في رواية مقاتل والكلبي وهما متروكان لا يحتج بروايتهما. انظر: «تفسير السمرقندي» (٢٩٠/١)، و«تفسير ابن أبي زمنين» (٣٣٥/١)، كلاهما عن الكلبي. وانظر: «تفسير مقاتل» (٣١٥-٣١٦).

وكذا ما جاء في الخبر من قوله: «ففتروا» مردود بما في التنزيل من قوله تعالى: ﴿فَرَادَهُمْ إِلَيْنَا﴾.

﴿فَرَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ لِلْمَقُولِ، أَوْ لِمَصْدَرٍ ﴿قَالَ﴾، أَوْ لِفَاعِلِهِ إِنْ أُرِيدَ بِهِ تُعْيِيمٌ وَحْدَهُ، وَالْبَارِزُ لِلْمَقُولِ لَهُمْ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ لَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَيْهِ وَلَمْ يَضَعُفُوا، بَلْ ثَبَّتَ بِهِ يَقِينُهُمْ بِاللَّهِ وَازْدَادَ إِيمَانُهُمْ، وَأَظْهَرُوا حَمِيَّةَ الْإِسْلَامِ، وَأَخْلَصُوا النِّيَّةَ عِنْدَهُ. وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَيَعْبُذُهُ قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يَزِيدُ حَتَّى يُدْخَلَ صَاحِبَهُ الْجَنَّةَ، وَيَنْقُصُ حَتَّى يُدْخَلَ صَاحِبَهُ النَّارَ»<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ جُعِلَتِ الطَّاعَةُ مِنْ جَمَلَةِ الْإِيمَانِ، وَكَذَا إِنْ لَمْ تُجْعَلْ فَإِنَّ الْيَقِينَ يَزْدَادُ بِالْإِلْفِ وَكَثْرَةِ التَّأَمُّلِ وَتَنَاضُرِ الْحُجَجِ.

﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾: مُحْسِبُنَا وَكَافِينَا، مِنْ «أَحْسَبَهُ»: إِذَا كَفَاهُ، وَيُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى الْمُحْسِبِ أَنَّهُ لَا يَسْتَفِيدُ بِالْإِضَافَةِ تَعْرِيفًا فِي قَوْلِكَ: هَذَا رَجُلٌ حَسْبُكَ. ﴿وَنِعَمَ الْوَكِيلُ﴾: وَنِعَمَ الْمَوْكُولُ إِلَيْهِ هُوَ.

(١٧٤) - ﴿فَانْقَلَبُوا﴾: فَرَجَعُوا مِنْ بَدْرِ ﴿بِنِعْمَةِ مِّنَ اللَّهِ﴾: عَافِيَةٍ وَثَبَاتٍ عَلَى الْإِيمَانِ وَزِيَادَةٍ فِيهِ.

﴿وَفَضَّلِ﴾: رِبِحٌ فِي التَّجَارَةِ؛ فَإِنَّهُمْ لَمَّا آتَوْا بَدْرًا وَافَوْا بِهَا سُوقًا فَاتَّجَرُوا وَرَبِحُوا. ﴿لَمْ يَمَسْسَهُمْ سُوءٌ﴾ مِنْ جَرَا حَةٍ وَكَيْدِ عَدُوٍّ ﴿وَأَتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ﴾ الَّذِي هُوَ مَنَاطُ الْفَوْزِ بِخَيْرِ الدَّارَيْنِ بِجُرْأَتِهِمْ وَخُرُوجِهِمْ ﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ قَدْ تَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ بِالنَّشِيئِ، وَزِيَادَةِ الْإِيمَانِ، وَالتَّوْفِيقِ لِلْمُبَادَرَةِ إِلَى الْجِهَادِ، وَالتَّصَلُّبِ فِي الدِّينِ، وَإِظْهَارِ الْجَرَاءَةِ عَلَى الْعَدُوِّ، وَبِالْحِفْظِ عَنْ كُلِّ مَا يَسُوؤُهُمْ، وَإِصَابَةِ النَّفْعِ مَعَ صَمَانِ الْأَجْرِ، حَتَّى انْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ، وَفِيهِ تَحْسِيرٌ لِلْمُتَخَلِّفِ وَتَخْطِئَةُ رَأْيِهِ حَيْثُ حَرَمَ نَفْسَهُ مَا فَازُوا بِهِ.

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٩/٤٤٦ - ٤٤٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(١٧٥) - ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ يريدُ به: المَشْبُطُ نُعِيمًا أو أبا سفيان، و﴿الشَّيْطَانُ﴾ خبرٌ ﴿ذَلِكُمْ﴾ وما بعده بيانٌ لشيْطنته، أو صِفَةً وما بعده خبرٌ.

ويجوزُ أن تكونَ الإشارةُ إلى قولِهِ على تَقْدِيرِ مُضَافٍ؛ أي: إِنَّمَا ذَلِكُمْ قَوْلُ الشَّيْطَانِ، يعني: إبليسَ.

﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ القاعِدينَ عن الخروجِ مع الرَّسُولِ، أو: يخوِّفُكم أَوْلِيَاءُهُ الَّذِينَ هُم أَبُو سَفِيَانٍ وَأَصْحَابُهُ ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ الضَّمِيرُ لِلنَّاسِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ، وللأَوْلِيَاءِ عَلَى الثَّانِي.

﴿وَخَافُونَ﴾ فِي مَخَالَفَةِ أَمْرِي فَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِي ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فَإِنَّ الْإِيمَانَ يَقْتَضِي إِثَارَ خَوْفِ اللَّهِ عَلَى خَوْفِ النَّاسِ.

(١٧٦) - ﴿وَلَا يَخْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾: يَقْعُونَ فِيهِ سَرِيعًا حِرْصًا عَلَيْهِ، وَهُمْ الْمَنَافِقُونَ مِنَ الْمُتَخَلِّفِينَ، أَوْ قَوْمٌ ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَالْمَعْنَى: لَا يَخْزَنُكَ خَوْفُ أَنْ يَضُرُّوكَ وَيُعِينُوا عَلَيْكَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾؛ أَي: لَنْ يَضُرُّوا أَوْلِيَاءَ اللَّهِ بِمُسَارَعَتِهِمْ فِي الْكُفْرِ، وَإِنَّمَا يَضُرُّونَ بِهَا أَنْفُسَهُمْ، و﴿شَيْئًا﴾ يَحْتَمِلُ الْمَفْعُولَ وَالْمَصْدَرَ.

وَقَرَأَ نَافِعٌ ﴿يُخْزِنُكَ﴾ بِضَمِّ الْيَاءِ وَكسْرِ الزَّايِ حَيْثُ وَقَعَ مَا خَلَا قَوْلَهُ فِي الْأَنْبِيَاءِ: ﴿لَا يَخْزَنُهُمُ الْفَرَحُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، فَإِنَّهُ فَتَحَ الْيَاءَ وَضَمَّ الزَّايِ فِيهِ، وَالْبَاقُونَ كَذَلِكَ فِي الْكُلِّ<sup>(١)</sup>.

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَقًّا فِي الْآخِرَةِ﴾: نَصِيحًا مِنَ الثَّوَابِ فِي الْآخِرَةِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى تَمَادِي طُغْيَانِهِمْ، وَمَوْتِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ، وَفِي ذِكْرِ الْإِرَادَةِ إِشْعَارًا بِأَنْ كَفَرَهُمْ



بلغ الغاية حتى أراد أرحم الراحمين أن لا يكون لهم حظ من رحمته، وأن مسارعتهم إلى الكفر لأنه تعالى لم يرد لهم أن يكون لهم حظ في الآخرة.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ مع الحرمان عن الثواب.

(١٧٧) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾  
تكرير للتأكيد، أو تعميم للكفرة بعد تخصيص من نافق من المتخلفين أو ارتد من الأعراب.

(١٧٨) - ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ خطاب للرسول  
أو لكل من يحسب، و﴿الَّذِينَ﴾ مفعول و﴿أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ﴾ بدل منه، وإنما اقتصر على  
مفعول واحد لأن التحويل على البدل، وهو ينبؤ عن المفعولين كقوله: ﴿أَمْ تَحْسَبُ  
أَنَّا أَكْثَرُهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ [الفرقان: ٤٤]، أو المفعول<sup>(١)</sup> الثاني على تقدير مضاف مثل:  
ولا تحسبن الذين كفروا أصحاب أن الإماء خير لأنفسهم، أو: ولا تحسبن حال  
الذين كفروا أن الإماء خير لأنفسهم، و«ما» مصدرية فكان حقها أن تفصل في  
الخط ولكنها وقعت متصلة في «الإمام» فاتبع.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم والكسائي ويعقوب بالياء<sup>(٢)</sup> على أن ﴿الَّذِينَ﴾  
فاعل و«أن» مع ما في حيزه مفعول، وفتح سينه<sup>(٣)</sup> في جميع القرآن ابن عامر وعاصم  
وحمزة<sup>(٤)</sup>.

(١) معطوف على قوله: «بدل».

(٢) الذي قرأ بالياء من العشرة هو حمزة وحده، والباقيون بالياء. انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٠)، و«التيسير»  
(ص: ٩٢)، و«النشر» (٢/ ٢٤٤).

(٣) في نسخة الفتازاني: «وفتح السين».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٠)، و«التيسير» (ص: ٨٤).

و«الإملاء»: الإمهال وإطالة العمر، وقيل: تَخْلِيَّتُهُمْ وشأنهم، من «أَمَلَى لفرسه»: إذا أرخى له الطَّوْلَ<sup>(١)</sup> ليرعى كيف شاء.

﴿إِنَّمَا تُمَلِّ لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا﴾ استئناف بما هو العلة للحكم قبلها، و«ما» كافة، واللام لام الإرادة، وعند المعتزلة لام العاقبة<sup>(٢)</sup>.

وقرئ: «أنما» بالفتح وبكسر الأولى، «ولا يحسبن» بالياء<sup>(٣)</sup>، على معنى: ولا يحسبن الذين كفروا أن إملاءنا لهم لازدياد الإثم بل للتوبة والدخول في الإيمان، و«إنما تُمَلِّ لهم خير» اعتراض معناه: إن إملاءنا لهم خير<sup>(٤)</sup>، إن انتبهوا وتداركوا فيه ما فرط منهم.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ على هذا يجوز أن يكون حالاً من الواو؛ أي: ليزدادوا إثماً مُعَذَّباً لهم عذاب مُهينٌ.

(١٧٩) - ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ الخطأ لعامة المخلصين والمنافقين في عصره، والمعنى: لا يترككم مختلطين لا يُعرف مخلصكم من منافقكم حتى يميز المنافق من المخلص بالوحي إلى نبيه بأحوالكم، أو بالتكاليف الشاقة التي لا يصبر عليها ولا يذعن لها إلا الخالص المخلصون منكم؛ كبذل الأموال والأنفس في سبيل الله ليختبر به<sup>(٥)</sup> بواطنكم ويستدل به على عقائدكم.

(١) قوله: «الطَّوْلُ» بكسر الطاء: الحبل الذي يُطَوَّلُ للدابة لترعى. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) قوله: «وعند المعتزلة لام العاقبة» مخالف لمذهبهم كما شرح الشهاب. انظر كلامه في «الحاشية».

(٣) هي قراءة يحيى بن وثاب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٠)، و«الكشاف» للزمخشري.

(٤/٢)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٣/٤٤٤).

(٤) في نسخة الخيالي: «خير لهم».

(٥) في نسخة الخيالي: «ليختبر النبي».

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿حَتَّى يُمَيِّزَ﴾ فيها وفي الأنفال بضم الياء وفتح الميم وكسر الياء وتشديد هاء، والباقون بفتح الياء وكسر الميم وسكون الياء<sup>(١)</sup>.

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مَنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾: وما كان الله ليؤتي أحدكم علم الغيب فيطلع على ما في القلوب من كفر وإيمان، ولكنه يجتبي لرسالته من يشاء فيؤحي إليه ويخبره ببعض المغيبات أو ينصب له ما يدل عليها.

﴿فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ بصفة الإخلاص، أو بأن تعلموه وحده مطلقاً على الغيب وتعلموهم عبادة مجتبيين لا يعلمون إلا ما علمهم الله، ولا يقولون إلا ما أوحى إليهم. روي أن الكفرة قالوا: إن كان محمد صادقاً فليخبرنا من يؤمن منا ومن يكفر، فنزلت<sup>(٢)</sup>.

وعن السدي أنه عليه السلام قال: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أُمَّتِي وَأُعْلِمْتُ مَنْ يُؤْمِنُ بِي وَمَنْ يَكْفُرُ» فقال المنافقون: إنه يزعم أنه يعلم من يؤمن به ومن يكفر ونحن معه ولا نعرفنا! فنزلت<sup>(٣)</sup>.

﴿وَإِنْ تَوَمَّنُوا﴾ حق الإيمان ﴿وَتَتَّقُوا﴾ التفاق ﴿فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ لا يقادَر قدره.

(١٨٠) - ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ يَمَاءَ أَنفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ القراءات فيه ما سبق، ومن قرأ بالتاء قدر مضافاً ليتطابق مفعولاه؛ أي: ولا تحسبن بخل الذين يبخلون هو خيراً لهم، وكذا من قرأ بالياء إن جعل الفاعل ضمير الرسول عليه

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٠)، و«التيسير» (ص: ٩٢).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٢٦٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٢٤)، عن السدي.

(٣) ذكره دون سند الواحد في «أسباب النزول» (ص: ١٣٢).

السَّلَامُ أَوْ مَنْ يَحْسَبُ، وَإِنْ جَعَلَهُ الْمَوْصُولَ كَانَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ محذوفًا لدلالة ﴿يَبْخُلُونَ﴾ عليه؛ أي: ولا يحسبنَّ البخلاءُ بخلَهُمْ هو خيرًا لهم.

﴿بَلْ هُوَ﴾؛ أي: البخلُ ﴿سَرُّهُمْ﴾ لاستجلابِ الْعِقَابِ عليهم.

﴿سَيَطُوفُونَ مَا بِخَلُوعِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ بيانٌ لذلك، والمعنى: سَيُزَمُّونَ وَبَالَ مَا بَخَلُوا بِهِ الزَّامَ الطَّوْقِ، وعنه عليه السَّلَامُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَهُ شُجَاعًا فِي عُنُقِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>.

﴿وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: ولهُ ما فيهما ممَّا يُتَوَارَثُ، فما لهؤلاءِ يَبْخُلُونَ عليه بماله؟

أو: أَنَّهُ يَرِثُ مَا يُمَسْكُونَهُ وَلَا يَنْفُقُونَهُ فِي سَبِيلِهِ بِهِلَاكِهِمْ وَتَبَقَى عَلَيْهِمُ الْحَسْرَةُ وَالْعُقُوبَةُ.

﴿وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ مِنَ الْمَنْعِ وَالْإِعْطَاءِ ﴿خَبِيرٌ﴾ فيجَازِيكُمْ<sup>(٢)</sup>.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ بالتَّاءِ على الالتفاتِ<sup>(٣)</sup>، وهو أبلغُ في الوَعِيدِ.

(١) رواه البخاري (١٤٠٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثِّلَ لَهُ مَالُهُ شُجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ رَبِيبَتَانِ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِلَهْزِمَتَيْهِ - يعني: بِشِدْقَيْهِ - ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا مَالُكَ أَنَا كَنْزُكَ»، ثُمَّ تلا هذه الآية: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ إِيمَاءًا أَنَّهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ إلى آخِرِ الآية.

ورواه بنحو هذا الترمذي (٣٠١٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٢٣٣)، وابن ماجه (١٧٨٤)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) الأظهر: «فيجَازِيهِمْ»؛ لأنَّ الكلامَ عن القراءة بالغيبة، بدليل ما بعده. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٠)، و«التيسير» (ص: ٩٢).

(١٨١) - ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ قَالَهُ الْيَهُودُ لَمَّا سَمِعُوا: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

وروي أنه عليه السلام كتب مع أبي بكر رضي الله عنه إلى يهود بني قينقاع يدعُوهم إلى الإسلام وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وأن يُقرضوا الله قرصاً حسناً، فقال فنحاص بن عازوراء: إن الله فقيرٌ حتى سأل القرض، فلطمه أبو بكر وقال: لولا ما بيننا من العهد لصربتُ عنقك، فشكاه إلى رسول الله وجحد ما قاله، فنزلت<sup>(١)</sup>. والمعنى: أنه لم يخفَ عليه، وأنه أعدَّ لهم العقاب عليه.

﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾؛ أي: سنكتبه في صحائف الكتب، أو: سنحفظه في علمنا ولا نهمله؛ لأنه كلمة عظيمة إذ هو كفر بالله أو استهزاء بالقرآن والرسول، ولذلك نظمته مع قتل الأنبياء، وفيه تنبيه على أنه ليس أول جريمة ارتكبوها، وأن من اجترأ على قتل الأنبياء لم يستبعد منه أمثال هذا القول.

وقرأ حمزة: ﴿سَيُكْتُبُ﴾ بالياء وضمها وفتح التاء، ﴿وقتلهم﴾ بالرفع، ﴿ويقول﴾ بالياء<sup>(٢)</sup>.

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٥٠٥/٩) فقال: وقال عكرمة والسدي ومقاتل ومحمد بن إسحاق: كتب النبي ﷺ مع أبي بكر رضي الله عنه إلى يهود بني قينقاع... الحديث. ورواه الطبري في «تفسيره» (٢٧٨-٢٧٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٢٨/٣-٨٢٩)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٨٣٠)، من طريق ابن إسحاق قال: حدثنا محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت عن عكرمة عن ابن عباس قال: دخل أبو بكر الصديق رضي الله عنه بيت الجذراس.. فذكره. ومحمد بن أبي محمد مجهول. وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (٥٥٨-٥٥٩) عن ابن إسحاق، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٢٧٩/٦) عن السدي.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢١)، و«التيسير» (ص: ٩٢).

﴿وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾؛ أي: ونستقيم منهم بأن نقول لهم: ذوقوا العذاب المحرق، وفيه مبالغات في الوعيد.

و«الدُّوقُ»: إدراك الطَّعُومِ، وعلى الاتِّسَاعِ يُسْتَعْمَلُ لإدراك سائر المحسوسات والحالات، وذكره هاهنا لأنَّ العذاب مرتَّبٌ على قولهم النَّاشِئِ عن البُخْلِ والتَّهْلُكِ على المالِ، وغالبُ حاجةِ الإنسانِ إليه لتَحْصِيلِ المَطَاعِمِ، ومُعْظَمُ بُخْلِهِ للخَوْفِ مِن فَقْدَانِهِ، ولذلك كَثُرَ ذِكْرُ الأَكْلِ مع المالِ.

(١٨٢) - ﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى العذابِ ﴿يَمَاقَدَّمَتِ أَيْدِيكُمْ﴾ مِن قَتْلِ الأنبياءِ، وقولهم هذا، وسائرِ معاصيهم، عبَّرَ بالأيدي عَنِ الأنفُسِ لأنَّ أَكْثَرَ أَعْمَالِهَا بَهَنٌ.

﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ عطفٌ على «ما قدَّمت» وَسَبَبِيَّتُهُ للعذابِ مِن حَيْثُ إِنَّ نَفْيَ الظُّلْمِ يَسْتَلْزِمُ العَدْلَ الْمُقْتَضِيَّ إِثَابَةَ الْمُحْسِنِ وَمُعَاقِبَةَ الْمُسِيءِ.

(١٨٣) - ﴿الَّذِينَ قَالُوا﴾ هُم كَعَبُ بْنُ الْأَشْرَفِ وَمَالِكٌ وَحَيٍّ وَفَنَحَاصُ وَوَهْبُ بْنُ يَهُودَا: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا﴾: أَمَرَنَا فِي التَّوْرَةِ وَأَوْصَانَا ﴿أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِينَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾ بِأَنَّ لَا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِينَا بِهِذِهِ الْمُعْجَزَةِ الْخَاصَّةِ الَّتِي كَانَتْ لِأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَهُوَ أَنْ يَقَرَّبَ بِقُرْبَانٍ فِيَقُومَ النَّبِيُّ فَيَدْعُو فَتَنْزَلَ نَارٌ سَمَويَّةٌ فَتَأْكُلُهُ؛ أي: تحيله إلى طَبْعِهَا بِالْإِحْرَاقِ، وَهَذَا مِنْ مُفْتَرِيَاتِهِمْ وَأَبَاطِيلِهِمْ؛ لِأَنَّ أَكْلَ النَّارِ الْقُرْبَانَ لَمْ يُوجِبِ الْإِيمَانَ إِلَّا لَكُونِهِ مُعْجَزَةً، فَهُوَ وَسَائِرُ الْمُعْجَزَاتِ شَرَعٌ فِي ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَإِلَازِمِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ تَكْذِيبُ وَالزَّامُ بِأَنَّ رُسُلًا جَاؤُوهُمْ قَبْلَهُ كَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى بِمُعْجَزَاتٍ أُخَرِ

(١) قوله: «شرع في ذلك»؛ أي: سواءً فيه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٦٣/٢).

مُوجِبَةً لِلتَّصَدِيقِ وبما اقترحوه فقتلوه، فلو كَانَ المَوْجِبُ لِلتَّصَدِيقِ هُوَ الْإِيمَانُ به، وَكَانَ تَوْقُفُهُمْ وَامْتِنَاعُهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ لِأَجْلِهِ، فَمَا لَهُمْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِمَنْ جَاءَ بِهِ فِي مُعْجَزَاتٍ أُخَرَ وَاجْتَرَأُوا عَلَى قَتْلِهِ؟

(١٨٤) - ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ تَسْلِيَةً لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ تَكْذِيبِ قَوْمِهِ وَالْيَهُودِ.  
وَالزُّبُرُ: جَمْعُ زَبُورٍ، وَهُوَ الْكِتَابُ الْمَقْصُورُ عَلَى الْحِكَمِ، مِنْ «زَبَرْتُ الشَّيْءَ»: إِذَا حَبَسْتَهُ<sup>(١)</sup>.

وَالْكِتَابُ فِي عُرْفِ الْقُرْآنِ: مَا يَتَضَمَّنُ الشَّرَائِعَ وَالْأَحْكَامَ، وَلِذَلِكَ جَاءَ الْكِتَابُ وَالْحِكْمَةُ مُتَعَاظِفَيْنِ فِي عَامَّةِ الْقُرْآنِ.  
وَقِيلَ: «الزُّبُرُ»: الْمَوَاعِظُ وَالزَّوَاجِرُ، مِنْ «زَبَرْتُهُ»: إِذَا زَجَرْتَهُ.  
وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: ﴿وَالزُّبُرُ﴾ بِإِعَادَةِ الْجَارِ<sup>(٢)</sup> لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهَا مُغَايِرَةٌ لِلْبَيِّنَاتِ بِالذَّاتِ.

(١٨٥) - ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ وَعَدُّ وَوَعِيدٌ لِلْمُصَدِّقِ وَالْمَكْذِبِ.

وَقَرِئَ: «ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» بِالنَّصْبِ مَعَ التَّنْوِينِ وَعَدَمِهِ<sup>(٣)</sup>؛ كَقَوْلِهِ:

وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا<sup>(٤)</sup>

(١) فِي الطَّبْلَاوِيِّ: «أَحْسَنَتْ»، وَفِي هَامِشِهَا كَالْمُثَبِّتِ نَسْخَةٌ.

(٢) هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَرَوَاةُ ابْنِ ذَكْوَانَ عَنْهُ، أَمَّا رَوَاةُ هِشَامٍ عَنْهُ فَهِيَ: «وَالزُّبُرُ وَالْكِتَابُ» بِزِيَادَةِ الْبَاءِ فِي الزُّبُرِ وَالْكِتَابِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ بَاءٍ فِيهِمَا. انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٢٢١)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ٩٢).

(٣) قَرَأَ الْيَزِيدِيُّ: «ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» عَلَى الْأَصْلِ، وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ: «ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» بِطَرَحِ التَّنْوِينِ مَعَ النَّصْبِ. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ» (ص: ٣٠)، وَ«الْكَشَافُ» (٢/ ٢٥٣).

(٤) عَجَزَ بَيْتُ لَأَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ كَمَا فِي «دِيَوَانِهِ» (ص: ٥٤)، وَ«الْعَيْنُ» (٢/ ٧٧)، وَ«الْكِتَابُ» =

﴿وَلَكُمْ تَوْفَوتُ أَجُورَكُمْ﴾: تُعْطَوْنَ جزاء أعمالكم خيراً كان أو شراً تاماً وافيّاً ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾: يوم قيامكم عن القبور، وَلَفْظُ التَّوْفِيفِ يُشْعِرُ بَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ قَبْلَهَا بعضُ الأجور، ويؤيِّده قوله عليه السَّلامُ: «القبرُ روضةٌ من رياضِ الجنةِ أو حُفرةٌ من حُفَرِ النَّيرانِ»<sup>(١)</sup>.

﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾: بُعِدَ عنها، و«الزَّحْزَحَةُ» في الأصلِ: تكريرُ الزَّحِّ، وهو الجذبُ بعجلةٍ.

﴿وَأَدْخَلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ بالنَّجاةِ ونيلِ المرادِ، و«الفَوْزُ»: الظَّفَرُ بالبُعْيةِ، وعن النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزْحَزَحَ عَنِ النَّارِ وَيَدْخَلَ الْجَنَّةَ فَلْتُدْرِكْهُ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْتِي إِلَى النَّاسِ مَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾؛ أي: لذاتها وزخارفها ﴿لَا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ شَبَّهَهَا بِالْمَتَاعِ الَّذِي يُدْلَسُ بِهِ عَلَى الْمُسْتَامِ وَيُغَرُّ حَتَّى يَشْتَرِيَهُ، وَهَذَا لِمَنْ أَثَرَهَا عَلَى الْآخِرَةِ، فَأَمَّا مَنْ طَلَبَ بِهَا الْآخِرَةَ فَهِيَ لَهُ مَتَاعٌ بِلَاغٍ، و«الغُرُورُ» مَصْدَرٌ أَوْ جَمْعُ «غَارٌ».

= (١/١٦٩)، و«معاني القرآن» للفرّاء (٢/٢٠٢)، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/٣٠٧)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/٩١)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/٣٠٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/١٤٥). وصدّره:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ

(١) رواه الترمذي (٢٤٦٠) وحسنه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) قطعة من حديث طويل رواه مسلم (١٨٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وفيه: «... فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيَأْتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ».



(١٨٦) - ﴿لَتَجَلَّوْكَ﴾؛ أي: والله لَتُخْتَبِرَنَّ ﴿فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ بتكليف الإنفاق، وما يُصِيْهُ من الآفات، ﴿وَأَنْفُسِكُمْ﴾ بالجهادِ والقَتْلِ والأسْرِ والجراح، وما يَرِدُ عليها من المخاوفِ والأمراضِ والمتاعِبِ.

﴿وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾ من هجاء<sup>(١)</sup> الرُّسُولِ، والطَّعَنِ في الدِّينِ، وإغراءِ الكُفْرَةِ على المسلمين، أخبرهم بذلك قبل وقوعه لِيُوطِّنُوا أَنْفُسَهُمْ على الصَّبْرِ والاحتمالِ ويستَعِدُّوا لِلِقَائِهَا حَتَّى لَا يَزْهَقَهُمْ نُزُولُهَا.

﴿وَإِنْ نَصَبُوا﴾ على ذلك ﴿وَتَتَفَوَّأ﴾ مخالفة أمرِ الله ﴿فَإِنَّ ذَلِكَ﴾ يعني: الصَّبْرَ والتَّقْوَى ﴿مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾: مِنْ مَعْزُومَاتِ الْأُمُورِ الَّتِي يَجِبُ الْعَزْمُ عَلَيْهَا، أَوْ: مِمَّا عَزَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ أي: أَمْرَ به وبِالْعَ فِيهِ، و«العزم» في الْأَصْلِ: ثَبَاتُ الرَّأْيِ عَلَى الشَّيْءِ نَحْوَ إِمْضَائِهِ.

(١٨٧) - ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ﴾؛ أي: اذْكُرْ وَفَتْ أَخَذَهُ ﴿مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ يريدُ: الْعُلَمَاءَ بِهِ: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ حكايةً لِمُخَاطَبَتِهِمْ. وقراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم في رواية ابن عباسٍ بالياء<sup>(٢)</sup>؛ لَأَنْتَهُمْ غَيْبٌ. وَاللَّامُ جَوَابُ الْقَسَمِ الَّذِي نَابَ عَنْهُ قَوْلُهُ: ﴿أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ﴾. وَالضَّمِيرُ<sup>(٣)</sup> لِلْكِتَابِ.

﴿فَتَبَدُّوهُ﴾؛ أي: الميثاقَ ﴿وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ فلم يُرَاعَوْهُ وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَيْهِ، وَالتَّبَدُّ وَرَاءَ الظَّهِيرِ مَثَلٌ فِي تَرْكِ الْإِعْتِدَادِ وَعَدَمِ الْإِلْتِفَاتِ، وَنَقِيضُهُ: جَعْلُهُ نُصَبَ عَيْنِيهِ، وَالْقَاوُءُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ.

(١) في نسخة الخيالي: «من أذى».

(٢) وقرأ باقي السبعة بالتاء للخطاب. انظر: «السبعة» (ص: ٢٢١)، و«التيسير» (ص: ٩٣).

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾.

﴿وَأَشْتَرُوا بِهِ﴾: وَأَخَذُوا بَدْلَهُ ﴿مِنْ قَلِيلًا﴾ مِنْ حُطَامِ الدُّنْيَا وَأَعْرَاضِهَا ﴿فِيئَسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾: يَخْتَارُونَ لِأَنْفُسِهِمْ.

وعن النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ كَتَمَ عِلْمًا عَنْ أَهْلِهِ أُلْجِمَ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»<sup>(١)</sup>.

وعن عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: مَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الْجَهْلِ أَنْ يَتَعَلَّمُوا حَتَّى أَخَذَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُعَلَّمُوا<sup>(٢)</sup>.

(١٨٨) - ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَاقَرَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ الْخَطَابُ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَنْ ضَمَّ الْبَاءَ جَعَلَ

(١) رواه بهذا اللفظ ابن عدي في «الكامل» (١٦١/٤)، و(٣٦١/٧) من حديث ابن مسعود، وأعله بمحمد بن الفضل، وبحمزة الجزري وغيرهما.

ورواه أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٤٩)، وابن ماجه (٢٦٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكْتَمَهُ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ». قال الترمذي: حديث حسن.

ورواه ابن ماجه (٢٦٤) من حديث أنس رضي الله عنه. ورواه الحاكم في «المستدرک» (٣٤٦) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وصححه، وقال الذهبي: على شرطهما ولا علة له.

ورواه الطبراني في «الكبير» (١٠٨٤٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قلت: وبرواية ابن عدي على ضعفها يرُدُّ على ولي الدين العراقي كما في «حاشية السيوطي» (٣٩٤/٤) وابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٣٥) في قولهما: إنه ليس في شيء من طرقه: «عن أهله».

(٢) رواه الحارث بن أبي أسامة كما في «الكافي الشاف» (ص: ٣٥)، ومن طريقه الثعلبي في «تفسيره» (٥٣٥/٩)، والمعافي بن زكريا في «الجلس الصالح» (ص: ٢٣١)، وفي إسناده الحسن بن عماره وهو متروك كما قال الحافظ.

وذكره الديلمي في «مسند الفردوس» (٨٤/٤) مرفوعاً.

الْخِطَابَ لَهُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾، وَالثَّانِي ﴿بِمَفَازَةٍ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ تَأْكِيدٌ، وَالْمَعْنَى: لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا فَعَلُوا مِنَ التَّدْلِيلِ وَكُتْمَانِ الْحَقِّ وَيَحْبُونُ أَنْ يُحَمَّدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا مِنَ الْوَفَاءِ بِالْمِيثَاقِ وَإِظْهَارِ الْحَقِّ وَالْإِخْبَارِ بِالصَّدَقِ ﴿بِمَفَازَةٍ﴾: بِمَنْجَاةٍ مِنَ الْعَذَابِ؛ أَيِ: الْفَائِزِينَ بِالنَّجَاةِ مِنْهُ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمِيرٍ بِالْبَاءِ وَفَتَحَ الْبَاءَ فِي الْأَوَّلِ وَضَمَّهَا فِي الثَّانِي <sup>(١)</sup> عَلَى أَنَّ ﴿الَّذِينَ﴾ فَاعِلٌ، وَمَفْعُولًا ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ مَحْذُوفَانِ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا مَفْعُولًا مَوْكَّدُهُ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا فَلَا يَحْسَبَنَّ أَنْفُسَهُمْ بِمَفَازَةٍ، أَوِ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مَحْذُوفٌ <sup>(٢)</sup>، وَقَوْلُهُ: فَلَا يَحْسَبَنَّ تَأْكِيدٌ لِلْفِعْلِ وَفَاعِلُهُ وَمَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بِكُفْرِهِمْ وَتَدْلِيلِهِمْ.

رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ الْيَهُودَ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا فِي التَّوْرَةِ، فَأَخْبَرُوهُ بِخِلَافِ مَا كَانَ فِيهَا، وَأَرَوْهُ أَنَّهُمْ قَدْ صَدَقُوهُ، وَفَرَحُوا بِمَا فَعَلُوا، فَتَزَلَّتْ <sup>(٣)</sup>.

وَقِيلَ: نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ تَخَلَّفُوا عَنِ الْغَزْوِ ثُمَّ اعْتَذَرُوا بِأَنَّهُمْ رَأَوْا الْمَصْلَحَةَ فِي التَّخَلُّفِ وَاسْتَحَمَدُوا بِهِ <sup>(٤)</sup>.

(١) يعني والثاني بالياء مع ضم الباء، والسين فيهما مكسورة؛ أي: ﴿يَحْسَبَنَّ...﴾ فلا يَحْسَبَنَّهُمْ.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ...﴾ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴿بِالْءِ وَفَتَحَ الْبَاءَ فِيهِمَا، وَكَسَرَ الْكَسَائِي السِّينَ وَفَتَحَهَا حِزْمَةً وَعَاصِمٌ. وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿لَا يَحْسَبَنَّ...﴾ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴿بِالْيَاءِ فِي الْأَوَّلِ وَالتَّاءِ فِي الثَّانِي، وَبِالْبَاءِ مَفْتُوحَةً فِيهِمَا، وَكَسَرَ السِّينَ نَافِعٌ وَفَتَحَهَا ابْنُ عَامِرٍ. انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٢١٩ - ٢٢٠)، و«التَّسِير» (ص: ٩٢ - ٩٣).

(٢) والمفعول الثاني: ﴿بِمَفَازَةٍ﴾، والتقدير: لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ أَنْفُسَهُمْ بِمَفَازَةٍ؛ أَيِ: فَائِزِينَ. انْظُرْ: «الْكَشَاف» (٢/ ٢٥٨)، و«روح المعاني» (٥/ ١٩٣).

(٣) رواه البخاري (٤٥٦٨)، ومسلم (٢٧٧٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) رواه البخاري (٤٥٦٧)، ومسلم (٢٧٧٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وفيه أنهم كانوا من المنافقين.

وقيل: نزلت في المنافقين، فإنهم يفرحون بمناقضتهم ويستحمدون إلى المسلمين بالإيمان الذي لم يفعلوه على الحقيقة.

(١٨٩) - ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فهو يملك أمرهم ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدر على عقابهم.

وقيل: هو رد لقولهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١].

(١٩٠) - ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾: لدلائل واضحة على وجود الصانع ووجوده، وكمال علمه وقدرته، لذوي العقول المجلوة الخالصة عن شوائب الحس والوهم كما سبق في سورة البقرة، ولعل الاقتصار على هذه الثلاثة<sup>(١)</sup> في هذه الآية لأن مناط الاستدلال هو التغير، وهذه متعرضة<sup>(٢)</sup> لجملة أنواعه<sup>(٣)</sup> فإنه: إما أن يكون في ذات الشيء كتغير الليل والنهار، أو جزئه كتغير العناصر بتبدل صورها، أو الخارج عنه كتغير الأفلاك بتبدل أوضاعها. وعن النبي ﷺ: «ويل لمن قرأها ولم يتفكر فيها»<sup>(٤)</sup>.

(١٩١) - ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾؛ أي: يذكرونه دائماً على الحالات كلها قائمين وقاعدين ومضطجعين، وعنه عليه السلام: «من أحب أن يرتع في رياض الجنة فليكثر ذكر الله»<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «على هذه الثلاثة» يعني: السماوات، والأرض، واختلاف الليل والنهار. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٦٩/٢).

(٢) في نسخة الطبلاوي: «معرضة».

(٣) قوله: «وهذه»؛ أي: الثلاثة، «أنواعه»؛ أي: التغير. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٦٩/٢).

(٤) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٦٢٠) من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩٤٥٧)، وإسحاق بن راهويه كما في «المطالب العالية» =

وقيل: معناه: يُصَلُّونَ على الهيئات الثلاث حسب طاعتهم، لقوله عليه السلام لعمران بن حصين: «صَلِّ قائمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِ تَوَمُّعٍ إِيْمَاءٍ»<sup>(١)</sup>.

وهو حجة للشافعي رضي الله عنه في أَنَّ المريض يصلي مُضْطَجِعًا على جنبه الأيمن مُسْتَقْبِلًا بِمَقَادِيمِ بَدَنِهِ.

﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ استدلالًا واعتبارًا، وهو أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ كما قال عليه السلام: «لَا عِبَادَةَ كَالْتَّفَكُّرِ»<sup>(٢)</sup> لَأَنَّهُ الْمَخْصُوصُ بِالْقَلْبِ وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْخَلْقِ.

وعنه عليه السلام: «بينما رجلٌ مُسْتَلِقٌ على فراشه إِذْ رَفَعَ رَأْسَهُ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ وَالنُّجُومِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ لَكَ رَبًّا وَخَالِقًا، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، فَنَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فَغَفَرَ لَهُ»<sup>(٣)</sup>، وهذا دليلٌ واضحٌ على شرفِ عِلْمِ الْأُصُولِ وَفَضْلِ أَهْلِهِ.

= (٣٣٩٢)، والطبراني في «الكبير» (١٠٧/٢٠)، والثعلبي في «تفسيره» (٥٥٠/٩)، من حديث معاذ رضي الله عنه. قال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٣٦): في إسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف. قلت: فلا وجه لقول الشهاب في «الحاشية»: حديثٌ مخرَّجٌ صحيحٌ.

(١) رواه البخاري (١١١٧)، وأبو داود (٩٥٢)، والترمذي (٣٧٢)، وابن ماجه (١٢٢٣). قال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٣٦): أخرجه البخاري وأصحاب السنن من حديث عمران بن حصين، وليس في آخره: (تومع إيماء) وأورده صاحب «الهداية» كما أورده الزمخشري. اهـ.

(٢) قطعة من حديث رواه ابن حبان في «المجروحين» (٣٠٧/٢)، والبيهقي في «الشعب» (٤٦٤٧)، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً، وهو حديث تفرد به أبو رجاء محمد بن عبد الله الجبلي، وليس بالقوي كما قال البيهقي. وقال ابن حبان: يروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات.

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (١٠٦)، والثعلبي في «تفسيره» (٥٥٤/٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٣٦): في إسناده من لا يعرف.

﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾ على إرادة القول؛ أي: يتفكرون قائلين ذلك، و﴿هذا﴾ إشارة إلى المتفكر فيه، أو الخلق على أنه أريد به المخلوق من السماوات والأرض، أو إليهما لأنهما في معنى المخلوق، والمعنى: ما خلقتَه عبثًا ضائعًا من غير حكمة بل خلقتَه لحكمٍ عظيمةٍ من جملتها أن يكونَ مبدأً لوجود الإنسان وسببًا لمعاشه، ودليلاً يذُّهُ على معرفتك ويحثُّه على طاعتك؛ لينال الحياةَ الأبديةَ والسَّعادةَ السَّرمديَّةَ في جوارك.

﴿سُبْحَنَكَ﴾: تنزيهاً لك من العبثِ وخلقِ الباطلِ، وهو اعتراض.

﴿نَقْنَعَا عَذَابَ النَّارِ﴾ للإخلالِ بالنظرِ فيه والقيام بما يقتضيه، وفائدةُ الفاءِ هي الدَّلالةُ على أن علمهم بما لأجله خلقت السماوات والأرض حملهم على الاستعاذة.

(١٩٢) - ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾: فقد أخزيتَه غايةَ الإخزاء، ونظيره قولهم: «من أدرك مرعى الصَّمانِ فقد أدرك»، والمراد به: تهويلُ المستعاذِ منه تنبيهاً على شِدَّةِ خوفِهِم وطلبِهِم الوِقايةَ مِنْه، وفيه إشعارٌ بأنَّ العذابَ الروحانيَّ أفظعُ. ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ أرادَ بهم المُدْخِلِينَ، ووضعَ المظهرَ موضعَ المضمَرِ للدَّلالةِ على أنَّ ظلمَهم سَبَبٌ<sup>(١)</sup> لإدخالِهِم النَّارَ وانقطاعِ النُّصرةِ عَنْهُمْ في الخلاصِ مِنْهَا، ولا يلزمُ من نفيِ النُّصرةِ نفيِ الشِّفاعةِ؛ لأنَّ النُّصرةَ دفعٌ بَقَهْرِ.

(١٩٣) - ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ أوقعَ الفعلَ على المُسمِعِ وحذفَ المسموعَ للدلالةِ وَصِفِهِ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وفيه مُبالغةٌ لِيَسَتْ في إيقاعِهِ على نفسِ المسموعِ.

(١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «تَسَبَّبَ».

(٢) وبيان المسألة: أنك تقول: سمعتُ رجلاً يقول كذا، و: سمعتُ زيدا يتكلمُ، فتوقعُ الفعلَ على =

وفي تنكير المنادي وإطلاقه ثم تقييده تعظيم بشأنه، والمراد به الرسول عليه السلام، وقيل: القرآن.

والنداء والدعاء ونحوهما يُعدى بـ«إلى» واللام لتضمّنها معنى الانتهاء والاختصاص.

﴿أَنۢ أَمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا﴾؛ أي: بأن آمنوا فامتثلنا.

﴿رَبَّنَا فَاعْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾: كبائرنا فإنها ذات تبعه ﴿وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا﴾: صغائرنا فإنها مُستقبحة ولكن مكفرة عن مُجتنب الكبائر.

﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ مَخْصُوصِينَ بِصُحْبَتِهِمْ مَعْدُودِينَ فِي زُمْرَتِهِمْ، وفيه تنبيه على أَنَّهُمْ يَحِبُّونَ لِقَاءَ اللَّهِ، و«مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ»<sup>(١)</sup>.

و«الأبرار»: جمع «برّ» أو «بارّ» كـ«أرباب» و«أصحاب».

(١٩٤) - ﴿رَبَّنَا وَءَايِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾؛ أي: ما وَعَدْتَنَا عَلَىٰ تَصْدِيقِ رُسُلِكَ مِنَ الثَّوَابِ، لَمَّا أَظْهَرَ امْتِثَالَهُ لِمَا أَمَرَ بِهِ سَأَلَ مَا وَعَدَ عَلَيْهِ، لَا خَوْفًا مِنْ إِخْلَافِ الْوَعْدِ بَلْ مَخَافَةٌ أَنْ لَا يَكُونَ مِنَ الْمَوْعُودِينَ لِسُوءِ عَاقِبَةٍ<sup>(٢)</sup>، أَوْ قُصُورٍ فِي الْإِمْتِثَالِ، أَوْ تَعَبُدًا وَاسْتِكَانَةً<sup>(٣)</sup>.

= (الرجل) وتحذف المسموع؛ لأنك وصفته بما يُسمع أو جعلته حالاً عنه فأغناك عن ذكره، ولولا الوصف أو الحال لم يكن منه بدٌّ، وأن يقال: سمعتُ كلامَ فلان، أو: قوله. انظر: «الكشاف» (٢/٢٦٥).

(١) رواه البخاري (٦٥٠٧)، ومسلم (٢٦٨٣)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) في نسخة الخيالي: «الخاتمة».

(٣) قوله: «أو تعبدًا واستكانة» عطف على «مخافة». انظر: «حاشية شيخ زاده» (٣/٣٣٨)، و«حاشية الأنصاري» (٢/١٧٢).

وَيَجُوزُ أَنْ تُعْلَقَ ﴿عَلَى﴾ بِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: مَا وَعَدْتَنَا مُنْزَلًا عَلَى رُسُلِكَ أَوْ مَحْمُولًا عَلَيْهِمْ.

وقيل: معناه: على السَّنةِ رُسُلِكَ<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ بِأَنْ تَعْصِمَنَا عَمَّا يَقْتَضِيهِ ﴿إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ بِإِثَابَةِ الْمُؤْمِنِ وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: الْمِيعَادُ: الْمَبْعُثُ بَعْدَ الْمَوْتِ<sup>(٢)</sup>.

وَتَكْرِيرُ ﴿رَبَّنَا﴾ لِلْمَبَالِغَةِ فِي الْإِبْتِهَالِ، وَالِدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِقْلَالِ الْمَطَالِبِ وَعُلُوِّ شَأْنِهَا، وَفِي الْآثَارِ: مَنْ حَزَبَهُ أَمْرٌ فَقَالَ خَمْسَ مَرَّاتٍ: رَبَّنَا، أَنْجَاهُ اللَّهُ مِمَّا يَخَافُ<sup>(٣)</sup>.

(١٩٥) - ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ إِلَى طَلِبَتِهِمْ، وَهُوَ أَخْصَصُ مِنْ «أَجَابَ»، وَيُعَدَّى بِنَفْسِهِ وَبِالْأَم.

﴿أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلٌ عَمِلَ مِنْكُمْ﴾؛ أَي: بَأَنِّي لَا أَضِيعُ. وَقُرِئَ بِالْكَسْرِ عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ<sup>(٤)</sup>.

﴿مَنْ ذَكَرِ أَوْ أَنْثَى﴾ بَيَانُ ﴿عَمِلَ﴾.

﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ لِأَنَّ الذَّكَرَ مِنَ الْأُنْثَى وَالْأُنْثَى مِنَ الذَّكَرِ، أَوْ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَصْلِ وَاحِدٍ، أَوْ لِفَرْطِ الْإِتِّصَالِ وَالِاتِّحَادِ، أَوْ لِلِاجْتِمَاعِ وَالِاتِّفَاقِ فِي الدِّينِ، وَهِيَ جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ بَهَا شَرَكَةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِيمَا وَعَدَ لِلْعَمَالِ.

(١) قوله: «على السنة رسلك» مقابل لقوله: «على تصديق رُسلك».

(٢) لم أجده.

(٣) قَالَ السُّيُوطِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ. انظر: «حاشية السيوطي» (٤/ ٤٠٦). وذكره الثعلبي في «تفسيره»

(٩/ ٥٦٩) من قول جعفر الصادق.

(٤) نسبت لعيسى بن عمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٠)، و«البحر» (٦/ ٣٦١).



رُويَ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ اللَّهَ يَذْكُرُ الرِّجَالَ فِي الْهَجْرَةِ وَلَا يَذْكُرُ النِّسَاءَ! فَتَرَلْتُ<sup>(١)</sup>.

﴿قَالَ الَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ إِلَى آخِرِهِ تَفْصِيلٌ لِأَعْمَالِ الْعُمَّالِ وَمَا أُعِدَّ لَهُمْ مِنَ الثَّوَابِ عَلَى سَبِيلِ الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ، وَالْمَعْنَى: فَالَّذِينَ هَاجَرُوا الشَّرْكَ أَوِ الْأَوْطَانَ وَالْعَشَائِرَ لِلدِّينِ ﴿وَأَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَوْدُوا فِي سَبِيلِي﴾ بِسَبَبِ إِيْمَانِهِمْ بِاللَّهِ وَمِنْ أَجْلِهِ ﴿وَقَتَلُوا﴾ الْكَفَّارَ ﴿وَقَتَلُوا﴾ فِي الْجِهَادِ.

وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ بِالْعَكْسِ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تُوجِبُ تَرْتِيبًا، وَالثَّانِي أَفْضَلُ<sup>(٣)</sup>، أَوْ لِأَنَّ<sup>(٤)</sup> الْمِرَادَ: لَمَّا قُتِلَ مِنْهُمْ قَوْمٌ قَاتِلُ الْبَاقُونَ وَلَمْ يَضَعُفُوا. وَشَدَّدَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ ﴿قَتَلُوا﴾ لِلتَّكْثِيرِ<sup>(٥)</sup>.

﴿لَا كُفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾: لَا مُحْوَنَ لَهَا ﴿وَلَا دُخِلَتْهُمْ جَنَّاتُ بَجَرَى مِنْ تَحْتِهَا﴾ أَلَّا تَهْتَرُ قَوَابِلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ أَي: أُثْبِتُهُمْ بِذَلِكَ إِثَابَةً ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾: تَفْضُلًا مِنْهُ، فَهُوَ مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ.

﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ عَلَى الطَّاعَاتِ قَادِرٌ عَلَيْهِ.

(١٩٦) - ﴿لَا يَغْرَنَكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْيَلْدِ﴾ الْخِطَابُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(١) رواه الترمذي (٣٠٢٣)، والحاكم في «المستدرک» (٣١٧٤) وصححه، وفيهما: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢١)، و«التيسير» (ص: ٩٣).

(٣) قوله: «والثاني»؛ أي: من القراءتين «أفضل»؛ لما فيه من تقديم الأفضل - وهو الشهيد - على غيره. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٧٤).

(٤) قوله: «أو لأن» عطف على «لأن الواو لا توجب ترتيبًا».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢١)، و«التيسير» (ص: ٩٣).

والمراد أُمَّتُهُ أو تَثْبِيَّتُهُ على ما كَانَ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَلَا تُطِيعِ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [القلَم: ٨] أو لِكُلِّ أَحَدٍ، وَالنَّهْيُ فِي الْمَعْنَى لِلْمَخَاطَبِ، وَإِنَّمَا جُعِلَ لِلتَّقْلُبِ تَنْزِيلاً لِلسَّبَبِ مَنَزَلَةً الْمَسَبِّ لِلْمَبَالِغَةِ، وَالْمَعْنَى: لَا تَنْظُرْ إِلَى مَا الْكَفَرَةُ عَلَيْهِ مِنَ السَّعَةِ وَالْحِظِّ، وَلَا تَغْتَرِرْ بِظَاهِرِ مَا تَرَى مِنْ تَبْسُطِهِمْ فِي مَكَاسِبِهِمْ وَمَتَاجِرِهِمْ وَمَزَارِعِهِمْ.

رُويَ أَنَّ بَعْضَ الْمُؤْمِنِينَ كَانُوا يَرَوْنَ الْمُشْرِكِينَ فِي رِخَاءٍ وَلِينٍ عَيْشٍ فَيَقُولُونَ: إِنَّ أَعْدَاءَ اللَّهِ فِيمَا نَرَى مِنَ الْخَيْرِ وَقَدْ هَلَكْنَا مِنَ الْجُوعِ وَالْجَهْدِ، فَتَرَكْتُ<sup>(١)</sup>.

(١٩٧) - ﴿مَتَعٌ قَلِيلٌ﴾ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ؛ أَي: ذَلِكَ التَّقْلُبُ مَتَاعٌ قَلِيلٌ؛ لِقِصَرِ مُدَّتِهِ فِي جَنبِ مَا أَعَدَّ اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مِثْلُ مَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ أَصْبَعَهُ فِي الْيَمِّ فَلْيَنْظُرْ بِمِ يَرْجِعُ»<sup>(٢)</sup>.

﴿ثُمَّ مَا وَنَهُمْ جَهَنَّمَ وَيَتَسَّ الْمِهَادُ﴾؛ أَي: مَا مَهَّدُوا لِأَنْفُسِهِمْ.

(١٩٦) - ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ «النُّزْلُ» وَ«النُّزْلُ»: مَا يُعَدُّ لِلنَّازِلِ مِنْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَصَلَةٍ، قَالَ أَبُو الشَّعْرِ الضَّبِّيُّ:

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ بِالْجَيْشِ ضَافَنَا جَعَلْنَا الْقَنَا وَالْمَرْهَفَاتِ لَهُ نُزُلًا<sup>(٣)</sup>

وَانْتِصَابُهُ عَلَى الْحَالِ مِنْ ﴿جَنَّاتٍ﴾ وَالْعَامِلُ فِيهِ الظَّرْفُ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «تفسير مقاتل» (٣٢٣/١)، و«تفسير الثعلبي» (٥٧٦/٩)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ١٣٩).

(٢) رواه مسلم (٢٨٥٨)، من حديث المستورد بن شداد رضي الله عنه.

(٣) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٢٧٣/٢)، والمنتجب الهمداني في «الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد» (١٩٥/٢)، والقرطبي في «تفسيره» (٢٠٦/٢٠).

(٤) أي: «لَهُمْ»؛ لِأَنَّهُ قَوِيٌّ بِالْاعْتِمَادِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، فَعَمِلَ فِي ﴿جَنَّاتٍ﴾ عَلَى أَنَّهَا فَاعِلَةٌ فَتَعْمَلُ فِي =

وقيل: إنه مصدر مؤكّد، والتقدير: أنزلوها نزلًا.

﴿وَمَاعِنْدَ اللَّهِ لَكَرْتَهُ وَدَوَامِهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ ممّا يتقلب فيه الفجّار؛ لقلته وسرعة زواله.

(١٩٩) - ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه<sup>(١)</sup>.

وقيل: في أربعين من نجران، واثنين وثلاثين من الحبشة، وثمانية من الروم، كانوا نصارى فأسلموا<sup>(٢)</sup>.

وقيل: في أصحاب النجاشي لما نعه جبريل إلى رسول الله ﷺ، فخرج فصلّى عليه، فقال المنافقون: انظروا إلى هذا يصلي على علج نصراني لم يره قط<sup>(٣)</sup>.  
وإنما دخلت اللام على الاسم للفصل بينه وبين «إن» بالظرف.

- = الحال؛ لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، أو ارتفاع «جئت» بالابتداء، و«لهم» الخبر، و«نزلًا» حال مما في الظرف من الضمير. انظر: «فتوح الغيب» (٤/ ٣٩٥).
- (١) نزولها في عبد الله بن سلام في «تفسير الثعلبي» (٩/ ٥٨٧)، و«الوسيط» للواحدي (١/ ٥٣٧)، و«تفسير البغوي» (٢/ ١٥٦)، عن مجاهد. ورواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٣٢٩) عن ابن جريج.
- (٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٩/ ٥٨٧)، و«تفسير البغوي» (٢/ ١٥٥)، عن عطاء.
- (٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٣٢٧) من حديث جابر رضي الله عنه، وقال: في إسناده نظر.
- ورواه الطبراني في «الأوسط» (٤٦٤٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وبنحوه في «السنن الكبرى» للنسائي (١١٠٢٢)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٣/ ٨٤٦)، عن أنس، وذكره الثعلبي (٩/ ٥٨٥ - ٥٨٦) عن ابن عباس، ولا يخلو شيء منها من مقال، وعن قتادة في «تفسير عبد الرزاق» (٤٩٩)، و«تفسير الطبري» (٢/ ٤٥٥) و(٦/ ٣٢٨)، وعن الحسن في «السنن الكبرى» للنسائي (١١٠٢٣).
- وأصل القصة من نعي النبي ﷺ النجاشي يوم موته، وصلاته عليه في المصلى أربع تكبيرات، رواها البخاري (١٢٤٥)، ومسلم (٩٥١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ مِنَ الْقُرْآنِ ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ مِنَ الْكِتَابَيْنِ <sup>(١)</sup> ﴿خَشِيعَةً لِلَّهِ﴾ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ ﴿يُؤْمِنُ﴾ وَجَمْعُهُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى.

﴿لَا يَشْتَرُونَ بِعَايَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ كَمَا يَفْعَلُهُ الْمُحَرِّفُونَ مِنْ أَحْبَارِهِمْ.

﴿أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ مَا خُصَّ بِهِمْ مِنَ الْأَجْرِ وَوَعْدُوهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ [القصص: ٥٤].

﴿إِنَّكَ اللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ لِعِلْمِهِ بِالْأَعْمَالِ وَمَا تَسْتَوْجِبُهُ مِنَ الْجَزَاءِ، وَاسْتِغْنَائِهِ عَنِ التَّأَمُّلِ وَالاحتِيَاظِ، وَالْمَرَادُ: أَنَّ الْأَجَرَ الْمَوْعُودَ سَرِيعُ الْوَصُولِ، فَإِنَّ سُرْعَةَ الْحِسَابِ تَسْتَدْعِي سُرْعَةَ الْجَزَاءِ.

(٢٠٠) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا﴾ عَلَى مَشَاقِّ الطَّاعَاتِ وَمَا يُصِيبُكُمْ مِنَ الشَّدَائِدِ ﴿وَصَابِرُوا﴾: وَغَالِبُوا أَعْدَاءَ اللَّهِ بِالصَّبْرِ عَلَى شَدَائِدِ الْحَرْبِ، وَأَعْدَى عَدُوَّكُمْ فِي الصَّبْرِ مُخَالَفَةُ الْهَوَى، وَتَخْصِيصُهُ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالصَّبْرِ مُطْلَقًا لِشِدَّتِهِ.

﴿وَرَابِطُوا﴾ أَبْدَانَكُمْ وَخِيُولَكُمْ فِي الثُّغُورِ مُتَرَصِّدِينَ لِلْغَزْوِ، وَأَنْفُسَكُمْ عَلَى الطَّاعَةِ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ الرِّبَاطُ انْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ» <sup>(٢)</sup>، وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ رَابَطَ يَوْمًا وَلَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَ كَعَدَلِ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَقيامِهِ لَا يَفْطُرُ وَلَا يَنْفَتِلُ عَنْ صَلَاتِهِ إِلَّا لِحَاجَةٍ» <sup>(٣)</sup>.

(١) فِي نَسْخَةِ التَّفَازَانِي: «مِنَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ».

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٥١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩١٣) مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفُظٍ: «رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرِ وَقيامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنَ الْفَتَنُ»، وَبَنَحُو هَذَا

الْفُظَّ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣١٦٧) وَ(٣١٦٨)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢٤٢٢).

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: فَاتَّقُوهُ بِالتَّبَرُّؤِ عَمَّا سِوَاهُ لِكَيْ تَفْلِحُوا  
غَايَةَ الْفَلَاحِ، أَوْ: اتَّقُوا الْقَبَائِحَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ بَنِيْلِ الْمَقَامَاتِ الثَّلَاثَةِ الْمُرْتَبَةِ  
الَّتِي هِيَ: الصَّبْرُ عَلَى مَضْضِ الطَّاعَاتِ، وَمَصَابِرَةِ النَّفْسِ فِي رَفْضِ الْعَادَاتِ،  
وَمِرَابِطَةِ السَّرِّ عَلَى جَنَابِ الْحَقِّ لِتَرْصُدِ الْوَارِدَاتِ، الْمَعْبَرِ عَنْهَا بِالشَّرِيعَةِ  
وَالطَّرِيقَةِ وَالْحَقِيقَةِ.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ آلِ عِمْرَانَ أُعْطِيَ بِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا أَمَانًا عَلَى  
جَسْرِ جَهَنَّمَ»<sup>(١)</sup>.

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ قَرَأَ السُّورَةَ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَمَلَائِكَتُهُ حَتَّى تَجِبَ الشَّمْسُ»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) رَوَاهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٩/٨ - ١٠)، وَالْوَاهِدِيُّ فِي «الْوَسِيطِ» (١/٤١١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١١٠٠٢)، وَ«الْأَوْسَطِ» (٦١٥٧)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِسْنَادُهُ  
ضَعِيفٌ كَمَا فِي «الْكَافِي الشَّافِ» (ص: ٣٧)، وَ«الدَّرُ الْمُنْشُورِ» (٢/١٤٠). وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي  
«مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٢/١٦٨): رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» وَ«الْأَوْسَطِ» وَفِيهِ طَلْحَةُ بْنُ زَيْدِ الرَّقِيِّ،  
وَهُوَ ضَعِيفٌ.